

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

نشأتها - أعلامها - أصولها - وأثرها

تأليف:

الدكتور / توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي

تصدير:

فضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم بن الصديق الغماري

تقديم:

فضيلة الشيخ الدكتور

حسن بن عبد الكريم الوراكلي

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن الأمين بوخبزة التطواني الحسني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تصديق بقلم الشيخ العلامة المحدث الكبير الأستاذ الدكتور
إبراهيم بن الصديق القماري (المشرف على الأطروحة) رحمه الله
أستاذ بجامعة القرويين - كلية أصول الدين - بتطوان ودار الحديث الحسنية بالرباط
ورئيس المجلس العلمي بطنجة
الحمد لله كما ينبغي لجلاله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله .

أما بعد : فمن المعلوم لدى الباحثين كافة أن الاختلاف بين مذاهب أهل السنة هو اختلاف في الفروع لا في الأصول، أما الأصول الاعتقادية، فلا اختلاف - يذكر - بينهم فيها ، بل الاتفاق على أغلبها، هو الذي يميزهم عن غيرهم من الفرق الإسلامية، كما أنه لا مراء في أن مذاهب أهل السنة ، وإن بقي منها الآن أربعة فقد كانت عند حدوث المذاهب الفقهية أكثر من ذلك، وفي رسالة «حدوث المذهب الأربعة» للمحقق أحمد تيمور باشا جاء قوله : «أخذت المذاهب الأربعة تتغلب مع الزمن، وغيرها من المذاهب السنية يدرس حتى إذا كان القرن السابع تم لها التغلب والتمكن فدرس ما عداها إلا بقايا من المذهب الظاهري، بقيت في بعض البلاد إلى القرن الثامن ثم درست » .

وعُدَّ المذهب الظاهري من مذاهب أهل السنة هو الواقع والصواب الذي لا يتجه غيره باعتباره أن أصوله موافقة لأصول أهل السنة كما يتضح لمن تتبعها في كتب الظاهرية التي أمكن الوقوف عليها، وقد قرر ذلك بجلاء ووضوح العلامة عبدالقاهر البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » تبعاً لمن قبله حيث قال في ص ٢٦ : «فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة

ح مكتبة ودار ابن حزم، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الإدريسي، توفيق أحمد الغلزوري
المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس / توفيق أحمد الغلزوري
الإدريسي - الرياض، ١٤٢٧هـ .
١٠١٠ ص ٢٤ : سم
ردمك : ٧٧-٧٩٥-٩٩٦٠
١- الفقه الظاهري .
٢- العنوان
ديوي : ٢٥٨، ٥٢ : ١٤٢٧/٢٢٠٤

رقم الإيداع : ١٤٢٧ / ٢٢٠٤

ردمك : ٧٧-٧٩٥-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع

الرياض - شارع السويدي العام - هاتف وفاكس ٤٢٧٥١١٧
جوال ٥٥٠٣١٢٢٩٣٥
ص.ب. ٢٢٥٦٦ الرمز البريدي : ١١٤١٦ - المملكة العربية السعودية

من فريق الرأي والحديث ، دون من يشترى هو الحديث ، وفقهاء هذين الفريقين وقراؤهم ومحدثوهم ومتكلمو أهل الحديث منهم ، كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته ، وعدله وحكمته وفي أسمائه وصفاته ، وفي أبواب النبوة والإمامة ، وفي أحكام العقبي وفي سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام » إلى أن قال : « ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر » .

ومع كل هذا فقد شاع في وقت من الأوقات بين نفر من طلبة العلم وبعض صغار المتفقهة أن المذهب الظاهري لا يعد من مذاهب أهل السنة والجماعة ، وظهر صدى هذا الإنكار لسنية المذهب الظاهري في كتابات بعض المتأخرين حيث نجد الأديب المصري المرموق الأستاذ إبراهيم الأبياري يقول في تقديمه لكتاب « المطرب من أشعار أهل المغرب » لأبي الخطاب بن دحية السبتي الظاهري المذهب :

« فظاهريه ابن دحية وإن ثبتت على لسان المقرئ ، فقد وصفه ابن الزبير بغيرها فقال : وكان سنياً مجانباً لأهل البدع » .

وهذا يظهر بوضوح كيف تمكنت هذه الشبهة من الأذهان إلى حد القطع بمضمونها ، ولعلها وقعت لمن وقعت إليه من عاملين :

العامل الأول : نفي الظاهرية للقياس عند الاجتهاد وعدم أخذهم به في الأحكام الشرعية ، مع أنه الأصل الرابع لها عند أهل السنة ، ومن أجل ذلك حكم الكثير من فقهاء المذاهب الأخرى على الظاهرية بأنهم غير مؤهلين

للاجتهاد ، وهكذا لم يراعوا خلافهم في الفروع ، وقالوا إنه غير مؤثر في الإجماع ، ولكن هذا الحكم انتهى ولم يبق له أثر بعدما ميز النظار من الفقهاء أخطاء الظاهرية الناتجة عن نفي القياس وحصرها حتى أصبحت معروفة ، وقد أشار تاج الدين السبكي في « طبقات الشافعية » (٤٥ / ٢) وغيره من العلماء إلى أن اعتبار خلاف داود الظاهري وأصحابه في الإجماع هو الذي استقر عليه الأمر آخراً ، ولا يستبعد أن يكون قد اشتبه على بعضهم الخلاف في الفروع مع الخلاف في الأصول فاصدروا ما أصدره من أحكام .

العامل الثاني : شدة ابن حزم - أحد كبار أئمة المذهب الظاهري - على المذاهب السنية الأخرى وعنفه البالغ في مناقشة أئمتها وأتباعها ، بحيث عدوه خارجاً عن حدود ما هو متعارف عليه في المناقشات والمناظرات العلمية من لباقة وأدب ، حتى قارنوا قلمه بسيف الحجاج مما حدا للغير منهم على مذهبهم إلى نبذ علمه والتعقيم عليه وعلى آرائه بل على مذهبه من أصله ، وتداولوا بينهم عبارة : من الحزم أن لا تطالع ابن حزم .

فكان من نتائج ذلك وغيره مما لا يتسع المقام لذكره من جزئيات تواردت على نفس المعنى : تجاهل للمذهب الظاهري ، ومقاطعة لرجاله وأئمة بصفتهم المذهبية طيلة فترة ركود الساحة الفقهية والاقتصار على المختصرات ؛ إذ رغم أن عدداً لا يُستهان به من علماء الظاهرية بلغوا الإمامة في فن من الفنون وانتفع الناس بعلومهم ومؤلفاتهم في التفسير والحديث والتاريخ والأدب والفقه والقضاء واللغة إلخ ، كالمفسر الكبير أبي حيان الغرناطي والحافظين ابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي ، وقاضي الأندلس الشهير وخطيبها البليغ المنذر بن سعيد البلوطي وابنه ، والصوفي الشهير محيي الدين ابن عربي ، والمحدث اللغوي

ابن الخطاب ابن دحية، والحافظ الفقيه المحدث أبي بكر بن سيد الناس وغيرهم كثير، فإنهم إذا ذكروا أو ذكرت مؤلفاتهم القيمة قلما يذكرون بمذهبهم الظاهري أو يشار إلى انتمائهم الفقهي؛ بل إن ابن القطان الفاسي ترجم له في نبيل الابتهاج وكفاية المحتاج^(١) على أنه مالكي المذهب.

كما أن عدداً آخر من علماء المذاهب الأربعة أخذوا ببعض مسائل هذا المذهب واستصوبوها وأفتوا بمقتضاها ولا زال يؤخذ بها إلى الآن في مختلف الجهات، ثم إنه استقر بصفة شاملة لوقت غير قليل بالمغرب حين أصبح هو مذهب الدولة الرسمي في عهد الموحدين وكانت الأندلس تابعة لهم.

لذلك كنت أرى منذ مدة أن إضاءة هذا الجانب في المذهب الظاهري والكشف عن واقع الحال بالنسبة إلى علمائه في دراسة علمية جادة، واجب الباحثين ومحضري الأطروحات الجامعية على الأخص، فلما أبدى الأستاذ الزميل توفيق الغلبزوري رغبته في بحث الموضوع، وطلب مني الإشراف عليه صادف هوى في نفسي، وتطلعا إلى من يقوم بمخدمته، فلم أنوان عن القبول مرحباً مغتبطاً، خاصة وأنا أعرف الأستاذ الغلبزوري بمجديته وإطلاعه وصبره وطول نفسه في البحث، وأحسست أن أطروحته «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس» ستؤدي دينا على الباحثين عامة والمغاربة خاصة.

وقد وفقى بما أمّلته فيه، حيث تناول بحث الموضوع بدراسة الخبير المتمرس، واقتنص كل شاردة أو واردة من مختلف المصادر لإثرائه أو إضافة جديد إليه،

(١) وهما ذيلان لأحمد بابا التبركي على الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب أي المالكية.

وصاغ كل ذلك في منهج مقبول مترابط وأسلوب مشوق بحيث سد فراغا في هذا النوع من الدراسات، وأضاف إلى المكتبة الإسلامية ما تهنا عليه كلية أصول الدين وجامعة القرويين، ويكفي أنه اقتحم حمى هذا الموضوع الذي اعتبر فيه رائداً بحيث فتح الباب لغيره، وأزال ما علق به من غموض.

وفق الله الدكتور توفيق الغلبزوري وأعانه على مزيد الدراسة والبحث، وهدانا وإياه سواء السبيل.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

بين يدي الكتاب

بقلم الشيخ العلامة الفقيه المحقق

محمد بن الأمين بوخيزة التطواني الحسني

كتاب (المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، نشأتها، أعلامها، وأثرها) وهو بحث لنيل دكتوراه الدولة في أصول الدين - بكلية أصول الدين بتطوان - التابعة لجامعة القرويين ، أنجزه الدكتور توفيق الغلبزوري ، بحث رائد وجاد في موضوعه دون منازع، وقد نعمت بقراءته أياماً معتبياً مستفيداً ، مراجعاً متأملاً مبتدئاً معيداً، مستجلياً من خلال أبوابه وفصوله المفعمّة: فوائد شوارد، ونوادر زوائد ، ومعلومات بالجديد عوائد، وقد صدق الباحث في اعتبار مجته هذا مبتكراً جديداً من ناحية شموله واستيعابه، في معظم جهاته، فإننا لا نعرف بحثاً جاداً شاملاً لما اشتمل عليه من موضوعات حتى من الناحية التاريخية التي تناولتها أقلام أعلام في الشرق والغرب - حاشا الأستاذ المنوني - يغني غناه ، ويسد مسده، وإن كان منهم مؤهلون لخوض غمارها، وجوس خلالها، إلا أنهم لم يوفقوا ، ولعل منهم من كان يتهيب البحث فيها لصعوبته، وانعدام السلف فيه لتسهيل وعورته، فاذخر الله تعالى ذلك لهذا الخلف الصالح الذي كان التوفيق اسمه وحليفه ، ومقدمه ورديفه، فحبر لنا هذا السُفر الحافل الممتع، وقد كان في الحق غنياً عن كل تقديم، ومكتفياً بنفسه عن كل تقرّظ، لما يلمسه القارئ فيه من أمارات الجهد البليغ المبذول، وتقريب البعيد، واكتشاف المجهول،

سهر فيه الباحث الليالي الطوال، وعكف على تحصيله الشهور والأيام، ولو قلت السنين والأعوام لكان أهلاً له، لأنه نتاج كريم، لمخاض علمي صميم، ارتكب فيه الصعب والذلول، من أسفار ومراسلات، ومجالس ولقاءات ، وأسئلة تترى، وكتب ورسائل وأطاريح وأعلاق تستعار وتشرى ، فلم يقف البحث على قدميه إلا بعرق القرية ، ومعاناة التنقل والغربة ، ولكنه لما استوى وضعاً سوياً، وتدلّى على الناس رطباً جنياً ، كان لأهل العلم أمنية النفس، وقرة العين، البعيدة عن الفسولة والشين ، ناهيك من كتاب جلى للناس تاريخ وأحوال مذهب عتيد من مذاهب أهل الإسلام ملأ الدنيا وشغل الناس ردحاً من الزمان، وكانت له الكلمة الأولى والقول الفصل في حياة دولة عظيمة من الدول الإسلامية التي بسطت نفوذها على عدة دول مما يحياه الناس الآن، وزادت في عمر الإسلام وبقاء المسلمين في الأندلس حقياً وقروناً، ولولاها وسابقتها لكان الإسلام هناك في خير كان، وخلي منه الزمان والمكان، ثم أدركها ما يدرك الدول من شيخوخة واهنة، واعتورها من أدواء بيئة وكامنة، فلفظت نفسها مأسوفاً عليها لما كانت عليه من ازدهار علوم، وتقدم باهر، وعهد زاهر، انطلقت فيه العقول من أعنتها، واقتحمت ميادين الاجتهاد برمتها، وحطمت قيود التقليد والجمود، وأحرقت دفاتر الموت والحمود، وأعقبتها دولة قلبت لها ظهر المجن، وأحيت ما تبقى من أفكار الضعف والوهن، وتلك من سنن الله تعالى في كونه ، وتقلبات الدهر بأهله، وسرعان ما تناسى الناس تلك الأجداد والمناقب، والمآثر والحامد، التي كانت غرة في جبين الزمان، وشعاعاً باهراً في صفحات التاريخ ، إلا أنه ما زال بين الحين والحين ، تسخو الأيام - وهي الضنيّة - ببقية كتاب أو وثيقة عن ذلك العصر الذهبي تكشف عن جانب مهم

منه ، أو تلقي ضوءاً ولو باهتاً على بعض خفاياه، وقيح الله السياسة والتعصب، فكم جنياً على التاريخ بالطمس والتدليس ، وعلى الحقائق بالتشويه والتزييف ، ورحم الله أبا محمد ابن حزم الذي قضى ضحية الغدر والجهالة، والسفالة والنذالة، التي لم تتورع عن مد اليد العادية إلى تراثه العظيم الزاخر، ونتاجه المميز الباهر، فأحرقته بنار الحقد والكراهية والعُنفية الجاهلية، فحرمت الإنسانية جميعاً - لا المسلمين وحدهم - من كنوز عرفانية ، وعلوم ربانية، لا تملك عند سماع خبرها إلا التحسر والأسف المضاعف على الحزن على تراثنا الذي قلدهم فيه متعصبو النصارى، فأحرقوه بعد سقوط غرناطة آخر معاقل ذلك الفردوس المفقود ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

وبعد المقدمة التي شرح فيها الباحث - وفقه الله - قصته مع البحث ، ودوافعه لاختياره ، وطبيعة مصادره ومراجعته ، وما اعترضه من مصاعب ومشاق، والتمهيد الذي خصصه لبيان مصطلحاته عقد لبحثه أربعة أبواب وخاتمة ، أفرد الباب الأول للحديث عن نشأة المذهب الظاهري بالمغرب والأندلس، وجذوره الشرقية ، واستمداده من القرآن والحديث ، والثقافة بأهل الحديث في الوسيلة والهدف ، إلى ترجمة مائة لإمام المذهب داود بن علي الأصفهاني، والتعريف بعشرين من تلاميذه ، وأول من أدخل مذهب إلى الأندلس منهم .

وعقد الباب الثاني لأعلام المذهب بالمغرب والأندلس، ومن تعاجيبه: إحصاء ثمانين منهم مع ما يلزم من وفياتهم والمهم من أحوالهم، ولم يقصد الباحث إلى استيعابهم ، ولا يخفى أن من الباحثين من لو كلف ذكر عشرة منهم

لما استطاع إلا بعد لأي .

أما الباب الثالث فهو واسطة عقد الأبواب، وقد خصّصه لترجمة الإمام أبي محمد ابن حزم الذي يُعدُّ بحق رائد المذهب الظاهري بالأندلس والمغرب وغيرهما؛ لانفراده عن الإمام داود بقواعد ومساائل ميزت مذهبه عن أصله فعرف بالاستقلال حتى دُعي المذهب الحزمي، وأصحابه الحزمية ، وقد لخص الأخ توفيق معالم ترجمة هذا الإمام تلخيصاً أغنى عن عشرات الدراسات، والكتب والمقالات، خلص بعده إلى بسط أصول المذهب وقواعده بسطاً ينم عن تذوق تام، وجودة فهم، وحسن مقارنة، وكمال تتبع، يكفي الدارس الباحث عنها ؛ لأنه يجدها ماثلة بين يديه ، مجموعة واضحة لديه، وقد كان لا تكفيه الأيام ولا الشهور للبحث عنها في مطاوي الكتب والمجلدات ، ذوات العدد من نتاج الإمام أبي محمد ، ولماعات متفرقة لبعض الباحثين المعاصرين المعنيين بفقهِ الإمام وآثاره .

ثم تناول الباحث الموقف - إن شاء الله - في الباب الرابع قضايا غاية في الأهمية كأثر المذهب الظاهري العام في مختلف المجالات في الأندلس والمغرب. ومن مجالي هذا الأثر الثابت : ظاهرة الدولة الموحدية ، وهي مسألة ثار الجدل فيها قديماً وحديثاً ، وتجاذبها في عصرنا وفي بلدنا علّمان كبيران من أعلام المغرب: هما السيدان عبدالله كنون ، ومحمد المتوني - رحمه الله - ، كان الصواب فيها - إن شاء الله - حليف المتوني الذي أقام الدلائل على ظاهرة الدولة، ووعد بالمزيد من البراهين التي وقف عليها لولا احترام المنية له . ولكن باحثنا المسدّد أتى في هذا المجال بما لم يأت به غيره، بحيث لو تأمله القارئ لاقتنع بنتيجة بحثه ، واطمأن إلى نهاية درسه واستدلّاه ، ومع هذا فإنه لم يحسم في الأمر نهائياً،

وإنما أبدى ثمرة اجتهاده، وقد تأتى الأيام بما ينقض ما أبرمه ، وينكث ما أحكمه (والبحث مرزاق) كما كان يقول فقيدنا العزيز العلامة المنوني حسب تعبيره الطريف.

ثم تصدى الباحث لبسط آثار المذهب الظاهري في النحو وما تبع ذلك من مواقف ، وتولد عنه من ميول واجتهادات ، تبناها بعض من يدعو إلى تبسيط النحو العربي، وتصفيته من آثار العُجْمة، وبصمات المنطق والفلسفة، يليه إيضاح أثر المذهب في الفقه المعاصر، وقد أطال الباحث التَّفَسُّس فيه من ضرب أمثلة وجلب فتاوى في ذلك لا تخلو من نظر ، كمناقشة دعاة اللامذهبية، وأدعياء السلفية، وكان ينبغي له التريث والتأني، وتناول الموضوع بإنصاف دون تأثر بتيار، وهذا إنما يتأتى باستنطاق مصادر الطرفين، ودراسة أفكار ومواقف التيارين ، وهو ما لم نظفر به في معالجة الأخ الباحث، ولا شك في سلامة طويته، وخلوص نيته ، ولكن السيف قد ينبو ، والجواد قد يكبو، كما لم يَرَفُني صنيعه - وفقني الله وإياه - في بيان أثر المذهب الظاهري في حل مشكلات فقهية معاصرة، واستمداد من سماهم فقهاء الصحوة من أصول المذهب، والحق أن هؤلاء فريقان : فريقٌ جاد يعانق أبا محمد ابن حزم ويواليه، وينهج نهجه بصدق، يعرف هذا من عقيدته وسلوكه. وفريقٌ دخيل يدعي الاجتهاد ، وليس في العير ولا في النفير، وإنما هو عن أفرزتهم الظروف السياسية ، ولمع اسمهم في أفقِ غائم المحسر عنه شعاع الحق الساطع، وضياء العلم الصحيح، وقد قلت في غير ما مناسبة - إن كان لي أن أقول - : إن ابن حزم رضي الله عنه لو بعث من قبره الآن ورأى مَنَيعَ هؤلاء وجناباتهم على الدين لرفع عقيرته بدمهم ، ولا أخفي بالمناسبة عتاب الأخ توفيق على حشر بعض طلبة العلم المبتدئين

المتعلمين، وهم موجودون في كل زمان ومكان ، فلا معنى للالتفات إليهم، والاشتغال بدحض دعاويهم، وقدماً قيل :

لو كل كلب عوى القمته حجراً لأصبح الصخر مثقالاً بدينار
وقبل أن أنهى كلمتي أشير إلى أنني أفردت قائمة ثانية - والأولى للباحث - لأخطاء طباعية، وأخرى لتنبهات واستدراكات عثت لي أثناء القراءة، وهذا لا ينقص أبداً من قيمة هذا العلق النفيس والسفر الحافل المنفرد الآن في الساحة، والجالب لقارته المتعة والراحة، والله تعالى المسؤول أن يوالي توفيق (توفيق)، وأن يهدينا إلى سواء الطريق، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أثيراً إلى يوم الدين .

وكتبه صباح يوم الخميس ٥ شعبان الأبرك عام ١٤٢١هـ

موافق ٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٠م

أبوأويس محمد بن الأمين يوخيزة الحسني

عفا الله عنه

تقديم

بقلم الشيخ العلامة الدكتور حسن بن عبد الكريم الوراكلي
عضو رابطة علماء المغرب وأستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعود أول معرفتي بتراث المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي وخاصة تراث أبي محمد علي بن أحمد بن حزم بدرها السافر وبجرها الزاخر إلى فترة باكراً من اهتمامي بتراث الغرب الإسلامي الشرعي منه والأدبي حين كنت أقرأ في آثار فقيه قرطبة وأديبها ، وحين مضيت أتلقف كل ما يقع بين يدي مما كتبه عنه الدارسون من عرب وغير عرب.

وكان من ثمرات هذه المعرفة بتراث أهل الظاهر بالأندلس وبتراث رأس مدرستهم بخاصة ما أفردته به وفسحت له في أعمالي (أشياء أندلسية) ، (القرآن وعلومه في آثار الأندلسيين) ، (نصوص مغربية وأندلسية في الإعجاز) ، وكذلك في أعمال طلابي مثل عمل الدكتور عبدالعزيز الكموط عن (ابن حزم المفسر) ، ومثل عمل الدكتور سمير برهون عن (ابن حزم الأديب) ، وكان شيخنا الفقيه الأديب عبدالله كنون لذلك ولغير ذلك يعقد الأمل علي في تحقيق أمنية علمية بترجمة كتاب عن ابن حزم وجهوده في علم الأديان المقارن ، أعجب به وأعجبت ، ألفه صاحبه المستعرب الأسباني ميجيل أسين بلاثيوس ، فكتب إلي - بعد صدور ترجمتي لكتاب المستعرب الغرناطي داريو كابنيلاس عن ابن سيده المرسى - يقترح نقل كتاب أسين عن ابن حزم ويستحث ، فوعدت وعزمت ، بيد أن اتصال الأشغال وتزاحمها حالا بيني وبين إنجاز وعدي والوفاء به إلى اليوم .

ومثلما حجب إلي تراث الظاهرية الشرعي والأدبي وأنا أعكف على قراءة أعمال فقيه أدبائها وأديب فقهاها ابن حزم حجب إليها قراءة أعمال أخرى في التفسير والحديث ، وفي اللغة والنحو ، وفي السيرة والأدب مما كتبه أعلام الظاهرية في العدوتين أمثال منذر بن سعيد البلوطي ، وأبي عبدالله الحميدي ، وأبي حيان الغرناطي ، وابن القطان الفاسي ، وابن مضاء القرطبي ، وابن دحية الكلبي السبتي ، وغيرهم وغيرهم ، وجميعهم شمس علوم باهرة ، وبحور معارف زاخرة ، فما قرأت لأحد منهم إلا ألفتني بإزاء عظيم قدر ، جليل شأن فيما يؤلف عنه ويصنف فيه سواء أكان تفسيراً أم حديثاً أم فقهاً ، وسواء أكان لغة أم نحواً أم أدباً ، ودونك آثارهم تنبئك عما كانوا عليه من تبحر في العلوم وتوسع في المعارف يطرفون فيها ويبعدون بما أوتوا من فهم ونباهة ، يدلان على سيلان ذهن ، وتوقد قريحة.

وكل أولئك عوامل تجعل الإحاطة بتراثهم - ومنه ما لم يرَ النور بعد - أمراً عسيراً غير يسير كما تجعل قراءته - وقد عرفنا تنوعه وغناه - أمراً عسيراً غير يسير كذلك ، لذا ألفتني أشفق على صاحب هذا العمل يوم زارني في منزلي بالمحروسة تطوان بمعية زميله طالبنا الأرضي الدكتور عبدالله الشارف وأخبرني بما يشتغل به من بحث عن المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي ، لكنني حين أنصت إليه وهو يحادثني عن بحثه سرني ما كشف لي عنه من رباطة جأش ، وقوة جنان ، إلى ذكاء والمعية ونبوغ ، وقلت في نفسي : إن صاحب مثل هذه العدة حري أن تهون عليه الصعاب وتسهل له العقاب !.

وكان ما توسّمت فيه وتوقعت له ، فما زال يكب على عمله إذا أصبح ، ويكب عليه إذا أمسى حتى تمثل له عمله الموصول بحثاً سوياً ، وتشخص له جهد

المبدول رطباً شهيماً، يقر هو به عيناً ونقر، ويشهد له بالجد والحزم ونقر!

وليس من غرضي هنا أن ألخص هذا العمل، أو أستعرض قضاياها الموضوعية وطرائقه المنهجية، أو أجاذب صاحبه القول في بعض ما عالج من مسائل أو استخلص من نتائج، لكنني لا أحب أن تفوتني الإشارة إلى أنه مع كون مجموع أبواب هذا العمل وفصوله حافلة بالفوائد، عامرة بالعوائد، معربة عما أنفق الباحث في إعدادها من جهد، وبذل من وسع؛ إلا أنها متفاضلة في ذلك، وأهما في نظري البابان الثالث والذي بعده، أما اللذان تقدمهما فإن مادتهما العلمية فيها الفاضل والمفضول، وكان بوسع الباحث أن يتحاشى مثلاً الترجمة بمؤسس المذهب في المشرق الإمام داود والترجمة بتلامذته، وكان يكفيه من ذلك كله تمهيد مركّز في نشأة المذهب وبيان أصوله وقواعده قبل أن يتخطى حدود المشرق إلى الغرب الإسلامي حيث سيعرف من التجديد ما يتولد عنه تيار عرف بـ (الحزمية)، وعرف أهلوه بـ (الحزيمين).

أما الباب الثاني فإني مع إعجابي البالغ بما استفرج الباحث في بنائه من جهود ملحوظة فإني كنت أؤثر لو جعله معجماً بأعلام الظاهرية في العدوتين؛ بل في الغرب الإسلامي يضعه ملحفاً بالأطروحة. ولم يكن هذا ليمنعه من استثمار مادة هذا (المعجم) حيث تثري وتعمق بأن مباحث البابين الثالث والرابع وهما في نظري سنام الأمر وعموده في هذه الأطروحة الجيدة.

ومع هذا وذاك فإن ما يستكمل به القصد من هذه المقدمة أن نقول بأن تتبع محاسن هذا العمل يطول، فلنجتزئ في تصوير ذلك بالإشارة إلى كونه ثمرة قراءة واعية متبصرة لتراث الظاهرية في الغرب الإسلامي وخاصة منه نتاج رأسها ابن حزم. إي ورأيي - ما أرى أن الباحث ترك شيئاً مما كتبه ابن حزم في

محلاه ومجلاه، وفي فصله وإحكامه، وفي غير هذه وتلك من أعماله دون أن يقرأه تفقهاً، ويدرسه تفهماً، وكذلك كان صنيعه مع آثار غير ابن حزم من أعلام الظاهرية في الغرب الإسلامي على تراخي العصور، وبذلك وقف على معارفهم ورصد مناهجهم، وتبين أساليبهم في الفهم والإفهام مما بلّو به تفردهم أو تميزهم في إطار المذهب الظاهري على تنوع المجالات المعرفية التي عالجها أصحابه؛ من ثم كان هذا العمل من أجمع ما عرفت من أعمال علمية وأعمقها حول المذهب الظاهري في العدوتين المغرب والأندلس.

والحق - وبهذا أختتم - أنني حين حمل إلي صاحب هذا العمل الأخ الفاضل العالم الباحث الدكتور توفيق الغليزوري في (منيقي) بفدان الورد بين الجبل والبحر بظاهر تطوان نسخة هدية منه كريمة موشاة بلطيف تحية وجميل دعاء أشفقت، هذه المرة، على نفسي وأنا أقلب البصر في هذا السفر الحافل، وأسائل نفسي عن المبتدا والمتتهى. لكنني سرعان ما ددت عن خاطري هذا السؤال، وشرعت في القراءة، فما حسبتني، طوّال ما أمضيت في ذلك من ساعات نهاري، وأمضيت من ساعات ليلي إلا كمن حلّ في:

روضٍ وشته يدُ الإبداع فانتظمت فيه المحاسن من بدءٍ إلى طرف

شكر الله للباحث النابغة الدكتور توفيق جهوداً بذلها بسخاء في إنجاز هذا العمل، وبارك له فيه، ونفع به ويعلمه، ومبارك للمشتغلين بالبحث في التراث الحزمي والأندلسي بباحث يتفجر علماً، ويتقد فهماً، والتحية المقرونة بالتقدير لدار ابن حزم في رياض نجد العبة ولصاحبها أختينا العلامة الباحثة المحقق مقدم (الظاهرية الحزمية) ورأسها في الجزيرة أبي عبدالرحمن ابن عقيل الذي ما فتئ يستنهض همم شباب الباحثين لخدمة التراث بعامة وتراث الظاهرية والحزمية

بمخاصة ، ويرعى ثمرات جهودهم بنشرها وإذاعتها في الآفاق .
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وقدوتنا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وكتبه

أبو أيمن حسن عبد الكريم الوراكلي

بالبلد الأمين مكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على الرحمة المهتدة للعالمين ،
يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم
الخبائث ، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، فتركهم على
المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، ورضي الله عن الصحابة
والتابعين ، ومن تبعهم من أئمة الأمصار المجتهدين ، الذين قاموا من بعدهم
بالفقه والدين .

أما بعد : فقد كان من توفيق الله لي أن هداني إلى التحرر منذ وقت مبكر
من ريقة التعصب المذهبي والتقليد الأعمى لقول عالم بعينه ، لا سيما بعد
التحاققي بدار الحديث الحسنية بالرباط ، هذه الدار التي جعلت همها إحياء
دراسة الحديث وعلومه في هذا البلد .

و بحكم تسجيلي بشعبة علوم القرآن والحديث بها ، التي طبيعة الدراسة بها
تقتضي من أساتذتنا الأفاضل توجيهنا إلى كتب فقه السنة التي تعنى بالأدلة من
القرآن والحديث ، نستقي منها بدل الرجوع إلى كتب الفقه المذهبي وحدها .

وفي مكتبة دار الحديث العامة كانت صلتني بتراث حفاظ المغرب العظام ،
وجهابذته الكبار الجامعين بين صناعتي الحديث والفقه ، من أمثال حافظ المغرب
أبي عمر بن عبد البر ، وأبي الوليد الباجي ، وأبي علي الغساني ، والقاضي
عياض اليحصبي السبي ، وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم ، وفي مقدمة هؤلاء
جميعاً رجل أثار انتباهي ثم إعجابي ثم شغني إليه شداً .

هذا الرجل هو إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس الحافظ أبو محمد ابن حزم الظاهري ، قرأت له « المحلى بالآثار » ثم « الإحكام في أصول الأحكام » فوجدتُ لديه لونا آخر من الفقه لم أعهد من قبل ، فقه نزاع إلى التفرد جوهره الثورة على التقليد والدعوة إلى الاجتهاد ، وأخذ الأحكام من ظاهر الكتاب والسنة ، فقه أصبح مع ابن حزم عذبا بعد أن كان مرأ ، ومثيرا بعد أن كان مملا ، وسهلا سلسا بعد أن كان معقدا وصعبا . فتعلقت بهذا الرجل الذي لم تنجب الأندلس مثله ، وشغفت به من غير تعصب ، فأكبرت علمه الغزير الواسع ، وأحببت نبوغه وذكائه وعبقريته .

ولما أردتُ تسجيل بحثي لنيل دبلوم الدراسات العليا في تخصص السنة وعلومها بكلية الآداب بالرباط ، عزمت على اختياره موضوعا للبحث . واقتربت على الأستاذ المشرف الدكتور فاروق حمادة يومئذ أن يكون العنوان : « منهج فقه الحديث عند الإمام ابن حزم الظاهري » ، لكنه استصعب علي هذا الموضوع وأنا في بداية الطريق ؛ لأن ابن حزم مثل البحر الذي لا تكف غواربه ، ولا يروى شارب به كما قال ابن بسام .

فصرفتُ عن ابن حزم مكرا إلى إمام آخر من فقهاء الحديث هو الإمام البغوي الذي اشتغلت بكتابه الجليل « شرح السنة » الذي ليس في كتب فقه السنة ما يغني غناه ، كما شهد بذلك غير واحد من الأئمة ، وكان عنوان الرسالة يومئذ « الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث وفقهه » فرحت أعجم عيذان كتابه الواحد بعد الآخر ، وأنا في كل ذلك لا أنسى الإمام ابن حزم وكتبه ، فكننت أكثر من إيراد كلامه في الاستشهاد والاستدلال .

واستمر ولعي بهذا الإمام الجليل بعد ذلك ، إلى أن حان آوان تسجيل أطروحتي لنيل دكتوراه الدولة ، فالكيتُ على نفسي الأَدْع ابن حزم يتفلت من

بين يدي هذه المرة ، وأفضيت بما في نفسي لأحد أعمدة الحديث والسنة في المغرب فضيلة شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق وطلبت منه الإشراف على هذا البحث ، فسرَّ بالموضوع أيما سرور لحاجة المكتبة الإسلامية إليه .

لكنه لما لمس شغفي وإصراري ، اقترح عليّ ألا أقصر في بحثي على ابن حزم وحده وإن كان إمام أهل الظاهر بالمغرب الإسلامي بغير منازع ، وأن أجعل الموضوع أشمل وأوسع وأرحب ، وأن أدرس المدرسة الظاهرية بالمغرب الإسلامي بأسرها ، لأنها البحث البكر الذي لم تتعاوره الأقلام ، ولم تشتغل به الأفهام .

وبعد مراجعات ومناقشات وأخذ ورد ، استقر موضوع البحث على العنوان الذي تراه مثبتا على الخلاف : « المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، نشأتها - أعلامها - أصولها - وأثرها » . تلك بعض اللمحات من قصتي مع هذا الموضوع .

* دوافع اختيار الموضوع .

وقد زاد من تشويقي إلى هذه الدراسة وترغبي فيها الأسباب الآتية :

أولها : إن هذا الموضوع لا زال بكرا فيما أعلم ، لم يسبقني أحد إلى البحث والكتابة فيه بهذا الشمول وتلك الرحابة ، أو خصه بدراسة مفصلة تجلبي للقارئ معالمة وتاريخه وتكشف له عن أثره وأسراره .

ثانيها : إن المدرسة الظاهرية بالمغرب الإسلامي بُخِستَ حقها ، ونالها الظلم والإجحاف ، حتى ذهب بعض المقلدة إلى عدم الاعتداد بخلافها ، وعبرت بالشذوذ ، فكان لابد من رفع هذا العسف والبغي عنها بإنصافها وإيلائها الاهتمام البالغ والعناية الفائقة اللائقة بها .

ثالثها : إن المذهب الظاهري بالغرب الاسلامي لم ينل حظاً من الدراسة والبحث حتى الآن بسبب الأوهام التي أحاطت به ، فصرفت أقلام الدارسين عنه وظل بابه مغلقاً إلى الآن ، فرجوت أن تقدم هذه الدراسة تصوراً واضحاً يزيح عنه الحجاب ، ويرفع عن وجهه النقاب .

رابعها : إن هذا المذهب هو الذي شغل ، أو فتن مالكية المغرب والأندلس ، وهدد استتباب مذهبهم ، تهديداً حقيقياً ، غير ما مرة ، فاستحق البحث والدراسة .

خامسها : المذهب المالكي والمذاهب الأربعة الأخرى كتب عنها الكثير ، وصنفت كتب في تراجم وطبقات علماء المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة بل والزيدية والجعفرية وغيرهم ، ولم يصنف في طبقات الظاهرية شيء ، فظل الكثير من أعلام هذه المدرسة مجهولين مغفلين أو ترجم لهم مع علماء المذاهب الأخرى وليسوا منهم ، وفي هذا خلط شنيع ، فاحتاجوا إلى من يرفع عنهم النقاب ، وينفض عنهم التراب . وقد كنت أظن مع الظانين أن المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس تنحصر في الإمام ابن حزم وقليل من تلاميذه حتى فوجئت بأن الأمر ليس كذلك ، وأن أهل الظاهر قد امتلأ بهم المغرب في بعض الفترات من الزمن .

سادسها : وجود المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس بشتى اتجاهاتها ، حقيقة تجاهلها عندنا في المغرب البحث العلمي ، ولم يرد الخوض في تفاصيلها ، حتى أصبح من المسلم به لدى الجميع أو الأغلب أن الأندلس لم تعرف مذهباً إلا المذهب المالكي وحده وأن المغاربة والأندلسيين كانوا جميعاً مالكية ، وهذا يتنافى مع الحقيقة ، ويصادم شواهد التاريخ .

سابعها : إن عصرنا بسبب التطور الهائل السريع الحاصل فيه وتعدد مشاكله ، لا يكفي أن يلتزم فيه مذهب واحد ، بل لابد من النظر في جميع المذاهب والمدارس الفقهية حتى المندثرة منها أو البائدة عليها تنفي ببعض الحاجة ، لأن الشريعة غنية بمجموع مدارسها ومذاهبها واجتهادات فقهاءها ، والحق لا يشتمل عليه مذهب واحد ، ولا مدرسة فقهية واحدة ، فمن الخطأ الظن بأن رأي أمثال الليث بن سعد ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، وأبي عبيد ، والثوري ، والطبري ، وداود ، وابن حزم وغيرهم ؛ دون رأي الأئمة الأربعة المتبوعين .

فكم من قول في مذهب هُجر لأنه سبق زمنه وخالف المألوف ، فاعتبر شاذاً حينذاك وظل دفيناً في بطون الكتب قروناً طويلة ، ثم قُبِضَ الله له من يحياه ويرزقه ويجليه ويشهره ويقويه ، فعد في وقت آخر من روائع الاجتهاد الفقهي ، وأنه أرفق بالناس ، وأليق بروح العصر ، ومصالح الناس فيه ، وأقرب إلى يسر الشريعة والسماحة في ضوء ما جد من ظروف وأوضاع . فليس الصواب دائماً مع الكثرة والشهرة ، ولا الخطأ أبداً مع القلة ، فقد ينفرد إمام بقول ، تثبت الأيام أنه كان عين الصواب ، وما لنا نذهب بعيداً وفقه المدرسة الظاهرية وإمامها ابن حزم خير شاهد على ما نقول ، كما سيتبين لك من خلال هذا البحث .

فقمين بنا أن نتفع بهذه الثروة الفقهية الضخمة بمختلف مدارسها ومشاربها المتنوعة ، ومناهجها المختلفة ، وأقوالها المعتبرة ، فكلها متساوية في نسبتها إلى الشريعة ، ويجد فيها العالم الفقيه الذي يملك وسائل الموازنة والترجيح ، متسعا أي متسع للاختيار والتنقيح ، والانتقاء والتصحيح ؛ بالبرهان والدليل الصحيح . إذ رأينا كيف ضاق الحال باتباع كل مذهب في بعض المسائل مما جعلهم يترخصون باتباع مذهب آخر لما رأوه من حرج في التقييد بمذهبهم . وقد ظهرت هذه الحاجة إلى فقه المذاهب الأخرى في التشريع المعاصر في أضيق مجالاته وهو

قانون الأحوال الشخصية - فاضطرت المدونات في مختلف البلاد العربية والإسلامية إلى الأخذ ببعض الأقوال المهجورة أو المرجوحة غير المشهورة كمذهب الظاهرية وغيره لما لم تجد بدا من ذلك ، كما هو الأمر في المغرب ومصر مثلاً رغم سعة المذهبين المالكي والحنفي ، وخصوصية أصولهما واستبحار علمائهما.

ولا ننسى أن الضيق الذي وجده بعض الحكام في بعض الأحيان بسبب الاقتصاد على مذهب واحد في التشريع دون غيره ، هو الذي فتح الباب واسعا للأخذ بالقوانين الغربية أو الوضعية المستوردة من هنا وهناك ، ولو جعل فقه الأئمة كله مجالاً للأخذ والنظر والقبول والرد ، لما وجد هذا الإشكال ، ولتوقف هذا الإذلال.

ثامنها : إن اختيار المدرسة الظاهرية الحزمية بالغرب الإسلامي كان بسبب اختلاف منهجها عن سائر المناهج ، بما فيه مناهج الأئمة الأربعة ، واختلاف المنهج لا بد أن يصحبه اختلاف في الفروع والأحكام المستنبطة ، ولذلك كان فقهها لونا آخر من الفقه ، فقهاً متفرداً لا ينتمي لأي مذهب وإن كان الأصل واحداً فليس من لونه ، وإن أئحد المعدن ، وكلهم ملتئم من كتاب الله وسنة رسوله ، وكلهم وارد وردهما الصافي الذي فيه الشفاء والرحمة للعالمين.

أما ما اعترى فقه الظاهرية من شذوذ وإغراب في أحيان قليلة ، فلا ينقص من قدره ، ولا يدعو إلى العزوف عنه وإهماله ، لأنه يحتوي كذلك على كثير مما يتمتع ويقنع ، وينفرد باختيارات في غاية القوة والروعة والجلدة ، وليست الإساءة في جانب مدعاة إلى نبذ كل الجوانب ، وكل المذاهب لا تخلو من الخطأ.

فإهمال فقه هذه المدرسة الغني بالفوائد، والثري بالفرائد، والإمعان في إمامته ،

والإعراض عن الاستفادة منه في حل المستجدات والمعضلات في هذا العصر خطأ في العلم إن لم يكن خطيئة في الدين. وما يزال فقه هذه المدرسة حياً معنا إلى اليوم ، لم تبلى جدته بعد ، خلافاً لما شاع من أنها بادت وماتت.

تاسعها : إن هذه المدرسة مدرسة مغربية أصيلة ، قاسمت المذهب المالكي الامتداد والانتشار في المغرب والأندلس ردحا من الزمن ، وقامت على فقهها دولة في المغرب من أعظم الدول فيه ، هي دولة الموحدين الظاهرية ، ودان بمذهبها بالمغرب والأندلس ملوك وأمراء وقضاة وعلماء الأزمان الطويلة كما يقول أبو حيان.

فكان أولى الناس ببحث فقه وفكر هذه المدرسة وإحياء تراثها والتعريف بأعلامها الباحثون المغاربة ، لأنهم أدري بخصوصيات بلدهم ، وعقليته وتكوينه ، وأقدر من غيرهم على سبر غور منحنيات أفكار ومذاهب رجالاته.

عاشرها : إن هذه المدرسة المغربية الأصيلة ليست مذهباً فقهياً فحسب كسائر المذاهب الفقهية ، لأن أثرها لم يقتصر على الفقه فقط بل امتدت أصولها وقواعدها فصبغت بصبغتها وأخضعت لضوابطها سائر أنواع العلوم والمعارف ، لا سيما علوم الآلة والنحو التي وجدت فيها مدرسة مستقلة بالمغرب والأندلس كان من أهم خصائصها ومميزاتها نزوع بعض النحاة بها إلى تطبيق المذهب الظاهري وأصوله على النحو ، سميت هذه المدرسة بالظاهرية النحوية ، وإن مدرسة تبليغ من التأثير الفكري هذا المدى لقمية أن نذكر.

* مصادر البحث ومنهجه :

كانت مصادر هذا البحث غزيرة وموفرة ، ومتشعبة تشعب هذا البحث ، بين مخطوط ومطبوع ، وبين قديم وحديث ، كما تجد ذلك في ثبت المصادر

والمراجع ، وهي مزيج من كتب التراجم والطبقات والفهارس والبرامج لاسيما الأندلسية منها والمغربية ، فقد كانت هي الباب الذي ولجت منه نحو آفاق البحث والدراسة ، وكتب التاريخ المغربي والأندلسي القديم منها والحديث ، وهي من المصادر الهامة التي استند إليها هذا البحث ، وتراث ابن حزم المطبوع والمخطوط ، وعليه كان معولي بصفة خاصة. وقد حرصت ألا أغادر منه رسالة صغيرة ولا كتاباً كبيراً إلا أفدت منه.

كما أفدت من سائر البحوث الحديثة التي تناولت ابن حزم بالدراسة وبعضها رسائل أو أطاريح جامعية ، وكتب الحديث بمختلف أنواعها ولا سيما أمهات كتب فقه الحديث التي تعنى بالأدلة ، وكتب الأصول ، وقد أسعفتني في بحث أصول الظاهرية ومقارنتها بأصول الجمهور ، وكتب الفقه المقارن التي تعتمد الحجة في الرد على المخالفين. كانت هذه هي المصادر الرئيسة التي استمد منها هذا البحث.

وثمة مصادر أخرى أفادتني في نطاق محدود منها: كتب اللغة وأصول النحو التي أفادتني بصفة خاصة في تحرير صلة الظاهرية الفقهية بالظاهرية النحوية ، وبعض كتب التفسير لاسيما كتب أحكام القرآن ، وبعض كتب الفقه المعاصر التي أسعفتني في تلمس أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في فقه الصحوة المعاصرة.

والتزمت في ذلك كله أن أعزو كل قول إلى صاحبه ، وأسندته إلى قائله ، وقد تمر عبارات قليلة أكتفي بشهرتها عن نسبتها إلى مصدر معين ، وذلك قليل نادر فيما لا يترتب عليه حكم. والتزمت كذلك تخريج الأحاديث ، والإشارة إلى صحتها أو ضعفها أحياناً في دواوين السنة ومصادرها الأصلية إلا فيما ندر.

ولم أكنُ جهداً في الرجوع إلى كل ما يمكن أن يفيد منه هذا البحث ، فحرصت

على عقد جلسات علمية خاصة مع نفر من خيرة علماء المغرب المختصين في هذا المجال ، اجتهداً مني في الوصول إلى أسلم النتائج وأصوبها ، مثل العلامة المؤرخ محمد المنوني والفقير العلامة محمد بن الأمين أبي خبزة التطواني الحسني ، والشيخ سعيد أعراب ، والشيخ عبد الحفي بن الصديق الغماري ، والدكتور حسن الوراكلي ، والدكتور عبد السلام الهراس.

ومن المشرق الدكتور وهبة الزحيلي المهتم بتاريخ الفقه الإسلامي ومدارسه وأصوله ، والدكتور عبد الحليم عويس المؤرخ المهتم بابن حزم وتراثه وتاريخ الأندلس وحضارتها ، وقد سافرت إلى وهران بالجزائر للقياس ، فيسر الله سبحانه ذلك فله الحمد والمنة ، وقد تفضل بعض هؤلاء الأفاضل مشكوراً بمد يد العون لي وأفادني بوثائق مهمة مخطوطة ومطبوعة.

و يطيب لي أن أسجل هنا أن من بركات هذا البحث أنه فتح لي نافذة على الدراسات التاريخية والنحوية التي كنت - بمقتضى تخصصي - في عزلة عنها.

وقد سلكتُ منهجاً في هذا البحث كان أساسه الجمع والترتيب ، ثم الاستقراء والتبويب ، ثم التحليل والتركيب ، وحرصت فيه على تحري الجدة والنفع ، والإعراض عما خلا منهما.

فإن البحث ما اشتمل على فوائد زائدة؛ وإلا فهو تسويد كاغد، وتخسير مداد، وأما ما ملئ به البحث أحياناً من كثرة النقول والاستشهادات ، فليس خارجاً عن هذا الأصل - أصل تحري الجديد والنافع - لأنني إنما أنقل هذه النصوص لاستخراج منها الجديد ، واتخير في النقل عن أمهات المصادر القديمة ما كان أوضح بياناً وأنصع عبارة ، وأكثر نفعاً وجدة ، لأدفع بها إلى التداول والرواج والاشتهار عند أهل العلم وعموم الباحثين والدارسين. فإن التراث صنفان: صنف تجاوزه الزمن ، وصنف في مكانه عناصر الصلاح والبقاء والاستمرار

وأحسب تراث المدرسة الظاهرية بالغرب الاسلامي من الصنف الثاني.

* خطة البحث.

و قد اقتضت طبيعة الموضوع ، وتشعب مسائله وتنوع قضاياها ، أن أربط بين أجزائه بترتيبه على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمة ، عرضت فيها لقصة هذا البحث منذ أن نشأت فكرته في ذهني إلى أن نمت وترعرعت ، وتحدثت عن أهمية هذا الموضوع ودواعي اختياره ، وأوجزت القول عن طبيعة المصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته العلمية. ثم ختمت بذكر مصاعب البحث ومشاقه.

التمهيد ، شرحت فيه المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث.

وقد خصصت الباب الأول للحديث عن نشأة المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس. وضمنت الباب الثاني تراجم أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم وبعده.

و اختص الباب الثالث بالترجمة لإمام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم ، وبسط أصول الظاهرية كما وضعها وحررها.

و انفرد الباب الرابع ببيان أثر المدرسة العميق والواسع في مختلف المجالات.

و تندرج تحت هذه الأبواب فصول ومباحث عديدة.

فجاء الباب الأول عن نشأة المدرسة في ثلاثة فصول.

الفصل الأول ، جذور النشأة.

وقد كشفت فيه عن الجذور العميقة لهذه النشأة في منهج الفهم عند بعض الصحابة رضي الله عنهم ، ثم في مذهب أهل الحديث من بعدهم بالمشرق والمغرب ، وانتهيت فيه إلى أن الظاهرية محدثون ، من المحدّثين انبثقوا وعلى

أيديهم تخرجوا ، وأنهم صدروا في استخلاص كثير من الأحكام عن منهج واحد ، وإن كانت بينهما بعض الفروق سجلتها في موضعها ، ثم انتقلت إلى الحديث عن نشأة المذهب الظاهري بالمشرق على يد داود بن علي الأصفهاني البغدادي المتوفى سنة ٢٧٠ للهجرة وعن ظروف العصر وعلاقتها بهذه النشأة.

ثم ترجمت لعشرين من أصحابه وتلامذته ، كان آخرهم عبد الله بن محمد بن قاسم بن هلال القيسي الأندلسي القرطبي المتوفى سنة ٢٧٢ هـ ، الذي كان أول من أدخل مذهب الظاهرية إلى الأندلس ، وعرف به أهلها بعد أن رحل ودخل العراق ولقي داود ، فكتب عنه كتبه كلها ، وأدخلها الأندلس ، واجتهد في نشرها ، فأسس بذلك لمدرسة الظاهر بها.

الفصل الثاني : المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس نشأتها واتجاهاتها:

وهي حقيقة أغفلها عندنا في المغرب البحث العلمي وتجاهلها كثيراً ، فتناولت بالدراسة طبيعة هذه المدارس الفقهية وخصائصها ، وأسباب ضمور وانقراض بعضها ، وعرفت ببعض أعلامها ، وبينت - خلافاً لما شاع - من غلبة مذهب مالك على الأندلس ، أن طوائف من علمائها كانوا أوزاعية أو شافعية ، أو ظاهرية ، أو على مذهب أهل الحديث الذين مهدوا لنشأة مذهب الظاهرية بها.

كل ذلك لنلتبس بعض أثر هذه المدارس في بروز مذهب أهل الظاهر بالأندلس.

الفصل الثالث: نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم:

كشفت فيه عن صفة هذه النشأة الأولى من خلال تراجم الرواد الأوائل المؤسسين لمذهب الظاهرية بالأندلس قبل ابن حزم.

أما الباب الثاني: أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم

وبعده :

فقد كان من أوسع الأبواب وأهمها ، وقد ترجمت فيه لأعلام الظاهرية بدءاً بمعاصري ابن حزم ، وانتهاءً بأبي حيان الذي جعلته آخر المترجم لهم مبيناً سبب ذلك من كلامه هو نفسه ، وكلام العلامة المؤرخ ابن خلدون .

وقد أحصيت من أعلام المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي - والله الحمد - ما يناهز الثمانين علماً ، مرتباً لهم على تاريخ وفياتهم ، ومن لم أجد تاريخ وفاته اجتهدت في تعيين طبقته حسب ما تدل عليه القرائن ، إلا ما كان من أمر خلفاء وأمراء الدولة الموحدية الذين جمعهم في شق واحد ليميزوا عن غيرهم .

وقد أطلت في ترجمة المغمورين منهم ليعرفوا ، وأوجزت القول غالباً فيمن اشتهر منهم مكثفياً بالمقصود من هذا الباب وهو بيان ظاهريتهم ، وسلكت منهج المقارنة بين آراء بعضهم وآراء ابن حزم لإثبات الظاهرية أو نفيها عنهم ، مرجحاً ما تدل عليه الأمارات والقرائن فيمن كان منهم محل خلاف ، وهكذا خلص لنا من هذا الباب والفصل الذي قبله مصنف في طبقات الظاهرية يحتاج إلى مزيد من التقصي ليلبغ الغاية .

أما الباب الثالث : ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية وواضع أصولها بالمغرب والأندلس :

فقد عنيت به عناية فائقة وأوليته اهتماماً بالغاً ؛ لكونه صلب الموضوع وجوهره ، وقد جاء في فصلين :

الفصل الأول : الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس .

وقد أفردته لترجمة طود هذه المدرسة الشامخ ، وقطب رحاها أبي محمد بن حزم ، محاولاً أن الامس في هذه الترجمة مواطن الجدة والنفع ، مركزاً على مسلكه

العلمي والفقهي الحر الذي قاده إلى الشافعية في البداية ، ثم إلى الظاهرية فيما بعد . ثم ذكرت بعض أسباب اختيار ابن حزم للظاهرية ، وحرصت على التعريف بإنتاجه الغزير الذي خلفه للأجيال ، حتى عد أكثر أهل الإسلام تأليفاً لولا ضياع تراثه الزاخر بسبب الحادثة المشؤومة ؛ حادثة إحراق كتبه في إشبيلية على يد حاكمها المعتضد بن عباد ، وأحصيت من هذه المؤلفات ستة وخمسين ومائة بين مخطوط ومطبوع ومفقود ، مرتبة على حروف المعجم .

الفصل الثاني : أصول المدرسة الظاهرية كما وضعها الإمام ابن حزم :

وهو من الفصول الهامة في البحث ، بينت فيه أن الإمام ابن حزم هو الذي ثبت قواعد المذهب الظاهري ، وأرسى أصوله ، ودون مسائله بالغرب الإسلامي ، ولولاه لاندثرت معالمه ورسومه ، وبادت أصوله وفروعه ، وأن أبا محمد مجتهد مطلق ، وليس مجرد تابع لداود ، إذ خالفه في بعض الأصول ، وفي كثير من الفروع وإن كانا يصدران عن مشكاة واحدة : ولهذا سمي مذهبه بالمذهب الحزمي باعتباره مذهباً مستقلاً .

وقد ضرب في أصول الفقه بسهم وافر ، وكتب بقلم سيال ، وهو في هذه الأصول يختلف مع الجمهور في أهمها ، وقد اصطفت من هذه الأصول - لطولها - أهمها ، والتي تمثل في رأيي لب الظاهرية وجوهرها ، وقسمتها إلى مبحثين :

المبحث الأول : الأصول الممتد بها عند الظاهرية ، وهي أربعة :

* الأصل الأول : الأخذ بظاهر الكتاب والسنة : وهذا الأصل هو عماد المدرسة الظاهرية ، ومنه اشتق اسمهم الذي صار علماً عليهم ، يميزهم عن باقي المدارس الفقهية الإسلامية .

* الأصل الثاني: الإجماع : وبينت فيه الخلاف في ماهية الإجماع بين الجمهور والظاهرية ، الذين يرون أنه لا إجماع إلى عن نص وتوقيف ، أما الإجماع المستند إلى الرأي والقياس والتعليل فهو باطل ، وإذا صح هذا فقد تقرر عندهم أنه لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم قبل أن يفرقوا في الأمصار ، لأنهم كانوا عدداً محصوراً يمكن أن يحاط بهم ، وتعرف أقوالهم ، وليس من بعدهم كذلك .

* الأصل الثالث : الدليل : وهذا الأصل عند المدرسة الظاهرية بحاجة إلى مزيد من الدرس والبحث ، لأن البعض ظنه قياساً ، وليس كذلك ، وقد أوضحت فيه أن الدليل مولد من النص والإجماع وليس محلاً عليهما ، كما هو العمل في القياس ، ورتبت أقسام الدليل وأنواعه الكثيرة كما هي عند ابن حزم والظاهرية ، وبينت أنهم استعاضوا به عن القياس ، لأن القياس عندهم ظن وتخمين ، أما الدليل فهو قطع ويقين .

* الأصل الرابع : الاستصحاب : كشفت فيه عن توسع المدرسة الظاهرية في استعمال هذا الأصل ، والاعتداد به ، والمصير إليه عندما يعوزها النص والدليل ، بحكم ضيق مسالك الاستنباط عندها ، وإبطالها الرأي في الدين جملة ، فقد عدته أصلاً قائماً بنفسه ، خلافاً للجمهور الذين اعتبروه آخر مدار الفتوى ، وبذلك ضمن الظاهرية البقاء لمذهبهم ، لأنه يفتح - بهذا الأصل - باب الإباحة في أمور كثيرة ضيق فيها الفقهاء القياسيون .

المبحث الثاني : أهم الأصول المردودة عند الظاهرية : واقتصرت فيه على ثلاثة أصول تنظم كل أصل مردود عند أهل الظاهر :

الأصل الأول: إبطال الرأي: لأن وجود واقعة لا نص فيها - عند الظاهرية - معدوم ، إذ الدين كله منصوح عليه ، وعمومات الكتاب والسنة وافية بأحكام

الحوادث ، فلا حاجة إلى الرأي ، ولا يحل الحكم به في الدين .

الأصل الثاني : إبطال التعليل : بينت فيه أن تعليل الأحكام هو فيصل التفرقة بين جمهور الفقهاء والظاهرية ، الذين عدوه بدعة وباطلاً ، وانتقدت مسلك بعض الباحثين الظانين أن إبطال ابن حزم للتعليل معناه أنه ينفي عن الشريعة مطلقاً كل حكمة أو غرض ، أو كل قصد إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة ، وإنما هي مشيئة الله وكفى ، وكشفت عن أن الأمر ليس كذلك مستندلاً بكلام ابن حزم نفسه .

الأصل الثالث : إبطال القياس : أوضحت فيه أن القياس هو أصل الأصول المردودة عند جميع الظاهرية ، وهو الذي وقع فيه اليون الشديد بينهم وبين غيرهم من جماهير الفقهاء ، ثم بينت المذهب الوسط الذي ينبغي في القياس بين غلاة النافين وغلاة المسرفين .

أما الباب الرابع: أثر المدرسة الظاهرية :

فيمثل ثمرة البحث ، لهذا جاء طويل الذيل ، واسع الجوانب ، ضارباً في مسارب متنوعة ، قائماً على تمهيد وخمسة فصول. عرضت فيه للأثر الكبير والواسع الذي أحدثته المدرسة الظاهرية الحزمية بالمغرب والأندلس ، في مختلف المجالات والعلوم والمعارف ، فصبغتها بصبغتها وأخضعتها لضوابطها وأصولها ، ذلك أن أهم خصيصة امتازت بها الظاهرية المغربية هي كونها منهجاً فكرياً له نسقه المتكامل ، و « مشروع » الشامل ، لا مجرد مذهب فقهي .

وهي الفصل الأول منه : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة :

تناولت فيه بالدراسة والتحليل كيف قيض الله لدعوة الإمام ابن حزم الموحدين ليخرجوها من عالم القول إلى عالم الواقع ، ومن ظاهرية الفكرة إلى

ظاهرة الدولة ، وليمكنوا لمذهب الظاهري الذي أضحى في زمنهم المذهب الرسمي للدولة بالمغرب والأندلس على عهد أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحي وأبنائه.

وقد خالفت في ذلك - كما خالف غري - كثيراً من الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً الذين اعتبروا عمل الدولة الموحدية دعوة إلى الاجتهاد المطلق ؛ وليس انتحالاً للمذهب الظاهري ، وأثبت بعد الاستقراء أن هؤلاء لم يمعنوا في البحث ، ولم يبعدوا في طلب النصوص واستيفائها ، والمقارنة بينها ، بما تنهيا معه السلامة في الحكم ، ويستقيم به عمود الرأي ، وإنما استعجلوا النتيجة ، وقلد منهم اللاحق السابق.

و قد أوردت من الأدلة القوية ، والحجج الكثيرة ، والنصوص المتظافرة في هذا الموضوع ما تقوم به الحجة ، وتستبين به الحجة إن شاء الله تعالى ، ومع ذلك فإني لا أزعم الحسم والقطع في هذا الأمر ، إنما هي نتيجة قادني إليها اجتهادي وبذلي غاية الوسع ومتهى الجهد في سبر غور هذا الموضوع وتمحيصه ، ومن يدري؟ فقد تلد الأيام والليالي ما ينقض زعمي من أساسه ، وفوق كل ذي علم عليم.

و ختمت هذا الفصل بذكر الأسباب التي حالت دون نجاح دعوة الموحدين إلى العمل بالظاهر بالمغرب والأندلس ؛ والنجاح المأمول لها ؛ وفي مقدمتها قيام بني مرين الذين نقضوا ذلك كله ، وأعادوا العمل بالفروع ، وقنعوا بالتقليد. والله الأمر من قبل ومن بعد.

و في الفصل الثاني: من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية:

انتقلت من أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في الدولة ، إلى أثرها في مختلف أنواع العلوم والمعارف والفنون على عهد الموحدين ، فبدأت بعلوم الآلة ، لاسيما

النحو ، الذي تفردت فيه هذه المدرسة المغربية دون اختها المشرقية بظاهرة تسترعي الانتباه ، وهي محاولة تطبيق أصول مذهب الظاهرية عليه ، فبرزت إلى الوجود معالم مدرسة مستقلة سميت بالظاهرية النحوية ، لو كتب لها النجاح المأمول .

وأنا وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان ، فقد بينت فيه أن الدراسات النحوية قد تأثرت تأثراً كبيراً بالدراسات الفقهية والأصولية . وكشفت في هذا الفصل عن أن ظاهرة المغرب والأندلس أحدثوا ثورة في النحو ، بدأها الإمام ابن حزم الظاهري الذي كان أول من فتح باب الهجوم على العلل والأقيسة في النحو كما فتحه عليها في الشريعة من قبل ، واقتفى أثر هذه الثورة ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» ، وأحيى بعض رسومها أبوحيان الغرناطي في سائر كتبه.

ثم تتبعت أثر ذلك كله في اتجاه النحو الحديث ، وحركة تجديده وتيسيره عند عدد من النحاة المعاصرين.

الفصل الثالث: أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس:

ضممته تفاصيل دقيقة ، لم أفرق فيها بين أثر الدولة الظاهرية وأثر المدرسة الظاهرية ، بل تتبعت أثرهما معاً ، ورحلت أعجم عيدان هذا الأثر عوداً عادياً في مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : أثر المدرسة الظاهرية في علوم القرآن والحديث بالمغرب والأندلس:

وقد لمست هذا الأثر على عهد الموحدين في العودة المباشرة إلى العمل بظاهر القرآن والسنة ، وأخذ الأحكام منهما ، وإقامة الحياة عليهما ، فكان لهذه الدعوة أثر في ازدهار التأليف في « أحكام القرآن » .

ثم انتقلت إلى الكلام عن أثر الظاهرية في ازدهار حركة الحديث بالمغرب والأندلس على عهد الموحدين ، وأثرهم في منهج تدريس فقه الحديث ، وأثرهم

في ظهور كتب أحاديث الأحكام التي كان أول من اتجه بها الوجهة المطلوبة ، ووضعها في مسارها الصحيح ابن أبي مروان الظاهري الاشبيلي الشهيد المتوفى سنة ٥٤٩هـ في كتابه الكبير المسمى بـ «المنتخب المنتقى» ، والذي عليه بنى تلميذه عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨١هـ ، أحكامه الكبرى والوسطى والصغرى ، ثم نشط التأليف من بعدهما في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس ، استدراكاً ونقداً وشرحاً ، ثم بينت أثر ابن حزم الظاهري في منهج الحفاظين عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي ، وكشفت عن أثر الظاهرية في ظهور كتب «الجمع بين الصحيحين» في المغرب والأندلس.

المبحث الثاني: أثر المدرسة الظاهرية في علم الفقه وأصوله بالمغرب والأندلس:

بينت فيه أثر المدرسة والدولة الظاهريتين في ازدهار علم الأصول بعد أن كان المغرب خلوا منه كما ذكر ابن رشد ، وكشفت عن ظهور مؤلفات في هذا العلم مبنية على أصول الظاهرية ككتابي الحافظ ابن القطان الفاسي في إبطال القياس.

كما بينت أثر المدرسة الظاهرية في حركة الفقه بالمغرب والأندلس ، الذي تجلّى في إحياء فقه الدليل بعد هيمنة فقه الفروع ، والثورة على التقليد ، والدعوة إلى الاجتهاد في نطاق الأخذ بظاهر النصوص ، فكان لهذه الحركة الفوارة المواترة بالجدل والمناظرة التي فجرها الظاهرية بالمغرب والأندلس فضل كبير في إيقاظ الحياة العلمية والفقهية ، بل أثمرت هذه الحركة تأثيراً على فقه المالكية أنفسهم ، فأصبح فقهها مؤصلاً يعتمد الأدلة وينظر في الخلاف العالي ، ويهتم بفقه السنن والآثار.

و في الفصل الرابع: امتداد أثر المدرسة إلى المشرق.

بحث انتقال أثر المذهب الحزمي والمدرسة الحزمية من المغرب إلى المشرق ،

بسبب اضطراب بعض الظاهرية الأندلسيين إلى الرحلة إليه ، والاستقرار به ، فكَرَّ راجعاً إليه مصبوغاً بالصبغة الحزمية هذه المرة ، وتحلّى أثر الإمام ابن حزم في المشرق في صورتين:

الصورة الأولى : الأخذ الكامل بالمذهب الحزمي كما فعل بعض علماء المشرق وفقهائه ، الذين جمعنا قائمة بأسمائهم ، مرتبة على تاريخ وفاتهم.

والصورة الثانية : علماء تأثروا بابن حزم ومدرسته الظاهرية في بعض الجوانب ، وأخذوا بلون منها ، لكنهم لم يكونوا ظاهريه ، اقتصر على ذكر بعض أعلامهم المشهورين ، مقارنة أحياناً بين آرائهم ورأي ابن حزم.

أما الفصل الخامس: أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر الذي ختمت به الباب ، فقد جاء لبنة أخيرة اكتمل بها بنيان هذا الأثر العميق الواسع ، كشفت فيه عن أن الظاهرية وخلفاء لما شاع لم تمت ولم تتوقف في عصر من العصور ، وهي في العصر الحديث حاضرة معنا بكل ثقلها ، وفقهها حي لم تبل جدته بعد ، واستجليت ذلك في فكر وفقه الحركة السلفية الحديثة ، والمدرسة الظاهرية الحديثة التي كان من روادها أعلام كالشيخ أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، وشيخه أبي تراب الظاهري ، والشيخ محمد شويل ، والعالم المغربي الشيخ محمد المتصر الكتاني ، ومحدث المغرب أحمد بن الصديق الغماري ، وعالم الشام الأستاذ سعيد الأفغاني.

كما التمس أثر هذه المدرسة في فقه الظاهرية الجدد من أبناء الصحوة المعاصرة أو المدرسة النصية الحرفية كما سماهم البعض ، وهم جيل من المشتغلين بالحديث وعلوم السنة ممن تأثروا تأثراً بالغاً بالمنهج الظاهري عند ابن حزم في الفهم والفقه ، ومن أقطابهم في العصر الحديث : المحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وتبعت ذلك في بعض اختياراته الفقهية ، مقارنة

بينها وبين آراء ابن حزم كمسألة إسقاط الزكاة عن عروض التجارة ، والقول بوجوب الوليمة عند الزواج وغيرهما.

وذكرت أثرها في دعاة اللامذهبية في العصر الحديث ، وأوضحت أن استنادهم إلى ابن حزم في بعض ما ذهبوا إليه باطل لا يصح ، ثم كشفت عن أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في فقه قانون الأحوال الشخصية المعاصر في بعض البلاد العربية والإسلامية كالمغرب ومصر ، وبينت أن مدونات الأحوال الشخصية استمدت بعض الآراء من اختيارات المذهب الظاهري الحزمي حين أعوزها حل بعض النوازل المعاصرة من المذهب الذي التزمته أو من المذاهب الأربعة ، كمبدأ الوصية الواجبة ، واليمين بالطلاق ، والطلاق المعلق ، والطلاق البدعي وغير ذلك.

ثم ختمت هذا الباب بالحديث عن أثر المدرسة الظاهرية في حل بعض المشكلات الفقهية المعاصرة ، مبيناً استمداد بعض فقهاء الصحو المعاصرة من فقه أهل الظاهر واختياراتهم وأصولهم حلولاً لكثير من المضكلات المعاصرة ، حلولاً رأوها في غاية القوة والروعة والجدة ، كاصل الاستصحاب عند ابن حزم ، وقول بعض الفقهاء المعاصرين بمجواز تولي المرأة الحكم والقضاء ، وأن صلاة النساء في المساجد أفضل من صلاتهن في البيوت ، وإباحة الغناء المصحوب بالآلات ، وإباحة اللعب بالشطرنج ، وإباحة بنوك الحليب المعاصرة بناء على معنى الرضاع عند الظاهرية.

وذلك كله بعض أثر ابن حزم والظاهرية في الصحو المعاصرة ، وتلك علاقة الموضوع بالواقع والعصر الحاليين حتى لا يظن الظان أنه قد عفى عليه الزمن ، وبهذا يكون البحث قد استوعب ما يتعلق بموضوع المدرسة الظاهرية

بالمغرب والأندلس نشأة وتاريخاً وأصولاً وأعلاماً وأثراً.

و الخاتمة بينت فيها مواطن الكشف والتجديد في هذا البحث ، وأدليت بتوجيهات واقتراحات أوحى بها عملي في هذا الموضوع ، واشتغالي بالمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ردحا من الزمن.

و الحقيقة أنني في جل أبواب وفصول هذا البحث كنت ألححت من صخر ولا أغترف من بحر ، بسبب دقة المادة العلمية وتفرقها شذر مذر في فنون من العلم مختلفة ومتنوعة ، وكان ذلك مما زاد في صعوبة الموضوع ، وكلفني من المشقة الشيء الكثير.

ففي يخفي عن أعلام الظاهرية بالمغرب والأندلس مثلاً ، يكفي أن يعلم القارئ أنني كنت أقضي في تصفح كتاب واحد من كتب التراجم يتألف من عشرات الأجزاء والمجلدات صفحة صفحة ، الأيام والليالي ذوات العدد ، عله يجود علي بظاهري واحد ؛ لأن فهارس الأعلام - إن وجدت بهذه الكتب - لا تسعفك ببيان ظاهرة علم من الأعلام ، وما أكثر ما عدت منها بخفي حنين ، وفي الكشف عن جذور نشأة المدرسة ، وتاريخها ، وأصولها ، وتبع أثرها ، ما لا يتمحض إلا بجمعة الذقن ، مع الغصص به برهة من الزمن ؛ كما يقول القاضي ابن العربي.

ولذلك كانت تتناوب بين الحين والآخر فترات من العياء والملل والفتور ، غير أن أستاذي المشرف على هذا البحث - جزاء الله خيراً - ونفراً من أهل العلم ما فتئوا يؤكدون لي أهمية الموضوع ، وحاجة المكتبة الإسلامية إليه ، مما كان يبعث في نفسي الأمل من جديد على المضي قدماً فيه ، اقتناعاً مني أنه من سار على درب وصل.

و قد تطلّب مني ذلك أن اجتهد في جمع المصادر المخطوطة والمطبوعة من

مظانها ، ارتياداً لبعض المكتبات والجامعات بتطوان ، والرباط ، والدار البيضاء ، وفاس ، ووهران ، بالجزائر ، ومراسلة لأخرى بمدريد ، ومكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والقاهرة ، واتصالاً بالعلماء المختصين في هذا المجال من أهل المغرب خاصة ، الذين تقدم ذكرهم ، فكنت أحيانا أحظى بالمراد وأحيانا أخرى لا أظفر بطائل.

ومع ذلك كله ، فإني لا أزعج الإحاطة ، ولا الاستقصاء ، ولا القول الفصل ، فتلك درجة لا يدعيها المجتهدون ، فكيف يدعيها المقتصدون.

وحسبي أنني بذلت فيه غاية الوسع ، ومنتهى الجهد ، وتحشمت فيه كثيراً من المشاق ، وواصلت فيه الأيام بالليلالي ، فإن وفقت فذلك ما أرجو ، ومن الله التوفيق والصواب ، وإلا فللمجتهد إذا أخطأ نصيبه ، وأرجو أن لا أحرم من ذلك ، كما أرجو أن يكون إسهامي هذا وصلاً لما انقطع بيننا وبين المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي ، وإحياء لمنهج الظاهرية ، وفقههم ، وأصولهم ، وأثرهم ، وتعريفاً بأعلامهم الذين ظلوا رديحاً من الزمن نسياً منسياً.

و في الختام - أرى من الواجب علي أن أقدم شكري وتقديري لمستحقه الأول بعد الله عز وجل ، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة ، والذي عاش معي مراحل كتابتها بجلد وصبر ، ولم يرض علي بتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة ، وأبوته الروحية الكريمة ، رغم شواغله وأعبائه الكثيرة :

«فضيلة شيخنا وأستاذنا: الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري»

والله تعالى أسأل أن يجزل له الثواب ، وأن يبارك في عمره وجهوده وجهاده.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أعانني برأي ، أو بمشورة ، أو بعمل من أجل

إخراج هذا البحث بالصورة التي هو عليها ، وأخص منهم بالذكر: أختانا الفاضل وصديقنا العزيز الدكتور حسن العلمي ، الذي لم يألُ جهداً ، ولم يدخر وسعاً في تذليل مصاعب هذا البحث. والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .
وأسأل الله سبحانه وتعالى ، أن يتقبل مني هذا العمل وأن يبارك لي فيه وأن يلهمني العون والرشاد ، والتوفيق والسداد ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب.

وكتبه الفقير إلى عفو الله

أبوصهيب توفيق بن أحمد الغلبزوري

بمدينة تطوان : ٦ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ

الموافق ١٦ غشت ١٩٩٩م

مَهَيِّدًا

رأيت من تمام الفائدة أن أستهل هذا البحث بشرح بعض ألفاظ عنوانه ،
كشفاً للبس ، وإيضاحاً للغموض ، وقد علمت أن العنوان الذي استقر عليه
الأمر هو «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، نشأتها ، أعلامها ، أصولها ،
وأثرها» ، فأول لفظ يصادفنا هو لفظ « المدرسة » ، فما المراد بها؟
المدرسة.

مصطلح اشتهر في تاريخنا وتراثنا منذ القديم ، فالمدرسة المكان الذي يدرس
فيه ، وعدّ بعض المؤرخين والدارسين الوزير السلجوقي نظام الملك أول مؤسس
لنظام المدرسة بالمعنى الحديث في أواسط القرن الخامس للهجرة ، وجاء في
«معجم العالم الإسلامي» أن المدرسة أصبحت تطلق فيما بعد على «المكان الذي
يدرس فيه الفقه الإسلامي بالدرجة الأولى»^(١).

وهذا التخصيص أقرب في الدلالة على المقصود من اللفظ ، ولذلك لما
صنف العلامة عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي المتوفى سنة ٩٧٨ هـ كتابه
النفيس «الدارس في تاريخ المدارس» قال في مقدمته مبيّناً ترتيبه له : « وهو أنني
أذكر دور القرآن ، ثم دور الحديث ، ثم مدارس الأئمة الأربعة ، لكنني أبدأ
بمدارس أئمتنا الشافعية ، ثم الحنفية ، ثم المالكية ، ثم الحنابلة»^(٢) ، قسّم
أماكن القرآن والحديث دوراً وأماكن الفقه على المذاهب الأربعة مدارس .
و لكن مع ذلك فإن المدرسة بهذا المعنى ظلت تطلق على أماكن ومؤسسات
دراسة العلم ، أما المدرسة بمعنى المذهب الفكري الواحد ، الذي يسلكه مجموعة

(١) معجم العالم الإسلامي : مجموعة من المستشرقين ، ترجمة الدكتور كتيرة ، ص ٤٨٩-٤٩٠.

(٢) الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي : ٤ / ٤.

من العلماء ، فلم يظهر إلا في العصر الحديث مع نشأة الاتجاهات الفلسفية المتعددة ، فاستعمل في اللغة الفرنسية بصيغة المفرد (L'école) وكذا في اللغة الإسبانية (Escuela) كما استعمل ذلك المستعرب الإسباني آسين بلاثيوس مرارا في كلامه عن المدارس الفقهية بالأندلس.

وقد عرّف الدكتور جميل صليبا المدرسة بهذا المعنى الحديث فقال : «المدرسة بالمعنى الضيق جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد ، ونظام واحد ، ومكان واحد للاجتماع ، ورئيس أو عدة رؤساء يتعاقبون على التعليم. والمدرسة بالمعنى الواسع جماعة من العلماء أو الفلاسفة ينسبون إلى مذهب واحد ، أو يدافعون عن مبدأ أساسي واحد»^(١).

والمدرسة بهذا المعنى الواسع هو مرادي من هذا اللفظ ، وقد نلمس أصلاً لهذا التعريف في كتب اللغة عندنا أكثر من غيرها ، ففي مادة (درس) قال ابن منظور: «والدرس الطريق الخفي»^(٢).

وفي ذلك أبلغ دلالة على المراد من المدرسة ، فالمدرسة الفقهية ، أو المذهب الفقهي ، هو الطريق الذي ينتهجه الفقيه ، في استنباط الأحكام ، وتقرير الأدلة ، فيأخذها عنه غيره ، ويتابعه عليه ، وبذلك تصبح تياراً ومسلكاً ، يعرف به طائفة من الفقهاء والعلماء دون غيرهم.

ولكن قد يقول قائل: لم تركت لفظ « المذهب » وهو أكثر أصالة ، وأشد رسوخاً في تاريخنا وتراثنا ، واخترت لفظة المدرسة ؟ .

والجواب: إنني وجدت لفظة المدرسة أليق بالظاهرية من المذهب ، وأشمل ،

(١) المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا : ٣٥٨/٢ .

(٢) لسان العرب لابن منظور: مادة (درس) ، ٧٩/٦ .

وأوسع ، وأرحب ، ذلك لأن الظاهرية ليست مذهباً فقهياً فحسب كسائر المذاهب الفقهية ، وإنما هي منهج شامل ، و«مشروع» متكامل - كما أوضحت في المقدمة - صيغ بصيغته - وأخضع لأصوله وضوابطه ؛ تختلف أنواع العلوم والفنون والمعارف.

الظاهرية.

نسبة إلى الظاهر ، وقد فسرت في فصل أصول المدرسة الظاهرية في الباب الثالث من هذا البحث ، بما ينفع الغلة ، ويشفي العلة إن شاء الله تعالى ، فأغنى عن تكراره هنا.

المغرب والأندلس.

وكان يمكن أن يكتفى بلفظ « المغرب » ؛ لأنه إذا أطلق أريد به المغرب بعدوته الأندلس والمغرب الأقصى ، إلا أنني أضفت الأندلس زيادة في بيان أن ظهور المدرسة الظاهرية وبروزها كان بالأندلس أول الأمر ، ثم انتقلت إلى المغرب.

إذ من المعروف عند الدارسين أن تأثير الأندلس الفقهي والفكري في المغرب آين من تأثير الأندلس بالمغرب ، ومع ذلك فهما يعدان من الناحية العلمية قطراً واحداً ، وإذا أمكن فصلهما سياسياً في بعض الحقب ، فمن العسير فصلهما علمياً وفكرياً ، لأن بين علمائهما من التداخل والترابط والاشتراك في الشيوخ والمذهب ، والتفكير والمنهج ، ما يتعدى معه فصلهما.

وقد قال ابن القطان الفاسي وهو يتحدث عن يوسف بن عدي الكوفي نزيل مصر: «روى عنه من أهل بلدنا : بقي وابن وضاح»^(١).

(١) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام ، لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١٣/١ .

واقتصاري على العدوتين ليس لأنني لم أعثر على تراجم الأعلام من الظاهرية الحزمية في أصقاع المغرب الأخرى لاسيما المغرب الأوسط - كابن ييكي البجائي وابن مروان التلمساني ، وغيرهما - ولكنهم قليل إذا ما عدوا أو قورنوا بغيرهم من الأندلسيين والمغاربة.



الباب الأول نشأة المدرسة وتاريخها

الفصل الأول : جذور النشأة .

الفصل الثاني : المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس ،
نشأتها واتجاهاتها .

الفصل الثالث : المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها
قبل ابن حزم .

الفصل الأول

جذور النَّاة

- * المبحث الأول: مذهب أهل الحديث وأثره في نشأة المدرسة الظاهرية بالشرق والمغرب .
- * المبحث الثاني : نشأة المذهب الظاهري بالشرق .

المبحث الأول

مذهب أهل الحديث وأثره في نشأة المدرسة الظاهرية بالشرق والمغرب

المطلب الأول: الاتجاه إلى الظاهر في فقه بعض الصحابة :

الاتجاه إلى الظاهر في فهم النصوص قديماً في فقهاء، ترجع جذوره إلى عصر الرسول ﷺ نفسه، فقد طلب الرسول ﷺ من الصحابة، عقب غزوة الأحزاب، أن يتوجهوا إلى ديار بني قريظة من اليهود، ليعاقبهم على خيانتهم للمسلمين ونقضهم العهد، وطلب منهم ألا يصلّي أحد منهم العصر إلا في بني قريظة، فنفذ بعض الصحابة هذا الطلب حرفياً، وأخر العصر حتى وصل إلى بني قريظة بعد العشاء، ورأى بعضهم أن المراد هو سرعة النهوض لا خصوص تأخير الصلاة، فصلّوا العصر في الطريق، ثم واصلوا سيرهم مسرعين، ولا شك أن كلا من الفريقين قد امثل الأمر ونفّذه، ولهذا أقر الرسول ﷺ كلا من الفريقين، ولم يُلّم أحداً منهما.

وقد ذكر الإمام ابن حزم أن السر في اختلاف الطائفتين يوم بني قريظة أنهما كانا بين نصتين متعارضتين، فقد سبق أن بين لهم الرسول ﷺ وقت العصر، وأن تأخيرها إلى الصفرة بغير عذر فعل المنافقين، ثم أمرهم بتأخير العصر حتى تصلّي في بني قريظة، فوجب أن يعلّب أحد الأمرين على الآخر ضرورة، فأخذت إحدى الطائفتين بالأمر المتقدم، وأخذت الطائفة الأخرى بالأمر المتأخر، ثم قال أبو محمد: «ولو أننا حاضرون يوم بني قريظة لما صلينا العصر إلا فيها ولو بعد نصف الليل...»^(١).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٢٨/٣.

و ينبغي أن يُعلمَ أنَّ الفقيه المجتهد الواحد قد يختلفُ سلوكه في زمنين مختلفين أو في مسألتين مختلفتين، فيميلُ إلى التقيُّدِ بحرفية اللفظِ أحيانا، على حين يجد من القرائن في أحيانٍ أخرى ما يحضُّه على التجاوزِ عن ظاهر اللفظ، والغوصِ في طلب المعاني المقصودة^(١).

فعرُ الصحابة رضوانُ الله عليهم هو الملتقى الذي تفرَّعَ منه الاتجاهان الفقهيان: الاتجاه إلى الظاهر؛ والاتجاه إلى المقاصد والعلل.

وقد تُنبئ الإمام ابن القيم إلى هذه العلاقة بين عصر الصحابة وبين الاتجاهين الفقهيين - المشار إليهما - اللذين ظهرا فيما تلا من عصور، وضرب لذلك المثلَ المتقدمَ المتعلقَ بجتهاد الصحابة عندما أمرهم الرسول ﷺ يوم الأحزاب بأن يصلوا العصرَ في بني قريظة، فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق وقال: لم يرد منا التأخير، وإنما أرادَ سرعةَ النهوض، فنظروا إلى المعنى. واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة، فصلوها ليلاً، فنظروا إلى اللفظ، ثم قال: «وهؤلاء سلفُ أهل الظاهر، وأولئك سلفُ أصحاب المعاني والقياس»^(٢).

وقد وُجدَ في الصحابة أنفسهم، رضي الله عنهم، من كان يميلُ في فقهه إلى القياسِ وطلبِ المعاني والعلل، ومن كان يتقيدُ بالألفاظ ويتمسكُ بظاهرها.

ومن أصحاب الاتجاه الأول حنبلُ الأمة عبدُ الله ابنُ عباس رضي الله عنهما، فقد كان مغيباً للرأي، كلفاً بالمعنى، وكان علمه باللغة والشعرِ وتمرُّسه بأساليب العرب، خيرَ معينٍ له على الفهمِ والتدقيقِ وإدراكِ المقصودِ من الألفاظ وما وراءَ الألفاظ في الكتاب والسنة. وقد اشتهرَ بين الصحابة بغوصه

على معاني القرآن، وحسن تفسيره له، وبراعةِ استنباطه منه، حتى لُقِبَ بـ «رُجمان القرآن».

ومن أصحاب الاتجاه الثاني عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، وهو طرف مقابل لابن عباس في اتجاهه الفقهي، فقد كان حريصاً على السنة متمسكاً بها أشدَّ التمسك، مقتدياً بالرسول ﷺ اقتداءً تاماً لا استثناء فيه، حتى إن معاصريه رأوا أنه بالغ في ذلك، فقد «ذكر نافع أن عبد الله تبع أمرَ رسول الله ﷺ وآثاره وأفعاله، حتى كأنه خيفَ على عقله»^(٣).

ومن أمثلة تحريه وحرصه الشديد على اقتفاء الأثر، ما رواه مجاهد أنه كان مع ابن عمر في سفرٍ «فمرُّ بمكان فحاذ عنه فسئل: لِمَ فعلت؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ففعلت».

و عن أنس عن ابن سيرين قال: «كنتُ مع ابن عمرَ رحمه الله بعرفات، فلما كان حينَ راح رُحْتُ معه، حتى أتى الإمامَ فضلى معه الأولى والعصر، ثم وقفَ وأنا وأصحابُ لي حتى أفاض الإمامُ، فأفَضْنَا معه، حتى انتهى إلى المضيق دون المأزمينَ فأنأخَ فأنأخنا ونحن نحسب أنه يريد أن يصلِّي، فقال غلامه الذي بمسك راحلته إنه ليس يريدُ الصلاة، ولكنه ذكر أن النبي ﷺ لما انتهى إلى هذا المكان قضى حاجته، فهو يحبُّ أن يقضي حاجته»^(٤).

و لذلك كانت موازنةُ أبي جعفر المنصور بين ابن عمر وابن عباس موازنةً صادقةً صحيحة، عندما طلبَ من الإمام مالك بن أنس أن يكتبَ للناس كتاباً يتجنبُ فيه رخصَ ابن عباس وشذائذَ ابن عمر.

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٩.

(٢) الاتجاهات الفقهية عند أم حسان، ص ١٠١، ١٠٢، ١٠٣.

..

فالانحياز نحو الظاهر إذن قد بدا في عصر الصحابة أنفسهم، فإذا كان ابن عباس يميل إلى القياس ويجتهد في طلب المعاني والعلل، فإن ابن عمر رضي الله عنهم جميعاً كان - على العكس من ابن عباس - يميل عليه الميل إلى الظاهر، ويحرص على ظاهر اللفظ، دون تأويل له أو نظير إلى معناه، ويشاركه في هذا الانحياز كذلك أبو هريرة رضي الله عنه^(١).

والأدلة على ذلك من فقه الصحابيين الجليلين كثيرة وغزيرة لا يتسع لها المقام. لكن هذا الانحياز إلى الظاهر عند بعض الصحابة لم يكن مذهباً ملتزماً لا يُغذّل عنه كما هو الأمر في مذهب الظاهرية.

وهذا المسلك - مسلك ابن عمر وأبي هريرة، رضي الله عنهما - هو الذي سلكه المحدثون في طريقة اجتهداتهم، لكن المقصود بالاجتهاد المحذون نحو الظاهر هو غلبة هذا الانحياز عليهم وهيمته على فقههم، وإن لم يكن هذا الأمر مانعاً من أن تكون لهم اجتهادات جاوزوا فيها حدود الألفاظ محققين في أجواء المعاني ومقاصد التشريع.



(١) ومن أمثلة أخذ أبي هريرة بالظاهر عند غسل يوم الجمعة واجباً كان يقول: غُسل يوم الجمعة واجب على كل عظيم كغسل الجنابة. الموطأ بشرح الزرقاني: ٢٠٩/١، رقم الحديث: ٢٢٤، وجعل الضجعة التي بين سرة الفجر وصلاة الصبح فرضاً لروايته آثاراً في ذلك اختصها على ظاهرها، وتبعه فيها أهل الظاهر وابن حزم. أنظر المحلى: ٢٢٨/٢، بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البعلاري.

المطلب الثاني

بعض مظاهر الانحياز إلى الظاهر في فقه المحدثين

و لتوضيح هذا الانحياز لا بد من ذكر جملة من المسائل التي تُعين على تصوّره في فقه أهل الحديث، ولاتباع كل مسألة بملعب أهل الظاهر فيها^(١).

ولولا ضياع كتب منوعة الحديث بالأندلس - كمؤلفات بقي بن مخلد وابن وضاح وقاسم بن أصبغ، وابن أئمن وغيرهم - لشم الاستدلال بفقههم كذلك، ولكن تعذر ذلك، ولا شك أن محدثي الأندلس نسجوا في تواليهم على منوال محدثي المشرق، فقد قال ابن حزم إن بقي بن مخلد «كان ذا خاصية من أخذ بن حنبل رضي الله تعالى عنه وجارياً في مضممار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ»^(٢).

١ - غسل اليد عند الاستيقاظ :

صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا استيقظ أحدكم من الليل، فلا يدخل يده في الإناء حتى يُفْرِغَ عليها مرتين أو ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده»، وفي بعض روايات الحديث «إذا استيقظ أحدكم من نومه»^(٣) بدلا من «الليل».

(١) تُقِلَّت هذه المسائل عن كتاب: الانحيازات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ص: ٣٣٧ فما بعدها.

(٢) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم، ص: ١٧٩، تحقيق د. إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

(٣) رواه مالك في كتاب الطهارة، حديث (٩) باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، والشافعي في «الأم»: ١/٢٤ في باب «غسل اليدين قبل النوم»، والبخاري في كتاب الطهارة، باب الاستجمار وثرا: الحديث (١٦٢)، فتح الباري: ١/٢٦٣، ومسلم في

فهذا النهي عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسل، هل المقصود به الاحتياط في النظافة؛ أو أنه بسبب النجاسة التي يمكن أن تلحق اليد في أثناء النوم، لأن القوم كانوا يستجمرون بالحجارة؟ أو أن هذا النهي تعبدي لا يشتغل بالبحث عن علة له؟ وبعبارة أخرى: هل هذا النهي معلل بعلة، يدور الحكم معها وجوداً وعدمًا، أم أنه غير معلل فيجب تنفيذه في كل الأحوال؟

ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية إلى عدم تعليل هذا النص، وأوجبوا غسل اليد عند الاستيقاظ غير أن أحمد رأى أن الحديث جاء مطلقاً في بعض الروايات، وجاء مقيداً به (الليل) في بعضها الآخر، فحمل المطلق على المقيد، وأوجب غسل اليد عند الاستيقاظ من نوم الليل لا من نوم النهار. أما إسحاق ابن راهوية فقد سوى بين نوم الليل ونوم النهار في وجوب غسل اليد عند الاستيقاظ أخذاً بالرواية المطلقة.

و وجوب غسل اليد عند الاستيقاظ هو مذهب ابن عمر، وأبي هريرة، والحسن البصري، وقد تقدم أن هذين الصحابين رضي الله عنهما كانا يميلان في أغلب فقهيهما إلى الظاهر، وعلى هذا المذهب كان التابعي الجليل الحسن البصري، وليس هذا موضع بسط ذلك.

فإن غمست اليد في الإناء قبل الغسل، فقد روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: «أعجب إلي أن يهريق الماء»، وهذه عبارة تحمل وجوب الإراقة، وهو مذهب الحسن البصري، وتحتمل استحباب الإراقة.

كتاب الطهارة الحديث (٦٣١)، باب كراهة غمس التوضي وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، وللترمذي في الطهارة باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها.

وقد ذهب الشافعي إلى استحباب غسل اليد عند الاستيقاظ من أي نوم، وكراهة إدخالها الإناء قبل الغسل، فإن أدخلها قبل الغسل لم يفسد ماء الإناء، وإن لم يكن على يده نجاسة.

أما مذهب مالك في ذلك فقد قال حافظ المغرب ابن عبد البر: «وأما قوله في الحديث: «فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه» فإن أكثر أهل العلم ذهبوا إلى أن ذلك نذبة لا إيجاب، وسنة لا فرض».

وكان مالك يستحب لكل من كان على غير وضوء سواء قام من نوم أو غيره أن يغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه^(١).

وقد مال أبو داود وابن ماجه إلى رأي أحمد، وحكى الترمذي الأقوال دون أن يرجح بينها^(٢).

ولنستمع إلى الإمام ابن حزم يذكي بمذهب الظاهرية في هذه المسألة، فيقول: «وفرض على كل مستيقظ من نومه - قل النوم أو كثر، نهاراً كان أو ليلاً، قاعدًا أو مضطجعاً أو قائماً، في صلاة أو في غير صلاة، كيفما نام - ألا يدخل يده في وضوئه - في إناء كان وضوؤه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات، ويستنشق ويستتر ثلاث مرات. فإن لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة، ناسياً ترك ذلك أو عامداً»^(٣).

(١) الاستذكار لابن عبد البر: ٧٨/٢، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.

(٢) انظر المغني لابن قدامة: ٩٨/١، والترمذي بشرح ابن العربي: ٥٦-٥٧، ومسند أبي داود: ٥٩/١، ومسند ابن ماجه: ١٣٨/١. ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) المحلى: ٢٠٠/١، رقم المسألة: ١٤٩ (تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري)، وانظر تحقيق أحمد محمد شاكر للمحلى: ٢٠٦/١ وأما عبارة «الأحى» فقد وردت هكذا في كلا التحقيقين.

ويلاحظ أن ابن حزم يأخذ بالمعنى الزائد، أي يأخذ بالرواية التي حفظت النوم، لأن فيها معنى زائدا، والأخذ بها يتضمن الأخذ بالرواية المثبتة وغيرها. وكذلك ورد في بعض الروايات « لا يدخل يده في إتيائه »، وفي بعضها « لا يدخل يده في وضوئه »، وهو يأخذ بهذه الرواية لأنها أعم من أن يكون الوضوء في إتيائه أو في غيره، ومذهب أبي محمد إعمال كل الأحاديث بلا استثناء كما هو مقرر في أصوله.

٢- حكم صلاة الجماعة :

روى البخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «الذي نفسي بيده، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطَّب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً يؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم ثيوبهم . والذي نفسي بيده، لو يعلم أحدكم أنه يحذ عظماً سميئاً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء»^(١)

وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله : (باب وجوب صلاة الجماعة وقال الحسن : إن منعه أمه عن العشاء في الجماعة شفقة عليه لم يطعها) .

واستاداً إلى الحديث المتقدم ذهب عطاء، والأوزاعي، وأبو ثور، وابن خزيمة وداود الظاهري - إلى أن صلاة الجماعة فرض عين، بل ذهب داود إلى أنها شرط لصحة الصلاة، وقد ذكر صاحب «المغني» أن أحمد بن حنبل قد نص

(١) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في « الجماعة » : باب وجوب صلاة الجماعة، وفي الخصومات : باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، وفي الأحكام : باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، وأخرجه مسلم (٦٥١) في المساجد ومواضع الصلاة : باب فضل صلاة الجماعة، وأخرجه مالك في الموطأ في صلاة الجماعة : باب فضل صلاة الجماعة .

على أن الجماعة ليست شرطاً صحة الصلاة على الرغم من أنه يقول بوجوبها وذهب الجمهور إلى أن الجماعة ليست فرض عين، ثم انقسموا هل هي فرض كفاية أو سنة، واختار النووي أنها فرض كفاية^(٢) . وعنده الجمهور في عدم الوجوب الأحاديث التي تضمنت صلاة الجماعة على صلاة الفرد، ومنها تحيد صحة الصلاة لخصوة

وقد ترجم الترمذي للحديث السابق بقوله : (باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب)، ثم علق عليه بقوله : (وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا : من سمع النداء فلم يجيب فلا صلاة له . وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليب والتشديد ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة إلا من عتري . قال مجاهد : ومثل ابن عباس عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل لا يشهد جمعة ولا جماعة قال : هو في النار)^(٣) .

وقد روى ابن ماجه حنبل أبي هريرة المتقدم تحت (باب التغليب في التخلف عن الجماعة)، كما روى في هذا الباب أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً (من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له إلا من عتري) . وروى أيضاً عن ابن أم مكتوم قال : قلت للنبي ﷺ أي كثير ضرير، شاسع النار، وليس لي قاتل يلازمي، فهل تجذ من رخصة ؟ قال : « هل تسمع النداء ؟ » قلت : نعم، قال : « ما أجذ لك رخصة »^(٤) . فكأنه يذهب إلى وجوب صلاة الجماعة .

(١) النظر : النووي على صحيح مسلم ١٥/٥، والنفي لابن قدامة الحنلي ١٧٦/٢-١٧٧ .

(٢) الترمذي بشرح ابن العربي ١/ ٢٧٧ .

(٣) الحديث صحيح، صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١/ ١٢٢ .

وقد عثر الشيخ علي هذا الحديث بقوله : « وظاهر هذا الحديث أن الجماعة فرض لصحة الصلاة حتى لو تركها بطلت صلاته ، وهو خلاف ما عليه أهل لغة ولا بد لهم من حكم الحديث على نقصان تلك الصلاة »^(١)

وقد تحمد أبو داود بن علي البخاري ذهب إلى أن الجماعة شرط لصحة الصلاة ويفرض من حرم مذهب الطاهرية في حكم صلاة الجماعة حقوقاً : « ولا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام . فإن تعذر ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته ، فإن كان بحيث يسمع الأذان فرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد ، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حيث يشاء إلا من له عذر فيجزئه حيث يشاء عن الجماعة »^(٢)

٣ - إذا أدرك المأموم إمامه وهو راكع فركع معه ، لا يعتد بتلك الركعة :

ذهب البخاري إلى أن قراءة الفاتحة في الصلاة فرض على الإمام والمأموم في الصلوات كلها ، في الخضر والسفر ، وما يجزئ فيها وما يخاف .

وقد روي في هذا الباب عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(٣) ، فهذا الحديث يفيد وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة .

وفي أثناء مناقشة الإمام البخاري لمن لا يرون وجوب القراءة خلف الإمام :

(١) ابن ماجة بحاشية الشنقي : ٢٧/١ ، الطبعة العلمية ١٣١٢ هـ .

(٢) الشنقي لابن حزم : ١٠٤/٣ ، رقم المسألة : ٤٨٥ ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البندري .

(٣) أخرجه الشيخان وابن ماجة . انظر : صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني : ١٢٤٩/٢ ،

حكى احتجاجهم بأن المأموم إذا أدرك الركوع جازت تلك الركعة مع خلوها من القراءة ، ولكنه رافى على ذلك بقوله : « إنما أجاز هذا من ثابت ، وابن عمر ، والذين لم يروا القراءة خلف الإمام ، فأما من رأى القراءة فقد قال أبو هريرة : لا يجزئه حتى يدرك الإمام قائماً »^(١)

وهذا هو مذهب الطاهرية نفسه ، خلافاً للجمهور^(٢) ، حيث إن قراءة الفاتحة عندهم فرض على المفرد ، والمأموم ، والإمام ، بقول ابن حزم : « فمن دخل خلف إمام فبدأ بقراءة أم القرآن ، فركع الإمام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها . فإن جاء الإمام راكعاً ، فليركع معه ، ولا يعتد بتلك الركعة ، لأنه لم يدرك القيام ، ولا القراءة ، ولكن يقضيها إذا سلم الإمام »^(٣)

٤ - إذا صلى المأموم وحده خلف الصف بطلت صلاته وعليه الإعادة :

وهذا هو رأي أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية والثريزي وأبي داود والدارمي وابن ماجة ، للحديث الصحيح الثابت عن ابنة ابن ماجة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأنه أن يعيد صلاته^(٤) .

(١) صحيح البخاري : ٤/١ .

(٢) انظر : نيل الأوطار للشوكاني : ١٥٢/٣ .

(٣) المحلى : ٢/٢٧٤ ، المسالك رقم : ٣٦١-٣٦٢ .

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي في كتاب الصلاة : باب ما جاء في الصلاة خلف الصف

وحده ، عن عمر بن مرة عن جلال بن يساف عن عمر بن راشد عن ابنة ، وأخرجه

ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب صلاة الرجل خلف الصف وحده .

وقد صححه الألباني ، انظر : صحيح سنن ابن ماجة : ١٦٦/١

وقد ذهب الجمهور إلى أن صلاته صحيحة ولا إعادة عليه^(١).

و رأي أهل الحديث في هذه المسألة هو مذهب الظاهرية نفسه، قال ابن حزم: «وأيما رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته، ولا يضر ذلك المرأة شيئاً»^(٢).

هـ - وجوب الوليمة عند الزواج :

ذهب البخاري إلى الوجوب كما يفهم من قوله : « باب الوليمة حق، وقال عبد الرحمن بن عوف: قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة »^(٣).

و البخاري يشير بقوله : « الوليمة حق » إلى حديث ضعيف، رواه الترمذي في سننه^(٤)، كما يشير إلى أن الحق هنا مقصود به الوجوب، ويؤيده أمر الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : (أولم)، والأمر يقتضي الوجوب.

و قد علق القاضي ابن العربي في « العارضة » أن معنى الحق في هذا الحديث

(١) انظر : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٢٤٣.

(٢) المحلى: ٣٧٢/٢، المسألة رقم: ٤١٥.

(٣) البخاري، كتاب النكاح: ٤٤/٧، تحقيق قاسم الشامي الرفاعي، دار الأرقم بيروت. أما

حديث « أولم ولو بشاة » فهو من رواية أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أُمَّ صُفْرَةَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي

تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ نَهَبٍ، قَالَ: فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ.

والحديث متفق عليه، واللفظ هنا لمسلم أخرجه في كتاب النكاح: باب الصداق وجواز

كونه تغليماً قرآن وخاتم حديث، وأخرجه البخاري في كتاب النكاح أيضاً: باب الصُفْرَةُ

للمتزوجة وغيرها من أبواب هذا الكتاب.

(٤) الترمذي بشرح ابن العربي المسمى « عارضة الأحوذى »: ١٦/٣، رقم الحديث: ١٠٩٩.

هو الواجب^(١)، فالوليمة على العرس واجبة في ظاهر النص^(٢)، ولهذا السبب ذهب الظاهرية أيضاً إلى الوجوب، قال الإمام ابن حزم الظاهري: « وفرض على كل من تزوج أن يولم بما قل أو كثر... وهو قول أبي سليمان^(٣) وأصحابنا^(٤) ».

و ذهب الجمهور إلى أن الأمر في الحديث على التدب لا على الوجوب وبه قال مالك^(٥) و الشافعي^(٦)، وقال أحمد: الوليمة سنة^(٧).

هذه بعض الأمثلة التي تصوّر جانباً من فقه المحدثين - كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة - في ميلهم إلى الظاهر في الغالب، وعلى طريقتهم سارت مدرسة الحديث في الأندلس وعلى رأسها بقي بن مخلد كما قرر ابن حزم في رسالته في « فضل الأندلس ». ولو وجدت كتب المدرسة لأسعفت في المقارنة بينها وبين فقه ظاهرية الأندلس، حتى يتمكن من البحث عن أوجه الاتفاق والتلاقح بين المدرستين، ولكن كتبهم في حكم المفقود اليوم - في حدود علمي - فأكبر هذا البحث الانحياز إلى أهل الحديث من المشاركة للمقارنة بين أقوالهم وأقوال إمام الظاهرية بالأندلس أبي محمد بن حزم، وليس هناك فرق كبير بينهم وبين الأندلسيين في هذا المجال.

ولقد رأينا في الأمثلة المتقدمة كيف اقتصر فقه المحدثين على موزن النص،

(١) المصدر السابق.

(٢) التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي: ص ١٦٨، عالم الكتب بيروت ط ١/ ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

(٣) هو داود بن علي الأصبهاني الظاهري، والمقصود بقوله: « أصحابنا » أهل الظاهر، وهو مذهب ابن حزم كما هو معروف.

(٤) المحلى ٩/ ٢٠-٢٣، المسألة رقم: ١٨٢٣.

(٥) انظر: النووي على صحيح مسلم: ٢١٧/٩، والزرقاني على الموطأ: ٣/ ١٦٠.

(٦) سبيل السلام: ٣/ ٢٩٥.

وكيف أن أهل الحديث يحملون معظم الأوامر والنواهي على الوجوب، فموجب الأمر عند البخاري مثلاً هو الوجوب، وموجب النهي عنده هو التحريم؛ إلا إذا دلّ دليل على إخراج الأمر والنهي عن موجههما، ويدل على ذلك جزئيات عديدة عرّض لها في صحيحه - لا يتسع الحيز لبسطها - بل نراه بصرح بهذا المذهب في الترجمة التي قال فيها: (باب نهى النبي ﷺ، على التحريم، إلا ما تُعرف بإباحته، وكذلك أمره، نحو قوله حين أحلّوا: «أصبروا من النساء».

وقال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهم لهم، وقالت أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا^(١).

ومذهب البخاري في موجب الأمر والنهي هو مذهب الظاهرية؛ لا يفارق إلا في إجازته أن يكون الدليل المخرج لهما عن موجههما غير منصوص، والظاهرية يشترطون فيه أن يكون منصوصاً^(٢).

يقول إمام الظاهرية ابن حزم في تقرير هذا المذهب: «وأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ: كلّها فرض، ونواهي الله تعالى ورسوله ﷺ: كلّها تحريم، ولا يحلّ لأحد أن يقول في شيء منها: هذا ندب، أو كراهية إلا بنص صحيح مبين لذلك، أو إجماع»^(٣).



(١) البخاري، كتاب الجنائز: باب اتباع النساء الجنائز: ٥٤٧/٢.

(٢) الانجاءات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٤٩-٣٥٠.

(٣) التّبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم، ص: ٦٩ بتحقيق: محمد صبحي حسن حلاق.

المطلب الثالث

الائتلاف والاختلاف بين أهل الحديث والظاهرية بالشرق والمغرب

هكذا يتبين من الأمثلة المقدمة كيف التقى المحدثون مع أهل الظاهر، وكيف صندروا في استخلاصهم للأحكام عن منهج واحد. ولكن هل يعني هذا أن المحدثين هم الظاهرية؛ وأن الظاهرية هم المحدثون؟

لا ريب أن بينهما تشابهاً وتلاقياً كبيراً في الفكرة والمنهج، ولكن بينهما أيضاً من الفروق ما يجعل من أهل الظاهر فرقة خاصة، لها كيانها المتميز عن أهل الحديث. ويمكن أن توصف العلاقة بين المحدثين والظاهرية، بعبارة موجزة تستعار من المناطق، فيقال: إن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، بمعنى أن كلّ ظاهري فهو من أهل الحديث، ولكن ليس كلّ محدث ظاهرياً^(١).

وفي تراجم رجالات مدرسة الظاهر بالأندلس - التي ستعرض لاحقاً - ستبين لنا هذه الحقيقة بجملة.

وفي الصفحات الآتية عرّض للعلاقة بين المحدثين والظاهرية وأثرهم في نشأة مذهب الظاهر، وإيجازاً للقول في مواطن الخلاف بينهم وبين المحدثين:

أ- الائتلاف بين المحدثين والظاهرية، وأثره في نشأة مدرسة الظاهر:

أسهم المحدثون بنصيب وافر في نشأة المذهب الظاهري بالشرق والمغرب معاً، ويمكن تتبع آثارهم في هذه النشأة، وإيجازها فيما يأتي:

١- الاتجاه إلى الظاهر - كما تقدّم - له جذوره العميقة الممتدة إلى عصر

(١) انظر: الانجاءات الفقهية عند أصحاب الحديث، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد،

الصحاب لا سيما كبار رواة الحديث منهم كابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين، إلا أن هذا الاتجاه لم يكن عندهم مذهباً ملتزماً في كل الأحوال ولا في جميع المسائل كما هو الأمر عند الظاهرية.

٢- ظهور داود في عصر ازدهار الحديث :

لقد كان القرن الثالث - الذي شهد حياة داود - توقيتاً ملائماً لإعلان مذهب الظاهرية، إذ كان هذا القرن أزهى عصور الحديث على الإطلاق، ففيه ألفت الكتب الستة الصحيحة المعتبرة عليها في الإسلام، وفيه تميزت المذاهب الفقهية، وكان يجذب الناس نحو مذهب الظاهر في هذا العصر إعلالة الظاهرية لمقام السنة في وقت كثرت فيه الآراء الفقهية، والتعريفات المذهبية^(١).

٣- أهل الظاهر محدثون، من المحدثين انبثقوا :

وعلى أيديهم تفرجوا، وإمامهم داود بن علي تلقى علمه على أصلام المحدثين في عصره كإسحاق بن راهوية وغيره، كما تلقى فقهه على أصحاب الشافعي، وقد كان بين أهل الحديث ومذهب الشافعي تعاطفاً، منشوة تقدير المحدثين لبلاء الشافعي في نصرتهم حتى لقبوه بناصر السنة وتقدير أحمد بن حنبل - إمام المحدثين - له وإعجابه به، وقد أعجب داود نفسه أيضاً بالشافعي، وكان في وقت من الأوقات متعصباً له، حتى ألف كتابين في مناقبه^(٢).

و أما الإمام الثاني للظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم فقد بدأ حياته شافعيًا، وناضل عن مذهب محمد بن إدريس الشافعي والمحرّف عن مذهب

(١) انظر: ابن حزم لأبي زهرة، ص: ٢٦١.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ٤٣/٢، والاتجاهات الفقهية عند أصحاب

الحديث، ص: ٣٥٢-٣٥٣.

غيره، حتى وُسم به، ونُسب إليه^(١). نعتة بذلك ابن بسام قائلاً: «وقلت من خط الفقيه أبي محمد علي بن حزم الشافعي...»^(٢).

٤- اتجاه الظاهرية نحو الآثار :

كانت كتب إمام الظاهرية الأول داود وفقهه مملوءة بالأحاديث والآثار، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: «وفي كتبه حديث كثير، إلا أن الرواية عنه عزيزة جداً»^(٣).

وكذلك كانت كتب إمام الظاهرية الثاني بالمغرب والأندلس أبي محمد بن حزم، مملوءة حديثاً، لأن فقهه وفقه النصوص عموماً، وفقه الحديث خصوصاً، ولذلك سمي كتابه في الفقه «المحلى بالآثار».

وقد اضطّر الظاهرية إلى الإكثار من الآثار والسُنن، لأنهم ضيقوا مسالك الاستنباط كما هو معروف، فوجدوا في علوم السنة مسمفاً لأنها البحر الزخار، الذي لا ينضب ولا ينفور.

وللعلاقة الوثيقة بين المحدثين والظاهرية، عدّ بعض العلماء أحمد بن حنبل من أهل الظاهر، وجعله من أئمتهم، فقد جاء في رسالة للشيخ محمد الشطّي ما نصه: «ولما كان الإمام أحمد من أئمة الظاهر، كداود بن علي الظاهري، وابن حزم، وغيرهما - التزم البعض من متقدمي فقهاء الحنابلة نقل أحكام مذهب داود وغيره، ككتاب «رؤوس المسائل» لأبي الخطاب و«الرعاينين الصغرى

(١) انظر الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام: ١٦٧/١، تحقيق الدكتور إحسان

عباس.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٩/١.

(٣) تاريخ بغداد: ٣٧٠/٨.

والكبرى «، لابن حداث وغيرهما من الكتب المعتمدة في المذهب»^(١).
وذكر الحجوي أن صاحب «المدارك» وصف داود بن علي بما وصف به
أحمد بن حنبل من معرفته بالحديث وإن فاقه أحمد فيه؛ دون الإمامة في الفقه ولا
جودة النظر في مأخذه، إذ لم يتكلم في نوازل كثيرة كلام غيرهما، وميلهما
لظاهر السنة^(٢).

ولهذه العلاقة الوثيقة بين المحدثين والظاهرية في الأندلس جعل القاضي ابن
العربي المعافري محدث الأندلس قاسم بن أصبح البياني من أهل الظاهر^(٣).
وإن ابن حزم نفسه يصرح بأن الظاهرية من المحدثين في قوله:
«... أصحاب الظاهر من أهل الحديث رضي الله عنهم، أشد أتباعاً وموافقةً
للمصحابة رضوان الله عليهم ...»^(٤).

وكان جلُّ الظاهرية المعاصرين لابن حزم أو الذين أتوا بعده في الأندلس
محدثين كباراً، وحقاً عظاماً، وإذا أردنا الإشارة السريعة إلى أسماء بعض
أفذاذهم ذكرنا الحافظ الكبير أبا عبد الله الحميدي [المتوفى سنة ٤٨٨ هـ]،
تلميذ ابن حزم صاحب كتاب «الجمع بين الصحيحين» في الحديث، وغيره من
التأليف، وكان «متحققاً بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب
الحديث»^(٥) كما يقول شمس الدين الذهبي، والحافظ علي بن سعيد البغدادي

(١) ابن حزم ورسائله في المفاضلة بين الصحابة، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ص: ٦٣.

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي القاسي ٢٧/٣.

(٣) انظر عارضة الأحوذ لابن العربي: ٣١٧/٥ ط / دار الفكر.

(٤) التُّبْد في أصول الفقه الظاهري لابن حزم، ص: ٢٤، بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري،
ط / عزت العطار الحسني.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٢٣/١٩، رقم: ٦٣.

الميورقي المتوفى في حدود سنة ٤٩٢ هـ ومحدث قرطبة أبا محمد بن يربوع
المتوفى سنة ٥٢٢ هـ ومحدث المغرب الكبير عبد الله بن سليمان بن حوط الله
المتوفى سنة ٦١٢ هـ وحافظ الأندلس ومحدثها أحمد بن بقي، من ذرية بقي بن
خلدة، المتوفى سنة ٦٢٥ هـ والحافظ أبا الخطاب ابن دحية المتوفى سنة
٦٣٣ هـ وهو الذي بنى له سلطان مصر الكامل دار الحديث الكاملة ليتولى
مشيختها والتدريس بها، والحافظ ابن الرومية النباتي الحزمي العثاب المتوفى
سنة ٦٣٧ هـ صاحب كتاب «الحافل في التذيل على الكامل» لابن عدي،
والإمام الحافظ أبا بكر بن سيد الناس المتوفى سنة ٦٥٩ هـ وغيرهم.
وجميعهم خلّ في ترجمته باتباع الأثر والسُنن. فلتراجع تراجمهم في الباب
الذي عقّد لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

٥- احتفال الظاهرية بدواوين أهل الحديث:

أهدى المحدثون لأهل الظاهر المادة التي يعتمدون عليها في فقههم، فقد جمع
المحدثون السنة من مختلف البلدان؛ وبمختلف الطرق، فيسروا لأهل الظاهر
تناولها، وأمدوهم بالنصوص التي تُسَعِّفُهُم في الإجابة عن كثير من المسائل^(١).

ففي الأندلس حلُّ الفقه الظاهري فيها، ودخلها شيئاً فشيئاً مع السنة النبوية،
لأن هذا المذهب يسير مع السنة حيث سارت، لأنها جُلُّ اعتمادها، ومنها أكثر
عناصره، ولأنها كانت المعين الذي لا ينضب في إمداده، فما كان الكتاب وحده
ليُمدّه بكلِّ تفرعات الأحكام الفقهية، بل كان لا بد من شارح الكتاب ومبلغ
الرسالة، وهي السنة النبوية الثابتة عن رسول الله ﷺ^(٢).

(١) الانجهاات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) انظر ابن حزم لأبي زهرة، ص: ٢٦٦.

وبالكثرة من الحديث والأسانيد التي دخلت الأندلس مع المحدثين، ووجدت المادة التي يعتمد عليها الفقه الظاهري، فكان المحدثون هم البذرة الأولى لنشأته في تلك البلاد. وقد أخذ الظاهرية من المحدثين احترام النصوص، ومحاولة العمل بها كلها، وعدم إهمال بعضها بدعوى الترجيح أو النسخ إلا إذا قام برهان واضح على النسخ.

وفي ذلك يقول الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالأندلس: «إذا تعارض الحديثان أو الأيتان أو الآية والحديث؛ ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض أولى بالاستعمال من بعض»^(١).

٦- كراهية المحدثين للقياس:

وغضهم من شأنه؛ وتحذيرهم من استعماله، وعدم التجاوزه إليه إلا عند الضرورة، كل ذلك مهد للظاهرية أن ينكروا القياس جملة^(٢).

وفي تقديره أن كراهية قاسم بن أصبغ البصري «محدث الأندلس» للقياس والرأي وذمه لما؛ هو الذي جعل القاضي ابن العربي المعافري في «عارضة الأحوذى» يظنه ظاهرياً، ويسلكه في جملة ظاهرية الأندلس الذين أنكروا الرأي والقياس.

و الظاهرية يحتجون بأقوال المحدثين في إثبات مذهبهم هذا في إنكار الرأي والقياس جملة. فهذا الإمام أحمد - إمام أهل الحديث - يروي عنه ابنه عبد الله فيقول: «سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحداً نظراً في الرأي إلا وفي قلبه

(١) الإحكام لابن حزم: ٢/٢١.

(٢) الاتجاهات الفقهية، ص: ٣٥٥.

دخل^(١)، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي»، ثم يقول: «فأنت أي من الرجل يكون يئلاً لا يئذ فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيفته من سقيم وأصحاب رأي فمن يسأل؟ قال: «يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي»^(٢).

وقد سلك الإمام ابن حزم الظاهري هذا المسلك نفسه ولستمع إلى عبارته فهي تشبه تماماً عبارة أحمد حلو الثعلب بالتعل، قال: «إذا قيل له - إذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين - : هذا صاحب حديث عن النبي ﷺ، وهذا صاحب رأي أو قياس، فليسأل صاحب الحديث، ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأي أصلاً...»^(٣).

ثم يروي ابن حزم عن إمام السنة ابن شهاب الزهري قوله: («ذموا السنة ثمضي لا تعرضوا لها بالرأي»)، ويروي عن الإمام الأوزاعي قوله: («عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول»)، ويروي عن ابن سيرين قوله: («القياس شؤم، وأول من قاس إبليس، وإنما غيبت الشمس والقمر بالمقاييس»)، ويروي عن الشعبي قوله: («السنة لم توضع بالمقاييس»)، ويروي عنه أيضاً من طريق محمد بن مسلم قال لي الشعبي: («إنما هلكتم حين تركتم الآثار، وأخذتم بالمقاييس، لقد بغض إلي هذا المسجد فهو

(١) والدخل: الفساد.

(٢) ملخص إبطال القياس والرأي والاحتسان والتقليد والتعليل، لابن حزم، ص: ٦٥، بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) رسالة ابن حزم في مسائل الأصول، ضمن مجموع رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه جمعها جمال الدين القاسمي ص ٤٦، طبع دمشق سنة ١٣٣١هـ وعلى رسالة ابن حزم تعليق للأمير الصنعاني، نقلاً عن الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص ٣٥٥.

ابغض إلي من كناسة أهلي: هؤلاء الصعافقة^(١).

ومن هذا نرى أن هجوم المحدثين على الرأي والقياس، كان من الأسباب القوية التي أدت إلى نشأة الظاهرية، بالإضافة إلى غلو بعض العلماء في القياس وإغراقهم فيه، وإعطائهم إيالة قوة معارضة النصوص، مما نتج عنه رد فعل، بدأ بالمهجوم على القياس وكنج مجابهة، حتى لا يعدو قدره، وانتهى بإنكاره جملة، وعدم الاعتراف به مصدراً من مصادر التشريع في الإسلام، ونقد المستعملين له ونحطتهم^(٢)، كل ذلك على يد داود الظاهري، ثم ابن حزم ومدرسته الفقهية فيما بعد.

٧- تمهيد المحدثين الطريق لأهل الظاهر بالمغرب والأندلس:

المحدثون - ومدرستهم - هم الذين مهدوا لنشأة المذهب الظاهري في المغرب والأندلس؛ على يد بقي بن مخلد وغيره من أفذاذ مدرسة الحديث المغربية، فقد كان المذهب المالكي هو المذهب السائد في الأندلس، لا يعرف أهلها شيئاً عن غيره.

فلما رجع بقي بن مخلد من رحلته إلى المشرق، متأثراً بالمحدثين، وبخاصة أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه. تعصب عليه علماء الأندلس، لإظهاره مذهب أهل الأثر، وفي ذلك يقول ابن حزم: «وكان بقي متخيراً لا يقلد أحداً، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، وجارياً في مضممار أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبي عبد الرحمن

(١) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم، ص: ٦٥ فما بعدها. والصعافقة: هم الرذالة وقيل: التجار بلا رأس مال.
(٢) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص: ٣٥٦.

النسائي رحمه الله عليهم^(١).

ويقول ابن العربي المعافري عن أحد جهابذة المحدثين بالأندلس: «وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له قاسم بن أصبغ، رحل، وروى الحديث، وعاد وادعى أنه لا قياس ولا نظر»^(٢).

ويقول الإمام محمد زاهد الكوثري في كلامه عن الظاهرية: «ثم انطوت صحنيتهم بالشرق في القرن الخامس، فجد بالأندلس المذهب الظاهري بعد أن مهد السبيل إليه بقي بن مخلد، وابن وضاح، وقاسم بن أصبغ حيث قام ابن حزم بعد أن اكتمل يتفقه إلى أن أصبح يناهض فقهاء الملة، فأخذ يدعو إلى الأخذ بالظاهر، ونبذ التمدد»^(٣).

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة: «وهؤلاء الثلاثة وإن لم يكونوا ظاهريين في أقوالهم، فقد كانت آراؤهم تنحو نحو الظاهر، أو تعد الفكر الظاهري بعناصر من السنة وطوائف من الآثار. وقد أخذوا من المذهب الظاهري عدم التقييد بمذهب، والاختيار، وأخذ الأحكام من الكتاب والسنة»^(٤).

وكان موقف الأمير محمد بن عبد الرحمن الناصر من مدرسة الحديث وإمامها بقي بن مخلد، سبياً رئيساً في أن أصبحت الأندلس دار حديث ورواية وإستاد بعد أن كانت دار فروع ومسائل مقتصرة في ذلك على مذهب مالك فحسب لا تعدوه إلى غيره، وقد وصف الضبي الأمير محمداً فقال: «وكان محباً

(١) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص: ١٧٩، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٢) عارضة الأحوذ لابن العربي: ٣١٧/٥، ط/ دار الفكر.

(٣) مقدمة الكوثري لكتاب النبذ لابن حزم، ص: ٤.

(٤) ابن حزم، لأبي زهرة، ص: ٢٦٢-٢٦٣.

للعلوم، مؤثراً لأهل الحديث ... فلما انكر جماعة من أهل الرأي ما أدخلت من كتب الحديث والرواية إلى الأندلس كمصنف أبي بكر بن أبي شيبة وغيره ما بين إياه من قراءته، قال الأمير لبقني : أنشُرْ علمك، وارو ما عندك من الحديث، واجلس للناس، حتى يتفهموا بك^(١).

فكانت هذه نقطة تحول هامة في تاريخ الدراسة الفقهية بالأندلس. بفضل تشجيع الأمير محمد رحمه الله لأهل الحديث وفقهاء الأثر؛ الذين مهّدوا بالكثرة من الحديث والأسانيد لظهور مدرسة الفقه الظاهري.

ب- مظاهر الاختلاف بين المحدثين والظاهرية :

وإذا كان المحدثون يميلون إلى الأخذ بالظاهر، ويكرهون الرأي، وإذا كان أهل الظاهر طائفة من المحدثين، فينبغي لنا أن نسأل عن أوجه الاختلاف بين المحدثين والظاهرية ؟

إن بين الطائفتين فروقاً، أجملها الدكتور عبد المجيد محمود^(٢) فيما يأتي :
أولاً: جعل الظاهرية من الاتجاه إلى الظاهر مذهباً ملتزماً تُقرّر له أصول وقواعد، جعلوها مطبّعة لا تتخلف، حتى لو أدت بهم أحياناً إلى الإغراب والشذوذ.

فالالتزام والاطراد هما ما يميّز أهل الظاهر عن أهل الحديث، إذ إن اتجاه أهل الحديث إلى الظاهر وإن كان وصفاً غالباً لم يكن مذهباً ملتزماً، ومنهجهم في ذلك أشبه بمنهج الصحابة بعامة، وأوثق صلة بمنهج ابن عمر وأبي هريرة بخاصة .
هذا الالتزام والاطراد اللذان يفرقان بين المحدثين وأهل الظاهر يمثلان العامل

المشترك بين أهل الظاهر وأهل الرأي، وإن كان أهل الظاهر يحتلون العرف البعيد القابل لأهل الرأي .

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذه الحقيقة، حين تسأل عن المجتهد الذي جاوز مرتبة الخطأ إلى مرتبة النظر فيما حفظ، حتى وصل من هذا الطريق إلى الكشف عن علاقات عامة، تربط الشريعة، ونوضح اتجاهاتها وأحكامها الكلية مستخلصة من الأحداث الحرة، فهل لهذا المجتهد حيتل أن يجتهد بمقتضى الأحكام الكلية التي استخلصها، دون مراعاة للاعتبارات الخاصة بالجزئيات ؟ أجاب قوم بالاجاب، وآخرون بالنفي .

ثم ذكر الشاطبي أن من أمثلة هذه المرتبة « مذهب من نقي القياس جملةً واخذ بالنصوص على الإطلاق، ومذهب من أحصل القياس على الإطلاق، ولم يعتبر ما خالفه من الأخبار جملةً، فإن كل واحد من الفريقين غاص به الفكر في منحنى شرعي مطلق عام، اطرد له في جملة الشريعة اطراداً لا يتوهم معه في الشريعة نقص ولا تقصير، بل على مقتضى قوله تعالى : ﴿اليَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٣).

فصاحب الرأي يقول : الشريعة كلها ترجع إلى حفظ مصالح العباد ودرء مفاسدهم، وعلى ذلك دلت أدلتها عموماً وخصوصاً، دل على ذلك الاستقراء؛ فكل فرد جاء مخالفاً، فليس بمعتبر شرعاً؛ إذ قد شهد الاستقراء بما يعتبر مما لا يعتبر، لكن على وجه كلي عام؛ فهذا الخاص المخالف يجب رده وإعمال مقتضى الكلي العام؛ لأنه دليل قطعي؛ ودليل الخاص ظني؛ فلا يتعارضان .

و الظاهري يقول : الشريعة إنما جاءت لابتناء المكلفين أيهم أحسن عملاً،

(١) المائدة : ٣ .

(١) بغية الملتبس : ٣٦/١ .

(٢) في كتابه : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص : ٣٥٧ فما بعدها .

ومصالحهم تجري على حسب ما أجراها الشارع، لا على حسب أنظارهم؛ فنحن من أتباع مقتضى النصوص على يقين في الإصابة، من حيث إن الشارع إنما تعبدنا بذلك، وأتباع المعاني رأي؛ فكل ما خالف النصوص منه غير معتبر، لأنه أمر خاص يخالف لعام الشريعة، والخاص الظني لا يعارض العام القطعي. فأصحاب الرأي جردوا المعاني؛ فنظروا في الشريعة بها، وأطرحوا خصوصيات الألفاظ والظاهرية جردوا مقتضيات الألفاظ؛ فنظروا في الشريعة بها، وأطرحوا خصوصيات المعاني القياسية، ولم تنزل واحدة من الفرقين إلى النظر فيما نظرت فيه الأخرى، بناء على كلي ما اعتمدته في فهم الشريعة^(١). هذا الكلام المنقول عن الشاطبي، الدال على أصالة صاحبه وعمقه - يوضح لنا كيف التزم الظاهرية بالظاهر، وطبقوه في كل الفروع، لا يستثنون منه مسألة أو فرعاً، وليس كذلك المحدثون^(٢).

ثانياً: بالنسبة إلى الأصول المعتمد عليها في استنباط الأحكام افترق المحدثون عن الظاهرية فيما وراء القرآن والسنة، فالمحدثون اتجهوا إلى الآثار، وجعلوها مع القرآن مرجعاً لأحكامهم، ودليلاً عليها، والآثار عندهم تشمل الأحاديث وغيرها من أقوال الصحابة والتابعين، فأقوال الصحابة والتابعين عندهم آثار معتمدة.

أما أهل الظاهر فقد قصرُوا الحجة على نصوص القرآن والسنة فحسب، ولم يروا لأراء الصحابة ومن بعدهم ما يرفعها إلى مرتبة النصوص، فليست عندهم بحجة، إلا إذا اجتمع الصحابة جميعاً على أمر، فإن هذا الإجماع حيثل حجة،

(١) الموافقات للإمام الشاطبي: ٢٢٩/٥ - ٢٣٠.

(٢) الاتهامات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٨ - ٣٥٩.

ومصيره إلى التصّ أيضاً، لأنهم لا يجتمعون إلا عن توقيف^(١).

فابن حزم - إمام الظاهرية بالأندلس - يعتبر الأخذ بقول الصحابي، من غير حجة من السنة النبوية، تقليداً غير جائز في دين الله تعالى.

ثالثاً: وكما لا يأخذ الظاهرية بأقوال الصحابة والتابعين - مع أن المحدثين الحقوقيين بالنصوص - لا يأخذون بالرأي في أي شكل من أشكاله، سواء أكان قياساً أم مصلحة أم كان استحساناً أم غير ذلك، كما سيأتي الكلام على أصولهم. أما المحدثون فهم وإن كانوا يكرهون الرأي، لا يجرّمون الرأي المحمود، لا على أنفسهم ولا على غيرهم، مادام لا يخالف نصاً، ولا ينقض أصلاً، فقد قال أحمد ابن حنبل - إمام أهل الحديث - بالقياس عند الضرورة، كما عمل بالمصلحة^(٢)، وأخذ بالاستحسان، فقد جاء في «المغني» لابن قدامة فيمن إذا غصب أرضاً فزرعها ثم استرجعها رُبها والزرع قائم: إنما ذهب أحمد إلى هذا الحكم استحساناً على خلاف القياس: وقد صرح به أحمد فقال: هذا شيء لا يوافق القياس، استحسِن أن يدفع إليه نفقته للأثر^(٣).

(١) المرجع السابق، ص: ٣٥٩.

(٢) انظر: ابن حنبل، لأبي زهرة، ص: ٣٠٠، والاتهامات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٦٢.

(٣) انظر المغني: ٢٥٣/٥ - ٢٥٦، بتصرف يسير، والأثر الذي من أجله ترك أحمد القياس هو الحديث: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء» وعليه نفقته» أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي وابن ماجه، كلهم عن رافع بن خديج، والحديث صحيح، صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته: ١٠٧٥/٢، رقم: ٦٢٧٢، والاستحسان للأثر هو نوع من أنواع الاستحسان، إذ هو ترك لمقتضى القياس لأثر أو إجماع أو قياس آخر. انظر: أصول الشريعة الإسلامية، لعلي حسب الله: ١٦٥ - ١٦٧، وأبو حنيفة، لأبي زهرة: ٣٤٢ - ٣٤٩.

ولا شك أن منهج أحمد في فقه النصوص - هو منهج بقي بن مخلد مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس - إذ كان ذا خاصة من أحمد بن حنبل، كما يقول ابن حزم الظاهري في رسالته في فضل الأندلس .

رابعاً : اختلف الظاهرية مع الحديثيين في بعض صور الإسناد : فالظاهرية لا يعتبرون من النصوص إلا ما نسب إلى الرسول ﷺ بنص صريح، فأما أن يقول الصحابي : أمرنا، أو نهينا، أو من السنة كذا، أو كنا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ، فإن كل أولئك لا يدخل في دائرة النصوص المرفوعة عندهم، فلا يصلح للاحتجاج به^(١).

و في هذا قال الإمام ابن حزم : « وإذا قال الصحابي السنة كذا، وأمرنا بكذا، فليس هذا إسناداً، ولا يقطع على أنه عن النبي ﷺ، ولا ينسب إلى أحد قول لم يزو أنه قاله، ولم يقر برهانه على أنه قاله »^(٢).

أما الحديثون فإلزامهم يعطون أمثال هذه الصيغ حكم الحديث المرفوع، فالبخاري مثلاً - وهو - شيخ الحديثين - استدلل بقول أم عطية رضي الله عنها « أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور »^(٣)، ورؤي عنها أيضاً أنها قالت : « نهينا عن اتباع الجنائز »^(٤).

هذه بعض الفوارق الرئيسة التي تفرق بين الحديثيين والظاهرية، وتجعل من

(١) الانجاءات الفقهية: ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٧٢/٢.

(٣) البخاري: كتاب العيدين: باب خروج النساء والخبيص إلى المصلى: ٤٤٢/٢، تحقيق الشامي الرفاعي.

(٤) البخاري: كتاب الجنائز: باب اتباع النساء الجنائز: ٥٤٧/٢، وأبو داود: ٢٧٤/٣.

مدرسة الظاهرية فرقة خاصة، لها منهجها وميزاتها .

وقد لمنا في هذه الفوارق أصول أهل الظاهر لئلاً خفياً، وسيأتي الحديث عن هذه الأصول، بقدر ما يوضح لنا فكرتهم ومنهجهم .

أما ما ذكر من العلائق بين أهل الحديث وأهل الظاهر، فهي الجدور الأولى التي كانت حاسمة في نشأة المدرسة الظاهرية بالشرق والمغرب^(١)، ولكن كيف كانت نشأة هذه المدرسة المتميزة عن بقية المذاهب الفقهية .



(١) سيأتي بسط الكلام عن أثر مذهب أهل الحديث في نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس في فصل: المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس، فلينظر في موضعه .

المبحث الثاني

نشأة المذهب الظاهري بالمشرق :

داود بن علي الظاهري : المؤسس الأول لمدرسة الظاهري :
١ - اسمه ونسبه، لقبه وكنيته :

لقد سبق ابن حزم إلى منهج الظاهر الحافظ الفقيه المجتهد داود بن علي بن خلف الأصبهاني الأصل، الكوفي المولد، البغدادي الدار، الشهير بدار الظاهري^(١) أحد الأئمة الأعلام المجتهدين في الإسلام كان «صاحب مذهب

(١) مصادر ترجمته :

- تاريخ بغداد : أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٣٦٩-٣٧٥ مطبعة السعادة طبع سنة ١٩٣١م
- تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ٥٧٢-٥٧٣ دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الرابعة
- تهذيب الأسماء واللغات : لأبي زكريا محي الدين النووي ١٨٢/١ دار الطباعة المنيرية بمصر.
- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم . القسم الثاني من المجلد الأول ص ٤١٠.
- البداية والنهاية لابن كثير ٤٧/١١ مطبعة السعادة بمصر.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : الميرزا محمد الباقر الموسوي ٣٠٢/٣ مكتبة اسماعيليات - طهران.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد ١٥٨/٢
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٤٢/٢-٤٨ المطبعة الحسينية المصرية.
- طبقات الحفاظ : لجلال الدين السيوطي ص ٢٥٧ رقم ٥٧١

- طبقات الشافعية لأبي بكر بن هبة الله الحسني ص ٥٨ دار الأفاق الحديثة - بيروت
- طبقات القسرين للندودي ١٦٦/١ مطبعة الاستقلال الكبرى ط ١
- الكامل لابن الأثير ٩٧٨/٢
- الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٢/٢١٥ دار صادر للطباعة - بيروت
- الأعلام لخبر الدين الزركلي ٢/٣٣٣ دار العلم للملايين بيروت - لبنان - ط ٧ مايو ١٩٨٦م.
- لسان الميزان لابن حجر المسقلاي ٢/٢٤٠، ط ٢ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- مروج الذهب للمسعودي، ٢٩٥/٤، مطبعة السعادة ط ٣ مصر.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٤٧/٣
- ميزان الاعتدال للذهبي ١٥/٢-١٦ ط ١ طبع عيسى البابي الحلبي مصر
- معجم المؤلفين عمر رضا كخالة، ٤/١٣٩ - مكتبة الحثي بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
- وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/٢٥٥ رقم الترجمة ٢٢٣ عارصادر - بيروت، لبنان
- بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
- الفهرست لابن النديم ص ٣٠٣ دار المعرفة بيروت لبنان وفيه أخبار كثيرة عن الإمام داود بن علي وأصحابه من أهل الظاهر.
- أطروحة : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبي عيد ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م طبع دار الأرقم الكويت.
- ورأيي في هذه الأطروحة أنها:
- أغفلت ذكر أصول الإمام داود الظاهري، واكتفت بذكر بعض أخباراته الفقهية المثبوتة في كتب الفقه والفروع.

مستقل^(١)، مولده سنة ٢٠٠ هـ ووفاته سنة ٢٧٠ هـ .

يكنى داود الظاهري بأبي سليمان، ولقد أكثر ابن حزم في كتبه كالأحكام والمحلى من تلحينه بهذه الكنية : « قال أبو سليمان... » .

و أما لقبه المشهور به فهو داود الظاهري، وإنما عُرِفَ بالظاهري لأنه أول من أظهر القول بظاهرية الشريعة، والاعتماد على ظواهر النصوص من الكتاب والسنة ، دون تأويل أو بحث أو تعليل، يقول الخطيب البغدادي : « إنه أول من أظهر انتحال الظاهر ونفى القياس في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً فسماه الدليل »^(٢) .

و لم يأخذ كذلك بالرأي ولا بالاستحسان وما إلى ذلك من الأدلة بل رفضها أيضاً، فلا يعتبر شيئاً من ذلك من أدلة الأحكام .

٢-العصر وعلاقته بالجاه داود نحو الظاهر :

اشرفت شمس القرن الثالث الهجري بميلاد هذا الإمام الجليل، إمام أهل الظاهر، الذي ولد سنة مائتين للهجرة، وتوفي سنة سبعين ومائتين للهجرة، فعاصر ثمانية من الخلفاء العباسيين هم :

(١) المأمون : ١٩٨-٢١٨ هـ .

- أغفلت ذكر أعلام المدرسة الظاهرية الشرقية ، واكتفت بذكر بعضهم فقط وهم قلّة، ممن تلمذ لداود .

- عنوان الأطروحة هو : « الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي » ، ولكنني لم أجد أي كلام عن هذا الأثر في الفقه الإسلامي، لا قديماً ولا حديثاً .

(١) وفات الأعيان ٢/ ٢٥٥ .

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٤

(٢) المعتمد : ٢١٨-٢٢٧ هـ .

(٣) الواثق : ٢٢٧-٢٣٢ هـ .

(٤) المتوكل : ٢٣٢-٢٤٧ هـ .

(٥) المتصر : ٢٤٧-٢٤٨ هـ .

(٦) المستعين : ٢٤٨-٢٥٢ هـ .

(٧) المهدي : ٢٥٢-٢٥٦ هـ .

(٨) المعتمد : ٢٥٦-٢٧٩ هـ .

و كان هذا العصر عصر نهضة علمية كبيرة، ونضج للعلوم الشرعية خاصة، وكان العامل الأساس في ذلك انتشار صناعة الورق منذ عهد الرشيد .

و كان من أظهر مظاهر هذا العصر :

أ - شيوع مهاجمة القياس الفقهي : بعد اكتمال المذاهب الفقهية الأربعة، سواء من المحدثين أو من أهل الظاهر الذين كانوا يرون أن الشريعة تُعَبَّدُ محض، لا مجال فيها للنظر أو القياس .

ب - وفرة دواوين السنة والآثار : ونسّر لمهاجمي القياس هجومهم أن السنة والآثار قد استقصيت وجمعت من مختلف الأصقاع الإسلامية، وتحصل لهم منها ذخيرة عظيمة من الفتاوى والأحكام في كل فرع من فروع الفقه بحيث لم تُعَدِ الحاجة إلى القياس ضرورة ملحة في نظر الكثير^(١) . وقد ذكر ابن الأثير أن نهضة الحديث وعلوم السنة قد بلغت ذروتها في هذا العصر، فقال : « فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه انتهى »^(٢) .

(١) الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبي عيد : ص : ٣٩-٤٠ .

(٢) جامع الأصول لابن الأثير ١/ ٤٢ .

ج - التفوز من الرأي والاعراض عنه بسبب ما ظهر من المعتزلة من التبرؤ على العقائد، والتكلم في صفات الله وذاته المقدسة ؛ بسبب الفلسفة وما أدى إليه أمرهم من الفتنة في الدين، فهذا سبب ضعف الرأي في ذلك العصر^(١).
فهذه الأسباب مجتمعة - في هذا العصر - هي التي حادت بالإمام داود بن علي إلى بناء مسئلة الفقهي على الاتجاه إلى السنة والأثر، والميل إلى التمسك بالظاهر والوقوف عنده.

٣- شيوخ الإمام داود الظاهري :

لقد عاش الإمام داود في فترة من الزمن صاحب وجود جلية من فحول علماء الملة في كل فن، وستقتصر على ذكر بعضهم :

- أبو ثور^(٢) : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أحد الأئمة فقهاً وعلماء ورعاً، روى عن وكيع والشافعي وابن عيينة، أخذ عنه الإمام داود الظاهري فقه الشافعي، وروى عنه أيضاً أبو داود وابن ماجه وأخذ عنه الإمام مسلم.

قال الإمام الذهبي : أخذ عن سفيان بن عيينة، وقال أحمد بن حنبل : هو عندي في مسلاخ^(٣) الثوري أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وقال ابن حبان : كان

(١) الفكر السامي للحجوي ٥٠/٣ .

(٢) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٦٥-٦٩، وتهذيب التهذيب ١١٨/١ دار الصياد بيروت،

وتهذيب الكمال، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للخزرجي ٤٤/١ مطبعة

الفعالة بمصر، وتذكرة الحفاظ ٨٧/٢ دار إحياء التراث العربي بيروت، وشذرات

الذهب ٩٣/٢، ووفيات الأعيان ٢٦/١، والوافي بالوفيات ٤٤-٤٥، والفهرست

٢٩٧، وميزان الاعتدال ٢٩-٣٠، وطبقات الشافعية ١/٢٢٧-٢٣١.

(٣) مسلاخ : فزجة.

أخذ أئمة الدنيا، فقهاً، وعلماء، وورعاً، وفضلاً، صنف الكتب، وفرغ على السنن، وذب عنها، وقنع مخالفيها، وقال الحاكم : كان فقيه أهل بغداد ومفتيهم في عصره، وأحد أعيان محدثي المتقين بها، وقال الخطيب البغدادي : كان أبو ثور أولاً يتفقه بالرأي على مذهب الإمام أبي حنيفة ؛ حتى قدم الشافعي بغداداً فاختلف إليه ورجع عن الرأي إلى الحديث.

وقد أخذ عن الشافعي، وكان ينقل عنه الأقوال القديمة، وأخذت لنفسه مذهباً مستقلاً، وخالف الشافعي في أشياء، وأكثر أهل أذربيجان وأرمينية كانوا يتفقهون على مذهبه، وله كتب كثيرة منها كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الصيام والمناسك، وقد جمع في كتبه بين الحديث والفقه^(١).

- إسحاق ابن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ : الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور، أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد. رحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، وعاد إلى خراسان، روى عنه الجماعة سوى ابن ماجه.

قال أحمد بن حنبل : لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً، وقال : إسحاق إمام من أئمة المسلمين، وقال : إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسك به، وقال الدارمي : ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه . وقال إسحاق عن نفسه : ما سمعت شيئاً إلا حفظته، ولا حفظت شيئاً فسيته^(٢).

أخذ عنه الإمام داود بن علي الظاهري « المسند » و « التفسير » الذي أملاه

(١) الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، الدكتور عارف أبو عيد، ص : ٦٩ .

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي، ص : ١٩١، رقم : ٤١٨ .

قبله ولا بعده يردُّ عليه هيبه له^(١). إذ كان إسحاق أحد الأئمة الأعلام.
وكان مع جرَّائه عَفَّ اللِّسَانِ، لا تفرطُ منه العباراتُ القاسيةُ، ولا يُشغُّ
على من خالفه، وتلمَّسُ ذلك من قصِّيه مع الإمام محمد بن جرير الطبري الذي
كان أحد تلامذة داود، وكان يتردَّد على مجلسه ثم انقطع عنه وعقد مجلساً له،
فلما أُخبر بذلك داود أنشأ يقول:

خَوْلَتْهُ بَنُو عَبْدِ الْمُدَانِ
فَلَوْ أَنِّي بَلَيْتُ بِهَائِشِمِي
ثَعَالِي فَأَنْظُرِي بِمَنْ ابْتَلَانِي^(٢)
صَبَرْتُ عَلَى أَذْيَتِهِ وَلَكِنْ

وقد اشتهر الإمام الظاهري بكثرة عبادته وزهده وإعراضه عن الدنيا،
وعينه على القليل أو أقل القليل، وكان يردُّ الهدايا، ولا يقبلها إفراطاً منه في
الورع، وإنه ليرسلُ إليه أحد رجال الدولة ألف درهم ليستعين بها على بعض
أمره، فيردُّها مع الغلام، ويقول له: «قل لمن أرسلك بأي عين رأيتني؟ وما
الذي بلغك من حاجتي وخلفتني حتى وجهت إليَّ بهذا؟»^(٣).
وكان من عقلاء الناس وأذكيائهم؛ حتى قال في حقِّه أحد معاصريه وهو
أبو العباس ثعلب: «كان عقل داود أكثر من علمه»^(٤).

وكان مع علمه وعقله وزهده، جَمُّ التواضع، لا يتعالى على أحد، حتى
وصَّفه أحد معاصريه وهو القاضي المحاملي قال: «رأيت داود بن علي يُصَلِّي
فما رأيت مسلماً يشبهه في حسن تواضعه»^(٥). ويتواضع ذلك كان يَعْرِفُ

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٨/ ٣٧٣.

(٣) وفيات الأعيان ٢/ ٢٥٦.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٥٧.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ٤٤.

قلز العلم والعلماء، فعندما حضر أبو عبد الله البوشنجي^(١) - وكان من كبار
علماء عصره - مجلس داود الظاهري قال لتلاميذته: خَضَرَكُم من يُقِيدُ ولا
يَسْتَفِيدُ^(٢).

٥- مذهبه الفقهي:

نشأ الإمام داود بن علي بن خلف الظاهري شافعي المذهب، فلقد تخرَّج
على تلاميذ الإمام الشافعي، والتقى بكثير من أصحابه كأبي ثور، بل كان من
المتعصبين للشافعي؛ وألَّف كتابين في «فضائل الشافعي»، ولهذا سلكه ابنُ
السُّبُكِيِّ في عدادِ الشافعية^(٣).

وكان مُعْجَباً أشدَّ الإعجاب بالشافعي لاتباعه للسنَّة ويُغْدِه عن الرُّأي،
يؤيِّد ذلك ما رواه ابنُ السُّبُكِيِّ عن عمر بن أحمد بن بجير قال: سمعت داود
ابن علي يقول: دَخَلْتُ على إسحاق بن راهويه وهو يَحْتَجِمُ، فَجَلَسْتُ؛ فرأيتُ
كتب الشافعي، فَأَخَذْتُ أَنْظُرُ إليها، فصاح بي إسحاق: إيش تعمل؟ قلت:
«معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده» (يوسف: ٧٩) قال:
فجلس يضحك ويتسليم^(٤).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي البوشنجي، المحدث الفقيه، روى عن
أحمد بن حنبل، وأبي الربيع الزهراني وغيرهما، وروى عنه أبو حامد بن الشَّرْقِي
وآخرون، وثقَّه ابن حبان، وقال الحاكم: سمع بمصر والحجاز والكوفة والبصرة، وبغداد
والشَّام. وروى عنه البخاري وغيره مات سنة ٢٩١ هـ. (طبقات الحفاظ للسيوطي
ص ٢٩١ رقم ٦٥٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ١٩١.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٤٢-٤٣.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/ ٩٨-٩٩.

ولكن كيف انتقل داود بن علي من الفقه الشافعي الذي أخذته عن شيوخه إلى تأسيس فقه جديد هو فقه الظاهر، ومدرسة جديدة هي مدرسة الظاهر؟ والجواب: أنه بعد دراسة للمذهب الشافعي ونبرغه فيه؛ أخذ الحديث عن كبار محدثي عصره كسليمان بن حرب، والقعقبي، ومسدد بن مسرهد، ثم رحل إلى نيسابور ليأخذ عن الإمام إسحاق بن راهويه أحد جبال الحديث والسنة الذي وصفه ابن قتيبة بقوله: «ولم أرَ أحداً ألهم بذكر أصحاب الرأي، وتقصيهم، والبحث عن قبيح أقوالهم، والتثنية عليها؛ من إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وكان يقول: «تبدؤوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولزموا القياس»^(١).

وإسحاق بن راهويه - كما قدمنا - من مدرسة الحديث وأهله، الذين يذمون الرأي والقياس، ولا ينفونه تماماً، وكذلك كان أهل الحديث بالمغرب والأندلس كقاسم بن أصبغ وغيره، فاتجاه إسحاق إلى الأثر، وذمه لأهل الرأي وأصحاب القياس، هو الذي أخذ به داود بعده وأغرق فيه، وذهب إلى نهايته، ثم انحرف به، واتخذ لنفسه مذهباً مستقلاً مبتكراً، غمدته القول بالظاهر، وإنكار الرأي، وإبطال القياس، قائلاً: إن في عمومات الكتاب والسنة ما يفي بالأحكام، وما لم نجد نصاً على حكمه فقد تجاوز الله عنه، قال الشهرستاني في الملل والنحل: إنه لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام قائلاً: إن الأصول الكتاب والسنة والإجماع فقط، ومنع أن يكون القياس أصلاً من الأصول، وقال: أول من قاس إبليس^(٢).

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٥٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١،

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني، بهامش الفصل لابن حزم: ٤٥/٢.

وبهذه الأرقام غير المألوفة، تقدم هذا الشافعي في عمله، وفي تطويره للمذهب؛ حتى وصل إلى نقطة لا قبلها المدرسة الشافعية، وقد كانت هذه الآراء داعية لعدم الرضا عن هذا المذهب الجديد، فتصدى للرد عليه بعض الشافعية مثل أبي العباس بن مرنج التوفى سنة ٣٠٥ هـ الذي وضع كتاباً عنوانه «الرد على المخالفين من أهل الرأي وأهل الظاهر» وكانت له مناظرات مع الإمام داود الظاهري^(١).

كما تصدى للرد على داود أيضاً المزني صاحب الإمام الشافعي، وقد ذكر ابن السككي أنه قد وقف على رسالة لداود الظاهري تدل على عظيم معرفته بالجدل، وكثرة صناعته في المناظرة؛ وكان موضوع هذه الرسالة هو الرد على المزني الشافعي، وكان المزني قد رد على داود إنكار القياس، ويقول ابن السككي: إن داود قد شنع في هذه الرسالة على المزني كثيراً^(٢).

وكان الإمام داود رحمه الله كثير المناظرة لمخالفيه في الدفاع عن مذهب الظاهر، وتقرير أصوله، وعن ناظره على أصول مذهب من كبار الحنفية أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي المتوفى سنة ٣١٧ هـ شيخ الحنفية ببغداد الذي كان فقيهاً مناظراً بارعاً إلا أنه كان معتزلياً، ناظر داود الظاهري فقطع داود، وقد جلس أبو سعيد يوماً في حلقة داود بن علي الظاهري فقال له: ما تقول في بيع أمهات الأولاد؟ قال: يجوز، قال: ولم؟ قال: لأننا أجمعنا على جواز بيعهن قبل العلوق فلا نزول عن هذا الإجماع إلا بإجماع مثله، فقال

(١) انظر: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبي

عبد. ص: ٥٣ و ١٣٣.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٤٦/٢.

البردعي^(١) : أجمنا على أن بعد العلو قبل الوضع لا يجوز بيعهن حتى يضرهن فلا نزول عن هذا الإجماع إلا بإجماع مثله، فانقطع داود وقال : يُنظر في هذا .
وقد عزم أبو سعيد البردعي^(٢) المقام ببغداد والتدريس بها ؛ لما رأى من غلبة أصحاب الظاهر، فلما كان بعد مديونة رأى في المنام قائلاً يقول : ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَإِنَّهُ جَفَاءٌ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الرعد الآية : ١٩] فانتبه فإذا الباب يذق وقائل يقول : مات داود الظاهري فلان أردت أن تصلي فاحضر^(٣) .

و ممن رد على داود من معاصريه بل من تلامذته الإمام ابن جرير الطبري الذي ألف كتاباً في الرد على شيخه سماه الرد على ذي الأسفار^(٤) .

٦- مصنفات الإمام داود الظاهري :

إن كتب الإمام داود بن علي كانت مملوءة حديثاً كما وصفت، ويتبين بجرود تواليفه أن الفقيه الظاهري كان كثير التصنيف ؛ لا سيما في مجال الفقه والأصول والتأصيل لمدرسته الفقهية، مما ينم عن علم جم ، وإطلاع واسع .
و لكن هذه الثروة التي تركها لنا لم يقبض لها - للأسف الشديد - أن ترى النور لتصبح متداولة بين أيدي الناس، فقد ضاعت مبكراً ولم يبق منها شيء^(٥) .

(١) الروافى بالوفيات : ٦/ ٣٣٣-٣٣٤، رقم الترجمة : ٢٨٣٦، وانظر : الأعلام للزركلي :

١١٤/١-١١٥.

(٢) المصدر السابق : ٢/ ٢٨٦.

(٣) انظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٩/ ١٢٩، ويذكر فيه أنه لم يبق من كتب الإمام داود الظاهري على وجه الأرض شيء، وانظر أيضاً : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي : ص ١٢٣ .

و لم أقف لداود الظاهري - إلى الآن - على كتاب مطبوع أو مخطوط قط، اللهم إلا رسالة طبعت في دمشق سنة ثلاثين وتسعمائة وألف، كما أشار إلى ذلك كارل بروكلمان^(١)، والأستاذ سعيد الأفغاني في تقديمه لرسالة المفاضلة بين الصحابة للإمام ابن حزم، حيث ذكر أنها في مجموع يشتمل على رسالتين : الأولى في مذهب داود، بجمع محمد الشطبي، والثانية في مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، بجمع برهان الدين ابن قيم الجوزية^(٢) .

ويذكر الدكتور عارف خليل محمد أبو عيد في « أطروحة العلمية »^(٣) أنه تكبد البحث عن كتب داود المفقودة علّه يجد لها أثراً وذكر فلم يحصل من ذلك على شيء، فقد بحث في دار الكتب المصرية وما فيها من فهارس لمكتبات المخطوطات في معظم بلاد العالم الإسلامي، وأطلع على مكتبة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، وكانت نتيجة كل هذا الإطلاع والبحث في قوائم الفهارس تأكيداً لقول المستشرق بروكلمان إن هذه الكتب فقدت مبكراً .

قلت : ولولا أن الله قيض للمذهب الظاهري في الغرب الإسلامي الإمام العَلَمَ أبا مُحَمَّد ابن حزم الذي نافح عنه، ودَوَّن أصوله؛ لاندثر هذا المذهب - بأصوله وفروعه - كما اندثر كثير من المذاهب البائدة .

و قد ذكر ابن النديم في الفهرست أن لداود الظاهري كتباً كثيرة منها : كتاب الإيضاح، كتاب الإفصاح، كتاب الدغوى والبيّنات، كتاب الأصول، كتاب

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣/ ٣١٦-٣١٧ .

(٢) رسالة المفاضلة بين الصحابة لابن حزم تحقيق : سعيد الأفغاني ص ٦٣ .

(٣) التي نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر وهي بعنوان : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي ص ١٢٥ .

الخَيْض^(١).

ثم ينقل ابن النديم عن محمد بن إسحاق أنه قرأ بخط عتيق يوشك أن يكون كُتِبَ في زمان داود بن علي الظاهري تسمية كتبه، وقد أثبتتها على ترتيب ما قرأ^(٢):

كتاب الطهارة، كتاب الحيض، كتاب الأذان، كتاب الصلاة، كتاب القبلة، كتاب المواقيت، كتاب السهو (أربعمئة ورقة)، كتاب الاستسقاء، كتاب افتتاح الصلاة، كتاب ما يفسد به الصلاة، كتاب الجمعة، كتاب صلاة الخوف، كتاب صلاة الخسوف، كتاب صلاة العيدين، كتاب الإمامة، كتاب الحكم على تارك الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب غسل الميت، كتاب الزكاة (ثلاثمئة ورقة)، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب صيام التطوع، كتاب صيام الفرض (ستمئة ورقة)، كتاب صدقة الفطر، كتاب صيام الحج، كتاب النكاح (ألف ورقة)، كتاب الاعتكاف، كتاب المناسك، مختصر الحج، كتاب البيضة على كتاب الصدقات، كتاب الرضاع، كتاب النشوز، كتاب الخلع، كتاب البيضة على مَنْ يَسْتَحِقُّ الْبَيْتَ عَلَيْهِ، كتاب الاستبراء، كتاب الرجعة، كتاب مسألة فيء، كتاب الإيلاء، كتاب الظهار، كتاب اللعان، كتاب المفقود، كتاب الطلاق، كتاب طلاق السنة، كتاب الأيمان في الطلاق، كتاب الطلاق قبل الملك، كتاب طلاق السكران والنأشي، كتاب العدد، كتاب البيوع، كتاب الصرف، كتاب المأذون له في التجارة، كتاب الشركة، كتاب القراض، كتاب الوديعة، كتاب العارية، كتاب الحوالة والضمان، كتاب الرهن، كتاب الإيجارات، كتاب المزارعة، كتاب

(١) الفهرست لابن النديم: ص: ٣٠٣، ط: دار المعرفة، بيروت.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥.

المساقاة، كتاب المغفرة والمعاقلة، كتاب الشرب، كتاب الشفعة، كتاب الكفالة بالنفس، كتاب الوكالة، كتاب أحكام الإباقي، كتاب الحدود، كتاب السرقة، كتاب محريم السكر، كتاب الأثرية، كتاب الساحر، كتاب قتل الخطأ، كتاب قتل العمد، كتاب القسامة، كتاب الجنين، كتاب الأيمان والكفارات، كتاب النذور، كتاب العتاق، كتاب المكاتب، كتاب المدبر، كتاب إيجاب القرعة، كتاب الصيد، كتاب ذبائح المسلمين، كتاب الأضاحي، كتاب العقيدة، كتاب الأطعمة، كتاب اللباس، كتاب الطب، كتاب الجهاد، كتاب السير، كتاب قسم الفيء، كتاب سهم ذوي القربى، كتاب قسم الصدقات، كتاب الخراج، كتاب المعدن، كتاب الجزية، كتاب القسمة، كتاب المحاربة، كتاب اللقطة والضوال، كتاب اللقيط، كتاب الفرائض، كتاب ذوي الأرحام، كتاب الوصايا، كتاب الوصايا في الحساب، كتاب الدور، كتاب الولاء والхلف، كتاب الخناث، كتاب الأوقات، كتاب الهبة والصدقة، كتاب القضاء، كتاب أدب القاضي، كتاب القضاء على الغائب، كتاب المحاضر، كتاب الوثائق (ثلاثة آلاف ورقة)، كتاب السجلات، كتاب الحكم بين أهل الذمة، كتاب الدعوى والبيانات (ألف ورقة)، كتاب الإقرار، كتاب الرجوع عن الشهادات، كتاب الحجر، كتاب التفليس، كتاب الغصب، كتاب الصلح، كتاب النضال، كتاب ما يجب من الاكتساب، كتاب الذب عن السنن والأحكام والأخبار (ألف ورقة)، كتاب الرد على أهل الإفك، كتاب المشكل، كتاب الواضع والفاضل للساعي، كتاب صفة أخلاق النبي ﷺ، كتاب أعلام النبي ﷺ، كتاب المعرفة، كتاب الدعاء، كتاب المستقبل والمستدير، كتاب الإجماع، كتاب إبطال التقليد، كتاب إبطال القياس، كتاب خير الواحد، كتاب الخير الموجب للعلم، كتاب الحجة، كتاب

الخصوص والعموم، كتاب المفسر والمجمل، كتاب ترك الأفكار، كتاب الرئيس ابن سليمان^(١)، كتاب رسالة أبي الوليد، كتاب رسالة القطان، كتاب رسالة هارون الشاري، كتاب الإيضاح (أربعة آلاف ورقة)، كتاب المتعة.

قال محمد بن إسحاق: نسخت هذه الكتب من جزء عتيق بخط عمرو المروزي؛ وأحسب هذا الرجل على مذهب داود إلا أنه غير معروف^(٢).

ثم إن كل هذه التوابع والتصانيف نقلها إلى الأندلس ونشرها فيها، وأذاع فيها مذهب الظاهر تلميذ الإمام داود عبد الله بن قاسم بن هلال القيسي الأندلسي، الذي دخل العراق، ولقي أبا سليمان، فكتب عنه كتبه المذكورة كلها، وأدخلها الأندلس، واجتهد في نشرها، وتلاه في ذلك قاضي الجماعة منذر ابن سعيد البلوطي الذي كان يؤثر مذهب داود، ويجمع كتبه، ويخرج لمقاتله، كما تذكر كتب التراجم الأندلسية.

٧ - أعلام مدرسة الفقه الظاهري بالمشرق :

لقد حظي الإمام داود بن علي بتلاميذ نجباء نشروا مذهبه، وانتصروا له من بعده، حتى قيل: «كان في مجلسه أربعمائة صاحب طيلسان أخضر»^(٣) إلا أن حصر كل تلاميذه ومن جاء بعدهم بالمشرق أمر عسير؛ لأن يد الزمان أتت على كل كتبه فضاعت، وضاع معها نقلتها ورواتها.

(١) هو الربيع بن سليمان المرادي تلميذ الشافعي وراوي كتابي «الرسالة» و«الأم»، عنه، ويبدو أن هذه الكتب المذكورة كانت في أصول الفقه الظاهري التي كان يؤصل فيه الإمام داود لمدرسته الفقهية ويجادل عنها علماء عصره.

(٢) الفهرست لابن النديم ص: ٣٠٥.

(٣) طبقات الشافعية: ٤٣/٢.

غير أن إحصاء رجالات المذهب الظاهري بالمشرق ليس غاية لهذا البحث ولا هدفا له، بل حبنا من ذلك ذكر طائفة منهم تنير لنا الطريق لما نرومه من معرفة جذور هذا المذهب الذي انتقل إلى بلاد الغرب الإسلامي، فملا الدنيا وشغل الناس.

و سئبت فيما يأتي قائمة بأعلام هذا المذهب بالمشرق من تلاميذ داود أو من الذين انتصروا لمذهبه بعده :

١- ابنه محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني المتوفى سنة ٢٩٧ هـ أبو بكر الإمام بن الإمام، الفقيه، الأديب، كان فقيها أديبا شاعرا ظريفا مناظرا؛ قال الصفدي: «من أذكى العالم»^(١)، حفظ القرآن وله سبع سنين^(٢). ولما توفي أبوه جلس محمد في حلقة للفتيا، وكان على مذهب والده، فاستصغروه، فدرسوا إليه رجلا وقالوا له: سل عن حد السكر، فأتاه الرجل فسأله عن السكر ما هو؟ ومتى يكون الإنسان سكران؟ فقال: إذا عزبت عنه الهموم، وباح بصره المكتوم، فاستحسن ذلك منه، وعلم موضعه من العلم^(٣).

و صنف في عنوان شيا به كتابه الذي سماه الزهرة^(٤)، وهو مجموع أدب أتى فيه بكل غريبة ونادرة وشعر رائق، وعلى منواله نسج الإمام ابن حزم في «طوق الحمامة» متأثرا به.

(١) الوافي بالوفيات: ٥٨/٣، رقم الترجمة: ٩٥٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) وفيات الأعيان: ٢٥٩/٤ - ٢٦٠، رقم الترجمة: ٦٠٤. وانظر طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٧٦.

(٤) اشتهر كتاب الزهرة لمحمد بن داود عند أهل الأندلس كثيرا أدبائهم وفقهاءهم، ودخل الأندلس في وقت مبكر، وهو مطبوع الآن.

و حكى أبو بكر عبد الله بن أبي الدنيا أنه حضر مجلس محمد المذكور، قال
فجاء رجل فوقف عليه ورفع له رقيقة، فأخذها وتأملها طويلا وظن تلامذه
أنها مسألة، ثم قلبها وكتب على ظهرها ؛ وردّها إلى صاحبها، فنظرنا فإذا
الرجل علي بن العباس المعروف بابن الرومي الشاعر المشهور، وإذا في الرقيقة
يا ابن داود يا فقيه العراق أفتنا في قوائيل الأخساق
هل عليهن في الجروح قصاص أم مباح لهما دم النفساق
وإذا بال جواب :

كيف يفتيكم قتيل صريع يساهم الفراق والاشتياق
وقتل الثلاثي أحسن حالا عند داود من قتل الفراق^(١)

و كان عالما في الفقه، وله فيه تصانيف عديدة، منها كتاب الوصول إلى معرفة
الأصول، وكتاب الإلذار، وكتاب الإغذار، وكتاب الانبصار على محمد بن
خير وعبد الله بن شرنشير وعيسى بن إبراهيم الضرير^(٢)، وكتاب اختلاف
مسائل الصحابة^(٣) وغير ذلك.

و توفي يوم الاثنين تاسع شهر رمضان سنة تسع وتسعين ومائتين وعمره
اثنان وأربعون سنة، ويحكى أنه لما بلغت وفاته ابن سريج^(٤) كان يكتب شيئا
فالتقى الكرامة من يده وقال: مات من كنت أحت نفسي وأجهدّها على

(١) وفیات الأعيان : ٢٦١ / ٤ .

(٢) المصدر السابق، والفهرست لابن النديم : ص ٣٠٥، والأعلام للزركلي : ١٢٠ / ٦ .

(٣) الأعلام للزركلي : ١٢٠ / ٦ .

(٤) كان شافعي المذهب، وكان محمد بن داود يناظره ولا يكاد ينقطع عنه .

الاشتغال لمناظرته ومقاومته^(١)، وجلس ابن سريج في عزائه، وبكى، وجلس
على الثراب وقال : ما آسى إلا على لسان أكلة الثراب من أبي بكر^(٢).

وهكذا خلف داود في القيام على المذهب والدعوة له ابنه أبو بكر، فقام على
تلك التركة الثرية من علم السنة التي تركها أبوه، فنشرها، ودعا الناس إليها،
وكان يجذبهم نحوها إعلاء الظاهرية لمقام السنة في وقت كثر فيه الآراء
الفقهية والتعريفات المذهبية، وفوق ذلك قد كان في المذهب الظاهري الذي
خلفه داود حرية الاجتهاد والاختيار في الوقت الذي كانت المذاهب تقيّد
المتنزهين بها، وتغصنهم من الانطلاق والتحليق في جو الكتاب والسنة^(٣).

٢- إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي المتكفي، أبو عبد الله، الملقب بنفطويه
المتوفى سنة ٣٢٣ هـ تلميذ داود الظاهري، من أحفاد المهلب بن أبي صفرة،
إمام في النحو، وكان فقيهاً رأساً في مذهب داود، مسنداً في الحديث، ثقة، قال
ابن حجر : جالس الملوك والوزراء، وأتقن حفظ السيرة ووفيات العلماء، مع
المروءة والفتوة والظرف، ولد بواسط ومات ببغداد، وكان على جلالة قدره
تغلب عليه سذاجة الملبس، فلا يُعنى بإصلاح نفسه، وكان دميم الحليقة، يؤيد
مذهب سيبويه في النحو، فلقبوه بنفطويه^(١)، وقد صنف في بغداد الكتب الكثيرة
منها كتاب التاريخ، وكتاب الملح، وكتاب غريب القرآن، وكتاب الرد على
من قال بخلق القرآن^(٢).

(١) وفیات الأعيان : ٢٦١ / ٤ .

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي : ٦٠ / ٣ .

(٣) ابن حزم، للإمام أبي زهرة ص ٢٦١ .

(٤) الأعلام للزركلي : ٦١ / ١ .

(٥) طبقات الفقهاء للشيرازي : ١٧٧، الوافي بالوفيات : ١٣٠ / ٦، ومعجم الأدباء : ٢٧١ / ١ .

والأعلام للزركلي : ٦١ / ١ .

٣- عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس، أبو الحسن التوفى سنة ٣٢٤ هـ الفقيه الظاهري، أخذ العلم عن الإمام داود وابنه محمد، وكان إماماً في المذهب، وإليه انتهت رئاسة الداوديين في وقته، ولم ير مثله فيما بعد، وكان فاضلاً عالماً نبيلًا صادقًا ثقةً مقدماً عند جميع الناس، وكان منزله ببغداد على نهر مهدى بقصده العالم من سائر البلدان، وله من الكتب: كتاب الموضح، وكتاب المنج، وكتاب الموضح وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الطلاق، وكتاب الزلاء^(١). وكثيراً ما ذكره الإمام ابن حزم الأندلسي بأعجاب وإطراء.

٤- محمد بن إسحاق القاشاني أبو بكر، حمل العلم عن الإمام داود الظاهري، وكان أولاً داودياً نسبةً إلى مذهب داود، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وصار رأساً فيه ومتقدماً، وله من الكتب كتاب الرد على داود في إبطال القياس، وكتاب إثبات القياس، وكتاب أصول الفقيه، وقد خالف الإمام داود الظاهري في مسائل كثيرة من الأصول والفروع، ونقض عليه أبو الحسن ابن المغلس بكتاب سماه القامع للمتحاميل الطامع^(٢).

هؤلاء تلامذته، ثم جاء بعدهم من انتصر لمذهبه عن لم يتلمذ له مباشرة، ومنهم:

٥- أحمد بن محمد بن صالح المنصوري، على مذهب داود، من أفاضل الداوديين، وله كتب جليلة حسنة كبار منها كتاب المصباح الكبير، وكتاب

(١) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٦.

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٦، والإمام داود بن علي الظاهري ومنهجه الفقهي لعلال اللهبائي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب بالرباط، ص: ٥٥، وانظر كذلك: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل أبي عبد، ص ١١٣.

المهدي، وكتاب التبر^(١).

٦- عبد العزيز بن أحمد الأصفهاني الجزري، أخذ علماء الداوديين في عصره، والتمكتين من المذهب، من أفاضل أصحاب المذهب ومُصَنِّفِيهِمْ، كان معاصراً لابن النديم، ولأه عضد الدولة قضاء الربع الأسفل من الجانب الشرقي من مدينة السلام، وله من الكتب كتاب مسائل الخلاف^(٢).

٧- ابن الخلال: ويكنى أبا الطيب، وله من الكتب كتاب إبطال القياس، وكتاب التكت، وكتاب نعمت الحكمة في أصول الفقه ويحتوي على عدة كتب^(٣).

٨- إبراهيم بن جابر أبو إسحاق، من علماء الداوديين وأكابرهم، وله من الكتب كتاب الاختلاف ولم يُعْمَلْ أَكْبَرُ منه، وأصحابه يستحسنونه. توفي سنة ٣١٠ هـ^(٤).

٩- الحسن بن هبيل التهرتاني أبو سعيد، من علماء الظاهرية، وله من الكتب إبطال القياس^(٥).

١٠- أبو سعيد الرقي، على مذهب داود، من علماء المذهب، وله من الكتب كتاب الأصول ويشتمل على مائة كتاب على مثال كتب داود، وله كتاب شروح الموضح^(٦).

(١) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٦.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٧.

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٦.

(٤) المصدر السابق ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) المصدر السابق ص ٣٠٦.

(٦) المصدر السابق.

١١- إبراهيم بن أحمد بن الحسن الرضائي، أبو إسحاق، بغداديّ، من علماء الداوديين، خرج من بغداد إلى مصر وبها مات، له من الكتب كتاب الاعتبار في إبطال القياس^(١).

١٢- أبو الحسن حيدرة، قال عنه ابن النديم: «وكان من الأخيار، وفتيها على مذاهب أصحابه، ورايته وكان لي صديقاً»^(٢).

١٣- أحمد بن بندار بن إسحاق، أبو عبد الله الأصبهاني الشَّعَار، الفقيه، كان ثقة، ظاهري المذهب توفي سنة ٣٥٩هـ^(٣).

١٤- محمد بن موسى، أبو علي الواسطي، قاضي الرملة، كان عالماً بالفقه والتفسير، ويتفقه على مذهب أهل الظاهر، وقد رُوي بالقدر، توفي سنة ٣٢٠هـ^(٤).

١٥- يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف الأزدي، أبو نصر، القاضي، من أهل بغداد، ولي قضاءها، وكان أبوه قاضياً بها، وجدّه وأبو جدّه أيضاً، فهو من أعرق الناس في القضاء، وكان أديباً، كاتباً، عالماً باللغة، شاعراً، قال القاضي عياض: كان مالكياً وانتقل إلى مذهب داود، وتُمن كتاب الإيجاز لمحمد بن داود. وهو صاحب الأبيات التي أولها:

يا محنة الله كُفّي إن لم تُكفني فخيبي
ما آت أن تُرحمينا من طول هذا التشتي^(٥)

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٧.

(٣) الوافي بالوفيات: ٦/٢٧٧، رقم: ٢٧٦٨.

(٤) طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٢.

(٥) الأعلام للزركلي: ٨/٢٤٣.

١٦- محمد بن موسى بن المثنى، الفقيه أبو بكر البغدادي الأتريّ الداودي الظاهري، كان فقيهاً نبلاً، توفّي سنة ٣٨٥هـ^(١).

١٧- ابن القيسراني الحافظ: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبو الفضل المقدسي من مشاخر الظاهرية بالمشرق، ويُعرف في وقته بابن القيسراني الشيباني، له الرحلة الواسعة، سَمِعَ ببلده، ودخل بغداد، وحجّ وجاور، وسمع بمصر، وبدمشق، وبجلب، وبأصبهان، فرَوَى عن الكبار في سائر البلاد، وصنّف كتاباً سمّاه صفوة التصوف يضحك منه مَنْ رآه، ويُعجب من استشهاده بالأحاديث التي لا تُتناسب، وكان داودي المذهب، قال ابن الجوزي في «المرآة»: فمن أتى عليه فليحفظه الحديث ولا فالجرح أولى به، وقال محمد بن ناصر: لا يُحتج به كان يذهب مذهب أهل الإباحة، وذكره الحافظ أبو عبد الله الدقاق فأساء الثناء عليه جداً ونسبه إلى أشياء، وكذلك الحافظ إسماعيل بن أحمد الطلحي كان سيء الرأي فيه، توفّي سنة ٥٠٧هـ^(٢).

هؤلاء هم بعض فقهاء المذهب الظاهري بالمشرق، الذين بقيت تراجيهم متثرة في بطون الكتب، وقد خلفوا لنا مصنفات كثيرة في خدمة المذهب الظاهري، تتلخص في إبطال القياس، والكلام في مسائل الخلاف بين الظاهرية وغيرهم من المذاهب، لكنها ضاعت كلها، ولولا أن الله قبض لها في الغرب الإسلامي الإمام الأوحّد ابن حزم؛ لأصبح مذهب الظاهر في عداد المذاهب المنتثرة؛ وجل ما بقي لنا منه إنما هو من آثار أبي محمد.

و في الوقت الذي خبا فيه ضوء هذا المذهب بالمشرق، كان يجيى حياة قوية

(١) الوافي بالوفيات: ٥/٨٦، رقم: ٢٠٩٠.

(٢) الوافي بالوفيات: ج ٣، رقم الترجمة ١١٣٣.

في الأندلس والمغرب، ولكن كيف انتقل من المشرق إلى المغرب ؟
إن ذلك المذهب انتقل من العراق إلى الأندلس، عن طريق رحلات العلم،
فكثيراً ما رحل المغاربة والأندلسيون إلى المشرق في الوقت الذي كان يعيش فيه
داود نفسه .

١٨- عبد الله بن محمّد بن قاسم بن هلال: المتوفى سنة ٢٧٢ هـ وهو أول
من أدخل مذهب داود إلى الأندلس، كان مالكيّاً، ثم تلمذ لداود وأخذ عنه
كتبه كلها مباشرة، ثم أدخلها إلى الأندلس^(١)، وكان عارفاً بالمذهب الشافعي
والمالكي إلا أنه اختار مذهب داود، واجتهد في نشره في الأندلس .
و هكذا انتشر المذهب الظاهري في الشرق والغرب، يقول القاضي عياض :
« أما داود فكثر أتباعه، وانتشر ببغداد وبلاد فارس مذهبه، وقال به قوم قليل
بأفريقية والأندلس، وضعف الآن »^(٢) .

ثم يقول عن مذاهب عصره: « وصار الناس اليوم في أقطار الدنيا إلى خمسة
مذاهب : مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وداودية، وهم المعروفون
بالظاهرية »^(٣) .

و لكن ما هي المدارس والمذاهب الفقهية التي ظهرت في الأندلس على وجه
الخصوص ؟

وما هو أثرها في نشأة المدرسة الظاهرية بها ؟

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي : ٣٧٨/١، رقم الترجمة : ٦٥٣ .

(٢) ترتيب المدارك : ٦٦/١ .

(٣) المصدر السابق : ٦٧/١ .

وهل صحيح ما ذاع ويذاع أن الأندلس صارت ملكاً لمذهب مالك
وأصحابه ؟

هذه الأسئلة وغيرها لابد من تناولها بالبحث والدرس، ليخلص لنا مذهب
الظاهرية واضحاً جلياً، إن شاء الله تعالى.



الفصل الثاني

المدارس والمذاهب الفقهية

بالأندلس نشأتها واتجاهاتها

المبحث الأول : مذهب الأوزاعي .

المبحث الثاني : المذهب المالكي .

المبحث الثالث : مذهب أهل الحديث .

المبحث الرابع : المذهب الظاهري (المدرسة الظاهرية بالأندلس) .

المبحث الخامس : المذهب الشافعي .

المبحث السادس : المذاهب الفقهية الأخرى بالأندلس .

مَهَيِّدٌ

هل صحيح أن الأندلس لم تعرف مذهباً إلا مذهب مالك ؟

إن كتب التراجم والتاريخ تدلنا على أن الأندلس قد عرفت مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية ؛ منذ عهد مبكر ؛ وبالضبط مع الطلائع الأولى من الفاتحين المسلمين لها ، والراجلين منها أو إليها ، وذلك ابتداء من القرن الثاني الهجري فما بعده .

و غدا أهل الأندلس يتمذهبون بمختلف المذاهب ، ولم يقتصروا في دراساتهم الفقهية على المذهب المالكي فحسب - كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين من القدماء والمحدثين - وإنما تعاملوا مع سائر المذاهب الفقهية المشرقية ، وإن كانت الغلبة دائماً للمذهب المالكي .

فلم يكن الأمر أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس ، وهو ما يؤيده كلام إمام مدرسة الظاهر بالأندلس أبي محمد بن حزم ، يقول رحمه الله : « .. ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وأفريقية ، وقد كان طوائف علماء مخالفون له جملة ، قائلون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، هذا أمر مشاهد في كل وقت »^(١) .

فالواقع التاريخي يؤكد أنه ما يكاد يظهر مذهب جديد أو مدرسة جديدة في المشرق ؛ حتى يشق طريقه إلى الأندلس ، يظهر هذا مما كتبه القاضي عياض في ترتيب المدارك^(٢) من أن قوماً من الرُّحَّالين والغرباء أدخلوا شيئاً من مذهب

(١) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم : ٤ / ١٨٣ .

(٢) انظر ترتيب المدارك : ١ / ٢٧ .

الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود الظاهري ، فلم يتمكنوا من نشره ، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم ، إلا من تدين به في نفسه عن لا يؤبه لقوله .
و قول عياض - رحمه الله - فلم يتمكنوا من نشره ، أمر لا يسلم له ، ولا يؤفق عليه ، بعد أن رأينا كتب التراجم والتاريخ تحتشد بكثرة من أتباع هذه المذاهب في مختلف عصور تاريخ الأندلس ، ولا سيما بالنسبة للظاهرية والشافعية ، فلم تمت هذه المذاهب بموت من أدخلوها من أهل البلد الأندلسيين أو الغرياء ، كما زعم عياض رحمه الله ، وإنما ظلت تنتشر وتشق طريقها في تبات ، يأخذ بها الناس دراسة وتديساً ، وبجناً وعملاً ، تخفت أحياناً وتظهر أحياناً ، هذه حقيقة لا يتطع فيها عززان كما يقال ، تؤكد الشواهد الكثيرة^(١) .
فها هو القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي لما عاد من المشرق يجد القول بالظاهر قد ملا المغرب^(٢) - كما قال - بتأثير ابن حزم ، وفي موضع آخر يقول عن الظاهرية بالأندلس : « وفي حين عودتي من الرحلة ، ألفيت حضرتي منهم طافحة ، ونار ضلالهم لافحة ، فقاسيتهم مع غير أقران ، وفي عدم أنصار »^(٣) .
فإذا كان هذا هو الواقع كما يصفه ابن العربي ، فما أعجب وأبعد قول مجموعة من المشرقين أصحاب دائرة المعارف الإسلامية أن المذهب الظاهري في الأندلس ظل محصوراً في ابن حزم ، يكاد يقتصر عليه وحده !!^(٤) .

(١) راجع مباحث في المذهب المالكي بالمغرب للدكتور عمر الجدي - رحمه الله - ص ٢٢-٢٣ .

(٢) المعاصم من القواصم لابن العربي ٣٣٦/٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٧ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ج ١٥ / مادة الظاهرية ص ٤٠٩ .

و المقرئ الذي يؤكد أن الأندلس صارت ملكاً لملك ، وأن لا مذهب لهم إلا مذهب مالك ، هو نفسه يصرح بأن خواص أهل الأندلس يحفظون من سائر المذاهب ما يباحثون به ، بمحاضر ملوكهم ذوي المهن في العلوم^(١) .

* نشأة المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس واتجاهاتها :

رأينا الإمام ابن حزم الظاهري في النص المتقدم يقرر أن الغلبة في الأندلس كانت لمذهب مالك ، ولكن هذا لا يعني بحال عدم وجود المدارس الفقهية الأخرى ، فقد كان طوائف من العلماء يقولون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، وهذا أمر مشاهد في كل وقت .

و يظهر أن ترتيب ابن حزم للمدارس الفقهية بالأندلس هذا الترتيب ابتكار جديد لم يلتفت إليه الباحثون . فلو أمعنا في كلامه لوجدناه يمنح الرتبة الأولى من حيث الكثرة والغلبة والقوة للمذهب المالكي ، والرتبة الثانية لمذهب أهل الحديث القائلين به ، والرتبة الثالثة لمذهب الظاهر ، والرتبة الرابعة لمذهب الشافعي ، والرتبة الأخيرة لغيرها من المذاهب ، كمذهب الأوزاعي الذي أغفل ابن حزم ذكره في هذا المقام ، مع أنه أول مذهب فقهني دخل الأندلس وانتشر فيها قبل المذهب المالكي نفسه ، فلسبقه التاريخي ساستهل به الحديث ، ثم أرتب المدارس الفقهية بالأندلس - من حيث القوة والكثرة والغلبة - ترتيب ابن حزم لها ، إذ أظنه التصنيف الصحيح ، ثم أفرد فصلاً خاصاً لمدرسة الفقه الظاهري بالأندلس قبل ابن حزم باعتبارها موضوع هذه الدراسة الأساس ، إذ المذهب الظاهري هو الذي زاحم بحق المذهب المالكي بالأندلس مزاحمة قوية ردحا طويلاً من الزمان .

(١) نفح الطيب ١ / ٢٢١ .

المبحث الأول:

مذهب الأوزاعي

ينسب هذا المذهب إلى الإمام الأوزاعي، وهو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، من أفاضل التابعين المجتهدين، ولد في بعلبك (من مدن الشام) سنة ٨٨هـ، ونزل قرية (أوزاع) قرب دمشق فنسب إليها^(١)، وتوفي سنة ١٥٧هـ. وغلب هذا المذهب على الشام وعلى جزيرة الأندلس أولاً، إلى أن غلب عليها مذهب مالك بعد الماتين، فانقطع منها^(٢). يقول القاضي عياض - رحمه الله - : «و أما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي؛ إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمن، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه...»^(٣). أما عن صفة انتقال مذهب الأوزاعي إلى الأندلس، فتشجع كتب التراجم والتاريخ أن أول من أدخل هذا المذهب إلى الأندلس هو صعصعة بن سلام الشامي الدمشقي الأندلسي - لاستقراره فيها كما يقول ابن حزم -^(٤) أبو عبد الله^(٥) صاحب الإمام الأوزاعي، والراوي عنه، كان فقيهاً، محدثاً،

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١٢٧/٣

(٢) ترتيب المدارك ج ١/ ص ٦٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦.

(٤) بغية الملتبس، للضيبي: ٤١٨/٢.

(٥) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ص ٣٥٤ رقم الترجمة (٦٠٨)،

وجذوة المقتبس للحميدي ج ١ ص ٣٧٩-٣٨٠ رقم الترجمة ٥١١، وبغية الملتبس

للضيبي ج ٢/ ص ٤١٨ رقم ٨٥٦.

حتى ذهب ابن الفرضي إلى أن صعصعة كان أول من أدخل الحديث إلى الأندلس كذلك^(١).

انتقل صعصعة بن سلام من دمشق إلى قرطبة، تولى الصلاة بها، وتقلد منصب الإفتاء فيها؛ إذ كانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام عبد الرحمن بن معاوية، وصدرأ من أيام هشام بن عبد الرحمن^(٢).

و بقي هذا المذهب غالباً فيها مدة أربعين سنة، ساد خلالها الفتيا والقضاء، حتى نهاية القرن الثاني الهجري زمن الخليفة الأموي الثالث (الحكم بن هشام) حيث غلب مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه، وكان «شيخ المفتين حيثن صعصعة بن سلام إمام الأوزاعية، وراويتهم»^(٣) وتوفي رحمه الله سنة ١٩٢هـ.

• أعلام مذهب الأوزاعي ومدرسته هي الأندلس.

١- صعصعة بن سلام المذكور.

٢- زهير بن مالك البلوي أبو كنانة^(٤) : من أهل قرطبة، كان فقيهاً على مذهب الأوزاعي، وكان عبد الملك بن حبيب - رأس المالكية بالأندلس - يعذل أبا كنانة على محرافه عن مذهب أهل المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي، فكان يقول له : حسدتي إذ أنفرد بالأوزاعي دون أهل البلد، توفي زهير بن مالك - رحمه الله - في صدر أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن.

(١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٥٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ترتيب المدارك ج ١/ ص ٢٧.

(٤) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ج ١/ ص ٢٧٧ رقم ٤٥٤.

قلت : والنص السابق الذي أورده ابن الفرضي يدلنا على حقيقة مهمة : هو أن رؤوس المالكية بالأندلس ، كعبد الملك بن حبيب وغيره كانوا لا يقبلون أن يزاحمهم بالأندلس مذهب غير مذهب مالك ، وكانوا ينكرون على كل من التزم مذهبا غير مذهبه.

٣- عبد الملك بن زونان أبو مروان أو أبو الحسن^(١) : من أهل قرطبة ، ويعرف بزونان بضم الزاي ويعد الواو نون. صاحب صغصعة بن سلام ، وسمع بالأندلس منه ، ولكنه رحل فسمع من تلامذة مالك : أشهب ، وابن القاسم ، وابن وهب وغيرهم من المدنيين.

قال ابن الفرضي : كان يذهب أولا مذهب الأوزاعي ، ثم رجع إلى مذهب مالك ، وكان الأغلب عليه الفقه ، ولم يكن من أهل الحديث^(٢).

• أسباب انقراض مذهب الأوزاعي من الأندلس .

نشأ مذهب الأوزاعي في الشام ، ثم انتقل مع تلاميذه والرواة عنه إلى أصقاع الإسلام ؛ حتى دخل بلاد الأندلس والمغرب ، غير أن هذا المذهب لم يكتب له البقاء والاستمرار ، فغلبت عليه المذاهب الفقهية الأخرى ، وانقرض .

ففي بلاد الشام موطن نشأة الإمام الأوزاعي نفسه ، غلب عليها مذهب الشافعي ، وفي الأندلس بدأ العدول عن مذهب الأوزاعي بعد عودة الصفوة الأولى من أصحاب الإمام مالك بن أنس كما علمنا ، وذلك في صدر خلافة

(١) ترجمته في : ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ٤ / ص ١١٠ . وابن الفرضي ٤٥٨ / ١ رقم

عبد الرحمن الداخل ، أو في عهد ابنه هشام بن عبدالرحمن ، حسب خلاف المؤرخين في ذلك .

و يمكن إجمال أهم الأسباب التي ساعدت وعجلت بانقراض مذهب الأوزاعي من الأندلس ، في وقت مبكر فيما يأتي :

١. عدم اهتمام الأوزاعية بنشر مذهب إمامهم ، ونصرته ، فلم يثبت أنهم عقدوا له المجالس العلمية ، ولا المناظرات الفقهية ، كما هو الحال عند المذهب المالكي.

٢. إنكار فقهاء المالكية على أتباع مذهب الأوزاعي ومضايقتهم لهم ، الأمر الذي دفع بعضهم إلى العدول عن مذهب الأوزاعي والتحول إلى مذهب مالك . يؤكد ذلك ما ذكره ابن الفرضي ، فيما تقدم : أن أبا كنانة زهير بن مالك البلوي ، من أهل قرطبة ، كان فقيها على مذهب الأوزاعي ؛ على ما كان عليه أهل الأندلس قبل دخول بني أمية رحمهم الله ، وكان ابن حبيب ، رأس المالكية ، يعذل أبا كنانة على انحرافه عن مذهب أهل المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي ، فكان أبو كنانة يقول له : حسدتي إذ انفرد بالأوزاعي دون أهل البلد^(١).

ويسبب هذه المضايقة والإنكار ، آل الأمر ببعض الأوزاعية إلى التحول إلى مذهب المالكية ، يدل على ذلك ما ذكره ابن فرحون : أن أبا الحسن عبد الملك ابن الحسين المعروف بزونان كان يذهب مذهب الأوزاعي ؛ في أول الأمر ، ثم رجع إلى مذهب مالك^(٢).

(١) ابن الفرضي ٢٧٧ / ١ رقم ٤٥٤ .

(٢) الديباج المذهب ص ١٥٧ .

٣. لم يتح للأوزاعية من السلطان ما يمكنهم من نشر فقه إمامهم وإذاعة مذهب في الأندلس ، إذ انفرد فقهاء المالكية بالفن والفتيا والقضاء والشورى دونهم ، وهذا من أبرز العوامل التي عجلت بانقراض المدرسة الأوزاعية من الأندلس ، وكلنا يعلم ما لقوة السلطان من أثر في انتشار واستقرار المذاهب .
٤. فقد الاستقرار بالمدن الكبرى ، والاضطراب في السكنى ، وعدم الجلوس إلى الطلبة في حلقات العلم والدرس ، يعد أيضا من الأسباب التي ساعدت على ضمور مذهب الأوزاعي في الأندلس .
يؤيد ذلك ما ذكره ابن الفرضي عن أحد رؤوس مدرسة الفقه الأوزاعي بالأندلس ، وهو زهير بن مالك البلوي القرطبي - السابق ذكره - أنه كان مضطربا في سكناه بين مدينة باجة وفحص البلوط ، إذ كان لجده عدي بن جذيمة إقطاع من قبل عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله لفحص البلوط^(١) .

* * *

(١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٧٧ رقم ٤٥٤ .

المبحث الثاني المذهب المالكي

منذ دخل الإسلام إلى الأندلس ، وأهلها على مذهب الإمام الأوزاعي ، كما سبق القول ، إلى أن رحل طلبها إلى الحجاز قاصدين الحج ، وكانت رحلتهم في البداية مقصورة عليها ، وإمامها يومئذ هو الإمام مالك ، فتعلموا له ، وأخذوا عنه مباشرة ، فلما عادوا إلى الأندلس أخذوا ينشرون علمه وفقهه بين الناس ، وتولوا وظائف التدريس والفتيا والصلاة والقضاء والشورى ، وفي مقدمة هؤلاء : زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، الذي جزم الحميدي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس^(١) ، وقرعوس بن العباس ، والغازي بن قيس المتوفى سنة ١٩٩ هـ ، وأبو عبد الله محمد بن سعيد ابن بشر بن شراحيل المتوفى سنة ١٩٨ هـ ، ويحيى بن يحيى اللبني المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المتوفى سنة ٢١٢ هـ .

ولم يكن هؤلاء الراحلون يهتمون بنشر علم مالك وفقهه فحسب ، وإنما كانوا حريصين على أن يصفوا من صدقه ، وجلالة قدره ، وسعة علمه ، واقتداء الأمة به في سلوكه وأخلاقه ، ما عظم به صيته بالأندلس^(٢) ، وهذا ما دفع بعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه ، ويأمرؤا الناس باتباعه ، ويصيرؤا القضاء والفتيا عليه ، كما هو الشأن بالنسبة للخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمن بن معاوية في الأندلس ، وإدريس بن إدريس في المغرب الأقصى ، والمعز بن باديس في تونس^(٣) .

(١) جذوة المقتبس ص ٢١٨ ، رقم الترجمة : ٤٣٩ بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي .

(٢) نفع الطيب ٤٦/٢ .

(٣) انظر : مباحث في المذهب المالكي بالمغرب ، للدكتور الجبدي - رحمه الله - ص ١٦ .

وفي هذا الظرف بالذات (أي في أواخر القرن الثاني الهجري) كانت المدرسة الأوزاعية في الأندلس قد أخذت تتخلى عن مواقعها ، فأسحبت الجبال للمدرسة المالكية ، إذ لم يبق للمذهب الأوزاعي من ينصره ، إلا أفراد قليلون يأتون في مقدمتهم: الفقيه المحدث الراوية صمصمة بن سلام الدمشقي الأندلسي ، والد المدرسة الحلبية في الأندلس ، وشيخ المفتين بقرطبة^(١) مع جماعة كانت تحلوا حذوه ، وتتهج نهجه.

وفي هذا السياق يذكر القاضي عياض في «المدارك» ما نصه : « وأما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمن ، وفرعوس بن العباس ، والغازي بن قيس ، ومن بعدهم ، فجاءوا بعلمه ، وأبأنوا للناس فضله واقتداء الأمة به ، فعرف حقه ، ودرس مذهبه ، إلى أن أخذ أمير الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعا بالتزام مذهب مالك ، وصير القضاء والفتيا عليه ، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة (أي عام ١٧٠هـ) في حياة مالك رحمه الله تعالى ، وشيخ المفتين حيثئذ صمصمة بن سلام إمام الأوزاعية ، وراويهم ، وقد لحق به من أصحاب مالك عدة ، فالتزم الناس بها من يومئذ هذا المذهب ، وخموة بالسيف عن غيره جملة »^(٢).

و قد اختلف المؤرخون في أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس: ذهب ابن القوطية وتبعه السيوطي والعباشي في الرحلة^(٣) ، إلى أنه الغازي بن

(١) تاريخ علماء الأندلس ٣٤٥/١ وجلاء المفتين ٣٧٩/١-٣٨٠ وبغية الملتبس ٤١٨/٢.

ترتيب المدارك ج ١ ص ٢٦-٢٧.

الرحلة العياشي ، ماء الموائد ، لأبي سالم العياشي ت ١٠٩٠هـ : ٢٠٣/٢ .

قيس ، وذلك في خلافة عبد الرحمن الداخل^(١) ، بينما يرى الجمهور أن أول من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون ؛ فقيه الأندلس^(٢) . و الجمع بين الرأيين ممكن ، باعتبار أن الغازي بن قيس ، أول من أدخله ، إلا أن المذهب لم يشتهر وبذاع بين الناس على نطاق واسع ، إلا بعد ما جاء زياد الذي تصدى لإقرائه وإسماعه الناس^(٣) . ولعل هذا يفهم من قول عياض : « وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك ، متفقها بالسماع منه »^(٤) ومن قول المقرئ : « و هو أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مكتملاً متقناً »^(٥).

« ظهور المذهب المالكي على غيره من المذاهب بقوة السلطان »

أما عن الأسباب التي أدت بالمذهب المالكي إلى أن يتشر ويشيع في هذه الربروع ، ويتقلص نفوذه في المشرق - موطن نشأته - على خلاف المعهود ، فالباحثون في ذلك مختلفون ، فمنهم من يرجع ذلك إلى شخصية صاحب المذهب القوية ، ومنهم من يرده إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة والأندلسيين ، ومنهم من يرده إلى تشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب كابن خلدون ، ومنهم من يرجع ذلك إلى اقتصار رحلة الأندلسيين والمغاربة إلى الحجاز غالباً من أجل الحج ...^(٦)

(١) تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية ت ٣٦٧ ، ص ٥٦ ، تحقيق إبراهيم الأبياري .

(٢) انظر المدارك ١١٧/٣ .

(٣) مباحث في المذهب المالكي ص ١٧ .

(٤) المدارك ج ٣ ص ١١٧ .

(٥) نفع الطيب ٤٦/٢ .

(٦) انظر تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ، للدكتور عمر الجبدي : ص ٢٩ .

هذه بعض الأسباب التي قيل إنها كانت من العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي بالأندلس ، وهي وإن كانت من العوامل التي ساعدت - في الجملة - على ذبوع هذا المذهب في هذه الربوع ، إلا أنها لا تعد في نظر الباحث المتخصص أسباباً حقيقية لانتشار هذا المذهب ، ولا تنهض حجة على ذلك .

والذي أميل إلى أنه السبب الحقيقي ، هو ما ذكره الإمام ابن حزم الظاهري إذ يقول : «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كانت القضاة من قبيله ، فكان لا يولي قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه والمتسعين إلى مذهبه ، ومذهب مالك بن أنس عندنا ، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان ، مقبول القول في القضاء ، فكان لا يلي قاضٍ في أقطارنا إلا بمشورته واختاره ، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه ، والناس سرعان إلى الدنيا والرياسة ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به ، على أن يحيى لم يل قضاء قط ، ولا أجاب إليه ، وكان ذلك زائداً في جلالته عندهم ، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم»^(١) .

ورأي ابن حزم هذا فيه كثير من الصواب ، إذ القوة دائماً تفعل فعلها ، ولنا في موقف العثمانيين الذين نشروا المذهب الحنفي بالقوة في الأقطار التي خضعت لحكمهم ، وموقف الدولة السعودية من المذهب الحنبلي ، شاهد على ذلك ، أما من انتقد رأي ابن حزم هذا فلم يأت بأدلة مقنعة ، وكما قيل : الناس على دين ملوكهم^(٢) .

(١) جلوة المقتبس ٢/٦١٠-٦١١ ، ونفع الطيب ٢/٢١٨ .

(٢) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : ص ٣٥ .

وما يؤيد رأي ابن حزم ، ما ذكره بعض المؤرخين أن مالكا سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس ، فوصف له سيرته ، فأعجبت مالكا - لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن مرضية - فقال مالك رضي الله عنه لذلك المخبر : نسال الله تعالى أن يُزَيِّنَ حَرَمَنَا بمثله ، فتمت المسألة إلى ملك الأندلس ، مع ما علم من جلالة ملك ودينه ، فحمل الناس على مذهبه ، وترك مذهب الأوزاعي^(١) ، ويذهب المقرئ إلى أن الموصوف هو الخليفة هشام ابن عبد الرحمن ، والواصف هو زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون تلميذ مالك^(٢) .

وما يؤيد أن المذهب المالكي انتشر بقوة السلطان ، ما ذكره القاضي عياض في المدارك : أن أمير الأندلس إذ ذاك ، هشام بن عبد الرحمن حمل الناس جميعاً على التزام مذهب مالك ، وصير القضاء والفتيا عليه ، فالتزم الناس بالأندلس من يومئذ هذا المذهب ، وحموه بالسيف عن غيره جملة^(٣) .

وما يؤيده ما ذكره مؤرخو المذهب المالكي أن الحكم المستنصر أصدر منشورا ألزم به الأندلسيين تقليد المذهب المالكي وحده^(٤) ، وما جاء في المنشور : «وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه ، وزَّين له سوء عمله...»^(٥) .

ومن المؤيدات أن الفقهاء بالمغرب والأندلس ، كانوا يبايعون الأمراء على

(١) انظر نفع الطيب : ٣/٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق : ١/٣٣٧ .

(٣) ترتيب المدارك : ١/٢٧ ، والمعيار : ١٢/٢٦ ، ونيل الابتهاج : ص ١٩١ .

(٤) ترتيب المدارك : ١/٢٢ ، ونيل الابتهاج : ص ١٩١ .

(٥) نيل الابتهاج : ص ١٩٢ .

كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، ومذهب مالك ، كما اشترط ذلك صراحة الفقيه أبو إسحاق السبائي^(١).

ومن المؤيدات لرأي ابن حزم ، كذلك ، ما ذكره المؤرخ ابن حيان في سبب كثرة قضاة الأمير عبد الرحمن بن الحكم حيث يقول: « إنما كان سبب استئثار عبد الرحمن بن الحكم من القضاة وكثرة توليته وعزله لهم ، اتباعه فيهم رضا كبير الفقهاء المشاورين ؛ الأثير عنده ؛ يحيى بن يحيى ، إذ كان لا يزال يشير عليه بقاض ، فيؤليه الأمير عبد الرحمن مقتصرًا فيه على رأيه ، فإذا أنكر عليه يحيى شيئًا رفع عليه إلى الأمير ، فلا يؤخر عزله ، ولا يجيد عن مشورته ، وكان يحيى الذي يولي مكانه^(٢) .

وفي موطن آخر يزيد ابن حيان هذا الأمر بيانًا وتفسيرًا ، فيقول: « وغلب يحيى بن يحيى جميعهم - أي دون جميع الفقهاء - على رأي الأمير عبد الرحمن ، وألوى بإيثاره ، فصار يلتزم من إعظامه وتكرمه وتنفيذ أموره ما يلتزم الولد لأبيه ، فلا يستقضي قاضيا ؛ ولا يعقد عقدا ؛ ولا يُمضي في الديانة أمرا ، إلا عن رأيه وبعد مشورته^(٣) .

ويبدو أن عددا من المؤرخين وفقهاء المالكية يسرون مع رأي الإمام ابن حزم ، منهم: ابن حيان ، كما هو واضح في هذه النصوص التي نقلناها من كلامه ، والقاضي عياض الذي أشار إلى أن المذهب انتشر بقوة السلطان ؛ وبالسيف

(١) انظر المدارك: ٦/ ٧٣ .

(٢) المقتبس من أنباء أهل الأندلس ، لابن حيان: ص ٤٠-٤١ ، بتحقيق الدكتور محمد علي مكي .

(٣) المصدر السابق: ص ٤٢-٤٣ .

جملة ، وإلى هذا الرأي مال القاضي ابن العربي كذلك ، عندما يقول: « نفذ إلى هذه البلاد - يقصد الأندلس - بعض الأموية ، فآلفى هنا عصبية ، فثاروا به ، وأظهر الحق ، وقال: أحمي السنة ، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة ، ولا قراءة إلا قراءتهم ، فالزموا الناس العمل بمذهب مالك ، والقراءة على رواية نافع ، ولم يمكنهم من النظر والتخير في مقتضى الأدلة ، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة^(١) »

و هكذا يتبين مما سقناه من مؤيدات وأدلة أن انتشار المذهب المالكي بقوة السلطان ، أمر لا يتطرح فيه عثران ، ولا يختلف فيه اثنان .

• طبيعة وخصائص المدرسة المالكية بالأندلس .

وثمرة لما تقدم ، نستطيع القول بأن المذهب المالكي بالأندلس؛ عرف اتجاهين داخل نفس المدرسة الفقهية ومنذ بدء نشأتها:

١- اتجاه فروع مقلد .

٢- اتجاه تأصيلي مجتهد .

ويبدو ذلك جليا لكل من أمعن النظر في تاريخ المدرسة وأعلامها بالأندلس وتوابعهم الفقهية .

١- الاتجاه الفروع المقلد:

وهو الاتجاه الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس ، الذي اتخذ طابع التمسك بفروع المذهب المالكي ومسائله ، مع قلة البضاعة أو عدم الدراية في علم الحديث والأثر ، والانصراف عن علوم السنة إلى الفقه المحض المجرد عن الأدلة .

ومما يؤسف له ؛ أن المدرسة المالكية في الأندلس سلكت هذا الاتجاه في بداية

(١) العواصم من القواصم: ٢/ ٤٩٠ ، بتحقيق عمار طالبي .

نشأتها وظهور أمرها .
 وأول من خط هذا الاتجاه بالأندلس ، في ظني ، هو قرعوس بن العباس بن
 قرعوس - تلميذ مالك وراويته ومن أوائل المالكية الذين أدخلوا المذهب
 الأندلسي - يقول فيه ابن الفريسي : « وكان علمه بالمسائل على مذهب مالك
 وأصحابه ، ولا علم له بالحديث »^(١) ، ومعنى المسائل في اصطلاحهم علم
 الفروع لا غير ، وتقليد مالك وأصحابه في ذلك .
 وهذا يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة ٢٣٤هـ ، تلميذ مالك وراوي الموطأ
 عنه ، وقيه الأندلس وعاقلها ، والذي انتهت إليه رئاسة العلم بها ، وبسببه
 استغلظ المذهب المالكي في الأندلس واستوى على سوقه ، يقول فيه حافظ
 المغرب أبو عمر بن عبد البر : « ولم يكن له بصيرة بالحديث »^(٢) .
 وهذا عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفى سنة ٢٣٨هـ ، عالم الأندلس ،
 الذي انفرد برئاسة المذهب بعد يحيى بن يحيى ، يقول فيه ابن الفريسي : « كان
 عبد الملك حافظاً للفقهاء على مذهب مالك نبيلاً فيه ، غير أنه لم يكن له علم
 بالحديث ، ولا معرفة بصحيحه من سقيم »^(٣) ، ولذلك لم يخرج ابن رباح^(٤)
 لابن حبيب شيئاً ، وكان لا يرضى عنه^(٥) وحكى الباجي وابن حزم أن أبا عمر

- (١) ابن الفريسي ٦٢١/٢ ، وترتيب المدارك ٣/٣٢٥ .
- (٢) ترتيب المدارك ٣/٣٨٣ .
- (٣) المصدر السابق ٤/١٢٣ .
- (٤) مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس ومات في ترجمته .
- (٥) المصدر السابق ص ١٢٩ .

ابن عبد البر كان يكذبه^(١) ، وكان أحمد بن خالد - المحدث - سيء الرأي فيه^(٢) ،
 واتهمه ابن حزم بالكذب^(٣) .

* كتاب الواضحة ، مظهر من مظاهر هذا الاتجاه :

وعبد الملك بن حبيب هو مؤلف كتاب « الواضحة » ، أحد الكتب الجامعة
 في المذهب المالكي التي يقول عنها الإمام ابن حزم : « والمالكيون ، لا تمنع بينهم
 في فضلها ، واستحسنهم إياها »^(٤) ، وكانت عناية ابن حبيب فيها ، استخراج
 المعاني والقواعد ، التي قامت عليها الفروع^(٥) ، فكان اهتمامه بالفروع والمسائل
 أكثر من الأصول ، ولذلك أحرق الموحدون الظاهرية كتاب الواضحة ، كما في
 المعجب للمراكشي .

وهذا محمد بن خالد بن مرتينيل القرطبي المتوفى سنة ٢٢٠هـ ، المعروف
 بالأشج ، أحد أعلام المالكية بالأندلس ، الذي سمع أصحاب مالك كابن
 القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ونظراتهم من المدنيين والمصريين ، والذي ولي
 الشرطة والصلابة والسوق بقرطبة ، يقول فيه القاضي عياض : « وكان الغالب
 عليه الفقه ، ولم يكن له علم بالحديث »^(٦) .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس ، ورقة :
 ٢٣٨ (مخطوط خاص) .

(٤) انظر : النفع ٣/١٧١ ، رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٨١
 بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٥) انظر مالك لأبي زهرة ص ٢٤٥ ط ٢

(٦) ترتيب المدارك ٤/١١٧ .

وهذا قاسم بن هلال القيسي ، أبو محمد القرطبي المتوفى سنة ٢٣١ هـ. أو ٢٣٧ هـ ، سمع أصحاب مالك كابن القاسم وابن وهب وغيره ، يقول فيه عياض : « كان عالماً بالمسائل ولم يكن له علم بالحديث »^(١) ، والمقصود بالمسائل فقه الفروع.

ومن أعلام هذا الاتجاه محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي الأندلسي القرطبي ، الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة ٢٥٤ هـ ، صاحب العتبية ، تلميذ يحيى بن يحيى اللبني ، غلب عليه فقه المسائل والفروع حتى قال فيه عياض : « كان حافظاً للمسائل ، جامعاً لها جداً ، عالماً بالنوازل »^(٢).

• كتاب « العتبية ، أو المستخرجة » أسوأ ما يمثل هذا الاتجاه بالأندلس :

وقد جمع العتيبي هذه « المستخرجة » ، من الأسمعة المسموعة غالباً من مالك ابن نُس رضي الله عنه ، ومن أسمعة ابن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز ، ويحيى بن يحيى اللبني ، ومن كتاب « الواضحة » لابن حبيب ، فقد كان وكده وهمه جمع المسائل والنوازل التي لا أصول لها وإدخالها في مستخرجته.

قال ابن لبابة : « وهو الذي جمع المستخرجة » ، وكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة ، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة ، فإذا أعجبته قال : « أدخلوها في المستخرجة »^(٣) ولذا قال محمد بن وضاح : « وفي المستخرجة خطأ كثير »^(٤).

(١) المصدر السابق ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٣ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

وقال أسلم بن عبد العزيز : قال لي محمد بن الحكم : أتيت بكتب حسنة الخط تدعى المستخرجة ، من وضع صاحبكم العتيبي ، فرأيت جلها كذوباً ، ومسائل لا أصول لها^(١) ، وما قد استقطط وطرح ، وشواذ من مسائل المجالس لم يوافق عليها أصحابها ، فخشيت أن أموت فتوجد في تركي ، فوهبتها لرجل يقرأ فيها^(٢).

ورغم هذا كله ، فإن الكتاب وقع عليه الاعتماد من أعلام المالكية كابن رشد^(٣) وغيره ، وعولوا عليه كثيراً ، حتى قال الإمام ابن حزم الظاهري : « لها - أي المستخرجة - بأفريقية القدر العالي ، والطيران الحثيث »^(٤).

ومن أعلام هذا الاتجاه الذين ذكروا في كتب التراجم ، رأس المالكية بالأندلس عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتيل القرطبي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، وقد تقدم ذكر أبيه ، روى عن يحيى بن يحيى ، وعيسى بن دينار وأبيه ، وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج ، وعبد الملك بن هشام ، وسمع من سحنون بالقيروان الأسدية قبل أن يدونها. قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر : « وكان رأس المالكية بالأندلس ، والقائم بها ، والذاب عنها »^(٥) ، ومع ذلك قال فيه القاضي عياض : « وتفقه ، ولم

(١) وهذه العبارة « مسائل لا أصول لها » تؤيد ما ذهبنا إليه من أن كتاب المستخرجة كتاب يمثل الاتجاه الفروعي المقلد الذي يورد المسائل مجردة عن أدلتها وأصولها.

(٢) المدارك ٤ / ٢٥٤ .

(٣) في كتابه « البيان والتحصيل » وهو مطبوع متداول .

(٤) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٨١ بتحقيق د. إحسان عباس ،

وانظر نقح الطيب : ١٧١ / ٣ .

(٥) المدارك ٤ / ص ٢٤٠ .

يكن له علم بالحديث^(١)، ولذلك ذكر ابن الفرضي أنه كان أشد الناس على بقي بن مخلد^(٢) مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس. ومنهم يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي المتوفى سنة ٢٥٩هـ، تلميذ يحيى ابن يحيى الليثي، والغازي بن قيس، وعيسى بن دينار ونظرائهم، وكان مشاوراً مع العتيبي وابن خلاد وطبقتهم، قال فيه ابن لبابة: «أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه ابن مزين»^(٣) قال أبو عبد الملك: «ولم يكن له على ذلك علم بالحديث»^(٤)، ولذلك لما ألف «كتاب المستقصية» الذي استقصى فيه علل الموطأ رد عليه قاسم بن محمد المحدث الشافعي، وخطأه لما أثبت فيه^(٥).
ومنهم أيضاً، عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى القرطبي المتوفى سنة ٢٦١هـ، المشاور بقرطبة مع الشيوخ: يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، وأصبح بن خليل، وكان رجلاً عاقلاً، حافظاً للرأي، ومع ذلك قال فيه عياض: «ولم يكن له معرفة بالحديث»^(٦).
ومن أسوأ من مثل هذا الاتجاه الفروع المقلد في تاريخ المدرسة المالكية بالأندلس:

(١) المصدر السابق ص ٢٣٩.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٦٩ رقم ٦٣٣ والمدارك ٤/ ٢٤٠.

(٣) المدارك ٤/ ٢٣٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٩.

(٥) نفس المصدر السابق وانظر تاريخ الفكر الأندلسي لبالثيا ص ٤٢٠.

(٦) ترتيب المدارك ٤/ ٢٤٥.

أصبح بن خليل القرطبي المتوفى سنة ٢٧٣هـ^(١): تلميذ قرعوس بن العباس - أول من خط هذا الاتجاه بالأندلس كما تقدم - والغاز بن قيس، ويحيى بن يحيى الليثي، وسحنون بن سعيد، وأصبح بن الفرج، وغيرهم. كان حافظاً للرأي على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً في الشروط، بصيراً بالعقود. قال ابن الفرضي: «دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً... ولم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بطرقه، بل كان يباغده ويطعن على أصحابه، وكان متعصباً لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبلغ به التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووقف الناس على كذبه فيه»^(٢).

فهذا رأس من رؤوس المالكية بالأندلس، كان متعصباً لذلك الاتجاه الفروع المقلد، يعادي أصحاب الحديث، حتى قال فيه ابن الفرضي في موضع آخر: «وكان معادياً للأئثار، شديد التعصب للرأي»^(٣)، وقال فيه الحافظ ابن عبد البر: «وكان معادياً للأئثار، ليس له معرفة بالحديث، شديد التعصب لرأي مالك وأصحابه ولابن القاسم من بينهم»^(٤).

ولذا كان يعادي أشد العداوة مدرسة الحديث والأثر بالأندلس، وواجهها مواجهة عنيفة؛ وعلى رأسها زعيمها بقي بن مخلد، وكان يمنع من السماع منه،

(١) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ج ١/ ص ١٥٠ رقم ٢٤٥، وترتيب المدارك ٤/ ٢٥٠.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٥٠.

(٣) المصدر السابق ص ١٥١.

(٤) ترتيب المدارك ٤/ ٢٥١.

حتى كان قاسم بن أصبغ ؛ محدث الأندلس ؛ يدعو عليه ويقول : « هو الذي حرمني أن أسمع من بقي بن مخلد ، كان يحض أبي على نهجي عن الاختلاف إليه وكان لنا جاراً »^(١).

ولم يقتصر عداؤه لأهل الحديث فحسب ، بل جاوزه إلى كتب السنة المعتمدة نفسها ، قال قاسم بن أصبغ : سمعت أصبغ بن خليل يقول : « لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة »^(٢) ، وبلغ به التعصب أن كذب علي النبي ﷺ ، وسلك مسلك الوضّاعين المالكين ، ووضع حديثاً لتأييد مذهبه ، وزعم أنه رواه عن غاز بن قيس عن سلمة بن وردان ، عن ابن شهاب ، عن الربيع بن خيثم ، عن ابن مسعود قال : « صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر مستن وخمسة أشهر ، وخلف عمر عشر سنين ، وخلف عثمان اثني عشرة سنة ، وخلف علي بالكوفة خمس سنين ، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها »^(٣).

قال أحمد بن خالد: فوقع الشيخ في حفرة عظيمة ، منها: أن الإسناد غير متفق ، لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب ، وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خيثم حرفاً قط ولا رأه. وقال : إن ابن مسعود صلى خلف علي بالكوفة خمس سنين ، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٤).

(١) ابن الفرضي ١/١٥١ .

(٢) نفس المصدر السابق ، والمدارك ٤/٢٥٢ .

(٣) ابن الفرضي ١/١٥٠-١٥١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٥١ .

قلت : انظر إلى ما يفعله التعصب بأهله !! نعوذ بالله من الخذلان !!

وقد حاول تلميذه أحمد بن خالد الحديث أن يلتمس لشيخه العذر فقال : إن أصبغ لم يقصد الكذب على رسول الله ﷺ ، وإنما ظهر له أنه يريد تأييد مذهبه^(١) ، قال عياض رداً عليه : « وهذا كلام لا معنى له ، وكل من كذب على النبي ﷺ فلنما كذب لتأييد غرض ، ولو قال : إنه إنما كذب في السند وعلى غير النبي ، إذ قد روي عن النبي أنه رفع أولاً ثم لم يرفع بعد ... كان أشبه ».

ثم يستدرك عياض فيقول : « لكن الكذب في العلم ، أي نوع كان ، مبطل لصاحبه ، مسقط له بشهادة الزور »^(٢).

أما الرجال فكان يصحف فيهم ويخلط بينهم خلطاً فاحشاً ، فحديثه في إسناد القرآن مشهور عن الغاز بن قيس ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، عن جبريل عن الله عز وجل ، فظن أن نافع بن أبي نعيم القاري ، هو نافع مولى ابن عمر^(٣) . وكان يصحف ويقول في أسيد بن الحضير ، هو ابن الحضير ، تصغير « خضر » ويأبى أن يرجع عنه^(٤).

وهكذا يتبين أن هذا الاتجاه الفروعي المقلد بالأندلس ، خالف في الواقع اتجاه مدرسة مالك؛ لأن مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه يقوم في أساسه على الحديث ، حتى سميت مدرسة مالك بالحجاز مدرسة الحديث ، ولكن هذا

(١) ترتيب المدارك: ٤/٢٥٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) ابن الفرضي ١/١٥١ والمدارك ٤/٢٥١ .

(٤) نفس المصدر السابق ، والمدارك ٤/٢٥٢ .

الاتجاه في الأندلس لم يلتزم منهج مالك بل فعل ضده ، فانصرف فقهاؤه من وقت مبكر عن دراسة الحديث ، واقتصروا على الرجوع إلى كتب الفروع التي أقرها شيوخ المذهب ، ولا سيما ابن القاسم ، وأصبح ذلك تقليدا ثابتا لهم لا يجدون عنه.

وكان هذا الاتجاه ، للأسف الشديد ، الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس ، فحجروا على من سواهم ، ولم يكتب لاتجاه التأصيل والأثر والاجتهاد أن يسود ، ولنا على ما نقول شواهد كثيرة إليك بعضها :

• عندما أفتى الفقيه ابن لبابة في مسألة بخلاف المذهب تابعاً لمذهب الكوفيين ، ثار عليه الفقهاء المقلدون صائحين : « سبحان الله ! نترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا ، ومضوا عليه ، واعتقدناه بعدهم وأفتينا به ، لالحيد عنه بوجه ، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه »^(١).

• ما ذكره المقدسي في تعريف الأقاليم عن أهل الأندلس ، قال : « أما في الأندلس فمذهب مالك ، وهم يقولون : لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك ، فإن ظهوروا على حنفي أو شافعي نفوه ، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ربما قتلوه ، وسائر المغرب إلى مصر ، لا يعرفون مذهب الشافعي ، إنما مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ، وكنت يوماً أذكر بعضهم في مسألة ، فذكرت قول الشافعي ، فقال : أسكت من هو الشافعي ؟ إنما كان مجران : أبو حنيفة لأهل المشرق ، ومالك لأهل المغرب ، أفتركها وتشتغل بالساقية »^(٢).

(١) ترتيب المدارك ٩٠ / ٦ .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، لمحمد بن أحمد المقدسي : ٤٢ .

• تقليد الأندلسيين كان لابن القاسم لا لغيره :

فقد ذكر القاضي عياض في ترجمته لفضل بن سلمة بن حريز الألبيري المتوفى سنة ٣١٩ هـ ، أنه حن إلى البيرة بلده ، فلما حلها ؛ وجد فقهاء قد تمكن سؤددهم ، وتفنتهم في المدونة خاصة ، فلما جالسهم وذكر لهم أقوال أصحاب مالك ، قالوا : دع هذا عنك ، فلسنا نحتاج إليه ، طريقنا كلام ابن القاسم لا غيره . فرأى زهدهم في علمه ، فانصرف إلى بجانة^(١).

• إنكار علماء الأندلس المجتهدين على هذا الاتجاه منذ وقت مبكر :

وقد تنبه إلى هاته الظاهرة ، أعني الابتعاد عن الأصول والارتباط بالفروع علماء أجلاء في مختلف العصور بالأندلس ، وكان من أوائلهم ، الفقيه الظاهري ، القاضي منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥ هـ ، الذي عاب على المالكية تقليدهم الأعمى ، وجودهم على المذهب ، وتركهم طريق الدليل في آيات مشهورة أوردها الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله^(٢) ، أرى أن أسوقها بتمامها لأهميتها البالغة في الدلالة على ما نحن بصده .

عذيري من قوم يقولون كلما طلبت دليلاً هكذا قال مالك
فإن عدت قالوا هكذا قال أشهب
فإن زدت قالوا قال سحنون مثله
فإن قلت قال الله ضجوا واكثروا
وإن قلت قد قال الرسول فقولهم

(١) ترتيب المدارك : ٢٢٢ / ٥ - ٢٢٣ .

(٢) ج ٢ / ص ١٧٢ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

وقبله في زمن مبكر جدا المحدث الأندلسي الشافعي ، قاسم بن سيار ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، الذي ألف كتاباً يرد فيه على رؤوس اتجاه الفروع والتقليد بالأندلس كالعتبي ، وابن مزين ، وغيرهما ، وسماه : « الإيضاح في الرد على المقلدين »^(١) أو « الرد على المقلدة »^(٢).

وبعدهما إمام مدرسة الظاهر بالأندلس العلامة ابن حزم ، الذي شنع على المالكية المقلدين حينما قال : « وأما أهل بلادنا فليسوا ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم ، وطالبه منهم - في الندرة - إنما يطلبه كما ذكرنا آنفاً ، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم ، وهو مخلوق منذب بخطفه ويصيب ، فإن وافق قول الله وقول رسوله عليه السلام قول صاحبهم ، أخذوا به ، وإن خالفاه تركوا قول الله جانباً ، وقوله عليه السلام ظهرياً ، وثبتوا على قول صاحبهم »^(٣).

ثم إن الحافظ ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ نفسه - من اتجاه التأصيل والاجتهاد في الفقه المالكي - كان ينعي على أرباب الاتجاه الأول من أهل بلده ، ما صاروا عليه ، من ابتعاد عن الكتاب والسنة ، والعمل بالفروع التي لا حد لها ولا نهاية ، يقول : « وأعلم رحمك الله : أن طلب العلم في زماننا هذا ، وفي بلدنا ، قد حاد أهله عن طريق سلفهم ، وسلوكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم ، وابتدعوا

(١) هكذا سماه الحميدي في جذوة المنتجب ٥٢٤/٢ رقم ٧٦٤ ، والضبي في بغية الملتبس ٥٨٧/٢ رقم ١٢٩٧ .

(٢) وهكذا سماه القاضي عياض في ترتيب المذاهب ٤٤٨/٤ .

(٣) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١١٧/٦ دار الأفاق الجديدة بيروت تحقيق الشيخ أحمد شاکر وتقديم الدكتور إحسان عباس .

في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم ...

فلم يعنوا بحفظ سنة ، ولا الوقوف على معانيها ، ولا بأصل من القرآن ، ولا اعتنوا بكتاب الله جل وعز ؛ فحفظوا تنزيله ، ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله ، ولا وقفوا على أحكامه ، ولا تفقهوا في حلاله وحرامه ، قد اطرحوا علم السنن والآثار ، وزهدوا فيهما ، وأضربوا عنهما...

بل حولوا على حفظ ما دُون لهم من الرأي والاستحسان ، الذي كان عند العلماء ؛ آخر العلماء والبيان ... فلذلك اعتمدوا على ما قد كفاهم الجواب فيه غيرهم ، وهم مع ذلك لا ينفكون من ورود النوازل عليهم فيما لم يتقدمهم فيه إلى الجواب غيرهم ، فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ، ويفرضون الأحكام فيها ، ويستدلون منها ، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة ، فجعلوا ما يحتاج أن يستدل عليه دليلاً على غيره.

ولو علموا أصول الدين وطريق الأحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم ، ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه وعادوا صاحبه...

واعلم يا أخي أن الفروع لا حد لها تنتهي إليه أبداً ، ولذلك تشعبت ، فمن رام أن يحيط بآراء الرجال ؛ فقد رام ما لا سبيل له ، ولا لغيره إليه ، لأنه لا يزال يرد عليه ما لم يسمع ... »^(١).

وأكثر علماء المالكية ، تنديداً وتشبيهاً على أصحاب الفروع ، القاضي ابن العربي المعافري المتوفى سنة ٥٤٣هـ في كتابه « العواصم من القواصم » الذي يصور لنا فيه ، حالة هذا الاتجاه الفروع المقلد بالأندلس ، ولمكانة كلامه في الدلالة على المراد ، أسوقه بنصه ، قال : « فصار التقليد دينهم ، والافتداء

(١) جامع بيان العلم وفضله ١٦٩/٢ - ١٧١ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

يقينهم ، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم ، دفعوا في صدره ، وحرقوا من أمره ، إلا أن يستر عندهم بالمالكية ، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية... وبقيت الحال هكذا ، فماتت العلوم إلا عند آحاد من جبي بشيء من الحديث ، واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل^(١) .

ثم حدثت حوادث لم يلقوها في منصوص المالكية^(٢) ، فنظروا فيها بغير علم فاعوا ، وجعل الخلف منهم يتبع السلف ، حتى آلت الحال ألا ينتظر إلى قول مالك ، وكبراء أصحابه ، ويقال : قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة ، وأهل طلمنكة ، وأهل طليبة ، وأهل طليطة ، فانتقلوا من المدينة وفقهائها ، إلى طليبة وطريقها .

وحدثت قاصمة أخرى في تعلم العلم ، فصار الصبي عندهم إذا عقل ، فإن سلخوا به أمثل طريقة لهم ، علموه كتاب الله ، فإذا حذقه ، نقلوه إلى الأدب ، فإذا نهض فيه ؛ حفظه «الموطأ» ، فإذا لقته ؛ نقلوه إلى «المُدونة» ثم ينقلونه إلى «وثائق ابن العطار»^(٣) ثم ينجحون له «بأحكام ابن سهل»^(٤) ثم يقال : قال

(١) وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن اتجاه التقليد والفروع كان الغالب على الأندلس.

(٢) وهذا أمر طبيعي ، فلو أنهم رجعوا إلى الكتب والسنة لوجدوها ، لكنهم عرضوا عن النظر فيهما واكتفوا بالفروع وهي لا تقدم ولا تؤخر ، بل انتهى بهم الأمر إلى ألا ينتظروا في قول مالك وكبراء أصحابه أنفسهم ، واقتصروا على أقوال المتأخرين .

(٣) ابن العطار هو محمد بن أحمد بن عبد الله توفي سنة ٣٩٩ هـ ، كان متفتناً وعارفاً بعلم الشرط .

(٤) ابن سهل هو عيسى أبو الأصم بن سهل بن عبد الله الأسدي ، توفي بقرنطة سنة ٤٨٦ هـ . وسمى كتابه «الإعلام بنوazol الأحكام» ، وله كتاب في الرد على ابن حزم سماه «النتية على شلود ابن حزم» مخطوط في أوراق مفرقة بمخزنه القرويين بفاس .

فلان الطليلي ، وفلان المجريطي ، وابن مغيث^(١) ، لا أغاث الله نداءه ، ولا أماله رجاءه ، فيرجع القهقري أبدأ إلى وراء على أمه الهاوية^(٢) .

فهذا النص الهام جدا ، يبين حالة الفقه المالكي بالأندلس ، من الإعراض عن الأصول ، والرجوع بطلاب العلم ؛ إلى كتب الرأي والفروع ، وأقوال الرجال المجردة عن أدلتها ، حتى صار لبعض المدن الأندلسية كقرطبة وطلمنكة ، وطلبيبة ، عمل فقهي خاص بها ، يحكم القضاة على ضوءه...

٢- الاتجاه التأصيلي المجتهد :

إن اتجاه المدرسة المالكية بالأندلس إلى الفروع كان أقوى من اتجاهها نحو التأصيل ، ولكن مع ذلك كله ، شق تيار الدليل والتأصيل طريقه جنباً إلى جنب مع التيار الأول ، ومنذ زمن مبكر أيضاً كما سيأتي .

وذلكم الاتجاه التأصيلي المجتهد هو الذي بينه القاضي ابن العربي في «العواصم» أحسن بيان ، يقول : «واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل» ، وهو يقصد الاتجاه الأول في المدرسة المالكية الفقهية بدليل بقية الكلام^(٣) ، ثم يقول : «ولولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم ، وجاءت بلباب منه ، كالأصيلي ، والبايجي ، فرشت من ماء العلم على القلوب الميتة ، وعطرت أنفاس الأمة الزفرة ، لكان الدين قد ذهب»^(٤) .

فهذه الطائفة - التي ذكرها ابن العربي - اشتغلت بالعلم الحقيقي الذي هو

(١) هو أحمد بن مغيث أبو جعفر فقيه طليطلة توفي سنة ٤٥٩ هـ .

(٢) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٢-٤٩٣ .

(٣) انظره في العواصم ٢/ ص ٤٩١ ، فما بعدها .

(٤) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٣ .

علم الكتاب والسنة ، وبنت فقهها على أحكامهما تصريحاً أو تلويحاً ، وإن بقيت وفية لأصول مذهب مالك في الاستنباط .
وقد وجدت - بعد أن استقرت بعض كتب تراجم فقهاء المالكية - أن أول من خط هذا الاتجاه في الأندلس هو نفسه أول من أدخل المذهب المالكي ، وموطأ الإمام مالك إليها ، وهو فقيه الأندلس ، زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، تلميذ مالك بن أنس بقول عياض : « وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك ، متفقاً بالسمع منه »^(١) ، وعبارة عياض « متفقاً بالسمع » تشير إلى أن زياداً كان وكده تدريس كتاب « الموطأ » الذي هو كتاب فقه وحديث ، فهو رد للناس إذن ، إلى الأصول بدل الفروع .
وما يزيد هذا الأمر بياناً ، قول يحيى بن يحيى الليثي - صاحب زياد - : « زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن ، ومسائل الحلال والحرام ، ووجوه الفقه والأحكام ، وهو أول من عرف بالسنة في تحويل الأردية في الاستسقاء ، وصاحب الصلاة إذ ذاك المصعب بن عمران ، فأنكر ذلك ، وقال : هذه نشوة »^(٢) .
فهو رد للناس - إذن - إلى السنن وتعريفهم بالسنة والحجة والدليل ؛ والتأصيل ؛ الأمر الذي لم يألّفه علماء الأندلس ، فلذلك أنكر عليه صاحب الصلاة المصعب بن عمران ، ظاناً أن تحويل الأردية في الاستسقاء نشوة وليست سنة ، لجهله بالسنة .

وهكذا بدأ الاحتكاك والاختلاف بين الاتجاهين في المدرسة المالكية ؛ اتجاه التأصيل ، واتجاه الفروع منذ البداية ، وفي زمن مبكر جداً في أواخر القرن الثاني

(١) ترتيب المدارك ١١٧/٣ .

(٢) نفس المصدر السابق .

كما يشير إليه هذا النص الهام الذي أورده القاضي عياض في ترتيب المدارك وهذا علم آخر من أعلام اتجاه التأصيل والاجتهاد في المدرسة المالكية ، في وقت مبكر ، عيسى ابن دينار الفاسي الطليطلي المتوفى سنة ٢١٢هـ . صاحب تلميذ مالك عبد الرحمن بن القاسم ، وكان ابن القاسم يحله ويكرمه ، وكان إماماً في الفقه على مذهب مالك بن أنس ، قال فيه الحافظ الحميدي : « وكان يعجبه ترك الرأي ، والأخذ بالحديث »^(١) .
وروى ابنه أبان بن عيسى بن دينار : « أن أباه عيسى بن دينار كان أجمع في آخر أيامه ؛ على أن يدع الفتيا بالرأي ، ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيرها ، حتى أعجلته المنية على ذلك »^(٢) .
فهو اتجاه التأصيل في المذهب المالكي إذن ، حمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب ، وهجر الرأي والفروع جملة ، وقد ألف ابن دينار كتاب « الهداية » أثنى عليه ابن حزم الظاهري وقال فيه : « وهي أرفع كتب جمعت في معناها على مذهب مالك وابن القاسم ، وأجمعها للمعاني الفقهية على المذهب ، فمنها كتاب الصلاة ، وكتاب البيوع ، وكتاب الجدار في الأقضية ، وكتاب النكاح والطلاق »^(٣) .

ومن أعلام هذا الاتجاه في الأندلس أيضاً ، محمد بن عمر بن لبابة المتوفى سنة ٣١٤هـ ، الذي نعته القاضي أبو الوليد الباجي بفقيه الأندلس^(٤) ، كان إماماً

(١) جذوة المقتبس ٤٧٢/٢ رقم الترجمة ٦٧٨ ، وانظر بغية الملتبس ٥٢٥/٢ رقم ١١٤٧ .

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص ١٧٨ بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٤) ترتيب المدارك ١٥٤/٥ .

في الفقه المالكي ، مدفعا على إعل زمامته في حفظ الرأي والبصر بالفتيا ، درس كتب ثلثي ستمائة سنة ، وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله ، مع عبيد الله بن يحيى وطفته ، وكان أعرف الناس باختلاف أصحاب مالك وغيره^(١) .

ومع هذا كله ، قال فيه حافظ المغرب ابن عبد البر : « وكان يحب الحجة والتكلام في الفقه ، وعلى النظر وتباعد الحديث في آخر أيامه ، والميل إلى طريق الشافعي »^(٢) ، وروى ابن حزم بسنده إلى خالد بن سعد قال : سمعت محمد بن عمر بن لاية يقول : « الحق الذي لاشك فيه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، لما الرئي فمرة يصيب ومرة كلفني يتكاهن »^(٣) .

وسب هذا ، حتى عليه الإمام ابن حزم الظاهري في رسالته « في فضل الأئمة » فقال : « وإذا أشرنا إلى محمد بن يحيى بن لاية وعنه محمد بن عمر وصل بن سلمة »^(٤) ، لم تنازع بهم إلا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ومحمد بن سحون . ومحمد بن عبدوس^(٥) .

ومنهم أبو عمر أحمد بن بشر التيجي القرطبي المعروف : بابن الأغيش الخوص سنة ٣٢٧هـ لو ٣٢٨هـ ، الذي ترجم له حياض في المدارك فقال : « وكان يميل إلى النظر والحجة ، وربما اتقى مذهب الشافعي »^(٦) . وقال أحمد بن خالد : « كان يحفظ أصول مذهب مالك حفظاً حسناً ، واعتنى بكتب محمد بن إدريس

(١) المصدر السابق ص ١٥٣

(٢) المصدر السابق ص ١٥٥

(٣) بغية الملتصق للشمس ج ١ / ص ١٤٧ رقم القصة ٢٢٣

(٤) أصل بن سلمة الخوص مولا هم تولى سنة ٣١٧ نظر البعثة رقم ١٢٨٣

(٥) رسالة فضل الأئمة لابن حزم ص ١٨٧ تحقيق الدكتور إحسان عباس

(٦) ترتيب المدارك ص ٢١٠

الشافعي ، وكان يميل إليه ، وكان إذا استفتي ربما يقول : أما مذهب مالك فكلنا ، وأما الذي أراه فكلنا »^(١) .

وأفضل من يمثل اتجاه التأصيل هذا ، في مدرسة الفقه المالكي بالأندلس ، الإمام الأصيلي ، عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ، أبو محمد المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، محدث الأندلس الكبير ، وأول من أدخل الأندلس الجامع الصحيح للبخاري بعدما رواه عن أبي زيد المرزوقي عن محمد بن يوسف الغريزي صاحب الإمام البخاري ، قال ابن الحناء : « لم ألق مثله في علمه بالحديث ومعانيه وعلمه ورجاله »^(٢) .

أما الفقه المالكي ، فقد انتهت إليه رئاسة المذهب بالأندلس ، كما قال أبو إسحاق الشيرازي^(٣) ، وقال ابن حيان : « كان أبو محمد في حفظ الحديث ، ومعرفة الرجال ، والانتقان للنقل ، والبصر بالتقدم ، والحفظ للأصول ، والخلق برأي أهل المدينة ، والقيام بمذهب المالكية ، والجدل فيه على أصول البغداديين ، فرداً لانتظيره في زمانه »^(٤) .

ورغم أنه كان من حفاظ رأي مالك ، ورأس المدرسة المالكية بالأندلس ، كان يجتهد رأيه ولا يبالى أوافق مالكا أم خالفه ، إذ كان على مذهب العراقيين من أصحاب مالك^(٥) ، فكان يتكلم على الأصول ويترك التقليد^(٦) ، وكان يرى

(١) نفس المصدر السابق

(٢) ترتيب المدارك ١٣٨/٧

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) المصدر السابق ص ١٣٩

(٥) بغية الملتصق ٤٤١/٢ رقم ٩٠٩

(٦) المدارك ١٣٩/٧ ، هذه العبارة تؤيد ما ذهب إليه من وجود اتجاهين في المدرسة المالكية -

أن من خلا من علم الحديث ليس فقيهاً على حال^(١)، ولذا كان إذا استفتي في مسألة قال للسائل: «أين مذهب مالك تسأل؟ أم عما يقتضيه العلم بإطلاق؟»^(٢). وقد اصطدم الأصيلي بالاتجاه الأول في المدرسة المالكية - الاتجاه الفروعى المقلد - منذ أول رحلة عاد فيها من المشرق مقبلاً إلى الأندلس، وواجهوا علومه مواجهة عنيفة، وضجر به فقهاء البلد، وبقي مدة مضاعاً، حتى هم بالعودة إلى المشرق، نقل القاضي عياض عن كتاب ابن مفرج قال: «وسمع به الحكم وهو بالمشرق مدة طويلة، فأقبل إلى الأندلس، فلما وصل إلى المربة، مات الحكم، فاتفق أهل الأصيلي، وبقي حائراً هائماً؛ ثم نهض إلى قرطبة، ونشر بها علمه، فساد ذكره، وشرق به فقهاء البلد، فبقي مدة مضاعاً، حتى هم بالانصراف إلى المشرق، إلى أن عرف ابن أبي عامر مقداره، فنوه به، وأمر بإجراء الرزق عليه باسم المقابلة؛ ثم ارتقت حاله إلى أكثر بتقليد الشورى، فنبت حاله»^(٣).

ونص آخر أورده القاضي عياض في المدارك، يدل على ما ذهبنا إليه من وجود المجاهدين في المدرسة المالكية بالأندلس: اتجاه التاصيل والتجديد، واتجاه الضريع والتقليد، قال عياض: قال أبو الوليد^(٤): لما دخلت القيروان، أتيت لهما محمد بن أبي زيد^(٥)، فقال لي: حاجتك؟ قلت: الأخذ عنك؛ فقال لي: ألم يقدم عليكم الأصيلي؟ قلت: بلى؛ قال لي: تركت - والله - العلم

= مدرسة التاصيل ومدرسة التقليد.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) المعيار للنشر ٥١/١.

(٣) ترتيب المدارك ١٣٧/٧.

(٤) هو الباجي.

(٥) الفقيه المالكي صاحب «الرسالة».

وراءك، فكيف حاله مع أهل بلده؟ فأخبرته بظلمهم له، فقال: جهلوا ما أتى به، وأثبت القايسي، فجرى معه مثل ذلك، وقال مثل قوله^(١).

الف الإمام الأصيلي كتباً نافعة في فقه التاصيل؛ والأثر والدليل؛ فقد جمع كتاباً في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه «الدلائل»، وكتاب «نواذر حديبية» خمسة أجزاء، وكتاب «الانتصار»، ورسالة المواعيد المتجزئة، ورسالة الرد على من استحل عن رسول الله ﷺ، ورسالة الرد على ما شذ فيه الأندلسيون^(٢).

ومنهم أبو عبد الله ابن الفخار، محمد بن عمر المتوفى سنة ٤١٩ هـ ويعرف بالحافظ؛ آخر المالكية بقرطبة كما يقول القاضي عياض^(٣) رحمه الله، ومع ذلك كان: «مرجحاً بين المذاهب؛ حافظاً للحديث والأثر، مائلاً إلى الحجة والنظر... وكان أولاً يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه»^(٤). أكثر من هذا؛ يذكر عياض رحمه الله أن ابن الفخار «كان يفضل داود القياسي»^(٥)، ويقول في بعض الأشياء بقوله^(٦).

(١) ترتيب المدارك ج ٧/ص ١٤٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٤١.

(٣) ترتيب المدارك ٢٨٦/٧.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) يقصد داود بن علي الظاهري إمام المذهب الظاهري، ولقب القياسي لقبه القياس في الشرع.

(٦) نفس المصدر السابق، ولا أدري بعد هذا كله كيف استساغ القاضي عياض رحمه الله ذكره في تراجم المالكية وأنه «آخر المالكية بقرطبة»، فكان الأولى أن يرتب في تراجم الظاهرية الأندلسيين، وقد رأيت أن أصنفه كذلك والله أعلم.

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضاً ، ابن أبي جرة عبد الملك بن وليد المرسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ ، قال ابن الزبير « كان مائلاً إلى الاجتهاد مع إشار مذهب مالك »^(١) .
وعبد الله بن إسماعيل الإشبيلي المتوفى سنة ٤٩٧هـ ، من فقهاء المذهب المالكي ولي قضاء أغمت ، وقرطبة ؛ وتقلد الخطبة بها ، له في شرح المدونة ومختصر ابن أبي زيد تصنيفان مشكوران^(٢) .

ومع ذلك قال فيه ابن الزبير : « كان من أهل العلم التام ؛ والحفظ للحديث والفقه ، يميل في فقهه إلى النظر وظاهر الحديث »^(٣) ، أي يميل مع الدليل حيث مال .
أما إذا ذكرنا - في هذا الاتجاه - حافظ المغرب ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ فحدث عن البحر ولا حرج ، فهو وإن كانت أقواله معدودة من وجوه المذهب المالكي ، معمولاً بها ، معتمدة عند المالكية ، فإنه الفقيه المحدث المجتهد ، وصفه عصره أبو الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ بأنه أحفظ أهل المغرب ، لم يكن بالأندلس مثله في الحديث^(٤) ، وكان مستقل الفكر ، داعياً إلى الاجتهاد ، مبغضاً للتقليد ، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حزم الظاهري : « ومن أدركنا ممن جرى على سنن من تقدم ممن ذكرنا : مسعود بن سليمان بن تغلب أبو الخيار »^(٥) ، ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري .

(١) صلة لابن الزبير ٢٣٣/٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٩١-٩٣ رقم الترجمة ١٣٤ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) اللباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص ٣٥٧ .

هو ابن مفلت الظاهري شيخ ابن حزم ، وسأني ترجمته .

فهؤلاء أهل الاجتهاد من أهل العناية والتوفر على طلب علم أحكام القرآن ، وفقه كلام رسول الله ﷺ ، وإجماع العلماء واختلافهم ، والاحتياط لأنفسهم فيما يدينون به ربهم تعالى... وأما من قلده دينه رجلاً ، لا يعدو مذهبه ، فليس من أهل العلم بالاجتهاد ، ولا يذكر في جلتهم ، وإنما يذكر في أهل التقليد ، لا أهل الاجتهاد ممن ذكرنا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل^(١) . وقد صرح ببلوغه درجة الاجتهاد سائر من ترجم له ؛ ومن قرأ كتبه يدرك ذلك .

الف كتباً جليلة لا مثيل لها ؛ منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لم يتقدمه أحد إلى وضعه ، قال الإمام ابن حزم : « ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر... وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً ، فكيف أحسن منه... ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها... »^(٢) .

وقد سلك مسلك الاجتهاد ، وخالف المذهب في مواضع كثيرة ، حتى نعت تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري بالميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله^(٣) .

ومن أعلام هذا الاتجاه المشهورين أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ الفقيه الحافظ النظار المتفنن ، حامل لواء المذهب

(١) جوامع السيرة لابن حزم ، ص ٣٣٥ ط العربية لاهور باكستان .

(٢) رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم ص ١٧٩-١٨٠ تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٣) جذوة المقتبس للحميدي ج ٢/ ص ٥٨٦ رقم الترجمة ٨٧٤ .

تمكني على نهج الدليل والتأصيل، برع في الحديث وعلمه ورجاله، وفي الفقه وغوصه وخلافه^(١)، رحل إلى المشرق وأخذ عن أشهر علمائه من مختلف المذاهب، وأدخل مسائل علم الخلاف إلى الأندلس، وهو الذي استطاع أن ينظر الحافظ ابن حزم الظاهري - بعد أن عجز فقهاء الأندلس عن ذلك - بقوة عارضة، وسعة اطلاعه، حتى صرح ابن العربي في العواصم إلى أنه باباجي والأصيلي حيي العلم بالأندلس والاجتهاد بعد أن كان دينهم التقليد وموت العلم^(٢)، فكان الباباجي بهذا من الذي ارتقوا إلى درجة الاجتهاد المذهبي، ولهذا قال فيه الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري - على بعد ما بينهما - : « لم يكن للمالكية بعد عبدالوهاب مثل أبي الوليد »^(٣)، وهذه شهادة خصم منصف قدر قدرها، والله در أبي محمد لم تحجزه الخصومة عن الانصاف.

وشهادة شيخ الإسلام ابن تيمية - وهو من هو - في الباباجي وابن العربي كافية في الدلالة على المراد وخير دليل على ما أسلفنا، قال : « وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه، كأبي الوليد الباباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث »^(٤).

ألف أبو الوليد كتاب «المتقى» شرح فيه الموطأ، وهو أوسط شروحه عليه،

(١) فتح الطب ٧١/٢.

(٢) انظر حارته فيما سبق.

(٣) ترتيب المدارك ١١٩/٨.

(٤) الفتاوى ١٨/٤.

قال القرني : « ذهب فيه مذهب الاجتهاد، وإبراز الحجج، وهو مما يدل على تبحره في العلوم والفنون »^(١).

ومن هذا الاتجاه - اتجاه التأصيل في المدرسة المالكية - محمد بن أبي الخير العبدري القرطبي، المتوفى سنة ٥٢٩ هـ، كان من أهل الحفظ والاستبحار في علم الرأي، له « تنبيه على المدونة » وله رد على أبي عبد الله بن الفخار، و« ألف » كتاب الشجاج^(٢)، و« كتاب أدب النكاح »، وقرأت عليه المدونة تفقها وعرضا أعواما^(٣)، ومع ذلك قال فيه ابن الأبار : « ورأس قبل موته في النظر؛ فترك التقليد، وأخذ بالحديث »^(٤)، وترك التقليد والأخذ بالأثر، هو عين اتجاه التأصيل في المذهب المالكي بالأندلس الذي رمت بيانه في هذه الدراسة.

فهؤلاء طائفة من الفقهاء المالكيين الذين اتجهوا اتجاه التأصيل والاجتهاد، واستلوا بالرأي. وهكذا اتجهت المدرسة المالكية في الأندلس اتجاهين - على ما قررناه - : اتجاه التأصيل والدليل وهو قليل، واتجاه الفروع والتقليد، وهو الغالب، الذي اتجه إليه كثير من فقهاء المذهب المالكي بها ممن لم يرزقوا فهم الحديث، ولا اهتموا بكتبه ورجاله، وإنما جلدوا على الفروع والمسائل، ناقلين عن غيرهم، مقلدين لهم، وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم فقهاء بالمعنى الصحيح، فمن ليس له دراية بالحديث، وتضلع بالأصول، لا يعتبر فقيها في اصطلاح العلماء، وإنما الفقيه هو الذي يستطيع رد المسائل الفرعية إلى أصولها من الكتاب والسنة أو

(١) نفع الطب ٧٧/٢.

(٢) التكملة لابن الأبار ٤٢٦/١ - ٤٣٠ رقم الترجمة ١٢٢٦، وانظر الوافي بالوفيات ٥١/٢.

(٣) المصدر السابق ص ٤٣٠.

القياس عليهما.

ولم يكن قصدي في هذه الدراسة أن أتوسع في هذه النقطة ، فليس هذا عمل بسيطاً ، وإنما كان قصدي أن أدرس في المذاهب الفقهية بالأندلس الاتجاهات الرئيسة التي كانت تحكمها ، فاتجاه الأثر والتأصيل في المدرسة المالكية مثلاً هو الذي يفسر لنا ما آكل إليه أمر بعض المالكية ، الذين تحولوا إلى المدرسة الشافعية أو المدرسة الظاهرية التي هي مركز هذا البحث .

المبحث الثالث

منهج أهل الحديث أو مدرسة الحديث الفقهية بالأندلس

أولاً : من هم أهل الحديث ؟

أحسن من وجدته بين سبب تسميتهم بأهل الحديث ، وأوضح هذا الاتجاه الفقهي الشهرستاني^(١) حيث قال : « وإنما سموا بأصحاب الحديث ؛ لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ، ونقل الأخبار ، وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبراً أو أثراً^(٢) » .
وأصحاب هذا الاتجاه ، يكرهون الخوض بالرأي ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لا يجدون منها بداً .

ومدرسة أهل الحديث كان لها فضل السبق إلى تدوين السنة ، وجمعوا معها آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين ، ومن رواد هذه المدرسة المشهورين الذين لهم أتباع في القرن الثاني الهجري ؛ يحيى بن سعيد القطان ، ووكيع بن الجراح ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والأوزاعي ، والليث بن سعد^(٣) .

ومن مشاهيرهم في القرن الثالث الهجري ؛ علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وأبو بكر بن أبي شيبة^(٤) ، وأبو زرعة الرازي ، وابن جرير الطبري ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن قتيبة

(١) الملل والنحل للشهرستاني ، بهامش الفصل لابن حزم : ٤٥ / ٢ .

(٢) الحديث والمحدثون لأبي زهو : ٢٨٧ - ٣٠١ .

(٣) وهو الذي استلهم منهجه وأدخل كتابه بقي بن مخلد الأندلسي ، فكان ما كان من الرد العنيف من متعصي المالكية .

الدينوري^(١)

ويرشح لهذا الفهم أن حافظ المغرب ابن عبد البر قد أثبت هذا الاتجاه -
فقه أهل الحديث - وصرح بإمامة أحمد لهم في هذا الفقه: فقد قال عن أحمد بن
حنبل: «وله اختيار في الفقه على مذهب أهل الحديث وهو إمامهم»^(٢).

فلما كان القرن الثالث الهجري، برز فقه خاص في المشرق ثم انتقل إلى
المغرب، فقه مستقل و متميز هو فقه المحدثين الذي أصبح مقابلاً لغيره من
المذاهب، وفيما لها، فقه وضع لونه وتحددت معالمه بعد محنة الإمام أحمد بن
حنبل مع المعتزلة الأحناف، والمجتهدون قبل ظهور هذا الفقه لم ينقسموا إلى
أهل حديث وأهل رأي، إنما كان هذا التقسيم بعد بروز هذا المذهب الفقهي
الجديد المميز لأهل الحديث، والذي أصبح يطلق في مقابلة المذاهب الأخرى
التي اندرجت تحت عبارة أهل الرأي، لافرق في ذلك بين مالكية وحنفية
وشافعية؛ يقول الإمام أحمد بن حنبل: «رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي
أبي حنيفة - كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار»^(٣).

وما يؤيد مذهبنا إليه أن الفقهاء الذين يعنون بذكر المذاهب الفقهية
واختلاف العلماء، يسوقون أمثال مالك والثوري والأوزاعي كأصحاب
مذاهب مستقلة ثم يعطفون عليها مذهب أهل الحديث؛ فابن قدامة في
عرضه الخلاف في إباحة ترك الاغتسال من الجنابة في رمضان حتى يطلع
الفجر - يثبت أن القول بالإباحة هو قول عامة أهل العلم من الصحابة، (وبه

(١) الحديث والحدثون لأبي زهو: ٣٤٢-٣٦٣.

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر: ١٠٧.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن البر ٣٨٠/٢، بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

قال مالك والشافعي في أهل الحجاز، وأبو حنيفة والثوري في أهل العراق،
والأوزاعي في أهل الحديث، وداود في أهل الظاهر^(١).

ويقول الإمام ابن حزم في بيان أن مدة المسح على الخفين يوم وليلة
للمقيم، وثلاثة أيام للمسافر: «وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي،
والحسن بن حي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي،
وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث»^(٢).
وقال فيمن كان في سفر ولا ماء معه، أو كان مريضاً يشق عليه استعمال
الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطاها: «وهو قول ابن عباس، وجابر بن زيد،
والحسن البصري، وسعيد بن المسيب، وقتادة، وسفيان الثوري، والأوزاعي،
وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق وداود، وجمهور أصحاب
الحديث»^(٣).

وقال في إمامة المرأة للنساء: «وهو قول قتادة، والأوزاعي، وسفيان
الثوري، وإسحاق، وأبي ثور، وجمهور أصحاب الحديث، وهو قول أبي
حنيفة والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود، وأصحابهم»^(٤).

وفي سجود التلاوة من المفصل قال: «وهو قول أصحاب ابن مسعود،
وشريح، والشعبي، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك، وأبي حنيفة،
والأوزاعي، وسفيان الثوري، وأحمد، وإسحاق، وداود، وأصحابهم،

(١) المغني ٣/ ١٧٣.

(٢) المحلى ٢/ ٨٩، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ١٢٨.

وأصحاب الحديث^(١).

ولئن احتمل بعض ما تقدم من نصوص الإمام ابن حزم الظاهري أن تكون من قبيل عطف العام على الخاص، أو العكس - فقد وجدنا له نصاً قاطعاً بأن أصحاب الحديث جماعة مستقلة، لهم فقههم الخاص بهم، وهو فقه يفارق مذاهب غيرهم من المتقدمين؛ وذلك في معرض مناقشة ابن حزم لفهوم الإجماع والمراد به، قال: «فإن قالوا: إنما أراد أهل السنة، قلنا: أهل السنة فرق: فالحنفية جماعة، والمالكية جماعة، والشافعية جماعة، والحنبلية جماعة، وأصحاب الحديث الذين لا يتعدونه جماعة»^(٢).

ويقول في موضع آخر في النص الذي سبق أن أوردناه: «ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وأفريقية، وقد كان طوائف علماء مخالفون له جملة، قائلون بالحديث، أو بمذهب الظاهر، أو بمذهب الشافعي، هذا أمر مشاهد في كل وقت»^(٣).

فابن حزم يجعل القائلين بالحديث في الأندلس والمغرب جماعة خاصة، واتجاهها فقهياً مستقلاً عن المالكية والظاهرية والشافعية، هذا الاتجاه الذي بداه بالأندلس ابن وضاح وبقي بن مخلد، وبهما أصبحت الأندلس دار حديث، بعد أن كان الغالب عليها الفروع.

ونلاحظ أن الإمام ابن حزم ذكر في النص قبله (الحنبلية جماعة) مستقلة عن (أصحاب الحديث)، ولا يملك المرء إلا أن يؤيد ابن حزم فيما ذهب

(١) الحلى: ١١١/٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٩٦/٤.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ١٨٣/٤.

إليه. وهذا لا يعني أن أحمد بن حنبل ليس من أصحاب الحديث، بل يعني أن الحنبلية غير أحمد بن حنبل، وغير أصحاب الحديث. فإن أحمد كان محدثاً سلك مسلك المحدثين وأفتى على وفقه، ولكن المطلع على كتب الحنبلية مثل (المغني) لابن قدامة يجد كثيراً من التفريعات والمسائل الافتراضية التي لم تؤثر عن ابن حنبل، بل أثر عنه كراهيته لها وتحذيره منها، ولكن فقهاء الحنبلية عن ابن حنبل مسائل أهل الرأي، ثم حاولوا أن يجيبوا عنها على وفق أصول إمامهم، كما صنع أسد بن القرات وسحنون في الفقه المالكي^(١).

ثانياً: حالة الحديث بالأندلس قبل ظهور المدرسة.

لم تكن وضعية الحديث بالأندلس - قبل مجيء مدرسة الحديث (بقي بن مخلد وابن وضاح) - مرضية، فلم يُعرف الحديث قبلهما علماً مستقلاً له اسمه وقواعده ومناهجه التي يحويها علم الحديث رواية ودراية^(٢): من نقد الأسانيد، وجمع الروايات، ومعرفة العلل، وأسماء الرجال، ومعرفة علم الجرح والتعديل، ومعرفة مختلف الحديث، وناسخه، واستنباط الأحكام الجرح والفوائد والقواعد من الحديث وفقهه، إلى غير ذلك من مباحث هذا العلم، فلم يكن ذلك من شأن أهل الأندلس آنذاك؛ ولا كانوا يدرسونه. وكان المعروف من الحديث غالباً لا يعدو موطأ مالك بن أنس وتحقيق سماعاته، بقصد الفتيا والتفقه على مقتضاه.

ويعود السبب في ذلك إلى عدم عناية الطبقة الأولى من أصحاب مالك

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص ١٣٨.

(٢) انظر محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس لأستاذنا الدكتور نوري معمر ص ٣٠، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م مكتبة المعارف، الرباط.

الأندلسيين بالحدث عنايتهم بالفقه المالكي وماتله، وقد سمينا بعضهم في بحث سابق كقرعوس بن العباس بن قرعوس، ويحيى بن يحيى اللبشي، وعبد الملك بن حبيب السلمي.

ويؤيد هذا أيضاً ما نقله ابن خير عن الحافظ المحدث أبي محمد بن يربوع الإشبيلي الظاهري المتوفى سنة ٥٢٢هـ قال: «وهؤلاء القرطبيون... كانوا يعملون عن معرفة الصحيح (أي الحديث الصحيح) لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة [يعني الحديثية] بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد»^(١).

ولكن ليس معنى ذلك، أن المغرب والأندلس خلا آنذاك مطلقاً من المحدثين، فقد دخل إليه محدثون كبار، أمثال معاوية بن صالح الحضرمي^(٢) المتوفى سنة ١٥٨هـ راوية حديث أهل الشام، الذي دخل الأندلس سنة ١٢٣هـ قادماً إليها من حمص، ومن أهلها داود بن جعفر بن الصغير القرطبي^(٣)، الذي أُملى على أحد تلاميذه ثلاثة آلاف حديث أو أكثر، وصعصعة الدمشقي صاحب الإمام الأوزاعي المتوفى سنة ١٩٢هـ وأبو محمد مصعب ابن عمران، راوية الشاميين والمدنيين، الذي كان قاضياً بقرطبة للأمير هشام

(١) فهرسة ابن خير ص ١٠٧.

(٢) هو معاوية بن صالح بن عثمان بن سعيد بن سعد الحضرمي الحمصي المتوفى سنة ١٥٨هـ، كان فقيهاً، راوية عن الشاميين، استقضاء الإمام عبد الرحمن بن معاوية بقرطبة، وسمع من سفيان الثوري، والليث ابن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم. ابن الفريسي ٨٣٨/٢ رقم ١٤٤٣.

(٣) مولى تيم من أهل قرطبة، سمع من مالك، وسفيان بن عيينة، ومعاوية بن صالح، وعبد الله بن وهب وغيرهم، وروى عن ابن وضاح وروى عنه، ولي قضاء قلنيرة. ابن الفريسي: ٢٥٧/١، رقم ٤٢٣.

ابن عبد الرحمن، وكان لا يقلد مذهباً، ويقضي ما رآه صواباً^(١).

إلا أن هؤلاء المحدثين كانوا قلة، ولم يكن لهم ظهور، ولم يخلفوا أثراً كبيراً، لا من حيث بناء مدرسة حديثية ذات خطر، ولا من حيث التصنيف والتأليف، لأن أهل المغرب كان شغلهم ووكذهم إذ ذاك فروع فقه مذهب مالك، أما الحديث النبوي فلم يعتنوا به العناية الحقيقية، حتى عودة محمد بن

وضاح وبقي بن مخلد الأندلسيين من رحلتهم المشرقية. وضاح يقول الخشني: سأل يحيى بن معين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ) محمد بن وضاح: هل جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ فقال ابن وضاح: لا، قال ابن معين: وما منعكم من ذلك؟ قلت: قدم بلداً لم يكن أهله يومئذ أهل علم، قال ابن

معين: ضيعتم والله علماً عظيماً^(٢). ومن الواضح البين؛ أن الذي يعنيه ابن وضاح بالعلم هنا، هو علم الحديث بمعناه الواسع المتعارف عليه عند المحدثين.

وقال محمد بن عبد الملك بن أيمن - المحدث - بعد عودته من المشرق، وقد عرف قدر معاوية بن صالح، ومنزلته في علم الحديث: «فلما انصرفنا إلى الأندلس، طلبت أمهاته، وكتبه، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها»^(٣).

وهكذا يستفاد من هذه النصوص أن المحدثين دخلوا بلاد الأندلس وقت مبكر، غير أن أهل الأندلس، وقد شغلهم فقه مسائل مذهب مالك، أعرضوا عن علوم الحديث، ولم يولوه كبير اهتمام، فكان ذلك سبب ضياع

(١) ابن الفريسي: ٨٣١/٢، رقم ١٤٣٠.

(٢) قضاة قرطبة، للخشني: ص ٥٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٤.

في هذه الفترة، إلى حين عودة محمد بن وضاح من رحلته الثانية من بلاد المشرق، وكذلك بقي بن مخلد محدث الأندلس الكبير.

ثالثاً : ظهور مدرسة الحديث بالأندلس :

١ - نشأة مدرسة الحديث بالأندلس :

بدأ مذهب أهل الحديث اتجاهاً فقهياً مستقلاً، يكشف عن ذاته، ويعلم عن نفسه بالأندلس في أواخر القرن الثالث الهجري على يد محمد بن وضاح وبقي بن مخلد مؤسسي مدرسة الحديث بالأندلس والمغرب، مزاحماً غيره من المذاهب المعروفة آنذاك بالأندلس لاسيما المذهب المالكي.

قال الحافظ ابن الفريسي : « ومحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث »^(١)، ومن يومئذ برز فقه المحدثين وظهر إلى الوجود، مستقلاً عن مذاهب الفقهاء، متميزاً عنهم، شاقاً لنفسه طريقاً لا تتسبب لأحد غير المحدثين.

فأصبح للمحدثين الأندلسيين فقه خاص، وإن هذا الفقه قد وضع لونه، وتحدت معالمه ؛ بعد محنة الإمام بقي بن مخلد المحدث الكبير الذي يعد بحق أول من أبرز هذا المذهب الفقهي الجديد المميز لأهل الحديث بالأندلس، يقول ابن لبابة : « ... وأما بقي بن مخلد فكان مجراً يحسن تأدية ما روى، ولم يكن يتقلد مذهباً، يتقل مع الأخبار حيث انتقلت »^(٢).

وفي بيان هذا الاتجاه الفقهي المستقل عند أهل الحديث بالأندلس الذي

(١) ابن الفريسي ٢/٦٥٢، رقم الترجمة ١١٣٤ .

(٢) ترتيب المدارك ٤/٢٣٩ .

بدأه بقي يقول القاضي ابن العربي : « .. كحادثة بقي بن مخلد، فإنه جاء بعلم عظيم، واستأثر بمذهب لإمامته، ولم ير أن يقلد أحداً، فرمته القرطبية على قوس واحدة »^(١).

وفي ذلك أيضاً يقول الإمام ابن حزم الظاهري : « فصارت تأليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها، وكان متخيراً لا يقلد أحداً، وكان ذا خاصة من أحد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، وجارياً في مضمار أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبي عبد الرحمن النسائي رحمة الله عليهم »^(٢).

وهكذا برزت مدرسة فقه المحدثين، مدرسة لها تخصصاتها واهتماماتها، مما أضفى عليها ملامح خاصة تميزهم عن غيرهم، جعلت قطب رحاها الأثر تدور معه حيث دار.

ويبدو ذلك جلياً في تراجمهم ونعتهم ووصفهم بإطلاقات جديدة لم تكن معهودة في كتب التراجم والطبقات، فتجد في تحليلاتهم مثلاً : أن فلاناً من أبناء هذه المدرسة « كان يذهب إلى الحديث »^(٣)، أو أن فلاناً : « كان مذهب النظر في الحديث والتفقه فيه »^(٤) أو أن فلاناً : « كان يميل في فقهه إلى النظر

(١) العواصم من القواصم ٢/ص ٥٠٣ بتحقيق عمار طائي.

(٢) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) انظر ترتيب المدارك : ترجمة داود بن هذيل ابن منان الطليطلي ٥/ص ٢٣٠.

(٤) انظر بغية الملتمس : ترجمة يحيى بن عبد الله بن الجدة الفهري النُبْلَبي ٢/٦٧٦ رقم ١٤٨٣، والصلة لابن بشكوال ٢/٦٧٢ رقم ١١٨١.

واتباع الحديث^(١)، أو أن فلاناً: «كان يذهب إلى النظر والآثار»^(٢)، أو أن فلاناً «كان فتياء بما ظهر له من الحديث»^(٣)، وأصرح من هذا قولهم أن فلاناً «كان الأغلب عليه قراءة الآثار، وإليها كان يذهب»^(٤)، أو أن فلاناً «كان مذهبه حفظ الرأي وروايته، ثم نزع بنفسه إلى الحديث، وتقليد الأثر»^(٥)، أو أن فلاناً «كان فتياء بما ظهر له من الحديث»^(٦).

فهذه العبارات وغيرها صريحة في الدلالة على المقصود؛ وهو أن مدرسة الحديث بالأندلس كان لها فقه متميز، يخالف لبقية المذاهب، وقسم لها.

ب - فقهاء مدرسة الحديث بالأندلس:

من المتعذر أن أترجم لجميع فقهاء مدرسة الحديث، الذين اختاروا مذهباً خاصاً ومستقلاً يسلك مسلك الحجة والنظر، ولا يقلد مذهباً من المذاهب، إذ المقام لا يتسع لذلك، ولذلك اكتفي بذكر أئمتهم ورؤوسهم، ممن أصبحت بهم الأندلس دار حديث، بعد أن كانت دار فقه وفروع وعقد وشروط على مسائل مذهب مالك وأسمعة أصحابه:

(١) انظر الصلة ترجمة عبد الله بن إسماعيل الإشبيلي ٢٨٩/١ رقم ٦٣٧.

(٢) انظر ترتيب المدارك: ترجمة أبي جعفر كليب بن محمد بن عبد الكريم الطليلي المتوفى ٣٠٠هـ. ٢٣١/٥.

(٣) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، ترجمة إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن زياد المعروف بابن الطحان ١/ص ١٣٥ رقم ٢١٩.

(٤) انظر الصلة: ترجمة موسى بن قاسم بن خضر الطليلي ٢/ص ٦٠٩.

(٥) انظر ابن الفرضي ٢/٦٠٣ رقم ١٠٥٥ ترجمة قاسم بن نجدة القرطبي تلميذ ابن وضاح.

(٦) الصلة لابن بشكوال ٢/٦٦٢ رقم ١٤٥٤.

١ - بقي بن مخلد^(١):

ترجمته: الإمام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي المتوفى سنة ٢٧٦هـ مؤسس مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس. ولد بمدينة قرطبة سنة إحدى ومائتين^(٢)، أخذ بقي العلم أولاً في الأندلس، فدرس الحديث والفقه على يد محمد بن عيسى الأعشى^(٣)، ويحيى بن يحيى الليثي^(٤)، ورحل إلى المشرق رحلتين استغرقت أولاهما عشرين سنة، والثانية أربع عشرة سنة، فروى عن الأئمة المحدثين، وأعلام السنة المستنيرين، منهم: الإمام أحمد بن حنبل،

(١) انظر ترجمته في: ابن الفرضي ١٦٩/١ رقم ٣٨١، وجذوة المقتبس ٤٠/١، والصلة ١١٦/١ رقم ٢٨٠، وبغية الملتزم ٣٦/١، والبيان المغرب ١٠٩/٢، والمقتبس لابن حبان ص ٢٤٥، وسير أعلام النبلاء ٢٨٥/١٣، وخصه أستاذنا الدكتور نوري معمر بدراسة واسعة إذ كان موضوعاً لأطروحته لنيل دكتوراه الدولة بدار الحديث الحسنية وهي مطبوعة، وقد ترجم له أيضاً الدكتور أكرم ضياء العمري في كتاب: بقي بن مخلد القرطبي ترجمة ضافية، لذا سأوجز التعريف به، واقتصر على بعض النقاط الدالة على تأسيسه لمذهب أهل الحديث.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٨٥/١٣.

(٣) هو محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيج المعافري المعروف بالأعشى، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، رحل في العام الذي توفي فيه مالك بن أنس، وذلك سنة

نعم وسبعين ومائة، فسمع من سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، ويحيى سعيد القطان، وعثمان بن عيسى بن كنانة، وغيرهم من العراقيين والمدنيين، وكان

الغالب عليه الحديث ورواية الآثار، وكان يذهب في الأشربة لمذهب أهل العمر إذ كان علمه عراقياً، روى عنه محمد بن وضاح وأصبخ، بن خليل، وجماعة سوا

توفي سنة ٢٢١هـ. تاريخ علماء الأندلس ٢/٦٣٣ رقم ١١٠٠.

(٤) ابن الفرضي ١٦٩/١ رقم ٢٨١.

وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وأبو ثور صاحب الشافعي، وجماعات أعلام عدهم راوثة عبد الله بن يونس فأوصلهم إلى أربع وثمانين ومائتي رجل^(١).

الحج بقية بن مخلد إلى التصنيف في الأصول؛ مغيراً بذلك منهج الأندلسيين الذين شغلهم التأليف في الرأي والمسائل، فألف في تفسير القرآن الكريم تفسيراً متقناً، قال عنه الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري: «وفي تفسير القرآن: كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد، فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا استثنى فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره»^(٢).

ثم صنف بقي كتاباً في الحديث مبتكراً؛ لم يسبق إليه، وقد أثنى على هذا العمل الجيد كذلك ابن حزم في رسالته قال: «ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتب على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب وثيق، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومُسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير. ومنها مصنفه في فضل الصحابة والتابعين ومن دونهم، الذي أربى فيه على مصنف أبي بكر بن أبي شيبة^(٣) ومصنف عبد الرزاق بن

(١) نفس المصدر السابق، وانظر الصلة لابن بشكوال ١١٦/١ رقم ٢٨٠.

(٢) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص ١٧٨ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) هو عبد الله بن أبي شيبة، الكوفي، الحافظ، (ت سنة ٢٣٥ هـ)، له مصنف في

همام^(١) ومصنف سعيد بن منصور^(٢) وغيرها، وانتظم علماً عظيماً لم يقع في شيء من هذه^(٣).

هذه مؤلفات هذا الإمام الجليل التي تدل على علو كعبه، ورسوم قدمه، في الكتاب والسنة وعلومهما.

في الكتاب والسنة وعلومهما.

• بقي بن مخلد مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس: لما عاد بقي بن مخلد إلى الأندلس، عاد وقد حمل معه منهجاً جديداً في الدراسة، هو منهج أهل الحديث من شيوخه المشرقين، عسى أن تجد نهضة الحديث في المشرق صدى لها في الأندلس والمغرب، وقد كانت الدراسة الفقهية في الأندلس على مذهب مالك لا يعدونه، وإن رويوا بعض الأحاديث فمن كتاب الموطأ لا غير، وأدخل بقي معه كتاباً جديدة - لم يعرفها الأندلسيون من قبل - انفرد بها ولم يدخلها سواه، منها: مصنف أبي بكر بن أبي شيبة - رحمه الله - بتمامه، وكتاب التاريخ لخليفة بن خياط، وكتابه في الطبقات، وكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، للدورقي^(٤) وكتاب

١٠ مجلدات أو ١٥ مجلداً، جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، مرتبة على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، وله مسند كذلك. انظر الرسالة المستطرفة ص ٣٩.

(١) هو عبد الرزاق أبو بكر بن همام بن نافع الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ، ومصنفه أصغر من مصنف أبي بكر بن أبي شيبة، انظر الرسالة المستطرفة ص ٣٩.

(٢) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزي البلخي ثم الخراساني، المتوفى بمكة، وبها صنف كتابه سنة ٢٢٧ هـ وسماه السنن، انظر الرسالة المستطرفة ص ٣٤.

(٣) رسالة في فضل الأندلس ص ١٧٨-١٧٩.

(٤) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/١٧١.

الأم للشافعي، فملا بقي الأندلس حديثاً ورواية.

ولم تكن مهمة بقي سهلة، فقد كان علمه هذا، بالنسبة للفقهاء المالكية، شيئاً لا يجتمل، فإن العلم كان إلى ذلك الحين علمهم، وهو محصور في مذهب مالك وأقوال أصحابه، لاسيما ابن القاسم منهم لا يعدونه، فرموا بالبدعة، واتهموه بالزندقة، واستعدوا عليه السلطان، حتى أشرف على الملكة، لولا لطف الله به، وجبل نظر الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وحسن تثبته وسعة اطلاعه، وقد كان هذا الأمير رحمه الله كما وصفه الضبي: «محياً للعلوم، مؤثراً لأهل الحديث، عارفاً، حسن السيرة»^(١).

قال أحمد بن محمد الرازي واصفاً محنة الإمام بقي بن مخلد مع مقلدة عصره المالكية وصفاً ضافياً: «وفي صدر دولته (أي الأمير محمد بن عبد الرحمن) سعي بقي بن مخلد إلى الأمير محمد، وذلك أنه لما قدم بقي من المشرق عن رحلته الطويلة، بما جمع من العلوم الواسعة، والروايات العالية، والاختلافات الفقهية، أغاظ ذلك فقهاء قرطبة، أصحاب الرأي والتقليد، الزاهدين في الحديث، الفارين عن علوم التحقيق، المقصرين عن التوسع في المعرفة، فحسدوه؛ ووضعوا فيه القول القبيح عند الأمير؛ حتى ألزموه البدعة، وشناوه إلى العامة، وتخطى كثير منهم إلى رمية بالإلحاد والزندقة، وتشاهدوا عليه بغليظ الشهادة، فأمر بعضهم بها مؤيدين لها، داعين إلى سفك دمه، والتقرب إلى الله برفع شبهته، وخاطبوا الأمير محمداً يُعرفونه بذلك، ويكثرون عليه بكل ما يرجون به الوصول إلى دمه، ويسألونه تعجل الحكم فيه، فاشتد خوف بقي جداً، واستتر خوفاً على دمه، وعمل في الفرار عن

(١) بغية المنتس ٣٦/١.

الأندلس؛ إلى أن تهيأ له، فهداه الله إلى التعلق بجبل هاشم بن عبد العزيز؛ وسأله الأخذ بيده، وكتب إلى محمد الأمير معه كتاباً مطلقاً ينشده الله في نفسه، ليرى رأيه فيه بعد سماع حجته، فيأتي في ذلك بما يوفقه الله له. فالتقى الله في روع هاشم الإصغاء إلى شكواه، والفهم عن مغزاه، والاعتناء بأمره فركب الأبلق، وشمر عن ساعده، فأوصل كتابه إلى الأمير محمد، وشرح له خبره، وتناول من شأنه عنده ما عطف به قلبه على بقي رحمه الله، واتهم الساعين به إليه؛ فأمر بتأمين بقي وإحضاره إلى القصر والطالين له يوماً حده لهم، فأوصلهم إلى مجلسه، وتناظروا بين يديه، فأدلى بقي رحمه الله بحجته، وفلج على خصومه، واستبان للأمير محمد حسدهم إياه لتخلفهم عن مداه، فدفعهم عنه، وتقدم إليه بمطاطاة قدمه ونشر علمه، وأمر بإيصاله إليه في زمرة الفقهاء، والدفع عن منزلته، فاعتلى ذروة العلم، ولم يزل عظيم القدر عند الناس وعند الأمير محمد ومن تلاه؛ إلى أن مضى لسبيله فقيداً رحمه الله^(١).

بقي هو الذي قام بالانتقال الفعلي في طبيعة الدراسة الفقهية بالأندلس من دراسة الفروع إلى دراسة الحديث، فاستوسع أهل الأندلس في الحديث من يومئذ، وصارت الأندلس دار حديث، ومعدن إسناده، وإنما كان الغالب على أهلها قبل ذلك رأي مالك وأصحابه، والتفقه في المسائل المدونية، فكانوا ينصبون لأهل الحديث العداء ولا يرضونهم، حتى حرضوا العامة

(١) المقتبس لابن حيان ص ٢٤٨-٢٤٩ تحقيق الدكتور محمود مكي. ونقل هذا النص أيضاً صاحب البيان المغرب ١٠٩/٢ ولم يصرح أنه من كلام الرازي ولعله عنه نقل.

على بقي، فقام عليه جماعة منهم، ومنعوه من قراءة مسند ابن أبي شيبة في المسجد الجامع، وبلغ من تعصب أحد مقلدة المالكية المعاصرين لبقي بن مخلد؛ أصبح بن خليل^(١) أن قال: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة»^(٢)، هذا؛ ومسند ابن أبي شيبة أحاديث مرتبة على أسماء الصحابة، وليس فيه ما يدعو إلى هذا التفور كله، ولكنه لا يستبعد من رجل كان زاده من العلم مسائل مذهب مالك ولا زيادة، وكان يخطئ في قراءة أسماء كبار الصحابة، ويراجعه الناس فيصر على خطئه في عناد^(٣).

وكان من أشد الفقهاء إنكاراً على بقي بعد أصبح بن خليل: عبد الله بن خالد بن مرتبل^(٤) المتوفى سنة ٢٥٦هـ رأس المالكية بالأندلس، ومحمد بن الحارث^(٥) المتوفى سنة ٢٦٠هـ، وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى

(١) سبقت ترجمته عند عرض اتجاه التقليد في المدرسة المالكية فلينظر هناك.

(٢) ابن الفرضي ١٥١/١ والمدارك ٢٥٢/٤.

(٣) انظر شيوخ العصر بالأندلس للدكتور حسين مؤنس ص ٤٣ وما بعدها، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١ ديسمبر ١٩٦٥م.

(٤) قال ابن عبد البر: وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها، والذاب عنها انتهى، قال عياض: تفقه، ولم يكن له علم بالحديث، رحل فسمع من سحنون بن سعيد بالقيروان الأسدية قبل أن يدونها، قال عياض: قالوا: وكان أشد الناس على بقي ابن مخلد. ترتيب المدارك ٢٣٩/٤-٢٤٠.

(٥) محمد بن الحارث بن أبي سعيد صاحب الشرطة الصغرى المتوفى سنة ٢٦٠هـ. وصفه ابن الحارث الحشني بالجهل وقلة العلم، ثم قال ابن الفرضي: «كان فقهه قليلاً»، وهو محق في ذلك، فلم يكن يقر بوجود الناسخ والمنسوخ لا في القرآن ولا في السنة، وصحح علماء الحديث وامتحنهم. ترجمته في «أخبار الفقهاء والمحدثين» للحشني

ابن يحيى بن برير^(١) المتوفى سنة ٢٥٨هـ، وكلهم كانوا من كبار فقهاء المالكية المشاورين، أنكروا على بقي ما أدخله إلى الأندلس من كتب الاختلاف، وغرائب الحديث، وأغروا به السلطان، وأخافوه به، إلا أن الله بمنه وفصله أظهره عليهم، وعصمه منهم، فنشر حديثه، وقرأ للناس مسند ابن أبي شيبة، حيث أن الأمير محمد بن عبد الرحمن (ت ٢٧٣هـ) لما تصفح هذا المسند، لم ير فيه شيئاً يمنع من قراءته بل أعجبه، وأمر خازن كتبه بنسخه، بعد أن تصفح الكتاب جزءاً جزءاً حتى أتى على آخره، وقال: «هذا الكتاب لا تستغي خزانتنا عنه، فانظر في نسخه لنا» ثم قال لبقي: «أنشر علمك، وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا له»^(٢).

وكان من النتائج الهامة التي أسفر عنها هذا الصراع بين مدرسة الحديث وخصومها من مقلدة المدرسة المالكية، وما تلا ذلك من محنة مؤسس المدرسة الأول الإمام بقي بن مخلد رحمه الله، أن انتشر من يومئذ الحديث بالأندلس ثم تلاه ابن وضاح، فصارت الأندلس دار حديث وإسناد، وإنما كان الغالب عليها قبل ذلك حفظ رأي مالك وأصحابه، كما يقول الحافظ ابن الفرضي^(٣).

فبرز فقه المحدثين، الذي استقر بالأندلس بعد محنة بقي بن مخلد، إذ إن بقياً لم يكن رجلاً هادئاً مسالماً مقلداً للمدرسة المالكية مثل صاحبه ابن وضاح

ص ٢١٠ وتاريخ علماء الأندلس ٢٣٧/٢ رقم ١١٠٥، وانظر قصته الكاملة مع

الحديث محمد بن عبد السلام الحشني في المقتبس لابن حبان ص ٢٥٠ فما بعدها.

(١) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٤٤١/١ رقم ٧٧٩.

(٢) نفح الطيب ٥١٩/٢ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١٧١/١.

القرطبي - على ما سيأتي في ترجمته - ، بل مضى يُدرّسُ مسند ابن أبي شيبة، وكتب الشافعي، ويدعو إلى الرجوع إلى الآثار بدلا من الاكتفاء بتقليد رأي مالك، وخط لنفسه مذهباً مستقلاً، هو مذهب أهل الحديث، يقول المقرئ عن ذلك: « وكان إماماً... قليل المثل، مجتهداً، لا يقلد، بل يفتي بالأثر »^(١)، ويقول عنه ابن لبابة: « وأما بقي بن مخلد فكان مجرا يحسن تأدية ما روى، ولم يكن يتقلد مذهباً، يتقلد مع الأخبار حيث انتقلت »^(٢).

ومن أيد هذا الكلام، أقصد أن الإمام بقي بن مخلد استأثر في الأندلس بمذهب خاص، هو مذهب أهل الحديث، القاضي أبو بكر بن العربي المعافري قال: « ... كحادثة بقي بن مخلد، فإنه جاء بعلم عظيم، واستأثر بمذهب لإمامته، ولم ير أن يقلد أحداً، فرومته القرطبية على قوس واحدة »^(٣). وقال أيضاً: « منهم بقي بن مخلد، رحل فلقى علماء الأمة، وسادة العلم، ورفعاء الملّة، كأحمد بن حنبل وأكّرم، فارتبط، وظفر فاغبط، وجاء بعلم عظيم، ودين قويم، ولم يكن له أن يرتبط بمذهب أحد... »^(٤).

وإلى هذا ذهب الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري إذ قال: « وكان متخيراً لا يقلد أحداً »^(٥).

(١) نفع الطيب ٥١٨/٢ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٢) ترتيب المدارك ٢٣٩/٤.

(٣) المواعص من القواصم ٥٠٣/٢ بتحقيق عمار طالبي.

(٤) المواعص من القواصم ٤٩٠-٤٩١.

(٥) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

فهذه النصوص قاطعة، وصريحة في الدلالة على المقصود، وهو أن مذهب أهل الحديث ظهر على يد مؤسسه الإمام بقي مذهباً فقهياً مستقلاً، لا يرتبط بمذهب أحد، إنما حجته في الآثار والأخبار، يتقلد معها حيث انتقلت. وهكذا كانت محنة بقي بن مخلد - رحمه الله - نقطة تحوّل في تاريخ الفقه بالأندلس حتى قال ابن حيان: « بحر علم عم الأندلس منفعته، وسبيل لأهلها ملأه الحديث، وقد كانت لديهم ضيقة »^(١).

٢ - محمد بن وضاح القرطبي المتوفى سنة ٢٨٧هـ:

ترجمته: هو محمد بن وضاح^(٢) بن بزيغ، مولى الإمام عبد الرحمن بن معاوية، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، الحافظ الكبير. ولد بالأندلس بقرطبة سنة ١٩٩هـ روى بالأندلس عن علمائها، ثم رحل إلى المشرق رحلتين، إحداهما سنة ٢١٨هـ وكانت رحلته قبل رحلة بقي بن مخلد، وقد شارك بقاءً في كثير من رجاله. ورحل رحلة ثانية، فروى عن كبار المحدثين كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المنيني، وغيرهم كثير، حتى أوصل ابن الفرضي عدة الرجال الذين سمع منهم في الأمصار إلى خمسة وسبعين ومائة رجل.

وقد روى عنه من تلاميذه جم غفير منهم كبار علماء الحديث بالأندلس كأحمد بن خالد بن يزيد، وقاسم بن أصبغ البلياني، وأبي عبد الملك محمد بن

(١) المقنبس ص ٢٤٧.

(٢) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس ٢/٢٥٠ رقم (١١٣٤)، سير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٣، ٤٤٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٨٧-٢٨٨، والأعلام للزركلي ٣٥٨/٧، ورسالة أستاذنا الدكتور نوري معمر: محمد بن وضاح القرطبي (مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد) مطبوعة، ومقدمة كتاب « ما جاء في

البدع » للإمام ابن وضاح القرطبي بتحقيق بدر بن عبد الله البدر.

عبدالله بن أبي دليم، ومحمد بن عبد الملك بن إمين، ووهب بن مسرة، وغيرهم كثير، وأحصى منهم ابن الفرضي مائتي راوٍ، ولعل ذلك لظول لبته فيهم، فقد لبث فيهم أكثر من ثمانين سنة.

• تأسيسه للمدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد :

يعد ابن وضاح في طليعة هذه النهضة الحديثة الكبرى، التي عم خيرها بلاد الأندلس والمغرب، يقول ابن الفرضي : « ومحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، صارت الأندلس دار حديث، وكان محمد بن وضاح عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه، متكلماً على علمه، كثير الحكاية عن العباد، ورعاً، زاهداً، فقيراً متعففاً، صابراً على الإسماع، محتسباً في نشر علمه، سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس »^(١)، وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : « الحافظ الكبير، محدث الأندلس مع بقي بن مخلد »^(٢).

ورغم هذا كله، لم تكن آفاق ابن وضاح في العلم واسعة كآفاق بقي^(٣)، زد على ذلك أن ابن وضاح كان مالكي المذهب، ولم يلتزم بقي مذهبا بعينه، ولعل ذلك كان سبب الوحشة بين الرجلين، وحشة جعلت مشاهير تلامذة ابن وضاح لا يحضرون مجلس بقي بن مخلد، يقول ابن الفرضي : « وكان مشاهير تلامذة ابن وضاح لا يسمعون من بقي للذي كان بين بقي وابن وضاح من الوحشة »^(٤). ولعل ذلك هو الذي جعل الإمام أبا محمد بن حزم الظاهري لم يُشيد بذكر

(١) تاريخ علماء الأندلس ٦٥٢/٢

(٢) تذكرة الحفاظ ٦٤٦/٢

(٣) انظر : الطعون الكثيرة التي وجهت لابن وضاح، في ابن الفرضي ٦٥٢/٢ .

(٤) تاريخ ابن الفرضي ١٧١/١

ابن وضاح كما أشاد بذكر بقي، غير أنه يفهم من كلام القاضي ابن العربي في العواصم أن ابن وضاح لم يكن في حقيقته مالكيًا، وإنما تستر بالمالكية، وجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية، قال : « ولقي سحنون، وتشرف بأصحاب مالك، وتلمذ ليحيى بن يحيى، وأعان المطالب لبقي شهادة، فكانما رقي المنازل وطار في الدولة بجناح »^(١)، بخلاف بقي الذي اختار المواجهة المباشرة مع مقلدة المالكية، « فكان مهجورا حتى مات »^(٢) كما يقول ابن العربي.

٣- محمد بن عبد السلام الحشني القرطبي^(٣) المتوفى سنة ٢٦٨ هـ :

هو أحد كبار اعلام مدرسة الحديث بالأندلس، وكثيراً ما تفضل الكتب الحديثة ذكره، رغم أنه كان صاحب بقي بن مخلد في المحنة التي شملتهما بسبب إدخالهما لكتب من الحديث غريبة على أهل الأندلس. ولعل السبب أن بقياً والأجل ذكره لكونه « أتمهما عناية، وأوسعهما رواية »، كما يقول ابن حيان^(٤).
• ترجمته : هو محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الحشني، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله. رحل قبل الأربعين ومائتين فحج، ودخل البصرة فوجد أهلها متوافرين، فسمع فيها من محمد بن بشار بُندار، ومن أبي موسى الزُّمين، ونصر بن علي الجهمي وغيرهم من أصحاب الحديث، ولقي بها أبا حاتم سهل بن محمد السجستاني، والعباس بن الفرج الرياشي، وأبا إسحاق الزياتي، فأخذ عنهم كثيراً من كتب اللغة، رواية عن الأصمعي، وغيره.

(١) العواصم من القواصم ٤٩٠/٢ - ٤٩١

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) ترجمته في تاريخ الأندلس لابن الفرضي ٦٤٨/٢ رقم ١١٣٢ والمقتبس لابن حيان ص ٢٥٠ .

(٤) المقتبس ص ١٤٧ بتحقيق محمود مكي

ودخل بغداد فسمع بها من غير واحد، وكتب بها كتب أبي عبيد القاسم بن سلام، عن محمد بن وهب المنعري، وأبي عمران موسى بن خاقان، وسمع بمكة من محمد بن يحيى بن أبي عمر الغندي، أخذ عنه مصنف ابن عثينة، وسمع بمصر من سلمة بن شبيب صاحب عبد الرزاق، وجماعة كثيرة من البصريين، والمصريين وغيرهم. وكان فصيح اللسان، جزل المنطق، ضرباً من الأعراب، وكان صارماً أنوفاً، منقبضاً عن السلطان. وأراده الأمير محمد على القضاء، فأبى وقال: آيت كما أبت السموات والأرض إياية إشفاق لا إياية عصيان، لي ولد وأنا أحبه، لي ولد وأنا أحبه، فأعفاه الأمير. مات رحمه الله يوم السبت لأربع بقين من شهر رمضان سنة ٢٦٨ هـ وهو ابن ثمان وستين سنة^(١).

• تأسيسه للمدرسة الحديث مع بقي بن مخلد :

أدخل الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني - بعد عودته من رحلته إلى المشرق - العلوم الواسعة، والروايات العالية الغريبة، والاختلافات الفقهية، ولا سيما كتب الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام^(٢) ككتاب « الناسخ والمنسوخ »

(١) ابن الفرضي ٦٤٨-٦٤٩

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي مولاهم البغدادي صاحب التصانيف، وأحد الأئمة المجتهدين حديثاً وفقهاً ولغة، قال إسحاق بن راهويه: أبو عبيد أفقه مني ومن الشافعي وأحمد، وأعلم، وقال الدارقطني: جبل إمام، وقال الذهبي: إنه من أئمة الاجتهاد. ولي قضاء طرسوس ١٨ سنة، وهو أول من ألف في الغريب، وكتبه تيف عن عشرين، توفي سنة ٢٢٤ هـ ترجمته في وفيات الأعيان ٦٠/٤ وتهذيب التهذيب ٣١٥/٧ والفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للحجوي ج ٢/ص ٧٢ رقم ٢٦٥، وقد خصه اخونا وزميلنا الدكتور أحمد الحياطي بدراسة واسعة جيدة، حقق فيها كتابه « فضائل القرآن »، وقد طبعت وزارة الأوقاف المغربية.

وكتب « الغريب »^(١) ومصنف سفيان بن عيينة^(٢)، وغيرها من الكتب النافعة التي لا عهد لأهل الأندلس بها، يقول الحافظ ابن الفرضي: « وأدخل - الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني - كثيراً من حديث الأئمة، وكثيراً من اللغة والشعر الجاهلي، رواية »^(٣)، ويقول الحافظ السيوطي: « ونشر بالأندلس حديثاً كثيراً »^(٤). ولا أدري كيف غلب لقب « الفقيه » على الخشني، مع أن أولى الألقاب العلمية به، المحدث اللغوي، إذ عُلِمَ الحديث والرواية كان الغالب عليه، يقول الحافظ ابن الفرضي: « ولم يكن عند الخشني كبير علم بالفقه، إذ كان الغالب عليه حفظ اللغة، ورواية الحديث، وكان ثقة في ذلك مأموناً »^(٥).

وبالكثرة من كتب الحديث والأسانيد واللغة والغريب، التي أدخلها الخشني إلى الأندلس - مع بقي - تأسست مدرسة الحديث، وقد أغاظ ذلك فقهاء قرطبة المالكيين، الزاهدين في الحديث، المنصرفين إلى الرأي والتقليد، فاتهموهما بالكوب عن السنة، والركوب للبدعة، فسعوا به إلى السلطان مع صاحبه محدث الأندلس الكبير بقي بن مخلد.

(١) انظر المقتبس لابن حبان ص ٢٥٤.

(٢) انظر تاريخ علماء الأندلس ٦٤٩/٢. وسفيان بن عيينة هو ابن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي الأعور، أحد أئمة الإسلام، روى عنه الشافعي، وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه، وأمم سواهم، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لنذهب علم الحجاز، مات بمكة سنة ١٩٨ هـ طبقات الحفاظ للسيوطي ص ١١٩ رقم ٢٣٨.

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) طبقات الحفاظ ص ٢٨٨ رقم ٦٤٨

(٥) تاريخ علماء الأندلس ٦٤٩/٢.

وقد أورد تفاصيل محتهما ابن حيان في «المقتبس»^(١) قال تحت عنوان (عنة بقي بن مخلد وصاحبه محمد بن عبد السلام رحمهما الله): «ولم يلبث الأمير محمد أن سعي إليه بالفقيه الناسك بقي بن مخلد، الراوية البعيد الرحلة، الباهر الفضيلة رحمه الله؛ ثم بالفقيه الزاهد الأديب الفاضل محمد بن عبد السلام الخشني رحمه الله، أشد سعاية؛ رُميا فيها بالنكوص عن السنة والركوب للبدعة، وتمالاً عليهما الفقهاء بقرطبة؛ ومن قلدتهم من أهل العدالة، واستعدوا عليهما السلطان، فلحقهما من متقليدي أحكامه ضرر أحل بهما الفاقة، ووقفهما وقتاً على الملكة، حتى انتشلهما الله بفضل،ه، بجميل نظر الأمير محمد؛ وحسن تشبته، فخلصا من محتهما بعد شدة الكرب، وأبان الله برهانهما بعد إرادة الساعين بهما بما أطفاه. فأمنا على نفسيهما، وغمنا من بث ما لديهما من أثاره، وتعرف الناس فضل ما عندهما فسألوهما بذله، وغشوهما للاستكثار منهما»^(٢).

وكان أكثرهما شجاعة وصرامة؛ في مواجهة شدة هذا الكرب وهذه المحنة، الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني، قال أحمد بن محمد الرازي: «لما سمي بالفقيه أبي عبد الله الخشني إلى ما نسب إليه، فأدرج في طي المطالبة معه، وأخيف على سجنه، إخافة بقي التي أدته إلى الاستخفاء؛ لم يقتد به في ذلك لصرامته، وإباء نفسه، ومناقبه، وأبى أن يستخفي؛ وقال: ما كنت أستخفي لقول الحق، ولا أخشى في الله أحداً، وإن أصاب في الله فطريق الخير سلك بي، فميل في الطلب عليه، وأسيء القول فيه.

وكرر على السلطان في شأنه؛ حتى أمر محمد بن حارث^(٣) متقلداً أحكام

(١) ص ٢٤٧ فما بعدها.

(٢) للمقتبس لابن حيان ص ٢٤٧.

(٣) تقدمت ترجمته.

السوق بإحضاره، ووقفه على ما يُنسب إليه؛ ومعرفة ما عنده. وكان ابن حارث متقلداً أحكام السوق موصوفاً بالآفة والجهالة، فأحضر الخشني مغنوتاً^(١) به، فلما مثل بين يديه؛ خشن في سؤاله، وقال له: إيه يا عدو

الله وعدو نفسه! أنت القاتل إن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً؟ فقال الخشني: إن الله تعالى يقول في محكم كتابه: ﴿مَا تَنَسَّحَ مِنْ مَائَةٍ أَوْ ثَلَاثِينَ أَوْ يَحْتَمِرَ مِنْهَا أَوْ يَخْلُهَا﴾^(٢) [سورة البقرة ١٠٦]. قلت: وقد كان محمد بن حارث بن أبي حارث صاحب الشرطة الصغرى، ولذا لم يفهم ما أتى به الخشني، فأمر بسجنه.

قليل الحظ من العلم، ولذلك لم يفهم ما أتى به الخشني، فأمر بسجنه. وقد دخل متولي المدينة وليد بن عبد الرحمن بن غانم على الأمير محمد، فشكاه ما فعله ابن حارث صاحب السوق بالخشني، وإليك بقية القصة^(٣): «فدخل - وليد بن عبد الرحمن بن غانم متولي المدينة - إلى الأمير محمد، فأعلمه بما أحدثه صاحب السوق محمد بن حارث على محمد بن عبد السلام، وحكى له قوله، فضحك محمد حتى وضع كفه على وجهه، ثم قال: يا وليد، لقد لقي الخشني من ابن حارث عتاً! لكنني أنظر إليه أعرابياً في شملته، بدوياً في لهجته، يكلمه بما لا يفهمه. أخرج الساعة إلى الجاهل المائن^(٤) ابن حارث، فَعَتَّفَه أشد التعنيف، وأعلمه أن لولا عذرنا إياه لجهله بهذا الشأن الذي ليس بعذر لنا في

(١) بمعنى مغنوتاً.

(٢) للمقتبس ص ٢٥٠-٢٥١.

(٣) وسط القصة غرور في أصل المخطوط، وقد قام محقق «المقتبس» محمود مكي بالاجتهاد في ذكر اسم المشتكى إلى الأمير محمد، الذي هو وليد بن عبد الرحمن بن غانم الذي كان بتولى المدينة.

(٤) المائن بمعنى الكاذب.

تولية مثله، لما قبله على فعله، ومُرَّ بإطلاق محمد بن عبد السلام، ثم اعتذر من إليه لما نيل منه، وقل له فليطأ من جاشه، ويغمر مجلسه، وينشر علمه^(١). ويظهر أن مقلدة المالكية بالأندلس لم يستيفوا قول الخشني أن في القرآن والحديث ناسخاً ومنسوخاً، لعدم تحقيقهم بهذا العلم، قال القاضي ابن الفريسي: «لما أدخل أبو عبد الله الخشني كتاب التأسيس والمنسوخ لأبي عبيد الله الأندلس من روايته ولم يكن دخلها قبل، أنكر عليه ذلك الفقهاء، وأكثروا عليه، وأنهوا شأنه إلى محمد بن حارث صاحب السوق، فأرسل فيه وجيء به إليه، فنهرو وقال له: أنت تزعم أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً؟ فقال له: هو في القرآن فضلاً عن الحديث. قال: وأين هو؟ قال: في قوله: ﴿أَتَقُولُ اللَّهُ حَقٌّ نَقْلًا﴾. نسخه قوله تعالى: ﴿فَأَنفُخُوا اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وهل كان أحد يقدر أن يقي الله حق نقاته؟ ومصادق ذلك قول الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْهِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ يَنْتَ أَوْ مِثْلَهَا﴾ يريد بغير منها؛ لكن في نقلها من التثنية إلى التخييف، فلم يَنْهَ إليه ولا فهم عنه^(٢)، وعجل عليه، فأمر بسجنه^(٣)، وأطلقه الأمير محمد لوقته واعتذر إليه - كما تقدم - ولذلك كان الخشني إذا قعد للإسماع ابتداءً القاري عليه بالدعاء للأمير محمد، وإذا فرغ ختم به^(٤).

(١) المقتبس ص ٢٥٢.

(٢) قلت: وأنى له وقد ضرب بينه وبين هذا العلم بأسداد.

(٣) المقتبس ص ٢٥٤ وهذا النص ليس في كتاب تاريخ علماء الأندلس لابن الفريسي وإنما

قله ابن حبان كما صرح عن كتاب آخر لابن الفريسي سماه طبقات الأدياء بالأندلس.

انظر المقتبس ص ٢٥٣.

(٤) المصدر السابق ص ٢٥٢.

نقلت هذه النصوص المهمة بطولها؛ ليُعلم أن نشأة مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس اتجاهاً مستقلاً، لم يكن بالأمر الهين، بل كان دونه خسرط القتاد، وقد واجه الخشني رحمه الله فئة المقلدين لرأي مالك وأصحابه، الزاهدين في الحديث وعلوم التحقيق، بالصرامة والصراحة والأنفة المعهودة فيه، مع الإصرار على أن ماعنده من البضاعة هو الحق الذي لا يجحد عنه، وبذلك مكن لمذهب أهل الحديث بالأندلس، مدرسة لها تخصصاتها واهتماماتها، التي أضفت عليها ملامح خاصة تميزهم عن غيرهم. بعد هؤلاء الثلاثة - الجيل الأول المؤسس - ظهر جيل آخر من تلامذتهم، حذوا حذوهم، ونحوا منحاهم في التأسيس لمذهب أهل الحديث بالأندلس، وفي مقدمة هؤلاء:

٤ - قاسم بن أصبغ البلياني القرطبي^(١) المتوفى سنة ٣٤٠ هـ

قاسم عن وطأ علم الحديث والآثار بأرض الأندلس، وتلك التوطئة استقر

مذهب أهل الحديث بالغرب الإسلامي كله.

هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء، مولى الوليد بن

عبد الملك بن مروان، من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، ويعرف بالبلياني.

سمع بقرطبة من - علماء الحديث الثلاثة المؤسسين - بقي بن مخلد، وأبي

عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني، ومحمد ابن وضاح، ورحل إلى المشرق مع

محمد بن عبد الملك بن أيمن، ومحمد بن زكريا بن أبي عبد الأعلى، سنة ٢٧٤، في

إمارة المنذر، رحمه الله، فسمع بمكة ودخل العراق فلقي بعض أهل الكوفة،

(١) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفريسي ٦١١/٢ رقم ١٠٦٨، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٢٢٢.

وسمع بيفناد من إسماعيل بن إسحاق، قاضي القضاة، وأحمد بن زهير بن أبي خيثة، كتب عنه تاريخه، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، سمع منه كثيراً من كتبه، وسمع من أئمة اللغة كمحمد بن يزيد المبرّد، صاحب الكامل، وأحمد بن يحيى بن يزيد ابن ثعلب، كما سمع بمصر والقيروان في آخرين كثيرين من أئمة المسلمين ومشاهير الرواة^(١).

وتصرف قاسم بن أصبغ إلى الأندلس بعلم كثير، ومال الناس إليه في تاريخ أحمد بن زهير بن أبي خيثة وكتب ابن قتيبة، وكانت الموردة عليه في هذه الكتب دون صاحبه: محمد بن أيمن، وابن أبي عبد الأعلى. وسمع منه كثيراً من هذه الكتب أمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد قبل ولايته الخلافة، ثم سمع منه ولي عهده الحكم وإخوته.

• قاسم بن أصبغ يُمكن للمدرسة الحديث بالأندلس :

مكن قاسم رحمه الله للمدرسة أهل الحديث بالأندلس حتى استقرت على أرضها، واستوت على سوقها، إذ لبت فيهم عمراً طويلاً، قال ابن الفرضي: «وطال عمره، فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث، ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه، وكانت الرحلة في الأندلس إليه، وفي المشرق إلى أبي سعيد بن الأعرابي^(٢)، وكانا متكافئين

(١) تاريخ علماء الأندلس ٦١١-٦١٢ (بتصرف)

(٢) أبو سعيد بن الأعرابي، الإمام الحافظ، شيخ الحرم، أحمد بن محمد بن بشر البصري صاحب التصانيف، سمع الحسن الزعفراني وأبا داود وعمل لهم «معجماً»، روى عنه الحافظ ابن منده، وكان ثقة ثباتاً، عارفاً عابداً ربانياً، كبير القدر، بعيد الصيت. ولد سنة ٢٤٦، ومات في ذي القعدة سنة ٣٤٠. طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٥٣-٣٥٤ رقم ٧٩٩.

في السن^(١).

قلت : وتوفيا في عام واحد كذلك.

وكان قاسم بن أصبغ إماماً، محدثاً، فقيهاً، حجة في النحو واللغة، قال ابن فرحون : « وكان ثباتاً، صادقاً، حليماً، مأموناً، بصيراً بالحديث والرجال، نبلاً في النحو والغريب، وشوور في الأحكام، وغلبت عليه الرواية والسمع^(٢) ».

ورغم علو كعبه، ورسوخ قدمه في علوم كثيرة، غلب عليه علم الحديث والأثر، كما هو صريح كلام ابن فرحون.

وصفه الإمام الحافظ السيوطي فقال : « قاسم بن أصبغ الإمام الحافظ، محدث الأندلس، كان بصيراً بالحديث ورجاله، رأساً في العربية، فقيهاً، كبر وكثر نسيانه وما اختلط، فأحسن بذلك، فقطع الرواية صونا لعلمه، وانتهى إليه علو الاسناد بتلك الديار والحفظ والجلالة^(٣) ».

اقتزن اسمه في تاريخ الحديث والفقه بالأندلس، بإدخال كتب مهمة في الحديث، مثل مستند محمد بن إسماعيل الترمذي، وكتاب «التاريخ» لأحمد بن زهير بن أبي خيثة، وتوالت ابن قتيبة، وكذا كتب اللغة ككتب المبرد وثعلب.

صنف قاسم بن أصبغ في الأصول، مخالفاً طريقة فقهاء الأندلس المهتمين بالفروع، وكان ممن عتوا بأحاديث الأحكام، وفتح طريق التأليف فيها لمن جاء بعده.

ولقد كان الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري معجباً بمحدث الأندلس، قاسم بن أصبغ إعجاباً شديداً، منوهاً بتصانيف هذا الإمام الجليل، قال عنها :

(١) تاريخ علماء الأندلس ٦١٣/٢

(٢) الديباج المذهب ص ٢٢٣ .

(٣) طبقات الحفاظ ص ٣٥٤ رقم ٨٠٠ .

«ومنها في الحديث مصنف أبي محمد قاسم بن أصبغ بن يوسف بن ناصح، ومصنف محمد بن عبد الملك بن أيمن»^(١)، وهما مصنفان ربيعان، احتويا من صحيح الحديث وغيره على ما ليس في كثير من المصنفات، ولقاسم بن أصبغ هذا تأليف حسان جداً، منها أحكام القرآن على أبواب كتاب إسماعيل وكلامه، ومنها كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المتقى^(٢)، وهو خير منه انتقاء، وأثقى حديثاً، وأعلى سنداً، وأكثر فائدة. ومنها كتاب في فضائل فريش وكنانة، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، وكتاب في غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ»^(٣).

و أورد الحافظ الحميدي أسماء هذه التواليف ثم قال : « حكى ذلك لنا أبو محمد علي بن أحمد »^(٤)، وقال - أي ابن حزم - : « كان - رحمه الله - أي قاسم ابن أصبغ - من الثقة والجلالة؛ بحيث اشتهر أمره، وانتشر ذكره »^(٥). وهذه التصانيف والتلاميذ الذين تخرجوا على يديه، مكن قاسم بن أصبغ، لمذهب أهل الحديث ومدرستهم بالأندلس .

ولقد عجبت للقاضي ابن العربي المالكي كيف سلك قاسم بن أصبغ في أئمة الظاهرية!! مع أنه مذكور في أئمة المالكيين، كما يقول ابن فرحون^(٦).

(١) ساني ترجمته.

(٢) كتاب « المتقى » أي المختار من السنن المستندة عن رسول الله ﷺ في الأحكام، وابن الجارود، هو أبو محمد، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، الحافظ (ت ٣٠٧)، وكتابه المتقى في مجلد. انظر الرسالة المستطرفة ص ٥٢.

(٣) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٤) يقصد شيخه أبا محمد ابن حزم الظاهري.

(٥) جذوة المقتبس ٥٢٧/٢ رقم ٧٦٩.

(٦) في الديباج المذهب ص ٢٢٣.

يقول ابن العربي - في سياق قدحه في الظاهرية نفاة القياس - : « وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له : قاسم بن أصبغ، رحل وروى الحديث، وعاد فأسند وأدعى أنه لا قياس ولا نظر »^(١). ومن أمعن في هذا الكلام، تبين له أن قاسم بن أصبغ رحمه الله، لم يكن مالكيّاً صرفاً، ولم يكن ظاهريّاً صرفاً، وإن أنكر الرأي والقياس، بل هو من أئمة مذهب أهل الحديث ومن مدرسة الحديث، ويزول العجب من هذا، إذا علمنا أن فقهاء المحدثين اشتهر عندهم ذم القياس والرأي، وجمعوا في تصانيفهم الآثار المخذرة من استعماله، ولا غرابة أن يلتقي أهل الظاهر وأهل الحديث في ذم الرأي والقياس، فإن المحدثين يميلون غالباً إلى الأخذ بالظاهر، ويكرهون الرأي، ثم إن أهل الظاهر أنفسهم محدثون، من المحدثين انبثقوا، وعلى أيديهم تخرجوا، وسيبّلهم سلكوا. ومع كون علاقة المحدثين وثيقة بالظاهرية، فأننا لا أوافق ابن العربي الذي جعل قاسم بن أصبغ ظاهرياً، ولا ابن فرحون الذي ذكره في أئمة المالكية، إنما كان الرجل على مذهب أهل الحديث، باعتباره اتجاهاً مستقلاً عن المذاهب الفقهية، وقسماً لها، تأسس في الأندلس على يد بقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني ومحمد بن وضاح، وتمكن واستقر على يد قاسم بن أصبغ رحمه الله، وصاحبه محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي . وما دمتنا قد وصلنا إلى هذا المكان من القول، فلا بد من كلمة عن هذا الرجل.

٥ - محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي^(٢) المتوفى سنة ٣٣٠ هـ :

(١) عارضة الأحوزي لابن العربي ٣١٧/٥ ط. دار الفكر.

(٢) ترجمته في : تاريخ علماء الأندلس ٧٠٤/٢ رقم ١٢٢٨، وجذوة المقتبس ١١٦/١ رقم ٩٨، وفهرسة ابن خبير ص ١٢٤، ونفع الطيب ٢٣٧/٢، والديباج المذهب ص ٣٢٠.

وطبقات الحفاظ ص ٣٤٩ رقم ٧٨٧.

ومن كبار فقهاء مدرسة الحديث بالأندلس، معاصر قاسم بن أصبغ، ورفيقه في الرحلة إلى المشرق، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك، وتتميز ابن أيمن بأنه « من جمع بين الفقه والحديث »^(١). من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله.

سمع بالأندلس من محمد بن وضاح وأكثر عنه، ومحمد بن عبد السلام الخثني، وإبراهيم بن قاسم بن هلال^(٢)، ومن صاحبه في الرحلة قاسم بن أصبغ وغيرهم. ورحل سنة ٢٧٤هـ مع قاسم بن أصبغ، وابن أبي عبد الأعلى^(٣) فسمع بمصر وبمكة، ودخل بغداد، فسمع بها من أحمد بن زهير بن حرب كتاب « التاريخ »، ومن إسماعيل بن إسحاق القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي إسماعيل الترمذي، وجماعة سواهم من نظرائهم، وشارك قاسم بن أصبغ في رجاله كلهم. أشهر من روى عنه تلميذه المحدث الكبير خالد بن سعيد. ولد محمد بن أيمن ٢٥٢هـ ومات رحمه الله سنة ٣٣٠ في النصف من شوال.

* نصرته للمذهب أهل الحديث بالأندلس مع صاحبه قاسم بن أصبغ :

إن شهادات العلماء وأقوالهم في ابن أيمن تؤكد أنه ممن مكن المدرسة

(١) فهرسة ابن خير ص ١٢٤.

(٢) إبراهيم بن قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران القيسي القرطبي، أبو إسحاق توفي سنة ٢٨٢هـ انظر ابن الفرضي ٣٨/١ رقم ١٢

(٣) هو محمد ابن زكريا بن أبي عبد الأعلى اللخمي القرطبي، سمع من محمد بن وضاح والخثني وغيرهما من شيوخ الأندلس، ورحل سنة ٢٧٤هـ مع محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ، وشاركهما في جميع روايتهما، وكان ضابطاً ثقة، زاهداً ورعاً، صاحب ليل وعبادة، وكانت فيه مع ذلك دعابة، سمع الناس منه تاريخ ابن أبي خيثمة، وبعض كتب ابن قتيبة، مات شهيداً في غزاة « وخشمة » في عمله « قلهرة » من أعمال طليطلة في شرق الأندلس سنة ٣٢٢هـ انظر تاريخ علماء الأندلس ٦٩٢/٢ رقم ١٢٠٧.

وتسعون سنة »^(١)، فطال مكثه في أهل الأندلس، وأخذ عنه الكثير منهم، وصنف كتابه الرفيع « السنن » الذي احتوى من صحيح الحديث على ما ليس في كثير من المصنفات، وبلغ درجة الإمامة في الفقه والحديث على مذهب أهل الحديث، وإليك بعض أقوال العلماء فيه:

قال الحافظ ابن الفرضي : « وكان فقيهاً عالماً، حافظاً للمسائل والأقضية، نبيلاً في الرأي، مشاوراً في الأحكام، صدرأ فيمن يُستفتى، وولي الصلاة بعد أحمد بن بقي القاضي، وكان ذا جلاله، وكان ضابطاً لكتبه، ثقة في روايته، وألف مصنفاً في السنن على تصنيف أبي داود، أخذته الناس عنه »^(٢).

وقال فيه محمد بن يحيى بن عبد العزيز^(٣) : « كان محمد بن عبد الملك بن أيمن إماماً، روى الناس عنه كثيراً »^(٤).

وقال فيه الحافظ الحميدي : « حدث بالمشرق وبالأندلس، وصنف السنن »^(٥).

وقال فيه الحافظ السيوطي : « الحافظ مسند الأندلس، كان عالماً بالفقه

(١) الديباج المذهب : ٣٢٠.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ج ٢/ ٧٠٥.

(٣) المعروف بابن الخراز، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، كان عالماً بالنحو، فصيحاً بليغاً، وولي الصلاة بقرطبة، وتصرف في خطة القضاء بمدينة طليطلة ومدينة باجة وذواتها، وولي أحكام الشرطة، سمع منه الناس أكثر روايته، وسمع منه الحافظ ابن الفرضي قال فيه : « وكان ثقة مأموناً، فاضلاً عاقلاً، قل ما رأيت مثله في عقله وسمته، توفي رحمه الله سنة ٣٦٩هـ. تاريخ علماء الأندلس ٧٥٢/٢ رقم ١٣٢٣.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) جلوة المقتبس ١١٦/١.

مفتياً، بصيراً بالحديث، حافظاً^(١).

أما مستخرج ابن أئمن في السنن، فقد تناوله العلماء بالمدح والثناء والتعظيم منهم الحافظ ابن خبير قال: «مصنف أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أئمن الفقيه في السنن؛ صنفه على كتاب أبي داود أيضاً، وهو كتاب متقن حسن»^(٢). وأثنى عليه رئيس المحدثين بقرطبة الحافظ أبو علي الفسائي الجبلي^(٣) وحدثنا عن قصة تأليفه ودواعي تصنيفه، فقال: «وكان قاسم بن أصبغ ومحمد بن عبد الملك بن أئمن قد رحلاً جميعاً من الأندلس، ووصلاً إلى العراق سنة ٢٧٦هـ، فوجدا أبا داود السجستاني قد توفي قبل وصولهما ببسبر، مات سنة خمس وسبعين، فلما فاتهما أبو داود؛ عمل كل واحد منهما مصنفًا في السنن على تراجم كتاب أبي داود، وخرّجاً الحديث من روايتهما عن شيوخهما؛ وهما مصنفان جليلان، ومحمد بن عبد الملك بن أئمن ممن جمع الفقه والحديث رحمهما الله»^(٤).

وأثنى على مصنف ابن أئمن في «السنن» كذلك إمام الظاهرية بالأندلس

(١) طبقات الحفاظ ص ٣٤٩ رقم ٧٨٧.

(٢) فهرسة ابن خبير ص ١٢٤.

(٣) هو حسين بن محمد الفسائي رئيس المحدثين بقرطبة، يكنى: أبا علي، ويعرف بالجبلي، كان من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المستدين، وعني بالحديث وكتبه وروايته، وضبطه، وكان حسن الخط، جيد الضبط، وكان له بصر باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته، من أنفوس كتبه «تقيد المهمل وتبميز الشكل في رجال الصحيحين»، توفي رحمه الله سنة ٤٩٨ هـ. انظر الصلة لابن بشكوال ١/١٤٢ رقم ٣٢٩ وقد طبعته وزارة الأوقاف المغربية. فهرسة ابن خبير ص ١٢٤.

أبو محمد بن حزم، فقال: «مصنف بن أئمن؛ مصنف رفيع، احتوى من صحيح الحديث وغريبه ما ليس في كثير من المصنفات»^(١). وقد عاد ابن أئمن إلى الأندلس وهمه المقيم إحياء علوم السنة والحديث بها، لكنه وجد أهل الأندلس ضيعوا محدثين كثيرين وحديثاً كثيراً بسبب سقوط مهمهم عن طلب الحديث وانكبابهم على كتب الرأي والمسائل، فعاب عليهم تضييعهم لأمهات كتب المحدث الكبير معاوية بن صالح الحضرمي المتوفى سنة ١٥٨ هـ رواية حديث أهل الشام الذي دخل الأندلس سنة ١٢٣ هـ وتوفي بها، قال ابن أئمن: «فلما انصرفنا إلى الأندلس، طلبت أمهاته، وكتبه، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها»^(٢).

بعد هذه الطبقة الثانية من فقهاء مذهب أهل الحديث بالأندلس (قاسم بن أصبغ، وابن أئمن)، ظهرت طبقات كثيرة فيها عدد كبير من فقهاء هذه المدرسة، سلكوا ذلك النهج القويم الذي رسمه بقي بن مخلد إمام فقه الحديث بالأندلس غير منازع.

رابعاً: أصول مله أهل الحديث بالأندلس في بيان الأحكام:

يبدو بعض أصول مدرسة الحديث واضحة جليلة يتبع تراجمهم، وقد استنبأت لي بعض هذه الأصول فإليكها:

١- رفض التقليد:

لم يكن من طريقة أهل الحديث أن يقلدوا رجلاً بعينه في كل ما يذهب إليه، بل يتبعون الحجة والآثار ويدورون معها حيث دارت، وقد رأينا أن مؤسس

(١) جلوة المقتبس ١/١١٧ رقم ٩٨.

(٢) قضاة قرطبة للخشني ص ٥٤.

مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس الإمام بقي بن مخلد لم يكن يتخذ مذهباً، بل كان متخيراً كما يقول الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري، أو يتقل مع الأخبار حيث انتقلت كما يقول ابن لبابة، أو أنه استأثر بمذهب له خاص لإمامته كما يقول القاضي ابن العربي.

٢- الفتوى بالأثر:

إذا وجدوا في المسألة قرآناً ناطقاً، فإنهم لا يميزون التحول عنه إلى غيره، فإذا كان القرآن محتملاً لوجود فالسنة قاضية عليه، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا بحديث رسول الله ﷺ، سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو لم يكن مستفيضاً، وسواء عمل به الصحابة ومن بعدهم أو لم يعملوا به، ومتى كان في المسألة حديث صحيح فلا يتبعون خلافه، فلا اعتبار للأثر ولا لأراء المجتهدين، إذا خالفت الحديث^(١). قال المقرئ عن بقي بن مخلد: «وكان إماماً... قليل المثل، مجتهداً، لا يقلد، بل يفني بالأثر»^(٢)، وقال ابن الفرضي في ابن الطحان الأندلسي، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ: «وكان يفني، وكانت فتياه بما ظهر له من الحديث»^(٣).

٣- الأخذ بأقوال الصحابة والتابعين:

وإذا أفرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث، ولم يجدوا في المسألة حديثاً، أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون

(١) حجة الله البالغة لشاه ولي الله الدهلوي ٤٢٨/١ وقد بين الدهلوي أصول هذا المنهج ومعاله في كتابه هذا، وعنه أخذنا بعضها، وحاولنا تطبيقها على مدرسة الحديث بالأندلس.

(٢) فتح الطيب ٥١٨/٢.

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١٣٦/١.

بلد، كما كان يفعل من قبلهم، فإذا اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو الصحيح، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علماً، أو أروعهم ورعاً، أو أكثرهم ضبطاً، فإن وجدوا في المسألة قولين، فهي مسألة ذات قولين^(١).

٤- الأخذ بعمومات الكتاب والسنة وإمامتهما:

فإن عجزوا عن ذلك كله، تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإمامتهما، واقتضاهما، وحلوا نظير المسألة عليها في الجواب، إن كانتا متقاربتين بإدبي الرأي لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول، ولكن على ما يخلص إلى الفهم ويصلح به الصدر^(٢).

٥- كراهية الرأي والقياس:

ومن معالم مدرسة الحديث بالأندلس التوقف فيما لا أثر فيه، والإعراض عن الرأي ولا سيما القياس، إذ هو أبرز سمات الرأي، وأقوى دعائمه. ولذلك لم يأل المحدثون بالأندلس جهداً في أن يجمعوا الآثار الدامغة للرأي والقياس، والمخذلة من استعماله. وقد عقد لذلك حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر باباً في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»^(٣) أسماه: «باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل في دين الله حشد فيه من النصوص الدالة على ذلك الشيء الكثير، فليراجع. دون اعتبار» حشد فيه من أقطاب مدرسة الحديث بالأندلس هو قاسم بن أصبغ وقد رأينا قطباً من ابن وضاح يعلن بكراهية القياس والنظر، حتى ظنه القاضي البيهقي تلميذ بقي وابن وضاح يعلن بكراهية القياس والنظر، حتى ظنه القاضي

(١) حجة الله البالغة ٤٢٨/١.

(٢) المصدر السابق ص ٤٢٨-٤٢٩.

(٣) ٣٦٢/٢ ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت- لبنان ط ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.

ابن العربي يفهما نفيًا تامًا، فنسبه إلى القول بالظاهر وسلكه في الظاهرية، وليس الأمر كذلك، قال ابن العربي: «وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أصبغ، رحل وروى الحديث وعاد فأُسند، وأدعى أنه لا قياس ولا نظر»^(١).

٦ - كراهية أفراد فقه الفروع بالتدوين، وتأليف السنن والمسائيد وأحاديث الأحكام:

فقد سلكت مدرسة الحديث بالأندلس طريقة في التأليف والتصنيف خالفت ما كان عليه أهل الأندلس يومئذ؛ من أفراد فقه الفروع والمسائل بالتدوين. واعتبر المحدثون أن الاشتغال بالفروع ليسا علمًا، حتى أن يحصى بن معين لما سأل محمد بن وضاح القرطبي عما منع الأندلسيين من جمع حديث معاوية بن صالح؟ أجابه أنه قدّم بليدًا لم يكن أهله يومئذ أهل علم^(٢)، والذي عناه ابن وضاح بالعلم هنا، هو علم الحديث والآثار، أما علم المسائل والفروع فكان موجودًا.

ولم تصبح الأندلس دار حديث وإسناد حتى عاد مجرا السنن بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح من رحلتها المشرقية، لاسيما بقي الذي صارت تواليفه قواعد للإسلام لا نظير لها - كما يقول ابن حزم الظاهري - بانجازه إلى التأليف في الأصول على غير عادة القوم وما ألفوه.

ثم توالى التأليف على هذا المنوال عند رواد مدرسة الحديث بالأندلس فظهر للوجود «مسند بقي بن مخلد» المشار إليه، ومصنف قاسم بن أصبغ الذي سماه

(١) عارضة الأحوذى ٣١٦/٥ - ٣١٧.

(٢) قضاة قرطبة للمشتني ص ٥٠.

«الجنبي»، و«مستخرج ابن أيمن على سنن أبي داود»، وكتاب «الدلائل في شرح غريب الحديث» لقاسم بن ثابت السرقسطي المتوفى ٣٠٢ هـ، الذي ما وضع بالأندلس ولا بالشرق مثله، كما يقول ابن الفرضي^(١)، وكتاب «مسند حديث ابن فطيس» المتوفى سنة ٤٠٢ هـ.

ثم تلا هؤلاء جيل ابن عبد البر، وابن حزم، والباقي، وعبد الحق الإشبيلي، وأبي علي الجياني، وأبي العباس النباتي، وغيرهم ممن صنف في هذا الباب كتب الحديث رواية ودراية.

هذا، وقد أطنبنا في الكلام عن مدرسة الحديث بالأندلس؛ لأنها هي التي مهدت لقيام المدرسة الظاهرية بها، فعنّا انبثقت هذه المدرسة، وعن أصولها تنفت.



(١) تاريخ علماء الأندلس ٦٠٦/٢.

المبحث الرابع

المذهب الظاهري أو المدرسة الظاهرية بالأندلس

وهو قطب هذا البحث وأساسه، و عليه مداره، وبسطه في مواضع شتى من هذا البحث، فليراجع .



المبحث الخامس

المذهب الشافعي بالأندلس

المذهب الشافعي وثيق الصلة بالمدرسة الظاهرية، بل إن الظاهرية ليست سوى إغراق في الشافعية، حتى إنه لما مثل داود: لم أبطلت القياس؟ قال: أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فأبطلت بها القياس، وقد كان إماماً الظاهرية بالمشرق والمغرب داود وابن حزم شافعيين قبل أن يصيرا ظاهريين. لهذا كله رأينا الحديث عن المذهب الشافعي وأعلامه بالأندلس أمراً في غاية الأهمية، لا سيما وأن هذا الموضوع لم يُفرد بالبحث، فيما أعلم، مع أنه يستحق ذلك.

بدأ المذهب الشافعي يدخل إلى بلاد أفريقية والأندلس في وقت مبكر، أواسط القرن الثالث الهجري، وليس بعد الثلاثمائة كما ذهب إليه عياض في المدارك^(١).

وإليك ما بلغته يدي من أعلام هذه المدرسة بالأندلس:

١ - قاسم بن محمد بن سيّار القرطبي المتوفى سنة ٢٧٦هـ:

محدث الأندلس المعروف بصاحب الوثائق، أول من أدخل مذهب الشافعي إلى الأندلس؛ رحل إلى المشرق أواسط القرن الثالث الهجري، ودرس على كبار شيوخ الشافعية، فلما عاد إلى الأندلس، أنكر على فقهاء تقليدهم الأعمى لما كان عليه شيوخهم، وانصرف إلى نشر مذهب الشافعي بين أهل بلده؛ عن طريق التدريس، والتأليف، وتجمعت حوله طائفة من التلاميذ، ومد عليه الأمير

(١) المدارك ١/٦٦.

محمد ظل رعايته، وعهد إليه في تحرير وثائقه وشروطه، وقد ظل في هذا المنصب إلى وفاته سنة ٢٧٦هـ^(١).

قال ابن الفريسي: «وكان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي»^(٢)، وقد أخذ قاسم مباشرة عن أصحاب الشافعي كإبراهيم المزني، وإبراهيم بن محمد الشافعي، وهما من كبار تلامذة الشافعي^(٣). وألف في مذهب الشافعي تواليف رد فيها على مخالفيه، منها كتاب: «الإيضاح في الرد على المقلدين»، رد فيه على كبار المالكية بالأندلس كبحي بن إبراهيم بن مؤنن، وعبد الله بن خالد، والغثبي^(٤).

وقد أثنى عليه وعلى علمه صفوة علماء الأندلس، قال فيه رفيقه بقي بن مخلد: «لم يقدم علينا من الأندلس أعلم من قاسم»^(٥)، وقال أحمد بن محمد بن عبد البر: «سمعت أحمد بن خالد ومحمد بن عمر بن لبابة، يقولان: ما رأينا أفه من قاسم بن محمد ممن دخل الأندلس من أهل الرحل (الرحلة)، وقال بقي ابن مخلد أيضاً: قاسم بن محمد أعلم من محمد بن عبد الله بن الحكم»^(٦).

(١) تاريخ الفكر الأندلسي لبالثيا ص ٤٣١.

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الفريسي ٥٩٧/٢ - ٥٩٨.

(٣) انظر نفس المصدر السابق.

(٤) جلوة المقتبس ٥٢٤ ص ٢، رقم ٧٦٤، وبغية الملتبس ٥٨٧ ص ٢، رقم (١٢٩٧).

وترتيب المدارك ٤٤٨/٤.

(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٧٠/٢.

(٦) ابن الفريسي ٥٩٧/٢ - ٥٩٨، ومن عليم من هو محمد بن عبد الله بن الحكم عرف منزلة

قاسم بن محمد، فهو محمد بن عبد الله بن الحكم، أبو عبد الله، سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم وغيرهم من أصحاب مالك، وصحب الشافعي وأخذ عنه،

وذكره أبو محمد بن حزم الظاهري في «رسائله» فأنشأ عليه ثناء جيلاً فقال: «ولمن إذا ذكرنا قاسم بن محمد لم يُبَاه به إلا القفال، ومحمد بن عقيل الفريابي، وهو شريكهما في صحة المزني أبي إبراهيم والتلمذة له»^(١)، وقال في موضع آخر: «وتأليف قاسم بن محمد، المعروف بصاحب الوثائق، وكلها حسن في معناها، وكان شافعي المذهب نظاراً، جارياً في ميدان البغداديين»^(٢).

ومع شافعيته، كان يفتي بمذهب أهل البلد، ولعل هذا كان سبباً في ضهور المذهب الشافعي بالأندلس وعدم ظهوره، ولهذا لما ذكره ابن أبي دليم في طبقة المالكية قال: «كان يفتي بمذهب مالك، وقال غيره: كان يتحفظ كثيراً من مخالفة المالكية»^(٣)، قال أحمد بن خالد: قلت له أراك تفتي الناس بما لاتعتقد؟ وهذا لايجل لك، قال: إنما يسألوني عن مذهب جرى في البلد يُعرف، فأفتيهم به، ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم^(٤).

وقد ترجم له القاضي عياض في ترتيب المدارك، وابن فرحون في الدياج المذهب، وهما كتابان في أعيان علماء مذهب مالك، وهذا يتعجب منه؛ لأن قاسم بن محمد على مذهب الشافعي كما هو معروف، ولكن كم من شافعي أو ظاهري ترجم له في طبقات المالكية، ولعل السبب هو ما ذكرناه من الرغبة في الاستكثار والاستقواء بكثرة الاتباع، لا سيما المبرزين منهم.

وأصبح من أهل النظر والحجة فيما يتكلم فيه ويتقلده من مذهبه، وانتهت إليه الفتوى بمصر على مذهب مالك، وكانت وفاته سنة ٢٦٨. الدياج ٢٣١، وترتيب المدارك ٦٢/٣.

(١) رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها ص ١٨٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٨١.

(٣) ترتيب المدارك ٤٤٧/٤.

(٤) الدياج المذهب لابن فرحون ص ٢٢٢.

وكان المحدث المسند بقي بن مخلد^(١) المتوفى سنة ٢٧٦ هـ أيضاً، هو أول من أدخل كتب الشافعي الأندلس، وقد خلف من بعده نقراً طيباً من تلاميذه الذين درسوا المذهب الشافعي على يديه، وتمذهبوا به، منهم:

٢ - يحيى بن عبد العزيز، أبو زكرياء القرطبي المعروف بابن الخراز المتوفى سنة ٢٩٥ هـ: سمع العتي، وعبد الله بن خالد وغيرهما من الأندلسيين، ورحل فسمع بمصر من المزني، والربيع بن سليمان المؤذن، ومحمد بن عبد الحكم، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم. سمع الناس منه «مختصر المزني» و«رسالة الشافعي» وغير ذلك من علم محمد بن عبد الله بن الحكم، وكان يميل في فقهه إلى مذهب الشافعي، وكان مشاوراً بقرطبة مع عبيد الله بن يحيى ونظرائه؛ أيام الأمير عبد الله... وسمع الناس منه بالقيروان مستخرجة «العتي» وغير ذلك من حديثه^(٢).

٣ - هارون بن نصر القرطبي أبو الخيار المتوفى سنة ٣٠٢ هـ: صحب بقي بن مخلد نحواً من أربع عشرة سنة، وأكثر الرواية عنه، وكان قد مال إلى كتب الشافعي، فعني بها، وحفظها، وتفقه فيها، وكان من أهل النظر والحجة، وسمع محمد بن عمر بن لبابة يثني على أبي الخيار، ويقول: ليس يدري أحدٌ من هذا البلد ما يقول هذا، يعني: في الفقه^(٣).

٤ - عثمان بن وكيل من أهل المدور الأقصى، من حوز قرطبة.

(١) جعله المشرق الإسباني بالثيا من كبار الشافعيين الأندلسيين، في «تاريخ الفكر الأندلسي» ص ٤٣٣، ولا يصح، إنما كان مجتهداً لا يقلد أحداً، ولم يتمذهب بمذهب كما تقدم.

(٢) ابن الفرضي ١٨٢/٢ - ١٨٣ وترتيب المدارك ١٥٧/٥

(٣) ابن الفرضي ٨٨٥/٢ (١٥٢٩)، وهذا دليل آخر على أن كثيراً من فقهاء المالكية بالأندلس كان فقههم مقصوراً على رأي مالك لا يعدونه.

٥ - عثمان بن سعد الكناني: من أهل جيان، ويعرف بجرقوص، ويكنى أبا سعيد، توفي قريباً من سنة ٣٢٠ هـ^(١).

٦ - أسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد: مولى عثمان بن عفان بن زيد، توفي سنة ٣١٩ هـ سمع من بقي بن مخلد وصحبه طويلاً، ثم رحل إلى المشرق سنة ٢٦٠ فلقى أبا يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكم ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، وله سماع بالأندلس من محمد بن عبد السلام الحشني وقاسم بن محمد ونحوهم. ولي قضاء الجماعة بالأندلس لعبد الرحمن الناصر، قال الضبي: «وكان جليلاً من القضاة، ثقة من الرواة، يميل إلى مذهب الشافعي»^(٢).

٧ - ابن أمانة^(٣) الحجاري: الفقيه العالم، صاحب كتاب «أحكام القرآن» وهو كتاب جليل، قال عنه ابن حزم الظاهري في «الرسالة»: «ومنها (أي من الكتب الأندلسية) في أحكام القرآن، كتاب ابن أمانة الحجاري، وكان شافعي المذهب، بصيراً بالكلام على اختياره»^(٤).

٨ - ومنهم: خلف بن عبد الله بن مخارق الخولاني، من أهل الجزيرة الخضراء، رحل حاجاً؛ فسمع من ابن المنذر ومن ابنة الشافعي بمصر، وكان مفتياً في بلده، وفقهها مشاوراً، تدور عليه الفتيا مع أصحابه، وكان صاحب صلاة

(١) ذكرهما بالثيا في تاريخ الفكر الأندلسي ص ٤٣٣ وأكد أنهما شافعية ومن تلامذة بقي بن مخلد.

(٢) بقية الملتبس ١/ ص ٢٩٤-٢٩٥ رقم (٥٧٣)، وانظر ابن الفرضي ١٦٧/١ رقم ٢٧٨.

(٣) في النسخ: ابن أمية، والتصحيح من رسالة ابن حزم ص ١٧٩، وبغية الملتبس ٧١٧/٢ رقم (١٥٦٥)، وفي تاريخ الفكر الأندلسي ص ٩ ولا يصح بل هو تصحيف وهم.

(٤) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص ١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

الجزيرة (الخضراء)، وسكن قرطبة^(١).

٩ - ويروي ابن الأبار في التكملة: أن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر^(٢) المتوفى سنة ٣٣٩هـ كان فقيهاً شافعيًا، قال: «وعني العناية الثامنة بسماع العلم وحمله، ووضع التوليف فيه، وكان فقيهاً شافعيًا، أخباريًا، متسكياً بصيراً بلسان العرب، رفيع الطبقة في الأدب ومعرفته، ضارباً بأوفر سهم في اللغة، ذاكرةً للخبر، مطبوعاً في صوغ القريض، وتصنيف كتب الأدب، ولكتاب «العليل والقتيل في أخبار بني العباس» في أسفار، وقد حدث عنه مسلمة ابن قاسم «بالمسكبة» من تأليفه وهي ستة أجزاء؛ في فضائل بقي بن مخلد... وكان لعبد الله هذا اختلاط بالعلماء؛ واستراحة إليهم، وهو أحد النجباء من أبناء الخلفاء. وسُعي به إلى أبيه عبد الرحمن الناصر، فحبسه في آخر خلافته تحت التوكيل الشديد، أزيد من حول، إلى أن أنفذ قتله يوم الثلاثاء ثاني عيد الأضحى وقبل ثلثه سنة ٣٣٩هـ^(٣). وهكذا لقي هذا الأمير والفقيه الشافعي حظه على يد أبيه، إذ اتهم بالاشتراك في التدبير عليه والرغبة في خلعه، بسبب مبايعة الناصر لابنه الحكم ولياً لعهد دون عبد الله، وكان لذلك أثر سيء على المذهب الشافعي في الأندلس، إذ توقف نشاطه حتى أيام الحكم المستنصر^(٤).

(١) ابن الفرضي ٢٤٦/١ رقم ٤٠٥.

(٢) له ترجمة في: الحلة السيرة ٢٠٦/١ رقم ٧٨، المغرب ١٨٢/١ رقم ١٢٠، جامع بيان العلم وفضله ١٩٧/٢، بغية الملتبس رقم ٩٣٢، جلوة المقتبس رقم ٥٥٥، المقتبس (عصر الناصر) ١٧/٥، الوافي بالوفيات ٢٤٤/١٧ رقم ٢٢٨، البيان المغرب ٢/٢١٧، طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣٠٩ رقم ١٩٨، فتح الطيب ٣/٥٨٢.

(٣) التكملة لابن الأبار ٢/٢٣١ رقم ٦٤٣ بتحقيق الدكتور عبد السلام المراس.

(٤) تاريخ الفكر الأندلسي ص ٤٣٤.

١٠ - ومنهم: أبو عمر أحمد بن عبد الوهاب بن يونس: المعروف بابن صني الله القرطبي المتوفى سنة ٣٦٩هـ وصفه ابن الفرضي بقوله: «كان رجلاً حافظاً للفقه، عالماً بالاختلاف، ذكياً، بصيراً بالحجاج، حسن النظر، قائماً بما يجلد الكلام فيه. وكان يميل إلى مذهب الشافعي. وله سماع من شيوخ وقته، وصحب عتيلاً الشافعي، وتفقه معه، وناظر عليه. وكان له حظ وافر من الحرية واللغة، وسار في جملة المقابليين للمستنصر بالله... وكان ينسب إلى مذهب الاعتزال، وكان دميماً سمجاً»^(١).

١١ - يوسف بن محمد بن سليمان المملاني الشذوني: من أهل شذونة، يكنى أبا عمر المتوفى سنة ٣٨٣هـ. سمع بالأندلس، ثم رحل إلى المشرق، وكتب بخطه كتاب الشافعي الكبير؛ عشرين ومائة جزء... صارت نسخته إلى المستنصر بالله، وسمع بجلّة من الحسين بن حميد موطأ القعني، وكتاب الأموال لأبي عبيد، وكتب حديثاً كثيراً، مصنفًا ومثوراً، وانصرف إلى الأندلس، فقدمه أمير المؤمنين (الحكم) رحمه الله إلى قضاء قلّسنة، وقدم أخاه إلى صلاة شريش، وكان خطيباً أديباً وسيماً^(٢).

١٢ - وعبد السلام بن السمع بن نابل بن عبد الله بن يحيى المواربي المتوفى سنة ٣٠٧هـ: أصله من مورور رحل إلى المشرق، وتفقه بمصر للشافعي، وقرأ القرآن وجوده، وقدم الأندلس، وكان حافظاً لمذهب الشافعي؛ حسن القيام به. وكان رجلاً صالحاً فاضلاً، كثير الذكر والصلاة، متهجداً بالقرآن، وكان

(١) ابن الفرضي ١٠٢/١ رقم ١٥٢.

(٢) المصدر السابق ٩٤٢/٢ رقم ١٦٣٤.

ساكناً بالمدينة الزهراء إلى أن توفي بها^(١).

١٣ - وعبد الله بن محمد بن عبد المومن بن يحيى التجيبي القرطبي: المعروف بابن الزيات المتوفى عام ٣٩٠هـ. رحل إلى المشرق رحلتين، دخل فيهما العراق وكان كثير الحديث، مسنداً؛ صحيحاً للسمع، صدوقاً في روايته... وكان متصرفاً في التجارة، كتب الناس عنه قديماً وحديثاً، وتمذهب بالمذهب الشافعي^(٢).

١٤ - سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر بن برد الأنصاري المتوفى سنة ٤٠٦هـ من أهل أستجة، سكن قرطبة بمقبرة الكلاعي منها، يكنى أبا القاسم، شيخ حافظ المغرب أبي عمر ابن عبد البر.

رحل إلى المشرق وحج وأقام بالمشرق ثلاثاً وعشرين سنة، كان حافظاً للحديث، يملئ من صدره؛ يشبه المتقدمين من المحدثين، وكانت روايته واسعة، وعنايته ظاهرة، ثقة فيما نقل وضبط.

قال ابن أبيض: وكان شافعي المذهب رحمه الله، وقال تلميذه أبو حفص الزهراوي: ساق سلمة بن سعيد شيخنا من المشرق ثمانية عشر حملاً مشدودة من كتب^(٣).

١٥ - وعلي بن سليمان بن أحمد المرادي القرطبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ: كان فقيهاً شافعي المذهب، نظاراً فيه، حافظاً له، قائماً عليه، متحققاً به^(٤).

١٦ - ونابت بن المخرج بن يوسف الخثعمي البلنسي المتوفى سنة ٥٤٥هـ

(١) ابن الفرضي ٤٩٢/٢ رقم: ٨٥٥.

(٢) المصدر السابق ٤٢٣/١ رقم: ٧٥٥.

(٣) الصلة لابن بشكوال ٢٢٤/١ رقم: ٥١٣.

(٤) الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ٥/ القسم ١.

تمذهب بمذهب الشافعي ومات بمصر^(١).

١٧ - وأحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل المقرئ القرطبي المتوفى سنة ٥٩٦هـ من أهل قرطبة، ونزل دمشق، وكان شافعي المذهب، ولد بقرطبة عام ٥٢٨هـ^(٢).

١٨ - وفتح بن موسى بن حماد الخضراوي، ولد بالجزيرة الخضراء، أبو البركات القصري؛ رحل إلى المشرق؛ وأقام هناك، وكان محدثاً، راوية مكثر، منيع السماع؛ صحيحه، فقيهاً شافعيّاً، شاعراً مجيداً، مدح الملوك وحظي لديهم، وصف في ما كان يتحلله من العلوم، ولد بالجزيرة الخضراء في رجب ٥٨٨هـ^(٣).

١٩ - ابن المناصف القرطبي: محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٦٢٠هـ الشيخ الفقيه القاضي الجليل، شيخ الرعيني، وهو من أهل العلم والفطن والاجتهاد، ذكره في شيوخه المحدث الناقد أبو الحسن ابن القطان، وأنه أهدى إليه تأليفه الذي سماه: «الإنجاد في أحكام الجهاد» وحمله إياه، وعنايته بالنظر أغلب عليه من الرواية، ومن منظوماته: المذهب، والمعقب، والدرة في الفقه وأصوله؛ وكل ذلك مما برز فيه؛ وأبان به عن معرفته ورسوخه، وهو يميل إلى الشافعي في أكثر نظره، ويقطع نفسه رتبة الاجتهاد، وكتابه في الجهاد من أجل الموضوعات، توفي يوم الأحد لثمان عشرة خلت من شهر ربيع الآخر، سنة عشرين وست مائة^(٤).

(١) فتح الطيب ٦٤٥/٢ رقم: ٢٧٧.

(٢) التكملة لابن الأبار ٨١/١ رقم: ٢٣٦ بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ٥/ القسم ٢: ص ٥٣٣ رقم: ١٠٢٥.

(٤) برنامج الرعيني ص ١٢٩.

٢٠ - ومنهم : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح ابن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٩ هـ الإمام، الحافظ، الزاهد، بقیة السلف، أسره الإفرنج سنة ٦٤٦، وخلص، وقدم مصر سنة بضع وخمسين، تمذهب للشافعي، وعني بالحديث، وأتقن الفاضل، وعرف رواته وحفاظه، وفهم معانيه، وانتقى لبابه ومبانيه، قال الصفدي: وكان من كبار أئمة هذا الشأن^(١).
* وقد تحول بعض المغاربة من المذهب المالكي إلى المذهب الشافعي، تذكر كتب التراجم منهم:

٢١ - محمد بن عمر بن لبابة^(٢) القرطبي المتوفى سنة ٣١٤ هـ. كان مالكيًا، وكان اعتماده في الفقه على العتبي وابن مزين، ثم تحول إلى مذهب الشافعي في آخر أيامه، قال الحافظ ابن عبد البر: « وكان يحب الحجة والكلام في الفقه، وعلى النظر واتباع الحديث في آخر أيامه، والميل إلى طريق الشافعي »^(٣).
٢٢ - وأحمد بن بشر بن محمد بن إسماعيل التجيبي القرطبي المتوفى سنة ٣٢٨ هـ قال أحمد بن خالد: كان يحفظ أصول مذهب مالك حفظاً حسناً، واعتنى بكتب محمد بن إدريس الشافعي، وكان يميل إليه، وكان إذا استفتي ربما يقول: أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا^(٤).

* وعن كان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي من الأندلسيين، متأثراً به:

(١) فتح الطب ٢/ص ٥٢٨-٥٢٩ رقم ٢١٢.

(٢) سبق أن رتبته في اتجاه التاصيل في الفقه المالكي، ولا تضاد، لأن فقه التاصيل والدليل هذا انتهى به في آخر أيامه إلى الميل للمذهب الشافعي كما أكد ابن عبد البر.

(٣) ترتيب المداير ج ٥/ص ١٥٥.

(٤) المصدر السابق ص ٢١٠.

٢٣ - حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ قال فيه تلميذه الحافظ الحميدي: « وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة الله عليه »^(١).

* وعن كان في بدايته شافعيًا ثم انتقل إلى المذهب الظاهري أو المالكي:
٢٤ - أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار القرطبي المتوفى سنة ٤١٨ هـ: قال القاضي عياض: « وكان أولاً يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه »^(٢).

٢٥ - كذلك لا ينبغي أن يعزب عن بالنا - ونحن نحاول أن نبحت عن رجالات المذهب الشافعي بالأندلس - أن الإمام أبا محمد ابن حزم المتوفى سنة ٥١٦ هـ كان شافعيًا في بداية حياته، حتى وجدنا من ينعتة بالشافعي رغم ظاهرته المعروفة كما فعل ابن بسم المتوفى سنة ٥٤٢ هـ في « الذخيرة » قال: « نقلت من خط الفقيه أبي محمد علي بن حزم الشافعي... »^(٣)، وقال المقرئ: « وكان شافعي المذهب، يناضل الفقهاء عن مذهبه ثم صار ظاهرياً »^(٤).
* وقد دخل الأندلس بعض الشافعية، وافدين من المشرق، و الذين تذكرهم كتب التراجم الأندلسية في قسم الغرباء^(٥).

(١) جذوة المقتبس ٢/ص ٥٨٦ رقم ٨٧٤ وانظر بغية الملتبس ٢/٦٦٠.

(٢) ترتيب المداير ج ٧/ص ٢٨٦.

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/٣٢٩.

(٤) فتح الطب ٢/٧٨، وانظر وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ رقم ٤٤٨، وتذكرة الحفاظ ٣/١١٤٦.

(٥) منهم: أبو الطيب محمد بن إبراهيم بن أبي بردة البغدادي ت ٣٧٣ هـ ابن الفرضي ٨٠٤/٢ رقم ١٤٠١، وعلي بن إبراهيم التبريزي، الصلة لابن بشكوال ٢/٤٢٧.

ولو ذهبنا نستقصي أعلام المذهب الشافعي بالأندلس، لعثرنا على آخرين غير من ذكرنا، وقد ساق ابن السبكي في طبقاته كثيراً منهم، غير أننا لم نشر إليهم حقداً من الوقوع فيما وقع فيه ابن السبكي وغيره من الاستكثار بالأبواب، حتى نعت الكثيرين منهم بالشافعية وليسوا كذلك.

• بعض أسباب ضمور المذهب الشافعي بالأندلس :

رغم أن المذهب الشافعي بالأندلس أخذ به الأكابر؛ فإنه لم يعرف ذبوعاً وانتشاراً، ولا زاحم المذهب المالكي مزاحمة قوية، وذلك لأسباب أذكر بعضها:

١ - مقتل الأمير عبد الله ابن الناصر، الشافعي المذهب، الذي بلغ من ميله إلى فقهاء الشافعية بالأندلس أن تأمر على أبيه مع نفر منهم، مما سار به إلى حظه مع اثنين من أعلامهم^(١).

وكان لذلك أثر سيء على المذهب الشافعي في الأندلس، إذ توقف امتداده وانتشاره، وقد علمنا ما لقوة السلطان من أثر في انتشار المذاهب وذبوعها، ولو كتب للأمير عبد الله - الفقيه الشافعي - تولي الخلافة، لكان للفقه في الأندلس وجه آخر.

٢ - عدم اهتمام الشافعية بنشر مذهبهم، ونصرتهم، والدفاع عنه.

٣ - تضيق الفقهاء المالكية على أتباع مذهب الشافعي بالأندلس، فإنهم كانوا لا يهتمون بظهور مذهب غير مذهب مالك، مذهب أهل البلد.

رقم ٩١٩ ، وأبو القاسم عبيد الله بن عمر بن جعفر القيسي ت ٣٦٠ هـ ابن الفرضي ٤٣٣/١ رقم ٧٦٩ ، وأبو نصر سهل بن علي بن عثمان النسابوري شيخ القاضي عياض ت ٥٣٦ هـ ، جنوة الاقتباس لابن القاضي ٢/ ٥٢٠ رقم ٦٠٤ .
(١) تاريخ الفكر الأندلسي ص ٩ .

٤ - تخرج فقهاء المذهب الشافعي بالأندلس من مخالفة ما عليه الناس في الفتوى والعمل، فإمام الشافعية بالأندلس نفسه قاسم بن محمد بن ميار كان يعني بمذهب مالك رغم شافعيته، وكان يتحفظ كثيراً من مخالفة المالكية كما يقول القاضي عياض^(١)، وكان أحمد بن بشر التجيبي القرطبي المتوفى ٣٢٨ هـ إذا استغنى يقول : أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا^(٢).

٥ - إعراض فقهاء الأندلس عن جميع المذاهب غير مذهب مالك؛ حتى إن محمد بن عمر بن لبابة كان يثني على هارون بن نصر القرطبي الشافعي المتوفى سنة ٣٠٢ هـ ويقول : ليس يدري أحد من هذا البلد ما يقول هذا، يعني في الفقه^(٣).

٦ - لم ينجح للشافعية من المناصب الكبرى في الدولة ما يمكنهم ويساعدهم على نشر فقه إمامهم ، وإذاعة مذهبه بين الناس، فقد انفراد الفقهاء المالكية بتسيير نظام الفتوى والقضاء، وكانوا لا يؤكّدون ذلك إلا من كان مالكيّاً كما تقدم. هذا بحث مقتضب، استعرضنا فيه المذاهب التي انتشرت وذاعت في الأندلس، وعلا شأنها، غير أن هذا لا يعني عدم وجود المذاهب الأخرى، فقد كانت موجودة، لكنها لم تجد تربة خصبة، ولذا عاشت مهجورة حتى انقطعت عن قريب.



(١) ترتيب المدارك ٤/ ٤٤٧ .

(٢) ترتيب المدارك ٥/ ٢١٠ .

(٣) ابن الفرضي ٢/ ٨٨٥ .

المبحث السادس

المذاهب الفقهية الأخرى بالأندلس

لقد قُدرَ لبعض المذاهب الفقهية الأخرى أن تدخل بلاد الأندلس بأثره. على يد بعض الغرباء والرحالين، غير أنها لم يكتب لها الذبوع والانتشار. فماتت بموت أصحابها، وهذه حقيقة كثيراً ما تجاهلها البحث العلمي، ولم يرد الخوض في تفاصيلها، حتى أصبح من المسلم به لدى الجميع أو الأغلب، أن الأندلس لم تعرف إلا المذهب المالكي وحده، وأن الأندلسيين كانوا جميعاً مالكية، وهذا يتنافى مع الحقيقة، ويصادم شواهد التاريخ^(١).
أما المذهب الحنفي بالأندلس.

قال القاضي عياض: «ودخل منه شيء - أي مذهب أبي حنيفة - ما وراء إفريقية من المغرب قديماً، بجزيرة الأندلس ومدينة فاس»^(٢)، وقال في موضع آخر: «وأدخل بها - أي الأندلس - قوم من الرحالين والغرباء شيئاً من مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وداود، فلم يتمكنوا من نشره، فمات بموتهم، على اختلاف أزمانهم إلا من تدين به في نفسه، ممن لا يؤثّر لقلوبه، على ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا»^(٣).

وكلام عياض هذا ينطبق مطابقة تامة على المذهبين الحنفي والحنبلي، اللذين ندر أتباعهما في الأندلس؛ دون غيرهما من المذاهب التي كان لها ذبوع وانتشار وأتباع؛ كما بسطنا القول في ذلك.

(١) للمذهب المالكي بالمغرب للدكتور عمر الجدي ص ٢٢.

(٢) ترتيب للمدارك ١/ ٦٥.

(٣) للصدر السابق ص ٢٧.

ومن الأندلسيين الذين تذكر كتب التراجم والتاريخ أنهم اعتنقوا هذا المذهب الفقهي: زيد بن بشر الأندلسي الفقيه على مذهب الكوفيين، الذي روى عنه سليمان بن عمران قاضي المغرب، ولقد عرفه الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي وأثنى عليه^(١).
ومن الغرباء: أبو هاشم محمد بن الفضل بن عبيد الله ابن قثم القرشي العباسي الذي قدم الأندلس تاجراً سنة ٤٢٢ هـ وكان بغدادياً على مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وكان صحيح العقل، حسن الخلق، فصيح اللسان، من أهل الفضل والثقة^(٢).

ومنهم: أبو موسى عيسى بن محمد بن هارون بن عتاب النسفي الأستاذ، قدم إشبيلية تاجراً مع أبيه محمد سنة ٤٢٢ هـ قرأ القراءات على أبي طاهر البغدادي المقرئ، وسمع عليه تواليه، وكان من أحفظ الناس لأخبار العلماء، وأميزهم بالتعديل والتجريح، وكان حنفي المذهب ثقة فيما رواه، روى عنه من الأندلسيين ابن خزرج^(٣).

ب- المذهب الحنبلي بالأندلس:

دخل بعض الحنابلة من الغرباء إلى الأندلس بأثره، ولم أجد ذكراً لأندلسي حنبلي المذهب، ولعل السبب أن الإمام أحمد لم يشتهر عند الأندلسيين اشتهاً الإمام أبي حنيفة، فحتى في الموسوعات الفقهية الأندلسية كالتمهيد لابن عبد البر والمحلّى لابن حزم لا نكاد نجد له ذكراً إلا لاماً، وقد يكون السبب أيضاً ما

(١) بغية الملتبس ١/ ٣٧٤ رقم ٧٥٧.

(٢) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٥٩٩ رقم ١٣١٣.

(٣) للصدر السابق ٢/ ٤٤١ رقم ٩٤٨.

شاع من أن ابن حنبل كان محدثاً ولم يكن فقيهاً .

ومن الغريب : في هذا الباب الذين دخلوا الأندلس، وأخذ عنهم بعض أهلها: سالم بن علي بن ثابت بن أبي يزيد الغساني اليماني، قدم الأندلس مع ابنه تاجراً سنة ٤١٦ هـ وكان من خيار المسلمين، على طريقة قوية من المستنيرين، حنبلي المذهب، وكان ذا رواية واسعة عن شيوخ بلده وغيرهم. حدث عنه من أهل الأندلس أبو محمد بن خزرج وقال: أخبرنا أن مولده سنة ٣٤١ هـ وأنه ابتداء بالسمع مع العلماء سنة ٣٦٠ هـ^(١).

ومنهم عبد الله بن الحسن بن عبد الرحمن بن شجاع المروزي، كان فاضلاً ديناً، حنبلي المذهب، متفتناً واسع الرواية، قديم الطلب، وكان عالماً بالعربية على مذهب الكوفيين، وله تأليف في النحو على مذهبهم سماه «الابتداء»، وله كتاب مختصر من علم أبي حنيفة في سبعة أجزاء، واسمه «المفني»، سمع منه من الأندلسيين أبو محمد بن خزرج وأجاز له في صفر سنة ٤٢٤ هـ وأخبره أن مولده سنة ٣٤٨ هـ قال: وكان متمتعاً بذهنه وجميع جوارحه^(٢).

هذه نظرة عن المدارس الفقهية بالأندلس، لتلمس بعض أثرها في بروز فقهاء أهل الظاهر، ولنخلص منها إلى المدرسة الظاهرية التي هي مركز هذا البحث، فكيف كانت نشأة هذه المدرسة المتميزة بالأندلس؟



(١) الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٣٢ رقم ٥٢٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٧ رقم ٦٥٥.

الفصل الثالث

نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم

المبحث الأول: الأعلام الأندلسيون الذين أسسوا المذهب
المبحث الثاني: أعلام مشاركة أدخلوا المذهب إلى الأندلس

مُهَيِّنَات

إن عدم تصنيف كُتُبِ لطبقات المدرسة الظاهرية الفقهية - بالشرق والمغرب - يجعلنا مُفتقرين إلى الكثير من تراجم أعلامها ، وأخبارهم ، وتوابعهم ، وفقههم . وهذه محنة يجدها الباحث في تاريخ هذه المدرسة .

فقد أُفردت مصنفات لطبقات المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية وغيرها من المذاهب السنية والشيعة ، أما الظاهرية فلا يكاد يُعثرُ على مؤلف يترجم لرجالها أو يُعرِّفُ بهم ، إلا ما يجده الباحث أحيانا قليلة في كُتُب التراجم والطبقات والفهارس ؛ من الإشارة السريعة الخاطفة من أن فلاناً كان يميلُ إلى الظاهر أو إلى القول به ، وفي أكثر الأحيان لا يُنصُّ على ظاهريته بالمرّة ، وقد تكونُ علّة ذلك استِثْناءً بَعْضِ العُلَماءِ والفُقهاءِ لمذهبِ الظاهريّة ، ونفورِهِمْ مِنْهُ .

بل إنَّ أشدَّ من ذلك وأنكى أن تجدَ فقيهاً ظاهرياً مَقْطوعاً بِظاهريّته مترجماً له ضمنَ طبقاتِ المالكية كالديباج المذهب لابنِ فرحون ، وترتيبِ المدارك للقاضي عياض ، أو في طبقاتِ الشافعية كصنيع ابنِ السُّبكي في ترجمته لابنِ خزَم مثلاً ؛ ولعل الدافعَ إلى ذلك هو الرغبةُ في الاستكثار والاستقواء بكثرة الأتباع ، أو الاستدلال على أفضلية المذهب بكثرة أعلامه ، لاسيما المبرزين منهم .



المبحث الأول

الأعلام الأندلسيون الذين أسسوا المذهب

يظن الناس أن المدرسة الظاهرية بالأندلس، لم تنشأ إلا مع الإمام ابن حزم، لاشتهاره عندهم، وليس الأمر كذلك، فالظاهرية نشأت في الأندلس قبل ابن حزم قرابة قرنين من الزمان، وهؤلاء مؤسسوها الأوائل .

١- عبدالله بن قاسم بن هلال القيسي، المتوفى سنة ٢٧٢ هـ^(١) :

تتفق المصادر على أن أول من نشر مبادئ المذهب الظاهري في الأندلس، وعرف به أهلها، ونقله إليها من المشرق، هو عبد الله بن قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران القيسي، أبو محمد، أندلسي من أهل قرطبة، فقيه جليل، كان من أوائل الظاهريين عامة، إذ إن المذهب ظهر في منتصف القرن الثالث الهجري، وقد كان قبل مالكياً بحكم البيعة والنشأة، مشهوراً بالرحلة والطلب، رحل ودخل العراق، ولقي أبا سليمان داود بن علي الأصفهاني الظاهري مؤسس مذهب الظاهر بالمشرق، فكتب عنه كتبه كلها، وأدخلها الأندلس، واجتهد في نشرها، فأخلت به عند علماء وقته بسبب تمكن المذهب المالكي من الناس، فنظر في علم مالك نظراً حسناً، غير أن علم داود ظل الأغلب عليه، فكان يميل إلى القول بالظاهر والحجة .

وكان ابن قاسم إلى جانب ذلك من العارفين بمذهب الشافعي، فقد لقي

(١) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/٣٧٨-٣٧٩، رقم الترجمة ٦٥٣، وجلوة المفتس للحمدي ٢/٤١٨، رقم الترجمة: ٥٦٣، وبغية الملتبس للضيبي ١/٤٥٣-٤٥٤، رقم الترجمة ٩٥١، البيان المغرب لابن عذاري المراكشي ١/١٤٢، وتاريخ الفكر الأندلسي لباليثيا، ص ٤٣٩ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

صاحب الإمام الشافعي إسماعيل بن يحيى المزني المصري ^(١) وحدث عنه. غير أنه في نهاية المطاف انقطع إلى المذهب الظاهري واجتهد في نشره. ذكر فضله وأثنى عليه الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري فقال: «وإذا نقضا عبد الله بن قاسم بن هلال ومنذر بن سعيد، لم نجار بهما إلا أبا الحسن ابن المغلس، والحلال، والديناجي، وروثم بن أحمد ^(٢)، وقد شاركهم عبد الله في أبي سليمان وصحبه [يعني: داود بن علي] ^(٣)، ثروني رحمه الله سنة اثنتين وسبعين ومائتين ^(٤)».

٢- منذر بن سعيد البلوطي الظاهري ^(٥) (المتوفى سنة ٣٥٥هـ):

وإذا كان عبد الله بن قاسم بن هلال لم يؤثر تأثيراً قوياً في نشر المذهب

(١) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري، كان زاهداً عالماً مجتهداً، محتجاً غواصاً على الدقائق، إمام الشافعية، وأعرفهم بأقوال إمامه، مؤلف الكتب التي عليها مدار مذهب الشافعي، لكن الشافعية يعدونه مجتهداً مطلقاً، ويعدون اختياراته خارجة عن المذهب على قلتها. توفي سنة ٢٦٤هـ: الفكر السامي ١٢٤/٣.

(٢) انظر تراجمهم في فصل «جنود النشأة» الذي استهل به هذا البحث.

(٣) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم، ص ١٨٧، تحقيق: إحسان عباس، ضمن رسائل ابن حزم.

(٤) وذكر الحميدي في الجلود ٤١٨/٢: أنه توفي سنة ٢٩٢هـ وتابعه على ذلك الصفي في بغية المنتمس ٤٥٤/١، وابن عدي في البيان المغرب ١/١٤٢.

(٥) انظر ترجمته في: ابن الفريسي ٨٤٥/٢، رقم ١٤٥٢، والجلود ٥٥٥/٢، رقم ٨١١، والمرقية العليا للثباني، ص ٧٥، وقضاة قرطبة للخشني، ص ٢٣٧، وبغية المنتمس ٦٢٠/٢، رقم ١٣٦١، ونفع الطيب ٥٧٠/١، فما بعدها، وهي أوفى ترجمة له، والبيان المغرب ٢/٢٥٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٧٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٠١/٢، رقم ٢٠٢٣، والأعلام للزركلي ٧/٢٩٤.

أول نشأة المدرسة وتاريخها

الظاهري «فإن الفقيه الشهير قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي يعد المانع الحقيقي عن هذا المذهب بالأندلس. هذه الشخصية الظاهرية الكبرى التي تنتمي إلى عهد الحكم الثاني: هو منذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم بن عبد الله البلوطي، ثم الكندي، من أهل قرطبة، يكنى: أبا الحكم، ونسب في البربر، في فخذ منهم، يقال له كرتة. والبلوطي: نسبة إلى موضع قريب من قرطبة يقال له: فخص البلوط.

● مكانته العلمية ورحلته إلى المشرق:

سمع بالأندلس من عبيد الله بن يحيى بن يحيى اللبني ونظراته، ورحل حاجاً سنة ٣٠٨هـ، فأقام في رحلته أربعين شهراً لقي فيها جماعة من الأعلام، وظهرت فضائله بالمشرق فأخذ بمكة عن محمد بن المنذر النيسابوري كتاب «الإشراف في اختلاف العلماء» رواية عن مؤلفه، وجلبه إلى الأندلس، وروى بمصر كتاب العين عن أبي العباس بن ولاد، ولقي أبا جعفر أحمد بن محمد بن النحاس النحوي بمصر، وله معه حكاية مشهورة تدل على فطنته وسرعة خاطره ^(١).

(١) نقلها الحميدي في الجلود ٥٥٦-٥٥٧، والمقري في نفع الطيب ١٩/٢، وذلك أنه حضر مجلسه في الإملاء، فأملأ أبو جعفر عما أملأ قول الشاعر:

تبيكي على ليلى لملي أعينها
خليلي هل بالشام عين خزينه
فقد استلهمها الباكون إلا حمامة
مطوقة بآت ويات قريبها
لجأوبها أخرى على خيزرائة
يكاذ يدايتها من الأرض ليها

فقال له منذر بن سعيد: أيها الشيخ، أعزك الله، باتا يصنعان ماذا؟ فقال أبو جعفر النحاس: وكيف تقول أنت يا أندلسي؟ فقال له منذر: بات ويات قريبها، فاستبان أبو جعفر ما قال، وقال له: ارتفع، ولم يزل يرفعه حتى أدناه منه.

وكان عالماً فقيهاً، وأديباً بليغاً، وخطيباً على المنابر وفي المحافل مصنفًا. وشاعراً مطبوعاً، بصيراً بالجدل حاذقاً فيه، منحرفاً إلى مذهب أهل الكلام، ليجاً بالاحتجاج، شديد العارضة، حاضر الجواب عتيده، ثابت الحجة. قال ابن الطيلسان في تاريخ فقهاء قرطبة: «كان خطيب الأندلس وبلغها، مع العلم البار والمعرفة الكاملة، والتفتن في العلوم على اختلافها، والدين والورع، وكثرة الصلاة والصيام، والصلابة في الأحكام، والصدق بالحق في جميع الأمور، لا يدهن أحداً، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وكان أعلم الناس باختلاف العلماء»^(١).

وقد أثنى عليه ابن حزم فقال: «وكان أخطب الناس وأعلمهم بكل فن، وأورعهم، وأكثرهم هزلاً ودعابة»^(٢).

* أخلاقه:

كانت له شارة عجبية، ومنظر جميل، وخلق حميد، وتواضع لأهل الطلب والخطاط إليهم، وإقبال عليهم، وكان - مع وقاره التام - فيه دعابة مستملحة، وله نوادر مستحسنة، قال المقرئ: «فرما ساء ظن من لا يعرفه، حتى إذا رام أن يصيب من دينه شعرة ثار له ثورة الأسد الضاري»^(٣)، ومن دُعابته ما حدث به سعيد ابنه قال: قعدنا ليلة من ليالي شهر رمضان المعظم مع أبينا للإفطار بداره البرانية، فإذا سائل يقول: أطعمونا من عشاكنم أطعمكم الله

(١) طبقات المالكية لمؤلف مجهول، ورقة ٢١٢-٢١٤، مخطوط الخزنة العامة بالرباط، رقم ٣٩٢٨ د.

(٢) طرق الحامة، ص ٤٥.

(٣) النفع ٢ / ١٧.

تملى من ثمار الجنة، هذه الليلة، ويكثر من ذلك، فقال القاضي: إن استجيب لهذا السائل فيكم فلن يصبح منا واحد^(١). وأخباره في ذلك كثيرة^(٢). وكان مع ذلك خيراً، ورعاً صادقاً، شهد له بذلك الخليفة الناصر، فعندما ابنت مدينة الزهراء، واستفرغ وسعته في ترميمها، وإتقان قصورها، وزخرفة مصانعها، وانهك في ذلك حتى غطل شهود الجمعة بالمسجد الجامع ثلاث جمع متواليات، قام القاضي منذر بن سعيد فابتدأ أول خطبته بقوله تعالى: ﴿أَتَتُونَ يَكُلُّ رِيعَ آيَةٍ تَقْبُحُونَ﴾ وَتَسْخِدُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿الشعراء: ١٢٨﴾ وقرعه بكلام جزل وقول فصل، وأسرف عليه في ذلك مضيضاً إليه من أي القرآن ما يطابقه وجالباً من الأحاديث والآثار ما يشاكله. فأشار عليه ابنه الحكم بعزله واستبداله بغيره، فجزعه الناصر وانتهره وقال له: «أبطل منذر بن سعيد في فضله وخيره وعلمه - لا أم لك - يغزل؛ لإرضاء نفس ناكبة عن الرشد، سالكة غير القصد؟ هذا ما لا يكون، وإنني لأستحي من الله أن لا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شقيقاً مثل منذر في ورعه وصدقه»^(٣).

* عقيدته:

١- تأثره بالمذهب الاعتزالي:

دخل المذهب الاعتزالي إلى الأندلس في زمن مبكر، ولم تكن الأندلس منزهة عنه كما يقول شيخ المالكية في وقته أبو الحسين بن زرقون، ومن عرف

(١) المصدر السابق.

(٢) لا يتسع المجال لذكرها، راجعها في النفع ١٦ / ٢ فما بعدها.

(٣) المصدر السابق ٥٧٠ / ١.

بالاعتزال في الأندلس في القرنين الثالث والرابع الهجريين - كما تذكر كتب الطبقات والتراجم - عبد الأعلى بن وهب التوفى سنة ٢٦١ هـ وخرج من سلام الذي أخذ عن الجاحظ وأدخل كتبه إلى الأندلس، ويحيى بن عيسى القرطبي المعروف بابن السمين^(١) المتوفى سنة ٣١٥ هـ وعبد بن عبد الله ابن مسرة القرطبي^(٢) المتوفى سنة ٣١٩ هـ، وغيليل بن إسحاق^(٣)، والحابي موسى بن حيدر^(٤) وأخوه الوزير صاحب المظالم أحمد^(٥)، وكان داعية إلى الاعتزال لا يستتر بذلك، كما يقول ابن حزم^(٦)، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً قاضي الجماعة منذر بن سعيد، فإنه لما رحل إلى المشرق لقي أبا هاشم الجبائي، فأخذ عنه الآراء القدريّة في الاعتقاد، وفي هؤلاء المعتزلة الأوائل الذين أدخلوا مذهب الاعتزال إلى الأندلس يقول القاضي ابن العربي: «وقد رحل قوم من الضلال كمنسمة بن قاسم^(٧)، ومحمد بن مسرة، فجاءوا بكل مضرة ومغرة، ورحل البلوطي^(٨) ولقي الجبائي، فجاء ببدعة القدريّة في

(١) ترجمته في طبقات الأمم: ٧٤، وابن الفريسي: ١٨٥/٢.

(٢) انظر: د. إحسان عباس في الهامش ٤ من الذيل والتكملة، السفر ١، القسم ١، ص ٣٠-٣١، ومناذج من أوامير القاد المشارقة في الرواة المغاربة - لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق، ص ٢٦.

(٣) خليل بن إسحاق: هو عن صاحب ابن مسرة، وكان يقول بالاستطاعة، وتلمذ له ابن السمين.

(٤) موسى بن محمد بن حيدر: ترجمته في الجذوة، رقم ٣١٦ والبنية رقم ١٣٢٠.

(٥) هو أحمد بن محمد بن حيدر، ولي أيضاً الوزارة والقيادة لعبد الرحمن الناصر.

(٦) في رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها، ص ١٨٦ تحقيق د. إحسان عباس، ضمن رسائل ابن حزم.

(٧) منسمة بن القاسم بن إبراهيم مؤرخ وحدث أندلسي قرطبي، توفي سنة ٣٥٣ هـ.

الاعتقاد، ونخلة الداودية في الأعمال^(١)، وعند كلامه عن آل إليه حال العلم بالأندلس -

وتزيد خنفة ابن العربي - عند كلامه عن آل إليه حال العلم بالأندلس - على القاضي منذر بن سعيد فيقول: «وماسكت الحال قليلاً، فإذا حلت مسلم نازلة في اعتقاده التي قاصدة الظاهر من عقائد البلوطي، ومنسمة وابن مسرة، فأشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً^(٢)، وأرواه أنهم لا يألونه تحقيراً وبرهاناً، أو يصادف في دينه العملي داودياً^(٣)، فإذا بدنه قد تدوّد، ونظام شرجه قد تبدّد^(٤)».

والواقع أن ابن الفريسي كان في كلامه عن منذر أكثر أدباً وأخف وطأة من ابن العربي حين يقول: «وكان بصيراً بالجدل، منحرفاً إلى مذهب أهل الكلام، لهيجاً بالاحتجاج، ولذلك ما كان يتحمل في اعتقاده أشياء، الله مجازيه بها ومحاسن عنها^(٥)»، ولا غرو فقد تأثر بفكرة خلق القرآن إمامه داود الظاهري نفسه على ما نسب إليه بعضهم، ولذلك كره الإمام أحمد بن حنبل لقائه وابن حزم نفسه يثبت اعتزاله منذر عند ذكره لأنبائه فيقول في «طوق الحمامة»: «وكان أبوه قاضي القضاة منذر بن سعيد متهماً بمذهب

(١) العواصم من القواصم لابن العربي ٤٩٣/٢، تحقيق الدكتور حماد طالي.

(٢) القلف بالشرك والكفر غير مستأخر في منذر بن سعيد لجلائه وعلمه وفضله، ولكن لا يستغرب هذا من القاضي ابن العربي الذي عرف بالشدة والقسوة على المخالفين، ولقد كفر من قبل داود الظاهري نفسه. انظر أحكام القرآن، له ١٧١/١.

(٣) وقد كان منذر بن سعيد البلوطي نفسه داودياً ظاهرياً.

(٤) العواصم من القواصم ٤٩٤/٢.

(٥) تاريخ علماء الأندلس ٨٤٦/٢.

الاعتزال^(١).

وقد نقل لنا أبو بكر بن العربي بعض آراء القاضي منذر بن سعيد البلوطي الاعتزالية، ومنها مسألة العدل الإلهي التي هي ركن أساس في الفكر المعتزلي، ويبدو أنه ينقل ذلك من كتاب «الناسخ والمنسوخ» الذي نسب جل كتب التراجم والتاريخ إلى القاضي منذر بن سعيد، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَنقَرُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ يقول: غواية: قال بعضهم^(٢): «هذه الآية ليست بمنسوخة للدلائل، الدالة على ذلك، إذ غير جائز في حكمة الله وعدله ورافته وفضله أن يتعبد خلقه بما لا تبلغه قدرتهم لأن هذا جزؤ لا عدل^(٣)» تعالى الله عن ذلك، بل قد أختبر أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها. فالأيتان متفقتان (وكيف يأمرنا أن نطيعه ولا نعصيه) والنبى المبر عن الله يقول: «استقيموا ولن تحصوا»^(٤) أي لن تحيطوا بالاستقامة إلى جميع الطاعات، فإذا كان هو لا يطيق أن يتقي الله حتى لا يعصيه فمن ذا الذي يقدر على ذلك؟

وقد أخبر الله أنه كانت له ذنوب متقدمة ومتأخرة بقوله تعالى: ﴿لِيَنفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] والله تعالى بفضله عن تكليف ما لا يطاق لخلق^(٥).

(١) طوق الحمامة، ص ٤٥.

(٢) هو منذر بن سعيد البلوطي الظاهري قاضي الجماعة بالأندلس، كما هو مفهوم من سياق الكلام الذي سيأتي بعد.

(٣) وهو مذهب المعتزلة في قضية العدل الإلهي والتكليف بما لا يطاق.

(٤) الحديث في الموطأ (طهارة ٣٦)، ومن ابن ماجه (طهارة ٤)، ومن الدارمي (وضوء ٢).

(٥) هذا النص من كلام القاضي منذر بن سعيد البلوطي يؤرّن بالذهب، وهو واضح الدلالة

ونعقب القاضي ابن العربي في كتابه «الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم» على هذا الكلام بقوله: «هداية: لقد أصاب هذا البائن قدر سوء، فإنه رحل إلى ديار المشرق^(١)، معدن العلم وحظيرة المعرفة، فقيض له بسابق القدر الشيء أبو هاشم الجبائي في الاعتقاد، وهو أزدل المبتدعة وأذناهم اعتقاداً، ولقي في المسائل أصحاب داود فزاد اعتقاده لجهالة الجميع وسخافة الكل، وعاد إلى هذه البلاد^(٢) وقد ملأ حقائبه بدعاً وسخافات، معتزلياً في الاعتقاد، داوياً في العمل، لم يتحقق بفهم ولا حصل على علم. أما قوله إن الآية منسوخة فياليت سكت هاهنا، ولم يتعرض لدليل، فإنه جاء بدعة وتضليل»^(٣).

وقد تأثر بهذا الاتجاه الاعتزالي جل أبناء القاضي منذر، بل كان منهم من صار قطباً من أقطاب المعتزلة بالأندلس كابنه حكيم الذي أصبح - كما يقول ابن حزم - «رأس المعتزلة بالأندلس وكبيرهم وأستاذهم ومتكلمهم وناسكهم»^(٤). وقريباً من هذا كان أخواه عبد الملك وسعيد ابنا منذر قال

على تأثره بالفكر الاعتزالي، ذلك لأن كل مصنفات البلوطي في حكم المفقود اليوم إلا ما نقل عنه ابن العربي في كتبه - كما هو الأمر في هذا النص - وكذا ابن جزى في التسهيل. (١) قال محقق كتاب «الناسخ والمنسوخ» لابن العربي الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري: «لم يقف على اسم هذا الشخص» قلت: بل قد سمناه لنا ابن العربي في كتابه «العواصم من القواصم» وهو منذر بن سعيد البلوطي الظاهري كما تقدم.

(٢) يقصد الأندلس.

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن العربي، بتحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري، ص ١٢٧-١٢٨.

(٤) طوق الحمامة، ص ٤٥.

ابن حزم : « وكان أخوه عبد الملك ابن منذر متهماً بهذا المذهب أيضاً »^(١)
فصارت أسرة البلوطي بذلك أسرةً مُعتزليّةً، تنافح عن المعتزلة، وتجادل
عنهم ، وتنشر آراءهم بما اشتهرت به من معرفة وذكاء، وإتقان ذهن، في وقت
كان الاتجاه إلى علم الكلام بالأندلس ضعيفاً ، وكان تصرفهم في هذا الباب
قليلاً، كما يقول ابن حزم^(٢).

وقد عرض ابن حزم في مواضع من كتاب « الفصل » لبعض آراء المعتزلة
بالأندلس، وهي حريّة يبحث مستقل فريد في بابها، وليس مما يرمي إليه هذا
البحث .

٢- رأيه في إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام :

لقد كان الأمويون بالأندلس يعدّون أنفسهم جزءاً من الدولة الأموية الكبرى
بالمشرق، يحملون أفكارها، ويروجون لأرائها، وموقف الأمويين من إمامة علي
بن أبي طالب عليه السلام معلوم، وكذا موقفهم من آل بيت الرسول ﷺ، على
العموم . وقد بلغ هذا الاتجاه أقصى حدّه عند القاضي ابن العربي الذي نسب
إليه قوله في استشهاد الحسين عليه السلام، بكر بلاء : « إنما قُتل بسيف جدّه »^(٣).

أمّا قاضي الحضرة فقد تميّز في هذا الباب، على الرغم من كونه قاضي
قضاة الدولة الأموية بالأندلس، إذ إن رأيه في إمامة علي عليه السلام كان مخالفاً

(١) المصدر السابق .

(٢) رسالة في فضل الأندلس، ص : ١٨٦، تحقيق د. إحسان عباس، ضمن رسائل ابن حزم .

(٣) انظر : يوتات فاس الكبرى، لإسماعيل بن الأحرار، ص ٦٠، وانظر ص ٦٤ حيث يتهم
المؤلف ابن العربي بالتصّب وأنه من التواصب الذين يفضون آلهم .

تماماً لموقف الدولة وبعض قضاتها وفقهائها، يؤكد ذلك ما أورده المقرئ في
الفتح^(١)، قال : قال أبو عبيد : نزل القاضي منذر بن سعيد على أبي
بطرطوشة، وهو يومئذ يتولى القضاء في الثغور الشرقية قبل أن يلي قضاء
الجماعة بقرطبة، فأنزله في بيته الذي كان يسكنه، فكان إذا تفرغ نظر في كتب
أبي، فمرّ على يديه كتاب فيه أرجوزة ابن عبد ربه يذكر فيها الخلفاء ويجعل
معاوية رابعهم، ولم يذكر علياً فيهم، ثم وصل ذلك بذكر الخلفاء من بني
مروان إلى عبد الرحمن بن محمد، فلما رأى ذلك منذر غضب وسب ابن عبد
ربه، وكتب في حاشية الكتاب :

يا بن الحبيشة - عندكم بإمام ؟
أوما علي - لا برحت ملعناً
ربّ الكساء وخير آل محمد

قال أبو عبيد : والأبيات بخطه في حاشية كتاب أبي إلى الساعة^(٢) .
فهو قد جعل علياً « خير آل محمد »، و« ربّ الكساء »، و« مقدّم الإسلام »،
ومذه الأوصاف كانت مستهجنة - ولا شك - من لذن حكام الأندلس يومئذ .

• مذهبه الفقهي : ظاهري منذر بن سعيد البلوطي :

قال المقرئ : « وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود بن علي

(١) الفتح : ٥١١/٢ - ٥١٢ .

(٢) أبوه هو : أبو القاسم خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير، من أهل طرطوشة يُعرف
بالجبير، وهو والد أبي عبيد أبو القاسم المذكور، وكانت له رحلة إلى المشرق، ومعه رجل
إبنة وهو صغير، وكان من أهل العدل والتزاهة، وعليه نزل القاضي منذر بن سعيد
البلوطي بطرطوشة في ولايته قضاء الثغور الشرقية في الأندلس . الفتح : ٥١١/٢ .

(٣) فتح الطيب : ٥١١/٢ - ٥١٢ .

الأصبهاني المعروف بالظاهري، فكان منذر يؤثر مذهبه، ويجمع كتبه، ويعتج لقاته ويأخذ به نفسه وذويه، فإذا جلس للحكومة قضى بمذهب الإمام مالك وأصحابه، وهو الذي عليه العمل بالأندلس، وحمل السلطان أهل مملكته عليه^(١). ذكره أبو الوليد الباجي في كتابه «فرق الفقهاء» فقال: «أول من تعلق بطريقة داود الظاهري ببلدنا ابن مسرة^(٢)، لكن كان يظهر في بعض الأوقات اتباع مذهب مالك، ثم تلاه المنذر بن سعيد القاضي البلوطي، على أن منذرا كان يحكم بمذهب مالك^(٣)».

وقد أثنى على القاضي منذر أبو محمد علي بن أحمد بن حزم إمام الظاهرية بالأندلس فقال: «وكان داودي المذهب، قويا على الانتصار لذلك^(٤)». وقد يقول قائل: وما الذي جعل البلوطي - رغم ظاهرته - إذا جلس مجلس الحكومة يقضي بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده ولم يعدل عنه؟

يفسر ذلك ما قاله القاضي ابن العربي المالكي عن أهل الأندلس في «العواصم من القواصم»: «فصار التقليد دينهم، والافتداء يقيسهم، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقروا من أمره، إلا أن يتسخر

(١) نفع الطب ٢/٢١، وانظر المرقبة العليا في القضاء والنقيا للثياهي ص ٧٤-٧٥.

(٢) هذا أمر غريب، إذ لم يذكر المؤرخون والمترجمون أحدا من أبناء مسرة في الظاهرية.

(٣) طبقات المالكية، للمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة ٢١٢ - ٢١٤، مخطوط رقم ٣٩٢٨ د.

(٤) رسالة في فضل الأندلس لابن حزم، ص ١٧٩ بتحقيق د. إحسان عباس.

عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية^(١). وإذا كان هذا تصرف الأندلسيين مع عامة أهل العلم فما بالك بالظاهرية وهم يعيرونهم بالشذوذ والخروج عن المألوف؟ وكذلك فعلوا مع القاضي منذر بن سعيد - أحد أعلام الظاهرية بالأندلس - لا شيء إلا لظاهريته، كما فعلوا مع سلفه عبد الله بن قاسم ابن هلال الظاهري عندما أدخل كتب داود إلى الأندلس فأخلت به عند فقهاء المالكية في وقته كذلك.

وهكذا بقي الفقيه الظاهري منذر بن سعيد حاملا، منظورا إليه شزرا، لا يرتفعون إلى ما عنده من العلوم رأسا، إلى أن ساعده القدر - في واقعة أبي علي القالي المشهورة^(٢) - فأصبح قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة والخطبة في مسجد «الزهراء»، فاشتكى في المجلس الحافل بين يدي الخليفة الحكم المستنصر ما لاقاه من أهل بلده من ازدراء واحتقار، وصدد وإغراض فقال:

هذا المقال الذي ما عابه فند لكن صاحبه أزرى به البلد
لو كنت فيها غريبا كنت مطرفا لكنني منهم فاغتالي النكد
لولا الخلافة أبقى الله بهجتها ما كنت أبقى بأرض ما بها أحد^(٣)
وهذا الكلام يشبه تماما ما جهر به إمام مدرسة الظاهر بالأندلس أبو محمد ابن حزم الذي قال مستشعرا هذا الغبن:

(١) العواصم من القواصم: ٢/٤٩٠ - ٤٩١.

(٢) راجعها في جدوة المقتبس للحمدي: ٢/٥٥٥ - ٥٥٦، وفي نفع الطيب، (ترجمة منذر بن سعيد البلوطي).

(٣) جدوة المقتبس: ٢/٥٥٦.

أنا الشمس في جو العلوم منيرة ولكن عني أن مطلبني الغرب^(١) وهذه عادة الأندلسيين والمغاربة من قديم، فقد حدثنا القاضي ابن العربي أن حدث الأندلس بقي بن مخلد لم يستمر بالمالكية فكان مهجوراً حتى مات^(٢) ولكن منذ بن سعيد طار في الدولة بجناح، فرزق الفلاح، فراح ينافع عن مذهب الظاهرية ويُنَاطِرُ عليه ويأخذ به نفسه وذويه، ويُكبر على الأندلسيين تقليدهم الأعمى للمالك - لأنه كان يرى الأخذ بالدليل وترك التقليد جملة، كما جاء في ترجمته - وعاب عليهم ذلك في قصيدة له مشهورة أورد بعض أبياتها حافظ المغرب ابن عبد البر في معرض ذمه للتقليد في كتاب «جامع بيان العلم وفضله»^(٣)، قال فيها منذر :

عذيري من قوم يقولون كلما طلبت دليلاً هكذا قال مالك فإن عدت قالوا هكذا قال أشهب وقد كان لا تحفى عليه المسالك فإن زدت قالوا قال سحنون مثله ومن لم يقل ما قاله فهو أقسك فإن قلت قال الله ضجوا واكثروا وقالوا جميعاً أنت قرن عماحك وإن قلت قد قال الرسول فقولهم أنت مالكاً في ترك ذاك المسالك

فهو يذم الأندلسيين لشدة تعصبهم وتقليدهم للمالك، ويردهم إلى قول الله وقول رسول الله ﷺ، على عادة فقهاء الظاهر في رد الناس إلى ظاهر الكتاب والسنة لا غير. وكان كثير المناظرة لهم، والاحتجاج عليهم لمعرفته

(١) المصدر السابق : ٤٩١/٢ .

(٢) العواصم من القواصم ٤٩١/٢ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١٧٢/٢، ط. دار الكتب العلمية، بيروت .

باختلاف العلماء، وتمكنه من المذهب المالكي نفسه، وفي هذا يقول ابن الفريسي : « وكان مذهبه في الفقه مذهب النظار^(١) والاحتجاج، وترك التقليد، وكان عالماً باختلاف العلماء، وكان يميل إلى رأي داود بن علي بن خلف العباسي ويحتج له^(٢) . ويقول ابن الطيلسان في تاريخ فقهاء قرطبة : « وكان نظاراً، لا يقنع بالتقليد^(٣) » .

ثناء الإمام ابن حزم الظاهري على منذر بن سعيد البلوطي : لقد أثنى الإمام ابن حزم الظاهري على قاضي القضاة منذر بن سعيد كثيراً وذكره في كتبه فقال : « وإذا نعتنا عبد الله ابن قاسم بن هلال، ومنذر بن سعيد لم نجار بهما إلا أبا الحسن ابن المغلس، والحلال، والديباجي، ورويم بن أحمد^(٤) » .

ومن الواضح أن ابن حزم يثني على البارزين من فقهاء المذهب الظاهري في الأندلس قبله. وأثنى على كتاب منذر الموسوم بـ « الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله » ، والذي سماه بعضهم « أحكام القرآن » فقال : « ومنها - من التو اليق - في أحكام القرآن كتاب ابن آمنة الحيجاري، وكان شافعي المذهب... وكتاب القاضي أبي الحكم منذر بن سعيد، وكان داودي المذهب، قوياً على الانتصار له، وكلاهما في أحكام القرآن غاية، ولنذر مصنفات منها كتاب الإبانة عن حقائق أصول الديانة^(٥) » .

(١) المناظرة .

(٢) ابن الفريسي ٢/ص ٨٤٦ .

(٣) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة : ٢١٢ - ٢١٤ ، مخطوط رقم ٣٩٢٨ د .

(٤) رسالة في فضل الأندلس ص ١٨٧ .

(٥) المصدر السابق ص ١٧٩ .

وقد ذكر ابن حزم منذراً ضمن الفقهاء المجتهدين المختارين بقول: «وكان بالأندلس ممن له أيضاً شيء من الاختيار يحيى بن يحيى، وعبد الملك ابن حبيب، وقاسم بن محمد صاحب الوثائق، يحفظ لهم فتاوي بسيرة. وكذلك أسلم بن عبد العزيز القاضي، ومنذر بن سعيد»^(١).

ويظهر أن سلسلة الظاهرية متصلة بين منذر وابن حزم، ذلك لأن أحمد بن محمد بن الجسور أبرز شيوخ ابن حزم، كان كاتب القاضي منذر بن سعيد وخلفه في السوق، وهو أول شيخ سمع منه ابن حزم قبل الأربعمائة^(٢)، وابن الجسور كان حافظاً للحديث والرأي، عارفاً بأسماء الرجال، قديم الطلب، ذكره الحميدي وقال فيه: «حدث مكثراً»^(٣)، فلا شك أن ابن الجسور لقن ابن حزم كثيراً من أفكار الظاهرية التي أخذها عن منذر بن سعيد الظاهري، وقد يدل هذا على شيء آخر، وهو أن تأثر ابن حزم بمدرسة الظاهر كان مبكراً، ولكن لم ينضج لديه المذهب إلا لاحقاً، كما أن ابن حزم أدرك سعيد بن منذر، وأخاه حكم بن منذر الذي يقول فيه: «وحكم المذكور، في الحياة في حين كتابتي إليك بهذه الرسالة»^(٤) قد كف بصره وأسن جداً^(٥)، وكان حكم بن منذر هذا شيخ أبي عمر بن عبد البر الحافظ أيضاً^(٦).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٠٢/٥.

(٢) الصلة ١/٢٤، ٢٥٠.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) هي طوق الحمامة.

(٥) المصدر السابق ص ٤٥.

(٦) الصلة ١/١٤٨.

• توليه القضاء :

ما كان ليتاح ل منذر النفاح عن المذهب الظاهري والإحتجاج له والمناظرة عليه، لو لم يطر في الدولة ببجناح، وبذلك رزق الفلاح. فقد كان مهجوراً، واستطاع رغم ذلك أن يلي قضاء «ماردة»، وما والاها من مدن الجوف وطروطشة، ثم سنحت له فرصة طيبة نهضت بشأنه عندما ولي قضاء الجماعة بقرطبة في حياة الحكم المستنصر بالله، في اليوم المشهور الذي ملأ فيه الأسماع، وبهر القلوب، وذلك أن الحكم المستنصر كان مشغوقاً بأبي علي القسالي يؤمله لكل مهم في بابه، فلما ورد رسول ملك الروم، أمره عند دخول الرسول إلى الحضرة أن يقوم خطيباً بمكانات العادة جارية به، فلما كان في ذلك الوقت، وشاهد أبو علي الجمع، وعان الحفل، جبن ولم تحمله رجلاه، ولا ساعده لسانه، وفطن له أبو الحكم منذر بن سعيد، فوثب وقام مقامه، وارتجل خطبة بليغة على غير أهبة، وأنشد لنفسه في آخرها :

لكن صاحبه أزرى به البلد

هذا المقال الذي ما عابه فند

(إلخ الأبيات) (١).

فاتفق ذلك الجمع الكبير على استحسانه، وجمال استدراكه، وصلب العليح، وقال: هذا كبش رجال الدولة^(٢). ولي منذر بن سعيد قضاء الجماعة بقرطبة^(٣) المعبر عنه بالمشرق بقضاء

(١) سبق ذكرها كاملة.

(٢) جذوة المقتبس ٢/٥٥٥-٥٥٦.

(٣) ذكر السيوطي في بغية الوعاة ٢/٣٠١ أنه ولي قضاء الجماعة بغرناطة، وهذا وهم أو خلط منه رحمه الله، بل الصحيح أن قضاء الجماعة يكون بقرطبة عاصمة الخلافة يومئذ.

المقدمة المستطرفة لعلوم القرآن

القصيدة في يوم الجمعة خمس حور من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وخمسين
وتتمتع قصص باقي أيام عيد الرحمن المصروفات بحكم التمسك بقرص
ابن سعيد على حصة القضاء والصلوات ولي الصلاة عليه لومر من
يول قاصداً إلى أن توفي. وكانت ولابته لقضاء الجماعة من غير من
كاملة^(١). فكان في قضائه كما وصفه الخشي في ترجمته قصة قوماً
مصادراً غير حبيب ولا جبان^(٢). وقد يحفظ في أحكامه حور في
قضية ولا قسم بغير سوية ولا ميل بهوى ولا إصغاء إلى عنيفة ربح له
تعالى ورضي عنه^(٣). وقد أورد لتقري بعض أحكامه القضائية حسب
الشجاعة فتتظر في فتح الطيب.

• كثره ومؤلفاته :

وله رحمه الله تعلق كتب كبيرة مشهورة ومفيدة مؤلفة في الترتيب والقدرة
والكلام. والرد على أهل المناهضة أخذها الناس عنه وقرئوها عليه^(٤) منها

١- كتاب « الإتيان على استنباط الأحكام من كتاب الله »^(٥) ويسمى
« أحكام القرآن »^(٦) ويظهر من اسم الكتاب أنه ألف على منهج مدرسة
الظاهر في استنباط الأحكام رأساً من ظاهر الكتاب والسنة. ولو وصل إليه
هذا الكتاب وغيره من تصنيفه، لعرفنا من خلاله طريقة الظاهرية الأندلسيين

(١) قصة قرينة لتختني ص ٢٣٧، ومن القرضي ٨٤٦/٢.

(٢) قصص لصدر السابق.

(٣) فتح الطيب ٢٢/٦.

(٤) تاريخ علماء الأندلس لابن القرضي ٨٤٦/٢، وفتح الطيب للقمي ٢٨/٢.

(٥) الخطوة ٥٥٦/٢.

(٦) فتح الطيب ٢٢/٢.

مقدمة مستطرفة لعلوم القرآن

والأول في الاستنباط، وكان في غزوة معقدة جداً لا سيما وأن قل دواوين
ابن سعيد في الشريفة منها والقرص قد فقد، اللهم إلا كتب ابن حري
وإلا من حرم لا تدفرت أصول ومروغ هذا المذهب، فلا يعرف منها إلا ما
هو مبني في جدول كتب التعبير والفتنة أو ما يأتي استطراداً في كتب
أخرى.

وقد أثير الفيل من هذا الكتاب ابن حري في نصيره، والتسهيل لعلوم
شريعته في حال أحكام القرآن، كما ينقل من مذكر من سعيد أراعه في حال
منه الأصول والمعقودة^(١)، هي قوله تعالى: « سَأَلْتُ رَبِّي أَن يَكُونَ لِي نَصِيرًا »
يُذَوِّبُهُ وَيُنْفِثُكَ (سورة الفتح آية ١٦٩) يقول ابن حري: « اختلف في هؤلاء.

يقوم على أربعة أقوال :

الأول: أنهم هوازن، ومن حارب النبي ﷺ في غزوة خيبر
الثاني: أنهم الروم، إذ دعا رسول الله ﷺ إلى قتالهم في غزوة تبوك.
الثالث: أنهم أهل الردة من بني حنيفة وغيرهم الذين قاتلهم أبو بكر
الصديق.

الرابع: أنهم الفرس.

ويبقى الأول والثاني بأن ذلك ظهر في حياة الرسول ﷺ، وقوى دليل
ابن سعيد القول الثالث بأن الله جعل حكمهم القتل أو الإسلام، ولم
يذكر الجزية قال: « وهذا لا يوجد إلا في أهل الردة »^(٢).

(١) ابن حري ومنهجه في التعبير لعلي محمد الزيري ٣١٧/١.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن حري ٥٣/٤.

ونقل عنه أيضاً الإمام القرطبي في تفسيره، واستدل بأقواله^(١) .
 أبو الحسن بن الفطان في كتابه « الإقناع في مسائل الإجماع » وأكثر عنه .
 ٢- غريب القرآن وتفسيره: ذكره ابن جزري في مقدمة « التسهيل » فقال:
 « وأما أهل المغرب والأندلس، فصنف القاضي منذر بن سعيد البلوطي كتاب
 في غريب القرآن وتفسيره »^(٢) .
 وقد ذكر الداودي في طبقات المفسرين^(٣) ، أن له كتاباً في تفسير القرآن
 لعله هذا المذكور.

٣- الإبانة عن حقائق أصول الديانة^(٤): ويبدو من اسم الكتاب أنه صنف
 في أصول الدين وعلوم الكلام، وكان منذر بارعاً في هذا الفن .
 ٤- الناسخ والمنسوخ^(٥): ومنه أكثر النقل القاضي ابن العربي في كتابه
 « الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم »^(٦) .

٥ - تفسير غريب المدونة: ذكره صاحب طبقات المالكية^(٧) .
 وله تصانيف أخرى لم يذكرها المترجمون له كما تدل على ذلك عبارة

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٣٦ .

(٢) مقدمة التسهيل ١/ ١٠ .

(٣) ٢/ ٣٣٦ .

(٤) الجذوة ٢/ ٥٥٦ ، وبغية الملتبس ٢/ ٦٢١ ، والأعلام ٧/ ٢٩٤ .

(٥) الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٩٤ .

(٦) سبق أن أوردنا نموذجاً منه .

(٧) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة ٢١٢ - ٢١٤ ، مخطوط
 رقم ٣٩٢٨ د .

البلوطي^(١)، وقد سمع منه تو اليه كلها، تلميذه المختص به أحمد بن قاسم
 ابن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، أبو الفضل^(٢) .
 • أمرته:

١- إخوه: فضل الله بن سعيد بن عبدالله بن عبد الرحمن بن قاسم بن
 عبدالله بن لجميع النفزي الكرني من أهل قرطبة. هو أخو قاضي الجماعة منذر
 ابن سعيد البلوطي، رحل مع أخيه إلى المشرق، فلقي ابن المنذر بمكة وسمع
 منه، ولقي ابن ولاد، وابن النحاس، بمصر وسمع منهما، وشارك أخاه في
 أشياخه، ولي قضاء فحص البلوط سنة ٣٣٠ هـ، وتوفي سنة ٣٣٥ هـ،
 ولأخيه منذر فيه مرات^(٣) .

٢- أبنائه:

- عبد الملك بن منذر بن سعيد: ولي خطة الرد^(٤) أيام الحكم، وهو الذي
 صلبه المنصور بن أبي عامر، إذ اتهمه هو وجماعة من الفقهاء والقضاة بقرطبة
 أنهم يبايعون سرا لعبد الرحمان بن عبد الله ابن أمير المؤمنين الناصر، فقتل عبد
 الرحمان وصلب عبد الملك بن منذر، ويدد شمل جميع من اتهم^(٥)، وذكر محمد بن
 يحيى بن خميس مولى بني أمية، يكنى أبا عبد الله، توفي ٤٠١ هـ أنه سمع صاحب
 الرد عبد الملك بن منذر بن سعيد يقول يوم صلبه وقد استقل على جذعه:

(١) قال - بعد أن ذكر الكتب المذكورة - : وغير ذلك من التصانيف .

(٢) الجذوة ١/ ٢٢٠ .

(٣) الجذوة ٢/ ٥٩٥-٥٩٦ ، وبغية الملتبس ٢/ ٥٨٢ رقم (١٢٨٨) .

(٤) ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٩٨ ، رقم: ١٠٥٨ .

(٥) ذكر ذلك كله ابن حزم في طوق الحمامة ص ٤٥ .

« اللهم إن كنت كشفت ستري في الدنيا فلا تكشفه في الآخرة يا أرحم الراحمين »
 - حكم بن منذر بن سعيد^(١): هو شيخ الحفاظ ابن عبد البر، يكنى أبا العاصي، روى عن أبيه، وعن أبي علي البغدادي، وغيرهما، ورحل إلى المشرق، وأخذ بمكة، روى عنه أبو عمر ابن عبد البر، كان حكم بن منذر من أهل المعرفة والذكاء متقد الذهن، طود العلم في الأدب لا يجارى، سكن طليطلة مدة، توفي بمدينة سالم في نحو سنة عشرين وأربعمائة، وأدركه ابن حزم الظاهري بعد أن كف بصره وأسن جداً^(٢)، وأخذ عنه كما يدل عليه قوله في الفصل: « إن أبا العاص حكم بن منذر بن سعيد القاضي أخبرني... »، ووثقه ابن حزم وعدله فقال: « وحكم بن منذر ثقة في قوله، بعيد من الكذب »^(٣).
 - سعيد بن منذر بن سعيد^(٤): هو من ولد قاضي الجماعة منذر بن سعيد، من أهل قرطبة، يكنى: أبا عثمان، روى عن أبيه وغيره، وكان خطيباً بليغاً ذكياً نبهاً قتل يوم تغلب البرابرة على قرطبة يوم الاثنين لست خلون من شوال سنة ٤٠٣ هـ قال ابن حزم الظاهري: « فانا أدركت سعيداً هذا وقد قتل البربر يوم دخولهم قرطبة عنوة وانتها بهم إياها »^(٥).
 وهكذا كان بيت قاضي الجماعة منذر بن سعيد كله بيت جلالة وعلم، ورياسة، وفضل كثير.

(١) الصلاة ١٤٨/١-١٤٩ رقم ٣٣٥.

(٢) طوق الحمامة لابن حزم الظاهري ص ٤٥.

(٣) الفصل في الأوهام والملل والنحل لابن حزم ٨٠/٤.

(٤) الصلاة ١/١، ٢١٣، ٢١٤ رقم ٤٧٥.

(٥) الطوق ص ٤٥.

• تلاميذه:

من أشهر تلاميذه: أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز^(١)، أبو الفضل، شيخ الحفاظ ابن عبد البر، ولد بتاهرت، وأتى مع أبيه صغيراً إلى الأندلس، سمع من أبي دليم، وقاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، ومحمد بن معاوية القرشي، وأبي بكر الدينوري، وكان ثقة فاضلاً، اختص بالقاضي منذر بن سعيد، وسمع منه تواليه كلها. قال أبو عمر بن عبد البر: وقد لقيته وسمعت منه كثيراً.

• ولادته ووفاته:

ولد سنة ثلاث وسبعين ومائتين في ولاية الأمير المنذر، وتوفي سنة ٤٢٦ هـ يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة خمس وخمسين وثلاثمائة^(٢)، وهو ابن اثنين وثمانين سنة وسبعة أشهر، ودفن بمقبرة قريش بالربض الغربي من قرطبة، وصلى عليه ابنه عبد الملك^(٣).

٣- مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتري المتوفى سنة ٤٢٦ هـ:

الأديب الظاهري، وقد انقطعت سلسلة الظاهرية بعد منذر بن سعيد إلى

(١) ترجمته في الجذوة ١/ ص ٢٢٠-٢٢١ رقم (٢٤٢).

(٢) انفرد الإمام السيوطي بالقول أنه توفي سنة ٣٤٩، وأنه بلغ من السن ٤٧ سنة، وهذا بعيد النجعة وهو خطأ، فقد اتفق سائر المترجمين أنه توفي سنة ٣٥٥ هـ بل قال ابن عذارى في البيان المغرب ج ٢/ ص ٢٥٠: ووجد بخط المستنصر بالله تاريخ وفاة قاضيه وقاضي أبيه منذر ابن سعيد البلوطي، وأنه توفي يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذي القعدة من سنة ٣٥٥ هـ أما قوله إنه بلغ من العمر ٤٧ سنة فلا أدري من أين جاء بهذا السيوطي؟ بل كان عمره يوم توفي رحمه الله ما ذكر.

(٣) ابن الفرضي ٢/ ٨٤٦-٨٤٧، وقضاة قرطبة ص ٢٣٧، ونفح الطيب ٢/ ٢١-٢٢، والمرقبة العليا ص ٧٥، والبيان المغرب ٢/ ٢٥٠.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

مجمع مسعود بن سليمان المعروف بابن مفلت شيخ ابن حزم، ولعل المدرسة الظاهرية انكشبت بعد وفاة قاضي الجماعة منذر بن سعيد، ومجمع المنصور ابن أبي عامر الحاجب (٣٢٦-٣٩٦)، فقد كان ابن أبي عامر مالكيًا يميل نسبة إلى مالك ابن أنس بن أبي عامر الأصبحي ^(١)، من ذوي أصح باليمن، فالمذهب إذن، له جذور عند اليمنيين، خلافاً للمذهب داود الظاهري العراقي، ولهذا توقف انتشار المذهب الظاهري أيام المنصور، بسبب ما تظاهر به من إنكار غير المالكية من المذاهب ^(٢).

وما إن انقضى عصر المنصور بن أبي عامر حتى ظهر المذهب من جديد، وانصرف إلى إذاعته في قرطبة أبو الخير بن مفلت، ثم تلميذه ابن حزم فيما بعد، يقاسم الأندلسيين، إذ كثر أتباعه، وراجت كتبه.

• ظاهرة ابن مفلت:

قال ابن بشكوال: «وكان داودي المذهب لا يرى التقليد» ^(٣)، وقال الحميدي: «مسعود بن سليمان بن مفلت أبو الخير، فقيه عالم زاهد، يميل إلى الاختيار والقول بالظاهر، ذكره أبو محمد علي بن أحمد، وكان أحد شيوخه» ^(٤). وعن ابن مفلت أخذ ابن حزم مذهب الظاهر، متأثراً به على الراجح، وقد اتى عليه ابن حزم في غير موضع من كتبه، ونعته بالاجتهاد، قال:

(١) تاريخ الفكر الأندلسي لأغل بالثيا ص ٤٤١.

(٢) الصلة ج ٢، رقم الترجمة ١٣٥٢.

(٣) جلوة المقتبس ٥٥٨/٢ رقم ٨١٤، والصلة لابن بشكوال: ج ٢، رقم (١٣٥٢)، وانظر: بغية المتمسح ج ٢ ص ٦٢٤ رقم ١٣٦٥.

العلم الأول: نشأة المدرسة وتاريخها

«ومن أدركنا من أهل العلم على الصفة التي من بلغها استحق الاعتراف به في الاختلاف: مسعود بن سليمان بن مفلت، ويوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر النمري» ^(١).

وقد ذكر المستعرب الإسباني آثين بالاثيوس، أن ابن حزم وشيخه ابن مفلت كانا ينشران مذهب الظاهرية، فطردا من حلقتهما في المسجد الجامع، ومنع العامة من الاجتماع إليهما ونهيا عن الفتوى، وسجن وامتحن اتباعهما، وكان المتجرد للتكبر عليهما أبو بكر المعروف بابن أبي القراميد ^(٢)، وكان صليب القناة في الحكومة، خاطب بشأنهما الخليفة هشام بن محمد، وهو يومئذ بالشر فاجابه يستصوب رأيه في ذلك ^(٣).

مسألة من فقهه واختياره على مذهب الظاهرية.

- زواج وطلاق المريض مرض الموت:

ولأننا، للأسف، لا نعرف شيئاً من اختيارات هذا الرجل في فقه الظاهرية، لشحة المعلومات في ترجمته، إلا أن تلميذه ابن حزم ذكر عنه إفادة تاريخية هامة، دالة على مذهب الرجل، إفادة تفرد بها، وهو أن ابن مفلت تزوج وطلق في مرض موته إحياء للسنة وتحديداً للمالكية، قال ابن حزم: «وتزوج شيخنا أبو الخير مسعود بن سليمان - رضي الله عنه - قبل موته بسبع ليال، وهو مريض يائس من الحياة ودخل بها إحياء للسنة» ^(٤).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٠٢/٥.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) Aben Hazam de Cordoba y su Historia Critica de Las Ideas Relegiosas: (٣)

Miguel Asin Palacios- Tomo 1-P 136-137

(٤) المحلى ١٥٥/٩، وانظر نوادر الإمام ابن حزم لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ٨/١.

وهذا خبر لم يذكره كل من تكلم عن ابن مفلت من المؤرخين. وفي دلالة واضحة على المدافعة التي كانت موجودة في الأندلس بين المدرسة المالكية والمدرسة الظاهرية إلى حد التحدي في مرض الموت.

والمريض مرض الموت، هو المريض بمرض يخشى منه الموت، أي من شأن المرض أن يعرض الحياة للموت، ثم يموت الشخص موتاً متصلاً به.

وزواج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن، سواء كان المتزوج بها مريضة أو صحيحة، جائز - في مذهب الظاهرية - وراثتها وتورثه، مات في ذلك المرض أو صح ثم مات. وقال مالك رضي الله عنه: يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول، فإن لم يدخل بها فلا شيء لها، فإن دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله، بما استحلت من فرجها، ولا ميراث لها منه البتة.

قال: فإن مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الإحداد ولا ميراث لها، قال: فإن صح من مرضه - وقد كان دخل بها - فأرى أن يفارقها، وقال مرة أخرى: إن صح من مرضه جاز النكاح.

قال ابن حزم: نكاح المريض جائز على مهر مثلها، هو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهما... وهو قول ابن شبرمة، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا (يقصد داود وجميع الظاهرية).

قال: عهدنا بالمالكية يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، وهذا مما خالفوا فيه ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، والزبير، وقدامة ابن مظنون، وعبد الله بن أبي ربيعة، بحضرة جميع الأحياء من الصحابة، لا ينكر ذلك أحد، وفي خلافة عثمان.

ثم قال أبو محمد: «أباح الله تعالى ورسوله ﷺ، النكاح ولم يخص في القرآن، ولا في السنة: صحيحاً وصحيحاً من مريض ومريضة (و ما كان ريك نيباً)، وما نعلم للمخالف حجة أصلاً، لامن قرآن، ولا من سنة، ولا قول صاحب، ولا من رأي يعقل...»^(١).



المبحث الثاني

أعلام مشاركة أدخلوا المذهب إلى الأندلس في وقت مبكر

إلى جانب علماء الأندلس الذين نقلوا إليها المذهب الظاهري من العراق عن طريق رحلات العلم والحج، فقد وجدت طائفة من فقهاء الظاهريين في زمن مبكر وفدوا على الأندلس من أجل التجارة وغيرها، حاملين معهم علوم الفقه الظاهري وكتبه، فنشروا مبادئه في الأندلس، وتلمذ عليهم بعض أهلها، فمن هؤلاء الأعلام:

٤- علي بن بندار بن إسماعيل بن موسى بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي، من أهل بغداد، قدم الأندلس تاجراً سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٧ هـ) وكان قد أخذ عن أبي الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس تلميذ داود، الفقيه الداودي^(١)، تلمذ له، وسمع منه «الموضح» و«المنجى»، من تأليفه في الفقه، وما تم له من أحكام القرآن^(٢).

٥- محمد بن عبد الله بن طالب البصري الظاهري المقرئ: يكنى أبا عبد الله^(٣)، قدم الأندلس تاجراً سنة عشرين وأربعمائة، ذكره ابن خزرج وذكر أنه سمع منه ما رواه، وقال: كان على مذهب داود القياسي، وتجول كثيراً ببلاد المشرق، وأخذ عن شيوخها وقال: أخبرنا أن مولده سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة، وأنه ابتداء بطلب العلم على حداثة سنه.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) فتح الطيب ٣/ ٦٦ رقم ٥٢ قال المقرئ: هكذا نقله الحافظ ابن حزم عن أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله المعني بهذا الشأن رحمه الله.

(٣) الصلة لابن بشكوال ٢/ ص ٥٩٨-٥٩٩ رقم ١٣١١.

٦- أبو سالم، محمد بن سليمان بن محمود الحراني الظاهري^(١)، دخل الأندلس في تجارة سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، ذكره ابن خزرج وقال: «دلتنا عليه أبو الحسن بن عبادل فلقيته وروينا عنه بعض كتبه، وكان ذكياً عالماً شاعراً متفتناً، قرأ القراءات السبع على أبي أحمد السامري بمصر، متصرفاً في فنون من العلم، ذا رواية واسعة عن جلة من شيوخ العراق وخراسان وغيرها، وروايته عالية جداً، وكان يعتقد مذهب داود الظاهري، توفي سنة ثلاث وعشرين وأربع مائة (٤٢٣ هـ)».

٧- داود بن إبراهيم بن يوسف بن كثير الأصبهاني^(٢)، يكنى أبا سليمان، كان من أهل العلم، وعلى مذهب داود وأصحابه، كثير الرواية عن الشيوخ، ذكره ابن خزرج^(٣) وقال: «أجاز لي بخطه في شعبان سنة خمس وعشرين وأربعمائة بإشبيلية، وكتبته عنه بعض ما رواه».

٨- أبو سالم محمد بن سليمان الخولاني الحزمي الظاهري كان على مذهب داود ورأي أبي محمد بن حزم معتقداً له محتجاً لصحته دخل الأندلس تاجراً سنة ٣٧٤ هـ.



(١) الصلة ج ٢ رقم ١٣١٢، الوافي بالوفيات ج ٣/ ص ١٢٤ رقم (١٠٦٥)، وانظر غاية النهاية ١٤٩/٢.

(٢) الصلة ج ١/ ص ١٨٣ رقم ٤١٨.

(٣) وابن خزرج هذا هو شيخ عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع، أبو محمد الحافظ، الظاهري المذهب من أهل إشبيلية، فتكون سلسلة الظاهرية متصلة بينه وبين داود بن إبراهيم، انظر الصلة ٣/ ١.

الباب الثاني

أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس
في عصر ابن حزم وبعده

٩- هشام بن غالب الغافقي ت ٤٣٨ هـ: الوثائقي الظاهري، المتوفى سنة ٤٣٨ هـ من أهل قرطبة، يكنى أبا الوليد، تلميذ الإمام الأصيلي، كان أقعد الناس به وأكثرهم لزوماً، روى عن أبي بكر بن زرب القاضي، وابن العطار، وابن الهندي، وابن الكومي، والأصيلي، وعن جماعة غيرهم. كان خيراً، فاضلاً، من أهل العلم الواسع، والفهم الثاقب، متفتناً، قد أخذ من كل علم بحظ وافر، محسناً لعقد الوثائق، بصيراً بعللها. وكان يميل إلى مذهب داود بن علي الأصفهاني في باطن أمره.

وكان روضة لمن جالسه، وكان قد خرج من قرطبة في الفتنة، وسكن غرناطة، ثم استقر بإشبيلية، مولده ووفاته قبل ابن حزم بأعوام كثيرة، توفي في ربيع الآخر سنة ٤٣٨ هـ ومولده سنة سبع وخمسين وثلاثمائة ٣٥٧ هـ^(١).

١٠- ابن الحوات ت ٤٥٠ هـ^(٢): أبو أحمد عبد الرحمن بن خلف المعافري الطليطلي، صديق ابن حزم، والذاب عنه، كانت بينهما مراسلات، وكان رحمه الله إماماً مختاراً لا يرى التقليد، يتكلم في الحديث والفقه والاعتقادات بالحجة، قوي النظر، ذكي الذهن، سريع الجواب، بليغ اللسان، وله تواليف جيدة، ومشاركة قوية في الأدب والشعر، لقيه الحميدي بالمرية.

توفي قريباً من سنة خمسين وأربعمائة، وقد أوفى على الخمسين، وكانت وفاته قبل ابن حزم، كان ابن حزم يصفه « بسيدي وأخي » و« الأخ محمود »^(٣).

(١) الصلة ج ٢ ص ٦٥٢ / رقم ١٤٣٤

(٢) ترجمته في جذوة المقتبس رقم ٥٩٠، وبغية الملتبس رقم ٩٩٧، والصلة رقم ٣٢١.

(٣) رسائل ابن حزم ج ٣، رسالة البيان عن حقيقة الإيمان ص ١٨٧ وص ٢٠٣ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

المدرسة الظاهرية بالأندلس

دل على اتمته لمدرسة الظاهر بالأندلس، قوله في رسالته التي كتب بها إلى صديقه ابن حزم: «إنه لولا خوف المشيخين، وما ذهبت به من ترؤس الجاهلين، لكنت أهولك ومذاهبك وشيها في العالم، وناديت عليها كما ينادي على السلع»^(١)، وقول الإمام ابن حزم في جوابه على هذه الرسالة: «وحدث الله عز وجل على ما ذكرته فيه من حسن معتدك لي، فهذا الذي يلزم بعضنا لبعض، فنحن غريبه بين المتعصين...»^(٢).

١١- ابن الريولي ت ٤٥١ هـ: القاسم بن الفتح بن محمد بن يوسف من أهل مدينة الفرج، يكنى أبا محمد.

روى عن أبيه، وأبي عمر الطلمنكي شيخ ابن حزم، وأبي محمد الشنجلالي، وأبي عمران الفاسي وغيرهم، ورحل إلى المشرق وأدى الفريضة. روى عنه أحد أعلام للمدرسة الظاهرية بالأندلس، تلميذ الإمام ابن حزم المعروف بابن بريال^(٣). وكان عالماً بالحديث، ضابطاً له، عارفاً باختلاف الأئمة، عالماً بكتاب الله تعالى، عالماً بالقراءات السبع كلها، متكلماً في أنواع العلم، وكان شاعراً أديباً، متقدماً في المعارف كلها، صادقاً، ديناً، ورعاً، متقلداً من الدنيا، وله روايات مشهورة عن أبيه وغيره.

قال القاضي أبو القاسم بن صاعد: «كان أبو محمد القاسم بن فتح، واحد الناس في وقته في العلم والعمل، وسالكاً سبيل السلف في الورع والصدق»

(١) رسائل ابن حزم ص ١٨٧-١٨٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) انظر الصلة لابن بشكوال ج ٢ / ٣٥٢، وتاريخ الإسلام للذهبي رقم الترجمة ٤١ ص ٦٢ ومعجم السلف للسلفي ص ١٥٣.

المدرسة الظاهرية بالمرغوب والاندلس

ويبعد عن الهزل، متقدماً في علم اللسان والقرآن وأصول الفقه وفروعه، ذا حظ حليل من البلاغة ونصيب صالح من قرض الشعر، توفي رحمه الله على ذلك، جيل المدح، سليل الطريقة، عديم النظير.

وقال الحميدي: «أبو محمد فقيه مشهور عالم زاهد، يتفقه بالحديث ويتكلم على معانيه». وقال ابن بشكوال: «وكان رحمه الله إماماً مختاراً ولم يكن مقلداً، ولم يكن يرى التقليد، وكان عاملاً بكتاب الله، وسنة نبيه محمد ﷺ متبعاً للأثر الصحيح، متمسكاً بها، وكان يقول بالعملة المنصوص عليها والمعقولة ولا يقول بالمستنبط، ومضى عليه دهر يقول بدليل الخطاب، ثم ظهر له فساد القول فيه فنبذ وأطرحه»^(١).

توفي ببلده بعد مطالبة جرت عليه من جهة القضاء بها رحمه الله، وهو ابن ثلاث وستين سنة، ومولده سنة ٣٨٨ هـ. وله رسائل كثيرة، وتوالت حسن، وشرع في جمع الحديث في كتاب سماه «الاستيعاب»، ففقط عن إتمامه منته.

كان بينه وبين أبي محمد بن حزم مسائل وجوابات، وقد سفر بينهما محمد ابن الدباغ^(٢). وإذا أمعنا النظر فيما ذكره ابن بشكوال عن ابن الريولي - من كونه لا يرى التقليد بل كان مختاراً، وكونه يعمل بالنصوص من الكتاب والسنة، متبعاً الآثار

(١) الصلة لابن بشكوال ٢ / ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢ رقم الترجمة ١٠١٧، والقول بالعملة المنصوص عليها والمعقولة دون المستنبط، هو مذهب القاشاني من الظاهرية، أما أطراح دليل الخطاب فهو مذهب الظاهرية جملة وعلى رأسهم ابن حزم.

(٢) ذكره أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري في كتابه (ابن حزم خلال ألف عام) ج ٢ ص ١٠ ونسب إلى الصلة ٢ / ٤٤٦-٤٤٨.

الصحيح، متمسكاً بها، وكونه يقول بالعلّة المنصوص عليها ولا يقول بالمستنبط، وكونه ينبذ وي طرح دليل الخطاب ويرى فساد القول به - وما ذكر الرجل إلى درجة تكاد تقارب اليقين، لأن ذلك أهم أصول أهل الظاهر، كما سيأتي، وهو الأمر الذي جعلني أصنّفه مع الظاهرية وإن لم تنص كتب التراجم بالحرف على كونه ظاهري المذهب، فليس التنصيص ضرورياً إذا دلت الأمارات على المقصود.

١١ - سالم بن أحمد بن فتح أبو النجاة^(١)، المتوفى سنة ٤٦١ هـ كان صديقاً لابن حزم ومعاصراً له، سمع الحديث وأكثر من كُتبه عن شيوخ بلده، ثم مال إلى الظاهرية بصداقته لأبي محمد بن حزم، إمام الظاهرية بالأندلس، وكتب كثيراً من مصنفاته، وكان أول أمره رفاه مشهوراً بين أهل عصره في ذلك، ثم تحول إلى الكتابة فجاء في القدرة عليها ويطشه بها نسيج وحده، أقدر أهل زمانه على الانتساخ.

مولده سنة سبع وتسعين وثلاثمائة، وتوفي عن غير عقب ابن بضع وستين سنة، ودفن بالمقبرة المحدثّة تجاه باب القنطرة، يوم الإثنين لثلاث عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة إحدى وستين وأربعمائة، وصلى عليه معاوية العقيلي الفقيه، وشهده جمع من الناس، وأتبعوه ثناءً جيلاً.

١٢ - حافظ المغرب ابن عبد البر، ت ٤٦٣ هـ: أبو عمر يوسف، الإمام العَلَم، صاحب التصانيف الفائقة «التمهيد» و«الاستذكار» وغيرهما، «سار

(١) الذيل والتكملة لابن عبد الملك، بقية السفر الرابع / ص ٢ رقم ٣.

بصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان «كما يقول الحافظ الذهبي^(١) وليس قصصنا في هذا البحث الترجمة لابن عبد البر، فهو أشهر من نار على علم، وإنما أروم تحقيق الكلام في مسألة ظاهرية المبكرة التي أوردها بعض مترجميه.

«ظاهرية الحافظ ابن عبد البر:

يقول شمس الدين الذهبي: «وكان ديناً صينياً، ثقة حجة، صاحب سنة واتباع، وكان أولاً ظاهرياً أثرياً، ثم صار مالكيّاً مع ميل كثير إلى فقه الشافعي^(٢)». ويقول الجلال السيوطي: «وانتهى إليه، مع إمامته، علو الإسناد.. وكان أولاً ظاهرياً، ثم صار مالكيّاً^(٣)».

ثم ينقل الذهبي عن شيخه أبي عبد الله بن أبي الفتح قوله: «كان أبو عمر أعلم من بالأندلس في السنن والآثار، واختلاف علماء الأمصار، وكان في أول زمانه ظاهري المذهب مدة طويلة، ثم رجع إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد، إلا أنه كان كثيراً ما يميل إلى مذهب الشافعي»، ثم يعقب الذهبي على كلام شيخه بقوله: «كذا قال، وإنما المعروف أنه مالكي^(٤)».

«علاقته بابن حزم إمام المدرسة الظاهرية:

ذكر المؤرخون أن أبا عمر ابن عبد البر كان صديقاً لابن حزم الظاهري وكان ينسبط إليه ويؤانسه، وأنه عنه أخذ ابن حزم فن الحديث^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٠.

(٣) طبقات الحفاظ ص ٤٣٢ رقم ٩٧٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٠.

(٥) المصدر السابق.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

وقال الحافظ ابن كثير: «وكان - أي ابن حزم - مصاحباً للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري، وكان مناوئاً للشيخ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي»^(١).

ورصفه ابن حزم بالصاحب، فيقول: «كتاب كذا لصاحبنا أبي عمر»^(٢). ويذكر المقرئ في النسخ قصة طريفة اتفقت لابن عبد البر مع ابن حزم، تدل

على تغلغل الظاهرية في روح ابن حزم وفكره وشعوره، كما تدل على نوع الصداقة التي كانت تجمعهما، قال: «مر ابن حزم يوماً هو وأبو عمر بن عبد البر صاحب الاستيعاب بسكة الخطّيين من مدينة إشبيلية، فلقيهما شاب حسن الوجه، فقال أبو عمر ابن حزم: هذه صورة حسنة، فقال له أبو عمر ابن عبد البر: لم تر إلا الوجه، فلعل ما سترته الثياب ليس كذلك، فقال ابن حزم ارتجلاً:

وذي هذا فبمن سباني حسنه يطيل ملامي في الهوى ويقول
أمن أجل وجه لاح لم تر غيره ولم تدرك كيف الجسم أنت عليل
فقلت له أسرفت في اللوم فأتد فعندي رد لواء طويـل
ألم تر أنسي ظاهري وأنسي على ما أرى حتى يقوم دليل^(٣)

فهذه القصة تدل على ما كان بين الحافظين الكبيرين من الانبساط والمؤانسة. ثم إن الإمام ابن حزم يذكر ابن عبد البر في كتبه، ويضفي عليه صفة الإمامة

(١) البداية والنهاية، لابن كثير ٩٢/٦.

(٢) سيرد ما يلايد هذا الكلام

(٣) نفع الطب ٨٢/٢ - ٨٤.

المصنفات لطلاب للمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

والاجتهاد، وحسبك بأبي محمد مثنياً، يقول: «ومن أدركنا من جرى على سنن من تقدم من ذكرنا: مسعود بن سليمان بن مفلت أبو الخيار، ويوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبد البر النمري، فهؤلاء أهل الاجتهاد من أهل العناية»^(١). وإشاد في رسالة فضل الأندلس به وبمصنفاته، فقال: «ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف ابن عبد البر، وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه، ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها»^(٢).

هذه الأسباب وغيرها هي التي جعلت المستعرب الإسباني بالثيا في كتابه تاريخ الفكر الأندلسي، يعتبر ابن عبد البر من مدرسة ابن حزم التي أطلق عليها اسم الحزمية^(٣)، ومقصوده أنه كان ظاهري المذهب، كابن حزم سواء. غير أنني تتبع ما كتبه ابن عبد البر في كتبه المطبوعة لاسيما كتاباه الجيدان: التمهيد والاستذكار، لم أجد قرينة قوية على ميل ابن عبد البر إلى الظاهر، وقد يكون مال إليه في وقت مبكر قبل تأليفه كتبه، كما ذكر الحافظان: الذهبي والسيوطي، بل إننا نمجده يتتقد المذهب الظاهري وابن حزم في مواضع من كتبه تلججاً لا تصریحاً^(٤).

(١) جوامع السيرة، لابن حزم: ص ٣٣٥.

(٢) رسالة في فضل الأندلس و ذكر رجالها: ص ١٧٩-١٨٠، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي: ص ٢٣٧.

(٤) انظر: الاستذكار ج ٤ المسألة ٥٤٨٦، و ج ٢٠ المسألة ٢٩١٥٣، و ج ٢٥، المسألة ٣٧٦٦١، و ج ٦ المسألة ٧٨٥٣.

صحيح أن ابن عبد البر في كتبه، كثير الذم للرأي والقياس على غير أصل، فقد ترجم لأحد أبواب كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، فقال: (باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار)^(١)، كما أنه لا يلتفت إلى أصول المالكية الفرعية، كسد الذرائع، أو المصالح المرسلة، أو العرف، إذ لا نجد لها ذكراً في كتبه^(٢). لكن هذا وغيره، لا ينهض دليلاً على ظاهرة الرجل، كما أن القول بمالكه محل نظر، إنما هو مجتهد مطلق، همه اتباع الأثر والدليل، يدور معه حيث دار، وقد يكون قال بالظاهر في وقت مبكر من حياته ثم نزع عنه، كما ذهب إليه بعض مترجميه فيما تقدم، والله أعلم.

١٣- الفضل بن حلي بن حزم الفارسي^(٣) المتوفى سنة ٤٧٩ هـ أبورافع، من أهل قرطبة، وهو ولد ابن حزم، كان فقيهاً ظاهرياً، بل من أقطاب المدرسة الظاهرية بالأندلس، وهو الذي أكمل كتاب أبيه «المحلى».

روى عن أبيه، وعن أبي عمر بن عبد البر، والدولابي وغيرهم. كان سريراً فاضلاً، وكتب بخطه علماً كثيراً، وكان عنده أدب ونباهة، ويقظة، وذكاء، وفيه يقول جهور بن يحيى التجيبي المعروف بابن القلو:

رأيت ابن حزم ولم ألقه فلما التقيت به لم أره
لأن سنا وجهه مانع عيون البرية أن تبصره
وأبورافع هذا، هو الذي أذاع مؤلفات أبيه الحافظ، فقد روى عنه صاعد

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٣٦٢، بتحقيق عبد القادر عطا.

(٢) الاستذكار ١/ ١٣٠ (مقدمة التحقيق).

(٣) الصلة ٢/ ٤٦٤ رقم ٩٩٧، والذيل والتكملة، السفر ٥، القسم ٢، ص ٥٤٠، رقم ١٠٥٩.

تلميذ ابن حزم في «طبقات الأمم» أنه أخبره أن أباه ابن حزم قد بلغت مؤلفاته في الفقه والحديث والأصول والمثل والنحل وغير ذلك من التاريخ والنسب وكتب الأدب والرد على المعارضين نحو أربع مائة مجلد يشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة^(١)، توفي أبورافع بالزلافة سنة تسع وسبعين وأربع مائة.

١٤- فرخ بن حديدة^(٢): يسكون الرء وضم الحاء، بطليوسي، كان معاصراً لابن حزم، رحل وحج، وكان فقيهاً ظاهرياً عالماً بالقراءات، متصديراً للإقراء بها، وجرى بينه وبين أمير بلده المظفر أبي بكر محمد بن عبد الله بن مسلمة بن الألفس الملقب بسماجة، ما أوجب انتقاله إلى إشبيلية، فقدمها في إمارة المعتضد عباد، ووافى حيث ذل إكمال أمه السيدة بناء مسجدها المنسوب إليها، فأجلسه المعتضد للإقراء به، بعد أن أجرى عليه راتباً ونفقة من الأحباس، فلزم الإقراء به إلى أن توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من محرم عام ٤٨٠ هـ، ودفن يوم الثلاثاء بعده، في روضة الوزير ابن زيدون.

قال ابن عبد الملك: «ذكره ابن بشكوال في باب فرج بفتح الرء والجيم فأخل به، ولم يستوف خبره».

١٥- يزيد الراضي بن المعتمد بن عباد، ت ٤٨٤ هـ:

ولاه أبوه المعتمد بن عباد الجزيرة الخضراء، وكان بها عند إجازة جنود ابن تاشفين اللمتوني البحر، فنقله إلى رندة، وأمه اعتماد، كانت ذات حظوة خاصة لدى المعتمد، وقد كان مفرطاً في الميل إليها.

(١) طبقات الأمم ١٠٢، وانظر الصلة ٢/ ٤١٥ فما بعدها.

(٢) الذيل والتكملة السفر ٥/ القسم الثاني: ص ٥٣٨-٥٣٩ رقم ١٠٥٣ (وانظر الصلة ج ٢ رقم ٩٩١).

وكان الراضي من أهل العلم والأدب، كلفاً بالمطالعة والدراسة، اشرف على مذهب ابن حزم الظاهري، فمهر في الأصول وذهب إلى النظر والاختيار. وكان عالي المهمة، عالماً بالشرعيات، واقفاً على الطبيعيات، ذاكرة للعرب وأنسابها، حافظاً للغاتها وآدابها، وهو شاعر بني عباد بعد أبيه المعتمد، على أنه أقوى عارضة منه، وأبوه اللطف طبعاً، وأرق صنفاً. استنزل الراضي من رندة عند خلع أبيه، فسلم للمرابطين البلد، فقتل صبراً، في رمضان سنة ٤٨٤ هـ^(١).

ولقد كان كلفاً بالمطالعة، ويفضلها على المقارعة، ويرى أن معاناة العلوم أريح من مداواة الكلوم، وكان ذلك سبب غضب أبيه المعتمد عليه، حتى قال فيه طاعناً عليه وهازئاً به :

الملك في طي الدفاتر فتخل عن قود العساكر
طف بالسريير مسلماً وارجع لتوديع المنابر
واطعن بأطراف السيرا ع نصرت في ثغر الحماير
واضرب بسكين الدوا ة مكان ماضي الحد باتر
أو لست رمطاليس إن ذكر الفلاسفة الأكابر؟
وكذاك إن ذكر الخليل مل فانت لحوي وشاعر
وأبو حنيفة ساقط في الرأي حين تكون حاضر
من هرمس من سيور سه من ابن فورك إذ تُناظر
هذي المكارم قد حوي ست فكن لمن حباك شاكر

(١) الحلة السيرة لابن الأبار ٧٠ - ٧٥، رقم الترجمة ١٢٢. تحقيق د. حسين مؤنس.

واقعد فإنك طاعم
١٦ - الحميدي ت ٤٨٨ هـ^(٢): محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن
ميد بن يصل الأزدي الأندلسي الميورقي الظاهري من أهل جزيرة ميورقة^٣،
وحامل علم ابن حزم الظاهري، ولا يهمننا في هذا المطلب أن نستوفي ترجمة
الحافظ الحميدي، فإن ذلك موجود في مظانه، وحسبنا من ذلك ما يتعلق
بظاهريته التي هي موضوع هذه الدراسة كما هو شأننا في كل ترجمة.

« المذهب الظاهري » الحزمي « في أهل ميورقة :

حين اضطربت قرطبة، بسبب الفتنة، جعل كثير من علمائها يتركونها،
ويفرون بأنفسهم ويعلمهم منها، واتجه الكثير منهم إلى شرق الأندلس، وكان
من أثر هذه الفتنة قيام الإمارات المستقلة في أنحاء الأندلس، واتحاد أمرائها

(١) الحلة السيرة لابن الأبار ٧٥ / ٢.

(٢) ترجمته مأخوذة من الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٠ ص ٥٦٠ - ٥٦١، بغية الملتبس رقم ٢٥٧، نفح
الطيب ج ٢ رقم ٦٣ ص ١١٢، الذيل والتكملة السفر ٥ / ٥٣٥ القسم ٢ رقم ١٠٣٧،
طبقات الحفاظ رقم ١٠٠٦ ص ٤٤٧، سير أعلام النبلاء ج ١٩ رقم ٦٣ ص ١٢٠، شذرات
الذهب ج ٣ ص ٣٩٢، وفيات الأعيان ج ٤ رقم ٦١٦ ص ٢٨٢، الوافي بالوفيات ج ٤ رقم
١٨٦٣ ص ٣١٧.

(٣) وميورقة : جزيرة فيها بلدة حصينة تجاه شرق الأندلس، يقول صاحب « المعجب » :
وهذه الجزيرة - أعني ميورقة - انخصب الجزر أرضاً، وأعد لها هواء، وأصفاها جواً، طولها
وعرضها نحو من ثلاثين فرسخاً، اتفق أهلها على أنهم لم يروا فيها شيئاً من الهوام المؤذنة
قط منذ عمرت، من ذئب أو سبع أو حية أو عقرب، إلى غير ذلك مما يخشى ضرره
ويجاورها بالقرب منها جزيرتان قربان منها في الخصب، تسمى إحداهما مئزر
والأخرى يابسة، المعجب للمراكشي ص ٣٨٧.

مظاهر الملوك، وكذلك كان شأن مجاهد العامري، صاحب الجزائر الشرقية، وقد كان من قبل والياً عليها، من قبل المنصور بن أبي عامر، فلما زالت دولة العامرين، وكانت الفتنة المييرة، استقل بها، وكان مجاهد هذا من أهل العناف والعلم والمعرفة والأدب، فقصده العلماء والفقهاء من المشرق والمغرب، وألفوا له تواليف مفيدة في سائر العلوم، فأجزل صلاتهم على ذلك بالآلاف الدنانير، ومضى على ذلك طول عمره^(١).

وهكذا أصبحت ميورقة والجزائر الشرقية مركزاً من المراكز العلمية والأدبية في الأندلس، إلى جانب دانية التي اتحدتها مجاهد، بعد مقراها، ولكنه جعل أمر الجزائر الشرقية إلى أحد أصفياه وهو أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب^(٢).

ومما يدلنا على مكانة هذا الرجل أن الضبي يعتبر تقديم مجاهد له من أعظم فضائله، إذ يقول: «ومن أعظم فضائله (أي مجاهد) تقديمه للوزير الكاتب أبي العباس أحمد بن رشيق، وتحويله عليه، ويسطه يده في العدل وحسن السياسة»^(٣).

وكان أحمد بن رشيق هذا رجلاً واسع المعرفة، كريم الخلق، حليماً متواضعاً، حازماً، وكان يشتغل بالفقه والحديث، ويجعل العلماء والفقهاء عنده ويؤثرهم، قال الحميدي: «وما رأينا من أهل الرياسة من يجري مجراه، مع هيبة مفرطة،

(١) انظر البيان المغرب لابن عذاري ١٥٥/٣ - ١٥٦.

(٢) أبو العباس، أحمد بن رشيق الكاتب، نشأ بمرسية، وانتقل إلى قرطبة، وطلب الأدب فبرز فيه، وشارك في سائر العلوم، ومال إلى الفقه والحديث، وبلغ من رئاسة الدنيا أرفع منزلة، وقدمه الأمير مجاهد على كل من في دولته توفي ٤٤٠ هـ - بغية الملتبس: ١٧٨ ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م.

(٣) بغية الملتبس ص ٤٧٣، ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م.

وتواضع، وحلم عرف به، مع القدرة^(١).

وأحمد بن رشيق هذا هو الذي رحل ابن حزم الظاهري إلى ميورقة في عهده، وهو الذي استقدمه، فوجد في هذه الجزيرة موئلاً يثل إليه، ومكاناً خصباً ينشر فيه علمه ومذهبه مدة من الزمن. واستطاع ابن حزم في ظل ابن رشيق أن يكسب أنصاراً بهذه الجزيرة وذلك بين عامي ٤٣٠ هـ و ٤٤٠ هـ فقد كانت الفتوى بالجزيرة تدور على الفقيه المالكي أبي عبد الله بن عوف - من أهل ميورقة - فلما «دخل أبو محمد بن حزم ميورقة - حزم ميورقة، بعد الثلاثين وأربعمئة، كما يقول ابن الأبار»^(٢).

قال القاضي عياض: «وحل - أي ابن حزم الظاهري - بجزيرة ميورقة، فراس فيها واتبه أهلها»^(٣)، وكلام القاضي عياض يوحي أن ابن حزم لمج في بسط مذهبه في هذه الجزيرة، وأنه أصبح رئيس الفتوى والفقه بها غير منازع، يدل على ذلك كثرة فقهاء مدرسة الظاهر من أهل ميورقة، تذكر كتب التراجم منهم: حافظنا أبا عبد الله الحميدي الميورقي الذي يقول عنه الحجاري في المسهب فيما نقله عنه المقرئ^(٤): «أنه طرق ميورقة بعد ما كانت عطلاً من هذا الشأن - أي عطلاً من العلم والحديث - وترك لها فخراً تباري به خواص البلدان»، ولقد لازم الحافظ الحميدي ابن حزم كثيراً بميورقة، واختص به،

(١) بغية الملتبس: ١٧٨.

(٢) التكملة ج ٢ رقم ٢١٣١ ص ٩١٠.

(٣) نفح الطيب ٢/ ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق ج ٢/ ص ١١٤.

وأكثر من الأخذ عنه، وشهر بصحته^(١)

وعن سمع عليه كذلك بميورقة، أبو الحسن علي بن سعيد العبدري الميورقي الظاهري^(٢)، من كبار تلامذة ابن حزم أخذ عنه الفقه وتذهب بمذهبه، وأخذ عنه أيضاً ابن حزم.

ومن الميورقين الظاهرية كذلك: الحافظ أبو عامر محمد بن سعدون ابن موحى العبدري الميورقي المتوفي سنة ٥٢٤هـ، تلميذ الحافظ الحميدي، وعمد ابن الحسن بن أحمد بن يحيى بن بشر الأنصاري، يكنى أبا بكر، ويعرف بالميورقي لأن أصله منها، المتوفي سنة ٥٣٧هـ تلميذ أبي علي الصدي.

وهكذا في ميورقة وتحت رعاية واليها أحمد بن رشيق، أتيح لابن حزم أن يجاهر بمذهبه الظاهري ويدعو إليه، وينافح عنه، وينشئ مدرسة فقهية ظاهرة على رأسها تلميذاه أبو عبد الله الحميدي وأبو الحسن العبدري.

• ترجمة الحميدي :

أولاً : اسمه ونسبه : هو الإمام الحافظ الثبت الحجة، المتقن القدوة، أبو عبد الله محمد ابن أبي نصر قنوح بن عبد الله بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي الميورقي الظاهري، حامل علم ابن حزم، وصاحبه وتلميذه.

والحميدي بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وسكون الياء المثناة، ويعدها دال مهملة، نسبة إلى جده حميد المذكور، وقد نسب بعض المؤرخين إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف مرفعة، ورد ذلك ابن خلكان في «وفيات الأعيان» فقال:

(١) وفيات الأعيان ج ٤ رقم ٦١٦ ص ٢٨٢
(٢) مثني ترجمته مستوفاة بعد حين

وأخبرني بعض أرباب التاريخ أنه رأى في بعض التواريخ أن نسبه إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف مرفعة وهو ليس بصحيح، لأن أبا عبد الله المذكور أزدي النسب، وعبد الرحمن قرشي، زهري، فكيف يجتمعان ؟
والميورقي : فقد تقدم الكلام على ميورقة التي ينسب إليها، ويصل بفتح الياء المثناة وكسر الصاد المهملة، ويعدها لام، اسم لجده الثالث.

ثانياً : مولده ونشأته :

يقول عن نفسه : « ولدت قبل سنة عشرين وأربعمائة، وكنت أحمل للسمع على الكتف، وذلك في سنة خمس وعشرين وأربعمائة، فأول ما سمعت من الفقيه أصبغ بن راشد. وكنت أفهم ما يقرأ عليه، وكان قد تفقه على أبي محمد ابن أبي زيد^(١). وأصل أبي من قرطبة من حلة تُعرف بالرصافة، فتحول وسكن جزيرة ميورقة، فولدت بها^(٢). »

ويبدو من هذا النص أن الحافظ الحميدي نشأ ذكياً يقطاً منذ صغره ونعمومة أظفاره، وفي بيئة علمية، وقوله : « كنت أحمل للسمع على الكتف » يدل على الاهتمام البالغ، والعناية الفائقة التي أحيط بها من جانب أبيه، العالم المحدث الفقيه الذي سمع من أبي القاسم أصبغ بن راشد، وسمع منه ابنه أبو عبد الله^(٣).
وقد بدأ الحميدي بدراسة رسالة ابن أبي زيد ؟ وهي من أمهات كتب الفقه المالكي على يد تلميذ ابن أبي زيد أصبغ بن راشد.

(١) ابن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة .
(٢) سير اعلام النبلاء ج ١٩ رقم ٦٣ ص ١٢٢ ، وانظر تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢١٨ .
(٣) الذيل والتكملة السفر ٥ القسم ٢ رقم ١٠٣٧ ، ص ٥٣٥ .

ثالثاً : منزلته العلمية :

ذكره غير واحد من العلماء ممن لقوه، أو ترجموا له، فاثبتوا عليه ثناء جليلاً يقول ابن خلكان: وكان موصوفاً بالنباهة والمعرفة والإتقان والدين والورع. وكانت له نعمة حسنة في قراءة الحديث.

ويقول الحافظ الذهبي: الإمام القدوة الأثري، المتقن الحافظ، شيخ الحديث. وذكره الأمير أبونصر ابن ماکولا فقال: أخبرنا صديقنا أبو عبد الله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل والبيقظ، وقال: لم أر مثله في عفته ونزاهته، وورعه وتشاغله بالعلم^(١).

ويقول المقرئ: وكان إماماً من أئمة المسلمين في حفظه ومعرفته وإتقانه وثقة وصدقه ونبله وديانته وورعه ونزاهته^(٢).

وقال يحيى بن إبراهيم السلماسي: قال أبي: لم تر عيناى مثل الحميدي في فضله ونبله، وغزارة علمه، وحرصه على نشر العلم، وكان ورعاً تقياً، إماماً في الحديث وعلمه ورواته، متحققاً بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة، فصيح العبارة، متبحراً في علم الأدب والعربية والترسل^(٣). وقال السلفي: سألت أبا عامر العبدري^(٤) عن الحميدي، فقال: لا يرى مثله قط، وعن مثله لا يسأل، جمع بين الفقه والحديث والأدب، ورأى علماء

(١) الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٠ ص ٥٦٠.

(٢) نفع الطيب ج ٢ رقم ٦٣ ص ١١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٣.

(٤) الظاهري من أكابر أصحاب ابن حزم، وهو تلميذ الحميدي كذلك.

الأندلس، وكان حافظاً.

وقال الذهبي: كان من بقايا أصحاب الحديث علماً وعملاً وعقداً وانقياداً، راحة الله عليه^(١).

وقال يحيى بن البناء: كان الحميدي من اجتهد به ينسخ بالليل في الحر، فكان يجلس في إجازة^(٢) في ماء يتبرده به.

وقال الذهبي كذلك: كان الحميدي يقصد كثيراً في رواية كتاب الشهاب، عن مؤلفه^(٣)، فقال صيرني الشهاب شهاباً^(٤).

ويقول الضبي: فقيه عالم محدث عارف حافظ، إمام متقدم في الحفظ والإتقان^(٥).

ويقول ابن العماد الحنبلي: وكان أحد أوعية العلم، وكان ظاهري المذهب، أكثر عن ابن حزم وابن عبد البر، وكان دؤوباً في الطلب للعلم، كثير الاطلاع

(١) سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٢.

(٢) الإجازة بالشديد: إناء يقبل فيه الثياب.

(٣) وهو محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري، ذكره الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، وقال: روى عنه أبو عبد الله الحميدي، وتولى القضاء بمصر نيابة من جهة المصريين، وتوجه منهم رسولاً إلى جهة الروم، وله عدة تصانيف، منها كتاب «مسند الشهاب» في مجلدين، بتحقيق الشيخ عبد المجيد السلفي، وكتاب « مناقب الإمام الشافعي رضي الله عنه » وكتاب « الأنبياء عن الأنبياء » و«تواريخ الخلفاء» وله كتاب «خطط مصر»، توفي سنة ٤٥٤ هـ.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) بغية الملتبس: رقم الترجمة ٢٥٧.

ذكياً فطناً صينياً ورعاً أخبارياً متقناً، كثير التصانيف حجة ثقة رحمه الله تعالى^(١) ويقول السيوطي : « الحميدي ، الحافظ ، الثبت ، الإمام القدوة ، من كبار تلامذة ابن حزم .. وكان من أفراد عصره في غزارة العلم والفضل والتبليغ حافظاً ورعاً ثباتاً ، إماماً في الحديث والفقه والأدب والعربية والترسل^(٢) » وقال محمد بن طرخان : سمعت الحميدي يقول : ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها ، كتاب « الملل » وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني ، وكتاب المؤلف والمختلف ، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الأمير ابن ماكولا ، وكتاب وفيات الشيوخ ، وليس فيه كتاب وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتاباً ، فقال لي الأمير : رتبته على حروف المعجم بعد أن رتبته على السنين . قال ابن طرخان : فشغله عنه الصحيحان إلى أن مات رحمه الله^(٣) وهذا قليل من كثير مما ذكر عنه ووصف به رحمه الله .

وأبعاً : تدينه وزهده وورعه :

لقد تقدم ذكر الحافظ الحميدي بالديانة والزهد والورع ، وقد وصفه بذلك جل من ترجم له ، وصفه تلميذه أبو علي الصديقي الحافظ بالدين والورع ثم قال : سمعت أبا بكر ابن الخاضبة يقول : ما سمعت الحميدي ذكر الدنيا قط^(٤) وهذه الخصلة لا يتحقق بها إلا علماء الآخرة ، المشتغلون بها ويعلمونها ، وقال أبو علي أيضاً عن زهد شيخه : كان يدلني على الشيوخ ، وكان متقللاً من

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٩٢ .

(٢) طبقات الحفاظ رقم ١٠٠٦ ص ٤٤٧ .

(٣) الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٠ ص ٥٦١ .

(٤) المصدر السابق : ٥٦٠ .

الدنيا يصونه ابن ريس الرؤساء^(١) . ولقد كان أبو عبد الله شاعراً ، ذكرت له المصادر جملة من الشعر في الوعظ والزهد والورع منها قوله :
طريق الزهد أفضل ما طريق
فنى بالله يكفك وامتنعنه
وله في ذلك أيضاً :
لقاء الناس ليس يفيد شيئاً
فأقلل من لقاء الناس إلا
وله :
من لم يكن للعلم عند فناءه
بالعلم يجيى المرء طول حياته

وله في الدعوة إلى التنزه عن الطعن في الصحابة :

فاتهمه في نفسه وأبيه
يتقصهم بمنطق من فيه
دل أن الهدى تكامل فيه^(٢)
كل من قال في الصحابة سوءاً
وأحق الأنام بالعدل من لم
وإذا القلب كان بالود فيهم

(١) تذكرة الحفاظ : ج ٤ .

(٢) نفع الطبع ج ٢ ص ١١٥ .

(٣) الوافي بالوفيات ج ٤ رقم ١٨٦٣ ص ٣١٨ : وقد انفرد بذكر أبيات لم تذكر في سائر كتب التراجم التي ترجمت للحافظ الحميدي .

خامساً : ظاهرة الحميدي :

كان الحميدي من أهم رجال مدرسة الفقه الظاهري في الأندلس والمغرب، وهو رسول هذه المدرسة، ومبعوثها إلى المشرق، وأحد أركانها من حيث الرواية عن ابن حزم، ونشره كتبه، والتعريف بها.

لقد وصف الحافظ الحميدي بالفقيه الظاهري سائر من ترجم له، وهو مذهب شيخه ابن حزم من قبل، الذي حل بمزيرة ميورقة، فوجد أهلها لكلامه طلاوة - رغم أنه كان خارجاً عن المذهب المالكي - ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت السنة الفقهاء عن مجادته وكلامه، فاتبعه على مذهب جماعة من أهل ميورقة، كان على رأسهم الحافظ الحميدي.

ولقد لازم الحميدي شيخه ابن حزم، وقرأ عليه مصنفاته، وأكثر من الأخذ عنه، واختص به، وشهر بصحبته «وصار على مذهبه إلا أنه لم يكن يتظاهر به»^(١) وكان «يسر ذلك بعض الأسرار»^(٢) كما يقول الحافظ الذهبي.

والراجع أن عدم التظاهر، والأسرار، وكتمان المذهب الفقهي عن الناس، كان بسبب اضطهاد جمهرة مالكية الأندلس من كان بها من الطائفة المظاهريّة بل إن ذلك كان السبب الذي جعل - الحميدي - يرحل عن الأندلس، ويفر إلى المشرق، ويستقر ببغداد، لاسيما وأنه عرف بالميل إلى أقوال ابن حزم، والتعصب الشديد له، وفي ذلك يقول القاضي عياض: «محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي، سمع بميورقة من ابن حزم قدماً، وكان يتعصب له، ويميل إلى قوله،

(١) نفع الطيب ج ٢ رقم ٦٣ ص ١١٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٢٢.

وأصبحت فيه فتنة، ولما شدد على ابن حزم، خرج الحميدي إلى المشرق»^(١) وقد بقي الحميدي وفيّاً لشيخه - حتى بعد استقراره بالمشرق - يتحدث عنه، ويشرّ تواليفه، ويعني بتدوين آثاره، «ويجمع شعره ويرتبه على حروف المعجم»^(٢)، ويعترف له بالفضل في نهاية تعريفه بتاريخ علماء الأندلس الذي بلغ ستا وثلاثين صفحة من كتاب جذوة المقتبس فيقول: «هذا آخر ما استفدنا أكثره من شيخنا أبي محمد علي ابن أحمد رحمه الله»^(٣). وللحافظ الحميدي نظم يبين فيه أصول مدرسة الظاهر بالأندلس، وهو أحد رجالاتها، وقد صاغ هذا الشعر بصيغة المتكلم، مما يدل على إيمانه المطلق بهذه الأصول، يقول:

كلام الله عز وجل قولني وما اتفق الجميع عليه بدءاً
وما صد عن هذي وخذاً
فدغ ما صد عن التي ذكرت في هذا النظم هي الكتاب، والسنة، ثم (ما اتفق وهذه الأصول التي إجماع الصحابة المتيقن فقط، والمستند إلى النص فقط، الجميع عليه بدءاً) وهي نفسها أصول ابن حزم ومدرسة فقه الظاهر.
ثم يدعو الحميدي إلى ترك ما صد عن هذه الأصول، وهو يقصد الرأي والقياس، الذي ينكره أهل الظاهر في الدين والشرعة جملة، وفي ذلك يقول

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٩ رقم ٦٣ ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) الذخيرة القسم الأول - المجلد الأول ١٧٢ ت إحسان عباس.

(٣) جذوة المقتبس للحميدي ص ٣٦. ت ابن تائوت الطنجي.

(٤) نفع الطيب ج ٢ ص ١١٥.

شيخه ابن حزم : «الأصول التي لا يعرف شيء من الشارع إلا منها أربعة وهي نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ ... وإجماع جميع علماء الأمة، ودليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً» (١).

سادساً : رحلته إلى المشرق وشيوخه :

أخذ عن علماء بلده لا سيما الحافظين ابن حزم وابن عبد البر اللذين أكثر عنهما، ثم رحل إلى المشرق ، وكان أول ارتحاله في العلم سنة ٤٤٨ هـ فمر بتونس وسمع من علمائها .

وقدم مصر وسمع بها من الضراب والقضاعي صاحب « كتاب الشهاب » ، وغير واحد ، ثم انتقل إلى مكة فحج ، ولقى بها المحدث راوية صحيح البخاري كريمة المروزية ، وسمع الزنجاني ، وأدرك بدمشق الخطيب البغدادي ، وروى عنه وعن غيره وكتب عنه أكثر مصنفاته ، وروى الخطيب عنه ، وسمع من أبي القاسم الحناني ، وعبد العزيز الكتاني ، وبغداد من عبد الصمد بن المأمون ، وأبي الحسين بن المهتدي بالله ، وأبي محمد بن هزار مرد ، وأبي جعفر بن المسلمة ، وأقام بواسط مدة بعد خروجه من بغداد ، فروى فيها عن العلامة أبي غالب بن بشران اللغوي ، وأكثر عن أصحاب أبي طاهر المخلص ، ثم عن أصحاب أبي عمر بن مهدي ، إلى أن كتب عن أصحاب أبي محمد الجوهري ، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها ، وكتب بها كثيراً من الحديث والأدب وسائر الفنون ، وصنف مصنفات كثيرة ، ولقد كثرت رحلات الحميدي العلمية ، وطالت مشرقاً ومغرباً ، وفي ذلك يقول :

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ص ٧١.

الفيت النوى حتى أنست بوحتي
وصرت بها لا بالصباة مولعا
فلم أحص كم رافقت منها مرافقاً
ولم أحص كم يمت في الأرض موضعاً
ومن بعد جنوب الأرض شرقاً ومغرباً
فلا بد لي من أن أوافي مصرعاً (١)

سابعاً : تلاميذه :

لقد روى عن الحافظ الحميدي كثير من تلاميذه في المشرق والمغرب ، وليس هنا مجال حصرهم بل تكفي الإشارة إلى بعضهم ، فمن تلاميذه الأندلسيين :

- ١- أبو بكر ابن العربي : محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري ، من أهل إشبيلية ، الإمام الحافظ ، الفقيه خاتمة علماء الأندلس ، روى عنه ببغداد في رحلته إلى المشرق مع أبيه .
- ٢- القاضي الشهيد أبو علي حسين بن محمد بن فيره الصديقي ، المعروف بابن سكرة السرقسطي ، المحدث الحافظ ، النظار العالم بالحديث وطرقه وعلله ، الحافظ لمصنفاته ، الذاكر لثبوت وأسانيده وروايته .
- ٣- الشيخ أبو الحجاج يوسف بن علي القفال ، روى عنه كتاب « الجامع لإخلاق الراوي والسامع » لأبي بكر الخطيب البغدادي (٢) .
- ٤- بلديه الحافظ أبو عامر محمد بن سعدون بن مرجي الميورقي العبدي ،

(١) نفع الطيب ج ٢ ص ١١٤ .
(٢) فهرست ابن خير : ص ١٨٣ .

المدرسة الظاهرية بالغرب والأندلس

الفقيه الظاهري، المتوفى سنة ٥٢٤هـ (وستانى ترجمته) وهو الذي قال في سير الحميدي لما سأله الحافظ السلفي عنه «لا يرى مثله قط، وعن مثله لا يزال، وأشهر من روى عنه من المشاركة:

٥- أبو بكر الخطيب البغدادي المشهور، وقد تدبجاً هو والحميدي، فروى أحدهما عن الآخر، ولعل الخطيب عرف كتب ابن حزم الظاهري وابن عبد البر الترمي بواسطة الحميدي.

٦- الحافظ المحدث الأمير أبو نصر علي بن ماكولا صاحب كتاب «الإكمال» روى عن شيخه الحميدي أكثر مصنفاته، وذكره فقال: «أخبرنا صديقنا أبو عبد الله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل، والتيقظ، وقال لم أر مثله في عفته، ونزاهته، وورعه وتشاغله بالعلم»^(١).

٧- الشيخ المحدث أبو بكر بن طرخان التركي الذي روى عنه كتاب جلوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ذكره ابن خير في فهرسته فقال: «حدثني به - أي بكتاب الجدوة - الفقيه القاضي أبو بكر ابن العربي - رحمه الله - منأولة منه في أصل كتابه، قال حدثنا أبو بكر بن طرخان - رحمه الله تعالى - قال سمعت من مؤلفه أبي عبد الله الحميدي رحمه الله»^(٢).

وذكر الحافظ الذهبي من تلامذة الحميدي أيضاً: يوسف بن أيوب الحمداني الزاهد، وإسماعيل بن محمد التيمي صاحب «الترغيب والترهيب»، والقاضي محمد بن علي الجلايبي، والحسين بن الحسن المقدسي، وصديق بن عثمان التبريزي، وأبا إسحاق بن نبهان الغنوي، وأبا عبد الله الحسين بن منصور

(١) الصلة ج ٢ ص ٥٦٠.

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٢٦، ٢٢٧.

علام مدرسة الظاهرية بالغرب والأندلس

بن خيس الموصلي، وأبا القاسم إسماعيل بن السمرقندي، وأبا الفتح محمد بن البجلي^(١) وهم لا يحصون كثرة، ولذا اقتضت على أشهرهم وأبرزهم .

سابعاً: آثاره ومصنفاته:

خلف الحافظ الحميدي علماً غزيراً في مختلف الفنون، لا سيما في الحديث وعلومه، وقد جمع رحمه الله بين الحديث والفقه والأدب والتاريخ، ومن المؤسف أن الكثير من تواليف الحميدي - التي كانت ستدلنا على ظاهريته الفقهية - أضحت في حكم المفقود، أو المخطوط الذي لم ير النور بعد، ولو وجدت لتبيننا ما ملتصين فيها مواضع أصول الفقه الظاهري كما أصلته المدرسة الظاهرية المغربية، ومنكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى بعض هذه المصنفات.

١- تواليفه في الحديث وفقهه:

- كتاب «الجمع بين الصحيحين: البخاري ومسلم» من أشهر مصنفاته، وهو من الكتب المبكرة في هذا الفن، وكان قد عزم على وضع كتاب في وفيات المشايخ لكن شغله عن ذلك الجمع بين الصحيحين، واستغرق وقته كله إلى أن مات، قال تلميذه محمد بن طرخان: «فاشتغل الحميدي بالصحيحين إلى أن مات»^(٢). والاشتغال بهذه الصنعة ليس بالأمر الهين، بل دون ذلك خوط القتاد، ولا يستطيعه إلا أئمة الحديث الجهابذة، وكذلك كان الحافظ الحميدي رحمه الله.

وقد شهد له بهذا الفضل، وأثنى عليه في هذا العمل الجليل، جبهة أهل الحديث، قال شيخ المحدثين الحافظ الذهبي: «و عمل الجمع بين الصحيحين

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ١٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ١٢٥.

ورثه أحسن ترتيب^(١).

وقد تبعه ابن حجر وإثنى عليه ثناء كبيراً، ويقول الحافظ ابن بشكوال «ولأبي عبد الله هذا كتاب حسن جمع فيه بين صحيح البخاري ومسلم، أعده الناس عنه»^(٢).

- كتابه في تاريخ العلماء والمحدثين بالأندلس: «جذوة المقتبس» وهو مطبوع متداول ألفه في بغداد، لما طلب منه ذلك، وذكر في خطبته أنه من حفظه، اقتسم بمقدمة تاريخية عن ولاية الأندلس منذ الفتح حتى عصر الحسين، ثم أورد ما يحضره من أسماء رواة الحديث بالأندلس، وأهل الفقه والأدب، وذوي النباهة والشعر: مرتباً على حروف المعجم، وقد ذيل عليه أحمد بن يحيى الضبي المتوفي سنة ٥٩٩ هـ وسماه «بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس»، ويعترف الحميدي في كتابه هذا بأنه استفاد أكثر ما دونه فيه من شيخه الحافظ ابن حزم الظاهري.

- كتاب «تفسير غريب ما في الصحيحين»^(٣): وهو جمع لغريب الحديث الموجود في الصحيحين، وشرحه وبيان معانيه وفوائده وأحكامه وفقهه، وهو مطبوع.

- كتاب «المؤتلف والمختلف»: ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات^(٤)، وهو كتاب في ضبط أسماء المحدثين الذين تنفق في الخط صورتهم، وتختلف في النطق

(١) المصدر السابق ص ١٢١.

(٢) الصلة ج ٢ ص ٥٦٠، والكتاب مطبوع.

(٣) جذوة المقتبس: مقدمة التحقيق ص ١٤.

(٤) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٣١٨.

والتلفظ صيغتهم، ولا يضبطه إلا كبار حفاظ الأمة.

- «كتاب ما جاء من النصوص والأخبار في حفظ الجار» ذكره المقرئ في فتح الطيب^(١)، والكتاب يتضمن نصوص القرآن والحديث التي توصي بالجار حياً، وهو منهج الظاهرية في التعويل على النصوص وحدها في تقرير الأحكام الشرعية.

- «الذهب المسبوك في وعظ الملوك»^(٢): وهو مطبوع بتحقيق أبي عبد الرحمن الظاهري، والدكتور عبد الحليم عويس، نشر مكتبة عالم الكتب بالرياض^(٣). وهو كتاب نفيس، يبدو من عنوانه أنه وعظ وإرشاد الملوك وذوي السلطان والرياسة.

- «ذم النعمة»^(٤).

- «من ادعى الأمان من أهل الإيمان»^(٥).

- «التذكرة»: وقد كتبه الحميدي تذكرة ومودة لأبي محمد الحسن بن محمد ابن حبيب، وهو مطبوع بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، ضمن كتابه الذخيرة في المصنفات الصغيرة، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، والطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ مكتبة الفرزدق^(٦).

(١) فتح الطيب ١١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ص ١١٣، وانظر تذكرة الحفاظ ٤/١٢١٩، والوافي بالوفيات ٤/٣١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢٣/١٩.

(٤) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ١/٤٠.

(٥) فتح الطيب ١١٣/٢.

(٦) نفس المصدر السابق.

(٧) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ١/١٦٣.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

- أسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر: وذكر محقق «الجدوة» أنه مطبوع، ولم أقف عليه.
- كتاب «مراتب الجزاء يوم القيامة»: وهو الذي رد عليه ابن عطية القضاة المالكي ت ٦٠٨ هـ وهو مطبوع بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري^(١).
- «منظومة دالية في التقصص على من عاب الحديث وأهله» ذكره ابن خير في فهرسته، وذكر محقق الجدوة أنه مخطوط بمكتبة غوطة^(٢).
- ٢- تواليفه في التاريخ والأدب:

- كتاب «جدوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس» وهو كتاب تاريخ وكتاب حديث كما سلف القول.
- كتاب «تاريخ الإسلام» ذكره المقرئ في «نفع الطيب»^(٣).
- «جل تاريخ الإسلام» ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(٤) و«سير أعلام النبلاء»^(٥) وذكر محقق الجدوة، اسماً آخر له «بلغت المستعجل»^(٦) وقال: إنه مخطوط.
- «تحفة المشتاق في ذكر صوفية العراق»: ذكره الصفدي في الوافي

(١) ضمن الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ١٨٩/١.
 (٢) جدوة المقتبس: ص ٨.
 (٣) نفع الطيب ٢/ ص ١١٣.
 (٤) ج ٤/ ص ١٢١٩.
 (٥) ج ١٩/ ص ١٢٣.
 (٦) جدوة المقتبس ج ٨: ص ٨.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

- بالوفيات^(١)، ويبدو أن الحافظ الحميدي رغم ظاهرته كان متأثراً بالتصوف والزهد، يدل على ذلك ما جاء في جل المصادر التي ترجمت له، من أنه أوصى ابن رئيس الرؤساء أن يدفنه عند قبر الصوفي الكبير بشر الحافي، ولذلك جُمع هذا المجموع في التاريخ لصوفية العراق.
- «الأمانى الصادقة»: ذكره المراكشي في «المعجب» ونقل عنه فقرات كثيرة تتعلق بتاريخ الأندلس، يقول مثلاً: «قد أورد منها الشيخ الفقيه المحدث الضابط المتقن أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي طرفاً في كتابه المترجم به الأمانى الصادقة» من جملتها قال الحميدي: حدثني أبو محمد علي بن أحمد بن حزم قال أخبرني أبو عبد الله محمد بن إسحاق التميمي قال: ... إلخ...^(٢).
- وذكره كذلك المقرئ في «نفع الطيب»^(٣).
- وكتاب «تسهيل السبيل إلى علم الترسيل» ذكره المقرئ في النفع^(٤).
- وكتاب «مخاطبات الأصدقاء في المكاتبات واللقاء»^(٥).
- وكتاب «أدب الأصدقاء» ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات»^(٦).
- «الفوائد المتقاة»^(٧).

(١) ج ٤/ ص ٣١٨.
 (٢) المعجب للمراكشي: ص ٤٦-٤٧.
 (٣) ج ٢/ ص ١١٤.
 (٤) نفع الطيب ج ٢/ ص ١١٣.
 (٥) نفس المصدر السابق.
 (٦) الوافي بالوفيات ٤/ ص ٣١٨.
 (٧) جدوة المقتبس: مقدمة التحقيق ج ١/ ص ٨.

١ - اشتك في أسماء الفوكة (١).

٢ - مختارات من مروياته (٢).

٣ - نواتر الأضياء (٣).

٤ - نبوت شعرة : ذكره الصفدي (٤) وقال الحافظ الذهبي : « وله شعر رقيق في الواعظ والاعتق » (٥).

وقد ذكر له بعض المترجمين (٦) كتاباً آخر هو « وفيات الشيوخ » ، والصحيح أنه لم يصغه ولا شرع في تأليفه ، فقد شغلته عنه الصحاح كما قال تلميذه ابن طرخان الترمكي (٧).

وفاته :

بعد هذا الجهد العظمي الكبير ، ارتحالاً وتصنيفاً وأخذاً وعطاءً ، توفي أبو عبيد الله الخميني في بغداد حيث استوطن وقام ، فكان كما قال عن نفسه :

ومن بعد جوب الأرض شرقاً ومغرباً

فلا بد لي من أن لواني مصرعاً

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) الوافي في الوفيات ج ٤ / ص ٣١٨ .

(٥) تذكرة الحفاظ / ٤ ص ١٢١٩ و سير اعلام النبلاء ج ١٩ / ص ١٢٣ .

(٦) مهم الصفدي في الوافي بالوفيات ٤ / ٣١٨ و عقق « جنوة المقتبس » ج ١ / ص ٨ .

(٧) الصلة لابن بشكوال ج ٢ / ص ٥٦١ .

مات - رحمه الله - في صابع عشر ذي الحجة سنة ٤٨٨ هـ وعلى هذا إجماع الأئمة ، وأنهم في الصلاة عليه أبو بكر الشاشي ، بجامع القصر ، ودفن بفترة باب الرز بقرية قبر الشيخ أبي إسحاق الشيرازي (١) ، وكان أوصى مطفراً ابن رئيس الروساء أن يدفنه عند قبر بشر الحافي ، فخالف وصيته ، فلما كانت مدة رة مطفر في النوم وأنه يعاتبه على مخالفته ، فنقله في صفر سنة ٤٩١ هـ إلى مقبرة باب حرب ، ودفن عند قبر بشر ، وكان كتفه جديداً وبدنه طريها فنوح منه رائحة الطيب ، ووقف كبه على أهل العلم ، رحمه الله تعالى (٢).

١٧ - علي بن سعيد العبدي الميورقي (٣) ت بعد ٤٩١ هـ :

من أكابر تلامذة ابن حزم الظاهري ، وشيخ القاضي أبي بكر ابن العربي ، من أهل جزيرة ميورقة ، يكنى أبا الحسن ، سمع بها قدماً من أبي محمد بن حرم وأخذ عنه ابن حزم كذلك ، ثم لما اشتدت الحالة على ابن حزم وأصحابه من الظاهرية بميورقة ، رحل العبدي إلى المشرق - كما فعل الحميدي من قبل - وحج ، ودخل بغداد ، قال ابن بشكوال : « وترك مذهب ابن حزم ، وتفقه عند أبي بكر الشاشي ، وله تعليق في مذهب الشافعي . وسمع من الخطيب أبي بكر ابن ثابت البغدادي وغيره ، أخبرني بذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وذكر أنه صحب ببغداد ، وأخذ عنه وأثنى عليه ، وقال لي تركته حياً ببغداد سنة إحدى وتسعين وأربعمائة ٤٩١ هـ وتوفي بعد ذلك » (٤).

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ / ١٢٢١ .

(٢) تنقيح الطيب ج ٢ / ص ١١٤ - ١١٥ .

(٣) الصلة لابن بشكوال ج ٢ رقم ٩٠٦ ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٤) نفس المصدر السابق .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ذكره الأمير أبونصر ابن ماكولا وقال: صديقنا أبو الحسن الفقيه البغدادي رجل من أهل الفضل والمعرفة والأدب، وهو من جزيرة ميورقة.

١٨- الوزير أبو محمد، عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي المافري^(١)، والد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور، وأبي محمد بن خزيح. وسمع ببلده: من أبي عبد الله محمد ابن عثاب الفقيه، وأبي مروان عبد الملك بن سراج، وأجاز له أبو عمر بن عبد البر ما رواه.

ورحل إلى المشرق مع ابنه أبي بكر في صدر سنة خمس وثمانين وسبع وسمع بالشام، والعراق، والحجاز، ومصر، من شيوخ عدة. وشارك ابنه في السماع هنالك، وكتب بخطه علماً كثيراً ورواه.

وكان من أهل الآداب الواسعة، واللغة، والبراعة، والذكاء، والتقدم في معرفة الخبر والشعر والافتنان بالعلوم وجمعها. وكان من أهل الكتابة، والبلاغة، والفصاحة واليقظة، ذا صيانة وجلالة، وتوفي منصرفاً عن المشرق بمصر في محرم سنة (٤٩٣ هـ). وكان مولده سنة خمس وثلاثين وأربع مائة.

وقد صاحب الوزير أبو محمد ابن العربي الإمام ابن حزم سبعة أعوام، وقرا عليه أكثر تصانيفه، وأكثر الرواية عنه جداً. قال: «صحبت الإمام أبا محمد علي ابن حزم سبعة أعوام، وسمعت منه جميع مصنفاته، حاشا المجلد الأخير من كتاب (الفصل)... وقرأنا من كتاب (الإيصال) أربع مجلدات من كتاب الإمام أبي محمد بن حزم في سنة ست وخمسين وأربع مائة، ولم يفتني من تأليفه شيء سوى ما ذكرته من الناقص، وما لم أقرأه من كتاب «الإيصال»... وربما كان

(١) انظر الصلة ج ١ ص ٢٨٨ رقم ١٣٥.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

للإمام أبي محمد ابن حزم شيء من تأليفه ألفه في غير بلده في المدة التي تجول فيها بشرق الأندلس، فلم أسمع. ولي بجميع مصنفاته ومسموعاته إجازة منه مرات عدة كثيرة...^(١)

وقد كان ابن حزم يؤلف مصنفاته ويستمعها لتلاميذه، ويجيزهم بها، ومعظمها في أصول الفقه وفروعه، على مذهب داود بن علي بن خلف، ومن قال بقوله من أهل الظاهر ونفاه القياس والتعليل كما يقول تلميذه القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد التغلبي الأندلسي المتوفى سنة ٤٦٢ هـ في كتابه طبقات الأمم^(٢).

ومن غريب ما يروى أن الوزير أبا محمد بن العربي، كان من أكابر أصحاب ابن حزم وأكثرهم رواية عنه، مع أن ولده أبا بكر دفن فاس كان من كبار خصوم الظاهرية، وصاحب الردود العنيفة المقذعة على شيخ أبيه ابن حزم.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن العربي: «وكان أبوه أبو محمد من كبار أصحاب أبي محمد بن حزم الظاهري بخلاف ابنه القاضي أبي بكر، فإنه منافر لابن حزم، محط عليه بنفس ثائرة»^(٣).

١٩- ابن بُزَيَال: عبد الباقي بن محمد بن سعيد بن أصبغ^(٤)، أبو بكر الأنصاري الحجاري، الأندلسي، المعروف بابن بُزَيَال أو ابن بُرَال كما في

(١) معجم الأدباء لياقوت ج ١٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ ط القاهرة.

(٢) طبقات الأمم ص ١٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩٨/٢٠.

(٤) ترجمته في الصلة ٢/٣٨٥ رقم ٨٢٧، وتاريخ الإسلام للذهبي رقم ٤١ ص ٦٢، ومعجم

السفر للسلفي رقم ٤٧٦ ص ١٥٣.

التكملة^(١)، تلميذ الإمام ابن حزم، وشيخ ابن مرزوق اليحصبي الظاهري. كان ظاهري المذهب.

روى عن المنذر بن المنذر^(٢)، وهشام بن أحمد الكناني، وأبي عمر الطلمنكي، والقاسم بن فتح^(٣)، وله سماع أيضاً من أبي عمر بن عبد البر، عرض عليه القرآن.

أخذ عنه ابن العريف وابن مرزوق، وكان نبيلاً حافظاً ذكياً شاعراً محسناً. قال ابن بشكوال: حدثنا عنه غير واحد من شيوخنا، وتوفي في شعبان ببلنسية، وكان مولده سنة ست عشرة وأربعمائة ٤١٦ هـ.

قال الحافظ السلفي في معجم السفر: أنشدني أبو محمد عبد الله بن محمد بن مرزوق اليحصبي الظاهري، أندلسي، سكن مصر، أنشدني أبو بكر عبد الباقي بن بريال الحجاري لنفسه بالمرية من مدن الأندلس:

لا يؤثر العلم إلا راغب فيه ليستضيء بنور الله باريه
فيعلم الحق بالقرآن يبرزه حتى يصير يقينا عند واعييه
وحسبنا فعل ما حد الرسول لنا ومن يصدق فإله يهديه
والصدق قول وفعل لازم لهما عقد صحيح به الرحمان يدينه
دينوا جميعاً بما جاء الرسول به تنجو ومن لم يدين فالله يخزيه

(١) ذكره ابن الأبار في التكملة في ترجمة تلميذه عبد الله بن محمد بن مرزوق اليحصبي الظاهري ج ٢ / ص ٨١٨ رقم ١٩٩٦ نسخة عزت العطار الحسيني.

(٢) هو المنذر بن المنذر بن سعيد البلوطي، قاضي الجماعة بقرطبة و كان أبوه ظاهري المذهب.

(٣) هو ابن الريولي الظاهري المذهب وسبق ترجمته.

والنظم ينضج بروح ظاهرية كما ترى، فحسبه ما حد الرسول لنا، أي النص، والنص فقط. توفي سنة ٥٠٢ هـ.

٢٠- بكر بن خلف بن سعيد بن عبد العزيز بن كوثر الفاققي^(١) من أهل إشبيلية، يكنى: أبا عمرو (المتوفى ٥٠٥ هـ) له رواية عن مشيخة بلده، وسمع من عباد بن سرحان وغيره. وروى عنه ابنه عبد الله، الآتي ذكره، وكان فقيهاً على مذهب الظاهر، لا يرى التقليد، أدبياً، شاعراً، وله في الأخذ بالحديث، والتعويل عليه، واطراح أهل الرأي، قصيدة طويلة، قال ابن الأبار: «وقد سمعناها من بعض أصحابنا، ووجدت الأخذ عنه بإشبيلية، وفي مسجده منها، مؤرخاً سنة خمس وخمسمائة ٥٥٥ هـ».

٢١- عبد الله بن بكر بن كوثر الفاققي الشهيد^(٢): وهو ولد بكر السالف ذكره، إشبيلي شارب^(٣) الأصل، روى عن أبيه وصحب أبا بكر ابن زيدون، روى عنه أبو الوليد سعد السعود بن عفير الظاهري^(٤).

كان أبو محمد - رحمه الله - محدثاً حافظاً ظاهري المذهب كأبيه، ديناً، فاضلاً، شجاعاً، يحضر الغزوات ويلى فيها البلاء الحسن، استشهد نفعه الله ضحى يوم رأى في ليلته بعض أصحابه رؤيا، وهي أنه رأى فداناً من فدادين شارية قد أثبتت رجائاً لم ير مثله قط، فقصها على أبي محمد هذا عقب صلاة صبح تلك الليلة، فقال أبو محمد في تأويلها: شهيد يتوفى بذلك الموضع عسى الله أن

(١) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ٥٧٧، ص: ٢١٧.

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة السفر ٤ رقم الترجمة ٣٤٤ ص: ١٨٥.

(٣) أصل سلفه من شارية بغربي الأندلس.

(٤) سنائي ترجمته.

يحملني، فلم يرعهم، وقد أشرقت الشمس يومئذ، إلا العدو مغيراً على شارة، فأمر بضاحتها قوماً الفاهم بها على غرة، فركب أبو محمد واحد أصحابه صد ذلك تجاه العدو، وحلأ عليهم حتى استنفذا أولئك الأسرى، ثم لما يزال في حرب من الروم حتى تكاثرت الأعلاج عليهم، فعزم صاحبه على القرار، فقال له أبو محمد رحمه الله: أين تريد يا فلان وهذه الجنة؟ فلم يلو عليه وصار في شارة، وناشب أبا محمد القتال أحد أولئك الأعلاج، قطعاً حتى تكسرت رماحهما، ثم تضاربا بالسيف حتى سقطا معا عن فرسيهما إلى الأرض. ويد كل واحد منهما في شعر صاحبه، وأهل شارة ناظرون إليهما من أعلى سور شارة، ثم إن العليج استصرخ علجاً آخر فقصد إليهما وطعن أبا محمد من خلفه، فاستشهد - رحمه الله - في موضع ذلك الرمحان، وانكفأ العدو بغير شيء سوى قتل أبي محمد، ولم يقتل من المسلمين حيثئذ بذلك الموضع سواه.

٢٢- عبد الرحمن بن يحيى القرشي الأموي^(١): المتوفي سنة ٥٠٨ هـ يكتي: أبا القاسم، أستاذ محدث، من أهل إشبيلية، روى عن أبي محمد بن عتاب، وأبي الحسن عباد بن سرحان، وشريح بن محمد، روى عنه الأستاذ أبوذر مصعب، وأبو علي الشلوبين وذكره، وذكره أبو العباس النباتي ابن الرومية الظاهري وأثنى عليه، قال ابن الزبير في صلة الصلة: وذكره الشيخ في الذيل - يقصد ابن عبد الملك، وقال: «كان يتمذهب بمذهب ابن حزم، ولم يذكر هذا غيره»^(٢).

انتقل إلى بجاية، واستوطنها إلى أن توفي بها سنة ثمان وخمسمائة ٥٠٨ هـ.

(١) ترجمته في صلة الصلة لابن الزبير القسم ٣/ ١٩٠، رقم الترجمة: ٣٣١، والتكملة لابن الأبار ٥٧٢/ ٢ رقم ١٦١٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٩٠.

مختص بسلام مدرسة الظاهرية بالقرب من تونس

٢٣- ابن يربوع: عبد الله بن أحمد بن سعيد بن سليمان^(١) الإشبيلي الظاهري المتوفي سنة ٥٢٢ هـ أبو محمد من أهل إشبيلية، وسكن قرطبة، أصله من شترين، وقيل: من شتمرية الغرب تلميذ أبي علي الصدي، قال ابن الأبار: «كتب إلى أبي علي يسأله عن سنن الدراقطني وغير ذلك، فأجاب بما ذكرته في اسم أبي علي الغساني من هذا المعجم». حدث عنه ابن بشكوال وأبو جعفر بن اليادش وغيرهما.

كان ظاهري المذهب حافظاً محققاً، فقيهاً، محدث قرطبة، وله تواليف مفيدة، منها: «الإقليد في بيان الأسانيد»، وقال تلميذه القاضي عياض: «ولأبي محمد بن يربوع المحدث عن لقيناه كتاب في الكلام على أسانيد الموطأ سماه «تاج الحلية وسراج البغية»^(٢).

وقد نقل ابن خير من خط أبي محمد ابن يربوع كلاماً جليلاً يوزن بالذهب، ولما أورد النص كاملاً لأهميته:

قال: «أخبرني أبو علي النمري، قال: سألت أبا القاسم خلف بن القاسم الحافظ قلت: أي كتاب أحب إليك في السنن، كتاب أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أو كتاب البخاري؟ فقال لي: كتاب البخاري، قلت: فأيهما أحب إليك، كتاب البخاري أو كتاب أبي داود؟ قال: كتاب أبي داود أحسنهما وأملحهما.

وتعقب أبو محمد بن يربوع (الظاهري) هذا الكلام فقال: قوله «أملحهما»

(١) ترجمته في المعجم في أصحاب أبي علي الصدي لابن الأبار رقم: ٢١٢ ص ٢١٢-٢١٣، وبغية الملتبس للضيحي ٢ رقم ٩٠٨، ص ٤٤٠، والأعلام للزركلي ج ٤ ص ٦٦.

(٢) المدارك ٢/ ٨٥.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

لفظة قلقة باردة، وقوله « أحسنهما » يعني للمتفهمين أصحاب المسائل الذين لا يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فالتوا به، ومؤلف القرطبيون لم الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بأخرة، وكانوا بمعزل عن معرفة الصحيح، لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد. قال ابن خير: « انتهى كلامه - يعني ابن يربوع الظاهري - ومن خطه نقلت »^(١) وهذا التعقيب المضيء يشتمل على فوائد دقيقة:

١- انتقاده تقديم القرطبيين أو بعضهم لسنن أبي داود على صحيح البخاري، بسبب انشغالهم بفقه المسائل الفقهية، وإهمالهم للصناعة الحديثية، فلا يراعون سقيماً ولا صحيحاً كما يقول ابن يربوع.

٢- فائدة تاريخية، وهو أن من أوائل كتب الحديث التي دخلت الأندلس سنن أبي داود، ولم تدخل كتب الصحيح كصحيح البخاري إلا في وقت متأخر، فانكب الأندلسيون على أبي داود، وأنكروا غيره.

٣- قلة اشتغال الأندلسيين عموماً والقرطبيين خصوصاً بصناعة الحديث، ومعرفة الصحيح من الضعيف، ولهذا ظهر الخلط والخلط والبعد عن السداد في كلام بعض فقهاءهم، فقد « ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد » كما قال الحافظ ابن يربوع، وقد علل اهتمام المغاربة بموطأ مالك وسنن أبي داود قبل البخاري بأنهم أهل فقه ونظر، لا أهل حديث وأثر.

ولهذا كثر في تراجم فقهاء الأندلس مثل هذه العبارات: « وكان الغالب عليه

« فهرست ابن خير ص ١٠٧ »

صاحب المتن نظام للمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

الفقه ولم يكن له علم بالحديث^(١)، أو عبارة أوضح من هذه « وكان عالماً بالمسائل، ولم يكن له علم بالحديث^(٢) ». وقد علمنا أن الظاهرية ومنهم ابن يربوع تميزوا عن فقهاء الأندلس بحفظهم ومعرفة التامة بالحديث، وضبطهم وإتقانهم الكامل للرواية، لأنها بضاعتهم في الفقه والأحكام وقد عدم عندهم الرأي والقياس، فأحيوا فقه الدليل، بدل النظر في فقه المسائل والفروع.

٢٤- الحافظ العلامة أبو عامر محمد بن سعدون بن مَرْجِي القرشي، الميورقي^(٣) ت ٥٢٤ هـ، الفقيه الظاهري، نزيل بغداد، تلميذ أبي عبد الله الحميدي، وشيخ القاضي أبي بكر ابن العربي. سمع بها من أبي الفضل ابن خيرون، وطراد الزينبي، وأبي عبد الله الحميدي جاره وجماعة.

ولم يزل يُسمع إلى حين وفاته. كفاه فخراً وشرفاً أنه روى عنه الحافظان أبو طاهر السلفي وأبو الفضل محمد ابن ناصر.

منزله ومكاته العلمية: قال فيه المقرئ: « وكتب بخطه كثيراً من الكتب والأجزاء، وجمع وخرج، وكان صحيح العقل، معتمد الضبط، مرجوعاً إليه في

(١) انظر مثلاً ترجمة عبد الملك بن حبيب: ترتيب المدارك ٤/ ١٢٣. وترجمة أبي عبد الله بن مرتيل الفقيه المالكي تلميذ ابن القاسم وأشهد في ترتيب المدارك: ٤ / ١١٧.

(٢) انظر ترجمة قاسم بن هلال القيسي القرطبي المتوفى سنة ٢٣٧ هـ تلميذ ابن القاسم وابن وهب ترتيب المدارك ٤ / ١١٩.

(٣) ترجمته في الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٨ ص ٥٦٤، نفح الطيب ج ٢ رقم ٨١ ص ١٣٨، شذرات اللب ٤/ ص ٧٠، تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٧٢، طبقات الحفاظ رقم ١٠٣٧ ص ٤٦١، الوافي بالوفيات ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣.

المدرسة الظاهرية للمذهب والسياسة

الإتقان « وقال فيه أيضاً : « وكان فهاما علامة ذا معرفة بالحنبلية، متصفاً بـ «
فقره» .

وقال أبوطاهر السلفي : « إنه من أعيان علماء الإسلام بملحة السلف
متصرف في فنون العلم أدباً ونحواً ، ومعرفة بأنساب العرب والمحدثين . قرئ
النسب، وقد كتب عني وكتب عنه، وسمعتنا معاً كثيراً على شيوخ بغداد، وقبل
اجتماعي به كنت أسمع إسماعيل ابن محمد بن الفضل الحافظ يثني عليه، فلما
اجتمعنا وجدته فوق ما وصفه « ، وقال الحافظ ابن عساكر : « كان أحفظ شيخ
لقيته « ، وقال ابن العربي : « أبو عامر المبلدي هو أنبل من لقيته «^(١) . وصحب
أبو بكر ببغداد، وسمع منه ، قال فيه : « هو ثقة حافظ مقيد، لقيته فني السن . كهل
العلم «^(٢) . وقال أحمد بن أبي بكر البندنيجي : لما دفنوا أبا عامر المبلدي قال ابن
ناصر : « خلا لك الجوف فيضي واصفري، مات أبو عامر حافظ حديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من شاء فليقل ما شاء، وقال أبو السعد ابن السمعاني :
« حافظ مبرز في صناعة الحديث « ، ونسخ الكثير، وكان يسمع وينسخ «^(٣) .

ظاهريته الفقهية :

قال المقرئ : « كان داودي المذهب «^(٤) .

وقال الذهبي : « وكان من أعيان الحفاظ، ومن فقهاء الظاهرية «^(٥) .

(١) وغريب هذا الإنصاف من ابن العربي مع ما عرف عنه من الحط الشديد على الظاهرية.
(٢) الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٨ ص ٥٦٤ .
(٣) انظر مصادر ترجمته المقدمة .

(٤) النسخ ٢ / رقم ٨١، ص ١٣٨ .

(٥) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٧٢ .

مجلس مدرسة مصرية مشهورة بالحنبلية

وقال ابن العماد الحنبلي : « الحافظ الفقيه الظاهري «^(١) .

وقال الصمدي : « ابن سعدون المغربي الظاهري كان من كبار أهل الظاهر «^(٢) .

وقال ابن عساكر : « كان فقيهاً على مذهب داود «^(٣) .

ورأوه وطعن بعضهم العلماء عليه :

قال ابن ناصر : كان ينهب إلى أن المناولة والعرض كالسماع «^(٤) .

قال الحافظ ابن عساكر : كان أبو عامر داوياً... سمعته وقد جرى ذكر
الإمام مالك فقال: حلف جافاً ضرب هشام بن عمار بالدره «^(٥)، وقرأت عليه
الأموال لأبي عبيد فقال: ما كان إلا حاراً مغفلاً لا يعرف الفقه، وحكي لي عنه
أنه قال في إبراهيم النخعي: أهور سوء. قال ابن عساكر : فاجتمعنا يوماً عند
ابن السمرقندي في قراءة الكامل لابن عدي، فحكى ابن عدي حكاية عن
ابن السعدي، فقال: يكذب ابن عدي، إنما هذا قول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني،
قلت له: السعدي هو الجوزجاني، ثم قلت : إلى كم تحتل منك سوء الأدب،
تقول في إبراهيم النخعي كذا، وفي مالك كذا، وفي أبي عبيد كذا، وفي ابن عدي
كذا؟ فغضب وأخلته الرعدة وقال: كان البرداني وابن الخاضبة وغيرهما
يتفاتي وآل أمري إلى أن تقول لي هذا، فقال ابن السمرقندي: هذا بذاك ،

(١) شذرات الذهب ج ٤ / ص ٧٠ .

(٢) الوافي بالوافيات ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣ .

(٣) شذرات الذهب ج ٤ ص ٧٠ .

(٤) وهي طرق من طرق التحمل والأداء عند أهل الحديث، تُنظر في كتب المصطلح .

(٥) وهذه عبارة جافية منه لا تليق بمقام الإمام مالك ~~تصحيح~~ ، ولعلها رد فعل لما قاساه
ظاهرية الأندلس من اضطهاد على يد المالكية .

وقلت له : إنما محترمك ما احترمت الأئمة، فإذا أطلقت القول فيهم لم محترمك. فقال : والله لقد علمت من علم الحديث ما لم يعلمه غيري ممن تقدمني، وإني لأعلم من صحيح البخاري ومسلم ما لم يعلما من صحيحهما، فقلت له على وجه الاستهزاء: فعلمك إذا إلهام! فقال : إني والله إلهام. وتفرقنا وهاجرتي ولم أتم عليه كتاب الأموال، وكان سيء الاعتقاد يمتد من أحاديث الصفات ظاهرها، بلغني أنه قال : في ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقِي﴾ وضرب على ساقه فقال: ساقك كساقني هذه. ويظهر أن هذا التحامل الشديد من جانب ابن عساكر على شيخه أبي عامر

العبدري وهذا الخط الشديد عليه كان لأسباب أخرى نجهلها، وإلا فإنه حدث عنه، وشهد له أنه أحفظ شيخ لقيه كما مر، وأثنى عليه في غير هذا الموضع، وهو الأمر الذي جعل الحافظ الذهبي يكذب هذه القصة، وصحة نسبتها إلى أبي عامر العبدري بل يحكم بانقطاعها قال: «قلت : هذه حكاية منقطعة، وهذا قول الضلال المجسمة، وما أعتقد أنه بلغ بالعبدري هذا»^(٢).

ولقد وثقه ابن العربي رغم حظه الشديد وعدائه الكبير للظاهرية فقال: «هو ثقة حافظ»^(٣).

قال الحافظ ابن عساكر: وبلغني^(٤) أنه قال «إن أهل البدع يحتجون بقوله

(١) قال محقق تذكرة الحفاظ : كلمة «بلغني» اخت «زعموا» فإذا رأيت العالم يتطلبها للفض من مخالفه، فاعلم أنها مطية مهزولة، الجأته إليه الضرورة، والله المستعان.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٧٤.

(٣) الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٨ ص ٥٦٤.

(٤) هذه البلاغات لا يعول عليها كما مر، ولقد تكررت عند ابن عساكر مما يدل على أن الأمر زعم وحكايات قد تصح وقد لا تصح.

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي في الإلهية، أما في الصورة فهو مثلي ومثلث، ثم تلا قوله تعالى: ﴿بَيْنَاءَ الْيَنِّي لَسَنَ كَأَحَرٍ مِّنَ الْإِنْسَاءِ إِن أَنفَيْنَ﴾ أي في الحرمة.

قال الحافظ الذهبي معقباً على هذا الكلام: «قلت : تعالى الله عن ذلك وتقدس، وهذا لا يتفوه به مؤمن، فإن الله تعالى لا مثيل له أبداً».

وقدس، وهذا لا يتفوه به مؤمن، وكان شنيع الصورة، زري اللباس. قال الصفدي: إلى أن قال ابن عساكر: وكان شنيع الصورة، زري اللباس. قال الصفدي: «وخل ذكره لبدعته»، ثم قال : قلت : ما أحسن قول القائل في أحدب :

لو كان إنساناً كما ينبغي
لكان في أحسن تقويم

وأما قياسه آية نساء النبي ﷺ على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فليس بقياس صحيح، لأنه قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وشيء للعموم، وشيء يستغرق الإلهية والصورة والصفة وكل ما سوى الله تعالى، وأما الآية الأخرى فتقتضي التخصيص^(١).

وهذا الخط الشديد من الصفدي قل فيه الإنصاف، ووصل إلى حد التنازع بالألقاب والغمز واللمز، كما يدل عليه البيت الشعري السالف الذكر، ولا علاقة بين علم الإنسان وصورته، فالله سبحانه لا ينظر إلى الصور، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال كما في الحديث الصحيح.

وهذا الرد الشنيع كان يستساغ لو صحت هذه الرواية، أما والمعول فيها على «بلغني» «أخت» «زعموا» فلا حاجة إلى هذا التكلف كله.

ولقد كان الحافظ الذهبي - رحمه الله - أكثر إنصافاً لما حكم بأن الحكاية

(١) الوافي بالوافيات ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣.

منقطعة ولا تصح، ونزه الحافظ العبدري عن هذا القول الشيع وعنه سوء الاعتقاد، ويثبت أن الحافظ ابن عساكر حدث عن أبي عامر العبدري بعد ذلك الخط، والمسلم به أن المحدثين لا يروون إلا عن الثقات وسليمي المعتد، قال الذهبي: «حدث عنه الحافظ ابن عساكر بعد ذلك الخط»^(١)، والدليل على كذب هذه الروايات، أن المصادر المغربية المترجمة للحافظ العبدري، لم تذكر شيئاً من ذلك البتة، بل أثبت عليه بما هو أهله، وأورد المقرئ أقوال ابن عساكر بصيغة التمریض والشك، وعزى علمها إلا الله فقال: «وربما حكى عنه بعضهم كابن عساكر أقوالاً منكراً، والله أعلم»^(٢).

* مسألة فقهية وافق فيها أبو عامر العبدري الإمام داود الظاهري :

قال ابن عساكر تلميذه: «سئل الحافظ أبو عامر العبدري عن وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل، فقال: لا غسل عليه، الآن فعلت ذلك بأم أبي بكر»^(٣) - يعني زوجته - .

وهذه المسألة دليل على أن الحافظ العبدري داودي المذهب، إذ وافق فيها الإمام داود الظاهري الذي ذهب إلى أنه لا يجب الغسل إلا إذا وقع الإنزال^(٤). وقد روي ذلك عن بعض الصحابة منهم عثمان بن عفان، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبوسعيد الخدري، ومن غير الصحابة روي عن عمر بن عبد العزيز، والأعمش، وذهب جمهور الصحابة والتابعين

(١) تذكرة الحفاظ: ٤ / ١٢٧٤ .

(٢) التلخيص: ٢ / ص ١٣٩ .

(٣) الوافي بالوفيات للصفدي ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣ .

(٤) انظر نيل الأوطار للإمام الشوكاني ١ / ٢٢٠ وسبل السلام للصنعاني ١ / ١٤٩ .

مدرسة

والفقهاء الأربعة، وذهب ابن حزم الظاهري - خلافاً لداود - إلى إيجاب الغسل من التقاء الختانين . وقد خالف ابن حزم الظاهري داود بن علي الأصفهاني في هذا الموطن - كما في مواطن كثيرة - وسار على رأي الجمهور، قال ابن حزم في باب الأسباب الموجبة غسل الجسد كله من «المحلى»: «إيلاج الحشفة أو إيلاج مقذارها من الذكر الذاهب الحشفة في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها بجمام أو حلال، إذا كان بعدد، أنزل أو لم ينزل»^(١) . وهذا موطن يبين الخلاف في كثير من الفروع بين المدرسة الظاهرية المغربية واختها المشرقية .

وأهم دليل استدلل به الإمام داود الظاهري ومن وافقه على عدم إيجاب الغسل من التقاء الختانين بدون إنزال، هو قول رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء»^(٢)، وجعل الجمهور أحاديث كثيرة واردة في هذا الباب ناسخة لحديث: «الماء من الماء» منها قوله ﷺ: «إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»^(٣) . وزاد مسلم: «وإن لم ينزل» . وعلى منهج ابن حزم الظاهري الذي يذهب إلى إعمال كل الأحاديث عوض دعوى النسخ التي قال بها الجمهور قال: «هذا - يعني أن هذا الحديث - فيه زيادة

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ج ١ / ص ٢٤٧ .

(٢) الحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ٤ / ٣٦ رقم الحديث ٨١ من الحيض .

(٣) الحديث متفق عليه: صحيح البخاري ١ / ٨٠، وصحيح مسلم حديث ٨٧-٨٨ من الحيض، والزيادة لمسلم .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ثابتة عن الأحاديث التي فيها إسقاط الفصل، والزيادة شريعة واردة لا يجوز تركها^(١)، وقد انفرد بهذا القول من فقهاء المذاهب داود، والصحيح ما عليه جمهور الأمة ومنهم ابن حزم نفسه، وهو الذي يترجح عند التحقيق. وفاته:

توفي في ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وخمسمائة ٥٢٤ هـ ببغداد رحمه الله تعالى، ومعه مات أبو عبد الله محمد بن تومرت الذي ادعى أنه المهدي المعصوم كما يقول الحافظ الذهبي^(٢).

٢٥ - عبد الله بن موسى المتوفي سنة ٥٢٦ هـ: من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، روى عن أبي الحسن العسبي المقرئ، ومحمد بن فرج، وأبي علي الغساني... وسمع جماعة من شيوخ ابن بشكوال، وعني بالحديث عناية كاملة، وكان مفتناً في عدة علوم مع الحفظ والإتقان^(٣)، كان رحمه الله ظاهري المذهب، وإياه عنى ابن مفوز في رده على ابن حزم^(٤).

٢٦ - جابر بن غالب بن سليم بن عبد الله الجلبلي^(٥): من أهل إشبيلية، يكنى أبا محمد، معاصر لابن حزم الظاهري، روى عن أبي الحسن شريح بن محمد، وأبي عبد الله اللخمي بإشبيلية، وسمع بقرطبة من أبي جعفر بن عبد العزيز، أخذ عنه الصحيحين وغير ذلك. ولقي بقرطبة أبا محمد أيوب الشاطبي

(١) الخلى ١ / ٢٤٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ / ص ١٢٧٤.

(٣) الصلة لابن بشكوال ج ١ رقم ٦٤٦ ص ٢٩٤.

(٤) نفس المصدر السابق هامش التحقيق رقم (١).

(٥) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ٦٥٢ ص ٢٤٦-٢٤٧.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

فصح منه الحديث المسلسل في الأخذ باليد، وأجاز له أبو بكر الأسدي، وأبو محمد اللخمي سبط أبي عمر بن البر.

وكان من أهل العناية بالرواية، والحفظ للحديث، وله تأليف على صحيح البخاري سماه «ترتيب الطور» يدل على مكانه من الصناعة، وكان محدثاً على مذهب أهل الظاهر. قال ابن الأبار: «وجدت لأبي محمد بن حزم رثاء في أبي محمد جابر المعروف بالعطار وهو هذا فيما أحسب، قرأت بخطه سماعه من أيوب سنة تسع وعشرين وخمسمائة».

وهذا مشكل؛ إذ كيف يرثيه ابن حزم وقد مات قبله؟ فإما أن الخط ليس خطه، وإما هو شخص آخر بنفس الاسم والصفة.

٢٧ - ابن شبرين أحمد بن طاهر ت ٥٣٢ هـ: ابن علي بن عيسى^(١) الأنصاري الخزرجي يكنى: أبا العباس، شيخ القاضي عياض، وأصل سلفه من شارقة بلنسية، وهي قلعة الأشراف، وانتقل جده إلى دانية وبها ولد أبو العباس سنة ٤٦٧ هـ.

وهو ممن عني بالحديث والرواية، ورحل فيها، وفهم الطريقة، وأتقن الضبط، واتسع في الأخذ والسماع، ثم تجول بالأندلس في لقاء الشيوخ والرواية عنهم.

فسمع بدانية بلده أبا داود المقرئ، ومرسية أبا علي الصديقي، وبالمرية أبا علي الغساني، وبأوريولة أبا القاسم خلف بن فتوح الظاهري، ورحل إلى المدونة فلقني بقلعة حماد أبا مروان الحمداني، وبمدينة بجاية أبا محمد المقرئ، ويروي عن أبي

(١) ترجمته في الغنية للقاضي عياض رقم ٤٣ ص ١٨٤ والتكملة لابن الأبار ج ١ رقم ١٢٦ ص ٤٤، والذيل والتكملة السفر الأول القسم ١ ص ١٢٩، وذكر ابن عبد الملك

نسبه وأقرباً فقال: أحمد بن طاهر بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص بن فاخر

ابن فرح بن وليد بن وليد بن عبد الله بن نعم الخلف بن حسان بن قيس بن سعد بن

عبادة الأنصاري الخزرجي. وانظر معجم المؤلفين ١ / ٢٥٥.

عبدالله المازري نزيل المهديّة، ولعلها مكاتبة.

وقفل إلى بلده فأسمع بها وحدث، روى عنه أبو العباس الإقليسي، وأبو عاصم الكناسي، والقاضي عياض بسبته، وسماه في شيوخه قال: «لقبته ببلدنا، وجمالت كثيراً، وسمعت منه فوائد».

وكان عالماً بالمسائل، محدثاً ضابطاً، حسن التقييد، ذا أصول عتيقة وعناية بقاء المشايخ، ورعاً فاضلاً. تقلد بدانية ولاية خطة الشورى، وأفتى بها نيافاً وعشرين سنة، وعرض عليه قضاؤها فامتنع منه.

وله تصانيف في الحديث منها: «أطراف الموطأ»، وسماه بعضهم كتاب «الإيماء»، ضامى به أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، وعرضه على شيخه أبي علي الصديقي فاستحسنه وأمر ببسطه، فزاد فيه، قال ابن عبد الملك: «وقفت عليه وكان في كتي»، وله أيضاً كتاب «رجال مسلم» وغير ذلك، وكان فاضلاً، خيراً، صيناً، أخذ عنه الناس، قال القاضي عياض: «كان علم الحديث أغلب عليه، ويميل في فقهه إلى الظاهر»^(١).

٢٨- محمد بن حسين الأنصاري^(٢) المري، ت ٥٣٢: من أهل المرة، يكنى: أبا عبد الله، تلميذ أبي علي الغساني، روى عن أبي محمد ابن أبي قحافة، ويزيد مولى المعتصم، وأبي علي الغساني وغيرهم، وصحب أبا عمر ابن اليمناش الزاهد وتحقق به.

وكان معنياً بالحديث ونقله، منسوبا إلى معرفته، عالماً بأسماء رجاله وجملة، له كتاب حسن في الجمع بين صحيح البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه.

(١) الغنية ص ١٨٥.

(٢) الصلة لابن بشكوال ج ٢ رقم ١٢٨٠ ص ٥٨١-٥٨٢.

وكان ديناً فاضلاً، عفيفاً متواضعاً، متبعاً للأثر والسنن، ظاهري المذهب. قال ابن بشكوال: «كتب إلينا بإجازة ما رواه». وكان مولده سنة ست وخسين وأربعمائة ٤٥٦ هـ. وهو تاريخ وفاة الإمام ابن حزم الظاهري.

٢٩- محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري الحوضي الظاهري ت سنة ٥٣٢ هـ. وكان كثير المعروف بابن أبي أحمد عشر^(١) ويقال: ابن أبي إحدى عشرة. من أبو عبد الله، المعروف بابن أبي أحمد لكتناه المعروف بالحوض منها.

نزل للمرية، ويعرف أيضاً بالحديث، متمسكاً بظاهره، حتى شهر بالظاهري. جمع بين وكان كثير العناية بالحديث، ودأب على إسماع الحديث، وله سماع من أبي علي الصحيحين، وعلم القرآن، ودأب على إسماع الترمذي، والشمائل له، ومسند البزار، وأدب الصديقي للسمي، وغير ذلك. وبالمرية سمع أيضاً من أبي علي الغساني، وأبي بكر بن بُزَال الظاهري وغيرهم، وكتب بخطه على ضعفه علماً كثيراً.

٣٠- ابن مرزوق البحصي^(٢) الظاهري أبو محمد عبد الله بن محمد، أندلسي، ولد ببرسطة، وسكن مصر. روى عن عبد الباقي بن بُزَال الحجاري، ورحل حاجاً فسمع منه بالاسكندرية الحافظ أبو طاهر السلفي كتاب «طبقات الأئم»

لصاعد الطليطي، وحدث به عنه، عن ابن بُزَال، عن صاعد.

قال الحافظ أبو طاهر السلفي: «أبو محمد هذا كان من صلحاء المسلمين، وفي أمور دينه من المتبهين، وفي أحوال الدنيا من المفضلين، وكانت له عناية عظيمة بتحصيل كتب أبي محمد بن حزم الظاهري ورسائله، وقد كتبت أنا من نسخ

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي لابن الأبار رقم ١١٣ ص ١٣١.

(٢) ترجمته في التكملة ج ٢ ص ٨١٨ رقم ١٩٩٦ نسخة علي عزت العطار الحسيني ومعجم السفر لأبي طاهر السلفي ص ١٥٣ رقم ٤٧٦-٤٧٧.

جملة صالحة، وكان ظاهري المذهب وكذلك شيخه ابن بريال^(١)، وأبو محمد بن حزم شيخ ابن بريال، وكنت أستاذس به مدة إقامتي بمصر، ويقابل معي ما أتت وأقرأه على الشيوخ، ثم رأيت بالإسكندرية أيضاً، وتوفي على ما بلغني بدمشق رحمه الله، ومولده بسرقسطة من مدن الأندلس سنة ست وخمسين وأربع مائة. وهي السنة التي توفي فيها أبو محمد بن حزم^(٢).

قال أبو محمد بن مرزوق: «وأحصيت تواليفه (يعني تواليف ابن حزم) فبلغ عدد أوراقها ثمانين ألف ورقة في كل فن، ومن جملتها «الإيصال في شرح كتاب الخصال» أربعون مجلداً، وما خرج من داره في صغره حتى التحى وكسان والده وزيرا وكذلك هو، ثم تركها وأقبل على العلم وإفادته^(٣)».

فابن مرزوق هذا من الذين نشروا كتب ابن حزم بالمشرق ومصر، ولقد كتبها عنه الحافظ السلفي نفسه، وكان ابن مرزوق حزمي المذهب، كلفاً بكل ما كتب ابن حزم، وقد توفي الحافظ السلفي سنة ٥٧٦هـ فدل هذا على أن وفاة ابن مرزوق متقدمة.

٣١- عبد الصمد بن أحمد المقرئ الأمي الجلياني^(٤): ٥٣٥هـ يكتنأ أبا محمد، من أهل جيان، سكن غرناطة، روى عن أبي علي الفسائي، وأبي علي الصديقي، وابن عثاب، وأبي الوليد ابن رشد. وروى عنه بالإجازة ابن الفرس. كان فقيهاً متكلماً، ورعاً زاهداً، واعظاً فاضلاً، ذا معرفة جيدة بعلم الكلام.

(١) وفي التكملة: ابن برال.

(٢) معجم السفر لأبي طاهر السلفي رقم الترجمة ٤٧٦-٤٧٧، ص ١٥٣.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج ٣ رقم ٢٨٢، ص ١١٤، وصلة الصلة لابن الزبير القسم ٤ رقم ١٧ ص ١٣.

كثير العمل، حسن النية والطوية، كتب بخطه كثيراً، من ذلك صحيح مسلم، ونهيد ابن عبد البر، وغيرها من أمهات الدواوين، وكان بارع الخط، حسن التقييد، كثير الاعتناء، أخذ الناس عنه واعتمدوه. وكان ظاهري المذهب، قال ابن الأبار: «كان من أهل المعرفة بالحديث، ماثلاً إلى مناهج أهل الظاهر»^(١). ومن مصنفاته «الكتاب المستوعب» في أحاديث الموطأ.

٣٢- محمد بن الحسين بن بشر الأنصاري الجورقي^(٢) المتوفى سنة ٥٣٧هـ يكتنأ: أبا بكر، أصله من ميورقة، وسكن غرناطة. روى عن أبي علي الصديقي، ورحل حاجاً فسمع بمكة من أبي الفتح البضاوي، وأبي نصر النهاوندي سنة ٥١٧هـ وبالإسكندرية من أبي عبد الله الرازي، وأبي الحسن بن مشرف، وأبي بكر الطرطوشي، وغيرهم. وروى عنه أبو عبد الله النميري الحافظ، وأبو بكر بن رزق وسواهم. وعاد إلى الأندلس بعد مدة طويلة، فحدث بغير ما بلد لئجوله.

وكان فقيهاً ظاهرياً محدثاً راوية، قال ابن الخطيب: «كان ظاهري المذهب داوديه»^(٣). عارقاً بالحديث وعلمه وأسماء الرجال، ذكياً متقناً لما رواه، مشهوراً بالإنقان والضبط، ثقة فيما نقل وروى، ديناً، متخاملاً، فاضلاً، خيراً، متقللاً من

(١) التكملة لابن الأبار ج ٣ رقم ٢٨٢ / ص ١١٤.

(٢) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ١٢٥٩ ص ٤٤٠، ونفع الطيب ج ٢ ص ١٥٥، والإحاطة لابن الخطيب ١٩٠/٣، ومعجم السفر ص ٣٦٠، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس رقم ١٧٢ ص ٣٩٢.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ج ٣ ص ١٩٠.

الدنيا، يغلب عليه الزهد والصلاح.

وصار آخراً إلى بجاية^(١) هارباً من صاحب المغرب حيث علي بن يوسف تاشفين بعد أن حمل إليه هو وأبو العباس ابن العريف وأبو الحكم ابن بركان.

قال ابن الزبير: «إن علياً ضربه بالسوط عن أمره، وسجنه وقتل ثم سرحه»^(٢) انصرف إلى المشرق فتوفي بالجزائر في شهر رمضان عام ٥٣٧ هـ.

قال الحافظ أبو طاهر السلفي دفين الأسكندرية: «الميورقي هذا صريح الصحاح عن ابن سكرة^(٣) بالأندلس وكان يقوم بها، ونسخته معه أينما توجه.

وسمع علي وعلى غيري، وكان ذكياً متقناً، رجع إلى المغرب ومات هناك رضى الله ببجاية، ومولده بمبورقة، وكان ظاهري المذهب»^(٤).

وقال: «سمعت أبا بكر محمد بن الحسين بن يحيى الأنصاري الميورقي الأصم بالأسكندرية، وكان من أهل المعرفة بالحديث»^(٥).

٣٣- أحمد بن سعيد بن علي ابن حزم بن غالب الفارسي^(٦) المتوفي ٥٤٠ هـ سكن شلب، وأصل سلفه من قرطبة، يكنى: أبا عمر. كان فقيهاً ظاهرياً على

(١) بجاية: مدينة على ساحل البحر بين إفريقيا والمغرب، (توجد اليوم بالجزائر) (معجم البلدان ١/ ٤٩٥).

(٢) صلة الصلة لابن الزبير ٣٩٣، رقم الترجمة ١٧٢.

(٣) هو الحافظ أبو علي الصدي.

(٤) معجم السفر لأبي طاهر السلفي ص ٣٦١.

(٥) نفس المصدر السابق ص ٣٦٠.

(٦) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ١٤٤ ص ٥١، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس رقم ١٧ ص ٣٢٦، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الأول القسم ١ ص ١٢١، والوافي بالوافيات ج ٦ رقم ٢٩٠٥ ص ٣٩١.

إليه، مع معرفة بالنحو، ومشاركة في فرض الشعر، وتوفي بعد محنة عظيمة، واستحان طويل من ضربه وجبهه وقلب ماله، وتغير حاله، لما نسب إليه من الثورة على السلطان، كما ذكر الصفدي في الوافي بالوافيات^(١).

٣٤- أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي^(٢): أبو عمر، وهو غير أحمد بن سعيد ابن حزم السالف، وكثيراً ما يلتبس به، من ذرية ابن حزم من قبل أمه، من بني

أبن حزم السالف، من قبل أبيه.

حزم المذنبين، من علوم اللسان على الإطلاق، متحققاً بالعربية، وكان أستاذه كان أديباً ماهراً في علوم أيام قراءته إياها عليه زقيق النحو لكثرة مباحثه إياها فيها أبو القاسم الرومك، يدعوه أيام قراءته إياها عليه زقيق النحو لكثرة مباحثه إياها وحدة أسئلته التي كان يوردها عليه، وكان متوقفاً بالخاطر، سريع البديهة في نظم

الشعر، مكثر من في ما شاء من فتنه.

سعى عليه أنه يريد الثورة بدعوة المهدي، فامتنح لذلك بأنواع من البلاء كالضرب المبرح بالسوط، والسجن الطويل، ونهب المال، وأجاز البحر إلى العدو أول الفتنة الحادثة بين اللمتونيين والموحدين، وتطور بأطوار، فكان تارة جندياً

وأخرى كاتباً، إلى غير ذلك من التقلبات.

وله تصانيف منها «الرسالة الصؤول على الباغي الجهول» وكتابه الذي وسمه «بالزواتغ والدوامغ» تابع فيه ابن العربي على فصول كتابه «الدواهي والنواهي»

(١) ج ٦ رقم ٢٩٠٥ ص ٣٩١ وانفرد بذكر تاريخ وفاته على التقريب لا على التحديد.

(٢) ترجمته في: صلة الصلة لابن الزبير: ق ٥ / ٣٤٥ رقم ٦٧، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ص ١ / ١ / ٤٠٧ رقم ٥٩٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١ / ٣٦٤.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

في الرد على ابن حزم، وحاذاه فيه كلاماً بكلام، وحديثاً بحديث، وقصاً بقص. ونظماً بنظم، وشرأ بشر، وإقذاعاً بإقذاع. وفي ذلك دلالة واضحة على ظاهرة الرجل وصلاته فيها.

٣٥ - أبو الحسن مفرج بن سعادة: المحدث الظاهري شيخ أحمد بن أبي مروان الظاهري الأثني ذكره، هو مفرج بن سعادة: من أهل «إشبيلية» وصاحب الصلاة بمسجد البقي منها، يكنى: أبا الحسن، ويعرف: بفلام ابن عبد الله البرذالي. روى عن ميمون بن ياسين، وأبي القاسم: أحمد بن محمد بن منظور، وأجاز له ابن عثاب، ولقيه وناولوه، وكان محدثاً حافظاً متقناً، حسن الخط.

حدث وأخذ عنه: أبو جعفر ابن أبي مروان الشهيد الظاهري سنة ٥٣٤هـ وأبو محمد بن جمهور، وأبو بكر النبار، وأبو بكر بن عبيد، وغيرهم، ذكره ابن عبد المنك في شيوخ ابن أبي مروان الشهيد ووصفه بالمحدث الظاهري^(١).

٣٦ - الحافظ ابن أبي مروان الأنصاري^(٢) المتوفى سنة ٥٤٩هـ أحمد بن عبد المنك بن محمد أبو العباس، وكناه ابن الأبار: أبا جعفر وأبا عمر، ويعرف: بابن أبي مروان، إشبيلي سكن لبلة، كان ابن معين وقته، وبخاري زمانه.

روى عن أبي الحسن شريح بن محمد، وأبي بكر بن طاهر المحدث، وأبي الحسن بن سعادة المحدث الظاهري ولازمه كثيراً، وأبي إسحاق ابن حيش البزاز وغيرهم.

(١) الذيل والتكملة: ص ١ / ١ ق / ٢٦٥ رقم ٣٤٦. وانظر ترجمته أيضاً في التكملة لابن الأبار: ٢ / ٧٢١ رقم ١٨٣٢.

(٢) ترجمته في التكملة ج ١ رقم ١٦٢ ص ٥٨، والذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ رقم ٣٤٦ ص ٢٦٥ والأعلام للزركلي ج ١ ص ١٦٤.

مكتبة نظام مدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

روى عنه صهره أبو الوليد سعد السعود بن غفير الظاهري، وخضر بن محمد ابن عمر الكفيف الظاهري، وأبو الحسن بن عتيق ابن موسى، وابن جمهور وغيرهم. «وكان قتيلاً ظاهري المذهب خزيته» كما يقول ابن عبد الملك، أو «على طريقة ابن حزم» كما يقول ابن الأبار، وكان محدثاً حافظاً لأسانيد الحديث ومته، يستظهر من كتب الحديث جملة منها صحيح مسلم، حتى ليؤثر عنه أنه نسخ منها نسخاً من حفظه، ذكراً لأسماء الرجال وتواريخهم وتعليقهم وتجريحهم، مبرزاً لهم، بز في ذلك كل أهل عصره، حتى كان يقال فيه: ابن معين وقته. وكان أبو محمد بن جمهور يقول فيه: كان بخاري زمانه، وقال أبو العباس بن خليل: سأله أن يملئ علي كتاباً في رجال الحديث، فأملئ علي من ذلك كثيراً، دون تأمل في كتاب، ولا استمداد من ديوان، ثم إنه نقر بعد عن صحة ما أملاه فوافق ما قبله المحققون والحفاظ المتقدمون من أصحاب التواريخ في أسماء الرجال وأحوالهم، وكان زاهداً ورعاً، حديث السن، كبير المعرفة، بارع الخط، متقدماً في جودة الضبط، له تأليف مفيد في الحديث سماه: «المتخب المتقى» جمع فيه ما افترق من الصحيح في أمهات المصنفات والمسنادات من نوازل الشرع^(١)، وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد، وطريقه هذا حذا، وكان صاحباً لابن أبي مروان، ملازماً له، مستفيداً منه، وكان رحمه الله أيام الفتنة يعمر البوادي والبراري، ويتعيش من المباحات كالصيد وأنشابه، واستشهد - قبل سن الكهولة - بلبله عند ثورة أهلها والتغلب عليهم سنة تسع وأربعين وخمسمائة ٥٤٩هـ.

(١) يقصد جمع أحاديث الأحكام، ولقد كان ابن أبي مروان الظاهري من أوائل الرواد في هذا الفن، إذ مدرسة الظاهر كما هو معلوم معولها في الأحكام نصوص الحديث، فلا رأي ولا قياس ولا تعليل.

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف ابن أبي مروان الظاهري في أحاديث الأحكام وحذو تلميذه عبد الحق الإشبيلي حذوه كان إحياء لفقه الدليل بعد طغيان فقه الفروع والمسائل بالمغرب والأندلس، فتعد هذه المكرمة في مناقب المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي.

٣٧- خضر بن محمد بن عمر التجيبي الكوفي^(١): ت ٥٧١ هـ من أهل إشبيلية ومن شرقها، يكنى: أبا الحسن مولده ٥١٣ هـ كان فقيهاً على مذهب أهل الظاهر، يستمع إليه^(٢)، وينظر عليه، وقد أخذ عنه مفرج بن حسين الضريغ وغيره، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٧١ هـ، وصلي عليه بمسجد الخولانيين الأكبر عند الضحى، واحتمل إلى قبرته بالشرق فدفن هناك.

٣٨- سعد السمود بن أحمد بن هشام ت ٥٨٨ هـ ابن عفير الأموي^(٣)، من أهل لبلة، يكنى أبا الوليد، روى عن الحافظ الشهيد أحمد بن عبد الملك الإشبيلي الظاهري، وكان صهراً له، فاخص به كثيراً وعن أبي بكر النيار، وأبوي الحسن: شريح، وأبي القاسم بن بشكوال، وابن كوثر الظاهري، وأجاز له أبو الحكم ابن غشليان السرقسطي مقيم قرطبة.

روى عنه ابنه القاضي أبو أمية، وأبو بكر بن عبد النور، وأبو عبد الله بن

(١) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ٨٤٢ ص ٣١١.

(٢) في نسخة دار الفكر بتحقيق د. عبد السلام المراسي «يجتمع إليه» ج ١ رقم ٨٦٢ ص ٢٥٢.

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة السفر ٤ رقم ٤٤ ص ١٨، وصلة الصلة لابن الزبير القسم ٤ رقم ٤٣٣ ص ٢١٧.

(٤) وليلة قرية الإمام ابن حزم، وقد نسب إليها الكثير من الظاهرية؛ لأن ابن حزم اتخذها مستقراً له ولأولاده ولذويه.

هاتفني علام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس
حفظون، وأبو العباس ابن الرومية الحزمي الظاهري، ذكره في برناجه وحدث عنه.
كان رحمه الله ظاهري المذهب، مصمماً على القول به، شديد التمسك بالسنة، محدثاً حافظاً، سنياً فاضلاً، مثابراً على اقتضاء الآثار النبوية، سمحاً هيناً، ليناً متواضعاً، كريماً موثقاً، صلياً في الحق، لاتأخذه في الله لومة لائم، سليم الباطن، صحيح الدخلة، ملازماً للإمامة والأذان بمسجده، عالي الصوت، فإذا

لقد سنع من نحو أربعة أميال نفعه الله.
جمع في السنة كتاباً حفيلاً سماه «السييل» وهو كتاب كبير كما يقول ابن الزبير. ووصفه بعض من ذكره أنه كان ذا حظ من الأدب وقرص الشعر، وقال حين احتضر: والله لا أبالي بالموت ثقة بحب رسول الله ﷺ، صدق الله رجاءه.

مولده منتصف ذي القعدة من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ٥١٣ هـ، وتوفي بقبرته بمرجالة، إحدى قرى لبلة، من علة الشوصة^(١) نفعه الله بالشهادة، سنة ثمان وثمانين وخمسمائة ٥٨٨ هـ. ودفن بجوفي داره، بموضع كان يوصي به ويتعاهده بتقليبه والقراءة فيه، نفعه الله بذلك القصد، وجعله له روضة من رياض الجنة.

٣٩- ابن مضاء القرطبي (٥١٣-٥٩٢ هـ)^(٢):

١- اسمه ونسبه: هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن

(١) الشوصة: ورم في حجاب الأضلاع من داخل. قاله الدكتور إحسان عباس محقق الذيل والتكملة ص ٢١

(٢) ترجمته في التكملة ٧٩/١، وبغية الملتبس ١٩٣، وبغية النهاية ٦٦/١، والذيل والتكملة السفر ١، القسم الأول/ ص ٢١٢ رقم الترجمة ٢٩١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١ رقم ٦١٣، وجذوة الإقتباس القسم ١/ ص ١٤٢ رقم ٩٢، والدياج المذهب ص ٤٧، والإعلام بمن حل مراكز وأغصان من الأعلام ٢٣٣/١.

عاصم ابن مضاء اللخمي القرطبي الجباني، يكنى بأبي العباس، وأبي جعفر وزاد ابن فرحون^(٢) في نسبه ابن مهند بن عمير.

٢- مولده ووفاته: ولد ابن مضاء القرطبي في قرطبة سنة ٥١٣ هـ وكان وفاته بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ^(٣) في عهد الخليفة الموحي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، فيكون بذلك قد عاش ما يقرب من الثمانين عاماً قضاها في الدراسة والتدريس، وتولى فيها قضاء الجماعة في دولة الموحدين.

٣- شيوخه وتلاميذه: ولد ابن مضاء في إحدى بيوتات قرطبة المشهورة بالعلم والمعرفة، فلا غرو إن رأيتاه يجوب الأفاق طلباً للعلم، في سن مبكرة درس في مراكز قرطبة العلمية، فتعلم القرآن والقراءات، وعلوم الحديث، وبعد أن اشتد عوده رحل إلى إشبيلية، فأخذ عن علمائها وفقهائها ومحدثيها، حيث التقى فيها بابن الرماك^(٤) فدرس عليه كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى^(٥).

روى أيضاً عن عبد الحق بن عطية، وهاجر في طلب الحديث إلى سبتة حيث

(١) بغية الوعاة ٣٢٣/١ رقم الترجمة ٦١٣.

(٢) الديباج المذهب ص ٤٧.

(٣) اللبيل والتكملة لابن عبد الملك ص ١ ق ١/ ص ٢٢٢، وبغية الوعاة ٣٢٣/١، والديباج المذهب ص ٤٨.

(٤) البغية ٣٢٣/١، وابن الرماك: هو عبد الرحمن بن محمد بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي، كان أستاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيبويه، البغية ٨٦/٢ رقم الترجمة ١٥٠٥.

(٥) المصدر نفسه ٣٢٣/١.

عاصم ابن مضاء^(١) أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره.

أخذ عن القاضي عياض^(٢) أن ابن مضاء أكثر عن شريح الرعيني، وأبي بكر بن وائل ابن فرحون^(٣)، والبطروجي^(٤)، والرشاطي^(٥)، وأنه تأدب في العربية بأبي بكر العربي القاضي، وابن بشكوال وغيرهما من كبار علماء العربية في عصره سليمان بن سحنون^(٦) الذي ذكره في كتاب «الرد على النحاة» ونعت به الإمام أبي القاسم السهيلي^(٧).

تلاميذه: تلمذ على يديه الكثير من مشاهير علماء اللغة، والفقه، والحديث، والسير، وفي ذلك يقول ابن عبد الملك: «وكان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثرأ، قديماً واسع الرواية...»^(٨).

ويذكر ابن القاضي أنه قد روى عنه الجهم الغفيري^(٩)، ويقول ابن فرحون: «وروى عنه خلافتهم منهم أبو بكر الشراط، ومحمد بن عبد الله القرطبي... ومحمد ابن محمد بن سعيد بن زرقون، وينحوط الله أبو سليمان وأخوه أبو محمد^(٩)، وعمر ابن محمد الشلوين، وخلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره... ولم يزل

(١) البغية ٣٢٣/١.

(٢) في الديباج ص ٤٧.

(٣) هو أبو جعفر بن عبد الرحمن البطروجي: نفس المصدر السابق.

(٤) هو أبو محمد بن علي الرشاطي: نفس المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي ص ١٣٧.

(٧) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٢١٧.

(٨) جدوة الإقتباس ج ١/ ص ١٤٢ رقم ٩٢.

(٩) الظاهري المذهب كما سيأتي.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

مدرسا للعلوم، ناشراً ما لديه من المعارف... ثم دخل إلى الأندلس وشرع لإفادة العلم، صابراً، محتسباً، عمكنا طلابه منه، إلى أن توفي عفا الله عنه بإشبيلية...^(١)

٤- ثقافته ومكانته العلمية : لم يقتصر ابن مضاء على لون واحد من ألوان المعرفة، وذلك جرياً على عادة ذلك العصر والسمة العامة له، وهي الموسوعية في الثقافة، غني بعلم الحديث حتى صار رحلة في الرواية، وعملة في الدراية- كما يقول السيوطي^(٢) - محدثاً كثيراً، قديم السماع، واسع الرواية، عاليها، ضابطاً لا يحدث به، ثقة فيما يؤثره، منقطعاً إلى طلب العلم... فكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم^(٣).

أما في علوم الفقه فكان ذاكراً لمسائل الفقه، عارفاً بأصوله، متقدماً في علم الكلام^(٤) وفي العلوم العقلية والطبيعية: كان ماهراً في كثير من علوم الأوائل، كالطب، والحساب، والهندسة « نقيب الذهن، متوقد الذكاء » كما يقول ابن عبد الملك^(٥)، وفي الشعر والأدب: كان بليغاً، شاعراً، كاتباً مجيداً^(٦)، أما علوم اللغة والنحو فقد كان إمامها المجتهد المجدد، حافظاً للغات، بصيراً بالنحو، مختاراً فيه، مجتهداً في أحكام العربية، منفرداً فيها بآراء ومذاهب شذ بها عن مالوف أهلها^(٧).

(١) في الديباج المذهب ص ٤٨ .

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٢٣.

(٣) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٢١٧.

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) نفس المصدر السابق .

(٦) الديباج ص ٤٨ .

(٧) الذيل والتكملة س ١/ ق ١: ص ٢١٧.

مؤلفاته نظام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٥- سيرته وأخلاقه: وصف أخلاقه وسيرته ابن عبد الملك وصفاً دقيقاً فقال: « وكان طيب النفس، كريم الأخلاق، حسن اللقاء، جميل العشرة، لم ينطو قط على إحنة لسلم، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة^(١). وهذا هو العالم حقاً، الذي يوافق علمه عمله، وسيرته سيرته، وثقافته سلوكه، وقليل ما هم.

٦- آثاره: ما كان عمل ابن مضاء في التدريس والقضاء ليمنعه من التصنيف والتأليف، ولذلك أودع أفكاره النحوية واللغوية، ومنهجه الجديد في ثلاثة من المؤلفات، وصلنا منها واحد هو «الرد على النحاة»^(٢) أو «الرد على النحويين»^(٣)، وهو غاية ما وصلنا من آثاره - حسب علمي - وقد أعلن فيه ثورته على نحو أهل المشرق، الذي أساء إلى النحو والنحاة في رأيه، داعياً لحجة عصره إلى تخليص النحو مما علق به من تعليقات، وأقيسة، وتقديرات، وتأويلات لا طائل تحتها، لم تفد النحو في شيء ولم تكسبه جديداً، وإنما على العكس من ذلك أبعدته عن مقصده، وذهبت بالدارس مذاهب من الحيرة لا يتفجع بها، وهذا ما ساعرض له في الحديث عن الفقه الظاهري وآثره في النحو الأندلسي والمغربي بإذن الله. أما ما لم يصلنا من آثاره الأخرى، فقد أشارت إلى بعضها كتب التراجم والأدب، ومنها كتابه: - المشرق في النحو^(٤) وقد يكون هذا الكتاب تطبيقاً عملياً للأصول اللغوية،

(١) المصدر السابق ص ٢١٨.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور شوقي ضيف طبعة دار المعارف القاهرة.

(٣) هكذا سماه السيوطي في البغية ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٢١٧، والديباج ص ٤٨ وبغية الوعاة ١/ ٣٢٣.

المدرسة الظاهرية ساهموا في

وللمنهج الجديد الذي نادى به ودعى إليه في كتابه «الرد على النحاة» قال ابن فرحون : «وصنف فيما كان يعتقد منه كتابه المشرق للقدس ابن خروف ورد عليه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخس والسوء».

وذكر أنه لما بلغه مناقضة ابن خروف له قال : «لحن لا نبالي بالكائن النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان...»^(١).

فاجتهاده ومنهجه الجديد في تطوير النحو، أثار عليه حفيظة النحاة المقلدين بالأندلس أمثال ابن خروف وغيره.

- ومن كتبه أيضاً «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»، ذكره ابن عبد الملك وابن فرحون والسيوطي^(٢).

وقد ابتلي ابن مضاء بفقد أصول أسمعته وتوليئه، عند استيلاء الروم على المرية^(٣)، وهكذا فقدت كتب ابن مضاء، ولعله السبب في إغفال ذكر صاحبها في الكثير من كتب التراجم والأدب والتاريخ.

غير أن الذين أرخوا له، أو تحدثوا عنه من قدماء ومحدثين اتفقوا جميعاً على أنه إمام في الفقه، عالم في اللغة والنحو، متقدم في التجديد والإبتكار^(٤). وفي ذلك يقول أحمد أمين بعد أن تحدث عن النحاة المقلدين الذين داروا في فلك سيويه ولم

(١) الديباج ص ٤٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة ص ١ ق ١ ص ٢١٧، ٢١٨، والديباج ص ٤٨، والبنية ١/ ٣٢٣.

(٣) راجع الذيل والديباج.

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٣٠٥-٣٠٦.

ممن ساهموا في النهضة العلمية والأدبية

ممن ساهموا في النهضة العلمية والأدبية : ... إمام الذي خرج واجتهد اجتهاداً مطلقاً موسى مضاء الأندلسي القرطبي^(١).

٧- متروكه عند خلفاء بني عبد المؤمن، وتوليت القضاء : أدرك ابن مضاء عند اشتداد عوده في العلم بشي أحد حسلته من بني عصره، وألحقه ببلد تينمل، أحد الجبال الشاغرة الغربية من مراكش، فاستقر به، مدرساً العلم، ناشراً ما لديه من المعارف، وذلك في عشر الأربعين وخمسائة - ودولة بني عبد المؤمن وطائفته حيث في إقبالها ورويقها وجلتها - فأخذ عنه - هناك أهل ذلك الموضع وغيرهم، وأقرأ أبناء عبد المؤمن مدة، وانتفع به، حتى

اشتهر، وعلم قدره وفضله، وعرف منصبه، وعظم صيته^(٢). وتقرر وتعرف مكانه من العلم وجلاته أبويعقوب يوسف بن عبد المؤمن، وتقرر لديه ما هو عليه من التفنن في المعارف، وحسن المشاركة في العلوم على تفاريقها، فاستدعاه واستلذناه، ونوه به ما شاء وأحظاه. وكان يوسف وإخوته من بني عبد المؤمن عاملين على إثارة، متنافسين في إعظامه وإكباره^(٣). أسند الموحدون إلى ابن امضاء منصب القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية^(٤)، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها^(٥) بدار الخلافة بمراكش. ولما حار الأمر بعده إلى ابنه يعقوب المنصور أقره

(١) ظهر الإسلام لأحمد أمين ج ٣ ص ٩٥.

(٢) الذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ ص ٢١٨-٢١٩.

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢١٩.

(٤) انظر الديباج ص ٤٨.

(٥) المعجب ص ١٧٨، وروض القرطاس ١/ ١٤٢.

على قضاء الجماعة^(١).

٨ - ظاهريته : هذه الخطوة الكبيرة التي وجدها عند بني عبد المؤمن آية على أن ابن مضاء كان يتزعزع منزعهم، فالمعروف عن الموحدين أنهم كانوا يقربون فقهاء مدرسة الظاهر، وقد ارتقى كثير من الظاهرية في عهدهم إلى مناصب رفيعة في الدولة، كقاضي الجماعة ابن بقي، وابن مروان التلمساني، وابن حوط الله، وغيرهم، وكانت أحكامهم تجري وفق المذهب الظاهري كما يؤكد ذلك النباهي في « المرقبة العليا » أثناء ترجمته لابن بقي.

وقد ولّى يوسف ابن مضاء منصب قاضي الجماعة في الدولة كلها، وأقره على ذلك ابنه يعقوب، وقد عُرف يوسف وابنه يعقوب بعدم رضاهما على المذاهب الفقهية الأربعة ولا سيما مذهب مالك، ويدعوتهما إلى الاجتهاد وفق الأخذ بالظاهر من الكتاب والسنة.

ولارباب أن ابن مضاء تأثر تأثراً بالغاً بهذه الدعوة الفقهية الجديدة بحكم منصبه، فاستلهم هذه الدعوة لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحو والنحاة، فنقل أصول المذهب الظاهري من مجال الفقه إلى مجال النحو، بعد أن تشعب به، فطبق أصول مدرسة الظاهر في النحو رافضاً للعوامل والعلل والأقيسة، منكرراً للرأي ما لم يستند إلى دليل، حريصاً على التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه، على نحو ما يسلك المذهب الظاهري في الفقه، وهكذا يصح أن نقول : إن ابن مضاء كان ظاهرياً في النحو كما كان ظاهرياً في الفقه. وسأبسط القول في ذلك في البحث المخصص لأثر مدرسة الظاهر في النحو الأندلسي والمغربي إن شاء الله.

(١) الذيل والتكملة ص ١ / القسم ١ ص ٢٢١.

٤٠ - سفيان بن أحمد بن عبد الله بن الإمام:

أبو محمد^(١) محدث، سكن مرسية، وكان زاهداً، يميل إلى الظاهر. روى عن الحافظ أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز المعروف بابن الدباغ وغيره.

٤١ - محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني الظاهري^(٢) :

ت ٦٠١ هـ أبو عبد الله، قاضي الجماعة، الأديب المتقن. ذكره التاج ابن حويه الدمشقي^(٣) في رحلته المغربية، وأخبر أنه من المربة أصلاً.

وكان والده من الأجناد، تقدم وساد وولي مدينة وهران. وبها ولد أبو عبد الله، ونشأ بتلمسان^(٤) مجدداً في الفقه والأدب.

(١) ذكره الضبي المتوفي سنة ٥٩٩ هـ في بغية الملتبس ج ٢، رقم ٧٨٥، ص ٣٨٩.

(٢) ترجمته في النصوص البانعة في محاسن شعراء المائة السابعة لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى الأندلسي ص ٢٩-٣٥.

(٣) هو أبو المظفر صدر الدين محمد بن عمر بن علي بن حويه الدمشقي الكامل، كان مولده سنة ٥٧٢ هـ ووفاته ٦٥٢ هـ وله مصنفات عدة ألفها للملك الكامل، وكانت له مشيخة الشيوخ بمصر، ورحل رحلة واسعة طاف فيها بفلسطين والمغرب، واتصل بصاحب مراكش المنصور بن عبد المؤمن الموحي، ومن كتبه « تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم » بدار الكتب المصرية منه نسخة خطية برقم (١٥٠١ أدب) وبآخرها ترجمة المؤلف ونبذة من تاريخه تشمل بعض رحلاته ومصنفاته، كذا ذكر المحقق إبراهيم الأبياري ص ٢٩.

(٤) تلمسان، بكسرتين وسكون الميم، ويقال فيها « تنمسان » بالنون عوض لللام. مدينتان متجاورتان، وإحداهما قديمة والأخرى حديثة، فالجديدة اختطها الملتزمون، وكان اسمها تافروزت، وكانت لسكنى الجند، واسم القديمة قادير، وكانت لسكنى الرعية، قال ياقوت: فهي كالفسفاط والقاهرة من أرض مصر. انظر: معجم البلدان لياقوت.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ومال لملم الظاهر، وأكثر من مطالعة كتب ابن حزم، فاشتهر بذلك، وصادف المحرف المنصور^(١) الموحد من كتب الفروع، وميله إلى مله أهل الحديث، فقدم عنده^(٢)، إلى أن ولاه قضاء قضاته، فأبان عن صرامة وعفة ومروءة. وكان ممن له مشاركة في صناعتي النظم والشر.

قال ابن سعيد : وذكره والدي فيمن لقيه من أهل العلم، وأطنب في الثناء عليه من جهة التعصب والسعي الجميل في حق من اعتمد عليه، مع خلق أئدى من النسب، وأدب أنقى من الوجه الوسيم.

قال: إلا أن حفظه وعلمه بالأدب فوق شعره، وأحسن ما أورده منه قوله في المنصور الموحد، وله فيه أمداح كثيرة:

أسيدنا يا ابن الأمامين أمركم
منوط بأمر الله ما عنه معدل
نصرتم لأن الحق أن ظهوره
وناصره في الله ما كان يخذل
أزلتم على ما ينفع الناس جهلها^(٣)
وعلمتم في الدين ما كان يجهل

وأوردتم السلسال من شفه الظما
أوان جرى ذلك الحديث المسلسل^(٤)

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، المنصور بالله، بويغ له بمراكش بعد وفاة أبيه سنة ٥٨٠ هـ وتوفي سنة ٥٩٥ هـ بمدينة سلا، وهو الذي ألزم الناس بفقهاء الظاهر كما سيأتي بسط ذلك.

(٢) وهذا دليل قوي على ظاهرة الدولة على عهد المنصور سيزداد بياناً وبسطاً عند الحديث - إن شاء الله - عن ظاهرة الدولة.

(٣) يقصد إزالة كتب الفروع المالكية في المغرب، وإحراقها بفاس على يد المنصور ورد الناس إلى كتب الحديث.

(٤) يقصد الحديث المسلسل: المتصل الإسناد.

مدققتي خلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

لا هكذا من كان بالعدل يشمل
تظنم فروعاً قد أضرت بأصلها^(١)
فأخباركم فيه تسير وتنقل^(٢)
ملازم بساط الأرض خيراً وما بقى
ومن نادر الحكايات أنه كان قد لزم أبا جعفر ابن مضاء قاضي القضاة مدة،
وكان يثقل عليه بالطبع ويخف عليه بالتصنيع، فسأله في بعض الأوقات عن حاله،
فارتجل هذه الأبيات:

يا من مضى وتسمى
ولم يخنكه زمانه
سألتني كيف حالتي
وقد كفأك عيانه
إن كان عندك خير
يُرجى فهذا أوانه

قال: يكون الخير إن شاء الله ولاسعين فيه جهدي، ثم جعل يستنيه ويشرح له ما هو أهله، فقال له بعض أصدقائه: أراك تقدم هذا الرجل وتعينه على نفسك، فضحك ابن مضاء وقال: الرأي ما ظنته، إنه غير رأيي، هذا رجل لاحت لي فيه بوارق السعادة، ولا بد أن يتقدم رضى أم سخطت، والأولى أن أظهر أن تقديمه برشحي وسعيي له، فإن وفى اشتركنا في حمد الناس، وإن لم يف انفرد بالأثمة.

ثم إن ابن مضاء مرض في سفرة المنصور إلى إفريقية سنة ٥٨٣ هـ فاشتغل ابن مروان بالحكم بين الناس، فظهر منه من حسن الخلق والسياسة ما اشتهر به اسمه ونسي معه ابن مضاء.

فما استقل ابن مضاء من مرضه إلا وقد حاك في قلب المنصور أن يجعل

(١) قطع الناس عن الفروع وإرجاعهم إلى أصولها التي هي الكتاب والسنة.

(٢) يريد « بساط الأرض » سهلها، و « بما بقى » : وعمرها وحزنها، أي إن خيرها

الوهاد والنجاد. قاله المحقق ص ٣١.

قاضي الجماعة فكان ذلك ، وصار ابن مضاء إذا رآه الناس مقلوبون عليه أشد وما يستوي الثوبان ثوب به البلى وثوب بأيدي البائعين جديد ولم يزل أبو عبد الله قاضياً للمنصور إلى أن كانت سنة اثنين وتسعين ٥٩٢ هـ وقع بينه وبين أبي القاسم بن بقي^(١) كلام أظهر فيه ابن مروان الاقتدار عليه فأنشده ابن بقي:

الدهر لا يبقى على حالة لكنه يقبل أو يدبر
فإن تلقاك بمكروهه فاصبر فإن الدهر لا يصير

واتفق أن سعي في إثر ذلك بابن مروان، ونسب له تقصير في صدقات خرجت على يده، فعزله المنصور وولى على قضاء الجماعة ابن بقي المذكور، فلقبه ابن مروان في إثر ذلك، وكان مفاكهاً حسن الخلق طيب النفس، فقال له: أفتري؟ لقد أقبل وأدبر ونحن نصبر كما صبرت، فاستحى ابن بقي فلم يجاوبه بحرف، ثم لما ولي الناصر رده إلى قضاء الجماعة، فلم يزل عليه إلى أن مات سنة إحدى وستمئة ٦٠١ هـ.

٤٢ - علي بن محمد بن خيار البلنسي الأصل الفاسي^(٢) (٥٤١-٦٠٥ هـ) أبو الحسن^(٣)، أصله من بلنسية، وسكن مدينة فاس. قال فيه ابن أبي زرع الفاسي:

(١) هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي بن غلدة، الفقيه الظاهري، الحدث الحافظ، قاضي الخلافة المنصورية.

(٢) ترجمته في التكملة ٢/ رقم ١٩١٧ ص ٦٨٦، والذخيرة السنية ص ٤٤، وجذوة الاقتباس القسم الثاني رقم ٥٤٦ ص ٤٨٣، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الثامن القسم ١ رقم ٨ ص ١٦٤.

(٣) ذكر الأستاذان محمد التوني وإبراهيم حركات أنه كان ظاهري المذهب. انظر: حضارة

«الفقيه المبارك الصالح»^(١)

سمع أبا عبد الله بن الرمامة وأكثر عنه ولازمه سنين وتفقه عليه، وسمع أيضاً أبا الحسن ابن حنين، ودخل الأندلس، فلقى بقرطبة أبا القاسم بن بشكوال، وأبا بكر ابن خير الله بسطة، وأخذ عنه صحيح مسلم، وأبا عبد الله ابن الفخار بمراكش، وابن أبي جنون بتلمسان، وكان فقيهاً حافظاً مشاوراً، رافضاً للتقليد، ميالاً إلى النظر والاجتهاد، متفتناً حسن المشاركة في العريية، وعلم الكلام، وأصول الفقه، والتصوف.

ظاهريته: ذكر المؤرخون أنه كان رافضاً للتقليد، ميالاً إلى النظر والاجتهاد، وكثيراً ما يقصد بهذا الكلام انتحال المذهب الظاهري، والانحراف عن المذهب المعمول به، وهو الأمر الذي أكده الفقيه محمد المنوني فقد نسب ابن خيار البلنسي الفاسي إلى المغاربة الذين كانوا يتحلون المذهب الظاهري كابن الكماد الفاسي التوني سنة ٦٦٣ هـ وأبي الخطاب ت ٦٣٣ وأبي عمرو ت ٦٣٤ ابني دحية^(٢).

٤٣ - ابن حوط الله^(٣) الأنصاري الحارثي (وفاته ٦١٢ هـ): عبد الله بن

الموحدين ص ٣٩، والمغرب عبر التاريخ ج ١ ص ٣٠٧، ولم أجد فيما بين يدي من المصادر النص على ظاهريته إلا أن رفض التقليد والميل إلى النظر والاجتهاد كثيراً ما يقصد بها الانحراف عن المذهب المالكي إلى الظاهرية.

(١) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لابن أبي زرع الفاسي ص ٤٤.

(٢) حضارة الموحدين للمنوني ص ٣٩.

(٣) ترجمة القاضي أبي محمد بن حوط الله الظاهري في: أعلام مالقة لابن عسكر: ورقة ١٢٦، مخطوط ميكروفيلم بالخرزانة العامة بالرباط، أعاد كتابته لرداءته الفقيه المحقق محمد بوخيزة التطواني الحسني. التكملة ٢/ ٨٨٣ رقم ٢٠٩٩، المرقبة العليا للنباهي ص ١١٢، الإحاطة لابن الخطيب ج ٣/ ص ٤١٦، صلة الصلة لابن الزبير

المدرسة الظاهرية بالغرب والأندلس

سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان بن عمر الأندلي، بضم المعزة، وسكون النون، والدال المهملة، يكنى أبا محمد، أصله من «أندة» حمل بالنسبة. وبها ولد ونشأ بشرق الأندلس، (مولده ٥٤٨)، سمع أباه، وأخذ عنه القراءات. وقدم بلنسية، فسمع من أبي الحسن بن هذيل: النصف الأول، ونحوه من «إيجاز البيان» في قراءة ورش لإبي عمرو المقرئ، ورحل إلى مرسية، فلقى أبا القاسم بن حبش، وأبا عبد الله بن حميد - فأخذ عنهما القراءات، وسمع منهما الحديث. وناظر في العربية على أبي عبد الله منهما، وقيد عنه الأدب واللغات، ثم جال في بلاد الأندلس - وبها يومئذ بقية من الرواة وجلة من المحدثين والنحاة - يأخذ القراءات من المقرئين، ويروي الحديث عن المستلذين. فتحصل له تلاوة الكتاب العزيز على أحد عشر رجلاً من أشياخه، وعلى هذه السنة حاله في الكتب

القسم ٣ رقم ٢٢١ ص ١٣٤، والذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ رقم ٢٢: ص ١٤٤، بغية الوعاة ج ٢ ص ٤٤ رقم ١٣٨٧، تذكرة الحفاظ ٤/١٣٩٧ رقم ١١٢٣، سير أعلام النبلاء ج ٢٢ ص ٤١ رقم ٢٩، الإعلام بمن حل مراكز ج ٨ ص ٢٠٧ رقم ١١٦٣، والديباج المذهب ١/٧٤٤.

وحوط الله، قال ابن عبد الملك: بفتح الحاء وسكون الواو، وكأنه مصدر حاط يحوط مضافاً إلى الله تعالى، قال: وذكر لي شيخنا أبو الحكم أن أصله حوطله مصغر «حوت» مؤنث على لغة شرق الأندلس، وما سابقها من البلاد كبلنسية وأنظارها التي منها أندة موضع سلف بني حوط الله، فإنهم يفتحون أول الكلمة فيقولون للحوت والعود ونحوهما الحوت والعود بفتح الحاء والعين وينطقون بالناء طاء، فيقولون في الحوت الحوط، ويلحقون الأسماء المصغرة في آخرها لآما مشددة مضمومة في المذكر ومفتوحة في المؤنث وهاء ساكنة فيقولون في الحوت مذكراً حوطله وفي حوت مؤنثاً حوطله قال ابن عبد الملك: وبأباه كُتِبَ هؤلاء الأفاضل إياه حوط الله ونقلهم ذلك خلفاً عن سلف. والله أعلم. الذيل والتكملة: (بتصرف).

المدرسة الظاهرية بالغرب والأندلس

الحمة^(١) وغير ذلك من أخذ كل كتاب منها (أي من الحمة) على جماعة، وأخذ عن ابن حميد والسهيلي كتاب سيويه تفقها، وأخذ عن غيرهما، وسمع أبا القاسم ابن بشكوال، وأبا العباس بن مضاه القرطبي، وقرأ أكثر من متين تأليفين كبير وصغير فيها الموطأ والخمسة، وأبعضاً من كتب كثيرة، وسمع نحوه من ستة وثلاثين تأليفاً فيها الصحيحان، ومسند البزار، والاستيعاب وغير ذلك، وكتب إليه من أهل المشرق آخرون في مقدمتهم الحافظ ابن عساكر، ولم يكن في زمانه من أهل المغرب أكثر مسموعاً منه ومن أخيه أبي سليمان رحمهما الله، وفهرسته الحافلة شاهدة بذلك، قال فيه الرواية الصالح أبو جعفر بن عبد المجيد الجبار: ولا نعلم أحداً في وقتنا جمع من الرواية ما جمعه، ولا قيد بقيده، قال ابن الزبير: وصدق رحمه الله، روى عنه عالم لا يحصون لترده ببلاد الأندلس والعدوة، لشهرته وجلالته، وذكره في فهرسهم، وطرزوها باسمه.

وقال ابن الأبار: «وسمع منه الأكابر وفاتي: أن ألقاه أو أستجيزه». واعتنى بالرواية من لدن صغره، إلى كبره، وروى العالي والنازل، وكان إماماً في صناعة الحديث، مقيداً ضابطاً، بصيراً بها، معروفاً بالإتقان لها، حسن الخط، حافظاً لأسماء الرجال، واقفاً على المعدلين والمجرحين، يجمع إلى الاحتفال في الرواية حسن الاستقلال بالدراية، من صدور القضاة، وأعلام الفقهاء، فقيهاً جليلاً أصولياً نحويًا، كاتباً أديباً، شاعراً متفتناً في العلوم، وكان يدرس كتاب سيويه، ومستصفى أبي حامد الغزالي وغير ذلك.

وكان ورعاً دينياً حافظاً ثباً فاضلاً، حميد السيرة، محباً في الناس، صلياً في الحق على حجة: ربما أوقعته فيما يكره، متيناً، مجانباً لأهل البدع والأهواء، بارع

(١) يعني بالحمة: البخاري ومسلم وأبا داود والترمذي والنسائي.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

الخط، حسن التقييد. قال ابن الزبير : مع أنه كان يكتب بشماله لتعلم يده اليمنى. ولم يكن يخرج يده اليمنى من ثوبه، وقد يمسك بها تحت الثوب ما يريد إمساكه، ولم أر من عرف بعنقه ذلك، واستحييت من سؤال ابنه أبي عمر رحمه الله عن ذلك. ظاهرته ومثله عند الموحدين :

قال ابن الخطيب في الإحاطة « وكان القاضي أبو محمد... يميل إلى الاجتهاد في نظره، ويغلب طريقة الظاهرية » وذكر ميله للمذهب الظاهري غير واحد ممن ترجم له^(١).

ومن دلائل ذلك ما نقله أبو الحسن الرعيني في برناجه من نظم لابن حوط الله يدل على ميله إلى الظاهر، وهو قوله:

أي طالباً دين النبي محمد على حين عم الحق وانتشر العدل
عليك كتاب الله والسنن التي رواها رسول الله والعدل فالعدل
بها الحق والبرهان والنور والهدى فما لهما عدل ولا عنهما عدل
ودع عنك آراء الرجال فما لمشتريه بها بلدين الله صرف ولا عدل^(٢)
فهو يدعو إلى الاعتصام بكتاب الله وسنن رسول الله، التي نقلها العدول عن العدول، وتبذ ما عداها من آراء الرجال، وذلك محض الظاهرية.

وكان معظماً عند ملوك الموحدين، معلوم القدر لديهم، يخطب في مجالس الأمراء والمحافل الجمهورية، متقدماً في ذلك بلاغة وفصاحة إلى أبعد مضمار، ولأمراء الموحدين به اعتناء كبير، وقد كان أستاذ الناصر وإخوته، فكان له عند

(١) على سبيل المثال : ابن الزبير في صلة الصلة القسم ٣ ص ١٣٦، والسيوطي في بنية الوعاة ج ٢ رقم ١٣٨٧ ص ٤٤.

(٢) برنامج الرعيني ص ٥٧ رقم ١٨، وأعلام مالقة لابن عسكروقة ١٢٦ من المخطوط.

الباب الثاني اعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

التصور والدهم بذلك أكرم أثره، وهو الذي استأدبه لبنيه، مع ما كان مشهوراً به من العلم والدين والفضل، ونال من جهتهم وجاهة متصلة، ودنيا عريضة. وتصرف في الخطط النبيهة، فولى - في أوقات مختلفة - قضاء قرطبة وإشبيلية ومرسية وسبتة وسلا وميورقة وغيرها من حواضر البلاد بالأندلس والغنوة، فنظاه بالعدل، وعرف ما أبطن من الدين والفضل.

مولفاته:

الف كتاباً : في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي، نزع فيه منزع أبي نصر الكلاباذي^(١) لم يكمله.

قال ابن الأبار: وامتحن بالتجول، فذهبت أصوله، وضاعت كبه في بعض أسفاره، ولو فرغ للتأليف والتصنيف لعظم الانتفاع بمعلوماته بعده.

مولده ووفاته :

مولده بأندة في محرم سنة ثمان وأربعين وخمسائة ٥٤٨ هـ ولما كان آخر عمره أعيد إلى مرسية واليا قضاءها ثانية، قصدتها من الحضرة، فمات بقرطبة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢ هـ. ومن شعره:

أتدري أنك الخطباء حقاً وأنتك بالذي تدري^(٢) رهين
وتغتاب السورى^(٣) فعملوا وقالوا وذاك الظن^(٤) والإثم المبين

(١) نسبة إلى « كلاباذ » حلة ببخارى. كما في الباب ٣/ ٦١ ومعجم البلدان ٧/ ٢٦٩.

(٢) في صلة الصلة : « يأتي ».

(٣) في الإحاطة لابن الخطيب : « الألى ».

(٤) وفي الإحاطة : « الألف ».

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٤٤- أبو إسحاق إبراهيم بن همام الأندلسي ت ٦١٥ هـ الإشبيلي الظاهري
وهمام بصم الله وتحف الميم. سمع ببغداد من أبي محمد ابن أبي الجعد وحمزة
وبواسط بالمرق من أبي الفتح محمد بن أحمد ابن الخثالي، وأصبهان من أبي
حصص محمد بن أحمد ابن نصر الصيدلاني وجماعة، وسمع بخراسان من جماعة
من أصحاب أبي عبد الله الفراءوي، وأبي القاسم زاهر بن طاهر الشامي
وغيرهم، وسكن هرة مدة. وحدث ببغداد، وخراسان. قال المنذري: «وفي
المر الأواخر من شهر ربيع الآخر سنة خمس عشرة وستمائة ٦١٥ هـ قُتل الشيخ
الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الأندلسي الإشبيلي.
بين تكريت وحوصل، لا يترى هلك بقتل أو عطش أو غير ذلك»^(١).

ظاهريته: قال الخافظ الذهبي بعد أن ذكر سماعه: «وكان من أهل الدين
والصلاح والسنّة، وعلى منهج أبي محمد بن حزم، وله صبر على الفاقة وتعفف
زهد، إلا أنه كان سيء الأخلاق، سريع الغفلة، كثير القُطوب، لا يسامح في حقوة
ولا يقبل معذرة - نال الله السلامة - ، وكان قد استولى على أكثر أصول أبي
روح وغيره بهرق، فمن يحس أن يسأله جزءاً منها؟ وقيل: «إنه لما فارق هرة في
هذه السنة دفن ثلث الأجزاء لتلا يتنع بها أحد بعده فما نفعه الله بها»^(٢).

٤٥- الخافظ السهوري، ت ٦٢٠ هـ إبراهيم بن خلف بن منصور الفاساني،
لنمفي، أبو إسحاق^(٣). ذكرته هنا ضمن تراجم الأندلسيين والمغاربة رغم أن

(١) التكملة لوحيات الثقة لركي الدين المنذري ج ٢ رقم ١٥٩١ ص ٤٢٨.

(٢) قل تحقق الدكتور بشار حواد معروف هذا الكلام عن الذهبي من المشبه ص ٦٥٤.

(٣) ترجم في التكملة لابن الأبار ١ ص ١٤٩ رقم ٤٦١ بتحقيق د. عبد السلام المراس.

وضع الطب ج ٣ ص ١٣٥ رقم ٧١، ولسان الميزان لابن حجر ج ١ ص ٥٤ رقم ١٣٣،
والإعلام عن حل بمركش وأخذت من الأعلام ج ١ ص ١٧٠ رقم ١٥.

محدثي نظام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

أصله ليس مغرباً ولا أندلسياً، لكونه أثر في المدرسة الظاهرية الحزمية في
الأندلس والمغرب، وتأثر بها، فقد أخذ عنه من الظاهرية أبو سليمان بن حوط
أبنا وأبو العباس النباتي.
وروى السهوري عن طائفة من أهل الأندلس على رأسهم أبو سليمان بن
حوط الله تلميذه المذكور.

نسبه ولقبه: السهوري: أصله منها، نسبت إلى سنهاور: قرية في بلاد مصر
بالجبل^(١)، وقال أبو القاسم ابن عساكر الصغير في معرض تجريحه «انتسب مازنياً ثم
انتسب غشياً»^(٢)، وكان يلقب بالناسك لكثرة سفره وتجوّاله بالبلاد»^(٣).

شيوخه: روى عن أبي القاسم بن عساكر، وأبي اليمن الكندي، وأبي
المعالي الفراءوي، وأبي الطاهر الخشوعي^(٤)، ومن الأندلسيين أبي سليمان
ابن حوط الله^(٥).

تلاميذه: حدث عنه محدث المغرب أبو الحسن ابن القطان الفاسي عند قدومه
تونس سنة ٦٠٢ هـ وسماه في شيوخه وأجازته هوأبته حسن^(٦)، وأخذ عنه
أبو العباس النباتي عند دخوله لإشبيلية من بلاد الأندلس سنة ثلاث وستمائة^(٧).

(١) لسان الميزان ١/٥٤.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) التكملة ١٤٩/١ بتحقيق المراس.

(٥) اللسان ١/٥٥.

(٦) فتح الطب ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٧) المصدر السابق ص ١٣٥.

وقال ابن حوط الله: «أجازني وأبني عمدا جميع مارواه عن شيوخه»^(١) وذكر وفاته: انفرد ابن حجر بذكر تاريخ وفاته في لسان الميزان^(٢) فنقل عن تلميذ السهوري ابن سندي أن وفاته كانت في حدود العشرين وستمائة ٦٢٠هـ مروياته: حكى عنه أبو العباس النبائي أنه كان يروي موطأ أبي مصعب وصحيح مسلم بعلو^(٣) وقال أبو سليمان بن حوط الله: «أجازني وأبني عمدا جميع مارواه عن شيوخه الذين منهم أبو الفخر فناخسار ابن فيروز الشيرازي»^(٤) وقال ابن القطان: «وقد كان إذ أجاز أبني، كتب بخطه جملة من أسانيده وسمى كتبها الموطأ، والصحيحان وغير ذلك»^(٥) وذكر تلميذه ابن سندي أنه كانت له وكالات بالإجازة: من شيخ وكلوه على الإذن لمن يريد الرواية عنهم، قال: «فكتب لي بالإجازة عنه، وعن موكله في سنة ثلاث وستمائة ٦٠٣هـ»^(٦).

حزيمته وظاهرته: كان الحافظ السهوري حزيمياً ظاهري المذهب، وفي ذلك يقول تلميذه ابن سندي: «وكان يتحلل مذهب ابن حزم كابن دحية»^(٧) في انتحاله

(١) التكملة ١٤٩/١ بتحقيق المراس.

(٢) نفس المصدر السابق، وانظر الإعلام للمراكشي ١/ ص ١٧١.

(٣) اللسان ١/ ٥٥.

(٤) التكملة ١٤٩/١ بتحقيق المراس.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) فتح الطيب ٣/ ١٣٥-١٣٦.

(٧) اللسان ١/ ٥٤.

(٨) الحزيمي الظاهري سنائي ترجمته.

مذهب الظاهر في الجملة»^(١). وقال غيره: «كان ظاهري المذهب على طريقة أبي محمد بن حزم»^(٢)، غير أننا لا نستطيع الجزم بأن السهوري أخذ المذهب الظاهري عند قدومه إلى الأندلس، لاسيما وقد خالطه بالشرق، بل كان بموطنه مصر بالذات بعض الظاهرية الحزميين، ذكرت منهم كتب التراجم معاصره وخصمه ابن دحية الذي ناظره مرة، فشكاه إلى الكامل^(٣).

لكن غالب الظن - رغم ذلك كله - أنه تأثر بالمذهب الحزيمي في الأندلس والمغرب، لأن قدومه إلى الغرب الإسلامي كان في زمن الموحدين أيام محمد الناصر بن يعقوب الموحدي، وفي هذا العهد بالذات، كان للمذهب الحزيمي بالمغرب والأندلس صولة وجولة، بنفاح الموحدين عنه، وجعله المذهب الرسمي للدولة، ومحاولتهم نحو مذهب مالك.

وقد نقل ابن حجر عن ابن عبد الملك المراكشي أن السهوري زار الخليفة محمد الناصر بن يعقوب المنصور الموحدي «وهو يومئذ بمحاصر المهديّة، فاجتمع به، ووصله، ثم رحل إلى مراكش ثم إلى الأندلس، ثم رجع إلى مراكش، فأمره الروم، ثم خلّصه الناصر، وأحسن إليه، ورجع إلى بلاده سنة خمس وستمائة ٦٠٥هـ»^(٤).

وهذه الخطوة والعناية والاهتمام البالغ، من الوصل، والإحسان، والفك من

(١) اللسان ١/ ٥٤.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ص ٥٥.

الأسر، لا يناله عند الموحدين إلا من كان على مذهبهم، من فقهاء الظاهر، أما فقهاء الفروع من المالكية، فلم يكن لهم إلا النفي، والتشريد، والامتحان الشليل، والحبس، والقتل، وتبع كعب الرأي والفروع وحرقتها.

رحلاته : وصفه بعض المؤرخين فقال في حقه : « الشيخ المحدث الرحالة إبراهيم السهوري صاحب الرحلة إلى البلاد، دخل الأندلس^(١) . فقد عرف الحافظ السهوري بكثرة رحلاته وسفرائه، حتى وُسم بالمحدث الرحالة، دخل بغداد، ونيسابور، وشيراز، وأصبهان وغيرها مراراً^(٢) . وقدم إلى الغرب فدخل تونس^(٣) سنة ٦٠٢ هـ ، وانصرف من تونس إلى المغرب فدخل مراكش ، ثم اجتاز إلى العدو ومنها إلى إشبيلية ، غير أنه لم يكتب له القرار بموطنه وبلاده : إذ سرعان ما امتحنه الملك الكامل ، ثم أمر بإخراجه من البلاد ، فمات غريباً في بلاد المعجم كما حكى تلميذه ابن سنيدي^(٤) .

مجرّحوه ومعدّلوه :

انقسم العلماء في الحافظ السهوري بين مجرّح ومعدّل، ومعتقد ومتقد، ومن المحدثين النقاد الذين جرّحوه أبو الحسن ابن القطان تلميذه قال : « وقدم علينا بعد ذلك مراكش مفلتاً من الأسر، فظهر في حديثه عن نفسه تجازف، واضطراب وكذب، زهّد فيه، وإثر ذلك انصرف إلى المشرق راجعاً، وقد كان إذ أجاز إلي، كتب بخطه جملة من أسانيده، وسمى كتباً منها الموطأ والصحيحان وغير ذلك،

(١) نفع الطيب ١٣٦/٣.

(٢) اللسان ٥٥/١.

(٣) التكملة ١٤٩/١.

(٤) اللسان ٥٤/١.

قال : وقد تبرأت من عهدة جميعه لما أثبت من حاله^(١) . وقال فيه أبو القاسم بن عساكر الصغير : « كان يشتغل في كل علم، والغالب عليه فساد الذهن، وكان متسماً فيما ينقله ويروي، وكان قدومه دمشق سنة ثلاث وستمئة ، فانتسب مازنياً ثم انتسب غسانياً، ووردت معه إجازة من وقف عليها، عرف ما ذكره من التخليط^(٢) . ثم قال : « ويقال أن الحامل له على تطواف البلاد طلب حشيشة الكيمياء^(٣) . وقال ابن حجر : « دجال في المغرب، اتهمه أبو الحسن ابن القطان بالمجازفة والكذب^(٤) .

ومن عدله : مكرم بن علي الأنصاري، وصفه بالحفظ^(٥) . ومن المغاربة الذين عدلوه ووثقوه ونافحوا عنه، ابن عبد الملك المراكشي، نقل عنه الحافظ ابن حجر قوله في الذيل والتكملة : « وكان محدثاً، حافظاً لمتون الأحاديث، ضابطاً لما يرويه، ثقة في نقله، متين الدين، جميل المروءة^(٦) . ثم قال ابن عبد الملك يرد على ابن القطان تجريحه إياه، مناضلاً عنه : « واتهمه أبو الحسن بن القطان، وغضّ منه في منقص الأفاضل، وقد نزهه الله عن كل ما رماه به، وعدله كل من أخذ عنه، ووثقوه، وصححووا نقله^(٧) .

(١) التكملة ١٥٠/١ بتحقيق المهراس.

(٢) لسان الميزان ١/ ص ٥٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) نفس المصدر السابق.

(٧) نفس المصدر السابق.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ورغم هذا كله، مال شيخنا إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - في عاشره بكلية أصول الدين بتطوان التي عنوانها: «تحقيق محضر ابن دحية»^(١) إلى تحرير مدافعا عن الحافظ ابن دحية، متافحا عنه، مكذبا ما ورد في المحضر المزعوم. محته مع الكامل: محنة الحافظ السهوري مع السلطان الكامل، كانت بسبب أبي الخطاب ابن دحية الظاهري، غير أن الرواية في هذا السبب أخذت اتجاهاين: - الاتجاه الأول: قال به ابن العديم، وهوان كل ما في الأمر، أن الحافظ السهوري ناظر الحافظ ابن دحية مرة فشكاها إلى الكامل، فأمر به، فضرب وعزر على جمل وثقي^(٢). وهذا الاتجاه يثبت أن سبب الحنة هو المناظرة لا غير. - أما الاتجاه الثاني: فهي الرواية التي أوردها المقرئ التلمساني^(٣): «وهوان السهوري لما دخل الأندلس ذكر لمشايخها وعلمائها، أن الشيخ أبا الخطاب ابن دحية يدعي أنه قرأ على جماعة من شيوخ الأندلس القدماء، فانكروا ذلك وأبطلوه وقالوا: لم يلق هؤلاء ولا أدركهم، وإنما اشتغل بالطلب أخيراً، وليس نسبه بصحيح فيما يقوله، ودحية لم يعقب»^(٤). فكتب السهوري محضراً، وأخذ خطوطهم فيه بذلك، وقدم به ديار مصر. فعلم أبو الخطاب ابن دحية بذلك، فاشتكى إلى السلطان الكامل منه، وقال: هذا يأخذ عرضي ويؤذني، فأمر السلطان بالقبض عليه، فقبض وضرب بالسياط، وأشهر على حمار، وأخرج من

(١) في ندوة «علم الحديث بسنة والحدثون السنين» يومي الثلاثاء ١٩ والأربعاء ٢٠ شعبان ١٤١٤ هـ الموافق ٢١ فبراير ١٩٩٤ م، ونشر المقال بمجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد: ١ صفر: ١٤٢٠ هـ ماي ١٩٩٩ م.

(٢) اللسان ٥٤/١.

(٣) فتح الطيب ١٣٦/٣.

(٤) يأتي بسط هذا كله في ترجمة الحافظ ابن دحية الظاهري.

مدافعتي لسلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضر وحرقه. وهذا الاتجاه يؤكّد أن سبب الحنة هو المحضر المزعوم، والله أعلم بالصواب. ٤٦ - أبو الأصمغ، اللخمي الإشبيلي الظاهري^(١)، ت ٦٢١ هـ عبد العزيز بن علي يعرف بابن صاحب الرد، كان ممن برع في فقه الظاهرية، قال ابن مسدي: كان ذاكرة لصحيح مسلم، متظاهرا بمذهب أهل الظاهر، رافعا راية تلك المظاهر مع الثقة والأصالة.

٤٧ - أبو محمد ابن يبيكي^(٢): عبد الكريم بن عبد الملك بن عبد الله بن طيب الأزدي البجائي، من أهل القرن السابع الهجري، الشيخ الفقيه، العالم المتقن، المحصل المجيد، المعروف بابن يبيكي، من أهل قلعة حماد، صاحب الرابطة المعروفة برابطة ابن يبيكي بداخل باب «أمسيان» من أعلى سند بجاية، وبها قبره رحمه الله، وهو الموقف لأوقافها المعروفة بها.

كان من جملة أهل العلم، ومن أكابر أولي النهى والفهم، وكان معروفا عند خلفاء بني عبد المومن، وكان ينحول للظاهر، وكانت له وجهة وعلو قدر ورفعة في الدين والعلم وسمو نظر، وهو من نظراء العالم أبي عبد الله محمد بن عبد الحق ابن سليمان التلمساني^(٣)، وإليه كان مرجع الفتيا وعلى قوله العمل، وكان له مع ذلك انقباض عن الناس، واشتغال وجدّ خرجاً عن القياس.

(١) ترجمته في التكملة ٦٣٣، الوافي بالوفيات: ٥٣٠/١٨.

(٢) ترجمته في: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني رقم ٥١، لم أقف على تاريخ ولادته ووفاته.

(٣) فقيه مالكي ولي القضاء بتلمسان مرتين، له كتاب «المختار في الجمع بين المتقن والاستذكار»، في نحو ٣ آلاف ورقة، توفي سنة ٦٢٥ هـ.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٤٨- **مُحِبُّ الدِّينِ بْنِ حَيَّوْنَ الْبَهْرَانِيِّ اللَّيْلِيِّ** ^(١) : أحمد بن نجيم بن هشام (٥٣٣هـ - ٦٢٥هـ) ولد ببلدة - وهي قرية ابن حزم الظاهري - من قرى إشبيلية سنة ثلاث وسبعين، وروى عن أبيه وابن الجلد، وأبي عبد الله بن زرقون، وسمع ينفذ من ابن طبرزد، وبهارة من أبي روح، وبنيسابور من المؤيد، وزينب الشعرية. وعني بالرواية، وكتب الكثير، وتفقه للشافعي. وقيل: كان ظاهرياً، روى عن مجد الدين بن العديم، وتاج الدين عبد الحائق. مات بدمشق سنة ٦٢٥هـ.

٤٩- **ابن بقي القرطبي** ت ٦٢٥هـ : الأموي الظاهري، أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد، ولد عام ٥٣٧هـ، من ذرية بقي بن مخلد، حافظ الأندلس ومحدثها، قاضي الجماعة بالمغرب، من أهل قرطبة ^(٢). روى عن أبيه يزيد، وجده عبد الرحمن، وأبي عبد الله بن عبد الحق الخزرجي، وابن بشكوال، وأبي خالد المرواني، وابن مضاء القرطبي الظاهري، وابن فرقد، وأبي العباس ابن اليتيم، وغيرهم، وسمع من السهيلي تاليفه (الروض الأصف)، وأجاز له شريح بن محمد وهو ابن عام، وابن قزمان، وأبو الحسن بن حنين، وابن الرمامة، وابن مسرة، وسواهم.

روى عنه ابن حوط الله الظاهري، وأبو الخطاب بن خليل، والرعي، وابن أبي الربيع وترجما له في برنامجيهما وخلق.

(١) ترجمته من : سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٢٢/ ص ٣٠١ رقم ١٧٨.

(٢) ترجمته : في التكملة ١/ ١١٥-١١٦ و ١/ ٧٦ رقم ٢٩٢، والمروية العليا ١١٧-١١٨، وصلة الصلة ق ٣٤٨/ ٥ رقم ٧٥، ونفع الطيب ٢/ ٥٧٥، والإعلام للمراكشي ٢/ ١٣٥ رقم ١٦٥، ونبيل الانتهاج ٦٣، وبرنامج الرعي ٥٠، رقم ١٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٩، وشذرات الذهب ٥/ ١١٦-١١٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٧٤.

مدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

قال الرعي في برنامجيه : « لقيه مراراً بإشبيلية وقرطبة، وجالته كثيراً، وصمت عليه، وتاولت كتاباً جمة من يده، وأجاز لي الرواية عنه لما اشتملت عليه روايته كلها » ^(١).

وسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه، وكان أهلاً لذلك، كتب إلى ابن الأثير بإجازة ما رواه، وهو آخر من حدث عن شريح بإجازة، وانفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق قراءة عن ابن الطلاع سماعاً. وآخر من روى عنه عبد الله ابن هارون الطائي.

ظهيرته : قال ابن الزبير : « وكان قاضي الخلافة المنصورية وكتبها بميل إلى الظاهر » ^(٢). وكذا نقل عنه السيوطي في بغية الوعاة، وقال ابن العماد الحنبلي : « وكان ظاهري المذهب » ^(٣). وقال الثباي : « وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه، مله ولايته وعلى ذلك كان المنصور في مدته، كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدنية، ولا العمل عليها بوجه » ^(٤).

وقال الرعي : « كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، ويتزع إلى ابن حزم وتشيع له » ^(٥).

(١) برنامج الرعي ص ٥٠ رقم ١٦.

(٢) صلة الصلة ق ٥ رقم ٧٥ ص ٣٤٨.

(٣) شذرات الذهب ج ٥/ ١١٦، ١١٧.

(٤) المروية العليا ص ١١٧-١١٨، وهذا دليل قوي على أن المذهب الظاهري، كان المذهب الرسمي للدولة على عهد المنصور الموحد، وكان القضاء والأحكام بالظاهر، وكلام الثباي واضح في هذا المقام، والتدنية : هي تصريح القنيل الجريح بقاتله قبل موته.

(٥) برنامج الرعي ص ٥٠ رقم ١٦ وهذا دليل أيضاً على أن الدولة كانت تنزع إلى ابن حزم الظاهري، وتشيع له وترغب عن مذهب مالك.

المدرسة الطاهرية السهرية

وتكتبنا هذه الشهادة من أبي حبان دليلاً على المرتبة التي نسيرها في هذه
ابن بقي في الحديث.

٥٠ - بكر بن إبراهيم ابن محمد ٦٢٨ هـ: أبو عمرو اللخمي إمام
الظاهر، من أهل إشبيلية، أديب شاعر، له رواية عن سعد السعود بن
القاضي في الجملوة: «وكان يتمذهب بالظاهر»
وقال ابن الزبير: قال شيخنا ابن فرتون: «واجهت به بغلس، ثم رجع إلى
إشبيلية، ف توفي بها عام ثمانية لونسعة وعشرين ومستملة وكان يخترق شعر
الكتب» (١).

وله في ذلك تأليف أسماء: «التيسير في صناعة التفسير» قال الزركلي وهو
مطبوع.

٥١ - أبو الحسن ابن خطاب الماعري: ت ٦٢٩ هـ علي بن عبد الله بن
يوسف بن خطاب بن خلف: (٢) إشبيلي بلساني (٣) الأصل، تلا بالسبع على أبي
الحسن بن نجدة، وسمع من أبي بكر النيار، وأبي عبد الله بن زرقون، وأجاز له
أبو بكر بن خير، وابن بشكوال، وكان جالساً للمحدث أبي بكر النيار في دكان
واحد، وكانا على هدي واحد، وسمت مقارب.

- (١) ترجمته في جملوة الاقتباس في ١/١٦٩ رقم ١٢٤، والأعلام للزركلي ٦١/٢.
- (٢) ما يسمى في المشرق لمجلد الكتب.
- (٣) ترجمته في التكملة رقم (١٩٠١)، واللبل والتكملة السفره في ١ رقم ٤٨١ ص ٢٣٨، وصلة الصلة لابن الزبير القسم ٤ رقم ٢٥٠ ص ١٢٢.
- (٤) بلسانة: قرية على نهر إشبيلية الأعظم.

المدرسة الطاهرية السهرية

ممن روى عنه أبو القاسم بن فرفد، وأبو محمد الخزاز، وأبو خطاب بن خليل، من
أهل إشبيلية، وجدة شهودها، وعملوا موفيقها، واستغنى بإشبيلية وقتاً، واستأنه
قصة كثير في الأحكام.

وكان محدثاً راويًا، قبيحاً ظاهرياً للذهب (١) فضلاً، عاقداً للشروط مراراً في
تجميعه حسن الخط، فاشتركة في الأدب وحظ من نظم والشر وكف بصره
بأمره، ثم طرد إلى أن توفي، قال ابن الزبير: «لما توفي قبل سنة ٦٠٠ هـ»
وقال ابن عبد الملك: «توفي نصف ليلة الأحد السابعة عشرة من ذي قعدة
سنة تسع وعشرين ومستملة»، وهو ابن ثمانين سنة وأشهر، ودفن عصر ذلك
اليوم بقبرة النخيل.

٥٢ - أبو الحسن علي بن عباس شيخ أبي القاسم السهيلي: وخال أبيه، قال
أبو الخطاب بن دحية الظاهري: «وسمع للموطأ - أي السهيلي - على خال أبيه
تفنيه يحدث الخطيب الظاهري أبي الحسن علي بن عباس، توفي بصحرَاء
فُلَيْد (٢) راجعاً من زيارة قبر المصطفى ﷺ» (٣).

٥٣ - الحافظ أبو الخطاب ابن دحية الظاهري ت ٦٣٣ هـ:

وهو عبد الدين عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن فَرَح بن خلف من ولد
دحية بن خليفة الكلبي، من أهل سبتة، ويذكر ابن عسكراً أنه من أهل مالقة
واستوطن سبتة، يكنى أبا الخطاب ويعرف بلقب الجُمَيْل، ولد ٥٤٧ هـ (٤).

- (١) ذكر ابن الزبير أنه كان لول أمره يميل إلى الظاهر ثم عزم على مذهب مالك بن نفع.
- (٢) قرب مكة.
- (٣) المغرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية الظاهري ص ٣٢١.
- (٤) ترجمته في: أعلام مالقة لابن عسكراً ورقة ١٨٤ غطوط بخط أبي خبزة، التكملة رقم

عبدالله بن دحية بن خليفة الكلبي، فقال له عبد العزيز: «لو كان مني شيء لقبلت، فتركه وولاه منصور بن جمهور»^(١).
وفيما يرويه الطبري مقنع لمن ينزعه من المشاركة، ويرد عليه نسب إلى دحية، وأن دحية قد أعقب^(٢)، والطبري هو من هو في الحفظ والإتقان في الحديث والتمتة والجلالة.

بين توثيقه وتحريمه: وثمة شيء يتصل بنسبه، وهو الحديث عن توثيقه في روايته أو تحريمه في عدالته. وتجدر الإشارة إلى أن الذين كثبوا أبا الخطاب ابن دحية رحمه الله في نسبه أو ضعفوه في نقله، أو عابوه بالتدليس؛ أو رموه بالكذب، كانوا كلهم من المشرق، وهذا يلقي ظلالاً من الشك على القصص التي سألوها عنه، فعند الله علمها.

قال سبط ابن الجوزي: «كان في المحدثين مثل ابن عثيمين، في الشعراء، يقع في أئمة الدين، ويزيد في كلامه، فترك الناس الرواية عنه وكذبوه. وكان الكامل مقبلاً عليه، فلما انكشف حاله أعرض عنه، وأخذ منه دار الحديث وأمانته»^(٣).

ويقول القاضي ابن واصل: «كان أبو الخطاب مع فرط معرفته وحفظه منهم بالمجازفة في النقل، فبلغ ذلك الملك الكامل، فأمره أن يعلق شيئاً على كتاب الشهاب فعلق كتاباً تكلم فيه على أسانيده وأراه الكامل، فقال له الكامل بعد أيام: ضاع مني الكتاب فعلق لي مثله، فعلم فجاء متافياً للأول، فعلم السلطان صحة ما قيل، وعزله من دار الحديث، فولى مكانه أخاه الإمام أبا عمرو

(١) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري: ٧/ ٢٧٠.

(٢) انظر المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب ابن دحية مقدمة التحقيق ص (ل-م).

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩٢.

اللغوي»^(١).

ويقول الحافظ الضياء: «لقينه بأصبهان ولم أسمع منه شيئاً، ولم يعجبني حاله، كان كثير الوقعة في الأئمة، أخبرني إبراهيم السهوري أنه دخل المغرب وأن مشايخ أهل المغرب كتبوا له جرحه وتضعيفه، ثم قال الضياء: وقد رأيت منه غير شيء مما يدل على ذلك»^(٢).

ويقول ابن نقطة: «كان أبو الخطاب موصوفاً بالمعرفة والفضل، لم أره، إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها: فذكر لي أبو القاسم بن عبد السلام - ثقة - قال: نزل عندي ابن دحية فجعل يقول: أحفظ صحيح مسلم وجامع الترمذي، فأخذت خمسة أحاديث من الترمذي وخمسة من المسند وخمسة من الموضوعات، وجعلتها جزءاً وعرضتها عليه فلم يعرف منها شيئاً»^(٣).

ويقول الحافظ ابن كثير: «قد تكلم الناس فيه بأنواع من الكلام، ونسبه بعضهم إلى وضع حديث في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده ليعلم كيف رجاله، وقد أجمع العلماء - كما ذكر ابن المنذر وغيره - أن صلاة المغرب لا تقصر، واتفق أن وصل في جمادى الأولى سنة ٦١٦ هـ إلى غزة، فخرج كل من في غزة بالأسلحة والعصي والحجارة إلى الموضع الذي هوفيه، وضربوه ضرباً شديداً بعد أن انهزم من كان معه»^(٤).

ويقول ابن النجار: «وكان صديقنا إبراهيم السهوري دخل إلى الأندلس،

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٢١.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) للمصدر السابق ص ١٤٢٢.

(٤) فتح الطيب ج ٣ ص ١٣٨.

فذكر لمشايخها حال ابن دحية وما يدعيه، فأنكروا ذلك وأبطلوا القاءه، وكتب السهوزي بذلك بخطه، وأخذ خطوطهم فيه. فعلم ابن دحية بذلك، فشكا للسلطان، فأمر بالنقض عليه، فحرقه^(١).

ويقول الحافظ الذهبي: «كان مدلسا يستعمل «حدثنا» فيما هو إجازة، ثم إن من يحدثني عنه»^(٢).

ويقول أيضا: «ولم تدخل في الأذن دعواه أنه قرأ صحيح مسلم من حفظه على بعض شيوخه، وكان معروفاً على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعوى المريضة»^(٣).

توثيقه وتعديله:

قدّمنا ما قاله بعض المشارقة في تجريح أبي الخطاب، غير أن إجماع المغاربة والأندلسيين على توثيقه، يلقي ظلالاً من الشك على ما أتهم به لاسيما وأنه لم يعدم من المشاركة من اتنى عليه ووصفه بالحفظ والثقة كابن خلكان وغيره.

وابن حجر نفسه يقول: «ورأي المغاربة في أبي الخطاب غير رأي أهل ديار

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٩٢، ونفع الطيب ج ٣ ص ١٣٦، وانظر تحقيق محضر ابن دحية لشيخنا الدكتور ابن الصديق، مجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد: ١ صفر ١٤٢٠ م ١٩٩٩ م.
(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٢٢.
(٣) المصدر السابق ص ١٤٢١.

مصر»^(١)، ولكي يتبين أمره، أورد أقوال موثقة ومعدّلة والمتين عليه: يقول المقرئ: «كان من كبار المحدثين، ومن الحفاظ الثقات الأثبات لمصليين»^(٢). ويؤيد على المشاركة الذين جرّحوه مبرأ له مما ثلموه به بقوله: «وتكلم فيه جماعة فيما ذكره ابن النجار، وقدره أجل مما ذكروه»^(٣).

ويورد أقوال ابن النجار في ابن دحية، ويعقب عليها بما يفيد تشكيكه فيها ويقول: «هكذا ذكره ابن النجار، وأطال الوقعة في أبي الخطاب بن دحية»^(٤)، ثم يقول: «وقدّمنا في ترجمته توثيق جماعة له، فربك أعلم بحاله»^(٥).

ويقول أبو العباس الغبريني في عنوان الدراية: «وارتحل إلى المشرق في مدة بني ليوب فرفعوا شأنه، وقربوا مكانه، وجمعوا له علماء الحديث، وحضروا له مجلساً أقرأ فيه بالتقدم، واعترفوا له أنه من أولي الحفظ والإتقان والتفهم، وسمعت لهم ذكروا أحاديث بأسانيدها حولوا متونها، وأنه أعاد المتون المحولة وعرف عن تنويرها ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية»^(٦). ووصفه في سنهل الترجمة بالشيخ الفقيه، المحدث الحافظ المتقن^(٧).

ويقول ابن الزبير: «ورحل إلى المشرق فاستوطن مصر وعلا بها صيته، وشهر

(١) نظر لسان الميزان: ٤ / ٢٩٢ رقم ٨٢٩.

(٢) نفع الطيب ج ٢ ص ٩٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣.

(٤) المصدر السابق ص ١٣٧.

(٥) المصدر السابق ص ١٣٨.

(٦) عنوان الدراية رقم ٨٦ ص ٢٧٢.

(٧) المصدر السابق ص ٢٦٩.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ذكره، وكان معتبياً بالعلم، مشاركاً في فنون منه، مجتهداً، معتبياً بالأحد من الشيوخ، ذاكرةً للتاريخ والأسانيد، ورجال الحديث، والجرح والتعديل، مساهماً لأهل البدع، سرياً فاضلاً^(١).

ثم يستدل بحاله بما يطل أقوال مخرجيه فيقول: «عرفني بحاله وحال أبي عمرو عثمان، الشيخان أبو الحسن العافقي وأبو الخطاب بن خليل، وكان قد صحباهما طويلاً وخبراهما جملة وتفصيلاً، إلا أنهما ذكراهما باعتراف في آخر الثام^(٢)».

قلت: قال تعالى: ﴿فاسأل به خبيراً﴾ الآية، هذا هو القول الذي ينبغي أن يعتمد في أبي الخطاب وأخيه، قول من «صحابهما طويلاً وخبراهما جملة وتفصيلاً» لا قول ابن نقطة: «لم أره، إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها»، ولا قول ابن كثير: «قد تكلم الناس فيه بأنواع الكلام، ونسب بعضهم إلى وضع حديث في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده ليعلم كيف رجاله»، ولا قول الذهبي: «ولم تدخل في الأذن دعواه أنه قرأ صحيح مسلم من حفظه».

فهذه كلها روايات مروية بصيغة التمریض، ولا يصح شيء من هذا في أبي الخطاب رحمه الله، ولعل الدافع إلى هذا هو تحاسد العلماء وتباغضهم وتدابيرهم؛ فإنه عندهم أشد من الثبوس في زُرُوبها. لاسيما وأن ابن دحية عَرَفَ بَقْلِبِ في الخلق، كما يقول ابن الزبير، ولعله الذريعة إلى ما شأنوه به.

(١) صلة الصلاة: ٤ / ٧٨ - ٧٩ رقم ١٤١.

(٢) نفس المصدر السابق.

محدثي أصلام للدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ويقول ابن خلكان - وما هو بالمغربي لكنه أنصف - : «كان أبو الخطاب المذكور من أعيان العلماء، ومشاهير الفضلاء، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به، إلى أن يقول: وهو في ذلك الحال يؤخذ عنه ويستفاد منه»^(١).

ويقول ابن الأبار: «وكان بصيراً بالحديث معتباً بتقليده مكباً على سماعه»^(٢). وقد أتى عليه كذلك ابن عبد الملك في الذيل وعَرَفَ بحاله^(٣).

التعليق والترجيح:

وقول القائلين فيه كما ترى:

فريق مشرقي منهم: الذهبي، وابن كثير، وابن حجر، وابن واصل، وابن النجار، يميلون لذكر مثالبه، ولا يذكرون له الخبر إلا والنقيصة في أثره.

وفريق أندلسي مغربي وفيهم: المقرئ، وابن الأبار، وابن الزبير، وابن عبد الملك، والغبريني، ومن خبره منهم طويلاً كأبي الحسن العافقي، وأبي الخطاب خليل، يرفعون قدره، وينوهون بشأنه، ويتمسسون لتقد ناقديه عنده فيه، فيقول المقرئ: «وإن الناس فيه مُعْتَقِدٌ ومُتَقَدِّدٌ، وهكذا جرت العادة خصوصاً في الغرب المتسبب للعلم: وعند الله تجتمع الخصوم»^(٤).

والمقرئ في هذا الكلام يأتي بمسألة جديدة، لعلها السبب في ذلكم القَدْح، وهي غربة أبي الخطاب، فلم يكن مصرياً ولا شرقياً، وإنما كان أندلسياً مغربياً، وأكثر من ذلك أنه كان عالماً متسبباً للعلم، فلا غرو أن حط بعض المشاركة عليه.

(١) وفیات الأعيان ج ٣ / ص ٤٤٩ رقم ٤٩٧.

(٢) التكملة لابن الأبار: «مَنْ اسمه عمر».

(٣) انظر الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الثامن القسم الثاني رقم ٧٩ ص ٥٥٠.

(٤) نفع الطيب ج ٣ ص ١٣٧، وانظر المطرب لابن دحية مقدمة التحقيق (ص: ن: س).

حظاً شديداً، فلم يكن النبي ذهبوا إليه عن نقص ونحر للأمر، وإنما كان من تحامل وتعصب كما تدل عليه عباراتهم السالفة الذكر، والإشهاد عزيز وكان أبا الخطاب ابن دحية كان يشعر بهذا الأمر، وهو سفير لمصر فقام بالانحرف إلى الشرق، فأحس أن المشاركة لأهله ظالمون، ولحقهم ماضون، ولقي في تجوآله بالشرق ما زاده دليلاً وملاءة يفتياً، فأراد أن ينصف قومه في بلاد المغرب من أشعار أهل المغرب، حين خصهم به دون غيرهم.

ولنستمع إليه يعقب على شعر الغزال^(١): «وهذا الشعر لو ذوي لعمري نبي ربيعة، أو لبشار بن برد، أو لعباس بن الأحقف، ومن سلك هذا المسلك من الشعراء المحسنين لا تستغرب له، وإنما أوجب أن يكون ذكره منسياً، إن كان أندلسياً، وإلا فما له أغفيل، وما حق مثله أن يهمل». ثم يقول: «... هل وصفه - يقصد الغزال - إلا الدر المستظم، وهل لمن إلا نظم في حقنا ونهضم، يافه لأهل المشرق، قوله غاص بها شرق، ألا نظروا إلى الإحسان بعين الاستحسان وأقصروا عن استهجان الكرم الهجان^(٢)، ولم يخرجهم الإزراء بالمكان عن حد الإمكان، لئن أرهفت بصائرهم البصرة وأرقتها الرقنان، فقد درجنا نحن بحج مرج البحرين يلتقيان، فإن منهما مخرج اللؤلؤ والمرجان^(٣)». ونص ابن دحية نفسه يحمل ما ذهب إليه من ظن، بل يكاد يحيله يقيناً.

(١) الغزال بتحقيق الزاوي ولقب بذلك لجماله، من شعراء المائة الثالثة، وينسب إلى جيان، ومعه أربعاً وتسعين سنة، ولحق أعصار خمسة من الخلفاء المروانية آخرهم محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وتوفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ (الفتح ٣٥٤/٢ وجلوة القتبس رقم ٨٨٨).

(٢) الهجان البعير الأبيض الكريم.

(٣) المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية ص ١٤٥.

وفي قدح هؤلاء المشاركة في أبي الخطاب بن دحية، مسألة أخرى تزيدنا تشككاً في جرحه وثقة بعدائه، فقد تحدثوا عن تغير الكامل عليه، وعزله إياه عن دار الحديث، لما صح عنده أن ابن دحية غير ثقة فيما يحدثه، وولى أخاه أبا عمرو عثمان، غير أن ابن حجر نفسه يعقب على هذا الكلام ويقول: «وقيل إنما عزله، لأنه حصل له تغير ومبادئ اختلاط^(١)» وما عقب به ابن حجر هو الصحيح الذي لا غبار عليه.

ويزيد الأمر تأكيداً إلى درجة تقارب اليقين، ما ذكره المقرئ في النسخ بعد أن ساق حكاية أبي الخطاب بن دحية مع إبراهيم السنهوري صاحب المحضر - آنف الذكر - حيث قال: «فاشتمكى إلى السلطان منه فقال: هذا يأخذ عرضي ويؤذيني، فأمر السلطان بالقبض عليه وضرب بالسياط وأشهر على حمار، وأخرج من ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضر وحرقه»، ثم عقب على هذا الكلام فقال: «ولم يزل ابن دحية على قرب من السلطان إلى حين وفاته، وبني له داراً للحديث، وهي الكاملية بين القصرين، فلم يزل يحدث بها إلى أن مات^(٢)». فالمقرئ ينفي عزل ابن دحية عن دار الحديث الكاملية.

فابن دحية ترك المدرسة ليعتزل الحياة العلمية، حين أقعدته السن، ولم يذكر المؤرخون متى كان هذا العزل، وإن كانوا يشيرون إلى أن ذلك لم يكن قبل موت ابن دحية بكثير، بل هناك من ينفي رواية العزل هذه من أصلها كما فعل المقرئ في النسخ.

ولم يمكث أبو عمرو عثمان - أخو أبي الخطاب - طويلاً بالمدرسة الكاملية، فقد

(١) لسان الميزان ٤ / ٢٩٢. رقم ٨٢٩. وانظر المطرب مقدمة التحقيق (ص).

(٢) الفتح ١٣٦/٢.

مات بعد أخيه بعام أي سنة ٦٣٤ هـ ثم آلت بعد فترة إلى شرف الدين بن أبي الخطاب، كل ذلك كان في حياة السلطان « الكامل » ولو أن أبا الخطاب صرّف منها مَجْرَحاً مطعوناً - كما قال المشاركة الذين سبق ذكرهم - ما التفت الكامل لأخيه أو لأبيه بمنحهما رياستهما، وما نطنهما بلغا مبلغه رواية ودراية^(١).
وإس دحية إن كان على شيء مما وصفه به ثالبوه، فهو أنه كانت تعزبه حدا في الحنق، ولعلها هي التي جلبت عليه تلك المثالب، لما قدمته من أدلة وأمارات على ذلك.

وقد ذهب شيخنا الدكتور إبراهيم ابن الصديق إلى : أن هذا التغير والاختلاط كان بسبب آفة ذهنية تعقبها نوبات من فقدان الذاكرة، تطول أو تقصر، فينس معها ابن دحية كل محفوظاته، وهذا أمر جَلَبَ عليه كل ذلك الطعن والجرح بالكذب والدعوى العريضة، ولكن المهم كما يقول شيخنا: هو أنه حين يكون في حالته العادية، يكون آية في التحقيق والحفظ والمعرفة^(٢).

فمعدنوه وناقنوه كل منهم حكم بحسب ما رأى من حاله. وأما ما جرحه به معاصروه من المصريين ونقله عنهم غيرهم من المحدثين كالذهبي وابن حجر، فلا يقل منهم، لأن المعاصرة حجاب كما هو مقرر في علم الحديث، ومن ذا الذي سلم من المحدثين من بعض كلام الأقران، ولم يكن ابن دحية غير واحد من هؤلاء، لا سيما وأن حدة خلفه تلك تركت خصومه يعدون عليه الكثير، وقدرة أجل مماذكروه كما يقول المقرئ.

(١) انظر المطرب لابن دحية مقدمة التحقيق ص (ذ)

(٢) تحقيق محضر ابن دحية لشيخنا الدكتور ابن الصديق، مجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد

١ صفر ١٤٢٠ هـ ماي ١٩٩٩ م.

ورغم ذلك كله، فإن الإنصاف والبحث النزاهة في الخوار وثناها كتب الرجل المخطوطة والمطبوعة، بل كد ما ذهب إليه البعض من أنه كان يقع في الأكمة أحياناً بعبارة قاسية عنيفة مستهجنة، كقوله في الحافظ أبي عبد الله الحاكم «وكم للحاكم في كتاب الإكليل من الأباطيل، وفي أكثر توأيفه من التخيير والتبديل، تحفظوا من قبولها إلا بواضح الدليل، وأما المستدرك على الصحيحين، فسُخِّتَ عَيْنُ^(١)، غفر الله ذنوبنا وذنوبكم»^(٢).

وقوله في محدث الأندلس بقي بن مخلد: «وأكثر عن أبي حاتم الرازي بقي بن مخلد الأندلسي، مولى غزاة الجبائية، وأدخل تاريخه الأندلس، فعلاً بالمنكر بلادها الدرس»^(٣).

وقوله في الإمام النسائي صاحب السنن: «والنسائي رحمه الله وإن كان يعرف التعديل والتجريح يخلط في كتبه الموضوع والصحيح»^(٤).

ولا شك أن هذه العبارات الشديدة، لا تليق بمقام هؤلاء الأئمة، حفاظ الأئمة، وجهابذة الحديث والسنة. ولكنه جشع الظاهرية في الخلاف مع خصومهم، وابن حزم نفسه لم تخل عباراته من هذه الجفوة كهويل في غير موضع تهويل، ورمي بالسخف والحق لمن لا يكون سخيلاً، ولعل ذلك يرجع إلى سوء ما لاقاه الظاهرية عامة من أهل عصرهم، وإن ذلك ليخرج الحكيم عن حلمه،

(١) سخة عين: تقيض قُرْتَهَا.

(٢) اعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفيين، لأبي الخطاب بن دحية: مخطوط

الاسكوريال رقم ١٦٩٣.

(٣) الانتهاج في أحاديث المعراج: لابن دحية ص ٣١. تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب.

(٤) المصدر السابق ص ١١٣.

والصابر عن صبره .

رحلاته وشيوخه : روى - رحمه الله - بالمغرب ومصر والشام والعراق وخراسان، وعراق المعجم، وكل ذلك في طلب الحديث، وسمع بالأندلس من ابن بشكوال، وابن زرقون، وأبي بكر بن الجدد، وابن المجاهد، وابن حيش وطبقتهم. واشتغل بطلب الحديث في أكثر بلاد الأندلس، ثم رحل منها إلى بر العدة، ودخل مراكش واجتمع بفضلائها، ثم ارتحل إلى إفريقية وحدث بتونس في سنة ٥٩٥ هـ ومنها إلى مصر والشام والعراق وأصبهان ونيسابور، وسمع ببغداد من ابن الجوزي، وبأصبهان من أبي جعفر الصيدلاني «معجم الطبراني» ومن غيره. ونيسابور من ابن الصفار، ومنصور بن الفراوي، والمؤيد الطوسي، وبواسط من أبي الفتح الميداني .

ودخل بلاد المعجم وخراسان وما والاها ومازلنذران، كل ذلك في طلب الحديث والاجتماع بأئمة والأخذ عنهم، فحصل الكتب والأصول، وهو في تلك الحال يؤخذ عنه ويستفاد منه، وحدث سنة ستمائة بالموطأ، وسمعه أبو عمرو بن الصلاح .

وقدم مدينة إربل في سنة أربع وستمائة، وهو متوجه إلى خراسان، فرأى صاحبها الملك المعظم مظفر الدين بن زين الدين التركماني، رحمه الله تعالى، مولما بعمل مولد النبي ﷺ مهتماً به غاية الاهتمام، عظيم الاحتفال به، فعمل له كتاباً سماه : «كتاب التنوير في مولد السراج المنير»، وقرأه عليه بنفسه، وختمه بقصيدة طويلة، فأجازه بألف دينار .

ظاهريته : كان أبو الخطاب بن دحية ظاهرياً، ذكره المقرئ فقال :

«الظاهر المذهب»^(١)، وكذا قال ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب»^(٢)، وذكر المراكشي في الإعلام : «أنه كان يتحلل مذهب ابن حزم ومذهب الظاهر في الجملة»^(٣).

وهناك نص نادر في «المطرب»^(٤)، يدل على نزعة الظاهرية، وتأييده لما فعله الموحدون من إحراق كتب الرأي، والإيقاع بفقهاء المالكية وحمل الناس على الظاهر، في ترجمة شيخه ابن زرقون المالكي، يقول عنه : «وشاهدناه في آخر عمره قد اتخذ المسجد الجامع داراً، والتفت إلى رواياته وتوالياً فروى صفاراً وكباراً، قرأت عليه كثيراً وسمعت، وأجاز لي ولأخي الحافظ أبي عمرو جميع رواياته وجميعهاته، وتوفي رحمه الله على أحسن حالاته ببلدة إشبيلية سنة ست وثمانين وخمسة، وله أربع وثمانون سنة، وخلف أموالاً عظيمة، وكتب في كل فن كريمة، وله ولد يتخى أبا الحسين» . ثم يقول عن ولده هذا : «وكان سحنة عين، فاسد ذكروه، ولم يتبع حسنه، فأمر صاحب المغرب^(٥) أن يصفد في الحديد، وأن يلقى في عتقه ما يتصل بمجل الوريد، وحمل إلى السجن الذي بباب حميدة، على حالة مذمومة بكل لسان غير حميدة، ثم أخضر في موطن جرت العادة فيه بضرب رقاب أهل الظلم والعدوان، وهو يحجل في قيوده ويضطرب اضطراب الخيزران، ثم أمر بإطلاقه بعد هوان، وخوف غلب على أمان . ثم أمر بإحضار كبه وهي التي ورثها من أبيه، وكانت تقاوم^(٦) مالا جسيماً وتساويه، في كل

(١) نفع الطيب ج ٢ / ص ٩٩ .

(٢) شذرات الذهب ج ٥ / ص ١٦٠ .

(٣) الإعلام بمن حل مراكش وأغامت من الأعلام، للمراكشي : ١ / ١٧١ .

(٤) هو المنصور الموحدي .

(٥) تقاوم : تعادل وتساوي .

الحكمة الظاهرية للشيخ والخطيب

صف تشتمل عليه من الرأى وفيه فأوردت النار وشس الوردة الموزود فمروا
فسمع لها شفع وذيها وقود واحترق الكاظم وتزوت الجلود ذلك يوم
يؤرخ به مشهوداً

ويظهر من كلامه هذا روح الشفيعي بحجة الملكية ومبني على نزع الظاهرية

قد وصف ابن زرقون بأنه كان سحرة عين وليس قرته لأنه لم يأت
كب الرأى والقروء فلم يتبع السيل الحسن ثم يتعقب ذلك بالشعبي من
حصوله الملكية وتأييد ما قام به صاحب المغرب من إحراق كتب ابن زرقون
التي تشتمل على الرأى واعتبر ذلك اليوم الذي أحرقت فيه كتب ابن زرقون
يوماً يؤرخ به مشهوداً

ومن دلائل ظاهريته كذلك مبني للموحدين الظاهرية الذين ردوا الناس إلى
الأصول ونضضه للمرابطين المتكلمين الذين اتصفوا بالقروء كقوله : ثم سلط
الله على المتكلمين جماعة الموحدين فأزالوا الملك من أيديهم وتحكموا في أنفسهم
وساحتهم وناديتهم ... وجرت قهار الدم في سكك المدينة ولؤلأ الله جل
فخره عنهم ملاءة السكينة (١)

يدل على ذلك أيضاً شأوه الكبير على ابن حزم : حين عده حافظ زمناه من
غير متابع يقول : فوال حافظ أهل زمناه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن
حزم الظاهري في رسالته في فضل الأندلس (٢)

واحتفاله بأقوال داود الظاهري ضمن أقوال لغة الفقه كقوله مثلاً في مسألة

(١) انظر من لشعر أهل المغرب لابن دحية ص ٢٢١-٢٢٢ .

(٢) انظر لابن دحية ص ٢٧ .

(٣) انظر السابق ص ١٦٠ .

مدح من اعلام المدرسة الصوفية بالمغرب والأندلس

حكم الصلاة على الشهداء : قولما الصلاة عليهم قد ذهب مالك والشافعي
واليث بن سعد وأحمد بن حنبل وداود إلى أنه لا يصلى عليهم ، وحجتهم حديث
جابر بن عبد الله (١)

ومن الأمارات على ظاهريته كذلك قوله في مسألة إسماء الرسول ﷺ :
بولا يمد عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة ، وليس في الإسماء

بجسه وحال بقلته استحالة (٢)
رأى في لفظ الحديث الكاملية : وكان قد ولي قضاء بلد أصوله دانية مرتين ،
ثم صرف عن ذلك لسيرة نعت عليه ، وبعد تطوافه ونجواله في البلاد عاد إلى
مصر فلتأبى العادل لولده الكامل ، وأسكنه القاهرة ، فقال بذلك دنيا عريضة ،
ثم زادت حظوته عند الكامل وأقبل عليه إقبالاً عظيماً ، وكان يعظمه ويحترمه ،
ويعتد به الخير ، ويتبرك به ، حتى كان يسوي له المداس حين يقوم .

وكان للملك الكامل عجا للحديث وأهله ، حريصاً على حفظه ونقله ، معظماً
للغة النبوية وأهلها ، راجعاً في نشرها والتمسك بها ، فعهد إلى أبي الخطاب
برئاسة دار الحديث الكاملية ، التي أنشأها سنة ٦٢٢ هـ وكانت ثاني مدرسة
صنعت للحديث ، وكانت أول دار للحديث في الدنيا لنور الدين محمود بن زكري
بدمشق ، وقد وقف الكامل مدرسته الكاملية على المشتغلين بالحديث النبوي ، ثم
من بعدهم على الفقهاء الشافعية (٣)

(١) اعلام النصر المين في لقاضلة بين أهلي صفين لأبي الخطاب ابن دحية : مخطوط
الاسكوريال رقم : ١٦٩٣ .

(٢) الأتيهاج في أحاديث للعراج : ١٩ .

(٣) انظر ص (ش) (مقدمة التحقيق) . قال الأياري : مكان هذه المدرسة بين القصرين في
القاهرة ، ولا تزال موجودة إلى اليوم بشارع بين القصرين بجوار جامع السلطان برفوق
وتعرف باسم جامع الكاملية أو جامع الكامل .

وخص ابن دحية بهذا المنصب دون سواء من معاصريه وأقرانه وهو الأندلسي المغربي الغريب، فلا غرو أن قيل فيه ما قيل، بل جعلها إرثاً في آله، فولاما من بعده أخاه أبا عثمان بن دحية ثم ابنه شرف الدين ابن أبي الخطاب، ولم يحصه الكامل بهذه المكرمة عبثاً، وإنما لمكانته العلمية الرفيعة، ولنا عندها وقعة قصيرة منزلة العلمية : يقول عنه الذهبي : « الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو الخطاب... كان بصيراً بالحديث معتباً بتقيده، مكباً على سماعه، حسن الخط معروفًا بال ضبط »^(١).

ويقول المقرئ : « الحافظ أبو الخطاب ابن دحية الظاهري المذهب، الأندلسي كان من كبار المحدثين، ومن الحفاظ الثقات الأثبت المحصلين، استوطن بجاية، وروى بها، وأسمع، وكان من أحفظ أهل زمانه باللغة »^(٢).

ونقل ابن حجر فيما نقل عنه : أنه « كان حافظاً ماهراً في علم الحديث حسن الكلام فيه فصيح العبارة »^(٣).

ويقول ابن خلكان : « كان أبو الخطاب من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به »^(٤).

ويقول ابن العماد الحنبلي : « وعني بالحديث أتم عناية، وجال في مدن الأندلس ومدن الغنوة، وحج في الكهولة »^(٥)، ويقول السيوطي : « وله بنى

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤/ ص ١٤٢١.

(٢) نفع الطيب ج ٢/ ص ٩٩.

(٣) لسان الميزان : ٢٩٢/٤.

(٤) وفيات الأعيان ج ٣/ ص ٤٤٩ رقم ٤٩٧.

(٥) شلوات الذهب ج ٥/ ص ١٦٠.

الكامل دار الحديث الكاملية بالقاهرة، وجعله شيخها، حدث عنه ابن الصلاح وغيره^(١)، ولقد سقت قبل شيئاً من أقوال العلماء فيه في غضون الحديث عن توثيقه ونحريجه، فلترجع.

مكانته في اللغة والأدب :

أما عن مكانته في اللغة والأدب، فحدث عن البحر ولا حرج. يقول الغريبي : « وكان من أحفظ أهل زمانه باللغة، حتى صار حوشي اللغة عنده مستعملاً غالباً عليه. ولا يحفظ الإنسان من اللغة حوشيها إلا وذلك أضعاف أضعاف محفوظه من مستعملها. وكان قصده - والله أعلم - أن يفرد بنوع يشتهر به دون غيره من الناس، كما فعل كثير من الأدباء حتى تركوا طريق المغرب، وانفردوا بالطريق الآخر، لأنهم انفردوا به واشتهروا فيه، ولو سلكوا طريق المغرب لكانوا فيه كأحاد الناس، وكذا الشيخ أبو الخطاب بن دحية الكلبي »^(٢).

ويقول المقرئ : « له رسائل ومخطبات، كلها مغلفات مقفلات، وكان - رحمه الله تعالى - إذا كتب اسمه فيما يجيزه أو غير ذلك يكتب : ابن دحية، ودحية معاً، الشبه به جبريل وجبرائيل، ويذكر ما ينيف على ثلاث عشرة لغة مذكورة في جبريل »^(٣).

وترجم له السيوطي في « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » وقال : « كان عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها »^(٤). ويقول الذهبي : « له حظ وافر

(١) بغية الوعاة ج ٢/ ص ٢١٨ رقم ١٨٣٢.

(٢) عنوان الدراية رقم ٨٦ ص ٢٧٠.

(٣) نفع الطيب ج ٢/ ص ٩٩.

(٤) بغية الوعاة ج ٢/ ص ٢١٨ رقم ١٨٣٢.

من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها^(١).

مولفاته : قال المقرئ : « وصف كبا كثيرة مفيدة جداً »^(٢). ولقد خلف لنا أبو الخطاب بن دحية رحمه الله مؤلفات بقي أكثرها بأسمائها، وسلمت قتلها من الضياع، وإليكها مرتبة على حروف الهجاء :

١- « الآيات الينيات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات » بهذا الاسم ذكره المقرئ^(٣). وذكر بروكلمان أن هناك بالجزائر منه نسخة برقم (١٦٧٩)^(٤). وسمعت من شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق أنه قد طبع آخراً.

٢- « الانتهاج في المعراج » وقد ذكره السخاوي فقال : « ولأبي الخطاب بن دحية وغيره : المعراج »^(٥). وقد طبع هذا الكتاب آخراً بعنوان « الانتهاج في أحاديث المعراج » بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ : ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م، وعندي منه نسخة.

٣- « استيفاء المطلوب في تدبير الحروب »^(٦).

٤- « الإعلام المين في المفاضلة بين أهلي صفين » كذا ذكره المقرئ^(٧). وسماه الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ » : « النصر المين في المفاضلة بين أهل صفين »^(٨).

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ / ص ١٤٢١.

(٢) فتح الطيب ج ٢ / ص ١٠٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) المطرب (مقدمة التحقيق) ص : (د).

(٥) الإعلان بالتاريخ ص ٩١. وانظر المطرب (مقدمة التحقيق).

(٦) المطرب مقدمة التحقيق للإياري : ص : هـ.

(٧) فتح الطيب ج ٢ / ص ١٠٤.

(٨) تذكرة الحفاظ ج ٤ / ص ١٤٢١.

وكذا ابن الأبار في التكملة^(١)، وسماه الزركلي : « علم النصر في المفاضلة بين أهل صفين » ونبه إلى أنه مخطوط^(٢). ومنه نسخة بمكتبة الاسكوريال برقم (١٦٩٣) تحت هذا الاسم : « كتاب اعلام النصر المين في المفاضلة بين أهل صفين » وفي أولها : « أما بعد حمد الله مقدر الحياة والأجل. فإنك صألتني ... عن اخبار حرب صفين، وما جرى فيه بين المسلمين المختلفين، وفضل علي على التبعين، فوجب أن أبين ذلك أحسن تبين : « حدثنا غير واحد من شيوخنا رحمهم الله .. ثم استطرد يذكرهم شيخاً شيخاً، حتى انتهى إلى الشيخ الصالح بقة الشايخ أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر قراءة منه عليه بأصبهان ... »^(٣).

والمخطوط كله في تفضيل الإمام علي كرم الله وجهه على معاوية، وأن علياً مصب في قتاله لأهل صفين وأهل الجمل، وأن الذين قاتلوه بقاء ظالمون له ولكن لا يجوز تكفيرهم بينهم، وأن الكتاب والسنة قد فضلاً علياً (عليه السلام) فلا قياس بين الرجلين، وأن علياً كان من العلماء الراسخين، وأفقته الصحابة أجمعين، « على ما روي عن سيد المرسلين، وثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أنه قال : « أقرؤنا أبي »، وأقضانا علي »، والقضاء يشتمل على أبواب الحلال والحرام وأحكام الشريعة كلها... »، ثم يتهي إلى أنه لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب^(٤).

(١) التكملة ج ١ / .

(٢) الأعلام للزركلي ج ٥ / ص ٤٤.

(٣) انظر مخطوط الاسكوريال برقم ١٦٩٣ ورقة ٢، وفي حوزتي نسخة منها.

(٤) المصدر السابق.

٥- «تواريخ المشرقين في تنقيح الصحيحين المشرقين»^(١).

٦- «تاريخ الأمم في أساطير العرب والعجم»^(٢).

٧- «التحقيق في مناقب أبي بكر الصديق» - ذكره إسماعيل عارف باشا في «هنية العارفين»^(٣).

٨- تعليق على شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية للقضاة أبي عبد الله بن سلامة المتوفى سنة (٤٥٤هـ)، ذكره صاحب «هنية العارفين»^(٤).

٩- «تتية البصائر في أسماء أم الكباير» وهو مختصر على الحروف. ذكر بروكلمان أنه منه نسخة بمكتبة «ليدن»^(٥)، واكتفى الزركلي بالشق الأول من الاسم «تتية البصائر» وذكر أنه مخطوط ويين أنه في أسماء الخمر^(٦).

١٠- «التتوير في مولد السراج المنير» ذكره المقرئ^(٧). وابن خلكان^(٨)، أنه ملوك إدريس سنة ٦٠٤ وهو متوجه إلى خراسان، بالتماس الملك المعظم مظفر الدين، وأجازه بألف دينار. وذكر الأبياري أن في المكتبة الأهلية بباريس منه

(١) المطرب مقدمة التحقيق للأبياري: ص: هـ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هنية العارفين لإسماعيل عارف باشا البغدادي: ٧٨٦ / ٥.

(٤) هنية العارفين: ٧٨٦ / ٥.

(٥) المطرب: (مقدمة التحقيق) ص: (و).

(٦) الأعلام للزركلي ج ٥ / ص ٤٤.

(٧) في فتح الطيب ج ٢ / ص ١٠٤.

(٨) وفيات الأعيان ج ٣ / ص ٤٤٩.

نسختين برقمي (١٤٧٦، ٣١٤١)^(١).

١١- سلة الذهب في نسب سيد المعجم والعرب: ذكره ابن دحية في «البراس» وقال: «وباقى هذا النسب ذكرته في كتاب سلسلة الذهب في نسب سيد المعجم والعرب»^(٢).

١٢- «شرح أسماء النبي ﷺ» ذكره المقرئ^(٣).

١٣- «الصارم الهندي في الرد على الكندي» وكان حضره هو والتاج الكندي عند الوزير ابن شكر فتناظرا، وأورد ابن دحية حديث الشفاعة: فلما وصل إلى قول الخليل عليه الصلاة والسلام: «إنما كنت خليلاً من وراء وراء»، فتح ابن دحية المهزتين.

قال الكندي: «وراء وراء، بضم المهزتين» فمسر ذلك على ابن دحية، فصنف في هذه المسألة هذا الكتاب «الصارم»، وبلغ ذلك الكندي فعمل مصنفًا سماه «نصف اللحية من ابن دحية» ذكره غير واحد ممن ترجموا لأبي الخطاب ونقله حاجي خليفة في «كشف الظنون»^(٤). وتشير عبارة ابن العماد الحنبلي في «الشنرات»^(٥) إلى أن تأليفه للكتاب كان لتعريض الكندي بنسب ابن دحية وردده عليه.

١٤- «عصمة الأنبياء»^(٦).

(١) المطرب (مقدمة التحقيق للأبياري ص: (و)).

(٢) البراس في أخبار خلفاء بني العباس لابن دحية ص ١٩ نقلاً عن المطرب (مقدمة التحقيق).

(٣) في فتح الطيب ج ٢ / ص ١٠٤.

(٤) المطرب (مقدمة التحقيق) ص: (و)، وسماه ابن عسكر «المهرف الهندي في الرد على

التاج الكندي» أعلام مالقة: ورقة ١٨٤.

(٥) انظر شنرات الذهب ج ٥ / ص ١٦٠.

(٦) المطرب (مقدمة التحقيق) ص: (ز).

١٥- «المعلم المشهور في فضائل الأيام والشهور» ذكره ابن دحية في المطرب^(١) والمقري في النفع^(٢). ومن الكتاب مخطوطة بمكتبة الإمام يحيى باليمن رقمها (٢١٤) أدب، قديمة الخط، عدد أوراقها ٣٢٠ وهي ناقصة من آخرها^(٣).

١٦- «مرج البحرين في فوائد المشرق والمغرب» ذكر بروكلمان أن منه نسخة بليدن برقم (٩٠٣)^(٤)، وقفت عليه بمكتبة «ليدن» فوجدته هو وكتاب «أعلام النصر المين» السالف ذكره، غير أنه مذكور في فهرس المكتبة بهذا الاسم، فنبهت عليه القائمين عليها.

١٧- «المستوفى من أسماء المصطفى» لخصه القاضي «ناصر الدين» في كراسة. وأشار إليه السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»^(٥).

١٨- «مصنف في رجال الحديث» ذكره الغبرني فقال: «رأيت له تصنيفاً في رجال الحديث لا بأس به»^(٦).

١٩- «النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس» وسماه المقري: «النبراس في أخبار خلفاء بني العباس»^(٧). حققه ونشره الأستاذ عباس العزاوي، سنة ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م، وقدم له يبحث طريف جامع عن الكتاب ومؤلفه.

(١) ص: ٢٢٣.

(٢) ١٠٤/٢.

(٣) المطرب (مقدمة التحقيق) ص: ز.

(٤) نفس المرجع السابق.

(٥) الإعلان بالتوبيخ ص: ٩٠.

(٦) عنوان الدراية ص: ٢٧٢.

(٧) نفع الطيب ج ٢/ ص: ١٠٤.

٢٠- «نهاية السؤل في خصائص الرسول» ذكره الزركلي وأشار إلى أنه مخطوط^(١). ومنه مخطوط بدار الكتب المصرية رقمها (٦١٢) حديث (بخط قديم حسن، في ١١٣ ورقة)^(٢).

٢١- «ومع الجمر في تحريم الخمر» ذكره ابن دحية في المطرب حين ساق آياتاً لابن زرقون يخاطب فيها امرأة وقال: وقد تكلمنا على هذه الأشعار ومن اتقدها عليه من العلماء الكبار، واعتذرنا عنه بأبلغ اعتذار، وذلك في كتاب «ومع الجمر في تحريم الخمر»^(٣).

٢٢- المطرب من أشعار أهل المغرب، مطبوع محقق.

فأنت ترى أن أبا الخطاب بن دحية رجل عاش للحديث حقاً، ومثلت جوائحه ببج الرحمة المهتدة للعالمين محمد ﷺ، فخسه من بين مؤلفاته بالنصف، أو بما يربو عليه قليلاً، وأنت ترى كذلك أنه مصنف مكثراً، تصانيفه مفيدة، فهذا فيض من غيض ما وصلنا من مؤلفاته.

وفاته: كانت وفاته سنة ثلاث وثلاثين وستمائة ٦٣٣هـ وعلى ذلك إجماع المؤرخين، وكانت القاهرة مثواه، وفي سفح المقطم قبره رحمه الله.

٥٤- ابن الجُمَيْل ابن دحية ٦٣٤هـ:

عثمان بن حسن بن علي بن محمد بن فرح ثم بن دحية بن خليفة، ولد ٥٤٦هـ الكلي^(٤): ثم السبي، من أهل سبتة وهو أخو أبي الخطاب عمر المتقدم ذكره.

(١) الأعلام للزركلي ج ٥/ ص: ٤٤.

(٢) المطرب: مقدمة التحقيق ص: ح.

(٣) المصدر السابق ص: ٢٢١.

(٤) ترجمته في: التكملة ج ٣/ ص: ١٧٢ رقم: ٤٢٧، «والذيل والتكملة» السفر ٨: القسم ٢.

يكنى أبا عمرو ، ويعرف بابن الجُمَيْل (بضم الجيم وياء مدغمة فيها ياء التصغير) تصغير جميل، أخذ بسبته عن ابن عبيد الله سمع عليه كثيرا وعن غيره من أهلها ومن الواردين عليها، ودخل الأندلس فأخذ بقرطبة عن ابن بشكوال وغيره وبإشبيلية عن الحافظ أبي بكر بن الجُد ، وأبي عبد الله بن ذرقون وغيرهما، وأكبر من الأخذ عن الشيوخ وعني بذلك ، وكان ذاكرة للجرح والتعديل والأسايد والرجال، ذاكرة للغة - حتى ترجم له السيوطي في بغية الوعاة ولقبه باللغوي - ذا اعتناء بوحشيتها ، حافظاً لها ، مستعملاً ذلك في كلامه ورسائله، مؤثراً للمستفلق من الوحشي ، صاحب شذوذ في كلامه ؛ حتى فارق بذلك غيره ، ومنازعه في ذلك مستطرفة ، قال الذهبي : « وكان من الأئمة، لكنه أولع بالتصغير^(١) في كلام ورسائله ففقت » .

قال ابن عبد الملك : « ولشذوفه عدل عن الرواية عنه بعض من لقبه ، مع أنه معروف بالعدالة والمعرفة ، وأخذ عنه غير واحد »^(٢) .

رحل مع أخيه أبي الخطاب إلى المشرق، فحج، وحديث بإفريقية، ونزل هو وأخوه بالقاهرة، وكان لصاحبها الملك الكامل بن أيوب عناية كبيرة بهما، وبنيهما دار الحديث الكاملية بالقاهرة، فرأسها أبو عمرو ، ودرس بها بعد أخيه أبي الخطاب، ولم يزل بها إلى أن توفي يوم ثالث عشر جمادى الأولى سنة أربع وثلاثين وستمائة بالقاهرة، عن ثمان وثمانين سنة ، ودفن بسفح المقطم.

ص ٥٥١ رقم ٨٢، ووفيات الأعيان ج ٣، ص ٤٥٠، وج ٧، ص ١١ في ترجمة يعقوب المنصور لفلوحدي. وبغية الوعاة ج ٢، ص ١٣٣ رقم ١٦٢٦. ونظر التبوغ المغربي للأستاذ عبد الله كتون ج ١، ص ١٥٣، وحضارة الموحدين للفتية محمد المتوني ص ٣٩.
(١) تكرر في كلامه : تشدق وتكلم بأقصى منه.
(٢) الذيل والتكملة السفر ٨ / القسم ٢ ص ٥٥١ رقم ٨٢

توالياً : قال ابن خلكان : « وله رسائل استعمل فيها حوشي اللغة »^(١) .
ظاهرية الفقهية : كان أبو عمرو ظاهري المذهب كأخيه أبي الخطاب، وهو الراجح، قال الأستاذ عبد الله كتون في التبوغ : « وكانا ميلان إلى النظر والاجتهاد وربما سباً إلى الظاهرية »^(٢) . وكثيراً ما يقصد به حيثذ الميل إلى مذهب الظاهر والانحراف عن المذهب المعمول به، ولذلك ذكر الفقيه المتوني أبا عمرو ابن دحية ضمن بعض المغاربة الذين كانوا حيثذ يتحلون المذهب الظاهري^(٣) .
وصفهما ابن خلكان « بالاجتهاد واستنباط القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس، ولافتيان إلا بالكتاب العزيز والسنة النبوية، من غير تقليد أحد من الأئمة المجتهدين المتقدمين »^(٤) .

لكن الفقيه المتوني يعقب على ابن خلكان بأن هذا غلط من ابن خلكان نشأ من بُعد الدار، وإنما الذي أمر به يعقوب هو العمل بالمذهب الظاهري كما تنطق عبارة غير واحد^(٥)، ثم قال « والمراد بالاجتهاد أنهما كانا معتقدين للمذهب الظاهري أخذاً مما تقدم »^(٦) .

والشك في ذلك آت من جهة أن أبا عمرو لم تنص المصادر المترجمة له بوضوح على ظاهرته أما أخوه أبو الخطاب فقد ذكر ظاهرته غير واحد، وتوالياً تشير إلى هذا كما سبق.

(١) وفيات الأعيان ج ٣، ص ٤٥٠.

(٢) التبوغ المغربي ج ١، ص ١٥٤.

(٣) نظر حضارة الموحدين لمحمد المتوني ص ٣٩.

(٤) وفيات الأعيان ج ٧، ص ١١.

(٥) حضارة لفلوحدين ص ٣٧.

(٦) المرجع السابق : ٣٩ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٥٥- أبو العباس اللخمي^(١): أحد بن محمد بن عمر، مات في ٥٦٢ هـ. والنباتي^(٢) لا اشتغاله بالنبات، وتبريزه في المعرفة به. ولد عام اثنين وستين وخمسمائة ٥٦٢ هـ.

ومن شيوخه ابن الفخار، سمع عليه بعض مسلم والبخاري والسبكي. سمع عليه بمراكش السير، وتأليفه المسمى الروض الأثف في شرحها. وابن عبد الله سمع عليه الموطأ، وابن الشيخ قرا عليه الأحكام لعبد الحق الإسيدي. وسمع عليه غير ذلك، وأبو عبد الله بن زرقون سمع عليه السنن لأبي ذر. والسنن للدارقطني، وكلهم أجاز له.

وحلته إلى المشرق: رحل إلى المشرق حاجاً ولقي هنالك جماعة من أكابر أهل العلم، منهم أبو عبد الله السهروردي وأبو محمد عبد الله بن عبد الوهاب بن إسماعيل بن مكى بن عوف الزهري، وقفل إلى بلده.

تلاميذه: روى عنه أبو العباس بن يوسف بن فرتون، وحدث عنه أبو الحسن الرعيني وترجمه في برنامج شيوخه فقال: «ومنهم الشيخ الصالح الحاج:

(١) ترجمته في: برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن الرعيني رقم ٦٥ ص ١٤٢، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ١/ القسم الثاني: ص ٤٧٦ رقم ٧١٧ والإعلام للمراكشي ٢/ ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) المترجم غير أحمد بن محمد بن مفرج ابن الرومية الآتي ذكره، وهما وإن كانا يأتلفان في الاسم واسم الأب والخرفة والعصر فإنهما يختلفان في إسم الجد والنسب والنسبة. فامترجم هنا لخمى مائقي، وابن مفرج أموي مولاهم إسيدي، وقد خلط إبراهيم شيوخ محقق برنامج الرعيني في المترجم فحسبه أحمد بن مفرج المعروف بابن الرومية، ومن ثم غير اسم جده عما ورد في مخطوطي البرنامج فسماه ابن مفرج؛ وأحال على مراجع لا تعني المترجم هنا، وإنما تخص ابن الرومية، وليس هنا بابن الرومية بل هو شخص آخر فليحقق انظر الذيل والتكملة حاشية ص ٤٧٦ السفر ١ القسم ٢ تحقيق الدكتور محمد بن شريفة.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

عبد الله بن محمد بن مفرج اللخمي النباتي رحمه الله، لقينته بمالقة - حاماها - وكان صاحباً لأخي أبي محمد أيام قضائه بمالقة^(١). ثم قال: «أجاز لي وبني جميع ما رواه، وسمعت عليه جملة من الأحاديث العوالي مستخرجة من موطأ مالك، وصحيح البخاري»^(٢).

مكاته العلمية: وكان شيخاً فاضلاً سنياً مقتصداً في أحواله، ديناً، مؤثراً، حسن المشاركة في حوائج الناس، مبادراً إلى قضائها، ممتنع المحاضرة، ذاكرة للأدب. ظاهرته: قال عنه تلميذه أبو الحسن الرعيني في برنامج: «وهو شيخ سني يقول بالظاهر»^(٣).

وقال عنه ابن عبد الملك: «وكان شيخاً سنياً ظاهري المذهب»^(٤).

٥٦- إبراهيم بن محمد بن يوسف الأنصاري^(٥): من أهل إشبيلية، يعرف بابن المائقي، ويكنى: أبا إسحاق.

شيوخه: روى عن أبيه، وأبي بكر بن زيدون، وأبي أسامة يعقوب بن أبي محمد بن حزم^(٦) وغيرهم.

تلاميذه: حدث عنه أبو العباس ابن الرومية النباتي الظاهري. ظاهرته: قال ابن الأبار: «وكان فقيهاً على مذهب أهل الظاهر، يتولى الصلاة

(١) برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن الرعيني رقم ٦٥ ص ١٤٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) برنامج شيوخ الرعيني رقم ٦٥ ص ١٤٢.

(٤) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ٢ ص ٤٧٦ رقم ٧١٧.

(٥) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج ١ ص ١٥٩ رقم ٤١١.

(٦) ابن الإمام ابن حزم الظاهري إمام المدرسة وربما عنه أخذ أبو إسحاق المذهب الظاهري.

بدر بن الأخضر من إشبيلية^(١).

٥٧- الزيار الأنصاري^(٢) ت ٦٣٧ هـ : عمر بن أحمد بن عمر بن موسى بكى أبا علي، ويعرف بالزيار. من أهل إشبيلية، كان ساكناً بطرانة، ومكياً بها. ظاهريته : قال عنه تلميذه أبو الحسن الرعيني في برنامج شيوخه : « وتفقه مدة بأبي محمد الشلطي^(٣) الفقيه، شيخنا رحمه الله. لكن اتباع الظاهر غلب عليه، فلم يقلد مذهباً من مذاهب الفقهاء ولا انتسب إليه »^(٤). وهذه عبارة تدل على أن اتباع الظاهر منهج اجتهاد وليس مذهباً يقلد، وقال عنه ابن عبد الملك : « وكان ظاهري المذهب »^(٥).

شيوخه : تلا على أبي عمرو عياش بن الطفيل، وابن بُزَال الظاهري تلميذ الإمام ابن حزم، وروى الحديث عن أبي عبد الله : ابن حسين بن جبر وابن خلفون، وأبي محمد بن حوط الله القاضي المحدث الظاهري، وتفقه بأبي عبد الله ابن زرقون ثم بآبته أبي الحسين، وأبوي محمد : الشلطي، وأخذ العدد والفرائض عن الشقاق. قال تلميذه أبو الحسن الرعيني : « وله أشياخ وقفي على خطوطهم له، ولا أتي الآن ذكرهم لهم، فلذلك تركتهم ».

(١) التكملة لابن الأبار ج ١/ ص ١٥٩ رقم : ٤١١.

(٢) ترجمته في : برنامج الرعيني ص ٧ رقم ١، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفرة/ القسم

٢/ ص ٤٤٠، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الرابع/ ص ٧٥ رقم : ١٣٦.

(٣) أبو محمد الشلطي : من المحصلين للمذهب المالكي تحصيل حفظ وإتقان، قال الرعيني :

« ولم يكن له كبير نظر في الآثار وإنما كان فروعياً فحماً » برنامج الرعيني ص ٤١ رقم ١٣.

قلت : هذا قدح وثلب ونقص في حق من كانت بضاعته في الحديث مزجاة.

(٤) برنامج الرعيني ص ٧ رقم ١.

(٥) الذيل والتكملة ص ٥ ق ٢ ص ٤٤٠.

تلاميذه : روى عنه أبو إسحاق بن محمد البليقي نزير مبتة، وأبو بكر بن سيد الناس الظاهري، وأبو الحسن الرعيني ترجم له ترجمة حافلة في برنامج شيوخه. منزله العلمية : قال فيه تلميذه أبو بكر بن سيد الناس الظاهري : « المحدث الصالح »^(١). وذكره تلميذه أبو الحسن الرعيني ضمن من لقيهم من حملة كتاب الله العزيز المتصدرين لإقراءه، نفهمهم الله بما فيه واستعملهم في ترتيب آيه، وتجويد أدائه.

قال : « فأول من قرأت عليه، وترددت أعواماً إليه، الشيخ الأستاذ المحدث الخطيب الحافظ الفاضل أبو علي، عمر بن أحمد بن عمر بن موسى الأنصاري، المعروف بالزيار، معلّم في المكتب، مهذّب الله له كنف رضوانه، وجزاه برحمته وجنانه، قرأت عليه القرآن برواية ورش، ختمات لا أحصياها تدرّساً وتجويداً، وكان رحمه الله قائماً عليها وضابطاً لها، تدرّبت عنده في شيء من الحساب والفرائض، وقرأت عليه جملة من اختصاره لكتاب مسلم بن الحجاج، وسمعت كثيراً منه بلفظه، وتناولت جميعه من يده، وكان يحفظه ويقوم عليه قياماً حسناً، وجود رحمه الله تعالى اختصاره، وأخبرني غير مرة أن اختصاره إياه كان باختيار القاضي المحدث (الظاهري) أبي محمد بن حوط الله^(٢) - رحمه الله - وإمداده له فيه بفضل معرفته، فجاء من أجل المختصرات وأتقنها، وختمه مراراً على

(١) صلة الصلة لابن الزبير ق ٤/ ص ٧٥.

(٢) قلت : وكذلك كان شأن دولة الموحدين في الاهتمام باختصار كتب الحديث وحذف استبعاداً لتيسر حفظها على الناس، والاستنباط منها مباشرة، وفي إشارة ابن حوط الله الظاهري على تلميذه، أبي علي الزيار الظاهري باختصار صحيح مسلم، سير على منهج الموحدين في رد الناس إلى ظاهر الحديث، وإحراق كتب الرأي والفروع. وابن حوط الله أحد كبار قضائهم من المدرسة الظاهرية.

القاضي أبي محمد المذكور، وعُني به ، وأضاف إليه زيادات البخاري، أنشدني رحمه الله غير مرة :

حكيم عليم في التلاوة خمسة
ففي سورة الأنعام منها ثلاثة
فلا تسمع من قول من قال سانس
وفي الحجر حرف ثم في النمل خامس
وأنشدني :

سألت إذا أتى لمب ولهو
فحرف في الحديد وفي القتال
وكم من موضع هو في القرآن
وفي الأنعام أيضاً موضعان
ثم قال : « وكان نفعه الله - منقبضاً على الدنيا وبنيتها، مكباً على علوم السنة
يحفظها ويعيها، مقيداً لأمهاث الأثر وصحائحه، مجتهداً في سديد العمل وصالحه،
ولياً إلى الله منقطعاً، منقطع القرنين، زهداً وورعاً »^(١).

وهذه شهادة شيخه أبي محمد الشلطي، قال فيه - وقد جرى ذكره - : « إن
هذا الرجل في عفافه وانكفافه كما قال بعض التابعين، وقد سئل عن عبد الله بن
عمر بن الخطاب : لو كان الناس كابن عمر ما غلقت أملك بابها »^(٢).

وقال فيه ابن عبد الملك : « وكان ظاهري المذهب، منقبضاً على أبناء الدنيا
متقللاً منها ، عاكفاً على الاستفادة مقيداً، مجتهداً في أعمال البر، خيراً زاهداً
ورعاً، منقطعاً إلى الله تعالى، ملتزماً إقراء كتاب الله تعالى وإكتابه، واحد زمانه
صلاحاً وسلامة باطن »^(٣).

(١) برنامج الرعي ص ٨

(٢) المصدر السابق ص ٩

(٣) الذيل والتكملة ص ٥ ق ٢ ص ٤٤١.

توالياً : اختصر « صحيح مسلم » اختصاراً حسناً، وأضاف إليه زيادات البخاري في « صحيحه » ، وكان اختصاره إياه - كما تقدم - بإشارة شيخه أبي محمد بن حوط الله، فجاء من أنبل المختصرات وأتقنها .
وفاته : توفي أبو علي سنة سبع وثلاثين وستمائة ٦٣٧ هـ

٥٨ - ابن الرومية ت - ٦٣٧ هـ (١) :
الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي خليل بن مفرج الأموي
ولاء، الإشبيلي نسباً، النباتي الحزمي، يعرف بالنباتي لاشتغاله بعلم النبات،
وبالزهر - بفتح الزاي - نسبة إلى الزهر، ويعرف أيضاً بابن الرومية - وهي
أشهرها والصقها به - ، لأن أمه كانت رومية إسبانية، وكان يقلق - رحمه الله -
لهذه التسمية، ويفزع لها، وكناه أبو العباس ابن فرتون - وهو من كبار شيوخه

(١) انظر ترجمته في :

- التكملة لابن الأبار ج ١ ص ١٢١ رقم ٣٠٤ .

- الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ١ / القسم ٢ / ص ٤٨٧ رقم ٧٥٨ .

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ج ١ / ص ٢٠٧ .

- نفع الطب للمفري ج ٢ / ص ٩٦ رقم ٢٢١ .

- برنامج شيخ الرعي ص ٢١ .

- تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٤ / ص ١٢٥ .

- شلوات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٥ / ص ١٨٤ .

- طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠١ رقم ١١٠٤ .

- الوافي بالوفيات للصفدي ج ٨ / ص ٤٥ رقم ٣٤٥١ .

- الأعلام للزركلي ج ١ / ص ٢١٨ .

- أبو العباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث : للمختار بن عيسى ، رسالة لنيل دبلوم
الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط .

بالأندلس - أبا جعفر، وتفرّد بذلك، ولقب في المشرق أثناء رحلته بمحب العين، وكان يلقب أيضا بالعشاب والنباتي لأنه كان يعالج الناس بطلب الأعشاب والنبات، فغلب عليه هذان اللقبان.

ولد الإمام أبو العباس ابن الرومية النباتي بإشبيلية، في شهر محرم سنة ٥٦١ للهجرة كما نقلت ذلك كتب التراجم المعول عليها كالتمكلة لابن الأبار، والذيل والتمكلة لابن عبد الملك، وغيرهما.

نشأته : نشأ النباتي في إشبيلية، وترعى في أحضان أسرة مهترة في علم الطب والصيدلة، فقد كان جده مفرج أحد أطباء قرطبة المرموقين، وكان قد تبناه وعن جده هذا أخذ علم النبات والطب، فتبغ فيه، وأصبح أوحد زمانه.

شيوخه: كان للنباتي عناية كبيرة بالشيوخ، والأخذ عنهم، والرحلة إليهم، حتى قال ابن الخطيب في كثرتهم : « هو البحر الذي لا نهاية له »^(١)، وقد جمع أسماءهم في برنامج حافل أو فهرسة حافلة كما سماها ابن الأبار^(٢) أفرد فيها روايته بالأندلس من روايته بالمشرق. ومنهم :

أبو بكر بن الجدد، وابن جهور، وأبو عبد الله بن زرقون، وأبو الوليد سعد السعدي بن أحمد بن غفر الظاهري^(٣) وأبو القاسم الشراط، وأحمد بن الحسن القضاعي حفيد المفسر ابن عطية المتوفى سنة ٦٠٠ هـ ومحمد بن حسين بن عبد الله المعافري بن أخي القاضي أبي بكر بن العربي، أبو بكر، وأبو زكريا بن مرزوق، وأبو العباس بن سعيد الناس، وعبد المنعم بن فرس، وسمع ببغداد.

(١) الإحاطة ج ١ / ص ٢٠٩.

(٢) التكملة ج ١ / ص ١٢١ رقم ٣٠٤ وأورد جلها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة.

(٣) تقدمت ترجمته.

والواصل، ودمشق وغيرها جماعة من أصحاب أبي الوقت السجزي، وأبي الفتح ابن البلي، وأبي عبد الله الفراوي وغيرهم من الأئمة^(١).

تلاميذه : لم تذكر التراجم لابن الرومية النباتي ممن أخذ عنه من تلاميذه إلا التزو اليسر، ذكرهم ابن عبد الملك في الذيل والتكملة^(٢)، وابن الخطيب في الإحاطة^(٣) ومنهم :

أبو عبد الله بن سعيد اللوشي أخذ عنه ببغداد، وممصر الحافظ أبو بكر القط، وأبو الأندلس جم غفير منهم أحمد بن علي المومنانى، وابن قرتون، وعبد الله بن قاسم الحرار الظاهري^(٤)، وأبو الحسن بن محمد الرعني صاحب البرنامج، ذكره في كتابه هذا فقال : « شيخنا المحدث الظاهري أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج النباتي »^(٥).

رحلته : تجول النباتي في بلاد الأندلس، فدخل غير ما مرة غرناطة لسماع الحديث، وتحقيق النبات، ونقَرَ عن عيون النبات بجبالها، أحد خزائن الأدوية، ومطاب الفوائد الغريبة كما قال ابن الخطيب.

ثم جاز البحر إلى المغرب بعد الثمانين وخمسمائة ٥٨٠ هـ، فتهمم بلقاء ابن عبيد الله بسبّة فلم يتهيأ له ذلك، ثم رحل إلى المشرق سنة ٦١٢ هـ ومُرَّ في طريقه ببجاية وتونس فأخذ عن علمائها، ولما وصل إلى الإسكندرية في السنة

(١) التكملة ج ١ / ص ١٢١ رقم ٣٠٤.

(٢) الذيل والتكملة السفر ١ / القسم ١ ص ٤٨٧ رقم ٧٥٨.

(٣) الإحاطة ج ١ / ص ٢١١.

(٤) سنائي ترجمته إن شاء الله.

(٥) برنامج شيخ الرعني ص ٢١.

التالية سمع بوصوله إليها السلطان الملك العادل أبو بكر بن أيوب صاحب مصر. وكانت شهرته قد سبقت إليها، لعلمة الخزير في الحديث، ومهارته في طب النبات بالأندلس.

فاستدعاه السلطان إلى القاهرة، وقابله وأكرمه ورسم له مرتباً، على أن يقدم عنده، ويشغله بالتدريس، فامتنع واعتذر بأنه إنما سافر من بلده بنية الحج ثم الرجوع إلى أهله، فقبل الملك العادل عذره، وبقي بمصر مدة باحثاً عن الحديث والنبات، ورأى منه في مصر عدداً لم ينبت بالأندلس والمغرب، وعينه في نباته، وجمع الترياق الكبير وركبه.

ولمّا جانب تحقيق علم النبات، كان يعقد بالمساجد مجالس لإسماع الحديث، فيحدث بالأحاديث من حفظه فانتفع الناس به، وزادت شهرته، فاحبوه، ولقبه الشيوخ وطلبة العلم بمحب الدين. وانتقل من مصر إلى الحجاز فآدى فريضة الحج سنة ٦١٣ هـ وزار شيوخ العلم بمكة وسمع منهم وأسمعهم، ثم رحل بعد إلى العراق، فدخل بغداد والموصل فحدث بهما، ومر بالشام فزار حواضره فدخل دمشق.

وكان همه المهيم في كل البلاد التي مر بها البحث عن الصناعتين : صناعة الحديث، وصناعة النبات : وفي هذه الرحلة لقي من الشيوخ الذين أخذ عنهم أو حظي بإجازتهم عدداً وفيراً، وكان ممن لقيه بمصر وهو عائد إلى المغرب الحافظ المنصري، سمع منه روايات انفرد بروايتها بأستيد عالية.

وبعد رحلة مضنية دامت ثلاثة أعوام، قفل راجعاً إلى إشبيلية وطنه بروايات واسعة، وأستيد عالية، وفوائد كثيرة، وجلب معه إلى المغرب كتباً نافعة، وتصانيف غريبة، لم تكن معروفة في بلده قبل رحلته.

قال ابن الخطيب وهو يصف رحلة ابن الرومية : «ورحل إلى المشرق، فاستحب المشهور من إفريقية، ومصر، وشامه، وعراقه، وحجازه، وعابن الكثير ما ليس بالمغرب، وعروض كثيراً فيه، كل ما أمكنه، بما يشهد له بالفضل في معرفته، ولم يزل باحثاً على حقائقه، كاشفاً عن غوامضه، حتى وقف منه على ما لم يقف عليه غيره، من تقدم في الملة الإسلامية»^(١).

ظاهريته الملهية : إن العصر الذي عاش فيه أبو العباس النبائي كان عصر ازدهار العلوم الشرعية، ولا سيما علم الحديث، وكان فقه الفروع المجردة من الأدلة هو السائد في عهد المرابطين، ثم جاء الموحدون فالزمو الناس بظاهر الكتاب والسنة، على طريقة أهل الظاهر، وحرقوا كتب الفروع والرأي، فنشأ الطلبة على هذا بالمغرب بعد سنة ٥٨٠ هـ^(٢)، وهذه الثورة على كتب فروع المذهب أتاح الفرصة ليرتد المذهب الظاهري، فوجد في هذا العصر علماء تخلوا عن المذهب المالكي السائد - بعد النبوغ فيه - إلى المذهب الظاهري.

وكان على رأس هؤلاء ابن الرومية النبائي الذي أصبح فقيهاً ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن تفقه طويلاً في المذهب المالكي على أبي الحسين بن زرقون.

يقول ابن الأبار عن هذا التحول : «وكان فقيهاً ظاهرياً متعصباً لأبي محمد بن حزم، بعد أن تفقه بالمذهب المالكي على أبي الحسين ابن زرقون، وطالت صحبته له»^(٣).

ويذكر ابن الخطيب أن ابن الرومية : «كان سنياً ظاهري المذهب، متحياً على

(١) الإحاطة ج ١/ ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) وسقط القول في هذا الأمر يأتي في فصل أسميته : من ظاهري الفكرة إلى ظاهري الدولة.

(٣) التكملة ج ١/ ص ١٢١ رقم الترجمة (٣٠٤).

أهل الرأي، شديد التعصب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم على دين متين، وصلاح تام، وورع شديد^(١).

ولم يكف النبائي بهذا بل اعتنى بكذب ابن حزم كما لم يعن بذلك أحد قبله ولا بعده، وعنه انتشرت، يقول صاحب الإحاطة: «انتشرت عنه تصانيف لم يستوعبها جملة، حتى لم يشذ له منها إلا ما لا خطر له، متقدماً ومقتلراً على ذلك بجنته وساره. بعد أن تفقه طويلاً على أبي الحسين محمد بن أحمد بن زرقون في مذهب مالك^(٢)».

ونظاهرة ابن الرومية اشتهر: بالحزمي - بفتح الحاء - نسبة إلى مذهب ابن حزم^(٣)، وقد أخذ المذهب الظاهري (الحزمي) مكانه بين فقهاء الأندلس والمغرب، وتلقوه بالقبول، بنصرة الموحدين له، وقيامهم بالدعوة إلى المذهب الجديد والتأييد له، وقد بلغ نفر من فقهاء الظاهر إلى مراتب مرموقة، وارتقوا كبار المنصب في الدولة في هذا العهد، وتظهر نوعة ابن الرومية الظاهرية في تعديله وثنائه على إمام الظاهر بالشرق داود بن علي الأصبغاني، قال فيه في كتابه الخافض الذي ذيل به على الكامل لابن عدي: «تفقه فاضل إمام من الأئمة^(٤)».

قد وثق داود بن علي، وذبح عنه، وأورد اسمه من أجل ذلك في كتابه

(١) الإحاطة ج ١/ ص ٢٠٩. وانظر: الذيل والتكملة السفر ١ القسم ٢/ ص ٥١٢ رقم ٧٥٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) فتح الطب ج ٢/ ص ٥٩٧ رقم ٢٢١.

(٤) الميزان ١٤/٢ واللسان ٥١٧/٢ و٥١٩. وانظر: أبو العباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث للمختار بن عيسى لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط.

المخالف، وأشار إلى أن مخالفة رأيه ومذهبه للجمهور لا يضره، كما لا يضره من ترك مذهبه.

وقد دافع عن داود ضد من أزرى بمذهبه كالأزدي الذي قال في داود: «ولا يمنع برأيه ولا بمذهبه تركوه^(١)». قال النبائي: «وما ضر داود ترك تارك مذهب...».

وداود بن علي ثقة فاضل إمام من الأئمة^(٢). قلت: والأمر كما قال النبائي، فداود إمام مجتهد، اجتهد كما اجتهدوا، ولم يدع أحداً إلى تقليده، بل هو ضد التقليد من غير دليل أو حجة، كما هو منهج أهل الظاهر كلهم.

والراجع أن أبا العباس النبائي - رحمه الله - إنما تحول من المذهب المالكي إلى المذهب الظاهري لشدة تأثيره بفقه الإمام ابن حزم الذي كان يستقي الأحكام الشرعية رأساً من النصوص، وينبذ التقليد والمقلدين، والآراء الفقهية المجردة عن الدليل.

مزلته عند أهل العلم: كان أبو العباس النبائي العشاب، واحد عصره في علمين انفرد بهما: الحديث والاستكثار من روايته، والنبات والبحث عن منابته، فأجاد الصناعتين، لوجود القدر المشترك بينهما، إذ موادهما الرحلة والتقييد، ونصحيح الأصول، وتحقيق المشكلات، وحفظ الأديان والأبدان.

والعالم بحق، إنما تظهر منزلته بثناء العلماء المبرزين عليه، فقد أجمع مترجموه على أنه كان إماماً، حافظاً، ناقداً مؤرخاً، طبيباً ضرب بسهم في مسارب متعددة، وعلوم كثيرة، ونال الرياسة في علم الصيدلة وطب الأعشاب، حتى وقف منه

(١) لسان الميزان: ٥١٧/٢ - ٥١٩.

(٢) المصدر السابق.

على ما لم يقف عليه غيره من تقدم في الملة الإسلامية، فصار فرداً لا يجاريه فيه أحد بإجماع من أهل هذا الشأن. وهذه بعض شهادات العلماء، وثنائهم عليه. إماماً في الحديث، حافظاً، ناقدًا، ذاكرًا لتواريخ المحدثين، وأنسابهم وموالدهم ووفياتهم، وتعديلهم وتحريرهم، عجيبة نوع الإنسان في عصره وما قبله وما بعده في معرفة علم النبات، وتمييز العشب، وتحليلها، وإثبات أعيانها، على اختلاف أطوار منابتها، بمشرق أو مغرب، حساً ومشاهدة، وتحقيقاً، لا مدافع له في ذلك. ولا منازع، حجة لا تُرد ولا تدفع، إليه يسلم في ذلك ويرجع^(١).

وكان - رحمه الله - كثير الشغف بالعلم والدأب على تقييده ومدامته سهر الليل من أجله، مع استغراق أوقاته، وحاجات الناس إليه ولا سيما المرضى، إذ كان حسن العلاج في طبعه، يأتيه الناس إلى دكانه من كل حذب وصوب، لفته ودينه، فجمع بين طب الأديان، وطب الأبدان، وبهما قوام الدين والدنيا.

وقال ابن عبد الملك المراكشي: «إمام أهل المغرب قاطبة في معرفة النبات وتمييز الأعشاب وتحليلها، وعلم منافعها ومضارها غير مدافع عنه ولا منازع فيه. وكان له دكان متسع يقعد فيه لبيع الحشائش الطيبة والنفع بها... وعلى الجملة فإنه كان من حسنات الدهر التي لا يسمع بمثلهما رحمه الله»^(٢).

وقال المقرئ في نفع الطيب: «وكان بصيراً بالحديث ورجاله، كثير العناية به»^(٣) وقال عنه الرعي في برنامج^(٤): «شيخنا المحدث الظاهري أبو العباس أحمد بن

(١) الإحاطة ج ١/ ص ٢٠٨.

(٢) المبل والشكفة السفر ١ القسم ٢/ ص ٥١٢-٥١٣.

(٣) نفع الطيب ج ٢/ ص ٥٩٨ رقم ٢٢١.

(٤) برنامج شيوخ الرعي ص ٢١.

مفرج النباتي».

وقال الحافظ الذهبي: «الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطيب، أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي»^(١).

وقال ابن الأبار: «كان بصيراً بالحديث ورجاله... وكانت له معرفة بالنبات وتمييز العشب وتحليله فاق فيها أهل عصره، وقعد في دكانه ليعه، وهناك رأيته ولقيه غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته، وسمع منه جل أصحابنا»^(٢).

وغريب قول ابن الأبار: «لم آخذ عنه ولا استجزته»، فإنه يوحى بنوع تحامل على شخص الإمام النباتي - رحمه الله - مع وصفه إياه بالحفظ والضبط، ومع شهادة كل من ترجم له بالفضل والعدالة والتقّة، كالحافظ المنذري، والحافظ ابن نقطة بالمشرق، والحافظ الذهبي والسيوطي وابن العماد الحنبلي وابن عبد الملك، وغيرهم كثير.

وقال المنذري^(٣): «لقيته بمصر بعد عوده، وحدث بأحاديث من حفظه، وجمع مجاميع».

وكتب عنه الحافظ ابن نقطة وقال^(٤): «كان ثقة حافظاً صالحاً».

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في طبقات الحفاظ^(٥): «وكان مالكيّاً فصار ظاهريّاً، محدثاً، حافظاً، بصيراً بالحديث ورجاله، ذاكرًا للتواريخ والأنساب، ثقة، وكان له معرفة بالعشب والنبات فاق فيها أهل العصر».

(١) السير للذهبي ج ٢٣ ص ٥٨.

(٢) الشكفة ج ١/ ص ١٢١-١٢٢ رقم ٣٠٤.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٤/ ص ١٤٢٦.

(٤) قص المصدر السابق.

(٥) طبقات الحفاظ ص ٥٠١-٥٠٢ رقم ١١٠٤.

وقال ابن العماد في الشنرات^(١): «كان حافظاً، صالحاً، مصنفاً من الأثبات، ظاهري المذهب».

حاله: تميز الإمام النبتي بصفات رفيعة، وأخلاق نبيلة، وهو من القلة الذين تطابق أحوالهم تقدمهم العلمي وتفوقهم فيه.

قال ابن عبد الملك: «وكان زاهداً في الدنيا، موثقاً بما في يديه منها، موثقاً عليه في معيشته، كثير الكتب في كل فن من العلوم على تفريقها، سمحاً لطلبة العلم بها، ربما وهب منها لمن تشبه الأصل النفيس الذي يعز وجوده، ويعظم جدواه، وترفع قيمته، احتساباً به «وإعانة»^(٢) على المتعلم، له في ذلك كله، أخبار منبئة عن فضله، وكرم طبعه»^(٣).

وحكى المقرئ عنه في نفح الطيب فقال: «وكان زاهداً صالحاً، وحكى بعضهم عنه أنه كان جالساً في دكانه بإشبيلية يبيع الحشائش وينسخ، فاجتاز به الأمير أبو عبد الله بن هود سلطان الأندلس، فسلم عليه، فرد عليه السلام، واشتغل بنسخه، ولم يرفع إليه رأسه، فبقي واقفاً منتظراً أن يرفع إليه رأسه، ساعة طويلة، فلما لم يحفل به ساق فرسه ومضى»^(٤).

وقال ابن الزبير: «كان ظاهري المذهب إلا أنه على دين، وورع، ومعرفة

(١) شنرات الذهب ج ٥ ص ١٨٤.

(٢) إلهام النص والمعنى من الإحاطة ج ١ ص ٢٠٨.

(٣) الذليل والتكملة لابن عبد الملك السفر ١ القسم ٢ ص ٥١٢.

(٤) نفح الطيب ج ٢ ص ٥٩٧.

دنياً، منحرفاً بالصيدلية^(١).
تأليفه: تنوع تصانيف الإمام النبتي وآثاره في شتى العلوم، فقد شملت
التفسير والحديث، والفقه، والتراجم، وعلم الطب والصيدلية:

له في التفسير^(٢):

- تفسير المشاب في عشر مجلدات لم أعثر عليه.

- تفسير مختصر في مجلدين لم أعثر عليه.

وله في علوم الحديث^(٣):

- الحافل في تذليل الكامل لابن عدي، وهو استدراك على كتاب الكامل،
وقد نقل منه الحافظان الذهبي وابن حجر، واعتمدا أقواله في الجرح والتعديل.

- اختصار كتاب الكامل في الضعفاء والمتروكين لابن عدي.

- بحر الآثار في الحديث.

- كثر الأخبار في الحديث.

- المعلم بزوائد البخاري على مسلم.

- اختصار غريب حديث مالك للدارقطني.

- نظم الدراري فيما تفرد به مسلم عن البخاري.

- توهين طرق حديث الأربعين: جعله أربعين باباً.

(١) انظر تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٢٦.

(٢) انظر اعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بن منصور ج ٤ ص ١١٠-١١١، وانظر أبو العباس

الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث للمختار بن عيسى ج ١ ص ١١٩ وما بعدها.

(٣) اعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بن منصور ج ٤ ص ١١٠-١١١.

وله في الفقه^(١).

- كيفية الأذان يوم الجمعة.

- كتاب البر.

- حكم الدعاء في أدبار الصلوات.

- كتاب الحج.

- معيار الفقهاء.

وله في السير^(٢):

- أخبار محمد بن إسحاق.

وله في التراجم والفهارس^(٣):

- التذكرة في معرفة مشيخته.

- فهرسة ألفرد فيها روايته بالأندلس عن روايته بالمشرق.

وله في علم الطب والصيدلة^(٤):

- جامع الأدوية المفردة.

- رسالة في تركيب الأدوية.

- كتاب الصيدلة.

- مقالة في تفسير الأدوية.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: إعلام المغرب العربي ج ١ / ص ١١٠-١١١.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

- شرح حشائش ديسقوريدس^(١).

- أدوية جالينوس والنتيه على أوهام مترجمها (يعني أدوية جالينوس).

- النتيه على أوهام الفافقي.

- الرحلة النباتية المستدركة. وهو الغريب الذي اختص به، لكنه فقد مع ما

قد من كبه. ولم يعثر لها على أثر إلى الآن.

ويلاحظ أن الإمام غلب عليه فيما يتحلله من العلوم في مجال التصنيف فثان:

في الحديث وفن الصيدلة، فله فيها - كما ترى - تصانيف مفيدة، وتنتيهات

نافعة، واستدراكات نبيلة وبديعة.

قال لسان الدين ابن الخطيب بعد أن سرد تواليه: «وكان معجزة في فنه، إلى

غير ذلك من المصنفات الجامعة، والمقالات المفيدة والتعاليق المتنوعة»^(٢).

شعره:

ذكره أبو الحسن بن سعيد في «القدح المعلق» وقال: «جوال بالبلاد

الشرقية والمغربية، جالسته بإشبيلية بعد عودته من رحلته، فرايته متعلقاً بالأدب،

مرتاحاً إليه ارتياح البحري لحلب، وكان غير متظاهر بقول الشعر، إلا أن

(١) ديسقوريدس Dioscorides: طبيب وكيميائي يوناني، عاش في القرن الأول للميلاد،

واشتهر بكتابة عن الأعشاب العلاجية، وقد عرفه المسلمون منذ عصر مبكر. وأعدى

الإمبراطور قسطنطين السابع قيصر بيزنطة نسخة منه إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر،

وترجمت إلى العربية منذ لواتل القرن الرابع الهجري وعليها وضع ابن الرومية شرحه. وأما

جالينوس Galen، فهو من أطباء اليونان القديمة - عاش في القرن الثاني للميلاد واشتهر

ببراعته في الطب وتركيب الأدوية وعرف العرب كبه الطيبة وعزوها.

(٢) الإحاطة ج ١ / ص ٢١٢.

أصحابه يسمعون منه، ويروون عنه، وحلت عنه في بعض الأوقات، قيدت من هذه الآيات:

خيم تخلق بين الكأس والوثر في جنة هي ملء السمع والبصر
ومنع الطرف في سراى عاسنها بروض فكرك بين الروض والزهر
وتنظر إلى ذهنيات الأصيل بها واسمع إلى نغمات الطير في الشجر
وقل لمن لام في لذاته بشرا دعني فإنك عندي من موى البشر
قال: « وكثيراً ما يطلب على دمشق، ويصف عاسنها، فما انفصل عني إلا
وفد امتلا خاطري من شكلها، فأتيت أن أحل مواطنها، إلى أن أبلغ الأمل قبل
الموت »^(١)

وفاته: بعد حياة حافلة بالتأليف، والتدريس، والتطبيب، مات أبو العباس
النباتي المعروف بابن الرومية - رحمه الله - بإشبيلية فجأة عند مغيب الشفق من
ليلة الاثنين منهل ربيع الآخر، وقال ابنه عبد النور: منسلخ ربيع الأول، وقال
أبو جعفر بن الزبير: توفي بين الظهر والعصر من يوم الأحد المرفي ثلاثين من
ربيع الأول، وانتفوا أن ذلك كان سنة سبع وثلاثين وستمائة^(٢).

رثاه: ترك موت النبائي أثراً بالغاً في قلوب محبيه وتلاميذه وأصحابه، ولقد
أورد ابن عبد الملك المراكشي قصيدة فريدة مطولة في ٦٩ بيتاً في مناقب أبي
العباس رحمه الله، رثاه بها صديقه القاضي الحبيب الأديب أبو أمية إسماعيل بن
سعد السعود بن عفير الظاهري، الأتي ذكره في موضعه من هذا المجموع إن شاء

(١) الإحاطة ج ١ / ص ٢١٣

(٢) انظر الذيل والتكملة للسفر ١ / القسم ٢، ص ٥١٣ - ٥١٤

الله اقترح نظمها عليه الرواية أبو محمد بن قاسم الحرار الظاهري أحد تلامذة
الإمام، وأودعها مجموعته في مناقب أبي العباس رحمه الله^(١).
مؤلف في مناقبه: قال ابن عبد الملك وابن الزبير، وغيرهما: غني تلميذه،
الأخذ به، الناقد، المحدث، أبو محمد بن القاسم الحرار، وتهتم بجمع أخباره،
ونشر مآثره، وضمن ذلك مجموعاً حفيلاً نبيلاً^(٢).

٥٩ - القاضي ابن عفير^(٣) ت ٦٣٧ هـ:

أبو أمية إسماعيل بن سعد السعود أحمد بن هشام ابن عفير الأموي من أهل
لبلة، وسكن إشبيلية ونحو عفير يتمون في الصريح إلى ذرية عثمان بن عفان رضي
الله عنهم. ودارهم التي نزلوها أول دخولهم لبلة^(٤). كان مولده يوم الخميس
ثامن صفر سنة ٥٥٨ هـ^(٥).

شيوخه: روى عن أبيه أبي الوليد^(٦) وأبي بكر بن صاف، وأخذ عنه القراءات
وسمع منه صحيح البخاري وغير ذلك، وسمع بقرطبة أبا بكر بن خير قرأ عليه
بجامعها الأعظم صحيح مسلم وكبا سواء، ولقي ابن زرقون وابن بشكوال وأبا

(١) انظر القصيدة التي دلت على ظاهرة الرجلين أبي أمية إسماعيل بن سعد السعود بن عفير
ولم يحد قاسم الحرار: في الذيل والتكملة للسفر ١ / القسم ٢ ص ٥١٤ فما بعدها.

(٢) انظر الإحاطة ج ١ / ص ٢١٣.

(٣) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج ١ / ص ١٥٧ رقم ٤٩٧ بتحقيق: الدكتور عبدالسلام
نفراس. وذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ص ١ ق ٢ ص ٥١٤ في ترجمة صديقه ابن
الرومية النبائي الخزمي الظاهري، وانظر الإعلام للمراكشي ٣ / ٦٢ رقم ٣٤٧.

(٤) وهي قرية ابن حزم التي احتل فيها من أجل التأليف والتدريس.

(٥) انظر التكملة لابن الأبار ج ١ / ص ١٥٨ بتحقيق الدكتور المراس.

(٦) هو أبو الوليد سعد السعود بن عفير وكان ظاهري المذهب، تقدمت ترجمته

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

إسحاق بن فرقد وأجازوا له، كما أجاز له السهلي وغير هؤلاء.
ولي قضاء مراكش في الفتة ثم صُرف عنه، وانصرف إلى إشبيلية. قال ابن
الأبار: «كان من أهل العلم والأدب مع التباهة والتزاهة حدث وأخذ من
أصحابنا»^(١).

وقال ابن عبد الملك المراكشي: «...صديق - ابن الرومية - القاضي الحبيب
الأديب أبو أمية إسماعيل بن سعد السعدي بن عفير»^(٢).

دليل ظاهريته: تقدم القول أن أباه سعد السعدي بن عفير ظاهري المنصب،
مصمم على القول به، شديد التمسك بالسنن، وعنه أخذ ابنه إسماعيل القول
بالتظاهر. فقد كان إسماعيل صديقاً لابن الرومية النبائي الحزمي - كما كان أبوه
شيوخاً له - وورثه بقصيدة طويلة اقترح نظمها عليه الرواية أبو عماد الحراري
الظاهري، وفي ثانيا هذه القصيدة تبدو ظاهريته جليلة واضحة، تأمل قوله في رثاء
صديقه النبائي:

أُسْتُت بِالْأَثَارِ عَلَمُكَ مَوْقَاً أَنْ الْبَنَاءَ يَهْمِي بِغَيْرِ أَسَاسٍ
مَنْ ذَا يُظْهِرُ بِالْإِمَاطَةِ سَنَةً تَشْكُو أَذَى الْأَرَاءِ وَالْأَقْبَاسِ
مَنْ ذَا يَمَالِجُ فَادَهَا مِنْ جَنْظِهِ بِعِلَاجٍ لَا نَاسَ وَلَا مَتَاسِ
هَزَمَ الْقِيَاسَ بِعُسْكَرٍ مِنْ مَسَدِ الْ أَثَارِ لَا مَيْلَ وَلَا أَثْكَاسٍ^(٣)
فهو يعد القياس والرأي أذى وداء ينبغي إماطته بالسنة، وهزيمته بعسكر الآثار.

(١) التكملة ج ١/ ص ١٥٨.

(٢) الذيل والتكملة ص ١/ ق ٢، ص ٥١٤.

(٣) انظر القصيدة طوله في الذيل والتكملة ص ١/ ق ٢ ص ٥١٤.

مدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

وهذا دليل على ظاهريته، إذ أصل الأصول عند مدرسة الظاهر الذي أجمعت
عليه هو نفي القياس والرأي في الدين.
٦٠- الحريري ت ٦٤٦ هـ^(١): أبو محمد عبد الله بن قاسم بن عبد الله بن محمد
ابن خلف اللخمي: ولد ٥٩١ هـ من أهل «إشبيلية»، يكنى: أبا عماد
ويُعرف بالحراري. واختار هو «الحريري» فُعرف بذلك. تلميذ ابن الرومية النبائي
الحزمي الأخذ به.

شيوخه: سمع أبا محمد عبد الرحمن بن علي الزهري، وأبا الحسين ابن عزيمة.
وردى عن أبي جعفر بن يحيى، وأبي الحسن الشافري، وابن حوط الله
الظاهري، وأبي القاسم الملاح، وأبي القاسم بن بقي الحزمي الظاهري، وأبي
الحسين بن زرقون، وأبي عمر ابن عات، وجماعة، وشيوخه يزيدون على المائتين،
ودكرته سمع الموطأ: من شيخه ابن بقي الظاهري الحزمي، ثلاث مرات، وأخذ
عن الزهري، صحيح البخاري، عن شريح: سمعاً.
تصانيفه: وله من التواليف^(٢)

معجم شيوخه: سماه: «كتاب الدرر والفرائد، في تحب الأحاديث وتحف
الفوائد». وله كتاب «حديقة الأنوار»: في تذييل «اقتباس الأنوار»، و«التماس
الأزهار» للرشاطي: في الأنساب، وكتاب «المنهج الرضي في الجمع بين كتابي
ابن بشكوال وابن الفرضي» بزيادة عليهما.

(١) ترجمته في التكملة ج ٢/ ص ٩٠٢ رقم ٢١٢١ نسخة علي عزت العطار، وأورد اسمه ابن

عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة السفر ١/ ق ٢ ص ٥١٨ في معرض الترجمة لشيخه

ابن الرومية النبائي الظاهري.

(٢) التكملة (نفس المصدر السابق).

متزلة العلمية : قال ابن الأبار : « وكان له حظ من قرض الشعر، واحتد بصناعة الحديث، وتقدم فيها، مع براعة الخط - الذي نحا فيه منحى لم يكر به خير - والانصاف بالإتقان والضبط »^(١)، ووصفه ابن عبد الملك وابن الزبير بالناقد المحدث، أبي محمد بن القاسم الحراري^(٢) يقصدون الحراري المشار إليه.

دليل ظاهريته : قال ابن عبد الملك وابن الزبير وغيرهما في ترجمة ابن الرومية الحزمي الظاهري : « عني تلميذه، الأخذ به، الناقد المحدث، أبو محمد بن القاسم الحراري، وتهتم بمجمع أخباره، ونشر مآثره، وضمن ذلك مجموعاً خيلاً نبلاً »^(٣).

والذي أراه أن العبارة التي نطق بها كل من ابن عبد الملك وابن الزبير ولوردها الخطيب، وهي قولهما (عني تلميذه الأخذ به)، تشير إلى أن عبد الله بن قاسم الحراري أخذ بشيخه ابن الرومية الحزمي في مناهج العلمي، بما في ذلك الاعتناء بالحديث والقول بالظاهر.

يدل على ذلك أيضاً اهتمامه بمجمع أخبار شيخه ابن الرومية النباتي الحزمي، ونشر مآثره حتى أودع ذلك مجموعه المشار إليه الذي صنفه في مناقب أبي العباس العشاب رحمه الله، ونظمه القصائد في رثائه، بل بلغت شدة حبه له أن اقترح على صديق الشيخ أبي أمية إسماعيل بن سعد السعدي الظاهري نظم قصيدة طويلة في رثائه.

ويدل على ذلك أيضاً أنه كان مختصاً بابن الرومية الظاهري، كما كان مختصاً بأبي القاسم بقي الحزمي الظاهري، فقد سمع منه الموطأ ثلاث مرات، وأخذ عن

(١) المصدر السابق ص ٩٠٣.

(٢) الإحاطة ج ١/ ص ٢١٣.

(٣) نفس المصدر السابق.

نبح ظاهري آخر هو أبو محمد بن حوط الله. فهذه أدلة تغلب على الظن أنه كان ظاهري المنهج مثل شيوخه المتقدمين الذين نحا منحاهم.

مولده ووفاته : مولده بجزيرة شقر (مستوطن أسلافه) : عند الرواح من يوم جمعة اثني عشر لشعبان سنة ٥٩١ هـ وتوفي في حصار الروم إشيانية : في مندر سنة ٦٤٦ - يوم الاثنين الخامس من شعبان منها، ملكها الطاغية صاحب ثلاثة صلحاء، بعد منازلها حولاً كاملاً وخسة أشهر أو نحوها^(١).

٦١ - الحافظ ابن سيد الناس اليمعري الإشبيلي ٦٥٩ هـ : «

أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس، أصله من « بيلة » من أعمال جيان، وهي وما ولاها دار اليمعريين بالأندلس، ولد عام ٥٩٧ هـ.

شيوخه : قرأ بإشبيلية ولقي مشايخ، من جملتهم والده الفقيه أبو العباس، وأبو محمد عبد الرحمن بن علي بن أحمد الزهري سمع منه صحيح البخاري، وأبو العباس أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني، وأبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر السلمي، وأبو عمران موسى بن حسين القيسي الزاهد، وأبو الحجاج بن الشيخ، وأبو نصر مصعب محمد الحشني وأبو الحسن بن خروف النحوي، وأبو الحسين بن جبير، وأبو القاسم الملاحي وغيرهم، وله إجازة من أهل الشام والعراق، أكبر من أجاز له القاضي أبو القاسم عبد الصمد بن محمد الأنصاري.

(١) نثر التكملة ج ١/ ص ٩٠٣.

(٢) ترجمته في عنوان الدراية للغيربي ص ٢٩١، وتذكرة الحفاظ ١٤٥٠/٤، والحفل السنية في الأخبار التونسية ١/ ٦٧٨، وطبقات الحفاظ ص ٥٠٨، والوفاء بالوفيات ٢/ ١٢٢ رقم ٤٦٨، ونيل الانتهاج ص ٢٢٩.

الحزباني، وأبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري صاحب المقدمة في علوم الحديث، وغيرهم، قال ابن الزبير: أجاز له نحو من أربع مائة.

ظاهرية ابن سيد الناس: قال الحافظ الذهبي: «وكان ظاهرياً علامة»^(١)

وقال أيضاً: «كان ظاهري المذهب، على طريقة أبي العباس النبائي، إلا أن النبائي اشتهر بالورع والفضل التام»^(٢).

وكان - رحمه الله - يعلم أولاده أصول الحزمية الطاهرية بسنده إلى إمام المدرسة ابن حزم: قال حفيده أبو الفتح ابن سيد الناس أنشدني والذي أبو عمرو محمد قال أنشدني والذي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس رحمهما الله تعالى قال أنشدني الحافظ أبو العباس أحمد بن مفرج النبائي قال أنشدني أبو الوليد سعد السمود بن أحمد بن هشام قال: أنشدني الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الملك أنشدنا أبو أسامة يعقوب قال: أنشدني والذي الفقيه الحافظ أبو محمد ابن حزم نفسه:

مَنْ عَذِرِي مِنْ أُنَاسٍ جَهِلُوا ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُمْ أَهْلُ النَّظَرِ
رَكِبُوا السَّرَّاءِ عَنَادًا فَرَّوْا فِي ظِلَامٍ نَادٍ فِيهِ مَنْ عَبَّرَ
وَطَرِيقَ الرُّشْدِ نَهَجَ مُنْبَعٌ مِثْلَ مَا أَبْصَرْتُ فِي الْأَفْقِ الْقَمَرُ
وَهُوَ الْإِجْمَاعُ وَالنَّصْرُ الَّذِي لَيْسَ إِلَّا فِي كِتَابِ أَوَائِرِ^(٣)
فهذا إسناده ظاهري، أسند فيه ابن سيد الناس إلى ابن حزم أصول الظاهر التي

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤/ ص ١٤٥١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) التواقي بالوفيت ج ١ ص ٣١١ رقم الترجمة ١٩٨.

هي الكتاب والسنة والإجماع لا غير، وهي كالقمر المنير في الأفق، دائماً مسلك أهل الرأي والنظر، الذين سلكوا طريق الظلام واليه والعتاد.

ويذكر الإمام الشوكاني أن أبا عمرو ابن سيد الناس من الذين قدموا بكتاب «الحلى» لابن حزم إلى الديار المصرية^(١).

وعلى يد بني سيد الناس انتشرت كتب ابن حزم ومذهب الطاهرية الحزمية بالشرق، يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر أن أبا الحسن علي بن إبراهيم بن خضر الأنصاري الأوسي الظاهري المتوفى سنة ٧٧٤ هـ كان قد سمع ابن سيد الناس ولازمه وأحب المذهب الظاهري، فمهر فيه، ونسخ بخطه غالب تصانيف ابن حزم، وانتهت إليه رئاسة المذهب المذكور؛ حتى كان منفرداً بذلك^(٢).

متركه العلمية:

كان ابن سيد الناس راوية، حافظاً للحديث، عارفاً برجاله وبأسمائهم، وتاريخ وفاتهم، ومبلغ أعمارهم، وكان يقوم على البخاري قياماً حسناً، وكان إذا قرأ الحديث يسنده إلى أن يتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي رضي الله عنهم فيذكر اسمه، ونسبه وصفته، وتاريخ ولادته ووفاته وحكايته إذا عرفت له، ثم يتلوه بالتابعي كذلك، ولا يزل بينهم واحداً فواحداً إلى أن يتهي إلى شيخه فيقول: أما فلان شيخنا فيقول: ويذكر ما ذكر فيمن تقدم، ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا، وسمع منه كذا، وبعد الفراغ من ذلك يذكر لغة الحديث وعريته، ويتعرض لما فيه من الفقه والخلاف العالي، ولدقائقه ورقائقه والمستفادات منه. كل ذلك بفصاحة لسان،

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني: ج ٢/ ص ٢٤٩.

(٢) انظر البدر الكاشفة لابن حجر: ج ٣/ ص ٥ رقم ٥.

وجودة بيان.

وهذا المنهج في فقه الحديث الذي ذكره الغبريني عنه^(١) لم ينضج بهذا الشكل إلا عند المتأخرين من فقهاء الحديث، وحرري بمدرسي فقه الحديث أن يسلكوا في منهاجهم التعليمي.

ويذكر أنه كان - رحمه الله - يستظهر عشرة آلاف حديث بآسانيدها، ويذكر بأضعافها، مع ما يتبع ذلك من فتون اللغة، وأوضاع النحاة، وضروب المقالات.

قال عنه الغبريني: «له سعة علم ورواية، ومعرفة ثابتة ودراية، وهو في معرفة القراءات إمام، وولي صلاة الفريضة والخطبة بالجامع الأعظم ببجاية، وروى بها وأقرأ وأسمع، وكثر الأخذون عنه والسامعون منه والمقتدون به»^(٢).

وقال السراج: «وكان رأى النبي ﷺ في المنام ومسح بيده الكريمة على صدره، فما حفظ شيئاً ونسيه، وكان جيد الكتب حسن النظم»^(٣).

وقال فيه الحافظ الذهبي: «الإمام الحافظ العلامة الخطيب عالم المغرب»^(٤).

وقال السيوطي: «ابن سيد الناس الحافظ الإمام العلامة ... خطيب تونس وعالم المغرب»^(٥).

وذكره القاضي عز الدين الشريف في وفياته فقال: «كان أحد حفاظ الحديث

(١) في عنوان الدراية ص ٢٩٤ رقم ٩١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الحلل السلفية ج ١ ص ٦٧٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٥٠.

(٥) طبقات الحفاظ ص ٥٠٨ رقم ١١١٧.

الشعورين وفضلائهم المذكورين، وبه ختم هذا الشأن بالمغرب»^(١). وقال الصفدي: «ابن سيد الناس الحافظ الخطيب ... سمع الحديث وعني بهذا الشأن، وأكثر منه، وحصل الأصول، والكتب النفيسة، وحدث وصنف وجمع»^(٢).

وقال بابا الشبكي: «الشيخ الفقيه الحافظ الخطيب النغوي ليوبكر»^(٣).

وحملته: انتقل إلى حصن القصر، ثم طنجة وأقرأ بجامعها وأتم وخطب به، ثم انتقل إلى بجاية فخطب بجامعها، ولما اشتهر حاله وعلمه، ونقل الناقلون ذكاه ونهجه، ثم خبره إلى المتصر بالله بمحاضرة إفريقية^(٤) فاستدعاه، فاستفتح بالاستعاذة، وقرا: ﴿فَإِنَّا رَحِمْنَا رَحْمَةً مِّنْ أَفْوَ لَيْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَطًا غَیْطًا تَقْنَبُ لَأَمْسُرُوا مِن حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٥)، فاستحسن المتصر بالله^(٦) قراءته وقصته، وكان ذلك سبباً في حظوته بقرب منزله، وأجزل عطية وجازته، ووفر جرابته، وكان من انحصر الحاضرين من الطلبة بمجلسه.

توالياه: كتاب «بيع أمهات الأولاد» في مجلد، رآه الحافظ الذهبي وقال: «هدل على سيلان ذهنه، وسعة حفظه، وسعة إمامته»^(٧).

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٥١.

(٢) الوافي بالوفيات ج ٢ ص ١٢١ رقم ٤٦٨.

(٣) نيل الانتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٩.

(٤) هي تونس اليوم.

(٥) آل عمران آية ١٥٩.

(٦) في عنوان الدراية ص ٢٩٤ «المتصر» والصواب «المتصر» كما في نيل الانتهاج.

(٧) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٥١.

مولده ووفاته : ولد في صفر سنة سبع وتسعين وخمس مائة ٥٩٧ هـ وتوفي رحمه الله بمحاضرة تونس يوم الثلاثاء الثالث والعشرين لجمادى الآخرة سنة تسع وخسين ومستمائة ٦٥٩ هـ.

٦٢- ابن الكماد الفاسي ^(١) ت ٦٦٣ هـ : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي الفاسي يعرف بابن الكماد، من أهل مدينة فاس، وبها ولد ونشأ.

شيوخه : تجول في حواضر المغرب والأندلس وأخذ عن الجهابذة الأعلام، أمثال الحافظ المحدث الظاهري ابن حوط الله، وقاضي الجماعة المحدث الظاهري أيضاً أبي القاسم ابن بقي بن مخلد، وأبي ذر الحشني، وأبي عبد الله النجبي، وأبي الحجاج ابن الشيخ، وزكي الدين محمد بن قاسم بن عبد الرحمن التميمي، وأبي العباس بن تامة، وأبي الصبر أيوب بن عبد الله الفهري، وأبي العباس ابن هابيل وجماعة.

تفقاته : سكن إشبيلية مدة طويلة، وبعد سقوطها في يد الإسبان سنة ٦٤٦ هـ رجع إلى المدونة فسكن سبتة، وبها بقي ينشر الحديث والفقه مدة حياته بها.

تلاميذه : روى عنه الحافظ الكبير أبو جعفر ابن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي قال : « لقيته - رحمه الله - وحضرت بعض مجالسه وأجاز لي مراراً عدة » ^(٢).

(١) انظر ترجمته في : صلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس / ص ٣٥٦ رقم ٩٢ ، وجذوة الاقتباس لابن القاضي المكتاسي : ج ١ / ص ٨٤-٨٥ رقم ٤ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف ٢٠٠ / ١ رقم ٦٧٩ .
(٢) حذوة الاقتباس ج ١ / ص ٨٥ .

ابن القاسم : قال أحمد ابن القاضي المكتاسي : « وكان يميل إلى الظاهر » ^(١) . ويغلب على الظن أنه أخذ مذهب الظاهر عن شيخه الظاهريين الحزميين : أبي القاسم ابن بقي بن مخلد، وأبي محمد بن حوط الله .

مترته العلمية : كان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ ، وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف المالي . قال الإمام السيوطي : « ابن الكماد الحافظ الحجة ، الواعظ القدوة » ^(٢) .

وقال صاحب شجرة النور الزكية : « ابن الكماد العالم الثقة الفقيه الحافظ » ^(٣) . وكان يقوم على الكتب الخمسة قياماً حسناً ، ويتكلم على أسانيدھا ومتونها ، ويسترفي خلاف الفقهاء ، وكان يُدرّس حديث رسول الله ﷺ لطلبة سبتة كل يوم ، ويتكلم على فقهه ، مستنبطاً الأحكام الفقهية منه . قال أبو الخطاب بن خليل : « لم ألق أحداً أحفظ منه ، وأنه كان في حفظ الحديث آية من الآيات » ^(٤) .

حاله : وكان يعظ الناس كل جمعة ، وينهاهم عن المنكرات ، إذ كان فيه إقدام على تغيير المنكر ، لا يبال في ذلك بأحد ، ولا يداري أهل الدنيا ، كيفما كان شأنهم .

(١) نفس المصدر السابق . وذكر الزميل عبد الهادي الحسين في ترجمته أنه كان يميل إلى ظاهر الكتاب والسنة ليؤكد ما ذهب إليه من أن الدولة لم تكن ظاهرة وإنما كانت تعمل بظاهر الكتاب والسنة ، وهذا خطأ ؛ والمقصود بالميل إلى الظاهر هو المذهب الظاهري .

(٢) طبقات الحفاظ ص ٥١٠ رقم ١١٢٢ .

(٣) شجرة النور الزكية ٢٠٠ / ١ ، وغريب أن يُترجم للمذكور في شجر النور الزكية في طبقات المالكية ؛ وهو ظاهري المذهب ، وهذا أمر يدع وإليه الرغبة في الاستكثار من الأتباع للاستواء بهم في المذهب كما تقدم .

(٤) صلة الصلة ج ٥ / ص ٣٥٦ رقم ٩٢ .

وفاته : توفي رحمه الله بسنة في الرابع عشر لشوال سنة ثلاث وستين وثمانمائة ٥٨٨ هـ . ومولده في حدود ٥٨٨ هـ .

٦٣ - ابن صابر القيسي^(١) ت ٦٦٦ هـ : أحمد بن محمد بن صابر بن محمد أبو العباس، وأبو جعفر، مألقي الأصل.

شيوخه : روى بالأندلس عن أبيه، وأبي اسحاق بن الأديب، وأبي بكر أحمد ابن عبد الله بن القرطبي حميد، ولزمه مختصاً به في النحو والأدب، وانتفع به كثيراً، وأبي الحسن بن محمد الشاري وانقطع إليه طول مقامه مغرباً بالمرية في كنفه، وأبي زيد بن القمارشي، وآباء محمد ابن عطية، وابن محمد الباهلي، وعبدالمعظم بن الشيخ .

وأخذ بأخرة عن جماعة واستجاز آخرين، ثم رحل إلى المشرق وعُرف هناك بضياء الدين، وروى بالقاهرة عن أبي البركات هبة الله بن عبد الله الأزدي، وأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة الحلبي، وأبي محمد صالح بن إبراهيم بن أحمد الفارقي، وأبي محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد الحنفي .

ظاهريته : قال ابن عبد الملك : « وأثر قديماً مذهب الطاهرية، فمال إليه مدة، وصنف في غرضه، ثم نزع عنه، واعتمد مذاهب الفقهاء أهل النظر »^(٢).

وقال إثير الدين أبو حيان : « كان على مذهب أهل الظاهر »^(٣).

فعبارة ابن عبد الملك تفيد أن أبا أحمد بن جابر القيسي رجع عن مذهب

(١) ترجمته في: الذيل والتكملة السفر ١ القسم ٢ / ص ٤٣٧ رقم ٦٥٢، ونفع الطيب

ج ٢ / ص ٦٥٥ رقم ٢٩١ .

(٢) الذيل والتكملة ص ١ ق ٢ / ص ٤٣٨ .

(٣) نفع الطيب ج ٢ / ص ٦٥٥ .

المعظم، تعلم بالمدرسة الطاهرية بالمغرب والأندلس .
مذهب أهل الظاهر، وأبو حيان أكثر معرفة به من ابن عبد الملك لأن المذكور كان رفيقاً للشيخ أبي حيان أبي جعفر ابن الزبير^(١).

وذكر أبو حيان أن سبب خروجه من الأندلس، أنه كان يرفع يديه في الصلاة على ما صح في الحديث، فبلغ ذلك السلطان أبا عبد الله، فتوعده بقطع يديه، فخرج من ذلك وقال : « إن إقليماً ثمات فيه سنة رسول الله ﷺ حتى يتوعد بقطع يديه من بقيهما لجدير أن يُرحل عنه، فخرج، وقدم ديار مصر »^(٢).

قد كان جمهور أهل الأندلس مقلدة يأخذون في الغالب الأعم برواية ابن القاسم عن مالك، وكانوا لا يرفعون أيديهم في شيء من الصلاة إلا في أولها عند تكبيرة الإحرام، وإن فعلوا فرفع يسير، وهذه رواية ابن القاسم عن مالك . أما عند أبي سليمان داود الظاهري فيجب رفع اليدين عند الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وذهب ابن حزم خلافاً لداود إلى أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الإحرام سنة ونadb فقط قال : « فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجها أصلاً، ولا تعلقاً بشيء من الروايات، ولا قاتلاً بها من الصحابة ولا من التابعين »^(٣).

ولذلك هدد السلطان أحمد بن صابر القيسي الظاهري بقطع اليدين لخروجه عن مذهب مالك في هذه المسألة، إذ كان ظاهرياً يرى وجوب الرفع على مذهب داود أو سنته على الأقل على مذهب ابن حزم، فخرج من الأندلس إلى مصر،

(١) انظر نفس المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المحلى ج ٣ / ص ٤٠٣ .

نصرة للسنة وهجراً للبدعة.

منزله العلمية : كان أحمد بن صابر القيسي كاتب أبي سعيد فرج ابن السلطان الغالب بالله بن الأحمر ملك الأندلس . قال ابن عبد الملك : « وكان تام العناية بشأن الرواية ، ضابطاً لحديثه ، يقظاً ، سريراً ، فاضلاً ، شديد التهمم بالعلم على الإطلاق ، وحب إليه طلبه منذ صغره ، وكان وافر الحظ من الأدب ، شاعراً مطبوعاً ، محسناً ، نظم الشعر في صغره وهو بالكتب ، وبرع فيه »^(١).

وقال أبو حيان : « كان رفيقاً للأستاذ أبي جعفر ابن الزبير شيخنا ، وكان كاتباً مترسلاً ، شاعراً ، حسن الخط على مذهب أهل الظاهر »^(٢).

وكان فيه تشيع خفيف لا يضر ، دلت عليه آيات نظمها فقال فيها :

ومن نكد الدنيا على الحر حاسد يكيد وينوي جاهدا أن يثاره
فلا تمجبا ممن عوى خلف ذي غلا لكل علي في الأنعام معاوية
وقد أنكر عليه ما في طي هذا التضمين القبيح ، والتعريض المزني على التصريح ، حتى عقب المقرئ على هذا البيت بقوله :

قلت : لا يخفى ما فيه من عدم سلوك الأدب مع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، ويرحم الله بعض الأندلسيين حيث قال في رجز كبير :

ومن يكس بقسوح في معاوية فذاك كلب من كلاب عاروة^(٣) ،
والجنير بالذكر أن هذا التشيع الخفيف كان شأن عدد من الظاهرية كمنذر بن

(١) الذيل والتكملة ص ١ ق ٢ / ص ٤٣٧-٤٣٨ .

(٢) فتح الطيب ج ٢ ص ٦٥٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

سعيد البلوطي ، وأبي حيان ، وأبي جعفر أحمد بن صابر القيسي .
وفاته : وتوفي بمصر في حدود ست وستين وستمائة ٦٦٦ هـ وقد قارب الخمسين ، قال أبو جعفر بن الزبير : « كان يقول لي أبداً : يا أخي ما أراني أبلغ من العمر خمسين سنة بوجه ، فقضى الله أن كان كذلك ، وحضر جنازته عالم كبير ، واتوا عليه خيراً ، ودفن مع شيخه وبلديه أبي بكر حميد بن القرطبي رحمه الله عليهما » .

٦٤ - أبو الجيوش عبد المهيمن الأشجعي البُلْدُوذِي^(١) . ت سنة ٦٩٧ هـ .

عاد المذهب المالكي للظهور بالمغرب من أوائل عصر بني مرين ، ومع هذا ظهرت بعض التيارات المخالفة للمذهب المالكي ، حيث يُعثر على أسماء تُنسب للمذهب الظاهري .

ومنهم مترجمنا عبد المهيمن بن محمد الأشجعي البُلْدُوذِي ، أصله من بُلْدُوذ ، نزل مراكش ، يكنى : أبا الجيوش ، كان شاعراً مُكثراً ، سهل الشعر ، سريعاً ، كثيراً ما يستجدي به ، دخل الأندلس وجال في بلادها بعد دخوله مراكش ، وورد مألقة أيام قضاء أبي جعفر بن مُسْعَدَة ، وأطال بها لسانه ، فحمل عليه هنالك حملاً آذاه . وكان ذا هدر وخرق ، طوافاً على البلاد ، ينظم شعراً ضعيفاً ، يستفتح به الناس .

حاله وهيئته : قال ابن الخطيب : « حدثني أبي قال : « رأيت رجلاً طَوَّالاً ، شديد الأدمة ، حليق الرأس ، دميحه ، عاربه ، كثير الاستجداء والتهاثر مع المحايين من أدباء وقته »^(٢) .

(١) ترجمت في : الإحاطة لابن الخطيب ج ٤ ص ١٨ ، وانظر : محمد المنوني : ورقات من

الحضارة المغربية في عصر بني مرين ص ٢٣٣ .

(٢) الإحاطة ج ٤ / ص ٢٠ .

ظاهريته الحزمية :

قال ابن الخطيب : « وكان يتقلد مذهب أبي محمد بن حزم الفقيه الظاهري. ويصول بلسانه على من نافره »^(١)، ثم قال أيضاً : « كان يناضل على مذهب الظاهرية بجهد »^(٢).

محمته ووفاته : أكت حالته إلى أن سُمي به لأبي فارس عزوز الملزوزي^(٣) شاعر المرينيين عموماً والسلطان أبي يعقوب خصوصاً وخديمه، وذكر له أنه هجاء، وكان له حظوة كبيرة عند بني مرين، فالتقى إلى السلطان ما أوجب سجنه، ثم ضربت عنقه صبراً فتوفي بفاس عام سبعة وتسعين وستمائة ٦٩٧ هـ رحمه الله.

٦٥ - أبو عبد الله الغرناطي الأنصاري ٧٠٣ هـ : ويقال : أبوسلمة، محمد بن علي الياسي^(٤)، ناصر الدين، روى عن الحافظ أبي جعفر بن الزبير وغيره .

(١) المصدر السابق ج ٤ / ص ١٨.

(٢) المصدر السابق ج ٤ / ص ٢٠.

(٣) عبدالعزيز الملزوزي أبو فارس والملزوزي نسبة إلى ملزوزة وهي بطن بن بطون زناتة الكبرى، شاعر ملوك بني مرين. له أرجوزة تسمى (نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك) وقد طبعت بالرباط بتحقيق مؤرخ المملكة الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، كان قوي المعارضة، متدقق الطبع، متفتناً في إبداع ضروب القول، مقرباً من السلطان يعقوب بن عبد الحق. مرافقاً له في جميع حركاته، واصفاً لغزواته في قصائده، جعل له النظر في أمور الحسبة ببلاد المغرب، قال ابن الخطيب : « توفي خنقاً بسجن فاس بسعاية سعت به، جناها نهوره في عام ٦٩٧ هـ ».

قلت : أحمل ما شئت كما تدن تدان . انظر ترجمته في : الإحاطة لابن الخطيب ج ٤ / ص ٢٠، والإعلام للرازي ج ٨ ص ٤٠٣ رقم ١٢٥٥، وراجع : النبوغ المغربي لعبد الله كتون ج ١ ص ٢٢٦، وذكريات مشاهير رجال المغرب ج ١ / ص ٦.

(٤) ترجمته في نفح الطيب للمقري ج ٢ / ص ٥٩ رقم ٣٠.

وقدم إلى القاهرة واستوطنها بعد الحج، وكان عارفاً بعلم الحديث، وكتب من كتباً، وانتفع به جماعة من طلبة الحديث، وكان ثقة . قال المقري : « ومال إلى مذهب الظاهرية »^(١) مات - رحمه الله - بالقاهرة سنة ٧٠٣ هـ .

٦٦ - الوزير ابن سهل ت ٧٣٠ هـ : القاسم محمد بن محمد بن سهل بن محمد بن مالك بن أحمد بن إبراهيم بن مالك الأزدي الغرناطي الأندلسي^(٢)،

ابن الوزير أبي عبد الله، المشهور بلقبه الوزير ابن سهل . أسرته ونشأته : وهو من بيت كبير معروف بالجلالة والفضل والرياسة والنزوة، مات أبوه سنة سبعين وستمائة ٦٧٠ وهو صغير، وكان رئيس غرناطة .

شيوخه ورحلاته : قرأ القراءات السبع ببلده، وهو صغير على ابن أبي الأحوص، وأبي جعفر ابن الزبير، وسمع على أبي جعفر ابن الطباع وغيرهم .

واشتغل كثيراً فقدم مصر وحج سنة سبع وثمانين وستمائة ٦٨٧ هـ وعاد إلى بلده، ثم رحل إلى المشرق مرة أخرى سنة ٧٢٠ هـ وجاور بمكة

سنتين، وسمع من العلماء، وقدم دمشق، وسمع بها صحيح البخاري قرأه بنفسه على أبي العباس أحمد الحجار، وصحيح مسلم على ابن العسقلاني .

مركزه العلمية وصفاته الخلقية : نبغ الوزير - العالم الأندلسي المغربي - بالشرق ولا سيما بمصر؛ إذ عاصر بها كبار العلماء منهم ابن دقيق العيد، وبهاء الدين ابن النحاس، وشرف الدين الديمياطي، وسمع منهم ومن غيرهم .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ج ٤ / ص ١٧٨-١٧٩ رقم ٤٨٣، والمقفى الكبير

للمقريزي ج ٧ / ص ٢٣-٢٤.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

وقد أثنى عليه من ترجمه ، ووصفوه بالعلم والفضل والزهد ، وغيرهم من الأصفاء الجليله ، قال الذهبي : « كان شيخاً وقوراً ، لا يتعمم ، بل كان يتطلى على طائفة »^(١)

وقال تلميذه قطب الدين عبد الكريم الحلبي : « كان فاضلاً عارفاً ، له دين متين ، وورع وزهد ، وكان لا يقبل لأحد شيئاً ، ويكثر التصديق مما يأتيه من أملاكه بالمغرب ، لكن سرّاً »^(٢)

ووصفه الوزير ابن الخطيب : « بالرياسة ، ومجالسة السلطان ، وملازمة التلاوة ، وتفقد أهل الخير »^(٣)

وقال ابن حجر : « وكان ذو فتون وشعر »^(٤)

نورته على السلطان : ذكر ابن الخطيب أنه كان فيمن عمالاً على السلطان في سنة ثلاث عشرة وسبع مائة ٧١٣ هـ فلما كانت النصرة للسلطان فرؤوا وتركوا أموالهم ، ثم لطف الله بأبي القاسم ، فعاد إلى وظيفته ، واستمر إلى أن بدا له فرحل إلى المشرق في سنة ٧٢١ هـ^(٥)

ظاهرته : قال الحافظ ابن حجر : « اشتغل كثيراً ، ومال إلى مذهب الطاهر »^(٦)

(١) الدور الكامنة ج ٤ / ص ١٢٩

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) نفس المصدر السابق

(٥) نفس المصدر السابق

(٦) المصدر السابق ج ٤ / ص ١٧٨

مدن حضرة العلماء بالمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

وقال الذهبي : « وكان أثرياً ظاهرياً »^(١)
وقال غيره : « وكان كثير النظر في كتاب « المحلى » تأليف الحافظ الفقيه أبي محمد ابن حزم ومجمل إلى مذهبه »^(٢)

مولده ووفاته : ولد سنة ٦٦٢ هـ واستوطن الوزير ابن سهل القاهرة في آخر عمره ومات بها في رجوعه من الحج في ثاني عشر المحرم سنة ثلاثين وسبع مائة ٧٣٠ هـ رحمه الله

٦٧ - عبد الحليم بن الحسن التينمالي بن عبد الملك بن عبد الله بن يحيى بن تندرلوت^(٣) ، المتوفى سنة ٧٤١ هـ

شيعته : روى عن أبي علي بن عنوان ، وأبي الطاهر بن سرور ، وناصر الدين ، وأبي الحجاج بن قسوم وغيرهم

ظاهرته : قال ابن الخطيب : « كان فقيهاً مناضلاً عن مذهب الإمام أبي محمد ابن حزم ، متشعباً له »^(٤)

حاله : كان شيخاً سليم الصدر ، قليل التصنع ، فاضلاً مستطرفاً ، يمكن

« مألقة » متعباً من الشهادة المخزنية ، مجروحاً بهنة المماقرة ، مرجوحاً من عقلاء

ناس ، مكروماً لبنيه وطلبه إلى حين وفاته . توفي بمالقة سنة إحدى وأربعين وسبع مائة ، وقد أرى على الثمانين

(١) للمعم المختص بالحدثين للإمام الذهبي ص ٢٥٧ تحقيق محمد الحبيب الهبة

(٢) نقلي الكبير ، المقرئ ٧ / ٢٤

(٣) ترجمت في الإحاطة (نصوص جديدة لم تنشر) تحقيق الدكتور عبد السلام شقور رقم

٢٨٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٤) المصدر السابق . ولهذا صح أن يكون الإمام ابن حزم صاحب مذهب مستقل يسمى

أبوه بالحزمية

٦٨- ابن خليل العبدي ق ٦ هـ^(١): محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن جعفر بن محمد بن خليل، الأندلسي الظاهري. ولم أقف له على ترجمة، ولا ذكر له في غير كتاب «المورد الأحلى» المذكور ووصفه صاحبه «الإمام، الأستاذ الجليل، تابع السلف ثم قال: وناهيك به»^(٢).
أثف ابن خليل الظاهري كتاب «القدح الملقى في إكمال المحلى»^(٣)، فالملحق يتهيأ بنهاية المسألة الثالثة وعشرين والفين في أحكام شبه العمدة من كتاب الدليات. والمطبوع بعد ذلك - وهو بقية الجزء العاشر وجميع الجزء الثاني عشر من الطبعة المنيرة العتيقة - إنما هو تمة المحلى لأبي رافع الفضل بن أبي محمد بن حزم الظاهري أتمه من كتاب أبيه الإيصال. وكان الإمام أبو محمد بن حزم عهد إلى بنه أن يكملوه على ما نهجه من كتاب الإيصال قبل وفاته رحمه الله.
إلا أن الإمام ابن خليل العبدي الظاهري لم يعجبه صنع أبي رافع في التمهيد، ورآه يخالف نهج المحلى ولم يجعل المحلى - بالجيم - أصلاً لتتمته، يقول في خطبة كتابه التي نقلها عنه كاملة صاحب «المورد الأحلى»: «... فتأملت هذه الزيادة بقصد زيادة أبي رافع - فوجدت فيها خللاً كثيراً... وذلك أن الإمام أبا محمد

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى: مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٤٠ ق، لمؤلف مجهول من تلامذة الحافظ الذهبي، وانفرد هذا المؤلف بذكر اسمه كاملاً.
(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، وانظر مقالاً للأستاذ محمد إبراهيم الكتاني حول كتاب «القدح الملقى في إكمال المحلى» لابن خليل بالعربية والفرنسية في مجلة: Hesperis ١-١٦ P Tamuda Publication du centre universitaire de la recherche scientifique Faculté de lettres, Editions techniques Nord-Africains Volum ٢-١٩٩١ Imprimerie de L' aGdal Rabat /

رتب كتاب المحلى على كتاب المجلى .. لا يخالف ترتيبه ... والذي صنعه أبو رافع الفضل في هذه الزيادة أنه أخذ أبواباً على ترتيب الإيصال فأكمل بها المحلى ولم يتعرض إلى المجلى، ولا نقل منه كلمة واحدة»^(١).
ولما لم يرتض ابن خليل الظاهري هذا النهج ألف كتابه «القدح الملقى في إكمال المحلى»، يقول: «... رأيت أن أكمله على ترتيبه إن شاء الله تعالى حتى إذا رآه العارف الناقد، لم ير فرقاً بينه وبين ما ابتدأ به أبو محمد»^(٢).
وقد وهم صلاح الدين الصفدي المتوفي سنة ٧٦٤ هـ في قوله أن ابن خليل تلميذ ابن حزم، قال في الوافي بالوفيات^(٣): «وله - أي ابن حزم - كتاب المجلى وشرحه المحلى ولم يكمله، وكمله تلميذه ابن خليل، رأيت هذه التكملة، في ثلاثة مجلدات، بخط ابن خليل، عند ابن سيد الناس».
وهذا أمر لا يتفق وما ورد في مقدمة «القدح الملقى» لابن خليل - حسبما أوردها صاحب «المورد الأحلى» من الإشارة إلى إحراق كتب الفروع، والمعروف أن هذه الكتب أحرقت على عهد الدولة الموحدية، وبالضبط في خلافة المنصور سنة ٥٨٠ هـ الموحدية، فلا يمكن أن يكون أحد تلاميذ ابن حزم بقي حياً إلى هذا العهد^(٤) ولهذا أرى أن وفاة ابن خليل كانت على وجه التقريب خلال القرن السادس وفيه وقعت حادثة الإحراق.

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الوافي بالوفيات ج ١ ص ٢٩٢.

(٤) انظر بطل ذلك في دراسة الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني المذكورة سابقاً.

ظاهرة ابن خليل المبدري :

١- تلبو ظاهرته واضحة في تلويحه بالنشاء والتأييد الشرعي لفعل يعقوب المنصور الموحي الذي ملك بين ٥٨٠-٥٩٥ هـ والذي أحرق كتب المالكية، وامتحن فقهاءهم، وعرضهم على السيف. يقول في «الفتح الملقى» : «والحق فيمن علم الحق وعَدَّ عن قبوله من هؤلاء - يقصد المالكية - أن يجاهدوا عليه بالسيف، وتحرق كتبهم المضلة التي ليس فيها لرسول الله ﷺ ذكر، إلا آراء مجردة عن الاستدلال بالكتاب والسنة، حتى يرجعوا عن هذه المقاصد الرذيلة، والأغراض المنبوذة، كما فعل بعض من ولاء الله تعالى من أقطار أرضه امرأ فجزاه الله خير الجزاء، فمن لم يقدر على ذلك ففرضه على رأي أبي محمد أن يجاهدكم بلسانه، كما فعل هو»^(١).

٢- في نقاحه الكبير على ابن حزم، وانتصاره له، وحطه الشديد على خصومه: فهم عنده أحد رجلين «إما جاهل مفرط الجهل.. وإما رجل دقيق الحياء قليل الدين ينال منه تعصباً لأهل مذهبه..»^(٢)، ثم يصفهم بالجهل، والكذب عليه، والإفك والغرور، والبهتان والتكبر، والتعصب والهوى، ويسع الآخرة بالدنيا إلخ..»^(٣) وكفى بهذا دليلاً على ظاهرته وحزمته.

٣- إكماله للمحلى على أصول ابن حزم ومذهبه الظاهري في كتابه «الفتح الملقى في إكمال المحلى».

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى، وانتصار الظاهرية لفعل يعقوب المنصور الموحي دليل على ظاهرة الدولة الموحدية أيضاً.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

٦٩- يحيى الدين ابن عربي ٦٣٨ هـ^(١).

أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي الحافعي الأندلسي الصوفي الظاهري الملقب بالشيخ الأكبر.

المطلب الأول : ترجمته :

لم أقصد ترجمة وافية له فإن ذلك في مظانه من كتب التراجم، وإنما أروم الحديث عن ظاهرته التي هي قطب الرحى في هذا العمل، ومع ذلك سأقتضب لك نبذة عن حياته، تكشف لنا عن شخصه.

كان بالمغرب يعرف بابن العربي بالألف واللام، واصطلاح أهل المشرق على ذكره بغير ألف ولام، للتفريق بينه وبين القاضي أبي بكر بن العربي المافري.

ولد بمرسية يوم الإثنين سابع عشر رمضان سنة ٥٦٠ هـ وسكن إشبيلية، بعد أن انتقل إليها وأقام بها إلى سنة ٥٩٨ هـ ثم ارتحل إلى المشرق : «كان أولاً يكتب لبعض الولاة بالأندلس، ثم إنه طرقه طارق فخرج في البراري على وجهه»^(٢).

شيوخه ورحلاته : سمع بمرسية ابن بشكوال، وقرأ القرآن على أبي بكر بن خلف بإشبيلية بالسبع، وقرأ أيضاً بالسبع على أبي القاسم الشراط القرطبي، وسمع على أبي بكر محمد بن أبي حمزة كتاب «التيسير» للبدائي، وسمع على ابن زرقون، وأبي محمد عبد الحق الإشبيلي الأزدي، وغير واحد من أهل المغرب

(١) انظر ترجمته في: عنوان الدراية ص ١٥٦، ونفع الطيب ١٦١/٢ رقم ١١٣، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٠٠، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٨، وطبقات المفسرين للدودي ج ٢/٢٠٤ رقم ٥٤١، والوفاي بالوفيات ج ٤/١٧٣ رقم ١٧١٣، والأعلام للزركلي ٢٨١/٦.

(٢) البواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر لعبد الوهاب الشعراني ج ٢/ ص ٦.

والشرق يطول تعدادهم .

ثم ارتحل إلى المشرق وأجازته جماعة منهم الحافظ السلفي وكان يحدثه بالإجازة العامة، وابن عساكر، وأبو الفرج ابن الجوزي، ودخل مصر، وأقام بالحجاز مدة، ودخل بغداد والموصل وبلاد الروم، ومات بدمشق سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثاني والعشرين من شهر ربيع الآخر، ودفن بسفح قاسيون تلاميذه : لقيه جماعة من العلماء والمتعبدين فأخذوا عنه العلوم والمعارف أقوال العلماء فيه : وانقسم العلماء فيه إلى ماذح وقادح ومعتزل له : بعض مادحيه :

قال الغبريني : « الشيخ الفقيه الجليل، الحافظ المتصوف المحقق، أبو عبد الله محمد ابن علي الطائي الحائمي المعروف بابن سراقه »^(١).

وذكر مكانته في الفقه راداً على من زعم قصوره فيه فقال : « وأما علم التعاليم »^(٢) فكان أعلم الناس بها ، وأما علم الفقه ، فكان أعلم الناس به، متقوله ومعقوله، وقد توهم بعض من لا يعرفه لما رأى استغراق الشيخ رحمه الله في فنون من العلم أنه قاصر فيه »^(٣).

ثم قال بعد كلام : « وعلم الحديث كان له فيه تقدم وعلو سند ، وعلم العربية لغة وأدباً ونحواً كان متقدماً فيه، له التأليف الحسنة، وله الشعر الفائق الرائق غزلاً وتصوفاً ، وله في علم الفرائض ما لم يسبق إليه. وأما علم التصوف فهو فيه

(١) عنوان الدراية ص ١٥٦.

(٢) التعاليم هو علم التصوف والسلوك على مذهب أهل الباطن : راجع المنقذ من الضلال للفرزالي .

(٣) المصدر السابق ص ١٤٥.

الإمام »^(١) . وقال المقرئ : « الشيخ الأكبر ، ذو الحاسن التي تبهر ... الصوفي الفقيه المشهور الظاهري »^(٢) ، ثم قال منافحاً عنه : « وبالجملة فهو حجة الله الظاهرة، وآية الباهرة، ولا يلتفت إلى كلام من تكلم فيه، والله در السيوطي الحافظ فإنه ألف « تنبيه النقي على تنزيه ابن عربي » ، ومقام هذا الشيخ معلوم، والتعريف به يستدعي طولاً، وهو أظهر من نار على علم »^(٣).

بعض قادحيه :

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : « هذا شيخ سوء، كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجاً »^(٤).

وقد انتقده أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية انتقاداً شديداً في كتبه « فقد ذكر له أن في دمشق إنساناً يرد كلام ابن عربي بالتأويل إلى ظاهر الشرع ويوجه خطاه فطلبه فلم يجضر إليه، فلما كان في بعض الأيام قُدر الله الجمع بينهما، فقيل له : هذا فلان ، فقال له : بلغني عنك كذا وكذا ؟ فقال : هو ما بلغك ، فقال : كيف تعمل في قوله « خضت لجة بحر الأنبياء وقوف على ساحله » . فقال : ما في ذا شيء، يعني أنهم واقفون لإنقاذ من يفرق فيه من أعينهم، فقال له : هذا بعيد... »^(٥).

وقد مال إلى تكفيره خلق، ساق أقوالهم قاطبة الإمام برهان الدين البقاعي في

(١) المصدر السابق ص ١٤٦.

(٢) النفع ج ٢ ص ١٦١ رقم ١١٣.

(٣) المصدر السابق ص ١٧٥.

(٤) الوافي بالوفيات للصفدي ج ٤ / ص ١٧٤.

(٥) الوافي بالوفيات ج ٤ / ص ١٧٧.

المدرسة الطهرية بالمغرب والأندلس

كتابه «تبيين الغي إلى تكفير ابن عربي» بلغوا نحواً من ست وعشرين مجلداً. ومن كتبه «الفتوحات المكية» و«التصوير» و«القصص» و«النهي» قال في حقه معتزلاً عنه: «إن له توسلاً في الكلام، وذكاء، وقوة خاطر وحافظة، وتنقيفاً في التصوف، وتوليفاً بين المعرفة لولا شطحه في كلامه وشعره، ولعل ذلك وقع منه حال سكره وغيبه فيرجى له الخير»^(١).

وقال أيضاً: «كان رجلاً قد تصوف وتعمز، وجاع وسهر حتى فسدت مخيته، فصار يرى بخياله أشياء يظنها حقيقة ولا وجود لها»^(٢).

ومن اعتذر عنه أيضاً الصفدي قال في الوافي بالوفيات: «ولم أكن وقت علم شيء من كلامه، ثم أتت وقت علي «فصوص الحكم» التي له، فريت فيها أشياء منكورة الظاهر، لا توافق الشرع، وما فيه شك أنه يحصل له ولأمثاله حالات عند معاناة الرياضات في اختلاوت يحتاجون إلى العبارة عنها فيأتون بما تقصر الأنفاظ عن تلك المعاني التي لمحوها في تلك الحالات، فتسأل الله العصمة من الوقوع فيما خالف الشرع»^(٣).

معه: «ولقد أنكر عليه أهل الديار المصرية «شطحات» صدرت عنه كالقول بوحنة الوجود وغيرها، فعمل بعضهم على إراقة دمه، كما أريق دم الحسين بن منصور الخلاج وأشباهه. وجس، فسعى في خلاصه علي بن فتح البجائي من

(١) انظر: تنبيه الغي إلى تكفير ابن عربي، لبرهان الدين البقاعي، ص ١٣٧ وما بعدها.
(٢) فتح الطب ٢/ ١٦٥.
(٣) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٩.
(٤) الوافي بالوفيات ج ٤/ ص ١٧٥.

مدن قاضي، سلام للمدرسة الطهرية بالمغرب والأندلس

توفي بطنجة، فجاء واستوطن دمشق، فتوفي بها^(١). تواليفه: «مع في علم التصوف، وله فيه وفي غيره من العلوم تصانيف هي أكثر من الكثير، ذكر بعضهم أنها نحو أربعمائة كتاب ورسالة»^(٢)، منها: «الفتوحات المكية» مطبوع في عشر مجلدات، و«محاضرة الأبرار وصامرة لأخبار» و«فصوص الحكم» ط، و«عقائد مغرب» ط، وغيرها^(٣). مولده ووفاته: ولد بمصر سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر، ومات بدمشق سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر، ودفن ببنع قاسيون.

المطلب الثاني: ابن عربي الفقيه الظاهري الحزمي:

يظهر من كتاب «الفتوحات المكية» وغيره من كتبه التي عرض فيها للفقه أنه كان متأثراً بمدرسة ابن حزم في الفروع وفي بعض الأصول تأثراً كبيراً، وقد ذكر بالبيا أنه قرأ القرآن والحديث في إشبيلية، ودرس الفقه على يد أحد تلاميذ ابن حزم الظاهري^(٤).

ولابن عربي رؤيا وردت في «الفتوحات المكية» توهم إلى أن المعتقد لفقه ابن حزم، معتق لفقه رسول الله ﷺ، وما ابن حزم إلا دليل خير لذلك الفقه الحق؛ وداع إليه قال الحاتمي: «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، وقد

(١) انظر الأعلام للزركلي ج ٦/ ص ٢٨١.

(٢) هو الزركلي في الأعلام ج ٦/ ص ٢٨١.

(٣) انظر تواليفه في ج ٦ من الأعلام للزركلي، ص ٢٨١، وانظر عنوان الدراية ص ١٤٦-١٦٤.

(٤) تاريخ الفكر الأندلسي ص ٣٧١.

عائق أبا محمد بن حزم المحدث، فغاب الواحد في الآخر، فلم نر إلا واحداً، ومر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذه غاية الوصلة^(١).

ومن تواليف ابن عربي التي تدل على ميله لمذهب ابن حزم واختصاصه به والعناية بكتبه : « المعلى في اختصار المحلى »^(٢) الذي اختصر فيه المحلى لابن حزم نفسه قال : « وكذلك ابتدأت في اختصار المحلى لابن حزم الفارسي، واختصرت المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج لنفسه »^(٣).

ومن عنايته البالغة بكتب ابن حزم الظاهري، ما ذكره الأستاذ سعيد الأفغاني أنه عثر على رسالة الإمام ابن حزم (ملخص لإبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) في تونس سنة ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) وكلها بخط الإمام الذهبي، علقها لنفسه من خط الشيخ محيي الدين بن عربي قال : « فجاءت تحفة تردمي بمؤلفها [وهو ابن حزم] وناسخها - وهو الشيخ ابن عربي - ومعلقها وهو الإمام الذهبي »^(٤).

اختلاف العلماء في ظاهرته : منهم من وصفه بالاجتهاد المطلق، ومنهم من نص على أنه ظاهري المذهب، ومن وصفه بالاجتهاد المطلق : ابن خلكان^(٥).

(١) الفتوحات المكية ٥١٩/٢ دار صادر بيروت لبنان، وانظر معجم فقه ابن حزم الظاهري ل محمد المتصر الكتاني ص ٣٧.

(٢) انظر دائرة المعارف ج ١/ ص ٢٦١.

(٣) عنوان الدراية للغبيري ص ١٦٤.

(٤) ملخص لإبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، مقدمة التحقيق : للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٣.

(٥) في وفيات الأعيان ج ٧/ ص ١١.

وابن العماد الحنبلي^(١)، وقد احتج ابن العماد لذلك بما قاله الشيخ ابن عربي في رأيته قال :

لقد حرم الرحمن تقليد مالك وأحمد والنعمان والكل فاعلموا واحتج له أيضاً بما قاله في نوبته، قال :

لست ممن يقول قال ابن حزم لا ولا أحمد ولا النعمان ثم عتب ابن العماد على ذلك فقال : « وهذا صريح بالاجتهاد المطلق »^(٢).

وقد نسب إلى المذهب الظاهري غير واحد من العلماء، واشتهر ذلك على السهم منهم ابن مسدي، والسيوطي^(٣)، والصفدي^(٤)، والمقري قال في النفع^(٥) : « وكان ظاهري المذهب في العبادات، باطني النظر في الاعتقادات ».

ووصفه الداودي فقال : « الصوفي الفقيه الظاهري المحدث »^(٦) وقال المقري أيضاً : « الصوفي الفقيه المشهور الظاهري »^(٧).

الترجيح بين هذين القولين :

وفي الواقع إن بعض العلماء الذين نسبوه إلى الاجتهاد المطلق لم يحققوا ما يعنيه الظاهر عند أهله، فالظاهر عندهم يكاد يكون منهجاً لا مذهباً - بالمعنى المعروف

(١) في شذرات الذهب ج ٥/ ص ٢٠٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٩.

(٤) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٧٣.

(٥) نفع الطب ج ٢/ ١٦٤.

(٦) طبقات المفسرين للداودي ج ٢/ ص ٢٠٤ رقم ٥٤١.

(٧) النفع ج ٢/ ١٦٢.

للمذهب - لأن المذهب يقتضي شيخاً ومقلداً، ولا يمكن أن يكون في الظاهرية مقلدون، لأن التقليد مهذوم من أساسه في المنهج الظاهري.

ولذلك فإن الظاهرية - ومنهم ابن عربي - قد يوافق بعضهم بعضاً في الأصول والفروع، وقد يخالف بعضهم بعضاً في بعضها الآخر، غير أنني وجدت الأصل الأصل الذي يجمعهم جميعاً ويميزهم عن غيرهم نفي القول بالرأي والقبيل في الدين.

ولما ألهم بعضهم ابن حزم بحض اتباعه على تقليده، كذب هذا الكلام وأنكره فقال : « وأما قوله - يقصد الخصم - إننا نحض اتباعنا على تقليدنا فقد كذب صراحاً بواحاً، وما نحض أصحابنا وغيرهم، ولا نملا كتبنا إلا بالأمر باتباع القرآن وسن النبي ﷺ وإجماع الأمة... »^(١)

وهذا الكلام قريب مما قال به ابن عربي الحائلي لما نسب بعض أهل زمانه إلى تقليد الإمام ابن حزم الظاهري. قال في أبيات جامعة :

نسبوني إلى ابن حزم وإنسي لست ممن يقول قال ابن حزم
لا ولا غيره فإني مقالي قال نص الكتاب ذلك علمي
أو يقول الرسول لو أجمع الخلق على ما أقول ذلك حكمي^(٢)
والذي قرره في هذه الآيات من الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع لا غير، ولم يذكر القياس دليلاً شرعياً. هي نفسها أصول الظاهرية.

(١) رسالة في الرد على الخائف من بعد لابن حزم ص ١٢٤ تحقيق إحسان عباس
(٢) نقلاً عن كتاب « الفقه » عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي لمحمود محمود الغراب ص ٩

لما إنكاره تقليد ابن حزم، فليس عند الظاهرية تقليد في الفروع وإنما هي أصول يجمعهم، ويتركون فيها، وعلى هذا الوجه تحمل الآيات السابقة، ويحمل كلام كل من ابن خلكان وابن العماد اللذين وصفاه بالاجتهاد المطلق، والصحيح له مجتهد على أصول الظاهرية، كما تنطق بذلك عبارة غير واحد من ذكرنا أولاً. غير أن الذي يحسم الخلاف في هذا الأمر هو تتبع بعض آراء الشيخ ابن عربي الفقهية والأصولية في كتبه^(١)، ومقارنتها بآراء الإمام ابن حزم خاصة وآراء الظاهرية عامة. ويكفي في ذلك إثبات ما وافق فيه مدرسة الظاهر الحزمية في الأصول والفروع.

١ : موافقة المدرسة الظاهرية الحزمية في الأصول :

موافقة ابن حزم ومدرسة الظاهر في أن :

١ - أصول أحكام الشرع : الكتاب والسنة والإجماع لا غير .

يقول ابن عربي : « أعلم أن أصول أحكام الشرع المتفق عليها ثلاثة : الكتاب

(١) وقد سمر الأمر علينا الباحث محمود محمود الغراب في كتابه « الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي » إذ جمع في كتابه هذا، كل ما وقف عليه من آراء الشيخ الفقهية في جميع كتبه التي بين أيدينا اليوم، كما قال في مقدمة الكتاب، إلا أنه لم يجل على هذه الكتب فحسب أمر الرجوع إليها، وذكر منها إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن، وهو ما بقي من تفسيره المفقود، وشركة الكون، وروح القدس في محاسبة النفس، وكتاب القرية، وكتاب الكتب، والديوان، والتدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية، ورسالة في أصول الفقه للشيخ جمال الدين القاسمي، جمع فيها أقوال ابن عربي، وقد جهدت أن أحصل على بعض هذه الكتب لاسيما رسالة ابن عربي في أصول الفقه، فلم أتمكن من ذلك. فاضطرت إلى نقل بعض هذه النصوص عن كتاب محمود الغراب المذكور .

والسنة المتواترة والإجماع، واختلف العلماء في القياس، فمن قائل أنه دليل وإن من أصول الأحكام، ومن قائل بمنعه، وبه أقول^(١).

فهو يتفق مع ابن حزم في الأخذ بالأصول الثلاثة لا غير الكتاب والسنة والإجماع، خلافاً لمنهج جمهور الأئمة الذين استندوا في إسقاطهم إلى الكتاب والسنة والإجماع والرأي وضحته القياس.

٢- موافقة ابن حزم في حقيقة الإجماع :

يقول ابن عربي الحاتمي : « يقول أهل الأصول في الإجماع : إن الإجماع لابد أن يستند إلى نص، وإن لم ينطق به . فقام الإجماع في الدلالة على الحكم المشروع مقام النص من الكتاب أو السنة المتواترة التي تفيد العلم... ولا حكم بإجماع بعد إجماع المصدر الأول، فالإجماع إجماع الصحابة بعد رسول الله ﷺ لا غير، وما عدا عصرهم فليس بإجماع يحكم به »^(٢).

وهذا عين رأي ابن حزم الذي يقول : « فنظرنا في هذا القول الثاني وهو قول من قال : إن أهل العصر الذي إجماعهم هو الإجماع الذي أمر الله تعالى باتباعه، هم الصحابة رضي الله عنهم فقط، فوجدناه صحيحاً »^(٣).

ثم يقول : « فإجماعهم [أي الصحابة] على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه، لأنهم نقلوه عن رسول الله ﷺ عن الله تعالى بلا شك »^(٤).

(١) الفتوحات المكية لمحي الدين ابن عربي : ٢٩٠ / ٣ ط دار الفكر

(٢) المصادر السابق ٢٩١ - ٢٩٥

(٣) السند في أصول الفقه القاهري لابن حزم ص ٢٦ بتحقيق محمد صحي حسن حلاق

(٤) المصدر السابق ص ٢٧ - ٢٨

٣ - موافقة لابن حزم والظاهرية في إبطال الرأي والقياس :

وهذا أصل الأصول الذي خالف فيه الظاهرية الجمهور . يقول ابن عربي : « إذا وقع خلاف في شيء وجب رد الحكم فيه إلى الكتاب والخبر النبوي، فإنه خير وأحسن تأويلاً، ولا يجوز أن يدان الله بالرأي، وهو القول بغير حجة ولا برهان من كتاب ولا من سنة ولا من إجماع »^(١).

ثم يمنع القياس في الدين فيقول : « وإنما امتنعنا نحن من الأخذ بالقياس، لأنه زيادة في الحكم... فلما رأينا على ذلك منعا القياس في الدين، فإن النبي ﷺ ما أمرنا به، ولا أمرنا به الحق تعالى، فتعين علينا تركه »^(٢).

ويقول : « وأما القياس فلا أقول به ولا أقلد فيه جملة واحدة »^(٣)، ثم يقرر أن في عمومات ظاهر الكتاب والسنة ما يغني عن القياس .

ومثل لذلك فيقول : « مثال ذلك رجل ضرب أباه بعضاً أو بما كان، فقال أهل القياس : لا نص عندنا في هذه المسألة، ولكن لما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لِمَا أُمِرَ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ ، قلنا : فإذا ورد النهي عن التأفب وهو قليل، فالضرب بالعصا أشد فكان تنبيهاً من الشارع بالأدنى على الأعلى، فلا بد من القياس عليه، فإن التأفب والضرب بالعصا يجمعهما الأذى، فقلنا الضرب بالعصا المسكوت عنه على التأفب المطوق به .

وقلنا نحن^(٤) : ليس لنا التحكم على الشارع في شيء مما يجوز أن يكلف به..

(١) الفتوحات المكية : ٢٩٥ / ٣ ط دار الفكر

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) بقصد الظاهرية من فقهاء الملة على الأرجح، وعلى رأسهم ابن حزم . وهو قول اختصوا به دون غيرهم .

ولو لم يرد في نطق الشارع غير هذا لم يلزمنا هذا القياس، ولا الحفاه بالتألف، وإنما حكمنا بما ورد وهو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فاجمل الخطاب، فاستخرجنا من هذا المجمل الحكم في كل ما ليس بإحسان، والضرب بالعصا ما هو من الإحسان المأمور به من الشرع في معاملتنا لأبائنا، فما حكمنا إلا بالنص وما احتجنا إلى قياس، فإن الدين قد كمل ولا نحتاج الزيادة فيه كما لم يجز النقص منه^(١).

وهذا نفس مذهب ابن حزم، في الأخذ بظاهر القرآن لا غير، والإفراط فيه إلى درجة إبطال دليل الخطاب أو دليل الأولى. كما هو واضح في تفسيره للتأليف والضرب.

موافقة لابن حزم والظاهرية في إبطال التعليل :

يقرر ابن عربي ابتداء أن أحكام الحق في عباده لا تُعْلَل لأنها تعبدية، يقول: «بواضح الدليل أحكام الحق في عباده لا تُعْلَل. فالشرع حكم الله لا حكم العقل. والأصل في المبادات كلها أنها من الله ابتداء لا مقصودة للمكلفين... وكل عمل لا يظهر له الشارع تعليلاً من جهته فهو تعبد»^(٢).

وهو مذهب الإمام ابن حزم والظاهرية في إبطال التعليل في الشريعة جملة، يقول ابن حزم: «فأول دُئْب غصبي الله به التعليل لأوامر الله بلا نص، وترك اتباع ظاهرها، وذلك قول إبليس: ﴿مَا هَكَذَا رَبُّكَ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^(٣)، استنبط علة لنهي الله لهما عن أكل الشجرة. ولم

(١) الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي لمحمود الغراب: ص ٥٤-٥٥.

(٢) الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي ص ٤٨.

(٣) سورة الأعراف ١٩.

يصح التعليل عن صحابي ولا قال به قط^(١).

٥- موافقة لابن حزم والظاهرية في الأخذ بالظاهر:

يقرر ابن عربي أصل الأخذ بالظاهر وعدم الزيادة عليه، وهو الأصل الذي تميز به الإمام ابن حزم والظاهرية عن غيرهم من المذاهب الفقهية، يقول ابن عربي: «ومن أراد أن يعتصم من التزين فليقف عند ظاهر الكتاب والسنة، لا يزيد على الظاهر شيئاً»^(٢).

وهذا الذي قرره ابن حزم والظاهرية يقول: «ولا يجمل لأحد أن يُحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره، لأن الله تعالى يقول: ﴿يَلْسَانُ عَرَفٍ شَيْنٍ﴾^(٣)، وقال تعالى ذاماً قوماً: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٤)، ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا يان فيه، وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نيه ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً»^(٥).

٦- موافقة لابن حزم في عدم جواز الفتيا بالتقليد :

ويوافق ابن عربي ابن حزم في مناهضته للتقليد وإبطال فتوى المقلد فيقول: «والتقليد في دين الله لا يجوز عندنا تقليد حي ولا ميت، ويتمين على السائل إذا

(١) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم بتحقيق سعيد الأفغاني ص ٤٩.

(٢) فقه الشيخ الأكبر... ص ٤٤.

(٣) سورة الشعراء الآية (١٩٥).

(٤) سورة المائدة: الآية (١٣).

(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري للإمام ابن حزم بتحقيق حلاق ص ٥٩-٦٠.

سأل العالم أن يقول له : أريد حكم الله أو حكم رسوله في هذه المسألة، فإن قال له المسؤول : هذا حكم الله في المسألة أو حكم رسوله، تعين عليه الأخذ به، فإن المسؤول هنا ناقل حكم الله وحكم رسوله الذي أمرنا بالأخذ به، فإن قال : هذا رأيي، أو هذا حكم رأيي، أو ما عندي في هذه المسألة حكم منطوق به، ولكن القياس يعطي أن يكون الحكم فيه مثل الحكم في المسألة الفلاحية المنطوق بحكمها، لم يجز للسائل أن يأخذ بقوله، ويبحث عن أهل الذكر فيألم عن صفة ما قصد ويتعين على كل مسلم أن لا يسأل إلا أهل الذكر وهم أهل القرآن قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ﴾ وأهل الحديث، فإن علم السائل أن هذا المسؤول صاحب رأي وقياس فيتركه ويسأل صاحب الحديث، فإن كان المسؤول صاحب رأي وقياس وحديث فيسأله، فإذا افتاه تعين أن يقول له : هذا الحكم رأيي أو قياسي، أو عن حديثي، فإن قال عن رأيي أو قياسي تركه، وإن قال عن خبري أخذ به. وإن قال المسؤول هذا رأيي كما يقول أصحاب الرأي في كتبهم، فإنه يحرم عليه اتباعه فيه، فإن الله ما تعبد إلا بما شرع له من كتاب أو سنة، وما تعبد الله أحداً برأي أحد.

ثم يذم التقليد في الأصول والفروع ويأمر بالنظر في الأدلة فيقول : «قال تعالى : ﴿وَلِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَمَرَ اللَّهُ فَأَتُوا بِشَيْءٍ مِمَّا آتَيْنَاهُمْ بِهِ قُلُوبُهُمْ أَسْمَأَتْهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا مِثْلُ قَوْلِنَا فَانكِسُوا﴾ (١) في هذا تحريض على النظر في الأدلة وذم التقليد في الأصول والفروع، فإنه عم بقوله ﴿مَا أَمَرَ اللَّهُ﴾ فدخل تحته جميع الأحكام وهو الأوجه... فلا يبقى من التقليد إلا نقل الدليل من

(١) سورة البقرة : الآية : ١٦٩.

لحي أن السائل عن الله أو عن رسوله أو الإجماع في المسألة التي يسأل فيها (١) وهذا الكلام من ابن عربي قيس - ولا شك - من مشكاة الإمام ابن حزم، وكان من حزم - هنا - هو التكلم، ولكن شتان ما بين الرجلين : صارت مشرفة وصارت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب ويقول ابن حزم في الموضوع : «ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً، لا حياً ولا ميتاً، وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته، فمن سأل عن دينه فزاعماً يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين، ففرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن علم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله ﷺ، فإذا دل عليه أنه، فإذا افتاه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ فإن قال له : نعم، أخذ بذلك وعمل به أبداً، وإن قال له : هذا رأيي، أو هذا قياسي، أو هذا قول ملان، وذكر له صاحباً أو تابعاً أو قبيحاً قديماً أو حديثاً، أو سكوت أو اتهمه أو قال له لا أعرفي، فلا يحل له أن يأخذ بقوله، ولكنه يسأل غيره» (٢).

ليس كلام ابن عربي الحائمي السالف ذكره هو نفسه كلام ابن حزم في روحه ومعناه، وأحياناً في لفظه ومبناه ؟

٧ - موافقة ابن حزم والظاهرية في أن أفعال النبي ﷺ ليست على الوجوب : نحمد الإشارة إلى أن مذهب أهل الظاهر جميعاً أنهم لا يعتبرون حجة من حسن إلا أقواله ﷺ، ولا تكون أفعاله حجة في وجوب أمر إلا إذا اقترنت بقول، لو قامت قرينة على أنها قائمة مقام قول، أو كانت تنفيلاً لأمر، ذلك لأن الأقوال عند مدرسة الظاهر هي التي يكون بها التبليغ.

(١) الفتوحات المكية ٣/ ٢٩٦ ط دار الفكر، وانظر الفقه عند الشيخ الأكبر ص ٦٢ - ٦٤.

(٢) المحلى ج ١ / ص ٨٥ مسألة ١٠٣.

وهذا المذهب مخالف للمذهب الجمهور، ومخالف لما ذهب إليه كثير من الحنفية والماتكية أن أفعال النبي ﷺ تدل على الوجوب، بل هي أكد من أوامره.

يقول ابن عربي: «وأما أفعال النبي ﷺ فليست على الوجوب، إلا فعل بين «وخذوا عني مناسككم» وأفعال الحج، ولولا نطقه في ذلك في بعض الأفعال لم يكن يلزمنا ذلك الفعل، فإنه بشر يتحرك كما يتحرك البشر، ويرضى كما يرضى البشر، ويغضب كما يغضب البشر، فلا يلزمنا اتباعه في أفعاله إلا إن أمر بذلك... فمعنى الاتباع أن نفعل ما يقول لنا، فإن قال اتبعوني في فعلي اتبعناه، وإن لم يقل فالذي يلزمنا الاتباع فيما يقول»^(١).

وهذا الكلام قريب جداً من كلام الإمام ابن حزم إذ يقول: «وأفعال النبي ﷺ على الندب لا على الوجوب إلا ما كان منها بياناً لأمر، أو تحييداً لحكم»^(٢).

فالواجب عند ابن حزم القول لا غير، لأن النبي ﷺ مأمور بالتبليغ، والتبليغ يكون بالقول، أما الفعل فإنه يكون لنا أسوة، والاتباع مندوب إليه، وليس بواجب، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ولو كانت الأسوة واجبة، لكان النص «لقد كان عليكم»، لأن لفظ الإيجاب إنما هو علينا لا لنا^(٣).

ثم يبين ذلك - بنفس الألفاظ التي سبق أن بينه به ابن عربي فيقول: «فأما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذاً لأمر فهو واجب. فمن ذلك قوله عليه

(١) الفتوحات المكية ٣/ ٢٩٥-٢٩٦ ط. دار الفكر، وانظر الفقه عند الشيخ الأكبر ص ٨٦.

(٢) راجع التلذذ في أصول الفقه الظاهري للإمام ابن حزم بتحقيق حلاق ص ٧٠.

(٣) لإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٤/ ص ٤٨.

السلام: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، و«خذوا عني مناسككم». وهذه يحرق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة، وجلده شارب الخمر»^(١). وهكذا تجلّى الموافقة بين ابن عربي والإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر في كثير من الأصول.

ب: موافقة ابن عربي لابن حزم ومدرسة الظاهر في الفروع^(٢):
١- وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء:

غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء مستون فحسب عند مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، لكل متوضئ أو مقتسل طاهر اليدين من النجاسة، لأن مدار الغسل عندهم خوف نجاسة تكون في اليد، وإذا انتفت نجاسة اليد صار ذلك مستوياً فحسب لا فرضاً. وأوجه أحمد بن حنبل عند القيام من نوم الليل خاصة بقوله ﷺ: «فإنه لا يدري أين باتت يده» والمبيت لا يكون إلا بالليل.

أما المدرسة الظاهرية فقد خالفت الفقهاء الأربعة في هذا الأمر، وأوجبت غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء لكل مستيقظ من نوم، نهائراً كان أو ليلاً. ومنه ابن عربي في هذه المسألة هو مذهب الظاهرية في أن غسل اليد واجب من الليل ونوم النهار، قال: «ولا فرق عندنا إذا قبل واجب أو فرض فهما على سواء لفظان مترادفان على معنى واحد»^(٣).

(١) لإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص ٥٠.

(٢) قال محمد إبراهيم الكتاني: «وبلغي أن علامة الشام جمال الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله أفرد ما في الفتوحات من الفقه الظاهري في مؤلف خاص». ابن حزم

خلال ألف عام لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ٧/٢.

(٣) الفتوحات المكية ج ١/ ص ٣٣٦-٣٣٧ دار صادر بيروت.

وهو نفسه مذهب إمام ظاهرية الأندلس والمغرب ابن حزم، ففرض عنه على كل مستحظ من نوم - قبل النوم أو كثر - نهراً كان أو ليلاً، قاعداً أو مضطجماً أو قائماً، في صلاة أو في غير صلاة، كيفما نام - ألا يدخل يده في وضوئه - في إناء كان وضوءه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات، فإن لم يفعل لم يجزئ الوضوء ولا تلك الصلاة. ناسياً ترك ذلك أو عامداً^(١).

ومذهب ابن حزم والظاهرية في هذه المسألة متمسك بظاهر قول النبي ﷺ من حديث أبي هريرة: «إذا استيقظ أحدكم من نوم فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يلزي أين باتت يده»^(٢).

ويرد ابن حزم مذهب الفقهاء الأربعة أن الغسل خوف نجاسة تكون في اليد، أن هذا باطل بلا شك، لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لبيته ولما كنه عن أمته، وأيضاً لو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك، ولكان باطن الفخذين وما بين الإليتين أولى بذلك^(٣).

٢- وجوب الغسل ليوم الجمعة لا لصلاة الجمعة :

ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الأمصار إلى أن الغسل يوم

(١) المحلى ١/ ص ٢٠٠ مسألة ١٤٩

(٢) الحديث قد جاء من طرق بأسانيد صحيحة. فقد أخرجه البخاري في (الوضوء / باب الاستئذان في الوضوء ٥٢/١)، ومسلم في (الطهارة / باب ٢٦ / رقم ٨٧) وأبو داود (الطهارة / ٤٩ باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها / ١٠٣ - ١٠٥)، وكذا رواه النسائي (الطهارة / باب ١).

(٣) المحلى ج ١ / ص ٢٠١.

الجمعة مستحب، قال القاضي عياض: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه^(١)، وذهب الظاهرية إلى أن الغسل يوم الجمعة واجب، قال ابن عربي: «إن الله قد شرع حقاً واجباً على كل عبد أن يغتسل في كل سبعة أيام، فغسل يوم الجمعة لليوم لا للصلاة، فإن العلماء اختلفوا فمن قائل إن الغسل إنما هو ليوم الجمعة وهو مذهبنا، فإن أوقعه قبل صلاة الجمعة ونوى أيضاً الاغتسال لصلاة الجمعة فهو أفضل، ومن قائل إنه لصلاة الجمعة في يوم الجمعة وهو الأفضل بلا خلاف، وحتى لو تركه قبل الصلاة وجب عليه أن يغتسل ما لم تقرب الشمس»^(٢).

وقد ذهب ابن عربي في هذه المسألة مذهب إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم، فإن أبا محمد يقرر في المحلى^(٣) أن غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء، ويذهب ابن حزم كذلك إلى أن غسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة «فإن صلى المصلي الجمعة والمصر ثم اغتسل بهنما أجزأه ذلك»^(٤).

والتأمل في كلام الرجلين يجده متطابقاً تطابقاً تاماً، وهو دليل آخر على ظاهرة محبي الدين ابن عربي.

٣- وجوب الجمعة على المسافرين :

يرى الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: أن لا الجمعة على عبد، ولا

(١) نيل الأوطار للإمام الشوكاني ١/ ٢٣١ أبواب الأغسال المنحبة (باب غسل الجمعة).

(٢) الفتوحات المكية ج ١ / ص ٣٦١ ط دار صادر.

(٣) المحلى ج ١ ص ٢٥٥ مسألة ١٧٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٦٦ مسألة ١٧٩.

مسافر، وذهب داود بن علي وابن حزم والظاهرية إلى وجوب الجمعة على المسافر في سفره، والعبد، والحر، والمقيم، مستلدين بعموم الخطاب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

قال الإمام ابن حزم: «فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول الله ﷺ»^(١)، ووافق ابن عربي الحاشمي الظاهرية وابن حزم موافقة تامة في هذه المسألة قال: «اتفق العلماء على أنها (أي الجمعة) تجب على من تجب عليه الصلوات المفروضة، ثم زادوا أربعة شروط اثنان متفق عليهما واثنان مختلف فيهما، فالمتفق عليهما الذكورة والصحة، وأنها لا تجب على المرأة والمريض، والإثنان المختلف فيهما المسافر والعبد، فمن قائل أن الجمعة تجب على المسافر وبه أقول وتجب على العبد، فللعبد أن يتأهب فإن منعه سيده، فيكون السيد من الذين يصلون عن سبيل الله، ومن قائل إنها لا تجب عليهما»^(٢).

٤ - خطبة الجمعة ليست بفرض :

اختلف أهل العلم في حكم خطبة الجمعة، فذهب عامة العلماء الشافعي وأبي حنيفة ومالك إلى الوجوب، واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً، أنه كان يخطب في كل جمعة. غير أن هذا الدليل لا يتهم للوجوب عند الظاهرية، لأن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب عندهم، وإنما يفيد التنبه والتأسي فحسب. ولذلك ذهب داود وابن حزم إلى أن الخطبة ليست فرضاً، قال أبو محمد: «قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ

(١) المحلى ج ٣ ص ٢٥٥.

(٢) الفتوحات المكية ١/ ٤٥٨ ط. دار صادر.

حَسَنَةً ﴿[الأحزاب: ٢١] فَإِنَّمَا لَنَا الْإِتْمَاءُ بِفَعْلِهِ ﷺ وليس فعله فرضاً»^(١).

وقد وافق الظاهرية في هذا الرأي ابن عربي الحاشمي قال: «اختلف علماء الشريعة في خطبة يوم الجمعة، هل هي شرط في صحة الصلاة، وركن من أركانها أم لا. فذهب الأكثرون إلى أنها شرط وركن، وقال قوم: إنها ليست بفرض، وبه أقول»^(٢)، ثم قال في موضع آخر: «ولما لم يرد نص من الشارع بإيجاب الخطبة ولا بما يقال فيها، إلا مجرد فعله، لم يصح عندنا أن نقول بخطب شرعاً ولا لغة إلا لما ننظر ما فعل فتفعل على طريق التأسي لا على طريق الوجوب»^(٣).

والتأمل في كلام ابن عربي في هذا المقام يجده موافقاً لرأي الظاهرية، وهو واحد منهم. ولم يختص الظاهرية بهذا الرأي بل ذهب إليه أيضاً الحسن البصري، والإمام الجويني، ومن المتأخرين الإمام الشوكاني^(٤).

٥ - حكم من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها :

وهذا الباب هو مما اختص به الظاهرية دون غيرهم من فقهاء الملة. فقد ذهب عامة الفقهاء كأبي حنيفة ومالك والشافعي إلى أن من تعمّد ترك الصلاة، يقضيها بعد خروج الوقت مع الإثم^(٥).

أما الإمام ابن حزم الظاهري فقد ذهب إلى أن من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها، فهذا لا يقبل على قضائها أبداً، فليكثر من فعل الخير وصلاة

(١) المحلى ج ٣ ص ٢٦٤.

(٢) الفتوحات المكية ج ١ ص ٤٦٢ ط. دار صادر.

(٣) المصدر السابق ص ٤٦٣.

(٤) نظر نيل الأوطار ج ٣ ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) المحلى ج ٢ ص ١٠.

التطوع، ليخل ميزانه يوم القيامة، وليتب وليستغفر الله عز وجل^(١). وبهذا الرأي قال ابن عربي الحاتمي موافقاً بذلك ابن حزم والظاهرية. قال: «اختلف العلماء في العامد، فمن قائل أن العامد يجب عليه القضاء، ومن قائل لا يجب عليه القضاء وبه أقول، وما اختلف فيه أحد أنه آثم»^(٢).

٦- وجوب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر :

وهذه المسألة مما انفرد به الظاهرية دون غيرهم من فقهاء الشريعة ومجتهدين العلماء، فقد ذهب الشافعي وأصحابه إلى أن ذلك مستحب. وذهب مالك إلى أن ذلك مكروه وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء^(٣). أما مذهب الإمام ابن حزم الظاهري فهو أن كل من ركع ركعتي الفجر، لم تُجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقة الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيره لصلاة الصبح. إلا أنه إذا لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع^(٤). واستدل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه »^(٥).

(١) الهنلي ج ٢ / ١٠ .

(٢) الفتوحات المكية ٤٧٨ / ١ ط. دار صادر .

(٣) انظر مجموع هذه الأقوال في نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج ٣ / ص ٢١-٢٢، وقد ذكر فيه أنه اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال ولكن ابن حزم والظاهرية انفردوا بالقول بالوجوب .

(٤) الهنلي ج ٢ / مسألة ٣٤١ ص ٢٢٧ .

(٥) أخرجه الترمذي (٤٢٠) في الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وصححه، وأخرجه أبو داود (١٦٢١) في الصلاة : باب الاضطجاع بعدها ، وإسناده صحيح، صححه النووي في شرح مسلم، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٢١ / ٣ : رجاله رجال الصحيح .

ومعلوم أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض والوجوب - عند ابن حزم - حتى يأتي نص آخر أو إجماع متيقن على أنه نذب، فيقف عنده، وهذا الأصل من أصول الفقه عند الظاهرية هو الذي جعل الحاتمي يوافق ابن حزم في وجوب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر .

قال : «ذهب قوم إلى وجوبها وبه أقول للأمر الثابت عن رسول الله ﷺ»^(١). وقال في موضع آخر بعد حطه على المقلدين من فقهاء زمانه في هذه المسألة : «وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان يضطجع بعد ركعتي الفجر، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة الأمر بالاضطجاع لكل من ركع ركعتي الفجر، فالذي ذهب إليه أن تارك الاضطجاع عاص، وأن الوجوب يتعلق به، فليضطجع ولا بد ولو قضاء متى قضا»^(٢).

ثم يستدل في موضع آخر بأقوال أصحابه من الظاهرية دون غيرهم من الفقهاء فيقول : « وإن كانت الفاء في قوله ﷺ « فليضطجع » تعطي التعقيب، فإن بعض المتأخرين من المجتهدين الحفاظ من أهل الظاهر، قال : إن صلاة الصبح لا تصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع، فإن لم يركع ركعتي الفجر صحت صلاة الصبح عنده »^(٣). وهو نفس قول ابن حزم كما تقدم.

٧- لا زكاة في عروض التجارة :

وهذه المسألة انفرد بها الظاهرية كذلك ، وخالفوا فيها الإجماع ، قال ابن المنذر (الترغيب سنة ٣١٨ هـ) : « وأجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة

(١) الفتوحات ٤٩٤ / ١ ط. دار صادر .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

الزكاة إذا حال عليها الحول^(١).

ومذهب أهل السنة كافة إيجاب الزكاة في عروض التجارة، ولم يخالف في ذلك إلا داود ومدرسة الظاهر، وقد تبنى مذهبهم ودافع عنه ابن حزم في المحلى حيث قال: «وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على أن لا زكاة في عروض التجارة»^(٢)، وقال في موضع آخر: «ولو كانت - الزكاة - في عروض التجارة، لبين - الرسول ﷺ - ذلك بلا شك، فلاذ لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلاً»^(٣).

وقد دافع عن هذا المذهب أيضا الشيخ ابن عربي الحاتمي موافقاً فيه ابن حزم والظاهرية، إذ عقد في «الفتوحات» فصلاً حول العروض قال فيه: «والذي أذهب إليه أن لا زكاة فيها؛ لعدم النص في ذلك، وكأنه شرع زائد، وهو القياس المرسل، لا شرع مستنبط من شرع ثابت. والله أعلم»^(٤)، فهو ينفي وجود نص في زكاة عروض التجارة، ويعتبر الذين قالوا بوجوبها شرعاً زائداً بالقياس، والقول بالقياس عنده باطل كما سلف. وهذا يؤكد ظاهرية الحاتمي الصرفة، إذ هو مذهب اختصت به مدرسة الظاهر الداودية والحزمية، وخالفوا فيه عامة فقهاء الملة؛ بل خالفوا فيه الإجماع كما قال ابن المنذر، وقد أيد مذهب الظاهرية في هذه المسألة من المتأخرين الإمام الشوكاني، وصديق حسن خان

(١) الإجماع للإمام ابن المنذر ص ١٤ كتاب الزكاة رقم ١١٥.

(٢) المحلى ج ٤ ص ٤٤.

(٣) المصدر السابق ص ٤٥.

(٤) الفتوحات المكية ١/ ٦٠٠ ط دار صادر.

الفتوحى كذلك^(١).

٨- وجوب إفتار المسافر والمريض شهر رمضان: وفي هذه المسألة خالف ابن حزم ومدرسته الظاهرية الجمهور أيضاً، فقد ذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى مشروعية الصوم في السفر؛ بل ذهبوا إلى أن الصوم أفضل من الإفطار لمن قوي عليه ولم يشق به^(٢). أما الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم: فقد ذهبوا إلى وجوب الإفطار في السفر، وأن من صام لا يجزئه الصيام، وعليه القضاء، واستدلوا بروايات كثيرة ليس هذا موضع استقصائها. قال الإمام ابن حزم: «ومن سافر في رمضان - سفر طاعة أو سفر معصية، أو لا طاعة ولا معصية - ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً، أو بلغه، أو إزاءه، وقد بطل صومه حيث لا قبل ذلك، ويقضي بعد ذلك في أيام آخر»^(٣).

وهذا المذهب الذي خالف فيه ابن حزم والظاهرية الجمهور وافقهم عليه الشيخ ابن عربي موافقة تامة، فقد عقد فصلاً في الفتوحات أسماه: «فصل في صوم المسافر والمريض شهر رمضان» قال بعده: «فمن قاتل إنهما إن صاماه وقع، وأجزأهما، ومن قاتل أنه لا يجزيهما، وأن الواجب عليهما عدة من أيام آخر، والذي أذهب إليه أنهما إن صاماه فإن ذلك لا يجزيهما، وأن الواجب عليهما أيام آخر»^(٤).

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ١/ ٣٢٣.

(٢) انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٢٥.

(٣) المحلى ج ٤ م ٧٦٢ ص ٣٨٤.

(٤) الفتوحات المكية ج ١ ص ٦١٢، وراجع المحلى ج ٤ ص ٣٩٩ وفيه يذهب ابن حزم إلى وجوب إفتار المريض أيضاً.

وقد اكتفيت في هذا البحث بأخص خصائص الظاهرية في الأصول والفروع التي وافقهم عليها الشيخ ابن عربي الحاقمي؛ ليصبح واحداً من تلامذة هذه المدرسة العريقة في تاريخ المذاهب الفقهية بالمغرب والأندلس، وإلا فإن موافقاتهم كثيرة، لو استقصيتها لطال الكلام، وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعق.

٧٠- أبو العباس أحمد بن علي بن خالصة الأنصاري الإشبيلي الزاهد الظاهري المذهب، شيخ أثير الدين أبي حيان النحوي المفسر.

٧١- أبو الفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشتمري الظاهري المذهب، شيخ أبي حيان كذلك.

ذكرهما أبو حيان في معرض تعريفه بشيوخه الذين أخذ عنهم، قال: «وممن لقب من الظاهرية... فذكرهما»^(١)، ولم أَلْ جهداً في البحث عن ترجمة هذين الفقيهين الظاهريين الأندلسيين شيخي أبي حيان، فلم أَعثر لهما على ترجمة في المصادر التي تحت يدي.

٧٢- أثير الدين أبو حيان^(٢) المتوفى سنة ٧٤٥ هـ:

نسبه: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي: أثير

(١) نفع الطيب ٢/ ٥٥١-٥٥٢، وانظر أيضاً: الوافي بالوفيات للصفدي ٥/ ٢٨٠.

(٢) انظر ترجمته في: نفع الطيب ٢/ ٥٣٥، وبرنامج ابن جابر الوادي آشي ص ٨٠ رقم ٤٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/ ص ٣٠٢ رقم ٨٣٢، ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٣، والبلد الطالع للشوكاني ٢/ ٢٨٨ رقم الترجمة ٥٣٤، وبغية الوعاة ج ١/ ص ٢٨٠ رقم ٥١٦، وطبقات المفسرين للدوادري ٢/ ٢٨٧ رقم ٦٠٨، والوافي بالوفيات ج ٥/ ص ٢٦٧ رقم: ٢٣٤٥، وفوات الوفيات للكثيري رقم ٥٠٦، وانظر دراسة الدكتور خديجة الحديثي بعنوان: «أبو حيان النحوي».

الدين أبو حيان الأندلسي الجباني النفزي، الظاهري المذهب^(١)، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن أبا حيان كان جباني الأصل، فأصله من جيان إحدى مدن الأندلس الوسطى^(٢).

أما لقبه الثاني وهو: «الغرناطي» فيرجع إلى مدينة غرناطة التي ولد بها، وفيها نشأ وترعرع، وجاء لقب «النفزي» من انتسابه إلى «نفزة» إحدى قبائل البربر، وكثيراً ما يلقب أبو حيان بالأندلسي؛ نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس. فأبو حيان جباني الأصل، غرناطي المولد والنشأة، أندلسي الانتماء، ظاهري المذهب كما سيأتي بيانه.

مولده: ولد أثير الدين أبو حيان الأندلسي في مدينة «غرناطة»، ولكن بعضهم يذكر أنه ولد في «مطخشارش» وهي مدينة من حضرة غرناطة^(٣)، وكان مولده في آخر شوال سنة ٦٥٤ هـ^(٤) وذكر ذلك بنفسه في إجازته للصفدي، قال: «ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة»^(٥).

شيوخه: قرأ ببلده على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير ولازمه، وانتسب إليه، واتبع به، وشاد له بالشرق ذكراً كبيراً^(٦)، وعلى الأستاذ الخطيب أبي جعفر الرعي الطباع، والخطيب الصالح أبي الحسن ابن فضيلة المعافري، وروى عن القاضي المحدث أبي علي الحسين بن عبد العزيز أبي الأحوص الفهري. ثم أخذ

(١) كما ذكرت ذلك جل كتب التراجم والتاريخ.

(٢) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ١٩٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر مصادر ترجمته السابقة الذكر.

(٥) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨١.

(٦) الإحاطة ٣/ ٤٤.

بتونس عن الأديب الكاتب أبي محمد عبد الله بن هرون الطائي، وبالأسكندرية عن السيد صفى الدين محمد عبد الوهاب ابن الفرات الحسني، وبالغفر على السيد الأصولي وجيه الدين ابن عمران الأنصاري، وبالقاهرة: عن المحدث لبيب الدين أبي عبد الله ابن المؤيد الهمداني^(١)، وغيرهم ممن يشق حصرهم. سبب رحيله إلى المشرق وتركه الأندلس:

قال لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة: «حملته جثة الشيبة على التعريض للأستاذ أبي جعفر الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة فمال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه، وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان، فامتعض له، ونفذ الأمر بتكيله، فاخفى، ثم أجاز البحر مخفياً، ولحق بالمشرق يلتفت خلفه^(٢)». فترك أبو حيان الأندلس، قاصداً القاهرة التي استوطنها حتى توفي بها رحمه الله.

تدرسه وتلاميذه: لقي أبو حيان حظوة من لادن سلاطين مصر وأمرائها وحكامها، فعين مدرساً في مدارس القاهرة وتصدر لإقراء العريضة بالجامع الحاكمي والجامع الأقمر^(٣). ودرس التفسير بالجامع الطولوني والقبة المنصورية، ثم أضيف إليه مشيخة الحديث بها أيضاً، فباشر هذه الوظائف كلها حتى مات. وقرأ عليه الأئمة الكبار، وتلمذوا له، وأكثروا من كتب تصانيفه في حياته والأخذ عنه^(٤). ومن هؤلاء الشيخ تقي الدين السبكي وولده، والجمال

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص ٤٦-٤٧.

(٣) بعض جوامع العصر الفاطمي.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٤.

الإنسي، وابن القاسم، وابن عقيل والسمين، وناظر الجيش، والسفاقي، وابن مكرم^(١)، وخلائق يطول تعدادهم.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى في القاهرة بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر^(٢).

آثاره وتأليفه: هي البحر الزاخر الذي يطول تعدادها، فقد ألف أبو حيان في علوم كثيرة، في النحو واللغة، والتفسير والقراءات، والحديث والفقه، والتاريخ والتراجم، والنقد والبلاغة، والشعر وغير ذلك^(٣). ولا بأس من ذكر أشهرها، فمن ذلك:

البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم، وهو أكبر كنه وأشهرها، ومختصره النهر المأذون البحر.

وفي الحديث والفقه: الأنور الأجل في اختصار المحلى لابن حزم الظاهري، والرواج في اختصار المنهاج اختصر فيه كتاب: منهاج الطالبين للإمام النووي الشافعي، ومسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد^(٤).

وفي القراءات: المورد الغمر في قراءة أبي عمرو، والمزني الهامر في قراءة ابن عامر، والأثير في قراءة ابن كثير، والنافع في قراءة نافع، والرمزة في قراءة حمزة،

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

(٢) نفع الطيب ٢/ ٥٣٨.

(٣) انظر هذه الفنون والمصنفات التي صنف فيها في رسالة الباحثة الدكتورة خديجة الخديني: أبو حيان النحوي ص ١٠١ فما بعدها.

والنير الجلي في قراءة زيد بن علي، والروض الباسم في قراءة عاصم، وتقريب
النائي في قراءة الكسائي، وعقد اللاك في القراءات السبع العوالي.
وفي التاريخ والتراجم : تحفة التدس في غاة الأندلس ، ومجاني المصير في آداب
وتواريخ أهل العصر .

وفي النحو واللغة : التذيل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك.
وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وإعراب القرآن ، وغاية الإحسان من
علم اللسان .

و في البلاغة : خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان .

وفي الشعر والآداب : نوافث السحر في دماث الشعر ، ونشر الزهر في نظم
الزهر^(١) ، وغير ذلك من التواليف الجيدة المفيدة .
منزلة العلمية :

أجمع العلماء الذين ترجموا لأبي حيان على أنه كان نحوي عصره، ومفسره،
ولغوي، ومحدث، ومقرنه، ومؤرخه، وأديبه^(٢)، ولا يتأتى هذا إلا لعالم متبحر واسع
الاطلاع، وأحسن من وصفه وصفاً جامعاً تلميذه الصفدي قال فيه : « الشيخ
الإمام، الحافظ، العلامة، فريد العصر، وشيخ الزمان، وإمام النحاة، أثير الدين
أبو حيان الفرناطي، قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد
إفريقية، وثغر الإسكندرية، وديار مصر، والحجاز، وحصل الإجازات من الشام،
والعراق وغير ذلك، واجتهد، وطلب وحصل، وكب وقيد.

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر مثلاً : بضية الوعاة ١ / ٢٨٠ .

ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه، لأنني لم أره إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب
ولم أره على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، نظم
وتر، وله الموشحات البديعة، وهو ثبت فيما يتقله، محرم لما يقوله، عارف باللغة،
ضابط لأنفاظها، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر معه في
أقطار الأرض غيره في العربية .

وله اليد الطولى في التفسير، والحديث والشروط، والفروع، وتراجم الناس،
وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم، خصوصاً المغاربة، وتقيد أسمائهم، على ما
يلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق وتضخيم، لأنهم مجاورو بلاد الفرنج
واسماؤهم غريبة وألقابهم كذلك^(١) .

وقال في حق تلميذه ابن مرزوق الخطيب^(٢) : « هو شيخ النحاة بالديار المصرية،
وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة
والحديث^(٣) .

وعن منزلته في الحديث والنحو والفقه : يقول تلميذه ابن جابر الوادي آشي
التوفي ٧٤٩ هـ : « الشيخ الفقيه الإمام المحدث، صدر النحاة بديار مصر، والمشهود
له بالسبق فيها أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان
الفزري الأثري^(٤) .

(١) الوافي بالوفيات ٥ / ٢٦٧ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق أبو عبد الله التلمساني العجسي
ولد سنة ٧١١ هـ . ومهر في العربية والأصول والأدب، سمع بمصر من أبي حيان
مات سنة ٧٨١ هـ . انظر ترجمة في الدرر الكامنة ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٣) فتح الطب ٢ / ٥٣٥ .

(٤) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص ٨٠ رقم ٤٥ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ووصفه الحافظ الذهبي فقال : « هو الإمام العلامة، ذو الفنون، حجة العرب، عالم النيار المصرية، وصاحب التصانيف البديعة »^(١).

وقال فيه بلنبي لسان الدين ابن الخطيب : « كان نسيج وحده في قلوب النعم »^(٢). وصحة الإدراك والحفظ، والاطلاع بعلم العربية، والتفسير، وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع »^(٣).

وقال فيه تلميذه الإسوي : « كان إمام زمانه في علم النحو، إماماً في اللغة، حارفاً بالقراءات والحديث، شاعراً مجيداً، صادق اللهجة، كثير الإتيان »^(٤).

وقال فيه تلميذ الذهبي الحافظ شمس الدين أبو المحاسن الحسيني الدمشقي ت ٧٦٥ هـ : « الشيخ الإمام، العلامة، المحدث البار، ترجمان العرب، ولسان أهل الأدب »^(٥).

وعن مكانته في السيرة قال الداودي : « وأحب على طلب الحديث وأتقنه ورع فيه. وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته. وأخذ عنه أكابر علماء عصره، وتقدموا في حياته »^(٦).

عقبته :

أمتاز أبو حيان بحسن فيه وعقبته، وكان عفاً معروفاً ببعده عن الملذات، يكتفي

(١) دبل تذكرة الحفاظ ص ٢٥

(٢) بحسب حدة الذكاء

(٣) الإحاطة ٤٣/٣

(٤) الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة لاس حجر العفلاقي ٤/ ٣١٠.

(٥) دبل تذكرة الحفاظ ص ٢٣.

(٦) طبقات المصنفين ٢/ ٢٨٧

الكتاب الثاني، اعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

إذا سمع القرآن الكريم، وحملة هذه العقيدة السليمة الصافية على النقرة من دراسة الفلسفة وعلم الكلام.

نفوره من الفلسفة : كان بعيداً عن الفلسفة والاعتزال والتجسيم^(١)، حتى إنه تعجب من اشتغال أهل مصر بالفلسفة علناً، قال : « ولما حللت بديار مصر، ورأيت كثيراً من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهراً من غير أن ينكر ذلك أحد، تعجبت من ذلك، إذ كنا نشأتنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك، والإنكار له، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق، إنما يُباع خفية، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق إنما يسمونه : « المفعول » حتى إن صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم، كتب إلينا كتاباً من الأندلس يسألني أن أشتري أو أستسخ كتاباً لبعض شيوخنا في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق وهو وزير، وسماه في كتابه بالمفعول »^(٢).

ونظرة الأندلسيين والمغاربة إلى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام وعلوم الأوائل معلومة، فقد أحرقوا كتاب الإحياء للغزالي، وعندما ظهر ابن رشد في عهد الموحدين واعتنى بمقالات الفلاسفة ضرب وأهين على رؤوس الأشهاد، وشرد وتهمي.

وكان أبو حيان في تفسيره يرد على الرازي الفيلسوف، والزغشري المعتزلي، وضمهم من الفلاسفة والمعتزلة، ويرى أن آراءهم تفسد العقيدة، لأنهم قد ابتعدوا عن ظاهر القرآن، وما تنطق به عباراته الواضحة الجلية.

وقصارى القول : إن تأثير الدين كان يكره الفلسفة والفلاسفة والمعتزلة، وكان

(١) الدور الكامنة ٤/ ٣٠٦.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١٥٠ ط مطبعة السعادة مصر.

ينحو منحى أهل السنة والسلف، لاسيما بعد اتحاله المذهب الظاهري الرافض للتأويل.

ميله إلى الإمام علي ع

وكان يميل إلى محبة الإمام علي بن أبي طالب وآل البيت والتجافي عن قائله^(١) قال تلميذه جعفر الأدفوي: «جرت على طريق كثير من أئمة النجاة^(٢) في حب علي، حتى قال مرة لبدر الدين ابن جماعة: «قد روي عن علي قال: «عهد إلي النبي ﷺ لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(٣) هل صدق في هذه الرواية؟ فقال له ابن جماعة: نعم فقال: فالذين قاتلوه، وسلّوا السيوف في وجهه، كانوا يحبونه أو يبغضونه؟^(٤)»

وهذا الميل جعل بعضهم يتهمه بالتشيع، وليس أمره كذلك؛ لأن حطه على الشيعة في كبه، وميله إلى الظاهر، تنفي تشيعه.

ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِزْ لَسَخَدُ أُنْسَانًا رِجْهَ إِنَّكَ وَفُؤْمُكَ فِي سَكَنٍ مُبِينٍ﴾^(٥) : «وقيل: إن أزر عم

(١) انظر الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٨.

(٢) ولعل ذلك راجع إلى أن الإمام علياً ع هو أول من أمر أبا الأسود الدؤلي أحد كبار النجاة بوضع إعراب للقرآن.

(٣) حديث صحيح أخرجه مسلم في الإيمان: باب الدليل على أن حب الأنصار وعلياً ع من الإيمان وعلاماته. من يحيى بن يحيى، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبیش عن علي ع.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٥) سورة الأنعام الآية ٧٤.

إبراهيم وليس بأبيه، وهو قول الشيعة، يزعمون أن آباء الأئمة لا يكونون كفاراً وظواهر القرآن ترد عليهم؛ ولا سيما محاوره إبراهيم لأبيه في غير آية^(١) «ظاهرية أبي حيان»:

١- أقوال العلماء في ذلك:

ذكر غير واحد من العلماء الذين ترجحوا لأبي حيان أنه كان في أول أمره مالكياً، ثم اتبع مذهب الظاهرية وهو في الأندلس، حيث كان المذهب متشرباً يومذاك بسبب إحياء الموحدين له، والراجح أنه أخذ مذهب الظاهر عن شبيهه الأندلسيين أبي العباس أحمد بن خالص الأنصاري الإسباني. وفي الفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشتمري^(٢).

وكان ميله للمذهب الظاهري أحياناً على منهج داود بن علي الأصمعي. وأخرى على منهج ابن حزم - وسأشوق هنا من أقوال المؤرخين ما يروي ثقة، وشي العلة في هذا الموضوع إن شاء الله تعالى.

قال تلميذه الصفدي: «وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ثم إنه تمذهب للشافعي»^(٣).

ووصفه تلميذ الذهبي الحافظ شمس الدين أبو الحسن الحسني: «قال: «شعر للين، الغرناطي المولد والمنشأ، المصري الدار والوفاء، الظاهري المذهب»^(٤).

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ١٦٤. ط السعادة مصر.

(٢) قال أبو حيان: «ومن لقبت من الظاهرية. فذكرهما». انظر فتح لطيف

٢/ ٥٥١-٥٥٢. والتواني بالتوفيات ٥/ ٢٨٠.

(٣) التواني بالتوفيات ج ٥/ ٢٦٨، وانظر نفس الكلام في فتح لطيف ٢/ ٥٤١ نقلاً عن الصفدي تلميذه.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٣.

وهذا الكلام صريح في نسبه إلى مذهب الظاهرية .

وقال تلميذه أبو الفضل الأدفوي^(١) الشافعي : « ومال إلى مذهب الظاهر ، وإلى محبة علي بن أبي طالب »^(٢) وهذه عبارة صريحة في الدلالة على المراد كذلك . وأصرح من ذلك كله ما ذكره المقرئ قال : « وكان ظاهري المذهب ، متعصباً لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، مائلاً إلى مذهب الإمام الشافعي ، معظماً لثقي الدين أحمد بن تيمية مصوناً لرأيه »^(٣) .

فهذه العبارة تؤكد أن أبا حيان لم يكن ظاهرياً فحسب ، بل كان متعصباً للإمام ابن حزم ، أما ما قيل عن ميله إلى مذهب الشافعي ، فسيأتي بيانه ، وأما تعظيم لابن تيمية وتصويبه لأرائه ، فالمعروف أن ابن تيمية نفسه تأثر في كثير من نواحي فكره ومنهجه بأبن حزم ، هذا زيادة على تمسكه بالأثر والسنة .

وكذلك كان أبو حيان - رحمه الله - حيث حلاًه تلميذه ابن جابر الوادي أشي التونسي « بالأنثري »^(٤) نسبة إلى الحديث والأثر الذي برع فيه وأثقت ، فلا غرو - إذن - أن يعظم أبو حيان الإمام ابن تيمية ويصوب آراءه .

ب- هل تذهب أبو حيان للشافعي أم بقي ظاهرياً ؟

(١) الأدفوي : هو جعفر بن تغلب بن جعفر بن علي بن المطهر بن نوفل كمال الدين أبو الفضل الأدفوي الشافعي ، ولد بعد سنة ٦٨٠ هـ . واشتغل في بلاده ، ولزم ابن دقيق العيد ، وتآدب بجماعة منهم أبو حيان وحمل عنه كثيراً ، مات في أوائل سنة ٧٤٨ هـ ، الدور الكامنة ج ١ / ص ٥٣٦ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٥٣ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ ، وانظر طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٨٩ .

(٣) المفقى الكبير ج ٧ / ص ٥٠٥ .

(٤) برنامج الوادي أشي ص ٨٠ رقم الترجمة ٤٥ .

ذهب الصفدي^(١) ونقل عنه غيره أن : أباحيان تذهب بمذهب الشافعي مذهب ، بعد أن كان ظاهرياً ، ويذكر الحافظ ابن حجر : أنه كان في الأندلس والمغرب ظاهري المذهب ، فلما قدم القاهرة ، ورأى مذهب الظاهر مهجوراً فيها ، غنصب للشافعي^(٢) ، وقد حمله هذا على أن يدرس المذهب الشافعي على علم الدين العراقي في « كتاب المحرر في فروع الشافعية » للرافعي وفي كتاب « منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية » لحجي الدين النووي الشافعي التوفى سنة ٦٧٦ هـ فحفظه إلا يسيراً منه ، ونسخه بخطه^(٣) ، ثم اختصره^(٤) في كتاب سماه : « الوهاج في اختصار المنهاج »^(٥) .

هذا ما ذهب إليه صلاح الدين الصفدي ، ونقله عنه غيره ، أن أبا حيان كان ظاهرياً في المغرب والأندلس ثم لما قدم مصر تذهب للشافعي ، فما صحة هذا الكلام ؟

١- تجدر الإشارة في البداية إلى أن هذا الكلام انفرد به الصفدي دون غيره من تلامذته ومترجميه ، ونقل ذلك عنه غيره .
وقرر تلميذه أبو الفضل الأدفوي - الذي لازم أبا حيان وحمل عنه كثيراً - أن

(١) الوافي بالوفيات ٥ / ٢٦٨ . وانظر : بغية الوعاة ١ / ٢٨١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٨٩ .

(٢) انظر الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني ٤ / ٣٠٨ .

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر أنه رآه منسوخاً بخط يده : نفس المصدر السابق .

(٤) انظر نفس المصدر السابق .

(٥) الوافي بالوفيات ٥ / ٢٨٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٨٣ ، وقد ذكره الشوكاني في البدر الطالع ٢ / ٢٨٩ باسم : « الوهاج مختصر المنهاج » ، وسماه الحافظ ابن حجر : في الدور الكامنة ٤ / ٣٠٤ « الجلي الوهاج في اختصار المنهاج » .

شيخه مال إلى مذهب الظاهر^(١) - خلافاً لما ذكر الصفدي - حيث قال: «ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى عجة علي بن أبي طالب»^(٢). ولم يذكر أنه مال إلى الشافعي أو أنه تمذهب بمذهبه.

والأدقوي قد لازم أبا حيان من سنة ٧١٨ إلى أن مات سنة ٧٤٥ هـ^(٣). فكان آخر تلامذته معرفة بحاله في آخر حياته، فعلى كلامه يُعَوَّل، وكلام غيره عليه يُنْزَل.

وكذلك وصفه سائر من ترجم له، ووصفوه بالظاهرية الصرفة، فهذا الحافظ شمس الدين أبو المحاسن تلميذ الحافظ الذهبي المتوفي سنة ٧٦٥ هـ يصفه بالظاهري المذهب^(٤). وأصرح منه وأشدُّ وأدقُّ ما وصفه به صاحب «المقفى الكبير» من التمذهب للظاهر، والتعصب لأبي محمد ابن حزم الظاهري^(٥).

٢- أما دراسته للمذهب الشافعي على يد علم الدين العراقي واختصاره لمنهاج الطالين للنووي، وترجيحه أحياناً لبعض آراء الشافعي، لا ينهض حجة ودليلاً على شافعيته، فقد ستل عن ذلك فقال «بحسب البلدة»^(٦)، بمعنى أن انتماء أبي حيان إلى الشافعية كان بحسب البلدة - أي مصر - التي كان المذهب السائد فيها هو المذهب الشافعي، لكن اعتقاده بقي ظاهرياً، ولهذا قال تلميذه

(١) انظر بغية الوعاة ٢٨٢/١، وطبقات المفسرين للداودي ٢٨٩/٢.

(٢) الدرر الكامنة ٣٠٦/٤.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) انظر ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٣.

(٥) انظر المقفى الكبير ٥٠٥/٧.

(٦) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن أبياس الحنفى المصري: ٥٠١/١.

الأسنوي^(١): «كان شافعيّاً لكنه يميل إلى الظاهر ويصرح به أحياناً»^(٢). وهو الأمر الذي أكده بنفسه بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل.

٣- قال الحافظ ابن حجر: «كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»^(٣). وهذا واضح في أن أبا حيان لم يترك مذهب الظاهر، بل صرح بأنه محال الرجوع عنه.

٤- وهو الذي أكده أبو البقاء، قال ابن حجر: «وكان ظاهرياً وانتمى إلى الشافعية واختصر منهاج»، وكان أبو البقاء يقول: إنه لم يزل ظاهرياً^(٤).

وأقر الحافظ ابن حجر وأبا البقاء على هذا الأمر الإمام الشوكاني في البدر الطالع بعد أن أورد كلامهما، فقال: «وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهرياً، قال ابن حجر: كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. اهـ. ولقد صدق في ذلك، فمذهب الظاهر هو أول الفكر، وآخر العمل، عند من منح الإنصاف، ولم يرد على فطرته ما يغيرها عن أصلها»^(٥).

(١) الأسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسين بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الأسنوي نزيل القاهرة، الشيخ جمال الدين أبو محمد. ولد في سنة ٧٠٤ هـ بأستا من صعيد مصر، وقدم القاهرة سنة ٧٢١، وبرع في الفقه والأصول والعربية، وانتهت إليه رئاسة الشافعية، وصار المشار إليه بالديار المصرية. توفي سنة ٧٧٢ هـ، من تصانيفه المشهورة شرح الرافعي، والأشباه والنظائر، وشرح منهاج البضاوي في الأصول، والتمهيد في تنزيل الفروع على الأصول. انظر بغية الوعاة ٩٢/٢ رقم ١٥١٨، والدرر الكامنة ٣٥٦/٢.

(٢) الدرر الكامنة ٣١٠/٤.

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٤.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) البدر الطالع ٢٩٠/٢.

يدل على ظاهريته ما قرره أيضاً تلميذه الحافظ صلاح الدين الملاحي^(١) بعدما نظر في مصنفاته وأقواله قال: «كان - أي أبو حيان - علامة كثير النقل والإطلاع جداً، إلى ما لا يوصف، لكنه ظاهري التصرف، جامد في البحث»^(٢) وهو الذي نسعى إلى توكيده بالنظر في أقواله وأشعاره ومصنفاته.

ج - ظاهرة أبي حيان من خلال تصانيفه وأقواله وأشعاره:

تبدو ظاهرة أبي حيان جليلة من خلال تصرفاته في تواليفه وبعض أقواله وأشعاره:

١ - فمن ذلك أنه ترجم لأبي جعفر أحمد بن صابر القيسي الظاهري^(٣) فقال فيه: «كان المذكور رفيقاً للأستاذ أبي جعفر ابن الزبير شيخنا ... وكان على مذهب أهل الظاهر»^(٤)، وكان أثير الدين أبو حيان قسراً الصلة بشيخه هذا^(٥).

(١) الحافظ الملاحي هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الفقيه ذو الفنون صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي الشافعي، عالم بيت المقدس، كان إماماً محدثاً حافظاً متقناً جليلاً فقيهاً أصولياً نحويّاً، ألف في الحديث «الوشى المعلم فيمن روى عن جده عن النبي ﷺ»، و«الأربعين في أعمال المتقين»، أخذ عنه الحافظ العراقي وقال: مات حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين الملاحي سنة ٧٦١ هـ. طبقات الحفاظ: ص ٥٣٢، رقم ١١٦٠.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ٢٥.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) نفع الطيب ٦٥٥/٢ رقم ٢٩١.

(٥) ولعل أبا حيان أخذ عنه ميله ووجه للإمام علي بن أبي طالب وبغضه لمن قاتله، فقد أشهد أبو جعفر المذكور بيتاً قال فيه:

فلا تعجبا ممن سوى خلف ذي حلا لكل علي في الأنام معاوية

وهذا التضمين القبيح، ينبئ عن تشيع ظاهر ساعه الله وعفا عنه. انظر المصدر السابق.

حتى ذكر المقرئ أن أبا حيان أشهد شيخه هذا المحدث الظاهري الأندلسي المالقي الأصل آياتاً قال فيها:

تمنيت أني لا أعد من الأحبا
أسأله لولا ثلاث أحبها
تُكفر لي ذنباً وتنجح لي سعي
فمنها رجائي أن أفوز بتوبة
لتسيم فلا أمشي إلى بابه مشياً
ومنهم صوتي النفس عن كل جاهل
نسوا سنة المختار واتبعوا الرأي
ومنهم أخذي بالحديث إذا الوري
بشخص؟ لقد بدلت بالرشد الفيا^(١)
أترك نصاً للرسول وتقتدي

وإذا صحت نسبة هذه الآيات لأبي حيان، فهي نص في ميله إلى مذهب الظاهر، وتركه للرأي والقياس، على طريقة شيخه المذكور.

٢ - ويدل على ذلك أيضاً اهتمامه بتصانيف الإمام أبي محمد بن حزم وأقواله، واستشهاده به في مواضع كثيرة من تفسيره «البحر المحيط» و«النهر الماد من البحر»، واختصاره^(٢) لكتاب «المحلى» في فروع الظاهرية^(٣) لابن حزم في كتاب سماه «الأنور الأجل في اختصار المحلى»^(٤)، وهو من كتب أبي حيان المفقودة، وقد نص عليه في البحر المحيط، قال: «وعن ابن عباس أن الفطر في السفر عزيمة، ونقل غيره عن عبد الرحمن بن عوف: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، وقال

(١) نفع الطيب ٦٥٦/٢.

(٢) فهو اختصار كما نص على ذلك، في ما سيأتي وليس شرحاً للمحلى كما ذهبت إلى

ذلك الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي في رسالتها عن أبي حيان النحوي ص ٢٤٠.

(٣) وليس في فروع الشافعية كما زعمت الباحثة السابقة الذكر، انظر المرجع السابق نفسه.

(٤) نفع الطيب ٥٥٢/٢، والدرر الكامنة ٤ / ٣٠٥.

به قوم من أهل الظاهر، وفرّق أبو محمد بن حزم بين المريض والمسافر، فقال فيما لخصناه في كتابنا المسمى «الأنور الأجلّ في اختصار المحلى» ما نصه...^(١)
 ٣- ومن ذلك ما كان يصفه به معاصره أبو العباس أحمد بن عبد الله الأزدي المراكشي النحوي نزيل القاهرة المتوفى في حدود سنة ٧٣٠ هـ كان يقول «أبو حيان ظاهري حتى النحو»^(٢).

وفي هذا الكلام بعض الصدق، رغم أن المذكور قصّد به الخطأ على أبي حيان والتشجيع عليه، فقد طبق أبو حيان المذهب الظاهري الحزمي في جوانب من النحو، ومثل اتجاهات في النحو الأندلسي المغربي بداه ابن حزم نفسه، وتبعه على ذلك ابن مضاء القرطبي، وأحبا بعض رسومه أبو حيان، وهو ما اسمناه بالظاهرية النحوية كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٤- ومن ذلك - أن مذهب الظاهرية يبدو أثره واضحاً في تصانيف أبي حيان، فقد كان أبو حيان يميل إلى الظاهر في منهجه في التفسير، فيفسر عبارات القرآن على ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره. إذا لم يقدّم دليل على خلافه، يقول: «لأنّ لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره»، ولا سيما إذا لم يقدّم دليل على خلافه»^(٣).

يقول في موضع آخر عن منهجه في تفسيره «البحر المحيط»: «بادئاً بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ، مرجحاً له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٤، ط مطبعة النصر الحديثة الرياض.

(٢) الدرر الكامنة ١/ ١٨٥، والإعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الأعلام للمراكشي

٢/ ٢١١ رقم ١٨٩.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٠٨.

هذا الثاني، نعلم للمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس
 يجب إخراجها به عنه»^(١)، وهذا عين ما قاله ابن حزم مبنياً مذهبه لصديقه حافظ

المغرب أبي عمر بن عبد البر: «على ما بدا حتى يقوم دليل»^(٢)
 وإن أنكرنا إلا ظاهري وأنكرنا
 ويرى أبو حيان أن الأولى حمل اللفظ على ظاهره ما أمكن، فلا يعدل عن الظاهر متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، إذ العدول عن الظاهر إلى غيره لا يكون إلا لمرجح»^(٣).

ويرفض التأويل وإخراج اللفظ عن مدلوله في اللغة إلى المعاني البعيدة في تفسير القرآن الكريم، قال في خطبة «البحر المحيط» مبنياً منهجه في التفسير: «وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروا على الله تعالى، وعلى علي كرم الله وجهه وعلى ذريته، ويسمون علم التأويل»^(٤).

ويرد أبو حيان على من يفسر القرآن تفسيراً بعيداً عن لفظه ويحمل عليه حلة شديدة، ويفند رأيه ويذكر غلطه»^(٥).

وما يؤيد ذهابه مذهب ابن حزم في الأخذ بالظاهر رفضه كل تفسير خُبل على خلاف الظاهر، ولم يأت مؤيداً بنص من الكتاب أو السنة، قال أبو حيان: «وإنما حمل من حمل على خلاف الظاهر اعتبار ما روي من القصص التي لا يصح

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٤. مكتبة النصر الحديثة الرياض.

(٢) انظر البدر الطالع ج ٢ ص ٢٩٠.

(٣) انظر البحر المحيط ج ٢ ص ٦٥، وج ١ ص ٢٥٨.

(٤) البحر المحيط ج ١ ص ٥، ط مكتبة النصر الحديثة الرياض.

(٥) انظر البحر المحيط ج ١ ص ٢٢٧.

إذ لم يرد به كتاب ولا سنة، ومنى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى إذ المدلول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجع، ولا مرجع^(١) وهكذا يتردد لفظ «الظاهر» في مواضع كثيرة من تفسير أبي حيان، فالظاهر أساس يقوم عليه تفسير كتاب الله عز وجل عنده، وهذا يرجح صحة ما قيل من أنه كان ظاهرياً، في حقيقة أمره وإن اتهم إلى الشافعية بعد نزوله القاهرة.

وانظر إليه وهو يفسر قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ طُغْيًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢) الآية، بأن الظاهر تعلق ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ بـ «يَأْكُلُونَ»، وأن ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ...﴾ أنهم يأكلون ناراً حقيقة، مستدلاً على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري، عن ليلة الإسراء قال رسول الله ﷺ: «رأيت قوما لهم مشافر كمشافر الإبل، وقد وكل بهم من يأخذ بمشافرهم، ثم يجعل في أفواههم صخرًا من نار يخرج من أسافلهم، فقلت: يا جبريل من هؤلاء، قال: هم الذي يأكلون أموال اليتامى ظلماً»^(٣).

وانظر إليه أيضاً وهو يفسر قوله سبحانه وتعالى في قضاء رمضان: ﴿كَانَ مَكْرَهُكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٤) قال: «وظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أنه لا يلزم التابع، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وروي عن علي وعجماء وعروة: أنه لا فرق، وفي قراءة أبي: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ متابعات﴾ وظاهر الآية: أنه لا يتعين

(١) البحر المحيط ١/٢٥٨.

(٢) سورة النساء، آية ٤.

(٣) البحر المحيط ٣/١٧٨.

(٤) البقرة، آية ١٨٤.

الزمان، بل تستحب المبادرة إلى القضاء، وقال داود: يجب عليه القضاء ثاني شوال فلو لم يصمه ثم مات أثم، وهو محجوج بظاهر الآية، وبما ثبت في الصحيح عن عائشة قالت: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان فلا أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان لشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ»^(١). وظاهر الآية: أنه من آخر القضاء حتى دخل رمضان آخر أنه لا يجب عليه إلا القضاء فقط على الأول ويصوم الثاني^(٢).

ففي استنباط هذا الحكم الفقهي تكرر عند أبي حيان «لفظ الظاهر» وظاهر الآية، أربع مرات، ثم إنه احتج على إمام مدرسة الظاهر نفسه داود بن علي الأصماني بظاهر الآية ونص الحديث فقال: «وهو محجوج بظاهر الآية وبما ثبت في الصحيح...».

٥- وما يزيد كون أبي حيان ظاهرياً استشاده بأقوال الإمام ابن حزم في

مواضع كثيرة من «البحر المحيط»، و«النهر الماد من البحر».

كاستشاده برأيه في صوم المسافر والمريض: قال: «وفرق أبو محمد بن حزم

بين المريض والمسافر فقال فيما لخصناه في كتابنا المسمى بـ: «الأنوار الأجلى في

اختصار المحلى» ما نصه^(٣).

ووافق أبو حيان ابن حزم الظاهري في رأيه في الأحرف المقطعة في أوائل

(١) رواه الجماعة ولفظ مسلم: الشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ صحيح

مسلم بشرح النووي ٢١/٨، وانظر نيل الأوطار للشوكاني ج ٤/٢٣٣ (كتاب

الصيام) باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يمض رمضان آخر.

(٢) البحر المحيط ٢/١٨٧ الطبعة الجديدة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م دار الفكر.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٤ ط السعادة مصر.

ثانيها: أن الشحم بعض اللحم، ومن اللحم لأنه من اللحم تولد. ويرد أبو محمد بأن هذا أيضاً باطل لأنه لو كان كذلك لكان الشحم لحماً، وهذا لم تأت به لغة قط ولا شريعة، وأما قولهم لأنه من اللحم تولد، فنحن تولدنا من التراب ولنا تراباً، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلاً، .. فلم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له بحكمه في اللغة ولا في الديانة. وقد حرم الله تعالى الشحم على بني إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم. ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحواشي لتحريم شحم البطن، ولا يدري ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم؟

ثالثها: الإجماع، فقد قال بعض الفقهاء لم يحرمها الله تعالى بوحى من عنده ولا حرمها رسوله عليه السلام بنص منه، لكن أجمع المسلمون على تحريم شحم الخنزير.

والإمام ابن حزم يرى أن هذا الدليل أطم وأفحش أن يكون شيء يقرون أنه لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ثم أجمع المسلمون على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام، إذ حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله، وابن حزم يرى أن هذا كفر، وقد أعاد الله تعالى المسلمين من هذه الكفرة الصلعاء^(١).

ثم يتهمي ابن حزم بعد نقض هذه الدعاوي إلى أنه صح أن المسلمين إنما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعاً للنص الوارد في تحريمه، والذي ذكره قبل وهو قول الله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ يَفْسًا﴾^(٢)، والضمير في لغة

(١) المحلى: ٦/ ٥٨-٥٩-٦٠.

(٢) الأنعام: ١٤٥. وتام الآية قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مَعْرُوفًا عَلَى

العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه، فصح بالقرآن أن الخنزير يبيع رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه، فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلد إذا دبغ فحل استعماله^(١).

وإذا قارنت كلام أبي حيان بكلام ابن حزم هنا وجدت التشابه الكبير بين الرجلين فقد كان مذهب أبي حيان هو نفسه مذهب إمامي مدرسة الظاهر داود وابن حزم.

ب - نقاحه عن اعتبار خلاف داود :

ومن دلائل ظاهرته نقاحه عن داود بن علي والذب عنه والانتصار له، والرد على من زعم أنه لا يعتد بخلافه في الإجماع كإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني، وابن عطية رداً شديداً، محتجاً بأن أهل العلم ومجتهدى الأمة اعتبروا خلاف داود ونقلوا أقاويله في كتبهم، كما نقلوا أقوال الأئمة المجتهدين، ودان بمذهب الظاهري وقوله وطريقته ناس ويلاد وقضاة وملوك^(٢)، قبل أن يخلق الجويني بأزمان.

والحق أن من ذهب مذهب عدم الاعتداد بخلاف داود ومن سلك مسلكه واقتضى أثره كابن حزم، ومنهم إمام الحرمين الجويني، والإمام النووي في باب

طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن أخطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم ﴿

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٥٧-٥٨.

(٢) راجع تراجمهم في رجالات مدرسة الظاهر من هذا البحث، ومن الملوك ابن المعتز والناصر المصري وأمراء الموحدين ومن الوزراء ابن حزم ومن القضاة ما لا يحصى عدداً

السواك من شرح مسلم^(١)، مستدلين أن علة عدم اعتبار ذلك هو إنكاره القياس، لا ينهض دليلهم هذا على ما ذهبوا إليه وقرروه في تصانيفهم.

لأن هذه الحجة دعوى عارية عن الدليل والبرهان وفسادها ظاهر للبيان. ذلك أن داود وابن حزم بلغا مرتبة الاجتهاد التي تؤهلهم لأخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة من غير حاجة إلى قياس، إما نصاً وإما بطريقة الاستنباط، ولا أدل على ذلك من كتاب المحلى لابن حزم، فإنه ما ذكر فيها مسألة إلا واحتج لها بدليل من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة مع اشتغال كتابه هذا على جميع الأبواب الفقهية من أحكام العبادات والمعاملات... إلخ وجميع ما هو مذكور في غيره من الكتب الفقهية التابعة للمذاهب الفقهية الأربعة.

ولو كان كل من أنكر أصلاً من أصول الشريعة المعتمدة عند غيره لا يعتد بخلافه للزم أن لا يعتد بخلاف كثير من الأئمة المجتهدين كأبي حنيفة ومالك، لأنهم أنكروا حجية ما هو أعظم من القياس، وما وقع الاتفاق من غيرهم على وجوب العمل به، ولزوم اتباعه، وهو الاستدلال بخبر الأحاد دون معارضته برأي أو قياس أو عمل أهل بلد... فإن أبا حنيفة لا يقبل خبر الأحاد إذا كان عمل راويه على خلافه، أو خالف القياس وكان راويه غير فقيه، أو كان فيه زيادة على النص المتواتر، أو كان فيما عم به البلوى ولم يشتهر.

ومالك يرى أن خبر الواحد لا يقبل إذا كان عمل أهل المدينة بخلافه، أو كان ذريعة لاعتقاد ما ليس بواجب واجباً، أو كان ذريعة لفعل محظور.

وقد عاب كثير من العلماء مسلكتهم - ومع هذا كله لم تر أحداً من أتباع الأئمة حكم بعدم الاعتداد بخلافهم أو بعدم اعتبار قولهم، فما الباعث أو الداعي إذاً

على تخصيص داود وابن حزم وأتباعهما بهذا الإنكار؟! ثم إننا لو التزمنا دعوى هؤلاء الفقهاء في الحكم على كل من أنكر

القياس بأنه لا يعتبر خلافه في الإجماع للزمنا أن نحكم بهذا الحكم الباطل على جمهور كثير من الصحابة، وجم غفير من علماء التابعين، وبعض أهل الحديث؛ لأنهم أنكروا العمل به في أحكام الدين وبالعوا في الإنكار على القائل به ووصفوه بالابتداع، بل بالغ الإمام ابن حزم الظاهري فادعى إجماع الصحابة على إنكاره، ونقل بالأسانيد الصحيحة إنكاره على الخلفاء الراشدين وغيرهم من علماء الصحابة كما تجد ذلك مفصلاً في أول كتابه المحلى، وفي الكلام عن إبطال القياس من الإحكام ورسائله الأخرى^(١).

ومن هذا كله يتبين أن أبا حيان كان ظاهرياً في فقهه وتفسيره، للأدلة الكثيرة التي سقناها حجة على ذلك، وترجيء الكلام عن أثر الظاهرية في مذهبه النحوي إلى الفصل الذي عقدناه لأثر مدرسة الفقه الظاهري في النحو الأندلسي والمغربي.

وأقف الآن عند أبي حيان في ترجيحي لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، لأن المذهب الظاهري ضعف أثره في القرن الثامن بالمغرب والمشرق إلا عند أحاد الناس، بعد أن كان مذهباً قوياً قبل ذلك، بسبب عودة بني مرين بعد أن استتب لهم الأمر بالمغرب إلى العمل بفروع المالكية والعكوف على التقليد^(٢).

(١) نقلت هذا الكلام مع التصرف فيه من كتاب شيخنا العلامة عبد الحفي بن الصديق - رحمه الله - « الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع » وهو مخطوط خاص بخط المؤلف رحمه الله.

(٢) وسيأتي بسط هذا الأمر في فصل : من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة، فراجعه هناك.

وقد أكد هذا الأمر غير واحد من المؤرخين والعلماء على رأسهم أبو حيان آخر الظاهرية المتوفى سنة ٧٤٥هـ قال في «البحر المحيط»: «ودان بمذهب دارو وطريقته ناس، وبلاد وقضاة، وملوك الأزمان الطويلة، ولكنه في عصرنا هذا قد خل هذا المذهب»^(١).

وتلاه في ذلك العلامة المؤرخ ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ في «مقدمته» قال: «ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتة، وإنكار الجمهور على متحليه، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يعكف كثير من الطالبين ممن تكلف بانتحان مذهبهم على تلك الكتب يروم أخذ فقههم منها ومذهبهم، فلا يخلو بباطل، ويصير إلى مخالفة الجمهور وإنكارهم عليه، وربما عد بهذه النحلة من أهل البدع ينقله العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين»^(٢).

وهذه أسباب أخرى لضمور هذا المذهب ذكرها ابن خلدون، لذلك كله كانت آخر ترجمة ختمت بها هذا الباب هي ترجمة أبي حيان الغرناطي رحمه الله.



(١) البحر المحيط ١/ ٤٨٨، وانظر النهر اللامع ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٤٦-٤٤٧، دار القلم، بيروت، ط. ١، ١٩٧٨م.

أعلام الظاهرية من خلاء الدولة الموحدية

٧٣- المهدي بن تومرت المتوفى سنة ٥٢٤هـ:

مؤسس الدولة الموحدية محمد بن عبد الله المغربي السوسي، المعروف بابن تومرت ولد بمنطقة سوس جنوب المغرب، ويذكر المراكشي أنه ولد «بضبعة منها تعرف به»^(١) إيجلي أن وارغن^(٢) وهو من قبيلة تسمى هرغة إحدى بطون قبيلة مصودة كبرى القبائل بالمغرب.

ولقد نشأ ابن تومرت في بلاد سوس، وكان أهل بيته كما يقول ابن خلدون، أهل نك ورياط^(٣)، وقد أشار المراكشي إلى أنه من قوم يعرفون بإيسرغين، وهم الشرفاء بلسان المصامدة^(٤).

• رحلته العلمية وتأثيره فيها بالمذهب الظاهري الحزمي:

أشارت بعض المصادر إلى أن ابن تومرت بعد انطلاقه من جهة مراكش عام ٤٩٩هـ جاز إلى الأندلس، ودخل قرطبة. ومن بين الذين ذكروا هذا الجواز ابن القطان الذي تعتبر روايته أقدم الروايات التي بين أيدينا، فقد قال: «إن الإمام المهدي رضي الله عنه جاز البحر إلى الأندلس طالباً العلم، ووصل قرطبة»^(٥) وقد تابعه في ذلك ابن عذاري^(٦)، وابن خلدون^(٧).

(١) للمعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي ص ٢٦٢.

(٢) المعبر لابن خلدون ٦/ ٤٦٥.

(٣) المعجب ص ٢٦٢.

(٤) نظم الجمان لابن القطان ص ٤.

(٥) البيان المغرب ١/ ٤٣٥.

(٦) المعبر ٦/ ٤٦٥.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ولا نكاد نعثر على أخبار عن المهدي بالأندلس سوى إشارات قليلة تفيد أنه طلب هناك العلم، وقرأ على القاضي أبي جعفر ابن حمد بن حنين التوفي سنة ٥٤٨هـ^(١) ويؤكد بعض الباحثين أنه التقى في الأندلس ببعض التيارات الفكرية والمذهبية، وعلى الأخص المدرسة الظاهرية الحزمية في الفقه والعقيدة وكان له تأثير بها^(٢). ويذهب بعض الباحثين إلى أنه أقام بالأندلس سنة كاملة^(٣)، وليس من مستد مقنع للدكتور عبد المجيد النجار الذي رجح أن الإقامة بالأندلس لم يطل أمدا، وسرعان ما أخذ الطريق إلى المشرق^(٤).

بل إن تأثيره بالمدرسة الظاهرية الحزمية الذي يبدو جلياً في كتبه وفكره يؤيد أن مكثه بالأندلس استمر لمدة زمنية مهمة وكافية للتحقق بهذا التأثير، وبسط القول في ظاهريه ابن تومرت وتأثره بالمذهب الحزمي يأتي عند الحديث عن أثر المدرسة الظاهرية في الدولة الموحدية في الباب الرابع من هذا البحث.

وعن بقية الرحلة يقول المراكشي : « وانتهى إلى بغداد، ولقي أبا بكر الشاشي^(٥) فأخذ عنه شيئاً من أصول الفقه وأصول الدين، وسمع الحديث على

- (١) المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وتأثره بالمغرب للدكتور عبد المجيد النجار ص ٦٧.
- (٢) انظر مثلاً الغنای، قيام دولة الموحدين ص ١٦٩، وعبد الله العروي - تاريخ المغرب ص ١٧٦، والعبادي: المجلد في تاريخ الأندلس ص ١٦٧، والمهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٦٧.
- (٣) موسى ميرندا، التاريخ السياسي للموحدين: ص ٧، نقلاً عن النجار ص ٦٨.
- (٤) المهدي بن تومرت ص ٦٧.
- (٥) وكان الشاشي قد انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد استاذة أبي اسحاق الشيرازي، وألف في الفقه كتابه الشهير «المستظهر» انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٢١٩/٤.

الباب الثاني: اعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

المبارك بن عبد الجبار^(١) ونظرائه من المحدثين، وقيل إنه لقي أبا حامد الغزالي بالشام أيام تزمه، فأنه أعلم... وكر راجعاً إلى الإسكندرية، فأقام بها يختلف إلى مجلس أبي بكر الطرطوشي^(٢) الفقيه...^(٣).

• رحلة العودة وتأسيس دولة الموحدين :

اتكفأ المهدي راجعاً إلى بلده سنة ٥١٠هـ. ركباً البحر^(٤) أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر حيثما حل وارتحل، عامداً إلى آلات اللهو فيكسرهما، وأواني الخمر فيهرقها^(٥).

وكان اللقاء بعبد المؤمن بن علي الكومي هو أهم حدث في رحلة عودة ابن تومرت، بالنظر إلى ذلك المآل الذي آلت إليه دعوة ابن تومرت، وما كان لعبد المؤمن فيه من مهمة رئيسة أنضت إلى تكوين دولة الموحدين^(٦). وقد التقى ابن تومرت بتلميذه عبد المؤمن بعد خروجه من مدينة بجاية بقرية تبعد

- (١) المبارك بن عبد الجبار محدث مكر، توفي سنة ٥٠٠هـ انظر: ترجمته في لسان الميزان للحافظ ابن حجر ٩/٥.

(٢) هو الفقيه العالم الشهير أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الطرطوشي الأندلسي، تلميذ الإمام ابن حزم الظاهري صاحب كتاب «سراج الملوك»، توفي بالإسكندرية سنة ٥٢٠هـ/ وعن أخذ عنه الحافظ القاضي أبو بكر بن العربي وغيره. نفع الطيب ٨٥/٢ رقم الترجمة ٤٦.

(٣) المعجب: ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) للمهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٨٥، وتاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٢٩٥/٤.

(٥) انظر نظم الجمان لابن القطان ص ٤٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٧١/٤.

(٦) انظر المهدي بن تومرت للنجار ص ٩٢.

عنها بفرسخ واحد^(١)

وفي هذه المسيرة كان ابن تومرت يتخير الرجال الذين يلحق فيهم الكفاءة ويصطفيهم إليه، فبعدما تخير من ملالة عبد المؤمن، تخير منها أيضاً عبد الواحد الشرقي، ومن وانشرس اصطحب معه عبد الله بن محسن الوشرسي الكشي بالبشير الذي صار من جلة أصحابه، حتى إذا أتى مدينة فاس كان معه سبعة من الرفاق هم: عبدالمؤمن بن علي، وعبد الواحد الشرقي، والحاج عبدالرحمن، والحاج يوسف الدكالي، وأبو بكر الصنهاجي، وعمر بن علي، وعبد الحق بن عبداقه^(٢).

ثم أطلق ابن تومرت على أتباعه هؤلاء اسم «الموحدين»، إشارة إلى أنهم هم الذين يوحدون الله حقاً، وتعرضاً بالدولة المرابطية التي رماها ابن تومرت بالكفر والتجسيم.

وفي مراكش حدث لابن تومرت حوادث كثيرة كانت سبباً في اجتماعه بالأمير علي بن يوسف بن تاشفين وفقهاء مملكته المتمسكين بالفروع والمتعدين عن الأصول، الذين ناظرهم المهدي وظهر عليهم بسبب ثمرته بعلوم الجدل والمناظرة وأصول الدين وأصول الفقه بالمشرق.

ويدور أن عجز الفقهاء عن التغلب على هذا العالم الجدل أوقع في نفوسهم شتتاً من الحسد له والحقده عليه. فالتقى عبد الملك بن وهيب كبير الفقهاء في روع الأمير أن الرجل ليس له من قصد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما هو رجل مضد لا يؤمن خاتلته، ولا يسمع كلامه أحد إلا مال إليه، وإن وقع هذا في

(١) المر لابن خلدون ٤٦٧/٦، وتاريخ الإسلام ٢٩٥/٤.

(٢) أخبار المهدي لليدق ص ٤٣ وما بعدها، وانظر المهدي للتجار ص ٩٥.

بلاد المصامدة ثار علينا منه شر كثير^(١). ولكن أمير المسلمين توقف في قتله، وأبى ذلك عليه دينه، وكان رجلاً صالحاً^(٢)، فلما يتس عبد الملك بما أراده من قتل ابن تومرت أشار عليه بسجنه حتى يموت قاتلاً: «اجعل عليه كبلأ كي لا تمنع له طبلأ»^(٣)، ولكن الأمير امتنع من سجنه أيضاً وأمر بإخراجه من مراكش.

«بده دعوة الموحدين:

خرج ابن تومرت هو وأصحابه متجها إلى سوس، فنزل بموضع منها يعرف ببينل^(٤). في هذا الموضع قامت دعوته، وبه قبره، ولما نزل اجتمع إليه وجوه المصامدة، فشرع في تدريس العلم والدعاء إلى الخير، من غير أن يظهر إمرة ولا طلباً لملك، وألف لهم عقيدة بلسانهم، وألقى عليهم دروساً من كتابه «المرشدة» بالأمازيغية، وكان أفصح أهل زمانه في ذلك اللسان، فلما فهموا معاني تلك العقيدة زاد تعظيمهم له، وأشرت قلوبهم بحبته، وأجسامهم طاعته، فلما استوثق منهم دعاهم إلى القيام معه أولاً على صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا غير، ونهاهم عن سفك الدماء ولم يأذن لهم فيها، وأقاموا على ذلك مدة.

ثم أمر رجالاً منهم ممن استصلح عقولهم بنصب الدعوة، واستمالة رؤساء القبائل، وجعل يذكر المهدي ويشوق إليه، وجمع الأحاديث التي جاءت فيه من الصفات، فلما قرر في نفوسهم فضيلة المهدي ونسبه ونعته، ادعى ذلك لنفسه،

(١) للمعجب ص ٢٧٣.

(٢) تلصق السابق ص ٢٧٣.

(٣) أخبار المهدي لليدق ص ٥٧.

(٤) للمعجب ص ٢٧٤.

وقال : أنا محمد بن عبد الله .. ورفع نسبه إلى النبي ﷺ، وصرح بدعوى العصبة لنفسه، وأنه المهدي المعصوم، وروى في ذلك أحاديث كثيرة، حتى استقر عنده أنه المهدي، وسقط يده فبايعوه على ذلك^(١).

ودخل في حرب مع المرابطين بعد ذلك، انهزم جيشه في أولى المعارك المسماة بموقعة « البحيرة »، وقتل منهم خلق كثير لكن « لما رجع القوم إلى ابن تومرت، جعل يهون عليهم أمر الهزيمة »^(٢)، ومن حيثئذ جعل المصامدة يشنون الغارات على نواحي مراكش، ويقطعون عنها مواد المعيش، وموصول المرافق، ويقتلون ويسجنون ولا يقعون على أحد ممن قدروا عليه، وكثر الداخلون في طاعتهم والمنحاشون إليهم^(٣).

ولم يزل كذلك وأحواله صالحة، وأصحابه ظاهرون، وأحوال المرابطين تختل، وانتقاض دولتهم يتزايد إلى أن توفي المهدي بن تومرت في شهر سنة ٥٢٤ هـ بعد أن أسس الأمور وأحكم التدبير، ورسم لهم ما هم فاعلوه^(٤).

* منزله العلمية وثناء العلماء عليه :

جل المترجمين للمهدي بن تومرت وصفوه بالتبريز في العلم وعلو كعبه فيه، وقد استوى في ذلك المقدمون له أو المتحاملون عليه يقول ابن خلدون : « وانطلق هذا الإمام راجعاً إلى المغرب بجرأ متفجراً من العلم وشهاباً واريماً من الدين »^(٥).

(١) المعجب ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ص ٢٨٤.

(٥) المعبر لابن خلدون ٤٦٦/٦.

ويقول أحد المتحاملين عليه وهو ابن الأثير : « كان فقيهاً فاضلاً، عالماً بالشريعة، حافظاً للحديث، عارفاً بأصول الدين والفقه، متحققاً بعلم العربية »^(١). ويصفه ابن أبي زرع الد أعداء الدعوة الموحدية بأنه « أوحده عصره في علم الكلام وعلوم الاعتقاد والجدل، فقيه، راوٍ للحديث، حافظ له، عالم بالأصول، له لسان وفصاحة »^(٢).

وتشهد جميع المؤلفات التي وصلتنا منسوبة إليه بصدق هذه الأوصاف فيه، فهي تنبئ عن استيعابه لجملة من العلوم وبلوغه فيها درجة الامتلاك والتصرف، وهي العقيدة والحديث والفقه وأصوله، مع امتلاكه للعربية والبيان.

قد تمكن ابن تومرت خلال تلك المدة الطويلة التي قضاها ببغداد ملتقى النزعات والآراء، ومجتمع الملل والنحل من أن يقف على سائر المذاهب الإسلامية لاسيما الفقه الشافعي والفقه الظاهري، والفكر الأشعري. مما أتاح له عقلاً ناقداً مقارنة، رافضاً للتقليد، ميالاً إلى الاجتهاد والتأصيل، قادراً على الجدل^(٣).

أما زهده وورعه وتقشفه وتقلبه من الدنيا فقد شهد له بذلك محبوه وخصومه، قال ابن خلدون : « كان يلبس العباءة المرقعة، وله قدم في التقشف والعبادة »^(٤). وقال ابن خلكان : « إن قوته من غزال أخت له، رغيماً في كل يوم بقليل من سمن أو زيت، ولم يتقل عن هذا حين كثرت عليه الدنيا، ورأى أصحابه يوماً

(١) الكامل لابن الأثير ٢٩٤/٨.

(٢) روض القرطاس لابن أبي زرع ص ١٢٠-١٢٧.

(٣) انظر المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ١٣٢-١٣٣.

(٤) المعبر ٤٧١/٦.

وقد مالت نفوسهم إلى كثرة ما غنموه، فأمر بضم ذلك جميعه وأحرقه، وقال «من كان يتبعني للدنيا فما له عندي إلا ما رأى، ومن تبعني للأخرة، فجزأه عند الله تعالى»^(١).

وقال فيه ابن الأثير: «كان ورعاً ناسكاً»^(٢).

وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان فيه طرف من الزهد والعبادة»^(٣) ويرى الدكتور عبدالمجيد النجار أن المهدي لولا أنه شغل نفسه في الطور الأخير من حياته بالسياسة والحرب، ولو تفرغ للعلم، لكان أحد أئمة المغرب المشهورين^(٤).

* آثاره العلمية وتصانيفه :

قد حفظ لنا التاريخ جملة من الآثار في شتى فنون العلم:

أ- علم أصول الدين : كانت أكثر مؤلفات ابن تومرت في هذا العلم، لأن الحركة الموحدية قامت على أساس العقيدة :

١- المرشدة : هي رسالة صغيرة الحجم لا تتجاوز الصفحتين، فيها عرض موجز لمسائل العقيدة خال من البراهين، ولعلها أكثر مؤلفات المهدي انتشاراً في

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٥٤/٥ .

قلت : وهذا من الجهل الذي لا خفاء به، فإن إضاعة المال منهى عنه في الشرع، ولعل ذلك لا يخفى على أبي عبد الله، ولكنه إظهار النسك والقشف حباً في الرياسة وكثرة الأتباع .

(٢) الكامل ٢٩٤/٨ .

(٣) مجموع الفتاوى ٤٧٦/١١ .

(٤) المهدي ابن تومرت ص ١٣٣ .

المغرب والمشرق لأنها تعتبر خلاصة لفكره العقدي^(١).

٢- العقيدة : هي رسالة في مسائل العقيدة، مرتبة من التوحيد إلى إثبات الرسالة، استعمل فيها الأدلة العقلية، وقد وردت في مجموع أعز ما يطلب، وهي التي أشار إليها المراكشي باسم « عقائد في أصول الدين »^(٢)، كما أشار إليها ابن الأثير بعبارة « كتاب في العقيدة »^(٣).

٣- رسالة في توحيد الباري : وهي رسالة وجيزة على غرار المرشدة، وردت في مجموع أعز ما يطلب.

٤- رسالة في أن التوحيد أساس الدين : وردت في مجموع أعز ما يطلب^(٤).

٥- كتاب في التوحيد باللسان البربري : قال ابن القطان : « وأول ما دبرهم به المهدي أنه ألف لهم كتاب التوحيد باللسان البربري وهو سبعة أحزاب »^(٥)، وهو المقصود عندما يرد اسم كتاب التوحيد مطلقاً^(٦).

٦- كتاب القواعد : ورد في مجموع أعز ما يطلب، وذكره ابن الخطيب في

(١) وقد جاءت منفردة في مجموع أعز ما يطلب، وفي مجموع مخطوط بدار الكتب الوطنية بنونس رقم (١٦٩٦٦)، وفي مجموع مخطوط بالكتبة الوطنية بباريس (مجموع رقم ٥٢٩٦)، وقد نشرت مرات عديدة، واعتنى بعض المستشرقين بترجمتها كغولدمان إلى الألمانية وهنري ماسي إلى الفرنسية، وشرحها من العلماء ورد عليها وعارضها بعضهم، المهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ١٥٠ .

(٢) المعجب ص ٢٧٥ .

(٣) الكامل ٢٩٦/٨ .

(٤) للمهدي بن تومرت للدكتور النجار ص ١٥١ .

(٥) نظم الجمان لابن القطان ٨١ وانظر ص ٢٦، ١٤٠ .

(٦) ابن تومرت للنجار ص ١٥١ .

قوله : « ألف لهم كتاباً أسماه « القواعد »^(١) .

٧- رسالة في العبادة : ورد في مجموع أعز ما يطلب .

٨- رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل، ورد في مجموع أعز ما يطلب

٩- رسالة في العلم : مجموع أعز ما يطلب، بحث في حقيقة العلم وطرقه .

١٠- رسالة في المحدث : هي مبحث في الجوهر والعرض والتعيز والتغير والتساوي والتماثل، وردت في مجموع أعز ما يطلب .

١١- كتاب الإمامة : فيه بحث في قضية الإمامة وأحكامها ومسائلها مثل المهديّة والعصمة، ورد في مجموع أعز ما يطلب، وذكره الشاطبي في الاعتصام^(٢) .

ب- الفقه وأصوله :

ترك ابن تومرت عدة رسائل في الفقه وأصوله ضمنها كتابه أعز ما يطلب منها :

- رسالة في الصلاة - كتاب الطهارة - كتاب الفلول - كتاب تحريم الخمر -

كتاب الجهاد رسالة في أصول الفقه : جاء في مطلعها : « الكلام في العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفسر، والناسخ والمنسوخ، والحقيقة والمجاز وفائدتهما، والكناية والتعريض والتصريح، والأسماء اللغوية^(٣) .

ج- أعز ما يطلب : كتب ورسائل مجموعة في سفر واحد :

وهو السفر الذي اشتهر بأعز ما يطلب، وقع في ظن الكثير من الباحثين أن

(١) رقم الحفل في نظم الدول : لابن الخطيب : ص ٨٠ .

(٢) الاعتصام للإمام الشاطبي ١/٢٥٥ ط دار الفكر .

(٣) ابن تومرت للنجار : ص ١٥٣ .

المجموع المسمى بأعز ما يطلب والمنسوب إلى المهدي : هو كتاب واحد منفرد من تأليفه، وأصبح هذا الظن هو المعهود المتداول بين الناس، والحقيقة أنه مجموعة من مؤلفات ورسائل المهدي، وهي مجموعة مختلفة المواضيع متبينة المنهج، ويفيد هذا المعنى ما جاء في آخره من تعريف به، يشتمل على هذه العبارة : « سفر في جميع تعاليم الإمام المعصوم المهدي المعلوم » كتب على غلاف المخطوط كما يقول محققه الدكتور عمار طالبي^(١) .

وجاء في نفس الصفحة عبارة : « فيه من الكتب : أعز ما يطلب، الكلام في الصلاة... »^(٢)، فهاتان العبارتان تدلان على أنه مجموعة كتب، وليس كتاباً واحداً^(٣) .

فأعز ما يطلب - إذن - هو اسم لكتاب من الكتب التي يشتمل عليها هذا المجموع، وهو أولها في الترتيب، وقد ذكره بعض المؤرخين بما يدل على انفراذه قال المراكشي : « ثم صنف لهم تصانيف في العلم، منها كتاب سماه : « أعز ما يطلب »، و « عقائد في أصول الدين »^(٤) .

وسمي المجموع كله في عهد متأخر بأول عبارة وردت فيه : « أعز ما يطلب، وأفضل ما يكتب، وأنفس ما يدخر، وأحسن ما يعمل العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير، هو أعز المطالب، وأفضل المكاسب، وأنفس الذخائر، وأحسن الأعمال »^(٥) .

(١) أعز ما يطلب : ص ٢٩ بتحقيق الدكتور عمار طالبي .

(٢) لنصدر السابق .

(٣) ابن تومرت للنجار ص ١٤٦ .

(٤) للعجيب : ص ٢٧٥ .

(٥) أعز ما يطلب : ص ٢٩ بتحقيق الدكتور عمار طالبي، وقد طبع هذا المجموع بعناية وتحقيق الدكتور عمار طالبي، طبع المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر عام ١٩٨٥ م .

د- الحديث :

ترك ابن تومرت عدة آثار في الحديث، وهي في مجلتها مجموعة من الأحاديث مرتبة على الموضوعات، أو مختصرات لكتب الحديث في الصحاح ولمع هذه الآثار ما يأتي :

١- عاذي الموطأ: هو كتاب اختصر فيه المهدي موطأ مالك من رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المتوفي سنة ٢٣١هـ بالاختصار على آخر الرواة وحذف بقية السند^(١). وهو منشور بالجزائر سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م في سفيرين يجمعهما جلد من ٧٣٨ صفحة^(٢).

٢- مختصر صحيح مسلم : هو صحيح مسلم محذوفة منه الأسانيد، ولعله هو الذي أشار إليه ابن القطان بقوله: « ثم أمروا (أي صفار الطلبة في عهد عبد المؤمن ابن علي) بكتب التوحيد وحفظه، وكتاب موطأ الإمام رضي الله تعالى عنه وحفظه، ومسلم وحفظه »^(٣).

ويبدو أن هذا الكتاب هو إملاء من المهدي لصحيح مسلم على أصحابه بعد حذف أسانيد، تركيزاً منهجه في الرجوع إلى الأصول من القرآن والحديث. والمعروف منه نسخة فريدة بمكتبة ابن يوسف بمراكش رقم (٤١٣) تشتمل على ٤٠٥ صفحة، تاريخ نسخها سنة ٥٩٠هـ بسجل ماسة^(٤).

٣- رسالة في بيان طوائف المبطلين من اللثمين والجسمين: تشتمل على

(١) مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٨٤٠ ج، مكتوبة على الرق، تاريخ نسخها سنة ٥٤٤.

(٢) للمصادر العربية لتاريخ المغرب لمحمد المونني ٤١/١.

(٣) نظم الحسان لابن القطان ص ١٣٩-١٤٠.

(٤) انظر المصادر العربية لتاريخ المغرب لمحمد المونني ٤١/١.

مجموعة من الأحاديث في أهل الباطل ووجوب جهادهم، مخرجة على أن المقصود بها المرابطون وردت في مجموع أعز ما يطلب (من ص ٢٤٢ إلى ٢٥٣).

٧٤- عبد المؤمن بن علي (٥٢٤هـ-٥٥٨هـ):

١- مولده ونشأته:

اجمع المؤرخون على أن عبد المؤمن ينتمي إلى قبيلة جومية الزناتية، وقد ولد في سنة ٤٨٧هـ بضيعة من أعمال تلمسان بالجزائر تعرف بتاجرا، وكان أبوه فقيراً يشغل بعمل الأواني الفخارية، وقد طلب عبد المؤمن العلم بالمساجد من صفوه، فتعلم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، واقتبس بعض علوم اللغة والدين ثم التحق باستاذة محمد بن تومرت، فأنم دراسته عليه^(١).

ب- بيعته :

بعد وفاة المهدي بن تومرت قام بالأمر من بعده عبد المؤمن بن علي، وبايعه المصادة، واتفقت على تقديمه الجماعة^(٢) بعد أن اختاره لهم ابن تومرت نفسه حيث قال في خطبة الوداع للموحدين: « وقد اخترنا لكم رجلاً منكم، وجعلناه أميراً عليكم، هذا بعد أن بلوناه في جميع أحواله... وهذا المثار إليه هو عبد المؤمن، فاسمعوا له وأطيعوا ما دام سامعاً مطيعاً لربه، فإن بدل أو نكص على عقبه أو ارتاب في أمره، ففي الموحدين - أعزهم الله - بركة وخير كثير، والأمر أمر الله بقلله من شاء من عباده »^(٣).

(١) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ج ٤ ص ٢١٩.

(٢) للعب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المرابطي ص ٢٨٤.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٧.

ج- سقوط المرابطين وقيام الموحدين :

لم يكد عبدالمؤمن يلي أمر الموحدين حتى وجه همه لحرب المرابطين إلى أن سقطت دولتهم سنة ٥٤١هـ فاستولى على فاس ثم على مراكش حاضرة المرابطين بعد حروب دامية، ثم قبض على إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين آخر أمراء المرابطين فقتله، وأتته القبائل من كل حذب وصوب ودخلت في طاعته، واستوثق له أمر المغرب، ولم يبق له منازع.

ثم فتح عبدالمؤمن بلاد إفريقية ومد نفوذه إلى برقة، وفتح بلاد الأندلس، وخطب له بالمناير في هذه البلاد^(١). وفي ذلك يقول عبدالواحد المراكشي : « ولم يزل عبدالمؤمن - بعد وفاة ابن تومرت - يطوي الممالك مملكة مملكة، ويُدَوِّخُ البلاد، إلى أن ذلت له البلاد، وأطاعته العباد »^(٢). ويقول في موضع آخر: « ووم عبدالمؤمن - رحمه الله - ملك إفريقية كلها متظماً إلى مملكة المغرب، فملك في حياته من طرابلس المغرب إلى سوس الأقصى من بلاد المصامدة، وأكثر جزيرة الأندلس، وهذه مملكة لم أعلمها انتظمت لأحد قبله منذ اختلت دولة بني أمية إلى وقته »^(٣).

د- علمه وأخلاقه :

وصفه ابن أبي زرع الفاسي فقال: « كانت ولاية عبدالمؤمن حسنة، وسيرته جيدة، لم يكن في ملوك الموحدين مثله أحسن عطية ولا فروسية، ولا ديناً، ولا أكثر علماً منه... فصيح اللسان نبهاً، عالماً بالجدل، فقيهاً في علم الأصول، حافظاً

(١) تاريخ الإسلام ج ٤/ ص ٢٢٠-٢٢١

(٢) المعجب ص ٢٩٥

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٧

لحديث النبي ﷺ متقن الرواية، إماماً في النحو واللغة والأدب والقراءات، ذاكرةً للتاريخ وأيام الناس، حسن السيرة، نافذ الرأي... وكان مع ذلك سخياً، كريم الأخلاق، محباً في أهل العلم والأدب، مقرباً لهم، مشوقاً لوفاةهم، متفقاً لبضاعتهم »^(١).

ووصفه عبد الواحد المراكشي فقال: « وكان عبد المؤمن مؤثراً لأهل العلم، محباً لهم، محباً إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والجوار بمحضته، ويُجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم »^(٢).

اعتل عبدالمؤمن بسلا - بعد أن جمع الجموع لغزو الأندلس - علته التي مات منها رحمه الله في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٥٧هـ.

وعبدالمؤمن بن علي هو تلميذ ابن تومرت وراويته، فهو الذي حفظ كتب شيخه وأملأها على الناس ومنها: مجموع أعز ما يطلب فقد جاء في عنوان هذا المجموع: « سفر فيه جميع تعاليق الإمام المصوم المهدي المعلوم رضي الله عنه مما أملاه سيدنا الإمام الخليفة أمير المؤمنين أبو محمد عبد المؤمن بن علي »^(٣).

وروى عنه أيضاً كتاب « معاذي الموطأ » وأملأه، جاء في المخطوط: « حدثنا سيدنا ومولانا الخليفة الإمام المنصور الناصر لدين الله أمير المؤمنين أبو محمد عبدالمؤمن بن علي أعلى الله أمره وأعز نصره بحضرة مراكش حفظها الله بكرة يوم الاثنين الثالث من ذي الحجة سنة ٥٤٤هـ قال: حدثنا الإمام المصوم المهدي

(١) الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس: لعلي ابن

أبي زرع الفاسي ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) المعجب ص ٢٩٣.

(٣) أعز ما يطلب مقدمة التحقيق، ص ٧.

المعروف أبو عبد الله محمد بن عبد الله رضي الله عنه وأرضاه غرة شهر رمضان المعظم عام ٥١٥ هـ، برباط هرغة ببلد سوس^(١) وهذا يمكن اعتبار عبد المؤمن بن علي بحق راوية علم ابن تومرت، ولنا كلام عن ميله إلى الظاهرية في الفصل المخصص لذلك.

٧٥ - أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن: (٥٥٨-٥٨١ هـ):

ولد أبو يعقوب يوسف في سنة ٥٣٣ هـ بآبائه الناس سنة ٥٥٧ هـ وانفقت عليه الكلمة، فلم يختلف عليه أحد من الناس من إخوته ولا غيرهم، وذلك بحسن سعي أخيه عمر بن عبد المؤمن، وشدة تعلقه، وجودة رأيه، فاستوثق أبي يعقوب أمره^(٢).

وكان أبو يعقوب يوسف حسن السياسة والتدبير، محباً للجهاد، فلما ولي الخلافة سار على سياسة أبيه، فجمع الأموال الضخمة، وأنفق أكثرها في شراء السلاح وتدريب الجند.

ولما كانت سنة ٥٧٩ هـ تجهز أبو يعقوب لغزو الأندلس، واستقر أهل السهول والخيال من المصامدة والعرب وغيرهم، وخرج بجيوشه قاصداً جزيرة الأندلس، فعبر البحر، وقصد مدينة اشبيلية، فأقام بها ريثما أصلح الناس شؤونهم وأخذوا أمرهم، ثم خرج بقصد مدينة شترين^(٣)، وهي من أمتع المدايق، فضايقها وأخذ

(١) صادي المخطوط لابن تومرت - ورقة ٤ (مخطوطة الخزنة العامة بالرباط ٨٤٠ هـ)

(٢) انظر المصنف للمراكشي ص ٣٤٥

(٣) شترين - مدينة كبيرة بالأندلس، على الشاطئ الأيمن من نهر تاجو، وهي مفتاح وأبواب موقعة إلى الشمال الشرقي من لشبونة، وقد ظلت شترين في يد المسلمين منذ الفتح إلى أن ملكها ألفونس السادس ملك قشتالة سنة ٥١٣ هـ ثم كانت هذه المحاولة لاستردادها

في قطع ثمارها وإفساد زروعها، وشن الفارات على نواحيها، ولكن المسلمين خافوا هجوم البرد - وكانوا في آخر فصل الخريف - وخافوا أن يعظم النهر فلا يستطيعون عبوره وينقطع عنهم المدد، فأشاروا على أمير المؤمنين بالرجوع إلى

إشبيلية، فأجابهم إلى ذلك وقال: نحن راحلون غدا إن شاء الله.

ولم يتشر هذا القول كل الانتشار، لأنه قاله في مجلس الخاصة، فكان أول من شرع في الرحيل أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن المعروف عندهم بالمالقي، فلما رآه الناس شرعوا هم أيضاً في الرحيل، لمكانه من الدولة ومعرفة أخبارها، فعبر في تلك العشية أكثر العسكر النهر، ولم يبق إلا من كان بقرب خباء أمير المؤمنين، وبات الناس يعبرون الليل كله وأمير المؤمنين لا علم له بذلك.

فلما رأى الروم عبور العسكر، وبلغهم من جهة عيونهم الذين بالعسكر ما عزم عليه أبو يعقوب، خرجوا متجهزين الفرصة التي أمكتهم، في خيل كثيفة، فحملوا على من يليهم من الناس، فانهزموا أمامهم، حتى بلغوا الخباء الذي فيه أمير المؤمنين أبو يعقوب، وخلص إلى أبي يعقوب فطعن تحت سُرّة طعنة مات منها بعد أيام بسيرة، وتدارك الناس الأمر بعد أن علموا بالخدعة، فانتفضوا يقاتلون الروم فانتصروا عليهم وانهزم الروم راجعين إلى بلدهم^(١) وحل جثمان أمير المؤمنين إلى تنمل ودفن بجوار أبيه وابن تومرت وذلك في ١٢ ربيع الأول سنة ٥٨٠ هـ.

علمه وأخلاقه:

كان يوسف بن عبد المؤمن من أعظم خلفاء الموحدين حباً للعلم وأمله، وتقديراً لرجاله. وقد وصفه المراكشي فقال: «كان حلو الألفاظ حسن الحديث،

(١) المعجب ص ٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥ (بصرف).

طبيب المجالسة، أعرف الناس كيف تكلمت العرب، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام، صرف عنايته لذلك أيام كان في إشبيلية والياً عليها في حياة أبيه، ولقي بها رجالاً من أهل اللغة والنحو والقرآن، منهم الأستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بأبن ملكون، فأخذ عنهم جميع ذلك وبرع في كثير منه^(١).

ثم قال المراكشي: «أخبرني من لقيته من ولده... أنه كان أحسن الناس الفاطنة بالقرآن، وأسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية، وكان شديد الملوكة، بعيد الهمة، سخيّاً جواداً، استغنى الناس في أيامه وكثرت في أيديهم الأموال، هذا مع إشارته للعلم شديد، وتعطش إليه مفرط، صح عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين - الشك مني، إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري - حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن، هذا مع ذكر جمل من الفقه، وكان له مشاركة في علم الأدب، واتساع في حفظ اللغة، وتبحر في علم النحو حسبما تقدم، ثم طمح به شرف نفسه وعلو همته إلى تعلم الفلسفة، فجمع كثيراً من أجزائها، وبدأ من ذلك بعلم الطب خاصة دون العمل، ثم تخطى ذلك إلى ما هو أشرف منه من أنواع الفلسفة، وأمر يجمع كتبها، فاجتمع له قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب، ويبحث عن العلماء، وخاصة أهل علم النظر، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله من ملك المغرب^(٢).

هذا العلم الغزير والمشاركة الواسعة في شتى العلوم والفنون جعلت المراكشي

(١) المعجب ص ٣٤٦

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٦-٣٤٧-٣٤٩

يقول في نهاية ثناءه عليه: «وفي الجملة، لم يكن في بني عبد المؤمن فيمن تقدم منهم وتأخر ملك حقيقة غير أبي يعقوب هذا^(١)».

آثاره العلمية ومصنفاته:

شغلت السياسة وتدبير الحكم والجهاد والإعداد للحرب أبا يعقوب ولو قدر له الفراغ للتصنيف لأنى في ذلك بالعجب العجيب، وكل ما حفظ لنا التاريخ من آثاره العلمية التي لم يؤلفها بنفسه وإنما أملاها على الناس.

كتاب الجهاد: وقد ذكر المراكشي أنه ألفه لما تجهز أبو يعقوب إلى غزو الروم في الأندلس، فأمر العلماء أن يجمعوا أحاديث في الجهاد ثملى على الموحدين ليدرسوها، فجمع العلماء ذلك وجاءوا به إليه، فكان يملئه على الناس بنفسه، وكان كل واحد من الموحدين والسادة يجيء بلوح يكتب فيه الإملاء^(٢). والكتاب مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٢٦٤ ق)، نسال الله أن يقيض له من يحفظه وينقض عنه غبار السنين.

ثلاثة من الرسائل: اعتنى بنشرها المستعرب بروفنسال ضمن «مجموع رسائل موحدة من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، عن مخطوط مجهول المؤلف^(٣)».

لما عن ظاهرية أبي يعقوب يوسف فستفصل القول فيها في الفصل المخصص لذلك بإذن الله تعالى.

٧٦ - يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥ هـ):

نشأته وبعثته: أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن المعروف بـ يعقوب

(١) المعجب ص ٣٥٥

(٢) المعجب ص ٣٦٩

(٣) انظر محمد التوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب ٤٢/١.

المنصور ولد من أم ولد رومية اسمها سحر، بوع له في حياة أبيه بأمه بذلك وكانت منه يوم أن صار إليه الأمر اثنين وثلاثين سنة، فكانت مدة ولايته منذ وفاة أبيه إلى أن توفي في شهر صفر الكائن في سنة ٥٩٥هـ، ست عشرة سنة وثمانية أشهر وأياماً، وتوفي وله من العمر ثمان وأربعون سنة وقد وخطه الشيب^(١) كان صافي السمرة جداً إلى الطويل .. جهّوزي الصوت، جزل الألفاظ أصلق الناس لهجة وأحسنهم حديثاً، وأكثرهم إصابة بالظن، كان لا يكاد يظن شيئاً إلا وقع كما ظن، مجرباً للأمور، عارفاً بأصول الشر والخير وفروعهما، ولي الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأمور بحثاً شافياً، وطالع أحوال العمال والولاة والقضاة وسائر من ترجع إليه الأمور مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور، فديرها بحسب ذلك، فجرت أموره على قريب من الاستقامة والسادد حسبما يقتضيه الزمان والإقليم^(٢).

هنائه بالعدل والإصلاح والتعمير:

ووجه عنايته إلى الإصلاح بمجرد قبضه على زمام الأمر، فاستقامت الأحوال في أيامه، وضرب على أيدي المفسدين، وبعث برسالة إلى الطلبة والموحدين بمدينة إشبيلية يأمر فيها باجتناب شراب الرب^(٣)، وعدم المتاجرة فيه، وغلق الحوانيت التي يباع فيها^(٤)، وقد أقام حد الخمر بنفسه على الأديب أحمد بن يحيى العيلدي القرطبي المتوفى بمراكش سنة ٥٩٩هـ، لما وجد منه بمجلسه ربح مسكر ومجره

(١) للمعجب ص ٣٧٨

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٨-٣٧٩

(٣) نوع من الخمر.

(٤) انظر مجموع رسائل موحدية لبروفصال ص ١٢٤-١٢٧، والاستقصاء ١٧٧/٢.

وسعه من حضور مجلسه إلى أن مات^(١).

وكان في جميع أيامه وسيره مؤثراً للعدل، متحريراً له، بحسب طاقته، وما يقتضيه إنجليه والأمة التي هو فيها، فكان يتولى الإمامة بنفسه في الصلوات الخمس، واستمر على ذلك اشهرًا، وكان يلتقي الناس عامة، لا يجيب عنه أحد صغير ولا كبير، وقعد بنفسه ليفصل بين المتنازعين، حتى اختصم إليه رجلان في نصف درهم^(٢).

واهتم بالأحوال المالية للأمة، فكان يراقب مراقبة مستمرة أمناء السوق وانبأخ الحضر، يجتمع بهم في كل شهر مرتين، يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم، وكان إذا وفد عليه أهل بلد فأول ما يسألهم عن عمالهم وقضاتهم وولاتهم. فإذا اتنوا خيراً قال: اعلّموا أنكم مسؤولون عن هذه الشهادة يوم القيامة، فلا يقولنّ أمرؤ منكم إلا حقاً^(٣).

ثم إنه كتب إلى عماله أواخر سنة ٥٨٠هـ، يأمرهم بدفع ما تحصل من زكاة الفطر، وأن توزع على الضعفاء والمساكين وفقاً بهم وتوسعة عليهم^(٤) ثم أمر بجمع الأيتام كل سنة، ليختنوا على نفقته، ويأمر لكل صبي منهم بمئقال وثوب ورغيف ورمانة، توضع في يده تخفيفاً لألمه^(٥).

وفي ظل يعقوب بن يوسف هذا، بلغت الدولة الموحدية أوج عظمتها وقوتها،

(١) الذيل والتكملة السفر الأول/ القسم الثاني تحقيق بشريفة ص ٥٦٧.

(٢) للمعجب ص ٤٠٧-٤٠٩.

(٣) المصدر السابق ص ٤٠٩-٤١٠.

(٤) مجموع رسائل موحدية ص ١٦٧ نشر بروفصال.

(٥) للمعجب ص ٤١١.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

فمرت في عهده كثيراً من المنشآت العمرانية العظيمة، في المغرب والأندلس. كانت عاداته حب البناء وإثارة التشييد، وكان اهتمامه به أشد الاهتمام، وفي طوله أيامه لم يخل من قصر يستجده أو مدينة يغمرها^(١).

بنى صوامع ومنازل ومعامل وقناطر كثيرة، وحفر آباراً للماء، ووضع السواقي^(٢)، وبنى مستشفيات للمرضى والمجانين وأجرى عليها الأرزاق. أعظمها بیمارستان مراکش الشهير، وفيه يقول المراكشي: « وبنى بمدينة مراکش بیمارستان ما أظن أن في الدنيا مثله^(٣)، وبنى داراً للسكة تسك الدنانير البيقونية^(٤) وتلك هي بعض آثار الخليفة العادل يعقوب المنصور رحمه الله.

• ولعه بالجهاد والفتوح (موقعة الأرك):

في عهده تمرد نصارى الأندلس، وطمعوا في أملاك المسلمين، وعاثوا في البلاد فساداً، وقصد بيدرو بن الفونس هنريكز ملك البرتغال الذي سماه المراكشي بطرو بن الرين^(٥) مدينة شلب، فنزل عليها بعساكره، وأعانه من البحر الإفريق، فملكها وسى أهلها، فجهز أمير المؤمنين يعقوب في جيوش عظيمة، وسار حتى عبر البحر، ولم يكن له هم إلا مدينة شلب المذكورة، فنزل عليها، فلم تستطع الروم مقاومته، فخرجوا عنها وعما كانوا قد ملكوه من أعمالها، ولم يكنه ذلك

(١) للمحب ص ٤١٨.

(٢) انظر الأعلام للزركلي ٨/ ص ٢٠٣ وحضارة الموحدي للمنوني ص ١٦٠ فما بعدها.

(٣) للمحب ص ٤١١، ولينظر فيه تفاصيل هذا بیمارستان فإنه يشبه كثيراً المستشفيات الخديجة حقاً، لا دهوى.

(٤) شذرات الذهب ٤/ ٣٢٢.

(٥) للمحب ص ٤٠٢.

باب الثاني، أعلام للمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

حتى أخذ حصناً من حصونهم عظيماً يقال له طرش، ورجع إلى مراکش^(١) بعد أن قتل وسى كثيراً من الروم، وأسر ١٣ ألفاً من النصارى، ويعتبر هذا الجواز الأول إلى الأندلس^(٢).

وكان من أثر جواز يعقوب المنصور إلى الأندلس للمرة الأولى وما أحرزه على الروم من نصر، أن طلب الفونسو الهدنة خمس سنين، فاجابه يعقوب إلى طلبه، ولكن الفونسو لم يكده يسترد قوته، وبعد العدة لحرب الموحدين، حتى نقض الهدنة^(٣).

وكتب إلى يعقوب المنصور كتاباً يتهدده ومن جملة كتابه: « باسمك اللهم فاطر السموات والأرض وصلى الله على السيد المسيح روح الله وكلمته... فمزق يعقوب الكتاب، وكتب على ظهر قطعة منه: ﴿ آتَجِ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِخَبَرٍ لَا يَدَّ لِمُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا إِذْ لَوْ هُمْ صَنِيعُونَ ﴾ (النمل: ٢٨) الجواب ما ترى لا ما تسمع.

ثم سار إليهم وعبر بحر سبتة إلى الأندلس، ثم رحل منها فدخل بلادهم ولوقع بهم وقعة لم يسمع مثلها^(٤) ولم ينج منهم إلا ملكهم في عدد يسير، ثم عاد إلى إشبيلية والتمس الروم صلحهم، فصالحهم، ولو طالت أيامه لم يترك في يدهم مدينة^(٥)، وكانت هذه الموقعة العظيمة آخر المعارك التي انتصر فيها المسلمون على

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٢-٤٠٣.

(٢) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٤/ ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) مرت في التاريخ بموقعة الأرك الشبيهة بالزلاقة: بدر الصغرى.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبل ٤/ ٣٢٢.

نصارى الأندلس، وبها اعتز الإسلام، وعلت كلمته، وأنت كل فتح تقدمها بالأندلس.

فالجهد هو الملع صفات يعقوب المنصور وأبرزها، ورثه كابراً عن كابر، عن جده عبد المؤمن مؤسس الدولة الموحدية، ومن كثرة شغف الخليفة يعقوب بالأندلس ومسلميها، أوصى بها حينما اشتد به المرض الموحدين فقال: «إياها الناس أوصيكم بتقوى الله، وأوصيكم بالأيتام واليتيمة، فقيل له: وما الأيتام واليتيمة؟ فقال: الأيتام أهل جزيرة الأندلس، وهي اليتيمة، فإياكم والغفلة عما يصلحها»^(١).

منزلته العلمية وأخلاقه :

وصفه ابن الخطيب فقال: «نجم بني عبد المؤمن وجوه رؤسهم»^(٢). وقال فيه الناصري: «فكانت أيامه زينة للدهر، وشرافاً للإسلام وأهله»^(٣). وقال فيه ابن أبي زرع: «وكان المنصور رحمه الله من أجل ملوك الموحدين، وأكثرهم صيتاً، وأحسنهم في الأحوال كلها، ولي والملك قد تمهد واتسق، والمال قد توفر، وكان له الهمة العالية، والعزائم الملوكية، والدين المتين، والسير الحسن في المسلمين»^(٤).

أما عن علمه، فحدث عن البحر ولا حرج، قال في ذلك المراكشي في

(١) الحلل المشية في ذكر الأخبار المراكشية لابن سماك ص ١٦٠.

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/٣٥٥.

(٣) الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى ٢/١٩٨.

(٤) الأنيس المطرب بروض القرطاس ص ٢٣١.

«الإعلام»: «كان جواداً سمحاً، شجاعاً شهماً، عالماً بالحديث والفقه واللغة، مشاركاً في كثير من العلوم، محباً في العلماء، معظماً لهم، صادراً عن رأيهم، كثير الصلقة، يشهد جوائز الفقهاء والصلحاء، وكان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً، وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتاوى، وله فتاوى مجموعة...»^(١).

وكانت دولته دولة العلماء والمحدثين وأمرها بأيديهم. فقد أكرم الفقهاء والمحدثين، وأجرى على أكثرهم الإنفاق من بيت المال، وأوصى ولاته وعماله بالرجوع إلى أحكام القضاة^(٢). وعني عناية خاصة بطلبة الحديث وعلمائه أتم عناية، فقد انتشر في أيامه لأهل علم الحديث صيت، وقامت لهم سوق، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس^(٣).

ولما بلغه حسد الموحدين للطلبة على موضعهم منه، وتقريبه إياهم، وخلوته بهم دونهم، انتهى أمره معهم إلى أن قال يوماً بحضرة كافة الموحدين يُسمعهم: «يا معشر الموحدين، أتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء - يعني الطلبة - لا قبيل لهم إلا أنا، فمهما نابهم أمر فانا ملجؤهم وإلى مفزعهم، وإلى يتسبون». فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم، وبالف الموحدون في برهم وإكرامهم^(٤). وكان الخليفة يعقوب يستدعي رواة الحديث وحفاظه إلى عاصمته مراكش، ويأمرهم بتدريس حديث النبي ﷺ، وقد استقصى المنصور كبار المحدثين كابن

(١) الإعلام من حل مراكش: ١٠/٢٦٤ رقم الترجمة: ١٦١٧.

(٢) الأنيس المطرب: ص ٢١٧.

(٣) للعجب: ص ٤٠٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٠٢.

المدونة الظاهرية بالمغرب والأندلس

واجب القيسي ، الذي كان كامل الاستقلال بعلم الحديث^(١) ، وكأحمد بن سلمة الأنصاري اللورقي الذي استقدمه إلى حضرة مراكش لسمع بها عليه الحديث. فقدمها وأسمع بها .

وقد وصفه حافظ المغرب ابن القطان الفاسي «أنه عدل إمام في الحديث»^(٢) وكالحافظين ابن بقي وابن حوط الله وغيرهم كثير .

واهتم أبو يوسف بتعليم البنات، وقد أمر المقرئ المحدث الضرير أبا الحسن علي بن محمد بن يوسف بن عبد الله الفهمي بتعليم بناته وألزمه بذلك رغم اعتذاره من ذلك^(٣).

وهكذا ازدهرت في عهد يعقوب كافة العلوم والفنون لاسيما علم الحديث^(٤) ، وليس هذا مجال الاستقصاء وإلا لخرجنا بهذه المادة العلمية عما رمته وقصدته. آثاره العلمية :

من أهم كتب الحديث التي كان لها الاهتمام البالغ والعناية الفائقة في العهد المنصوري ، والتي كانت تدرس على وجه الخصوص هو كتابه :

« الترغيب في الصلاة » : الذي أمر بجمع أحاديثه الصحيحة من كتب الحديث لمحاول عليها أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحد . وفيه يقول عبدالواحد تراكشي : « وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من

(١) انظر الذيل والتكملة لابن عبد الملك : السفر ١ / القسم الثاني ص ٤٧٢ .

المنصور السابق السفر الأول / القسم الأول .

المنصور السابق السفر الخامس / القسم الأول ص ٣٩٩-٤٠٠-٤٠١ .

انظر بطل ذلك في الكتاب القيم للأستاذ المنوني حضارة الموحدين ، فإنه أتى فيه بما لم سبق إليه

ابن تاتني ، اعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

نصفات العشرة : الصحيحين ، والترمذي والموطأ ، وسنن أبي داود ، وسنن الشافعي ، وسنن البزار ، ومسند ابن أبي شيبة ، وسنن الدارقطني ، وسنن البيهقي ، في الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الظهارة ، فأجابوه إلى ذلك ، وجمعوا ما أمرهم بجمعه ، فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه ، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب ، وحفظه الناس من العوام والخاصة ، فكان يجعل لمن حفظه الجعل الشئ من الكساء والأموال^(١) .

ويقول الرحالة تاج الدين بن حويه السرخسي^(٢) : « وقد صنف (أي يعقوب) كتاباً جمع فيه متون أحاديث صحاح تتعلق بها العبادات سماه « الترغيب »^(٣) .

وكان قصده من ذلك محو كتب الرأي والفروع وإزالتها من المغرب واستبدالها بكتب الحديث حتى يألف الناس العمل بنصوص السنة المطهرة . ولنا سجع طويل في مسألة ظاهرية يعقوب المنصور الموحد الذي كانت سبب

(١) للعجب : ص ٤٠١ .

(٢) شيخ الشيخ بدمشق أحد الفضلاء المؤرخين المصنفين سافر إلى بلاد المغرب سنة ٥١٣ هـ ، واتصل بمراكش عند ملكها يعقوب المنصور فأقام هناك إلى سنة ٦٠٠ هـ نفع

الطيب ١٠١/٣ .

(٣) نفع الطيب ١٠٢/٣ . وكتاب « الترغيب في الصلاة » مخطوط من الحجم الصغير ، مكتوب بخط مغربي عادي ، موجود بالخزانة الحسنية بالرباط ، تحت رقم : ٤٤٧٨ ، يضم أربعين ورقة ، لم ينسب كاتبه إلى أحد ، ولم يؤرخ لتاريخ كتابته ، وختم بهذه الآية الكريمة : « هو الحي لا إله إلا هو فادعوه غلصين له الدين ، الحمد لله رب العالمين » ، كمل كتاب الترغيب في الصلاة والعمل في الصلاة بحمد الله ، على يد كاتبه ، محمد بن أحمد بن محمد الأتليزالي ، كان الله له ، مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحد لزميلنا الأستاذ عبد الهادي أحمد الحسين ج ١ / ص ٢٩٢ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ترجئنا له ضمن رجالات المدرسة الظاهرية، والترجمة كذلك لخلفاء بني عبدالمؤمن وأمرائهم، ممن آكل به الأمر إلى الأخذ بالظاهر والقول به.

٧٦ - الناصر لدين الله أبو عبد الله محمد بن يعقوب :

ابن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، أمه أم ولد اسمها زهر، رومية، بويغ له بمعهد أبيه إليه في سنة ٥٩٥ هـ بعد وفاة أبيه، وقد كان أبوه أمر ببيعه في سنة ٥٨٦ هـ، وسنه إذ ذاك عشر سنين إلا أشهراً، وكان مولده في آخر سنة ٥٧٦ هـ ولم يزل مرشحاً للخلافة معروفاً بها، إلى أن مات أبوه، واستقل بالأمر، وكانت وفاته لعشر خلون من شعبان سنة ٦١٠ هـ، فكانت مدة ولايته ست عشرة سنة إلا أشهراً^(١).

وقد ثار على الموحدين في مستهل عهد الناصر رجل يدعى «علودان الغماري» ولكن الناصر أحل به الهزيمة، ثم سار إلى فاس فأنتم سورها الذي بداه أبوه يعقوب المنصور، ثم اتجه الناصر إلى حرب ابن غانية بأفريقية، وكان قد استول على المهدي وتونس سنة ٥٩٩ هـ فسار الجيش الموحد لحرب ابن غانية تؤيده سفن الأسطول بقيادة يحيى بن أبي زكريا المزرجي، فحاصر ابن غانية وانتظر عليه ففر إلى بلاده سنة ٦٠٢ هـ، وفي سنة ٦٠٣ قلد الناصر لدين الله وزيره الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهتاتي ولاية إفريقية، فقبل هذا المنصب بعد تردد، وبقي حكم إفريقية في عقبه بعد سقوط الدولة الموحدية بالمغرب^(٢).

• موقعة العقاب المشؤومة :

نقض الأذفنش ما بينه وبين الموحدين من الهدنة، وأغار على ثغور المسلمين

(١) للمصنف ص ٤٣٨

(٢) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ج ٤ / ص ٢٣٠-٢٣١.

الباب الثاني، اعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

بالأندلس ونهبها وسبي نساءها وأطفالها.

فيما للناصر لدين الله أن يقصد بلاد الروم للغزو، فخرج بالجيش حتى عبر البحر، وكان عبوره سنة ٦٠٧ هـ، فنزل على قلعة للتصاري عظمية في غاية المنعة تدعى شلتيرة، ففتحها بعد حصار وتضييق عليها شديد، فراع فتح هذه القلعة الروم، وخامرهم الرعب، وخرج الأذفنش إلى قاصية بلاد الروم مستغفراً الأسم النصرانية والقوات الصليبية لحرب المسلمين، فاجتمعت له جموع عظمية من الجزيرة نفسها ومن بلاد أوروبا كلها، حتى بلغ نفيه إلى القسطنطينية^(١).

وخرج الناصر من مدينة جيان، فالتقى هو والأذفنش بموضع يعرف بالعقاب، من حصن يدعى حصن سالم، فعبا الأذفنش جيوشه ورتب أصحابه، وداهم المسلمين وهم على غير أهبة، فانهزموا، وقتل من الموحدين خلق كثير^(٢).

كانت هذه الهزيمة الكبرى على المسلمين، يوم الاثنين منتصف صفر سنة ٦٠٩ هـ، وكانت هذه الموقعة المشؤومة نذيراً بنهاية قوة المسلمين بالمغرب والأندلس على السواء، بل إنها كانت نذيراً بقرب سقوط الدولة الموحدية التي لم تقم لها بعدها قائمة وفي ذلك يقول الناصري : « فذهبت قوة المسلمين بالمغرب والأندلس من يومئذ ولم تنصر لهم راية »^(٣).

ويعزو ابن أبي زرع القاسي الهزيمة إلى ضعف رأي الناصر وقلة حنكه عكس ما كان عليه أسلافه من قبل فيقول : « وكان من سلف وتقدم من ملوك الموحدين أولي حزم ورأي ودين، إلى أن كانت وقعة العقاب، التي آذنت دولتهم

(١) للمصنف : ص ٤٥٣-٤٥٤.

(٢) للمصدر السابق : ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) الاستقصاء ج ٢ / ص ٢٠٠.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

بالذهاب، وذلك في سنة ٦٠٩، فرجع الناصر مهزوماً ذا مهانة وانكسار، فدخل حضرة مراكش، ولم يزل ملكه في نقص، وأمره في إديار، إلى أن توفي بها في الحادي عشر لشعبان سنة ٦١٠ هـ مفاجئاً^(١).

وقد أوردت هذه الترجمة القصيرة للخليفة الناصر محمد بن يعقوب بن يوسف لما ذكره صاحب بيوتات فاس الكبرى « أنه كان كأييه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن الفقهاء من المالكية أنكروا عليه ذلك وقالوا : الحق هو مذهب المدونة، فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها »^(٢).

٧٧ - إبراهيم بن يعقوب المنصور المتوفى سنة ٦١٧ هـ :

من أولاد أمير المؤمنين أبي يوسف يعقوب الظاهرية، ابنه إبراهيم الذي كان وثيق الصلة بعبد الواحد المراكشي صاحب « المعجب » والذي وصفه أنه خير أولاد الخليفة المنصور على الإطلاق، وأجدرهم بالخلافة لو كانت الأمور جارية على إتيار الحق واطراح الهوى، كان وزيراً لأبيه، ثم ولّوه إشبيلية سنة ٦٠٥ هـ، كان محدثاً ظاهري المذهب كأييه^(٣).

الباب الثالث

ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية
ووضع أصولها بالمغرب والأندلس
(٣٨٤هـ - ٤٥٦هـ)

الفصل الأول : الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس .
الفصل الثاني : أصول المدرسة الظاهرية كما وضعها ابن حزم .

(١) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية : لعلي بن أبي زرع الفاسي : ص ٢٤.

(٢) بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل ابن الأحمر (ص ١٩).

(٣) المعجب : ص ٤٣٩ فما بعدها .



الفصل الأول

الإمام ابن حزم

شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس

(٣٨٤هـ - ٤٥٦هـ)

ابو محمد ابن حزم إمام هذه المدرسة بالغرب الإسلامي ، وقطب رحاما ،
 ونسبها المنافع عنها ، لولا أن الله قبضه لها على رأس المائة الخامسة لكانت نسياً
 نسباً ، ومنهجاً مطروحاً ، فهو الذي أحى رسومها وأبرز معالمها وأصولها : وملا
 للناس وشغل الناس بها ، كما قال غير واحد من الأئمة المترجمين له ولها .
 وفيه در ابن بسام إذ قال لما انتهى إليه : «وإذ قد انتهى بنا القول إلى ذكر أبي
 محمد بن حزم ، فأنا الملع في هذا الموضع بلمعة من خبره ، حتى أذل على عينه
 بئره . فإنه كان كالبحر لا تكف غواربه ، ولا يروى شاربته»^(١) .
 وإذا رمنا الإحاطة بترجمة ابن حزم واستقصائها ، انكسر القلم دون ذلك ، إذ
 هو الرجل الأمة « والإمام الأوحد ، البحر »^(٢) كما يقول الحافظ شمس الدين
 الذهبي ، فحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق ، وماله صلة بموضوع هذه الدراسة ،
 وهو المشرب العلمي للرجل الذي قاده إلى الظاهرية وتوالياه التي شغل بها الناس
 وملا بها البرية ، ومن رام الاستزادة فعليه بالمظان والمصادر العلمية ، القديمة
 والحديثة^(٣) .

(١) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/١٦٧ .

(٢) سبر أعلام النبلاء ١٨/١٨٤ رقم الترجمة : ٩٩ .

(٣) ونجترئ هنا بعضاً من هذه المصادر التي اعتمدتها في هذه الترجمة ، فهي كثيرة كثيرة تند عن

الحصر ، وهي قسمان : مصادر قديمة ومراجع حديثة .

* المصادر القديمة :

جنوة المقتبس لتلميذه الحافظ الحميدي الظاهري ٢/٤٨٩ رقم الترجمة ٧٠٨ ، الذخيرة في
 محاسن أهل الجزيرة لابن بسام ١/١٦٧ ، الصلة ٢/٤١٥-٤١٧ ، بغية الملتبس ٢/٥٤٣
 رقم ١٢٠٨ ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ص ٤٠٤ ، حوادث ووفيات
 [٤٤١-٤٥٠هـ] [٤٥١-٤٦٠هـ] للإمام شمس الدين الذهبي بتحقيق الدكتور عمر

عبد السلام تيمري ، الإحاطة لابن الخطيب ١١١/٤ ، تذكرة الحفاظ للنجمي ١١٤٦/٣ ،
 وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ رقم : ٤٤٨ ، فتح الطيب ٧٨/٢ ، الوافي بالوفيات ٣٩١/٦ رقم
 ٢٩٠٦ ، البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٩١/٦ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٢٦
 رقم ٩٨١ ، سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨ رقم الترجمة ٩٩ ، المطرب من أشعار أهل المغرب
 لابن دحية ص ١٦٠ و ٩٢ ، للمعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي
 ص ٧١ ، المغرب في خلق المغرب لابن سعيد المغربي ١/٣٥٤ رقم ٢٥٣ تحقيق الدكتور
 شوقي ضيف ، العبر للنجمي ٣/٢٣٩ ، مرآة الجنان للباغي ٣/٧٩-٨١ ، لسان الميزان
 ١٩٨/٤-٢٠٢ النجوم الزاهرة ٥/٧٥ ، طبقات الأمم لمساعد (تلميذ ابن حزم) ٨٦ ،
 شفرات الذهب ٣/٢٩٩-٣٠٢ معجم الأدباء ١٢/٢٣٥ .

• للمراجع الحديثة :

- هدية العارفين ١/٦٩٠ ، دائرة المعارف الإسلامية ط ٢٢٩/١ دار الشعب القاهرة ١٩٦٩ م
- ظهر الإسلام : لأحمد أمين ٣/ص ٥٣ فما بعدها .
- ابن حزم حياته وعصره ، آراءه وفقهه : للإمام محمد أبي زهرة ، طبع دار الفكر العربي ،
 القاهرة ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ابن حزم الأندلسي المحقق الظاهري الموسوعي : للدكتور زكريا إبراهيم ، دار النهضة
 العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢ م .
- ابن حزم رائد الفكر العلمي لعبد اللطيف شرارة ، طبع المكتب التجاري للطباعة
 والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، (بلا تاريخ) .
- ابن حزم الأندلسي : رسالة في المفاضلة بين الصحابة للاستاذ سعيد الأفغاني ، دار
 الفكر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، ط الثانية ، (والإشارة هنا إلى مقدمة التحقيق)
- ابن حزم صورة أندلسية للدكتور محمد طه الحاجري .
- ابن حزم الكبير للدكتور عمر فروخ ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ،
 ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري : للدكتور عبد الحليم
 عويس ، الزهراء للإعلام العربي - قسم النشر ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي : للدكتور حسان محمد حسان ، دار
 الفكر العربي ، القاهرة ، (بلا تاريخ)
- ابن حزم الظاهري : للدكتور فاروق عبد المعطي (سلسلة أعلام الفقهاء والمحدثين) ، دار
 الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان : للدكتور محمود علي حاية ، طبع دار المعارف ،
 القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس : للدكتور سالم يافوت ، طبع المركز الثقافي
 العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- معجم فقه ابن حزم الظاهري : لمحمد المتصر الكتاني ، طبع دار الفكر (بلا تاريخ)
- والإشارة هنا إلى المقدمة .
- ابن حزم الأصولي : للدكتور عبد الله الزايد ، (أطروحة لنيل الدكتوراه) ، مرقونة بكلية
 الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ١٩٧٤ م ولقد بعثت في طلبها إلى بعض طلبتنا بالأزهر
 الشريف ، فصور لي منها نسخة .
- ابن حزم خلال ألف عام : لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، دار الغرب
 الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، السفر الأول .
- نواهد الإمام ابن حزم : السفر الأول والثاني : مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ط ١ ،
 ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباغي : للدكتور عبد المجيد التركي (الترجمة
 العربية) دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م (المقدمة) .
- ظاهرة ابن حزم الأندلسي : لأنور خالد الزعبي ، إصدار فرع المعهد العالمي للفكر
 الإسلامي ، عمان الأردن ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، وهو آخر ما قرأت من الكتب عن

المطلب الأول : الأسرة والمولد :
١- اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية ، الفارسي الأصل ، الأموي اليزيدي ، القرطبي الظاهري ، صاحب التصانيف ، كان جدهم خلف أول من دخل إلى الأندلس^(١).

الإمام ابن حزم بعد أن أرسلت في طلبه إلى مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالمغرب أخينا وصديقنا الدكتور أحمد الريسوني أستاذ مقاصد الشريعة بكلية الآداب بالرباط فمكتني من الكتاب جزاء الله خيراً ، وقد استشرت خيراً بصدور كتاب عن ظاهرية ابن حزم ظناً مني أنه سيكون في بعض المونة في هذه الدراسة ، لكنني لما قرأت الكتاب لم أجد فيه ذكراً للمذهب الظاهري ولا اهتماماً بالمدرسة الظاهرية إنما هو حديث عن بعض القضايا الفلسفية التي لا صلة لها بعنوان الكتاب ، فعجبت لذلك غاية العجب لليون الشاسع بين ما في الكتاب وعنوانه .

ولم أدرج هنا إلا الكتب التي في مكتبي الخاصة ، أما الدراسات والمقالات والبحوث التي كتبت عن ابن حزم في العصر الحديث فهي البحر الزخار الذي لم يحف ولن يحف إلى أن يوثق الله الأرض ومن عليها.

• بغير اللغة العربية :

- Aben Hazm de cordoba y su historia critica de las ideas Religiosas. Miguel Asin Palacios, (Tomo 1) Ediciones Turner Madrid 1927 (1)

وهو مقدمة كتاب الفصل لابن حزم أرسلت في طلبه من مدريد ، فجاءني به الأستاذ الباحث في الديار الإسبانية رشيد المصطفى جزاء الله خيراً ، وفقه الحمد والمنة .

^(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/١١٤٦ : يدل على أنه من أصل فارسي أن ابن خير في فهرته يسميه بالفارسي في مواضع عدة منها قوله : « فهرسة الشيخ الفقيه الحافظ أبي محمد علي

٢- مولده :

مولده بقرطبة من بلاد الأندلس ، يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس ، سلخ شهر رمضان ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ٣٨٤ هـ ، في الجانب الشرقي منها^(١).

٣- أسرته :

نشأ ابن حزم في أسرة غنية ، عريقة النسب ، ذات مجد وحسب ، وعلم وأدب ، إذ كان أبوه أحمد بن سعيد بن حزم من كبار الوزراء ، ولي الوزارة للحاجب منصور بن أبي عامر ، ثم لابنه المظفر من بعده ، وقد نشأ ابن حزم في قصر أبيه شاة المقرفين المتحسين ، فلم يعرف في صباه الحاجة أو الحرمان .

وقد كان لأبيه أحمد اليد الطولى في الأدب ، والقدر المعلن في البلاغة والشعر ، وما أنشده لولده في بعض وصاياه وحكمه :

إذا شئت أن تحيا غنياً فلا تكن على حالة إلا رضيت بدلونها^(٢)

أما أمه فلم يذكر شيئاً عنها في كتبه حتى طوق الحمامة ، ولم يتعرض لها في قليل ولا كثير ، مع أنه تحدث عن أبيه في أكثر من موضوع ، ولدى أكثر من مناسبة ، ولعل الأمر أن تجنب الحديث عن الأمهات عادة عربية .

ابن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث رحمه الله ، انظر فهرسة ابن خير ص ٤٢٩ وكذلك قول تلميذه الحافظ الحميدي وهو من أعرف الناس به : « علي بن سعيد بن حزم

ابن غالب ، أبو محمد ، أصله من الفرس ، وجده الأقصى في الإسلام اسمه : يزيد ، مولى ليزيد بن أبي سفيان » .

وكذلك نسب ابن الأبار بالفارسي . انظر التكملة ٢/٧٠٠ ، جنوة المقتبس ٢/٤٨٩ .

(١) وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ .

(٢) لؤي بالوقيات للصفدي ٦/٣٩١ رقم ترجمة والد ابن حزم ٢٩٠٤ .

وكان لابن حزم أخ يدعى أبا بكر مات شاباً ، وكان متزوجاً - على حب شديد - بعاتكة بنت قند صاحب الثغر الأعلى أيام المنصور بن أبي عامر ، توفي في الطاعون الواقع بقرطبة سنة ٤٠١ هـ وهو ابن اثنتين وعشرين سنة ، وماتت عاتكة بعد بعام كمدأ وحزناً عليه^(١).

ومن أسرة ابن حزم ابن عمه أبو المغيرة عبد الوهاب بن حزم ، كان أحد وزراء المنصور ، ثم قرّبه إليه عبد الرحمن بن هشام المستظهر الذي لم تدم خلافة بعد هزيمة البربر ، وخروجهم من قرطبة ، أكثر من شهرين اثنتين ، ولكنه لم يلبث أن أبعده ، واستوزر علياً ابن عمه ، وكان بين القرييين خصومة ، انتقل أبو المغيرة إلى بلاد الثغر ، يستخدم قلمه وأدبه في تحصيل قوته ، ويطوف على أمراء البلاد حيث يلقى الخطوة والرعاية.

ولقد شجر الأمر بين أبي محمد وابن عمه أبي المغيرة ، ووصلته منه رسالة فيها ما أوجب أن جأوه أبو محمد بهذه الرسالة وهي : سمعت وأطعت لقوله تعالى : «وَأَعْرِضْ عَنِ الْفُجُورِ»^(٢) ، وأسلمت وانقدت لقوله نبيه عليه الصلاة والسلام : «صل من قطعك ، واعف عن ظلمك»^(٣) . ورضيت بقول الحكماء : كذاك انتصاراً ممن تعرض لأذاك إعراضك عنه . وأقول :

(١) طرق الحماسة لابن حزم ص ١١٧ بتحقيق حسن كامل الصيرفي.

(٢) سورة الأعراف : ١٩٩.

(٣) حديث صحيح ، رواه ابن النجار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، بلفظ : «صل من قطعك ، وأحسن إلى من أساء إليك ، وقل الحق ولو على نفسك» صححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٩١١ وفي «صحيح الجامع الصغير وزياداته» ٧٠٤ / ٢ رقم الحديث ٣٧٦٩.

شيخ سواي أمراً يتنفي
فباني أيت طلاب السفاه
وقل ما بد لك من بعد ذا
فوقع له المغيرة على ظهر رقعة : قرأت هذه الرقعة العاقبة ، فحين استوعبتها اشتدني :

لمح زبد وسقّل لما رأى وقع الأسفل^(١)

وتذكر كتب التاريخ والتراجم ابن عم له آخر يدعى أبا الوليد محمد يحيى بن حزم ، كان أحلى الناس شعراً ، لاسيما إذا عاتب أو عتب ، توفي بعد الخمسمائة رحمه الله تعالى^(٢).

أما أبناء ابن حزم فمنهم أبو رافع الفضل الحافظ الفقيه الظاهري^(٣) ، راوية كتب أبيه ، استشهد بالزلافة سنة ٤٧٩ هـ . وكان قد وزر للمعتمد بن عباد ، وهو أكبر أبناء ابن حزم سناً ، وأجلهم قدراً^(٤).

ومنهم أبو سليمان المصعب قال فيه الحافظ ابن الأبار : « وكان على سنن سلفه من طلب العلم وحمله »^(٥).

(١) نفع الطيب ٧٩ / ٢ - ٨٠ وانظر فيه تمام القصة .

(٢) فوت الوفيات لابن شاکر الكتيبي ٥٣ / ٤ - ٥٤ رقم ٥٠٣ .

(٣) نظر ترجمته في الصلة ٤٦٤ / ٢ رقم ٩٩٧ ، والدليل والتكملة السفر ٥ : القسم ٢ / ص ٥٤٠ رقم ١٠٥٩ .

(٤) للورد الأحملي في اختصار الحملي لمؤلف مجهول : مخطوط الخزنة العامة بالرباط رقم : ٤٠ ق .

(٥) التكملة ٧٠٠ / ٢ رقم الترجمة : (١٧٨٤) .

ومنهم أبو أسامة يعقوب روى عن أبيه وعن أبي عمر بن عبد البر . وكان بشكوال^(١) ، توفي سنة ٥٠٣ هـ .

* * *

الطلب الثاني : النشأة والثقافة :

نشأ ابن حزم في بيت عز ومال ونعيم عريض ، وكان يعتز ببيته وأنه طلب العلم لا يبغي مالا ولا جاهاً ، ولما تناظر مع فقيه المالكية أبي الوليد الباجي قال له الباجي : « أنا أعظم منك همة في طلب العلم ، لأنك طلبته وأنت مُعان عليه ، تسهر بمشكاة الذهب ، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائت السوق » .

قال ابن حزم : « هذا الكلام عليك لا لك ، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في هذه الحالة رجاء تبديلها بمثل حالتي ، وأنا طلبته في حال ما تعلمه وما ذكرته ، فلم أُرَجَّح به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة »^(١) فأفحمه .

وقال له مرة بعد انقضاء مناظرة بينهما : « تعذرني ، فإن أكثر مطالعتي كانت على منابر الذهب والفضة » ، أراد أن الغنى أَمْنَع لطلب العلم من الفقر^(٢) .

هكذا نشأ ابن حزم ، نشأة المترفين المنعمين ، تحيط به العناية من كل صوب ، « ليس الحرير ولا يرضى من المكانة إلا بالسرير »^(٣) ، كما قال اليسع بن حزم الغافقي .

وكان أول طلبه مبادئ العلوم والقرآن على يد نساء قصره من الجواري والقرينات إذ لم يفادر ابن حزم هذا القصر حتى بلغ الخامسة عشرة من عمره .

قد حفظه القرآن وعلمته الأشعار ، وإنه ليذكر ذلك في كتابه « طوق الحمامة » فيقول : « ولقد شاهدت النساء ، وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري لأنني رُيت في حجورهن ، ونشأت بين أيديهن ، ولم أعرف غيرهن ، ولا

(١) نفع الطب ٧٧/٢ .

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ١٢/ ٢٤٠ ، طبعة القاهرة تحقيق د. فريد الرفاعي .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٠ .

جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب ، وحين قيل^(١) وجهي ، ومن علمني القرآن ورويتني كثيراً من الأشعار ، ودريتني في الخط...^(٢) وهكذا كان هذا الاهتمام المبكر بالعلم ثمرة للتربية التي تلقاها ابن حزم منذ نعومة أظفاره في أحضان الجوارى والنساء.

هذه نشأة ابن حزم الأولى ، ولكن أباه الذي كان قائماً على تربيته ، كان لا يفي عن مراقبته وملاحظة ميوله واتجاهاته ، وجعل عليه رقابة ورقائب ، ولم يكن بذلك ؛ بل جعل له رجلاً ثقيلاً وقوراً حصوراً يلزمه ، ويجلسه في مجلس الشيوخ ليستمع إليهم ، ويتلقى عنهم ما تدركه سنه ، ذلك الرجل الذي كان أول شيخ لابن حزم هو أبو علي الحسين بن علي الفارسي.

وعن هذه المرحلة الثانية من حياته يقول ابن حزم : « كان السبب فيما ذكرته أنني كنت وقت تاجع نار الصبا ، وشرة الحدادة ، وتمكن غرارة الفتوة ، مقصوراً مُحظراً علي بين رقباء ورقائب ، فلما ملكت نفسي وعقلت صحبت أبا علي الحسين بن علي الفارسي^(٣) في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي شيخنا وأستاذي ، وكان أبو علي المذكور عاقلاً عالماً عن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح في الزهد في الدنيا والاجتهاد للأخرة ، وأحبه كان حصوراً^(٤) لأنه لم تكن له امرأة قط ، وما رأيت مثله جملة عالماً وعملاً ودنياً

(١) تغيل معناها: ما زاد ، أي كبر وجهه وتم نموه .

(٢) طوق الحماسة ص ٥٠ تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي .

(٣) في النص الذي حققه الأستاذ حسن كامل الصيرفي « الفاسي » ، وقد ورد في مواضع من

الكتاب بهذا الاسم وهذا خطأ بين ؛ إنما هو الفارسي .

(٤) الحصوراً: الذي لا يأتي النساء مع القدرة عليهن .

ورعاً ، فضغني الله به كثيراً وعلمت موقع الإساءة وقبح المعاصي...^(١) وقد كان الشيخ أبو علي الفارسي قدوة طيبة للفتى ابن حزم في علمه وخلفه دينه . ثم جلس ابن حزم للسمع والتحصيل المنظم ، فكان أول سماعه للحديث قبل الأربعمئة على أبي عمر أحمد بن محمد بن الجصور^(٢) ، وقد روى عنه ابن حزم ، موطاً مالك : رواية يحيى بن يحيى ، ومدونة سحنون ، ومسند ابن أبي شيبة . وفقه أبي عبيد القاسم بن سلام . ومسند عبد بن حميد ، وتاريخ محمد بن جرير الطبري^(٣) .

وليس قصدنا من هذه الدراسة إحصاء شيوخ ابن حزم فقد أحصى منهم الأستاذ محمد المنوني في مقاله المذكور سبعة وثلاثين اسماً^(٤) ؛ بل حسبنا من ذلك بعض الشيوخ الذين أثروا في ميوله العلمية.

ومنهم في الحديث أيضاً أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القرطبي ، المعروف بابن الفرضي صاحب « تاريخ علماء الأندلس » المحدث الحافظ ، الراوية المتضمن المتوفى سنة ٤٠٣ هـ^(٥) . أتى عليه ابن حزم وعلى تواليفه كثيراً وقال : « ومنها كتاب شيخنا القاضي أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف ابن الفرضي في المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال ... لا أعلم مثله في فقه

(١) طوق الحماسة : ص ١٢٦ ، تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي .

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأموي بالولاء ، القرطبي ، المحدث المكثّر ، المتوفى عام ٤٠١ هـ .

انظر الصلة ٢٤/١ - ٢٥ رقم الترجمة ٣٩ .

(٣) شيوخ ابن حزم في مقرراته ومروياته لحمد المنوني مقال بمجلة المناهل ص ٢٤٧ نوفمبر

١٩٧٦ م الرباط . العدد ٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٥) انظر الصلة ٢٥١/١ ، والدياج المنهوب ص ١٤٣ ، ونفع الطب ٢/ ١٢٩ .

البته^(١). وقد أخذ عنه ابن حزم في الحديث أيام طلبه للحديث بقرطبة^(٢) ومنهم أبو القاسم المصري ، عبد الرحمن بن محمد الأزدي العنكي ، النسابة الأديب، وفد على الأندلس عام ٣٩٤هـ ثم ارتحل عنها بعيد الأربعمئة، وكانت وفاته بمصر عام ٤١٠هـ كان أيضاً عارفاً بالرجال والأخبار، وحافظاً للحديث^(٣) ومنهم أبو القاسم ابن الخراز : عبد الرحمن بن عبدالله بن خالد المصلي الوهراني ، من أهل بجاية ، المحدث الراوية ، المتوفى بالمرية ٤١١هـ^(٤). دأب على أن يزور قرطبة كل عام ويحدث بها إلى أن وقعت الفتنة ، وكان ابن حزم يأخذ عنه الجامع الصحيح للبخاري عام ٤٠١هـ^(٥) ، وهو يحدد مكان ذلك في مسجد القمري بالجانب الغربي من قرطبة^(٦).

ثم ابن الجعفري: أبو سعيد خلف مولى الحاجب جعفر القرطبي ، العالم المقيم المتوفى عام ٤٢٥هـ^(٧) ، كان شيخه في الأدب والحديث ، قرأ عليه معلقة طرفة بن العبد مشروحة بالمسجد الجامع بقرطبة^(٨) ، وفي نفس الجامع أخذ عنه الحديث^(٩)

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم الظاهري ص ١٨٠ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٢) طوق الحمامة لابن حزم: ص ٢٦٢ تحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم

(٣) شيوخ ابن حزم للمنونى : ص ٢٤٧.

(٤) ترجمته في الجذوة رقم ٦٠٤ ، والصلة رقم ٦٩٠ .

(٥) شيوخ ابن حزم للمنونى : ص ٢٤٨

(٦) طوق الحمامة : ص ٢٨٦ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٧) شيوخ ابن حزم للمنونى : ص ٢٤٨

(٨) طوق الحمامة : ص ١٩٤ تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٩) المصدر السابق : ص ٢٨٧ .

ومن مروياته عنه: سنن النسائي^(١) ، ومصنف عبد الرزاق^(٢) . ابن وجه الجنة : يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود القرطبي ، المحدث ، المتوفى عام ٤٠٢هـ^(٣) ، روى عنه ابن حزم مستند أحمد بن حنبل^(٤) ، وقطعة وكيع بن الجراح المشهور^(٥) . أبو محمد بن بنوش : عبدالله بن محمد بن ربيع التميمي القرطبي ، المحدث ، المتوفى عام ٤١٥هـ^(٦) ، روى عنه صحيح البخاري^(٧) ، وسنن أبي داود^(٨) وسنن النسائي^(٩) ، ومصنف حماد بن سلمة^(١٠) ، والمتقى لابن الجارود^(١١) . الطلمنكي ، أحمد بن محمد بن عبد الله القرطبي ، المحدث المقيم ، المتوفى

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، ٢١٦/١ ، والإحكام لابن حزم ٤٠/٤ ، ٢٧/٥ ، التوحي شيوخ ابن حزم ص ٢٤٨ .

(٢) الخلى ٢٣٠/١١ بتحقيق : أحمد شاكر .

(٣) الصلة رقم ١٤٥ ، والجذوة رقم ٨٩٧ .

(٤) الخلى ١: ص ١٣٩ و ٢٤٢ - ج ٤ ص ٨٤ تحقيق أحمد شاكر .

(٥) الفصل : ١٠٨/٢ .

(٦) ترجمته في الجذوة رقم الترجمة ٥٥١ ، والصلة رقم ٥٨٠ .

(٧) الخلى ١/ ص ٨٢ و ١٠٦ تحقيق أحمد شاكر ، وجمهرة أنساب العرب ، نشر دار المعارف

(٨) بالقاهرة ، ١٩٧٧م ص ٢٢٣ .

(٩) الخلى ١/ ص ٥ و ٢٨ و ٣٢ ، ج ٦/ ٥١ بتحقيق أحمد شاكر .

(١٠) المصدر السابق ١/ ص ٣٤ و ٧٦ و ٨٠ - ج ٥/ ص ٩٤ .

(١١) المصدر السابق ١/ ص ٢٥٠ - ج ٢/ ص ٢٣ و ٦٨ و ٦٩ - ج ٩/ ص ٤٤٩ ، والإحكام

لابن حزم ج ٤/ ص ٢١٢ و ٢١٤ .

(١٢) المصدر السابق ١/ ٩٠ .

بعد ٤٢٩ هـ^(١). كانت له عناية كاملة بالحديث ونقله ، وروايته وضبطه ، ومعرفة برجاله وحملته وكان حافظاً للسنن ، جامعاً لها ، إماماً فيها^(٢) سكن قرطبة ، وأقرأ الناس بها ، روى عنه الإمام ابن حزم مسند البزار^(٣) ، ومصنف سعيد بن منصور^(٤).

ابن نبات : محمد بن سعيد بن محمد الأموي القرطبي ، شيخ من شيوخ الحديث كما يقول الحافظ الحميدي ، وكان ابن حزم يقول في بعض أحاديثه عنه : أخبرني النبائي^(٥) توفي عام ٤٢٩ هـ ، روى عنه بعض مصنفات أحمد بن حنبل^(٦) ، والجنبي في السنن لقاسم بن أصبغ^(٧) ، وفقه الزهري^(٨).

ابن الصفار : يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث القرطبي قاضياً ، المحدث ، الفقيه ، الراوية ، المشارك ، المتوفى عام ٤٢٩ هـ^(٩) ، روى عنه سنن

- (١) ترجمت في الصلة ٤٤ / ١ رقم ٩٢ ، والدياج ص ٣٩ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٤٢٤ رقم ٩٥٩ ، وطبقات المفسرين له ص ١٨ رقم ٨.
- (٢) الصلة لابن بشكوال ٤٤ / ١.
- (٣) الإحكام لابن حزم ٢٣ / ٥.
- (٤) المصدر السابق ١٣٢ / ٤ و ١٨٥.
- (٥) جنوة المقتبس للحافظ الحميدي ١ / ١٠٥ رقم ٦٦.
- (٦) المحلى ج ١ / ص ٦٨ بتحقيق أحمد شاكر.
- (٧) المصدر السابق ١ / ص ٧٩ و ٨٣ و ٨٤ - ج ٥ / ص ٥٠ - ج ٩ ص ٣٧١ ، وانظر الجنوة رقم الترجمة ٧٦٩.
- (٨) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري ٤ / ١٥٠ - ج ٥ / ص ٢٩.
- (٩) ترجمته في الجنوة رقم الترجمة ٩١٠ ، والصلة رقم ١٥١٢.

النائي^(١) ومسنند أبي بكر بن أبي شيبة^(٢) ، ومعاني الآثار للطحاوي^(٣) ، وكتاب غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي^(٤) ابن أصبغ : أحمد بن قاسم ابن أصبغ البلياني القرطبي ، حدث من أهل بيت حديث توفي عام ٤٣٠ هـ^(٥) ، روى عنه ابن حزم مصنف جده قاسم بن أصبغ^(٦).

ولابن حزم غير هؤلاء شيوخ كثيرون ، فقد أجمع المترجمون أنه سمع سماعاً كثيراً ، وذكر ذلك هو نفسه أنه طلب الحديث على سائر شيوخ المحدثين بقرطبة ، قال : « وكان المصعب لنا صديقاً ، وأخاً والياً ، أيام طلبنا الحديث على والده و سائر شيوخ المحدثين بقرطبة »^(٧).

ولما اقتصر هنأ على ذكر بعض شيوخه المبرزين في الحديث دون غيرهم من شيوخه في الفنون الأخرى ، لصلة علم الحديث القوية بالفقه الظاهري الذي مال إليه ابن حزم بعد ذلك.

وقد تبين لنا مما سبق أن اهتمام أبي محمد بالحديث بدأ في وقت مبكر من حياته وهو عام ٣٩٩ هـ ، كما عين البعض^(٨) وكان سنة يومئذ بين الخامس عشرة

- (١) المحلى ج ١ ص ٢٥١ - ج ٢ ص ٨٢ بتحقيق أحمد شاكر.
- (٢) المصدر السابق ج ١ ص ١٠٨ و ١٧٣ و ١٧٨.
- (٣) الإحكام ج ٤ / ص ١٧١ و ٢٢٨ ، وانظر شيوخ ابن حزم للمنوني ص ٢٥٣.
- (٤) جنوة المقتبس . رقم الترجمة ٧٣٠.
- (٥) ترجمته في الجنوة رقم ٢٤٣ ، والصلة ٤٧ / ١ رقم ٩٨.
- (٦) الإحكام ج ٢ / ص ٨٣ - ج ٧ / ص ١٠٨ و ١١٤.
- (٧) طرق الحاملة : ص ٢٦٢ بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.
- (٨) المقرئ في فتح الطبيب ٧٨ / ٢ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٣ / ٢٩٩.

والسادس عشرة عاماً.

ولعل ولع الإمام وشدة شغفه بالحديث وبناء مسلكه العلمي عليه، هو الذي قاده آخراً إلى الظاهرية، إذ إن جل الظاهرية محدثون، قادمون إلى هذا المذهب سنة تمسكهم بالنصوص وإيغالهم في فهمها على ظاهرها، وعرضهم عليها بالتواجد. فبدأ حياته محدثاً، وكان الحديث وفقهه هو أول يتابع ثقافته، أخذ فقه السنة عن شيوخه القرطبيين المذكورين، من يتابع الأثر الصافية التي لم يصاحبها تأويل أو تخريج يكون بعيداً عن معناها، وهو الأمر الذي حدد مسلكه العلمي فيما بعد ومال به إلى مدرسة الظاهر.

وقد أجمع المترجمون له على حفظه، وعلو كعبه في السنة وعلومها وفي ذلك يقول تلميذه الحميدي: «كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسنندات شيئاً كثيراً، وسمع سماعاً جاً»^(١).

وقال اليسع بن حزم الغافقي: «أما محفوظه فبحر عجاج، وماء ثجاج، يخرج من بجرة مرجان الحكيم، وينبت بشجاجة ألفاف النعم، في رياض المهم، لقد حفظ علوم المسلمين، وأرى على كل أهل دين»^(٢).

قلت: وقد بلغ الغاية في تمكنه من مجامع الحديث ودواوين السنة والمعرفة بعدد أحاديث الصحابة رضي الله عنهم، يقول: «روى عبد الله بن عمرو بن العاص سبعمائة حديث»^(٣).

(١) جنوة المقتبس ٤٨٩/٢ رقم ٧٠٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/١٩٠.

(٣) لحظة الصبر لابن الأبار ١/ ص ١٨ تحقيق الدكتور حسين مؤنس.

وعن رسوخ قدم ابن حزم في علوم السنة يقول الحافظ الذهبي: «ولي أنا ميل إلى أبي محمد لحنه في الحديث الصحيح، ومعرفة به»^(١).

وذكر لابن حزم قول من يقول: «أجل المصنفات» الموطأ» فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم «صحيح البخاري ومسلم»، و«صحيح ابن السكن»، و«امتنى» ابن الجارود، و«المتقى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و«المصنف لقاسم بن أصبغ». و«مصنف» أبي جعفر الطحاوي^(٢)، و«مستند البزار»، و«مستند أبي شيبة»، و«مستند أحمد بن حنبل»، و«مستند إسحاق»، و«مستند الطيالسي»، و«مستند الحسن بن سفيان»، و«مستند ابن منجر»، و«مستند عبد الله ابن محمد المسندي»، و«مستند يعقوب بن شيبة»، و«مستند علي بن المديني»، و«مستند ابن أبي غرزة»^(٣)، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً.

ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره مثل مصنف عبد الرزاق، و«مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، و«مصنف» بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثم «مصنف» حماد بن سلمة، و«موطأ» مالك بن أنس^(٤)، و«موطأ» ابن أبي ذئب، و«موطأ» ابن وهب، و«مصنف

(١) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) ويعلق الحافظ الذهبي رحمه الله على قول أبي محمد قاتلاً: «قلت: ما ذكر سنن ابن ماجة، ولا جامع، أبي عيسى، فإنه ما رأها، ولا أدخلها إلى الأندلس إلا بعد موته» سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٢.

(٣) هو الحافظ أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الفخاري محدث الكوفة المتوفى سنة ٢٧٦هـ.

(٤) عقب الحافظ شمس الدين الذهبي مستقداً هذا الكلام فقال:

«قلت: ما أنصف ابن حزم، بل رتبة الموطأ أن يذكر تلز الصحيحين مع سنن أبي داود»

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

وكيع ، ومصنف محمد بن يوسف الغريبي ، و« مصنف » سعيد بن منصور ، ومسائل أحمد بن حنبل ، وفقه أبي عبيد ، وفقه أبي ثور^(١) .

وقد علق الأستاذ سعيد الأفغاني على كلام ابن حزم هذا فقال : « فما ظنك بمن استحضر ذهنه على البديهة تلك الأمهات الفخام لفن واحد ، واعرف بعد هذا أن المصنفات التي ذكرها لا تجدها في موضع واحد في أي كتاب أو فهرس فتحت في المكتبة العربية ، ثم انظر مبلغ إحاطته وتمكنه وفحولة أحكامه التي يرسلها في كبار المصنفين الأئمة ، مقارناً بينهم وموازناً بين آثارهم الجليلة ، تؤمن بسعة علمه وبعد غوره^(٢) .

هذا هو الإمام أبو محمد الحافظ المحدث الذي أحاط بدواوين السنة ، فكان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة^(٣) ، كما يقول تلميذه صاعد ، وإن شغفه بالحديث وشدة تمسكه بالنصوص قاده - كما قلنا - إلى الشافعية أولاً ، ثم إلى الظاهرية آخراً ، إذ طلب الفقه محدثاً ، فأصبح الفقه عنده هو النص لا غير .

والنسائي ، لكنه تأدب ، وقدم المستندات النبوية الصرف ، وإن للموطأ لوقعاً في النفوس ، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء^(٤) ، السير ٢٠٢/١٨ - ٢٠٣ .

قلت : ولعل الذي حمل ابن حزم على ذلك عطف خصامه مع المالكية في الأندلس الذين رموه عن قوس واحدة ، فأراد التقليل من شأن الموطأ العظيم عندهم وحده لا يعدونه إلى غيره من كتب السنة الأخرى .

(١) سير أعلام النبلاء للنهجي ٢٠٢/١٨ - ٢٠٣ ، وتاريخ الإسلام له ص ٤١٦ - ٤١٧ ، وتذكرة الحفاظ ١١٥٣/٣ .

(٢) ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة : ص ٤٦ .
(٣) فتح الطبيب ٧٨/٢ .

ابن الثالث ، من حزم إمام المدرسة الظاهرية

الطلب الثالث : المسلك الفقهي الحزمي وتأسيس منهج الظاهرية :

طلب ابن حزم الحديث والفقه في سن مبكرة ، قبل أن يقادر قرطبة - كما قلنا - وهذا يشكك في الرواية التي أوردها كثير من المصنفين قدامى ومحدثين ، والتي مفادها أن أبا محمد لم يشرع في تحصيل الفقه إلا في سن السادسة والعشرين .

وهذه هي الرواية المشار إليها حسب سياق الحافظ شمس الدين الذهبي :

« وقال أبو بكر محمد بن طرخان التركي : قال لي الإمام أبو محمد عبدالله بن محمد - يعني والد أبي بكر بن العربي - : أخبرني أبو محمد بن حزم أن سبب تعلمه

الفقه أنه شهد جنازة ، فدخل المسجد ، فجلس ، ولم يركع ، فقال له رجل : قم

فصل تحية المسجد ، وكان قد بلغ ستاً وعشرين سنة . قال : فقم وركعت ، فلما

رجعنا من الصلاة على الجنازة ، دخلت المسجد ، فباذرت بالركوع ، فقيل لي :

اجلس اجلس ، ليس ذا وقت صلاة - وكان بعد العصر - قال : فانصرف وقد

حزنت ، وقلت للأستاذ الذي رباني : دُلّني على دار الفقيه أبي عبد الله بن دحون ،

قال : فقصدته ، وأعلمته بما جرى ، فدُلّني على « موطأ » مالك ، فبدأت به عليه ،

وتابعت قراءتي عليه وعلى غيره نحواً من ثلاثة أعوام ، وبدأت بالمناظرة^(١) .

وقد رد الإمام الشيخ محمد أبو زهرة هذه الرواية ، بحجة أن هذا الخبر لا يتفق

والسابق التاريخي لحياة ابن حزم ، ووجه عدم اتفاقهما أنه ثبت أن ابن حزم تلقى

من أحمد بن الجصور الحديث في سن مبكرة ، فمستحيل أن يعرف رواية الحديث

ويجهل تحية المسجد .

وقد ثبت أن أبا الحسين الفارسي كان يذهب به إلى مجلس كبار العلماء ، فمن

(١) سير أعلام النبلاء ١٩٩/١٨ ، وأصل هذه الرواية عند ياقوت في معجم الأدباء

نحال أن يكون مع تلك العناية جاهلاً بمقدمات أحكام الدين ثم إن الخبر في ذاته يحمل دليل بطلان أن يكون ابن حزم في هذه السن . وذلك لأنه ذكر أن مريه وأستاذ قد صحبه ، وأشار إليه بذلك ، ومن كان في السادسة والعشرين وبلغ مرتبة الوزارة ، لا يحتاج إلى من يريه . ثم ينتهي نحو زهرة إلى أن الحقيقة أن يكون ذلك وهو في السادسة عشرة من عمره وأن يكون في الكلام تصحيف من النسخ وقد كتبوا بدل العشر عشرين^(١) ويذهب العلامة محمد النوني نفس مذهب أبي زهرة في رد هذه الرواية بالصحح الآتية

- ١- إن ابن حزم انتفى من عام ٣٩٩ هـ في سماع الحديث على أستاذ ابن حصور . وكان مولد ابن حزم عام ٣٨٤ هـ .
 - ٢- كان يأخذ عن أبي الغضضي قبل وفاته بآخر عام ٤٠٣ هـ .
 - ٣- صار - فور بفرقة - من رواه عن أبي القاسم المصري .
 - ٤- كان يدرس على شيوخ ابن خراز عام ٤٠١ هـ .
 - ٥- إن ابن حزم نفسه هو مصدر تحديد هذه السنين والتواريخ ، عن طريق رسالته طوق الحمامة ١ ، أو على لسان تلميذه الحميدي .
- فهذه حصة أدلة يستج منها بغيراً أن الإمام ابن حزم في هذه الفترة كانت له ثوب العشرين ، وهذا لا مناص لنا أن نعتمد أن هذه الرواية قد دخلها التصحيف عند ذكر سن ابن حزم . فبذلك ستة عشر سنة وعشرين^(٢) .
- ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الرواية رواية بحرفة أريد بها التميز والخط

(١) ابن حزم لأبي زهرة ص ٣١-٣٢

(٢) شرح ابن حزم محمد النوني ص ٢٤٨-٢٥٠

من قدر ابن حزم بإظهار جهله ، وهو في سن متقدمة ، بأبسط المعادلات وأحكامها ، أما إذا صحت فإنها لا تكون دليلاً على جهل ابن حزم ، بل صادرة من رأي واجتهاد لاسيما وإن أبا محمد يتقدم في المحلى^(١) من ممنوعين من الركعتين قبل المغرب^(٢) كمالك وأبي حنيفة .

ومهما كان الأمر ، فإن ما يستفاد من هذه الرواية أن الإمام ابن حزم كان في نهاية أمره يسير في ركاب المذهب المالكي السائد في بلاد الأندلس ، حيث درس «الموطأ» على ابن دحون شيخ المالكية^(٣) . ووصفه بأنه الفقيه الذي عليه مدار فقهاء قرطبة^(٤) .

كما سمع الموطأ ومدونة سحنون على أستاذ ابن الجصور^(٥) أول شيخ أخذ عنه بعد الأربعمائة ، ثم إنه ألف في هذه السن المبكرة كتاباً في شرح إحياء الموطأ سماه «الإملاء» في شرح الموطأ ، وكان ذلك من أوائل تصانيفه في الفقه ، قبل أن يتلمذ بمذهب الشافعي^(٦) .

لكن مرحلة تحصيل الفقه المالكي لم تدم طويلاً ، ولم تتوافق مع روح ابن حزم للتراث إلى الاجتهاد والتحرر الفكري ، لاسيما وأن التقليد المحض المغموم في القرن والسنة ، كان قد طمس على متاخري فقهاء المالكية بالأندلس

(١) المحلى ج ٢ ص ٢١ (مسألة ٢٨٣)

(٢) انظر ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس للدكتور سام باهوت ص ٤٧

(٣) قصة رقم الترجمة ٥٨٩

(٤) طوق الحمامة لابن حزم ص ٢٦٤ تحقيق الدكتور إحسان صابر ضمن رسائل

حزم

(٥) محمد النوني : ص ٢٥٠

(٦) ابن حزم خلال ألف عام ٩٦-٩٧

وهو الأمر الذي جعل بعض من أرخوا لابن حزم يذهبون إلى أنه لم يعتن المذهب الشائع في الأندلس لعهد ، وهو المذهب المالكي ، وإنما نشأ شافعيًا^(١) والحق أنه نشأ مالكيًا دارسًا للفقهاء المالكي على جهابذته ، شأنه شأن عامة فقهاء الأندلس. إذ محال أن ينشأ شافعيًا من كانت بداية دراسته للفقهاء على مذهب الإمام مالك بن أنس ~~رحمه الله~~ وأقواله وأقوال أصحابه المتخصص عليها في الموطأ والمدونة .

ولكن سرعان ما انتقل ابن حزم إلى مذهب الإمام الشافعي ، وليس بين أيدينا اليوم ما يبين لنا السبب الذي من أجله انتقل من المذهب المالكي السائد إلى المذهب الشافعي .

وإذا لم يكن السبب معروفًا فلا بد أن نلتمس من ذلك ما يسد الخلة ، فنجد أن روح النقد والتحرر الفكري في ابن حزم يتلاقى مع الماثور من كتابات الشافعي ، ولا شك أن ابن حزم القاريء الباحث قد اطلع على نقد محمد بن إدريس الشافعي لمذهب مالك ، وإن كان شيخه ، فقد روي عنه أنه قرأ كتاب « خلاص مالك » للشافعي الذي جاء فيه أن مالكاً جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وعلم أن الشافعي قد تردد في نقد مالك حتى بلغه أن بعض أهل الأندلس يستسقون بقلنسوة مالك ، فاستخار الله وكتب نقده ليبين للناس أن مالكاً بشر من البشر^(٢) .

ولعل الذي أعجبه في المذهب الشافعي شدة تمسكه بالنصوص ، واعتبار الفقه

(١) انظر: سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسالة ص ٦١ ، ود. طه الحاجري: ابن حزم صورة تبتلية: ص ١١٨ .

(٢) ابن حزم للإمام أبي زهرة : ص ٣٤-٣٥ .

نصاً أو حملاً على النص. وشدة حملته على مالك عندما كان يفتي بالاستحسان والمصالح المرسله ، وتأليفه كتاباً خاصاً في إبطال الاستحسان ، والاستحسان في عرف الشافعي يشمل الاستحسان الاصطلاحي ، والمصالح المرسله على ما بينه في موضعه^(١) .

مال ابن حزم إذن إلى رأي الإمام الشافعي وراح يناضل عن مذهبه ، والمخرف عن مذهب غيره ، حتى وسمّ بالشافعي ، ونسب إليه ، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء ، وعيب بالشذوذ^(٢) .

فهذا ابن بسم يقول في « الذخيرة » : « ونقلت من خط الفقيه أبي محمد علي ابن حزم الشافعي »^(٣) ولذلك أيضاً ترجم له ابن السبكي في طبقات الشافعية . ولقد عرضنا فيما تقدم للمدرسة الشافعية بالأندلس ورجالها ، ولا شك أن هؤلاء كان لهم أثر في ابن حزم ومسلكه الفقهي .

ولكن ابن حزم لم يلبث إلا قليلاً في المذهب الشافعي ثم رأى فيه ما رأى داود ابن علي الأصبهاني شيخ المذهب الظاهري وتلميذ الشافعي^(٤) ، وهو الدعوة إلى التمسك بالنصوص وحدها ، فلا أمر ولا نهى إلا عن طريق النص أو الأثر ، وإلا فالأحكام الأصلية على الاستصحاب ، وقال كما قال داود : إن الأدلة التي ساقها الشافعي لإبطال الاستحسان هي التي تبطل القياس^(٥) .

(١) المرجع السابق: ص ٣٥ .

(٢) الإحاطة: ١١٢/٤ والذخيرة ١٦٧/١ .

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/٣٢٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك وسطه في ترجمته المقدمة .

(٥) ابن حزم لأبي زهرة : ص ٣٥ .

ولا ينبغي أن نخفل تأثير شيخه الذي تلقى أصول الفقه الظاهري عليه مسود ابن سليمان بن مفلت^(١)، الذي يثني عليه ابن حزم في تصانيفه كثيراً، ويمده في الأئمة الذين بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، وهو عالم زاهد يميل إلى القول بالظاهر، والاختيار في الأقوال المختلفة، فأعجبه هذا الفقه الجديد، الذي يطلق حرية فكره فلا يتقيد بالمذاهب المشهورة، بل يتقيد فقط بالنصوص والآثار، ولذلك كان يقول آخراً: «أنا أتبع الحق واجتهد ولا أتقيد بمذهب»^(٢).

وهكذا أداه اجتهاده آخراً إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، مجتهداً في ذلك على قواعد أهل الظاهر، مذهب داود بن علي ومن اتبعه من فقهاء الأمصار، ففقه ونهجه وجادل عنه، ووضع الكتب في بسطه، إلى أن مضى إلى سبيله رحمه الله.

ولم يكن شأن الإمام ابن حزم في ذلك كشأن تابعي المذاهب، وإنما خالف داود في بعض الأصول وكثير من الفروع، بحيث يمكن أن يقال بأن «ظاهريته منهجية لا مذهبية»^(٣).

وبأن لابن حزم نظراته المستقلة واجتهاداته المتفردة، التي جعلت كثيرين - قديماً^(٤) وحديثاً - يسمون مسلكه الفقهي بالمذهب «الحزمي» أو «المدرسة

(١) انظر ترجمته في الفصل المخصص لرجال المدرسة الظاهرية.

(٢) تذكرة الحفاظ للنهجي: ١١٤٨/٣.

(٣) ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص ٢٣٥ (طروحة لنيل الدكتوراه مرفوعة بالأزهر).

(٤) مكتب التراجم القديمة نفسها تسمي أحد أقطاب هذه المدرسة أبو العباس النباتي العشاب المعروف بابن الرومية «الحزمي».

الحزمية».

• محنة ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس:

باعتراف الظاهر، بدأ ابن حزم عهداً جديداً تعرض فيه لنوع آخر من الاضطهاد، اضطهاد الأمراء والفقهاء، وجمهرة العلماء، وكان قدر الله وضع ابن حزم بموضع المخالف المجاهد دوماً، فاتباعه الشافعي أول الأمر جرُّ عليه عداوة الفقهاء وتشجيعهم، والقول بالظاهر بعد ذلك، ألَّب عليه وعلى لمحنته أقواماً لا قبل له بهم، ومع هذا استصغر الأذى في سبيل ما يرى أنه الحق، وصمد لخصومه وكافهم، ولم يلقِ السلاح من يده حتى فارق الحياة، بعد أن ملأ المغرب بدعوته وهو فرد، كما اعترف خصمه العنيد القاضي أبو بكر بن العربي^(١).

بدأ اضطهاد ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس في وقت مبكر، وشمل هذا الاضطهاد ابن حزم وشيخه الظاهري أبا الخير مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتريني، فطردا من حلقتيهما في المسجد الجامع، ومنع العامة من الاجتماع إليهما، ونهيا عن الفتوى، وسُجن وامتُهن أتباعهما.

وقد لخص لنا هذه المحنة حيان بن خلف فقال: «كان أبو الخير الشنتريني قبيهاً ناسكاً محوياً أديباً متكلماً متديناً، جامعاً لصنوف من العلم، يتمذهب بمذهب داود ابن علي القياسي، فكان الفقهاء يفضون في الأوقات منه، حتى أقيم من المسجد الجامع من مجلسه وصاحبه أبا محمد بن حزم، وكان لهما جميعاً في الجامع مجلس يجلسان فيه لتفقيه من تحلق إليهما من العامة، ممن على غير رأي مالك بن أنس، فقدم إلى صاحب المدينة بالأمر إلى هذين الرجلين بالقيام، وترك التحلق،

(١) انظر: سعيد الأفغاني: ابن حزم الأندلسي ورسائله ص ٦٧، والدكتور طه الهاجري: ابن حزم صورة أندلسية ص ١٢٥.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ومنع العامة من الاجتماع إليهما ، ونهيهما عن الفتوى . ففعل ما أمر به ، وعجل على قوم منهم بالسجن والامتحان فصرقوا ، واضمححل أمرهما .

وكان أشجود للتكبير عليهما أبو بكر المعروف بابن أبي القراميد^(١) ، وكان صليب نقدة في الحكومة ، خاضب بشئهما الخليفة هشام بن محمد ، وهو يومئذ بالشر فاحاله بسحب رايه في ذلك .

قال حيان من خلف : توفي أبو الحبار الشتريني في شهر ذي القعدة سنة ٤٢٦ ولم يشهد جنازته كبير أحد من الخاصة لتخلف الفقهاء المالكيين على ذلك ، تخلفه منجب داود فشئوه لذلك ، واختلفت العامة لشهود جنازته وأثروا عليه شئهم جبلاً ، وترددوا إلى قبره إيماناً ، وبكوه طويلاً^(٢) .

لحق هذه الدرجة بلغ الأمر بفقهاء المالكية في الأندلس ألا يحضروا جنازة رجل هب عالم ، بسبب ظاهرته لا غير .

ولكي تقف على جهاد الإمام ابن حزم ، وما تحمله في سبيل دعوته ، اسوق

(١) لم نعره على ترجمة

Ahen hazam de corduba y su Historia critica de las ideas Religiosas. Miguel Asín (٢)

Palacios Tomo 1, P. 136-137

تقلت هذا النص المترجم عن الإسبانية - مع تصرف يسير بسبب ما اختاره من الأخطاء التركيبية ، من مقدمة كتاب « الفصل » المذكورة التي صدر بها المشرق الإسباني أين بلايوس الكتاب ، وهو يعزو هذا النص إلى حيان بن خلف المذكور ، ولا أعري من أين أخذ ذلك ، فهو نص هام يحسد اضطهاد المذهب السائد للمدرسة الظاهرية ، ولا نجد له ذكراً عند سائر الذين أرخوا لابن حزم ، ولقد حرصنا في ترجمتنا هذه للإمام ابن حزم أن نأتي بأخذيد المقيّد وأن نلامس بعض الجوانب من حياته التي لم توف حقها من البحث والمروسة ، لاسيما جانب ابن حزم المحدث والفقير الظاهري .

ابن حزم الإمام المدرسة الظاهرية

إليك قول أبي مروان بن حيان ، فقد لخص لنا ما لاقاه من اضطهاد وإعراض في سجل مذهبه ، قال :

« ثم عدل في الآخر إلى قول أصحاب الظاهر ، ففقهه ، وجادل عنه ، وثبت عليه إلى أن مات ، وكان يحمل علمه هذا ، ويجادل عنه من خالفه ، على إرسال في طباعه ، ومثّل^(١) بأسراره ، واستناد إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء : « ليسته للناس ولا يكتُمونه »^(٢) ، فلم يكْ يُلطف صدّعه بما عنده يعرض ولا يتدرج ، بل يصك به من عارضه صك الجنّدة^(٣) ، ويُشقه متلقبه إنشاق الحرذل ، فينفر عنه القلوب ، ويوقع بها التدوب ، حتى استهدف لفقهاء وقته ، فمالأوا على بغضه ، وردوا قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ، وحذروا سلاطينهم من فتته ، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه ، فطفق الملوك يَفْصونه عن قُربهم ، ويسيرونه عن بلادهم ، إلى أن انتهوا به إلى منقطع أثره ، بترية بلده من بادية لبلة ، وهو في ذلك غير مرتدع ولا راجع إلى ما أرادوا به ، يث علمه فيمن يتابه بيادته تلك ، من عامة المقتبسين منه ، ومن أصاغر الطلبة ، الذين لا يخشون فيه الملامة ، يحدثهم ، ويُفقههم ، ويدارسهم ، ولا يدع الخابرة على العلم ، والمواظبة على التأليف ، والإكثار من التصنيف ، حتى كمل من مصنفاته في فنون العلم وفُرْ بعير ، لم يعد أكثرها عتبة بابيه لتزهد الفقهاء طلاب العلم فيها ، حتى أحرق بعضها بإشبيلية ومزقت علانية ، لا يزيد مؤلفها ذلك إلا بصيرة في نشرها ، وجدالاً للمعاندين فيها ، إلى أن مضى ليله^(٤) .

(١) مثّل بصره : اقتناه ، ومثّلت نفسه بالشئ مثلاً : طابت وسمحت .

(٢) كل صرمان : ١٨٧ .

(٣) الجنّدة : ما يقفه الرجل من الحجارة .

(٤) الذخيرة ١/ ص ١٦٧ ، ١٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٠-٢٠١ ، وتذكرة الحفاظ ١١٥١/٣-١١٥٢ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ص ٤١٢ حوادث ووفيات ٤٤١-٤٥٠ هـ .

وبلغ من غمالي فقهاء عصره على بغضه درجةً حملتهم على إيفار صدر المعتضد بن عبّاد المتوفى سنة ٤٦٤ هـ ملك لإشبيلية عليه ، وإيهامه بأنه مصدر خطر عظيم ، وكان المعتضد «شديد الجراءة ، قوي المنة ، عظيم الجلالة ، مستهيناً بالدماء ، قتل ولده إسماعيل صبراً بيد نفسه وقد اتهمه بالفساد عليه ، واحتال على طائفة من رؤساء أعدائه البرابرة حتى زاروه ببلده ، فأدخلهم الحمام في سبيل التكرمة ، فسد بابه إلى أن هلكوا عن آخرهم ..»^(١)

ويقول فيه الحافظ الذهبي : «وكان جباراً عسوفاً»^(٢) ، فأمر هذا الجاهل - لكي يرضي الفقهاء والعوام - بإحراق كتب ابن حزم ، فجمعت وأحرقت بإشبيلية علناً ، وبلغه وهو في قرية النائية خبر إحراق كتبه ، - وهو خير وحدث غريب انفرد به المغرب والأندلس - فيما أحسب - بين بلاد الإسلام جميعاً ، فلم يهن ولم يضعف ، ولم يزد عندما بلغه الخبر على الرد بهذه الأبيات :

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي تضمه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلت ركائبي وينزل إن أنزل ويدفن في قبري
دعوني من إحراق رق وكاغد وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري
وإلا فعودوا في المكاتب بسداة فكم دون ما تبغون لله من ستر^(٣)
وإنه ليدعو خصومه أن يناظروه ويقولوا في كتبه بعلم ، لا هذا العبث الذي لجأوا إليه ، ثم بصفتهم بالجهل والجهالة ، ويمضي في مهمته التي نذر لها حياته والتي يعبر عنها هذان البيتان من شعره :

(١) أعمال الأعلام للسان الدين بن الخطيب : ص ١٥٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٥٦/١٨ رقم الترجمة : ١٢٩ .

(٣) الذخيرة ١٧١/١ .

شأن من الدنيا علوم أبيها وأنشرها في كل باد وحاضر
دعاه إلى القرآن والسنة التي تناسى رجالاً ذكرها في المحاضر^(١)
ثم إن دعوته هذه التي صدقت ما عاهد الله عليه ، هي الدعوة إلى الأخذ بظاهر القرآن والسنة ، ونبد القول بالرأي والمقاييس برغم العدى والحن :

قالوا تحفظ فلان الناس قد كثرت أقوالهم وأقاربيل السورى عن
قلت هل عيبهم لي غير أنني أقول بالرأي إذ في رأيهم أفن
وأنني مولع بالنص لست لا سواء المحو ولا في نصره أمن
لا أنشي لمقاييس يقال بها في الدين بل حسي القرآن والسنة
بأبرز ذا القول في قلبي وفي كبدي وما سروري به لو أنهم فطنوا
دعهم يعضوا على صم الحصى كمداً من مات من قوله عندي له كفن^(٢)
وله أيضاً في نصرة مدرسة الظاهر :

أنشد الله والملائك أنني لا أرى الرأي والمقاييس ديناً
حاش لله أن أقول سوى ما جاء في النص والمحدث مستيناً
كيف يخفى على البصائر هذا وهو كالشمس شهرة ويقيناً^(٣)

على أن الإمام ابن حزم وجد بعض التأييد من حاكم جزيرة ميورقة : العباس بن أحمد بن رشيق الذي كان أديباً يشتغل بالفقه والحديث ، ويجمع العلماء والفقهاء ويؤثرهم ، فقد استدعاه إلى جزيرته بعد أن كانت القنبا فيها على

(١) جنوة المقتبس : ٤٩٢/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١٢/١٨ .

(٣) للمصدر السابق : ج ١٨/٢٠٥-٢٠٦ .

سعد مالت ، على الدعوة ودخلها بعد سنة ٤٣٠ هـ ، فشر مذهب الظاهرية في كتبه حتى هنا ، ورأس لها ، واستطاع في ظل هذا الوالي أن يكسب ثلاثة وثلاثين جزيرة ، كانوا نواة المدرسة الظاهرية الحزمية كالحافظين حبيبي ولعنري

وفي هذه الجزيرة كانت تقوم المناظرات بينه وبين خصومه في مجلس الحاكم رشيق نفسه . حتى إن أبا الوليد بن البارية الميورقي ، الفقيه المالكي لما نظره محبس رشيق مناظرة في اتباع مالك لم يستطع الوقوف لابن حزم وأتى بمحض أهوات . فأعظم عليه لقول ابن حزم ، وعظم عليه ما أتى ، ثم سجنه ابن رشيق أياماً ، ولم ينفقه حتى أشهد عليه بالتوبة . وتركه يخرج إلى الحج فتوفي في وجهه . منه كل الحماية التي ظفر بها ابن حزم^(١)

وكن صمو الحجة الذي وجدته ابن حزم في ميورقة لم يذم طويلاً ، ولم تلبث الأيام أن تكررت له ، فلم يكن من الطيبي أن يستمر ابن حزم يتمتع بحماية ابن رشيق ، وهو في حلة مزاجه وطول لسانه بما نعلم ، ثم هو الذي يدعو إلى مذهب جنيد بخلاف جميع ما اتفق الناس واستكانوا إليه واطمأنوا أجيالاً به ، فهذا هو ذا الفقيه المالكي أبو عبد الله محمد بن سعيد الميورقي ، تلميذ أبي المعالي الجويني ، والذي أقرأها الفقه والأصول على مذهب مالك ، بضيق بابن حزم وقفه الظاهري درعاً ، بعد عجزه عن مقارنته فيكتب إلى القاضي أبي الوليد الباجي ، يسير إليه من بعض سواحل الأندلس ، فيتطافران عليه ومناظراته ، فيفحمهما .

(١) ترتيب المداوك للقاضي عياض ج ٨ ص ١٥٨ ، وذكر اسم الفقيه المذكور باسم أبي الوليد بن البارية عليهم ملك البلاد ، وابن حزم ورسائله لسعيد الأفتاني ص ٦٩

ويخرجها منها^(١) .

يقول القاضي عياض عن هذه المناظرة : « ووجد - يعني أبو الوليد الباجي - عند وروده بالأندلس لابن حزم الداودي^(٢) صيتاً عالياً ، وظاهرات منكورة ، وكان لكلامه طلاوة ، وقد أخذت قلوب الناس ، وله تصرف في فنون تقصر عنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت ، لقلة استعمالهم النظر ، وعدم تحققيهم به ، فلم يكن يقوم منهم أحد بمناظرته ، فعلا بذلك شأنه ، وسلموا الكلام له على اعترافهم بتخليطه ، فجادوا عن مكالته ، فلما ورد أبو الوليد الأندلس - وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة - ما حصله في رحلته ، أمة الناس لذلك ، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم ، وخروجه عن ميورقة ، وقد كان رأس أهلها ، ثم لم يزل أمره في سفال فيما بعد^(٣) .
ثم قال : « وقد ذكر أبو الوليد في كتاب « الفرق » من تأليفه من مجالسه تلك ما يكفي به من يقف عليه »^(٤) .

(١) التكملة لابن الأبار ١ / ٣٩١ رقم الترجمة : ١٠٩٤ .

(٢) نسبة إلى داود بن علي الظاهري الإمام الأول لمدرسة الظاهر ومسلكته الفقهية مسلكت ابن حزم .

(٣) ترتيب المداوك ج ٨ ص ١٢٢ وانظر فتح الطب ٢ / ٦٧ - ٦٨ .

(٤) نفس المصدر السابق . ويظهر أن القاضي عياض أطلع على كتاب الباجي الموسوم « بالفرق » ، والذي خصصه أبو الوليد لبسط المناظرات التي جرت بينه وبين ابن حزم في جزيرة ميورقة . يدل على ذلك ما قاله في موضع آخر من ترتيب المداوك عند حديثه عن ابن البارية قال : « وقد ذكر خبره معه القاضي أبو الوليد الباجي في كتاب « الفرق » للمداوك ٨ / ١٥٨ ، وللأسف فإن الكتاب مفقود ولو عثرنا عليه لكان في غاية الأهمية ؛ إذ إن أمر هذه المناظرات والمتصر فيها ما زال غامضاً إلى اليوم .

وإن أمر هذه المناظرات بين ابن حزم الظاهري والباجي المالكي والمتصرف فيها مازال غامضاً ، ولو أنه كُتب لكتاب « الفرق »^(١) الذي صنفه أبو الوليد الوجود لأتاح لنا معرفة الوجوه التي أخذتها هذه الخصومة ، والملايسات التي لا يستها ولا يبعد أن تكون هذه المناظرات قد أتاحت للدساتين أن تجد طريقها إلى السلطان ، وقد توفي أحمد بن رشيق سنة ٤٤٠ هـ ، ويظهر أنه بعد موته ، قد ضعف أمر ابن حزم ، وتظاهر عليه الفقهاء المالكية ، واستعانوا بأبي الوليد الباجي الذي عاد من الشرق في نفس العام ، فناظر ابن حزم ، فهل انتصر عليه كما يقول المؤرخون؟

لقد شكك بعض الباحثين في هذا الانتصار المزعوم للباجي وهزيمة ابن حزم ، وعلى رأسهم الشيخ محمد أبو زهرة الذي قال: « وعندي أنه ما كان الانتصار بالحجة والبرهان ، بل كان بقوة السلطان ، فما أفلج عليه بحجة ، ولكن ذهب المناصر ، فتظاهر الفقهاء عليه ، وألبوا عليه السلطان ، وخرج من ميورقة لاملغوا في حجاج ، ولكن قد فقد النصير المؤيد ، ولم يعد الانتصار للحجة ، بل صار الانتصار لمن هو أكثر عدداً وأعز نفراً »^(٢).

والحقيقة أن هذه المناظرة على الرغم من فوائدها ، فإن المؤرخين لم يكشفوا عن

(١) وصماه صاحب طبقات المالكية « فرق الفقهاء » انظر: طبقات المالكية لمؤلف مجهول : ورقة ٢١٢-٢١٤ من المخطوط ، والإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل لأبي الوليد الباجي مقدمة المحقق محمد علي فركوس : ص ١٢٨ .

(٢) ابن حزم لأبي زهرة: ص ٤٦ ، وللى نفس هذا الرأي يميل د. محمد طه الحاجري : ابن حزم صورة أندلسية: ص ١٩٨ ومحمد علي فركوس حقق كتاب الإشارة للباجي ص ١٠٨-١٠٩ بل بالغ البعض فزعم أن ابن حزم هو الذي أقحم الباجي وحق له: سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسائله ص ٣٩ .

التقاضي التي كانت محل الجدل ، بل أحالوا على كتاب « فرق الفقهاء » لأبي الوليد الباجي الذي لم يصل إلينا ، لذلك يتعذر الكشف عن وجوه المناظرة والظاهر منهما بحجة.

ويقوي ذلك أن بعض صور المناظرة التي يرويها المقرئ ، وإن كانت متعلقة بمائل ذاتية إلا أن الظاهر منها أن الإمام ابن حزم لم يكن بالسهل المخلوب ، ولا بافتن المهزوم ، قال : « ولما ناظر ابن حزم قال له الباجي: أنا أعظم منك همة في طلب العلم ، لأنك طلبته وأنت مُعان عليه ، تسهر بمشكاة الذهب ، وطلبت وأنا اسهر بقنديل بائت السوق.

قال ابن حزم : هذا الكلام عليك لا لك ، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي ، وأنا طلبته في حين ما تعلمه وما ذكرته ، فلم أرح به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة . فافحتم »^(١).

وتعبر المقرئ في هذه الصورة من صور المناظرة « بالإفحام » ، يوحى بظهور ابن حزم وشغوفه في المناظرة ، ولكن لا ينبغي لنا اعتبار الأحكام ونحن لا نتوفر على صور المناظرات الأخرى إلا هذه البتيمة التي حفظها لنا المقرئ.

وحاصل ما سبق أنه يتعذر علينا الحكم على تفوق أحد العلمين في مناظراتهما ما دما لم نطلع على مضمون هذه المناظرات ومحتواها العلمي .

ويغض النظر عن المتفوق منهما ، فإن ابن حزم لم يفقد إنصافه ؛ بل نعمته بما هو أهله ، قال ابن بسام: « بلخي عن الفقيه أبي محمد بن حزم أنه كان يقول : « لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب^(٢) مثل أبي

(١) نفع الطيب ٧٧/٢ .

(٢) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي الخوافي سنة ٤٢٢ هـ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

النوليد الباجي^(١) وقد ناظره بميوزقة فضل من غربه ، وسبب إحراق كبة ، ولكن أبا محمد وإن اعتقد خلافه ، فلم يطرح إنصافه ، أو حاول الرد عليه ، فلم ينسب انتقصير إليه^(٢).

هذا ، وقد أطنبنا في الكلام عن محنة الإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس ، التي واصل تلامذتها الدعوة إلى مذهب الظاهرية من بعده ، والبيان عليه ، واضطر بعضهم - بسبب الاضطهاد الذي سُلط عليهم - إلى الهجرة إلى المشرق ، ولاسيما إلى العراق ، ناشرين فقه ابن حزم وفكره وتوابعه ، مبشرين بالمذهب الجديد : « المذهب الحزمي » . وعُرفوا « بالحزمية » ، وفي الفصل الذي عقدناه لأعلام المدرسة الظاهرية كشف بأسمائهم ونضالهم ، فليراجع هنالك .

• بعض أسباب اختيار ابن حزم للظاهرية :

أما إذا رمنا معرفة الأسباب التي حدثت بابن حزم إلى التحول إلى مذهب الظاهرية ، فهي كثيرة لو أردنا الاستقصاء ، ولكن أهمها على الإطلاق :

ما ذكره ابن حزم نفسه من فساد الفقه والفقهاء بالأندلس ، فتبين أن إصلاح الحكام والمحكومين يكون بإصلاح الفقه نفسه ، بعد أن فشل في الإصلاح خلال عمله في السياسة وزيرا لغير واحد من أمراء الأندلس .

وقد أتيح لابن حزم أن يدرس « الفقه » في مذاهبه المختلفة ، وأن يقرأ من كتب المذاهب المعتبرة وغير المعتبرة طائفة غير قليلة ، وأن يعمم النظر في أسباب

(١) ويظهر من هذه الشهادة وناعيك بشهادة ابن حزم إنصافه على الرغم مما جرى بينهما من المناظرة ، والعداوة ، والخلاف في الرأي ، وفي ذلك دليل على حسن خلق علماء الأمة ، وأن الخلاف لا يقصد الوؤد والنمالة والإنصاف والثورة .

باب الثالث : ابن حزم ، إمام المدرسة الظاهرية

الخلاف مع أنها صادرة عن أصول لم يختلف المسلمون حولها ، وهي كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وستة رسول الله ﷺ الصحيحة ، بصحة أسانيدها ، وعدالة روايتها وناقليها ، فما بال هذا الاختلاف البعد والافتراق الشديد إذن ؟

إنما هو القياس والرأي ، يحكمونه في هذه النصوص ، ويمعنون في هذا التحكيم ، فإذا هي خاضعة لميزان غير ثابت ، فهم إنما يصدر عن إذن في هذه الأحكام عن ذلك الاختلاف المتباعد الأطراف ، وذلك التشتت الذي لا يكاد يضبطه ضابط^(١).

وفي ذلك يقول ابن حزم : « وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة إلا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعي صحته ، تعارض به قياس الأخرى ، وهم كلهم مقرون مجمعون على أنه ليس كل قياس صحيحاً ، ولا كل رأي حقاً »^(٢).

والظاهر أن الفساد الذي شهدته الأندلس عامة ، كان له الأثر البعيد في البيئات الفقهية والقضائية ، وكان القياس وما إليه من الاستحسان قد أصبح مركباً ذلولاً طبعاً ، استطاع به جماعة من هؤلاء الفقهاء أن يوائموا بين أحكامهم وقواهم ، وبين مقتضيات الحياة الفاسدة التي مُسَخ فيها الفقه مسخاً ، وأصبح الرجل العاقل فيها هو : « من حله كل بلد ، ونفق عند كل أحد » كما يقول أبو نغيرة ابن حزم^(٣).

(١) ابن حزم صورة أندلسية للدكتور طه الحاجري : ص ١٢١ .

(٢) المحلى ١ / ٨٠ ط دار الفكر بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البندري .

(٣) الذخيرة : ١ / ص ١٢٩ .

لقد سبر ابن حزم غور المجتمع الأندلسي بكل طبقاته ، وشهد من المهازل السياسية ما جعله يقتنع بأن هذه الموبقات والمفاسد والانحرافات إنما وقعت في غيبة الشريعة ، وفي تجاوز دلالاتها الصريحة ، وتأويلها باسم القياس والاستحسان والتعليل^(١).

ومن هنا ولج من باب الفقه ليصلح به الراعي والرعية ، واختار المذهب الظاهري لأنه المذهب الذي يوجب الاجتهاد ويحرم التقليد ، ويمنع تأويل النصوص والتلاعب بها ، ويحقق له غرضه من أقرب طريق^(٢).

ووسط فتنة ملوك الطوائف وما فيها من مؤامرات ومكائد ، وجد بعض الفقهاء الفرصة مواتية للأكل على كل مائدة ، والتقلب في كل قصر ، والطمع في كل عطاء ، والبحث عن الحماية والغطاء ، وفي وصف هذه الحالة يقول المؤرخ عبدالله عنان : « قد كان الفقهاء^(٣) في الواقع ، في هذا العصر الذي ساد فيه الانحلال والفوضى الأخلاقية والاجتماعية ، أكبر عضد لأمراء الطوائف في تبرير ظفبانهم وظلمهم ، وتزكية تصرفاتهم ، وابتزازهم لأموال الرعية ، وقد كانوا يأكلون على كل مائدة ، ويتقلبون في خدمة كل قصر ، ليحزروا المال والنفوذ ، ويضمعون خدماتهم الدينية والفقهية لتأييد الظلم والجور ، وخديعة الناس باسم الشرع ، وقد انفسح لهم بالأخص في ظل دول الطوائف مجال العمل والاستغلال

(١) انظر : ابن حزم رائد الفكر العلمي لعبد اللطيف شرارة : ص ٦٦ .

(٢) انظر : ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس : ص ٨٩ .

(٣) هذا التعميم لا يستاغ

والدس ، واحتضنهم الأمراء الطغاة ، وأغدقوا عليهم العطاء...^(١).

وإن لم يتبعك ما قاله عنان فإليك كلام مؤرخ كبير عاصر الأحداث وواكب النكبات ، إنه أبو مروان بن حيان الذي يؤكد فساد الفقهاء والأمراء جميعاً في هذا العصر النكد ، فيقول : « ولم تزل آفة الناس مذ خلقوا في صنفين كالملح : منهم الأمراء والفقهاء قل ما تتأفر أشكاهم بصلاحهم يصلحون ، ويفسادهم يفسدون ، قد خص الله تعالى هذا القرن الذي نحن فيه من اعوجاج صنفهم لدينا بما لا كفاية له ، ولا مخلص منه ، فالأمراء القاسطون ، قد نكبوا بهم عن نهج الطريق ذوداً عن الجماعة ، وجرياً إلى الفرقة ، والفقهاء أثمتهم صموت عنهم ، صدف عما أكده الله عليهم من التبيين لهم ، قد أصبحوا بين أكل من حلوائهم ، وخابط في أهوائهم ، وبين مستشعر مخافتهم ، آخذ بالتقية في صدقهم^(٢) .

ولم تذهب بعيداً ، والإمام ابن حزم نفسه يصف هذه الأحوال الفاسدة التي وصل إليها الأمراء والفقهاء في عصره أصدق وصف وأبلغه في رسالته إلى بعض أصدقائه من أهل الأندلس إذ يقول : « ... إن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه ، أولها عن آخرها ، محارب لله تعالى ورسوله وسائر في الأرض بفساد ، للذي ترونه عياناً من شتمهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون في ملك من ضارهم ، وإباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يفضون على أهلها ، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسيطرون لليهود على قوارع طرق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتبرون بضرورة لا تبيح ما حرم الله ، غرضهم فيها استبداد نفاذ أمرهم ونهيمهم .

(١) دول الطوائف لعبد الله عنان : ص ٤٢١ .

(٢) ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي للدكتور حسان محمد حسان ص ٨٠ .

فلا تغالطوا أنفسكم ، ولا يفرئكم الفساق والمستبسون إلى الفقه ، اللابسون جلود الضان على قلوب السباع ، المزينون لأهل الشر شرهم ، الناصرون لهم على فسفهم»^(١).

وقصارى القول: إن ابن حزم اختار أصول الظاهرية والاجتهاد على قواعدهم؛ ليقطع الطريق على هؤلاء الذي وصف حالهم، الذين تلاعبوا بالتصوص ، وحملوها ما لا تطيق ، وأسرفوا في المقاييس والعلل والاستحسان ، مجارةً للأهواء وتزييناً للشر ، ونصراً للباطل.



المطلب الرابع: الأسلوب والمزاج:

وامر آخر وثيق الصلة بفقه ابن حزم وفكره وتصانيفه آثرنا أن نعرض له هنا ، لمرقد اشتهر به وعرف عنه ، وهو عتفه في كتب الخلاف^(١) التي كتبها ، فتعبيراته عن آراء غيره شديدة عنيفة مستهجنة ، أو كما عبّر عنها لا تخلو من نزق ، كتكفير في غير موضع تكفير ، ورمي بالسخف لمن لا يكون سخيفاً ، وبالفسوق لمن لا يكون فاسقاً ، وبالمرق والضلال لمن لا يكون مارقاً ولا ضالاً ، ولقد جرّ عليه ذلك ما جر عليه من تأليب الناس ، وتاجيج عداوتهم .

ولقد كانت شدة لهجة ابن حزم وقسوة عبارته مضرب الأمثال ، حتى قال فيه ابن العريف^(٢): « كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين »^(٣).

ولذلك عدّ ابن حيان أكثر معاييه - عند المتصف له - جهله بسياسة العلم^(٤).

(١) وعنف ابن حزم في الكتابة مقصور على كتب الخلاف دون كتبه الأخرى ، فانت مثلاً إذا قرأت كتابه «مداواة النفوس» ، أو «طوق الحمامة» ، لا تكاد تجد ذلك الأسلوب الحاد والعنف المعهود عند ابن حزم في كتب الخلاف ، وكتب الخلاف هي أكثر كتبه الباقية.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي الأندلسي المري نسبة إلى المرية المعروف بابن العريف، كان من كبار الصالحين والأولياء المتورعين ، له المناقب المشهورة ، وله كتاب «المجالس» وغيره من الكتب المتعلقة بطريق القوم ، وله عناية بالقرامات وجمع الروايات واهتمام بطرقها وحملتها ، وبينه وبين القاضي عياض مكاتبات حسنة ، استدعاه صاحب مراكش علي بن يوسف بن تاشفين وقد كان سعي به إليه ، فاحضره إليه فمات بها سنة ٥٣٦هـ وفيات الأعيان ١٦٨/١ رقم الترجمة ٦٨ ، والوافي بالوفيات ١٣٣/٨ رقم الترجمة ٥٥٤ .

(٣) وفيات الأعيان ١٦٩/١ .

(٤) الذخيرة ١٦٩/١ .

(١) رسالة التخليص لوجوه التخليص لابن حزم ص ١٧٣ ، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

واعتبر الحافظ الذهبي أنه جرى عليه ما جرى في حياته بسبب الطول في
واستخفافه بالكبار ، ووقوعه في أئمة الاجتهاد بأقبح عبارة ، وأقبح محاولة ، ونسب
رده^(١) .

فأورثه ذلك حقداً في قلوب أهل زمانه ، وما زالوا به حتى بقوا
ملوكهم ، فطردوه عن بلادهم ^(٢) .

ولا شك أن لفظة « الوقوع في الأئمة » هنا الواردة في كلام الذهبي ^(٣) مفتة لأنها توحى بالسب والإقذاع المتعسف ، وابن حزم حاذٍ اللهجة في النقد ، وقد لا يقع في الأئمة ، وإن كانت عباراته الشديدة تقع أحياناً في مواضعها ، ونخرج في أخرى عن حد الاعتدال.

والأسباب التي أدت إلى هذه الحدة والعنف في مزاج وخطاب ابن حزم هي - على ما يبدو - أربعة :

أولاً: سوء ما لاقاه من أهل عصره أمرانهم وفقهائهم ، فقد ألهم في دينه .
 وهجر من قومه هجراً غير جميل ، وجافوه وآذوه وتجاهلوا قدره ، وحاولوا إخلال
 ذكره ، بل تجاوزوا الحد فأحرقوا ثمار فكره ، حرقوا كعبه علناً في إشبيلية . وإن
 ذلك ليُخرج الحليم عن حلمه ، فكيف بمن أصيب بعلّة - كما سيأتي - لثقتنه
 الحلم ، وولدت عنده ضيقاً وقلة صبر ، بل أورثته نزقاً كما قال عن نفسه ^(١) ،

(١) تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٥٤ .

(٢) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٩٢ / ٦ .

(٣) وقد شرح كلامه هذا في موضع آخر إذ يقول عن ابن حزم : « وسط لسانه وقلمه ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب بل فجج العبارة ، وسبّ وجدع ... » سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٨٦ ، بمعنى أنه سب وذم وشتم ، وهذه مبالغة لا تستاغ .

(٤) مداواة النفوس لابن حزم ص ٣٩١ تحقيق د. إحسان عباس، وانظر: أبازهرة ص ١٩٨

وفي ذلك يقول شمس الدين الذهبي: «وقد امتحن هذا الرجل، وشدد عليه،
وشرد عن وطنه، وجرت له أمور، وقام عليه الفقهاء...»^(١)
ولا مانع أن تنقل آياتاً من شعره، تتصل بهذه القضية، يبين فيه شعوره نحو
أهله وأقربائه، وهضموا حقه وعلمه، فهو يقول مفتخراً:

ولكن عبي أن مطلعني الضرب
لجد على ما ضاع من ذكرى النهب
ولاغرو أن يتوحش الكلف الصب
فحيث يبدو التأسف والكرب
وأطلب ما عنه تحمي به الكتب
وأن كساد العلم آفة القرب^(١)

وهو شعر فحل كما ترى ، وقد كان له فيه البديهة السريعة ، والغزارة الكثيرة ، والنفس الواسع ، والباع الطويل ، كما يقول تلميذه الظاهري الحافظ الحميدي ^(٣) :
ثانياً : ما ذكره من المرض الذي انتابه وتحدث عنه في كسبه ، فقال : «لقد أصابني علة شديدة ولدت في ربوأ في الطحال شديداً ، فولد ذلك علي من الصخر وضيق الخلق ، وقلة الصبر والتزق أمراً حاسبت نفسي فيه ، إذ أنكرت تبدل خلقي ، فاشتد عَجْبي من مفارقتي لطبيعي : وصح عندي أن الطحال موضع الفرج ، فإذا فسد تولد ضده» ^(١) .

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٤ .

(٢) جذوة المقتبس: ٢/ ص ٤٩١-٤٩٢.

(٢) نفس المصدر السابق .

(١) مداواة النفوس : ص ٣٩١ بتحقيق : الدكتور إحسان عباس .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأساطير

هكذا يعترف ابن حزم بصراحتة المعهودة ؛ أن هذه العلة التي نزلت به هي التي أوجدت فيه تلك الحدة في الطبع ، والشدة في النقد والخصومة .
ثالثاً : ثقة ابن حزم الشديدة بنفسه واعتداده بآرائه ، ولو خالف فيها جميع من على ظهر الأرض ، بل أهل بلده .

وهو يعد هذه الخصلة من أكثر فضائله ، وفي ذلك يقول : « وأما الذي يعني به جهال أعدائي من أنني لا أبالي - فيما أعتقد حقاً - عن مخالفة من خالفته ولو أنهم جميع من على الأرض ، وأنني لا أبالي موافقة أهل بلادي في كثير من زعم الذي قد تعودوه لغير معنى ، فهذه الخصلة عندي من أكبر فضائلي التي لا مثيل لها ، ولعمري لو لم تكن في - وأعوذ بالله - لكنت من أعظم متمنياتي وطلباتي عند خالقي عز وجل »^(١) .

رابعاً : والسبب الرابع - من أسباب عنفه في كتب الخلاف - أن هذه الكتب كانت نتيجة لتهيج الذين حاربوه بالشذوذ ، فهي غرست وسقيت بماء من الجنة والجفوة ، فجاءت نتيجة لذلك حاملة أوصاف سببها ، والشر دائماً من جنس الفرس^(٢) .

ولقد صرح هو نفسه بذلك ، ورأى فيه فائدة عظيمة ، إذ هي من أسباب غزارة التأليف عنده ، قال : « ولقد انتفعت بمحك^(٣) أهل الجهل منفعة عظيمة ، وهي أنه توقد طبعي واحتدم خاطري وحمي فكري وتهيج نشاطي ، فكان ذلك سبباً إلى تواليف لي عظيمة المنفعة ، ولولا استشارتهم ساكني ، واقتراحهم كاني

(١) مداواة النفوس : ص ٣٥٥ .

(٢) ابن حزم لأبي زهرة : ص ١٩٨ .

(٣) المحك : المنازعة في الكلام ، والتمادي في اللجاجة والإغصاب .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأساطير

ما التبعث لتلك التواليف »^(١) .

هذا ما نراه بعض الأسباب في حدة مزاج الإمام ابن حزم وعنف أسلوبه ، ولعل في هذه الأسباب ما يجعلنا نلتمس له العذر ، فلكل جواد كبوة ، وسبحان من اختص بالكمال وحده .

* * *

(١) مداواة النفوس : ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

عُرف الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ، الرجل الذي - فيما عُرف به من جوانب عبقرية متعددة - بكونه أكثر أهل الإسلام تأثيراً . هذه الحقيقة محل إجماع بين المؤرخين ، فلقد أخبر ابنه أبو رافع الفضل أن بعضه عنده بخط أبيه من تواليقه : في الفقه والحديث والأصول والنحو ، والمثل وغير ذلك من التواريخ ، والنسب وكتب الأدب ، والرد على المعارضين نحو أربعة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة^(١) .

ويعلق تلميذ ابن حزم صاعد الطليطلي على هذا الخبر الذي استفاد من أبي رافع بقوله : « وهذا شيء ما علمناه لأحد ممن كان في دولة الإسلام قبله . إلا لأبي جعفر ابن جرير الطبري ، فإنه أكثر أهل الإسلام تأليفاً »^(٢) .

ويتحدث ابن حزم نفسه عن مصنفاته - كعادته في الحكاية عن نفسه - فيقول : « ولنا فيما تحققتنا به تأليف جمة ، منها ما قد تم ، ومنها ما شارب التمام . ومنها ما قد مضى منه صدر ويعين الله على باقيه »^(٣) .

ولقد ألف ابن حزم ما ألف ، رغم اغترابه ، ونكباته المتتالية ، ونشره الذي لم يتمتع فيه بنعمة الاستقرار^(٤) ، وفي كتابه « التقریب لحد المنطق » نجدنا عن إنتاجه في ظل الاغتراب فيقول : « وما ألفنا كتابنا هذا كثيراً مما ألفناه ، إلا ونحن

(١) طبقات الأمم : ص ١٠٢ ، ونفع الطب ٧٨/٢ .

(٢) طبقات الأمم : ص ١٠٢ ، وانظر لسان الميزان لابن حجر ج ٤ رقم الترجمة ٥٣١ .

(٣) رسالة في فضل الأندلس لابن حزم : ص ١٨٦ ، تحقيق : د. إحصان عباس .

(٤) انظر : د. عبد الحليم عويس : ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأدبان ، مجلة الفيصل العدد ٢٨ شوال ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م .

مغربون مبعدون عن الوطن والأهل والولد! مخافون مع ذلك في تمت كتاباً وعملات»^(١) .

وقد ورد عن أبي خالد يزيد بن العاص بن سعيد بن معمر قوله : وجدت بخط الفقيه الحاج أبي أسامة رحمه الله (وهو أحد أبناء ابن حزم) : أخبرني الفقيه الإمام الحاج أبو بكر الطرطوشي - رحمه الله تعالى - قال : جلست لما والفقيه لبوسليمان (وهو أحد أبناء ابن حزم أيضاً) أخوك على تواليف الشيخ أبي راضي رحمه الله عنه كلها مع المختصين من أصحابه ، وأحصينا المئة التي يمكن نسخ جميعها لناسخ تكون صناعته لا يفتر عن النسخ إلا وقت وضوء وصلاة ، ولأخذ غذاه ، وما أشبه ذلك فوجدنا مدة ذلك ثمانين سنة ، بعد التضييق لذلك والاجتهاد أيضاً للناسخ على ما تقدم في اجتهاده ولكنه بعد أن يكون من أهل الصناعة مشهوراً^(٢) .

وذكر تلميذه الحافظ أبو عبد الله الحميدي : « أنه كان مفتاً في علوم جمة ، وله تواليف كثيرة في كل ما تحققت به من العلوم »^(٣) .

ونقل أبو الحسن ابن بسام عن أبي مروان ابن حبان قوله : « كان أبو محمد حامل فنون : من حديث ، وفقه ، وجدل ، ونسب ، وما يتعلق بأذيال الأدب » مع المشاركة في كثير من أنواع التعليم القديمة ، من المنطق ، والفلسفة ، وله في بعض تلك الفنون كتب كثيرة .

(١) التقریب لحد المنطق لابن حزم : ص ٣٢ ، تحقيق : الدكتور إحصان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) .

(٢) انظر : محمد إبراهيم الكتاني : مقال مؤلفات ابن حزم بين مصادر وخصومه ، مجلة بحوث المغربية الرباط يناير ١٩٦٠ ، العدد الأول .

(٣) جنوة المختص ٢/ ص ٤٩٠ .

وذكر أخذه بقول أصحاب الظاهر ، وأنه نقحه ونهجه وجادل عنه ، ووضع الكتب في بسطه - وبعد ما سمي بعض كتبه قال : « إلى تأليف غيرها : ورسائل في معان شتى كثير عددها » .

وذكر في موضع آخر من نفس الترجمة : أنه « واظب على التأليف ، واكثرت التصنيف حتى كمل من مصنفاته في فنون العلم وقر بعير »^(١) .

ومع أنه صنف المصنفات القيمة في كل العلوم التي تحقّق بها ، نراه قد أولى عناية فائقة واهتماما بالغاً لأمر واحد هو تأييد المذهب الذي ثبت عليه إلى أن قضى لحبه ، نعتي به مذهب الظاهرية : فقد نافع عنه وطلب له الحجج ، وترك في ذلك آثاراً كثيرة تطفح بنصرته والحملة على خصومه ، وشرح أصوله وفروعه ، ببيان قوي سهل محبوب ، يذكرنا ببلاغة الجاحظ ، ولا شك أن ابن حزم - من سعة معارفه وبلاغة أسلوبه - هو جاحظ الأندلس بلا منازع^(٢) .

قال القاضي أبو القاسم صاعد : « وصنّف مصنفات كثيرة العدد شريفة المقصد ، معظمها في أصول الفقه وفروعه على مذهب داود بن علي بن خلف ومن قال بقوله من أهل الظاهر وثقة القياس والتعليل »^(٣) .

ومع ذلك كله فإنه لم يصلنا من هذا الانتاج الغزير إلا القليل والنذر اليسير . ومع ذلك فإنه شيء عظيم .

(١) الذخيرة ١/١٦٩ ، وانظر مؤلفات ابن حزم لمحمد إبراهيم الكتاني : مجلة المحاضرات الثقافية الأسبوعية ، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي الرباط العدد ١ سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(٢) انظر : سعيد الأفغاني ، ابن حزم الأندلسي ورسائله : ص ٤٨ .

(٣) طبقات الأمم : ص ٧٦ ، ط بيروت ١٩١٢ .

ومن أهم أسباب ضياع هذا التراث الزاخر ، حادثة إحراق كتبه في إشبيلية على يد المعتضد بن عباد حاكمها ، الذي مزّق تلك الكتب وأشعل فيها النيران ظمناً وعدواناً .

وقد أشار ابن حيان إلى تلك الحادثة المروعة عندما قال : « كمل من مصنفاته في فنون العلم وقر بعير ، لم يعد أكثرها عتبه بابه لترهيد الفقهاء طلاب العلم فيها ، حتى أحرق بعضها بإشبيلية ومزقت علانية »^(١) .

ولرى أن قول ابن حيان أن كتب ابن حزم لم يعد أكثرها عتبه بابه ، فيه شيء من المبالغة ، فكُتِبَ ابن حزم أخذها عنه تلامذته الثقات كالحميندي والعبندري ولبي عبد الله بن العربي فنشروها شرقاً وغرباً ، وحملها بعضهم معه إلى المشرق فأذاعها هناك ، بل إنها شرقت وغرّبت في حياة الإمام ابن حزم نفسه ، وإذا لُزمت الدليل فاستمع إليه يقول : « وهذه كتبنا حاضرة مروية عنا ، مثبتة بخطنا وخط الثقات ، ممن أخذها عنا ، قد شرقت وغرّبت »^(٢) .

فإحراق كتب ابن حزم ، لم يفت في عضده ، ولم يضعف من عزمه ، إنما زاده إصراراً ، على مواصلة المسير ، والإكثار من التأليف والتصنيف ، وفي ذلك يقول ابن حيان : « ... حتى أحرق بعضها بإشبيلية ومزقت علانية ، لا يزيد مؤلفها ذلك إلا بصيرة في نشرها ، وجدالاً للمعاند فيها ، إلى أن مضى لسيّله »^(٣) .

واليك الآن أسماء كتبه الموجودة والمفقودة والمطبوعة والمخطوطة مرتبة على

(١) الذخيرة ١/١٦٩ .

(٢) رسالتان لابن حزم أجاب فيها عن رسالتين سئل فيها سؤال تعنيف ص ٨٧ : تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٣) الذخيرة : ١/١٦٩ .

حروف المعجم ، مشيراً إلى المفقودة بحرف « م » وإلى المطبوعة بحرف « ط » وإلى المخطوطة بحرف « خ » ، ومعتمداً على مصادر الترجمة السابقة :
* حرف الهمزة :

١- الإيصال إلى فهم كتاب الخصال (خ) : الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع ، لوردني أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول ، وهو أكبر مؤلفاته ، خمسة عشر ألف ورقة ، ويوجد عند أبي تراب الحجازي ، الظاهري المعاصر نسخة من أحد أجزائه ، وهو الآن يسكن جلة بالملكة العربية السعودية^(١).

٢- كتاب الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها ، عشرة آلاف ورقة لم يتمه (م) .

٣- كتاب الإملاء في شرح الموطأ : ألف ورقة ، ذكره الذهبي^(٢) ، وقال عباس عند كلامه على موطأ مالك : « ولأبي محمد بن حزم الظاهري كتاب في شرحه أيضاً »^(٣) (م) .

٤- كتاب الإملاء في قواعد الفقه : ألف ورقة أيضاً ، ذكره الذهبي^(٤) ، ويبدو أنه غير (ذي القواعد) لأن الذهبي ذكرهما معاً^(٥) (م) .

(١) انظر ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص ٤٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٩٤ .

(٣) ترتيب المذاكر ٢ / ٨٤ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٩٥ .

(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، مقال بمجلة الفصل العدد ٢٦ شعبان ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، أرسله إلي مصوراً من مكة المكرمة الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي جزاء الله خيراً .

٥- كتاب الإجماع مجلد^(١) ، وهو غير كتاب مراتب الإجماع الآتي ذكره . (م)
٦- كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، وهو في ثمانية أجزاء بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان ، ط ١ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م وهو مرجع أساس في أصول الفقه بل وأصول الظاهرية .

٧- الإظهار لما شُئ به على الظاهرية ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٩٦ (م) .

٨- إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد : وهو غير ملخص لإبطال... المطبوع الملخص لا الأصل ، أما الأصل فمحفوظ في مكتبة غوطة برقم ٦٤٠ (خ) .

٩- كتاب في الأدوية المفردة (م) .

١٠- أخلاق النفس ، وأظنها رسالته مداواة النفوس وقد طبعت غير ما مرة ، أجودها طبعة د. إحسان عباس محققة ضمن رسائل ابن حزم .

١١- أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد منهم من الأحاديث (ط) ، والرسالة منشورة ضمن كتاب جوامع السيرة .

١٢- أسماء الخلفاء المهديين والأئمة أمراء المؤمنين ، والرسالة منشورة ضمن كتاب جوامع السيرة الذي قام بتحقيقه الدكتور إحسان عباس والدكتور ناصر الأسد ، وطبعته دار المعارف بمصر .

١٣- أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثر الفتيا ، (ط) ومنشور ضمن كتاب جوامع السيرة .

١٤- أسماء الله الحسنى ذكره حجة الإسلام الغزالي ، ونقل ذلك عنه الذهبي

(١) السير للذهبي ١٨ / ١٩٥ .

في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء ، وتاريخ الإسلام (م).
١٥- الأصول والفروع ، (ط) ، وعندي نسخة منه طبع دار الكتب العلمية بيروت ، في جزئين. وهو تلخيص لكتاب الفصل .

١٦- إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والانجيل وبيان تناقض ما بآبائهم من ذلك مما لا يحتمل التأويل : ذكره الحميدي بهذا الاسم في جذوة النقب ، واختصر الذهبي عنوانه في (السير) وهذا كتاب مضمن في كتاب الفصل وهو باستقلال (م) .

١٧- الإمامة والسياسة^(١) (م) وسماه المقرئ : « الإمامة والخلافة في سير الخلفاء ومراتبها والندب والواجب منها »^(٢) ، وسماه أبو العباس أحمد العزني السبي التوفي سنة ٦٣٣هـ : « سياسة الإمامة وتدبير المملكة » قال : « ذكر أبو محمد بن علي بن أحمد في سياسة الإمامة وتدبير المملكة فصلاً رأينا لإبراهيم من فوائد هذا الباب وما يوصل إلى كمال المقصد فيه من الأسباب... »^(٣) .

١٨- الإيمان : وهو كتاب كبير في الرد على عطاء القيرواني ، يذكره ابن حزم في الفصل وهو غير البيان عن حقيقة الإيمان المذكور في حرف الباء^(٤) وهو (م) .

(١) الذخيرة لابن بسام ١٧١/١ .

(٢) فتح الطيب ٧٩/٢ .

(٣) إثبات ما ليس منه بذ لغيره الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمقد : لأبي العباس العزني السبي ، مخطوط خاص ، يراد فيه المؤلف على الإمام ابن حزم الظاهري ،

نسخة مصورة عن مكتبة العلامة المحقق المدقق محمد المنوني - حفظه الله - ، صورها ومكتني منها الأخ الصديق الباحث الأستاذ أحمد أوطاح السبي الربيعي ، جزاء الله خيراً .

(٤) ابن حزم الأصولي : ص ٥٠ .

١٩- الإعجاز : رسالة بعث بها إلى صديقه ابن شهيد^(١) . (م)

٢٠- أسواق العرب^(٢) (م) .

٢١- أجوبة على صحيح البخاري (م) : ذكر هذا الكتاب كل من ابن حجر^(٣) وحاجي خليفة^(٤) ، وقال أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري : « وقد قام الشيخ المتصر الكتاني بجمع ثقت من هذا الكتاب التقطها من (فتح الباري) ونشرها في إحدى المجلات... ولعل الجمل التي نقلها الذهبي في سير أعلام النبلاء عن تراجم أبواب صحيح البخاري مأخوذة من هذا الكتاب »^(٥) .

٢٢- الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس يوجد منه بقية المجلد الأول بمكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور بتونس ، وقد حصلت منه على نسخة مصورة ، صورها شيخنا الفقيه العلامة محمد بوخيزة التتوي الحسيني من مكتبة ابن عاشور ، ومكتني منها جزاء الله خيراً ، والجزء ضخم ضاع من أوله أوراق غير قليلة ، عاثت فيه الأرضة ، والنسخة كلها بخط (البدوي البشكي) كتبها في رجب سنة ٧٨١هـ وطالعها الحافظ (ابن حجر) سنة ١٩١١هـ وأثبت خطه بذلك ، ثم ذيل الحافظ (السخاوي) بخطه على خط ابن حجر .

ويوجد الجزء الثاني في مكتبة « تشرتي » ببلن عاصمة يورننا تحت رقم

(١) الفصل لابن حزم ١٠٧/١ .

(٢) ابن حزم الأصولي : ص ٥٠ .

(٣) فتح الباري ١٧/١ .

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة : ١/١٥٥ - ٥٤٦ . ط مصر

الكتب العلمية - بيروت .

(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها ، مجلة الفصيل : ص ٦٢ .

٣٤٨٢ في ٢١٤ ورقة كتب سنة ٧٦١هـ^(١).

٢٤- الاستقصاء (م). ذكره الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد ما استترك عائشة على الصحابة)^(٢).

٢٥- الاستجلاب، ذكره الذهبي بهذا الاسم. وقال أنه مجلد^(٣) (م).

٢٦- أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس. قال الحميدي في جنوة النفس: «هكذا أخبرنا أبو محمد فيما جمعه من ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس»^(٤). وقد استفاد منه الحميدي فائدة كبيرة في أول كتابه «الجدوة» وهو (م).

٢٧- إجازته لتلميذه شريح. ذكره ابن الأبار في التكملة^(٥) (م).

٢٨- إجازته للحسين بن عبد الرحيم. ذكره ابن الأبار^(٦) (م).

٢٩- الإنصاف. ذكر أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، أن الحافظ ابن حجر عزاه إليه في ترجمته لويرة الكلبي^(٧) وقال: ويبدو من العزو أن هذا الكتاب في علم الرجال^(٨) (م).

٣٠- جزء في أوهام الصحيحين^(٩) (م).

(١) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: د. محمود علي حاية: ٧٢.

(٢) سعيد الأفغاني. ابن حزم ورسائله. ص ٥١.

(٣) السير ١٨/١٩٥.

(٤) الجدوة ١٧٨.

(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة. ص ٦١ مجلة الفيصل.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) لسان الميزان ٦/٢١٧.

(٨) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦٢.

(٩) نفس المرجع السابق.

٣١- كتاب اختلاف الفقهاء الخمسة. مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود. ذكره الذهبي^(١) ضمن تصانيفه الكبيرة (م).

٣٢- اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة. ذكره الذهبي بهذا الاسم نقلاً عن رسالة ابن حزم في (الطب النبوي)^(٢) (م).

* حرف الباء :

٣٣- بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل. ذكره الذهبي بهذا الاسم في الأجزاء والكراريس التي ألفها ابن حزم^(٣) (م).

٣٤- بيان الفصاحة والبلاغة: رسالة في ذلك إلى ابن حفصون^(٤) (م).

٣٥- البيان عن حقيقة الإيمان (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

٣٦- بقاء أهل الجنة والنار أبداً^(٥) (م).

٣٧- بُلغة الحكيم. ذكره الذهبي بهذا الاسم. نقلاً عن رسالة أبي محمد في (الطب النبوي)^(٦) (م).

* حرف التاء :

٣٨- كتاب التلخيص لوجوه التلخيص: قام بتحقيقه الدكتور إحسان عباس

(١) السير ١٨/١٩٤.

(٢) السير ١٨/١٩٧.

(٣) المصدر السابق ١٨/١٩٦.

(٤) المصدر السابق ١٨/١٩٧.

(٥) ابن حزم الأصولي: ص ٥١.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٨/١٩٧.

ضمن رسائل ابن حزم (ط).

٣٩- كتاب التلخيص والتخليص في المسائل النظرية: قال الدكتور عبد الله الزايد: «وقد ظن الدكتور إحسان عباس أنه المذكور آتفاً ولكنه غيره، قد أخبرني أبو عبد الرحمن ابن عقيل بالرياض مكتبة أن كتاب التلخيص والتخليص مجلد ضخمة»^(١).

٤٠- كتاب التصفح في الفقه. ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد^(٢) (م).

٤١- التبيين في هل عِلِمَ المصطفى أعيان المنافقين. ذكره الذهبي وقال: إنه ثلاثة كرايس^(٣)، وذكر أبو عبد الرحمن ابن عقيل أنه طبع بتحقيق سعيد الأفندي بعنوان (التبيين في هد علم) وهو تحريف^(٤) ولم أقف عليه.

٤٢- الترشيدي في الرد على كتاب الفريد، لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات: ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد^(٥) (م).

٤٣- التزريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية: وهو مجلد طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

٤٤- ترتيب سؤالات عثمان الدارمي لابن معين: ذكره الذهبي^(٦) (م).

٤٥- ترتيب مسند بقي بن مخلد^(٧) (م).

(١) ابن حزم الأصولي: ص ٥١.

(٢) السير ١٨/١٩٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص ٦١.

(٥) السير ١٨/١٩٥.

(٦) المصدر السابق ١٨/١٩٧.

(٧) رسائل ابن حزم الأندلسي: مقدمة الكتاب للدكتور إحسان عباس ج ١/ ص ١٣.

٤٦- نسمة شيخ مالك: ذكره الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكرايس^(١) (م).

٤٧- نسمة الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر: ذكره الذهبي في الأجزاء والكرايس^(٢) (م).

٤٨- التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق: (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

٤٩- التحقيق في نقض كتاب العلم الإلهي لمحمد بن زكريا الطيب: ذكره أبو محمد بهذا العنوان في (الفصل)، وأشار إلى أن له كتاباً مفرداً في نقض كتاب (العلم الإلهي) لمحمد بن زكريا الطيب الرازي^(٣) وسماه الذهبي كتاب الرد على ابن زكريا الرازي وقال: إنه مائة ورقة^(٤) (م).

٥٠- تواريخ أعمامه وأبيه وأخواته وبناته، مواليدهم وتاريخ من مات منهم في حياته^(٥) (م).

٥١- تنوير المقباس^(٦) (م).

(١) السير ١٨/١٩٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص ٦٠.

(٤) السير ١٨/١٩٥.

(٥) رسائل ابن حزم: ١٤/١ ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت- لبنان، وانظر: ابن حزم ومنهجه في دراسات الأديان للدكتور محمود علي حابة: ص ٨٧.

(٦) انظر سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسائله ص ٥٤.

• حرف الجيم :

٥٢- الجامع في صحيح الأحاديث باختصار الأسانيد ، والاقتصار على أصحها واجتلاب أكمل الفاظها وأصح معانيها .. ذكره الذهبي^(١) والمقري^(٢) . (م) .

٥٣- جبهة أنساب العرب: (ط) عدة مرات ، وقد اهتم بنشره المشتري ليفي بروفنسال ، وأعاد تحقيقه ذ. عبد السلام هارون ، ونشرته دار المعارف بمصر .

٥٤- جوامع السيرة : طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس وناصر الأسد .

٥٥- جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله ﷺ ، وقد نُشرت هذه الرسالة في ذيل جوامع السيرة . (ط)

٥٦- جزء في فضل العلم وأهله^(٣) . (م) .

- جامع المجلى اختصر فيه ابن حزم مسلمات الدين والعقيدة ، ط بتحقيق د. عبد الحليم عويس ، وابن عقيل الظاهري . ط الثانية : ١٤٠٣ هـ مطبعة الفرزدق - الرياض^(٤) .

• حرف الحاء :

٥٧- حجة الوداع : طبع مرتين آخرها سنة ١٩٦٦م بتحقيق ممدوح حفي ط / دار البيضة العربية ، بيروت .

(١) تذكرة الحفاظ ١١٥٢/٣ .

(٢) نفع الطبيب ٧٩/٢ .

(٣) انظر مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦٢ ، ومؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه للشيخ إبراهيم الكنائي : ص ١٧٨ .

(٤) ضمن الذخيرة من المؤلفات الصغيرة ، لابن عقيل الظاهري ٧١/١ .

٥٨- رسالة في الحد والرسم : ذكرها الذهبي في السير ، وأوردها سعيد الأفغاني في حصره لمؤلفات ابن حزم (م)

٥٩- الحدود : ذكرها الحفاظ ابن حجر^(١) (م)

٦١- كتاب حد الطب : ذكرها الذهبي^(٢) (م)

٦٢- حديثان أحدهما في صحيح البخاري والآخر في صحيح مسلم زعم انهما موضوعان^(٣) . (خ) .

٦٣- رسالة في حكم من قال إن أرواح أهل النفاق معذبة إلى يوم الدين (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ٢١٧/٣ إلى ص ٢٣٠ .

• حرف الخاء :

٦٤- الخصال الجامعة لجمال شرائع الإسلام من الواجب والحلال والحرام على ما أوجه القرآن والسنة والإجماع، وقد ذكرته المراجع على أنه مصنف آخر غير الإيصال ، والإيصال شرح له ويقع في مجلدين ، ذكره الذهبي^(١) . وذكره قبل ذلك ابن حزم نفسه^(٢) . (م) .

٦٥- اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة : ذكره الذهبي^(٣) (م)

(١) التهذيب ١٨٥/٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء : ١٩٧/١٨ .

(٣) بواهر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا جمع الدكتور رمضان شمس ٧٤/١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩٣/١٨ - ١٩٤ .

(٥) النبد في أصول الفقه الظاهري ص ٢٤ .

(٦) السير ١٩٧/١٨ .

٦٦- اختلاف الفقهاء الخمسة: مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ودارد: ذكره الذهبي ضمن كتبه الكبيرة (م).

* حرف الدال :

٦٧- درر القواعد في فقه الظاهرية : ذكره الذهبي في النسخة الخطية من سير أعلام النبلاء ، أما المطبوع فقد سقط منه اسم هذا الكتاب^(١) ، ولعله هو نفسه ذو القواعد (م).

٦٨- الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده في الملة والنحلة باختصار وبيان : وقد رد على هذه الرسالة القاضي أبوبكر ابن العربي المافري في رسالة سماها « الغرّة » كما قال في « العواصم » : وقد قام بنشر هذه الرسالة التي توجد بمعهد المخطوطات الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم التي قام بنشرها عام ١٩٥٤م .

٦٩- ديوان ابن حزم: وقد جمعه تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري على حروف المعجم كما ذكر هو نفسه^(٢) ، وقد ذكر ممدوح حقي في مقدمته لكتاب حجة الوداع لابن حزم أنه وجد أثناء تحرياته في المكتبات الأفريقية ديواناً شعرياً لابن حزم ، خلط أكثره بشعر المعري^(٣) ووعد بإخراجه ، ولكن لم يتم ذلك إلى الآن (خ) .

* حرف اللال :

٧٠- ذكر أوقات الأمراء وإياهم بالأندلس : ذكره الحميدي بهذا الاسم في

(١) راجع مؤلفات ابن حزم المفقودة: ص ٦٠ .

(٢) جلوة المقتبس ٢٠ / ٤٩١ .

(٣) مقدمة حجة الوداع: ص ١٢ .

« الجنوة » (م) .

٧١- ذو القواعد : وعنوانه يوحى بأنه قواعد في الفقه الظاهري^(١) وسماه الذهبي : (درر القواعد في فقه الظاهرية) ، كما تقدم في حرف الدال. (م)

* حرف الراء :

٧٢- الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصقلي : ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال : إنه مجيليد^(٢) ، وهو أبو محمد بن هارون الصقلي السهمي التوفى سنة ٤٦٦هـ من أعلام المالكية^(٣) (م).

٧٣- الرد على من اعترض على كتاب الفصل: ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال : إنه مجلد^(٤) (م).

٧٤- رسالة المعارضة: ذكرها الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكراريس^(٥) (م) .

٧٥- رسالة التأكيد : ذكرها الذهبي^(٦) (م) .

٧٦- رسالة في معنى الفقه والزهد : ذكرها الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكراريس (م) .

٧٧- رسالة في الطب النبوي : ويبدو أن الذهبي اطلع عليها ، لأنه استخرج

(١) مؤلفات الامام ابن حزم المفقودة: ٦٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨ / ١٩٥ .

(٣) انظر: ترتيب المدارك ٤ / ٧٧٤-٧٧٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٨ / ١٩٥ .

(٥) المصدر السابق: ١٨ / ١٩٦ .

(٦) نفس المصدر السابق .

المقدمة النظرية للمعبر والمفسر

٩٢- رسالة في الرد على أكتفي فيلسوف (ط) ضمن رسائل ابن حزم بتحقيق إحسان عباس .

٩٣- رسالة في آية « من كنت في شئ مما لوحياتك »^(١) (م)

٩٤- الرسالة البهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة : كانت مطبوعة في كسفورد ، وهي من التوادر ، نسخها نلسخها أرفضاي بن رجب في شهر صفر سنة ٧٦٣ هـ ، عثر عليها محمد صغير حسن المصومي فنشرها محققاً في « بحث مجمع تامة العربية بدمشق » في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ - يناير ١٩٨٩ م ، وعني نسخة منها وفه أحمد واثنة ، وهي في الفاتمة غاية .

٩٥- رسالة الأنوان ، طبعت بتحقيق د . يحيى محمود ساعتي ود . عجب عبيد طه ولهم عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، ط ٢ : ١٤٠٣ هـ مطبعة القزوين - الرياض^(٢) .

• حرف الزاي :

٩٤- زجر الغلوي : ذكره الحافظ شمس الدين الذهبي ورد ضمن الأجزاء والكراريس وقال : إنه جزمان^(٣) . (م)

• حرف السين :

٩٦- السير والأخلاق : جزمان ولعله هو نفسه كتاب مداواة النفوس المطبوع .

٩٧- السياسة : وقد لورد الشيخ محمد المتصر الكتاني - رحمه الله - نبأ من

من كتبت ، من حزم : امام المدرسة الظاهرية

هذه الرسالة منقولة عن كتاب الشهب الالامعة لابن رضوان وغيره ، نشر هذه نسخة في مجلة تطوان المغربية ، وقد غاب عني رقم العدد ... (م)

٩٨- السيرة النبوية : وهو المعروف بجوامع السيرة المذكور في حرف الجيم (ط) .

• حرف الشين :

٩٩- شيء في القروض : أشار إليه الذهبي في الأجزاء والكراريس^(١) (م) .

١٠٠- شرح الموطأ والكلام على مسأله (م) . ذكره المقرئ^(٢) وغيره .

١٠١- شرح فصول بقراط : ذكره الذهبي نقلاً عن رسالة أبي محمد في (الطب النبوي)^(٣) (م) .

• حرف الصاد :

١٠٢- كتاب الصاد والرادع في الرد على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين والرد على من قال بالتقليد : ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ^(٤) واختصره في « سير أعلام النبلاء » وسماه : « الرد على من كفر المتأولين من المسلمين » وقال : إنه مجلد^(٥) (م) .

• حرف الضاد :

١٠٣- كتاب الضاد والطاء : ذكر الذهبي أن لأبي محمد كتاباً في (الضاد

(١) سير : ١٩٧/١٨ .

(٢) فتح الطبيب : ٧٩/٢ .

(٣) سير : ١٩٧/١٨ .

(٤) تذكرة الحفاظ : ١١٥٢/٣ .

(٥) سير : ١٩٥/١٨ .

١١- رسائل ابن حزم للتدوير إحسان عباس ج ١/ ١٣ .

١٢- فمس الذخيرة من المؤلفات الصغيرة ، لابن عقيل الظاهري ١٣٦/١ .

١٣- سير : ١٨ ١٩٦ .

والطاء)، وذلك ضمن الأجزاء والكراريس^(١).

* حرف الطاء:

١٠٤- طوق الحمامة في الألفة والآلاف: طبعت عدة مرات، وترجمت إلى لغات كثيرة: فكتبت بالإنجليزية، والروسية، والألمانية، والإيطالية، والفرنسية، والإسبانية، وقامت عليها دراسات كثيرة باللغة العربية واللغات الأجنبية^(٢). وأحدثت رجّة في الفكر الأوربي. وقد ذهب البعض أن الموجود الآن ليس هو كل الطوق، فقد نقل المقرئ عن الطوق ما ليس في الكتاب المطبوع المتداول الآن، وقد دفع هذا الأمر الأستاذ إبراهيم الأبياري الذي قدّم لإحدى طبعات الطوق، ط دار الفكر إلى القول بأن الكتاب مما ضاع من كتب ابن حزم وأن أوراقاً منه فقط وجدت موزعة بيد الناس ثم حكم بأنه ربما كان الكتاب لا يزال ناقصاً^(٣).

وقد تعقب الدكتور عبد الله الزايد هذا الكلام متفقاً له، ومرجحاً أن هذا الموجود من طوق الحمامة مختصر عن الأصل الكبير، وهذا هو الأقرب للصواب، لأن الكتاب منسق الأبواب، وإنما يعوزه البسط والإسهاب أحياناً، كما في باب العذل وباب الضنى مثلاً^(٤)، وآخر طبعة منه بالعربية بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ج ١.

(١) المصدر السابق: ١٩٧/١٨.

(٢) راجع مقدمة رسائل ابن حزم للدكتور إحسان عباس: ج ١/ ص ١٩ فما بعدها.

(٣) انظر طوق الحمامة: مقدمة الكتاب، ط دار الفكر.

(٤) ابن حزم الأصولي: ص ٥٧.

* حرف الظاء:

- مؤلف في الظاء والضاد: ذكره الذهبي^(١) بتقديم الظاء على الضاد، وقد تقدم في حرف الضاد (م).

* حرف العين:

١٠٥- العتاب على أبي مروان الخولاني: ذكره الذهبي بهذا الاسم في الكراريس والأجزاء^(٢) (م).
١٠٦- عدد ما لكل صاحب في مسند بقي: ذكره الذهبي ضمن الكراريس والأجزاء^(٣)، م.

١٠٧- كتاب العظام^(٤)، م.

١٠٨- كتاب العانس في صدمات^(٥)، م.

حرف الفين

١٠٩- غزوات المنصور بن أبي عامر: ذكره الذهبي في السير ضمن الأجزاء والكراريس^(٦) (م).

(١) السير: ١٩٧/١٨.

(٢) المصدر السابق: ١٩٦/١٨.

(٣) المصدر السابق: ١٩٧/١٨.

(٤) انظر رسائل ابن حزم: ج ١ / ص ١٥ بتحقيق الدكتور إحسان عباس، ط/ المؤسسة

العربية للدراسات والنشر.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٩٧/١٨.

* حرف القاف :

- ١١٠- كتاب الفرائض: ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال: إنه مجلد^(١). (م).
- ١١١- كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل: طبع مرتين وبجانب النسخ العربية، وإنما حققه بالإسبانية المستشرق الإسباني آسين بلايوس وعندي نسخة الجزء الأول منه بالإسبانية.
- ١١٢- رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها: هكذا أسماها ابن خير في فهرسته^(٢)، وأوردها المقرئ كاملة في نفع الطيب^(٣) وقد قام بنشرها وتغليفها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.
- ١١٣- فصل في معرفة النفس لغيرها وجهلها بذاتها: قام بتحقيقها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ج ١ المؤسسة العربية للنشر والدراسات.
- ١١٤- فهرسة شيوخ ابن حزم، ذكره ابن خير في فهرسته وقال: « فهرسة الشيخ الفقيه الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث رحمه الله، حدثني بها شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقرئ رحمه الله^(٤)، قراءة مني عليه قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رحمه الله^(٥)، وهي مفقودة (م) وهو نفسه كتاب البرنامج الذي ذكره عقيل بن عطية القضاعي^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء: ١٨/١٩٥.

(٢) فهرسة ابن خير: ص ٢٢٦.

(٣) نفع الطيب ٣/١٥٦-١٧٩.

(٤) المذكور تلميذ لابن حزم.

(٥) فهرسة ابن خير: ٤٢٩.

(٦) انظر: مراتب الجواهر للحميلي: ص ٩، بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ضمن مجموع: الذخيرة في المصنفات الصغرى.

- ١١٥- كتاب الفضائح: ذكره ياقوت في معجم البلدان (بربر) قال: « ولهم - أي البربر - من هذا فضائح ذكر بعضها إمام أهل المغرب أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي في كتاب له سماه الفضائح... »^(١) (م).
- ١١٦- كتاب فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء وما انفرد به كل واحد: ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ »^(٢)، وذكره الإمام ابن حزم نفسه في كتاب الفرائض من المحلى فقال: « وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي جمهور العلماء، فيما قاله كل واحد منهم، مما لا يعرف أحد قال به قبله، وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الإجماع التيقن لقطع به »^(٣) (م).
- ١١٧- كتاب فيما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة: وقد ذكره ابن حزم نفسه^(٤) (م).
- ١١٨- في مسألة الكلب: من مجموعة رسائل ابن حزم الموجودة بمعهد المخطوطات العربية.. وتقع هذه المخطوطة في ثمانى لوحات شغلت الصفحات من ١٦٨ - ١٧١^(٥).
- * حرف القاف :
- ١١٩- قصة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي: هكذا ذكره الذهبي،

(١) معجم البلدان ج ١/ ص ٣٦٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٢.

(٣) المحلى ٩/ ٢٧٣-٢٧٤، بتصحيح: أحمد شاكر، ط/ دار الأفاق الجديدة - بيروت.

(٤) انظر: رسائل ابن حزم ج ١/ ص ١٠ بتحقيق: الدكتور إحسان عباس، ط/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٥) انظر: ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمود علي حاية: ص ٧٨.

وقال: إنه مجلد^(١)، وذكر أبو محمد كتاب (الخمس) لإسماعيل بن إسحاق قارئ وهو كتاب مشهور معلوم، ولنا عليه فيه رد هتكنا عواره فيه، وفضحه بغير الله وقوته^(٢)، وهو مفقود.

١٢٠- قصر الصلاة: ذكره الذهبي بهذا العنوان في رسائل ابن حزم الصغار^(٣) (م).

١٢١- القراءات المشهورة في الأمصار: (ط) ونشرت هذه الرسالة ضمن كتاب جوامع من السيرة لابن حزم بتحقيق: الدكتور إحسان عباس.

• حرف الكاف:

١٢٢- كشف الإلتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس: وهو غير كتاب الإعراب المشار إليه في حرف الهمة، ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ^(٤) والمقرى في النفع^(٥) بلفظ (ما بين)، وهو (م).

١٢٣- كتاب تفسير ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾^(٦) وهو (م).

• حرف الميم:

١٢٤- المجلى: في الفقه على مذهبه واجتهاده (مجلد) وشرحه في المجلى في

(١) سير أعلام النبلاء: ١٩٤/١٨.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ١٠/٣، بتحقيق: أحمد شاكر.

(٣) السير: ١٩٦/١٨.

(٤) تذكرة الحفاظ: ١١٥٢/٣.

(٥) نفع الطيب: ٧٩/٢.

(٦) مؤلفات ابن حزم المفقودة: ص ٦١، مجلة الفيصل.

ثمان مجلدات^(١) (م).

١٢٥- المجلى بالآثار في شرح المجلى باختصار: (ط) عدة مرات، وآخر طبعة صدرت له هي طبعة دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري في ١٢ مجلداً، أضف إليها ط/دار الآفاق الجديدة بيروت بتحقيق الشيخ أحمد شاكر. وفي كتاب «المجلى» المذكور قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان أحد المجتهدين الأعلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المجلى» لابن حزم وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين»^(٢). وعقب الذهبي على هذا الكلام فقال: «قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: «السنن الكبير» للبيهقي، ورابعها: «التمهيد» لابن عبد البر، فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً»^(٣).

١٢٦- مختصر الموضح: ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد^(٤)، و«الموضح» هو لأبي الحسن بن المغلس الظاهري المذهب (م).

١٢٧- مختصر في علل الحديث: ذكره الذهبي، وقال إنه مجلد^(٥)، (م).

(١) تذكرة الحفاظ: ١١٤٧/٣.

(٢) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي، أحد أعلام مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، التوفي سنة ٦٢٠ هـ، وكتاب «المغني» الذي شرح به مختصر الخرقي يعد من أجمع الكتب الفقهية لمذاهب أئمة الأمصار، مع عناية خاصة بالمذاهب المنقرضة، وهو كتاب مطبوع متداول.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٩٣/١٨.

(٤) المصدر السابق: ١٩٤/١٨.

(٥) المصدر السابق: ١٩٥/١٨.

١٢٨- مرافقة أحوال الإمام: ذكره الذهبي في الأجزاء والكراريس^(١) (م).

١٢٩- من ترك الصلاة عمداً: ذكره الذهبي ضمن الأجزاء والكراريس^(٢) (م). وقد وجه العتقي سؤالاً إلى أبي محمد حول قوله: «إن تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها لا قضاء عليه فيما قد خرج من وقتها»... فقال أبو محمد: نعم، وهو الحق الراجح الذي لا يحل خلافه، ولنا في هذه المسألة كتاب مفرد مشهور^(٣).

ولقد رد الحافظ أبو عمر بن عبد البر على ابن حزم في هذه المسألة في كتاب الاستذكار، وقد ناقش أبا محمد في هذه المسألة أيضاً أبو بكر ابن العربي في «المواصم» وحط عليه فيها خطأ شنيعاً، ومن جملة ما جاء في كلامه عن ابن حزم: «وقال - أي ابن حزم - متهاكاً للشرعة، مستخفاً بطرق الملة، أن من ترك الصلاة متمعداً حتى خرج وقتها، فقد سقط عنه فرضها، ولم يتوجه عليه خطاب بها»^(٤). وهذا الكلام بجانب للإنصاف في حق أبي محمد أن يقال إنه قصد انتهاك الشريعة والاستخفاف بالملة، غير أن تعصب ابن العربي معروف.

١٣٠- مراتب العلماء وتواليهم: ذكره الذهبي ضمن الأجزاء والكراريس^(٥)، وهو غير «مراتب العلوم» لأن الذهبي ذكرهما معاً، ولأن الاسم مختلف اختلافاً يدل على اختلاف الموضوع^(٦) (م).

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦١.

(٤) انظر المواصم من القواصم: ٣٥١/٢ بتحقيق عمار طالبي.

(٥) السير: ١٩٦/١٨.

(٦) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٥٩.

١٣١- مختصر الملل والنحل: ذكره الذهبي: وقال إنه مجلد^(١)، وأنا أرجح أنه نفسه كتاب الأصول والفروع، المذكور في حرف الهمزة؛ لأنه يشتمل على مباحث كتاب الفصل نفسه مختصرة.

١٣٢- مراتب العلوم: ذكره الذهبي^(٢) وابن خلكان^(٣). (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم، ج ٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٨٣ م.

١٣٣- مسألة: هل السودان لون أم لا؟ ذكره الذهبي في الأجزاء والكراريس، بلفظ (أو)^(٤) وهو مفقود أو في حكم المفقود. ولكن أبا عبد الرحمن ابن عقيل، الظاهري المعاصر يقول: «ولعل الكتاب من مواد كتاب (الفصل) حيث عقد ابن حزم فصلاً خاصاً عن (الألوان) وأغلبه عن (السواد)» ثم قال: «وقد طبع هذا الفصل محققاً من قبل النادي الأدبي بالرياض»^(٥).

١٣٤- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: (ط) نشر دار الآفاق الجديدة، بتحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط ٣، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م ومجاشيته نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهي النسخة التي حصلت عليها من الكتاب.

١٣٥- مهم السنن: ذكره الشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، ولم

(١) السير: ١٩٦/١٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) وفيات الأعيان: ٣٢٦/٣.

(٤) السير: ١٩٧/١٨.

(٥) مؤلفات الامام ابن حزم المفقودة: ص ٦٠ (مجلة الفيصل).

يشير إلى المصدر الذي اعتمده^(١) (م).

١٣٦- مختصر كتاب الساجي في الرجال: قال الذهبي: «إن أبا محمد فيما ذكره (ابن القفطان) كان وقع إليه كتاب الساجي في (الرجال) فاختصره ورتبه على الحروف»^(٢)، وقد ذكر الحافظ السخاوي أن أبا محمد ألف كتاباً في الجرح فلعله يريد هذا الكتاب^(٣) (م).

١٣٧- مراتب الديانة (م)^(٤).

١٣٨- مقالة السعادة: ذكرها الذهبي^(٥) (م).

١٣٩- مقالة في شفاء الضد بال ضد: ذكرها الذهبي نقلاً عن كتاب ابن حزم (في الطب النبوي)^(٦) (م).

١٤٠- مقالة في النحل: ذكرها الذهبي نقلاً عن رسالة ابن حزم في (الطب النبوي)^(٧) (م).

١٤١- مقالة في المحاكمة بين التمر والزبيب: ذكره الذهبي بهذا الاسم نقلاً عن

(١) المرجع السابق: ص ٦٢، وانظر ابن حزم الأصولي: للدكتور عبد الله الزايد، ص ٥٩.

(٢) ميزان الاعتدال: ٩٠/٣ في ترجمة (خالد بن عكرمة).

(٣) الإعلان بالتبويب: ص ٣٤٨.

(٤) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص ٦٢.

(٥) ابن حزم الأصولي: ص ١٦٠، ومؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦١ ولم يشراً إلى مصادرهما في ذلك.

(٦) السير: ١٩٧/١٨.

(٧) المصدر السابق نفسه.

صدر السابق نفسه.

(الطب النبوي) لأبي محمد بن حزم^(١) (م).

١٤٢- المرطار في اللهو والدعابة، ذكره أبو الأصبغ عيسى بن سهل في كتابه: «التيه على شذوذ ابن حزم»^(٢) أن لابن حزم كتاباً اسمه «المرطار في اللهو والدعابة»^(٣) (م).

١٤٣- مختصر في علل المتأولين^(٤) (م).

١٤٤- مناظرات ابن حزم والباجي^(٥) (م).

١٤٥- منقى الإجماع وبيانه من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف: ذكره المقرئ في

الفح^(٦) وهو (م).

١٤٦- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، (ط)، ونشر بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني/ ط. دار الفكر بيروت، ط. ٢، ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م.

١٤٧- منظومة في أصول فقه الظاهرية: منسوبة إلى ابن حزم نشرها مركز إحياء التراث المغربي بالرباط مع كتاب الإشارة للباجي، بتحقيق مصطفى الوضيفي ومصطفى ناجي، وقد اعتمدا على مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش

(١) المصدر السابق.

(٢) منه أوراق مخرقة مخطوطة بخزانة القرويين بفاس.

(٣) نواهد الإمام ابن حزم لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري: ج ١/ ص ٣٣، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت.

(٤) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمد علي حاية: ص ٩١.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) نفح الطيب: ٧٩/٢.

المدرسة الظاهرية للعلوم والعلوم

رقم ٥٢٤ مجاميع ، وقابلها على نشره معهد المخطوطات العربية جلد ٢١ ص ١٩٧٥ وعلى نشره الأستاذ أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ضمن كتبه يوم الإمام ابن حزم ج ٢/ ص ١١٢ الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

ونحن نشك في نسبة المنظومة إلى ابن حزم، إذ ليس في المخطوط ما يؤيد ذلك فالقصيدة من رواية أبي الوليد سعد السعود أحمد بن عفير ، وهو ظاهري مشهور ، والكلام مغرور كله إذ ينتهي إلى قوله : أشهدنيها الفقيه...^(١) ثم إنه ليس من عوائد ابن حزم وضع المنظومات في العلوم ، فلا نكاد نجد له أي منظومة في أي علم من العلوم.

* حرف النون :

١٤٨ - نسب البربر : ذكره الذهبي ، وقال : إنه مجلد^(٢) (م).

١٤٩ - نطق العروس في تواريخ الخلفاء : (ط) ونشرت بتحقيق : الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم : الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م.

١٥٠ - النبذ في أصول الفقه الظاهري : وهو مختصر صغير لكتاب الأحكام . وقد قام بنشر هذه الرسالة الشيخ محمد زاهد الكوثري عام ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م بالقاهرة ، ط / السيد عزت العطار الحسيني ، وآخر طبعة له ، هي طبعة دار ابن حزم - بيروت ، بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

(١) انظر قصيدة في أصول فقه الظاهرية لابن حزم مع كتاب الإشارة للباقي (مقدمة التحف) ص ٤ و ص ٣٥.

(٢) السير ١٨ / ١٩٥.

من حزم : مام مدرسة الظاهرية

١٥١ - النصائح الشجبة والنصائح المخزية والفتاح المربية من أقوال أهل الدع من الفرق الأربع المعترزة والمرحمة والحوارج والشيعة (ج) أخيرة العلامة برباط في مجموع ٩٩٩ ق ، وهذه الرسالة يشتمل عليها كتاب الفصل

١٥٢ - نبذة في البيع : ثلاث ورقات توجد مخطوطة (خ) بمكتبة جسترني بيس^(١) ، بولونيا .

١٥٣ - النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد : ذكره الذهبي وقال إنه مجلد صغير^(٢) ، وقد أخبر عنه ابن حزم نفسه في الغنى ، ويسمى بعضهم «نكت الإسلام» وهي التي رد عليها أبو بكر بن العربي بكتابه «الدواهي والنواهي».

قال في كتابه «المواصم» : «هو قد جاني بعض الأصحاب بجزء لابن حزم سماه : «نكت الإسلام» فيه دواهي جردت عليه نواهي»^(٣).

فرد على ابن العربي أحد أقارب ابن حزم من قبل أمه بكتابه : «الزوائد والدوام» . وكتاب النكت : هو «نفس ملخص إيصال القياس» الذي حققه ونشره الأستاذ سعيد الأفغاني المذكور في حرف الميم.

لما كتاب الناسخ والنسخ المطبوع على هامش تفسير الجلالين والشوب إلى ابن حزم ، فلا تصح نسبته إليه وإن عزاه إليه خطأ الكثيرون^(٤).

(١) ابن حزم الأصولي : ص ٦١ ، وابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان : ص ٨٣.

(٢) السير ١٨ / ١٩٦.

(٣) مواصم من المواصم : ٣٣٨ / ٢ ، بتحقيق : صابر طائي.

(٤) راجع : نظرات لاهة لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري : ص ٣٥ فما بعدها ، مطابع الشهري ٤ الرياض - ١٣٩١ هـ.

• حرف الواو :

١٥٤ - الوجدان في مسند بقي بن مخلد^(١) (م).

• حرف الياء :

١٥٥ - اليقين في النقض على الملحدين المحتجين عن إبليس اللعين وسائر الكافرين ، ذكره ابن حزم بهذا الاسم وقال : إنه رد على رجل من الأشعرين - من كبارهم - من أهل القيروان اسمه عطف بن دوناس قد كتباً لنصر مقالة من يقول : إن إبليس لم يكفر بمعصية الله في ترك السجود ولا بقوله عن (آدم) أنا خير منه... وإنما كفر بمجرد الله تعالى كان في قلبه^(٢) . وسماه الذهبي : اليقين في نقض تمويه المعتذرين عن إبليس وسائر المشركين وقال : إنه مجلد^(٣) ، وهو (م).

تتلنا مؤلفات ابن حزم التي بلغت في هذه القائمة ١٥٥ مصنفاً على عشرين وموسوعة الفريدة في تاريخ العلوم بالأندلس.

ولا شك أن الذي ضاع من أسماء تواليه أكثر من الذي وصل إطلاعنا إليه وقد ملأ بها الدنيا ، وشغل الناس بين مآدح منهم وقادح : في حياته وبعد موته . وهو الأمر الذي جعل الأستاذ سعيد الأفغاني يقول : «فكان - ابن حزم - أفضل ذهن انتبخت عنه الأندلس في جميع عصورها ، وهو - في رأيي - الذنب الفريدة التي تمثل الثقافة الأندلسية أصدق تمثيل ، ولست أرى هذه الميزة

(١) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للذكور عمود علي حاية : ص ٩٢ .

(٢) الفصل ٣ / ١٥٠ و ٤٨ / ٥ . انظر مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦٠ .

(٣) السيرة ١٨ / ١٩٥ .

لآخر سواء^(١) .
وقد قال من قبله فيه الفتح ابن خاقان : « ما تمت به الأندلس أن تكون كالعراق ، ولا حنت الأنفس معه إلى تلك الآفاق »^(٢) .

* * *

(١) ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة : ص ١٥٠ .

(٢) مطمح الأنفس ومرح الناس في ملح أهل الأندلس للفتح ابن خاقان : ص ٦٣ .

الفصل الثاني

أصول المدرسة الظاهرية

كما حررها الإمام ابن حزم

المبحث الأول : الأصول المعتمد بها عند الظاهرية .
المبحث الثاني : الأصول المردودة عند الظاهرية .

ملهيند

ليس لأصحاب الظاهر كتب تعرف منها أصول مذهبهم إلا ما سمع الدهر ببقائه من كتب الإمام ابن حزم باعث الظاهرية في القرن الخامس الهجري، ولولاه لكانت أصول هذا المذهب وفروعه نسياً منسياً.

فهو الذي جمع أفكار المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي، ودون مسائله، وأصل أصوله في كتبه النفيسة التي يأتي في مقدمتها ديوانه الكبير في الأصول «الإحكام في أصول الأحكام»، الذي يعد من أهم المؤلفات الأصولية التي أصلت لهذا العلم في مرحلة النضج والاكتمال مع نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس.

وقد بدا ابن حزم في هذا الكتاب - كما في غيره من كتبه الأصولية - نزاعاً إلى التفرد والاستقلال، إذ هو في أصوله قد خالف الجمهور في أهمها وذلك: مثل العمل بالقياس والتعليل، والإجماع المعبر، والاستحسان، وشرع من قبلنا، وسد الذرائع، وغيرها.

وقد اختصر أبو محمد كتاب «الإحكام» في رسالة سماها «النبد» في أصول الفقه الظاهري ألفها لتكون تمهيداً ومدخلاً لكتابه الكبير المذكور، وبالإطلاع على هذه الرسالة الصغيرة يحصل الإمام بأصول مذهب الظاهرية بأيسر مدة، وأقصر طريق، كما يقول محمد زاهد الكوثري^(١).

وأوجز أصول مذهب الظاهر أيضاً في كتاب سماه «ملخص إبطال القياس

(١) مقدمة «النبد»: ص ٥.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

والنراي والاستحسان والتقليد والتعليل^(١). ومن موسوعاته التي افرد لها لإطال «تقياس كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي وتقياس»^(٢).

وثمة رسائل صغيرة جمعها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم. وبعض كتبه في الأصول، يُعد اليوم في حكم المفقود، ككتاب «الإملاء في قواعد الفقه» وهو في ألف ورقة كما ذكر الذهبي، و«الإظهار لما شُئ به على الظاهرية». و«درر القواعد في فقه الظاهرية»، و«كشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس» وهو غير كتاب الإعراب^(٣)، ولو كُتب لهذه التصنيفات البقاء لأفادت كثيراً في تصور أصول مذهب الظاهرية بشكل متكامل وشامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين الذين كتبوا عن ابن حزم جنحوا إلى تأكيد الانفصال بين ظاهرية داود بن علي المشرقية وظاهرية أبي محمد بن حزم المخرية، بطريق إبراز خصوصية الظاهرية الأندلسية وتميزها بالخاص^(٤).

ومع الإصرار بأنه من الخطأ الكبير اعتبار ابن حزم مجرد استمرار للمدرسة

(١) طبع تحقيق سعيد الأفغاني.

(٢) ما زال مخطوطاً، وعندي نسخة من بقية الجزء الأول منه: انظر: قائمة آثاره ومؤلفاته من هذا البحث.

(٣) انظر: قائمة آثاره ومؤلفاته من هذا البحث.

(٤) انظر مثلاً: الباحث المغربي الدكتور سالم يافوت في كتابه «ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس» ص ٨٣ وما بعدها، وهو يذكر بعض من مال إلى هذا الرأي من المنشقرين كغونديسيهر في كتابه عن الظاهرية، وكارادفو، وجوزيف شاخ، وأرنالدو وغيرهم.

الباب الثالث: ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية

داود بن علي المشرقية^(١). إلا أنه من الخطأ كذلك اعتباره مستقلاً عن الأسس التي وضعها داود للمذهب.

ومن الأدلة على ذلك أنه يثني على فقه داود وعلمه ثناء كبيراً، ويعمله أعلم وأفقه من الأئمة الأربعة أنفسهم، استمع إليه وهو يقول: «وأما داود فكان واسع الرواية جداً جامعاً للسنن غاية الجمع، ضابطاً لها نهاية الضبط. وقد ذكرنا أن كل من جمع من السنن الصحاح أكثر مما جمع غيره، ومن أقوال العلماء أكثر مما عند سواه، وضبط ذلك بذكره وفهمه، فهو أعلم بلا شك»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «وأحقهم - أي فقهاء الملة - بصفة الفقه داود بن علي لأنه لا يفارق السنن والإجماع أصلاً، ولا يقول برأيه البتة، ولا يقلد أحداً ثم أحمد بن حنبل»^(٣).

فقد انطلق أبو محمد من نفس الأسس لكنه أضاف وعمق، وأصل الأصول وعمم النظر، وجعل الظاهرية مذهباً فكرياً له نسقه المتكامل بعد أن كانت مذهباً فقهاً فحسب.

ومهما يكن الأمر، فإن منهج الظاهرية يختلف في أصوله وكثير من فروعه عن

(١) فابن حزم لم يقلد داود مطلقاً، بل استدرك عليه، وثبت لديه «أنه أخطأ في كثير من

قناويه، لكن العصمة من الخطأ ليست لأحد من الناس بعد رسول الله ﷺ» الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة: ٤٩ - ٥٠. وقد جمع الشيخ أبو عبد الرحمن ابن

عقيل الظاهري ضميمته بالمسائل التي خالف فيها ابن حزم أصحابه من الظاهرية بلغت قرابة مائة مسألة، انظر: ابن حزم خلال ألف عام: ٦٠ / ٤.

(٢) الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة - لابن حزم: ص ٤٢، ت. المعصومي.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٧.

سائر المذاهب الفقهية، وعلى رأسها المذاهب الأربعة المتبوعة، ولكن استيعاب كل ما كتبه ابن حزم في أصول الفقه دون خَرْط القَتَاد، ويحتاج إلى وقت طويل جداً لتطبيقه مالم يس في الكتب التي أفردت للأصول.

ويحتاج كذلك أن تُرصد أصول ابن حزم وقواعده ومُسلماته واحترازاته وتعديلاته من شتى مصنفاته وتُرتب ترتيباً منطقياً، وهو الأمر الذي غفل عنه جل الباحثين الذين درسوا أصول ابن حزم والظاهرية، فهم يستعرضونها استعراضاً ويلخصونها من ماخذ قريب^(١) : وهو كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» خاصة^(٢).

وليس من شأن هذا البحث أن يقوم بهذا العمل الكبير، الذي لم يكن مفصلاً أساساً لهذه الدراسة التي جعلت همها التاريخ للظاهرية بالغرب الإسلامي نشأة وأعلاماً وأثراً، فاقضى الحال أن أصطفي بعضاً مما كتبه ابن حزم في هذا الفن وأتناوله باقتضاب، من أهم الأصول التي هي في رأيي لب الظاهرية وجوهرها وهي كالآتي :

(١) انظر ابن حزم خلال ألف عام : ٨٤ / ٤ .

(٢) ومن هذه الدراسات التي اطلعتُ عليها، واستطعتُ تصويرها بعض البحوث والرسائل الجامعية التي لا تزال مرقونة : كابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد، أطروحة دكتوراه بالأزهر، ومن رسائل الدبلوم : أصول المذهب الظاهري من خلال مؤلفات ابن حزم لإدريس الشرقي - كلية الآداب فاس، وابن حزم الأصولي لكمال عبد المجيد، كلية الآداب الرباط، ومصطلحات أصولية في كتاب الإحكام لابن حزم، لرويدة كاويزي - الرباط

المبحث الأول : الأصول المعتمدة بها عند الظاهرية :
الأصل الأول : الأخذ بظاهر الكتاب والسنة .

الأصل الثاني : الإجماع .

الأصل الثالث : الدليل .

الأصل الرابع : الاستصحاب .

المبحث الثاني : الأصول المربوبة عند الظاهرية .

الأصل الأول : إبطال الرأي .

الأصل الثاني : إبطال التعليق .

الأصل الثالث : إبطال القياس .



المبحث الأول

الأصول المعتمدة بها عند الظاهرية

الأصول المعتمدة بها عند الظاهرية هي: ظاهر القرآن، وظاهر السنة، والإجماع، والدليل، فإن لم يكن شيء من ذلك اعتمدوا على الاستصحاب، وكل هذه الأصول نصوص أو راجعة إلى النصوص.

يقول الإمام ابن حزم مبنياً هذه الأصول: «الأصول التي لا يعرف شيء من الشرائع إلا منها أربعة وهي: نص^(١) القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ، الذي إنما هو عن الله تعالى مما صح عنه عليه السلام نقل الثقات أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة، أو دليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً»^(٢).

هذه هي أصول الفقه الإسلامي التي يعتد بها الظاهرية لا غير، ولذلك يقول أبو محمد في موضع آخر جازماً بهذه الحقيقة: «فلا سبيل إلى معرفة شيء من أحكام الديانة أصلاً إلا من أحد هذه الوجوه الأربعة، وهي كلها راجعة إلى النص»^(٣). وما سوى ذلك يبقى على البراءة الأصلية.



(١) والنص عند الظاهرية مرادف للظاهر كما سيأتي.
(٢) الأحكام في أصول الأحكام - لابن حزم: ٧١/١ ت الشيخ أحمد شاكر
(٣) المصدر السابق: ٦٩/١

هذا الأصل هو عماد المذهب الظاهري الذي بدأه داود بن علي، وأيقظه ابن حزم فيما بعد في الغرب الإسلامي، إنه الأخذ بظواهر النصوص من الكتاب والسنة، ومنه اشتق اسمهم الذي صار علماً عليهم، وأصبح يميزهم عن باقي المدارس الفقهية الإسلامية: الظاهرية، ولكن ما المراد بالظاهر؟

الظاهر في اللغة: الواضح والمنكشف البارز، والظواهر: أشراف الأرض^(١). أما الظاهر في اصطلاح الأصوليين: فهو اسم لكل كلام ظهر المراد منه للسامع بنفس صيغته من غير تأمل كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ وضده الخفي: وهو ما لا يُنال المراد منه إلا بالطلب كقوله تعالى: ﴿وَحَزَمَ آيَاتِي﴾^(٢).

ويتبين من هذا التعريف أن عماد الظاهر عند الأصوليين: أن يكون اللفظ بحيث يدل على معناه بصيغته من غير توقف على قرينة خارجية، مع احتمال التخصيص والتأويل وقبول النسخ^(٣).

أما «الظاهر» عند الإمام ابن حزم فهو من أخفى المصطلحات في كُتبه وأكثرها إشكالاً، وذلك راجع إلى أن أبا محمد لم يجرر قصده من الظاهر تحريراً جيداً لوضوحه في ذهنه، لأنه عماد مذهب.

(١) انظر: كشف اصطلاحات الفنون - للتهاتوي: ٩٢٩/٢ مادة (الظاهر)، والكليات لأبي البقاء الكفوي: ص ٥٩٣.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني: ص ١٤٣، وكشاف اصطلاحات الفنون - للتهاتوي ٩٣٠/٢ مادة الظاهر.

(٣) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي - للدكتور محمد أديب صالح: ١٤٣/١.

وإذا كان جمهور الأصوليين بعد الإمام الشافعي قد درجوا على التفرقة بين الظاهر والنص^(١) واشتهر ذلك عنهم، فإن الإمام ابن حزم يعدّهما اسمين لمسر واحد، فالظاهر عنده مرادف للنص، يقول في تعريفهما في الباب الخامس الذي أفرده للتعريف بالألفاظ الدائرة بين أهل النظر^(٢): «والنص: هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء، وهو الظاهر نفسه»^(٣). وعليه فالظاهر عند ابن حزم هو النص نفسه، وليس مرتبة أقل بقيامته.

فالأصل الأول عند الظاهرية - كما قرر ابن حزم - الأخذ بظاهر اللفظ من حيث اللغة، لأن الشرع لا يُدرك إلا بلغة العرب، ولأن اللغات إنما رتبها الله

(١) فالنص عندهم: هو الذي لا يقبل احتمالاً فيما يدل عليه، والظاهر هو الذي يقبل احتمالاً فيما يدل عليه، ولذلك كان النص - عندهم - في دلالة على الحكم أقوى من الظاهر، فإذا تعارضاً قدم في العمل عليه. انظر: المستصفى للغزالي: ٤٨/١ بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر، وأصول الفقه لأبي زهرة: ١١٩، ١٢١، وأصول الفقه الإسلامي لزمكي الدين شعبان: ص ٣٤٨، وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح: ٢٠٣/١.

(٢) ويجمل الإشارة هنا إلى أن أبا محمد - خلا مصطلحي «الظاهر» و«القطع» المبهمين في كنه - كان دقيقاً في وضع مصطلحاته الأصولية والتعريف بها، وقد أفرّد لهذا الغرض الباب الخامس من «الإحكام» ونبه أن كثيراً من الخلافات سببها اختلاف لفظي واصطلاحي فقال: «والأصل في كل بلاء وعماه وتخليط وفساد: اختلاط الأسماء» ووقع اسم واحد على معاني كثيرة، فيخير المخير، بذلك الاسم وهو يريد أحد المعاني التي تحتها، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخير، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضر شيء وأشدّه هلاكاً... «الإحكام في أصول الأحكام» - لابن حزم ١٠١/٨.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: ٤٢/١.

عز وجل ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئاً غير الألفاظ المركبة على المعاني التي عن مسمياتها.

ولذلك لا يجوز أن يُصَرَّفَ اللفظ عن ظاهره ومعناه اللغوي، إلا بنص آخر وإجماع متيقن، يقول في «النبذ»: «ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره لأن الله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُ عَرَفُ ثَمِينٍ﴾»^(١)، وقال تعالى دائماً لقوم: ﴿يَحْكُمُونَ أَكْثَرَكُمْ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾»^(٢) ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه. وقد حرّف كلام الله تعالى ووجهه إلى نية ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً مع أنه لو سلب من هذه الكيثر لكان مدعياً بلا دليل. ولا يحل أن يحرف كلام أحد من الناس، فكيف كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الذي هو وحي من الله تعالى»^(٣).

ثم ذكر ابن حزم: متى يجوز صرف الكلام عن ظاهره؟ فقال: «فإن قالوا: بأي شيء تعرفون ما صُرف من الكلام عن ظاهره، قبل لهم وبالله تعالى التوفيق: نعرف ذلك بظاهر آخر مخير بذلك، أو إجماع متيقن منقول عن النبي ﷺ، على أنه مصروف عن ظاهره»^(٤).

وبناء على هذا فإن التأويل تأويلان عند ابن حزم:

الأول: نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وُضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير برهان من نص أو إجماع أو ضرورة عقل، وكان ناقل هذا اللفظ غير واجب

(١) الشعراء: ١٩٥.

(٢) المائدة: ١٣.

(٣) النبذ ص ٢٤. تحقيق: محمد زاهد الكوثري.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم: ٤١/٣.

الطاعة^(١).

والتأويل بهذا المعنى مرفوض عند ابن حزم، مطرح، باطل لا يلتفت إليه. الثاني: هو نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر برهان من نص أو إجماع أو ضرورة عقل، وكان ناقل هذا اللفظ واجب الطاعة.

فالتأويل بهذا المعنى عند الإمام حق؛ لأنه من قبيل التأويل اللغوي الذي لا يخرج اللفظ عما يقتضيه ظاهره.

فالأخذ بظاهر النصوص - كما تدل عليه اللغة - واجب وهو أصل الأصول عند أبي محمد: «إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئاً ليس على ظاهره وأنه قد نُقِلَ عن ظاهره إلى معنى آخر، فالإقياد واجب علينا لما أوجبه ذلك النص والإجماع أو الضرورة»^(٢).

وإذا كان صرف الكلام عن ظاهره، والجنوح إلى التأويل عند الظاهرية لا يكون إلا بيان من نص القرآن، أو نص كلام رسول الله ﷺ، أو إجماع متيقن، فإن تجاوز هذه الحدود المرسومة يعتبر في نظر ابن حزم فسقاً وعصياناً^(٣)، واقتراء وعُدواناً^(٤)، فمن ترك ظاهر اللفظ، وطلب معاني لا يدل عليها لفظ الوحي قد افترى على الله عز وجل^(٥)، كما أن ترك الظاهر الذي علمناه وتعلية إلى

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٤٢/١.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل - لابن حزم: ١٣٣/٢، ط دار الفكر.

(٣) الإحكام: ٤١/٣.

(٤) المصدر السابق: ٤٢/٣.

(٥) المصدر السابق: ٤٣/٣.

تأويل لم يأت به ظاهر آخر حرام، وفسق ومعصية لله تعالى، وقد أنذر الله تعالى واعتذر، فمن أبصر فلسفه ومن عمي فعلها^(١).

ومن أمثلة هذا الاستعمال للظاهر عند ابن حزم قول الله تعالى: ﴿وَبَيْنَكَ ظَفِيرٌ﴾ لا يفسر الثياب إلا بما تدل عليه، ولا يفسر الطهارة إلا بالطهارة الحسية، لأنه لم يرد نص بصرفها عن ذلك، ويحمل على من قال ليس على ظاهر الكلام، إنما هو القلب، وكذلك قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٢).

فلا يفسر الفرق إلا بتفرق الأبدان، ويهاجم من قالوا: ليس على ظاهره إنما معناه ما لم يتفقا على الثمن، وابن حزم يرى أن مثل هذه التأويلات تؤدي إلى إبطال جميع الكلام، وجميع الشرائع، واللغة التي خوطب بها الناس^(٣).

وقد كان لهذا المنهج أثر في مدلول الأمر والنهي والعموم والخصوص عند الظاهرية: فقد عقد ابن حزم لذلك فصلاً قائماً بذاته سماه (في حمل الأوامر والأخبار على ظواهرها)، فسّر فيه الأوامر والنواهي تفسيراً ظاهرياً، فكل أمر عنده على الوجوب، وكل نهى على الوجوب إلا إذا جاء نص أو إجماع مبني على نص يدل على غيره «فأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ كلها فرض، ونواهي الله تعالى ورسوله ﷺ كلها تحريم، ولا يحل لأحد أن يقول في شيء منها هذا

(١) الإحكام: ٤٤/٣.

(٢) جزء من حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في البيوع: باب إذا بين البيعان ولم

يكتمأ ونصحا، وباب ما يحق الكذب والكتمان في البيع، وباب كم يجوز الخيار، وباب

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، وأخرجه مسلم

في البيوع: باب الصدق في البيع والبيان.

(٣) المصدر السابق: ٤٠-٤١/٣.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

نذب، أو كراهية إلا ينص صحيح ميين لذلك أو إجماع^(١).

وإن حزم ينسب هذا القول لجميع الظاهرية فيقول: «وذهب قوم من الطوائف التي ذكرنا»^(٢)، وجميع أصحاب الظاهر إلى القول: بأن كل ذلك على الوجوب في التحريم أو الفعل، حتى يقوم دليل على صرف شيء من ذلك إلى نذب أو كراهة أو إباحة فنصير إليه، وهذا هو الذي لا يجوز غيره^(٣).

فدلالة الطلب على وجوب الفعل أو الترك، ليست مما انفرد به أهل الظاهر - كما رأينا في كلام ابن حزم - فليست إذن مما يميزهم.

ولكن مع ذلك للمنهاج الظاهري طابعه؛ إذ من المظاهر المهمة في فقه الظاهرية أنهم يضيفون من الأدلة التي تُخرج نصوص الأوامر والنواهي عن موجهها، ينما غيرهم من الفقهاء يوسعون في ذلك، ويبدو ذلك في الفروع، ولذلك يتبين مدى الأخذ بظاهر الأمر والنهي في الفروع، لا في أصل القاعدة^(٤).

وتساوفاً مع الأخذ بالظاهر في مقتضى الأوامر والنواهي، خالف الظاهرية جمهور الفقهاء في كثير من المسائل منها:

(١) وجوب الإشهاد على البيع^(٥) للامر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا

بَيْعْتُمْ﴾^(٦).

(١) السد ص ٢٨، تحقيق، الكوثري

(٢) هم بعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين كما ذكر

(٣) الأحكام ٢/٣

(٤) انظر ابن حزم - لأبي زهرة، ص ٣٤٠

(٥) انظر المحلى لابن حزم ٢٢٤/٧ بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان الحارثي.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٨٢

باب الثالث من حزم إمام المدرسة الظاهرية

(ب) اعتبار العمرة فرضاً كالحج^(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) وشنع ابن حزم على الذين قالوا إنها ليست بفرض.

(ج) وجوب مكتبة العبد، إذا طلب مكتبة سيده على قيمته، وكان العبد قادراً على الوفاء، وجوب معاونة المكاتب بشيء من المال^(٣)، امتثالاً لظاهر الأمر في قوله تعالى: ﴿وَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالٍ كَمَ الَّذِي أَتَاكُمْ﴾^(٤).

(د) - اعتبار الزواج فرضاً على كل قادر على الوطء، ولو لم يغش الزنى أو يترقبه^(٥) - كما يقول الفقهاء الآخرون - أخذاً من قوله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(٦)، لأن الأمر مطلق، ولا دليل يخرج به عن معناه الظاهر، فهو للوجوب.

(هـ) - وجوب ترك البيع وقت النداء لصلاة الجمعة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُدِئَ صَلَاتُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٧).

(١) انظر المحلى لابن حزم ٣/٥

(٢) البقرة ١٩٦

(٣) انظر المحلى ٢٥٢، ٢١٩/٨

(٤) البور ٣٣

(٥) انظر المحلى ٣/٩

(٦) حطمت متفق على صحته، أخرجه البخاري في الشكاح، باب قول النبي ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج»، وفي الصوم: باب الصوم من خاف على نفسه العزوة،

ومسنم في الشكاح أيضاً.

(٧) سورة الجمعة ٩.

المقدمة الظاهرية بالمعرب والأندلس

فإنّا خالف أحد هذا الأمر، وياع في هذا الوقت فيعه باطل^(١). بل إن جميع الأفراد الأخرى إذا وقعت في الوقت المذكور فهي باطلة.

وتستج عن هذا ميزة هامة للفقهاء الظاهري وهي أن كل فعل منهي عنه فله يقع باطلاً، لا يترتب عليه أي أثر: فرفع البصر إلى السماء في الصلاة يطلها، ومن صلى في مبارك الإبل والخمائم والمدافن لاتصح صلاته، ويلزمه إعادتها، وكذلك من صلى في أرض مفضوعة أو صلى بثوب نجس أو مفضوب، وهو يعلم ذلك، بل إن من أكل ثوماً أو بصلاً ثم صلى في المسجد فإن صلاته باطلة لا تصح^(٢)، ودليلهم على ذلك كله عموم قوله ﷺ: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رده»^(٣).

والظاهر - عند ابن حزم - هو حمل الألفاظ على العموم أيضاً، ولوضح ذلك بقوله في تعريف العموم: «حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة، وكل عموم ظاهر»^(٤).

وهذا التعريف الاصطلاحي هو عين ما ذهب إليه جمهور الأصوليين وإن اختلفت العبارة، فقد عرفوه بقولهم: «كلام مستغرق لجميع ما يصلح له»^(٥).

غير أن صرف الألفاظ عن العموم - عند ابن حزم - لا يجوز إلا أن يقوم دليل

(١) انظر: المحلى لابن حزم ٢/٢٩١.

(٢) انظر: الاتهامات المقتضية عند أصحاب الحديث - للدكتور عبد المجيد صمود ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٣) حديث متفق على صحته، وهو من الأحاديث التي عنها مدار الإسلام. أخرجه البخاري في الصلح باب إذا اصطلموا على صلح جور. فالصلح مردود وأخرجه مسلم في الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور.

(٤) الإحكام ١/٤٢.

(٥) روضة الناظر لابن قدامة ٢/٦٦٢، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النحلة.

باب الثالث من حزم بجام للدرسة الظاهرية

حق بصرفها عن هذا العموم، ولكن هذا الصرف لا يتصور وقوعه - عند أهل الظاهر - إلا من خلال مصدرين: نص أو إجماع مستند إلى نص. فالواجب حمل كل لفظ «على عموم» وظاهره، ما لم يأت نص بنسخ أو تخصيص أو تأويل^(١).

هذا هو مسلك الظاهرية في الأخذ بظواهر النصوص الذي بدأ جلياً في مجتبي الأمر والنهي، والعام والخاص. وقد أطال ابن حزم في الدفاع عن هذا الاتجاه الظاهري، ورد على المخالفين بطريقته الخاصة في الرد.

ولقد بلغه قول بكر البشري: إنما ضلت الخوارج بحملها النص على ظاهره^(٢)، فتد بهذا القول، ورد أيضاً فأحسن الرد. قال رحمه الله في «الإحكام»: «وأما قول بكر: إن الخوارج إنما ضلت باتباعها الظاهر، فقد كذب وأفك، وأفترى وأثم. ما ضلت إلا بمثل ما ضل به هو، من تعلقهم بآيات ما تركوا غيرها، وتركوا بيان الذي أمره الله عز وجل أن يبين للناس ما نزل إليهم، كما تركه بكرٌ أيضاً، وهو رسول الله ﷺ».

ولو أنهم جمعوا آي القرآن كلها، وكلام النبي ﷺ، وجعلوه كله لازماً وحكماً واحداً ومتبعاً كله؛ لاحتدوا. على أن الخوارج اعتدّ منه، وأقل ضلالاً؛ لأنهم لم يلتزموا قبول خبر الواحد، وأما هو فالتزم وجوبه، ثم أقدم على استحلال عصيانه. والقول الصحيح ههنا: هو أن الروافض إنما ضلت بتركها الظاهر، واتباعها ما اتبع بكرٌ ونظراؤه من التقليد، والقول بالمهوى بغير علم ولا هدى من

(١) الإحكام ٣/١١١ وانظر ٣/١٠١.

(٢) وهو نفس الاتهام الذي سيرده القاضي أبو بكر بن العربي في تشبيهه على الظاهرية كما سيأتي.

أفقه عز وجل ولا سلطان ولا برهان»^(١).

ومع التسليم بأن الأخذ بالظاهر هو الأصل، وأن طريق الظاهرية أقرب إلى السلامة... فإن ما يقوله الظاهرية وابن حزم فيمن يخالف الأخذ بالظاهر، إنما ينطبق على المغالين في التأويل أمثال بعض الفرق كالمرجئة والباطنية.

أما الأئمة الفقهاء الذين أخذوا بالتأويل: فقد وضعوا له شروطاً وضوابط ومجالاتاً^(٢). إذا التزمها المؤول كان في مأمن من الزيغ والانحراف وتبديل كلام الله. وما إلى ذلك من المزالق والدركات؛ التي يرمي بها ابن حزم والظاهرية من يؤولون الكلام ويخرجون به عن ظاهره، بغير دليل.

أما الجمود على الظاهر فقد كان سبباً - كما هو معروف - لوقوع الظاهرية في بعض الغرائب ونواذر الأحكام^(٣)، التي تبدو - أحياناً - نائية عن اللغة وروح الشريعة^(٤).

ثم إن الإمام ابن حزم نفسه مع كونه أشد الناس تمسكاً بالظواهر وأبعدهم عن التأويل - تبعاً للمدرسة التي آمن بها، وعاش حياته محامياً عنها - وهي المدرسة الظاهرية، مع هذا وجدناه يلوذ بالتأويل في بعض الأحيان^(٥)، حين لا

(١) الإحكام: ٤٠/٣.

(٢) انظرها في: إرشاد الفحول - للإمام الشوكاني: ٥٩١/٢ فما بعدها، ط. المملكة العربية السعودية.

(٣) كمسألة الطهارة من ولوغ الكلب، ومسألة البول في الماء الراكد، والحكم بنجاسة الكفار نجاسة عينية وغيرها.

(٤) انظر تفسير النصوص في الفقه الإسلامي - للدكتور محمد لبيب صالح: ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٥) والواقع أنه لا توجد مدرسة من المدارس الإسلامية في الكلام أو الفقه أو الأثر إلا

يجد منه بدءاً ولا ملاذاً.

فقد ذكر في المحلى حديث: «سيحان وجيحان، والفرات والنبل، كل من أنهار الجنة»^(١)، وحديث: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي»^(٢) وهما حديثان صحيحان ثابتان.

ثم قال الإمام ابن حزم: «هذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة، وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب»، ثم ذكر أن معنى كون الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا من أيام الجنة، وكما قيل في الضأن: «إنها من دواب الجنة» وكما قال عليه السلام: «الجنة تحت ظلال السيوف»^(٣).

ثم حمل ابن حزم بشدة على من حملوا هذه الأخبار على ظاهرها قاتلاً: «قد

لجأت إلى التأويل، وإن تفاوتت في ذلك تفاوتاً كثيراً، منها من وسع، ومنها من ضيق، ومنها من سدّد وقارب، ومنها من شدّ وأبعد النجعة وزاغ، قال ابن برهان: «وهذا الباب - أي التأويل - أنفع كتب الأصول وأجلها، ولم يزل إلا بالتأويل الفاسد»، إرشاد الفحول: ٥٩٠/٢.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة، وأحمد في المسند انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني: ٦٨١/١ رقم الحديث: ٣٦٥٢.

(٢) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في التطوع: باب فضل ما بين القبر والمنبر، وفي فضائل المدينة: باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، وفي الرقاق: باب في الحوض، وفي الاعتصام: باب ما ذكر النبي ﷺ، وحض على اتفاق أهل العلم، وأخرجه مسلم في الحج: باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الشيخان، انظر: صحيح الجامع الصغير: ٥٩٨/١ رقم: ٣١١٧.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

صح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظنهم فيريدون حملها على ظاهرها، إن هذا لمعجب لا نظير له^(١).

ها هو ذا التأويل - إذن - يصل إلى المدرسة الظاهرية، التي تتسكع ظهر النص إلى حد الجمود في بعض الأحيان. ولكنها أولت حين لم تجد من التبريل بدا^(٢).

ومع هذا كله، لابد من توضيح أمر يعزب عن أذهان بعض الباحثين الذين كلما وجدوا مجازاً قال به ابن حزم ظنوا ذلك خروجاً عن أصول الظاهرية التي سطرها في كتبه، وما دروا أن الإمام لا يمنع الأخذ بالمجاز الذي له قرينة، وهو الذي يتغل اللفظ فيه من المعنى الذي وضع له إلى معنى آخر لعلاقة مع قرينة^(٣).

وابن حزم يعتبر ذلك من ظواهر الألفاظ لا من تأويلاتها، ويقول: إن من ذلك قوله تعالى: ﴿يَزِينَنَ قَالَهُمْ أَنَّهُ لَأَسْ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾^(٤) إذ المراد بذلك بعض الناس؛ لأن العقل يوجب ضرورة أن الناس كلهم لم يجشروا في صعيد واحد ليخبروا هؤلاء بما أخبروهم به، فتعين من ظاهر اللفظ وقرائن الأحوال أن اللفظ العام ليريد به البعض، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَسَكَّلَ الْقُرْبَةَ لَنِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٥)، وإنما لواد أهل القرية، وذلك أيضاً انتقال مجازي.

(١) الظلي ٥٠ / ٣٣١-٣٣٠، المسألة ٩١٩.

(٢) انظر: المرجعية العليا في الإسلام، للدكتور يوسف القرضاوي ص ٣٠٥-٣٠٦. وتظهر له أيضاً من محاذير التفسير: سوء التأويل، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الثامن، السنة الثانية، ذو الحجة ١٤١٧هـ / أبريل ١٩٩٧م.

(٣) انظر إرشاد الفحول ١ / ٧٢، ط المملكة العربية السعودية.

(٤) آل عمران ١٧٣.

(٥) سورة يوسف ٨٢.

ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكِرُوا مَا نَكُحُ أَبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) فإن لفظة أب تدل على الوالد المباشر، وهنا نقلت إلى معنى أوسع، وهو الآباء والأجداد.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَحَلَّلْتُ لَأَبْنَاءِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(٢)، فإن الابن هنا انتقلت من معناها الأصلي الحقيقي إلى معنى مجازي يشمل كل الفروع^(٣)، وكل هذا انتقال مجازي بين إما طبيعة^(٤) وإما شريعة^(٥)، وكلاهما أخذ بالظاهر وليس خروجاً عنه قط.

والواقع أن الأخذ بالظاهر هو الذي عليه الجمهور أيضاً لا الظاهرية وحدهم، لأنه الذي تدل عليه اللغة بأصل وضعها، وما يفهم من اللفظ لأول وهلة، فلا يجوز المدول عن هذا الظاهر إلى غيره إلا لدليل يصرف عن ذلك.

فالأصل في الكلام الحقيقة، ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا لقرينة ودليل، والأصل بقاء العموم على عمومته حتى يرد ما يخصه، وبقاء المطلق على إطلاقه حتى يظهر ما يقيد، وبقاء الأمر على الوجوب حتى يجرى ما يصرفه.

(١) النساء ٢٢.

(٢) النساء ٢٣.

(٣) راجع هذه الأمثلة وغيرها في الأحكام: ١٣٦/٣-١٣٧-١٣٨، و٤/ص ٢٨ وما بعدها، وانظر ابن حزم لأبي زهرة: ص ٣٣٧-٣٣٨- وابن حزم ومنهجه في دراسة الأدیان- للدكتور محمود حايه ١٦٧.

(٤) الطبيعة عند ابن حزم هو ما دلت ضرورة العقل والحس على أن اللفظ منقول عن موضوعه إلى أحد وجوه النقل المجازية. الأحكام: ١٣٧/٣.

(٥) أما الشريعة فهي أن يأتي نص قرآن أو سنة، أو إجماع على نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي. الأحكام: ١٣٧/٣.

المدرسة الظاهرية بالعرب والأندلس

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا أصبح « الظاهر » نعتاً وصفةً لطيفة من قبل الأئمة دون غيرهم مع أن الكل يرى أن الأخذ بالظاهر هو الأصل !!^(١)
والجواب - والله أعلم - أن أهل الظاهر، أصبح لفظ « الظاهر » لصيقاً بهم لأنهم بالغوا في التمسك بظاهر النصوص، وجعلوا عليها في بعض الأحيان وحسروا الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيماته وإشارته وتبيينه وغرته عند المخاضين^(٢)، وفوتوا على أنفسهم النظر في مقاصد الشريعة وعمل أحكامها، واهملوا من شواخ القياس ما لا ينبغي لتصفير إهماله.

وسبب ذلك فكهم من حكم دل عليه النص لم يفهموا دلالاته، فلم يفهموا من قوله تعالى في حق الوالدين: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَيْ وَلَا نَهْرُهُمَا ﴾^(٣) ضرباً ولا سباً ولا إهانة.

يقول ابن حزم في هذه الآية: «وما فهم أحد قط في لغة العرب ولا الفقل أن قول: ﴿ أَيْ ﴾ يعبر به عن القتال والضرب، ولو لم يأت إلا هذه الآية ما حرم لغة إلا قول: ﴿ أَيْ ﴾ فقط»^(٤).

وهذه ظاهرة عجيبة وغريبة، قصرت عن فهم مراد الشارع في هذا الموضع، وبكفي بهذه اللمعة عن منهج الظاهرية في الأخذ بظاهر النصوص، ووقوفهم عند الفاظها، لأنقل إلى الأصل الثاني المعتبر عندهم بعد نصوص القرآن والسنة، وهو الإجماع، لأين مفهومه الذي تميزوا به عن الجمهور أيضاً.

(١) انظر إعلام الموقعين، لابن القيم: ١/٣٣٨.

(٢) سورة الاسراء: ٢٣.

(٣) ملخص إبطال القياس لابن حزم: ص ٢٩، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

هذا كتاب من حزم بإمام المدرسة الظاهرية

الأصل الثاني: الإجماع

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين:

أحدهما: العزم على الشيء والتصميم عليه، يقال: «أجمع فلان رأيه على كذا» إذا صمم عزمه عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿ مَتَّاعَةً يَوْمَ يَعْمَلُونَ ﴾ في عَنِتِّ الْحَبِّ^(٢) أي عزموا.

ثانيهما: الاتفاق. يقال: «أجمع القوم على كذا» إذا اتفقوا عليه^(٣)، ومنه ما حكى من قوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الضلالة»^(٤)، وهذا المعنى هو الذي يناسب المعنى الاصطلاحي عند الأصوليين.

وأما في الاصطلاح: فقد استقر الأصوليون على تعريفه بأنه: «اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور»^(٥).
يفرّق ابن حزم في البداية أن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الخفيفة، يرجع إليه،

(١) يونس: ٧١.

(٢) يوسف: ١٥.

(٣) انظر: روضة الناظر: ٢/٤٣٩.

(٤) أخرجه الترمذي في الفن: باب ما جاء في لزوم الجماعة، وابن ماجه في الفن أيضاً: باب شواهد الأعظم، والحاكم في كتاب العلم، وإسناده ضعيف، انظر تحرير أحاديث

اللمع في أصول الفقه للمحافظ عبد الله بن الصديق الغماري ص ٢٤٨.

(٥) إرشاد الفصول: ١/٢٦٠، وانظر: منهاج الوصول في معرفة الأصول لليضاوي:

ص ١٧٩ ط: عالم الكتب.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

ويُفزع نحوه، ويُكفر^(١) من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع^(٢).
وكون الإجماع حجة هو موضع اتفاق بين الظاهرية وغيرهم، وإنما الخلاف في ماهية هذا الإجماع.

وتساوقاً مع مذهب الظاهرية في قُصُر الحجة على التصوص قطعاً، يرى ابن حزم أنه لا إجماع إلا عن نص، فلا بد للإجماع من مستند، وهذا المستند هو النص لا غير.

يقول: «اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا، على أن الإجماع من علماء الدين الإسلامي حجة وحق مقطوع به في دين الله عز وجل».

ثم اختلفنا، فقالت طائفة: هو شيء غير القرآن وغير ما جاء عن النبي ﷺ. لكنه: أن يجتمع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه، لكن برأي منهم أو بقياس منهم على منصوص.

وقلنا نحن: هذا باطل، ولا يمكن البتة أن يكون إجماع من علماء الأمة على غير

(١) هذا التكفير يتساوق مع تعريف ابن حزم للإجماع الذي هو الإجماع المتواتر المستند إلى نص في أمر معلوم من الدين بالضرورة بل هو أقوى من النص وهو التوقيف، وعلى هذا يكون نقد ابن تيمية - رحمه الله - لابن حزم في مسألة التكفير هذه بدعوى أن كثيراً من العلماء لا يكفرون مخالف الإجماع، ليس في محله، لأن مفهوم الإجماع عند ابن حزم مخالف لمعناه عند الجمهور فهو ما نُقل نقل كافة عن مثلها إلى النبي ﷺ كالصلوات والصيام وغيرها مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومنكّر هذه الأمور كافر عند جميع الأمة ولم يختلف أحد في تكفيره، انظر: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية: ص ٢٠٤، على هامش (مراتب الإجماع لابن حزم).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم: ص ١١-١٢.

الباب الثالث: ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية

نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ^(١).

إذن فالظاهرية مع تسليمهم بمجعية الإجماع يختلفون مع الجمهور في هذا الموضع بالضبط، وهو أن الإجماع عندهم لا يكون إلا عن نص، أما الإجماع المستند إلى الرأي والقياس والتعليل فهو باطل.

وإذا صح أن لا إجماع إلا عن نص وتوقيف، فقد تقرر كذلك أن لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم هم الذين شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ، وهذا هو الموضع الثاني الذي خالف فيه الظاهرية الجمهور أيضاً.

يقرر ابن حزم مذهب الظاهرية في هذا الأمر، وينسب إلى أبي سليمان داود بن علي الظاهري نفسه وأصحابه فيقول: «قال أبو سليمان وكثير من أصحابنا: لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم». واحتج في ذلك بأنهم شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ، وقد صح أنه لا إجماع إلا عن توقيف.

وأيضاً فإنهم رضي الله عنهم كانوا جميع المؤمنين^(٢)، لا مؤمن من الناس سواهم، ومن هذه صفته فإجماعهم هو إجماع المؤمنين، وهو الإجماع المقطوع به، وأما كل عصر بعدهم فإنما هم بعض المؤمنين لا كلهم، وليس لإجماع بعض

(١) الأحكام: ١٢٨/٤-١٢٩. ويقول في موضع آخر: «ولم نقول: لا إجماع إلا عن نص» وذلك النص: إما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد بحفظ حاضر، وإما عن فعل منه عليه السلام فهو منقول أيضاً كذلك. وإما إقراره - إذا علمه فآقره ولم ينكره - فهي أيضاً حال منقولة بحفظه، وكل من ادعى إجماعاً على غير هذه الوجوه كلفناه تصحيح دعواه في أنه إجماع» الأحكام: ١٣٦/٤.

(٢) يشير ابن حزم إلى الآية التي ساقها دليلاً للإجماع وهو قول الله تعالى: «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً» (النساء: ١١٥).

المؤمنين إجماعاً، إنما الإجماع إجماع جميعهم.

وأيضاً فإنهم كانوا عدداً محصوراً يمكن أن يحاط بهم وتعرف أقوالهم، وليس من بعدهم كذلك^(١).

هذه حجج ثلاث ساقها ابن حزم حجة لأبي سليمان، أساسها أنه لا إجماع إلا عن توقيف من النبي ﷺ، والصحابة هم الذين نقلوا ذلك التوقيف لأنهم كانوا محصورين يمكن عقد إجماعهم وحصر أقوالهم، وكانوا هم كل المؤمنين في عهد النبي ﷺ. ويستدل على صحة ما ذهب إليه برهاتين:

أولهما: أنه إجماع لا خلاف فيه من أحد، وما اختلف قط مسلمان في أن ما أجمع عليه جمع الصحابة رضي الله عنهم دون خلاف من أحد منهم إجماعاً متيناً مقطوعاً بصحته، فإنه إجماع صحيح لا يحل لأحد خلافه.

الثاني: أنه قد صح أن الدين قد كُتِل بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ أَكُنْتُ لَكُمْ وَبِكُمْ﴾^(٢).

وإذا قد صح ذلك، فقد بطل أن يزداد فيه شيء، وصح أنه كُتِل... وأنه كل منصوص عليه من عند الله عز وجل، وإذا كان هو كذلك، فما كان من عند الله تعالى فلا سبيل إلى معرفته إلا من قبل النبي ﷺ الذي يأتيه الوحي من عند الله^(٣).

والصحابة رضي الله عنهم هم الذين شاهدوا رسول الله ﷺ وسمعوا فإجماعهم على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه، لأنهم نقلوه عن رسول

(١) الإحكام ١٤٧/٤.

(٢) سورة المائدة الآية ٣.

(٣) السند لأبن حزم ص ٢٦-٢٧، بتحقيق محمد صبيح حسن حلاق، ط دار ابن حزم.

الله ﷻ عن الله تعالى بلا شك^(١).

ولكن الإمام أبو محمد يرى أن الصحابة رضي الله عنهم لهم فترتان

الأولى: فترة كانوا فيها مجتمعين غير متفرقين، عندهم محصور، يمكن أن يحاط بهم، وتعرف أقوالهم، والإجماع المعتمد من الصحابة هو إجماع هذه الفترة فقط. والثانية: تفرقوا فيها إلى الأقاليب والأصناف، وتعد الإحاطة بهم، وحصر أقوالهم، وهي فترة لا يعتمد بها في الإجماع.

يقول ابن حزم: "... فلما كان هذا - أي كان الإجماع - ممكناً إذ كانوا كلهم بحضرة رسول الله ﷺ قبل تفرقهم في البلاد، وأما بعد تفرقهم فالحال في تعدد حصر أقوالهم كالحال فيمن بعدهم سواء ولا فرق، هذا أمر يعرف بالمشاهدة والضرورة^(٢).

ولا يتصور ابن حزم أن يجمع المسلمون في عصر ما بعد الصحابة رضي الله عنهم على ما لم يجمع عليه الصحابة، بل يكون من قطع بذلك كائناً بلا شك، لأن الأعصار بعد الصحابة رضي الله عنهم من التابعين فمن بعدهم لا يمكن ضبط أقوال جميعهم ولا حصرها، لأنهم ملأوا الدنيا والحمد لله من أقصى السند، وخراسان، وإرمينية، وأذربيجان، وجزيرة العرب، والعراق، والأموار، وفارس^(٣).

ولا يكتفي أبو محمد ببيان استحالة الإجماع من غير نص لاستحالة الاجتماع أو حصر الأقوال فحسب، بل يبين أن الإجماع على غير نص غير ممكن، لأن

(١) المصدر السابق ص ٢٧-٢٨.

(٢) الإحكام ١٤٩/٤.

(٣) السند ص ١٢-١٣، بتحقيق الإمام محمد زاهد الكوثري.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

تفكير الناس في استخراج العلل لا يمكن أن يتفق، لاختلاف مناهج تفكيرهم، ويستعين في بيان ذلك بدراسته النفسية والاجتماعية^(١) فيقول رحمه الله:

« إن اليقين قد صح بأن الناس مختلفون في همهم، واختيارهم وآرائهم وطبائعهم الداعية إلى اختيار ما يختارونه، وينفرون عما سواه متباينون في ذلك تبايناً شديداً متفاوتاً جداً. فمنهم رقيق القلب يميل إلى الرفق بالناس، ومنهم قاسي القلب شديد يميل إلى التشديد على الناس، ومنهم قوي على العمل مُجد إلى العزم والصبر والتفرد، ومنهم ضعيف الطاقة يميل إلى التخفيف، ومنهم جانع إلى لين العيش يميل إلى الترفيه، ومنهم مائل إلى الخشونة مسجّح إلى الشدة، ومنهم معتدل في كل ذلك يميل إلى التوسط، ومنهم شديد الغضب يميل إلى شدة الإنكار، ومنهم حلیم يميل إلى الإغضاء.

ومن المحال اتفاق هؤلاء كلهم على إيجاب حكم برأيهم أصلاً، لاختلاف دواعيهم ومذاهبهم فيما ذكرنا... فبطل أن يصح إجماع على غير توقيف، وهذا برهان قاطع ضروري^(٢).

وبما سلف تبين أن مذهب ابن حزم والظاهرية في الإجماع المعتبر عندهم هو ما قام على قاعدتين: أن يكون على نص فقط، وأن يكون من الصحابة قبل تفرقهم فقط.

(١) وهذه ناحية كان فيها الإمام ابن حزم نسيجاً وخِذه، لم يُعن بها غيره من الفقهاء في الدراسات الفقهية، وقد سلك في ذلك المنهج الاستقرائي التجريبي؛ واعتمد على ما آتاه الله من فطنة وذكاء، وقوة إحساس، وصدق فراسة، وقدرة على ضبط الجزئيات في معان كلية وقضايا عامة، يدل على ذلك كتاباه المتفردان: مداواة النفوس، وطوق الحمامة راجع في ذلك: ابن حزم لأبي زهرة: ص ١٥٣ وما بعدها وانظر: ص ٣٥٥.

(٢) الإحكام ١٣٨/٤.

الجب الثالث من حزم إمام المدرسة الظاهرية

وهنا قد يرد سؤال على ابن حزم وهو: إذا لم يصح إجماع إلا عن نص فما فائدة إذن مع وجود النص؟

وقد أجاب أبو محمد عنه بقوله: «قد بينا آنفاً أنه لا حاجة بأحد إلى طلب إجماع لو اختلف، وإنما الفرض على الجميع والذي يحتاج إليه الكل، فهو معرفة أحكام القرآن، وما ثبت عن رسول الله ﷺ فقط. وأهل العلم مالوا إلى معرفة الإجماع، ليظموا خلاف من خالفه وليزجروه عن خلافه فقط. وكذلك مالوا إلى معرفة اختلاف الناس، لتكذيب من لا يبالي بادعاء الإجماع جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجود، فيردعونه بإيراد الخلاف عن اللجاج في كذبه فقط^(١)».

فائدة الإجماع على ما قرره أبو محمد تغليظ التكثير على المخالف، كما أن فائدة علم الخلاف ردع مدعي الإجماع عن لجأته^(٢).

والغريب أن المحدث الكبير العلامة أحمد شاكر رحمه الله مال إلى مذهب ابن حزم والظاهرية في معنى الإجماع قال في حاشية «الإحكام»: «هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الحق في معنى الإجماع والاحتجاج به، وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة».

وأما الإجماع الذي يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ولا يكون لبداً وما هو إلا خيال. وكثيراً ما ترى الفقهاء إذا خزنهم الأمر وأعوزتهم الحجة ادعوا الإجماع، ونبزوا مخالفة بالكفر، وحاش لله، إنما الإجماع الذي يكفر مخالفه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة^(٣).

(١) المصدر السابق: ١٤٤/٤.

(٢) ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد: ص ٣٦٧-٣٦٨، مرقونة بمكتبة كلية الشريعة بجامعة الأزهر، بالقاهرة.

(٣) الإحكام ١٤٢/٤، حاشية (١).

وما أحسب الشيخ^(١) - رحمه الله - يقول ذلك لو طال به العصر إلى اليوم، لأن تطور وسائل الاتصال أدت إلى العصر الحالي التي جعلت العالم قرية واحدة - كما يقال - ويسر تبادل الرأي في مختلف القضايا بين سائر المجتهدين. يجمع الإجماع الذي أورده الأصوليون ممكن الوقوع جداً وليس الأمر خيالياً كما جع ذلك الشيخ رحمه الله، وله علمه في ذلك.

هذه لغة سريعة عن الأصل الثاني لمذهب الظاهرية، تكفي بها خشية الإزالة نستقل إلى الأصل الثالث من أصول هذا المذهب الذي تفردوا به والذي أسموه الدليل.

• • •

(١) ومن رآه: أولي الإمام ابن حزم والظاهرية

الأصل الثالث: الدليل

هذا هو الأصل الثالث من أصول الاستنباط عند ابن حزم والظاهرية، وقد زعم محققهم أنهم أنكروا القياس في الأحكام قولاً، واضطروا إليه فعلاً وعملاً فسموه الدليل^(١)، ليتموهوا بذلك بدل أن يسموه القياس. ولكن الظاهرية ينكرون ذلك أشد الإنكار، ويتفونه أشد التفني، ويسنون أن الدليل ليس خارجاً على النص بل هو مأخوذ منها.

وقد بدأ ابن حزم في تأصيله للدليل بنفي ما ادعاه أولئك العلماء على الظاهرية، فقال بلغته العنيفة: «ظن قوم بمجهلهم أن قولنا بالدليل خروج منا عن النص والإجماع، وظن آخرون أن القياس والدليل واحد، فأخطأوا في ظنهم فحش خطأ، ونحن إن شاء الله عز وجل نبين الدليل الذي نقول به بياناً يرفع الإشكال جملة»^(٢).

ويوافق حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر على ما ذهب إليه ابن حزم من التفريق بين الدليل والقياس، وقد عقد لذلك باباً سماه: «باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس» ذكر فيه أن العلماء اختلفوا في هذا الاستدلال أو الدليل على قولين:

أحدهما: أنه نوع من أنواع القياس وضرب منه، وأنه يدخله ما يدخل القياس من العمل.

وثانيهما: أنه هو النص بعينه وفحوى خطابه.

(١) من الذين قالوا عنهم ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٧٤ / ٨.

(٢) الإحكام ١٠٥ / ٥.

ورجح أنه ليس بقياس فقال: «القياس الذي لا يختلف أنه قياس، هو تشبيه الشيء بغيره إذا اشتبه، والحكم للنظير بحكم نظيره إذا كان في معناه، والحكم للفرع بحكم أصله إذا قامت فيه العلة التي من أجلها وقع الحكم»^(١).

ثم ضرب لذلك أمثلة بين فيها أن الدليل عند داود ومن قال بقوله من الظاهرية، لمحو قول الله جل وعز: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢)، لو قال قائل: فيه دليل على رد شهادة الفساق كان مستدلاً مصيباً، ولمحو قوله: ﴿إِنْ جَاءَكَ قَائِلٌ يِّنَّا﴾^(٣)، كان فيه دليل على قبول خبر العدل، ولمحو قوله سبحانه: ﴿إِذَا تَوَدَّىٰ لِّلصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤) دليل على أن كل مانع من السعي إلى الجمعة تركه واجب؛ لأن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن جميع أضداده^(٥).

والأمثلة التي ذكرها ابن عبد البر ليوضح بها معنى الدليل، فيها ما يوهم أن الظاهرية يقولون بمفهوم المخالفة^(٦)، إذا كان الدليل على قبول خبر الواحد العدل مقصوراً عندهم على قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ قَائِلٌ يِّنَّا﴾ فقط مع ما عُرِف

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ٢/ ٢٩٥-٢٩٦ بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

(٢) الطلاق: ٢.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) الجمعة: ٩.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٩٥.

(٦) وهو أن يشعر المنطوق بأن حكم المسكوت عنه مخالف لحكمه، ويسميه الأصوليون كذلك دليل الخطاب: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني ص ٧٩ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ومفهوم المخالفة مردود عند أهل الظاهر، انظر النجاشي ص ٥٢ تحقيق الكوثري.

عنهم من رفضهم لهذا المفهوم، إذ هو غير منصوص^(١).

وقد رد ابن حزم هذا التأويل الموهم مبيّناً معنى الدليل عند الظاهرية بقوله: «لو لم تكن إلا هذه الآية وحدها لما كان فيها ما يدل على قبول خبر العدل ولا على المنع من قبوله، بل إنما منع فيها من قبول خبر الفاسق فقط، وكان يبقى خبر العدل موقوفاً على دليله، ولكن لما استفاضت هذه الآية التي فيها المنع من قبول خبر الفاسق إلى الآية التي فيها قبول نذارة النافر للتفقه^(٢)، صارتا مقدمتين أنتجتا قبول خبر الواحد العدل دون الفاسق بضرورة البرهان^(٣)». وهذا استدلال بمنطوق النصوص لا بمفهومها.

وهكذا يبين ابن حزم بعد ذلك أن قوله بالدليل واتخاذ له أصلاً من أصول الأحكام، لا يعني أنه يزيد مصدراً رابعاً إلى النص والإجماع ويخرج عنهما، بل إن الدليل مأخوذ ومؤلّد منهما، وليس حملاً عليهما باستخراج علة من النص تكون أساساً للقياس الذي هو إعطاء حكم النص لكل ما تتحقق فيه العلة.

• أقسام الدليل :

والدليل عند الظاهرية ينقسم إلى قسمين: دليل مأخوذ من النص، ودليل مأخوذ من الإجماع.

القسم الأول : الدليل المأخوذ من النص:

وهو على سبعة أنواع كلها واقع تحت النص - كما يقول ابن حزم - ، أشهر

(١) الاتهامات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد: ص ٣٨٠.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة، ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ سورة التوبة: الآية: ١٢٢.

(٣) الإحكام: ١/ ١١١-١١٢.

إلى كل نوع منها، وأذكر المثل الذي ساقه ابن حزم له:

النوع الأول: مقدمتان تتج نتيجة ليست منصوصة في إحداها:
كقوله عليه السلام: «كل مُسْكِرٍ خمر وكل خمر حرام»^(١).

النتيجة: كل مُسْكِرٍ حرام، فهذا منصوص على معناه نصاً جلياً ضرورياً، وإن لم ينص على لفظه، وليس خروجاً عن النص، لأن النتائج مطويات في المقدمات. ومع ذلك فقد ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار هذا النوع من الاجتهاد اجتهاداً قياسياً^(٢)، وتابعهم على هذا الرأي بعض المعاصرين، فهذا الدكتور المختار ولد أباه، لما تعرض «لقضايا الخلاف بين المالكية والظاهرية» ختم حديثه في هذا الباب بقوله: «يبد أن ابن حزم إذ ينكر الصورة الاستنباطية التي يُعرِّفها الأصوليون بالقياس، كما ينكر مفهوم الموافقة في فحوى الخطاب ولحنه، يَقْبَلُ جُلَّ الأحكام المستنبطة بهذه الطريقة، استناداً إلى ما يسميه «الدليل الأثري» وهذا ما جعل الخلاف بينه وبين الأئمة، خلافاً مبدئياً أكثر مما هو عملي»^(٣).

وهذا الكلام موضع نظر، لأن القياس حَمَلَ على النص بجامع العلة وليس من النص في شيء، ولا أخذاً من مفهوم اللفظ نفسه أما الأمثلة التي ساقها ابن حزم للدليل، فهي دلالات لفظية مخالفة لقياس الفقهاء يقيناً، بل ذهب بعض العلماء إلى

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر في كتاب الأشربة: باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام. انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/١٧٢، وأخرجه مالك في الموطأ عن أبي سعيد الخدري في كتاب الضحايا: باب ادخار لحوم الضحايا، بلفظ: «وكل مسكر حرام» انظر الموطأ بشرح الزرقاني ٣/٧٦.

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله: ٢/٢٩٥.

(٣) مدخل إلى أصول الفقه المالكي للدكتور محمد المختار ولد أباه: ص ٨٢.

أنه النص بعينه كما تقدم عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله».

النوع الثاني: شرط مُعلق بصفة فحيث وُجد فواجب ما غلق بذلك الشرط، مثل قوله تعالى: «إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ»^(١) ويتعلق الأمر هنا بتطبيق عموم فعل الشرط، لأن الناس كلهم سواء بالنسبة للأحكام الشرعية، فالشرط الوارد في الآية يفهم منه أن كل من يتهي يغفر له الله سبحانه وتعالى سواء أكانوا هم المشركين الذين يتكلم القرآن عنهم أم كان غيرهم، وهو دلالة اللفظ نفسه وليس قياساً.

النوع الثالث: لفظ يُفهم منه معنى فيؤدي بلفظ آخر، وهو ما يسمى بالملامحات، ويعني أن يكون المعنى الذي يدل عليه اللفظ متضمناً في ذاته نفي معنى آخر لا يمكن أن يتلاءم مع المعنى الذي اشتمل عليه اللفظ، مثل قوله تعالى: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ»^(٢).

يفهم منه فهماً ضرورياً أنه ليس بسفيه، لأن السفه لا يمكن أن يتلاءم مع معنى الحليم، ومثل قوله سبحانه: «وَيَأْتُواكَ بِسَفْهَةٍ»^(٣) فإن ذلك يتضمن أيضاً النهي عن الضرب، والنهي عن النهر والشم، لأنها أمور لا تتلاءم والأمر بالإحسان، وهذا ليس من القياس الجلي، بل هو دلالة تُضَمُّهَا اللفظ في ذاته.

النوع الرابع: أن يكون الشيء غير منصوص على حكمه لا إباحة ولا حرمة ولا فرضاً، فلا يبقى سوى الإباحة الأصلية، وقد ذكر الشيخ أبو زهرة أن هذا القسم إنما هو في الحقيقة من باب الاستصحاب^(٤) وسأعرض لذلك إن شاء الله.

(١) الأنفال: ٣٨.

(٢) التوبة: ١١٤.

(٣) البقرة: ٨٣.

(٤) ابن حزم لأبي زهرة: ص ٣٦٠.

تعالى عند الكلام عنه.

النوع الخامس : سماء القضايا المندرجة أي أن الدرجة العليا فوق التالية لها. فما بعدها، وإن لم ينص على أنها فوق التالية، مثل قولك : « أبو بكر أفضل من عمر، وعمر أفضل من عثمان » إذن فالنتيجة المنطقية المأخوذة من هذا الترتيب أن « أبو بكر أفضل من عثمان ».

النوع السادس : وهو ما سماه عكس القضايا، وذلك أن الكلية الموجهة تنعكس جزئية أبداً، مثل قول الرسول ﷺ : « كل مسكر حرام »^(١) فيعكس ويقال (بعض الحرام مسكر)، وإن ذلك أيضاً من الدلالات التي تفهم من النص ذاته.

النوع السابع : لفظ ينطوي على معان كثيرة مقترنة به تفهم منه، مثل قولك : زيد يكتب، فإن منطوق هذه العبارة يفيد أن شخصاً يدعى زيدا يقوم بعمل الكتابة، إلا أن هذا المنطوق يتضمن أشياء غير منطوقة تفهم منه لزوماً، فقد صح من هذا اللفظ أن زيدا حي، وأنه ذو جارحة سليمة يكتب بها، وأنه ذو آلات بصرفها في الكتابة، وهو ما يسمى (لوازم المعنى)^(٢).

ثم ختم الإمام ابن حزم بيان هذه الدلالات اللفظية التي سماها الدليل بقوله : « فهذه هي الأدلة التي نستعملها، وهي معاني النصوص ومفهومها، وهي كلها واقعة تحت النص وغير خارجة عنه أصلاً، وجميع هذه الأنواع كلها لا تخرج من أحد قسمين : إما تفصيل الجملة، وإما عبارة عن معنى واحد بالفاظ شتى، كلغة غير عنها بلغة أخرى »^(٣).

(١) هو لفظ مالك في الموطأ، وقد تقدم تحريمه.

(٢) هذه الأنواع مأخوذة من : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم : ١٠٦/٥ - ١٠٧.

(٣) المصدر السابق : ١٠٧/٥.

إذن فكل أنواع الدليل هذه مأخوذة من النص، لا يخرج عنه كالتقريب، وإن كان بعض أخصار القياس يصرون على اعتبارها قياساً.

ويوافق لنا محمد على مذهبه القائل أن جميع أنواع الدليل مفهومة من النص وليست خارجة عنه، أحد كبار الفقهاء كحذنين وهو الإمام محمد بن زهرة يقول : « وإنا نوافق ابن حزم كل الموافقة على أن ما أسماه أدلة من هذه أقسام كلها هي مفهومة من النص، وليست خارجة عنه، إما هي منه كلها وليست من التقريب في شيء، إلا على رأي الذين يقولون إن دلالة ذكره من باب التقريب فانه يصح أن تكون دلالة اللفظ على المعاني المشاحة من قبيل ذلك كما سخر في هذا أنه من مفهوم اللفظ لا من شيء خارج عنه »^(١).

القسم الثاني : الدليل المأخوذ من الإجماع :

هذه أقسام الدليل المأخوذة من النصوص، لها الدليل مأخوذ من الإجماع، فذكر ابن حزم أن أنواعه أربعة :

النوع الأول : إجماعهم على أن حكم المسلمين سواء^(٢)، ومحمى هذا النوع أنه إذا كان الحكم قد خوطب به بعض المسلمين، فهو حكمهم بمن المسلمين بمقتضى التسوية العامة بين جميع المسلمين، ولزوم الخطاب لهم جميعاً، ما لمات لم توجد خصوصية ثابتة من النص نفسه.

وعلى ذلك يكون الحكم عاماً وإن كان اللفظ خاصاً^(٣)، وإن ماتت كانت بإجماع المسلمين المتقول من عصر النبي ﷺ ذلك أنه ﷺ بعث إلى كل من كان

(١) ابن حزم لأبي زهرة ص ٣٦١

(٢) الإحكام ١٠٦/٥

(٣) وهذا قريب من القاعدة الأصولية : « المرة بمصوم الحكم لا بخصوص النسب »

حياً في عصره في معمور الأرض، من إنسي وجني، وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة، وليحكم في كل عين وعرض يخلقهما الله تعالى إلى يوم القيامة، فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع إليه، المبلغ إلى النبي ﷺ، وبالتصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة، ولزومه الإنس والجن... كان أمره ﷺ لواحد من النوع، وفي واحد من النوع، أمراً في النوع كله، وللتنوع كله، وما كان من الشريعة خاصاً لواحد أو لقوم، فقد بينه عليه السلام نصاً وأعلم أنه خصوص^(١).

ومن أمثلة هذا النوع في فروع الظاهرية ما يراه الإمام ابن حزم من أن رضاع الكبير من المرأة إذا استوفى شروطه يعتبر رضاعاً محرماً؛ لأن الحديث قد جاء في ذلك^(٢)، دون نص بالخصوصية، لأنه وإن جاء في سالم مولى أبي حذيفة إلا أن الإجماع قد انعقد على أن حكم المسلمين سواء، ولم يأت من النصوص ما يجعل هذا الحكم خاصاً بسالم وحده^(٣).

النوع الثاني : إجماعهم على ترك قول ما^(٤)، وهو أن يختلف المسلمون على أقوال ويجمعوا على ترك قول في الموضوع، فإن هذا الترك دليل على البطلان، ومشوّه الإجماع الذي يعتبر إجماعاً على تركه، كما اختلف الصحابة في ميراث الجد مع الإخوة وهل يرثون معه أو لا؟ فقال بعضهم: إنه كالأب عند فقد،

(١) الإحكام: ٨٨/٣-٨٩.

(٢) والحديث بطوله في سنن أبي داود في كتاب النكاح باب فيمن حرم به، وإسناده صحيح، انظر شرح السنة للإمام البغوي: ٨٥/٩.

(٣) انظر الإحكام: ١١/٧-١٢، والمحلى: ١٠/٢٠٢، المسألة ٢٠٢٠. والانتهاجات الفقهية عند أصحاب الحديث: ص ٣٨٧.

(٤) الإحكام: ١٠٦/٥.

وكما أن الأب يجيب الإخوة، فكذلك الجد يجيبهم فلا يرثون معه، وقال آخرون: إنه يكون معهم كأخ شقيق أو لأب، بشرط ألا يقل نصيبه عن الثلث، وقال فريق ثالث: إنه كالأخ إذا كان الإخوة ذكوراً، ويكون عصبه وحده إن كانوا إناثاً بشرط ألا يقل عن السدس في الحالين.

وكل هذه الأقوال أجمعت على أن الجد يرث مع الإخوة، وأجمعت على ترك القول بعدم ميراثه معهم، فلا يحل لأحد أن يخالف هذا الإجماع باستحداث قول يخبر به الجد من الميراث مع الإخوة^(١).

النوع الثالث: استصحاب الحال^(٢): وذلك «مثل إجماع المسلمين على أن الله تعالى حكم بأن دم زيد حرامٌ بإسلامه. ثم قال قاتل: قد حل دمه، فقلنا: قد تيفتاً النص وجوب الطاعة للإجماع، وقد صح نقل الإجماع على أن دمه حرام، فلا يجوز لنا خلاف ذلك إلا بنص مقول بالثقات أو بتواتر أو بإجماع ناقل لنا، فهذا منصوص على معناه^(٣). وسيأتي بسط الكلام في هذا الأصل بعد حين إن شاء الله تعالى.

النوع الرابع : أقل ما قيل^(٤)، وقد عقد له أبو محمد فصلاً خاصاً في كتابه الإحكام، ومعنى هذا الأصل أنه إذا اختلف الناس في شيء مثلما هو الشأن في بعض الزكوات والتفقات والأروش^(٥) والديات وما أشبه ذلك، فأوجب طائفة

(١) الانتهاجات الفقهية عند أصحاب الحديث: ص ٣٨٦.

(٢) الإحكام: ١٠٦/٥.

(٣) المصدر السابق: ٦٩/١.

(٤) المصدر السابق: ١٠٦/٥.

(٥) الأروش: جمع أرض: وهو ما يكون من المال عوضاً عن جناية.

المدرسة الظاهرية سلفهم والأسلاف

مقتلاً ما، وتوجب طائفة أخرى أكثر من ذلك، فإنه ثمة إجماع منهم على غير الأقل، واختلاف حول ما زاد عليه، فوجب الأخذ بالأقل الذي أجمعوا عليه دون محقون في الأخذ بأقل ما قيل عند الله عز وجل يقين، لأنه أمر مجتبع عليه، ومن أمثلة ذلك في فقه الظاهرية، ما ذكره ابن حزم من أن الذهب لم يأت به نص بمقدار النصاب ولا في مقدار الحق المأخوذ منه، فصرنا في ذلك إلى الإجماع ضرورة، لأنه لا يحمل من مال المسلم إلا ما أوجه نص أو إجماع، فلم نوجب في الذهب إلا أقل ما قيل في نصابه، وهو أربعون ديناراً، فلا تؤخذ الزكاة في أقل من أربعين ديناراً، بخلاف الفضة، لأن الفضة ورد فيها نص، أما الذهب فلم يرد في مقدار ما يؤخذ منه نص يصح البتة^(١).

هذه هي المعاني التي استعملها ابن حزم للدليل بقسميه، والذي حاول الاستعاضة به عن القياس، لأن القياس عنده ظن وتخمين، أما الدليل قطع ويقين^(٢)، وموضع الدليل كلها لا تخرج عن النص والإجماع، بل هي مأخوذة وموثقة منهما.

وقد آن لنا الآن أن نتكلم في الاستصحاب الذي هو الأصل الرابع من الأصول المعتد بها عند الظاهرية.

(١) الإحكام ٥٠/٥.

(٢) المختصر السابق ١٥٩/٣.

(٣) وذلك هو ما جعل أحد الباحثين المعاصرين يقول: «إن ابن حزم بنى الدليل على اعتبارات استنتاجية منطقية، محدثاً بذلك ثورة منهجية، كان من بين أهدافها البعيدة إقامة أصول الفقه على القطعيات لا على الظنات» المذكور سالم بغوث، ابن حزم والفكر الفلسفي بالغرب والاندلس، ص ١٤٢.

مقتضيات ابن حزم من المدرسة الظاهرية

الأصل الرابع: الاستصحاب:

توسع الظاهرية في استعمال هذا الأصل، نظراً لانحصارهم على النصوص ومنعهم الاستدلال بالرأي، ولكن ما المراد بالاستصحاب؟ الاستصحاب في اللغة: طلب المصاحبة، وهو استعمال من الصحة اللازمة، فكل شيء لازم شيئاً ولأتمه فقد استصحبته، واستصحب كتاب وغيره حملته صحتي^(١).

وفي الاصطلاح: تعددت تعاريف الأصوليين للاستصحاب، وإن كانت تروم معنى واحداً جامعاً: وهو «إبقاء ما كان على ما كان لفقد المتغير»^(٢). وقد ذكر علماء الأصول للاستصحاب خمس صور:

الأولى: استصحاب حكم الإباحة الأصلية في الأمور التي لم يرد عن الشارع دليل بتحريمها.

الثانية: استصحاب ما دل الشرع على ثبوته ودوامه، كالثبوت عند جريان الفعل المملوك وكشفل الذمة عند جريان إتلاف أو إلتزام.

الثالثة: استصحاب العدم الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية، كبراءة الذمة من التكليف حتى يذلل دليل شرعي على تغيره، كبراءة الذمة من التكليف بوجود صلاة سادسة مثلاً.

(١) انظر مادة (صحب) في: أساس البلاغة للزمخشري: ص ٣٤٨، ولسان العرب لابن منظور: ٥٢٠/١، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: ٩٥/١، وتظهر أيضاً الكليات لأبي البقاء الكفوي: ص ٢٨.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف الشاوي: ص ٤٨، بتحقيق د عبد الحميد صالح حمدان، والتعريفات للجرجاني: ص ٢٢.

الرابعة: استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص، واستصحاب النص إلى أن يرد نسخ.

الخامسة: استصحاب الحكم الثابت بالإجماع إذا وقع نزاع بعد فيما تم الإجماع عليه، ومثاله إذا استدل من يقول إن الميثم إذا رأى الماء في أثناء صلته لا ينظر صلته؛ لأن الإجماع منعقد على صحتها قبل ذلك، فاستصحب إلى أن يدل دليل على أن رؤية الماء مبطله، وهذا النوع محل خلاف^(١).

ويضيف المعتزلة - القائلون بحكم العقل عند عدم الشرع - صورة سادسة، وهي: استصحاب الحكم العقلي في الأشياء إلى أن يرد دليل سمعي فيها، ولا يعد هذا الضرب في أنواع الاستصحاب؛ لإجماع أهل السنة على أنه لاحكم للعقل في الشرعيات^(٢).

وقد اختلف العلماء هل الاستصحاب حجة عند عدم الدليل؟ على مذهبي: الأول: أنه حجة وهو مذهب الجمهور، الحنابلة، والمالكية، وأكثر الشافعية، والظاهرية، سواء كان في النفي أو الإثبات.

الثاني: أنه ليس بحجة، وإليه ذهب أكثر الحنفية والمتكلمين، كإبي الحسين البصري، معللين ذلك بأن ثبوت الحكم في الزمن الأول يحتاج إلى دليل، فكذلك في الزمن الثاني^(٣).

والاستصحاب عند جمهور فقهاء الأمة هو آخر الأدلة الشرعية التي يلجأ إليها

(١) المستصنف للإمام الغزالي ٣٨٧/١ وما بعدها، وإرشاد الفحول للإمام الشوكاني ٧٩٨-٧٩٧/٣.

(٢) الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين للدكتور خليفة بابكر الحسن: ص ٥٩.

(٣) إرشاد الفحول ٧٩٦/٣، والأدلة المختلف فيها عند الأصوليين: ص ٦٤.

المجتهد بحكم أنه إبقاء لما كان على ما كان، فإن المجتهد يطلب حكم المسألة في الكتاب ثم السنة ثم الإجماع والقياس وأدلة الاجتهاد الأخرى الكثيرة، فإذا لم يجد لها حكماً في تلك الأدلة يرجع بعد إلى الاستصحاب، ولذلك اعتبروه آخر مدار الفتوى.

قال الخوارزمي في «الكافي»: «وهو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة، يطلب حكماً في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكماً من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاءه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته»^(١).

أما المدرسة الظاهرية فقد كان لها - خلافاً للمدارس الفقهية الأخرى - القدح المعلن في الاعتداد بهذا الأصل، والمصير إليه عندما يعوزها النص والدليل؛ بحكم ضيق مسالك الاستنباط عندها، وإبطائها للرأي في الدين بشئ أنواعه.

ولذلك اعتبر أهل الظاهر الاستصحاب دليلاً قائماً بنفسه، ولم نجد في المدارس التشريعية من سائر هذا النظر سوى الزيدية من الشيعة^(٢).

وقد عرّف إمام الظاهرية بالغرب الإسلامي ابن حزم الاستصحاب بأنه: بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل فيهما على التغيير، وذلك بقوله في «الإحكام»: «إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمر ما، على حكم ما، ثم ادعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله، أو لتبدل زمانه، أو لتبدل مكانه، فعلى

(١) إرشاد الفحول، ٧٩٦/٣.

(٢) الإمام زيد لأبي زهرة ص ٤٥٦.

مُدَّعِي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان: من نص قرآن أو سنة من رسول الله ﷺ ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل. فإن جاء به صريح قوله، وإن لم يأت به فهو مُبْطَل فيما ادعى من ذلك، والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص، ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه، لأنه البقينة والنقلة دعوى وشرع لم يأذن الله تعالى به، فهما مردودان كاذبان حتى يأتي النص بهما^(١).

والملاحظ في هذا التعريف، أن الاستصحاب هو بقاء الحكم المني على النص، لابقاء الأصل، كما درج على ذلك الأصوليون.

وذلك لأن الأصل عند ابن حزم في الأشياء ليس هو الإباحة الأصلية؛ بل التوقف حتى يرد النص من الشرع، أي شرع كان؛ لأن الناس دائماً غاطبون بالشرائع، منذ آدم حتى محمد ﷺ.

ولكنه لا يلبث طويلاً في الحكم بالتوقف، بل يقرر ما يؤدي إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة، عندما يقول: «وقد كان آدم عليه السلام رسولاً في الأرض، وقال تعالى له إذ أنزلناه إلى الأرض: ﴿وَلَكَّرْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَفْرَّغًا وَمَنْعُ إِلَى جِزْءٍ﴾^(٢)، فأباح تعالى الأشياء بقوله إنها منافع لنا، ثم حظر ما شاء، وكل ذلك بشرع»^(٣).

واضح من هذا النص أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم دليل على التغيير، ويزيد الفقيه الظاهري الأمر بياناً فيقول: «فقد قال الله عز وجل: ﴿هُوَ

الذي خلقكم ثم في الأرض حكيماً»^(١)، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلْنَا لَكُمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمَا إِلَّا مَا أَفْطَرْنَاهُ إِلَيْنَا﴾^(٢)، فصح بهاتين الآيتين أن كل شيء في الأرض وكل عمل فباح حلال، إلا ما فصل الله تعالى لنا محرمه باسمه نصاً عليه. وفي القرآن، وكلام النبي ﷺ المبلغ عن ربه عز وجل والمبين لما أنزل عليه، وفي إجماع الأمة كلها المنصوص على اتباعه في القرآن، وهو راجع إلى النص على ما بينا قبل. فإن وجدنا شيئاً حرمه النص بالنهي عنه لو الإجماع باسمه حرماً، وإن لم نجد شيئاً منصوصاً على النهي عنه باسمه ولا مجمعاً عليه، فهو حلال بنص الآية الأولى^(٣).

وبذلك ينهي ابن حزم إلى نفس معنى الاستصحاب الذي قال به الأصوليون. ينهي إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة بهذه النصوص الشرعية العامة، لكن هذه الإباحة ثابتة عنده بالنص لا بالعقل.

فالفرق الجوهرية بين ابن حزم الظاهري وبين جمهور الأصوليين فرق نظري. لأنهم يعتقدون أصل الإباحة بالعقل، وأنها حكم عقلي، وهو يقول أنها ثابتة بالشرع لا بالعقل، وهو النص العام الذي خوطب به آدم وذريته، وهو قائم حتى تقوم أدلة المنع^(٤).

وهكذا يلتزم أبو محمد ظاهرته التي ترسم خطى النص، وتلدور معه وجوداً وعلماً، ولا تحيد عنه قيد أنملة.

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) الأنعام: ١١٩.

(٣) الأحكام: ١٣/٨ - ١٤.

(٤) انظر: ابن حزم لأبي زهرة: ص ٣٦٩.

(١) الأحكام في أصول الأحكام - لابن حزم: ٢/٥.

(٢) البقرة: ٣٦.

(٣) المصدر السابق: ٥٩/١.

ومن أنواع الاستصحاب الأخرى التي قال بها ابن حزم :

١- استصحاب البراءة الأصلية : يشهد لذلك قوله : « الأصل براءة الذم من لزوم جميع الأشياء إلا ما ألزمنا إياه نص أو إجماع »^(١). وقوله أيضاً : « وأصل الناس كلهم على البراءة من وجوب الأحكام عليهم حتى يلزمهم الحكم نص أو إجماع »^(٢).

٢- استصحاب حكم الأصل : قال في سياق تخطته أصحاب القياس : « قالوا - أي القياسيون - : قد أبيضت الكتانية . قيل لهم : أخطأتم ، إنما أبيضت بالزواج بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ الْأُجُورَ ﴾ »^(٣) . فإنما أباح المحصنات الكتابيات بشرط إتيانهن الأجور ، ولئلا يمن الأجور لا يكون إلا في الزواج لا في ملك اليمين ، وهذا ما لا شك فيه عند أحد ، فبطل أن يكون المراد بالإباحة المذكورة الإمامة الكتابيات ، فبين على أصل التحريم »^(٤).

٣- استصحاب حكم الإجماع في موضع الخلاف^(٥) : يستفاد هذا من نصوص كثيرة منها قوله : « وأما حلي الذهب ، فإنه قد أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في الذهب قبل أن يصاغ حلياً - إذا بلغ المقدار الذي ذكرنا - ثم اختلفوا في

(١) الإحكام : ٤٤/٥ .

(٢) الإحكام : ٧٣/٧ .

(٣) المائدة : ٥ .

(٤) الإحكام : ١٤٦/٣ ، وابن حزم يرى تحريم الأمة الكتابية بملك اليمين وإنما تجل بالزواج فقط ، انظر المصدر السابق ص ١٤٧ .

(٥) انظر هذه الأنواع في : مصطلحات أصولية في كتاب الإحكام - للباحث ربيعة كوزي : ص ٣١ و ١٦٤ ، مرفوعة بكلية الآداب بالرباط .

سقوطها إذا صيغ ، فاستصحبنا الحال التي أجمعنا عليها ، ولم نسقط بالاختلاف ما وجب باليقين والإجماع »^(١).

يستفاد من مجموع كلام ابن حزم في الاستصحاب أنه على رأي الظاهرية في اعتبار الاستصحاب دليلاً مستقلاً بنفسه ، وأنه على رأيهم أيضاً في الأخذ به في كل أحواله لا فرق - عنده - بين الدفع والإثبات^(٢).

ولقد بنى ابن حزم على نظرية الاستصحاب هذه قواعد فقهية منها :

١- إن ما ثبت ييقن لا يزول إلا بيقين مثله ، ولا يزول بالشك ، فمن شك في نقض الوضوء ، يستصحب اليقين ، ويستمر على حكم المتوضئ ، ومن شك أنه طلق امرأته فلا تطلق ، لأن الزواج قائم بيقين ، فلا يزول إلا بطلاق متيقن مثله . وقد شدد التكبر على المالكية الذين قالوا : إن الشك في نقض الوضوء يوجب

(١) الإحكام : ١٥٩/٣ .

(٢) ذهب الحنفية وقاربهم المالكية أن الاستصحاب دليل ضعيف يصلح حجة للدفع ولا يصلح للإثبات ، وقالوا : إن الاستصحاب حجة لإبقاء ما كان على ما كان ، لا لإثبات ما لم يكن ، وضربوا لذلك مثلاً بالمفقود وهو الذي غاب ولم تعلم حياته ولا موته ، فإن الحنفية يقررون أن المفقود يكون حياً بالنسبة لماله الذي يملكه ، وزوجته التي في ذمتها فلا يزول حتى يحكم بموته ، أما الأموال الأخرى التي تزول إليه فيصير في حكم الميت من وقت الغياب ، فلا يرث شيئاً من غيره مثلاً ، وهذا معنى قولهم : الاستصحاب حجة للدفع لا للإثبات ، أي لإثبات حقوق لم تكن ثابتة .

أما الظاهرية والشافعية والحنابلة فيرون أن الاستصحاب يصلح حجة للإثبات والدفع معا أي يصلح حجة لإبقاء الحقوق الثابتة ، ويصلح حجة أيضاً لإثبات حقوق جديدة لم تكن ثابتة . انظر : الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين : ص ٦٥ ، وأصول التشريع الإسلامي - لعلي حسب الله : ص ١٩٨ . وأصول الفقه لأبي زهرة : ص ٢٩٩ .

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

الوضوء، وقالوا : إن شكَّ فيمن المطلق من نسائه مع يقينه أنه طلق إحداً، ثم لم يدر أيهن هي، فكلهن طلق، قال في المسألة الثانية مستغنياً هذا الحكم بأسره التهكمي الممهور :

«والشك باطل كسائر ما قدّمنا قبل، وليس من نسائه امرأة يوقن أنه طلقها، فقد دخلتم - يقصد المالكية - فيما أنكرناه على المخالفين من نقل الحكم بالظنون، بل وقعوا في الباطل المتيقن، وتحريم يقين الحلال مع باقي نسائه اللواتي لم يطلقهن بلا شك، وفي تحليل الحرام المتيقن، إذ أباحوا الفروج اللواتي لم تطلق للناس، ولزمتهم على هذا إذا وجدوا رجلاً قد اختلط بينهم قاتل لا يعرفونه بعينه، أو زان محصن لا يعرفونه بعينه، أن يقتلوههم كلهم. نعم، وأن يحملوا السيف على أهل مدينة أيقنوا أن فيها قاتلاً عمداً لا يعرفونه بعينه، وأن يقطعوا أيدي جمع أهلها إذا أيقنوا أن فيها سارقاً لا يعرفونه بعينه، وأن يجرّموا كل طعام بلذّذ أيقنوا أن فيه طعاماً حراماً لا يعرفونه بعينه، وأن يجرّموا كل محصنة ومُحصن في الدنيا لأن فيهم من قد زنى بلا شك، ولزمتهم فيمن تصدّق بشيء من ماله، ثم جهل مقدارَه أن يتصدق بماله كله، ومثل هذا كثير جداً، فظهر فساد هذا القول وبطلانه ييقن لا شك فيه»^(١).

ب- إن ما ثبت حله لا يُحرّم إلا بدليل مُغيّر أو بأمر يُغيّر صفته، فالعنب حلال إلا إذا تغيرت صفته فتخمر، وكذلك النجاسة إذا وقعت في ماء أو أي سائل طاهر فلا ينجس إلا إذا غيرت وصفته.

قال في ذلك : « وكل شيء مائع من ماء، أو زيت، أو سمن، أو لبن، أو ماء ورد، أو عسل، أو مرق، أو طيب أو غير ذلك، أي شيء كان، إذا وقعت فيه

(١) الإحكام ٥/٥.

باب الثالث من حزم عام للمدرسة الظاهرية

لنجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة، فإن غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه فقد فسد كله وحرم كله، ولم يجز استعماله ولا بيعه، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه، فذلك المائع حلال كله وشربه واستعماله - إن كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء، والتطهير به في الغسل أيضاً كذلك، وبيع ما كان جائزاً يبعه قبل ذلك حلال ولا معنى لتبيين أمره»^(١).

ج- إن ما ثبت تحريمه يستمر على التحريم إلا أن يقوم دليل على الإباحة، كحال الاضطراب، أو بتغير الصفة التي كان عليها المحرّم، كان يتحول المحرّم إلى خل، أو ينوب النبيذ في الماء حتى تزول عنه صفة الإسكار، فإنه يصير حلالاً إذا بتغير الصفة التي كانت سبباً في التحريم يزول التحريم، قال في «المحلى» : «وإذا بطلت هذه الصفة من الشراب - أي صفة الإسكار - بعد أن كانت فيه موجودة فصار لا يسكر أحداً من الناس من الإكثار منه، فهو حلال خل لا خمر»^(٢).

وبسبب تقييد المدرسة الظاهرية لمسالك الاستبطاء تقييداً شديداً فتحت الباب لاستصحاب الإباحة الأصلية على مصراعيه في كل ما لم يرد فيه نص.

مثال ذلك: قول الإمام ابن حزم : « ولا يتقضى الصوم حجابة ولا احتلام، ولا استمناء، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج، تعمّد الإماء أو لم يُعْمَد، أمّذى أم لم يَمْذَ، ولا قبله كذلك فيهما، ولا قميء غالب، ولا قلنس خارج من الحلق، ما لم يتعمّد ردة، ولا دم خارج من الأسنان أو الجوف ما لم يتعمّد بلمعه، ولا حقنة ولا سعوطة ولا تقطير في أذن، أو في إحليل، أو في أنف

(١) المحلى لابن حزم ١/١٤٢، المسألة (١٣٦).

(٢) المحلى ٦/٢١٢، المسألة (١١٠٠).

ولا استنشاق وإن بلغ الحلق، ولا مضغضة دخلت من غير عمد، ولا تحل - وإن بلغ إلى الحلق نهائراً أو ليلاً - بعقاقير أو بغيرها، ولا غبار طحن، أو غريلة دقيق، أو حناء، أو غير ذلك، ولا مضغ زفت أو مصطكي أو علك... ولا مضغ طعام أو ذوقه، ما لم يعتمد بلمه^(١).

فهذه الأمور كلها مباحة؛ لأن الأصل الإباحة حتى يرد دليل المنع، وما لم يرد دليل المنع من الاستمناة نهائراً للصائم ولا مباشرته زوجته من غير الفرج وإن تعدد الإماء، فلا شيء عليه.

وقد كان هذا الأمر محل نقدي شديد من الإمام ابن القيم الذي اتهم الظاهرية بتحميلهم الاستصحاب فوق ما يستحقه، ذلك أنهم «سلكوا على أنفسهم طريقاً من طرق الحق»^(٢)، فاضطروا إلى توسعة طريق أخرى أكثر مما تحمله... احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب، فحملوها فوق الحاجة، ووسعوها أكثر مما يستأنه^(٣).

ولكن الإمام أبا زهرة يرى أن المذهب الظاهري - بتوسيعه في الاستصحاب - يكون قد فتح باب البقاء على مصراعيه، وفتح باب الاجتهاد في مواضع كثيرة، فيتسع المذهب بذلك، ولا يكون مضيقاً من كل الوجوه، كما يبدو بادي الرأي، لأنه يفتح باب الإباحة في أمور كثيرة قد يكون الفقهاء القياسيون مضيقين فيها^(٤)، بينما هو يوسع بحكم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا

(١) المحلى: ٣٣٥/٤ المسألة (٧٥٣).

(٢) هو طريق التعليل واعتبار الحكم والمصالح.

(٣) إعلام الموقعين لابن قيم: ٣٣٧/٢ وانظر أيضاً: ص: ٣٣٩.

(٤) ابن حزم لأبي زهرة: ص ٣٧٠ و٣٧٦، بتصرف.

حَلَّلَ وَهَذَا حَرَامٌ يَنْفَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ^(١).

والحق أن الظاهرية قد انتهوا إلى أحكام في غابة الروعة والقوة، ما يتصور أن يصلوا إليها لولا توسعهم في الأخذ بهذا الأصل، كما سأعرض لذلك عند دراسة بعض النماذج من اختياراتهم التي تُعدُّ حلاً لكثير من المعضلات الفقهية المعاصرة.

(١) النحل: ١١٦.

المبحث الثاني

أهم الأصول المردودة عند الظاهرية

الذي يتظم هذه الأصول المردودة كلها، هو إبطال الظاهرية للاجتهاد بالرأي في الدين جملة، ويعملهم هذا سلوا باب الاستنباط بالقياس، والاستعانة بالمصالح المرسلة، وسد الذرائع، وحكموا بفساد التعليل؛ لأن التعليل هو أساس الرأي.

ولا يسع هذا المبحث الصغير بسط القول في هذه الأصول المردودة كلها عند أهل الظاهر، فقد اكتظت كتب الأصول بإيراد أدلة الظاهرية وغيرهم في ذلك ومناقشتها وموازنتها، والحكم لها أو عليها، وإنما سأقتصر على ذكر الأساس الذي يتظمها جميعا وهو نفي الرأي في الدين، ثم بعد ذلك أئين إبطالهم للتعليل، ثم القياس عند الظاهرية للدود.

الأصل الأول: إبطال الرأي،

الاجتهاد بالرأي - عند الأصوليين - هو بذل الجهد للتوصل إلى الحكم في واقعة لا نص فيها، بالتفكير، واستخدام الوسائل التي هدى الشرع إليها للاستنباط بها فيما لا نص فيه^(١).

وجود واقعة لا نص فيها - عند الظاهرية - معلوم، إذ الدين كله منصوص عليه، وعمومات الكتاب والسنة وافية بأحكام الحوادث، دون حاجة إلى الرأي، ولذلك حملوا على الفاتلين به وهم جمهور الفقهاء حملة عنيفة، لم تخل من التشنيع والتفريع.

(١) مصادر تشريع الإسلام فيما لا نص فيه لعبد الوهاب خلاف: ص ٧.

وليس بدعاً أن يطل الظاهرية الرأي، فإن النصوص هي مركز دائرتهم وقطب رحاهم، فهم لا يأخذون إلا بالنصوص، ولا يأخذون من النصوص إلا ظاهرها لا يعدونه.

ولقد عرف الإمام ابن حزم الرأي بقوله: «الرأي: ما تخيله النفس صواباً دون برهان، ولا يجوز الحكم به أصلاً»^(١).

ولكنه يضطر، إزاء ما روي عن الصحابة والتابعين وغيرهم من قول بالرأي إلى تعديل هذا التعريف بما يخفف من حدته، فيقول: «والرأي هو الحكم في الدين بغير نص، بل بما يراه المفتي أحوط وأعدل في التحريم أو التحليل»^(٢).

فالرأي عند الظاهرية هو الحكم بغير نص، أو بتعبير آخر هو الحكم المستمد من غير الأصول السالفة التي ارتضاها أهل الظاهر، والتي لا تخرج عن النص من الكتاب والسنة، أو الإجماع المتيقن، أو دليل منهما.

ويقرر ابن حزم مذهب الظاهرية في إبطال الرأي في كلمة موجزة نافية صارمة: «لا يجز لأحد الحكم بالرأي»^(٣)، ويحتج لذلك بالقرآن والسنة، وأقوال الصحابة، ليلزم بها الذين يأخذون بقول الصحابي.

أما من القرآن: فقول الله تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا بِكَ الْكِتَابَ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٤)، وقوله سبحانه ﴿ وَرَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٥)، وما لم ينص على

(١) الإحكام ٤٥/١.

(٢) ملخص إبطال القياس لابن حزم ت. سعيد الأفغاني ص ٤.

(٣) البُذت. محمد صبحي حسن حلاق ص ٩٣.

(٤) الأنعام: ٣٨.

(٥) النحل: ٨٩.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

حكمه فهو مباح، لقوله تعالى: ﴿ خَشَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَيْمًا ﴾^(١)، فلو كان الدين كله منصوباً عليه، وما لم يتصَّ عليه فحكمه الإباحة الأصلية. فما الحاجة إلى الرأي؟

وأما الدليل من السنة، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يُتزع العلم من صدور الرجال، ولكن يُتزع العلم بموت العلماء، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فافترى بالرأي فضلوا وأضلوا^(٢) ». فهذا في نظر ابن حزم أصل في تحريم الفتيا بالرأي، ومن البراهين القاطعة في ذلك^(٣).

وأما أقوال الصحابة، فإن أبا عميد يرويها ليس احتجاجاً بها، إذ لا حاجة في أحد إلا في رسول الله ﷺ، أو في إجماع متيقن لا خلاف فيه، وإنما يوردها ليُلزم بها الذين نهجوا منهج الرأي، لأنهم يحتجون بمثلها^(٤).

ويسوق من ذلك طائفة من هذه الأقوال، منها قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « اتقوا الرأي في دينكم »، وقوله: « إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعينهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا »، وقوله رضي الله عنه:

(١) البقرة ٢٩.

(٢) أخرجه بمثل معناه البخاري في العلم: باب كيف يقض العلم، وفي الاعتصام: باب ما يذكر في ذم الرأي وتكلف القياس، وأخرجه مسلم في العلم: باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، وأخرجه الترمذي في العلم: باب ما جاء في ذهاب العلم. وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه: في باب اجتناب الرأي والقياس.

(٣) انظر الأحكام ٥٩/٦.

(٤) انظر المصدر السابق ٤١/٦.

هذا الثالث من حزم بام المدرسة الظاهرية

وأما الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً، لأن الله عز وجل كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: « لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين »، ومن ذلك قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: « لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى نشأ فيهم أبناء سبأيا الأمم فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا^(١) ».

وإن جمهور أهل العلم والفقه يرون أن هذه الآثار الكثيرة في ذم الرأي والتحذير منه، إنما المراد منها الرأي المذموم الذي يكون مخالفاً للنصوص المحكمة والمعتمدة على مجرد الهوى، لا الرأي المحمود المأخوذ من النصوص بالحمل عليها، أو باستعمال القواعد المستمدة منها.

هذا هو الرأي المحمود منه والمذموم، كما يفهمه الجمهور، أما الظاهرية فإنهم لا يقسمون الرأي هذا التقسيم، فالرأي كله سواء، وكله لا خير فيه، وكله حكم بالظن، وقول بغير علم، واتباع للهوى، وكله مذموم.

وإن الإمام لا يقف عند ما ساقه من حجج على بطلان الرأي، بل يتجاوز ذلك إلى الهجوم على أدلة جمهور الفقهاء في استدلالهم على الرأي، وإن عماد استدلالهم من النصوص دليلان:

أولهما: نصوص القرآن مثل قوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِرُوا زُلْفَى الْأُنْصَارِ ﴾^(٢) وثانيهما: حديث مغاذ.

(١) راجع هذه النصوص وغيرها في: النبذ ص ٩٤، ت محمد صبيح حلاق، والإحكام

في أصول الأحكام ٦/٦ ص ٤٢ وما بعدها.

(٢) الحشر: ٢.

أما النصوص القرآنية، فلأنها ليست صريحة في إثبات جواز الاجتهاد بالرأي باعتبارها حالة ذات أوجه، فقد استطاع ابن حزم أن يدخل النظر في الاستدلال بها، محتجاً بكلام العرب، ودلالات اللغة، وغير ذلك.

بقي حديث معاذ بن جبل المشهور في كتب الفقه والأصول، وهو صريح في إثبات الاجتهاد بالرأي، فماذا كان موقف أبي محمد منه؟ ولكن قبل ذلك إليك نص الحديث كما أخرجه ابن حزم في «الإحكام» :

«حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الملك بن عمر الخولاني ثنا محمد بن بكر البصري ثنا أبو داود السجستاني ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ : أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال : « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ » قال : أقضي بكتاب الله عز وجل، قال : « فإن لم تجد في كتاب الله؟ » قال : فبسنة رسول الله ﷺ، قال : « فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ » قال : أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله »^(١).

قال أبو داود : وثناه مسند قال ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا أبو عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ : « أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن » فذكر معناه.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية : باب اجتهاد الرأي في القضاء، والترمذي في أبواب الأحكام : باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، والدارمي في «السنن» المقدمة : باب الفتا وما فيه من الشدة

هذا هو الحديث، ولقد قال فيه ابن حزم ما نصه : «وأما خبر معاذ فإنه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه، وذلك أنه لم يرو قط إلا من طريق الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يدري أحد من هو، حدثني أحمد العلوي ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن أحمد الفقيه ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن إسماعيل البخاري - وهو مؤلف الصحيح - فذكر سند هذا الحديث، وقال : رفعه في اجتهاد الرأي، قال البخاري : ولا يعرف الحارث إلا بهذا ولا يصح، هذا نص كلام البخاري رحمه الله في تاريخه الأوسط، ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يُدرى من هم، ثم لم يُعرف قط في عصر الصحابة ولا ذكره أحد منهم، ثم لم يُعرفه أحد قط في عصر التابعين؛ حتى أخذه أبو عون وحده عن لا يُدرى من هو، فلما وجد أصحاب الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار، وأشاعوه في الدنيا، وهو باطل لا أصل له»^(١).

وقد وقف العلماء من هذا الحديث ثلاث فرق : فريق رده لضعفه، وفريق حاول تصحيح إسناده، وفريق ضعف إسناده ولكن صحح معناه.

والخلاصة أن الحديث ضعيف، وأنى له الصحة وقد أُعِلَّ بعلل ثلاث :

١- الإرسال.

٢- جهالة الحارث بن عمرو .

٣- جهالة أصحاب معاذ.

وقد نظر مصححوه إلى عدم كون جهالة أصحاب معاذ علة قاذحة فيه، وتناسوا الإرسال وجهالة الحارث بن عمرو.

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٣٥/٦.

وقد ضعف حديث معاذ جماعة من جهابذة الحديث ، على رأسهم الإمام البخاري ، وتلميذه الترمذي ، والدارقطني ، والعقيلي ، وابن طاهر القيصراني ، والجوزقاني ، وابن حزم ، والعراقي ، وابن الجوزي ، وابن كثير ، وابن حجر وضعفه الألباني في « الضعيفة »^(١).

ومع هذا كله ؛ فلا يلزم من ضعف إسناده ضعف معناه ، فإن معنى الحديث صحيح فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص ، لاسبما وأن شواهد كثيرة من نصوص أخرى تؤكد هذا المعنى^(٢).

هذه لمحة مقتضبة عن وجهة نظر الظاهرية في إبطالهم الرأي ، ولسنا في مجال استقصاء الأدلة ولا الرد عليها ، وكفني أن أشير إلى أن القائلين بالرأي يستدلون في القول به إلى حجج قوية من النصوص والآثار وعمل الصحابة ، وأنهم ليسوا خارجين عن النصوص ، وإنما هم يوسعون العمل بها ، أخذاً بالظن الراجح والغالب ، وهو مما يجب العمل به في الشرع.

غير أن الأساس الذي أدى إلى هذا كله ، هو اعتبار الظاهرية أن الشريعة غير معقولة الأحكام ، ولا تنبني نصوصها على علل ، فهم ينفون تعليل الأحكام ، وبذلك ينهدم صرح الاستنباط بالرأي ، ولذا لا بد من كلمة عن إبطالهم التعليل.

(١) ٢٧٣ : ٢ رقم ٨٨١.

(٢) انظر بسط تخريج هذا الحديث في « الموافقات » للشاطبي ٢٩٨ / ٤ وما بعدها بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان فقد أفاد وأجاد ، وراجع الانتهاج بتخريج احاديث المنهاج للحافظ عبد الله بن الصديق الغماري ص ٢١٠ ، وتخريج احاديث اللمع في أصول الفقه له ص ٢٩٩

الأصل الثاني : إبطال التعليل :

العلة في اللغة : اسم لما يتغير الشيء بحصوله ، أخذاً من العلة التي هي المرض ، لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المريض^(١).

أما في اصطلاح الأصوليين ، فقد عرفها الغزالي ومن تابعه « بأنها وصف أضاف الشرع الحكم إليه ، وناطه به ، ونصبه علامة عليه »^(٢).

والتعليل أساس القياس ؛ بل هو كما يقول إمام الحرمين : « وهو على التحقيق بحر الفقه ومجموعه ، وفيه تنافس النظائر »^(٣).

وتعليل الأحكام هو فيصل التفرقة بين جمهور الفقهاء والمدرسة الظاهرية ، فالجمهور ينظرون إلى النصوص على أنها معقولة المعنى ، وشرعت أحكامها لأغراض ومقاصد ، وإن مجموع هذه النصوص يستنبط منها قواعد كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة ، وذلك لأن النصوص تنهاى ، والحوادث لا تنهاى ، فلا بد أن تستخرج علل الأحكام المعقولة ، ليكون القياس بينها^(٤).

هذا نظر جمهور الفقهاء ، أما الظاهرية فيرون أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها ، أي أنها في الجملة لمصلحة العباد ، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه ، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ، تساوقاً مع مذهبهم في إحاطة النصوص بجميع أحكام الحوادث.

(١) إرشاد الفحول ٣ / ٧٠٢

(٢) انظر المستصفى ٢ / ٢٣٧ ، بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر.

(٣) البرهان ٢ / ٥١٧ ، بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب .

(٤) انظر ابن حزم لأبي زهرة ٣٩٠.

وقد خصص ابن حزم باباً كاملاً من كتابه «الإحكام» لهدم فكرة التعليل وقال في عنوانه: (الباب التاسع والثلاثون في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين)، وهو ينسب هذا الإبطال الكامل إلى جميع الظاهرية قبله.

فيقول: «ذهب القائلون بالقياس من المتحذلقين المتأخرين منهم إلى القول بالعلل، واختلف الميطلون للقياس، فقالت طائفة منهم: إذا نص الله تعالى على أن جعل شيئاً ما سبباً لحكم ما، فحيث ما وجد ذلك السبب وجد ذلك الحكم... وهذا ليس يقول به أبو سليمان^(١) رحمه الله ولا أحد من أصحابنا^(٢)، وإنما هو قول لقوم لا يعتد بهم في جملتنا كالفاشاني^(٣) وضرياته. وقال أبو سليمان وجميع أصحابه رضي الله عنهم: لا يفعل الله شيئاً من الأحكام وغيرها لعل أصلاً بوجه من الوجوه.. وهذا هو ديننا الذي ندين الله تعالى به، وندعو عباد الله تعالى إليه، ونقطع على أنه الحق عند الله تعالى»^(٤).

وفي موضع آخر يعرف ابن حزم التعليل ويعده بدعة أحدثت في القرن الرابع فيقول: «ثم حدث التعليل والتقليد في القرن الرابع، والتعليل: هو أن يستخرج المقتضى لعل للحكم الذي جاء به النص، وهذا باطل، لأنه إخبار عن الله أنه حكم

(١) هو داود بن علي الأصبهاني الظاهري.

(٢) يقصد الظاهرية.

(٣) الفاشاني أو الفاشاني، وهو محمد بن إسحاق، أبو عبد الله نسبته إلى قاشان، كان ظاهرياً ثم شافعيًا متقدماً في المذهب. له كتاب الرد على داود في إبطال القياس، وكتاب إثبات القياس، وكتاب أصول الفتن، وكتاب دلائل النبوة، وقد أجاز القياس بالعللة المنصوصة دون العلة المستنبطة، وتبعه على ذلك طائفة سموهم بالقاشانية أو الفاشانية، انظر ترجمته في فصل المذهب الظاهري بالمشرق من هذه الرسالة.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٧٦/٨-٧٧.

بكذا من أجل تلك العلة، وإخبار عن الله بما لم يُخبر عن نفسه»^(١). ويقول أيضاً: «ولا علة في شيء من الدين أصلاً، والقول به في الدين بدعة وباطل»^(٢).

بل قد بلغ هجوم الإمام ابن حزم على التعليل وأمله إلى حد اعتبار «أن القياس وتعليل الأحكام دين إبليس، وأنه يخالف للدين الله تعالى، نعم، ولرؤساءه. ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القياس في الدين، ومن إثبات علة لشيء من الشريعة»^(٣).

وهو يناقش أصحاب التعليل ويبين تناقضهم ويورد حججهم، فيطلبها واحدة واحدة مغلقاً عليهم كل باب، ومستعيناً على ذلك بما أوتي من قدرة فذة على الجدال والمناظرة، وإفحام الخصوم، فيقول لهم: «أخبرونا عن هذه العلة التي ادعيتوها وجعلتموها علة التحريم، أو التحليل أو بالإيجاب، من أخبركم بأنها علة الحكم؟ ومن جعلها علة الحكم؟

فإن قالوا: إن الله تعالى جعلها علة الحكم، كذبوا على الله عز وجل إلا أن يأتوا بنص من الله تعالى في القرآن، أو على لسان رسول الله ﷺ بأنها علة الحكم، وهذا ما لا يجدونه.

فإن قالوا: نحن شرعناها، فقد شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وهذا حرام بنص القرآن. وإن قالوا: إنها علة لغالب الظن وهذا هو قولهم، قلنا لهم: فعلتم ما حرم الله تعالى عليكم إذ يقول: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^(٤)، وإذ يقول رسول الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن

(١) ملخص إبطال القياس ص ٥-٦.

(٢) الإحكام ١/٤٤.

(٣) المصدر السابق ٨/١١٣.

(٤) النجم ٢٨.

كذب الحديث^(١).

وعللهم مختلفة، فمن أين لهم بأن هذه العلة هي مراد الله تعالى من، دون أن ينص لفاعلها؟ وهو تعالى قد حرم علينا القول بغير علم، والقول بالظن^(٢)، لكن لا يعني هذا أن الظاهرية ينكرون وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة إنكاراً مطلقاً، بل يشترطونها ويقولون بها، لكنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله أسباباً، ولا يحل لأحد أن يتعدى بها إلى ما يشبهها من الأحوال.

يقول أبو محمد: «ولسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة، بل ننفيها ونقول بها، لكننا نقول: إنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله أسباباً، ولا يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت أسباباً له^(٣)». وبالجملة فلا يُعتبر من الأسباب إلا ما جاء به النص، يقول: «ولسنا نقول إن الشرائع كلها لأسباب، بل نقول ليس منها شيء لسبب إلا ما نص منها أنه لسبب، وما عدا ذلك فإنما هو شيء أراد الله تعالى الذي يفعل ما يشاء^(٤)». وإذا فهمنا هذا النص فهماً سليماً ومستقيماً، علمنا كم أبعد النجفة من زعم من الباحثين^(٥) أن ابن حزم ينفي عن الشريعة مطلقاً كل حكمة أو غرض، وكل قصد إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة، وإنما هي مشيئة الله وكفى.

(١) أخرجه البخاري في الأدب باب «أيا أيها الذين آمنوا»، ومسلم في البر والصلة باب تحريم

الظن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) التلذذ ص ١٠٥-١٠٦، ت. محمد صبحي حلاق.

(٣) الإحكام ٩٩/٨.

(٤) المصدر السابق ١٠٢/٨.

(٥) انظر مثلاً نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي - للدكتور أحمد الريسوني ص ٢٢٠.

وليس الأمر كذلك على إطلاقه، فابن حزم يوافق على أن مقاصد الشرع وأغراضه تُطلب، ولكنها لا تُطلب إلا من النص إنما الذي ينكره هو تعدي تلك الأسباب المنصوصة إلى غيرها، أو نقل تلك الأحكام إلى غير ما وُضعت له، واختراع أسباب لم يأذن بها الله تعالى.

فالظاهرية يذهبون إلى أن نصوص الشرع وضعت في الجملة لمصلحة العباد في المعاش والمعاد، ولكن ليس من حقنا أن ننقل النص من موضعه الذي وُضع له، لكي نفكر في علة مستنبطة منه بعقولنا.

وقد جاء هذا المعنى في قول الإمام ابن حزم: «إننا نكر ما نص الله ورسوله، بل نكر ما أخرجتموه بعقولكم، وادعيتموه بلا برهان ولا نص، وذلك إخبار عن الله بما لم يخبر وتقويل لرسوله بما لم يقل^(١)».

ويزيده بيانا ووضوحا قوله: «إنه تعالى يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه، لا لسبب ولا لغرض، حاشا ما نص تعالى عليه فقط أنه فعله لغرض أراد أو لسبب، وأما ما لم ينص ذلك فيه فإننا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء، لا لغرض ولا لسبب، ولولا النصوص الواردة بذلك في بعض المواضع ما حل لمسلم أن يقول: إن الله تعالى فعل كذا لسبب كذا، ولا إن له عز وجل في فعل كذا إرادة كذا^(٢)».

وهكذا أطنب ابن حزم في إبطال التعليل في عدد من كيبه، لأنه أساس الخلاف بين الظاهرية والجمهور، ولأنه عمود القياس عدو الظاهرية اللدود، وأصل الأصول المردودة عندهم.

(١) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص ٤٧-٤٨.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨/١٠٤-١٠٥.

الأصل الثالث: إبطال القياس :

القياس في اللغة : التقدير للشيء بما يماثله، يقال : قاس الشيء، يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه وقيسه، إذا قدره على مثاله^(١)، ومنه : قِسْتُ الثوب بالنزاع: إذا قدرته به، والتقدير نسبة بين شيئين تقتضي المساواة بينهما، فالمساواة لازمة للتقدير.

أما القياس في الشرع: فهو حل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما^(٢)، لكن أقرب العبارات في تعريفه، كما ذكر أبو المعالي الجويني قول القاضي أبي بكر الباقلاني: «القياس حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر يجمع بينهما، من إثبات حكم، أو صفة، أو نفيهما»^(٣).

والقياس عند الجمهور مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه ينشعب الفقه؛ لأن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة، ومواقع الإجماع معدودة ماثورة، والوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها^(٤).

أما عند أهل الظاهر فهو أصل الأصول المردودة عندهم، والذي وقع فيها البُؤن الشديد بينهم وبين غيرهم من جماهير الفقهاء، ولذلك أفرد بعض الظاهرية مصنفات خاصة في إبطاله كما سبقت الإشارة إليه^(٥)، وأفرد له الإمام ابن حزم

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (قَس)، ١٨٧/٦.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ٧٩٧/٣.

(٣) البرهان ٤٨٧/٢. وهو التعريف الذي اختاره أيضاً الغزالي، والرازي، والأمدى، والشوكاني، وجمهور المحققين من الأصوليين، انظر المستصفي ٢٣٦/٢، وإرشاد الفحول ٦٦٤/٣، والإحكام للأمدى ١٦٧/٣.

(٤) انظر المصدر السابق ٤٨٥/٢.

(٥) انظر مؤلفات داود وأصحابه في هذا البحث.

أكثر من مائتي صفحة من كتابه «الإحكام»، وعرض له في سائر كتبه.

ونفس الأمر نجد عند مثبتي القياس الذين خصصوا كذلك صفحات كثيرة من تأليفهم في الأصول؛ للرد على الظاهرية نفاة القياس.

ويُعرف ابن حزم القياس بأنه «عند القائلين به والمبطلين له، أن يُحكم في شيء ما بحكم لم يأت به نص لشيءه شيئاً آخر ورد فيه ذلك الحكم، وهو باطل كله»^(١).

ويُعرفه بأوضح منه في موضع آخر فيقول: «وهو الحكم فيما لا نص فيه بمثل الحكم فيما فيه نص أو إجماع، فقال حُذّاقهم: لاتفاقهما في علة الحكم، وقال بعضهم: لاتفاقهما في وجه الشبهة، قلنا: هذه قضية باطلة لوجوه...»^(٢).

ثم يبطل ابن حزم القياس في الشرع بكلمة جامعة فيقول: «ولا يحل الحكم بالقياس في الدين، والقول به باطل، مقطوع على بطلانه عند الله تعالى»^(٣)، فقد صح أن القول بالقياس والتعليل باطل وكذب، وقول على الله تعالى بغير علم، وحرام لا يحل البتة لأنه: إما قطع على الله تعالى بالظن الكاذب المحرم، وإما شرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وكلا الأمرين باطل بلا شك^(٤).

وأبو محمد ينسب هذا المذهب إلى جميع الظاهرية بغير خلاف بينهم في ذلك، فيقول: «وذهب أصحاب الظاهر إلى إبطال القياس في الدين جملة، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه، ويميتنا

(١) الإحكام ٤٤/١.

(٢) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص ٥.

(٣) النبذ ص ٢٨، ت. محمد صبحي حلاق.

(٤) المصدر السابق ١٠٦-١٠٧.

عليه بمنه ورحمته، آمين^(١).

هذا هو موقف المدرسة الظاهرية من القياس، وزعيمهم في ذلك، وحامل لوائهم الإمام ابن حزم، الذي كتب المباحث المطولة في إبطاله، والرد على القائلين به، زاعماً أن لا حجة لهم سوى التشبيب، قال: «وشغب أصحاب القول بالقياس بأشياء مؤفوا بها، ونحن إن شاء الله تعالى نقض كل ما احتجوا به، ونحن لم بكل ما يمكن أن يعترضوا به، ونبين بحول الله تعالى وقوته بطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على إبطال القياس، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(٢).

وراح يسوق حجج القياسيين، وينقضها واحدة واحدة، ثم أعقب ذلك بذكر أدلته على بطلان القياس، وهي كثيرة يطول المقام بذكرها كلها، فيكتفي أن أصطفي واختصر أهمها:

١- إن الله تعالى أنزل الشرائع، فما أمر به فهو واجب، وما نهى عنه فهو حرام،

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥٥-٥٦/٧، ويجدر بي أن أشير هنا إلى أن داود ابن علي الظاهري، ليس أول من قال بنفي القياس في الشرع، بل سبقه إلى ذلك إبراهيم ابن سيار النظام وقوم من المعتزلة، ولكن داود كان أول من قال بذلك من أهل السنة، وزعم بعضهم قديماً وحديثاً أن داود يقول بالقياس الجلي دون الخفي خلافاً لابن حزم وطائفة من أصحابه الذين ينكرون القياس كله جلياً وخفيً، والصحيح ما نقله ابن حزم عنه أنه يبطل القياس في الدين جملة، لأدلة كثيرة لا يسع الحيز لذكرها، انظر بسط هذا الأمر في ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص ٤٨٩ وما بعدها.

(٢) لإحكام ٥٦/٧

وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان، وإذا كان الأمر كذلك ففي ماذا يحتاج إلى القياس^(١)؟

٢- إن القول بالقياس قول بعدم كمال الشريعة، وأن ثمة أحكام لم ينص عليها، وهذا باطل لأن الدين كله منصوص عليه، والنص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولا سبيل إلى نازلة لاحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ اكْتَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ مَرَرْتُ عَلَى الْكَتِفِ مِنْ تَحْتِهِ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿لَسْتُ بِشَيْءٍ مَّا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٤)، وقال عليه السلام في حجة الوداع: «اللهم هل بلغت؟ قالوا: نعم»، قال: اللهم اشهد^(٥)، فصح بذلك أن النصوص قد أحاطت بجميع أحكام الحوادث، فأغنى ذلك عن القياس، وصح بنص القرآن أنه لا شيء من الدين جميع أحكامه إلا وقد نص عليه، فلا حاجة بأحد إلى القياس^(٦).

٣- إن القياس بدعة، حدثت في القرن الثاني، ثم فشا وظهر في القرن الثالث، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول به^(٧).

وقد علق الحافظ الذهبي على دعوى ابن حزم هذه بقوله: «بل القياس كان في

(١) المصدر السابق ٢/٨.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) الأنعام: ٣٨.

(٤) النحل: ٤٤.

(٥) جزء من حديث حجة الوداع، أخرجه البخاري في المغازي باب حجة الوداع.

(٦) الإحكام ٣/٨، ١٥/٨، وانظر لإحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي

ص ٦١٦، ت. التركي

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ١٧٧/٧

عليه بمه ورحمته، آمين^(١).

هذا هو موقف المدرسة الظاهرية من القياس، وزعيمهم في ذلك، وحامل لوثهم الإمام ابن حزم، الذي كتب المباحث المطولة في إبطاله، والرد على القائلين به، زاعماً أن لا حجة لهم سوى التشغيب، قال: «وشغب أصحاب القول بالقياس بأشياء مؤهوا بها، ونحن إن شاء الله تعالى ننقض كل ما احتجوا به، ونحتج لهم بكل ما يمكن أن يعترضوا به، ونبين بحول الله تعالى وقوته بطلان معتقدهم بكل ما تعلقوا به في ذلك، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على إبطال القياس، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(٢).

وراح يسوق حجج القياسيين، وينقضها واحدة واحدة، ثم أعقب ذلك بذكر أدته على بطلان القياس، وهي كثيرة يطول المقام بذكرها كلها، فيكفي أن أصطفي وأختصر أهمها:

١- إن الله تعالى أنزل الشرائع، فما أمر به فهو واجب، وما نهى عنه فهو حرام،

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥٥-٥٦/٧، ويجدر بي أن أشير هنا إلى أن داود ابن علي الظاهري، ليس أول من قال بنفي القياس في الشرع، بل سبقه إلى ذلك إبراهيم ابن سيار النظام وقوم من المعتزلة، ولكن داود كان أول من قال بذلك من أهل السنة، وزعم بعضهم قديماً وحديثاً أن داود يقول بالقياس الجلي دون الخفي خلافاً لابن حزم وطائفة من أصحابه الذين ينكرون القياس كله جلياً وخفيً، والصحيح ما نقله ابن حزم عنه أنه يطل نقياس في الدين جملة، لأدلة كثيرة لا يسع الحيز لذكرها، انظر بسط هذا الأمر في ابن حزم الأصولي للذكر عبد الله الزايد ص ٤٨٩ وما بعدها.

(٢) لإحكام ٥٦/٧

وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان، وإذا كان الأمر كذلك ففي ماذا يحتاج إلى القياس^(١)؟

٢- إن القول بالقياس قول بعدم كمال الشريعة، وأن ثمة أحكام لم ينص عليها، وهذا باطل لأن الدين كله منصوص عليه، والنص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولا سبيل إلى نازلة لاحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لِلنَّاسِ مَانُزِلُ إِلَيْهِمْ﴾^(٤)، وقال عليه السلام في حجة الوداع: «اللهم هل بلغت؟ قالوا: نعم»، قال: اللهم اشهد^(٥)، فصح بذلك أن النصوص قد أحاطت بجميع أحكام الحوادث، فأغنى ذلك عن القياس، وصح بنص القرآن أنه لا شيء من الدين جميع أحكامه إلا وقد نص عليه، فلا حاجة بأحد إلى القياس^(٦).

٣- إن القياس بدعة، حدثت في القرن الثاني، ثم فشا وظهر في القرن الثالث، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول به^(٧).

وقد علق الحافظ الذهبي على دعوى ابن حزم هذه بقوله: «بل القياس كان في

(١) المصدر السابق ٢/٨.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) الأنعام: ٣٨.

(٤) النحل: ٤٤.

(٥) جزء من حديث حجة الوداع، أخرجه البخاري في المغازي باب حجة الوداع.

(٦) الإحكام ٣/٨، و١٥/٨، وانظر إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي

ص ٦١٦، ت. التركي

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ١٧٧/٧

زمن الصحابة^(١).

والحق أن من الصحابة من أنكر القياس ومنهم من قال به، وحمل جميع الفقهاء ذلك الإنكار على القياس المبني على الشهوة والهوى البعيد عن أصول الشريعة، المخالف للسنة.

٤ - نصوص كثيرة في إبطال القياس من مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْضُوا بَيْنَ الَّذِينَ بَيْنَهُمُ الْاِثْمَ وَالْاِثْمَ بِالْقِيَاسِ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّهُ كَانَ يَكُونُ لِقَوْمٍ أَثِمًا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَرَمَيْتُمْكُمْ مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾^(٥)، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ ذِي الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْكَبِيرُ يَمِيرُ الْحَقُّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾^(٦).

قال ابن حزم: «فحرم الله تعالى أن نقول عليه ما لا نعلم، وما لم نعلمنا، فلما لم يجد الله أمر بالقياس، ولا علمنا إياه، علمنا أنه باطل، لا يحمل القول به في الدين»^(٧).

٥ - إنه ليس على النافي دليل، وإنما يطلب الدليل من مدعي الشيء، ولا دليل

(١) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص ٥، تحقيق د. سميد الأفغاني، وقد ذكر أن الذهبي علق على كلام ابن حزم هذا في هامش نسخه من كتاب «ملخص إبطال القياس» التي علقها لنفسه من خط عبي الدين ابن عربي، الظاهري المذهب.

(٢) المحجرات: ١.

(٣) الإسراء: ٣٦.

(٤) النحل: ٧٨.

(٥) البقرة: ١٥١.

(٦) الأعراف: ٣٣.

(٧) التبيين لابن حزم ص ١٠٣-١٠٤ ت. حلاق، وانظر أيضاً الأحكام ٩/٨ وما بعدها.

لهي القياس

٦ - تناقض أهل القياس فيما يقبسون، وقد عقد ابن حزم لذلك ما في كتابه «الإعراب» ضوئه: «في ذكر طرف من تناقضهم في القياس الذي لا يحسون ولبه يتسبون، وله يتركون القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم والجماع المسلمين، إما يتركهم في المسألة التي قاسوا فيها قياساً مثل الذي قسوه، وإما يتركهم فيها قياساً آخر وأظهر من القياس الذي قسوه، وإما يتركهم القياس في مسألة أخرى مثل التي قاسوا فيها سواء بسواء»^(١).

وبعد أن ذكر صوراً كثيرة لذلك، قال في ختام الباب: «قد ذكرنا من تناقضهم في القياس كما وعدنا بحول الله تعالى وقوته ما فيه كفاية لمن صح نفسه، وتلفه لو تبعناه لكان أضعاف ما ذكرناه»^(٢).

هذه خلاصة لبعض الأدلة المستخلصة من حجاب بحر أبي من الجدول القوي العنيف الواقع بين الظاهرية وغيرهم، وأساسها كما ترى أن النصوص فيها بيان كل شيء، فلا حاجة إلى الأقيسة، وأن الشريعة كاملة، والقياس زيادة على هذا الكمال والتمام بعمل الإنسان، لا بشرع الأديان.

هذا هو أساس مذهب الظاهرية الذي وضحه أبو محمد، لكن المحققين من مشي القياس في ردهم على ابن حزم ومن سلك سبيله من أهل الظاهر، لا يتكرونها شمول النصوص لكل الأحكام، وإنما يختلفون معهم في طريق شمولها لها، فالظاهرية يرون أن شمول النصوص للأحكام يكون بطريق العبارة فقط،

(١) الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعيين في مذاهب أهل الرأي والقياس - لابن حزم ج ١، الورقة ٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ج ١ الورقة ٢٨١.

والمتبنون يقولون إن دلالة النصوص على الأحكام كما تكون بدلالة العبارة تكون غيرها من أنواع الدلالات العامة، التي تبيّن مقاصد الشريعة من جملة نصوصها وعامة أحوالها، وبذلك يكون القائلون بالقياس مُعْجِلِينَ للنصوص، رادين الأمر إلى الله والرسول^(١).

ومن الإنصاف للجمهور القول: إن القياس حق، لأن الشرع لا يمكن أن ينص على كل الحوادث الجزئية، كل جزئية بنصها، وكل حادثة بعينها، ولكن القياس لا يصار إليه إلا عند الضرورة، أي عند عدم النص، فالقياس كالتييم لا يكون إلا عند الإغواز من الماء، كما يقول الإمام الشافعي^(٢). فالمسرفون في الأخذ بالقياس ليسوا على صواب، والنفاة له بإطلاق ليسوا على صواب، والحق بين هؤلاء وأولئك. وفي ذلك لابن القيم كلام قيّم، أحسبه أحسن ما قيل في أصول الظاهرية، وأكثره اعتدالاً وإنصافاً، فقد ذكر ما أحسنوا فيه، وما أخطؤوا فيه:

فقد أحسنوا من أوجه:

الأول: أحسنوا في اعتنائهم بالنصوص ونصريها، والمحافظة عليها، وعدم تقديم غيرها عليها من رأي أو قياس أو تقليد.

الثاني: وأحسنوا في رد الأقيسة الباطلة، وبيانهم تناقض أهلها في نفس القياس وتركهم له، وأخذهم بقياس وتركهم ما هو أولى منه.

ولكن أخطأوا من أربعة أوجه:

أحدها: رد القياس الصحيح، ولا سيما المنصوص على علته التي يجري النص

(١) انظر القياس بين مؤيدية ومعارضيه للدكتور عمر سليمان الأشقر ص ٩٩-١٠٠، وأصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الرسالة للشافعي ص ٥٩٩-٦٠٠ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

عليها مجرى التنقيص على التعميم باللفظ، فلا يستريب أحد في أن من قال لغيره: «لا تتزوج هذه المرأة فإنها فاجرة» أنه نهى له عن كل امرأة كانت كذلك.

الخطأ الثاني: تقصيرهم في فهم النصوص، فكم من حكم دل عليه النص ولم يفهموا دلالة عليه، وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ، دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعُرفه عند المخاطبين، فلم يفهموا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُلْ لِّمَن آتَى وَلَا نَهَرَهُمَا﴾ ضرباً ولا سباً ولا إهانة غير لفظة أف.

الخطأ الثالث: تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه، لأنهم لما سدوا على أنفسهم باب التمثيل والتعليل، واعتبار الحكم والمصالح - وهو من الميزان القسط الذي أنزله الله - احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب فحملوها فوق الحاجة.

الخطأ الرابع: اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان، حتى يقوم دليل على الصحة، فإذا لم يبق عندهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانه، فأفسدوا بذلك كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم، بناء على هذا الأصل^(١).

تلك هي الأصول المعتد بها، وأهم الأصول المردودة عند أهل الظاهر، لم أقصد بها الاستقصاء والاستيفاء، بل حسبي أن أكون قد قدمت للقارئ صورة واضحة وعامة عن منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص واستنباط الأحكام: الذي خالفت في الكثير من قواعده جمهور الفقهاء وعامة العلماء، ورامت بذلك المنهج الوقوف في وجه حركة المستهينين بالنصوص، والمسرفين في القياس والتعليل، وردد الناس إلى التمسك بظاهر الكتاب والسنة لا غير.

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٣٧-٣٤٤، ط دار الفكر.

الباب الرابع

أثر المدرسة الظاهرية

الفصل الأول : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة

الفصل الثاني : من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية

الفصل الثالث : أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس

الفصل الرابع : امتداد أثر المدرسة إلى المشرق

الفصل الخامس : أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر

الفصل الأول

من ظاهرية الفكرة

إلى

ظاهرية الدولة

مُهَيَّنَد

حالة الفقه والفقهاء على عهد المرابطين

لقد آل الأمرُ بدولة المرابطين إلى الشيخوخة قبل الأوان، وتمكن منها الضعف إيماناً تمكن، فانهار كل ما بناه لها الرجل العظيم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين من آثار المجد الرفيع، وأركان العز المنيع، وذلك أن ولده علي بن يوسف بن تاشفين برغم صلاحه كان ضعيفاً مستضعفاً، فعُلب على أمره، واستقل الولاية بالأقاليم وعاد العتو والفساد في القبائل كما كان^(١)، وظهرت المرأة في ميدان السياسة تلعب بعقول الحكام، تحوك المؤامرات، وتدس المكائد.

فقد « اختلت حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلالاً شديداً، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل منهم يُصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين، وأحق بالأمر منه!

واستولى النساء على الأحوال، وأسندت إليهن الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مُفسِد شَرير وقاطع سبيل وصاحب خمر وماخور، وأمير المسلمين في ذلك كله يتزيد تغافلاً، ويقوى ضَعْفُهُ، وقنع باسم إمرة المسلمين، وبما يُرفع إليه من الخراج، وعكف على العبادة والتبتل، فكان يقوم الليل ويصوم النهار، مشتهراً عنه ذلك، وأهمَل أمور الرعية غاية الإهمال، فاختلف عليه كثير من بلاد الأندلس، وكادت تعود إلى حالها الأول^(٢).

(١) النبوغ المغربي في الأدب العربي، للعلامة عبد الله كنون ج ١/ ص ١٠٣.
(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص ٢٦٠-٢٦١.

وشمل هذا الفساد العام فساد الفقه، فأهمل الفقهاء علم الأصول، ونصروا الكتاب والسنة، وانهمكوا على كتب الفروع والمختصرات الفقهية المجردة من الأدلة؛ التي أصبحت معتمدتهم، فاقترضوا على مدونة سحنون، والتوارد والمختصر لابن أبي زيد وواضحة عبد الملك بن حبيب، و«المستخرجة من الأسمعة» وهي المعروفة بالعنية للعيني، و«البيان والتحصيل» لابن رشد الجدل، وكتاب التهذيب للبراذعي، وما جانس هذه الكتب، ونحا غورها.

فقامت نصوص المذهب وأقوال أصحابه مقام نصوص الشارع، مما لم يترك للاجتهاد مجالاً، ولا حركة الفقه وتطوره متسعاً، لاسيما بعد اتساع رقعة الدولة، وامتداد نفوذها.

ولست أعني أن جميع فقهاء العصر المرابطي اتجهوا هذا الاتجاه في الفقه، بل كان منهم من ارتبط بالأصول، إلا أن المنحى الغالب في هذا العصر كان هو الاتجاه نحو الفروع، والجمود على التقليد، وقد كان لهذه النزعة ظهور مبكر بالأندلس منذ القرن الثالث، كما بسطنا ذلك في الباب الأول عند حديثنا عن المدارس والمذاهب.

ثم إن هذه النزعة ازدادت استفحالاً في عهد المرابطين، بما تأسست عليه الدولة من اتجاه فروع، بدأه الفقيه عبد الله بن ياسين، ثم رعاه الأمراء من بعده. وإننا لا نكاد نظفر بنص صريح يفيد اهتمام المرابطين بدراسة الأصوليين القرآن والسنة من جهة كونهما معيناً لاستخراج الأحكام الشرعية.

قال المراكشي متحدثاً عن عهد علي بن يوسف: «ولم يكن يُقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفتت في ذلك الزمان كتب المذهب وعُمل بمقتضاها وتُبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى لُسي

النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء»^(١).

ولذلك أحرق علي بن يوسف كتب أبي حامد الغزالي لما دخلت المغرب بعد أن أفناه المالكية بذلك، وتقدم بالوعيد الشديد، من سفك الدم واستئصال المال، إلى من وجد عنده شيء منها»^(٢).

لكن الإنصاف يقتضى أن نسجل أن الذين ثاروا على كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي، هم اتجاه الفروع والتقليد، من فقهاء الأندلس أنفسهم - الذين أثروا في الدولة المرابطية ذلك الأثر البالغ - وعلى رأسهم أبو عبد الله ابن حديد قاضي قرطبة^(٣)، الذي تولى أمر هذه القضية.

وقد بلغت مكانة هؤلاء الفقهاء المالكية في الدولة والقضاء والفتوى شأوا بعيداً، لاسيما في أيام علي بن يوسف الذي اشتد إثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، فكان إذا ولى أحداً من قضاته، كان فيما يعهد إليه، ألا يقطع أمراً ولا يبت حكمه في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضرة أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس^(٤).

هذه المكانة التي تبوأها الفقهاء في سياسة الدولة المرابطية، كانت في مبدئها أمراً

(١) المعجب ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٥.

(٣) انظر مقال: الموحدون ثورة سياسية ومنحية للدكتور عباس الجراري، مجلة المناهل، ع ١٩٧٤.

(٤) المعجب ص ٢٥٢-٢٥٣.

طبيعياً، إذ إن الفقه وثيق الصلة بشؤون الحياة المختلفة، بما في ذلك السياسة. ولكن يبدو أن منزلة الفقهاء في الدولة تجاوزت هذا الحد الطبيعي، فشملت حتى الأمور التي تحتاج إلى خبرات عسكرية أو إدارية صرفة.

قال المراكشي: « ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغیرها وكبیرها موقوفة عليهم حتى طول مدته [أي علي بن يوسف]، فعظم أمر الفقهاء »^(١).

واتسعت أرزاقهم حتى بلغت عند بعضهم إلى حد الثراء المفرط، فقد كان يوسف بن تاشفين أجرى عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه^(٢).

وذكر صاحب المعجب أنه في عهد علي بن تاشفين «عظم أمر الفقهاء كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثر لذلك أموالهم، واتسعت مكاسبهم»^(٣).

إن هذه الأوضاع التي آكل إليها الفقه والفقهاء على عهد المرابطين جعلت بعض الناس يتخذ حالهم بأسلوب عنيف حاد مع السخرية اللاذعة، ومن هؤلاء: الشاعر أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النبي الجباني الأندلسي الذي قال فيهم:

أهل الرياء لبستموا ناموسكم كالذئب أدلج في الظلام العاتم
فملكتكم الدنيا بمذهب مالك وقستموا الأموال بابن القاسم^(٤)

(١) المصدر السابق ص ٢٥٣.

(٢) روض القرطاس لابن أبي زرع ص ٩٤.

(٣) المعجب ص ٢٥٣.

(٤) عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري ت ١٩١ هـ فقيه مصري، فقه

بماتك، وروى عنه المدونة، وهو من أشهر تلامذته.

وركنتمو شهب الدواب بأشهب^(١) وبأصبع^(٢) ضبغت لكم في العالم^(٣)



(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن دلود القيسي، أفقه المصريين من أصحاب مالك ت ٢٠٤ هـ.
(٢) هو أصبع بن الفرج بن سعيد بن نافع، فقيه من كبار المالكية بمصر، ت ٢٢٥ هـ.
(٣) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٢٥٣.

المبحث الأول

الانقلاب الظاهري في عهد المهدي بن تومرت الموحدي

وقف ابن تومرت على هذه الحال، وأدرك هذا الوضع، فعزم على تغييره بعد عودته من رحلته المشرقية، فكان كما وصفه ابن خلدون بحق «بمجرأ متفجراً من العلم، وشهاباً واريماً من الدين»^(١)، وحمل معه منهجاً جديداً في الفهم، أراد أن يدعو إليه، وأن يغير حياة أهل المغرب والأندلس بل حياة الأمة الإسلامية على أساسه، وهو الدعوة إلى الأصول الجامعة، ونبذ الفروع المفرقة، والآراء المزعجة. وقف المهدي على منهج الفروع والتقليد الذي كان السمة الغالبة على أهل المغرب والأندلس في الفقه، حتى كادت الصلة بين هذا الفقه وبين الأصول النصية من القرآن والحديث تنقطع، أو هي انقطعت بالفعل في عهد المرابطين. ولاحظ المهدي مساوئ هذا المنهج ونتائجه السيئة في الفكر والحياة من جمود وركود وخمود في حركة الفقه والاجتهاد، والمخرف أخلاقي في السيادة والمجتمع. والذي دفع المهدي إلى هذا التحليل للأوضاع، هو ما كان تلقاه في المشرق من ثقافة فقهية تعتمد التأصيل من نصوص القرآن والسنة منهجاً أساساً، فقد درس على جلة من الفقهاء والمحدثين والأصوليين المبرزين أمثال: المبارك بن عبد الجبار ونظرائه من المحدثين، وأبي بكر الشاشي، وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر الطرطوشي، ولا ينبغي أن ننفل تأثره الكبير بمنهج الإمام ابن حزم الظاهري الذي أصبح أمراً يقينياً أو يكاد.

(١) العبر لابن خلدون ٤٦٦/٦.

وقد تقدم - في ترجمته - أنه طلب العلم بالأندلس أثناء رحلته، ودخل قرطبة كما ذكر ابن القطان في نظم الجمان، وقرأ على القاضي أبي جعفر ابن حدين التوفى سنة ٥٤٨ هـ وأقام بالأندلس مدة مهمة كافية للتحقق والتأثر بهذا المنهج الظاهري الحزمي؛ خلافاً لمن ذهب من الباحثين إلى أنه اتخذ الأندلس قنطرة عبور إلى المشرق فحسب، إذ ليس لهم من مستند مقنع، ولا دليل مشيع، لاسيما وأن ابن القطان يؤكد أن ابن تومرت «جاء البحر إلى الأندلس طالباً للعلم، ووصل قرطبة»^(٢). ثم إن تأثره بالمدرسة الظاهرية الحزمية يبدو جلياً في كتبه وفكره وفقهه كما سيأتي.

المطلب الأول: ظاهرة المهدي بن تومرت من خلال أقوال العلماء:

إننا نذهب بدءاً إلى أن منهج أهل الظاهر وأثرهم بدأ مع بداية الدعوة الموحدية على يد المهدي إمامهم، ويشهد لذلك نصوص كثيرة سيأتي بسطها.

وقد كان من الدوافع التي دفعتهم إلى الأخذ بالظاهر وتقديس ابن حزم، والعمل على محو مذهب مالك من المغرب جملة، أن المذهب المالكي كان هو المذهب الرسمي للدولة المرابطية التي عانى المهدي مع فقهاء ماعاناه، فعمل الموحدون على محو كل ما يربط الناس بها من الأذهان، أضف إلى ذلك أن ابن حزم ومدرسته الظاهرية يعدان رمزا للتمرد على المذاهب الفقهية وخاصة المذهب المالكي وأعلامه بالمغرب والأندلس، فاتخذوا مذهب «الظاهرية» شعاراً لهذه الغاية، ورمزاً لها^(٣).

(١) نظم الجمان ص ٤.

(٢) راجع علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - ج ١/ ص ٢٩٠.

قد قبض الله للإمام ابن حزم من يُمَكِّنْ لدعوته إلى الظاهر، ويخرجها من عالم القول إلى عالم الواقع، ومن ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة، فجاء المهدي بن تومرت لتجديد الدين بإرجاع الناس إلى ظاهر الكتاب والسنة، وببذل القيم والفروع.

وهكذا كان مؤسس الدولة الموحدية المهدي بن تومرت هو الأول من يهدى لذي يذر هذه البصرة الظاهرية، ويشهد لذلك غير ما نص قديم وحديث.

قال صاحب «بيوتات فاس الكبرى» إسماعيل بن الأحمر: «إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القليل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية. ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلى قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسني^(١) أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصول الظاهرية، فامتلأ أمره، وصاروا لا يحكمون إلا بمحصول الظاهرية، وجروا

(١) وفي «المعجب» محمد بن عبد الله بن طاهر، وفي «الذخيرة السنية» محمد بن طاهر من أهل مدينة فاس الشيخ الشريف الفقيه القاضي المتصوف المجاهد، كان قبل اتصاله بالموحدين يتحل طريقة الوعظ ويتصوف، ويدرس واتصل بالمتصور الموحدي سنة ٥٨٧هـ، فحضر عنده، وكانت له عنده منزلة عظيمة، روى عن ابن جبير وابن الرمانة، وكان من جهة المحدثين، وتوحد عصره فصاحة ومشاركة في جميع العلوم الدينية والدنيوية، عفا بالأصين أصول الدين وأصول الفقه، ومسائل الخلاف، ولي قضاء الجماعة لمتصور، وكان عادلاً فاضلاً ورعاً لم يعرف له في أحكامه مثيل، ولا يقبل هبة من أحد من حوزة، ولي القضاء إلى أن مات، ثم ولي قضاء الجماعة للناصر بعد أبيه ولم يزل قضياً إلى أن مات بإشبية بعد رجوعه من غزوة العقاب سنة ٦٠٨هـ أو ٦٠٩هـ الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لأن أبي زرع النفاسي ص ٤٨، والمعجب للمراكشي ص ٤٤٥

على ذلك الشئ بطول أيامهم^(٢)،
بن الأمر - كما ينطق به النص - لم يقتصر على التحال المنع الظاهري فحسب، بل تجاوزه إلى العمل وأحكم به في القضاء وشؤون الدولة طوال منتهى وقرب من عبارة ابن الأحمر مع شيء من التفصيل، فجاءها عند صاحب الإعلام من حل مراكش وأغامت من الإعلام، حيث قال في ترجمة عبد المؤمن بن علي الكومي الموحدي: «ثم أعلم أن الموحدين قد غلبوا المنع المعروف لهم، من إنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل شرعاً على محض الظاهرية، وجروا على ذلك سنين بطول أيامهم إلى أن انقرضوا، وتوهم في ذلك مذهبهم أول ملوكهم محمد بن عبد الله الحسني المعروف بالإمام المهدي، صرح الرأي وأمر بحرق كتب الفقه وأزاهلها، ووضع في السن موضوعاً وتبعه على ذلك أمير المؤمنين بعده عبد المؤمن بن علي ولولاه^(٣)».

وهذا النص يزيلنا فائدة أخرى وهو أن المهدي بن تومرت هو الذي أمر بحرق كتب الفروع والرأي، والمقصود فروع فقه المذهب المالكي، غير أن مسألة الأمر بالحرق هذه لم ترد في هذا النص وحده فحسب، بل ذكرها أيضاً شارح «أعز ما يطلب» الذي أكد أن المهدي أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقها.

وعليه، يكون أمر الحرق لم يصدر عن عبد المؤمن كما تنعّب إلى ذلك بعض الروايات التاريخية، ولا عن يعقوب المتصور قط كما ينعّب بعضها الآخر، بل بدأ مع المهدي المؤسس الأول نفسه، وتبعه على ذلك خلفاء الموحدين وحماتها.

(١) بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل بن الأحمر ص ١٩.

(٢) إعلام من حل مراكش وأغامت من الإعلام ٣٩٦/٨.

(٣) شرح أعز ما يطلب مجهول، مخطوط خزنة ابن يوسف بمراكش، رقم ي ٤٠١، قلاص ابن تومرت للذكور عبد المجيد تشار ص ٣٦٢.

سنة في دولتهم .

وليس الأمر مستغرباً ولا مستبعداً من ابن تومرت فقد اشتهر عنه أنه « كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي »^(١).

ونبّه هنا إلى أنه شتان ما بين الأمر بالحرق وتنفيذ الحرق عملياً، إذ إن هذا التنفيذ لم يتحقق إلا في عهد يعقوب المنصور كما سيأتي، لأسباب تاريخية أهمها أن الدولة الموحدية في عهد المهدي لم تكن قد تمكنت ولا استقر بناؤها بعد، ثم لا ينبغي أن نغفل خطر فقهاء المالكية الذين كانوا كثرة وقوة ليست بالهينة في أواخر عهد الدولة المرابطية وبداية الدعوة الموحدية، مما يتعذر معه تنفيذ أمر الحرق .

وما يشهد لظاهرية المهدي كذلك، أن الونشريسي في مبحث البدع من المعيار حلاه « بالظاهري » ، وعبارته : « ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري عمداً بن تومرت ... من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتصاليات الإسلام عند كمال الأذان »^(٢).

ويؤيد ذلك أيضاً ما تتطرق به عبارة الإمام الشاطبي في « الاعتصام » عند حديثه عن مذهب المهدي المغربي حيث قال : « وكان مذهبه البدعة الظاهرية »^(٣).

(١) نظم الجمان لابن القطان ص ٣٨ . بتحقيق محمود علي مكي .

(٢) المعيار المغرب ٢ / ٣٦١-٣٦٢ .

(٣) الاعتصام للإمام الشاطبي ١ / ص ٢٥٦ ، ومن المعبّر أن يعتبر الشاطبي المذهب الظاهري بدعة، وهو مذهب اجتهد في كسائر المذاهب الفقهية الاجتهادية اختص بأشياء كما اختصت هي بأشياء أخرى، ولكن يزول العجب إذا علمنا أن مذهب الشاطبي الفقه على طرفي نقيض من مذهب الظاهرية، فهو يدعو إلى التعليل والمقاصد في فهم الشريعة كما يدل على ذلك كتابه الموافقات، والظاهرية يحملون عليها حملتهم المعروفة وينبذونها بالبراء.

وزهب في نفس هذا الاتجاه - اتجاه القول بظاهرية المهدي ابن تومرت ودولة الموحدين - جملة من الباحثين المحدثين، نذكر منهم العلامة محمد المنوني الذي يؤكد على هذا الأمر تأكيداً بالغاً^(١) حيث يقول : « الواقع أن مسألة الظاهرية ليست آتية من عبدالمؤمن ثم يوسف فقط، وإنما منشؤها الأصلي من ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية »^(٢).

ويستدل على ذلك - بما تقدم ذكره - من كلام ابن الخطيب في شرح رقم الخلل، والونشريسي في المعيار، وصاحب كتاب بيوتات فاس، وأغفل ما استقصاه من كلام المراكشي في الإعلام، والشاطبي في الاعتصام .

وعن ذهب إلى هذا الرأي أيضاً من المعاصرين المستعرب الإسباني « أنخل جتالك بالثيا » عند حديثه عن « مدرسة ابن حزم » قال : « وقد مال محمد بن تومرت مهدي الموحدين إلى مذهب ابن حزم ، إذ وجد فيه ما يؤيد دعوته »^(٣).

ويذهب الغنائي إلى أن ابن تومرت لكرهه الأخذ بالرأي في الشرع، ومعارضته للتقليد مشابهة لأفكار المذهب الظاهري في الشرع^(٤)، ومال إلى هذا الرأي الأستاذ عبد الله عنان^(٥).

وإذا عرفنا هذا، علمنا الخطأ الجسيم الذي وقع فيه بعض الباحثين المعاصرين

(١) في جلسة جمعتي وإياه في بيته بالرباط يوم ١٢ يوليو ١٩٩٥م أصر على القول بظاهرية الدولة الموحدية ، مستدلاً على ذلك بأدلة كثيرة موجودة في بطون تصانيف مازالت مخطوطة لا تحضرني الآن.

(٢) حضارة الموحدين للمنوني ص ٣٧ .

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي ص ٢٣٨ ترجمة الدكتور حسين مؤنس .

(٤) قيام دولة الموحدين للغنائي ص ٢٠١ .

(٥) عصر المرابطين والموحدين لعبدالله عنان ١ / ٢٠٣ .

الذين نفوا نفياً قاطعاً تأثر المهدي بفقهِ وفكر المدرسة الظاهرية الحزمية، بل تشبه الأستاذ عبد الله علام فقرر «أن المهدي ابن تومرت نشأ مالكيًا وعاش مالكيًا» وما أبعد هذا الرأي عن الحقيقة! إذ ليس له ما يسند من النصوص التاريخية الصريحة التي أوردناها .

ثم إن فكر وفقه ابن تومرت وتوابعه التي يظهر فيها أثر المدرسة الحزمية جلياً واضحاً، ينفي كونه عاش مالكيًا.

وقد ذهب بعضهم الآخر إلى أن المهدي لم يكن معادياً لمذهب مالك ولا مخالفاً، بل سار وفق نهجه وأصوله، وإنما كان مناهضاً لفقهاء الفروع من المالكية، مستلهم على ذلك باهتمامه بموطأ مالك واختصاره له في كتابه «محاذي الموطأ»، واعتداه أصلاً من أصول مالك وهو عمل أهل المدينة^(١)، كما في كتابه «أعز ما يطلب» والحقيقة أن هذه الأدلة لا تنهض حجة للحكم بمالكية المهدي بن تومرت. ذلك أن موطأ مالك ~~تضمن~~ من كتب الحديث المعتمدة عند سائر المسلمين، ولبر في اعتماد المهدي له دليل على مالكيته.

إذ إن ابن حزم الظاهري نفسه منجنيق المغرب، الذي سلط لسانه وقلبه على المالكية، له شرح للموطأ مفقود، وقد عدّه من بين كتب السنن المعول عليها في الإسلام .

(١) الدعوة الموحدية بالمغرب لعبد الله علام ص ٣٠٥ وقريب من هذا كلام زميلنا د.عبد الهادي الحسين في مظاهر النهضة الحديثة ٢٩٢/١

(٢) انظر المهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٤٩٥-٤٩٦ .. والحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي لأحمد العمراني ج ١/٢٣٢، ومظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدى للأستاذ الزميل عبد الهادي الحسين ٢٩٢/١

كما أن يعقوب المنصور الموحدى نفسه اهتم بالموطأ - مع ظاهرته الصرفة -

وامر بجمع الحديث من مصنفات عشرة، كان من ضمنها موطأ مالك. ثم ما قول هؤلاء الباحثين في نفى المهدي ابن تومرت للقياس الأصولي وهو أصل عند المالكية، وفي تقارب فقهِه الشديد مع فقهِه ابن حزم، وفي أمره بإحراق كتب المالكية كما تقدم، ليس في هذا دليل العداء للمذهب المالكي، ومحاولة محوه وإزالته من المغرب؟

أما قوله بـ «عمل المدينة» موافقاً في ذلك مالكا، فالمعروف أن مذهب ابن تومرت مذهب تلفيقي انتقائي يجمع بين رأي الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والخوارج والظاهرية^(١)، فلا يُستغرب وجود أصل من أصول المالكية في مذهب الفقهي، ولكن الحكم للغالب الذي هو أصول الظاهرية وفقههم وهو الجانب الطاغى على فقهِه وفكره .

فلا مانع أن يقتبس المهدي أصلاً من أصول المالكية، وأن يختلف معهم في نفس الوقت في أصول وجوانب كثيرة، بل وأن يعادي كتبهم وفقههم ويأمر بإحراقها، إذ إن مذهبه تلفيقي كما تقدم، لكن الحكم للغالب، وهو الأثر الظاهري في فقهِه وأصوله.

والمذاهب الفقهية نفسها لم تعد تأثراً بأصل من أصول غيرها، وليس ذلك كافياً للحكم عليها بالخروج من مذهبها الأصلي إلى غيره .

غير أن القيد في هذا الأمر كله هي توالي المهدي ابن تومرت وآراؤه ومدى تأثيرها بأراء ابن حزم ومدرسة الظاهر، وهو ما ستأوله بالدراسة في المطلب الآتي بإذن الله تعالى.

(١) ابن تومرت علاقته بالغزالي وموقف ابن تيمية منه للدكتور عبد الله عبادة، مقال بمجلة كلية الدعوة الإسلامية للبيبة العدد ٦٤ ١٩٨٩ م.

المطلب الثاني : ظاهرة المهدي ابن تومرت من خلال تواليفه :

لقد ترك المهدي عنه رسائل تدل على ذلك. أهمها : رسالة في أصول الفقه
وعنه مباحث أصولية في كتاب «أغز ما يطلب» . وأهمها في الفقه رسالة في
الصلاة ، وكتاب الشهادة و كتاب تحريم الخمر ، إلى جانب رسائل أخرى تضم
مجموعة من الأحاديث في مواضيع فقهية (١).

وتجلى تأثير المهدي بظاهرة كما نضجت عند الإمام أبي محمد بن حزم
ومرسته جنياً واضحاً في هذه الكتب والرسائل، سواء في بعض آرائه الفقهية
أو بعض آرائه الأصولية. وإن المقارنة بين آراء الرجلين تسفر عن ملاحظة تقارب
شديد بين بعض الآراء يسمح بالحكم بأن هناك علاقة تأثير بينهما، وهو حكم
سمح به أيضاً ما يكاد يكون بيقيناً من اضلاع المهدي بن سمرت على مؤلفات
أبي حزم حين مروره بالأندلس، أو بعد رجوعه إلى المغرب^(٧).

ولاشك أن المنعّب الظاهري الذي كان أول ثورة في الأندلس على علم
القروء ومنعّب مالك، قد جلب إليه طلاب العلم من دعاة الإصلاح أنيب
شمال ابن تومرت، فلا غرو أن يتأثر المهدي إذن بمنهج ابن حزم الفكري
وعقده.

و يظهر هذا الشبه بين آراء الرجلين في الأبواب التالية:

(١) انهندي ابن قومرت للذكور عبد المجيد النجار ص ٢٨٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٠.

(٢) خطر الإمامة عند ابن تومرت (دراسة مقارنة مع الإمامية الإثني عشرية) للذكور علي الإدريسي ص ١٠٩.

نوة في العقيقة:

١- مسألة الأسماء والصفات : يظهر هنا أنه واضحٌ فيما يتعلق بالعقيدة في مسألة الصفات الإلهية، التي يرفض تسميتها بالصفات ويسمى أسماء الله . وقد كان يرى فيها التوقيف على ما وردت و يمنع فيها الاستدلال.

وهو ما يظهر في قوله : **الْأَسْمَاءُ الْبَارِي سَبِّحَتْهُ مَوْفُوقَةً عَلَى بَدَنِهِ . لَا يَسِي**
إِلَّا بِمَا سَى بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ . وَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ لَا يَحْجُوزُ قَبْلُهَا وَلَا تَخْطُ
وَالْأَصْطِلَاحُ فِي أَسْمَائِهِ . يَسْمَى الْمَخْلُوقُ قَبْلَهَا سَخِيًّا . لَعَلَّهُ وَكْرَمَهُ . وَلَا يَفْسُ
عَبْدَ الْخَلْقِ سَبِّحَتْهُ وَيَسْمَى الْمَخْلُوقُ زَيْنًا وَ عَمْرُو . بَوْلَدَ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ . فَيُصْطَلَحُ عَلَى
اسْمِهِ . وَ لَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ أَنْ يَتَحَكَّمَ عَلَى خَالِقِهِ . فَيُسَمِّيهِ بِمَا لَمْ يَسْمِ بِهِ نَفْسُهُ فِي
كِتَابِهِ . مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ نَفَاهُ عَنْهُ . وَ مَا جِئَتْ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيلٍ
وَلَا تَنْبِيهِ وَ لَا تَكْيِيفٍ . وَيُسَمِّيهِ بِأَسْمَائِهِ الْخَفِيِّ وَ يَدْعُوهُ بِهَا . كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَ تَعَالَى : ﴿ رِجَالٌ أَتَتْهُمُ آتَمَةُ نَفْسِهِمْ فَادْعُوا بِهِمْ وَادْعُوا مُخْلِصِينَ لَهُمُ مِنْهُم مِّنْ غَيْرِهَا ﴾
كَأَوْ يَسْمُونَ ﴿ ١١ ﴾

إن هذا الوقوف عند حد الأسماء والإيمان بها كما وردت في النصوص (عام، مريد، قادر...) والابتعاد في ذلك عن كل تكيف، يعتبر شاهناً على رفض ابن تومرت الخوض في زيادة الصفات على الذات، كما ذهب إليه الأشاعرة، أو عدم زيادتها كما ذهب إليه المعتزلة، والتزامه بالوقوف في الإيمان عند حد ثبوت اتصاف الله سبحانه بصفات الكمالات، والتعبير عن ذلك

بالأسماء التي سمي الله بها نفسه^(١).

ويبدو أن هذا الرأي هو أقرب ما يكون إلى الإمام ابن حزم الظاهري الذي يطل إطلاق لفظ الصفات في حق الله سبحانه وتعالى ، ويقول بوجوب الالتزام بإطلاق الأسماء فحسب، يقول : «وأما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى عز وجل فمحال لا يجوز ، لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ، ولا على لفظ الصفة ، ولا حفظ عن النبي ﷺ بأن الله تعالى صفة أو صفات ، نعم ، ولا جاء قط ذلك عن أحد الصحابة رضي الله عنهم ، ولا عن أحد من خيار التابعين ، ولا عن أحد من خيار تابعي التابعين ، ومن كان هكذا ، فلا يحمل لأحد أن ينطق به ، ولو قلنا إن الإجماع قد يقن على ترك هذه اللفظة لصدقنا ، فلا يجوز القول بلفظ الصفات ولا اعتقاده ، بل هي بدعة منكرة»^(٢).

ثم يقول : «ولا يسمى ربنا تعالى إلا بما سمي به نفسه ، ولا يخبر عنه إلا بما أخبر به عن نفسه فقط كما قال تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ، قلنا نعم هو السميع البصير ، ولم يقل تعالى إن له سمعاً وبصراً ، فلا يحمل لأحد أن يقول له سمعاً وبصراً ، فيكون قاتلاً على الله تعالى بلا علم ، وهذا لا يحل ، وبالله تعالى نتعصم»^(٣).

والتشابه بين الرجلين يبدو في مواطن متعددة من مثل هذا^(٤). وقد انتهى كل منهما في هذه المسألة كما رأينا إلى حل المشكلة في ضوء ما سمي الله تعالى به نفسه

(١) انظر المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) الفصل لابن حزم ٢/ ١٢٠-١٢١ وبهامشه المثل والنحل للشهرستاني .

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٤٢ وانظر بحثاً صافياً عن العلاقة بين الاسم والسمى عند ابن حزم

في نفس المصدر ٥/ ٢٧.

(٤) ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٢٠٢.

من الأسماء.

ب- صفة الإرادة :

ثبت المهدي في حق الله تعالى إرادة مضافة فيما يفعل وتركه. وليس عيب في ذلك رقيب، ولا هو مقيد بقيد : « يفعل في منك ما يريد . » ونحكم في خلقه ما يشاء»^(١).

ويقتضي هذا المعنى أن يكون ما هو واقع في العالم من الشرور والمعاصي والفتن، واقعاً بإرادة الله ووفق مشيئته. وكان المهدي بهذا راداً على المعتزلة رليه المقاتل بأن الله لا يكون مريداً للمعاصي. لأن كونه عدلاً يقتضي أن لا يعاقب الإنسان على ما لواده منه^(٢).

فرد على قولهم هذا بأن مفهوم الظلم والجور بالنسبة له لسميهم مقياس على مفهوم الظلم والجور لدى الإنسان، وهو قياس خاطيء سماء بقياس الأفعال. لأن «الباري سبحانه لا تصف أفعاله بالجور والظلم، وإنما يوصف بذات من حُجرت عليه الأمور، وحُذت له الحدود، فمن تعداها سمي بذلك جتراً وظالماً، والباري سبحانه لا حاكم فوقه، ولا أمر ولا ناهي غيره، فلو أدخل عينه كلهم الجنة لكان ذلك منه فضلاً. ولو أدخلهم كلهم النار لكان ذلك منه عدلاً، يفعل في ملكه ما يريد، ويحكم في خلقه ما يشاء، لا راد لأمره، ولا معقب لحكمه»^(٣). وعلى هذا النحو من الجمع بين شمول الإرادة الإلهية للمعاصي والشرور،

(١) رسالة في توحيد الباري سبحانه لابن تومرت ص ٢٢٦ (من مجموع أعز ما يطلب).

(٢) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٢١٨.

(٣) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل لابن تومرت ص ١٥٩-١٦٠ (من مجموع أعز ما يطلب).

ويرى تحقق العمل وانتماع الظنم والخور، يشك في تعالى المشيئة الخفية، إذ ليس عليه حق، ولا عليه حكم، فكل نعمة من فضل، وكل نقمة من عدل، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون^(١).

وبذلك ينتهي ما ينبغي إليه رأي المعتزلة من إيجاب أشياء على الله تبارك وتعالى كالنطق والأصنع وتأدية الطيع، وهو ما يتطوّل على قهر للإرادة الإلهية الخفية^(٢) والمنهني في تقريره صفة الإرادة، يتطوّل رأيه تمام الانطباق مع رأي ابن حزم والأشاعرة، وينقض مذهب المعتزلة الذين حمل عليهم ابن حزم، وحط عليهم حنفاً شديداً في كتابه الفصل، معتبراً مسأله (التعذيل والتجويز) هذه أصل ضلالهم. وانهى إلى القول: «وإذا قد بينا بطلان قول المعتزلة في تحكيمهم في ربه» وإيجابهم عليه ما توجبوا، بآرائهم السخيفة، وتشبيههم إياه بأنفسهم فيما يخصّ منهم ويقبّح، وتجويزهم إياه فيما فعل وقضى وقتل... ونحن نقول: إنه لا يجوز التّبة، ولا جازاً قط، وأن كل ما فعل أو يفعل أي شيء كان، فهو العدل والحق والحقمة على الحقيقة لا شك في ذلك^(٣).

ومن أعمّن النظر في كلام الرجلين، أدرك التشابه الشديد بينهما في هذا الموضع كما في غيره.

(١) ثلثون لابن تومرت ٢٢٦ (من مجموع أعز ما يطلب).

(٢) ابن تومرت للنجار ص ٢١٩.

(٣) الفصل ١٣٦/٣ وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني. وانظر تمام كلام ابن حزم في هذه المسألة في المباحث الألفية من كتاب الفصل ج ٣/ ص ٥٤ فما بعدها الكلام في خلق الله عز وجل لأفعال خفية، الكلام في التعذيل والتجويز، الكلام في هل شاء الله عز وجل كون الكفر والفسق وأولاده تعالى من الكافر والفاسق أم لم يشأ ذلك ولا أراد كونه، الكلام في النطق والأصنع.

ج- مسألة مرتكب الكبيرة

يظهر من كلام المهدي في «أعز ما يطلب» أنه يؤول بمعطل عصر العمل في الإيمان كمرتكب الكبيرة إلى درجة الفسق، فذلك اسمه كما فصره الشرع عليه، قال في كلامه عن معنى الفسق: «فصره الشرع على المصير على المعاصي والمواحيش، فكل من أصر على معصية فهو فاسق»^(١).

فهذا القول يفيد أن ارتكاب الكبيرة يؤدي إلى انتقاض الإيمان وزواله، باعتباره إخلالاً بعنصر العمل، الذي هو شرط صحة الإيمان - عند المهدي - ولكنه لا يؤدي إلى الكفر، بل إلى الفسق، فالفسق إذن درجة مستقلة بخالفة للإيمان وبخالفة للكفر^(٢).

وهذا الرأي هو الذي انتهى إليه من بين سائر المتكلمين المعتزلة وابن حزم، فقد ذهب المعتزلة إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً، خلافاً لما يقوله المرجئة، ولا يسمى كافراً على ما يقوله الخوارج، وإنما يسمى فاسقاً، وتلك هي المنزلة بين المنزلتين التي جعلوها أصلاً من أصولهم الخمسة^(٣).

وذهب الإمام ابن حزم إلى أن الإيمان له عدة أضداد من بينها الفسق، وهو ترك العمل بالفرائض (أي ارتكاب الكبائر)، وتلك منزلة غير الكفر الذي هو تعطيل التصديق بالقلب أو الإقرار باللسان^(٤). وبهذا يكون المهدي قد اتقى في مرتكب الكبيرة، مع المعتزلة وابن حزم في التفريق بين كفر الاعتقاد وكفر العمل.

(١) رسالة في أصول الفقه لابن تومرت ص ١٨٦.

(٢) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٠.

(٤) انظر الفصل لابن حزم ٣/ ٢١٢.

ثانياً : في الأصول :

إن الشبه الكبير بين آراء ابن حزم والمهدي يبدو جلياً واضحاً في مباحث أصول الفقه إلى درجة الاتفاق الكامل في أهم الأركان التي يتأسس عليها هذا العلم. فلا غرو أن ننتهي بعد ذلك إلى أن ابن تومرت كان ظاهري المنصب حزمياً، وإن خالف ابن حزم في بعض الأبواب القليلة، إذ الحكم للغالب كما قررنا.

ويبدو هذا الشبه الشديد بين الرجلين في الأصول الآتية :

١- إبطال القياس :

وهو أصل الأصول عند الظاهرية؛ بل بإبطاله تميزوا عن سائر المذاهب الفقهية، وهو أساس الاجتهاد عند الجمهور وعموده، إذ الاجتهاد نص أو قياس على النص، والقياس والاجتهاد اسمان لمعنى واحد كما يقول الإمام الشافعي^(١).

فمن أنكره أو أبطله من فقهاء أهل السنة كان ظاهرياً في اعتقاده ولا بد، يقول ابن تومرت: «ذهب آخرون إلى الاستباط من عقولهم وتحسين الأشياء على ما أدت إليه، وجعلوا أقيسة في الشرع، عدلوا منهم عن الحق وذلك كله فاسد، إذ أصول الشريعة وفروعها منحصرة»^(٢).

وإذا ما أمعنا النظر في كلام المهدي ابن تومرت، وقارنا بين مختلف آرائه في ذلك، ظهر لنا أنه يرفض القياس كما قرره الأصوليون، ويؤاه من الظن الذي لا

(١) الرسالة للشافعي ٢٧٧ ت أحمد شاكر.

(٢) رسالة الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل (ضمن مجموع اعز ما يطلب) لابن تومرت ص ١٥٧.

يتأسس عليه حكم شرعي، وهو بناءً يرد على من نسب القياس إلى الصحابة رضوان الله عليهم فيقول: «لا يصح أن يقيسوا بقومهم في الشرع لما كثروا بسيله من التوقف والتحري»^(١).

وقد عمد المهدي إلى نقض القياس الأصولي بيان بطلان بعض الأدلة التي أحجج بها مستعملوه، وبطلان الأحكام الناتجة عن استعماله في عدة مسائل من الفقه، فإن هؤلاء كما يقول: «أفسدوا المناقضات كتحريمات على المباحات، ومزقوا الشرع كل ممزق، وتواضعوا بينهم شروط القياس، فقتلوا، إنما يصح قياس أربعة شروط وهي العلة والحكم والأصل والفرع، فعلى هذا بنوا القياس»^(٢).

وفي إبطال الأدلة على حجية القياس وعلى استعمال الصحابة له في بعض مسائل الفقه والتشريع يقول: «فإن قال قتل: وجننا الصحابة قاست، وعملت على القياس، فيقال لا يخلو قياسهم أن يكون دل عليه النطق، أو يكون من عقولهم، فإن كان نبه عليه الخطاب فهو صحيح، وإن كان من عقولهم فلا سبيل إليه، إذ لا يصح أن يقيسوا بعقولهم في الشرع، لما كثروا بسيله من التوقف والتحري، وإنما فهموا من الرسول عليه السلام المعنى الذي نبه عليه، فحملوا عليه، وجميع ما يحملون عليه إنما هو على ضربين: ما هو بمعنى المصلحة والمشورة»^(٣) وذلك مفهوم من الأصل، وما فهموه من الرسول عليه السلام بالنسبة إليه، ولا يقال إنهم يستخرجون من عقولهم أحكاماً وشرعية، ومن حقون ذلك عليهم فقد افترى»^(٤).

(١) المصدر السابق ص ١٦٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٦.

(٣) لعنه يقصد الإجماع وهو أصل عند أهل الظاهر، ولا بد عنهم أن يستدلوا بنص من الشارع.

عليهم فقد افترى^(١).

ومن أجل رد حجية القياس كما قرره الأصوليون أورد المهدي مجموعة من حججهم مفندا لها واحدا بعد الآخر ، نذكر منها :

أولاً - احتجاجهم للقياس بقول معاذ للرسول عليه السلام : « اجتهد رأيي ولا ألو^(٢) » ، والمهدي يرى أن لا حجة لمن احتج بحديث معاذ ، لأن الرأي في قوله معاذ راجع إلى ما تقدم مما نبه عليه الخطاب^(٣) ، وليس براجع إلى استخراج الحكم بالظن والتخمين^(٤).

ولعل المهدي يقصد أن الرأي الذي ذكره معاذ إنما يستعمل للوصول إلى ما به عليه النص نفسه بطريقة من طرق التنبيه ، فيكون حيث ذرأياً لفهم النص ومقتضياته ، لا رأياً لاستخراج حكم جديد بطريقة القياس^(٥).

وإذا كان كذلك اقترب هذا الرد عما ذهب إليه ابن حزم في مثل هذا المقام.

(١) المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في الأفضية باب اجتهد الرأي في القضاء ٣٥٩٢ .
والترمذي ١٣٢٧ في الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي من حديث شعبة عن أبي حنن التقي ، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ... وقد ضعف هذا الحديث بجهالة الحارث ابن عمرو وبجهالة شيوخه الذين روى عنهم ، ومال إلى القول بصحته غير واحد منهم أبو بكر الرازي ، وأبو بكر العربي ، والخطيب البغدادي ، وابن قيم الجوزية ، والحفيظة أن الحديث لا يصح سنداً - كما تقدم - لكن معناه صحيح .

(٣) أي العلة المنصوص عليها .

(٤) انظر أهر ما يطلب ص ١٦٧ .

(٥) ابن تومرت للنجار ص ٢٩٩ .

حيث قال في رد هذه الحجة : « هذا الحديث الذي ذكرنا من طريق معاذ لا ذكر للقياس فيه البتة بوجه من الوجوه ، ولا بنص ولا بدليل ، وإنما فيه الرأي . والرأي غير القياس ، لأن الرأي إنما هو الحكم بالأصلح والأحوط والأسلم في العاقبة ، والقياس هو الحكم بشيء لانص فيه يمثل الحكم في شيء منصوص عليه ، وسواء كان أحوط أو لم يكن ، كان أصلح أو لم يكن ... »^(١).

وقد اشترك الرُّذَّان - كما ترى - في أن الرأي في حديث معاذ ليس هو القياس البتة ، خلافاً لما ذهب إليه في ذلك جمهور علماء الأصول.

ثانياً : احتجاجهم لصحة القياس بفعل عمر رضي الله عنه في حد السكران بجلده ثمانين جلدة قياساً على القذف كما أشار عليه علي رضي الله عنه بذلك^(٢).

وهذا عند ابن تومرت احتجاج مردود « لأنه يحتمل أن يكونوا فهموا من الرسول عليه السلام أن يفعلوا ذلك زجراً ، فإذا فهموا الزجر فلا حرج عليهم في التعيين ، فهم أعلم الناس ، وأحكمهم بالشرع ، وما يدل عليه الخطاب ، والذي أشار به علي^(٣) يحتمل أنه فهمه من الرسول عليه السلام ، إذ يمكن أن يقول لهم عليه

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١١٣/٧ .

(٢) ونص الحديث رواه مالك في الموطأ في الأشرطة باب الحد في الخمر عن ثور بن زيد الديلمي « أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، أو كما قال ، فجلد عمر في الخمر ثمانين » انظر الموطأ بشرح الزرقاني ١٦٧/٤ . والحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٧٥/٤ وهو منقطع ، لأن ثوراً لم يلحق عمر بلا خلاف ، لكن وصله النسائي في الكبرى ، والحاكم في المستدرک ٣٧٥/٤ من وجه آخر عن ثور عن عكرمة ، عن ابن عباس ، انظر شرح السنة للإمام البيهقي ٣٣٢/١٠ ، تخريج الحديث لشعب الأرنؤوط هامش رقم ٢ .

السلام: «إذا تابع الناس في شرب الخمر فاجعلوا لهم حدا يتزجروا به»^(١) ولا يخفى ما في هذا الرد من اضطراب وضعف يظهر في انبثائه على الاحتمال والإمكان، وكل هذا تكلف غير مستساغ في إبطال القياس وحجته. وقد رد ابن حزم أيضاً هذه الحجة ولكن بأسلوب مختلف، متين وقوي، يعتمد الطعن في الروايات وفق مقاييس نقد الحديث، فقال بعد تفصيله تلك الأحاديث وما لحا منهاها، وحذا حذوها: «فهذا كل ما ورد في ذلك قد تفحصناه، وكل ساقط لاحجة فيه، مضطرب ينقض بعضه بعضاً»^(٢). ثم سعى إلى نقض حجتهما بأدلة نقلية وعقلية.

ثالثاً: وما احتج به مثبتو القياس كذلك ما ورد عن ابن عباس من قياس الأصابع على الأسنان في الدية^(٣)، وهذا احتجاج مردود أيضاً عند ابن تومرت، لأن النصوص موجودة في عقل أصابع الإنسان، ولا يقال إن ابن عباس جهل ذلك، فهو خطأ من قاله، وإنما قال ذلك على معنى التقريب فحسب^(٤).

وفي هذا الرد إبهام يتمثل في تعميم القول بوجود نصوص في دية الأسنان، فإن المقام يقتضي أن يُعين تلك النصوص لاسيما فيما يتعلق بدية الأصابع

(١) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل (ضمن مجموع أعز ما يطلب) ص ١٦٧.

(٢) الأحكام ١٦١/٧-١٦٢ وانظر ملخص لإبطال القياس، والرأي، والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم ص ٣٦ فما بعدها.

(٣) ذكر ابن حزم في الأحكام ٧٧/٧ أن ابن عباس قال في دية الأصابع «ألا اعتبرتم ذلك بالأسنان، عقلها سواء، وإن اختلفت منافعها» وقد احتج مثبتو القياس بهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٤) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص ١٦٧.

موضوع البحث^(١)

وهو ما جلّاه الإمام ابن حزم في نقضه لهذه الحجة، فأورد حديثاً رواه ابن عباس نفسه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأصابع سواء، الأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء (يعني الإبهام والخنصر)»^(٢).

وهذا نص في دية الأصابع لا يبقى معه للقياس مجال «ثم من الحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبي ﷺ في التسوية بين الأصابع والأضراس: ثم بقي هو بذلك قياساً»^(٣).

فليس ما قاله ابن عباس إذاً قياساً، وإنما هو دعوة إلى التأمل والاعتبار في أن اختلاف المنافع لا يوجب اختلاف الدية^(٤).

ويخبر ابن حزم أنه ناظرٌ كبير المالكية - ولعله أبو الوليد الباجي المالكي - بالخبر الأول الوارد عن ابن عباس، فحاجه أبو محمد بالرواية الثانية التي كان يجهلها، فانقطع وسكت^(٥).

ونشير في هذا المجال إلى حقيقة هامة لا ينبغي أن ننقض عنها الطرف، وهو التشابه الكبير بين المهدي وابن حزم في العبارات وضرب الأمثلة وإيراد الشواهد مما يُنبأ بتأثر واضح.

(١) انظر ابن تومرت للنجار ص ٣٠١.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٦١) في الديات باب ديات الأعضاء، وإسناده صحيح.

(٣) الأحكام لابن حزم ٧٨/٧.

(٤) المصدر السابق ٧٧/٧، وانظر ابن تومرت للنجار ص ٣٠١.

(٥) المصدر السابق ٧٨/٧.

أما المسائل الفقهية^(١) التي ذكر المهدي أن الفقهاء أخطأوا فيها نتيجة استنبط القياس، فقد أورد منها جملة في سياق - التأكيد على بطلان القياس بإظهار ما يفضي إليه من الخطأ، وما يجدر ذكره من هذه المسائل ما يلي :

أولاً- القول بأن المرأة المرتدة لا تقتل، وأن قول الرسول عليه السلام : «من بدل دينه فأصروا عقه»^(٢)، خطاب للرجال فقط، بدليل ما ورد من نهى النبي ﷺ عن قتل النساء في حديث آخر^(٣).

فهذا القول باطل عند المهدي، بسبب ما وقع من إلحاق المرتدة عن طريق القياس بنساء من يقتلون المسلمين في عدم القتل، والحال أن المعاني مختلفة بين الأمرين، إذ المعنى في ترك قتل النساء لأجل ضعفهن، وقلة قوتهن في القتال، وهذا في الجهاد، وأما قتل من بدل دينه، فإنه نكال وردع يدخل فيه كل من فعل ذلك^(٤).

(١) اجتمعنا في ترتيب هذه المسائل على كتاب ابن تومرت للنجار ص ٣٠١ فما بعدها

(٢) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين باب حكم المرتدة، وفي الجهاد باب لا يعذب بغير الله بنفط « من بدل دينه فأقتلوه » .

(٣) وهو حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الجهاد، باب قتل الصبيان في الحرب، ومسلم في الجهاد والسير، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، ونصه : عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان

وقد اعتمد أبو حنيفة على هذا انتهى فحكم بعدم قتل المرتدة خلافاً للجمهور انتهى بداية المجتهد لابن رشد ٥٧٦ ط دار الكتب العلمية بيروت .

(٤) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تجب بالعقل لابن تومرت ص ١٦٦، ونظر رد ابن حزم على أبي حنيفة قوله أن المرأة المرتدة لا تقتل . المحلى ٥/ ٣٥١ .

ثانياً : ما ذهب إليه بعض الفقهاء من نفي وجوب الطهارة من مس الذكر ، قياساً على نفي وجوبها من مس سائر الأعضاء، فقالوا إنه عضو من الجسد فلم يجب في مسه طهارة، فالأصل عدم وجوب الطهارة من مس سائر الأعضاء ، والفرع من الذكر وقد عُدَّ إليه حكم الأصل للاشتراك في العلة وهي العضوية^(١).

وهذا القياس أدى إلى الخطأ عند المهدي، لما ورد من الأخبار المقيدة لوجوب الطهارة من مس الذكر، ولا يجوز تقديم القياس على الأخبار ومعارضتها به، وتركها جانباً^(٢).

والمهدي يشير بهذا إلى حديث بُسْرَةَ بنت صَفْوَانَ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ »^(٣).

أما ابن حزم فقد رد على أبي حنيفة وأصحابه حديث طلق بن علي^(٤) الذي

(١) ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم وجوب الطهارة من مس الذكر مطلقاً، وذهب الجمهور الشافعي وأصحابه وأحمد ودلود إلى وجوبها وذهب آخرون إلى وجوب الطهارة بقبول انظر بداية المجتهد ١/ ص ٤٦ وما بعدها

(٢) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تجب بالعقل ص ١٦٦ .

(٣) وهو حديث صحيح ، رواه مالك في الموطأ في الطهارة باب الوضوء من مس الفرج، ورواه عنه الشافعي في الأم ١/ ١٥، وأحمد ٦/ ٤٠٦، وأبو دلود رقم (١٨١)، والنسائي في الطهارة باب الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه للألباني ٧٩/ ١، ورواه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من مس الذكر عن طريق إسحاق بن منصور عن يحيى بن سعيد القطان ، عن هشام ابن عروة قال: أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان ... وقال حديث حسن صحيح، وهو كما قال وقد صححه غير واحد من الحفاظ

(٤) أخرجه أحمد وأبو دلود رقم (١٨٢) والترمذي رقم (٨٥) وابن ماجه في الطهارة باب

عولوا عليه لكونه منسوخاً بمحدث بسرة المتأخر^(١).

أما رد بعض الحنفية لحديث بسرة باعتبار من الذكر مما تعظم به البلوى. فلو كان الوضوء منه لما جهله ابن مسعود رضي الله عنه ولا غيره من أهل العلم، فإن ابن حزم ينقض ذلك بأسلوبه الحاد العنيف المجهود فيقول: «وهذه حماقة.. ومثل هذا من التخليط لا يعارض بها سنن رسول الله ﷺ إلا مخذول، وبالله تعالى التوفيق»^(٢).

ثالثاً: وما أخطأ فيه الفقهاء أيضاً عند المهدي نتيجة استعمالهم القياس. تحريمهم الربا في أصناف غير الأصناف الستة التي نهى الرسول عليه السلام عن الربا فيها، كما جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمِلْحُ بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يبدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٣).

وكما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ آخر: إذ قال عليه السلام بعد الأصناف المذكورة في الحديث: «فمن زاد أو استزاد فقد أرس،

الرخصة في ذلك، انظر صحيح سنن ابن ماجة للألباني وقد صححه ٨٠/١، وهو كما قال، فقد صححه غير واحد من الحفاظ منهم الطحاوي وابن حبان والطبراني وابن حزم.

(١) المحلى ٢٢٣/١.

(٢) المصنوع السابق ٢٢٥/١.

قلت: فأما هذا الخط الشنيع والاتهام بالحماقة والخذلان! فيأليت الإمام أبا محمد سلم منها، ونزه عنها لسانه وقلمه

(٣) أخرجه مسلم في المساقاة والمراعاة باب الربا.

الآخذ والمعطي فيه سواء^(١).

وابن تومرت - بروح ظاهرية صرفة - يرد على الفقهاء قياسهم على هذه الأصناف الستة أنواعاً أخرى الحقوها بها في حكم الحرمة، لاشتراكها معها في علل اختلفوا في تقديرها منها الادخار، والاقنيات، والمالية، وهذا كله عدول عن الطريق، وتحريم ما لم يجرمه الله، والزيادة على عين المنصوص عليه غيره، بغير دليل^(٢). ولعمري! إن هذا لكاف أن يكون دليلاً على ظاهرية المهدي، وسلوكه مسلك ابن حزم الفقهي، إذ اختص أهل الظاهر دون غيرهم من فقهاء الملة بهذا القول في أصناف الربا، واستمسكهم بعين الأصناف الستة المذكورة المنصوص عليها دون غيرها من أنواع الربا الأخرى.

أضف إلى ذلك أن المهدي يضرب لإبطال القياس الأصولي نفس الأمثلة والشواهد والمسائل الفرعية الفقهية التي يستشهد بها ابن حزم. والجدير بالذكر هنا كذلك أن ابن تومرت في جُلِّ هذه الأمثلة عن خطأ القياس يمثل بأقوال الحنفية وأصحاب الرأي المغالين في القياس، وهو نفس ما فعله ابن حزم لئلا يخصص للحنفية وأهل الرأي الرأي مصنفاً مفرداً سماه: «الإعراب عن الخبرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس»^(٣).

(١) أخرجه مسلم في نفس الكتاب والباب السابقين، انظر صحيح مسلم بشرح النووي

١٥-١٤/١١.

(٢) انظر رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل لابن تومرت ص ١٦٦.

(٣) كتاب «الإعراب» لابن حزم خطوط، ما تبقى من الجزء الأول منه موجود بمكتبة الطاهر ابن عاشور بتونس، وعندني نسخة منه مصورة، بخط البدر البشتكي تلميذ الحفاظ ابن حجر، علقه لنفسه في شهر رجب سنة ٧٨١ وهذا الأصل تصعب قراءته لرداءة خطه، ولتحييف الأرضة كثيراً من كلماته، لكن شيخنا العلامة المحقق محمد أبو خيرة التطواني

وفي مسألة الأصناف الستة الربوية التي ذكر الحديث، اكتفى المهدي بذكر الخطأ الذي يؤول إليه القياس عليها، دون أن يزيده بياناً وتعليلاً على نحو ما فعل ابن حزم الذي بسط الكلام والأدلة في إظهار بطلان هذا القياس، والقياس عنده كله باطل كما علمت.

وقد بين أبو محمد بدءاً أن القول بأنه لا ربا إلا في الأصناف الستة المذكورة هو مذهب اختص به أبو سليمان داود بن علي الظاهري، وجميع أصحاب الظاهر؛ خلافاً للجمهور الذين ذهبوا إلى أن هذه الأصناف الستة؛ إنما ذُكرت لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها، مما يشبهها في العلة التي حيثما وجدت كان ما وجدت فيه ربا، ثم اختلفوا في تلك العلة إلى أقوال، وكل طائفة منهم تبطل علة الآخرين أو تنفيها، فمن قائل: إن العلة الأذخار، ومن قائل: إنها الاتقيات، ومن قائل: إنها الثمين، ومن قائل: إنها الكيل والوزن... إلخ^(١).

ويتهيأ أبو محمد إلى موافقة أهل الظاهر في المسألة - كما وافقهم المهدي ابن تومرت - متمسكاً برؤية عين الأصناف المذكورة في النص لا غير فيقول: «وكل هذا إذا تعدى بما ورد فيه النص فهو تعدد لحدود الله تعالى، وما عجز رسول الله ﷺ قط أن يبين لنا مراده، وحاش له أن يكلنا في أصعب الأشياء من الربا التواعد فيه بنار جهنم في الآخرة والحرب به في الدنيا إلى هذه الكهانات الكاذبة، والظنون الألفكة، ظللمات بعضها فوق بعض - ولحمد الله على السلامة... فهلا قالوا ههنا: نحن موثقون بالربا في الأصناف المنصوص عليها، ولسنا على يقين في

الحسي أعاد كتابته بخط يده الجميل، فجاء غاية، ومكنني من نسخة منه جزاء الله خيرا، فاستفدت منه أيما فائدة.

(١) انظر المحلى ٧/ ص ٤٠٣ وما بعدها.

غيرها، فلا نقول به حيث لا يقين معنا فيه؟ ولو فعلوا هذا هاهنا وتركوا هنالك لوقفوا، لأنهم كانوا يتبعون السنن، وبالله تعالى التوفيق^(١).

والغريب أنني وجدت الأمير الصنعاني البجلي ت ١١٨٢ هـ في شرحه لـ «بلوغ المرام» يؤيد في هذه المسألة قول الظاهرية دون سائر فقهاء الملة، قال بعد ذكره لحديث عبادة بن الصامت المتقدم: «وفيه - أي في الحديث - دليل على تحريم التضائل فيما اتفقا جنسا من الستة المذكورة التي وقع عليها النص، وإلى تحريم الربا فيها ذهب الأمة كافة، واختلفوا فيما عداها، فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوطة اختلفوا فيها اختلفا كثيرا يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهب إليه الظاهرية من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها، وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها «القول المجتبى»^(٢).

والذي ظهر لي بعد إمعان النظر أن إنكار العلة في الشرع بالمرّة غير مستساغ، وداعي مبني على فراغ، إذ إن البحث عن علة النص هو البحث عن مقصد الشارع من الحكم الذي اشتمل عليه النص، ثم بعث الحكم في كل أمر يتحقق فيه مقصد الشارع لتحقيق العلة.

ولاشك أن الفقه الإسلامي ما كان لينسج أفقه، وليعالج مشاكل الناس، ويخرج بتلك القواعد الفقهية التي تجمع متفرق المسائل، لولا تعليل النصوص، فإن التعليل هو الذي فتح عين الفقه، بل إن التعليل هو الفقه، أولباب الفقه^(٣).

(١) انظر المحلى ٧/ ص ٤٢٦.

(٢) سبل السلام ٣/ ص ٦٨.

(٣) ابن حزم لأبي زهرة ص ٤٠٥.

ولو اقتصرنا على القول بأن الربا لا يكون إلا في الأصناف الستة المذكورة في الحديث دون غيرها كما فعل ابن حزم وابن تومرت ومعهم الظاهرية، لثبتت أحكام الفقه الإسلامي في هذا العصر، الذي لم يعد فيه معنى الربا يقتصر على ذلك النوع البسيط الذي عرفه السلف، وإنما أصبح أنواعاً متعددة، والوأنات مختلفة، وأساليب خادعة، فكيف نحل مشاكل الناس وتبين أحكام الشرع دون القول بتعليل النصوص؟

صحيح أن الفلو في التعليل و الأقيسة غير المشروعة فعل مذموم ينبغي أن يتره عنه الفقهاء والفقه. ولكن إنكاره أيضا شلل حياة الفقه وتطوره كذلك، فما أجدر أن نأخذ بالنمط الأوسط، فدين الله بين الغالي فيه والجلاني عنه .

والذي ترجح لدي أن ثمة علة أخرى منصوص عليها في النص القرآني نفسه لو تبه إليها. وهي قوله تعالى : ﴿إِن تَبْتَغُوا فَالْطَّلْمُ هُوَ الظَّلْمُ﴾ (١). فالعلة في ظاهر هذا النص هو الظلم، فأما معاملة كان فيها ظلم بين لأحد الطرفين فهي الربا المحرم ولقد جاء التعليل بالظلم وعده علة معتبرة في نص آخر من كتاب الله (٢) وهو قوله تعالى : ﴿يُظْلِمُونَ بِلَاغٍ مَّا دُرَا حَرَمًا عَلَيْهِمْ حَيْثُ أَجَلَتْ مَتَم﴾ . فقد نطق النص بأن علة التحريم هي وصف الظلم، فصح اعتباره علة للربا أيضا كما قررنا، وكما دل عليه النص المتقدم.

يتبين مما تقدم أن ابن تومرت كان رافضاً للقياس الأصولي كما كان معروفاً في وقته عند الأصوليين، لما يمثل من طريقة في استخراج الأحكام تقوم على القول في الدين بالرأي الخبي على الظن، ولكنه لم يكن له نفاذ في بيان عيوب هذا القياس.

(١) سورة البقرة ٢٧٨

(٢) انظر أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٧٦ .

واقصر في نقضه على رد أن يكون الصحابة قد استعملوه، وعلى ذكر أحكام قلز أنها خطأ دون تفصيل كاف في ذلك، ومن الغريب أن المهدي لم يعتمد اعتماداً كاملاً - في إبطاله للقياس - على ما حرره الإمام ابن حزم الظاهري من بحوث اتسمت بالشمول والعمق والنفاذ كما بدت في كتابه الإحكام، وفي رسالته في إبطال القياس (١)، ولو فعل المهدي ذلك لأصاب الحز، ولم يخطئ المفضل .

بعد هذه المحاولة في هدم القياس الأصولي، أثبت ابن تومرت نمطاً آخر من القياس (٢) لا يقوم على أركان القياس المعروفة عند الأصوليين التي تنهض على تعدية الحكم من أصل منصوص عليه إلى فرع غير منصوص عليه؛ لاشتراكهما في العلة، واعتبر المهدي هذا النمط من القياس هو القياس الشرعي الصحيح الذي يؤدي الحياد عنه إلى ضلال الأفهام، وزلل الأقدام، وقال فيه : إنه «باب كبير ، وأصل دقيق ، وفيه زل أكثر الناس، ولم يعرفوا تحقيق القياس» (٣).

ولا يجعل المهدي هذا القياس أصلاً مستقلاً بنفسه في بناء الأحكام عليه، بل يرجعه إلى الأصل النصي من القرآن والحديث ويُدرجه ضمنه، وهو الذي يفيد قوله : «... فإن قال قائل: لم حصرتم الشريعة في هذه العشرة» (٤) وتركتم الإجماع

(١) انظر ابن تومرت للنجار ص ٣٠٣ وعلى هذا الكتاب معولاً في هذا الباب

(٢) المرجع السابق نفسه، وهذا الرأي هو الذي انتهى إليه الدكتور عبد المجيد النجار، وهو صحيح لا غبار عليه، يشهد لذلك تفصيل للمهدي هذا النمط الذي سماه قياساً كما سيأتي.

(٣) رسالة الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل (ضمن مجموع أعز ما يطلب) لامن تومرت ص ١٦٥ .

(٤) هي كما ذكرها المهدي في أعز ما يطلب ص ١٥٨ أمر الله ونهيه، وخبره بمعنى الأمر، وخبره بمعنى النهي، وأمر الرسول ونهيه، بمعنى الأمر، وخبره بمعنى النهي، وفعله، وإقراره.

والقياس وهما أصلان في الشريعة؟ فيقال : إنهما داخلان فيما قلناه ومتضمنان فيما عدناه^(١).

وعلى هذا الأساس من إدراج القياس ضمن النص نفسه لا بأمر خارج منه. حلد المهدي تعريفه عنده فقال : «القياس الشرعي هو ما دل عليه اللفظ وتضمنته الأصول العشرة المتقدمة»^(٢). ويفيد هذا التعريف أن القياس الذي يعنيه المهدي ينبغي أن يكون الحكم الناتج عنه دالاً عليه لفظ النص بوجه من وجوه الدلالة، متضمناً في الأصول العشرة الراجعة إلى الأمر والنهي النصيين^(٣). وسمي المهدي هذا الوجه من الدلالة الذي ينبه إليه اللفظ نفسه بالنتيجه، وقد أورد طريقتين من طرق التنبيه جعلهما أساساً لتقسيم القياس الذي يعنيه إلى ضربين :

الضرب الأول : التنبيه بالأدنى على الأعلى، وقد أورد المهدي مثالا لتوضيح هذا الضرب من القياس، وهو النهي عن أذية الوالدين في قوله تعالى : ﴿لَا تُلْهُمَا قُلُوبًا وَلَا تَهْجُرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(٤)، فمعلوم على القطع أن غير التأفيف مما هو أكثر من التأفيف محرم ممنوع، ويبان ذلك من اللفظ نفسه واضح لاشك فيه^(٥)، وهذا الحكم القطعي إنما هو مستفاد من النص بطريق التنبيه.

الضرب الثاني : التنبيه على المعنى الجامع بين الغريتين المتساويتين، ومثاله ما

(١) رسالة الدليل في أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص ١٥٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٦٥ .

(٣) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٣٠٤ .

(٤) الإسراء / ٢٣ .

(٥) رسالة الدليل في أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص ١٦٥ .

ورد عن الرسول ﷺ في النهي عن منع فضل الماء فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع فضل الماء ليمتنع به الكلب »^(١)

فهذا النص يعلم منه وجوب المساواة في إحياء النفوس، فيدخل في النهي عن المنع كل ما يحجب النفس من غير الماء، إذ إن حرمة منع فضل الماء تبت إلى حرمة ما يساوي منع فضل الماء في معنى إتلاف النفوس وهلاكها، كمنع فصل الطعام وغيره^(٢).

إن هذا الذي سماه ابن تومرت قياساً كان مناط بحث وبيان من قبل الأصوليين، لكن في مبحث الدلالات اللفظية لا في مبحث القياس، وذلك لما كان الحكم الجاري على ما لم ينص عليه حاصل من دلالة النص على مقتضى التنبيه، أصبح المبحث أدخل في وجوه الدلالة منه في باب القياس^(٣).

وقد اعتبر أبو الوليد الباجي الضرب الأول المذكور تنافاً من باب ما يفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلمين بغرف اللغة، وأن إدخاله في باب القياس ليس بصحيح، فإن المنع من قول « أف » يفهم منه المنع من الضرب من لا يعلم

(١) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في المزارعة، باب من قال إن صاحب الله

أحق بالماء حتى يروى، وفي الحبل، باب ما يكره من الاحتيا في البيع، ولا يمنع فصل

الماء ليمتنع به الكلب، وأخرجه مسلم في المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون

بالقلاء، وقد أخطأ الدكتور عبد المجيد النجار لما عراه إلى أن حاجة قطع، مع أن الحديث

في الصحيحين، ولا يقتضيه ابن حاجة على الصحيحين لهذا انظر ابن تومرت، ص ٣٠٥

هامش ٦٧ .

(٢) انظر رسالة الدليل في أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص ١٦٥، وانظر أيضاً ابن تومرت

للعنار ص ٣٠٥ .

(٣) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٣٠٥ .

البالغ بالمدرسة الظاهرية.

أكد ابن تومرت في غير ما موضع أنه «لا يثبت حكم الشريعة بالظن، ولا يثبت إلا بالعلم»^(١)، والتماس المعاني بالتخمين من غير تحقيق ولا التفات إلى الأصول التي بُنِي عليها يُزَلُّ عن منهاج الحق»^(٢). وقال في موضع آخر: «... والظن لا يفيد علماً، ولا يغني عن الحق شيئاً، ولذلك استحالت أن تثبت به الأحكام»^(٣). واعتبر المهدي الظن أصلاً من أصول الضلال لا يغني عن الحق شيئاً^(٤)، وساق لإبطال كونه أصلاً للحكم الشرعي مجموعة من الأدلة العقلية والعقلية وحسباً الأولى منها: فالدليل على كون الظن من أصول الضلال، ما أخبر الله تعالى به في كتابه عن أقوام كفروا عاندوا الحق وتمادوا على الهوى والضلال باتباع الظن^(٥)، ثم ساق هذه الأدلة:

وسدأ بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾^(٧).

وأخبر تعالى أن أكثر الخلق حادوا عن الحق واتبعوا الظن والضلال فقال: ﴿وَلَنْ تُلَاقُوا أَكْثَرَ مِنْ فِي الْأَرْضِ مُضِلُّوْكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ

(١) والمهدي يضع العلم داتماً في مقابل الظن، والعلم عنده بمعنى اليقين، والظن عنده بمعنى التخمين.

(٢) أعز ما يطلب لابن تومرت ص ٣٥.

(٣) المصدر السابق ص ٣١.

(٤) المصدر السابق ص ٣٩.

(٥) المصدر السابق ص ٤٠.

(٦) سورة النجم / ٢٣.

(٧) سورة النجم / ٢٨.

هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام/ ١١٦).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (يونس/ ٣٦).

وبين تبارك وتعالى أن الظن ضد العلم فقال: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ (النجم/ ٢٨).

وقال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَوْ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام/ ١٤٨).

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الظَّنُّ وَمَا تَتْلُوهُ يَفِينًا﴾ (النساء/ ١٥٧).

وأخبر تبارك وتعالى عن أقوام كفروا ردوا الحق بالظن، وكتبوا بالساعة فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُلُوبَنَا وَوَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْنَا مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَسْأَلُ إِلَّا عَنَّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾ (الجاثية/ ٣٢) أثبت لهم الظن الذي هو ضد العلم، ونفى عنهم العلم.

ثم ينتهي المهدي إلى أن «كون الظن من أصول الضلال واضح لا خفاء به، ومنكره راد لنصوص الكتاب»^(١).

ويبدو مما تقدم أن ابن تومرت كان يسمي إلى إثبات قطعية أحكام الشريعة وتأسيسها على اليقين كما فعل ابن حزم، ولما اجتمع الفقهاء بأغصان المناظرة، وقالوا له: جعلت الظن أصلاً للضلال، وجل أحكام الشريعة تثبت بالظن، منها الشهادة فإنها مظنونة، والحكم بها ثابت، أجابهم ابن تومرت فقال: جميع ما

(١) أعز ما يطلب لابن تومرت ص ٤٠.

أشكرهم مفلح بصحته، دلت عليه الأدلة العقلية، والبراهين السمعية^(١)، ثم أورد هذه البراهين.

إن هذا الرافض لأصلية الظن للأحكام، ذهب إليه من الأصوليين جل أولئك الذين تمسكوا بالنصوص وشجبوا الرأي كمصدر للحكم، وعلى رأس هؤلاء المدرسة الظاهرية، فقد اعتبروا أن الرأي لا يكون إلا احتمالياً، فيكون بناء الحكم عليه بناء على الظن، والشرعة لا تُبنى على الظن لأن الظن لا يفي من الحق شيئاً^(٢). «والعقل ليس له في الشرع مجال»^(٣) كما يقول المهدي.

وقد كان الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري - رحمه الله - شديداً النقد لأولئك الذين ينون أحكامهم على الظن باستعمال القياس خاصة، وذلك لأن مستعملي القياس يعترفون بأنه يدخله خوف خطأ التشبيه، وهذا إقرار منهم بأنهم لا يتقنون بحملته، وهذا هو الحكم بالظن، وهو محرم بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَأْتِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ (النجم ٢٨)، والظن باطل أيضاً بنص حكم النبي ﷺ الذي قال: «ياكم والظن»، فإن الظن أكذب الحديث^(٤) وإذا كان الظن بنص القرآن ليس حفاً، ونص الحديث كذباً، فإنه الباطل، والباطل لا يكون أساساً للحق^(٥).

وخلافاً للظاهرية فإن جمهور أهل السنة، وكل القائلين بالقياس والرأي عامة،

(١) أهر ما يطلب لابن تومرت ص ٣١-٣٢

(٢) ابن تومرت للنجار ص ٢٩٥.

(٣) أهر ما يطلب ص ٤٤

(٤) أخرجه البخاري في الأدب باب ما أيها الذين آمنوا...، ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظن، ومالك في الموطأ في حسن الخلق.

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٤٦/٨-٤٧. وانظر أيضاً الخلق ٨٦/١.

يميزون بناء الأحكام على الظن، بل يرون وجوب العمل به في بعض الحالات^(١).

ومن الواضح أن ابن تومرت كان في إبطال الظن موافقاً للظاهرية، وظاهر التأثير بابن حزم خاصة، وهذا يرجح لدينا أنه اطلع على كنهه ودرس آراءه عند جوازه إلى الأندلس، أو عند استقراره بالمغرب.

ج- إبطال التقليد والتزوع إلى التأصيل:

لقد آل متزوع الفروع والتقليد في العهد المرابطي إلى غلبة الجمود على الفقه، والمخار الروح الاجتهادية والابتعاد عن الأصول، حتى نُسي النظر في كتاب الله وسنن رسوله ﷺ، كما يقول المراكشي في المعجب.

فلما رجع ابن تومرت إلى المغرب، شرع في الدعوة إلى الرجوع إلى الأصولين: الكتاب والسنة، وجعل من قضية التأصيل ونبذ التقليد لكتب الفروع، شغله الشاغل، وهمه المميم، فأمر بإحراق كتب الرأي والفروع كما قدمناه، ولكنه لم يتمكن من تنفيذ ذلك لأسباب ليس هذا مقام بسطها.

وشرع في تعليم أصحابه هذين الأصلين، وأخذهم بحفظ أجزاء من القرآن والسنة أخذاً صارماً^(٢)، حفظاً ودراسة، وقام على تعليمهم آيات وأحاديث

(١) انظر نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية للدكتور أحمد الريسوني ص ١٦٠، وأتبع هنا إلى أن رأي الدكتور أحمد الريسوني في الظاهرية - في كتابه المذكور - مضطرب فليراجع، فتارة يسلكهم ضمن الطوائف المبتدعة والشاذة كالشيعية والمعتزلة كما

في ص ١٧٤، وتارة يجعلهم من أهل السنة بميزا لهم عن الطوائف الأخرى المتدعة كالشيعية كما في ص ١٧٦.

(٢) انظر نظم الجمان لابن القطان ٢٧-١٢٧.

تعلق في الأغلب بالعبادات أو الجهاد، إلى جانب تلك التي تتعلق بعقيدة التوحيد. وقد انجبه أيضاً إلى التأليف فيها ولا سيما في الحديث، ضماناً للعزيز من انتشارهما وأخذ الناس بهما، فألف مختصراً للموطأ، ومختصراً للصحيح مسلم، وعدة رسائل رتب فيها الأحاديث ترتيباً فقهياً^(١).

وهذه التصانيف هي التي كانت المراجع الرئيسة للموحدين في الحديث، ولهذا قال صاحب الإعلام أن الموحدين: «أظهروا التعويل على كتب مهديهم في الحديث»^(٢).

وفي تواليف المهدي ومراسلاته وخطبه، نراه مكثرأ من الاستشهاد والاستدلال بالآيات والأحاديث، متخذاً منها منطلقه في بناء آرائه، خلافاً لمنهج أهل الرأي والفروع، وأشد ما كان هذا بارزاً في تأليفه الفقهية، فإن قراراته لأحكام الفقه لا يمزوها إلى أقوال السابقين من الأئمة الفقهاء؛ بل يستند بها دوماً إلى أدلتها من النصوص والإجماع، وغالباً ما يقول: «وأما كونه كذا فالدليل عليه من الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب...»^(٣).

وانظر كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الغلول والتحذير منه، وكتاب الجهاد، من مجموع تصنيفه أعز ما يطلب، فسيأخذك من ذلك المعجب.

وقد مر بك - فيما تقدم - قول ابن القطان أن ابن تومرت: «كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي»^(٤). وقال ابن الخطيب في الحلل: «وكان محمد بن

(١) ابن تومرت للنجار ص ٢٨٨.

(٢) الإعلام من حل مراکش ٣٩٦/٨.

(٣) أعز ما يطلب انظر من ص ١٢٢-١٢٣ وما بعدهما.

(٤) جزء من كتاب نظم الجمان - لابن القطان ص ٣٨. تحقيق الدكتور عمود علي مكي.

تومرت ينكر كتب الرأي والتقليد^(١).

ومر بك ما ذهب إليه شارح أعز ما يطلب من أن المهدي أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقتها^(٢)، وذكر المراكشي أن المهدي لما دخل فاس، وأظهر ما كان يظهره «جمع له والي المدينة الفقهاء وأحضره معهم، فجرت له مناظرة كان له الشفوف فيها والظهور، لأنه وجد جواً خالياً، وألفى قوماً صيماً عن جميع العلوم النظرية خلا علم الفروع»^(٣).

فقد جعل المهدي - إذن - من الرجوع إلى الأصول في استخراج الأحكام منهجاً للفكر الشرعي بالمغرب، وقد أصبح هذا المنهج من بعده واحداً من المشاغل الثقافية للموحدين، عملوا على نشره وتعميمه بين الناس، وأدخلوه التربية والتعليم لتخريج الناشئة عليه^(٤).

وكان المهدي هو نفسه يشير أحياناً إلى هذا المعنى من التأصيل، ومثاله ما ذكره في آخر حديثه عن الغسل إذ قال: «فهذه جملة قواعد الغسل من الجنبية وفصوله وما يتفرع عنه على اختصار تفاريقه، وإنما القصد الإشارة إلى ما يتعلق بالقواعد والأصول التي تبنى عليها»^(٥).

وفقاً للمهدي كله على هذا النمط: آيات وآثار، وأدلة وأخبار، وقد حدد ابن

وفي الإعلام من حل مراکش وأغامت ٣٩٦/٨ أن المهدي اطرأ الرأي وأمر بحرق كتب الفقه وأزالتها ووضع في السنن أوضاعاً.

(١) نقل كلام ابن الخطيب المذكور الناصري في الاستقصاء ٩٥/٢.

(٢) شرح أعز ما يطلب لمجهول مخطوط عن ابن تومرت للنجار ص ٣٦٢.

(٣) المعجب ص ٢٧٠.

(٤) انظر ابن تومرت للنجار ص ٤٧٧.

(٥) كتاب الصلاة لابن تومرت ص ١٤١.

تومت أفراد الأصل الشرعي بثلاثة أفراد هي القرآن والحديث والإجماع لا غير، واستبعد القياس الذي يُلجِجه به أكثر الأصوليين، قال في بيان معرفة الأصل وحقيقته: «وأصل الشيء في الوضع ما تفرع عنه الشيء، والأصل الشرعي هو: الكتاب والسنة والإجماع»^(١).

أما الفرع الفقهي وهو الحكم الشرعي فقد بطل ثبوته عند المهدي بالعقل، أو بطرق أخرى باطلة « فلم يبق إلا السمع، وهو الأصل الذي تستند إليه الأحكام»^(٢). وهذا عين كلام الظاهرية وابن حزم، حذو الثعل بالثعل.

ويرى المهدي أن أحكام الشرع من وجوب وحظر، ونسب وكراهة وإباحة: «باطل ثبوتها بالتقليد، لأن التقليد جهل، ولا يفضي إلى العلم، ومحال ثبوت الحق بالجهل»^(٣).

هذا موقفه من التقليد والرأي والفروع، وذلك منزعه إلى الأصول والتأصيل، وفي ذلك كفاية وغنية إن شاء الله تعالى.



(١) أعز ما يطلب - لابن تومرت ص ٤٥، وفي موضع آخر يقول « وأما معنى الأصل ومعرفته فهو كل ما ثبت من السمع الذي هو الكتاب والسنة والإجماع... » المصدر

السابق ص ٤٤

(٢) المصدر السابق ص ٤٧

(٣) أعز ما يطلب ص ٤٧

المبحث الثاني

ظاهرية عبدالمؤمن بن علي الموحي

بعد وفاة المهدي ابن تومرت، قام بالأمر من بعده تلميذه وصاحبه وراويته عبدالمؤمن بن علي الكومي الزناتي، وبايعه الموحدون، واتفقت على تقديمه الجماعة كما تقدم في ترجمته في باب أعلام المدرسة.

ولئن كان المهدي ابن تومرت هو صاحب دعوة الموحدين، والمهدد للانقلاب الكبير الذي شمل شتى ميادين الفكر والحياة، فإن عبدالمؤمن هو رجل الدولة الذي اضطلع بتنفيذ جميع ذلك، والاستيلاء على دولة المرابطين، وتحقيق وحدة المغرب الإسلامي.

ولقد صدق المهدي حين قيل له في وقعة البحيرة سنة ٥٢٤ هـ: إن الموحدين قد هلكوا، وقُتل منهم خلق كثير، فقال: «أليس قد لمحى عبدالمؤمن؟ قالوا: نعم. قال: لم يُفقد أحد»^(١).

لقد كان عبدالمؤمن بالنسبة لدعوة الموحدين كيوسف بن تاشفين بالنسبة لدعوة المرابطين، فهو الذي أبلغها كمالها، وقَرَطَ أهدافها، ونهض بأعبائها^(٢)، ووطَّد دعائمها.

ثم لا ننسى أن عبدالمؤمن كان عالماً من الملع علماء عصره، فلم يكن في ملوك الموحدين أكثر علماً منه «فصبح اللسان نبيها، عالماً بالجدل، فقيهاً في علم الأصول، حافظاً لحديث النبي ﷺ مضمّن الرواية...»^(٣)، كثير الذكر للسنة في

(١) انظر المعجب ص ٢٨٣.

(٢) النبوغ المغربي ١/ ١٠٤.

(٣) الأنيس المطرب بروض القرطاس ص ٢٠٣-٢٠٤.

كلامه، وتردادها على لسانه، ومن أمثلة ذلك أنه قال لأبي بكر بن تيزننت خدام علي بن يوسف المرابطي ومشاوره. لما سأله: لأي شيء أموت؟ «قتلتك السنة»^(١) ولقد بدأ عبدالمؤمن خطته في تجديد الفقه وإصلاحه أول الأمر بالاستعاضة بالحديث النبوي عن الفقه المالكي الذي جرّد عليه هو وابن تومرت والموحدون بعدهما سيفاً مصلتاً، «فكان يستدعي أهل العلم»^(٢) من البلاد إلى الكون عند الجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم»^(٣).

وفي سبيل إضعاف سيطرة مذهب مالك على نفوس الناس، أنشأ مدرسته في مراكش لتخريج العلماء ورجال الدولة على النهج الذي يريده، والمهيّج الذي يرومه، فرمى عبدالمؤمن الحفاظ من الطلبة على حفظ الحديث والاهتمام به، قال صاحب «الخلل الموشية»: «وكان يدخلهم - أي الحفاظ - كل يوم جمعة بعد الصلاة داخل القصر، فيجتمع الحفاظ فيه، وهم نحو ثلاثة آلاف كأنهم أبناء ليلة، من المصاملة وغيرهم، قصّد بهم سرعة الحفظ والتربية على ما يريده»^(٤).

ولإحكام خطته، وتنفيذها بالفعل، ولى هؤلاء الحفاظ مقاليد الأمور في الدولة، وفي ذلك يقول صاحب الخلل الموشية: «ولما كمل له هذا المراد فيهم، عزل بهم أشياخ المصاملة عن ولاية الأعمال والرئاسة، وقال: العلماء أولى منكم، فسلموا لهم، وأبقوهم معهم في المشورة»^(٥).

ثم قام عبدالمؤمن بعد ذلك بالخطوة الحاسمة للقضاء على الفقه المالكي بالمرّة،

والاستعاضة عنه بظاهر الكتاب والسنة على نهج الفقه الظاهري، «فلما كانت سنة خمسين وخمسمائة، أمر أمير المؤمنين عبدالمؤمن بن علي بإصلاح المساجد وبناتها في جميع بلاده، وتغيير المنكر، وتحريق كتب الفروع، ورد الناس إلى قراءة الحديث، وكتب بذلك إلى جميع طلبة المغرب والعدوة»^(١).

والنص المتقدم لا يفيد إلا أن عبدالمؤمن أمر بما ذكر ليس إلا، ولم يذكر أن أمر الإحراق نُفذ، لأن التنفيذ أمر لم يقع، ولو وقع لكان جديراً بالتصريح به والتصيص عليه، فكان عبدالمؤمن أمر بذلك ثم رأى أن الأمر سابق لأوانه، فوقفت المسألة عند حد الأمر، ولم يقع التنفيذ إلا في عهد الخليفة يعقوب المنصور خفيد عبدالمؤمن بعد أن قويت الدولة، وتوطدت أركانها، ولم يعد يخشى ثورة قهلاء المالكية على الموحدين.

هذا فعل عبدالمؤمن الأول، لما استتب له الأمر بالمغرب والأندلس، ردّ الناس إلى كتب الحديث واستنباط الأحكام من ظاهرها، والأمر بإحراق كتب الفروع، ونبد التقليد، وإلزام العلماء بالاجتهاد.

أما الفعل الثاني الذي كان الخطوة الحاسمة فهي حمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي، ومحاولة القضاء على المذهب المالكي ومحوه من المغرب بالمرّة. يدل على ذلك نصوص متضافرة، وأولها بالتقديم والاعتبار، نص صريح في الموضوع، أورده البرزلي^(٢) المتوفى سنة ٨٤١هـ في

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس ص ١٩٥ والاستقصا ٢/ ١٢٦.

(٢) هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد المعتل البلوي القيرواني ثم التونسي، الإمام المشهور نزيل تونس، مفتيها وفقهها وحافظها، العلامة أحد الأئمة في المذهب المالكي، صاحب الديوان المشهور في الفقه والنوازل من كتب المذهب، توفي سنة ٨٤١هـ. نيل الابتهاج بتطريز الديباج لبابا التنبكي ص ٢٢٥، والفكر السامي ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(١) أخبار المهدي بن تومرت - لليدق ص ٩٥.

(٢) وجنّهم من الحديث وعلماء السنة.

(٣) المعجب ص ٢٩٣.

(٤) الخلل الموشية ص ١٥٠.

(٥) المصدر السابق ص ١٥١.

نوازل^(١) ونقله عنه عlish^(٢) في فتاويه^(٣)، واختصره أبو رأس المصنعي^(٤) في «الخبر المغرب»^(٥) ونقل النص بطوله من كتاب «فتح العلي المالك».

(١) المسماة «جامع مسائل الأحكام»، مما نزل بالفتن والحكام، ولا يزال مخطوطاً في أجزائه متفرقة تتوزعها الخزانات المغربية وسواها، انظر المصادر العربية لتاريخ المغرب - للاستاذ محمد المتوني ج ١/ ص ١١٤.

(٢) هو العلامة أبو عبد الله الشيخ محمد ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الملقب بعليش ومنا تلقيه أن اسم جده الأعلى علوش من أصل مغربي، ولد عليش بالقاهرة سنة ١٢١٧هـ واشتغل بتحصيل العلوم بالجامع الأزهر، وألف تأليف مفيدة منها فتح العلي المالك المذكور، وشرح منج الجليل على مختصر العلامة خليل، وهو مطبوع، إلى تواليف أخرى كثيرة، كان مالكي المذهب، وقد تقلد مشيخة السادة المالكية، ووظيفة الإفتاء بالديار المصرية ت ١٢٩٩ هـ، انظر مقدمة فتح العلي المالك ٢/١.

(٣) انظر فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ج ١/ ١٠٢-١٠٣ ط دار الفكر.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد القادر الراشدي الجليلي العسكري الجزائري، الملقب بأبي راس مؤرخ من العلماء بالحديث ورجاله، من أهل بلاد معسكر بالجزائر، ووفاته فيها سنة ١٢٣٨ هـ له نحو ٥٠ كتاباً، منها «لب أفيخي في عدة أشياخي» و«السيف المتضي فيما رويته بأسانيد الشيخ مرتضى» و«تخريج أحاديث دلائل الخيرات» و«در السحابة فيمن دخل المغرب الأقصى من الصحابة»، و«ذيل القرطاس في ملوك بني وطاس» و«الزمرودة الوردية في الملوك السعدية» و«مروج الذهب في نبذة من النسب» و«الخبر المعلوم في كل من اخترع نوعاً من أنواع العلوم» و«تفسير القرآن» و«رحلة» ذكر بها سباحة له في المشرق والمغرب، ومن لقي من أعيانهم و«شرح المقامات الحميرية» وغير ذلك مما لم يطبع، الإعلام للزركلي ١٨/٦.

(٥) «خبر المغرب عن الأمر المغرب الحال بالاندلس وثور المغرب ورقة ١٤ مخطوط الخزنة العامة بتطوان، ونسخة منه بالخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢٦٣-ك)، وعند نسخة مصورة عن الخزنة العامة بتطوان مكتني منها شيخنا العلامة محمد بوخيزة الحسني جزله لله خيراً.

قال: «ولما أن اطمانت بالأمر عبد المؤمن الدار، جمع الفقهاء إما لاختيار مذهبهم، أو حلهم على مذهب ابن حزم^(١) فحكى عن أبي عبد الله بن زرقون قال: كنت فيمن جمعهم، فقام على رأسه كاتبه ووزيره أبو جعفر ابن عطية، فخطب خطبة مختصرة، ثم رد رأسه إلى الفقهاء، وقال لهم: بلغ سيدي أن قوماً من أولي العلم، تركوا كتاب الله، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وصاروا يمحكون بين الناس، ويفتون بهذه الفروع والمسائل التي لا أصل لها في الشرع - لو كلاماً هذا معناه -، وقد أمر أن من فعل ذلك بعد هذا اليوم، ونظر في شيء من الفروع والمسائل، حوqb العقاب الشديد، وفعل به كذا وكذا - وسكت، ورفع الأمير عبد المؤمن رأسه إليه وأشار عليه بالجلوس فجلس، وقال: سمعتم ما قال؟ قال له الطلبة: نعم.

قال: وسمعنا أن عند القوم تأليفاً من هذه الفروع، يسمونه الكتاب - يعني المدونة - وأنهم إذا قال لهم قاتل مسألة من السنة ولم تكن فيه، لو مخالفة له، قالوا: ما هذا في الكتاب، أو ما هو مذهب الكتاب، وليس ثمة كتاب يرجع إليه،

وهو شرح منظومة للمؤلف تسمى الحلل السنية في شأن وهران والجزيرة الأدبية،

أما شرحها الأول فسماه المؤلف - روضة السلوان المولفة بمرسى نظوان.

وهذا النص الصريح الوارد في فتح العلي المالك ١/ ١٠٢-١٠٣ والخبر المغرب لورده حجة على ظاهرة الدولة الموحدة وعبد المؤمن بن علي الأستاذ محمد المتوني في «حاضرة الموحدين» ص ٨٣، والأستاذ سعيد أحراب في مقال له بعنوان «موقف الموحدين من كتب الفروع وحل الناس على المذهب الحزمي» بمجلة دعوة الحق العدد ٢٤٩، رمضان

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

(١) تردد صاحب النص، بينما القرائن تدل على أنه أراد حلهم على المذهب الظاهري الحزمي كما سيتبين بعد.

إلا كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، قال: وأرعد وأبرق في التخويف والتحليل من النظر في هذه الكتب، والفقهاء سكوت. ثم قال: ومن العجب أنهم يقولون أقوالاً برأيهم - وليست من الشرع، أو قال من الدين، فيقولون: من طرأ على خلل في صلاته، يعيد في الوقت، ويتحكمون في دين الله تعالى، لأنها إما صحيحة فلا إعادة، وإما باطلة فيعيد أبداً، فيألبت شعري من أين أخذه! - فصمت القوم ولم يجبه أحد، لحدة الأمر والإنكار!

ثم قال ابن زرقون - وهو رأس فقهاء المالكية في عصره -^(١): فحملتني الغيرة على أن تكلمت، وتلطفت في الكلام لهم، وأن الله تعالى أحبا بهم الحق وأهله، وأما الباطل وأهله، وقلت: إن أذن لي في الجواب، تكلمت وأديت نصيحتي - وهي السنة، فقال لي - كالمنكر علي - وهي السنة - أيضاً - وكررها؟! ..

فقلت: ثبت في الصحيح أن رجلاً دخل على رسول الله ﷺ فصلّى، ثم جاء وسلم عليه، فرد عليه وقال: ارجع فصل، فإنك لم تصل، حتى فعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال له: والذي بعثك بالحق، ما أحسن غير هذا فعلمني، فقال ﷺ: «إذا افتتحت الصلاة... إلى آخر الحديث»^(٢).

فأمره بإعادة الوقتية، ولم يأمره بإعادة ماخرج وقته من الصلوات، فعلى هذا

(١) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري، من أهل إشبيلية، أحد سُرّوات الرجال، كان مستنداً عالي الرواية، حافظاً للفقّه مبرزاً فيه، عارفاً بالكتاب والسنة، نزل قضاء شلب وسبّعة فحُمدت سيرته ونزاهته. ومن تواليفه «كتاب الأنوار في الجمع بين المتقّى والاستذكار» و«الجمع بين صحيح الترمذي وسنن أبي داود»، رحل الناس للاخذ عنه والسماع منه لعلو روايته (ت ٥٨٦هـ) انظر التكملة ٦١٦/٢-٦١٧ طبع مصر، والديباج المذهب ص ٢٨٥.

(٢) وقد روى ابن زرقون هذا الحديث بمعناه مختصراً، وأصله متفق على صحته، أخرجه

بنى الفقهاء أمرهم فيمن دخل عليه خلل في الصلاة..

قال ابن زرقون: فلما أصغى إلي، اتسع لي القول فقلت: يا سيدي، جميع ما في الكتاب - يعني المدونة - مبني على الكتاب والسنة، وأقوال السلف والإجماع. وإنما اختصره الفقهاء تقريباً لمن ينظر فيه من المتعلمين والطلّالين، فانطلقت السنة الفقهاء الحاضرين حيثذ، ووافقوني على ما قلت، ثم دعا فقال: اللهم وفقنا يارب العالمين، وقام إلى منزله، فقال الوزير ابن عطية: أقدمت على سيئنا - اليوم - يا فقيه، فقلت: لو سكّت، للحفتني عقوبة الله تعالى. قال ابن زرقون: فكتت أدخل بعد ذلك على عبدالمؤمن، فأرى منه البر التام والتكرمة^(١).

١ - استنتاجات من النص:

١) كان عبد المؤمن أول من حارب كتب الفروع وفي مقدمتها المدونة وشدد على الفقهاء في ذلك بالمعقاب الشديد والتخويف والتحذير، ويشهد لهذا النص ما ذكره ابن أبي زرع في روض القرطاس من أمره بحرق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وتبعه الناصري في الاستقصاء وقد تقدم.

٢ - وقد نطق هذا النص بأن عبد المؤمن كان مراده حمل الفقهاء على منذهب

البخاري في الاستئذان، باب من رد فقال عليك السلام، وفي صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، وباب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، وفي الأيمان والنذور باب إذا حثت ناسياً في الأيمان. وأخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأخرجه أبو داود في الصلاة باب صلاة من لا يقبض صلبه في الركوع والسجود، وأخرجه الترمذي في الصلاة باب ما جاء في وصف الصلاة، وأخرجه النسائي في الافتتاح باب فرض التكبيرة الأولى، وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة باب إتمام الصلاة.

(١) فتح العلي المالك في الفتوى على منذهب مالك لعليش ١٠٢/١-١٠٣.

ابن حزم الظاهري^(١)، ومن الأدلة على ذلك أن المسألة التي تدارع بها الظاهر في مذهب مالك، هي من صحيح فقه ابن حزم، وقد أوردتها في كتابه «المحلى»^(٢)، وبالح في الرد على مالك، فعبدالمؤمن - في هذا النص - كان يتكلم بلسان ابن حزم، وهو يعتقد أن المالكية لا حجة لهم^(٣)، وأنهم قالوا ذلك القول برأيهم، وأنهم يتحكمون في دين الله تعالى، وأن ما قالوه ليس من الشرع أو الدين فهابت شعري من أين أخذوه؟^(٤)

والمسألة التي طعن فيها ابن حزم، ذكرها سحنون في المدونة، وجعل عنوانها (باب ما تعاد منه الصلاة في الوقت)^(٥).

قال: «وقال مالك: من صلى - ومعه جلد ميتة لم يذبح، أو شيء من لحوم الميتة أو عظامها، قال: يعيد الصلاة في الوقت، فإن مضى الوقت لم يعده»^(٦). ولم يذكر سحنون الحجة في ذلك من الكتاب والسنة^(٧)، ولذا طعن ابن حزم في هذه المسألة، وقال: إنها باطلة، ظاهرة البطلان، وخطأ مالكا، فقال: «لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التي أمر بها كما أمر، أو لم يؤدها كما أمر، فإن كان

(١) يدل على ذلك أيضا بقية النص في حق حفيده يعقوب المنصور الذي لم نوره بنسبه واكتفينا بمحل الشاهد من عبدالمؤمن.

(٢) المحلى ٢/٢٣٨ بتحقيق الدكتور البنداري.

(٣) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي للأستاذ سعيد

أعراب ص ٢٦، انظر دعوة الحق العدد ٢٤٩.

(٤) انظر المدونة الكبرى ١/٩١ - طبع دار صادر.

(٥) المصدر السابق.

(٦) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي للأستاذ سعيد

أعراب ص ٢٨.

مذهب ابن حزم الظاهري

لها كما أمر، فلا يخل له أن يصلي في يوم واحد صلاتين، ولا يصلي لإحدى صلاة قد صلاها، وإن كان لم يؤدها كما أمر، فإنه يعيد أيتها، كما يخلو وأحال ابن حزم في ذلك^(١).

وهي نفس الحجة التي ادّعى بها عبدالمؤمن بن طلي، وحاول إقحام الظاهر لماخية بها، لحماهم على مذهب ابن حزم بعد أن تكون قد قلت عنهم الحق، وبات الحجة.

٣- يبدو من سكوت عبدالمؤمن ودعائه بالتوفيق في نهاية جلسته مع الفقهاء، أنه لم يكن مقتنعا بما قاله ابن زرقون ووافقه عليه فقهاء المالكية، ولو كان راضيا بما قالوه لأقروهم عليه أو أصرح به، ولقد رام من جمعهم حسن نصهم في قبول خطئه، فلما ظهر له إصرارهم على المذهب المالكي وإحسانهم عليه، تراجع عن حملهم على المذهب الظاهري الحزمي خيبة ثورتهم عليه، وهو يعلم مكانتهم في قوس أهل المغرب، إذ كان مذهب مالك في المغرب هو المذهب الذي شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير.

وإذا أمعنا النظر في هذا النص، أدركنا كم هو بعيد قول الأستاذ عبد الله علام: «ولكن عبد المؤمن لم يناسب المذهب المالكي العلوي، ولم يضع فقهاء المالكية في عنة على نحو ما صنع حفيده يعقوب المنصور»^(٢).

ثم إن ثمة نصوصاً أخرى جلية تشهد لنص البرزلي السابق، منها قول

(١) انظر المحلى ج ٢/٢٣٨ بتحقيق الدكتور البنداري.

(٢) الدعوة الموحدة بالمغرب ص ٣٠٦، طبع دار المعرفة ١٩٦٤م، ونسبه على هذا القول

الزميل الأستاذ عبد الهادي الحسين في مظاهر النهضة الحنبلية ج ١/ ص ٢٠٥ واحد

المعمراني في الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي ١/٢٣٣

المراكشي في «الإعلام» في ترجمة عبد المؤمن بن علي، «ثم اعلم أن الموحدين قد نحلوا المذهب المعروف لهم من إنكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل شرعاً على محض الظاهرية، وجرواً على ذلك سنتين بطول إياهم إلى أن انقرضوا، وأولهم في ذلك مهديهم أول ملوكهم محمد بن عبد الله الحسني المعروف بالإمام المهدي، أطرح الرأي، وأمر بحرق كتب الفقه، وأزالها، ووضع في السنين أوضاعاً، وتابى على ذلك أمير المؤمنين بعده عبد المؤمن بن علي وأولاده، ولم تزل كتب الفقه عندهم مهجورة منبوذة، وتمذهبوا بمذهب الظاهرية»^(١).

ومنها إن الإمام الشاطبي في «الاعتصام»^(٢) يعين الفترة التاريخية التي وقع فيها الأخذ بمذهب الظاهرية وحرق كتب المالكية، وهي الفترة التي صارت فيها ولاية الأندلس وحكمها للموحدين، ومعلوم أن حكم أكثر جزيرة الأندلس إنما صار للموحدين في عهد عبد المؤمن بن علي.

فلما عرض الشاطبي لقضية الاستعانة على الدعوة إلى البدعة بأولي الأمر من الولاة والسلاطين، قال: «كما اتفق لعلماء المالكية بالأندلس إذ صارت ولايتها للمهدين، فمزقوا كتب المالكية وسموها كتب الرأي، ونكلوا بمجلة من الفضلاء، بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك، وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة، التي عند العلماء بدعة ظهرت بعد المائتين من الهجرة، وبإلتهم وافقوا مذهب داود وأصحابه! لكنهم تعدوا ذلك إلى أن قالوا برأيهم، ووضعوا للناس مذاهب لا عهد لهم بها في الشريعة، وحملوهم عليها طوعاً أو كرهاً، حتى عم داؤها في الناس».

(١) الإعلام بمن حل مراكش ٨/٣٩٦.

(٢) الاعتصام للشاطبي ١/١٧١.

وثبتت زماناً طويلاً، ثم ذهب منها جملة، وبقيت أخرى إلى اليوم»^(١).

وهذه نصوص متضاربة منقولة عن الثقات تحرس الألسنة، وتقع العقول. صريحة في أن المذهب الرسمي للدولة في عهد عبد المؤمن وأولاده هو المذهب الظاهري الحزمي، وإن لم يتمكن عبد المؤمن من التطبيق الكامل الشامل بسبب فتنة الدولة والخشية من العاقبة، وتم ذلك في عهد حفيده المجتهد المجدد العالم يعقوب المنصور الموحدي.

* * *

(١) الاعتصام للشاطبي ١/١٧١.

المبحث الثالث

ظاهرية يوسف بن عبدالمؤمن الموحد

تولى الخلافة بعد وفاة أبيه عبدالمؤمن، وبإيعاز الناس سنة ٥٥٧هـ وافقت عليه الكلمة، ولئن كان بنو عبدالمؤمن كلهم فقهاء علماء - كما يقول السرخسي في رحلته - فإن يوسف كان أعلمهم وأفهمهم.

وصفه ابن الخطيب فقال: «كان فاضلاً، كاملاً عدلاً، ورعاً، جزلاً، حافظاً للقرآن بشرحه، عالماً بحديث رسول الله ﷺ، خطيبه وصحيحه، آية الموحدين في الإعطاء والمواساة، راغباً في العمارة، مثابراً على الجهاد، مُشيعاً للعدل»^(١).

ولقد بينّا في فصل تقدم مدى الارتباط الوثيق بين الحديث والمذهب الظاهري، فإن الظاهرية لما أغلقوا باب الرأي والتعليل في الشريعة، كان معولهم على بحر السنة الزاخر، إذ هو المنبع الذي لا ينضب، وكذلك كان يوسف بن عبدالمؤمن، فقد اعتنى بالحديث عناية فائقة وأولاه وعلماءه الاهتمام البالغ، فكان يؤثر هذا العلم إثارة شديداً، ويتعطش إليه تعطشاً مفرطاً، حتى قال المراكشي: «صح عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين - الشك مني - إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن، هذا مع ذكر جُمْلٍ من الفقه...»^(٢).

ويبدو أن الطريقة التي أسسها المهدي في التأصيل، وفي بناء الفقه بالمغرب على الدليل، بتجريد الأحاديث الفقهية من الأسانيد وجمعها، وتصنيفها، قد استهوت

(١) الإحاطة ٤/ ٣٥٤.

(٢) المعجب ص ٣٤٧.

يوسف هذا - كما استهوت أبناء عبدالمؤمن من قبل - ولذلك أمر - لما تجهز لغزو الروم في الأندلس - العلماء أن يجمعوا أحاديث في الجهاد، فكان يملئه على الناس بنفسه، فكان الأمراء والولاة وكبار رجال الدولة يأتون بالألواح لكتابة هذا الإملاء^(١). وكان قصده بذلك بث الحديث بين الناس والاستمالة به من الفقه المالكي وفروعه، الذي جرد عليه الموحدون سيفاً مصلاً.

وقد كان يوسف بن عبدالمؤمن يميل إلى الظاهرية الحزمية كأيّه، وقد حاول هذا الخليفة أن ينفذ فكرة أبيه في إلغاء كتب الفروع، والرجوع بالفقه إلى ظاهر الكتاب والسنة، ولكن الزمن لم يمهله، إذ استشهد - رحمه الله - مبكراً في واقعة «سنترين» بالأندلس وهو يجاهد الروم سنة ٥٨٠هـ.

ويؤيد ميل يوسف بن عبدالمؤمن إلى المذهب الظاهري ما أثبتّه عبد الواحد المراكشي - الذي كان معاصراً للدولة الموحدية ومطلعاً على أخبارها ومتصلاً بأمرائها - فبعد كلامه على تفصيل عمل ابن يوسف الخليفة يعقوب المنصور الذي أحرق كتب المذهب المالكي، وانقطع علم الفروع في عهده، وخافه الفقهاء وحمل الناس على مذهب الظاهرية.

قال: «وكان قصده - أي يعقوب المنصور - في الحملة نحو مذهب مالك، وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه - يوسف - وجده^(٢) - عبدالمؤمن -، إلا أنهما لم يُظْهَرَا وأظهره يعقوب هذا، يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد

(١) المعجب ص ٣٦٩.

(٢) هذا مما لا شك فيه، بل كان مقصد ابن تومرت بالأصالة كما بينا، وقد عمل به ودعا إليه في تواليه ورسائله، إلا أن تنفيذ الخطة عملياً لم يتم إلا في عهد يعقوب المنصور.

عن نفي الحافظ أبا بكر بن الجدد^(١)، أنه أخبرهم قال لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب^(٢) أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس^(٣) فقال

(١) هو محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح بن الجدد الفهري، يكنى أبا بكر، الفقيه الحافظ المشهور من أهل إشبيلية، انتهت إليه الرياسة في الحفظ والفتوى، وقُدِّم للشورى مع أبي بكر بن العربي وبطريقته من الفقهاء، وكان في وقته فقيه الأندلس وحافظ المغرب للمذهب مالك غير مدافع ولا متنازع، امتحن في كاتبة ليلة وسجن وقيد، ثم نال دنیا عريضة، ونسبته نروة عظيمة، لخطوته عند ملوك الموحدين، أخذ عنه جلة أهل الأندلس والتعموقة، ولم يشغل بالتأليف على غزارة حفظه ومعاناة مادة علمه، غير أنه لم يكن الحديث شته، توفي سنة ٥٨٦ هـ التكملة لابن الأبار ٦٤ / ٢ رقم ١٧٧ بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس

قلت : ألف جرماً صغيراً في « الزكاة » أملاء على الفقيه القاضي أبي عبد الله ابن زرقون وكتبه عنه، وهذا الجزء موجود بقسم المخطوطات مع مجموع بالخزانة العامة بالمطابق، تحت رقم ٧٦، مكتوب بخط مغربي واضح، عدد أوراقه ٣٨ ورقة من الحجم الصغير، كتب سنة ٦٩٨ هـ ويميز أيضاً هذا المخطوط بذكر الفقه بأدلة من القرآن والحديث، وتحوّل كبار الفقهاء، ومقاربات بين المذاهب على خلاف كتب المتأخرين من المالكية، ولعل هذا من تأثير دعوة الموحدين إلى ظاهر القرآن والسنة وفقه الدليل.

(٢) وهو يوسف وليس يعقوب كما ظن الأستاذ عبد الله علام فخلط بينهما انظر الدعوة الموحدية بالمغرب ص ٣١٨.

(٣) هو أبو بكر بن عبد الله بن يونس التميمي نسباً، الصفلي طراً، كان فقيهاً إماماً عالمياً فريضاً مشهوراً في المذهب المالكي، وهو أحد الفقهاء الأربعة الذين اعتمد الشيخ خليل ترويضهم في محصره. ألف كتاباً في « الفقه » جامعاً لمثل المدونة والنوازل لابن أبي زيد. وعليه اعتمد من بعده، بلغ شأواً عظيماً في المذهب، وكان يسمى « مصنف المذهب » لصحة مسلكه ووثوق صاحبه، توفي ابن يونس سنة ٤٥١ هـ الديباج للمذهب ص ٢٧١ والتفكير السامي ٢ / ٢١٠

لي : يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، أرايت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأني هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتحت آيين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي : يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف. أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه، أو السيف ! فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده^(١).

ومعلوم أن إشارة يوسف إلى سنن أبي داود يعني استنباط الأحكام من السنة، دون غيرها من كتب الفروع المفرقة، والآراء الممزقة، إذ أن كتاب أبي داود - رحمه الله - اختص بأحاديث الأحكام، ولذلك أولاه الفقهاء عناية بالغة، حتى قيل : إن من كان عنده الكتاب ؛ فكأنه عنده نبي ناطق.

ومعلوم كذلك أن شكواه واستيائه الشديد من كتاب ابن يونس الذي أبداه للحافظ ابن الجدد بسبب كان كثرة الأقوال الفقهية المتعددة المتشعبة في المسألة الواحدة المتضمنة في كتب الفروع، والذي من شأنه أن يجير الناس، ويبلبل عقولهم وأفكارهم في أمر عباداتهم ومعاملاتهم.

أما إشارته إلى السيف : فهي تعني حمل الناس على ظاهر الكتاب والسنة^(٢)، بالشدة والقسوة والعنف، وهو تهديد لفقهاء المالكية وتحذير لهم، لكن الزمن لم يمهله لتفديد قراره هذا، لاستشهاده - رحمه الله - في وقت مبكر في واقعة شترين، ولكن نقد الأمر من بعده ابنه يعقوب وحمل الناس عليه بقوة السلطان.

(١) المعجب ٤٠١ - ٤٠٢.

(٢) المراد بظاهر الكتاب والسنة هنا المذهب الظاهري بعينه، لا العمل بالكتاب والسنة فحسب كما ذهب إليه بعض الباحثين بسبب قلة استقرائهم للنصوص والأدلة.

وترى من هذا النص أيضاً أن ما أظهره يعقوب من حمل الناس على الظاهر وإزاهم بما كان نية فيه وجده ومنهجهما في إصلاح الفقه بالمغرب، فلما تهيأت الفرصة لهما، وهو بهما لم يحدث شيئاً جديداً، بل أتم ما بدأ به مؤسس الشوكة الموحديّة الأوائل.

• • •

المبحث الرابع

مظاهريّة المنصور يعقوب بن يوسف الموحدي

يعقوب المنصور الموحدي هو أمير المؤمنين العالم المجدد على رأس المائة السادسة للهجرة، الذي أحيا ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، وأمر بالعمل بمقتضى ظاهرهما، ومنع التقليد، وأحرق كتب المقلدين. وبسبب ذلك وصفه الشيخ محمد إبراهيم الكتاني، بالاجتهاد المطلق، قال: «أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحدي المجتهد المطلق المتوفى سنة ٥٩٥هـ»^(١).

وحق له، فإن معنى التجديد، هو إحياء العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وهو المقصد من قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»^(٢).

فيعقوب المنصور من أئمة التجديد والاجتهاد في تاريخ الإسلام لأرب في ذلك، يشهد لذلك عندي أيضاً ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد تاج الدين عبد الله ابن حمويه السرخسي الدمشقي^(٣) في رحلته المغربية التي زار فيها المغرب سنة ٥٩٣هـ-

(١) مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه ص ٩١، مجلة الثقافة المغربية، الرباط، العدد ١، السنة ١، شوال ذو القعدة، سنة ١٣٨٩هـ.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه والحاكم في مستدركه، كلاهما عن أبي هريرة، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» ج ١/ ٣٨٢ رقم الحديث ١٨٧٤.

(٣) هو الشيخ الإمام تاج الدين أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد بن حمويه شيخ الشيوخ بدمشق، أحد الفضلاء المارخين المصنفين، له كتاب في ثمان مجلدات ذكر فيه أصول الأشياء، وله كتاب «السياسة الملوكية» صفها للملك الكامل، وغير ذلك من التواليف، وسمع الحديث وحفظ القرآن، وقد سافر إلى بلاد المغرب سنة ثلاث وتسعين وخمسين،

نص عميق من وفاة يعقوب منصور رحمه الله - وقام بمراكش إلى سنة ٦٠٠ هـ بوصف منصور وسيرة ونياه وصفاً دقيقاً فقال : « ثم دخلت المغرب من الإسكندرية في البحر ، ودخلت مدينة مراكش أيام السيد الإمام أمير المؤمنين أبي يوسف يعقوب منصور بن يوسف بن عبدالمؤمن بن علي ، فالتصقت بخصمه وليسيت من حاله ثم كان يحيد حفظ القرآن ، ويحفظ متون الأحاديث ويحفظها ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً ، وكان قهقاه الوقت يرجعون إليه في الفتوى وله دأوى بمجموعة حسنة أدى إليه اجتهاده ^(١) ، وكان الفقهاء ينسبون له من مذهب الطاهر ، وقد شرحت لحول سيرته ، وما جرى في أيام دولته ، في كتاب التاريخ لسيّد صف الفيل ^(٢) »

إذا كان يعقوب منصور بهذه الصورة وبهذه المثبة التي وصف بها ابن حويّ شرخصي خضع على أمور الدولة الموحدية ، صح ما أثبتناه من التجديد والاجتهاد ، وإن كان ذلك على أصول أهل الظاهر كما سيأتي . وهذه القضية التي ذكرتها آنفاً وهي الاجتهاد على أصول الظاهرية ، أثارت خلافاً كبيراً بين مؤرخين والباحثين قديماً وحديثاً ، في دعوة وعمل يعقوب منصور الموحدي . هل كانت دعوة إلى الاجتهاد الحق ؟ أم أنها كانت نصرة للمذهب الظاهري الحزبي ؟

وتصل بمراكش عدد منكم يعقوب منصور مقامه هناك إلى سنة متعده ، وقد صر دوي منحة الشيوخ بعد أخيه صدر الدين ابن حويّ مع الخطب ١٠١٣-١٠٢٠

(١) وهذه الفتوى اليوم في حكم المفقود ولو وجدت لكانت ثروة كبيرة من الفقه نظري في تلك المرحلة من الزمن

(٢) مع الخطب ١٠٢/٣ ، وفي الإعلام بمحل مراكش ١٠/٢٦٤ سمي كتاب شرخصي المذكور « حجة الدين » وهو تصنيف محل بالنص

المذهب الأول :

ومن ذهب إلى الرأي الأول واعتبر عمل المنصور دعوة إلى الاجتهاد المطلق . والرجوع بالفقه إلى الكتاب والسنة ، دون تقليد أي مذهب من المذاهب الفقهية - من القدسي : ابن خلكان الذي قال في ترجمته للمنصور : « وكان الأمير أبو يوسف يعقوب المذكور يشدد في إلزام الرعية بإقامة الصلوات الخمس ، وقتل في بعض الأحيان على شرب الخمر ، وقتل العمال الذين تشكو الرعية منهم ، وأمر برفض فروع الفقه ، وإن العلماء لا يفتون إلا بالكتاب العزيز والسنة النبوية ، ولا يقتلدون أحداً من الأئمة المجتهدين المتقدمين ، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس ، وقد أدرنا جماعة من مشايخ المغرب وصلوا إلينا إلى البلاد وهم على ذلك الطريق مثل أبي الخطاب بن دحية ، وأخيه أبي عمرو ، ومجيب الدين ابن العربي نزيل دمشق وغيرهم ^(١) »

وقد ذهب الأستاذ المتونى إلى أن العماد الحنبلي قلّد في الشذرات ابن خلكان في هذا القول ^(٢) ، وهذا لا يصح ، إذ كل ما فعله ابن العماد أنه نقل نص ابن خلكان فحسب ^(٣) ، وهذا لا ينهض دليلاً أنه قلّده في ذلك وتابعه عليه ، بل إن ابن العماد نص في ترجمة يعقوب المنصور أنه كان « ظاهري المذهب معادياً للكتب الفقهية ^(٤) »

(١) وفيات الأعيان ١١/٧

(٢) حضارة الموحدين ص ٣٧

(٣) نظر شذرات المذهب ٣٢٢/٤

(٤) المصدر السابق ٣٢١/٤

أما الذين تابعوا ابن خلكان وقلدوه بالفعل من القدماء فهم: ابن أبي زين الفاسي في «الأنيس المطرب بروض القرطاس»^(١)، والناصري في «الاستقصا» ومن المحدثين: الأستاذ عبد الله كتون^(٢)، وخير الدين الزركلي^(٣)، والسكندر إبراهيم حركات^(٤)، والأستاذ عبد الله علام^(٥)، والزميل الأستاذ عبد الحفيظ الحسين^(٦)، والدكتور عبد المجيد النجار^(٧)، واستند هذا الفريق من الباحثين أدلة أهمها:

١- نص ابن خلكان المتقدم ومن تابعه عليه كابن أبي زرع والناصري.

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس ١٥٦/١ بتحقيق الهاشمي الفيلاطي ط الرباط.

(٢) الاستقصا ٢/٢٠٠، وانظر ١/١٢٧.

(٣) في النبوغ المغربي ١/١٢٤، وفي تقديمه لكتاب المتون «حضارة الموحدين» ص ٩، حيث قال: «ولحن مع كامل التقدير لجهود المؤلف وتمام الموافقة على جل ما من تصور، وما لا تخفي عدم قولنا لبعض الآراء التي ذهب إليها في بعض المسائل كترجيحه أن توحين كانوا ظاهرية في الفقه وإن دعوتهم لبذ مذهب مالك لم تكن إلا لتسك بمنع بدود وتأويله للتصوص التي تدل على أنهم كانوا أهل سنة وحديث، وإن دعوتهم كتت للاجتهاد المطلق، مما يؤيد نظره ويعضد ترجيحه».

(٤) الأعلام ٨/٢٠٣.

(٥) المغرب عبر التاريخ ١/٣٠٦.

(٦) الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي ص ٣١٢، أما في كتابه الآخر «

الدعوة الموحدية بالمغرب» ص ٣٠٦، فعلى العكس من ذلك يثبت ظاهرة التصور

فيقول: «.. اشتدت محاربة يعقوب المنصور، للمذهب مالك، لا كراهية لأئمة الموحدين بل

رغبة صادقة في نشر المذهب الحزمي الظاهري».

(٧) مظاهر النهضة الحديثة ١/١٨٧ فما بعدها.

(٨) المهدي بن تومرت ص ٤٩٤ فما بعدها.

٢- أنه لا يوجد نص صريح يثبت أن أحد من حملة توحين أمر بتبع المذهب الظاهري الحزمي.

٣- تأويل نص عبد الواحد المرڪشي الذي كتبه في يعقوب المنصور «من الناس على الظاهر من القرآن والحديث»، بأن عبارة «الظاهر» لا يجب قطع بالانتماء إلى المذهب الظاهري، بل تعني العمل بظاهر الكتاب والسنة، أي من الشط على معنى من معاني الواردة في اللغة العربية، دون تأويل يخرج اللفظ عما يحتمله ما نص عليه الشارع^(١).

٤- اعتبارهم أن مدار حجة الفريق الثاني - الذي يقول بظاهرة التوبة - على قوة التصور لما وقف على قبر ابن حزم «كل العلماء عيال على ابن حزم» وهذه لا تهض دليلاً على حزية يعقوب المنصور^(٢)، بل هي إعجاب بالرجل فحسب.

٥- والدليل القوي الآخر هي مجموعة كتب المهدي التي خلفها منها «أعز ما يطلب» و«العقيدة المرشدة» و«مواضع» ولكنها ليس فيها ذكر لظاهرية، ولا لعلم من أعلامها، بل يذهب الأستاذ عبد الله كتون^(٣) - هو من الذين يشنة كون الموحدين من الظاهرية - إلى أن في تعاليق المهدي الأصولية ما يعارض أصول ابن حزم وهو إثبات القياس ومدحه، وهو الأمر الذي لا يمنع إليه أهل

(١) بل يوجد أكثر من نص صريح كما سبق.

(٢) سنائي القرينة التي تؤكد أن جد الواحد المرڪشي - المعاصر لتوبة توحية وانقطع على

أخبارها - تولد «بالظاهر» للمذهب الظاهري الحزمي

(٣) بل هي حجج كثيرة ونصوص مضافرة كما سبق.

(٤) النبوغ المغربي ١/١٢٥.

الظاهر كما هو معلوم^(١).

٦- وما يدل أيضاً على أن الموحدين لم يكونوا ظاهريه، ما قاله السرخسي الذي خبر المنصور عن قرب من أن «له فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده» فالعبارة تفيد ميله إلى الاجتهاد لا إلى تقليد الظاهرية، أما ما جاء في نص السرخسي من أن «الفقهاء ينسبون - يعقوب المنصور - إلى مذهب الظاهر، فالعبارة تفيد أن الفقهاء يتجنون عليه بذلك.

٧- وأما ما ثبت عن الفقهاء المالكية - في مواضع كثيرة - أنهم كانوا ينسبون المنصور إلى الظاهرية، فإنما يفعلون ذلك تشبيهاً عليه كما يقال اليوم في كل من كان سلفي العقيدة: إنه وهابي، تكتيماً عليه وتنفيراً من مذهبه^(٢).

٨- وفي اعتماد الموحدين على «موطأ مالك» وجعله أصلاً من أصولهم، دليل على أن الموحدين لم يكونوا معادين لمذهب مالك، ولا مخالفين له بل ساروا وفق نهجه في استخراج الفقه من نصوص القرآن والحديث^(٣).

٩- أما معاداة كتب فروع المالكية وتحريقها وإن كان عملاً شنيعاً، فإنه لا يدل على معاداة المذهب المالكي ومحاولة القضاء عليه، ولكنه يدل فقط على مناهضة للمنهج الفروع الذي جرت عليه تلك الكتب، واتخذ أصحابها مسلماً في التحرير الفقهي^(٤).

(١) والحقيقة ما بينته في حديثي عن القياس عند المهدي، وما أثبتته الدكتور عبد المجيد النجار في أطروحته عن «ابن تومرت» ص ٢٩٧ وص ٤٩٥، أنه كان ينكر القياس الأصولي للمهود، والغالب أن الموحدين من بعده كانوا على هذا الرأي.

(٢) انظر التسوغ المغربي ١/ ١٢٥.

(٣) انظر الدكتور عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت ص ٤٩٥.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٤٩٤، وانظر مظاهر النهضة الحديثة ١/ ٢٧٩ والحركة الفقهية ١/ ٢٣١.

١٠- وانتصار عبد المؤمن بن علي لرأي ابن حزم في مسألة «إعادة الصلاة في الوقت» فهو من باب التفتح على المذاهب مع عدم التقيد بأحد منها، وليس دليلاً على الأخذ بمذهب ابن حزم^(١).

١١- أما الالتقاء مع الظاهرية في نبذ التقليد ومعاداة كتب الفروع والرجوع إلى النصوص، فليس بكاف للحكم على الموحدين بانتحال الظاهرية، لأن هذا المذهب يقوم بأسس أخرى غير هذا الأساس، أهمها اعتماد الظاهر من النص، وهو أساس لا يكون ظاهرياً من لم يعتمد، ولم نجد عند الموحدين ما يشير إلى أنهم أخذوا به^(٢).

هذه أهم حجج الفريق الذي ينفي كون يعقوب المنصور حزمياً ظاهرياً، استقصيتها من توالي فهم، وهي من الحقيقة أدلة ضعيفة المستند، وليست مؤهلة للحكم على الموحدين بأنهم لم يكونوا ظاهريه، كما سيتبين بعد حين.

المذهب الثاني:

أما الذين ذهبوا إلى الرأي الثاني - وهو القول بظاهرية يعقوب المنصور والدولة الموحدية - فهم كثرة كاثرة من أهل العلم قديماً وحديثاً يصعب استيفاءهم، غير أن هذا لا يمنع من ذكر أشهرهم: فأول من أثبت هذا الرأي من القدماء: عبد الواحد المراكشي في «المعجب»^(٣) الذي انتهى من تصنيفه سنة ٦٢١ هـ وهو معاصر

(١) انظر مثلاً الحركة الفقهية... لأحمد العمراني ١/ ٢٣٣.

(٢) الدكتور النجار، ابن تومرت ص ٤٩٤، وأخذك العجب من كلام الدكتور هذا !! مع قول المراكشي أن المنصور «حل الناس على الظاهر من القرآن والحديث»، بل وقونه في إبراهيم بن المنصور «وكان على مذهب أبيه في الظاهرية» كما سيأتي وهو صريح قاطع الدلالة على المراد.

(٣) للمعجب ص ٤٠٠.

للنبوة الخوخية وشاهد عيان لأحدثها وأخبارها، ثم من بعده إسماعيل بن الأحمر شوقي في العصر المريني في «بيوتات فاس الكبرى»^(١)، وابن جزري شوقي سنة ٧٤١هـ في «الفتوح الفقهية»^(٢)، والحافظ شمس الدين الذهبي شوقي سنة ٧٤٨هـ في «سير الأعلام»^(٣)، والإمام الشافعي الشوقي سنة ٧٩٠هـ في «الاعتصام»^(٤)، وقاضي الجماعة أبو الحسن النباهي المالقي الأندلسي - الذي كان حيا سنة ٧٩٢هـ - في «المرقية العليا»^(٥)، وابن فرحون الشوقي سنة ٧٩٩هـ في «الديباج المنعجب»^(٦)، وأبو القاسم البرزلي القيرواني التونسي الشوقي سنة ٨٤١هـ في «تأويله جامع مسائل الأحكام»^(٧)، والونشريسي الشوقي سنة ٩١٤هـ في «العيان المغرب»^(٨)، وابن العماد الحنبلي الشوقي سنة ١٠٨٩م في «شذرات المنعجب»^(٩)، وابن خضراء السلاوي في «الرد على من يقبض في الصلاة»^(١٠).

(١) بيوتات فاس الكبرى ص ١٩.

(٢) الفتوح الفقهية ص ٢٧٦.

(٣) سير الأعلام ٣١١/٢٢ رقم ١٨٧ في ترجمة أبي الحسين ابن زرقون.

(٤) الاعتصام ١٧١/١ و ٢٥٦.

(٥) ولم ألق على تاريخ وقته.

(٦) المرقية العليا، فمن يستحق القضاء والتقيا ص ١١٨، ترجمة أبي القاسم ابن بقي الظاهري.

(٧) الديباج المنعجب في معرفة أعيان علماء المذهب ص ٢٨٦، في ترجمة ابن زرقون.

(٨) جامع مسائل الأحكام مما نزل بالفتن والحكام قل عنه ذلك الشيخ عليش في «فتح العلي المكنى» ١٠٢/١، وكتاب «جامع مسائل الأحكام» منه أجزاء مخطوطة مخزاة القرويين.

وحرارة الحجة.

(٩) «عيان المغرب» والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ٣٦١-٣٦٢ في بحث البدع.

(١٠) شذرات المنعجب في أخبار من ذهب ٩٦/٥ ترجمة ابن زرقون.

(١١) الرد على من يقبض في صلاة الفرض - لابن خضراء السلاوي ورقة ٦٠-٦١، ضمن مجموع مخطوطات الخزانة العامة بالرباط رقم ١٧٢٤ د.

وابن رأس المصكري الشوقي سنة ١٢٣٨هـ في «الخبر المغرب»^(١)، والشيخ عليش المالكي الشوقي سنة ١٢٩٩هـ في «فتح العلي المالك»^(٢).

ومن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين: الحجوي المالقي الفاسي الشوقي سنة ١٣٧٦هـ في «الفكر السامي»^(٣)، والإمام محمد زاهد بن الحسن الكوثري في مقدمة «النبد»^(٤) وعبد الحفيظ الفاسي في «رياض الجنة»^(٥).

ونذهب في نفس هذا الاتجاه جملة من الباحثين المعاصرين نذكر منهم: العلامة المحقق محمد المتوني^(٦)، والأستاذ سعيد الأفغاني^(٧)، والمؤرخ محمد عبد الله عنان^(٨)، والأستاذ سعيد أعراب^(٩)، والدكتور إسماعيل عباس^(١٠)، والدكتور شوقي ضيف^(١١).

(١) الخبر المغرب عن الأمر المغرب الحال بالأندلس ونغور المغرب مخطوط خاص، مصور من نسخة الخزانة العامة بتطوان.

(٢) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ١٠٢/١.

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ١٧٢/٢.

(٤) مقدمة النبد في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص ٥.

(٥) رياض الجنة ٨٣/٢.

(٦) حضارة الموحدين ص ٣٧.

(٧) مقدمة إبطال القياس ١٠.

(٨) دولة الإسلام في الأندلس/ عصر المرابطين والموحدين ١٤٦/٢.

(٩) موقف الموحدين من كتب الفروع وحل الناس على المذهب الحزبي، مقال بمجلة دعوة الحق، عدد ٢٤٩.

(١٠) في تقديمه لكتاب ابن حزم خلال ألف عام ٨/١، وانظر تحقيقه لنفع الطب ٥٨/٢.

(١١) مقدمة الرد على النحلة لابن مضاء القرطبي ص ٣-٤، والمدارس النحوية ص ٣٠٤-٣٠٥.

والأستاذ أحمد أمين^(١)، والأستاذ فؤاد سزكين^(٢)، وأصحاب « دائرة المعارف الإسلامية »^(٣)، والبستاني في « دائرة المعارف »^(٤)، والمصنف محمد أبو زهرة^(٥)، والشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري من ظاهرة عصرنا والمختص بتراث ابن حزم^(٦)، والمستعرب الإسباني آنخل بالثيا^(٧)، والدكتور عباس الجراري^(٨)، والدكتور زكريا إبراهيم^(٩)، والدكتور فاروق عبد المعطي^(١٠)، والدكتور حسان محمد حسان^(١١)، والدكتور محمد إبراهيم الفيومي^(١٢).

هذا ما حاولت استقصاءه من المبتين لظاهرة يعقوب المنصور والدولة

(١) طهر الإسلام ٦٦/٣.

(٢) تاريخ المقاتل العربي ٢٢٨/٢.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية لمجموعة من المستشرقين ٤٠٩/١٥ (مادة) (الظاهرة).

(٤) دائرة المعارف للبستاني ٤٠٨/١١.

(٥) ابن حزم حياته وعصره آراءه وقته ص ٥٢٠، وتاريخ المذاهب الإسلامية ص ٥٥٧.

(٦) ابن حزم خلال ألف عام ٨٢/٢، حيث عد ابن تومرت ظاهرياً، وانظر ٩/٢ من نفس المصدر.

(٧) تاريخ الفكر الأندلسي ص ٢٣٨.

(٨) المغرب وتيار المذاهب الإسلامية مقال بمجلة الإيمان ١٩٦٦م، العدد ٦، والمؤحدون ثورة

سياسة ومنهجية مجلة المتاهل ١٩٧٤م، ع ١.

(٩) ابن حزم الأندلسي لتفكير الظاهري الموسوعي ص ٢٠٥.

(١٠) ابن حزم الظاهري ص ١٦٢، المعجب أن كتاب الدكتور فاروق عبد المعطي هذا جل

فصوله ومباحثه منقولة إن لم أقل كلها بالحرف من كتاب الإمام أبي زهرة عن ابن حزم دون إحالة عليه، وهذه إغارة منكرة على كتب الغير لا تليق بالبحث العلمي وآدابه !!

(١١) ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي ص ٩٥.

(١٢) تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس ص ٢١٢.

الموحدية، قديماً وحديثاً^(١)، وهم كثرة كثرة كما نرى، وأدلتهم أصرح وأقوى، كما سينجلي.

أما الفريق الأول من النفاة فيبدو أنهم لم يُمعنوا في البحث ولم يُعبدوا في طلب النصوص واستيفائها، ولم يلتزموا الروية والأناة، بما تهيأ معه السلامة في الحكم، ويستقيم به عمود الرأي.

وأنا عازم أن أورد هنا، من الأدلة - على ظاهرة المنصور والدولة الموحدية - ما تقوم به الحجة، وتستبين به المحجة إن شاء الله تعالى.

الدليل الأول : شهادات العلماء والمؤرخين المعاصرين للدولة الموحدية :

أقوى الأدلة على ما رجحناه من ظاهرة يعقوب المنصور والدولة الموحدية هم المؤرخون المعاصرون للدولة، وفي طليعتهم :

١- المؤرخ عبد الواحد المراكشي : الذي يصف تاريخ الدولة وصف عين ومشاهدة^(٢) على نحو لم يشاركه فيه أحد من دون تاريخ تلك الدولة، وما يزيدنا ثقة في كلام المراكشي أنه كتب كتابه « المعجب » بالمشرق بعيداً عن أحضان الدولة الموحدية، وعن المؤثرات التي تصرف عن قول الحقيقة لرغبة أو لرهبة، وفي ذلك من تحري الصدق وتوخي الإنصاف مالا يخفى. ولذلك حَقُّ لنا التعويل على شهادة هذا المؤرخ الثقة العدل المنصف^(٣) في إخباره بظاهرة المنصور

(١) ولم تذكر سائر البحوث المعاصرة إلا أشخاصاً بعدد من القدامى والمحدثين.

(٢) يقول في المعجب ص ٤٧٠ « شهدت هذا كله بنفسي لا أنقله عن أحد ولا أستند فيه إلى رواية ».

(٣) يقول في موضع آخر من المعجب (ص ٤٧٢) « وجهيت أن لا أقتص أحداً فرة عما له، ولا أزيد خردة عما لا يستحقه، وبالله استعين، وإليه أضرع في إلهام الصواب والسداد في القول والعمل، فهو حسي ونعم الوكيل ».

والدولة الموحدية وحمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي.

وهذا تفصيل كلامه في عمل يعقوب قال : « وفي أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حبيب رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كملون، سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب^(١)، وما جاتس هذه الكتب ونحوها.

قال : لقد شهدت منها - وأنا يومئذ بمدينة فاس - يؤتى منها بالأحمال توضع وتطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي، والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المستفادات العشرة : الصحيحين، والترمذي، والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، في الصلاة وما يتعلق بها^(٢) على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أسرمهم بجمعهم، فكان يملئه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في

(١) وهذه الكتب وما جاتسها، هي التي كانت السائدة والمعمول بها، زمن الأمويين بالأندلس، والمرابطين بعدهم، إلى زمن المنصور الموحد، وهي التي كانت تُدرس فيها بحكم القضاة ويفتق السُفُتُون، وجل هذه الكتب كتب فروع وآراء مجردة عن أدلتها من القرآن والسنة. انظر : النهضة الحديبية للزميل الأستاذ الهادي الحسين ١١٩/١ فما بعدها . وقد عرضنا لبعضها كذلك في فصل « المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس » فليُنظر هناك .

(٢) كتب الترغيب في الصلاة وما يتعلق بها، المنسوب إلى يعقوب المنصور، مخطوط بالخرقة الخسبية بالرباط تحت رقم ٤٤٧٨ .

جميع المغرب، وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه جُعل لشي من الكسب والأموال.

وكان قصده في الجملة مَحْوَ مذهب مالك وإزائه من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا القصد بعينه كان مقصداً ليه وجهه، إلا أنهما لم يظهرهما وأظهره يعقوب هذا^(١).

والنص يشير بصراحة إلى ظاهرة الدولة والمنصور كما ترى. غير أن النافين لهذا الأمر من الباحثين المعاصرين^(٢) - لما لم يجدوا دليلاً صريحاً يستنون إليه - فزعموا إلى قول المراكشي : « وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث » فأولوا عبارة « الظاهر » تأويلاً لا يستساغ، وقالوا : إن هذه العبارة لا تفيد الانتماء إلى المذهب الظاهري، بل تعني العمل بظاهر الكتاب والسنة، أي حمل اللفظ على معنى من معانيه، الواردة في اللغة العربية، دون تأويل يخرج اللفظ عما يحتمله .

وهو تأويل لا يسعفهم، وإن حاولوا أن يعلقوا هذه العبارة ليسلم لهم رأيهم، ذلك أن الأمر الذي لم ينتبه له جل هؤلاء النافين، أن عبد الواحد المراكشي نفسه قد فسر عبارته هذه المُجَمَّلَة أو المبهمة بما يقطع بأن المراد هو حمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي لا غير، وذلك في ترجمته لابن يعقوب المنصور : إبراهيم الوالي على إشبيلية من قبل أخيه الناصر - وكان عبد الواحد من أعرف الناس بإبراهيم هذا وأصقهم به وأكثرهم عشرة له، كما كان إبراهيم شديد المحبة والحفاوة بعبد الواحد حتى إنه كان يقول له : « والله إني لأشتاقك إذا غبت عني

(١) المعجب ص ٤٠٠-٤٠١ .

(٢) انظر : مثلاً مظاهر النهضة الحديبية ١٨٧/١، والحركة الفقهية ٢٣٣/١ .

أشد الشوق وأصدق! (١).

قال عبد الواحد المراكشي في الأمير إبراهيم بن يعقوب المذكور: «لم أرى العلماء يعلم الأثر المتفرغين لذلك أثقل منه للأثر، كان يذهب مذهب أبي في الظاهرية» (٢)، وهذا دليل قوي صريح، وقاطع للجدال والمراء في هذه القضية. حاسم في أن مراد يعقوب المنصور هو حمل الناس على مذهب الظاهرية لا غير. وهو مراد أبيه يوسف وجده عبد المؤمن من قبل، إلا أنهما لم يتمكنوا من إظهاره وأظهره يعقوب.

٢- شهادة المؤرخ الرحالة ابن حموه السرخسي الدمشقي المتوفى سنة ٦٤٢هـ الذي رحل إلى بلاد المغرب سنة ٥٩٣هـ واتصل بمراكش عند أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف، فأقام هناك سبع سنين إلى حدود سنة ٦٠٠هـ، وقد تقدم نص كلامه في المنصور عند استهلاله لهذا البحث، والذي يهمنا من كلامه هو قوله: «وكان الفقهاء ينسبونه - أي المنصور - إلى مذهب الظاهر» (٣)، وهي حجة أخرى - من السرخسي الذي خبر المنصور عن قرب - تؤيد ما جزم به عبد الواحد المراكشي.

(١) المعجب ص ٤٤١.

(٢) نفس المصدر السابق. نعن في هذه العبارة، وتأمل ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين أنه لم يثبت نص صريح في ظاهرية يعقوب وحزبيته، وأن عبد الواحد المراكشي لم ينسب أحداً من خلفاء بني عبد المؤمن وأمرائهم إلى المذهب الظاهري الحزبي. انظر مثلاً المغرب عبر التاريخ للذكور إبراهيم حركات ٣٠٦/١، وابن تومرت للذكور النجار ص ٤٩٢، والحركة الفقهية. للعمرائي ٢٣٢/١، ومظاهر النهضة ١٩٣/١، والنبوغ المغربي لعبد الله كتون ١٢٤/١.

(٣) نفع الطيب ١٠٢/٣.

أما قول النافين بأن هذه العبارة تفيد أن الفقهاء يتجنون عليه بذلك (١)، فلا دليل عليه إلا الظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً، وأما قولهم أن السرخسي قال في نفس النص: «وله - أي يعقوب - فتاوى مجموعة، حبا أدى إليه اجتهاده» (٢) وهو دليل على أن المنصور كان يجتهد شأن العلماء المجتهدين. والسرخسي ينسب إلى الاجتهاد، والفقهاء ينسبونه إلى الظاهر، فأقول: وما المتع من أن يكون اجتهاد يعقوب على أصول أهل الظاهر، وهم أشد الناس نبذاً للتقليد ودعوة إلى الاجتهاد (٣).

فطبيعة المذهب الظاهري لا تسمح بالتقليد لأي كان. فالتقي على المذهب الظاهري، لا بد له من الاجتهاد، والرجوع إلى الأصول من كتاب وستة (٤). فبطل ما عسكوا به، وثبت أن الفقهاء الذين نسبوا المنصور إلى مذهب الظاهر، نسبوه إلى ذلك عن معرفة بأحواله، وليس تجنيا عليه كما زعموا.

الدليل الثاني: شهادات علماء ومؤرخي العصر المريني ومن جاء بعدهم:

٣- يؤيد كلام معاصري يعقوب المنصور والدولة الموحية - كالمراكشي والسرخسي - ما في «بيوتات فاس الكبرى» (٥). لإسماعيل بن الأحمر مؤرخ العصر المريني، وسنورده بعد حين.

٤- شهادة ابن جزي المتوفى سنة ٧٤١هـ:

قال: «المنصور أبو يوسف يعقوب، كان عالماً محدثاً، ألف كتاب الترغيب في

(١) عباد الله كتون النبوغ المغربي ١٢٥/١، وتابعه على هذه الحجة الوامية الباحثون النخون لظاهرية المنصور أيضاً.

(٢) النفع ١٠٢/٣.

(٣) الفكر السامي ١٧٣/٢.

(٤) انظر بيوتات فاس الكبرى ص ١٩-٢٠.

الصلاة، وحل الناس على الطاهرية، وأحرق كتب المالكية^(١).

وهذا نص قوي في الموضوع كذلك، يقطع كل لبس. والغريب أن النابون لظاهرية الدولة الموحدية، من المعاصرين أغفلوه، أو تضافلوا عنه فلم يذكروه في كتبهم بلّة أن يفسروه أو يأولوه.

٥- شهادة الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ:

ويقوي - القول بظاهرية دولة الموحدين أيضاً - ما نصص عليه الحافظ الكبير الإمام الذهبي في ترجمة أبي الحسين بن زرقون المالكي حيث قال في حقه: «وفد امتحن وقيد وسجن بعد أن عزموا على قتله، لكونه مُنْعَ من إقراء الفقه، فإن صاحب الغرب يوسف بن يعقوب^(٢) منع من قراءة الفروع جملة، وبالح في ذلك، وألزم الناس بأخذ الفقه من الكتاب والسنن على طريقة أهل الظاهر، فتنا الطلبة على هذا بالمغرب بعد سنة ثمانين وخمسمائة^(٣)».

فقد صرح الذهبي بصفة أخذ الفقه من الكتاب والسنة عند يعقوب المنصور وهو أنه على طريقة أهل الظاهر ومنهجهم وأصولهم في الاستنباط.

(١) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٧٦.

(٢) وهذا وهم من الذهبي - رحمه الله - بل هو يعقوب بن يوسف، وكثير ما يخلط اسم الأب باسم الابن إذ كنية الأول أبو يوسف، وكنية الثاني أبو يعقوب فتشبه الكنيان. وقد التمس في البداية العُتْر للذهبي فقلت لعله خطأ من النساخ أو المحقق، لكن تبنت أن الإمام شمس الدين نفسه هو الذي وقع في هذا الخلط بعد إتمام قراءتي للنص حيث قال بعد كلام، وشهد ابن عبدالمؤمن في ذلك، على أن من وجد عنده ورقة من الفروع قتل دون مراجعة،... سير أعلام النبلاء ٣١١/٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١١/٢٢.

٦- شهادة الإمام أبي اسحق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ:

نص الإمام الشاطبي على ذلك أيضاً، وقد عاش في العصر المريني فأدرك بعض أئمة الموحدين في ذلك قال: «وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة، التي هي عند العلماء بدعة ظهرت بعد المائتين من الهجرة، وبها لبثهم وافضوا مذهب داود وأصحابه لكنهم تعدوا ذلك إلى أن قالوا بربهم، ووضعوا للناس مذاهب لا مهد لهم بها في الشريعة، وحملوهم عليها طوعاً أو كرها، حتى صم داؤها في الناس، وثبتت زماناً طويلاً، ثم ذهب منها جملة وبقيت أخرى إلى اليوم»^(١) ويقول من المهدي ابن تومرت في موضع آخر: «وكان ملهيه البدعة الطاهرية»^(٢).

٧- شهادة قاضي الجماعة بالأندلس أبي الحسن النباهي الذي عاش في العصر المريني أيضاً، ومنوردها بعد حين.

٨- شهادة ابن فرحون المالكي المتوفى سنة ٧٩٩هـ:

يشهد لظاهرية يعقوب المنصور والدولة أيضاً ما نصص عليه ابن فرحون في ترجمة أبي الحسين بن زرقون، قال: «محمد بن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الإشيلي، كنيته أبو الحسين، شيخ المالكية، وكان من كبار المتعصبين للمذهب، فأوذي من جهة بني عبد المؤمن، ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر صنف كتاب «المعلّى في الرد على المحلى» لابن حزم»^(٣).

وهذا نص في موضع الخلاف بخبرين، ويُفْتَحُ المقول، وانظر إلى التزام

(١) الاعتصام ١/١٧١.

(٢) المصدر السابق ١/٢٥٦.

(٣) الدياح الملعب ص ٢٨٦.

الموجود في هذا النص كما في غيره بين (الأثر والظاهر)، وقد قلنا فيما تقدم أن العلاقة بين الحديث والظاهرة، علاقة عضوية وثيقة، إذ إن الظاهرية انبثقت من المحدثين، وعلى أيديهم تخرجوا، ولذلك كان معظم أهل الظاهر من جهابذة الحفاظ كما تقدم.

٩- شهادة أبي القاسم البرزلي القيرواني التونسي المتوفى سنة ٨٤١ هـ :

وقد صرح في حسم قاطع في كتابه : « جامع مسائل الأحكام مما نزل بالفتن والحكام » بأن المنصور أراد حمل الناس على كتب الإمام ابن حزم الظاهري قال بعد أن ذكر أن جده عبدالمؤمن بن علي أيضاً جمع الفقهاء لحملهم على مذهب ابن حزم : « ثم سكنت الحال بعد ذلك حتى جاءت أيام حفيده يعقوب، فأراد حمل الناس على كتب ابن حزم، فعارضه فقهاء وقته - وفيهم أبو يحيى ابن المواق^(١) - وكان أعلمهم بالحديث والمسائل، فلما سمع ذلك، لزم داره وعارض، وأكسب على جمع المسائل المتقدمة على ابن حزم حتى أتمها - وكان لا يغيب عنه، فلما أتمها، جاء إليه، فسأله عن حاله وغيبته - وكان ذا جلالة عنده، وبارأبه، فقال له : يا سيدي كنت في خدمتكم، لما سمعتكم تذكرون حمل الناس على

(١) كنيته أبو يحيى، واسمه أبو بكر خلف الأنصاري، ويعرف بالمواق أو ابن المواق، فقيه منبر، من أهل قرطبة، سكن فاس، وكان حافظاً حافلاً في علم الفقه والخلاف فيه، ملازماً للتدريس، تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك، له كتابات في المكايل والأوزان، عني بالحديث على جهة التفقه والتعليل، والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات، وما يعارض أو يعارضه، قال فيه أبو العباس الونشريسي : « آخر المجتهدين بفاس، وقد حظي بخدمة يعقوب المنصور الموحد، فنال دنيا عريضة، وولي قضاء فاس، وبها توفي سنة ٥٩٩ هـ انظر التكملة ١/ ٢١١، وجذوة الاقتباس ١/ ١٠-١٣، وسلوة الأنفاس ١/ ١٢٤، وسعيد أعراب دعوة الحق عدد ٢٤٩.

كتب ابن حزم - وفيها أشياء أعيدكم بالله من حمل الناس عليها - وأخرجت له دفترًا، فلما أخذه الأمير جعل يقرأه ويقول : أعوذ بالله أن أحمل أمة محمد ﷺ على هذا - وأثنى على ابن المواق^(١).

وقد استنتج الأستاذ سعيد أعراب من هذا النص أن المنصور تراجع عن مذهبه الحزمي عندما أطلعه ابن المواق على ما في كتب ابن حزم من عوار وطوام^(٢).

والذي يبدو لي من النص أن المنصور لم يتراجع عن المذهب الظاهري الحزمي كله، وإنما تراجع عن أشياء قليلة من شذوذ ابن حزم في بعض الفروع الفقهية كما يدل عليه قول ابن المواق : « وفيها - أي في كتب ابن حزم - أشياء أعيدكم بالله من حمل الناس عليها »، ولم يجمع ابن المواق في كتابه - كما في النص - إلا هذه المسائل المتقدمة على ابن حزم، ومعلوم أن في المذهب الظاهري مسائل بعدد أبعد فيها ابن حزم النجعة بجموده على ظاهر اللفظ مثل « مسألة البول في الماء الدائم^(٣) » ومسائل أخرى من جنسها، ويدل على ذلك أيضاً ما تقدم من أقوال المعاصرين للدولة الموحدية الذين لم يذكر أحد منهم أن المنصور تراجع عن مذهب ابن حزم، فليس غريباً أن يتراجع المنصور عن بعض المسائل الفرعية التي شذ فيها ابن حزم؛ مع استمساكه بجوهر المذهب الظاهري وأصوله.

١٠- شهادة أبي العباس الونشريسي ت ٩١٤ هـ :

جاء في مبحث البدع من معيار الونشريسي قوله : « ومنها ما أحدثه المهدي

(١) فتح العلمي المالك في الفتوى على مذهب مالك - للشيخ عيش المالكي ١/ ١٠٣، نقله عن نوازل البرزلي.

(٢) انظر موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي، دعوة الحق، العدد ٢٤٩.

(٣) انظر المحلى لابن حزم ١/ ١٥٦.

الظاهر محمد بن تومرت... من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتصاليات الاسلام عند كمال الأذان^(١).

وهذا دليل آخر على أن مسألة الظاهرية هي مبدأ النولة الموحدية ومنها. فهي ليست آتية من المنصور وأبيه وجده فحسب، بل هي آتية من ابن تومرت المؤسس الأول للدولة.

الدليل الثالث : شهادات المحققين من المحدثين :

١١ - شهادة محمد بن الحسن الحجوي الثمالي الفاسي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ.

الفقيه العلامة، الواسع الاطلاع، مؤرخ الفقه الإسلامي عامة، والمغربي خاصة. قال في « الفكر السامي » بعد أن أورد كلام عبد الواحد المراكشي وابن خلكان : « ولا يخفى ما هناك من المخالفة بين كلامي « المعجب » و « ابن خلكان »، فالأول يقتضي أنه ألزمهم - أي يعقوب - بالظاهر، والثاني يقتضي حرية الاجتهاد حتى في العمل بالقياس، ويظهر لي أن الحق ما قاله صاحب « المعجب » لأنه حضر الواقعة وفي بلده كانت، فهو أحرى أن يحقق الواقع، وعندني أنه لو أعطاهم حرية الاجتهاد ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد عند اضمحلال دولته، وأن الذي أوجب نبذهم لعمله، هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة^(٢).

وهذا الكلام جيد من الفقيه الحجوي، إلا أن التقليد محرم في مذهب الظاهرية كما هو معلوم، ولقد سلط عليه ابن حزم لسانه وقلمه، واعتبره بدعة ظهرت في

(١) المعيار المغرب ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ٢/ ١٧٢.

قرن الرابع الهجري، وأكرر أن يكون مقلداً لداود أو لغيره، رداً على من رماه بذلك، وأثبت أنه مجتهد على أصول أهل الظاهر، فما الذي يمنع يعقوب المنصور أن يكون مجتهداً على أصولهم كذلك؟

١٢ - شهادة محمد زاهد بن الحسن الكوثري :

قال في مقدمة « النبذ » بعد أن تحدث عن الظاهرية في المشرق : « وكنت ظاهرية الأندلس أكثر غلوا حتى إن الأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لما تولى الحكم أحرق تحزبا لأهل الظاهر - مدونة سحنون، ونوادير ابن أبي زيد، وواضحة ابن حبيب - وما جانس تلك الكتب، ولم يقع مثل ذلك في الشرق^(١) ».

١٣ - شهادة الشيخ عبد الحفيظ الفاسي :

قال في « رياض الجنة » بعد إيراد لبيت ابن حزم - الذي دأب به صليبه حافظ المغرب أباعمر بن عبد البر - وهو قوله :

وما أنا إلا ظاهري وإنني على ما بدا حتى يقوم دليل
وهذا هو المذهب الذي كانت عليه الدولة الموحدية، وعليه كان جماعة من أئمة المغرب والأندلس في عصرهم كابن بقي^(٢) وابن عربي^(٣) وأضرابهما^(٤).

١٤ - شهادة العلامة المؤرخ المحقق المدقق محمد التونسي :

وقد حصل خلاف في قضية ظاهرية الدولة الموحدية بينه وبين الفقيه عبد الله كنون - رحمه الله - كان الحق فيها حليفه، والصواب رائده في نظري، للحجج

(١) مقدمة « النبذ في أصول الفقه الظاهري » ص ٤.

(٢) تقدمت ترجمته في فقهاء المدرسة وأعلامها.

(٣) تقدمت ترجمته وإثبات ظاهريته كذلك، وهذا النص يؤكد ما قلناه هناك.

(٤) رياض الجنة ٢/ ٨٣.

الصرحة الواضحة المتقدمة^(١).

قال في كتابه عن « حضارة الموحدين » : « الواقع أن مسألة الظاهرية ليست آتية من عبدالمؤمن ثم يوسف فقط، وإنما منشؤها الأصلي من ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، يدل لهذا ما أثبتته ابن الخطيب في شرح رقم الحُلُل، أن ابن تومرت كان ينكر كتب الرأي والتقليد، ومراد ابن الخطيب بهذا الإنكار أن كان يتحلل المذهب الظاهري كما تنطق به تحلية الوثنيسسي في المعيار للمذكور بالظاهري^(٢) ».

ويقول أيضاً معقياً على ما ذكره ابن خلكان وتابعه عليه ابن العماد^(٣) أن يعقوب المنصور ألزم الفقهاء بالاجتهاد واستنباط القضايا من الكتاب والسنة والإجماع وأقياس^(٤) : « ولا شك أن هذا غلط من ابن خلكان ومقلده نشأ من بُعد النار. وإنما الذي أمر به يعقوب هو العمل بالمذهب الظاهري كما تنطق به عبارة غير واحد ممن ذكرنا أولاً، ومن المفيد أن ننبه إلى أن الذي قام به يعقوب هو إبراز الفكرة وتنفيذها بصفة عملية، أما الفكرة نفسها فقد كان مسبوقة بها، وثبت المراكشي في « المعجب » أن كلاً من يوسف وعبدالمؤمن كانا يميلان إلى هذا الرأي إلا أنهما لم يظهره وأظهره يعقوب^(٥) ». وهذه شهادة من عالم محقق، خبير بتاريخ المغرب، خبرة كبيرة.

(١) وقد زرت في يتيه بالرباط أواخر عام ١٩٩٥، فسألت عن هذه المسألة، فأكد لي أنه ما يزال على رأيه فيها، وأن أدلة أخرى لاحت له في نصوص مخطوطة تشهد لذلك.

العلوم والآداب والفنون للمؤنني ص ٥٠-٥١.

(٢) قد قلنا أن هذا غير صحيح بل إن ابن العماد يقول بظاهرية المنصور والدولة الموحدية.

ظهرت الأعيان ١١٨٧.

العلوم والآداب والفنون ص ٥٠-٥١.

١٥- شهادة المؤرخ الأستاذ عبد الله عنان :

ومن ذهب إلى القول بظاهرية المنصور الأستاذ عبد الله عنان الذي يقول : « وقد حمل الخليفة المنصور الناس على اعتناق المذهب الظاهري، والتزام الأخذ بالظاهر من القرآن والحديث ... ونستطيع القول أن المذهب الظاهري غدا هو المذهب الرسمي في عهد المنصور^(١) ».

١٦- شهادة الأستاذ سعيد أعراب :

ويستجج الأستاذ سعيد أعراب من نص البرزلي المتقدم أن عبدالمؤمن كان يرمي إلى حل الناس على مذهب ابن حزم الظاهري^(٢).

ويستجج من نفس النص : « أن يعقوب المنصور صارع الفقهاء بمحمل الناس على مذهب ابن حزم الظاهري، ويؤيده ما في المعجب للمراكشي، وبيوتات فاس الكبرى لابن الأحمر، والقوانين لابن جزي، والاعتصام للشاطبي، والديباج لابن فرحون، والنفع للمقري، والرد على من يقبض في الصلاة لابن خضراء^(٣) ».

غير أن الأستاذ أعراب يتهمى إلى أن المنصور تراجع عن المذهب الحزمي بعد نصيحة ابن المواق، وهذا غير مُسلم، بسبب أدلة كثيرة متضاربة، منها أن الدولة الموحدية استمرت على القول بالظاهر والعمل به حتى بعد وفاة المنصور كما نجد

(١) عصر المرابطين والموحدين ٢/٢٤، وانظر أيضاً ١/٢٠٣، وهو يعتبر أن الظاهرية لم تبرز

إلا في عهد المنصور، ويعتبر المهدي جرى على المذهب المالكي. انظر نفس المرجع

١/٢١٦، وقد رددت على هذا القول فيما تقدم فليُنظر هناك.

(٢) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي، مجلة دعوة الحق،

العدد ٢٤٩.

(٣) نفس المرجع السابق.

ذلك عند ابنه الناصر وإبراهيم ، فلو صح أن المنصور تراجع عن مذهب ابن حزم لتراجع أولاده من باب أولى .

١٧ - شهادة الأستاذ سعيد الأفغاني :

وهو من الذين أعجبوا بابن حزم ، واشتغلوا بتحقيق تراثه وكبه رداً من الزمان ، قال : « ويشاء الله أن يكافئ ابن حزم بعد موته ، فتقوم دولة الموحدين بالمغرب ، وينصر بعض أمرائها مذهب أهل الظاهر ، وتتداول كتب ابن حزم ، بعد أن أحرقت في حياته بإشيلية ، والمنصور الموحدي هذا أقر عيني ابن حزم في قبره ، فقد كان ظاهرياً ، وتظاهر بمذهب الظاهرية ، وأعرض عن مذهب مالك ، فعظم أمر الظاهرية في أيامه ، وكان بالغرب منهم خلق كثير ، يقال لهم الخزمية نسبة إلى ابن حزم رئيسهم »^(١) .

١٨ - شهادة أبي عبد الرحمن بن حنبل الظاهري :

قال معقياً على ترجمة عبد الواحد المراكشي لابن حزم : « وهذه الترجمة تدل على بُعد صيت ابن حزم في عصر المراكشي وقيام دولة الظاهرية في عهد الموحدين »^(٢) .

١٩ - شهادة الإمام محمد أبي زهرة :

درس الشيخ الإمام محمد أبو زهرة - وهو المؤرخ لتاريخ الفقه الإسلامي - حياة ابن حزم الظاهري وآراءه وفقهه دراسة جيدة مستوعبة ، ثم قال في خاتمة بحثه هذا : « ويصح لنا أن نقول إن آخر القرن السادس وأول القرن السابع كان عصر ازدهار للمذهب الظاهري ، فقد عمم العمل به في شمال أفريقية وبلاد

الأندلس كلها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الذي تولى من سنة ٥٨٠ إلى سنة ٥٩٥ ، فقد أعلن العمل به ، وسار على ذلك من بعده »^(١) .

وذهب الشيخ أبو زهرة في موضع آخر إلى أن الأمر الذي كان يعيه ابن حزم على المذاهب من كونها انتشرت بقوة السلطان قد حصل لمذهبه هو نفسه قال : « وفي الحقيقة أن الأخذ بظاهر الكتاب والسنة كان هو الفكرة التي سيطرت على دولة الموحدين من قبل يعقوب بن يوسف هذا ، فقد كانت رأي أبيه وجده ، ومنهاجهما الشخصي بل منهاج من دعا إلى دولتهم ، وهو محمد بن تومرت ، ولكن يعقوب هذا أعلن ذلك القول ، ونادى به ، وحمل الناس عليه بقوة السلطان ، وقد كان ابن حزم رحمه الله يقول : إن مذهبه انتشرا بقوة السلطان ، مذهب مالك بالمغرب ، ومذهب أبي حنيفة بالمشرق ، ولو أنه عاش إلى أن رأى ما صنع يعقوب ابن يوسف ، لوجد أن مذهبه لم ينتشر فقط بنفوذ السلطان بل يُخجل الناس عليه قسراً ، وإحراق كتب ما عداه من المذاهب ، أو بالأحرى كتب المالكية »^(٢) .

ثم يرد الإمام أبو زهرة الشبهة التي عرضت لبعض الباحثين من كون الموحدين عملوا بالكتاب والسنة لا بالمذهب الظاهري فيقول : « وقد يقال إن الموحدين عملوا بالكتاب والسنة فأين هذا المذهب الظاهري ، فنقول إنهم إذا دعوا إلى ظاهر الكتاب والسنة ، فقد دعوا إلى المذهب الظاهري ، لأنه المذهب الذي يمنع التقليد ، ويدعو إلى ظاهر الكتاب والسنة »^(٣) .

(١) ابن حزم لأبي زهرة ص ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٢١ - ٥٢٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٢٢ .

(١) منحصر إبطال القياس ١٠ .

(٢) ابن حزم حلال ألف عام ٨٢ / ٢ .

٢٠ - شهادة الأستاذ أحمد أمين :

قال في « ظهر الإسلام » : « فلما أتى الموحدون بالأندلس أعادوا القول بالاجتهاد ، ورأوا أن المختصرات الفقهية جنت على الفقه ، فأرادوا إحياء الرجوع إلى الكتاب والسنة ، واستنباط الأحكام منها ، وعدم العمل بأي مذهب من المذاهب المعروفة ، ... والتزموا ظاهر الكتاب والسنة ، وتحجروا في الاجتهاد ، وكان من هؤلاء فقهاء على هذا الطريق مثل أبي الخطاب (ابن دحية) ، وعبي الدين بن عربي وغيرهما ، وبذلك نصر الموحدون مذهب الظاهرية ومنهم ابن حزم^(١) ».

وينبغي التنبيه هنا على أن الأستاذ أحمد أمين نسب قضية الأمر بجمع الأحاديث من المصنفات المشهورة ونشر هذا المجموع في الأندلس والمغرب إلى عبدالمؤمن بن علي^(٢) ، وهذا وهم وغلط ، إنما الذي أمر بجمع الأحاديث هو حفيده يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن كما تقدم.

٢١ - شهادة الباحث في التراث العربي الدكتور فواد سزكين :

قال في « تاريخ التراث العربي » : « كانت الظاهرية مذهب دولة الموحدين في عهد يعقوب المنصور الموحد^(٣) ».

أبعد هذه النصوص الصريحة ، والحجج الواضحة ، والأقوال المتضاربة يأتي من الباحثين المعاصرين^(٤) النفاة لظاهرية الدولة من يقول : إنه لا يوجد نص

(١) ظهر الإسلام ٦٦/٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تاريخ التراث العربي ٢٢٨/٢ .

(٤) انظر مثلاً عبد الله كنون - النبوغ المغربي ١٢٤/١ ، والدكتور إبراهيم حركات - المغرب

صرح واضح نقله المؤرخون يدل على ظاهرية دولة الموحدين^(١) ولكن حتى تقوم الحججة وتستبين الحججة في هذه المسألة لا ينبغي الاقتصار على ما تقدم بل لابد من استيفاء الأدلة الناصعة الأخرى ، فإليك الدليل الرابع .

الدليل الرابع : كون المذهب الظاهري مذهباً رسمياً للموحدين في الحكم والقضاء :

أخذ أمير المؤمنين يعقوب المنصور بالمذهب الظاهري مذهباً رسمياً للدولة ، ولم يكف بالدعوة إليه ، والأمر بالاجتهاد على أصوله .

وهكذا قبض الله للإمام ابن حزم بعد قرن من الزمان من يخرج مذهب من الفكرة إلى الدولة ، ومن القول إلى العمل ، لما باشر المنصور بنفسه تنفيذ فكرة أبيه وجده تنفيذاً عملياً صارماً في السياسة والفتوى ، والقضاء والأحكام .

يشهد لهذا ما ذكره إسماعيل بن الأحمر في « بيوتات فاس الكبرى » قال : « إن ملوك الموحدين تحملوا بالمذهب المعروف لهم تابعين للبهدي رئيسهم الأول ، القاتل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية ، ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلى قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسيني^(٢) ، أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصل الظاهرية ، فامتثلوا أمره وصاروا لا يحكمون إلا بمحصل الظاهرية ، وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم^(٣) ».

= صبر التاريخ ٣٠٦/١ ، والدكتور عبد المجيد النجار - المهدي بن تومرت ص ٤٩٤ .

والأستاذ عبد الهادي الحسين - مظاهر النهضة الخطيبية ١٩٣/١ - والأستاذ أحمد

العمرائي - الحركة الفقهية ٢٣٢/١

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) بيوتات فاس الكبرى ص ١٩ .

ومعلوم أن ابن طاهر الصقلي الحسيني كان من جهابذة المحدثين، وأنه ولي قضاء الجماعة للمنصور، فحظي عنده، وكانت له عنده منزلة عظيمة، ثم ولي قضاء الجماعة أيضا للناصر بعد أبيه، وقد أمره بما تقدم في كلام صاحب «بيوتات فاس الكبرى» أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بالمذهب الظاهري، ولم تقف القضية عند حد الأمر، - كما حدث في عهد عبدالمؤمن - وإنما تعداه إلى التنفيذ العملي لما امتثل القضاة بالمغرب أمره فصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وهكذا عمم يعقوب المنصور وابنه الناصر من بعده العمل بالمذهب الظاهري في المغرب بأسره.

فصارت الدولة دولة ظاهرية بعد أن كانت - في عهد المرابطين - مالكية مغالبة في مالكيته.

ويؤيد كلام صاحب «بيوتات فاس الكبرى» دليل آخر أورده القاضي أبو الحسن النباهي في «المرقبة العليا» في ترجمة أبي القاسم ابن بقي المحدث الظاهري، قال: «وكان قاضي الخلافة المنصورية، القديم الاختصاص بها، والأثرة لديها، وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته، وعلى ذلك كان المنصور في مدته»^(١).

وهذا نص يوزن بالذهب، وهو صريح في بيان المراد من هذا الباب، وهو أن المؤسسة الرسمية للحكم والقضاء والفتوى في عهد المنصور، كانت مؤسسة ظاهرية محضة.

(١) المرقبة العليا ص ١١٨.

الدليل الخامس: تولي فقهاء الظاهرية في عهد المنصور والناصر كبرى مناصب الدولة:

والدليل الخامس الذي يقوي ما سبق، ما حظي به الظاهرية وفقهاء الحزبية في عهد الموحدين عامة والمنصور خاصة من عطف وحذب، وأثرة واختصاص، ومكانة ومنزلة رفيعة، حتى وصل نفر منهم إلى كبار المناصب في الدولة الموحدية.

ومن أولئك الفقيه الغرناطي أبو سليمان بن حوط الله التوفى سنة ٦١٢ هـ الذي ولي قضاء إشبيلية وقرطبة ومرسية وسنة وسلا وميورقة، وعلي بن يوسف ابن عبد الله بن يوسف بن خطاب المصافري التوفى سنة ٦١٠ هـ الذي تولى قضاء إشبيلية، والحافظ أبو بكر بن سيد الناس التوفى سنة ٦٥٩ هـ الذي تولى الخطابة بمسجد تونس^(١)، وابن مضاء النحوي الظاهري التوفى سنة ٥٩٢ هـ الذي أسند إليه الموحدون قضاء فاس وبجاية ثم ولوه قضاء الجماعة في الدولة كلها - بدار الخلافة بمراكش - في زمن يوسف وابنه يعقوب، وكان بنو عبدالمؤمن كلهم عاملين على إثارة، متنافسين في إعظامه وإكباره^(٢)، ومنهم محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني الظاهري التوفى سنة ٦٠١ هـ الذي ولاه المنصور قضاء الجماعة كذلك^(٣)، ومنهم أبو القاسم ابن بقي الحزبي الظاهري التوفى سنة ٦٢٥ هـ، تولى مناصب كبيرة كقضاء الجماعة، وخطي المظالم والكتابة العليا.

(١) انظر تاريخ الفكر الأندلسي - لأجل بالتيا ص ٢٣٨.

(٢) انظر الدليل والتكملة ص ١، ق ١ ص ٢١٩-٢٢١، والدياج ص ٤٨، والمعب ص ١٧٨.

وروض القرطاس ١/ ١٤٢.

(٣) انظر النصوص الباتعة في شعراء المائة السابعة لابن سعيد الأندلسي ص ٢٩-٣٥.

الدليل السادس: التكيل بالمالكية ومحاولة محو مذهب مالك من المغرب للمرة: ١- إحراق كتب مذهب مالك: كان قصد يعقوب المنصور الموحدى - كما عين عبد الواحد المراكشي - محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وبدأ خطته هذه بإحراق أمهات كتب الفقه المالكي^(١) كمدونة سحنون، والكتاب لابن يونس، ونوافذ ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جاتس هذه الكتب ونما لحوها، ثم كانت الخطوة الخامسة هي التكيل بفقهاء المالكية أنفسهم؛ لصرفهم عن مذهب مالك، وحلهم على مذهب الظاهر.

ولقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين^(٢) إلى أن عمل الدولة الموحدية لم يكن بقصد القضاء على المذهب المالكي، وإنما كانوا يهدفون إلى محو الفروع والخلافات الكثيرة التي شوهت بساطة المذهب المالكي، بل جنح الدكتور عبد المجيد النجار^(٣) إلى القول بأن الموحدين لم يكونوا معادين لمذهب مالك أو مخالفين له؛ بل على العكس كانوا متبنين لهذا المذهب وسائرين وفق منهجه.

واستدل هؤلاء الباحثون على ما جنحوا إليه من الرأي، أن الموطأ الذي هو الأساس الأول للمذهب المالكي لم يمسسه الموحدون بسوء، فلم يحرقوه مع باقي

(١) وقد اتنى على عمل يعقوب هذا ابن خليل العبدري انظر المورد الأجل في اختصار الحل محظوظ الخزانة العامة بالرباط ٤٠ ق.

(٢) انظر على سبيل المثال أحمد العمراني في الحركة الفقهية... ٢٣١/١... والدكتور إبراهيم حركات في المغرب عبر التاريخ ٣٥٢/١

(٣) المهدي ابن تومرت ص ٤٩٥ وشيء من هذا أيضاً عند عبد الهادي الحسين في مظاهر النهضة ٢٩٢/١، حيث جنح إلى أن المهدي ابن تومرت سار في شروحه على تقاليد علماء المغرب الراسخة في اتباع المذهب المالكي.

كتب المذهب، بل إنهم جعلوه من مصادر الفقه المعتمدة، إذ كان من الكتب التي فيها يعقوب المنصور لجمع الأحاديث منها.

والنتيجة التي انتهى إليها هؤلاء الباحثون مردودة من أوجه:

الوجه الأول: أن المؤرخ المعاصر للدولة وشاهد العيان لأحداثها عبد الواحد المراكشي وغير واحد ممن جاء بعده من المؤرخين نصوا على أن قصد يعقوب المنصور من عمله ذلك هو محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وأنه كان مقصد أبيه يوسف وجده عبد المؤمن إلا أنهما لم يستطيعا إظهاره وأظهره يعقوب.

الوجه الثاني: أن ما استدلووا به من كون الموحدين لم يحرقوا كتاب الموطأ واعتمدوه مصدراً لهم... إلخ، لا ينهض دليلاً على ما ذهبوا إليه، ذلك أن كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس - رحمه الله - كتاب حديث كسائر كتب الحديث المعول عليها في الإسلام، بل هو أول كتاب في الحديث على الراجح، ثم إن المنصور طلب تحريد ما فيه من الحديث لا ما فيه من الرأي والفقه؛ بدليل عبارة المراكشي: «وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة: الصحيحين، والترمذي، والموطأ...»^(١)، فالقصد جمع الحديث الذي في الموطأ لا الآراء المجردة.

الوجه الثالث: أن الموطأ لم يذكّر في مقدمة الكتب المعتمدة عند الموحدين إنما رُتب بعد الصحيحين وسنن الترمذي، مما يدل على أن الصحيحين وسنن الترمذي مقدمة في منزلتها عند الموحدين على الموطأ، ولو كانوا يحرقون بحري المالكية - كما جنح إليه البعض - لقتلوا الموطأ، كما ذهب إليه ابن العربي

(١) المعجب ٤٠١.

المعافري في « القبس » حيث اعتبر أن كتاب الموطأ هو الأول في هذا الباب، وأن كتاب الجعفي هو الثاني واللباب .

وعمل المنصور هذا شبيه بعمل ابن حزم الظاهري قدوته وإمامه لما سئل هل أجل المصنفات الموطأ ؟ فقال : بل أولى الكتب بالتعظيم صحيح البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومتقى ابن الجارود، والمتقى لقاسم بن أصبغ... الخ ولم يذكر موطأ مالك إلا آخراً^(١).

وهو الأمر الذي جعل الحافظ شمس الدين الذهبي يتقد ابن حزم فيقول : « قلت ما أنصف ابن حزم، بل رتبة « الموطأ » أن يُذكر تلو الصحيحين... لكنه نادب، وقدم المستندات النبوية الصرفة، وإن للموطأ لوقعا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء »^(٢).

الوجه الرابع : أما قول الباحثين المذكورين أن هدف المنصور والموحدين هو محو الفروع لا محو مذهب مالك، فيردّه أن المنصور لم يقتصر في حملته على فقهاء الفروع وكتبهم فحسب، بل شمل تنكيله بالمالكية أيضاً محدثيهم وحفاظهم المشتغلين بالسنة والحديث على أصول مالك، وأحرق كتبهم التي وضعوها لفقه الحديث كما سيأتي، وهذا دليل على أن المستهدف بالحو هو مذهب مالك نفسه لا فروعه فحسب.

وبدل على ذلك أيضاً قول الشاطبي في الاعتصام : « وتكلموا بمجملته من الفضلاء بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك »^(٣).

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٢-٢٠٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/١١٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٣.

(٣) الاعتصام للشاطبي ١/١٧١.

ب- محنة المالكية والتنكيل بهم :

لم يقف الأمر عند حد حرق كتب الفقه المالكي، بل امتدت يد المنصور والموحدين إلى الفقهاء المالكية أنفسهم، فنكلوا بمجملته من فضلاتهم « بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك » - كما يقول الإمام الشاطبي^(١) - لا غير، وأوقفوا المحن بذوي الفروع، وقتلوهم وضربوهم بالسياط، وألزموهم الأيمان المغلظة من عتق وطلاق على أن لا يتمسكوا بشيء من كتب الفقه^(٢)، فانقطع علم الفروع - من المغرب - وخافه الفقهاء^(٣).

ومن الفقهاء المالكية الأفذاذ الذين تعرضوا لهذا النكال والمحنة :

١- ابن زرقون أبو الحسين^(٤) الأنصاري الإشيلي، المتوفى سنة ٦٢٢ هـ شيخ المالكية، كان فقيهاً مالكياً، حافظاً مبرزاً، متعصباً للمذهب، قائماً عليه حتى استنحى بالسلطان من أجله، ألف كتاب « قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين » و « فقه حديث بريرة »، واختصر « كتاب الأموال » لأبي عبيد، وله كتاب في الفقه لم يكمله سماه : « تهذيب المسالك في تحصيل مذهب مالك »، ومع ذلك لم يكن له بصر بالحديث، وكان يعترف بالقصور عنه^(٥).

(١) الاعتصام للشاطبي ١/١٧١.

(٢) الإعلام للمراكشي ٨/٣٩٦ نقلاً عن « بيانات فاس » لعبد الرحمن بن عبد القادر القاسي.

وانظر أيضاً الفكر السامي ٢/١٧٣.

(٣) المعجب ص ٤٠٠.

(٤) وهم الأستاذ المونني في حضارة الموحدين ص ٤٠ فقه لبا عبد الله بن زرقون، وهذا أبو.

والمذكور هو ابنه أبو الحسين، والأب كان في زمن عبد المؤمن بن علي لا في زمن يعقوب

للمنصور، وقد قلنا القول فيما كان بينه وبين عبد المؤمن لما جمع الفقهاء

(٥) التكملة لابن الأبار ١٦/٢ رقم الترجمة ١٦١٢، ويقول ابن الأبار : لقبه بإشيلية غير مرة.

صف كتاباً في الرد على ابن حزم والظاهرية سماه «المعلّى في الرد على الحلي»^(١). تعصب فيه للمذهب، وظفر السلطان يعقوب المنصور به وبالعالم آخر^(٢) يقرئان الفروع فأخذوا صفّداً في الحديد، ثم أحضروا في موطن جرت العادة فيه بضرب رقاب أهل الظلم والعدوان، وأجلسوا للقتل صبراً، ثم قُيدا وسجنا بعد ستة تسعين، ثم مات رفيقه وطال حبسه هو بسبته، ثم أمر يعقوب المنصور بإحضار كبه وكتب إليه أبي عبد الله بن زرقون المالكي التي ورثها منه، وكانت تساوي مالا جسيما، فأخزفت كلها، وكذلك كتب رفيقه وشدد السلطان في ذلك، على أن من وُجد عنده ورقة من الفروع قُتل دون مراجعة، وخطب بذلك خطيباً^(٣).

قال الرعيني - وكان ابن زرقون شيخه - : «وكان قد شرع في تأليف بسمة : (أزهار السنن وإيضاح السنن) في الفقه، ثم تركه حين امتحن، فسأله عنه وأسفت لكونه لم يولفه، فأنشدني :

إن الخليفة قد أبى وإذا أبى شيئا أيّته^(٤)

(١) برنامج شيوخ الرعيني ص ٣٢ قال الرعيني : « وقد قرأت عليه كثيراً من تأليفه الكبير الذي سماه «المعلّى في الرد على الحلي والحلي» وانظر أيضاً التكملة ١٦/٢، والدياج المنهوب ص ٢٨٦، وسير أعلام النبلاء ٣١١/٢٢ رقم ١٨٧، وشذرات الذهب ٩٦/٥.

(٢) هو أبو بكر التجيبي وسيأتي.

(٣) المطرب لابن دحية ٢٢١ وهو شاهد عين ومعاصر للدولة، وكان ظاهري، المذهب ولذلك أورد قصة محنة ابن زرقون في المطرب بطريقة يُشتم منها رائحة التشفي في ابن زرقون والتأييد للمنصور في عمله، فانظرها هناك وانظر كذلك سير أعلام النبلاء ٣١١/٢٢ رقم ١٨٧، والتكملة لابن الأبار ١٦/٢ رقم ١٦١٢.

(٤) برنامج شيوخ الرعيني ص ٣٣.

٢- ومن ابتلي بهذه البلية، وامتحن بهذه المحنة أيضاً: أبو بكر محمد بن علي بن خلف التجيبي الإشبيلي الحافظ الكاتب، رحل حاجاً، وأخذ عن علماء مصر كالحافظ السلفي وطبقته، وكان مدرساً للفقه، فقيهاً جليلاً، مقدماً فيه عارفاً فاضلاً سنياً، توفي بعد امتحان من منصور بني عبدالمؤمن سنة ٥٩٦ هـ وذلك أنه وُشي به للمنصور^(١) أيام ألزم الناس بالأثر والظاهر، فشج مع أبي الحسين ابن زرقون، وعرض للقتل، ولكنه خلص من النكبة فلزم داره، وكانت له غرفة مشرفة على الدرب الذي فيه داره يكثر الجلوس فيها، فخطر للمنصور أن يستدعيه ويؤنسه، فتوجه إليه الشرطيون، فرآهم من غرفته تلك، وظن أنهم جاءوا لشر فاستطير قلبه ذعراً، وأصابه شيء كالفالج أقعده، وظل كذلك حتى أدرسته المنية^(٢).

٣- إلى هذه الدرجة بلغ الخوف والذعر بالفقهاء المالكية من الموحدين، وفي ذلك قصة طريفة حدثت لفقيه مالكي آخر، أوردها المقرئ في « النخع » فيها دلالة عميقة على مبلغ هذا الخوف : وهو أبو الوليد بن عبد الله بن محمد بن خيرة - بكسر الخاء المعجمة وفتح الياء المنقوطة تحتها باثنتين - القرطبي المالكي الحافظ المتوفى سنة ٥٥١ هـ.

وهو تلميذ أبي الوليد بن رشد أخذ عنه الفقه، وأخذ الحديث عن ابن عسب، وكان من جلة العلماء الحفاظ متقناً للمعارف كلها جامعاً لها، كثير الرواية، واسع المعرفة، من كبار فقهاء المالكية، وخرج من قرطبة في الفتنة بعد ما درت بها، وانتفع الناس به في فروع الفقه وأصوله، وأقام بالاسكندرية خوفاً من بني

(١) نفع الطيب ٥٧/٢، رقم ٢٥.

(٢) نفع الطيب ٥٨/٢، هامش التحقيق للدكتور إحسان عباس.

عبدالمؤمن بن علي، ثم قال: كائي والله بمراكبهم قد وصلت إلى الإسكندرية، ثم سافر إلى مصر بعد ما روى عن السلفي، وأقام بها مدة، ثم قال: والله ما مصر والإسكندرية بمبتاعدتين، ثم سافر إلى الصعيد، وحدث في قوص بالموطأ، ثم قال: والله ما يصلون إلى مصر ويتأخرون عن هذه البلاد^(١)، فمضى إلى مكة، وأقام

(١) وقد صدق، وهو أمر كاد أن يتحقق، فقد بلغت الدولة الموحدية أوجها ووصلت إلى مواضع لم يصلها منك من ملوك المسلمين قط - كما يقول عبد الواحد المراكشي - وكان يعقوب المنصور - رحمه الله - يصرح للموحدين بالرحلة إلى المشرق، ويذكر البلاد المصرية وما فيها من المنابر والبدع، ويقول نحن إن شاء الله مطهروها، ولم يزل على عزه إلى أن مات رحمه الله. المعجب ص ٤٠٦-٤٠٧.

والغريب أن أهل مصر أنفسهم كان يتظرون بشوق كبير تلك الموحدين للبلاد المصرية، كما حكى الرحالة الكبير ابن جبير الكتاني الأندلسي الشاطبي البليسي التروفي سنة ٦١٤هـ حتى إن بعض فقهاء مصر وزعمائها كانوا قد حبروا خطباً أعدوها للقيام بها بين يدي أمير المؤمنين الموحيدي، قال ابن جبير: «شاهدنا ذلك بالإسكندرية ومصر وصوناها مشافهة ومسامحاً، أمراً غريباً يدل على أن ذلك الأمر العزيز - يقصد الدعوة التوحيدية الموحدية كما صرح به قبل - أمر الله الحق ودعوته الصديق... فهم يرتقبون ذلك اليوم لارتقاب يوم السعادة، ويتظرون انتظار الفرج بالصبر الذي هو عبادة، والله عز وجل يسطرها من كنمة، ويعطيها من دعوة، إنه على ما يشاء قدير». انظر: رحلة ابن جبير ص ٥٦-٥٧، دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

ولمن هنا هو الذي جعل الرحالة ابن جبير الذي خبر دول الإسلام يومئذ وشاهدها رأيي الثمين يقول عن دولة الموحدين «وليتحقق المتحقق ويعتقد الصحيح الاعتقاد أنه لا إسلام إلا ببلاد المغرب، لأنهم على جادة واضحة لا بُتات لها، وما سوى ذلك مما بهنه الشبهات الشرقية فاهواء وبدع، وفرق ضالة وشيع، إلا من غصم الله عز وجل من لعنها. كما أنه لا عدل ولا حق ولا دين على وجهه إلا عند الموحدين أعزهم الله، فهم آخر كنمة العدل في الزمان، وكل من سواهم من الملوك في هذا الأوان على غير الطريقة، يعشرون

بها، ثم قال: وتصل إلى هذه البلاد ولا تحج؟ ما أنا إلا هربت منه إليه! ثم دخل اليمن، فلما رآها قال: هذه أرض لا يتركها بنو عبدالمؤمن، فوجه إلى الهند، فأدركه وفاته بها سنة ٥٥١هـ^(١).

٤- ومن الفقهاء المالكية أيضاً الذين نالوا حظهم من امتحان الموحدين: عبدالحق بن عبد الله بن عبد الحق^(٢)، أبو محمد الأنصاري، قاضي الجماعة بإشبيلية ومراكش، المتوفى سنة ٦٣١هـ أصله من المهديّة، وولي أولاً قضاء غرناطة، ثم لإشبيلية، ثم ولي سنة ٦١٩هـ قضاء مراكش وقتاً.

وكان أحد العلماء المفضلين في وقته، فقيهاً مالكيّاً حافظاً نظاراً بصيراً بالأحكام، جزلاً صلباً في الحق، مهيباً معظماً، وله كتاب في الرد على أبي محمد ابن حزم انظاهري دل على حفظه وعلمه أفاد بوضعه، قال ابن الأبار: «ولا أعلم له رواية، وامتحن من طرف الموحدين، فلما فتك المأمون إدريس بن المنصور الموحيدي بالموحدين الذين نكثوا بيعته، قبض على عبد الحق بن عبد الحق قاضي الجماعة فقيده وحجسه، حتى اقتدى منه بسنة آلاف دينار»^(٣).

- أي يأخذون العشر - تجار المسلمين كأنهم أهل ذمة لديهم، ويستجلون أموالهم بكل حيلة وسبب، ويركبون طرائق من الظلم لم يسبق بمثلا، اللهم إلا هذا السلطان العادل صلاح الدين الذي قد ذكرنا سيرته ومناقبه، لو كان له أعوان على الحق، رحلة ابن جبير ص ٥٥-٥٦. (١) نفع الطيب ٢/ ٢٤٠ رقم ١٥٧.

(٢) وهو غير الإمام عبد الحق الإشبيلي، خطيب مجابة ومؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجمع بين الصحيحين، وغيرهما، والذي ناله محنة أيضاً سببها سياسي.

(٣) نيل الانتهاج ص ١٨٤، والإعلام للمراكشي ٨/ ٣٩ رقم ١٠٦٧.

٥- ومنهم أيضاً: أبو بكر الجياني الذي توفي من جرّاء الحزن بالسجن سنة ٥٩٦هـ^(١).

٦- وعن تعرض للفتنة والمحنة من أعلام فقهاء المالكية كذلك: محمد بن أحمد المرسي، المعروف بابن أبي جمرة المتوفى سنة ٥٩٩هـ الشيخ الإمام مسند المغرب - كما وصفه الحافظ شمس الدين الذهبي - نشأ بمرسية ودرس فقه مالك على أقطاب عصره، وتولى قضاء مرسية، ثم بلسية، ثم شاطبة، ثم أريولة، وكان حافظاً فقيهاً بارعاً، بصيراً بمذهب مالك، متخصصاً في تدريسه، فصيحاً بليغاً، امتحن بآخرة من عمره من طرف بني عبدالمؤمن، ألف كتاب «إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد»، وصنف كتاب «نتائج الأفكار ومناهج النظر في معاني الآثار» في فقه الحديث، فلما أوقع السلطان حيثن بالمالكية أحرقه الخليفة المنصور الموحي فيما أحرق من كتب مالك^(٢).

• يستفاد من محنة المذهب المالكي ورجاله أمران :

الأمر الأول : أن الموحدين أرادوا حمل فقهاء المذهب المالكي على مذهب آخر هو مذهب الظاهرية، ولو كانت المسألة دعوة إلى الاجتهاد والرجوع إلى الكتاب والسنة فحسب، كما زعم بعض الباحثين، السابق ذكرهم، لما استدعى الأمر كل هذا النكال والعذاب والقتل والحرق، ولثرك الناس على اختيارهم بجهدهم على أصول أي مذهب شاءوا.

(١) «عصر المنصور الموحي» لمحمد الرشيد ملين ص ٢٥٤، ط ٢ بالرباط، وانظر مظاهر النهضة ٢٠٩/١، وسعيد أعراب دعوة الحق ع ٢٤٩، ص ٣٠، ولم أجد للمذكور ترجمة.

(٢) التكملة ٥٦١/٢ رقم ١٥١٤، وسير أعلام النبلاء ٣٩٨/٢١ رقم ٢٠٢، وانظر الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبدالمؤمن للدكتور عبد الله علام ص ٣١٣.

فعلم بالضرورة أنه حمل للفقهاء بالقوة والسلطان على مذهب جديد هو مذهب أهل الظاهر، وهو الذي جعل الفقيه الحجوي يقول عن يعقوب المنصور: «وعندي أنه لو أعطاهم حرية الاجتهاد، ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد عند اضمحلال دولته، وأن الذي أوجب نبذهم لعمله هو أنه ألزمهم بالانفصال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة»^(١).

الأمر الثاني: هو أن حرقهم لكتب المالكية لم يقتصر على كتب الفروع^(٢) فحسب، وإنما شمل أيضاً كتب فقه الحديث والسنن على أصول مذهب مالك، فحرقوا - كما رأينا - كتب أبي الحسين بن زرقون كلها، وكان فيها بعض كتب فقه الحديث ككتاب «فقه حديث بريرة» و«قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين».

بل إن السلطان المنصور منعه من إتمام تأليف كتابه «أزهار السنن وإيضاح السنن» وهو كتاب في فقه الحديث أيضاً كما يظهر من عنوانه، وحرقوا أيضاً كتب الحافظ ابن أبي جمرة المرسي، مسند المغرب، ككتاب «نتائج الأفكار ومناهج النظر في معاني الآثار»، وواضح من عنوانه أنه في فقه الآثار والسنن. ثم إن الفقهاء المالكية الذين امتحنوا لم تكن بضاعتهم في الحديث مزجاة كلهم، بل كان منهم محدثون وحفاظ كابي بكر التجيبي، وابن خيرة القرطبي الحافظ، وابن

(١) الفكر السامي ١٧٢/٢.

(٢) انظر مثلاً الدكتور عبد المجيد النجار في ابن تومرت ص ٤٩٤، حيث بني ظاهرة الدولة مستدلاً على أن معاداة كتب الفروع المالكية ولحريقها وإن كان عملاً شنيعاً، فإنه لا يدل على معاداة المذهب المالكي، ولكنه يدل فقط على مناهضة المنهج الفروع الذي جرت عليه تلك الكتب، واتخذها أصحابها مسلماً في التقرير الفقهي، وقد تابعه على هذا بعض الباحثين.

في جنة المرسى .

فدل حرق كتب الله الحديث ، وامتحن بعض المحدثين الحفاظ من المكية على أن المستهدف بالمحو من المغرب ليس هو علم الفروع فحسب : وإنما هو مذهب مالك نفسه كما نص عليه عبد الواحد المراكشي .

الدليل السابع : نصرتهم لابن حزم وملعبه :

ومن الأدلة على ظاهرة يعقوب المنصور ودولة الموحدين ، شدة إعجابهم بابن حزم وتعظيمهم له . وكان المنصور خاصة يعتبر ابن حزم إمام الأئمة . وقتلوه لعلماء ، وبلغ هذا الاحترام والتقدير لابن حزم مبلغه عندما مر المنصور في عودته من غزوه لأراضي البرتغال سنة ٥٨٧هـ بأوبية من أرض شلب حيث توجد القرية التي دفن بها الإمام ابن حزم رحمه الله^(١) ، فوقف على قبره وقال : «عجباً لهذا الموضع ، يخرج منه مثل هذا العالم ، ثم قال : كل العلماء عيال على ابن حزم ، ثم رفع رأسه وقال : كما أن الشعراء عيال عليك يا أبا بكر ، يخاطب الشاعر ابن مجبر^(٢) الفهري^(٣)»

(١) ما زالت إلى اليوم ، القرية التي دفن بها الإمام ابن حزم تسمى باسمها الأسباني الخليل

« Casa Monjeja » . انظر عصر المرابطين والموحدين ٢ / ٢٤٠ تعليق رقم ٢

(٢) انظر فتح الطب ٣ / ٢٣٨ .

(٣) وابن مجبر هو أبو بكر يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجبر الفهري ، كان في وقته شاعر المغرب ، ويشهد له بقوة عارضته وسلامة طبعه قصائده التي صارت مثلاً . وشعره كثير يشتمل على أكثر من تسعة آلاف وأربعمائة بيت (٩٤٠٠) ، مدح للمنصور وأباه يوسف ، توفي بمراكش سنة ٥٨٨هـ وعمره ٥٣ سنة رحمه الله . فتح الطب ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٤٠

وقد ظن بعض الباحثين من النخبة الظاهرية لنوبة توحية أن قوة المنصور هذه هي الدليل الوحيد أو الرئيس الذي فزع إليه شيوخ وحكماء من المنصور وقومه كثروا على مذهب ابن حزم . ونسب الأمر كذلك إلى عدم ضيعة إلا ضمت إلى القرائن الأخرى القوية المتقدمة وأدت به يكاد يصير يقيناً على ظاهرة الموحدين ودولتهم : لا سيما في عهد أمير المؤمنين يعقوب المنصور ، الذي اعتبر كل العلماء عيالا على ابن حزم كما تقدم

ولا أدل على هذه السكينة التي وصل إليها ابن حزم ومذهب الظاهرية في عهد المنصور ، من قضية الفقيه الزولوي بجني . في حصاره فقهي مع مذهب الإمام ابن حزم الذي اقتضى إلى تدخل الدولة نفسها بمثلته ، خليفة يعقوب المنصور ، في هذه القضية لحسم الخلافه كصاراً لا من حرم ومذهب

يقول أبو العباس الغربي النوني سنة ٧١٤هـ وفاة كل من أمير الفقيه أبي زكريا الزولوي في شأن ابن حزم ما قد اشتهر ، ونصب له ناس ورفضوا القضية للخليفة^(١) بمراكش ، اقتضى نظر الفقيه أبي زكريا رحمه الله ، في فتوحه عنه^(٢) الفقيه أبو محمد عبد الكريم^(٣) لمراكش ، فتوجه وحل تأليف الفقيه ورده على ابن حزم المسمى « حجة الأيام وقتلوا الأمام » ، ولما وصل حصرة مراكش استصره أمير المؤمنين بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تأليف الفقيه عليهم . وكان الفقيه

(١) انظر مثلاً عبد الله كتون في السور المغربي ١ / ٢٤١ ، وذكره عبد الحميد الشير في لاهي

ابن تومرت ص ٩٤ . والأستاذ عبد الحميد الحسين في مظهر النهضة الحديثة ١٨٧

(٢) هو الخليفة يعقوب المنصور الموحدي

(٣) أي ملأ عنه

(٤) هو أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواسط الحصري . من أصحاب الفقيه الزولوي المذكور ومن قبله ، كان من أهل الفصل والتوجه والترعة

أبو محمد عبد الكريم هو النائب في الحديث، فاحسن وأجاد، وأطلع أمير المؤمنين ومن حضر من الفقهاء على كلام الفقيه رحمه الله ما دل على فضله ودينه وعلمه. فكان من قول الخليفة أن يُترك هذا الرجل على اختياره، فإن شاء لعن، وإن شاء سكت. وانقلب أبو محمد عبد الكريم وهو المبرور، وسعيه المشكور، رضي الله عنه وأرضاه^(١).

وهذا النص يستتج منه المنزلة الرفيعة، والشأن الكبير الذي تبوأه الحزمية من أهل الظاهر في الدولة، وتحيز الدولة لهم، وانتصارها لمذهبهم.

وأن المذهب الرسمي للدولة كان هو المذهب الظاهري، ولو كان الأمر غير ذلك، لما رفع الظاهرية قضية الفقيه الزواوي إلى الخليفة بمراكش لمجرد رده على ابن حزم إمامهم في مؤلف له، ولما تدخل الخليفة يعقوب المنصور بنفسه في هذه القضية، فدل هذا على أن نذهب الدولة الرسمي هو المذهب الظاهري، وأن أي طعن فيه أو تهجم عليه بعد طعنا في «مقدسات الدولة» ومبادئها كما نقول اليوم، ولذلك عُرِض تأليف الفقيه الزواوي على مجلس علمي من العلماء لحاكمته، بحضرة أمير المؤمنين يعقوب نفسه، وناب في الدفاع عن الزواوي - لأنه كان مقيماً بيجاية - صاحبه وقرينه أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسني.

الدليل الثامن: ازدهار المذهب الظاهري وانتشاره، وكثرة الظاهرية في هذا العصر:

ومن الأدلة على انتصار الدولة للمذهب الظاهري واتخاذها مذهباً رسمياً لها في عهد المنصور، هو كثرة الظاهرية في هذا العصر، فقد عظم أمرهم، وقويت

(١) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بيجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد الصيرفي ص ٢٤٧-٢٤٨.

نوكهم. وانتشر مذهبهم، وما كان ليتحقق ذلك لولا تأييد الدولة وبصرتها لهم وقد استغربت قول مستشرق في «دائرة المعارف الإسلامية» إن مذهب الظاهرية في الأندلس ظل محصوراً في ابن حزم يكاد يقتصر عليه وحده^(١)!! وهو دليل على عدم تحريمهم وتبنيهم في الأحكام، وعدم استيفائهم في البحث في هذا الموضوع، وقد أوردت من الكثرة الكثيرة من أعلام الظاهرية بالغرب الإسلامي في باب سابق، ما يرد هذه الدعوى، وينقض هذا الزعم.

لما كثرة الظاهرية وأتباع الحزمية في عهد الموحدين فهو أمر محقق، يدل عليه كلام معاصر هذه الدولة بالمغرب والأندلس المؤرخ عبد الواحد المراكشي الذي قال بعد ترجمته للإمام ابن حزم الظاهري: «ولما أوردت هذه النبذة من أخبار هذا الرجل، وإن كانت قاطعة للنسب مزبحة عن بعض الغرض، لأنه أشهر علماء الأندلس اليوم، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء^(٢) وعلى السنة العلماء، وذلك لخالفته مذهب مالك بالمغرب واستبداده بعلم الظاهر، ولم يشتهر به قبله عندنا أحد ممن علمت، وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم^(٣)».

والحجة أيضاً أنه كان بالمغرب والأندلس خلق كثير من الظاهرية الحزمية خلال القرن السادس وبداية السابع للهجرة، شكوى القاضي ابن العريسي المصافري المأذكي منهم، ومن كثرتهم التي ملأوا بها المغرب.

قال في «العواصم»: «وكان أول بدعة لقيت في رحلي القول بالباطن، فلما

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٤٠٩/١٢.

(٢) لعله يقصد أمراء وولاة الدولة الموحدية، ولاهربية، والدولة كانت حرة بالخرق كما نرى.

(٣) المعجب ٧٦ - ٧٧.

عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف^(١) كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب إلى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأئمة؛ يضع ويرفع ويحكم لنفسه ويشرع^(٢). ولكثر الظاهرية في هذا العصر، قاسى معهم ابن العربي الأمرين، فكانوا شوكة في خلفه، وقذى في عينه، فلا يخلو تصنيف من تصنيفه من ذكرهم والخط عليهم، وفي ذلك يقول: «وفي حين عودتي من الرحلة^(٣)، ألفيتُ حضرتي منهم طائفة، ونار ضلالتهم لافحة، فقامت بهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار، إلى حُساد بطؤون عقي، فيدوسون ذيلي، فإذا دنوا عدموا جانبي، فتارة تذهب لهم نفس، وأخرى تنكسر لهم خيرس، وأنا بين إغراض أو تشغيب بهم^(٤)».

والقاضي عياض - رحمه الله - يذكر في «المدارك» أن الناس صاروا في عصره في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وظاهرية^(٥). وقد عاش القاضي عياض في العصر الموحد رداً من الزمن كما هو معروف. ويقول ابن الأثير الجزري الذي عاش في العصر الموحد (٥٥٥-٦٣٠هـ) في ترجمة ابن حزم في كتابه «اللباب»: «الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، كان يقول بمذهب الظاهرية في الفقه، وله خلق كثير يتسبون إليه

(١) كلام القاضي يعوزه الإنصاف، فابن حزم إمام كبير لم تجب الأندلس مثله، فاق في سعة

علومه ومعارفه ابن العربي. كما قال الذهبي.

(٢) أنعواصم من القواصم ٣٣٦/٢ تحقيق عمار طالبي.

(٣) يقصد رحلته إلى المشرق لطلب العلم.

(٤) المصدر السابق ٣٣٧/٢.

(٥) المدارك ١/٦٧.

بالأندلس يقال لهم الحزمية^(١). وأمر آخر دل على قوة شوكة الظاهرية في هذا العصر بالمغرب والأندلس، هو كثرة التصنيفات التي أُفريت في الرد عليهم، وكثرة ذكر مذهبهم في التواليف الأخرى التي لم تُفرد لهم، وللقاضي ابن العربي المعافري المالكي في ذلك اليد الطولى.



(١) اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري ٣٦٣/١ مادة حزمي، ط دار صادر بيروت.

المبحث الخامس

ظاهرية أبني المنصور: الناصر وإبراهيم

ومسألة الظاهرية لم تقتصر على يعقوب المنصور - رحمه الله - وإنما امتدت إلى أبنائه الذين ولي بعض منهم الأمر بعده، وكان الأمر أكثر وضوحاً عند أبني الناصر المتوفى سنة ٦١٠ هـ الذي تولى الخلافة بعد أبيه، وإبراهيم المتوفى سنة ٦١٧ هـ والي إشبيلية من قبل أخيه الناصر.

أما أبو عبد الله محمد الناصر لدين الله: الذي تولى الخلافة بعد أبيه المنصور، فقد نحا منحى أبيه في الظاهرية، فصار لا يعمل إلا على محض الظاهرية. ولا يحكم إلا بمقتضاها^(١).

قال إسماعيل ابن الأحمر: «ولما ولي الخلافة بلغه أن الفقهاء من المالكية ينكرون عليه ذلك ويقولون: الحق هو مذهب المدونة، فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها»^(٢).

وفيدنا هنا النص فالتين:

الأولى: أن ظاهرية الدولة الموحدية لم تقتصر على عهد المنصور ومن قبله فحسب، وإنما استمرت بعده إرثاً في الدولة وأبنائه وإلى ذلك يشير إسماعيل ابن الأحمر عندما يقول: «وَجَرَوْا» - أي الموحدون - على ذلك السَّن بطول أيامهم^(٣).

الثانية: أن الناصر خص المدونة بالإحراق لَمَّا تعصب الفقهاء المالكية لها،

(١) انظر بيوتات فاس الكبرى - لإسماعيل ابن الأحمر ص ١٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

واتكروا عليه أمر الظاهرية: إتماماً لعمل أبيه المنصور في حرق كتب المذهب المالكي بالمغرب.

وعزى إسماعيل ابن الأحمر - وقد عاش في عصر الدولة المرينية المالكية - سبب انقراض دولة الموحدين إلى حرقهم للمدونة على عهد الناصر فيقول: «وكان السبب في انقراض دولة الموحدين إحراقهم المدونة، فسلط الله عليهم النصاري فهزموهم في «العقاب» يوم الاثنين خامس عشر صفر عام تسعة وستمائة»^(١).

وكان للناصر عناية خاصة بفقهاء الظاهرية، يدل على ذلك ما ذكره ابن عبد الملك من رعاية الناصر للحافظ أبي إسحاق السهري، الشيخ المحدث الرحالة، الظاهري توفي ٦٢٠ هـ.

قال ابن عبد الملك: «وكان قدومه للغرب في زمن الناصر محمد بن المنصور يعقوب، وهو يومئذ يحاصر المهديّة، فاجتمع به ووصله ثم رحل إلى مراکش ثم إلى الأندلس ثم رجع إلى مراکش فأسرته الروم، ثم خلصه الناصر وأحسن إليه، ورجع إلى بلاده سنة خمس وستمائة»^(٢).

وقد ذكرنا - فيما تقدم - أن هذه الخطوة الكبيرة، والعناية الفائقة، والاهتمام البالغ: من الاجتماع والوصل، والفك من الأسر، الذي حظي به الحافظ السهري من طرف الناصر الموحد، دليل على التعاطف الكبير والتقارب الشديد للدولة الموحدية مع أعلام الظاهرية، مما مكن للمذهب الظاهري من الازدهار بالأندلس ومن الظهور بالمغرب، وهو ما لم يحدث في العهد المرابطي،

(١) المصدر السابق ص ٥٣.

(٢) لسان میزان - للحافظ ابن حجر ١/ ٥٥.

حيث كان المابطون بطبيعة منهجهم الفقهي يهبطون عليه ويعملون على الحصار.

أما الأمير إبراهيم بن يعقوب المنصور الذي كان وزيراً لأبيه ثم أصبح والياً على إشبيلية من قبل أخيه الناصر، فقد نص على ظاهرته الصرفة - كأي يعقوب - المارخ عبد الواحد المراكشي، وهو من أعرف الناس به، إذ كان له صديقاً ومحباً

قال في «المعجب» متحدثاً عن إبراهيم بن المنصور: «وهو خير ولد واجلدهم بالأمر، لو كانت الأمور جارية على لئار الحق وأطراح الهوى، لأعلم فيهم المحب منه، كان لي - رحمه الله - محباً وبني حفيماً، ووصلت إلي منه أموالاً وخلع غير مرة، لم أعرفه أيام وزارته، لأنني كنت إذ ذاك حديث السن جداً كما اهزئت الاحتلام، وإنما كانت معرفتي إياه حين ولّوه إشبيلية في سنة ٦٠٥ هـ من جهة رجل من أصحابنا من الكتاب... ثم علت حالي عنده بعد ذلك - نصر الله وجهه - إلى أن كان يقول لي في أكثر الأوقات: والله إنني لأشتاقك إذا غبت عني أشد الشوق وأصدق. ثم لم تزل حالي معه على هذا إلى أن فارقت - رحمه الله - وهو والي على إشبيلية ولايته الثانية».

ثم يصرح عبد الواحد المراكشي في آخر ترجمته لإبراهيم بن يعقوب المنصور بحقيقة هامة غفل أو تغافل عنها الباحثون الذين نفوا ظاهرة الدولة الموحدية وهو قوله: «لم أر في العلماء بعلم الأثر المتفرغين لذلك أثقل منه للأثر، كان ملهـب مذهب أبيه في الظاهرية»^(١)

وهذا نص صريح في ظاهرة إبراهيم وأبيه يعقوب المنصور لا يحتمل التأويل، فمنا قبله كلام المراكشي بطوله، ليتبين لنا معرفته الكاملة بإبراهيم، وصحته الطويلة له، حتى إذا أصدر حكماً بأنه على مذهب الظاهرية، سلمنا له، وخضعنا لحكمه، واعتبرناه حاسماً للخلاف، وقاطعاً للجدال في هذا الأمر

واكتر القول: إن الدولة الموحدية بدأت بتأثر غالب بالظاهرية على عهد ابن نور، ثم انتهت ظاهرة صرفة على عهد المنصور فمن بعده، ويشهد لا نفيته إليه من استمرارها على ذلك إلى بداية أمر بني مرين، نص أورده إسماعيل بن الأحمر^(١) في «بيوتات فاس الكبرى» حيث قال: «ولما ولي يعقوب المريني^(٢) المذكور وطلب منه أهل المغرب الرجوع في القضاء إلى مذهب مالك عن طيب أنفسهم، أمر قضاة المغرب بذلك وترك مذهب الظاهرية وعدم العمل بالأحاديث الموضوعة»^(٣).

(١) وقد عاش إسماعيل ابن الأحمر في العصر المريني، فهو شاهد حيان أيضاً لما يرويه
(٢) هو يعقوب بن عبد الحق المريني ولد سنة ٦٠٧ هـ بوج له بالخلافة بعد وفاة أخيه أبي بكر سنة ٦٥٦ هـ وهو الذي قطع مملكة بني عبد المؤمن، وهي آثارهم، ولم يبق منها رسماً على ضخامتها بعد أن كان لها بالمغرب مائة سنة واثنان وخمسون سنة من سنة ٥١٥ إلى سنة ٦٦٨، وهو أول من تسمى بأمر المسلمين من ملوك بني مرين انظر الدخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لعلي بن أبي زرع الفاسي ٨٥

(٣) بيوتات فاس الكبرى ص ٢٠-٢١ لعل ملخص إسماعيل ابن الأحمر - بالأحاديث الموضوعة - ليست هي المعارف عليها عند أهل الحديث في مصطلحهم الخاص، وإنما المراد الأحاديث التي جمعها الموحدون ووضعوها للناس في تأليف خاصة كما فعل المهدي وعبد المؤمن ويوسف والمنصور، والمعنى ترك العمل بالحديث والعمل بقضوع مذهب مالك فحسب

وهذا نص يصرح بفالتين:

١- إن الدولة الموحدية استمرت على مذهب الظاهرية إلى نهايتها وأقول لمجها ولم تتخل عنه قيد أنملة .

٢- إن هذا المذهب كان هو المذهب الرسمي للدولة في الحكم والقضاء، بدليل أن يعقوب المريني أمر القضاء بتركه والعدل عنه إلى الحكم بمذهب مالك لما استتب الأمر للمرينيين بالمغرب.

ولا ينبغي أن نغفل أمراً آخر مهماً، هو أن الدولة الحفصية^(١) التي تكونت بتونس كانت فرعاً من فروع الموحدين، يتجهجون نفس منهجهم في العمل بظاهر القرآن والحديث.

وقد أسسوا لتلك الغاية مدارس تعنى بدراسة الحديث، وجلبوا إليها أعلاماً مبرزين في علم الأثر، مثل الحافظ ابن سيد الناس اليعمري الإشبيلي الظاهري ت ٦٥٩ هـ الذي كانت له حظوة عند حاكم تونس الحفصي المستنصر بالله، وقد تولى بها تدريس الحديث^(٢) بالمدرسة التوفيقية، مما مكن من انتشار دعوة

(١) وقد ظلت الدعوة الموحدية وملتزمهم في إفريقية (وهي بلاد تونس الحالية) قائمة حتى بعد سقوط الموحدين عام ٦٦٨ هـ حيث أقيمت على أيدي الحفصيين (من عام ٦٢٥ هـ إلى عام ٩٤١ هـ) وهم فرع من الموحدين، يتسبون إلى الشيخ أبي حفص يحيى بن عمر الهنتاتي، من هتانة إحدى بطون مصمودة، وقد قام الشيخ أبو حفص بعمل كبير في إرساد الخلافة الموحدية إلى عبدالمؤمن بن علي ودعم نفوذ الموحدين في المغرب والأندلس، وقد أسس الحفصيون فيما بعد دولة مستقلة كبيرة وأعلن ابن يحيى أبو عبد الله محمد بن زكريا الحفصي نفسه خليفة وتلقب بلقب أمير المؤمنين المستنصر في سنة ٦٥٧ هـ تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٤/ ٣١٧.

(٢) انظر عنوان الدراية للضبي ص ٢٩٤، وابن تومرت للنجار ص ٤٨٠.

لوحدين بشمال أفريقيا، وتعميم العمل عندهم وقد كتبت الظاهرية تحظى بدعم وحماية من أمراء العهد الحفصي، كما حكاها «الأمي شارح» مسلم قال: «كان الحباب من شيوخ شيوخنا يحكي أنه كان بتونس جماعة من الظاهرية، فكان بعضهم يشنع ويقول: لقطُ هُة من مالك في المسألة^(١)، فإنه إذا رميت له لقتان إحداها شعيراً، فته يأنف عنها وتقبل على الأخرى، وذلك لأن مالكا كان يقول: إن القمع والشعير صف واحد وكان مخالفوه يحتجون عليه بقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير... الحديث»^(٢).



(١) وهذا سوء أدب وقلة حياء مع إمام دار الهجرة رضي الله تعالى عنه، يدل على الدرجة التي انحط إليها الخلاف بين المالكية والظاهرية.

(٢) إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم للأبي أبي عبد الله محمد بن خليفة الخوافي سنة ٨٢٨ هـ ٤/ ٢٧١.

المبحث السادس :

أسباب انحسار المذهب الظاهري بالمغرب

عرضنا في هذا الفصل لمسألة تحول الظاهرية من مجرد فكرة عند أرباب المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس إلى دولة قائمة على مذهب الظاهر في الحكم والقضاء، وهي الدولة الموحدية، وقدما لك من الحجج الناصعة، والبراهين الواضحة على ذلك؛ ما يشفي العلة وينقذ الغلة إن شاء الله تعالى، وحق لنا الآن أن نسأل: هل نجحت دعوة الموحدين إلى المذهب الظاهري والعمل بالحديث النبوي في الغرب الإسلامي؟

الحقيقة أنه بأقول لحج الدولة الموحدية انطفأت تلك الجذوة، ومن المؤسف أن بني مرين لما جاءت دولتهم نقضت ذلك كله، وجددت كل فروع المالكية، ونسي العلماء الأصول مرة أخرى، وقنعوا بالتقليد؛ حتى قال قائلهم وهو أحمد بن عمر المزكلي أحد فقهاء المالكية وحفاظ المدونة بمدينة فاس: «ما نزل من السماء حكم إلا وهو في المدونة»^(١).

وقد تقدم ما ذكره إسماعيل ابن الأحمر أنه لما ولي يعقوب بن عبد الحق المريني أمر قضاء المغرب بالرجوع في القضاء إلى مذهب مالك، وترك مذهب الظاهرية وعدم العمل بالأحاديث^(٢)...

وسبب ذلك أن منهج التقليد والفروع على مذهب مالك كان عميق الجذور في بلاد المغرب؛ إلى درجة أن المدونة لما أحرقتها ملوك الموحدين من بني عبد المؤمن

الباب الرابع: نشر المدرسة الظاهرية

تولت من صدر الفقيه المالكي علي ابن عشرين الخزرجي الفاسي ومن حفظه بمدينة فاس، عند أول ظهور ملوك بني مرين من بني عبد الحق، فأرسلوا إلى عدوة الأندلس فأتوهم بنسخة منها فقابلوها، فوجدوها لا خلاف بينها إلا في فاء أو واو^(١).

وكذلك الفقيه المالكي أبو محمد عبد الله التادلي المتوفى سنة ٧٢٣هـ كتب المدونة من حفظه بعد أن أمر الموحدون بحرقها^(٢).

ومن المؤسف أنه رغم جهود الموحدين في الدعوة إلى الاجتهاد على أصول الظاهرية، واستنباط الأحكام من ظاهر القرآن والسنة، لم يستمر العمل بهذه الدعوة زمناً طويلاً، ولم تنجح النجاح المأمول لها، وذلك لأسباب كثيرة نذكر بعضها:

١- السبب القوي هو تمجذ المذهب المالكي في جانبه الفروع بالمغرب، واستحكامه به، وتثبيت أهله بكتب الفروع والاعتنا بالتقليد، وصمود فقهاء المالكية في وجه المحنة، ورفضهم لدعوة الموحدين وتمردهم عليها، ومقاومتهم لمنهجهم الفقهي مقاومة شديدة.

٢- إجبار الناس بالقوة، وحملهم على مذهب الظاهرية بالإكراه والإلزام تكيلاً وتحريماً، وقد ترك ذلك أسوأ الأثر في نفوس فقهاء المغرب، وجعلهم يزدادون نفوراً من هذا المنهج الذي بسبه تعرضوا لما تعرضوا له، وازدادوا تشبهاً بمنهجهم القديم ومالوف مسلكهم الفقهي، ومعلوم أن كل ما أكرهه الناس عليه ولم يكن عن طواعية واختيار يُسرّع إليه الزوال ولو كان حقاً؛ لأنفة النفوس من كل ما

(١) يوتات فاس الكبرى ص ١٩.

(٢) درة الحجال في أسماء الرجال ٤٩/٢.

(١) جلوة الاقتباس لابن القاضي ١/ ١٢٧ رقم ٦٢.

(٢) يوتات فاس الكبرى ص ٢٠-٢١.

نظمه به جراً

٣- إن الموحدين لم يذكروا في سبيل نجاح هذا المنهج ما يلزم من التمسك بالشرع، فالمستطاع الأحكام من ظاهر القرآن والحديث والعدول عن كتب المروء الخافضة الأحكام بحطب عارية من التحفة في الأصول، ويستلزم إعداداً ترويضاً طويل النفس، قد لا يتم في جبل واحد، أما الموحدون فقد دعوا إلى الاحتفاء على أصول أهل الظاهر بقرائهم سياسي لم تواجبه حركة علمية كافية، ومن المعلوم أن التحول في المجال الفكري لا يحصل إلا بالحركة العلمية، أما القرائ السياسي فلا يكون إلا باعثاً أو مساعداً فحسب^(١)، وقد رأينا الكثير من علماء العصر استمسكوا بمذهب مالك رغم ما جرى عليهم من المحنة والعذاب.

٤- تنقيب الموحدين في مذاهبهم للتوصل إلى المذهب المتصدة، وعدم التزامهم بمنهج واحد واضح، ومن ذلك القول بعصمة الإمام المهدي ابن تومرت، وأنه أكثر المشرقة متأثرين في ذلك بالشيعة، مما كان له الأثر السيء في قلوب علماء المغرب إذ هم من أهل السنة والجماعة الذين لا يعترضون إلا في عصمة رسول الله ﷺ فحسب، ويعتبرون القتل بهذا من المبتدعة الذي ينبغي شرعاً أن يجر هو ومكره.

ورغم الإكثار من غشهم من طرف أمير المؤمنين يعقوب المنصور - رحمه الله - لتقصية المذهبية؛ فإنه لم يستطع أن يجره به أو يعفنه للناس، وإنما قال للشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن مطرف المري على أفراد: «يا أبا العباس، أشهدني بين يدي الله عز وجل أنني لا أقول بالعصمة - يعني عصمة ابن تومرت -»^(٢)

(١) انظر لمهدي ابن تومرت - د. الشارح ٤٩٩-٥٠٠.

(٢) لمحب ص ٤٧.

وكان يقول للشيخ المذكور مستكراً: «أين الإمام؟ أين الإمام؟»^(١)

أما ولده أبو العلاء إدريس بن يعقوب الملقب بالمأمون (٦٢٦-٦٣٠) الذي نبذ دعوة المهدي بالبراء^(٢)، فقد فعل ذلك بعد أن فات الأوان، وأوشكت الخلافة الموحدية على الانهيار، ثم سرعان ما عاد بهم ابنه أبو محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد إلى ذلك كله بعد أن شرط عليه الموحدون ذلك شرطاً للدخول في طاعته والعمل على نصرتهم^(٣).

٥- هزيمة «العقاب» المشؤومة عام ٦٠٩ للهجرة، التي أسفرت عن أفدح الأضرار وأبشع الخسائر، في المغرب والأندلس على السواء. بل في بلاد المغرب الإسلامي قاطبة، وتركت أعمق الأثر في نفوس الناس، وبدأ كل شيء ينهار، واعتبر بعضهم ذلك عقوبة من الله بسبب إحراق الناصر للمدونة وعدوله عن مذهب مالك.

وكان من آثار هذه الهزيمة التكرار: أن انفك الارتباط العضوي الوثيق الذي كان بين العنوين المغرب والأندلس، ولم تفلح الدولة المرينية في إعادة قوة هذا الارتباط رغم محاولاتها المتكررة^(٤).

والحق أن ارتباط المغرب بالأندلس كان له أثر كبير على الحركة العلمية بالمغرب، وهو الذي آل بالدولة الموحدية إلى الأخذ بالظاهر كما ينشأ، وكان أمير المؤمنين يعقوب المنصور يترك هذه الأهمية التي للأندلس حينما أوصى في مرض موته بالحفاظ على اليتيمة والأيتام - أي جزيرة الأندلس وأهلها -.

(١) لمحب ص ٤١٧.

(٢) انظر الحلل المنوية ص ٤٠ فما بعدها، وعصر المرابطين والموحدين للاستاذ عثان ٣٨٤/٢.

(٣) انظر الاعتصام للشاطي ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) انظر المغرب عبر التاريخ للدكتور إبراهيم حركات ١٨/٢-١٩-٢٩-٧٦-٧٧.

وهكذا فإن ضعف العلاقة بين الفئتين ثم زوالها نهائياً في نهاية عصر بني مرين، كان له الأثر السيء على الحركة العلمية وحيويتها بالمغرب.

٦- انقضاء دولة الموحدين وسقوطها نهائياً على يد المرينيين، ثم إحياء الدولة المرينية للمذهب المالكي من جديد بالمغرب، ورد الاعتبار لكسب الفروع والاعتناء بالتقليد، كما كان الشأن من قبل.

بل شيدت المدارس العلمية لتدريس الفقه المالكي بدل الحديث النبوي الذي استعاض به الموحدون سابقاً، إلى جانب الزوايا والرباطات الصوفية التي تضاعف عددها في هذا العهد^(١).

• بقايا الظاهرية في العهد المريني^(٢) :

إن الانقلاب الذي حصل في العهد المريني، لا يعني القضاء على كل أثر تركه الموحدون، ذلك أن منهجهم ترك أثراً بليغاً في المغرب والأندلس يستحيل اجتثاث مرة واحدة، فظل بعض الأفراد - وإن كانوا قلة - في العهد المريني ظاهريين أو على مذهب أهل الحديث، ورفضوا تقليد المذهب المالكي.

كان منهم :

- عبد المهيم بن محمد الأشجعي البلنوذوي نزىل مراكش المتوفى سنة ٦٩٧هـ^(٣) الذي كان يعتنق المذهب الظاهري، ويتعصب له، ويناضل عنه بجهده.

(١) انظر المغرب وتيار المذاهب الإسلامية للدكتور عباس الجراوي ص ١١، مجلة «الإيمان» ص ٣، ٦، ١٩٦٦م.

(٢) محمد تراجم الظاهرية مبسطة في الباب الذي عقده لأعلام المدرسة الظاهرية بعد عام ٦٦٨ وفيه سقطت الدولة الموحدية بالمغرب والأندلس.

(٣) وقد تقدمت ترجمته في الباب المذكور.

- وليو سلمة محمد بن علي السامي الغرناطي المصري الظهري توفى سنة ٧٠٣هـ^(١) شيخ الخافض أبي جعفر بن الزبير.

- وابن رشيد الفهري السبي التوفي سنة ٧٢١هـ الذي قبل به كلاً على منعب أهل الحديث، ونسب بعض الفقهاء المالكية إلى الظاهرية، وكسب سنت عضراً^(٢).

- وابن الوزير ابن سهل الأزدي الغرناطي الأندلسي الظهري توفى سنة ٧٣٠هـ^(٣).

- وعبد العليم بن الحسن بن تلمون التيماني الظهري ت ٧٤١هـ^(٤).

- وليو حيان الغرناطي ٧٤٥هـ.

هؤلاء بعض بقايا الظاهرية الذين عاشروا العهد المريني، وقد مرن تراجهم في باب مقدم، أما المجتهدون في هذا العصر على منعب أهل الحديث فقد ذكر الأستاذ المتونني تسعة أعلام منهم في كتابه^(٥) ورقت عن الحضرة المغربية في عصر بني مرين^(٥).

على أن أثر الموحدين وعملهم لم يقتصر على عهد بني مرين، وإنما بقيت بعض

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) انظر ترجمة ابن رشيد السبي في لؤلؤة الرياض في شعر جوض تنغري: ٣٥٠/٢، وثقور

الكامة لابن حجر: ١١٢/٤.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) من منشورات كلية الآداب بالرباط ٣٣٣ فما بعدها.

الباحثين أنه امتد إلى العصر العلوي^(١)، وأن السلطان محمد بن عبد الله العلوي ت ١٢٠٤ هـ تأثر تأثراً بالغاً بعمل الدولة الموحدية في إصلاح الفقه بالمغرب، والرجوع به إلى الكتاب والسنة، بدل الانكباب على المختصرات التي أفسدت الفقه في رأيه.

وهكذا كان أثر المدرسة الظاهرية عميقاً في « الدول والبلاد والقضاة وملوك الأزمان الطويلة » كما يقول أبو حيان^(٢).

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غيضاً من فيض، فإن الاستقصاء يمد كل صفحة من هذا الفصل مبحثاً، ويجعل من الفصل باباً، والعين بذلك بصيرة، لكن كبح عنان القلم عن الاسترسال وطول الكلام، أوجب أن تكون اليد قصيرة.

(١) انظر الحركة الفقهية في عهد محمد بن عبد الله العلوي ص ٢٣٦، الأمين العمراني. وانظر مقال المغرب وتيار المذاهب الإسلامية، عباس الجراري ص ١٣. والتبوغ المغربي لعبدالله كتون ٢٧٥/١.

وقد احتج هؤلاء الباحثون بكلام الناصري في الاستقصاء ٦٧/٨ - ٦٨. قال في ترجمة محمد بن عبد الله العلوي « كان يرى اشتغال طلبة العلم بقراءة المختصرات في فن الفقه وغيره، وإعراضهم عن الأمهات تضييعاً للأعمار في غير طائل، وكان ينهى عن ذلك غاية.. وقد تقدم لنا في صدر هذا الكتاب أن ملوك بني عبدالمؤمن كانوا يحملون الناس على الرجوع في الأحكام إلى الكتاب والسنة ». وقال الشيخ عبد الله كتون عن محمد بن عبد الله العلوي : « فأراد أن يمثل دور يعقوب المنصور الموحد في القضاء على علم الفروع، وعلم الكلام معا، والعناية بنشر كتب السنة، وتعميقها من كتب الفقه التبوغ المغربي ٢٧٥/١.

(٢) البحر المحيط : ٤٨٨/١، وانظر النهر الماذ من البحر : ١٦٤-١٦٥.

الفصل الثاني

من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية

مَهَيِّدًا

لم يقتصر أثر المذهب الظاهري والمدرسة الظاهرية المغربية على الفقه وأصوله فحسب، وإنما امتد إلى مختلف ألوان العلوم والمعارف فصبغها بصيغته، وأخضعها لضوابطه وأصوله، لاسيما عند شيخ المدرسة ابن حزم الذي اتخذ الظاهرية مذهباً كرس له حياته وسلوكه، وعقيدته وفقهه، وحتى شعره وأدبه، فهو القائل في إبيات داعب بها صديقه الحافظ ابن عبد البر:

وذي عدلٍ فيمن مبانِي حُسْنِهِ يطيلُ مَلَامِي في الهوى ويقولُ:
أمن أجل وجهٍ لآخٍ لَمْ تُرْ غَيْرَهُ ولم تُدرِ كَيْفَ الجسم: أنتَ عليلٌ؟
قللتَ له: أسرفتَ في اللوم فأتدُّ فعندي ردُّ لو أشاء طویلُ
ألم تُرْ أني ظاهري وأنني على ما أرى حتى يقوم دليلٌ^(١)

ومن لم يستطع التخلي عن ظاهريته في شعره وأدبه، لم يستطع فكاً كما منها في العلوم والمعارف من باب أولى.

إن المذهب الظاهري مَلَكَ على أعلام مدرسة الظاهر بالمغرب والأندلس نفوسهم، وتغلغل في أعماقهم، واستبد بعقولهم وأفكارهم، حتى قال إمام النحاة بالمغرب والأندلس؛ المفسر الظاهري أبو حيان الغرناطي لما سُئِلَ هل تخلَّى عن مذهب الظاهرية بعد دخوله مصرَ: «مُحَالٌ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ مَذَهَبِ الظَّاهِرِ مَنْ عَلِقَ بِهِ»^(٢).

وصدَّق أبو حيان، فإن مذهب الظاهرية إذا عَلِقَ بذهن امرئ استحال رجوعه

(١) نفع الطيب : ٨٢ / ٢ .

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر : ٣٠٤ / ٤ .

عنه، بل يملك عليه نفسه وأنفاسه، فإذا هو ظاهري في شتى مناحي الفكر والحياة. فهذا ابن حزم أثبت الباحثون المعاصرون أن المذهب الظاهري كان مشروعاً له، ومنهج حياة سيطر عليه في مناحي سلوكه العلمي والمعرفي.

فقد طبق أصول الظاهرية ومنهجهم على العقائد^(١)، وعلى علم مقارنة الأديان^(٢)، الذي كان أول من فَتَحَ بابَهُ، وَفَتَحَ جِلْبَابَهُ، وعلى علم التاريخ والسيرة النبوية^(٣)، وعلى علم النحو واللغة، التي بدا تأثيرها واضحاً في عُلَمَائِهِ من أعلام الظاهرية بعده؛ ابن مضاء القرطبي وأبي حيان الغرناطي؛ اللذين حاولا تطبيق منهج الظاهرية في علوم الآلة - بالمغرب والأندلس - بعد أن طُبِّقَتْ في علوم الفقه والشريعة.

وفي بسْطِي لهذا الأمر، سَيَتَأَكَّدُ أن جهابذة علماء الظاهرية لم يكونوا ظاهري المذهب في الفقه ومسائل التشريع فحسب - كما قد يتبادر إلى الذهن - بل كانت الظاهرية عندهم «مشروعاً» ومنهجاً يسيرون على هدايته في بحوثهم ودراساتهم لشتى أنواع العلوم والمعارف.

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٢٥٧/١.

(٢) انظر: ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمود علي حامية: ص ١٧٧ فما بعدها.

(٣) انظر: ابن حزم الأندلسي ورسائله المفاضلة بين الصحابة للأستاذ سعيد الأفغاني: ص ١٦٠، وابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس (مبحث تطبيق منهج الظاهرية على التاريخ) ص ١٦٠، ومقدمة جوامع السيرة لابن حزم: ص ١، ت. الدكتور إحسان عباس والدكتور ناصر الدين الأسد، ومقدمة الدكتور مدوح حقي لكتاب «حجة الوداع» لابن حزم: ص ٢٧، وظاهرية ابن حزم الأندلسي للأستاذ أنور خالد الزعبي: ص ٢٥ فما بعدها، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

المبحث الأول

المدرسة الظاهرية في علوم الآلة بالمغرب والأندلس

لا ريب أن الدراسات النحوية تأثرت تأثراً كبيراً بالدراسات الفقهية والأصولية، وهو أمر أظهر من أن يُتَكَّرَ، ويتجلى ذلك فيما وضعه النحاة من أصول النحو على غط أصول الفقه.

فهذا أخذ أعلام النحو العربي أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ من أوائل من صنف في أصول النحو كتاباً سماه: «لَمَعُ الأدلة في أصول النحو» هذا فيه حَتَوَ علماء أصول الفقه، وقرر بصراحة أنه ألف أصول النحو «على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما»^(١).

وهو يُعرِّف أصول النحو بقوله: «اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه التي تفرعت عنها جملة وتفصيله»^(٢).

وهكذا حاول ابن الأنباري أن يضع للنحو العربي أصولاً تُماثل الأصول التي وضعها الفقهاء للفقه، فمضى يتأثر بهم في المنهج والمصطلحات، بل في تعريف العلم نفسه وتسميته^(٣).

(١) نزعة الألباء في طبقات الأدياء لابن الأنباري. ت. الدكتور عطية عامر، مقدمة الكتاب.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري. ت. د. عطية عامر، مقدمة الكتاب.

(٣) أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد لحلة: ص ٢٤.

أما الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ فقد نسج في كتابه: «الاقتراح في علم أصول النحو» على منوال ابن الأنباري وإن زعم أنه «لم يُسبق إلى ترتيبه، ولم يُتقدم إلى تهذيبه»^(١).

وهو يقرر في خطبة هذا الكتاب «أن أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه»^(٢) ثم يصرح أنه رتب كتابه على ترتيب كُتب علم أصول الفقه فيقول: «ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاً يئناً إن شاء الله تعالى»^(٣).

فعقد الكتاب الأول: للسمع الذي هو النقل، والعناية البالغة بالنصوص جمعاً واستقصاء، والحرص الكامل على سلامتها بنقدها سنداً ومتناً على منهج المحدثين، وفي ذلك لُمنعة من أثر علم الحديث في الدرس النحوي كذلك، وعقد الكتاب الثاني للإجماع وقسمه إلى إجماع صريح وإجماع سكوتي، كما هو تقسيم الأصوليين، وخصص الثالث: للقياس وأركانه وعلته، وأقسام العلل ومساكنها، وعقد الكتاب الرابع: للاستصحاب وعرفه تعريفاً قريباً من تعريف علماء الأصول، وتحدث عن الاستحسان النحوي، ثم ختم الكتاب بمبحث التعارض والترجيح^(٤). كما ألف السيوطي مؤلفاً آخر في النحو على غرار التأليف في الفقه: فالف الأشباه والنظائر في النحو واللغة، على نمط الأشباه والنظائر في الفقه.

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي: ص ١٧، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق: ص ١٨.

(٤) انظر المصدر السابق.

وهكذا كان علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي، منذ أن نشأ، لأن الفقهاء سبقوا إلى تدوين أصول الفقه، فنسخ النحويون على منوالهم لاعتبارهم أن «أصول اللغة عمولة على أصول الشريعة»^(١) كما يقول الإمام جلال الدين السيوطي.

وليس غرضي من هذا كله استقصاء آثار علوم الفقه في علوم النحو واللغة - وإن كان هذا الموضوع حرياً يبحث خاص - وإنما قصدي أن أُلَمَس تطبيق مذهب الظاهرية في ميدان النحو الذي خرجوا به عن مألوف أهل العربية، وأحدثوا «ثورة في النحو» بدأها ابن حزم الأندلسي وابن مضاء القرطبي، وأحصى بعض رسومها أبو حيان الغرناطي.

(١) المصدر السابق: ص ٦٩.

المطلب الأول

الظاهرية النحوية واللفوية عند الإمام ابن حزم

كان ابن حزم - رحمه الله - إماماً في العربية قبل أن يكون إماماً في الفقه، قد مهَّر أولاً في الأدب والأخبار والشعر^(١)، كما يقول الخافظ الذهبي، فكان في ذلك شيئاً بالإمام الشافعي رحمه الله الذي بدأ حياته أديباً ثم انتهى فقيهاً.

وكان كل شيء يشتر بأن جهود ابن حزم وحياته ستكون للأدب الخالص، لولا أن فطر الله جعله من غلماً ذكناً عن الشريعة وعلومها، وإماماً حمل لواء المذهب الظاهري في الغرب الإسلامي فكان رجلاً الأوحاد، الذي تفرد بعصب توطئته وحمائه، فلم يَنَحْه في ذلك لاحق، ولم يبلغ شأوه فيه سابق^(٢).

ولم يقتصر أثر المدرسة الظاهرية - في فكر ابن حزم ونفسه - على علوم الفقه والشريعة فحسب، وإنما امتد إلى شتى العلوم والمعارف غير أنه تجلّى بوجه خاص في علم النحو واللغة، إذ إن طبيعة المذهب الظاهري تقضي أن يولي الفقيه اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية، لأن بناء المذهب كان على هذه الدلالات فحسب، ومعلوم أن معاني الألفاظ لا تستقيم إلا بالنحو والإعراب، فلذلك أولاه الظاهرية اهتماماً بالغاً كذلك.

ولقد جيل ابن حزم على التفرد والتميز، واختار لنفسه أن يكون إماماً في كل

(١) سير اعلام النبلاء ١٨/١٨٦. وانظر: جنوة المقتبس ٢/٤٩١ حيث يقول تلميذه الخافظ الحميدي الظاهري: «وكان له في الأدب والشعر نفس واسع، وباع طويل، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه، وشعره كثير، وقد جمعناه على حروف المعجم».

(٢) انظر ظرات في اللغة عند ابن حزم للأستاذ سعيد الأفغاني: ص ١٣.

باب الرابع عشر في المدرسة الظاهرية

شيء منذ أن نمت مداركه على العلم^(١)، فلذلك كان أول من شق الطريق لظهور المدرسة النحوية الظاهرية التي لم يكتب لدعوتها النجاح حتى جاء عصرنا هذا فتفننها الباحثون ليُشيدوا بها أيما إشادة، ويثبوا عليها أيما ثناء.

لم تكن الدراسات النحوية في المغرب والأندلس تختلف كثيراً عن مثيلاتها في الشرق، حتى جاء ابن حزم فكان أول من فتح باب الهجوم على «العلل في النحو» التي تُعتبر العمود الفقري للنحو العربي، يقول: «إن علم النحو يرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين نريد معرفة تفاهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه فاسدة جداً»^(٢).

وواضح من هذه العبارة أن مذهب ابن حزم في النحو قائم على اللغة المسموعة والمحفوظة عن العرب، لا على العلل الفاسدة جداً - كما قال - وهو عين ما سيقول به ابن مضاء فيما بعد، والأصل الذي بنى عليه كتابه «الرد على النحاة».

وخلاصة النظرية الظاهرية إلى اللغة عند ابن حزم تقوم على تقديم النص، والخضوع لموجبات لغة العرب في فهم الشرع، وأن أي خرق للنص اللغوي يعتبر خرقاً للنص الشرعي، فلا ينبغي أن نأخذ من مدلول الكلمة إلا ما أجازته اللغة، وهو أحد معاني الأخذ بالظاهر عند الظاهرية، وفي ذلك يقول: «ولا سبيل إلى نقل مقتضى اللفظ عن موضعه الذي رُتب للعبارة عنه، ولا ركنيت الباطل وتُركت الحق، وجميع الدلائل يُبطل نقل اللفظ عن موضعه في اللغة، ولا دليل

(١) الذخيرة في المصنفات الصغيرة لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: ٣٩/١.

(٢) التقريب لحد المنطق لابن حزم: ت. د. إحسان عباس ص: ٣٤٩. ضمن رسائل ابن حزم: ج ٤.

ثم رأى من حزم أن الذي أقصد اللغة والنحو هو علل النحاة وقيستهم التي
سواء أقيست لفقه أيضاً، فذلك اشتد في الحكم عليها كل الشدة، واعتبرها
مكتلة فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة. وإنما الحق من ذلك أن هذا
سُمع من أهل اللغة الذين يرجعون إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو - مع
أنه محكم فاسد متقص - فهو أيضاً كذب. لأن قولهم، كان الأصل كذا فاستقل
فقل لي كذا... شيء يحتم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب
عنه مدة ثم انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك^(١).

إذن، فلهو عند ابن حزم على نص اللغة كما سُمع من العرب لا على علل
النحاة وقيستهم الفاسدة.

وهكذا نقل أبو محمد المنصب الظاهري من ميدان الفقه إلى ميدان النحو، وفتح
على نفسه جهة ثالثة، تعرض فيها إلى حملات خصومه وخالفه من أنصار ذلك
النحو. صاروا يترحمون به المراتق واللحون في العربية ليشتبوا عليه.

وكان حملات الفقهاء من أنصار المذاهب لم تكفه ولم تصده عن التمسك براهيه،
فأدام يروى الحق في ذلك، ولو خالف أهل الأرض جميعاً، لكن النحاة - على كل
حال - لحق عتقا وقتل سلاحاً من فقهاء المذاهب، فليس في أيديهم تكفير ولا
تسبيح ولا إخراج من سنة أو جماعة^(٢).

وبدليل ابن حزم على فساد علل النحاة وقيستهم أنه يقول لمن قال: وإنما

(١) تخريب حد شطرنج لابن حزم

(٢) تخريب حد شطرنج ص ٣٠٢

(٣) طوط في اللغة ص ١٠٠ لابن حزم للأستاذ سعيد الأماني ص ٣٢ بتصرف.

سبب الخيل خيلاً لأجل الخيلاء التي فيها، وإنما سُمي البازي بازياً لارتفاعه،
والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تُخس ما فيها. إنه
يُزَمَك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك بينهما البتة: أحدهما: أن تُسمي
راسك خابية، لأن دماغك مخبوء فيه! وأن تُسمي الأرض خابية، لأنها تُخس كل
ما فيها! وأن تُسمي نفسك بازياً لارتفاعه، وأن تُسمي السماء والسحاب بازياً
لارتفاعهما، وكذلك القصر والجبل!! وأن تُسمي بطنك قارورة، لأن مُصيرك
مستقر به! وأن تُسمي البئر قارورة، لأن الماء مستقر فيها، وأن تُسمي المستكبرين
من الناس خيلاً، للخيلاء التي فيهم! ومن فعل هذا لحق بالجانين المخذلين
لإضحاك سُخفاء الملوك في مجالس الطرب، وصار ملهى وملعباً وضحة تطايب
بجبره، وكان بالرحمة ومداداة الدماغ أولى منه بغير ذلك!! فإن أبى شرك اشتقاقه
الفاقد.

والوجه الثاني: أن يقال: إن اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من
الاستقرار والخابية من الخبء: فمن أي شيء اشتقت الخيلاء والاستقرار
والخبء؟ وهذا يقتضي الدور الذي لا ينفك منه، وهو أن يكون كل واحد
منهما اشتق من صاحبه، وهذا جنون، أو وجود أشياء لا أوائل لها ولا نهاية،
وهذا مُخْرِجٌ إلى الكفر والقول بأزلية العالم! ومع أنه كُفِّر فهو مُحَالٌ مُتَّبِعٌ.
وأيضاً: فإذا بطل الاشتقاق في بعض الأسماء كُفِّر من قال به في بعضها أن يأتي
ببرهان، وإلا فهو مُبْطَلٌ...

ولو كان ما قالوا لكانت الأسد أولى أن تُسمى خيلاً، لأنها أكثر خيلاء من
الخييل، ولكانت النسر أولى أن تُسمى بزة من الصقور، لأنها أشد ارتفاعاً منها.
وقد عارضت بهذا وشبهه أذكر من لقينا من شيوخنا في اللغة، وهو أبو عبيدة

حسان بن مالك^(١) رحمه الله، فما وجدت عنده مدفعاً ولا اعتراضاً، وكان رحمه الله النهاية في علم اللغة، مع تحريه فيما يورّد منها وتبنيّه وشدة إنصافه^(٢).

وهذا النص الطويل لابن حزم، يوقفنا على منهجه وطريقته في رفض القيلس والتعليل والاشتقاق في النحو واللغة كما في الفقه والشرعية، وهو المنهج الذي نَظَّمْ بعض خيوطه البليغة الأثر في آراء ابن مضاء ونظرائه في النحو واللغة. وقد استفاد كثيراً من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والأقيسة في النحو، على غرار المذهب الظاهري في إنكار الرأي الذي لم يستند إلى دليل نصي. حدّثَ النعل بالنعل، شبرا بشبر، وفراغاً بفرّاع.

(١) هو حسان بن مالك بن أبي عبدة، الوزير اللغوي الأندلسي، من أئمة اللغة والأدب، ومن أهل بيت جلالة ووزارة، له كتاب: ربيعة وعقبيل، واستوزره المستظهر عبد الرحمن بن هشام، ومات عن سن عالية سنة عشرين وثلاثمائة، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام السيوطي: ١/٥٤٤ رقم: ١١٣٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٨/٩٣-٩٤-٩٥، وقد ذكر صاعد الطنبلي الأندلسي أن شيخه ابن حزم قد ألف كتاباً ضخماً في العربية، ولعله يكون قد حلّ فيه على أصول النحو العربي أو تبنى فيه منهجاً جديداً يتلاءم مع المذهب الظاهري، انظر: أصول النحو العربي بين ظاهرية ابن حزم وثورة ابن مضاء لصديقنا الدكتور عبد الكريم بكري، مجلة الحضارة الإسلامية الجزائرية، وهران العدد ٢، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

المطلب الثاني

الظاهرية النحوية عند ابن مضاء

الحليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، وقد أقام صرح النحو بكل ما يتصل به من نظرية العوامل والمعمولات، وبكل ما يستند من سماع وتعليل وقياس سديد.

وخلفه على تراثه تلميذه عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بلقبه: سيويه المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة على الراجح، والذي ألف «الكتاب» آتته الكبرى، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به حتى سموه «قرآن النحو»، وكانما أحسوا فيه ضرباً من الإعجاز^(١).

وعلى هذا «الكتاب» تلمذ عظماء النحويين من بصريين وكوفيين، وكل من جاء بعد سيويه من النحاة كان عالماً على كتابه، ولم تستطع العصور اللاحقة أن تضيف إلى قواعده وضوابطه وأسمه إلا ما لا خطر له.

ولم تكن الدراسات النحوية بالمغرب والأندلس لتختلف كثيراً عن مثيلاتها في المشرق، وإن كانت الأندلس قد تأخرت في عنايتها بالنحو البصري؛ إذ صبّت عنايتها أولاً على النحو الكوفي، ولكن لا نلبث طويلاً حتى نجد الأفشين^(٢) محمد بن موسى ابن هشام القرطبي المتوفى سنة ٣٠٧ يرحل إلى المشرق في أواخر

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص ٥-٦.

(٢) سماه الدكتور شوقي ضيف «الأفشين» وفي بغية الوعاة «الأفشين»، كان متصرفاً في علم الأدب والخبر، وله كتب مؤلفة، منها، كتاب طبقات الكتاب، وكتاب شواهد الحكم، انظر: بغية الوعاة: ١/٢٥٢ رقم ٤٦٥.

القرن الثالث الهجري ويُلقى بمصر أبا جعفر الديبوري، ويأخذ عنه كتاب سيويه رواية ويُقرته بقرطبة لطلابه^(١).

ومنذ ذلك التاريخ عزّف الأندلسيون عن نحو الكوفيين وعولوا على نحو البصريين، فَعَنُوا عناية بالغة بكتاب سيويه حتى إن أبا حيان النحوي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ليُباهي بأن أهل قطره انفردوا منذ أعصار بإقرائه وإشارة كنزوه^(٢)، كما يعتز بأنه لا يُعرف في المشرق من يرويه بالإسناد المتصل غيره^(٣).

وهكذا اطمأن لحما الأندلس والمغرب بمختلف طبقاتهم إلى كتاب سيويه، وذهب أكثرهم مذهب نظرائهم من المشارقة في تلمس وجوه العلل والأقيسة والبحث عن خوافي الأحكام، إلى أن جاء إمام الظاهرية بالأندلس بالأندلس ابن حزم، فاطلق صرخته المدوية التي أثرت في ذاك الصقع تأثيراً بالغاً، فقد هاجم النحاة وأقيستهم وعلّلهم الفاسدة الكاذبة - كما سماها - فتلقف دعوته هذه أحد أعلام الظاهرية في القرن السادس وهو ابن مضاء القرطبي فبنى عليها مذهب الذي ارتضاه: ثورة ظاهرية جديدة على النحو القديم وعلى كتاب سيويه، وعلى مناهج النحويين في المشرق والمغرب.

عاش أحد ابن مضاء اللخمي القرطبي الجباني المتوفى سنة ٥٩٢هـ - كما تقدم في ترجمته - في زمن الدولة الموحدية، التي ولته قضاء الجماعة، وكان بنو عبدالمؤمن «عاملين على إيثاره، متنافسين في إعظامه وإكباره»^(٤) كما يقول ابن

(١) المرجع السابق ص ٢٨٩ وانظر: ابن مضاء وجهوده النحوية لمعاذ السرطاوي ص ٧٠.

(٢) البحر المحيط: ٣/١.

(٣) نفع الطيب: ٥٦١/٢.

(٤) الدليل والتكملة: السفر الأول، القسم الأول: ص ٢١٨-٢١٩ بتحقيق الدكتور محمد بن شريعة.

عبد الملك المراكشي:

وهذه آية أخرى على ظاهريته، حتى قال فيه صاحب «إشارة التعيين» أنه: «كان ظاهرياً في النحو»^(١) والواقع أنه كان ظاهرياً في الفقه والنحو معاً، إنما طبق أصول مذهب الظاهرية على النحو وفيه تجلّى تجديده وإبتكاره.

في هذا العصر أرادت هذه الدولة القوية الفتية أن تستقل عن المشرق في كل شيء، فلم يعد الموحدون يدينون بالطاعة والولاء للعباسيين في بغداد كما كان المرابطون، فكان العصر عصر ثورة على المشرق وأوضاعه.

«ففي سنة ٥٧٨ صدرت الكتب من مراكش تطالب بني غانية بقطع الخطبة لبني العباس والدعاء لبني عبد المؤمن»^(٢). ولم تُرد الدولة الموحدية أن يكون هذا الاستقلال عن المشرق استقلالاً سياسياً فحسب، بل أرادته استقلالاً فكرياً وفقهياً كذلك، فامتدّت مذهباً يخالف مذهب الشرق، وهو المذهب الظاهري الحزمي الذي ينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع، ومضى ابن مضاء - قاضي جماعتهم - على هذي هذا المذهب ينكر - في إصرار - نظرية العامل في النحو وما جرت إليه من ركाम الأقيسة والعلل.

لم تقتصر ثورة الموحدين على تقليد كتب الفروع الفقهية فحسب، وإنما تعدتها إلى الثورة على تقليد علم النحو المشرقي المستمد من المدرستين الكوفية والبصرية، فكانت ثورة ابن مضاء على النحويين وأساليهم وأقيستهم وعللهم شبيهة بثورة يعقوب المنصور وأبيه على كتب الفروع المالكية.

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد البماني المتوفى سنة

٧٤٣هـ ص ٣٣، تحقيق الدكتور عبد المجيد دباب.

(٢) عصر المنصور الموحد: ٢٦-٢٧.

قد نزلت حمداً خير مؤمنين بقبول انصوري التوحدي من جمود والتقليد في الفقه مع حجة قاضي قضت بين مضاء على الجمود والتقليد في النحو. ومن معاً مسوقاً بتناضاه إمام الظاهرية بالأنلسي ابن حزم على مقابلة للمعبر الملكي. ومقتلة النحويين في علمهم وقبيلتهم كذلك. فهو لول من أهل الفقه هذا بلاد المغرب والأنلسي.

وهكذا سلك ابن مضاء في النحو وقواعده سلك المدرسة الظاهرية في الفقه وأصوله. فكان لول من طبق أصول الظاهرية على علم النحو ساجداً في غلبته وإصلاحه. وغالباً في ذلك مذاهب جميع النحاة، منفرداً بمنهج شاذ من ما يوف أهل العربية. وفي شأن ذلك يقول ابن عبد الملك المراكشي: «كأن قرناً مجوداً، محدثاً مكثرأ، واسع الروية، عاليها، ضابطاً لما يحدث به»^(١). ذكرنا مسبقاً الفقه، عارفاً بأصوله، متقدماً في علم الكلام، ماهراً في كثير من علوم الأورث. كالمطرب والحساب والمنسمة. حافظاً للغات، بصيراً بالنحو مختاراً فيه. مجتهداً في أحكام العربية، منفرداً فيها بأراء ومذاهب، شاذ بها عن ما يوف أهلها»^(٢).

فاجتهد ابن مضاء في وضع منهج جديد في النحو. كما اجتهد التوحيدون في وضع منهج جديد في الفقه. والآراء والمذاهب تعددي. فلما شرع الاجتهاد في علمه، ظهر مجتهد يريد هدم كتاب سيويه والنحو المعهود. وكان النحاة قبل ابن مضاء جميعهم يدورون في فلك سيويه. فإن اجتهد أحد كالبين مالك وأبي حبان

يقدم أن الظاهرية اتفقوا من المحدثين، وإن علاقة فقه الظاهر بالحدث هو كعلاقة

لدى بامه. ولذلك كان سائر أعلام الظاهرية من كبار الحفاظ ومن جهالة علم الحديث

بل والتكلمة السفر الأول، القسم الأول: ص ٢١٧، تحقيق: د. محمد بشرقة.

مكتفي بسب في الفقه اجتهاداً لمنهج لا جهاداً مطلقاً»^(٣) إما الذي خرج وجهه جهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأنلسي القرطبي»^(٤).

ومن أجل يرتز الشهاب الظاهري الجديد في النحو وقف بين مضاء ثلاثة كتب - الأولى «الشرق في النحو»: وهذا الكتاب تطبيق عملي للمنهج الجديد الذي ارتضاه في النحو وأصول النحوية التي كان يعتقد»^(٥).

- والثاني: «تزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»: وهو رد على النحويين أيضاً. وقد ناقضه في هذا التأليف معاصره أبو الحسن علي بن محمد بن خروف»^(٦). تحرق سنة ٦٠٩ هـ - والذي كان مقلناً في النحو لسيويه ونحاة البصرة - ورد عليه بكتاب سماه «تزيه لغة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو». وذكر أن ابن مضاء لما بلغه مناقضة ابن خروف له قال: «نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعرضنا أبناء الخرقان»^(٧).

لما الكتاب الثالث: فهو كتاب «الرد على النحاة»^(٨): لو «الرد على

(١) ظهر الإسلام لأحمد أمين: ٩٥/٣.

(٢) انظر الديباج للغيب لابن فرحون: ص ٤٨.

(٣) هو علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأنلسي النحوي، كان إماماً في العربية محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصوات كان في خلفه حدة. ولم يتزوج قط. وكان يسكن الخقات، قرأ النحو بعدة بلاد وأقام بطلب منه صف شرح سيويه، وشرح الجمل، وكتاباً في التفرغض، توفي بإسبيلية عن خمس وثلاثين سنة، عام ٦٠٩ هـ بغية الوعاة: ٢٠٣/٢ رقم ١٧٩٣.

(٤) الديباج: ص ٤٨.

(٥) طبع بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط. دار المعارف، القاهرة.

النحويين « كما سماه السيوطي في « بنية الوعاة »^(١)، وهو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من تراث ابن مضاء، وفيه أعلن ثورته على المشرق والنحو المشرقي التقليدي، وعلى كتاب سيبويه ونحو البصرة والكوفة، وقد بدا أثر المدرسة الظاهرية واضحاً في الكتاب.

بل لا نعدو الحق إذا قلنا: إن الكتاب تطبيق حرفي لأصول المذهب الظاهري على النحو العربي، وهو أمر انفردت به المدرسة الظاهرية المغربية، واستقلت ب. واختصت به دون أختها المشرقية، وخرجت بذلك عن مألوف أهل العربية، وما اعتاده النحاة، فحازت بذلك الإمامة والتجديد والابتكار في هذا المجال. وقد شملت ثورة ابن مضاء القرطبي على أصول النحو العربي الجوانب الآتية:

١- التقيّد بالسمع:

السمع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويقابله في أصول الفقه النص من الكتاب والسنة، وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: «اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذاً في الكلام نحو الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) كما حكى اللحياني»^(٢).

وزاد السيوطي هذا التعريف توضيحاً فحدد معنى السمع بقوله: «واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام

(١) بنية الوعاة: ١/ ٣٢٣.

(٢) لمنع الأدلة لابن الأنباري: ص ٢٨-٢٩.

نيه ^{عليه السلام}، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ويعتد إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت»^(١). والتقيّد بالسمع عند اللغويين والنحاة يرادف الوقوف عند النص عند الأصوليين والفقهاء، وهو مبدأ أصيل عند الظاهرية، وهو تقديس النص الشرعي، وكذا النص اللغوي والوقوف عنده، وعدم تجاوزه.

ولذلك كان احترام النص اللغوي كما هو والتقيّد بالسموع من العرب، يعتبر من الأسس القوية والثينة التي أقام عليها ابن مضاء منهجه الظاهري في النحو، فتراه يؤكد تمسكه وتقيده بالسموع في كثير من المناسبات في أثناء كتابه «الرد على النحاة»، فهو يقول في باب الاشتغال في مسألة جواز رفع الاسم أو نصبه: «وهذا لا يجوز عندي، حتى يسمع من العرب»^(٢)، ويقول مرة أخرى في باب التنازع: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب»^(٣).

وقال في موضع آخر: «فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»^(٤). أو قوله عن الإضمار: «ولا يضمن رافع كما لا يضمن ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب»^(٥). يتبين لنا من خلال موقف ابن مضاء من السمع أن اللغة في نظره هي الغاية

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي: ص ٣٦.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي: ص ١٠٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٩٨.

(٤) المصدر السابق: ص ١٣٠.

(٥) المصدر السابق: ص ١٠٦.

بينما النحو شيء موضوع مصطلح عليه، وُضع لخدمة اللغة، وحفظها^(١)، وهو مذهب إمامه ابن حزم نفسه.

وقد بين ابن مضاء الغاية من علم النحو بقوله: «واني رأيت النحويين - رحمه الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانة من التغيير»^(٢). ولذلك دعا ابن مضاء - كإمامه ابن حزم - إلى اقتصار المرء على أن يأخذ من علم النحو «ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه»^(٣)، أما من توسع في المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق علم النحو ومُسلّيات الأخبار، فقد أساء الاختيار، واستحب العمى على الإبصار^(٤).

فالنحو عنده وسيلة لا غاية، يتوصل إليه عن طريق السماع واستقراء نصوص اللغة، وهذا يتفق مع مبادئ الفقه الظاهري الذي وقف عنده ابن مضاء، والتزم به في منهجه الوصفي، هذا الفقه الذي يرد الأحكام الشرعية كلها إلى النصوص المتقولة عن الشارع فحسب.

ب- إبطال نظرية العامل:

فكرة العامل هي المحور الذي دار النحو حوله، وتركزت عليه إجماعه، حتى كانت نظرية العامل شاملة للنحو كله، وحتى كان النحويون يطلقون اسم العوامل ويريدون به النحو كله، كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم

(١) ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية لمعاذ السطراوي: ص ١١٥.

(٢) الرد على النحاة: ص ٧٢.

(٣) المصدر السابق ص ٧٣.

(٤) المصدر السابق ص ٧٤.

«العوامل المائة» وكانت شاملة لأبواب النحو جميعاً^(١).

وترتبط نظرية العامل ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المفعية^(٢).

وقد قوي أثر العامل النحوي، وزادت قوته وسيطرته وتمكنه من الدراسات النحوية في القرنين الثالث والرابع للهجرة، حيث وقعت هذه الدراسات تحت التأثير المباشر للفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي^(٣)، بحيث أصبح العامل في النحو كالعلة في الفلسفة، كما أن العلة هي أساس وجود المعلول، فكذلك الإعراب لا يكون إلا بالعامل ملفوظاً أو مقدراً عليه، ثم توسعوا في فلسفة العامل وقسموه إلى عدة أقسام، واختلفوا في هذه الأقسام، ثم صنفوه إلى العديد من الأصناف^(٤).

وقد كان نحو سيبويه - إمام النحو العربي - مبنياً على نظرية العامل أيضاً، فلا يُرفع فاعلٌ إلا بعامل، ولا تنصب كلمةٌ إلا بعامل، ولا تُجرُّ إلا بعامل، فإن لم يكن العامل ظاهراً، فهو عامل مُؤول^(٥).

وهكذا اقتنع القدماء بما صنعوه، واطمأنوا لما قرروه، ولم يجد منهم من حاول أن يتمرد على نظرية العامل إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي في القرن السادس

(١) النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ص ٨٤.

(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ص ١٣١.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان: ص ١٩٠.

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد: ص ٢٣٥-٢٤٥.

(٥) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين: ٩٦/٣.

بآرائه الجريئة الداعية إلى إصلاح النحو، فتناول قبساً من أصول الظاهرية في الفقه وطقها على النحو ساعياً إلى تخليصه من نظرية العامل التي تنتهي بنا - ليس إلى تأويل النص اللغوي فحسب - وإنما إلى تأويل نصوص القرآن الكريم نفسه تأويلاً لا دليل عليه.

ولقد تأثر ابن مضاء القرطبي في موقفه من نظرية العامل بشكل خاص، بمنهجه المفهمي الذي كان يدين به؛ حيث كان يقف عند النص اللغوي، ويتمسك بحرفيته، ولا يخرج عن معانيه الظاهرة مع رفض كل ما ينتج عن تطبيق نظرية العامل في الدراسات النحوية من تأويل وزيادة في النص اللغوي الأصلي مما ليس منه^(١). فاللغة في رأي الظاهرية مقدسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة؛ لأنها من عند الله خالق كل شيء، فهي توقيفية والعامل فيها هو المتكلم نفسه، وليس شيئاً مخلوقاً يجب تقديمه، فأهل الظاهر ومنهم ابن مضاء ينفون السببية عن النصوص إلا إذا كان السبب منصوحاً عليه، ويمتدنون أن كل نص يقتصر على موضوعه ولا يتجاوزه^(٢).

ولذلك رأينا ابن مضاء يدعو إلى إلغاء العامل من النحو العربي - الذي أسس عليه النحاة أصول النحو وسنته -، قصد تيسير النحو وتسهيله، فنظرية العامل - في نظره - عقدت النحو، وأكثرت من المباحث التي لا طائل وراءها.

قال في مطلع كتابه: «قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأكتبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

(١) انظر: ابن مضاء القرطبي... لمعاد السرطاوي: ص ١٠٠.

(٢) نلرجع السابق: ص ١٠٠-١٠١.

وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرو) أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنما أخفئة ضرب... وذلك بين الفساد^(١).

ثم يتقل عن ابن جني^(٢) قوله في «الخصائص» - ويؤيده فيما يقول -: «فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»^(٣).

وهذه الإشارة من ابن جني وسبقها ابن مضاء وأوضحها، ونادى بأن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات من رفع ونصب وجزم، إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها.

ولكي يوضح فساد نظرية العامل وأنها دفعت النحاة أحياناً إلى رفض بعض الأساليب المسموعة من العرب، ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون، درس باب التنازع دراسة مفصلة - كل عامل لا بد له من معمول كما لا يجتمع عاملان على معمول واحد - وكذلك كل مستند لا بد له من مستند إليه - مبيّناً ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقدة عسيرة لم ينطق بها

(١) الرد على النحاة: ص ٧٦.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان للثني الشاعر يقول فيه: «هذا رجل لا يعرف فنزه كثير من الناس» من مصنفاته: الخصائص في النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازني، شرح مستفلق الحماسة، شرح المقصور والممدود، شرحان على ديوان المتنبي، اللمع في النحو، محاسن العربية، وغير ذلك، توفي سنة ٣٩٢هـ بغيّة الوعاة: ١٣٢/٢ رقم ١٦٢٥.

(٣) الخصائص لابن جني: ١٠٩/١-١١٠، تحقيق محمد علي التجار.

العرب ولا وقعت في أوهامهم^(١).

يقول ابن مضاء: «وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازاً»^(٢).

أما إذا قال شخص: «بِمَ يَرَدُّ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْظَافِ مِمَّا بِالطَّبَعِ كَمَا تَخْرِقُ النَّارُ وَيَبْرِدُ الْمَاءُ، وَلَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَفَعَلَ الْإِنْسَانُ وَمَا تَرَى الْخَيَاطُ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى، كَذَلِكَ الْمَاءُ وَالنَّارُ وَمَا يَفْعَلُ...» وأما العوامل النحوية فلم يَقُلْ يَعْمَلُهَا عَاقِلٌ، لَا الْفَافِظُهَا وَلَا مَعَانِيهَا، لِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ بِإِرَادَةٍ وَلَا طَبِيعٍ^(٣).

إذن؛ فتصوّر النحاة لها بأنها عوامل فاعلة تُصَوِّرُ وأهم لا تقضي إلا إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَةٍ عَمِيٍّ، وادعاء نقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها...^(٤).

ويتنبه ابن مضاء إلى أن رُبَّ قائل يقول: كيف يبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة؟ قال: «فإن قيل فقد أجمع النحويون - على بكرة أبيهم - على القول بالعوامل، وإن اختلفوا... قيل: لإجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم»^(٥).

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص ٣٠٥ وابن مضاء القرطبي... لمعاذ السرطاوي ١٠١.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء: ص ٧٧-٧٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٧٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ص ٨٢.

ج- إبطال التقدير والتأويل:

التقدير في الكلام جُعِلَ «لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى كما قال عبد القاهر الجرجاني»^(١).

والتأويل في اللغة من (الأول) هو الانصراف، والتضعيف للتعبية، وقيل التأويل بيان أحد احتمالات اللفظ^(٢).

وإن فكرة العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات نقدرها ونؤولها، وهذه المحذوفات والمضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزاً، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مُسَحَّةُ الاقتصارِ البليغ في التعبير.

يبحث ابن مضاء هذه العوامل المحذوفة ليدل على مدى فساد نظرية العامل، وقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حُذِفَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ: كقوله تعالى: «وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً» يعني أنزل خيراً.

القسم الثاني: حُذِفَ، والكلام لا يفتقر إليه بل هو تام دونه: مثل (أزِيداً ضربه) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيداً. ويحذف ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، بل هو دعوى لا دليل عليها، إذ القول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف، وإنما دعا النحاة إليه قاعدهم التي وضعوها في باب العامل، وهي: أن كل

(١) الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ: ص ٢٨٤.

بتحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٦١.

منصوب لا بد له من ناصب.

وأما القسم الثالث: من العوامل المحذوفة فهو أكثر عتاً من القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات، لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام، كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (ادعو) أو (أنادي)، ولو قال المتكلم (ادعو عبد الله) بدلاً من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشأ، وظناً بعد أن كان يقيناً، وهذا لا دليل عليه إلا ادعاء النحاة أن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي^(١).

وهكذا يبين ابن مضاء فساد هذه التقديرات والتأويلات، وخاصة في كتاب الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنها تجرُّ إلى «ادعاء» زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل، إلا القول بأن كل ما يُنصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى، إما منطوقاً به، وإما محذوفاً مراداً، ومعناه قائمٌ بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»^(٢).

ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نُهي عنه فهو حرام، إلا أن يدل دليل. والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام، وقال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ

(١) الرد على النحاة: ص ٧٨-٧٩-٨٠-٨١، ومقدمته للدكتور شوقي ص ٢٦-٢٧.

(٢) أخرجه أبو داود في العلم: باب الكلام في كتاب الله بغير علم، والترمذي في التفسير: باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، والحديث من رواية سهيل بن أبي حزم القطعي، وهو لا يحتج به، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث، وضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم الرازي انظر: شرح السنة للإمام البغوي ١/ ٢٥٩.

مقعد من النار»^(١).

وهذا وعيد شديد، وما توعد رسول الله على فعله فهو حرام، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجه الوعيد إليه. وما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزا في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أخرى، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها^(٢).

وهذه نعمة تتردد في كتاب «الرد على النحاة» في أكثر من موضع، وهي تدل على أن ابن مضاء كان ظاهري النزعة، فهو ينكر القول بالظن في الدين، وينكر الرأي ما لم يستند إلى دليل، على نحو ما ينكره الظاهرية في الفقه، ثم هو يتشدد في التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه.

وهو يريد أن يتخذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدماً لا تقوم بعده، ليست تجرُّ إلى الزيادة في آي الذكر الحكيم، وأن يقول الإنسان في القرآن برأيه؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وتوعد عليه^(٣).

(١) أخرجه الترمذي رقم (٢٩٥١) وحسنه، وتبعه على ذلك البغوي في «شرح السنة»: ٢٥٧/١ رقم ١١٧، والحديث في مسند أحمد أيضاً رقم (٢٠٦٩)، وصححه الحاكم، وهذا من تساهله، بل الحديث ضعيف؛ إذ مداره على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وقد تكلموا فيه: قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي ويكتف حديثه، وقال ابن عدي: يحدث بأشياء لا يتابع عليها، وقد حدث عنه الثقات، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، وقال يعقوب ابن سفيان: في حديثه لين وهو ثقة، انظر شرح السنة ١/ ٢٥٦ تعليق رقم (١) في الحاشية.

(٢) الرد على النحاة: ص ٨١-٨٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، مقدمة الدكتور شوقي ص ٢٨.

ثم إن نظرية العامل تحتاج إلى تأويل كبير؛ والظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل، فاللغة عندهم توقيفية من عند الله، ومن هنا فإن العامل وما يجرُّ إليه من القول بالحذف، والتأويل، والتقدير، والاستتار، هي زيادة في النص دون مبرر أو دليل، وهذا أمر لا يجوز لاسيما في نصوص القرآن الكريم، إذ آياته محكمة مفصلة لا يجوز فيها التأويل بحال.

وهذا ما صرح به إمام الظاهرية ابن حزم حيث يقول: «فأوجب تعالى أن يُكتَفَى بتلاوة الكتاب، وهذا هو الأخذ بظاهره، وإبطال كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع، وأن لا نطلب غير ما يقتضيه لفظ القرآن فقط»^(١).

د- إبطال العِلَل:

لم ينحصر ما استفاده ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية في النحو العربي، في إلغاء نظرية العامل، بل هناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب وأصوله وعلى رأسها ما يراه الظاهرية من إلغاء العِلَل، وإلغاء طلبها في الشرع^(٢).

والعلة هي الأصل الثاني في النحو العربي، وهي لغة: «عبارة عن معنى يُحلُّ بالحل فيتغير به حال المحلِّ، ومنه سُمي المرض علة»^(٣). أما اصطلاحاً فقد عرفها بعض المعاصرين فقال: «يرادُّ بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرفة»^(٤).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري: ١٩/٨.

(٢) الرد على النحاة، مقدمة الدكتور شوقي ضيف: ص ٣٥.

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ص ٦٢٠.

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ص ١٠٨.

وقد وضع أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة - أحد أعلام أئمة اللغة - كتابه المشهور «الإيضاح في علل النحو» وقد قسم فيه العِلل إلى ثلاثة أقسام - وهو ما استقر عليه النحاة فيما بعد - فالأول: العِلل التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب وتسمى أيضاً العلة الأولى، والثاني العِلل القياسية وهي التي تفيدنا في بيان حكمة العرب، والثالث: العِلل الجدلية النظرية، ثم قال: «وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار عِلل النحو، فاعرف ذلك إن شاء الله»^(١).

والحقيقة أن تاريخ العلة في النحو العربي قد بدأ منذ نشأة علم النحو والتأليف فيه؛ حتى اقترنت أسماء بعض النحاة الأوائل بالعلة والحديث عنها.

فالخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ للهجرة، بسط الحديث في العِلل بسطاً لفت أنظار معاصريه فسألوه عن العِلل التي يغفل بها في النحو: أخذها عن العرب أم اخترعها؟^(٢)، ويكاد كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة يقوم على العِلل، وما يجري من حوار بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ غالباً بالسؤال عن العِلل^(٣).

غير أن العلة كانت في أول أمرها عند هؤلاء النحاة الأوائل ساذجة بسيطة، ثم تطورت، وتعمد الحديث فيها وتشعب، وظهرت طبقة من النحاة اهتمت اهتماماً بالغاً بالتعليل وجعلته غاية في ذاته، فلم يكتفوا بالسهل القريب منها، بل أخذوا يغوصون على كوامن العِلل وخفاياها.

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: ص ٦٤، ٦٥، ٦٦، تحقيق: الدكتور مازن المبارك.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٦٥-٦٦.

(٣) أصول النحو العربي للدكتور عمود أحمد لحلة: ص ١٢٦.

وبدا هؤلاء النحاة يفردون للعلل النحوية التصانيف منذ وقت مبكر، فقد وضع محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ كتاب «العلل في النحو»، ثم توالى التأليف فيها في القرنين الثالث والرابع، فالف الحسن بن عبد الله المعروف بلكذه الأصبهاني، وكان معاصراً للزجاج كتابين هما: «علل النحو»، و«نقد علل النحو» وألف ابن كيسان ت ٣٢٠هـ «المختار في علل النحو»، وألف أبو القاسم الزجاجي كتابه المشهور «الإيضاح في علل النحو» حتى إذا وصلنا في القرن الرابع إلى أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ وجدنا ولماً شديداً بالعلة، فقد عقد ابن جني في الخصائص أبواباً متعددة للبحث في العلة، قارن فيها بين العلة الفقهية والعلل النحوية والعلل الكلامية، ورأى أن العلة النحوية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، وعقد لذلك باباً كاملاً سماه: باب ذكر علل العربية الكلامية هي أم فقهية؟^(١)

ثم وصل البحث في العلة إلى قمة تشعبه وتعقيده عند ابن الأبياري المتوفى سنة ٥٧٧هـ وما نقله السيوطي عن العلماء من تفريعات للعلة يصل المطرود منها في كلام العرب، والمنساق إلى قانون لغتهم عند بعضهم إلى أربعة وعشرين نوعاً^(٢) ولم يتخلف نخلة الأندلس والمغرب عن نهج لحمة المشرق في الاهتمام بالعلل، واختراعها، واستنباطها، بل وافتعالها وافتراضها، وقد أشار ابن مضاء - في معرض دعوته إلى إلغاء التعليل - إلى عدد من هؤلاء، فذكر منهم أبا الحجاج يوسف بن سليمان الشَّعْمَرِي المشهور بالأعلم النحوي المتوفى سنة ٤٧٦هـ ولما

(١) الخصائص لابن جني: ٤٨/١، تحقيق محمد علي النجار.
(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي: ص ٨٣.

القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ حيث يقول فيهما في كتابه «الرد على النحاة»: «وكان الأعلم - رحمه الله - على بصيرة بالنحو مولماً بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بباطل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته - رحمه الله - يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة ويصرأ بها»^(١).

ضاق ابن مضاء القرطبي ذرعاً بهذا الوضع المتردي الذي انتهى إليه النحو العربي من الإسفاف والضعف والاضطراب، فحمل لواء الدعوة لإلغاء التعليل مستهدياً بأصول المدرسة الظاهرية في ذلك، فدعا إلى رفض العلل وإنكارها؛ بل والغائها بالمرة من دروس النحو العربي.

وهو يصرح بذلك في كتابه فيقول: «وما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، عما لا يفيد نطقاً»^(٢).

وقد تبين لابن مضاء الظاهري أن التزام النحاة في المشرق والمغرب بمبدأ العلية، قد جر على النحو والنحاة فروضاً وأوهاماً وظنوناً؛ ولذلك دعا إلى تحطيم العلل في النحو - كما حطّمها الظاهرية في الفقه - تحطيماً وفي ذلك يقول: «وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِعَ؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص،

(١) الرد على النحاة: ص ١٣٧.

(٢) المصدر السابق: ص ١٤١.

ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، ليقفل حكمه إلى غيره، فقال لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه^(١).

وما يلاحظ أن ابن مضاء في أول تهجمه على العلل يقرن مسائل النحر بمسائل الفقه، إذ يذهب إلى أن النحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص. كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص ليعتدي حكمه إلى غيره بطريق القياس المرفوض عند الظاهرية كما هو معلوم.

ولكن أي فقيه يرى ذلك؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية، ذلك المذهب الذي كان عليه ابن مضاء، كما كان عليه مولا يعقوب بن يوسف، الذي أمر بإحراق كتب الرأي التي تعتمد العلل، ولا تسير في مسائلها سيرة الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن والسنة، وقد تبعه قاضي قضائته ابن مضاء الذي حاول أن ينفي عن النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية، فهو ينفي عنه نظرية العامل، والعلل الثواني والثالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل عن الشرع الخفيف، حتى يستقيم النحو على مذهب الظاهرية وأصولهم من جهة، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة، لا تهدي إلى حق - في رأي - ولا إلى ما يشبه الحق^(٢).

وقد قسم ابن مضاء العلل إلى قسمين رئيسيين: أما القسم الأول فقد أطلق عليه اسم العلل الأولى وهي التي «بمعرفة تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر»^(٣). فهي تشبه إلى حد كبير العلل التعليمية عند

المسألة الرابعة للمدرسة الظاهرية

الزجاجي، وهذا القدر من العلة لا يمكن أن نأخيه لأنه وصف للظاهرة لغوية كما هي، وينبغي إلى معرفتنا بلغة العرب فهي التي جعلنا نعريف متلاً أن كل فاعل مرفوع في مثال (قام زيد)، أما إذا زاد السائل وسأل لم رفع الفاعل؟ فالصواب عند ابن مضاء أن يقال له: «كذا نطق به العرب». ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر^(١).

فهذا النوع من العلل ليس إلا جهلاً ذهنياً لا يقدم للنص اللغوي أي جديد، ولا تقوم عليه فائدة عملية ولذا «فالعلل الثواني هي المستغنى عنها»^(٢) في حفظ كلام العرب، أو معرفة النطق به.

كان ابن مضاء في هذه النظرة إلى النص اللغوي إمام التكرين لعلل النحو جملة على سنتي سلفه ابن حزم، الذي يرى أن التعليل في الشرع: «أصل خطأ القوم ويُغديهم عن الحقائق، وهي بدعة محدثة، حدثت في القرن الرابع، لم ينطق بها قط صحابي ولا تابعي بوجه من الوجوه، وهي مسألة ألقاها الشيطان بين المسلمين، نعوذ بالله من الخذلان... ونسأل الله لإخواننا أن يتوب عليهم من بدعة القياس والتقليد، والاستدراك على ربهم تعالى وعلى نبيهم ﷺ ما لم يأت عنهما ولا قالاه، وسؤالهم: لِمَ فعل الله تعالى كذا وكذا؟ وأن ينفي بهم إلى ما أمروا به من طريق الحقائق»^(٣).

هكذا أبطل إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس أبو محمد بن حزم العلل في الدين واللغة جملة، وتأثر ابن مضاء به لانتج ووضح لكل ذي عينين، فقد سلك

(١) الرد على النحاة: ص ١٣٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١٣١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ١٣٢/٨.

(١) الرد على النحاة: ص ١٣٠.

(٢) انظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب «الرد على النحاة»: ص ٣٦-٣٧.

(٣) الرد على النحاة: ص ١٣١.

ملكه، ونما محوره، وشجعه على ذلك كون مذهب الظاهرية يومئذ هو مذهب الدولة الموحدية صاحبة القوة والسلطان؛ التي يعمل لها ابن مضاء في أرفع المناصب وأقواها تأثيراً، فلا غرو والحالة هذه أن يدعوا ابن مضاء إلى ما يشتهي للظاهرية الغلب؛ بإنكار العلل والتعليل.

هـ- إبطال القياس:

قبل الحديث عن رأي ابن مضاء في القياس، لابد من كلمة مقتضية تضيء لنا الطريق عن القياس وتطوره في النحو واللغة. وقد عرف ابن الأنباري القياس النحوي فقال: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(١).

والقياس النحوي ظهر منذ ظهور النحو تقريباً، ويكاد ظهوره يقتصر باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ للهجرة الذي وصفه ابن سلام بأنه «أول من بفتح النحو ومد القياس والعلل»^(٢) ووصفه كذلك بأنه: «كان شديد التجريد للقياس»^(٣)، أما تلميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ فقد مضى على هدي شيخه بطرد القياس ونعممه^(٤)، كما كان يتفخر في كلامه ويغرق في التقدير^(٥).

ولكن الذي اضطلع بالجانب الأكبر من هذا العلم والذي يُعتبر المؤنل الحفني

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٧٠.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ص ١١.

(٣) طبقات الشعراء ص ١١.

(٤) التذكرة النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٥.

(٥) خزنة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القاهر بن عبد الحميد ص ١١٦، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة.

له وموطد أركانها إنما هو الخليل بن أحمد^(١) المتوفى سنة ١٧٥ هـ الذي نعت ابن جني بأنه «كاشف قناع القياس في علمه»^(٢)، وكان لسيوفه المتوفى سنة ١٨٠ هـ أثر في تنمية آراء أستاذه الخليل عن القياس، والتفريع عليها، وكان كتابه حافلاً بالقياس^(٣).

ثم جاء في القرن الرابع من أوغل في القياس وشرب منه حتى الشمال، ورأسى أطنايه، وهو أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وقد غالى في ذلك حتى قال: «لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بأنه الرواية أحب إلي من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية»^(٤)، وتابعه على هذا المنهج تلميذه أبو الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة.

وهكذا نشط القياس منذ المائة الثانية للهجرة في مدرسة الفقه كما نشط في مدرسة اللغة والنحو، وقوي أثره وتوطدت أركانه وسقطت معالمه وصارت له الكلمة في أكثر علوم العصر^(٥)، وعندما نصل إلى القرن الرابع نجد القياس قد صار العمود الفقري لعلم النحو، وقد بالغ النحاة في الأخذ به والاعتماد عليه حتى قال ابن الأنباري عنه: «وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله»^(٦)، وحتى قال الكسائي:

(١) القياس في النحو للمذكورة منى إلياس ص ٢٢.

(٢) الخصائص: ٣٦١/١.

(٣) انظر: النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها لتدكتور مازن المبارك ص ٧٤.

(٤) للمرجع السابق نفسه.

(٥) ملخص إبطال القياس... لابن حزم، مقدمة التحقيق للأستاذ سعيد الأفطحي ص ٤.

(٦) الاقتراح ص ٧٠.

إنما النحو قياسٌ يُتبع فيه في كل علم يُتَقَسَمُ^(١)

وقد بلغ هذا الاتجاه نضجه واكتماله عند ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذي توسع في القياس توسعاً كبيراً، فحدّد حدوده، وبيّن أنواعه، وأقسامه وشروطه؛ حتى قال: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعَلَمُ أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة»^(٢).

هكذا أضحت قوة القياس، وسيطرته، ونفوذه في الدراسات النحوية، وهو في جميع معانيه وصوره يعتمد على العقل والرأي والنظر لأنه جزء من قوانين المنطق العقلية.

ولكن بداية من القرن الرابع بدأ القياس يتحول من فطرة طبيعية وسهلة إلى صنعة متكلفة، وأفضى ذلك إلى اختلاف النحاة في تحديد أقسامه، ولا تكاد تفصل إلى عصر ابن مضاء القرطبي حتى نجد كثيراً من القياس لا تمت إلى النحو ببصلة، ولا يضيف إلى لغة العرب إلا تعقيداً واضطراباً^(٣).

وهذا الوضع الذي انتهى إليه القياس في عصر ابن مضاء، هو الذي حمله على رفع لواء الدعوة إلى إلغائه من النحو؛ مسترشداً بأصول مذهب الظاهرية الذين ينفون القياس تماماً لأنه يقوم على العلل، والشرعة ليست معللة في مذاهبهم بل هي تعبدية محضة، فيحلون حذوهم ابن مضاء، ويرد القياس في النحو كما رده إمام

(١) بغية الوعاة: ١٦٤/٢.

(٢) الاقتراح للسيوطي: ص ٧١.

(٣) انظر ابن مضاء... لمعاذ السرطاوي: ص ١٢٣ فما بعدها.

الظاهرية ابن حزم في الفقه والأحكام في سائر كتبه، وانتهى في «النَّبَذ» إلى أن قال: «فقد صح أن القول بالقياس والتعليل باطل وكذب وقولٌ على الله تعالى بغير علم، وحرامٌ لا يحل البتة لأنه إما قطعٌ على الله تعالى بالظن الكاذب المحرم، وإما شرعٌ في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وكلا الأمرين باطلٌ بلا شك والحمد لله رب العالمين»^(١).

قال ابن مضاء بعد أن تعرض لرأي النحاة في بناء (فَعْلٌ) وما أورده من أقيسة في هذا البناء، وما دار بينهم من مناقشات وخلافات حوله «وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أُكْثِر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتمدت إليه أطناب القول، مع قلة جداه»^(٢) وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه^(٣).

ويقول في مسألة قياس العطف على غير العطف، وجعل حال العطف مع قلبها أصلاً لغيرها على كثرتها: «وهل قياس هذا على هذا إلا ظن، وكيف يُبَيَّن الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عي»^(٤).

وهو يعتبر القياس ظناً وتحميلاً، والظن ليس بعلم^(٥)، يقول في موضع آخر:

(١) النبذ في أصول الفقه الظاهري للإمام ابن حزم: ص ٤٩ بتحقيق: الإمام محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

(٢) الجند: العطاء والنفع.

(٣) الرد على النحاة: ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٨٩.

(٥) المصدر السابق.

«وقياسُ هذا على هذا ظن، لا يثبتُ به مثْلُ هذا، لاسيما في كتاب الله تعالى: فإن قيل فعلى هذا لا يثبتُ شيءٌ في اللسان بالظن، قيل له: أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي وأما ما يُحتاج إليه مثلُ ألفاظِ اللغة فإنها إذا قلها الضقات قبلت وإن كانت مظنونة، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه»^(١).

وواضح أن ابن مضاء يرفض القياس النحوي ويُطيله، لأنه يقوم على المشابهة والظن والتخمين، والظن ليس بعلم، ولا يثبت به من اللغة ما لا حاجة إليه، كما أنه يفضي إلى وجود أقيسة لم يعرفها العرب ولا نطقوا بها، وهو في كل ذلك يحتكم إلى النص اللغوي، ويقف عنده وهو يشير إلى هذا القياس المرفوض القائم على المشابهة والظن بقوله: «والعربُ أمةٌ حكيمة فكيف يُشَبَّه شيئاً بشيءٍ»، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع»^(٢).

ونُستمع إلى إمام الظاهرية بالغرب الإسلامي ابن حزم وهو يقرر هذا الأصل، قال: «وأما الحقيقة فإن الظن باطل، بنص حكم النبي ﷺ بأنه أكذب الحديث»^(٣)، وبنص قول الله تعالى: «إن الظن لا يغني من الحق شيئاً»^(٤)، فالظن بنص القرآن ليس حقاً، فإذا ليس حقاً فهو باطل، فإذا كان الظن الذي هو الباطل أهوى من القياس، فالقياس بحكمهم أبطل من كل باطل، وبالله تعالى التوفيق»^(٥). وقد وقف ابن مضاء ينظر في أمثلة القياس عند النحاة^(٦)، وما حُشد منها في

(١) الرد على النحاة: ص ٩٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١٣٤.

(٣) يشير إلى قوله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» وقد سبق تخريجه.

(٤) سورة النجم: ٢٨.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: ٤٦/٨.

(٦) انظر هذه الأمثلة الكثيرة في كتاب: الرد على النحاة لابن مضاء: ص ١٣٤ فما بعدها.

جميع أبواب النحو، عما يُبعد تصوُّره ويُصعبُ فهمه، ولا يفيد في النطق السليم بالعربية أي فائدة، وهذا ما جعله يهاجم القياس - من خلال الأمثلة التي يسوقها - ملاحظاً تارة ضعفه، وتارة فسادَه، وتارة يرى فيه إغراقاً في التفسير، وتارة أخرى يرى فيه بعداً في التقدير، وهذا كله يملية على النحاة لافتراضات والوهم والخيال.

وبالإجمال فابن مضاء الظاهري رفض القياس النحوي كما رفض الظاهرية القياس الفقهي، ويحترم النص ويقف عنده لا يعدوه، ويلتزم المسموع عن العرب، وقد تقدم أنه رَفَضَ الكثير من المسائل النحوية بحجة عدم ورودها عن العرب أو لانظير لها في كلامهم.

و- إبطال التمارين غير العملية:

وإذا كان من الواجب - عند ابن مضاء - أن نلغي العلل والأقيسة من النحو، حتى نُخلِّصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نُلغِي منه كل المسائل، التي لا تُفيد نطقاً، ولا تُفسِّر صيغاً نطقتُ العربُ بها، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية^(١).

والتمارين غير العملية هي «مسائل طوال يُمتحنُ بها المتعلمون»^(٢) كما يقول المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. ولقد كان عمل ابن مضاء في إبطال التمارين غير العملية في النحو شبيهاً بعمل الموحدين في إبطال الفروع الفقهية في الشرع وحرقتهم كتبها، وكما رام الموحدون الظاهرية بذلك تخليص الفقه من الفروع التي عسرته وصعبته ووسعت شقة الخلاف فيه، قصد ابن مضاء كذلك تخليص النحو

(١) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة: ص ٤٣.

(٢) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: ج ١/ ص ٢٢، تحقيق محمد عبد الحائق عضيمة.

من التعقيد والتعسير، ومما فيه من غم وضيق.

وقد ضرب ابن مضاء لهذه التمارين مثلاً هو قول النحاة كسيويه والخليل وغيرهما: «ابن من التبع على مثل فعل» ذاهين إلى أنه يصح أن يقال بُوع أو بيع قياساً على مثل (موقن وموسر) في قلب الياء واواً أو قياساً على مثل (بيض) وغيد) بقلب الضمة كسرة. وكل ذلك في رأيه - فضول ينبغي أن يُبرأ منها النحوي ويخلص تخلصاً، حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة^(١).

ويبين ابن مضاء الظاهري بذلك كيف شغل النحاة بتمارين ووجوه وعلل، لا حاجة لنا بها، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، وأي فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب، ولم تجر على سَنَنِ كلامهم، وإنما تجري على السنة النحاة وأقيستهم.

هذا بعض ما ائتمره تطبيق المنهج الظاهري على النحو العربي، هذا المنهج الذي بدأه ابن حزم؛ ونضج عند ابن مضاء، وأحيا بعض رسومه أبو حيان.



المطلب الثالث

الظاهرية النحوية واللغوية عند أبي حيان وتأثره بابن مضاء

لعل أهم ظاهرة تسترعي الانتباه في الأندلس، ظاهرة بعض رؤوس النحاة واللغويين فيها، فابن مضاء كان ظاهرياً في الفقه والنحو كما تقدم، وأمير المؤمنين في النحو واللغة أبو حيان الغرناطي «كان ظاهري المذهب، متعصباً لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم»^(١) كما يقول المقرئ.

وثمة نحوي أندلسي آخر هو محمد بن محمد بن سهل بن مالك، أبو القاسم الأزدي الغرناطي المتوفى سنة ٧٣٠هـ وهو غير ابن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو، كان ظاهري المذهب، نقل ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» عن الشيخ كمال الدين الأديفي قال: «قرأ الفقه على مذهب الشافعية وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر»^(٢).

وقال الحافظ الذهبي: «محمد بن محمد بن سهل بن مالك بن سهل، الإمام العالم المقرئ المحدث النحوي المتفنن، ... من بيت سيادة ووزارة، ولد سنة ٦٧٢هـ... قديم علينا فقرأ الصحيحين في دون الشهر، وكان أثرياً ظاهرياً، بصيراً بالعربية، ويعلم الفلك، له تقوى وكمال عقل، توفي في المحرم سنة ٧٣٠هـ بمصر»^(٣).

والظاهرة الجديدة التي تلفت النظر في الأندلس كذلك، نزوع بعض النحاة إلى

(١) المقفى الكبير لتقي الدين المقرئ: ٥٠٥/٧.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٠/٢.

(٣) الذهبي: المعجم المختص بالحدثين: ص ٢٥٧، تحقيق محمد الحبيب الهيلة.

(١) الممارس النحوية: ص ٣٠٦.

تطبيق مذهب الظاهرية وأصولهم على النحو .

«أبو حيان ظاهري حتى في النحو»^(١)، تلك هي مقولة معاصره أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الأزدي المراكشي، النحوي نزيل القاهرة المتوفى سنة ٧٣٠ هـ قصد بها الخط على أبي حيان ؛ لأن الظاهرية كانت مذمومة عند بعض الفقهاء كما هو معروف.

لكن هذا الحكم لا يخلو من بعض الحق ؛ فإن تأثير أبي حيان بمنهج ابن مضاء الظاهري في النحو أظهر من أن يُنكر، ولكن هذا الأثر لم يكن قوياً شاملاً للمذهب أبي حيان النحوي، وإنما أخذ بطرف مهم منه مع استفادته من المدرسة الشرقية في النحو؛ فكان بذلك وسطاً بين منهج المشرق ومنهج ابن مضاء.

ذلك أننا لمجد في كتبه مواضع يقف فيها مع ابن مضاء، وبأخذ بآرائه ومذهب مذهبه، ومواضع أخرى يوافق فيها النحو المشرقي، فحاول أن يستفيد من المدرستين: المدرسة الشرقية ومدرسة ابن مضاء^(٢).

ولست أود الإفاضة في هذا الموضوع، لأن الذي يهمنا هو جانب تأثير أبي حيان بالمنهج الظاهري في النحو العربي كما أصله ابن مضاء القرطبي.

لقد وصل تعلق أبي حيان بمذهب الظاهرية بينه وبين ابن مضاء^(٣)، فبدا تأثيره به واضحاً في غير موضع أو باب من كتبه، وتصانيفه، ومن ذلك:

أ- رأيه في نظرية العامل :

لم يدع أبو حيان إلى إلغاء العامل في النحو العربي بالمرّة كما دعا إلى ذلك ابن

(١) الإعلام للمراكشي: ٢/ ٢١١.

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ص ٣٨٩.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص ٣٢١.

مضاء، ولكنه دعا إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل، لعدم ترتب فائدة أو حكم تطبق عليها، فالعامل عنده موجود، وله أثر، ولكنه لا يؤثر أثراً في محل واحد، ثم إنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو: (ليس زيدٌ بحيان)^(١).

وقد اختلف النحاة في العامل والمعمول، فذهب كل واحد منهم مذهبا، فهذا يجعل العامل معنوياً وذاك يجعله لفظياً، وذاك يجعله ما قبله من فعل أو كلام أو أداة، وقد دعا ابن مضاء كما تقدم إلى إلغاء العامل ليربح النحاة ودارسي النحو من التعقيدات والخلافات التي تبعث في نفس القارئ الضيق والضجر، أما أبو حيان فإنه كان يرمي إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل بين النحاة، وتكرّر ذلك عنده في عدة مواضع:

منها: «باب الفعل المضارع والرافع له» فيعد أن عرض خلاف النحاة حول عامل الرفع في الفعل المضارع أهو معنوي أم لفظي؟ قال: «فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع، ذكر منها المصنف مذهبين... والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والابطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى، لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم تطبق، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم تطبق فينبغي ألا يتشاغل به»^(٢).

(١) أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» للدكتور مزيد إسماعيل نعيم: ص ١٤٦، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان: ١٣ و١٤، ١٩٨٤ م.

(٢) التذيل والتكميل في شرح التسهيل (باب الإعراب) لأبي حيان: ٨٤/٥، مخطوط، عن أبي حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ٣٩٨.

وذكر مثل ذلك في باب : « الاستثناء » فقال : « وإذا انتصب ما بعد إلا على الاستثناء ؛ فالخلاف في الناصب، فقبل النصب بإلا نفسها، ونسب إلى سيوره، وقبل... الخ » ، وبعد أن نقل خلاف النحاة وآراءهم المتشعبة في ذلك قال : « ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يُجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي »^(١).

وذهب إلى أبعد من ذلك في « منهج السالك » عند بحثه باب المستثنى فصرح بما ذهب إليه ابن مضاء من أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره^(٢)، يقول راداً على ابن مالك في قوله : « ما استثنى (إلا) مع تمام يتنصب » ، وقوله : « ما استثنى إلا » فيه تجاوز ؛ لأن « إلا » ليست التي تستثنى إنما يستثنى بها، والمستثنى هو المتكلم^(٣).

ومن هذه الآراء وهذا المنهج في البحث، يتبين لنا أن أبا حيان تأثر بدعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل وعدم القول به، ولكن هذا التأثير لم يكن قوياً، إذ عدل عنه في مواضع من أبواب النحو الأخرى.

ب- تقديم السماع على القياس :

مرت بنا دعوة ابن مضاء إلى إلغاء القياس مستضيئاً بإبطال مذهب الظاهرية له، وقد مضى أبو حيان في إثره يقدم السماع على القياس - وإن كان يعترف بالقياس -

(١) إرتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ص ١٩٤ . عن المرجع السابق

(٢) أبو حيان النحوي للذكورة خديجة الخديشي : ص ٣٩٨ .

(٣) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ١٦٠ ، تحقيق سني جليز نيوها فن ١٩٤٧ م . عن المرجع السابق .

ويعتمد على المسموع من كلام العرب، ولا يعتد برأي لا يستند إلى سماع. ولنتمع إلى أبي حيان نفسه يكشف لنا عن رأيه في السماع والقياس، يقول : « فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، ولاختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم نقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية أننا نرجع فيها إلى السماع فلا نثبت شيئاً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس، لأن كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئاً على شيء لأوشك أن ثبت تراكيب كثيرة لم تُنطق العرب بشيء من أنواعها.

والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك ثابته وحكمة لذلك السماع، ومن تأمل كتاب سيويه وجدّه في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع »^(١).

فواضح من هذا النص وغيره أن مذهب أبي حيان في القياس - ومبناه على التعليل - هو رفض ما يؤدي إليه من وجوه التراكيب التي لم يرد بها السماع الصحيح الذي عليه المعول الأول لدى أبي حيان، وأما القياس الذي يأخذ به ويذكره، فإنما هو القياس المبني على ما تقرر بالسماع^(٢).

ولما كان السماع عند أبي حيان هو الأساس الذي يُبنى عليه القواعد، وجدناه يأخذ بالسماع ويترك القياس إذا ما تعارضاً، ولا يقيس على شيء إلا حينما ينعدم السماع، ولا يختار من المذاهب إلا ما وافقه السماع وشهد له، سواء أكان

(١) التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان : ١٥٣/٣، عن المرجع السابق : ٤٠٣ .

(٢) القياس في النحو للذكورة مني إلياس : ص ١٦٢ .

منحياً بصرياً أو كوفياً، اعتد به سيويه أو الكسائي أو الفراء^(١).

ولهذا كثرت في مؤلفات أبي حيان هذه العبارات: لم يرذبه سماع، حسن في القياس ولكن لم يرذبه سماع، وهذا أمر يحتاج إلى سماع، وهذا يحتاج إلى نقل صحيح عن العرب. ومن الأمثلة على ذلك:

- يرى الأبيدي وابن عصفور جواز حذف مجزوم «لا» التامة قياساً على حذف مجزوم «لما» مثل «أَكْرِمَ عَلِيًّا إِنْ اسْتَقَامَ وَإِلَّا فَلَا»، فيقول أبو حيان: ويحتاج إلى سماع.

- واختلف النحويون في جواز توسط خبر عسى المقرون بأن، منهم من أجازوه، ومنهم من منعه، قال أبو حيان: «والحق أنه يحتاج في التوسط وعدمه إلى سماع من العرب». قال المرادي: «وهذا من الشيخ أبي حيان وقوفه على الظاهر».

- منع البصريون العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض واستدلوا بالقياس. قال أبو حيان: «إنه يرى جوازه لوقوعه في كلام العرب نظماً ونثراً ولنا متعبدون بمذهب البصريين، بل تتبع الدليل»^(٢).

فأبو حيان رغم إعجابه بالمذهب البصري في النحو، لا يأخذ بمذهبهم إذا خالفه نص من السماع، أو خالف قياسهم، لأنه لا يتعبد بكلام البصريين، وإنما يتعبد بالدليل من النص المسموع عن العرب.

وهو من هذه الناحية أقرب إلى مذهب الظاهرية منه إلى غيرهم، فكما ألفى

(١) انظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديدي: ص ٤٠٨.

(٢) جمع أنواع للسيوطي: ١٣٩/٢. عن النحو والفقه الظاهري للدكتور أحمد كميل.

ص ٣٢٧، مقال بمجلة أضواء الشريعة، كلية الشريعة بالرياض، العدد السادس.

ابن مضاء القرطبي القياس متابعاً في ذلك فقهاء الظاهرية الذين أبطلوه، لم يعتد أبو حيان بالقياس إلا عند الضرورة، أو للامتئاس به كما قال. ولذلك قال ابن الوردي في ذيل تاريخ أبي الفداء: «كان أبو حيان مجراً زاعراً في النحو، وهو فيه ظاهري الملعب»^(١).

ج- رايه في الملل:

تقدم الحديث عن إلغاء ابن مضاء الظاهري للملل الثواني والثالث لأنها نصيد النحو، وتجعله صعباً عسيراً؛ متشعب المسالك، ومضى على أثره أبو حيان ينثر من كثرة تعليقات النحاة، ويدعو إلى طرح هذه التعاليل التي لا تجدي نفعاً.

يقول أبو حيان: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يصنعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح، لكان أجدي وأفع»^(٢).

وبما أنكر أبو حيان التعليل فيه، أوضاع الكلام التي تُلْقِيَت بالسماع، ومن ذلك تعليلهم لحروف المضارعة، وكونها الهزمة والتاء والنون والياء عقب على ذلك كله فقال: «فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكبه فضلاً عن مستنبطه، فهل هذا إلا من الوضعيات، والوضعيات لا ثمل»^(٣).

ويذهب أبو حيان إلى أن أحكام اللغات كلها لا تحتاج إلى تعليل أو دخول الأقيسة عليها، وإنما تحتاج إلى النص والسماع فحسب، ويشيد بأبي جعفر ابن مضاء الظاهري، ويدعوته إلى أطراح التعاليل السخيفة التي أفسدت النحو فيقول: «ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس، ولسان

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٤٣٢/١.

(٢) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠، عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديدي: ٣٩٥-٣٩٦.

(٣) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠، عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديدي: ٣٩٥-٣٩٦.

الجيش، وغيرهم، وصفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقراءها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان.

ولم أرَ أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب «المشرق في النحو» فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحوا به كتبهم من ذلك. وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيويه والمعتين بطريقته، وهو كان آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله ^(١).

ومن هذه النصوص يبدو تأثر أبي حيان بابن مضاء واضحاً جلياً، فقد ذهب مذهبه في اطراح التعاليل السقيمة التي لا فائدة ولا طائل منها؛ ورد الأقيسة التي لا تعتمد على سماع صحيح.

ويرى أبو حيان أن النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وخججهم الضعيفة الواهية، ولا شك أنه استوحى في ذلك مذهب الظاهرية، فقد ذهب فقهاء الظاهر إلى أنه من المحرام أن نسأل عن شيء جيد، لِمَ وجيد؟ ولِمَ وضع على هذه الصورة؟ ولم حُرِّم هذا وأحل هذا؟ وقد قال الله تعالى واصفاً لنفسه: ﴿لَا يُسَالُ عَمَّا يَعْمَلُ وَهُمْ يُسَالُونَ﴾ ^(٢) فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه، وأن أفعاله لا يجري فيها «لِمَ؟» وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه تعالى وأفعاله: «لِمَ كان هذا؟» فقد بطلت الأسباب جُملةً، وسقطت العللُ البتة، إلا ما نص الله تعالى

(١) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠ - ٢٣١ عن المرجع السابق: ٣٩٦.

(٢) سورة الأنعام: ٢٣.

عليه أنه فعل أمر كذا لأجل كذا ^(١).

وكذلك عَلِمَ العربية عند أبي حيان فهو «من باب الوضعيات العربية، قضي الحقيقة لا يحتاج إلى تعليل؛ كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل. فلا يقال: لِمَ جاء هذا التركيب في قولك «زيد قائم» هكذا، كما لا يقال لم يقال للعين: الطرف، وللليل: الليل؟ ولا يقال: لِمَ كانت حروف المضارعة: همزة والتاء والنون والياء...» ^(٢).

و- رأيه في التمارين غير العملية:

فكرة إلغاء التمارين العملية، وُجِدَتْ بُثُورَها الأولى عند الإمام ابن حزم الظاهري؛ الذي دعا إلى الوقوف عند ما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية، والضرب صفحاً عما وراء ذلك مما لا جدوى منه.

وأظهر ما تجلت هذه الفكرة عند ابن مضاء ثم أبي حيان في عزوفهما عما يسمى بمسائل التمرين؛ التي تؤدي إلى صور من الكلام لا يعرف لها نظير في كلام العرب.

وقد تابع أبو حيان ابن مضاء الظاهري في دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية؛ وسار على طريقته، فلم يلتفت إلى هذه التمارين، ولم يعرها اهتماماً، وكتبه خالية من مثل الأبواب التي يعقدها النحاة لها عادة.

ولست لهذه التمارين فائدة غير التعقيد وتشبث ذهن المتعلم للنحو، ولذلك لم يوافق أبو حيان على الأمثلة الشاذة التي كان النحاة يضيرونها في كتبهم، لأنه يراها من وضعهم أو من وضع الرواة؛ لأن العرب لم تكن تتكلم بها. ومن هذه الأمثلة ما ذكره في حكم الروابط للخبر بالمتبداً إن تعددت

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ١٠٢/٨.

(٢) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠ عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديني: ٣٩٤.

المبتدآت^(١)، وبعد أن نقل أبو حيان أقوال النحاة في ذلك قال: «وهذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرُها في لسان العرب»^(٢). «وأن ذلك يقضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير»^(٣).

إذن، فتورة ابن مضاء على أصول النحو العربي، لم تمض دون أن تترك أثراً. فقد كان لها أثر واضح على إمام الدنيا وأمير المؤمنين في النحو - كما لقبه تلميذه الصفدي^(٤)، أو صدرُ النحاة، كما لقبه الوادي آشي^(٥) - الإمام الأندلسي الأصل والنشأة، المصري المستقر والدار، أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الجبائي التفرزي المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

إن هذه السمات كلها من التمسك بظاهر النص والمسموع من كلام العرب، والبعد عن التعسف في التأويل، وإلغاء أو التقليل من القياس والتعليل، أثر من آثار تطبيق أصول مذهب الظاهرية على النحو العربي، تفردت به الأندلس وبلاد المغرب الإسلامي.

ولكن هل كان لهذه الثورة الظاهرية على أصول النحو العربي أثر بليغ على النحاة قديماً وحديثاً؟



(١) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص ١٤٠ عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديثي: ٣٩١.

(٣) المدارس النحوية ص ٣٢٢.

(٤) الوافي بالوفيات: ٢٦٧/٥ ونفع الطيب: ٥٣٧/٢.

(٥) برنامج الوادي آشي: ص ٨٠ رقم الترجمة ٤٥.

المطلب الرابع

نشر المدرسة الظاهرية النحوية في اتجاه النحو الحديث

لقد كان منهج القدماء من النحاة في المشرق والمغرب: مخالفاً لمنهج ابن مضاء الوصفي الظاهري في دراسة اللغة والنحو، وذلك لأنهم اعتبروه خروجاً عما ألفوه، وورثوه منذ زمن بعيد، ولذا كان ابن مضاء قليل التأثير في نحاة عصره. رغم ما تمتع به قاضي الجماعة هذا من نفوذ وقوة في دولة الموحدين الظاهرية، إلا ما كان من أبي حيان المفسر الظاهري الذي كان أثرُ ابن مضاء في تواليفه ومنهجه النحوي واضحاً؛ وإن لم يأخذ بأفكار ابن مضاء بتمامها.

وكان ابن مضاء وهو يصنف كتاب «الرد على النحاة» مستشعراً لهذه الحقيقة، وهو تعذرُ تحويل الناس عما ألفوه من نحو المشرق القديم؛ لاسيما إذا جاء ذلك على يد رجل مغربي أو أندلسي أزرى به قومه وبلده على عادة الأندلسيين والمغاربة، في الإزراء بكل نتاج فكر يتبع من المغرب، وقد صرح بذلك إمام الظاهرية ابن حزم مستشعراً هذا الغين فقال:

أنا الشمس في جو العلوم مُنيرة ولكن عني أن مظلمي الغرب^(١)

ومن قبله قال أحد المؤسسين للمذهب الظاهرية بالأندلس قاضي الحضرة منذر ابن سعيد البلوطي في مجلس حافل، مبنياً ما لاقاه من أهل بلده من ازدراء واحتقار، وصد وإعراض:

هذا المقال الذي ما عابه قُند لكن صاحبه أزرى به البلد
لو كنت فيهم غريباً كنت مطرفاً لكني منهم فاعتناني التكبد

(١) جنوة المقتبس للحمدي: ٤٩١/٢-٤٩٢.

لولا الخلافة لبقى الله يهتجها ما كنت لبقى بأرض ما بها أحد
وما هو ابن مضاء يستعمر هذه الحقيقة - كما كابدها أئمة الظاهرية
بالأندلس قبله - فيقول: «ولعل قتلاً يقول: أيها الأندلسي المفسود بالإجراء
بالخلاف»^(٢) المضاهي بنفسه الخفي^(٣)، ذكاء وأي ذكاء، الزاحم بغير غود^(٤)،
و«كأثر برذال الجود»^(٥).

وابن النبون إذا ما لُز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس^(٦)
هل أنت إلا كما قال:

كناطح صخرة يوماً ليقلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
أترزي بنحوي العراق، وفضل العراق على الآفاق، كفضل الشمس في
الإشراق، على الهلال في المحاق؟ وإنك أخمل من بقية في شقة، واختى من نية
في لينة:

(١) جلوة المقتبس: ٥٥٦/٢.

(٢) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل منجر في الخلاف يسر.

(٣) الخفي: العالم المستقصى لخفيات العالم ودقائقه، يريد - فيما يظهر - سيويه الذي احتكر
النحو والنحاة بعده، وقد ذكره ابن مضاء بوضوح في أول فصل من كتابه «الرد على
النحاة» انظر التعليق رقم (٣) ص ٧٤ من الكتاب للدكتور شوقي ضيف.

(٤) في المثل: (زاحم بغود أو ذغ)، أي استعن على حزنك بأهل السن والمعرفة، انظر
السابق، التعليق رقم (٤).

(٥) الجود: المطر الغزير المتهير، المصدر السابق، التعليق رقم (٥).

(٦) البيت لجريز، ضربة مثلاً لمن أراد مقاومته في الشعر والفخر. ولز: شد، والقرن:
الحبل، والبازل: القوي من الجمال، والقناعيس جمع قناعس: الشديد، المصدر السابق.
التعليق رقم (٦).

لو كان يخفى على الرحمن خافية من حقه خفيت عن بولند
فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بغتة، ولا تعرف الرحمن من الخالص
إلا بأقده، فليس هذا بعشك فاذرجي.

خل الطريق لمن يسي المسارب والمززة حيث اضطرك القدر^(١)
وإن كنت من ذوي الاستبراء^(٢)، في عمل الاستبراء والاستناد، حيث يجب
الاستناد، فانظر، قسطين لك الرغوة من الصريح، وتبين لك السقيم من
الصحيح^(٣).

ولكن النحاة القدماء اقتنعوا بما صنعوه، ولم يرفضوا إلى آراء ابن مضاء راساً،
اللهم إلا ما كان من أبي حيان، فلم تكن صرخة ابن مضاء الظاهري إلا صيحة
في واد، وتفخة في رماد، إلى أن جاء العصر الحديث، فأعجب معظم
المعاصرين^(٤) من النحاة واللغويين بابن مضاء وثورته على النحو، ورأوا في
دعوته منهجاً لإصلاح النحو العربي وتقريبه وتيسيره، وتصنيفه تصنيفاً جديداً،
لا عنت فيه ولا مشقة.

وقد أبدى الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب «الرد على النحاة» حماساً

(١) البيت لجريز، ومززة: أم عمر بن لجأ، أحد خصوم جريز الذين مهاجم، المصدر السابق
ص ٧٥، التعليق رقم (٢).

(٢) والاستبراء: تقصي البحث في الموضوع لقطع الشبهة عنه، يريد وإن كنت من أهل الرأي
والتعميق في البحث وأهل الاستناد أي الرواية: الرد على النحاة، مقدمة الدكتور شوقي

ضيف، ص ٧٥، التعليق رقم (٣).

(٣) الرد على النحاة: ص ٧٤-٧٥.

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد الحلواني ص ٢١٥.

شديداً ، وتأليداً كبيراً لكل ما جاء به ابن مضاء من آراء ، كما أبدى إعجابه البالغ بابن مضاء ومنهجه في كتاب آخر له سماه « المدارس النحوية » .
ويتحدث الدكتور شوقي ضيف عن الأثر الذي أحدثه نشر كتاب « الرد على النحاة » في الميادين الثقافية والعلمية ؛ فيقول : « بمجرد أن نشرت الكتاب في سنة ١٩٤٧م أثار ضجة كبيرة في البيئات العلمية ، فالتقى عنه أستاذه المرحوم الدكتور طه حسين كلمة في مجمع اللغة العربية ، وكتب عنه المرحوم الشيخ محمد النجار غير مقالة في مجلة الأزهر ، واتخذ غير طالب في الجامعات المصرية موضوعاً لرسالة الماجستير أو الدكتوراه ، وتردد ذكره في كتابات الباحثين والدارسين من عرب ومشرقين »^(١).

ويرى أن ابن مضاء لم يكتف بالهدم ، وإنما تقدم بحلول جديدة للنحو ، يقول : « ولم يكتف ابن مضاء بهذه الثورة الهادمة ، فقد تقدم بضخ حلولاً جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنف كتاب النحو العربي تصنيفاً جديداً ، يقوم على اليسر والسهولة »^(٢).

ونتهي على هذا الإبداع والابتكار الأندلسي المغربي الذي تفرد به ابن مضاء فيقول : « وما من ربيب في أن من يقرأ كتاباً مطولاً في النحو ، كشرح السيرافي على كتاب سيويه ، أو شرح أبي حيان على التسهيل ، يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع ، وعلل وأصول وأقيسة ، ومسائل غير عملية . ومن أجل هذا كله لُتني على هذا الصوت الأندلسي الذي اتبع في القرن

(١) مقدمة الرد على النحاة : ص ٤ .

(٢) مقدمة الرد على النحاة : ص ٩ .

السادس للهجرة »^(١).

ولم يكتف الدكتور شوقي ضيف بالدعوة إلى الاستجابة لنداء ابن مضاء بل قرن ذلك بالعمل ، فألف كتاباً^(٢) صنف فيه النحو تصنيفاً جديداً على ضوء آراء ابن مضاء ، وأقامه على ثلاثة أسس هي :
أولاً : تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها بزدها إلى أبواب أخرى .

وثانياً : إلغاء الإعراب التقديري في الجمل ، وكذلك في المفردات مقصورة ومتقوصة ومبنيّة .

وثالثاً : أن لا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح الكلام والنطق به نطقاً سديداً^(٣).

يقول المؤلف : « وظللت - منذ نشري لكتاب الرد على النحاة - أفكر في تجديد للنحو يعرضه عرضاً حديثاً يُنسق أبوابه ، ويُذلّل صغابه ، ويُسر قواعده ، ويستترك نواقصه ، إلى أن من الله - ومنه عليّ كثيرة - بتأليفي أخيراً لهذا الكتاب المأمول ، وهو يطبع الآن ويُعد الثمرة النهائية لمباحثي المتصلة بتحقيقي لكتاب ابن مضاء ، ولعله يبلغ من غايته المبلغ المنشود ، ويُغني الغناء المحمود »^(٤).

أما الدكتور مازن المبارك ، - أحد النحاة المعاصرين - فقد كان من النُصفيين لابن مضاء ومنهجه الوصفي ، يقول : « والحق أن محاولة ابن مضاء كانت تنظر إلى

(١) مقدمة الرد على النحاة : ص ٤٤ .

(٢) كتاب تجديد النحو ، طبع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

(٣) مقدمة الرد على النحاة : ص ٤ .

(٤) المرجع السابق : ص ٦ .

واقع اللغة ونحوها... وهي محاولة دفعت إليها الشكوى الصادقة والتذمر الأكيد. فإذا كانت لم تات بالإصلاح المنشود، فليس معنى ذلك أن صاحبها كان يفكر في هدم النحو القديم أكثر مما يفكر في إصلاحه كما يرى الدكتور طه حسين^(١). ويرى أن ابن مضاء جاء بأراء نافذة ينبغي تطبيقها على أبواب النحو العربي، ولينخلص من صعوبته وتعقيده، يقول: «فلقد كانت لابن مضاء في نظريته آراء نافذة... وهي محاولة فيها الكثير من الحق، وهي تحتاج إلى عناية ودراسة وتوسع تجربتها أيدٍ عادلة غير متطرفة ولا عنيفة كي يد ابن مضاء، ونحتاج إلى تطبيق عملي على أبواب النحو ضَرَبَ لنا الدكتور شوقي ضيف - مختر كتاب الرد على النحاة - أمثلة موفقة منه»^(٢).

ويتعرض لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى وغيره من المعاصرين لإحياء النحو في العصر الحديث، ويرى أنها متأثرة تأثراً بالغاً بابن مضاء، يقول: «ولم نسمع بهذا ابن مضاء صوتاً آخر يرتفع بالشكوى ثم تكون شكائته دافعاً إلى ولادة محاولة جديدة حتى جاء العصر الحديث، عصر الرقة في الذوق، والرغبة في إراحة العقل، وحب بلوغ الغاية من أيسر السبل، فارتفعت أصوات الشاكين يطلبون تقريب النحو وتيسير سبيله أحياناً، ويغنون هذمه بل تقضه أحياناً أخرى، فبأثر ذوق الفرية من العلماء إلى إعادة النظر في النحو، أصوله وأسانيه، وكانت لبعضهم فيه نظرات صديقة وآراء حكيمة ومحاولات مخلصنة، وتعتبر محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) أكثر نصجاً وعمقاً، وهي تحصل بمحاولة ابن مضاء، وتشاركها القول في إلغاء العامل؛ إلا أنها أفادت من تطور العلم في العصر الحديث، فكانت

(١) العلة النحوية: نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ص ١٥٥.

(٢) نزع السابق: ص ١٥٥-١٥٦.

أكثر منها وضوحاً، وأثبت قلعاً، وأرضن عرَضاً»^(١).

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد رفض القول بالتقدير، والتعليل، معتبراً ذلك أثراً من آثار الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وقد أشار إلى رأيه في أكثر من موضع، منه قوله: «نود أن نبأجر القاريء برفضنا نظرية الجبل على الوضع المنطقي الذي يُصر النحاة على اتباعه»^(٢).

وقد كان الدكتور تمام حسان من أكثر المتأثرين بدعوة ابن مضاء للدراسة النحو دراسة وصفية^(٣)، لذلك وضع كتاباً مستقلاً تحدث فيه عن المنهج القديم الذي سار عليه النحاة في دراسة النحو، وبين معائب ذلك المنهج ثم انتقل للحديث عن المنهج الوصفي وأهميته في دراسة اللغة^(٤).

وفي مؤلفه الثاني «مناهج البحث في اللغة»، حمل على النحاة الأقدمين، وما انتهوا إليه من إخضاع النحو ودراسته للفلسفة والمنطق الأرسطي، وأشار بعد ذلك إلى ابن مضاء وما بذله من جهود مخلصنة في سبل تحليل النحو من السيطرة المنطقية^(٥).

(١) العلة النحوية: ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب: ص ٢٩.

(٣) الدراسة الوصفية للغة لا تعني بدراسة التطور اللغوي تاريخياً، ولا بمقارنة اللغة مع غيرها، وإنما تُعنى بوصفها وصفاً علمياً دقيقاً من مختلف الجهات، الصوتية، والشكلية، والتركيبة، فالمهم هو تقرير الواقع اللغوي كما هو دون زيادة أو نقصان، فاللغة هي لغة الحاضرين من حيث الزمان والمكان، وهذا المنهج الوصفي لوسى دعامه العالم السويسري المشهور «فردناند دي سوسير» انظر: نظريات في اللغة لأنيس فريجة: ص ٣٧-٣٨.

(٤) فصل ذلك في كتابه: اللغة بين المبارية والوصفية: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨ م.

(٥) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان: ص ١٤-٢٩.

هذا الذي ذكره غيبض من فيض عن ساروا من النحاة واللغويين في العصر الحديث على نهج ابن مضاء الوصفي الظاهري في دراسة اللغة والنحو وإصلاحهما على أسس جديدة، وهذا دليل جلي على أن الأثر الذي تركه منهج ابن مضاء في العصر الحديث كان قويا ومؤثرا.

فقد ازدهرت في هذا القرن الدراسة الوصفية للغة، وابتعدت المدرسة الحديثة عن التعليل والبحث عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية، وقررت الواقع كما هو، وصاحت: «هكذا وصلت إلينا اللغة، وهكذا نطق بها العرب، وما جاء على أصله لا يُنْزَل عن علته»^(١).

واعتبر المحدثون ابن مضاء بحق هو مؤسس المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية، وفي ذلك يقول الأستاذ أنيس فريجة: «وعندي أن مؤسس المدرسة الوصفية يجب أن يكون عربياً؛ هو ابن مضاء القرطبي»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا، وقد قِيضَ لي أن أُمَحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني... وعندما تكلمت عن كُتَيْب صغير لابن مضاء القرطبي «الرد على النحاة» كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي»^(٣).

هذه نغمة من نغمات أثر منهج الظاهرية في اتجاه النحو العربي في العصر

(١) انظر: نظريات في اللغة: ص ١٤٤-١٤٧.

(٢) نظريات في اللغة: ص ١١٦.

(٣) انظر: السائق: ص ٨٦.

الحديث، وفيه دليل على أن هذا الأثر لم يمت ولم يتوقف في عصر من العصور^(١). كما أن أثره في العصر الحديث لم يقتصر على النحو؛ بل امتد إلى الفقه والأحكام، حيث توجد مدرسة فقهية اليوم تقتصر على الفهم الحرفي للنصوص، ولا تهتم بمقاصد الشريعة، وتعليل الأحكام، ورعاية المصالح، فعل الظاهرية القدامى، وهم الذين سماهم بعض الفقهاء المعاصرين به الظاهرية الجدد، أو «الظاهرية الحديثة» أو «المدرسة النصية الحرفية»^(٢).

فالظاهرية - إذن - لم تنته؛ بل ما زالت حاضرة معنا بكل ثقلها، وما زال منهجها في الفهم والتفكير قويا مؤثرا، لهذا وجبت دراستها، وتبني أثرها في القديم والحديث.



(١) ومن آخر ما اطلمت عليه في هذا الموضوع وأنا مشغول بطبع هذا البحث رسالة دكتوراه للباحث الليبي الدكتور إبراهيم عمر سليمان، بعنوان «حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث» نوقشت بكلية الآداب ابن مبيك البيضاء، عام ١٩٩٨، وقد أعلن فيها الباحث أن الداعين إلى تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث قد تأثروا في ذلك بدعوة ابن مضاء القرطبي. انظر العلم الثاقب: السنة ٢٩ السبت ٥ دجنبر ١٩٩٨، ص ٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي ص ١٧٥.

الفصل الثالث

أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة
بالمغرب والأندلس

ملهيند

أشير في البداية إلى أنه يتعذر الفصل في هذا الباب بين المدرسة الظاهرية وأثر الدولة الظاهرية على عهد الموحدين، إذ هما شيء واحد وعمل واحد، يأخذ بعضه برقاب بعض؛ لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما قال عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وقد رأينا في الفصل السابق عمق التأثير الذي أحدثته الظاهرية في علوم الآلة - من نحو ولغة - بالمغرب والأندلس؛ حتى امتد ذلك إلى العصر الحديث.

وتقدم القول حيثئذ أن «المشروع الظاهري» كان مشروعاً شاملاً، امتد أثره إلى مختلف ألوان العلوم والمعارف، فصبغها بصبغته، وأخضعها لضوابطه وأصوله.

غير أن أكبر أثر أحدثته هذه المدرسة في المغرب والأندلس، كان في مجال علوم الشريعة، ومنهج النظر الشرعي، الذي أقامته على أساس العودة المباشرة إلى القرآن والسنة، وأخذ الأحكام منهما، وإقامة الحياة عليهما، وإحياء فقه الدليل بعد هيمنة فقه الفروع، والثورة على التقليد، والدعوة إلى الاجتهاد في نطاق النص، لا الاجتهاد المبني على الرأي المتمثل خاصة في القياس، لأن القياس عندهم ظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً.

وسأحاول في هذا الفصل تبين بعض هذه الآثار في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس؛ من خلال مبحثين رئيسين: الأول الأثر في علوم القرآن والحديث، والثاني: الأثر في علوم الفقه وأصوله.

* * *

فتر المدرسة هي علوم القرآن والحديث بالمغرب والأندلس

جوهر الظاهرية هو العمل بظاهر القرآن والحديث، ودعوة الناس إلى هذين الأصلين، وتغييرهم من تقليد آراء الرجال.

وقد سلكت دولة الموحدين الظاهرية نفس هذا المسلك، ولكنها أرادت أن تحمل الناس على ذلك حملاً بقوة السلطان، لأنها وجدت المنهج الفروعى المقلد هو سيد الفكر الفقهي بالمغرب والأندلس؛ حتى نسي الفقهاء على عهد المرابطين النظر في الأصلين الكتاب والسنة.

وقد وصف المراكشي هذا الوضع خير وصف بقوله: «ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فتفتت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعُمل بمقتضاها ونُفذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء»^(١).

وهذا الوضع شبيه بعصر الإمام ابن حزم في الأندلس، الذي وصفه ودفنه في غير موضع من كتبه، كما أن هذا المنهج الفروعى كان حائلاً دون الاعتناء بالأصول النصية من كتاب وسنة، وهما المعين الذي لا ينضب لاستخراج الأحكام الشرعية.

١- ظهور التأليف في أحكام القرآن :

كان من أثر حركة المدرسة الظاهرية ودولة الموحدين، رجوع الناس إلى

الأصول في استخراج الأحكام بالمغرب والأندلس، فشاع الاعتناء بالأصول قرآناً وحديثاً، حفظاً ودراسة، شرحاً وتفسيراً.

وقد كان التصنيف في « أحكام القرآن » في وقت مبكر بالأندلس فتح بابُه وفق جليله في القرن الثالث أحد مؤسسي المدرسة الظاهرية بها قاضي الجماعة مندر بن سعيد البلوطي^(١)، الظاهري المذهب، التوفى سنة ٣٥٥هـ.

وكان كتابه من أوائل المصنفات في هذا الفن؛ وهو كتاب « الإنشاء على استنباط الأحكام من كتاب الله »^(٢) أو « أحكام القرآن »^(٣) كما سماه البعض، ويظهر من اسم الكتاب - كما تقدم - أنه ألف على منهج المدرسة الظاهرية في استنباط الأحكام رأساً من ظاهر الكتاب والسنة.

وقد عد الإمام ابن حزم الظاهري التأليف في أحكام القرآن مما حاز فيه أهل المغرب والأندلس قصب السبق، وأثنى على عمل مندر أهما ثناء فقال : « وألفت عندنا تأليف في غاية الحسن، لنا خطر السبق في بعضها... ومنها في أحكام القرآن: كتاب ابن أمانة الحجاري وكان شافعي المذهب... وكتاب القاضي أبي الحكم مندر بن سعيد وكان داودي المذهب، قوياً على الانتصار له، وكلاهما في أحكام القرآن غاية، ولمنذر مصنفات : منها كتاب الإبانة عن حقائق أصول الديانة »^(٤).

ولمنذر في مجال علوم القرآن والتفسير تأليف أخرى : « غريب القرآن »،

(١) تقدمت ترجمته مفصلة في أعلام المدرسة قبل ابن حزم، فانظره هناك.

(٢) جلوة المقتبس للحميدي ٥٥٦/٢. والكتاب مفقود ولو كان موجوداً لأسعفنا بكثير من الفوائد عن هؤلاء الظاهريين الأوائل في الأندلس.

(٣) نفع الطب - المقرئ ٢٢/٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٠١/٢.

(٤) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجائها، لابن حزم: ص ١٧٨-١٧٩: ت الدكتور إحسان عباس.

و«الناسخ والمنسوخ»^(١)، وقد تأثر بهذه الكتب ونقل عنها القاضي أبو بكر ابن العربي المصافري الذي عاش في زمن الموحدين في كتابه «أحكام القرآن» و«الناسخ والمنسوخ»، وابن جزري في تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل»^(٢)، والإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»^(٣)، وكلها مطبوعة الآن. وعن ألف في أحكام القرآن زمن الموحدين أيضاً تأثراً بالمسلك الذي شقه الظاهرية أبو محمد عبد المنعم بن الفُرس الشوفي بغرناطة سنة ٥٩٧ هـ والذي استقضاء أمير المؤمنين يعقوب المنصور بغير موضع: بجزيرة شقر، ثم وادي آش، ثم جيان، ثم غرناطة، وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة والدماء، وقال له حين ولاء: «أقول لك ما قال موسى عليه السلام لأخيه هارون «اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين»^(٤)»^(٥).

وقد قرّنه المنصور وجعله من أجل الحاضرين بمجلسه من أهل العلم^(٦)، قال

(١) انظر آثاره ومؤلفاته في الباب الأول من هذا البحث.

(٢) راجع ترجمة البلوطي في الباب الأول من هذا البحث.

(٣) انظر على سبيل المثال: الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٦/١ حيث يقول القرطبي: «أعدت للكافرين» (البقرة: ٢٤) ... فيه دليل على ما يقول أهل الحق من أن النار موجودة مخلوقة، خلافاً للمبتدعة في قولهم: إنها لم تخلق حتى الآن، وهو القول الذي سقط فيه القاضي مندر بن سعيد البلوطي الأندلسي.

قلت: وقد تقدم أن مندر كان معتزلي الاعتقاد، وقد نقل هذا الكلام أيضاً ابن عطية في «الحرر الوجيز» عند تفسيره لهذه الآية.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٢.

(٥) انظر صلة الصلة ١٩/٤.

(٦) الدليل والتكملة - لابن عبد الملك: السفر الخامس القسم الأول ص ٦٢، رقم الترجمة: ١٢٤.

تحقيق الدكتور إحسان عباس.

ابن عبد الملك: «و من أجل مصنفاته مصنفه في «أحكام القرآن»، فإنه أجل ما ألف في باب»^(١).

وهكذا تابع التأليف في أحكام القرآن في العصر الموحد، وتطور التفسير الفقهي إلى أن انتهى إلى الإمام الجليل أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ليؤلف تفسيره الجامع الذائع الصيت الذي اعتمد فيه كثيراً على من سبقه في هذا الفن لاسيما ابن العربي وسماء: «الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان»^(٢).

ولقد نما هؤلاء جميعاً في كتبهم من استخراج الفقه من الأصل الأول للشرعية، ومن آياته التي تضمن أحكاماً فقهية.

وسواء قصد هؤلاء أم لم يقصدوا، فقد كان هذا المسلك متاغماً مع ما كانت تزومه الدولة الموحدية الظاهرية من بناء الفقه في المغرب على التأصيل والدليل، وإنشاء حركة فقهية تقوم على الاعتماد على النصوص، لا على تقليد كتب الفروع.

ولم يقتصر الأمر على «أحكام القرآن»: بل ازدهر في زمن الموحدين التأليف في تفسير القرآن الكريم عموماً، وتزايد اعتناء أهل المغرب بذلك؛ وشهدت الدراسات القرآنية تطوراً في القرن السادس وبعده لم تشهد من قبل، وقد أقبل عليها عامة العلماء من أتباع للموحدين والمناضين لهم على حد سواء.

ومن اشتهر في تفسير القرآن وعلومه في هذا العصر أبو الحسن الحرّالي الثجبي المتوفى سنة ٦٣٨ هـ، الذي ابتدع علماً جديداً لقواعد التفسير، فكان

(١) المصدر السابق: ص ٦١.

(٢) انظر: مقدمة الجامع لأحكام القرآن - الإمام القرطبي: ٤/١.

يلقي في التفسير قوانين تنزل في علم التفسير منزلة أصول الفقه من الأحكام^(١)، مثل القوانين التي وضعها أبو الأسود الدؤلي لعلم النحو، والإمام الشافعي لعلم أصول الفقه^(٢)، وعلى أحكام تلك القوانين وضع كتابه للمسمى «مفتاح الباب المقفل على فهم القرآن المنزل»^(٣).

كما اشتهر في ذلك أبو الحجاج يوسف بن عمران المزدغي الفاسي المتوفى سنة ٦٥٥ هـ أحد الفقهاء المجتهدين وأئمة الحديث والتفسير، الذي عدده الدكتور إبراهيم حركات من أعلام المدرسة الظاهرية في زمن الموحدين^(٤)، ألف تفسيراً جليلاً لم يكمله، وصل به إلى سورة تبارك الملك، وهو من أبدع التفاسير^(٥).

ومن أعلام التفسير اللامعين الذين كان لهم صيت وشأن في عهد الخليفة يعقوب، القاضي أبو محمد ابن عطية الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ صاحب «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»^(٦)، وهذا التفسير اختصر فيه صاحبه جل ما كتب قبله في التفسير، ونحوى فيه ما هو أقرب إلى الصحة.

وقد قال فيه ابن سعيد في رسالته التي ذيل بها رسالة ابن حزم في مفاخر أهل الأندلس: «ولأبي محمد ابن عطية الغرناطي في تفسير القرآن الكتاب الكبير الذي اشتهر وطار في الغرب والشرق، وصاحبه من فضلاء المائة السادسة»^(٧)، وقال

(١) عنوان الدراية - للغزيري: ص ١٤٤.

(٢) تراث أبي الحسن الخرائي المراكشي في التفسير، للأستاذ محمادي الحياطي: ص ٨.

(٣) عنوان الدراية: ص ١٤٤.

(٤) المغرب عبر التاريخ: ص ٣٠٧.

(٥) السيرة المغربية: ١/١٤٨.

(٦) وقد طبع بالمغرب على يد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(٧) فتح الطيب ١٧٩/٣ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

المقري: «وَأَلَّفَ كتابه «الوجيز» في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار»^(١).

وقد اشتهر بالتفسير في هذا العصر أيضاً عبد الجليل بن موسى الأنصاري الأوسي القصري المتوفى بسنة ٦٠٨ هـ، ألف كتاباً في تفسير القرآن، وفسر مشكل الكتاب والسنة في سفر وسط قال ابن الزبير: «وتألفه كلها جليلة مفيدة في بابها لم يسبق إليها، وكلامه في طريق التصوف؛ سهل محرر مضبوط بظواهر الكتاب والسنة»^(٢).

ومن عُرف بالتفسير في هذا العصر أيضاً أبو عبد الله محمد بن علي بن العابد الأنصاري الفاسي المتوفى سنة ٦٦٢ الذي اختصر الكشاف للزمخشري وحذف منه مسائل الاعتزال، وأبو العباس أحمد بن فرتون السلمي الفاسي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ الذي ألف «الاستدراك والإتمام» الذي استدرك فيه على الإمام السهيلي في كتابه «التعريف والإعلام بما أبيهم في القرآن العزيز من الأسماء والأعلام»^(٣).

وقد سار جمهور المفسرين بالمغرب والأندلس، على طريقة التفسير بالمأثور، وتجنبوا الإغراق في التأويل، وظلت تفاسيرهم كفهمهم ملتزمة بالسنة والآثر.

ولا ينبغي أن نخفل أمراً هاماً، وهو أن هذه التفاسير في جلها تهتم بالمنهج الظاهري فتورد أقوال أعلامه، وتكشف عن قهقه وأصوله، والذي يهتما من هذا كله، أن هذه العناية البالغة والاهتمام الفائق بالأصلين، والتأليف في «أحكام

(١) فتح الطيب: ٢/٥٢٦-٥٢٧.

(٢) صلة الصلة: ٤/٣١-٣٢، رقم الترجمة: ٤٠.

(٣) النبوغ: ١/١٥٩.

القرآن» ، وازدهار حركة التفسير التي شاعت في هذا العصر ، هي ثمرة من ثمار الاتجاه الظاهري ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث الذي رُسِخته دولة الموحدين بالمغرب والأندلس.

ب - ازدهار علم الحديث والتأليف في أحاديث الأحكام :
١ - أثر الظاهرية في ازدهار حركة الحديث :

أما ازدهار الحديث في عصر الموحدين ، فحدث عن البحر ولا حرج ؛ لا سيما في زمن يعقوب المنصور^(١) ، فقد انتشر لأهل علم الحديث في عهده نصيب ، وقامت لهم سوق ، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس^(٢).

و كان خلفاء الدولة الموحدية جلهم من علماء الحديث ، ونخ من بينهم الحفاظ كإدريس المامون ابن يعقوب المنصور ؛ الذي وصفه ابن أبي زرع القاسمي بقوله : «وكان قتيهاً حافظاً لحديث النبي ﷺ ، ضابطاً للرواية.... إماماً في الحديث ، لم يزل أيام خلافته يقرأ كتاب الموطأ ، وكتاب البخاري ، وسنن أبي داود»^(٣).

و لم يقتصر هذا الشغف بالحديث والتعطش المفرط إليه على الخلفاء فحسب ؛ بل شمل عامة الناس حتى الأطباء منهم ، فهذا طيب الموحدين الشهير الذي انفرد بالإمامة في الطب في زمانه أبو بكر ابن زهر المتوفى سنة ٥٩٥ هـ : «كان يحفظ كتاب البخاري بأسانيده»^(٤).

(١) إذا رمت التوسع في هذا الأمر فراجع كتاب الأستاذ عبد الهادي الحسين : مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي في جزائين

(٢) المعجب : ص ٤٠٠ .

(٣) الأنيس المطرب بروض القرطاس : ص ٢٤٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٧ ، والوافي بالوفيات : ٤٠ / ٤ رقم الترجمة : ١٤٩٧ .

وفي أيام يعقوب « انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذهب ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة : الصحيحين ، والترمذي ، والموطأ ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، ومسند البزار ، ومسند ابن أبي شيبة ، وسنن الدارقطني ، وسنن البيهقي ، في الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة ، فأجابوه إلى ذلك ، وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يملئه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه ، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب ، وحفظه الناس من العوام والخاصة ، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكفا والأموال»^(١).

وقد رام الموحدون بهذا الأمر منذ أيام ابن تومرت ترسيخ العمل بالحديث في المغرب والأندلس ؛ حتى يصبح شائعاً عند سائر الناس ، فيحل عندهم محل مذهب مالك الذي أرادت الدولة الموحدية محوه وإزالته من المغرب مرة واحدة .

وقد بسط القول في هذا الموضوع في تراجم خلفاء الموحدين ، وفي الفصل المخصص لظاهرة الدولة ، فلا داعي إلى الإطالة يجلب النصوص للتدليل على مبلغ ما وصل إليه علم الحديث أيام الموحدين من ازدهار ، إذ ذلك معروف ومعلوم لكل من خَبِر تاريخ المغرب من قريب أو من بعيد^(٢).

و الذي يهمنا من هذا كله ، هو موقع المدرسة الظاهرية من هذه الحركة الحديثة . فقد سبق أن ذكرنا أن أهل الظاهر محدثون ، ومن المحدثين انبثقا ، وعلى أيديهم تخرجوا ، وأن فقه الظاهرية كان فقه سنن وآثار ، وكتبهم مملوءة حديثاً ، لأنهم لما ضيقوا مسالك الاستنباط كالقياس وغيره ، أعوزتهم الأدلة أحياً ،

(١) المعجب : ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٢) انظر : علم علل الحديث لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ٢٥١ / ١ .

فوجدوا في علوم السنة مسعفا لأنها البحر الزخار الذي لا ينضب ولا يفور.
وابن حزم إمام المدرسة يعد مذهب الظاهرية متخيراً من مذاهب أهل الحديث
يقول: «ولنا على مذهبنا الذي تخيرنا من مذاهب أصحاب الحديث كتاب في هذا
المعنى»^(١).

ويكفي الرجوع إلى الفصول التي عقدت لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب
والأندلس ليجد الناظر فيها أن معظم رجالات الظاهر المترجم لهم من كبار
الحفاظ، ومن جهابذة المحدثين بالغرب الإسلامي، وقد زادوا في العهد الموحدي
تالفاً وتوهجاً وظهوراً وبروزاً بسبب مساندة الدولة لهم، ونفاجها عنهم واتخاذها
مذهبهم مذهبها الرسمي كما تقدم. ومنحتهم بسبب ذلك أعلى المناصب في
الدولة، فازدهر مذهب الظاهرية، وكثر الخزمية في هذا العصر كثرة لم تكن من
قبل.

قال عبد الواحد المراكشي: «وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس
اليوم»^(٢)، واعترف خصم الظاهرية اللدود أبو بكر ابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ
بأن الظاهرية في عصره ملأوا المغرب^(٣). وأنه «أمر استشرى داؤه، وعزّ عندنا
دواؤه، وأفتى الجهلة به فمالوا إليه، وغرهم رجل عندنا يقال له ابن حزم»^(٤).

و أصبح شيخ الظاهرية أبو محمد ابن حزم - في هذا العصر - أشهر علماء

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها - لابن حزم: ص ١٨٦، تحقيق الدكتور إحسان
عياض (ضمن رسائل ابن حزم).

(٢) المعجب: ص ٧٧

(٣) العواصم من القواصم: ٣٣٦/٢، تحقيق: عمار طالي.

(٤) عارضة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - لابن العربي: ٣١٧/٥

باب الرابع: نشر المدرسة الظاهرية
الأندلس، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء وعلى ألسنة العلماء^(١) حتى قال نجم
بني عبد المؤمن يعقوب المنصور: «كل العلماء عيال على ابن حزم»^(٢).
وقد دفع الظاهرية الحركة الحديثية لهذا العصر دفعة قوية بل كانوا أئمتها
وقادتها، إذ ظهر فيهم جهابذة الحفاظ والمحدثين، أذكر بعضهم على سبيل
الإشارة السريعة؛ لأنني بسطت تراجمهم في الفصول المخصصة لأعلام المدرسة
الظاهرية بالمغرب والأندلس.

- ومنهم أبو العباس ابن شيرين الأنصاري الخزرجي البلسي الداني المتوفى
سنة ٥٣٢هـ شيخ القاضي عياض، وهو ممن عني بالحديث والرواية، ورحل
فيها، وفهم الطريقة، وأتقن الضبط، واتسع في الأخذ والسماع، له كتاب
«رجال مسلم» وغير ذلك، كان يميل في فقهه إلى الظاهر^(٣).

- أبو عبد الله محمد بن حسين الأنصاري المري من أهل المرية، تلميذ أبي علي
الغساني، كان معتنياً بالحديث ونقله، منسوباً إلى معرفته، عالماً بأسماء رجاله
ومحلته، وكان متبعاً للأثار والسنن، ظاهري المذهب، له كتاب حسن في الجمع
بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه^(٤).

- أبو بكر محمد بن الحسين الميورقي المتوفى سنة ٥٣٧هـ تلميذ أبي علي
الصدفي، وكان محدثاً راوية، عارفاً بالحديث وأسماء الرجال، ذكياً متقناً لما رواه.

(١) المعجب: ٧٧.

(٢) نفع الطيب: ٢٣٨/٣.

(٣) الغنية للقاضي عياض: ص ١٨٤ رقم ٤٣، والتكملة لابن الأبار: ٤٤/١ رقم: ١٢٦،
والذيل والتكملة لابن عبد الملك: ص ١، ق ١، ص ١٢٩.

(٤) الصلة لابن بشكوال: ٥٨١-٥٨٢، رقم ١٢٨٠.

مشهوراً بالإتقان والضبط ، ثقة فيما نقل وروى ، وكان ظاهري المذهب^(١).

- أبو العباس أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي اللبلي المعروف بابن أبي مروان المتوفى سنة ٥٤٩هـ ، شيخ عبد الحق الإشبيلي كان يسمى ابن معين وقته ، وبخاري زمانه ، ألف كتاب « المنتخب المتقى » في أحاديث الأحكام وعليه ينسب عبد الحق كتابه الأحكام ، وكان فقيهاً ظاهري المذهب حزمياً ، كما يقول ابن عبد الملك ، وعلى طريقة ابن حزم كما يقول ابن الأبار^(٢).

- أبو محمد ابن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندلسي المتوفى سنة ٦١٢هـ كان إماماً في صناعة الحديث ، مقيداً ضابطاً ، بصيراً بها ، معروفاً بالإتقان لها ، حافظاً لأسماء الرجال ، واقضاً على المتدلين والمجرحين ، يجمع إلى الاحتضار بالرواية حسن الاستقلال بالدراية ، محدث أهل المغرب ، روى عنه عالم لا يمحضون ، كان في فقهه يغلب طريقة الظاهرية ، ألف كتاباً في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي^(٣).

- أبو القاسم ابن بقي بن مخلد القرطبي ، المتوفى سنة ٦٢٥هـ من ذرية بقي بن مخلد ، شيخ ابن القطان القاسي في الحديث ، كان مسند أهل المغرب وعالمهم

(١) التكملة: ٤٤٠/١ ، رقم ١٢٥٩ ، والإحاطة لابن الخطيب : ١٩٠/٣ ، وصلة الصلة لابن الزبير : ٣٩٢/٥ رقم ١٧٢ ، ونفع الطيب : ١٥٥/٢ ، ومعجم السفر للحافظ السلفي : ص ٣٦٠.

(٢) انظر التكملة: ٥٨/١ رقم ١٦٢ والذيل والتكملة: ص ١ ، ق ١ ، ص ٢٦٥ ، رقم ٣٤٦.

(٣) انظر التكملة: ٨٨٣/٢ رقم ٢٠٩٩ ، والمرقبة العليا: ص ١١٢ ، والإحاطة : ٤١٦/٣ ،

وصلة الصلة: ١٣٤/٣ رقم ٢٢١ ، والذيل والتكملة: ص ١ ، ق ١ ، ص ١٤٤ ، رقم ٢٢١ ،

وبغية الوعاة: ٤٤/٢ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي : ١٣٩٧/٤ ، وسير أعلام النبلاء: ٤١/٢٢ ،

والإعلام بمن حل مراکش ٢٠٧/٨.

ورئيسهم كما يقول ابن العماد الحنبلي^(١) ، سمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ به وكان أهلاً لذلك^(٢) ، كان قاضي الخلافة المنصورية وكتبتها^(٣) القلم الاختصاص بها ، والأثرة لديها^(٤) ، أضاف إليه الموحدون خطي المظالم والكتابة العليا^(٥).

قال تلميذه الرعي: « كان يرغب عن مذهب مالك ، ويميل إلى الظاهر ، وسرع إلى ابن حزم ويتشيع له »^(٦).

- الحافظ أبو الخطاب ابن دحية الكلبي السبي المتوفى ٦٣٣هـ كان من كبار المحدثين ، ومن الحفاظ الثقات الأثبات المصليين^(٧) ، رحل إلى مصر ، فامتحن علماءها حفظه فذكروا أحاديث بأسانيدها حولوا متونها ، فأعاد الشون الحولة إلى متونها الأصلية ، فأقروا له بالتقدم ، واعترفوا له بالحفظ والإتقان والسهم^(٨) ، وله بنى الكامل دار الحديث بالقاهرة^(٩).

ألف تأليف كثيرة في الحديث وغيره ، بعضها طبع آخرها منها: الانتهاج في أحاديث المعراج^(١٠) وهو فريد في بابيه ، وأنوار المشرقين في تنقيح الصحيحين

(١) شلوات اللعاب: ١١٦/٥ - ١١٧.

(٢) التكملة: ١١٥/١ - ١١٦.

(٣) صلة الصلة لابن الزبير: ٣٤٨/٥ رقم ٧٥.

(٤) المرقبة العليا: ص ١١٨.

(٥) التكملة: ١١٥/١ - ١١٦.

(٦) برنامج الرعي: ص ٥٠ رقم الترجمة ١٦.

(٧) نفع الطيب: ٩٩/٢.

(٨) عنوان الدراية للغيري: ص ٢٧٢.

(٩) بغية الوعاة للسيوطي: ٢١٨/٢ ، رقم ١٨٣٢.

(١٠) طبع آخرها بمصر بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط ١٤١٧-١٩٩٦م وعندي منه نسخة.

المشرقين، وأعلام النصر المين في المفاضلة بين أهلي صفين، مخطوط الاسكوريال بمدريد، ومصنف في رجال الحديث، وتعليق على كتاب الشهاب للقضاعي، ونهاية السؤل في خصائص الرسول وغيرها كثير^(١).

- أبو علي عمر الزبار الأنصاري الأشيلي، المتوفى سنة ٦٣٧هـ قال ابن سيد الناس «المحدث الصالح»^(٢)، وقال تلميذه أبو الحسن الرعيني أيضاً: «الشيخ الأستاذ المحدث الخطيب الفاضل كان مكباً على علوم السنة يحفظها ويعيها، مفيداً لأهيات الأثر وصحاته»^(٣).

وكان ظاهري المذهب^(٤) اختصر «صحيح مسلم» اختصاراً حسناً، وأضاف إليه زيادات البخاري في صحيحه بإشارة شيخه أبي محمد بن حوط الله المحدث الظاهري، فجاء من أبيل المختصرات وأثنتها^(٥).

- الحافظ الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن خليل بن مفرج الأموي الإشبيلي النائي، الظاهري الحزمي، الشهير بابن الرومية المتوفى سنة ٦٣٧هـ كان بصيراً بالحديث ورجاله، كثير العناية به^(٦) قال عنه لسان الدين بن الخطيب: «كان نسيح وحده، وفريد دهره، وغرة جنسه، إماماً في الحديث، حافظاً، ناقداً، ذاكرةً تواريخ المحدثين، وأسابهم وموالدهم ووفاتهم، وتعديلهم وتحريجهم»^(٧).

(١) انظر قائمة مؤلفاته في الترجمة التي عقدت له مع أعلام المدرسة الظاهرية.

(٢) صلة الصلة لابن الزبير ٧٥/٤.

(٣) برنامج الرعيني، ص ٨.

(٤) الذيل والتكملة لابن عبد الملك، ص ٥، ق ٢، ص ٤٤٠.

(٥) انظر ترجمته مع أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

(٦) فتح الطيب ٥٩٨/٢، رقم ٢٢١.

(٧) الإحاطة ٢٠٨/١.

الف في علم الحديث كتاباً جليلاً القدر منها: «الحافل في تنيل الكامل» لابن عدي، وهو استدراك على كتاب الكامل، وقد نقل عنه كثيراً الحافظان الذهبي وابن حجر العسقلاني في كتبهما واعتمدا أقواله في الجرح والتعديل، وكتاب «مجر الآثار في الحديث»، و«المعلم بزوائد البخاري على مسلم»، و«كنز الأخبار في الحديث»، و«توهين حديث الأربعين»^(١).

- الإمام الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس البغمرى الإشبيلي، المعروف بابن سيد الناس المتوفى سنة ٦٥٩هـ، كان راوية، حافظاً للحديث، عارفاً برجالهم وأسمائهم وتاريخ وفاتهم، وبلغ أعمارهم^(٢) ويُذكر أنه كان يستظهر عشرة آلاف حديث بأسانيدها، ويذكر بأضعافها^(٣)، وكان عالم المغرب غير منازع، وبه ختم هذا الشأن بالمغرب^(٤).

قال الحافظ الذهبي: «كان ظاهري المذهب على طريقة أبي العباس النائي»^(٥) وله طريقة فريدة في تدريس الحديث والكلام على فقهه متأتي، ألف كتاب «يع أمهات الأولاد» في مجلد، رآه الحافظ شمس الدين الذهبي وقال: «يدل على سيلان ذهنه، وسعة حفظه، وسعة إمامته»^(٦).

- الحافظ أبو إسحاق ابن هارون المرادي الفاسي المتوفى سنة ٦٦٣هـ

(١) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

(٢) عنوان الدراية للبغمرى: ص ٢٩٣.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ١٤٥٠-١٤٥١، وطبقات الحفاظ للنسبوتي: ص ٥٠٨.

رقم ١١١٧.

(٥) تذكرة الحفاظ: ١٤٥١/٤.

(٦) المصدر السابق.

المعروف: بلبن الكماد، كان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ، وأذكرهم لتاريخ الرجال، والجرح والتعديل، والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياماً حسناً، ويتكلم على أسانيدھا ومتونها، لم يكن له في عصره مثيل^(١).
ولذلك قال فيه الإمام السيوطي: «ابن الكماد، الحافظ الحجة، الواعظ القنوة، محدث المغرب»^(٢). وقال ابن القاضي: «وكان ميل إلى الظاهر»^(٣).
هؤلاء هم جبهة المحدثين والحفاظ من الظاهرية الذين عاشوا في العصر الموحدي، وأسهموا - كما رأينا - بحظ وافر في الازدهار الكبير الذي شهدته دراسة الحديث وحركته خلال هذا العصر، وقد لا أعدو الحقيقة إذا قلنا: إن الظاهرية كانوا مدار هذه الحركة الحديثة وقطب رحاها في هذا العصر، بتأليفهم الغزيرة في الحديث وعلومه، ومنهجهم الفريد في تتبع الآثار والسنن وفقهها، وطريقة تدريسها.

٢- أثر الظاهرية في منهج فقه الحديث:

كانت دراسة الحديث عندهم لمجرى على منهاج شامل، ينحو منحى التوسع في المعنى، والتعمق في البحث في كل ما يتعلق بالحديث المدروس متناً وسنداً، رجالاً وجرحاً وتعديلاً، ولغة، وفقهاً، وأخلاقاً.

وقد وصف الضربى الطريقة الفريدة التي كان يدرس بها أحد أعلام المدرسة الظاهرية زمن الدولة الموحدية وهو الإمام الحافظ أبو بكر بن سيد الناس

(١) حنوة الأقباس - لامين القاضي للكاسي: ٨٤-٨٥ رقم ٤، وصلة الصلة لابن

الزبير ٣٥٦/٥ رقم ٩٢، وشجرة النور الزكية ٢٠٠/١ رقم ٦٧٩.

(٢) طبقات الحفاظ ٥١٠ رقم ١١٢٢.

(٣) حنوة الأقباس ٨٥/١.

الإسبيلي الظاهري الحزمي المتوفى سنة ٦٥٩ هـ قال: «كان إذا قرأ الحديث يستنه إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي ^{بترتفقا}، فيذكر اسمه ونسبه وصفته وتاريخ ولادته، ووفاته، وحكايته إن عرفت له، ثم يتلوه بالتابعي كذلك، ولا يزال يتبعهم واحداً فواحداً إلى أن ينتهي إلى شيخه فيقول: أما فلان شيخنا فيقول، ويذكر ما ذكر فيمن تقدم، ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا، وسمع منه كذا، وبعد الفراغ من ذلك يذكر لغة الحديث وعريته، ويتعرض لما فيه من الفقه والخلاف العالي، ولذا نقاه ورفاقه والمستفادات منه، كل ذلك بفصاحة لسان، وجودة بيان»^(١).
قلت: وإنه لمنهج حري أن يُحتذى في تدريس فقه الحديث وعلوم السنة اليوم.

وهذا ظاهري آخر في هذا العصر، أبو إسحاق إبراهيم المرادي القاسي من أهل فاس وبها ولد ونشأ، ابن الكماد، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. ذكر ابن الزبير طريقة تدريسه للحديث فقال: «كان يقوم على الكتب الخمسة قياماً حسناً، ويتكلم على أسانيدھا ومتونها، ويستوفي خلاف الفقهاء فيها... فحضرت مجالسه وسمعت بهرزة أحاديث، وينبها بفقهه وبيان لما يعرض فيها، ويورد من الخلاف ما يلائم الحال»^(٢).

٣- أثر الظاهرية في ظهور كتب أحاديث الأحكام:

ولم يقتصر أثر الظاهرية على الحركة الحديثة ومنهجها عامة، بل شمل لونها خاصاً من التأليف كان لهم فيه قصب السبق، وهو التأليف في أحاديث الأحكام. ذلك أن دعوة الدولة الموحدية إلى الاستئساد من ظاهر القرآن والحديث،

(١) عنوان الدراية: ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) صلة الصلة: ٣٥٦/٥ رقم ٩٢.

جعل الفقهاء بالمغرب والأندلس في أمس الحاجة إلى تأليف في أحاديث الأحكام ميسرة «محدوفة الأسانيد، مينة الرتبة، ليتيسر استيعابها، ومعرفة درجتها، وتوفير عنا البحث في الدواوين الحديثية المستندة، وكتب العلل والرجال»^(١).

ومن قام بالمحاولة الأولى في هذا الباب في القرن الخامس الهجري بالمغرب الفقيه زيدون بن علي القيرواني أبو القاسم الزيدوني^(٢)، ولم يكن من أهل الحديث ولذلك جاء كتابه غير واف بالغرض من الناحية الفنية الحديثية التي هي المقصود بالذات من هذا العمل كما يقول عبد الحق الإشبيلي^(٣).

وفي المشرق كان هناك محدث حافظ كبير هو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ^(٤) وقد تنبه إلى فائدة هذا العمل بالنسبة إلى غير المحدثين، فألف كتابه الشهير «مصاييح السنة»^(٥) محذوف الأسانيد، ولكنه لم يتوسع التوسع المطلوب ليكون عمله مغنياً في بابيه، إذ اقتصر على أحاديث

(١) علم علل الحديث: ١/ ١٣٠.

(٢) قال شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق: «أعياني البحث عن أبي القاسم الزيدوني هذا في المصادر المظنون العثور على ترجمته فيها كعالم الإيمان وغيره من كتب تراجم علماء إفريقية، وكطبقات المالكية بعد مراجعة كتب التراجم العامة فلم أجد شيئاً عنه». علم علل الحديث: ١/ ١٣٢.

(٣) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الزعم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام- لأبي الحسن بن القطان القاسي لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق: ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر: رسالتنا لنيل دبلوم الدراسات العليا: «الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه» مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

(٥) وهو مطبوع متداول وسماه الكتاني في «الرسالة المستطرفة»: ص ١٣٥: مصباح السنة، وهذا وهم، بل هو المصاييح جمعاً.

الصحيحين مع أحاديث السنن الثلاثة ومنن الدارمي، ولم يعين من أخرج كل حديث على انفراده، ولا الصحابي الذي رواه، مكتفياً بالإشارة إلى أحاديث الصحيحين بالصحة، وإلى غيرهما بالحسن، وهو اصطلاح خاص به^(١)، انتقده العلماء عليه^(٢)، حتى قال الحافظ العراقي معترضاً على هذا المسلك:

والبغوي إذ قسم المصاييح إلى الصحاح والحسان جالها
أن الحسان ما روه في السنن رُد عليه إذ بها غير الحسن^(٣)

يقول البغوي في مقدمة المصاييح عن أحاديثه: «أما بعد فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، ومنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين: هُن مصاييح الدجى، خرجت من مشكاة التقوى، مما أورده الأئمة في كتبهم، جمعتها للمتقطعين للعبادة لتكون لهم بعد كتاب الله حظاً من السنن، وعونا على ما هم فيه من الطاعة، وتركت ذكر أسانيدنا حذراً من الإطالة عليهم، واعتماداً على نقل الأئمة، ربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ لمعنى دعى إليه، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان... وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عما كان منكراً أو موضوعاً»^(٤).

هذا عمل الإمام البغوي، ولا يخفى على الناظر ما فيه من تقصير.

(١) علم علل الحديث: ١/ ١٣٣-١٣٤.

(٢) انظر رسالتنا «الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه»: ص ٧٩ فما بعدها.

(٣) شرح ألفية الحديث للعراقي: ١/ ١٠١-١٠٢.

(٤) مصاييح السنة: ١/ ١٠٩، ط دار المعرفة بيروت، بتحقيق مجموعة من الأساتذة.

وبناءً عليه يمكن القول: إن أحد محدثي المدرسة الظاهرية الكبار بالمغرب والأندلس هو الذي نال الريادة وحاز قصب السبق في هذا الباب، وانجبه بهذا العمل وجهته المطلوبة، ووضعها في مساره الصحيح^(١)، وهو أبو جعفر أو أبو العباس أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن أبي مروان الشهيد^(٢)، لأنه استشهد في وقعة الموحدين بأهل ليلة سنة ٥٤٩ هـ، كان فيها «ظاهر المذهب حزمي» كما يقول ابن عبد الملك^(٣).

ويصفه ابن عبد الملك بأنه: «كان محدثاً حافظاً لأسانيد الحديث ومتاً، يستظهر من كتب الحديث جملة منها صحيح مسلم، حتى ليؤثر عنه أنه نسخ منها نسخاً من حفظه، ذاكراً لأسماء الرجال، وتواريخهم، وتعليقهم، ونحريهم، مبرزاً لهم، بل في ذلك كل أهل عصره، حتى كان يقال فيه: ابن معين وقته، وكان أبو محمد بن جهور يقول فيه: كان بخاري زمانه»^(٤). وقد «ألف في السنن كتاب الكبير المسمى «بالمختب المتقى»، جمع فيه مفترق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات، والمسندات»^(٥).

ويقول ابن الأبار: «كان حافظاً عارفاً بالحديث ورجالته، فقيهاً ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم، وله تأليف مفيد في الحديث سماه «المختب المتقى» جمع فيه ما اختلف من أمهات المسندات من نوازل الشرع»^(٦).

(١) انظر: علم علل الحديث: ١/١٣٤.

(٢) انظر: ترجمته مستوفاة في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم من هذا البحث.

(٣) الذيل والتكملة: ص ١، ق ١، ص ٢٦٥، رقم الترجمة: ٣٤٦.

(٤) الذيل والتكملة: ص ١، ق ١، ص ٢٦٥.

(٥) المصدر السابق: ص ٢٦٦.

(٦) التكملة لابن الأبار: ١/٥٨.

وكتاب ابن أبي مروان المحدث الظاهري الحزمي هذا، لم يكتب له الانتشار والبيع، ويعتبر اليوم في حكم المفقود، مع أنه نواة بل أساس كتاب تلميذه المختص به عبد الحق الإشبيلي في الأحكام، الذي انتشر وحاز شهرة واسعة وإقبالاً مقطوع النظير في المشرق والمغرب.

يقول ابن الأبار: «وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام، ومنه استفاد، وكان صاحباً لأبي جعفر هذا وملازماً له»^(١).

وقال ابن فرحون: «وصنف - أي عبد الحق - في الأحكام نسختين كبيرى وصغرى سبقه إلى مثل ذلك أبو العباس بن أبي مروان الشهيد بلبلة فحظي هو دون أبي العباس»^(٢).

ولعل ذلك هو الذي دفع الحافظ المحدث أحمد بن الصديق الغماري أن يقول بعد أن ساق كلام ابن الأبار: «قلت: فضاع هذا المسكين - يقصد ابن أبي مروان الظاهري - وحاز الشهرة عبد الحق بكتاب الأحكام، ولكن إن كانت تلك الأوهام منه فقد سلمه الله من ابن القطان»^(٣)، ووقع في يده عبد الحق، وذلك جزاء من يُغير على كتب الناس ويدعي ما ليس له»^(٤).

فالحافظ المحدث أحمد بن الصديق الغماري يتهم عبد الحق الإشبيلي بالإغارة على كتاب شيخه ابن أبي مروان الظاهري، وادعاء ما ليس له، وينسب الفضل

(١) التكملة لابن الأبار ١/٥٨.

(٢) الديباج المذهب ١٧٦.

(٣) يقصد حافظ المغرب ابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ الذي تعقب عبد الحق في كتاب «بيان الوهم والإيهام» وقس عليه قسوة بالغة، وكتاب طبع بآخره.

(٤) جونة المطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار - للحافظ أحمد بن الصديق الغماري: ٧٨/٢، خطوط الخزنة العامة بتطوان، عندي من نسخة مصورة.

كله إلى شيخ عبد الحق .

وفي كل الأحوال فإن مما لا ريب فيه أن عبد الحق هذا طريقة شيخه الظاهري هذا لأنه كان صاحباً له، ملازماً له، مستفيداً منه.

وبناء على ما سبق، فإن التأليف في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس انشأ فتح بابها وفتح جليباؤه أحد الظاهرية الرواد في هذا الفن وهو ابن أبي مروان، إذ معلوم أن مؤلف مدرسة الظاهر في الأحكام على نصوص الحديث، فلا رأي ولا قياس ولا تعليل ولا تقليد....

ومهما كان الأمر فإن هذا العمل - بلا شك - نضج واكتمل وبلغ الأوج على يد أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨١ هـ في كتابه « الأحكام الشرعية »^(١)، الذي ذاع وشاع، وتلقاه الناس بالقبول في المشرق والمغرب.

وفي ذلك يقول ابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ الذي وضع علم نقد: « فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر، وتلقي بالقبول، وحق له ذلك لجملة تصنيفه وبراعة تأليفه، واقتصاده، وجودة اختياره فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد ... فلذلك لا نجد أحداً ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا

(١) « كتاب الأحكام الشرعية » لابن الخراط ثلاثة تصانيف: الأحكام الكبرى، والأحكام الوسطى التي اختصرها من الكبرى، والأحكام الصغرى التي اختصرها من الوسطى. والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة، ووضع عليه ابن القطان نقده « بيان الوهم والايهام » هو الأحكام الوسطى. انظر علم علل الحديث لشبكتا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١٣٥٠، ومقدمة نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والايهام للدكتور فاروق حدة ص ٢٠-٢١.

والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حذاهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإشاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، فإنهم الذين قنعوا به ولم يتفخوا سواه...^(٢).

ويوضح المؤلف عبد الحق الإشبيلي ما قصد إليه من تأليف كتابه، فيقول في مقدمة « الأحكام الوسطى »: « إني جمعت في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرفائق والمواظ، وفتونا من الأدعية والأذكار، وجملاً من الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر مع زيد من التفسير، مما يكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير والملك الكبير »^(٣).

ويبدو أن الإمام ابن حزم قد سبق - في واقع الأمر - عبد الحق وشيخه ابن أبي مروان الظاهري إلى منهجية التأليف في أحاديث الأحكام المخرقة الأسانيد^(٤) بهذه الطريقة الشاملة، وإلى الجمع بين أمهات كتب السنة، والاختصار على الأحاديث الصحيحة، متأثراً في ذلك بكتاب^(٥) الحافظ أبي علي سعيد بن السكن المتوفى سنة ٣٥٣ هـ، وقد رتب ابن حزم الثاني بعد الصحيحين حيث قال -

(١) مقدمة بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الأحكام - لأبي الحسن بن القطان الفاسي ٧/٢ - بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

(٢) خطبة الأحكام الشرعية (الوسطى): ج ١، ورقة ٢، من علم علل الحديث: ص ١٤٤.

(٣) انظر: علم علل الحديث: ١/١٦٠.

(٤) الذي سماه « السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ » ورتبه على الأبواب الفقهية، وجعله مخلوفاً الأسانيد، وسكت عن الأحاديث المجمع على صحتها. وكتاب ابن السكن هو أول محاولة في هذا المجال بالمشرق تنتها محاولة ابن حزم بالمغرب

عندما ذكر له قول من يقول: أجل المصنفات «الموطأ» - «بل أولى الكتب بالتعظيم صحيح البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن...»^(١).

ولا شك أن إعجاب ابن حزم بهذا الكتاب حفزه أن يؤلف على منواله كتاب «الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاختصار على أصحها، واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها»^(٢)، والغالب أنه ضاع فيما ضاع من كتب ابن حزم^(٣).

فابن حزم - إذن - سبّاق إلى هذا النوع من التأليف في الحديث بالمغرب والأندلس، ولكن هذا العمل لم يبلغ النضج والاكتمال إلا عند ابن أبي مروان الظاهري الحزمي وتلميذه عبد الحق الإشبيلي، فيكون الظاهرية بهذا العمل هم أول من فتح باب التأليف في هذا الفن بالمغرب والأندلس كما تقدم.

ويعمل الأستاذ الفقيه الحجوي، هذه الشمولية التي استوعب بها عبد الحق الأحكام في مختلف المصادر بأن المؤلف عاش زمن الدولة الموحدية - الظاهرية - التي ألزمت الناس بالاجتهاد، واتباع الظاهر من الكتاب والسنة، وترك القياس^(٤).

ونتيجة لمصنف عبد الحق هذا الذي بناه على مؤلف شيخه ابن أبي مروان الظاهري، نشط التأليف في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس استدراكاً وتقديراً

(١) سير أعلام النبلاء للنهي: ٢٠٢/١٨ - ٢٠٣، وتذكرة الحفاظ له: ١١٥٣/٣، وتاريخ الإسلام له أيضاً: ص ٤١٦-٤١٧.

(٢) نفع الطالب: ٧٩/٢، وتذكرة الحفاظ: ١١٥٢/٣.

(٣) علم صنن الحديث: ١/١٣١، وانظر: آثار ومؤلفات ابن حزم في الباب الثالث من هذا البحث.

(٤) الفكر السامي: ٢/٢٢٦.

وشرحاً، فقد استدرج قاضي القضاة ابن طاهر الصقلي^(١) للتوفى سنة ٦٠٨ هـ على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب، رأى ابن عبد الحق أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده^(٢).

وآلف ابن القطان كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، وتعقب كتاب ابن القطان تلميذه الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن اللواتي التوفى سنة ٦٤٢ هـ في كتاب سماه «الناخذ الخصال السامية»، عن مأخذ الإهمال، في شرح ما تضمنته كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال. وما أضاف إليه من تسميم وإكمال^(٣).

وشرّح إحكام عبد الحق الإمام أبو الحجاج يوسف بن عمران المزدغي الفاسي التوفى سنة ٦٥٥ هـ - الذي نسب الدكتور إبراهيم حركات إلى الظاهرية، وسمى الشرح «أنوار الأفهام في شرح الأحكام»^(٤)، وهو أول شرح لكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي.

وازدهار التأليف في أحاديث الأحكام في هذا العصر هو في واقع الأمر ثمرة من ثمار الظاهرية، إذ إن ابن أبي مروان الشهيد الظاهري الحزمي شيخ عبد الحق هو أول من فتح هذا الباب، وقد استفاد الفقه من هذا العمل فائدة كبرى.

(١) تقدمت ترجمته، وهو من جبهة الحفاظ وأهل الحديث في عصر الموحدين، وهو منسوب أيضاً إلى الظاهرية، فقد أمره الموحدون لما قلده القضاء «أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصل الظاهرية، فامتثلوا أمره، وصلوا لا يكفون إلا بمحصل الظاهرية، وحروا على ذلك السنن بطول أيامهم»: بيوته فاس الكبرى لإسماعيل بن الأحمر: ص ١٩.

(٢) حضارة الموحدين للمناوي: ص ٣٩.

(٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - محمد بن جعفر النكتاني: ص ١٣٥.

(٤) جنوة الاقتباس: ص ١٣٨.

٤- أثر ابن حزم في منهج المحافظين عبد الحق الاشيلي وابن القطان الفاسي: يبدو تأثير عبد الحق بابن حزم والظاهرية واضحاً جلياً ، بعد تأثره بشيخه ابن أبي مروان الظاهري.

ويظهر تأثره بابن حزم في عنايته الفائقة بكتبه وحرصه على تحصيلها والاستفادة منها، والتعويل عليها في سائر مؤلفاته ، ويذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى أن الصوفي ابن عربي الحائمي الطائفي، الظاهري المذهب: «تلقى المعارف (الحزمية) عن عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي»^(١).

وهذا أمر صحيح، ذلك لأن ابن عربي ذكر في إجازته للملك المظفر غازي بن الملك العادل ما نصه: «ومن شيوخنا الأندلسيين أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، رحمه الله تعالى، حدثني بجميع مصنفاته في الحديث، وحدثني بكتب الإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح عنه»^(٢).

وذكر شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - أن من كتب الإمام ابن حزم التي اشترك عبد الحق وابن القطان في النقل عنها واعتمدها: الخليلي، وحجة الوداع، والإعراب عن الخبرة والالتباس الواقعيين في مذاهب أهل الرأي

(١) مقدمة ملخص إبطال القياس... : ص ١٧، ولكن الأستاذ سعيد الأفغاني يكتب في المصدر السابق نفسه أن عبد الحق الاشيلي هو تلميذ ابن حزم، وهذا وهم كبير، ذلك أن عبد الحق ولد بإشبيلية سنة ٥١٠ هـ وفي هذا التاريخ كان قد مضى على موت ابن حزم - رحمه الله - أربع وخمسون عاماً أي ما يزيد على نصف قرن، فكيف يكون عبد الحق، بعد هذا تلميذاً لابن حزم؟

(٢) نفع الطبيب: ١٦٤/٢، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، وشريح هذا هو تلميذ ابن حزم، وهو آخر من روى عنه بالإجازة.

والقياس، والإحكام في أصول الأحكام^(١).

أما كتاب «الإيصال» فقد اطلع عليه ابن القطان ولم يقف عليه عبد الحق وإنما نقل عنه بالواسطة^(٢)، وقال شيخنا في موضع آخر: «الإعراب» لابن حزم ينقل منه في تعليل الحديث كل من عبد الحق وابن القطان بكثرة^(٣).

ومن أثر ابن حزم في منهج المحافظين عبد الحق وابن القطان مسألة تعليل الحديث بالظاهر، الذي انفرد به الأندلسيون والمغاربة^(٤).

ذلك أن المغاربة أخذوا بالمفهوم اللغوي للعلة، ولم يعتبروا المفهوم الاصطلاحي، فإذا كانت العلة في اصطلاح المحدثين: «عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»^(٥).

فإن الأندلسيين ومعهم المغاربة، أخذوا بأحد شطري التعريف فقط، فلم يلتفتوا إلى كون القادح لابد أن يكون خفياً غامضاً حتى يسمى علة، فالمرسل والمنقطع والمعضل والمُدلس والمضطرب كل ذلك يعتبر علة^(٦).

وقد ضرب شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق أمثلة لتعليل ابن حزم بالظاهر قال في آخرها: وهذا «يدل دلالة واضحة على ابن حزم لا يفرق بين الظاهر

(١) علم علل الحديث: ٣٧٢/١ - ٣٧٣.

(٢) المصدر السابق: ٣٧٤/١.

(٣) عندي نسخة بقية الجزء الأول منه، مخطوطة، مصورة عن مكتبة الظاهر بن عاشور بتونس، وهي بخط البدر البشتكي تلميذ الحافظ ابن حجر.

(٤) المصدر السابق ١٠٥/١ هامش: ١٧.

(٥) المصدر السابق: ١٠١/١.

(٦) تدريب الراوي: ٢٥٢/١.

(٧) علم علل الحديث: ١٠١/١.

والخفي وأنه يعتبر الجميع علة^(١).

وعلى هذا المهتج سار كل من عبد الحق وابن القطان في كتابهما، في عدم التفريق في تعليل الأحاديث بين القادح الظاهر والخفي^(٢)، ولعلها نغمة من نفحات ابن حزم في أخذه بالظاهر في كل شيء.

أما في منهج الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، فقد كان فيه عبد الحق الإشييلي مقلداً تقليداً يكاد يكون تاماً لأبي محمد بن حزم الظاهري، وهذا أمر أثبتته ابن القطان الفاسي في غير موضع من كتابه «بيان الوهم والإيهام» وإليك بعض أقواله في ذلك:

١- قال ابن القطان: «فإن شيخه - أي شيخ عبد الحق - ومعتمده في التصحيح والتضعيف أبا محمد بن حزم»^(٣).

٢- وقال ابن القطان عن حديث رواه عكرمة ابن خالد: «فاعلم أنه حديث لا علة به، وقد غلط في تضعيفه ابن حزم وكان له عذر، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر، وعذر ابن حزم فيه هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي»^(٤) حتى أنه اختصره ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لتبليبه، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يابه له ابن حزم حين الاختصار فجّر لغيره الخطأ^(٥).

٣- ويذكر ابن القطان «أن أبا محمد عبد الحق يقلد ابن حزم في النقل

(١) علم علل الحديث: ١/١٠٢، وفيه بسط هذا الأمر، فليراجع.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١/١٠٣.

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٣/٣٦٢. تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

(٤) واسمه يحيى بن عبد الرحمن، وأسم كتابه «الضعفاء».

(٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٥/٤٠٥. تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

والتجريح^(١).

أما ابن القطان الفاسي، فقد أثبت شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - في دراسته العميقة والنقسية لكتابه «الوهم والإيهام» - أنه كان في منهجه النقدي متراً أيضاً بابن حزم، وهذه عبارة شيخنا قال: «ويتضح من البحث أن ابن القطان اعتمد كثيراً من قواعد ابن حزم الحديثية وأخذ بها، ولكن يدعي أن ذلك ما أداه إليه اجتهاده، وليس صادراً عن تقليد لابن حزم ولا لغيره»^(٢). ولا يخفى ما في كلمة «يدعي» من الشك والارتياب، وعدم التصديق والتسليم له بذلك.

وعند ذكر شيخنا لإحدى أصول ابن حزم في التصحيح والتضعيف وهو: أن اختلاف الثقات في الوقف والرفع والإرسال والإستاد لا يضر الحديث ولا يعلمه، لأن الكل ثقة، وقد أداه على وجه صحيح، قال: «نعم، الذي أخذ بمذهب ابن حزم - يعني في هذه المسألة - كلياً واتصّر له هو ابن القطان»^(٣).

ذلك هو بعض أثر الإمام ابن حزم الظاهري في منهج النقد والتجريح، والتضعيف والتصحيح، عند الحافظين عبد الحق الإشييلي وابن القطان الفاسي.

ولا ينبغي أن نغفل في نفس الوقت بعض الإشارات الدالة على هذا الأثر عند عبد الحق خاصة والواردة في كتب التراجم والطبقات عرساً، والتي تستحق التوقف عندها والتنبه لها، مثل أن عبد الله بن العربي^(٤) والد القاضي أبي بكر

(١) الوهم والإيهام ٢/٢٠٩ و ١/٨٧ و ١/٨١، عن: ابن حزم خلال ألف عام: ٥٩/٢.

(٢) علم علل الحديث من خلال «بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام» لشيخنا

الدكتور إبراهيم بن الصديق: ١/٢٩١.

(٣) المرجع السابق: ١/١٧٢.

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

- أحد كبار تلامذة ابن حزم ورواة كبه - كان من شيوخ عبد الحق الإشبيلي^(١) وعنه وعن شريته أخذ - بلا ريب - تاليف ابن حزم التي يعمل عليها في كبه رغم ما كتبه.

ومن هذه الإشارات أن عبد الحق سكن قبل انتقاله إلى بجاية ليلة - وهي بلد ابن حزم وموطنه الذي استقر فيه بآخره - وبها أخذ عبد الحق عن شيخ من شيوخ الظاهرية وهو ابن أبي مروان النيلي الشاهد المتقدم ذكره، وهذا كله من غير المدرسة الظاهرية في فكر عبد الحق وتقافته.

٥ - أثر الظاهرية في ظهور كتب الجمع بين الصحيحين:

ألف عبد الحق الإشبيلي أيضا كتاب «الجمع بين الصحيحين»^(٢)، وقد سبق إلى هذا العمل الحافظ أبو عبد الله الحميدي الميورقي الشافعي سنة ٤٨٨هـ^(٣)، الظاهري المذهب، من كبار تلامذة ابن حزم، ولعله أول من ألف في «الجمع بين الصحيحين» من أهل المغرب والأندلس^(٤)، وقد أثنى على هذا الكتاب شادا كبيرا جبهة المحدثين والحفاظ كابن بشكوال^(٥) وابن حجر والعراقي، قال النعمي: «وعمل الجمع بين الصحيحين، ورتبه أحسن ترتيب»^(٦)، والغالب على الظن أن عبد الحق تأثر في عمله هذا بكتاب الحميدي باعتباره أول من صنف في هذا الفن بالمغرب والأندلس.

(١) انظر لافسقا لتناصري ١١٧/٢، ط الدار البيضاء، وعلم علل الحديث ١٢٧/١.

(٢) الديباج للشيخ لابن فرحون ١٧٦.

(٣) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد الإمام ابن حزم من هذا البحث.

(٤) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٣٢.

(٥) انظر الصلة ٥٦٠/٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٢١/١٩.

ثم تلا الحميدي أحد الظاهرية الأندلسيين كذلك، وهو أبو عبد الله محمد بن حسن الأنصاري المري^(١)، من أهل لمربة الشوفي سنة ٥٣٢هـ قال عنه تلميذه ابن بشكوال: «وكان معنياً بالحديث ونقله، منسجاً إلى معرفته، عالماً بأسماء رجاله وحفصته، له كتاب حسن في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذته الناس عنه»^(٢).

فتمت ترى أن الظاهرية هم أول من فتح باب التأليف في هذا الفن، وأولواهم عنايتهم الفائقة، واهتمامهم البالغ، وتلك بركة أخرى من بركات أهل الظاهر على حركة التأليف في الحديث بالمغرب والأندلس، ولا شك أن عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط في جمعه بين الصحيحين كان متأثراً بهما - أي الحميدي والأنصاري - وسائكاً مسلكهما وحاذياً أسلوبهما.



(١) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

(٢) الصلة لابن بشكوال: ٥٨١-٥٨٢/٢ رقم: ١٢٨٠، وانظر الرسالة المستطرفة:

ص ١٣٢-١٣٣.

المبحث الثاني :

نشر المدرسة في علم الفقه وأصوله بالمغرب والأندلس

تقدم القول في مستهل هذا الفصل أن التفريق بين المدرسة الظاهرية والدولة الظاهرية وثمرهما في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس أمر متعثر، لأنهما في واقع الأمر شيء واحد، فلا بد أن يُقرن بين العاملين في هذا المبحث كما فعل في المباحث المتقدمة، لكي يستين هذا الأمر ويتضح.

المطلب الأول : أثر المدرسة في ازدهار علم الأصول بالمغرب والأندلس:
لم يكن علم أصول الفقه متداولاً بالمغرب وذاتاً بين أهله قبل دولة الموحدين الظاهرية، حيث نذر النظر في كتب هذا العلم وعلم الخلاف^(١)، وقبل التصنيف فيهما إلا ما وصلنا من كتب فُحِّلين من فحول علوم الشريعة بالمغرب والأندلس، أحدهما إمام الظاهرية في عصره وهو ابن حزم، وثانيهما رأس المالكية في عصره، وهو أبو الوليد الباجي، وقد تعاصر الرجلان وتناظرا بمبورقة.

ولعل تلك المناظرات^(٢) هي التي دفعتهما إلى تحرير أصول مذهبيهما، الأول في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» والثاني في كتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول» وغيرها من تأليف الرجلين.

وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أن أحسن ما ألف في علم الأصول بعد

(١) قال فيه ابن خلدون : « وهو علم حليل الفائدة في معرفة مأخذ الأئمة ولولتهم ومراعاة الخطأين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه » المقدمة ص ٤٥٧ ط طر القلم - بيروت، ط ١ ١٩٧٨ م

(٢) راجع كتاب مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي - للدكتور عبد المجيد التركي

الشافعي في الأندلس أصول الأحكام لابن حزم و « المواقات » للشاطبي^(١) وما يؤكد قصور أهل المغرب في علم الأصول، وعزوفهم عنه، ونفورهم منه، وقلة تناظرهم في مسائله وقواعده، ما ذكره الفقيه ابن رشد، فقد ورد في كتابه فصل المقال : « ولو رام إنسان اليوم من تلقاء نفسه أن يقف على جميع الحجج التي استبطنها النظار من أهل المذاهب^(٢)، في مسائل الخلاف التي وقعت المناظرة فيها بينهم في معظم بلاد الإسلام - ما عدا المغرب - لكان أهلاً أن يضحك منه^(٣) ».

ويوافقه في هذا الرأي المقرّي في « النفع » فعندما تحدث عن فنون العلم التي اهتم بها المغاربة ويرعوا فيها، بل والتي فاقوا غيرهم في بعضها قال : « وعلم الأصول عندهم متوسط الحال^(٤) ».

وما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره التتبيكي في « نيل الابتهاج » عن أبي الفضل ابن النحوي^(٥) المتوفى سنة ٥١٣ هـ « أنه لما دخل سجلماسة وجعل يُدرّس أصول

(١) ظهر الاسلام - لأحمد أمين : ٥٣/٣.

(٢) قال محقق الكتاب الدكتور البير : وكانت دراسة أصول الفقه مهلة في اسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين : ص ٣٣ هامش ١.

(٣) فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ص ٣٢-٣٣ لأبي الوليد بن رشد : تحقيق الدكتور البير نصري نادر ، والغريب أن كثيراً من الباحثين قل عن ابن رشد قوله « أن علم الأصول يروج في جميع البلدان ما عدا المغرب » انظر مثلاً مباحث في المنهج المالكي بالمغرب للدكتور الجبدي : ص ١٤٢ ، وهي عبارة لا تصح عن ابن رشد، ولا وجود لها في فصل المقال البتة ، وإنما العبارة الصحيحة ما أسلفنا ، وهي كافية في الدلالة على المراد .

(٤) نفع الطيب : ٢٢١/١ ، تحقيق د إحسان عباس .

(٥) يوسف بن محمد بن يوسف أبو الفضل المعروف بابن النحوي، توزري الأصل، أخذ عن اللخمي والمازري، فقيه أصولي يميل إلى النظر والاجتهاد، وهو ناظم : • اشتدي أزمة تنفرجي • نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتتبيكي : ص ٣٤٩-٣٥٠ .

الفقه وأصول الدين، مر به عبد الله بن بسام أحد رؤساء البلد فقال: ما العلم الذي يقرنه هذا؟ فأخبروه، فقال: هذا يريد أن يُدخِلَ علينا علوماً لا نعرفها، وأمر بطرده من المسجد، فقال: أمتُ العلم أُماتك الله هنا، فجلس ابن بسام هذا ثاني يوم لعقد نكاح سَخَرَا قَتَلْتَهُ صنهاجة^(١).

إن هذا الإهمال لعلم أصول الفقه، أسقط الفكر الشرعي بالمغرب في ضرب من الاجترار للفروع الفقهية، وأقوال متأخري المالكية، يقلد في ذلك اللاحق منهم السابق.

ولما عاد المهدي بن تومرت إلى المغرب - وقد درس علم أصول الفقه على فضوله - عجز الفقهاء عن مناظرته، وظهر عليهم، «لأنه وجد جواً خالياً، وألفى قوماً صيماً عن جميع العلوم النظرية خلا علم الفروع»^(٢) كما يقول عبد الواحد المراكشي، ويقول في موضع آخر: «وجمع له - أي السلطان علي بن يوسف المرابطي - الفقهاء للمناظرة، فلم يكن فيهم من يعرف ما يقول، حاشا رجلاً من أهل الأندلس اسمه مالك بن وَهَب كان قد شارك في جميع العلوم، إلا أنه كان لا يظهر إلا ما يثقف في ذلك الزمان»^(٣).

وكان لزاماً أن تتغير هذا الحال، في زمن الدولة الموحدية الظاهرية باعتبار ما قامت عليه من قلب للأوضاع، فقد صَحِبَ ذلك الازدهار في دراسة القرآن والسنة وعلومهما - كما تقدم - ظهور الاعتناء بعلم أصول الفقه، فالمنهج الأصولي - أي الأخذ بظاهر القرآن والحديث - الذي تبنته الدعوة الموحدية

(١) نيل الانتهاج: ص ٣٥٠.

(٢) المنجب: ٢٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٧١.

وسعت في تعميمه، كان من ثماره توجه الناس إلى هذا العلم الذي لا يتأتى استخراج الأحكام من النصوص إلا بمذقه، إذ هو الذي يفسط طرق وقواعد ذلك الاستخراج^(١)، ولذلك زاد التأليف في أصول الفقه انتشاراً وذهوعاً على عهد الموحدين^(٢).

وقد ذكرت المصادر بعض العلماء الذين اهتموا بهذا العلم وأقبلوا على دراسته وتدرسه والتأليف فيه زمن الموحدين، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الفهري^(٣) الأصولي المشوفي سنة ٦١٢ هـ الذي كان له علم بالفقه والأصليين والخلافات والجدل، وله تقييد على المستصفي لأبي حامد الغزالي^(٤)، ومنهم الفقيه الأصولي أبو العباس أحمد بن خالد المالقي، المشوفي سنة ٦٦٠ هـ الذي درس بالأندلس ومراكش «الإرشاد» و«المستصفي» والذي كان متحملاً لأصول الفقه ولأصول الدين على طريقة المتقدمين، وكان لا يرى بطريقة فخر الدين الرازي، ويرى فيها تخليطاً في إدخاله طرفاً من المنطق في الأصلين^(٥)، ومنهم الإمام الأصولي أبو عبد الله، محمد الفندلاوي القاسي، بحرف يابن

(١) انظر المهدي ابن تومرت - للدكتور عبد المجيد النجار: ص ٤٨٥.

(٢) انظر: تاريخ المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي - للدكتور عمر المهدي ص ٧٤.

(٣) فقيه أصولي من أهل بجاية، اشتهر بالأصولي، كان عالماً مجتهداً، رحل إلى المشرق، تولى القضاء ببجاية والأندلس واستخلف بمراكش، وكان يحضر هالس يوسف بن عبد المؤمن أمير المؤمنين، وكان بينه وبين القاضي أبي الوليد ابن رشد إغواء وصفاء، وهو الذي كان سبب نجاة في عهده. انظر ترجمته في عنوان الدراية للشمسني: ص ٢٠٨، ونيل الانتهاج للشمسني: ص ٢٢٨.

(٤) عنوان الدراية - للشمسني: ص ٢١٠.

(٥) المصدر السابق: ص ٧٣.

التكلمي المتوفى سنة ٥٩٦ هـ ألف أرجوزة في علم أصول الفقه، لأنه كان إماماً في هذا العلم وفي علم الكلام، وأبو الحسن علي بن محمد الخزرجي الإشبيلي الفاسي، يعرف بابن الحصار المتوفى سنة ٦١١ هـ صنف في أصول الفقه كتابه «البيان في تقيح البرهان»، وكتاب النسخ والنسخ، وأرجوزة في علم الكلام، شرحها في أربعة أسفار^(١).

وهناك علماء آخرون، نبغوا في هذا العلم، منهم علي بن محمد بن خليل الأندلسي، المعروف بابن الإشبيلي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ وهو الذي كان يقرر علم الأصول، وعلم الكلام بمدينة فاس^(٢)، وأبو الحجاج يوسف بن عبد الصمد الفاسي، يعرف بابن نموي المتوفى سنة ٦١٤ هـ كان إماماً في علم الأصول، وعلم الكلام^(٣).

ولانتشار هذين العلمين أصول الفقه وعلم الكلام بمدينة فاس، صار الأندلسيون أنفسهم يرحلون إلى فاس، لأخذهما عن علمائها المبرزين، أمثال أبي الحجاج ابن نموي وطبقته^(٤)، وممن درس عليه وعلى الفندلاوي الفاسي، أبو الحسن الغافقي الشاري السبي المتوفى سنة ٦٤٩ هـ^(٥).

(١) إفادة النصيب في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبي: ص ١٠٧ تحقيق

د محمد خبيب ابن الخوجة ط. تونس الدار التونسية للنشر، وجودة الاقياس ص ٢٢٠

ط دار المنصور، الرباط ١٩٧٣، وحضارة الموحدين - للمنون: ص ٤٢

(٢) حضارة الموحدين للمنون ص ٤١.

(٣) حضارة الموحدين للمنون: ٤٢.

(٤) المراجع السابق ص ٤١.

(٥) إفادة النصيب في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد ص ١٠٧ تحقيق محمد

خبيب ابن الخوجة، ط تونس الدار التونسية للنشر

غير أن أخطر ما يلفت الانتباه في زمن الموحدين، ويدل على المراد والمقصود من هذا البحث، هو ظهور مؤلفات في أصول الفقه بنيت على أصول الظاهرية؛ بل على أصل أصولهم وجوهر مذهبهم وهو إبطال القياس.

وكان رئيس طلبة الموحدين بالمغرب أو مزوارهم^(١) كما يقول الغبريني، الحافظ أبو الحسن ابن القطان الكتامي الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ هو الذي تولى هذا الشأن فألف رسالة سماها: «إنهاء البحث متها»، عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه^(٢)، كما ذكر ابن عبد الملك كتاباً آخر له في نفس الموضوع في الرد على عالم اسمه أبو علي الطوير^(٣) أثبت القياس بطرق لم يرتضها ابن القطان، ولم يرها مقنعة وسماها: «النزع في القياس لناضلة من سلك غير المهيج في إثبات القياس» قال ابن عبد الملك في ترجمة أبي علي الطوير: «وله في إثبات القياس رأي خالفه فيه أبو الحسن بن القطان، وصنف رادا عليه: «النزع في القياس»^(٤).

وقد جزم الأستاذ عبد الله كنون بأن كتاب ابن القطان هو في إبطال القياس، يقول: «وله تأليف منها كتاب النزع في القياس، في إبطال القياس»^(٥)، يقول هذا وهو ممن ينفي ظاهرة الدولة الموحدية بشدة كما تقدم.

(١) انظر: عنوان الدراية: ص ٤٣.

(٢) الذيل والتكملة - لابن عبد الملك: ص ٨، ق ١، ص ١٦٨.

(٣) واسمه: عمر بن محمد بن علي الصنهاجي، مراكشي الأصل، وشهر في مصر والحجاز

بأبي الخطاب السوسي توفي سنة ٦٢٢، انظر: الذيل والتكملة: ص ٨، ق ١، ص ٢٣٧ ط. الأكاديمية المغربية.

(٤) الذيل والتكملة: ص ٨، ق ١، ص ٢٣٩.

(٥) النبوغ المغربي: ١٤٩/١.

أما شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - فلا يرى في كتابي ابن القطان القاسي دعوة إلى إبطال القياس، فعنوان الكتاب الأول يدل على حياده لإزاء أصل أصول الظاهرية وهو نفي القياس، وأنه بحث الموضوع بحثاً مجرداً. وأثبت أدلة اثنتين والثلاثين، أما الكتاب الثاني، فالظاهر من عنوانه أن رده على أبي علي التطوير إنما هو على الطرق التي أثبت بها مؤلفه القياس، لا على الأخذ بالقياس في حد ذاته^(١).

ومع ذلك فإن شيخنا لم يجزم بهذا الرأي كما لم يجزم بكون ابن القطان كان مجتهداً أو ظاهرياً، لأنه لا نعرف الأصول التي يبنى عليها اجتهاداته بالتحديد هل هي أصول أهل الظاهر أم أصول غيرهم؟ بسبب عدم تمكننا من الوقوف على مؤلفاته في أصول الفقه^(٢)، واعتذر عن عدم إمكان الحسم في هذه المسألة بقوله: «وعلى كل حال فهذا الموضوع لا يزال في حاجة إلى بحث وإلى مزيد من تسليط الأعضاء، والمرجع، الآن حسبما هو موجود من أدلة، أن ابن القطان كان يجتهد في الأحكام ولم يكن مقلداً للمذهب»^(٣).

وهذا الرأي يتناغم مع كيفية تفسير شيخنا للنصوص التاريخية التي تفيد أن الموحنين أخذوا بالظاهر بدل مذهب مالك، بأن الظاهر الذي أخذوا به ليس هو طريقة داود بن علي وابن حزم وغيرهما من أئمة الظاهر، بل ظاهريتهم كانت تحلى بمرونة أكبر، وإنما اتخذوا من ابن حزم وكلمة «الظاهرية» شعاراً ورمزاً لثمرد على المذاهب الفقهية؛ ولاسيما المذهب المالكي الذي كان المذهب

(١) علم علل الحديث ١/ ٢٩١.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٩٠.

(٣) المرجع السابق: ٢٩١.

الرسمي للدولة المرابطية؛ والتي عمل الموحدون على عمو كل ما يربط الناس بها من الأذهان^(١).

ومن الإقرار بالحقيقة القول: إن الجزم بأن كتابي ابن القطان في إبطال القياس أمر متعذر الآن مادام الكتابان مفقودين وكذا بعض كتبه الأخرى في أصول الفقه، وإن كان هذا لا يعني من الترجيح بالظن حسب بعض الأدلة المتوفرة، وإليك بعضها:

١- تأثر ابن القطان بابن حزم وكتبه ومنهجه - كما تقدم - أمر لا ينتطح فيه عتزان، فهو ينقل من سائر تأليف أبي محمد كالأحكام في أصول الأحكام، والمحلى، وحجة الوداع، والإيصال، وأكثر من النقل من كتاب «الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس» فلا يستغرب ولا يستبعد تأثره بمذهب الظاهرية في نفي القياس، لا سيما وأنه عدّث، والمحدثون عموماً ينفرون من القياس وإن لم يُطلوه كما جاء في مستهل هذا البحث.

٢- تأثر ابن القطان في علم أصول الفقه بكتاب آخر من كتب ابن حزم، فحاول النسيج على منواله، وهو كتاب «مراتب الإجماع»^(٢) لابن حزم، والإجماع هو آخر أصول الظاهرية بعد الكتاب والسنة، ولا أصل لهم غير النص أو الإجماع المستند إلى نص، وقد سمي ابن القطان كتابه هذا بـ «الإقناع في مسائل الإجماع»^(٣)، بل سماه بعضهم بنفس اسم كتاب ابن حزم «مراتب الإجماع» وهو

(١) المرجع السابق: ١/ ٢٩٠.

(٢) وهو مطبوع، وبهامشه نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) يوجد مصوراً على «الميكروفيلم» بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٩٥ يقع في ٧٨ ورقة، وسمعت أن شيخنا الدكتور فاروق حمادة يشتغل بتحقيقه.

في هذا الكتاب يقل من كتاب ابن حزم المذكور والمحلّى له.

وهذا الكتاب ألفه ابن القطان بأمر من أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف بن عبد المومن^(١) فهو كتاب ألف بأمر من الدولة الظاهرية التي أبطلت القياس واستأضت عنه بالنص والإجماع.

٣- تأليف ابن القطان للكتابين في زمن بني عبد المومن الذين «أبطلوا القياس، وأزموا الناس بالآثر والظاهر»^(٢) كما يقول ابن فرحون، وهو رئيس طلبتهم، ورؤيته على أحد مشيقي القياس وهو أبو علي الطّوَيّر، يعطي انطبعا قويا أن الكتاب انتهى خاصة كان في إبطال القياس، أو ذمه على الأقل، سيما «وأن تشيع ابن القطان للموحدين ثابت لاشك فيه، وله مظاهر»^(٣) كما يقول شيخنا المذكور إبراهيم بن الصديق وقبله ابن عبد الملك في «الذيل والتكملة».

٤- ذكرت كتب التراجم أن من شيوخ ابن القطان القاضي أبا القاسم بن بقي القرطبي المتوفى سنة ٦٢٥ هـ من ذرية بقي بن مخلد قاضي القضاة ومسند أهل المغرب في زمن الموحدين، والذي يقول عنه تلميذه الرعيني: «كان يرغب عن صنع مثلك، ويميل إلى الظاهر، ويتزع إلى ابن حزم، ويتشيع له»^(٤).

وقد ذكر ابن عبد الملك أن ابن القطان حالى شيخه هذا وأكثر عنه^(٥).

(١) انظر علم مثل الحديث ٢٩٢/١

(٢) التذييل الذهب ص ٢٨٦ وانظر أيضا شذرات الذهب ٩٦/٥، والفكر السامي ٢٢٦ ٢

(٣) علم مثل الحديث ٣١٢/١

(٤) رباح الرعيني ص ٥٠ رقم الترجمة ١٦

(٥) الذيل والتكملة في ١/ ص ٨ ص ٩٦

وسمع منه مسند جده بقي بن مخلد وتفسيره^(١).

ولا شك أن هذه المجالسة الطويلة والمذاكرة الكثيرة، قد تركت أثرها العميق في نفس ابن القطان وفكره.

لكن رغم هذه الأدلة الظنية وغيرها، فمن الاعتراف بالحق القول: إنه يصعب على الباحث الجزم برأي في هذه القضية، وإن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين، واليقين يحتاج إلى استقراء كتب ابن القطان الأصولية والفقهية، وأكثرها مخطوط أو مفقود الآن، وعسى أن يلهم نفس الغبار عن بعضها الباحثين إلى الخروج برأي نهائي في هذه المسألة.



(١) علم مثل الحديث للدكتور إبراهيم بن الصديق ٢٥٨/١.

المطلب الثاني

نشر المدرسة في حركة الفقه بالمغرب والأندلس

في «درة الحجال» لابن القاضي : «قال ابن مرزوق: ما عرفت العلم حتى قدم إلينا هذا الشاب، فقيل له: وكيف؟ قال: لأنني كنت أقول فُسَلِّمْ لي قولي، فلما جاء هذا شرع بنازعني فشرعت التحرر، وانفتحت لي أبواب المعارف»^(١).

وبنفس النظر عن يكون هذا الشاب، فإن كلام ابن مرزوق ينطبق تماماً على حالة أهل الظاهر وابن حزم مع فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس.

ولعل من نافلة القول : أن اللون الذي كان طاغياً على الفقه بالمغرب والأندلس هو الفروعية والتقليد لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم خاصة^(٢)، فقد ذكر القاضي عياض في ترجمة فضل بن سلمة بن حريز الألبيري المتوفى سنة ٣١٩هـ أنه كان «حافظاً فقيهاً، لا شغل له ليله ونهاره إلا الدرس والمناظرة، والكلام في الفقه، وحن إلى البيرة بلده، فلما وجد فقهاءها قد تمكَّن سؤذذهم، وتفتشهم في المدونة خاصة، فلما جالسهم وذكَّر لهم أقوال أصحاب مالك، قالوا، ذُخْ هذا عنك، فلما احتاج إليه، طريقنا كلام ابن القاسم لا غيره، فرأى زهدهم في علم، فانصرف إلى مجابهة»^(٣).

وقد بلغ هذا الاتجاه أقصى حدَّه عند أصبغ بن خليل القرطبي المالكي المتوفى سنة ٢٧٣هـ الذي دارت الفتيا عليه بالأندلس حسين عاماً كما يقول

(١) درة الحجال في أسماء الرجال ٢/ ٢٩٣.

(٢) انظر ترتيب المدارك ٤/ ٢٥١.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٢٢٢-٢٢٣.

ابن الفرضي^(١)، وكان معادياً للحديث وأصحابه، بل لكتبه نفسها. قال قاسم بن أصبغ: سمعت أصبغ بن خليل يقول: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبه»^(٢).

هكذا كانت حال فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس في الأغلب الأعم إلا فيما ندر^(٣)، وكانوا يقولون فيسَلِّمْ لقولهم، ويأمرون قبطاعون، حتى ظهر أهل الظاهر بالأندلس، فزاحمهم بالمناكب، وأحيوا فقه الدليل والنصوص بعد موت، ولم توجد قبل ذلك مدرسة فقهية زاحت المذهب المالكي مزاحة حقيقية وقوية؛ كما فعلت المدرسة الظاهرية.

ويعتبر قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي^(٤) المتوفى سنة ٣٥٥هـ أحد مؤسسي المدرسة الظاهرية بالأندلس، من أوائل من جاهر بنقد مسلكت فقهاء المالكية بالأندلس في تقليدهم الأعمى لمالك، لأنه كان يرى الأخذ بالدليل وترك التقليد جملة كما جاء في ترجمته^(٥)، فراح ينكر ويميب على الأندلسيين مسلكتهم في قصيدة له مشهورة، أورد بعض أبياتها حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر في معرض دمة للتقليد هو أيضاً في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، وهي قوله :

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ١٥٠.

(٢) المصدر السابق، والمدارك ٤/ ٢٥٢.

(٣) انظر بسط ذلك في الفصل الذي عقد للمدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية قبل ابن حزم.

(٥) انظر : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٨٤٦.

صديري من قوم يقولون كلما
فإن عدت قالوا هكذا قال أشهب
فإن زدت قالوا قال سحنون مثله
فإن قلت قال الله ضجوا واكثروا
وإن قلت قد قال الرسول فقولهم

وهو تصوير بليغ لحال المقلدين، وأسارى التقليد من المالكية بالأندلس.
فهو يدعوهم إلى تصحيح الكتاب والسنة، فغل أهل الظاهر، وهم يمتنعون
عنه بأقوال الرجال من أصحاب مالك وآرائهم

وبعد منظر تاج الظاهرية، ولكن أقواهم شكيمة هو شيخ المدرسة ابن
حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ الذي أعلن حربه على التقليد، ونبذ بالعراء.
وقب للمالكية ظهر المحن، وشنع عليهم تقليدهم للمالك وأصحابه، وعقد
المنافرات معهم من أجل صرفهم عن ذلك، وإحياء فقه الدليل فيهم، وكتب
في ذلك كثيراً، ومن حلة ذلك قوله: «وأما أهل بلدنا فليسوا بمن يتعنى
طلب دليل على مسائلهم، وطائفة منهم في الغفلة إنما يظنهم كما ذكرنا أنما
يفرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم،
وهو غثوق ملتبس بخرق، فإن وافق قول الله وقول رسوله عليه
السلام قول صاحبهم، أخذوا به. وإن خالفه تركوا قول الله جانباً، وقول
عليه السلام طهرياً، وتنا على قول صاحبهم»^(١)

(١) جميع بيان العلم وفصله لآمن عبد البر ١٧٢/٢ ط دار الكتب العلمية بيروت
(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١١٧/٦ بتحقيق أحمد شاكر

وقد تحول ابن حزم نفسه إلى مذهب الظاهرية بتأثير شيخه أبي الحبار
مسعود بن سليمان بن مفلت^(١) الشنترقي المتوفى سنة ٤٢٦ هـ، ثم اتبع ابن
حزم أيضاً في عصره وبعده كثيرون على مذهب الظاهري، وخرجوا من
مذهب مالك إليه^(٢). كما أن كثيرين ضاقوا به ذرعاً، وأعلنوا الحرب عليه
وعلى كعبه، حتى بلغ بهم الغيظ أن أحرقوها علانية في إشبيلية.

ولكن الذي يهمنا من هذا كله هو أن الإمام ابن حزم والظاهرية ملأوا
الأندلس حركة فكرية عنيفة، فكان لهم بذلك الأثر الفعال في إيقاف الحياة
العلمية والفقهية التي ازدهرت معهم وبعدهم في أجيال المغرب والأندلس،
وجعلوا بذلك مجالس العلم وأقطاب الفقه معسكرين متصاراً وحصوناً.

وقد أثمرت هذه الحركة الظاهرية بالأندلس التأثير على فقه بعض المالكية
لنفسهم، وفي وقت مبكر جداً، فهذا آخر المالكية قرطبة - كما يقول حياض -
أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار المتوفى سنة ٤١٩ هـ وكان
معاصراً لابن حزم وشيخه أبي الحبار الشنترقي الظاهري، كان مع مالكيه
يقول في بعض المسائل يقول الظاهرية

يقول القاضي حياض مقررأ هذه الحقيقة: «أبو عبد الله محمد بن عمر،
المعروف بابن الفخار، ويعرف بالحافظ، لقب عرف به، آخر المالكية قرطبة،
وأحفظ الناس، وأحضرهم علماً، وأحسنهم تذكراً، وأسرعهم جواباً،
وأوقفهم على خلاف العلماء مرجحاً بين المذاهب، حافظاً لتحديث والأثر،

(١) انظر ترجمته في اعلام المدرسة الظاهرية قبل ابن حزم.
(٢) يقيق المجال هنا عن سرد كل الذين تحولوا من مذهب المالكية إلى مذهب الظاهرية،
فراجع ذلك في تراجمهم تجد

ماتلا إلى الحجة والنظر، سمع أبا عيسى، وكان أولا يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه... وكان ابن الفخار يفضل داود القياسي^(١)، ويقول في بعض الأشياء بقوله^(٢). وقال أيضاً «وكانت له مذاهب أخذ بها في نفسه، خالف فيها أهل قطره»^(٣).

فكان تأثر ابن الفخار رغم مالكيته بفقه داود الظاهري - بلا ريب - من ثمار الاحتكاك بين المدرستين المالكية والظاهرية بالأندلس، فأنجبه بعض المالكية بسبب ذلك إلى حفظ الحديث والأثر، والميل إلى الحجة والنظر، والترجيح بين المذاهب، والانفتاح عليها، وعدم الاقتصار على مذهب مالك فحسب.

وقد دفع هذا الأمر ابن الفخار إلى الرد على أبي محمد بن أبي زيد القيرواني نفسه المتوفى سنة ٣٨٦هـ إمام المالكية في عصره، المسلم له الأمر، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله^(٤)، والذي كان يعرف بمالك الصغير وبخليفة مالك، وكان يقال فيه «قطب المذهب»^(٥)، رد على كتاب «الرسالة»^(٦) لابن أبي

(١) هو داود بن علي الأصبهاني إمام الظاهرية بالشرق، ويقال له: القياسي، لشهرته بإبطال القياس في الشريعة.

(٢) ترتيب المدارك: ٢٨٦/٧.

(٣) المصدر السابق: ٢٨٨/٧.

(٤) انظر الديباج المذهب لابن فرحون: ص ١٣٦.

(٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم النفاوي المالكي: ٩/١، ط دار الفكر.

(٦) والرسالة من أهم ما ألف في المذهب المالكي، وتعد من حيث الأهمية والتداول الكتاب الثالث بعد الموطأ والمدونة، ولم يحظ مؤلف من مؤلفات المالكية بما حظت

زيد في كتاب سماه «التبصرة»^(١).

وقد وجدت ابن الفخار في كتابه هذا^(٢)، يستشهد بأقوال داود بن علي الأصبهاني الظاهري من أهل العراق ويحتج بها^(٣)، واتهمه القاضي عياض بالتعسف في رده على ابن أبي زيد قال: «وله رد على أبي محمد بن أبي زيد في رسالته، رداً تعسف عليه فيه في كتاب سماه «التبصرة»^(٤) ولم يكف ابن الفخار بالرد على ابن أبي زيد من المالكية، بل رد أيضاً على أبي عبد الله ابن العطار^(٥)

به الرسالة من الذبوع والانتشار والقبول لدى الناس، وقد جمعت ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان وأحكام العبادات والمعاملات، وما يسر أو يتبد من الآداب. انظر: الفواكه الدواني: ٩/١، وتاريخ المذهب المالكي: للدكتور عمر الجيدي: ص ١٩٣.

(١) ترتيب المدارك: ٢٨٨/٧.

(٢) وقد اطلعت - بحمد الله - على ما وجد من كتاب «التبصرة» في الرد على رسالة ابن أبي زيد لابن الفخار، وهو مخطوط متسخ من الأصل، نسخه شيخنا أبو أويس محمد بوخيزة التطواني الحسني بخطه، يقول في مستهل الحافظ ابن الفخار: «أما بعد، عصمتنا الله وليناك من دواعي الهوى، ومعارض الردى، ووفقنا وليناك لاتباع الهدى، فقد فهمت ما ذكرته من إغفال أبي محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله في رسالته فيما سعى عنه وغلب فيه من طريق قلة النظر وإهمال الفكر. وقد عذمت لما رأيت تطلعك إلى معرفة الحقائق، أن آيين لك بما أقول فيه، وأنبه عليه، وإلى الله سبحانه أرغب في التوفيق».

(٣) انظر على سبيل المثال ورقة (٧) من المخطوط المتسخ حيث يستدل على أن كل ماء لم يتغير لعبته ولم ينسب إلى غير عنصره فلا بأس بالطهارة به بقول داود ورقة (٩) حيث يستدل على أن الاستنار في الوضوء فرض بقول داود.

(٤) المدارك: ٢٨٨/٧.

(٥) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار كان متفتناً في علوم الإسلام، عارفاً بالشروط، أملى فيها كتاباً عليه عول كثير من أهل المغرب - الديباج المذهب - لابن فرحون ص ٢٦٩.

المالكي في وثائقه^(١)..

والذي يفيدنا من هذا كله هو تأثر ابن الفخار وهو آخر المالكية بقرطبة بالظاهرية، وتفضيله لداود القياسي وقوله في بعض الأشياء بقوله، كما يقول عياض، وقد وجدنا صدق هذا الكلام في كتابه «التبصرة».

وامتد هذا الأثر بعد قرابة قرن من الزمان إلى الدولة الموحدية الظاهرية في القرن السادس الهجري، فبعد زمن المرابطين الذي كان الفقه المالكي فيه قائماً على تقليد كتب الفروع، أراد الموحدون إنشاء حركة فقهية تقوم على الاجتهاد واستخراج الأحكام من ظاهر الكتاب والسنة، وقد أثمر هذا السعي منهم بعض الإنمار بالمغرب والأندلس، يمكن أن نتيه في مظهرين: تأصيل الفقه المالكي، وازدهار الحوار والمناظرة والجدل بين المالكية والظاهرية.

١- تأصيل الفقه المالكي :

لم يستطع الموحدون «محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة» كما يقول عبد الواحد المراكشي، وإن راموا ذلك وسعوا إليه بمختلف الوسائل^(٢).

لأن المذهب المالكي كان عميق الجذور في التربة المغربية، شب عليه الصغير وهرم عليه الكبير، لكنهم استطاعوا - بدعوتهم إلى الأثر والظاهر، وهو المهم - تلقيح الفقه المالكي بمادة الحياة الأصلية بالنسبة إلى كل المذاهب الفقهية، وهي الرجوع إلى الكتاب والسنة، فلم يبق الفقه المالكي هو ذلك الفقه

(١) المدارك ٢٨٨/٧

(٢) راجع بسط ذلك في فصل: «من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة» من هذا البحث.

الساذج الذي يقارن أقوال أئمة المذهب بعضها ببعض، ويرجمها في النهاية إلى رواية ابن القاسم عن الإمام مالك، بل صار يعتمد على الأدلة وينظر في الخلاف العالي^(١).

ونتيجة لتفاعل المالكية مع الظاهرية بدأوا يميلون إلى الاختيار والترجيح، ونبذوا التعصب لأئمة المذهب، وجعلوا البحث والنظر رائدهم في معرفة الأدلة، وتقرير الأحكام.

وقد أفاد عمل يعقوب المنصور في إحراق كتب الفروع والتضييق على فقهاء الحركة الفقهية فائدة جُلّى، حيث جعل فقهاء المالكية يقللون في الإكباب على النظر في علوم الفروع المجردة، وينصرفون إلى دراسة الفقه في أصله العظيم الكتاب والسنة^(٢).

فظهر الاشتغال بعلم التفسير والتأليف في أحكام القرآن، وانتشر علم الحديث والتأليف في أحاديث الأحكام كما تقدم.

بل أفيد من ذلك كله، أن البلاء الشديد الذي صب على فقهاء المالكية صباً دفعهم إلى تأليف كتب في فقه الحديث والسنة للذب عن مذهب مالك، وردّ دعاوى الظاهرية والموحدين الذي يزعمون أن الفقه المالكي ليس فقهاً مؤصلاً، فشرع أبو الحسين بن زرقون المتوفى سنة ٦٢٢ هـ في تأليف كتاب «أزهار السنن وإيضاح السنن»، ثم تركه حين امّحن، ولمّا سئل عن ذلك قال :
إن الخليفة قد أبسى وإذا أبى شيئاً أبىته^(٣)

(١) النبوغ المغربي لعبد الله كنون: ١٢٤/١.

(٢) المرجع السابق: ١٢٠/١.

(٣) برنامج الرعي: ص ٣٣.

وصنف أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك المعروف بابن أبي حمزة الأندلسي المُرسي المالكي المتوفى بمروية سنة ٥٩٩ هـ كتاب « نتائج الأبحاث، ونتاج النظر، في معاني الآثار » كما سماه ابن الأبار^(١)، وسماه الحافظ شمس الدين الذهبي: « نتائج الأفكار في معاني الآثار »^(٢).

قال الذهبي: « ألفه عندما أوقع السلطان^(٣) بالمالكية، وأمر بإحراق المدونة^(٤). وقد وصفه ابن الأبار فقال: « كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً بمذهب مالك، عاكفاً على تدريسه، فصيح اللسان، حسن البيان، عدلاً في أحكامه، جزلاً في رأيه، عريقاً في النباهة والوجاهة »^(٥).

ولقد امتحن هو نفسه بسبب امتناعه من تولي قضاء مرسية للموحدين^(٦). فكان هذا الامتحان دافعاً إلى صمود المالكية، وإلى تأليف كسب في فقه الحديث والسنن ومعاني الآثار ذباً عن مذهب مالك.

وآلف خصم الظاهرية اللدود القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المتوفى ٥٤٣ هـ كتاب « المسالك إلى موطأ مالك »، ويَبَيِّن في مقدمته الباعث له على تأليفه فقال: « إنما حملني على جمع هذا المختصر بما فيه، إن شاء الله كفاية وتنوع أمور ثلاثة: وذلك أنني ناظرت يوماً جماعة من أهل الظاهر الحزمية

(١) التكملة لابن الأبار: ٢/ ٥٦٣ ط. عزت المطار الحسني، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٩٩، رقم الترجمة ٢٠٢.

(٣) هو يعقوب المنصور بدليل قول ابن الأبار: « ألفه بعد الثمانين وخمسةائة، ومعلوم أن المنصور تولى الخلافة في هذه السنة ٥٨٠ إلى ٥٩٥ للهجرة.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٩٩.

(٥) التكملة ٢/ ٥٦٣.

(٦) المصدر السابق.

الجهلة بالعلم والعلماء وقلة الفهم على موطأ مالك بن أنس، فكل عاب وهزأ به.

فقلت لهم: ما السبب الذي عبتوه من أجله؟ فقالوا: أمور كثيرة:

أحدهما: أنه خلط الحديث بالرأي.

والثاني: أنه أدخل أحاديث كثيرة صحيحة وقال ليس العمل على هذه الأحاديث.

والثالث: أنه لم يفرق فيه بين المرسل والموقوف والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام صحت عندكم [أي عند المالكية] إمامته في الفقه والحديث^(١).

وبسبب هذه التهم التي رمى بها الظاهرية الحزمية موطأ مالك، انبرى لهم ابن العربي ليثبت لهم إمامة مالك في الحديث والسنن وإمامته في الفقه، ولم يكتف بهذا الكتاب بل ألف كتاباً كثيرة في الرد على الظاهرية الحزمية - كما يسميهم - ولكن هذا الكتاب اختص بتأصيل الفقه المالكي: في ضوء الآثار والسنن، ولذلك أثبتناه هنا دون غيره من مصنفاته.

وعن حركة التأصيل هذه يقول الفقيه الحجوي: « أعلم أنه برقت بارقة على الفقه في سنة ٥٥٠ هـ تحرك بها حركة أشبه بحركة الموت، وذلك أن عبدالمؤمن بن علي لما غلب المغرب ووجد العلماء انهمكوا في الفروع راضين خطة التقليد الذي يقضي على الفقه، فكر فكرة في إلزام العلماء بالاجتهاد،

(١) المسالك إلى موطأ مالك، الجزء الأول، ورقة ١، مخطوط مصور عن شريط «ميكروفلم» بالخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٦٢ وهو مأخوذ عن نسخة أصلية جزائرية، مكنتني منه صديقنا الدكتور المكّي قلاينة. جزاء الله خيراً، وسمعت آخرها أن السليمانى الجزائري مشغول بتحقيقه.

وترك التقليد، فقيل: إنه أبرزها إلى حيز العمل، فحرق كتب الفروع كلها^(١) وأمر بوضع كتب أحاديث الأحكام^(٢)، ويقول عن حفيد عبد المؤمن يعقوب: «فظهر في وقته حفاظ وعلماء مجتهدون يلحقون الفرع بأصله»^(٣) ب- ازدهار الحوار وعلم الجدل والمناظرة بين المالكية والظاهرية:

لم يكن الجدل والمناظرة رائجين بالمغرب والأندلس قبل ظهور المدرسة الظاهرية، وذلك لأن هذين اللونين من النشاط الفكري يتولدان من تباين المذاهب وتنافسها، وهو ما لم يكن متوفراً بالأندلس والمغرب.

نعم، وجدت بعض المذاهب بالأندلس دون المغرب كالمذهب الشافعي، ومذهب الأوزاعي...، ولكنها لم تستطع تهديد المذهب المالكي تهديداً حقيقياً الأمر الذي يتج عنه تطور علم الجدل والمناظرة، ولكن الذي فعل ذلك بحق هو المذهب الظاهري، لاسيما عند الإمام ابن حزم الذي أصبح في الأندلس قطب الرchy والمحور الأساس لهذا الجدل الدائر، وذلك لمخالفة مذهب مالك بالمغرب واستبداده بعلم الظاهر^(٤)، كما يقول عبد الواحد المراكشي:

ومن الإنصاف أن يقال: إن منذر بن سعيد البلوطي الظاهري المتوفى سنة ٣٥٥هـ قد سبق ابن حزم إلى هذا الفن، وقد وصفه ابن الغرضي بذلك

(١) ثبت - فيما تقدم - أن عبد المؤمن لم يحرق كتب الفروع وإنما أمر بذلك ولم يفعل
أما الذي أحرقها بالفعل فهو حفيده يعقوب المنصور.

(٢) المعبر السامي: ١٧٠/٢.

(٣) المصدر السابق: ١٦٥/٢.

(٤) المصدر: ص ٧٦.

فقال: «وكان مذهبه في الفقه مذهب النظار^(١) والاحتجاج، وترك التقليد، وكان عالماً باختلاف العلماء، وكان ميل إلى داود بن علي بن خلف العباسي ويحتاج له»^(٢).

وقال المقري: «وكان خطيباً بليغاً عالماً بالجدل حاذقاً فيه، شديد العارضة حاضر الجواب عتيده، ثابت الحجة»^(٣). ومع ذلك فالبلوطي لم يكن صلباً في مواجهة المالكية كابن حزم «لأنه كان إذا جلس للحكومة - وكان قاضي الجماعة - قضى بمذهب الإمام مالك وأصحابه، وهو الذي عليه العمل بالأندلس، وحمل السلطان أهل مملكته عليه»^(٤).

لكن الذي حذق أساليب الجدل والمناظرة بحق، وملا الدنيا وشغل الناس بهذا الفن، وأسس قواعده، وأصل أصوله بالأندلس^(٥)، هو إمام الظاهرية بالغرب الإسلامي ابن حزم، فهو رجل جدلي، بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وتصانيفه كلها مناقشات جدلية، ومناظرات فقهية، وهو عنيف في جداله - إذا رام طلب الحق - كما هو معروف، حتى قرن ابن الغريفي لسانه بسيف الحجاج لأنه كان «يصك به معارضة صك الجنادل» كما يقول معاصره ابن حيان.

(١) أي المناظرة.

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الغرضي ٨٤٦/٢.

(٣) نفع الطيب ٢١/٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في كتابه «الإحكام» والتقريب لحد المنطق، والفصل «والرد على ابن النفريلة» وغيرها من كتبه ورسائله.

وابن حزم نفسه يروي لنا أنه كان يناقش يوماً أبا عبد الله بن كليب القيرواني حول ماهية الحب ومعانيه فقال له هذا الرجل: «أنت رجل جدلي ولا جدل في الحب يلتفت إليه»^(١).

ولكن لا يهمننا الآن الوقوف طويلاً عند موضوع ابن حزم الجدلي، فقد كتب في ذلك الكثيرون وبسطوا أمره^(٢)، إنما الذي يهمننا هو الكشف عن الأثر الذي أحدثه ابن حزم والظاهرية بمجدهم ومناظراتهم في حركة الفقه عامة والفقه المالكي خاصة.

فلقد استفاد الفقه من هذه الحركة الظاهرية، وإن ثبت الدليل فاسرّد كتب التراجم والطبقات الأندلسية وغيرها، لثرى كم من الفقهاء لاسيما المالكية حلوا أنفسهم على الرد على ابن حزم والظاهرية أو الانتصار لهم، وهذا غاية ما يؤثره الفقه لينمو ويتجدد.

ونبدأ هنا بالمعاصرين لابن حزم:

الأول: أبو الوليد الباجي:

ناظر ابن حزم بميورقة خاصة وبالأندلس عامة فقهاء المالكية فلم يستطع أحد أن يقف له إلى أن جاء الباجي.

وقد أحسن القاضي عياض وصنف هذه المناظرات حيث قال: «ووجد

(١) طوق الحمامة لابن حزم: ص ٤٦، ط. دار الفكر، بتحقيق حسن كامل الصيرفي.

(٢) انظر مثلاً الأخلاق والسياسة عند ابن حزم للدكتور صلاح الدين بسبوني رسلان.

ص ١١٩، وابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان - للدكتور محمود علي حابة

ص ١٩٨، وابن حزم لأبي زهرة: ص ١٧٩، وابن حزم الأندلسي للدكتور زكريا

إبراهيم (مبحث ابن حزم الجدلي): ص ١٣٠.

- يعني الباجي - عند وروده بالأندلس من المشرق، لابن حزم الداودي صبيّاً عالياً، وظاهرات منكراً، وكان لكلامه طلاوة، وقد أخذت قلوب الناس، وله تصرف في فنون تقصر عنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت، لقلة استعماهم النظر، وعدم تحقّقهم به، فلم يكن يقوم منهم أحد بمناظرته، فعلا بذلك شأنه، وسلموا الكلام له على اعترافهم بتخليطه، فعادوا عن مكانته، فلما ورد أبو الوليد الأندلس - وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة - ما حصله في رحلته، أمه الناس لذلك، فجرت معه مجالس كان سبب فضيحة ابن حزم، وخروجه عن ميورقة^(١)، وقد كان رأس أهلها، ثم لم يزل أمره في سبيل بعد^(٢).

والذي يهمننا من هذه المناظرات بين الظاهرية والمالكية أثرها على حركة التأليف في الفقه.

فقد ألف أبو الوليد الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ كتاب «الفرق» دُون فيه وقائع المناظرات التي كانت بينه وبين ابن حزم، قال عياض: «وقد ذكر أبو الوليد في كتابه «الفرق» من تأليفه من مجالسه تلك ما يكفي به من يقف عليه»^(٣)، وسمى بعضهم الكتاب بـ «فرق الفقهاء»^(٤)، وللأسف فإن الكتاب مفقود الآن، ولو عثرنا عليه لكان في غاية الأهمية والفائدة.

(١) انظر مناقشة هذه القضية في الفصل الذي أفرد لترجمة ابن حزم الظاهري.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٢/٨، وانظر نفع الطيب: ٦٧/٢-٦٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول ورقة: ٢١٢-٢١٤، مخطوط الخزائن العامة بالرباط، رقم: ٣٩٢٨ د. وانظر الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل - لأبي

الوليد الباجي، مقدمة المحقق محمد علي فركوس: ص ١٢٨.

ويغض النظر عن المتفوق منهما في المناظرة أمو ابن حزم الظاهري أم الباجي المالكي؟ فإن أبا محمد لم يفقد الإنصاف بل نعمت أبا الوليد بما هو أهله، قال ابن بسام: «بلغني عن الفقيه أبي محمد بن حزم أنه كان يقول: ولم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي»^(١).

ويبدو أن أبا الوليد الباجي أصابه شيء من رذاذ الظاهرية وابن حزم، قال الحافظ الذهبي: «ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري»^(٢) قال بظاهر لفظه، أنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ، وكفره بإجازة الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن، فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطباؤهم في الجمع، وقال شاعرهم:

برئت عن شرى دنيا بآخرة وقال أن رسول الله قد كتب

وصنف أبو الوليد رسالة^(٣) بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة، فرجع بها جماعة^(٤).

فقد احتج الباجي على أن النبي ﷺ كتب يوم الحديبية بيده بظاهر اللفظ، فغل أهل الظاهر، وقد ذهب الأكثرون إلى منعه وإبطاله، مستدلين بوصف

(١) الذخيرة: ٩٦/٣.

(٢) انظر: البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة الحديبية، ومسلم كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية.

(٣) وهي مطبوعة، حققها الأستاذ أحمد ليزار في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية باسم «تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب».

(٤) تذكرة الحفاظ: ١١٨١/٣.

الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: «وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك»^(١)، وقوله ﷺ: «إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»^(٢)، ونفوا أن يكون حديث البخاري على ظاهره، فقالوا: إن قوله في هذا الحديث «كتب» معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجم ماعزاً، وقطع السارق، وجلد الشارب، أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى في صحيح مسلم: فقال لعلي بن يقطين: «اكتب محمد بن عبد الله»^(٣).

ويظهر أن مذهب الباجي في هذه القضية؛ وقوله فيها بظاهر اللفظ، ورفضه تأويله، هي نقحة من نفحات الظاهرية، ولا شك أن طول مناظراته لابن حزم قد تركت أثراً في نفسه وفكره.

فقد وجدناه يبطل دليل الخطاب كابن حزم والظاهرية^(٤). ورأيناه كذلك يذهب إلى أن ستة أضرب من خبر الواحد توجب العلم والعمل^(٥). وهكذا كان الباجي رغم مالكيته موافقاً في بعض آرائه الأصولية لابن حزم؛ مما يني عن تأثر واضح وتلاقح بين المدرستين المالكية والظاهرية.

الثاني: أبو الأصبح عيسى بن سهل:

الأسدي المالكي الجبالي القرطبي المشاور بها، نزيل سبتة وقاضي طنجة

(١) العنكبوت: آية ٤٨.

(٢) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما: انظر: صحيح الجامع الصغير للآلباني: ٤٥٣/١ رقم الحديث: ٢٢٨٢.

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم: ١٣٧/١٢-١٣٨.

(٤) انظر كتاب الحدود في الأصول: ٥٠-٥١، وإحكام الفصول في أحكام الأصول: ٥١٥، ت د. عبد المجيد التركي.

(٥) انظر إحكام الفصول في أحكام الأصول: ٣٢٩.

ومكناسة وغرناطة المتوفى بها سنة ٤٨٦ هـ، كان معاصراً للإمام ابن حزم، ألف كتاباً في الرد عليه سماه: «التنبيه على شذوذ ابن حزم»^(١).

قال الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني: «المؤلف يندد بخوض ابن حزم فيما خالف الحق، ونافر الصدق، من غمطه على أئمة الدين واستخفافه بأقدار العلماء الراسخين، وقطعه غمره في تزييف دقائق علومهم، وبديع أقوالهم في الأصول والقروع، وترك ما وجب عليه وعلى غيرهم ممن يدين بالإسلام، من اتباعهم بإحسان، والدعاء لهم بالرحمة والغفران، ويذكر أن شرذمة لا دين عندها، ولا عقل معها، ولا خلاق لها مالت إلى القول بمذهبه، ومطالعة تأليفه التي لا تفيد إلا سب من سلف، والظعن عليهم والمعاداة لهم. فرأى (التنبيه) على قبح مذهبه، وسوء معتقده للأئمة، وفاضلي هذه الأمة، وإظهاره لثلبهم في كل باب من تأليفه، ولمجه بالاستخفاف بهم، في كل ورقة من تصنيفه، فعمل من لا يتقي الله ولا يستحي من عباده ولا يراعي حق سلفه؟

ويذكر طرفاً من جهله فيما أورد، واضطرابه فيما ذكر، وتصحيحه لما نقل وسطر، وقوله بما لم يقله من تقدم أو تأخر. والمؤلف ينقل فصلاً من كلام ابن حزم، قد يبلغ الورقة والورقتين ثم يعقب بالرد عليه بسيل جارف من: السب الفاحش، والقذف اللاذع، والإقذاع البذيء، واللعن والتكفير، وهو

(١) ذكره المرجعي في برناجه ص ٣٤ وقال: «وقد ذكر نحو هذا عنه - أي عن ابن حزم - القاضي أبو الأصم بن سهل في كتابه الذي سماه به «التنبيه على شذوذ ابن حزم». قال محمد إبراهيم الكتاني: «وتوجد من هذا الكتاب بقايا أوراق لا أول لها ولا آخر. ولا صلة بينها. في مكتبة القرويين بفاس. أوقفني عليها محافظها الأستاذ العابد النفاسي. واستطعت التعرف على حقيقتها بعد دراسة طويلة»، مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه: ص ١٧٠-١٧١.

بملك ثروة ضخمة جداً من هذه الألفاظ النابية، ينفق منها على ابن حزم في إسراف وتبذير، في لهجة من توترت أعصابه وفقد السيطرة عليها. فهو مخذول، ضال، شقي، مارق، معطل، جاهل، مفتون، وقع، معاند، فاسق، كافر، ملحد، مخلط، مستخف، مسخيف العقل، قليل الدين، وعديم الحياء، مفارق لجماعة المسلمين، متلاعب بدينه، كذاب أشير، أعمى البصيرة، ناته في منهنه الحيرة، سابح في بحر العمى والظلمة، ما حاول في كنهه إلا هدم الإسلام ونقض عراه، اتباعاً لهواه!!!.

ويقول: إن جميع ما يأتي به ويصفه، من اللغو الذي يجب الإعراض عنه، والهجر الذي يجب أن لا يُسمع منه.

وما شنع فيه على ابن حزم تشنيعاً شديداً ما ذكره في (الفصل) من إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بأيديهم منها مما يحتل التأويل، وهي الناحية التي أشاد الدارسون قديماً وحديثاً بعقوبة ابن حزم فيها، وسبقه إليها.

وشنع كذلك تشنيعاً فظيحاً بالبرنامج الرائع الذي قدمه ابن حزم لتعليم الأطفال في كل من (مراتب العلوم) و (التوقيف على شارع النجاة) والداعي إلى الجمع في الدراسة بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية والرياضية والأدبية.

وما شنع فيه على ابن حزم تشنيعاً كبيراً قوله بكروية الأرض^(١) وغير ذلك مما لا يتسع المجال الآن لإيراد شيء منه هنا^(٢).

(١) انظر: ابن حزم دافع عن كروية الأرض بالعقل والدين - للدكتور إحسان عباس، مقال بمجلة العربي عدد ٢٨ مارس ١٩٦١م - الكويت.

(٢) مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه - للأستاذ محمد إبراهيم الكتاني،

ورغم أن ابن سهل في كتابه هذا كان متعصباً بعيداً عن الإنصاف في حق ابن حزم وأهل الظاهر فإن مؤلفه بمنحنا نموذجاً لعنف اللدّ والخصومة التي كانت بين المالكية والظاهرية في عصر ابن حزم، والتي دفعت أصبغ بن سهل هذا إلى تأليف كتاب «التنبيه».

الثالث: أبو بكر محمد بن حنّارة بن مفوّز المصافري :

النشأ في القرطبي المالكي المشهور بابن مفوّز المتوفى سنة ٥٥٥هـ. قال ابن الأبار: «وله - أي لابن مفوّز - رد على أبي محمد بن حزم، قد رويته قراءة على بعض شيوخنا، وكلام على قول النبي ﷺ، إن خالدا احتبس أذراعه وأعتنه في سبيل الله، وكلاهما - أي كلا المؤلفين - أفاد به»^(١).

وكتاب ابن مفوّز هذا مفقود الآن حسب علمي. وقد جُهدت في البحث عن بعض نصوصه علّما تكون متقولة في بعض كتب الفقه المالكي، فلم أظفر بباطل، حتى بحث إلي أحد الأساتذة الأفاضل^(٢) من المدينة المنورة بنسخة مخطوطة من كتاب «شرح الإمام» لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ. فوجدته ينقل نصا من كتاب أبي بكر بن المفوّز المذكور، يوجه فيه سهام الملامة وسبيل الإزراء إلى ابن حزم في مسألة التبول في الماء الراكد^(٣).

مجلة الثقافة المغربية، الرباط، العدد الأول من السنة الأولى شوال ذو القعدة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي، لابن الأبار: ص ١٠٤، رقم الترجمة: ٨١.

(٢) هو صديقنا الأستاذ عبد النظيف الجليلاني الذي يحضر أطروحته في الدكتوراه بجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عن ابن رشيد السبي.

(٣) ونقد أدّرت هذه المسألة قديماً وحديثاً بالظاهرية، وبدأ فيها جودهم على ظاهر تلفظ واضحاً بيا، فاهتملها كثير من الفقهاء فرصة للتشبع عليهم والتدليل على أن

يقول ابن دقيق العيد: «ومن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ أبو بكر بن مفوّز فقال بعد حكاية كلامه: فتأمل رحمت الله تعالى ما جمع هذا القول من السخف وحوى من الشناعة، ثم يزعم أنه الذين الذي شرعه الله ويحث به رسوله ﷺ، وأعلم أكرمك الله تعالى أن هذا الأصل النعيم مربوط إلى ما أقول وخصوص على ما مثل أن البائل على الماء الكثير ولو نقطة واحدة أو جزءا من نقطة، فحرام عليه الوضوء منه، وإن تقوط فيه أو جمع بوله في إناء ثم صبه فيه فلم يغير له صفة، جاز له الوضوء منه. فأجاز له الوضوء منه بعد جمل غائط أنزله به أو حُب»^(١) من بول صبه فيه، وحرّمه عليه نقطة من بول بالها فيه.

جلّ الله تعالى عن قوله وكرم دينه عن إكبه، والشناعة كلها راجعة إلى ما قرئناه من قوة القياس في معنى الأصل، فإنه ظهر للعقول ظهوراً قوياً لا يرتاب فيه بحيث يدعى فيه القطع أن النهي عن استعمال ما وقع فيه البول، إنما هو لأجل ما يقتضيه صفته من الاستقذار، ومتى وُجد هذا المعنى بأي طريق كان وجب أن يكون الحكم ثابتاً^(٢).

ويبدو من هذا أن كتاب ابن مفوّز كان رداً على ما دونه ابن حزم في

مذهب الظاهر فاسد كله، والواقع أن هذا من شذوذ ابن حزم وأهل الظاهر القليل المعداد على رؤوس الأصابع، وكل مذهب لا يتخلو من شواذ تعرف عند العلماء بمفردات المذهب، ولا ينبغي أن يكون ذلك ذريعة إلى نقض المذهب الظاهري كله، لأن ذلك يقع للظاهرية ولغيرهم.

(١) كلما في أصل المخطوط ولم أتبين هذه الكلمة.

(٢) شرح الإمام لابن دقيق العيد، نسخة مصورة عن الأصل المخطوط الموجود في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة المنورة.

تأليفه الفقهية التي حرر فيها فقه الظاهرية، كالأبصال، والمجلس، والمجلس وغيرها من كتبه، وانتقى منها بصفة خاصة شذوذات ابن حزم في بعض المسائل الفرعية، ليحتج بها على فساد وبطلان مذهب الظاهر من أصله.

وهكذا ملأ ابن حزم الأندلس والمغرب بحركة فكرية عنيفة أحيى فيها علم الجدل والمناظرة بعد أن خبا ردياً من الزمن، وحرك بها عقول المالكية للرد بعد أن اطمأنوا إلى ما عندهم، واكتفوا به، وجهدوا عليه دهرأ طويلاً.

ولكن حيوية ابن حزم هذه لم تنقطع بموته، بل زادت توقداً وتوهجاً وعطاءً لما عظم أمر الظاهرية الحزمية في أيام الموحدين، وقويت شوكتهم وامتلا بهم المغرب - كما يعترف بذلك خصمهم العنيد أبو بكر ابن العربي - بسبب مناصرة الدولة لهم، واخذها بمذهبهم.

وفي أيام يعقوب المنصور كان يُعد الطعن في ابن حزم طعناً في «مقدسات الدولة» كما نقول اليوم، وبسبب ذلك امتحن جملة من فضلاء المالكية كأبي الحسين بن زرقون، وأبي زكريا الزواوي البجائي، وعبد الحق بن عبد الله الأنصاري المهدوي، وغيرهم ممن لم تذكر كتب التاريخ والتراجم والطبقات.

ومع ذلك فإن بعض أعلام المالكية لهذا العهد جاهر بالرد على شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس أبي محمد بن حزم^(١)، وعاد ذلك بالخير العميم على حركة الفقه عامة والفقه المالكي خاصة، وحذق الفقهاء أساليب الجدل والمناظرة، وافتحوا بذلك عهداً جديداً بالمغرب.

وكان خلفاء الدولة الموحدية يعقدون المجادلات والمحاورات والمناظرات في

(١) حضارة الموحدين للمنونى: ص ٤٠.

بجالسهم، ويشرفون عليها بأنفسهم لترجيح المذهب الظاهري الحزمي على المذهب المالكي^(١) على نحو ما رأينا في مجالس عبد المؤمن وابنه يوسف وحفيده يعقوب^(٢).

ومن أعلام المالكية الذي جرؤوا في هذا العصر على الرد على ابن حزم والظاهرية بعد ردود المعاصرين لابن حزم:

الرابع: القاضي أبو بكر ابن العربي:

المعافري المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ كان الد خصوم الظاهرية على الإطلاق، وأشد من جرد عليهم لسانه، وأفرد تصانيف للرد عليهم، منها: كتاب المسالك الذي تقدم ذكره، وكتاب «نواهي الدواهي» أو «النواهي عن الدواهي»^(٣) في الرد على ابن حزم الظاهري، ويُن في «العواصم من القواصم» سبب تأليفه فقال: «وقد جاءني بعض الأصحاب يمجزه لابن حزم سماه «نكت الإسلام» فيه دواهي فجردت عليه نواهي»^(٤)، ومنها كتاب «الثرة» كتبها ردأ على رسالة ابن حزم المسماة «رسالة الدرّة في الاعتقاد»^(٥).

وبالإضافة إلى هذه الكتب التي أفردتها للرد على ابن حزم والظاهرية، فإن سائر تأليف القاضي أبي بكر لا تخلو من التعرض لهم والتشنيع عليهم،

(١) المرجع السابق.

(٢) راجع الفصل الأول من هذا الباب: من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة.

(٣) أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي: ١٨/١ بتحقيق: علي محمد البجاوي، ط دار الفكر العربي.

(٤) العواصم من القواصم: ٣٣٨/٢. تحقيق: عمار طالبي.

(٥) المصدر السابق.

ونعتهم بأقبح النعوت وأقبح الأوصاف، فهم : أمةٌ سخيقة، وإخوان الخوارج^(١)، وإخوان الروافض^(٢)، وأهل الخبال، ومعتدون على الشريعة مستخفون بحرماتها^(٣)، ومبتدعة^(٤)، وجهلة^(٥)، وفرقةٌ مكفرة على أحد التأويلين^(٦). ويشبهون في تعلقهم بالظاهر اليهود^(٧) بل هم إخوان اليهود^(٨). ويبدو أن الهجوم العنيف على الظاهرية «والخط عليهم بنفس ثائرة، كما يقول الذهبي، كان من عوامله العلاقة المتوترة التي كانت بين ابن العربي وأتباع ابن حزم والاحتكاك المستمر بهم، لاسيما وأنهم كثروا في هذا العصر كثرة ظاهرة، وقويت شوكتهم قوة بالغة، بسبب التشجيع والنصرة التي وجدوها من الدولة الموحدية.

وفي ذلك يقول ابن العربي معترفاً: «وكان أول بدعة لقيت في رحلتي كما قلت لكم القول بالباطن، فلما عُدْتُ وجدت القول بالظاهر قد ملا المغرب

(١) العواصم من القواصم ٣٣٦/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٤٨/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٤٨-٣٤٩/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٣٩/٢، ٤٩٢.

(٥) المسالك إلى موطأ مالك لابن العربي ١/ ورقة ١، مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٦٢.

(٦) عارضة الأحوذيلابن العربي ٣١٦/٥، وانظر أحكام القرآن ١٧١/١ حيث يذكر بكفر أيضاً داود بن علي الظاهري.

(٧) انظر القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي: ١١٧/٣ تحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم.

(٨) العواصم ٣٤٨/٢.

بسخيف من أهل بادية إشبيلية يُعرف بابن حزم^(١)، ويقول في موضع آخر: «وفي حين عودتي من الرحلة، ألقيتُ حضرتي منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة، فقامتْهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار»^(٢).

ويقول في عارضة الأحوذوي: «وهو أمر استشرى داؤه، وعز عندنا دواؤه»^(٣)، ويعترف بميل كثير من الناس في عصره إلى القول بمذهب الظاهرية في كثير من المسائل الفقهية فيقول عن إحدى هذه المسائل: «ولولا ما شد من قلوب الناس في بلادنا بهذه المقالة الركيكة ما لفتنا لمحوها لينا»^(٤). ويقول في موضع آخر عن مسألة فقهية أخرى: «ولو أن أهل بلدنا إذ سمعوا تلقوا عليها، ولم يلفتوا إليها أذنًا، ولا قلبًا، ولا لينا، لماتت»^(٥).

هكذا استفحل أمر الظاهرية في عصر الموحدين، وبدأوا يهددون بالمغرب والأندلس استقرار المذهب المالكي، لاسيما بعد انضمام الموحدين إلى الظاهرية صفًا واحدًا في حركة الجدل العنيف الدائر بينهم وبين المالكية، وهو ما يفسر - كما قلنا - تلك الشدة والقسوة البالغة في نقد ابن العربي لهم، وقد كان ذلك ملحظًا للإمام الذهبي وهو الخبير بالرجال وأحوالهم إذ قال: «ولم أنقم على القاضي [ابن العربي] رحمه الله إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجهاله له، وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم، وأحفظ بكثير،

(١) العواصم ٣٣٦/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٣٧/٢.

(٣) عارضة الأحوذوي ٣١٧/٥.

(٤) القبس ٤٩٢/٢.

(٥) العواصم ٣٥٥/٢.

وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضائق كثيره من الأئمة والإنصاف عزيز^(١).

ولا غرو في ذلك، فامرؤ القاضي ابن العربي يبدو عييراً للباحث في كثير من الأحيان، إذ هو في بعض المسائل القليلة تحجده يُنصفُ المخالف ويقف بجانبه ويصوب رأيه إذا عززه الدليل، ولكنه في أكثر القضايا الفقهية تحجده متعصباً للمالكية تعصباً شديداً، حتى «إن ما أنصف به غيره لا يكاد يُذكر بجانب ما تعصب له»^(٢)، فهو يثني على مالك ثناء فيه إسراف ومبالغة، ويخط من مخالفه - حتى من كبار الأئمة - خطأً فيه إقذاع شديد وتحريج قاس.

ولو اقتصر ابن العربي في إقذاعه على الظاهرية، لكان الخطب، والتمس له العذر، إذ هم الأعداء الألداء له كما تقدم، ولكن غيرهم لم يسلم من لسانه وقلمه؛ حتى أئمة الأمصار المجتهدين وأرباب المذاهب المتبعين كآبي حنيفة والشافعي والطبري، الذين غلظ عليهم القول، ورامهم بالفاظ بذينة لا تليق بجلال قدرهم وعلو منزلتهم في العلم والفقه والدين.

يقول عن مالك في معرض قدحه في مذهب داود: «ولأجل هذا كان مذهب مالك من أشرف المذاهب لتبعه المعاني وإعراضه عن الظاهر، إن وجدها»^(٣)، أما كل ما قال الشافعي أو قيل عنه أو وُصف به، فهو كله جزء من مالك، ونغمة من بحر، ومالك أوعى سمعاً، وأثقب فهماً، وأفصح

(١) سير أعلام النبلاء - للذهبي ٢٠٠/٢٠٢.

(٢) ابن العربي المالكي وتفسيره أحكام القرآن للدكتور مصطفى إبراهيم المشي ص ٣١٢، دار

الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.

(٣) القس ١١١٧/٣.

لساناً، وأبرع بياناً، وأبدع وصفاً^(١).

ويصف الشافعي في موضع آخر فيقول: «وعجباً لمن يتصدى للإمامة ويتميز في الفرق بالزعامة، ويأتي بهذا السفساف من المقال»^(٢).

ومنه أيضاً قوله: «وقال الشافعي إنما يكون شرط المسيس في الوطأ بالنهار دون الليل... قلنا: هذا كلام من لم يذق طعم الفقه»^(٣).

ويجمع في إقذاعه القبيح الفاحش الشافعي وأبا حنيفة معاً لترجيح مذهب مالك، فيقول: «قال مالك: من حلف لا يأكل الطعام ولا يلبس هذا الثوب أنه لا ينتفع بهما في حال... وقال أبو حنيفة والشافعي: يبيعه ويأكل منه، وهذه فتوى يهودية»^(٤).

ويقول عن أبي حنيفة وهو يستعرض أقوال الأئمة في مسائل القذف: «وأما أبو حنيفة فهو أعجمي ولا يُستنكر عليه الجهل بهذه المسألة»^(٥).

ويقول عنه في «أحكام القرآن» عند قوله تعالى: «وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً...»^(٦): «قوله تعالى ﴿ماء﴾ قال أبو حنيفة: هذا نفى في نكرة، وهو يعم لغة؛ فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير؛

(١) أحكام القرآن: ٣١٤/١ وما بعدها بتحقيق محمد علي البجاوي، ط دار الفكر العربي.

(٢) المصدر السابق: ١١٠١/٣.

(٣) المصدر السابق: ١٧٥٧/٤ وانظر أيضاً: ١٨٣٤/٤.

(٤) القبس: ١١١٨/٣.

(٥) المصدر السابق: ١٠١٩/٣.

(٦) النساء: الآية ٤٣.

لانطلاق اسم الماء عليه. قلنا: استنوق الجمل^(١) الآن يستدل أصحاب أبي حنيفة باللغات، ويقولون على السنة العرب، وهو يبنذونها في أكثر المسائل بالعراء^(٢).

ولقد كان هذا المسلك غير المرضي محل نقد ومآخذة حتى من بعض علماء المالكية أنفسهم: يقول الإمام القرطبي عند تفسير قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تسالوا عن أشياء إن يُبذ لكم تُؤكّم»^(٣) بعد أن ذكر رأي القاضي ابن العربي في «مسئلة النوازل»: «قال ابن العربي: اعتقد قوم من الخافلين، فيه قُبْح، وإنما الأولى به أن يقول: ذهب قوم إلى تحريم مسئلة النوازل، لكنه جرى على عادته»^(٤).

وإذا كانت هذه عادة ابن العربي التي تجري منه مجرى الدم؛ فإن المرء لَيَسْتَعْرِبُ كيف ذاع عن ابن حزم أنه يقع في أئمة الاجتهاد بأقبح عبارة، مع أن القاضي ابن العربي أولى بهذا الوصف منه، إذ هو أشد إقذاعاً وأفحش قدحاً من ابن حزم كما يتبين لكل من أمعن النظر في كتبه، ولكن لعل القاضي أبا بكر شَفَعَتْ له ماله كَيْتُهُ، وحطت من أبي محمد ظاهريته.

(١) وهو كلام فيه إقذاع شديد، لأن معنى استنوق الجمل: صار كالناقة في دُلْها، وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث أو صفة شيء يخلطه بغيره.

(٢) أحكام القرآن: ٥٦٦/١، ط دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٣) سورة المائدة الآية ١٠١

(٤) الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي: ٣٣٢/٦ ط دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

وقد ناقش ابن العربي ابن حزم والظاهرية في قضايا فقهية كثيرة^(١)، وركز هو كما فعل غيره على بعض شذوذات أهل الظاهر، كقضية البول في الماء الدائم، وفيها صال وجال، واتهم الظاهرية بالاعتداء على الشريعة والافتراء عليها، ونعت كتاب ابن حزم «المحلى» بالمخل، بنقطة فوق الحاء، بمعنى المتروك الذي لا يلتفت إليه^(٢).

وذكر أنه كان يريد أن يتبع مسائل الفقه عند داود مسألة مسألة، ولكن منعه من ذلك أن ابن حزم لا يبالى عن داود ولا عن سواه، فيكون ضارباً معه في حديد بارد^(٣).

ووقف طويلاً عند قول ابن حزم: أن من ترك الصلاة متعمداً حتى خرج وقتها، فقد سقط عنه فرضها، ولم يتوجه عليه خطاب بها، واحتج عليه بأن كثيراً من أصول الشريعة الثابتة في الذمة، كالصوم والزكاة والحج يُنْقَضُ متى تعذر عملها^(٤)، ورد على الظاهرية قولهم: أن «لا رجوع إلا إلى النص عن الله وعن رسوله»، بأنها كلمة مخترعة لم تجر على لسان أحد قبل الشافعي، وأن الشيعة أخذتها منه في دعواها النص من النبي ﷺ على علي في الإمامة والخلافة على الأمة، وأما قول الظاهرية: «إن الله لم يأمرنا بأن نفتدي بأحد، ولا نهتدي بغيره» فهو كذب على الله وعلى رسوله لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، غُضُّوا

(١) ولا يتسع المجال لاستقصائها، إنما يكفي بضرب المثل للدلالة على المراد.

(٢) العواصم من القواصم: ٣٤٨/٢-٣٤٩.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٠/٢.

(٤) المصدر السابق: ٣٥١/٢ وما بعدها.

عليها بالنواجذ^(١)، فأمر بالاعتداء بسنة الخلفاء كما أمر بالاعتداء بسنة، وإنما يُقْتَدَى بالخلفاء فيما لم يكن عنه فيه نص^(٢).

ورد على ابن حزم والظاهرية قولهم: إن المراد بقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾^(٣) القرآن والحديث، بأن ليس المراد بالذكر هاهنا الحديث إنما هو القرآن فحسب، ولم يضمن الله الحفظ لحديث النبي ﷺ، وإنما ضمنه للقرآن^(٤)، وهاجم أصل الظاهرية في الإجماع وهو أن لا إجماع إلا إجماع الصحابة خاصة، بأنه لم يقل به أحد قط، وقائله أجهل الجاهل وأضل الضلال^(٥).

هذه نماذج من بعض المسائل الفقهية والأصولية التي جادل فيها ابن العربي الظاهرية، وهي وإن كان فيها قسوة وغلظة، قد أفادت الفقه عموماً، والفقه المالكي خصوصاً. وكان لها أثر كبير في حركته وتطوره وحيويته.

الخامس: أبو طالب عقيل بن عطية القضاعي الطرطوشي:

المالكي المتوفى سنة ٦٠٨ هـ قاضي غرناطة وسجل مائة، أقام بمالقة واستوطن بها وكان بها يكتب المناكح على القاضي ابن يربوع، وكان من جلة العلماء مشاركاً في كثير من العلوم محققاً فيها^(٦).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٠.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٥.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٧.

(٦) أعلام مالقة لابن عسكو: ورقة ١٨٨ من المخطوط.

لصنف كتاباً سماه: «تخريص المقال في موازنة الأعمال»، وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل^(١) في الرد على الحافظ الحميدي وشيخه ابن حزم، وهو أطرف كتاب لمالكي في الرد على الظاهرية، لأن صاحبه رغم مالكيته كان منصفاً للإمام ابن حزم غاية الإنصاف، وقصين بكلامه أن يحتذى بذي بذل ما لاقاه أهل الظاهر من التعسف والإجحاف.

قال عقيل بن عطية: «هذا الرجل - يعني الإمام ابن حزم - غلت فيه طائفتان:

إحداهما: تعظمه تعظيماً مفرطاً بحيث يُقْلَدُ في جميع أقواله، ولا ترى مخالفته في شيء من مذهبه، وإذا ظهر لها في كلامه الخطأ البين، والنوهم الصراح، لم تقبله، وأحالت بالوهم والخطأ على من يتعاطى الرد عليه، أو على نفسها بالعجز عن الانتصار لذلك القول المردود.

والطائفة الثانية: تُزَرِّي عليه، وتُحْط من قنْزِه، حتى تعتقد الأحسن عنده، فإذا أظهر لها ما في قوله من الجوردة، وثبت لها صحة ما ذهب إليه في أمر ما مما يتكلم عليه، أو يتمذهب به، لم تقبله أيضاً، واعتقدت فيمن يبين ذلك ويتكلم عليه أنه على مذهبه الذي يتجمله. وقد يكون في هذه الطائفة من لا يفهم قوله، ولا يدري معناه لكن يكرهه تقليداً، ويستصوب قوله من يرد عليه في الجملة.

وكلتا الطائفتين مخطئة فيما توهمته عليه من الإحسان المجرد أو الإساءة

(١) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ق ١٠٩. نسخة بقلم أندلسي صغير بخط محمد بن عبد الرحمن بن يحيى تلميذ المؤلف عام ٦٠٣ هـ بالمقابلة بأصل مولفه في حياته ويقع في ١٥٦ ورقة.

المجردة، بل هو واحد من العلماء، ومن يقصده الحق عند نفسه فيما يراه، ويوتر العدل فيما يظنه ويتحراه. فتارة يخطئ، وتارة يُصيب، فإذا أصاب فقولُه سابقٌ جداً، وإذا أخطأ فقولُه نازلٌ جداً^(١)، لأن أكثر أقواله إنما تأخذ بالطرفين. وغيره من العلماء قد يكون صوابه قريباً من خطئه، أعني أنه إذا أصاب يكون صوابه قريب المرام، ليس فيه ذلك الغموض، وإذا أخطأ لم يكن في ذلك الخطأ شذوذ ولا كبير تعسف.

وهذا الذي قلناه هو الإنصاف في جانب أبي محمد ابن حزم رحمه الله، والاعتدال الذي ينبغي أن يُعتقد فيه، فلما ذكرنا الواجب في حقه، كان له أو عليه^(٢).

السادس: علي بن محمد بن خروف الحضرمي:

الإشبيلي المتوفى بمراكش سنة ٦٠٩ هـ، من كبار النحاة بالمغرب والأندلس، قال ابن عبد الملك: «وكان كثير العناية بالرد على الناس، فرد على أبي محمد بن حزم في بعض مقالاته... وعلى أبي جعفر بن مضاء وعلى غيرهم من أهل عصره»^(٣).

(١) هذا الكلام يشبه قول الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/١١٥٣: «ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواحية كما يقع لغيره».

(٢) تحرير المقال في موازنة الأعمال... لعفيل بن عطية الفضاوي، مخطوط الخزنة العامة بالرباط، رقم ق ١٠٩، ورقة ٤٩.

(٣) الذيل والتكملة: ص ٥، ق ١، ص ٣٢٠، رقم الترجمة: ٦٣٥، تحقيق د. إحسان عباس.

السابع: أبو الحسين ابن زرقون ت ٦٢١ الأنصاري الإشبيلي^(١).
الف في الرد على ابن حزم - لما مال الموحدون إلى منعب الظاهرية - كتابه الكبير الذي سماه: «المعلّى في الرد على المحلى والمجلى»^(٢). وذكر ابن فرحون الباعث على تأليف هذا الكتاب فقال: «ابن زرقون الأنصاري الإشبيلي، كنيته أبو الحسن»^(٣)، شيخ المالكية، وكان من كبار المتعصبين للمذهب، فأوذي من جهة بني عبد المؤمن. ولما اطلوا القياس والزمو الناس بالآثر والظاهر، صنف كتاب «المعلّى في الرد على المحلى» لابن حزم^(٤). ولعل رده على ابن حزم وتعرضه له - وهو من «مقدسات» الدولة الموحدية كما تقدم - هو السبب في عته، والسعي إلى قتله، وإحراق كتبه.

(١) اشتبه على الأستاذ المتوني اسم الأب باسم الابن فقال: «ومن هذا الصف أبو عبد الله محمد بن محمد بن سعيد الأنصاري الإشبيلي المعروف بابن زرقون ألف المعلّى في الرد على المحلى والمجلى لابن حزم» حضارة الموحدين - ص ٤٠، وليس الأمر كذلك، فأبو عبد الله كنية الأب الذي عاصر عبد المؤمن والذي نافع من المنع المالكى بمجلس السلطان - كما تقدم، أما كنية الابن فهي أبو الحسين وليس أبا عبد الله، وهو المتن من طرف يعقوب المنصور لما عزم على نحو منعب مالك من المغرب.

(٢) برنامج الرعي: ص ٣٢، والتكملة لابن الأبار: ١٦/٢، رقم ١٦١٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣١١/٢٢ رقم الترجمة: ١٨٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٩٦/٥. وقال تلميذه الرعي: «وقرأت عليه كثيراً من تأليفه الكبير الذي سماه (المعلّى في الرد على المحلى والمجلى)».

(٣) قلت بل هو أبو الحسين كما جاء في غير مصدر ولعله تصحيف من النسخ.

(٤) الدياج المذهب: ص ٢٨٦.

الثامن: أبو محمد عبد الحق بن عبد الله الأنصاري:

المهدي الأصل المتوفى بمراكش سنة ٦٣١ هـ، قاضي الجماعة بإشبيلية وخرناطة ومراكش، فقيه مالكي، حافظ نظار، بصير بالأحكام صلب في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، ألف كتاباً في الرد على أبي محمد بن حزم الظاهري دل على حفظه وعلمه، وأفاد بوضعه، وامتنح من طرف المأمون إدريس بن المنصور الموحد الذي قبض عليه وقبده وسجنه. حتى افتدى منه ستة آلاف دينار^(١).

التاسع: الفقيه أبو زكريا الزواوي البجائي:

المعاصر للخليفة يعقوب المنصور الموحد، ألف في الرد على ابن حزم الظاهري كتاباً سماه: «خجة الأيام وقُدوة الأنام» فتمصب ناساً لابن حزم ورفضوا القضية للخليفة بمراكش، [إذ الأمر من «مقدسات» الدولة كما تقدم] فبعث الفقيه أبو زكريا نائباً عنه^(٢) فلما وصل حضرة مراكش، استحضره أمير المؤمنين بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تأليف الفقيه عليهم، وبعد مداولة الأمر، قرر الخليفة ترك الرجل على اختياره^(٣).

(١) نيل الانهاج للتبكي، ص ١٨٤، والإعلام للمراكشي ٣٩/٨، رقم ١٠٩٧، ومجمع المولمين ٩٢/٥-٩٣.

(٢) ونائب عنه كما ذكر القبري: هو أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسي، الشيخ الفقيه الصالح الفاضل المدرس.

(٣) عنوان الدراية للغبري: ص ٢٤٧-٢٤٨، رقم الترجمة ٧١ تحقيق: عادل تويهي، وانظر فصل من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة من هذا البحث.

العاشر: ابن المواق أبو يحيى بن خلف الأنصاري القرطبي^(١):

توفي بفاس سنة ٥٩٩ هـ وتولى قضاءها في زمن يعقوب المنصور، فقيه مالكي مستبحر، أكتب في مؤلف له على جمع المسائل المتقدمة على ابن حزم حتى أتمها، لما أراد المنصور حل الناس على كتب ابن حزم الظاهري^(٢). الحادي عشر: أبو إسحاق إبراهيم بن حسن الريمي التونسي، قاضي القضاة بتونس، المتوفى سنة ٧٣٤ هـ كان علامة وقته، ونادرة زمانه، ألف كتاباً سماه: «الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك»^(٣).

منافهون عن ابن حزم والظاهرية.

ولم بجانب هؤلاء المحاذين لابن حزم المناوئين للظاهرية، عرف المغرب والأندلس في عصر الموحدين طائفة من المناصرين لابن حزم والظاهرية، المتصيرين لهم، تذكر المصادر منهم:

- أبو عمر أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي المدحجي^(١):

من ذرية أبي محمد ابن حزم من قبل أمه، الذي اتهم في الأندلس بأنه يريد الثورة بدعوة المهدي ابن تومرت، فامتنح وضرب وسجن، ونهب ماله. انبرى للانتصار لابن حزم والرد على تأليف خصمه للندود أبي بكر بن

(١) تقدمت ترجمته في فصل: من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة.

(٢) انظر: الخبر المغرب عن الأمر المغرب الحال بالأندلس وتغزو المغرب لأبي رأس المسكري ورقة: ١٤، مخطوط الحزاة العامة بطنوان، وفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك للشيخ عيش المالك ١/١٠٣.

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون ص ٨٩، وانظر، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٢٠/١.

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

العربي، فالف: « الرسالة الصّؤول على الباغي الجهول »، وكتابه الذي وسّنه « بالزوائغ والدوامخ » تابع فيه القاضي ابن العربي على فصول كتابه المسمى « بالدواهي والنواهي في الرد على ابن حزم الظاهري » حاذاه فيه كلاماً بكلام، وحديثاً بحديث، وفقهاً بفقّه، ونظماً بنظم، ونثراً بنثر، وإقداماً بإقدام^(١).

- ابن الرومية النباتي الإشبيلي الظاهري:

المتوفى سنة ٦٣٧هـ وكان مالكيًا من تلاميذ أبي الحسين بن زرقون المالكي، صحبه طويلاً، انبرى أيضاً في عصر الموحدين، للانتصار لابن حزم والتعصب له، بجمع كتبه، واستنساخها، والاعتناء بها، وإظهارها، ونشرها حتى استوعبها جملة، ولم يشذ له منها إلا ما لا خطر له^(٢).

- وجاء الصوفي الشهير الظاهري المذهب ابن عربي الحافمي المرسى المتوفى سنة ٦٣٨هـ، فكتب مختصراً لكتاب « المحلى » لابن حزم سماه على غرار كتاب ابن زرقون « المحلى في اختصار المحلى »^(٣).

- ثم جاء بعده أبو حيان الفرناطي النحوي المفسر، الظاهري المذهب، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، فالف « الأئور الأجل في اختصار المحلى »^(٤).

(١) صلة الصلة لابن الزبير ٣٤٥/٥، رقم الترجمة: ٦٧، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ص ١، ق ١، ص ٤٠٧، رقم الترجمة ٥٩٨، وبغية الرعاة للسيوطي ٣٦٤/١، رقم الترجمة ٧٠٨.

(٢) الإحاطة لابن الخطيب ٢٠٩/١.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢٦١/١، وانظر عنوان الدراية ص ١٦٤.

(٤) فتح الطيب ٥٥٢/٢، والدرر الكامنة ٣٠٥/٤.

وليس القصد إستقصاء الردود؛ والردود المضادة على ابن حزم والظاهرية، فذلك أمر يطول، إنما الذي رامه هذا البحث هو استجلاء هذه الحركة الفقهية الفوّارة الموّارة بالجدل والمناظرة؛ التي فجرها الظاهرية بالمغرب والأندلس، والتي كانت بركة من بركاتهم، وأثراً من آثارهم.

هذه المناظرات العلمية والردود الفقهية بين المالكية والظاهرية، وإن كان فيها عنف وقسوة نغص على الفريقين في بعض الأحيان، فإنها اجتذبت على المكتبة الفقهية وعلى الفقه بالمغرب والأندلس أعظم جدوى، فقد اضطرت الفقهاء من الفريقين إلى تجريد ألسنتهم وأقلامهم للدفاع عن مذهبهم ومسلكهم، ولولا ذلك ما شحمت هذه التأليف الرائعة؛ ولذلك الفقه الزخار رائعة.

ولقد صور ابن حزم الظاهري من قبل ذلك أحسن تصوير في رسالته «مداواة النفوس» عندما قال: « لكل شيء فائدة، ولقد انتفعت بمحك^(١) أهل الجهل منفعة عظيمة، وهي أنه توقّدَ طبعي، واحتدّمَ خاطري، وخمسي فكري، وتنبّجَ نشاطي، فكان ذلك سبباً إلى تواليف لي عظيمة المنفعة، ولولا استشارتهم ساكني، واقتداحهم كامنّي، ما انبعثت لتلك التواليف »^(٢).

وقضية أخرى لا ينبغي أن تغفل في هذا الفصل الذي أفرد لتبج أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس: وهي أنه لولا جهود الإمام ابن حزم والموحدين من بعده الذين دعموا أهل الظاهر؛ لما اعتبر فقه الظاهرية في الخلاف.

(١) المحك: المنازعة في الكلام، والتماذي في اللجاجة والإغصاب.

(٢) رسالة مداواة النفوس لابن حزم ص ٣٦٧-٣٦٨، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(ضمن رسائل ابن حزم)

فقد جرى عمل كثير من المتقدمين في المشرق والمغرب على عدم الاعتداد بخلاف داود وأصحابه^(١)، ولكن بسبب جهود أهل الظاهر هذه قُرِضَ فقهاء الظاهرية نفسه على الكتب الفقهية والأصولية بالمغرب والأندلس، فجعل الفقهاء والأصوليين يوردون أقوال الظاهرية وآراءهم، حتى المالكية منهم، ويكفي أن نتبع تواليف الباجي^(٢) وابن عبد البر^(٣) المعاصرين لابن حزم، ومن جاء بعدهما كابن العربي^(٤) والقرطبي^(٥)، لتأكد من صدق هذا القول. أما الفقيهان المالكيان ابن رشد وابن جزري فقد تأثرا في كتابيهما «بداية

(١) انظر رسالة شيخنا العلامة عبد الحي بن الصديق: «الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع» ففيها بسط هذا الأمر.

(٢) ففي كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول» مثلاً أورد أقوال أهل الظاهر في غير موضع: انظر أرقام المسائل: ٣٢٩، ٣٢٧، ٥٣٣، ٧٥٧، ٧٦٤، ٨٠٧، ٨١١، ٨٢١. بتحقيق الدكتور عبد المجيد تركي.

(٣) أورد ابن عبد البر في كتابه «الاستذكار» أقوال الظاهرية في مواضع كثيرة. انظر فهارس الاستذكار في الجزء الثلاثين منه. ص ٦٧-٦٨-٦٩، بتحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي.

(٤) تقدم أن ابن العربي يُكثر من إيراد أقوال الظاهرية وابن حزم في سائر كتبه، وهو يعترف بأنه اضطر إلى ذلك اضطراراً؛ لأن العلماء يذكرونها وينقلونها، يقول: «تلاعب قومٌ بالدين - يقصد الظاهرية - فقالوا: إن من خرج من البلد إلى ظاهر قصر الصلاة وأكل. وقاتل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب، أو مستخف بالدين؛ ولولا أن العلماء ذكروه ما رضيت أن أله بمؤخر عيني، ولا أن أفكر فيه بفضول قلبي» أحكام القرآن: ١/٦١٥ بتحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(٥) انظر في الجامع لأحكام القرآن على سبيل المثال: ٦/٩٠، و ٤/١٦٢.

المجتهد» و «القوانين الفقهية» بابن حزم ونسجا على منواله^(١)، لأن كتاب «المحلّى» أول كتاب في الفقه المقارن بالمغرب والأندلس^(٢)، فقد كتب الجامع الشهيد أبو القاسم بن جزري الكلبي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤١ هـ بعد ابن حزم بثلاثة قرون فقه المالكية مقتناً مقارناً بفقه الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ونبه على مذهب غيرهم من أئمة المسلمين؛ ولكنه أكثر من نقل مذهب الظاهرية.

قال بعد أن ذكر الأئمة الأربعة: «فإن هؤلاء الأربعة هم قدوة المسلمين في اقتدار الأرض وأولوا الأتباع والأشباع. وربما نبهت على مذهب غيرهم من أئمة المسلمين كسفيان الثوري، والحسن البصري، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، والنخعي، وداود بن علي إمام الظاهرية وقد أكثرنا من نقل مذهبهم... فإن كل واحد منهم مجتهد في دين الله، ومذاهبهم طرق موصلة إلى الله»^(٣).

فها هو ابن جزري المالكي ينبذ التعصب، ويكثر من نقل مذهب الظاهرية في كتابه، ويعترف لهم بالاجتهاد في دين الله، وأن مذهبهم موصل إلى الله كمذهب غيرهم، بعد أن كان بعض الفقهاء ردهاً من الزمان لا يعتقدون بخلافهم.

* * *

(١) انظر: معجم فقه ابن حزم الظاهري للكتاني: ٢٨/١.

(٢) د. عبد الحليم عويس: ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأديان ص ٥٩، مقال بمجلة الفيصل، العدد ٢٨، شوال ١٣٩٩ هـ سبتمبر ١٩٧٩ م.

(٣) القوانين الفقهية لابن جزري: ص ٧.

الفصل الرابع

امتداد أثر المدرسة إلى المشرق

ملهَبَد

انطوت صحيفة الظاهرية بالشرق في القرن الخامس؛ بعد أن كان المذهب الظاهري رابع المذاهب الأربعة في القرن الرابع، إذ حل محله المذهب الحنبلي منذ زمن القاضي أبي يعلى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

وفي الوقت الذي خبت فيه جذوة هذا المذهب بالشرق، كان يحى حياة قوية في الأندلس والمغرب، على يد إمامه الثاني أبي محمد ابن حزم الذي كان يلاحى عنه ملاحاة عنيفة لا هوادة فيها، ويقرر أصوله وقواعده في قوة وعنف، ويناضل عنه في غير رفق.

ولم تلبث طريقة أبي محمد بعد تطبيقها في علوم الدين والفقه، أن أصبحت مذهبا قائما بذاته حل محل المذهب الظاهري الداودي، وأنشأ بأتباعه وتلامذته فرقة عرفت بـ «الحزمية» أو أصحاب «المذهب الحزمي»^(١)، فشغلوا التاريخ بأمرهم وأمر حركتهم، وكانوا ملء سمع زمانهم وبصره.

لكن من جراء الاضطهاد والمضايقة التي حصلت للظاهرية الحزمية بالأندلس رحل إلى المشرق بعض هؤلاء الأصحاب كالحافظين الحميدي والعبدي وغيرهما، وكم من محنة في طيها نعمة؛ فقد كان ذلك سببا في ذبوع المذهب الظاهري الذي كثر راجعا إلى المشرق مصبوغا بالصبغة الحزمية هذه المرة.



(١) انظر: تاريخ الفكر الأندلسي لأخمل بالشيا: ص ٢٣٧.

أ- الحزمية المشرقية

وهكذا لم يكف ابن حزم أن ملأ المغرب بدعوته وهو فرد، كما اصترف خصمه العنيد أبو بكر بن العربي، بل امتد أثر حركته الظاهرية إلى المشرق أيضاً. وكان أول من نشر علم ابن حزم وكتبه بالمشرق تلميذه الحافظ الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، الذي هرب من الأندلس في حياة أبي محمد عام ٤٤٨هـ وكان في هرويه نشر المذهب في المشرق بالكتب المدونة التي سجلته، ولم يوجد أثر لابن حزم في المشرق قبل هجرة الحميدي.

وقد تلمذ على الحميدي الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشوفي سنة ٥٠٧هـ أخذ عنه فقه الظاهر وانتصر له ودعا إليه في المشرق، وقد كان لانتشار التلاميذ ونشر الكتب أثره العميق في المشرق، فكان لا يخلو جبل من ظاهري قائم بالحجة، يتصر لأهل الظاهر ولابن حزم.

وهذه قائمة ببعض فقهاء المذهب الظاهري الحزمي من المشاركة، الذين تأثروا بابن حزم ومدرسته تأثراً بالغاً، وأخذوا عنه مذهبه أخذاً كاملاً:

١- الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي :

ابن القيسراني الشيباني تلميذ الحافظ الحميدي (٤٤٨-٥٠٧هـ). كان من الظاهريين المائلين لأبي محمد بن حزم^(١). وكان أحد الحفاظ عالماً، كثير الرحلة، سمع بأربعين بلداً وأكثر، حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف، ملازماً للأثر.

قال أبو الحسن الكرخي: «ما كان على وجه الأرض له نظير، وكان ظاهرياً

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي: ص ٤٥٢، وابن حزم خلال ألف عام لأبي عبد الرحمن بن عفيف الظاهري ٩/٢، وابن حزم لأبي زهرة ص: ٥١٨.

يرى إباحة السماع والنظر إلى المرء، وصف في ذلك كتاباً، وكان لحنة لا يحسن النحو، صنف أطراف الكتب الستة^(١). وهو أول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الخمسة مكملًا به الستة، لم يسبقه أحد إلى ذلك^(٢).

٢- أبو سليمان داود بن أحمد بن يحيى أبو الفخار :

ابن الخضر الملهمي البغدادي الضرير المتوفى سنة ٦١٥هـ، تفقه على مذهب أهل الظاهر^(٣).

٣- الحافظ السهري إبراهيم بن خلف :

ابن منصور الفساني الدمشقي^(٤) المتوفى سنة ٦٢٠هـ كان يتحلل مذهب ابن حزم، أو كان ظاهري المذهب على طريقة أبي محمد بن حزم كما في لسان الميزان للحافظ ابن حجر^(٥).

٤- الأمير ناصر الدين بن جتكلي بن الباي :

أحد أمراء الدولة الناصرية بالقاهرة، المتوفى سنة ٧٤١هـ كان جالاً مواكب الديار المصرية وجهاً، وصباحة وقدأ وشكلاً، محباً، تام الخلق، حسن الخلق، لم يكن في زمانه أحسن وجهاً منه، اشتغل في غالب العلوم، ولم يزل مواظباً على سماع الحديث، واختلط بالشيخ فتح الدين ابن سيد الناس^(٦) كثيراً، وعنه أخذ معرفة الناس، وأيامهم، وطبقاتهم، وأسماء الرجال.

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٥٢ رقم الترجمة ١٠١٨.

(٢) انظر: علم علل الحديث لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١٢٤/١.

(٣) انظر: لسان الميزان ٤٢٤/٢، ط دار الفكر، ط ٢.

(٤) تقدمت ترجمته في أعلام المدرسة.

(٥) لسان الميزان ٥٤/١، ط دار الفكر، ط ٢.

(٦) حفيد أبي بكر بن سيد الناس البغمرى الإشبيلي الحافظ المحدث، أحد أعلام الظاهرية.

وكان الأمير ناصر الدين آية في معرفة فقه السلف، ونقل مذهبهم، وأقوال الصحابة والتابعين؛ مع مشاركة جيدة في العربية والطب والموسيقى. وكان في أوله يتمذهب بمذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. قال الصفدي: «وأتشدني من لفظه لنفسه غير مرة:

بك استجار الحنبلي محمد بن جتكلي
فاغفر له ذنوبه فانت ذو الفضل

وفي آخر الأمر مال إلى الظاهر ورأى رأي ابن حزم^(١)، وكان كثير المطالعة لكلامه^(٢).

٥- علي بن إبراهيم بن خضر الأنصاري الأوسي :

أبو الحسن بن معاذ الظاهري المتوفى سنة ٧٧٤هـ وسمع ابن سيد الناس^(٣) ولأزمه، وأحب المذهب الظاهري، فمهر فيه، ونسخ بخطه غالب تصانيف ابن حزم^(٤)، وانتهت إليه رئاسة المذهب الظاهري الحزمي حتى كان منفرداً بذلك كثير

(١) وقد أشرت فيما تقدم إلى أن المذهب الحنبلي شديد التقارب والمذهب الظاهري، وكلاهما أقرب المذاهب إلى فقه المحدثين، ولذلك وجدنا من نسب الإمام أحمد إلى أهل الظاهر، وجدنا الحنابلة - لاسيما متأخريهم - يكترون من نقل آراء الظاهرية في كتبهم، والاحتجاج بها على خصومهم كما يفعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، والشيخ المفوق ابن قدامة في المغني، فلا غرو إذن أن يتحول الأمير ناصر الدين من مذهب أحمد إلى مذهب ابن حزم.

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي: ٣١٠-٣١١، رقم الترجمة: ٧٥٥.

(٣) لعنه الحافظ أبو بكر بن سيد الناس المحدث الظاهري الحزمي.

(٤) وسبب هذا وغيره ذاعت كتب ابن حزم في المشرق، بعد أن أحرقت بالمغرب بإشيلية على عهد بني عباد

الاستحضار جداً^(١).

٦- سليمان بن يوسف بن مفلح بن أبي الوفاء الياسوفي:

صدر الدين الشافعي ثم الحزمي الظاهري المتوفى سنة ٧٨٩هـ كان ذكياً جيد الفهم، فقيه النفس، كثير المروءة محبوباً للناس، مِعِيناً للطلبة خصوصاً أهل الحديث على مقاصدهم بجاهه وكتبه وماله. وقد سمع بمصر والقاهرة وحلب، وقرطاج، وخرج، وشارك في فنون الحديث، وخرج تحاريج مفيدة، وكان سهل العارية للكتب، كثير الإطعام للناس.

حُبب إليه الحديث، فأقبل عليه بكلية، وكان في أواخر أمره قد أحب مذهب الظاهر، وسلك طريق الاجتهاد، وصار يصرح بخطبة جماعة من أكابر الفقهاء على طريقة ابن تيمية، مات معتقلاً بقلعة دمشق في ثالث عشر شعبان سنة ٧٨٩هـ، بسبب ابن برهان الظاهري^(٢)، وسيرد تمام القصة.

٧- أبو هاشم أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري التميمي:

المعروف بابن برهان القاهري ثم الدمشقي الشافعي، الظاهري المتوفى سنة ٨٠٨هـ. كان شافعيًا، سمع الحديث وأحبه، ثم صَحِبَ بعض الظاهرية وهو سعيد السحولي، فجلبه إلى النظر في كلام ابن حزم فأحبه، وكان عارفاً بأكثر المسائل التي يخالف فيها أهل الظاهر الجمهور، يكثر الانتصار لها، ويستحضر أدلتها وما يرد على معارضتها. خرج على السلطان داعياً إلى خليفة من

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني: ٥/٣، رقم الترجمة: ٥.

(٢) الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر: ١٦٦/٢، رقم: ١٨٦٩.

قريش^(١)

وكان ذلك سبب امتحان الرجلين صدر الدين الياسوفي وابن برهان الظاهري ، وقصة ذلك : « أن أحمد ابن برهان الظاهري المذكور دخل الشام ودعا إلى القيام على الملك الظاهر ، والتف حوله مجموعة من العلماء والأتباع ، كان على رأسهم الشيخ صدر الدين الياسوفي الظاهري ، الذي صار يُنَوِّهُ بابن برهان ، ويتعصب له ، ويُعينه ، فأظهر لهما ابن الجمنصي نائب قلعة دمشق ميله إلى مطلوبهما ، وأصغى لهما إلى أن اطلع على سرهما ، فاعتصم الفرصة وكاتب الملك الظاهر ؛ بأن قوما صفتهم كذا دعوا إلى الخروج على السلطان وأجابهم فلان وفلان ، وأنهم دعوني فأظهرت الميل إليهم وطالعت السلطان^(٢) .

فجاء الجواب بالقبض على أحمد الظاهري وأتباعه^(٣) ، وأصدر السلطان المملوكي مرسوما نقله ابن قاضي شهبة في حوادث سنة ٧٨٤ من تاريخه ؛ جاء فيه : « وبلغنا أن بدمشق جماعة يتعجلون مذهب ابن حزم وداود الظاهري ، ويدعون إليه ويظهرون مقالاته منهم القرشي وابن الجايي وابن الحسيني والياسوفي ، ومرسومنا يتقدم بطلب المذكورين ، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء غلب معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب والنفي وقطع معاليهم ، ويُؤلَّاهُ من هو من أهل السنة والجماعة^(٤) .

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي : ٩٦/٢ - ٩٧ - رقم الترجمة ٢٩٧ ، ط دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان .

(٢) انظر الدرر الكامنة : ١٦٧/٢ .

(٣) الدرر الكامنة : ١٦٨/٢ .

(٤) تاريخ ابن قاضي شهبة المتوفى سنة ٨٠٠ هـ (تحقيق د. عدنان درويش ، دمشق ١٩٧٧ م) الجزء ٣ ص ٨٩ .

ولما قبض على الشيخ صدر الدين الياسوفي - رحمه الله - حصل له فزع شديد أوزته الإسهال ؛ فاستمر به إلى أن مات في سجن القلعة مبطونا شهيدا في شعبان سنة ٧٨٩ هـ واستراح من الحنة التي أصابت أصحابه ، وجهاز ابن الجمنصي أحمد ابن برهان الظاهري ومن معه إلى القاهرة ، فكان من أمرهم ما كان^(١) .

وقد يكون لهذه الحوادث علاقة مباشرة بما تم سنة ٧٨٨ هـ أيضاً ، من ثورة على السلطان سُميت « بفتنة الظاهرية »^(٢) .

وهذه الحوادث في جملتها هي التي جعلت العلامة المحقق الدكتور إحسان عباس يعتبر الظاهرية في حقيقتها ومدلولها الصحيح ثورة ، ثورة على التقليد ، وثورة لبناء شخصية الفرد ، ولهذا كان بعض الذين يقولون بها غرضاً للهجوم ، وأحيانا غرضاً للاضطهاد^(٣) .

فانظر إلى الأثر الذي أحدثته المدرسة الظاهرية الأندلسية وابن حزم في المشرق ، انظر وتعجب لهذا الأثر في سياسة الدول وأحوال ، الملوك والسلاطين !!

٨ - أبو الحسن الملا علي بن عمر بن سليمان الخوارزمي :

المصري المتوفى سنة ٨٠٦ هـ طالع كتب ابن حزم فهوي كلامه ، واشتهر بمحبته والقول بمقاتلته ، وتظاهر بالظاهر^(٤) .

(١) الدرر الكامنة : ١٦٦/٢ - ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة : ج ٣ ص ١٨٦ .

(٣) تقديم الدكتور إحسان عباس لكتاب ابن حزم خلال ألف عام : ٩ - ٨/١ .

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : ٢٦٦/٥ - رقم الترجمة ٨٩٠ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان .

٩ - البدر البشتكي :

هو البهاء محمد بن إبراهيم الأنصاري الدمشقي الأصل المصري الشافعي الشهير، الظاهري المتوفى سنة ٨٣٠ هـ تلميذ الحافظ ابن حجر، وهو الذي نسخ بخطه كتاب ابن حزم، الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعيين في مذاهب أهل الرأي والقياس^(١). وحفظ لنا بعض هذه الدرة النفيسة.

وقد لمعن البدر البشتكي في كلام ابن حزم، فقلَّب عليه خُبّه، وكان قبل ذلك شاعراً^(٢).

١٠ - الشيخ الإمام المحدث تقي الدين أحمد بن علي المقرئ :

الحلبي الأصل المصري المتوفى سنة ٨٤٥ هـ تُسبب إلى مذهب الظاهر، وكان من أهل الثقة، يميل إلى الحديث والعمل به، وكان فيه تعصب على

(١) وجد نسخة الخزنة الأولى من مكتبة العلامة التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وقد مكر وجهه الله شيخنا محمد الأمين بن حرة الطرواني الحسبي بنسخة منه ومكتبي - خطه له - من هذه النسخة، وهي عندي بخط البدر البشتكي، لكنه خط رديء. فأعاد شيخنا بن حرة نسخها بخطه الجميل وهذه النسخة عندي أيضاً وله الحمد، وقد طالع نسخة البدر البشتكي الحافظ ابن حجر سنة ٧٩١ هـ وأثبت خطه بذلك، ثم ذيل الحافظ السنهوري بخطه على خط ابن حجر. فهي حليقة بكتابتها البدر ومطالعتها ابن حجر وصاحبها السنهوري، وكلهم من أعلام العلماء. ويوجد نسخة من الكتاب في مكتبة "تسنري" بدمشق حاصلة من لاندن تحت رقم ٣٤٨٢ في ٢١٤ ورقة كتب سنة ٧٦١ هـ انظر ترجمة الإمام ابن حزم من هذا البحث

(٢) ظهور - اللامع ٦ ص ٢٧٧-٢٧٩ رقم الترجمة ٩٣٢

مذهب الحنفية بغير لباقة، يُعرف ذلك من مصنفاته^(١).

١١ - الشيخ العلامة علي بن محمد الصنعاني المعروف بطامش :

المتوفى سنة ١١٨٩ هـ لازم السيد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير البجلي الكحلاني ثم الصنعاني المجتهد المطلق، صاحب "سبيل السلام شرح بلوغ المرام" وغيره من التصانيف الفريدة المتوفى سنة ١١٨٢ هـ فسمعه يُثني على مؤلفات ابن حزم ويصفه بالإنصاف، فتطلب من كُتبه بصنعاء فلم يظفر منها بشيء، فسار إلى مكة وأخرج منها (المحلى) شرح (المجلى) لابن حزم، واشتغل به دهرأ طويلاً، وجنح من بعد إلى مذهب الظاهرية وأصبح داعية، وكان لا يعمل إلا بالحديث الصحيح^(٢).

وهكذا انتصر المذهب الظاهري الحزمي في المشرق أيضاً، فلم يقدم أنصاراً من كل جيل؛ اعتنقوه وناقحوا عنه.

وإذا كان هؤلاء الذين أوردنا تراجمهم، قد تأثروا تأثراً كاملاً بالمدرسة الظاهرية الحزمية المغربية، فقد وُجِدَ من أخذ بلون منها، أو تعاطف معها.



(١) الهجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ٤٩٠-٤٩١، بتحقيق

الدكتور إبراهيم علي طرخان، الهيئة المصرية العامة للنشر، ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م.

(٢) ذيل البدر الطالع محمد بن زبارة البجلي ١٧٥/٢ رقم الترجمة ٣٢٧، ط دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

ب- المتأشرون بابن حزم من المشاركة

ومن المتعاطفين مع ابن حزم والمتأثرين بأهل الظاهر :

- الإمام الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ :

الذي رأيناه - فيما تقدم - يثني على مؤلفات ابن حزم ويصفه بالإنصاف، وكان ذلك سبباً في جنوح تلميذه طامش إلى مذهب الظاهرية، والدعوة إليه^(١). ثم إنني وجدته في كتابه الفريد « سبل السلام » كثير النقل لمذهب ابن حزم وداود وأهل الظاهر، بل والانتصار لهم أحياناً، كما فعل في قصصه الربا على الأصناف الستة المذكورة في الحديث^(٢)، فعلى الظاهرية الذين انفردوا بمخالفة سائر فقهاء الملة في هذه المسألة.

يقول في ذلك : « وفيه - أي في الحديث - دليل على تحريم التفاضل فيما اتفق جنساً من الستة المذكورة التي وقع عليها النص، وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة، واختلفوا فيما عداها؛ فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوبة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهب إليه الظاهرية، من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها، وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة

(١) ذيل البدر الطالع محمد بن زبارة اليمني : ١٧٥ / ٢.

(٢) انظر : فصل من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة، والإشارة هنا إلى قول رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح : « الذهب بالذهب، والقضة بالقضة، والبر بالبر، والشعر بالشعر، والنمر بالنمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا » وقد تقدم تخريجه.

سبيلها « القول المجتبى »^(١).

وانظر انتصاره للظاهرية أيضاً في إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلاً أو نهراً، ودفعه لعللة النجاسة التي اتفق عليها الجمهور : « لأن أمر الغسل تعبد^(٢)، وذلك في شرحه لقول رسول الله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده »^(٣).

وغسل اليدين قبل إدخالها الإناء عند الجمهور : مالك والشافعي وأبي حنيفة مسنون فحسب لكل متوضئ أو مغتسل طاهر اليدين من النجاسة؛ لأن مدار الغسل عندهم خوف نجاسة تكون في اليد، وإذا انتفتح نجاسة اليد صار ذلك مسنوناً فحسب لا فرضاً.

ولا يسع ذكر كل المواضع التي وافق فيها الأمير الصنعاني الظاهرية، فذلك يطول، وحبنا هذه الإشارة السريعة.

- محمد بن علي الشوكاني اليمني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ :

وفي القرن الثاني عشر الهجري، ظهر مجدد هذا القرن الإمام، صاحب المصنفات البديعة، الذي كان كثير التأثير بفقهاء ابن حزم والظاهرية، كثير النقل لمذهبهم في كتبه، كثير التنديد بخصومهم.

ففي الأصول بدا تأثير الشوكاني بابن حزم ومدرسة الظاهر واضحة؛ ثم بسط مذهبهم في نفي القياس وأدلتهم وأبدلهم، ثم عرض لحجج خصومهم فتنقضا واحدة واحدة، فعرض مثلاً للنص القرآني الذي يستدل به ملتبسو

(١) سبل السلام : ٦٨ / ٣.

(٢) المصدر السابق ٧٤ / ١ - ٧٥ وقارن ذلك مع الحلى لابن حزم ٢ / ٢٠٠ مسألة رقم ١٤٩.

(٣) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم في الطهارة حديث ٨٧.

القياس على حجته وهو قوله تعالى : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾^(١) فقال في نهاية تحليله للنص : «والحاصل أن هذه الآية لاتدل على القياس الشرعي، لا بمطابقة ولا تضمن ولا التزام، ومن أطال الكلام في الاستدلال بها على ذلك، فقد شغل الحيز بما لا طائل تحته»^(٢).

وهو شبه بتوجيه الإمام ابن حزم لهذه الآية ، قال رحمه الله : «فلم يفهم أحد قط أن معنى (اعتبروا) : (قيسوا)، ولا أن معنى (اعتبروا) : احكموا للحديد والبسوط بحكم البر في الزكاة ، والآية جاءت بعقب قوله : ﴿يخربون بيوتهم...﴾ فلو كان معناه : (قيسوا) لكان أمرا لنا بأن نخرب بيوتنا كما خربوا بيوتهم. ومعنى الاعتبار في اللغة والقرآن : التعجب ، قال الله تعالى : ﴿لقد كان في قصصهم عبرة﴾^(٣) أي (عجب)، ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة﴾^(٤) أي (لعجبا) لا قياساً»^(٥).

وهكذا يأتي الإمام الشوكاني بأدلة مثبتة القياس فينقضها واحدة واحدة كما يفعل ابن حزم ؛ مما يدل دلالة قاطعة أنه يغيب عن عيابه في هذا الباب، ولعل المجال يضيق هنا عن إيراد كل هذه الحجج التي أطال وأطنب الشوكاني في نقضها.

ولكنه وإن كان يستخدم أدلة ابن حزم نفسها في نقض حجج مثبتة القياس فإنه لا ينفي جميع أنواع القياس مرة واحدة كما يفعل ابن حزم ومدرسة الظاهر، وإنما يقرر «ما وقع النص على علته، وما قطع فيه بنفي الفارق، وما كان من باب

(١) سورة الحشر ، آية ٢ .

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني ٦٧٧/٣ .

(٣) سورة يوسف : ١١١ .

(٤) سورة النحل : ٦٦ .

(٥) ملخص إبطال القياس ... لابن حزم ص ٢٧-٢٨ بتحقيق سعيد الأفغاني .

فحوى الخطاب أو لحن الخطاب»^(١).

ولكنه في الوقت نفسه ينفي ما عدا هذه من أنواع القياس الأخرى «الذي اعتبره كثير من الأصوليين، وأثبتوه بمسالك تنقطع فيها أعناق الإبل، وتسافر فيها الأذهان، حتى تبلغ إلى ما ليس بشيء، وتتغلغل فيها العقول، حتى تأتي بما ليس من الشرع في وژد ولا صدر، ولا من الشريعة السمحة السهلة، في قبيل ولا دبير»^(٢).

ويرى رأي ابن حزم في أن النصوص تقي بالأحكام كلها - خلافاً لمن أنكر ذلك من جمهور الأصوليين - لأن الله عز وجل أخبر هذه الأمة أنه قد أكمل لها دينها^(٣) وأخبرها رسولها ﷺ من أنه قد تركها على الواضحة التي ليلها كنهارها^(٤).

ويتهيئ الشوكاني إلى رأي الإمام ابن حزم نفسه الذي يرى في عمومات الكتاب والسنة ما يفي بكل واقعة تقع - خلافاً لجمهور الأصوليين - فيقول : «ثم لا يخفى على ذي لب صحيح أن في عمومات الكتاب والسنة ومطلقاتها، وخصوص نصوصها ما يفي بكل حادثة تحدث، ويقوم ببيان كل نازلة تنزل،

(١) إرشاد الفحول : ٦٩١/٣ .

(٢) المصدر السابق : ٦٩٠/٣ .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة: ٥].

(٤) يشير إلى قوله ﷺ : «ترككم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك...» الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجة كلاهما في السنة، وهو صحيح، انظر : صحيح سنن ابن ماجة للالباني ١٣-١٤ ، ونقطة الأشراف بمعرفة الأطراف للمحافظ الجزري ٢٨٨/٧ .

عرف ذلك من عرفه، وجهله من جهله^(١). وما سقته هنا يدل على أن الإمام الشوكاني كان يُعَب من عباب ابن حزم، ويصنرُ معه عن نبع واحد.

وما يدل على ما أقول كذلك، هو أن الشوكاني وافق الإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر في بعض الفروع أيضا التي انفردوا بها دون سائر فقهاء الملة في قولهم: إن التفريق بالعيوب في الزواج لا يسوغ، ولا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بين الزوج والزوجة لهذا الأمر.

قال في «نيل الأوطار» بعد أن ساق كلام الفقهاء في ذلك: «والكلام مبسوط على العيوب التي يثبت بها الرد؛ والمقدار المعتبر منها، وتعدادها، في الكتب الفقهية. ومن أمعن النظر لم يجد في الباب ما يصلح للاستدلال به على الفسخ بالمعنى المذكور عند الفقهاء»^(٢).

ويقول ابن حزم في هذه المسألة: «لا يفسخ النكاح بعد صحته بمجذام حادث، ولا يبرص كذلك، ولا يجنون كذلك، ولا بأن يجد بها شيئا من العيوب، ولا بأن تجهده مي كذلك، ولا بعنته، ولا بداء فرج، ولا بشيء من العيوب»^(٣). وإذا قارنت بين كلام الإمامين، وجدت بينهما من الاتفاق والاتلاف ما لا يخفى على النية.

وقد خالف ابن حزم جمهور فقهاء المسلمين والمذاهب الأربعة في هذه المسألة؛ لاستمساكه بالنصوص واستصحاب الحال، ووافقه على ذلك الإمام الشوكاني على ذلك. فدل على تأثره به في هذه الواقعة كما في غيرها.

(١) المصدر السابق ٦٩١/٣.

(٢) نيل الأوطار ١٥٧/٦ (باب ما يذكّر في رد المنكحة بالعيوب) وقارن مع المحلى لابن حزم.

(٣) المحلى ٢٧٩/٩ بتحقيق الدكتور البنداري.

وما وافق فيه الشوكاني ابن حزم كذلك، إسقاط الزكاة في عروض التجارة، وتبعه على ذلك تلميذه صديق حسن خان الفنجي، وهو أمر خالف فيه ابن حزم والظاهرية لإجماع الأمة^(١).

وما وافق فيه الشوكاني الإمام ابن حزم من الفروع أيضا قوله بعدم وقوع الطلاق البدعي^(٢)، وجمع في ذلك رسالة مختصرة^(٣)، وفي منع الطلاق البدعي يقول ابن حزم: «من أراد طلاق امرأة له قد وطئها: لم يحل له أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطئها فيه»^(٤). وجمهور الفقهاء يقولون بوقوع هذا النوع من الطلاق.

هذه نماذج من الفروع وافق فيها الشوكاني الإمام ابن حزم، ولقد تحررت أن تكون هذه المسائل مما خالف فيها الظاهرية المذاهب الأربعة؛ ووافقهم عليها الإمام الشوكاني؛ ليكون ذلك أوضح في الدلالة على المراد.

أما نفاخ الإمام الشوكاني وملاحاته عن أهل الظاهر ومناصرته لهم، والتنديد

(١) انظر المحلى لابن حزم: ٢٣٣/٦-٢٤٠ بتحقيق أحمد شاكر، والسبل الجرار التدقيق على حدائق الأزهار للشوكاني ج ٢ ص ٢٦-٢٧ دار الكتب العلمية بيروت، بتحقيق محمود إبراهيم زايد ط ١/١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م، والروضة الندية شرح الدرر البهية لصديق خان ٢٨٦/١-٢٨٧-٢٨٨ بتحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ط، الشؤون الدينية ببولة قطر، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة عروض التجارة: قال «أجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول» انظر الإجماع لابن المنذر: ١٤. وعن تأثر بابن حزم في هذه المسألة من المتأخرين كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم والحافظ محمد بن إبراهيم الوزير البغدادي.

(٢) نيل الأوطار ٢٢٦/٦.

(٣) المحلى ٣٥٨/٩ بتحقيق د. البنداري.

بخصوصهم، فهو أمرٌ أظهرٌ من أن يُنكر، وكفينا من ذلك كلمته المضية التي دُبجها يراعُه في « البدر الطالع » عند ترجمته لأثير الدين أبي حيان الغرناطي الأندلسي الحزمي الظاهري^(١)، الإمام الكبير في العربية والتفسير المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

حيث قال : « وكان ظاهرياً ، وبعد ذلك انتمى إلى الشافعي، وكان أبو البقاء يقول : إنه لم يزل ظاهرياً، قال ابن حجر : كان أبو حيان يقول : عبال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه انتهى . ولقد صدق في ذلك، فمذهب الظاهر هو أول الفكر وآخر العمل عند من مُنِحَ الإنصاف ولم يرد على فطرته ما غيرها عن أصلها، وليس هو مذهب داود الظاهري وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقدين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن، وداود واحدٌ منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمُنصف إهماله.

وبالجملة فمذهب الظاهر : هو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات، وطرح التعويل على محض الرأي الذي لا يرجع إليهما بوجه من وجوه الدلالة. وأنت إذا أمنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة، وجدتها من مذهب الظاهر بعينه، بل إذا رزقت الإنصاف، وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر كنت ظاهرياً أي عاملاً بظاهر الشرع منسوماً إليه لا إلى داود الظاهري، فإن نسبتك ونسبته إلى الظاهر متفقة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى الإيمان والإسلام وإلى خاتم الرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم. وإلى مذهب الظاهر بالمعنى الذي أوضحناه أشار ابن حزم بقوله :

(١) انظر ترجمته في الباب المتقدم المخصص لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

وما أنا إلا ظاهري وإنني على ما بدا حتى يقوم دليل^(١)

ولا شك أن من أمعن النظر في كلام الشوكاني هذا، يكاد أن يصنفه ضمن أهل الظاهر، لولا أنه شرح معنى الظاهر عنده، وهو معنى واسع جداً يشمل كل عامل بظاهر الشرع من عصر الصحابة إلى الآن كما قال.

وانظر إلى انتصاره لأهل الظاهر ودفاعه عنهم في موضع آخر من كتبه، وهو كتابه البديع « نيل الأوطار شرح متقى الأخبار » فعندما عرض (لباب الحث على السواك وذكر ما يتأكد عنده) نقل مذهب داود الظاهري القائل بوجوب السواك في الصلاة خلافاً لسائر فقهاء الأمة الذين يرون أن السواك سنة مؤكدة ؛ وليس بواجب في حال من الأحوال.

قال الشوكاني : « قال النووي : وقد أنكّر أصحابنا المتأخرون^(٢) على الشيخ أبي حامد^(٣) وغيره نقلَ الوجوب عن داود وقالوا : مذهبه أنه سنة كالجماعة، ولو صح إيجابه عن داود لم يضُرْ مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر » انتهى.

ثم يعقب الإمام الشوكاني على هذا الكلام متصراً لداود الظاهري فيقول : « وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه وورعه، واخذ جماعة من الأئمة الأكابر بمذهبه^(٤) من التعصبات التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى والعصية، وقد كثر هذا الجنس في أهل المذاهب، وما أدري ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء المحققين

(١) البدر الطالع ٢ / ٢٩٠.

(٢) يقصد الشافعية .

(٣) هو أبو حامد الإسفراييني وهو الذي حكى الوجوب عن داود الظاهري .

(٤) قلت : كالإمام ابن حزم وغيره.

حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين، فإن كان لما وقع منه من المقالات المستغذة، فهي بالنسبة إلى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأي، المضادة لصريح الرواية في حيز القلة المتباعدة، فإن التعويل على الرأي، وعدم الاعتناء بعلم الأدلة قد أفضى بقوم إلى التمدح بمذاهب لا يوافق الشريعة منها إلا القليل النادر، وأما داود ففي مذهبه من البذع التي أوقعه فيها تمسكه بالظاهر وجموده عليه في غاية الندرة، ولكن : لهُوى النفس سريرة لا تُعلم^(١).

قلت : أنصف الإمام الشوكاني ورب الكعبة، وإن كان الإنصاف عزيزاً، إذ لا دافع إلى عدم الاعتداد بخلاف أهل الظاهر عند القائلين بذلك إلا الهوى والعصية، وقد صنف شيخنا العلامة عبد الحمي بن الصديق - رحمه الله - رسالة سماها : « الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع » استقصى فيها جميع من لا يحتدون بخلاف داود ونقضها حجة حجة، وهي عندي مخطوطة بخط يده رحمه الله . إلى هذه الدرجة بلغ تأثير الإمامين المجددين الشوكاني والصنعاني بابن حزم ومدرسته الظاهرية، أما قبلهما فقد وجد أيضاً كثير من المعجبين والتأثرين بالمذهب الحزمي من أهل المشرق، ومنهم :

- سلطان العلماء العز بن عبد السلام

المتوفى سنة ٦٦٠ هـ الإمام المحدث الفقيه المتهجد ، صاحب المصنفات، كان معجباً إصباحاً كبيراً بمؤلفات ابن حزم الظاهري حتى قال فيها قولته المشهورة : « ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل « المحلى » لابن حزم ، وكتاب « المنهاج » للشيخ موفق الدين^(٢) ».

(١) بيل الأوطار للشوكاني : ١٠٢ / ١

(٢) سير أعلام النبلاء : ١٩٣ / ١٨

فهو يشهد لكتب ابن حزم دون سائر تواليف العلماء بالتفرد، وخصر منها بالذكر « المحلى » لابن حزم وهو كتاب في الفقه الظاهري، فكفى بها شهادة من سلطان العلماء على أن المحلى سبق إلى منهج الفقه المقارن « المنهاج » لابن قدامة الحنبلي.

- ومنهم الإمام الحافظ أبو شامة :

العلامة المجهند ذو القنون، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ الذي تُسبب إليه قوله في ابن حزم الظاهري « لم يحج به بعد الإمام ابن حزم من يساميه أو يساويه في سعة علمه، وقوة حجته، وطول بابه، وحفظه للسنة، وقدرته على الاستنباط، إلا شيخ الإسلام، مجدد القرن السابع، أحمد تقي الدين ابن تيمية، وهو قد استفاد من كتبه، واستدرك علمه عليها، وحرر فهمه ما كان من ضعف فيها، وكان على شدته في الحق مثله، ولزقه منه قلماً، وأكثر أدباً مع أئمة الفقهاء من أهل الرأي والقياس، على أنه لم ينف القياس البتة، ولكنه فرق بين القياس الصحيح الموافق للنصوص، والقياس الباطل المخالف لها، بما لم يسبقه إليه أحد من علماء الأمة فيما نعلم^(١) ».

وهذا نص نفيس في حق ابن حزم ولا ريب، ثم إن علامة الشافعية في عصره أبا شامة كان حفيّاً بتواليف ابن حزم حتى أنه انتسخ كتاب « الأحكام » لابن حزم بخطه وعلق عليه تعليقات، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية بخطه، ومنها أخذ الشيخ محمد رشيد رضا النص السابق^(٢).

فهذا الأثر وذلك القول يدلان على عناية كبار العلماء بكتب ابن حزم

(١) تفسير المنار ٧ / ١٤٤ - ١٤٥

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ١٤٤

الظاهري ، وحرصهم على الاستفادة منها.

- تقي الدين ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ :

الإمام المجتهد أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، مجدد القرن السابع، ولد بمران، فكان أينع ثمرة أبرزها تيار الاجتهاد المُنْبِض للتقليد؛ الذي غذاه وجاهد في سبيله ابن حزم ومدرسته الفقهية.

وقد جاءت ظروف عصره رحمه الله قريبة من عصر ابن حزم، فقد كان شيخ التار يقلق مضاجع المسلمين، وكانت حالة الفقه متردية بسبب التقليد والجمود والتعصب المذهبي، الذي ران على الأمة دهرًا طويلاً.

وقد وقف ابن تيمية من عصره موقفاً قريباً من ابن حزم، وامتنح بالسجن والنفي والبلاء الشديد، كما امتحن ابن حزم، وقد ذكر علامة الشافعية أبو شامة - كما نقلت عنه في النص السابق - أن شيخ الإسلام قرأ كتب ابن حزم^(١) واستفاد منها واستدرك عليها، وحرر ما كان من ضعف فيها، كما فعل في استدراكه على كتاب «مراتب الإجماع لابن حزم». وكان في شدة تمسكه بالحق ونصرته مثل ابن حزم تماماً.

ولئن كان ابن تيمية قد خالف ابن حزم في بعض النظرات، لمحو موقفه من القياس، وموقفه من بعض القضايا الكلامية، وموقفه من علم المنطق^(٢)، فإن ذلك من باب الاجتهاد الذي توجهه أصول الظاهرية نفسها، ومع ذلك فإن تيمية خليفة ابن حزم على جوهر الظاهرية وروحها^(٣)، بل إن تلميذه شيخ

(١) انظر في ذلك: تاريخ المذاهب الإسلامية للإسلامية للشيخ أبي زهرة ص ٥٩٨.

(٢) انظر ابن تيمية للشيخ محمد أبي زهرة: ص ٢١٠ فما بعدها.

(٣) انظر ظهير الإسلام لأحمد أمين ٥٥/٣، ودائرة المعارف الإسلامية: مادة ابن تيمية.

الإسلام ابن قيم الجوزية يقول: «من أراد الاطلاع على مذهب داود فعليه بكتب الإمام ابن حزم الظاهري وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي»^(١).

ولا غرابة في ذلك فإن الفقهاء الحنابلة التزموا في كتبهم نقل مذهب ابن حزم والظاهرية، فكانوا كثيراً ما ينقلون مسأله في الفروع؛ مع حججهم عليها في مواضع متفرقة كما فعل ابن قدامة الحنبلي أيضاً في «المغني».

وقد كان شيخ الإسلام كثير الإعجاب بالإمام ابن حزم، لم يخلُ مؤلف من مؤلفاته^(٢) من الإشادة بفضله، والثناء عليه بما هو أهل له، لنستمع إليه يقول في كتابه «نقض المنطق»: «وكان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدرة أقوم من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيماً له ولأمله من غيره»^(٣).

ويقول فيه في موضع آخر من كتابه المذكور: «وكان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال، والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالسألة التي يكون فيها حديث، يكون جانيه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف، والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء»^(٤).

(١) مجموع يشتمل على رسالتين: الأولى في مذهب داود الظاهري جمع محمد الشطي، والثانية في مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية جمع ابن قيم الجوزية: ٣، دمشق، سنة ١٣٣٠ هـ مطبعة روضة الشام، نقلاً عن سعيد الأفغاني ابن حزم ورسائله في المفاضلة بين الصحابة ص ٦٥.

(٢) كالفتاوى ونقض المنطق وغيرها من كتبه.

(٣) نقض المنطق لابن تيمية ص ١٨، بتحقيق الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة وأنشيد سليمان بن عبد الرحمن الصنع.

(٤) المصدر السابق.

وبهذا تميز أبو محمد رضي الله عنه عن سائر فقهاء الملة، وحسبنا هذه الشهادة النفيسة في ابن حزم من مجدد القرن السابع: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. وقد بدا تأثير ابن تيمية بابن حزم في مواضع شتى: في أصول الدين، والفقه، وهذا باب واسع جداً يحتاج إلى تفصيل ودراسة مفردة - باستقراء مصنفات الرجلين - لا يحاط به في مثل هذا الموضع، وإنما اكتفي بالإشارة السريعة على وجه الشاهد وضرب المثل، إلى موضعين كانا السبب في البلاء والمحن التي نزلت بشيخ الإسلام رضي الله عنه: معركة في أصول الدين والعقيدة مع التصوف والصوفية، ومعركة أخرى في الفروع مع الفقه والفقهاء.

الموضع الأول: التصوف والصوفية:

الذي التقى الرجلان على حربه حرباً لا هوادة فيها، فقد شدد الإمام ابن حزم النكير على الصوفية وإن كانوا قلة في عصره إذا ما قورنوا بمعصر ابن تيمية، وكان موضع استنكاره للتصوف، ادعاء بعضهم أن من بلغ رتبة الوصول إلى الله سقط عنه التكليف.

وفي هؤلاء يقول أبو محمد: «ادعت طائفة من الصوفية في أن أولياء الله تعالى من هو أفضل من جميع الأنبياء والرسل، وقالوا أن من بلغ الغاية القصوى من الولاية، سقطت عنه الشرائع كلها، من الصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك، وحلت له المحرمات كلها من الزنى والخمر وغير ذلك، واستباحوا بهذا نساء غيرهم، وقالوا: إننا نرى الله ونكلمه؛ وكلما قُذِفَ في نفوسنا فهو حق... وقال بعض الصوفية: إن ربه يمشي في الأزقة حتى إنه يمشي في صورة مجنون يتبعه نصيبان بالحجارة حتى يدموا عقبيه، فاعلموا رحمكم الله أن هذه كلها كفرات

صنع، وأقوال قوم يكيدون الإسلام،^(١)

ولقد كان ابن حزم بهذا القول من أوائل من نبه على الخراف المصروفة لذلك الانحراف، وقد جاء ابن تيمية فشدد النكير أكثر، لأن ابتلاء بهم كان أشد وأكبر، فحاربوه وحاربهم، وكانوا سبب العذاب والمحن والفتن التي نزلت به، فقد ناضلهم بمصر، وحارب نظرية الحلول التي أشار إليها ابن حزم في النص السابق مستكراً فيما جاء من زعم بعضهم أن الله يجل فيمن يمشي في الأسواق مجنوناً، والصبية يدمون عقبه بالحجارة يقدفونه بها - تعالى سبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً -.

كان للصوفية منزلة كبيرة في عصر شيخ الإسلام، فقد بنى لهم من قبل صلاح الدين الأيوبي (خاتناه) وهو مكان يجنلون فيه للعبادة، ونى لهم من بعد ذلك الناصر بن قلاوون أخرى سنة ٧٢٣، وكان بعضهم يأخذ بمنهج وحلة الوجود كما نادى به محيي الدين بن عربي الحاتمي الأندلسي^(٢)، الذي اتخذ أكثر الصوفية إماماً يتبع، وكان ممن تأثر بهذا الرأي ابن الفارض الشاعر المصري المتوفى سنة ٦٣٢ هـ. بل بلغ الأمر أن بعض الصوفية بمصر كانوا يعتقدون أنهم إذ وصلوا إلى حال من الترية النفسية والتهذيب الروحي يتصلون بالذات العلية، ويعتلون عن التكليف^(٣).

(١) الفصل لابن حزم: ٢٢٦-٢٢٧، ط دار الفكر. وانظر أيضاً: الأصول والفروع لابن حزم ص ١٣٢.

(٢) والغريب أن ابن عربي الأندلسي هذا كان ظاهرياً في العبادات باطنياً في الاعتقادات - كما تقدم -.

(٣) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة: ص ٥٧٢.

وما كان ليرضى ابن تيمية بهذه الآراء المتحرفة، كما لم يرضه من قبل في الشام بعض الشعبة التي كان يقوم بها بعض الرفاعيين من الصوفية، فتصدى لمهاجتها، ومهاجمة أصحابها، وفي سبيل مناهضتها كان لابد أن يفند آراء محيي الدين ابن عربي، فهاجمها، صادعاً بالحجة الظاهرة، والبيّنات القاهرة^(١)، ورماء بالزندقة والإلحاد^(٢).

والغريب جداً أن ابن عربي الطائفي الحافتي الأندلسي المرسى المتوفى سنة ٦٣٨ هـ قرأ كتب ابن حزم وأعجب بها واختصر المحلى في كتابه «الملعى»، بل أصبح ظاهرياً حزمياً في الفقه وفروعه - كما تقدم في ترجمته - ولكنه نهج منهج التصوف، ونسب إلى القول بوحدة الوجود بين العابد والمعبود، فجمع بين التقيضين : ظاهرياً باطنياً، فتصدى من بعده ابن تيمية لتفنيد أقواله.

وعلى ذلك يصح أن يقال : إن ابن تيمية تلمذ على ابن حزم في كتبه كما تلمذ ابن عربي، وهذا نادى بالتصوف ومذهب الاتحاد، وابن تيمية حاربه وناضله في كتبه، فالتقى المختلفان في تناول من تلك المائدة الخصبية، مائدة العلوم التي فجر عيونها ابن حزم وإن اختلف منهاج كل منهما^(٣).

غير أن هذه المعركة مع الصوفية كانت سبباً في البلاء والمحن التي نزلت بشيخ الإسلام رضي الله عنه، فقد تقدم ابن عطاء الله السكندري صاحب كتاب الحكيم، وهو صوفي له مقامه عند الصوفية ومن أتباع ابن عربي بالشكوى، وله

(١) انظر المرجع السابق : ص ٥٧٢.

(٢) انظر : نقض المطلق لابن تيمية : ص ١٤١.

(٣) ابن حزم للشيخ محمد أبي زهرة : ص ٢١٢.

مقامه عند العامة، وذهب الصوفية إلى القلعة يشنون مجتمعين إلى السلطان، وانتهى الأمر بحبس ابن تيمية سنة ٧٠٧ هـ.

الموضع الثاني : معركته مع الفقه والفقهاء:

وفيها يظهر تأثير ابن تيمية الجلي بالإمام ابن حزم وفقه مدرسة الظاهر، فقد تقدم أن أبا محمد يقول بعدم وقوع الطلاق البدعي، وفي ذلك يقول في «المحلى» : «من أراد طلاق امرأة له قد وطئها : لم يحل له أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطئها فيه»^(١).

وعلى هذا المذهب اللاجيب سار شيخ الإسلام بعد أن خلع ثيّر التعصب، وتزع غلّ التقليد، فافتى بأن الطلاق الذي يقع في الحيض، طلاق بدعي، لا يعتبر، فنصحه بعض العلماء بالسكوت عن الإفتاء بها، ثم جاء بعد ذلك سنة ٧١٩ هـ منع السلطان الناصر سلطان دمشق له من الإفتاء بهذه المسائل التي يخالف فيها الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء، لكنه أصر على الإفتاء، لأنه لا يقبل الدنية في الدين، ولأنه استوثق مما يقول. وما كان للسلطان أن يبغي من بعد ذلك، وإن أغضى، فإن القضاة والمفتين لن يغيضوا، وهم يرون فيما يفتي به الشيخ مخالفة لإجماع الأئمة الأربعة، وما جرى عليه عمل الأمة^(٢).

ولهذا انعقد مجلس بدار الحكم بحضرة نائب السلطنة، حضره القضاة والفقهاء والمفتون من المذاهب الأربعة، وحضر شيخ الإسلام وعاتبوه ورجّوه ألا يعود إلى الإفتاء في هذه المسائل، لكنه أصر على اجتهاده هذا، فقررروا حبسه في يوم ٢٢ رجب سنة ٧٢٠ هـ وكان الإفراج عنه في العاشر

(١) المحلى : ٣٥٨/٩.

(٢) انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية : ص ٥٧٩.

مكنت هؤلاء في سادة لطلاب هذه التي بدأ فيها تأثيره بابن حزم ومدرسة الظاهر وصاحبها هي التي حررت عليه السجن والمحن والبلاء. وحقق الفقهاء بعد عبادة الصومية.

ولم يقتصر هذا التأثير بابن حزم على ابن تيمية فحسب، بل امتد ذلك إلى مدرسته وتلامذته الذين خلفوا من بعده، وعلى رأسهم شيخ الإسلام الثاني الإمام ابن قيم الحوزية عبد الله شمس الدين المتوفى سنة ٧٥١ هـ، فكانت له جهوده الكبيرة في الحرب على التقليد والتعصب المذهبي، والدعوة إلى بحث الاحتجاج والرجوع إلى الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح. ولقد عرف عن ابن القيم أنه إذا قال في أسلوبه: «قال أبو محمد» فهو موافق لابن حزم. وإذا قال: قال ابن حزم فهو مخالف^(١).

- شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.

في القرن الثامن الهجري ظهر حائمة الحفاظ، الإمام الحفاظ، محدث العصر، ومؤرخ الإسلام، وآخر من ختمت به هذه الصناعة^(٢) أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قتيبة الذهبي الدمشقي بدمشق، صاحب المصنفات البديعة، الذي

(١) لفرع السابق ص ٥٧٩-٥٨٠.

(٢) الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرة التنكية والمعقود للدكتور بدر بن أبي العيين بدر بن ١٥٣. تاريخ مؤسسة شباب الجامعة - مطبعة كرموز الإسكندرية - مصر. ونظرنا عبد الرحمن بن خليل الظاهري «حوار حافظ مع شيخ الظاهريين» مقال مجلة الدعوة السعودية عدد ٤٩.

(٣) نشر حذفت حذفت للشبهوني ص ٥٣١ رقم ١١٤٤.

شرح بجه لابن حزم وميله إليه.

قال في كتابه الفريد «سير أعلام النبلاء»: «ولي لنا ميل إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح، ومعرفة به... وأخضع لفرط ذكائه، ومنعة علومه»^(١). ووصفه «بالإمام الأوحى، البحر...»^(٢). ونعته في موضع آخر فقال: «الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد...»^(٣).

وكان معجباً بتصانيف ابن حزم، إذ أنه لما أورد شهادة العز بن عبد السلام وقوله عن مؤلفات ابن حزم: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين اه. قال الذهبي:

«قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثانتهما: السنن الكبير للبيهقي، ورابعهما: «التمهيد» لابن عبد البر، فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكى المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً»^(٤).

وبلغ اهتمام الذهبي بتأليف ابن حزم وحبه لما أنه اختصر كتاب «المحلى» لابن حزم في تصنيف سماه: «المستحلى في اختصار المحلى»^(٥). واختصر «المحلى» أيضاً أحد تلامذته في تأليف سماه: «المورد الأحلى في اختصار

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٨.

(٢) المصدر السابق ١٨٤/١٨.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤٦/٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩٣/١٨.

(٥) نكت الغميان: ص ٢٤١. نقل عن معجم فقه ابن حزم الظاهري للشيخ محمد المختصر الكنتاني ٢٥/١. وانظر ابن حزم خلال ألف عام لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ١٥٢/١.

المحلى^(١)

وكان الإمام الذهبي لفرط إعجابه بابن حزم ، كثير النفاذ عنه ، والانتصار له أمام خصومه لاسيما خصمه اللدود القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المتوفى سنة ٥٤٣ هـ فقد أورد خطأ ابن العربي الشنيع على ابن حزم وعلى الظاهرية في كتابه « المواسم من القواصم » ، فعقب عليه قائلا : « قُلْتُ : لم يُنصِف القاضي أبو بكر - رحمه الله - شيخ أبيه في العلم^(٢) ، ولا تكلم فيه بالقسط ؛ وبالنسبة في الاستخفاف به ، وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يَنْلُغ رتبة أبي محمد ، ولا يكاد ، فرحمهما الله وغفر لهما^(٣) .

ولما أورد الذهبي كلام أبي مروان ابن حيان المنصف لابن حزم قال : « قلت : هذا القائل منصف ، فأين كلامه من كلام أبي بكر بن العربي وهضمه لمعارف ابن حزم^(٤) ؟ » ثم إنه في معرض نفاذه عن ابن حزم اعتبره ممن بلغ رتبة الاجتهاد المطلق فقال : « ابن حزم رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ؛ وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ^(٥) .

(١) انظر : محمد إبراهيم الكتاني « حول كتاب القدر المعلن في إكمال المحلى - لابن خليل » ، مجلة إيسبريس Hesperis ، إصدار معهد الدراسات المغربية العليا بالرباط ، العدد ٢ ، ١٩٦١ م .

(٢) تقدم أن والد أبي بكر عبد الله بن العربي كان من كبار تلامذة ابن حزم ، وهو الذي روى عن شيخه سائر كتبه ، بل كان ظاهرياً كما تدل القرائن . أما ابنه أبو بكر فقد كان من الدعاة ابن حزم والظاهرية ، إذ لم يسلم كتاب من كتبه من الطعن فيهم والتشنيع عليهم .

(٣) سير أعلام النبلاء : ١٨ / ١٩٠ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٥٢ .

(٥) المصدر السابق ٣ / ١١٥٣ - ١١٥٤ .

وفي الجملة فإن فقهاء الحديث وكتب فقه الحديث جلها تنقل أقوال ابن حزم ومدرسة الظاهر من غير حرج ، كفتح الباري ، ونيل الأوطار ، وسبل السلام وغيرها ، بل وترجع أحيانا مذهبهم إذا كان معه دليل .

هكذا تتابع المتأثرون بابن حزم ومدرسته الظاهرية عبر القرون ، وقد بدأت حديثي في هذا الفصل بذكر بعض الأعلام من أهل المشرق الذين تأثروا بابن حزم تأثراً بالغاً ، وأخذوا عنه مذهب الظاهرية أخذاً كاملاً ، ثم عرجت بذكر من هم دونهم تأثراً في عدد من الأجيال ، غير أنني لا أستطيع تتبع مسيرة المتأثرين به في كل الأجيال حتى العصر الحديث ؛ لأن الأمر طويل الذيل ، ودونه خُرطُ القتاد كما يقال .

الفصل الخامس

أثر المدرسة الظاهرية الحزمية
في الفقه المعاصر

إن تأثير ابن حزم ومدرسة الظاهر^(١) قد امتد إلى العصر الحديث أيضاً، فكان التناوب على فكر ابن حزم وفقهه حاصلاً بين المشرق والمغرب . ففي الوقت الذي ماتت فيه الظاهرية في المغرب بسبب عودة بني مرين إلى العمل بالمذهب المالكي وفروعه ، كانت تنتشر في المشرق ؛ لاسيما في مصر والشام حيث وُجد لها مناصرون وأتباع.

١- أثر المدرسة في فكر وفقه الحركة السلفية الحديثة :

أما القرنان الرابع عشر والخامس عشر الهجريان فيُعَدان بحق عصر الصحوة الإسلامية، بعد قرون من النوم العميق ، وفي هذه الصحوة كان لابن حزم والمدرسة الظاهرية نصيب كبير من الأثر والتأثير.

فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن حركة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية في الحجاز ، كانت متأثرة بابن حزم ؛ إذ هي في جوهرها عودة إلى ظاهر الكتاب والسنة^(٢) ، ومما يدل على ذلك أيضاً أن بعض الكتب التي ألّفت في الرد على الوهابية قرننها بالظاهرية ، وجعلتها صنوها وأختها ، مثل : «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية» ، لإبراهيم السمنودي المتوفى بعد ١٣٢٦ هـ^(٣).

(١) قد يُستغرب لِمَ قرئت في كثير من المواضع بين المدرسة الظاهرية والحزمية نسبة إلى ابن حزم؟ والحق أنني فعلت ذلك لأن أبا محمد هو قطب الرّحى لهذه المدرسة ؛ إذ لولا جمعه لأصول المذهب وفروعه ومسائله ثم تدوينه لها، لمات مذهب الظاهرية كما مات مذهب الأوزاعي بالشام والأندلس، ومذهب الليث بمصر.

(٢) انظر : ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس: ٣٥٣ .

(٣) طبع في مجلدين بمصر عام ١٣١٩ هـ عن الطبعة العامرية الشرقية : انظر كتب حذر منها العلماء للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان: ٢٧٥/١ .

و ظهرت بصمات ابن حزم واضحة على الحركة السلفية الحديثة، التي ظهرت في أكثر من صقع من اصقاع العالم الاسلامي؛ لاسيما في مصر حيث كان أحد أقطاب السلفية المعاصرة المجتهد الشيخ الإمام محمد رشيد رضا الشافعي سنة ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م متأثراً بابن حزم^(١) حتى عده مجدد القرن الخامس الهجري، وإن الأندلس فضلت الشرق به، وزكّى مذهبه الأصولي، ونوه بوجه خاص بمولفاته الفقهية والأصولية.

وهذا نص عبارته في « تفسير المنار » ننقله هنا لأهميته في الدلالة على الانتماء الفقهي المعاصر إلى دلالة، قال: «وجملة القول: إن أنصار السنة ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين، منهم القوي والضعيف، ولين القول وخشنة، والمبالغ والمتنصد... وقد فضلت الأندلس الشرق - بعد خير القرون - بإمام جليل منهم، قوي المعارضة، شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجة، ألا وهو الإمام المحدث الفقيه الأصولي، مجدد القرن الخامس أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. ألف كتاباً في أصول الفقه وفروعه هدم بها القياس، وسبب إحاطة النصوص بالأحكام ببلغ بيان، وأغنى بها على أهل الرأي أشد الإغناء.

ولكنه جاء في القرن الخامس الذي تمكنت فيه المذاهب القياسية في جميع الأنظار، بتقليد الجماهير، وتأييد الحكومة لها، وما خبّس على أهلها من الأرواف، حتى صار المتسبون إلى كل مذهب منها يقدمون قول كل مؤلف متب إنهما، على نصوص الشارع التي اتفق نقلها الدين على صحتها؛ فما استغاد من كتب ابن حزم إلا الأقولون.

(١) ويقول أحد الباحثين أن هذه كانت إحدى نقاط الخلاف بينه وبين الشيخ محمد عبد انظر المحدثون في الإسلام لعبد المتعال الصمدي ص ٤٠٩.

وعندي أن الصارف الأكبر للناس عن كُتبه هو شدة عبارته في تهويل فقهاء القياس حتى الأئمة المتبوعين منهم. وقد كان أكابر العلماء في كل عصر يستفيدون من كُتبه وينسخونها بأقلامهم ويتنافسون فيها، ولكن قلما كانوا يقللون عنها، إلا ما يجدونه من هفوة يردون عليها.

ولذلك يُعد من مناقب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، الذي اعترفوا له بالاجتهاد المطلق ولُقّب بسلطان العلماء، قوله لمن سأل عن خير كتب الفقه في الإسلام: (الحلى) لابن حزم، و (المغني) للشيخ الموفق.

وفي دار الكتب الكبرى بمصر نسخة من كتاب (الإحكام في أصول الأحكام) لابن حزم من خط علامة الشافعية في عصره ابن أبي شامة - فهذا الأثر وذلك القول يدلان على عناية كبار العلماء بكتب ابن حزم، وحرصهم على الاستفادة منها^(١).

ب- أثر المدرسة في فكر وفقه الظاهرية الحديثة:

بل قد ذاب في ابن حزم كثيرون طفت على أسمائهم النسبة إليه والاستشهاد به، وبلغ إعجابهم بابن حزم الذي لا حد له أن اعتنقوا مذهب الظاهرية الحزمية نفسه.

ومن هؤلاء في المملكة العربية السعودية، كاتبان معروفان بها؛ لأزال سنهما بين الكهولة والشيخوخة هما:

الشيخ العلامة أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري:

الذي ضاع اسمه الحقيقي « محمد بن عمر » أمام نسبه المذهبية الظاهرية، والذي بلغ به تقديره وجّه لابن حزم أن أطلق عليه في بعض كتاباته « شيخنا

(١) تفسير المنار: ٧/ ١٤٤.

إمام الدنيا^(١)

ومنشأ ذلك التقدير : إعجابه الشديد بفقهاء ابن حزم وفكره وأثره في الثقافة الإسلامية، وهو كاتب غزير التأليف، سيال القلم، وقد أسس آخراً لهذا القصد النيل والغرض الجليل : داراً للطباعة والنشر بالرياض بالمملكة العربية السعودية مساهماً دار ابن حزم، وقد قرأت له ما ألف حول ابن حزم كتابه الكبير « ابن حزم خلال ألف عام » في أربعة مجلدات : الذي تتبع فيه جُل ما كُتب عن ابن حزم بدءاً بالقرن الخامس الهجري وانتهاء بالعصر الحديث، وهو كتاب نبيل وعمل ضخم جليل، وكتاب « نواذر الإمام ابن حزم » في مجلدين، وليس له غير الجمع لبعض هذه النواذر دون ترتيب منهجي، والذخيرة في المصنفات الصغيرة، ونظرات لاهنة، وبعض المقالات المترقة في مجلة الدعوة السعودية، ومجلة الفصل، والمجلة العربية.

وهو شديد عنيف العبارة مع كل من يهاجم ابن حزم ؛ حتى إنه انتقد القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري نقداً لأدعاه : فوصفه « بالغرور »، و « بالتقليد والتعصب »، و « بالعامي المتعالم »، و « بسخافة الأسلوب وركاكة »، و « بعقوف لشيوخ أبيه وشيوخ أهل بلده وعصره »^(٢).

ولا يعني إلا أن أقول مع الدكتور إحسان عباس الذي انتقد هذا العمل بقوله : « الزمن قد أخفت صوت هذه المنازعات، فليس من شأن الباحث الحديث أن يعيدها جذعة »^(٣).

(١) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري : ٣٨/١.

(٢) انظر ابن حزم خلال ألف عام ١٠٧/١ فما بعدها.

(٣) انظر تقديمه للمرجع السابق : ١/ ص ١٠.

- الشيخ أبو تراب الظاهري :

واسمه الأصلي : عبد الجليل بن أبي محمد عبد الحق الهاشمي الهندي، والذي تمذهب أيضاً لابن حزم ومدرسته الظاهرية، وقال تلميذه العلامة أبو عبد الرحمن ابن عقيل : إن شيخه أبا تراب هذا ترجم للإمام ابن حزم، وأنه اطلع على ترجمة خطية في مجلدين للشيخ أحمد شاکر رحمه الله^(١).

- الشيخ محمد شويل :

من المعاصرين المتمذهبن لابن حزم والمدرسة الظاهرية، ولكني لا أعرفه، ولم أقف على ترجمته قط، وإنما وجدت اسمه عند العلامة أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه « ابن حزم خلال ألف عام » قال : « وكان الشيخ محمد شويل - رحمه الله - من المعجبين بأبي محمد بن حزم المتمذهبن له، وقد أفادني شيخني أبو تراب الظاهري أنه اطلع على تعليقات نادرة للشيخ شويل على « الفصل » وأنه بسيل البحث عنها لدى ورثته »^(٢).

- الحافظ أحمد بن الصديق الخماري :

وهو من حفاظ المغرب الكبار، كان على مذهب ابن حزم، متأثراً به تأثراً كبيراً، وكان محدثاً ناقداً، نادرة العصر في التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة . ولد في قبيلة بني سعيد، وهي قرية من قبيلة غمار، وذلك سنة ١٣٢٠ هـ . طلب العلم في طنجة على يد مشايخها، وفي سنة ١٣٣٩ هـ وصل إلى القاهرة للدراسة على علماء الأزهر حسب توجيهات أبيه، ورزق في ميدان التأليف بركة عظيمة، وخط يراعه السيل كثيراً من الكتب بلغت أكثر من ٢٠٠ مصنفات أكثرها

(١) المرجع السابق : ٧/٤.

(٢) المرجع السابق : ١١/٤.

في الحديث، وكان يؤلف على طريقة الحفاظ الكبار، ولا يقلد أحداً.
وتوفي بالقاهرة يوم الأحد فاتح جمادى الثانية سنة ١٣٨٠ هـ.

وما يدل على ظاهرته وحزمته، موافقته للإمام ابن حزم في نفي القياس والتعليل، قال في إحدى رسائله: «حول القياس: وبعد: فالحق ما قاله ابن حزم. وقد أطال في تقريره أيضاً ابن العربي الحاتمي في الفتوحات المكية. وكفني من ذلك كله قوله رحمه الله: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها». والقياس ما هو إلا البحث عما سكّت عنه بطرق مخزية مضحكة، مؤدية إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام وتشريع ما لم يأذن الله بتشريع، والغلو في الدين، وتخطئة الله ورسوله ﷺ، وإظهار تقصيرهما بالفعل. كان أهل القياس يقولون: يا الله. ويا رسول الله، إنكما ما أحستما التشريع في هذه المسألة، وبقي عليكما كذا وكذا، وأما قولك: يا رسول الله كذا، فهو خطأ؛ لأنه يخالف القياس على أصل كذا وكذا، وهكذا هو القياس في الحقيقة: محاربة لله ورسوله ﷺ، وجراءة عليهما وكفر بهما، ومع هذا فإنهم يعدون نفاة القياس مبتدعة غير معتبرين من أهل الحق ولا من أهل العلم، حتى لا يعتبرونهم في الإجماع لا وفاقاً ولا خلافاً»^(١).

ويقول عن التعليل في الشريعة ناصحاً أحد تلامذته في رسالة له: «إني أسبك أن لا تتبع المخفلين من خلق الله تعالى من الأولين والآخرين في طلب علة التحريم والإباحة فإنه من الفضول والجهل بالدين. فالعلة هي أمر الله فقط، فإن يئسها لك فذاك. وإلا فكل من زعم أنها كذا فهو كاذب على الله ورسوله ﷺ... فأمن بما

(١) در انعمان الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق لتلميذه عبد الله التليدي، ص ٢٦ - ٢٧.

أمرك به مولاك، ولا دخل لك في العلة»^(١).

وقال في رسالة أخرى: «فإن البحث عن علل التشريع من الفضول والبحث الضائع، بل قد يكون من الكذب على الله تعالى حيث قال: (إنه أوجب كذا لأجل كذا ولحكمة كذا)، إذا لم ترد عن الشارع، أو تكون ظاهرة لا خفاء بها...»^(٢).

وكتب تلميذه شيخنا الفقيه العلامة محمد بوخيزة التطاوني الحسني في تعليقاته على كتابنا هذا يقول: «إن شيخنا الحافظ أحمد بن الصديق الغماري أولم بمناسبة ختم مطالعة (الحلى) عند طبعه، وهو ملين إلى حد كبير - لابن حزم بسلطة اللسان، والوقية في الأئمة؛ ولا سيما أبي حنيفة ومالك».

- الشيخ محمد المتصر الكتاني:

من المعاصرين من أهل بلدنا المغرب المتأثرين تأثراً بالغاً بابن حزم ومدرسته الظاهرية إن لم نقل من المتمنعين له، والمتوفى منذ قرابة سنة، الذي كان أستاذاً للتفسير والحديث النبوي في كلية الشريعة بجامعة دمشق ورئيساً لقسم علوم القرآن والسنة فيها، وقد كلفته (لجنة موسوعة الفقه الإسلامي) برئاسة الفقيه الكبير مصطفى أحمد الزرقاء أن يقوم باستعراض «الحلى» لابن حزم الظاهري ووضع الفهرس الأيجدي لكل ما فيه من بحوث ومساائل، وعللت ذلك بقول رئيسها: «نظراً لمزيد خبرة الأستاذ المتصر بهذا الكتاب ومضموناته، وانصرافه من عهد بعيد إلى دراسة الفقه الظاهري وابن حزم بتعمق واستيعاب»^(٣).

(١) المصدر السابق، ص: ٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٥.

(٣) معجم فقه ابن حزم الظاهري تقديم الأستاذ الزرقاء ٦/١.

وقد استهل تقديمه لكتابه «معجم فقه ابن حزم الظاهري» بكلمة يظهر فيها إعجابه الشديد بابن حزم وفقهه، حيث قال: «الإمام ابن حزم رجلٌ في أمة، وأمةٌ في رجل، فهو مفسر مع المفسرين، ومحدث مع المحدثين، وحافظ مع الحفاظ، وفقه مع الفقهاء، ومقرئ مع المقرئين، وأصولي مع الأصوليين، ومتكلم مع المتكلمين، وفيلسوف مع الفلاسفة، وحكيم مع الحكماء، وأديب مع الأدباء، وزاهد مع الزهاد، وعابد مع العباد، وداع إلى الله مع الدعاة، ولغوي مع اللغويين، وكاتب مع الكتاب، وشاعر مع الشعراء، وخطيب مع الخطباء، ومؤرخ مع المؤرخين، ورئيس مع الرؤساء، ووزير مع الوزراء، وحاكم مع الحكام، إلا علم العدد والمهندسة، فقد قال فيه عن نفسه: «فلم يقسم لنا في هذا العلم نفاذ، ولا تحققنا به»^(١).

ليس على الله بمُسْتَعِد أن يجمع العالم في واحد»^(٢)

ووصف الكتاني ابن حزم في موضع آخر: «أنه مجتهد مطلق مستقل، من مجتهدي أئمة المسلمين، في التفسير والحديث والفقه، قد استكمل جميع أدوات الاجتهاد من علم كامل، وأدب شامل، وأصول عامة، مع فهم صائب، وذكاء غالب، في ثَمَى وورع وصلاح، وهو صاحب مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة، له أصوله وقواعده، ومبادئه وأهدافه، وله كتبه ورسائله ومدوناته، مطبوعة ووسيلة ومختصرة، وله التلاميذ والأتباع والأنصار، والدعاة إليه بين القدامى والمحدثين»^(٣).

(١) رسالة في فصل الأندلس وذكر رجالها - لابن حزم ص ١٨٥، تحقيق الدكتور إحسان عاص (ضمن رسائل ابن حزم).

(٢) معجم فقه ابن حزم الظاهري ١٣/١.

(٣) المصدر السابق: ١٧/١.

وهذه مقولة رجل من أنصار ابن حزم ومدرسته ولا شك. وانظر إلى قوله: «يوم يُعْتَرَى على الإيصال - لابن حزم - أو بعضه في جهة من جهات العالم، سيكون يوم فتح على العلماء والفقهاء فوق كوكب الأرض»^(١). نجد مبالغة في التقدير، وإسرافاً في التنويه بمؤلفات ابن حزم الفقهية لا تترك معها مجالاً للشك أن الرجل كان متأثراً تأثراً عميقاً بابن حزم ومذهب الظاهر.

وانظر إلى تصريح الكتاني بحبه ابن حزم كما يجب الحق إذ يقول: «أحب الحق وابن حزم، فإن اختلفا أحببت الحق وحده»^(٢).

وبسبب حُب الكتاني للإمام ابن حزم وفقهه، أذاع أفكاره وآراءه وأحى ذكره في المشرق، قال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «كُتِبَ إليَّ محمد رواس قلنجي إن الشيخ محمد المتصر الكتاني نشر ذكر ابن حزم في الديار الشامية»^(٣). - الأستاذ سعيد الأفغاني :

من المعجبين المعاصرين والمتأثرين بابن حزم ومدرسته الظاهرية، من أهل الشام الذي اشتغل بأبي محمد وتحقيق تراثه دهرًا طويلاً، وبلغ إعجابه به أن قال فيه: «ليس للظاهرية مثله في جميع العصور، وأكاد أقول: ما رأيت أحداً بعد الصدر الأول من الأئمة مَنْ فَهِمَ الشريعة حق الفهم، وأفهمها بإخلاص وصدق وحاسة مثل رجلين: ابن حزم في المغرب وابن تيمية في المشرق، أرسلهما الله على أهل الدس والدخائل الخبيثة، الذين أزهقوا جسم الإسلام بما حشوه من بذع الجوسية والنصرانية واليهودية، فكانا عليهم وعلى ما اتوا به، صاعقةً مثل صاعقة عادٍ»^(٤).

(١) معجم فقه ابن حزم: ٣٠/١.

(٢) المصدر السابق: ٨٢/١.

(٣) ابن حزم خلال ألف عام: ١٥٣/١.

ونمود. ألفيا عن الإسلام ما علق به، ولقيا في سبيل ذلك من الأذى والاضطهاد ما يتكرم الله به كل منصلح مُخلص، حتى أبرزاه أبيض نقياً كما بدأ، فجزاهما الله خير الجزاء»^(١).

ويقول في موضع آخر: «كان أفحلَ ذهن انتبخت عنه الأندلس في جميع عصورها. وهو في رأيي: الذهنية الفريدة التي تمثل الثقافة الأندلسية أصدق تمثيل. ولست أرى هذه الميزة لآخر سواء»^(٢).

* * *

ج- نشر المدرسة في فقه الظاهرية الجدد من أبناء الصحوه المعاصرة، وما أفرزته الحركة السلفية الحديثة أو الصحوه المعاصرة جيل من المشتغلين بالحديث وعلوم السنة متأثرين تأثراً بالغاً بالمنهج الظاهري عند ابن حزم في الفهم والفقه، حتى سماهم بعض الفقهاء المعاصرين «بالظاهرة الجدد» أو «الظاهرة الحديثة» أو «المدرسة النصية الحرفية»^(١)، وسماهم البعض الآخر «باللامذهبيين» أو «دعاة اللامذهبية»^(٢).

وفي هذا الاتجاه الظاهري في فهم النصوص يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «وفي عصرنا رأينا وسمعنا من تخصص شخصية ابن حزم، وأغفلوا النظر إلى مقاصد الشريعة، ورفضوا ربط الأحكام بالحكم والمصالح، وحجبتهم النصوص الجزئية عن النظر إلى المبادئ الكلية، فوقموا كما وقع ابن حزم - وهو أوسع منهم علماً بيقين - في أخطاء فاحشة، وحملوا شريعة الله ما لا تحمله، بضيق أفهامهم، وسعة أوهامهم»^(٣).

ويرى الشيخ القرضاوي أن علة ذلك كله كون هؤلاء «الظاهرة الجدد»: «ممن اشتغلوا بالحديث، ولم يدرسوا بالفقه وأصوله، ولم يطلعوا على اختلاف الفقهاء ومداركهم في الاستنباط، ولا يكادون يهتمون بمقاصد الشريعة وتعليل الأحكام، ورعاية المصالح، وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان، والحال»^(٤).

- (١) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي: ص ١٧٥.
- (٢) انظر: اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: ص ١٣.
- (٣) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة للدكتور يوسف القرضاوي: ص ٢٤٧.
- (٤) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: ص ١٧٥.

(١) ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة للأستاذ سعيد الأفغاني: ص ٤٣-٤٤.

(٢) المصدر السابق: ص ١٥٠.

ويقرر في موضع آخر أن هؤلاء في الحقيقة يعيدون « المدرسة الظاهرية » جذوة من جديد، هذه المدرسة التي ترفض التعليل للأحكام، وتنكر القياس تبعاً لذلك، فلم يأخذوا من الظاهرية إلا جانبها السلبي فحسب .

فيقول : « وهذه » الظاهرية الحديثة « تتبع المدرسة القديمة في إغفالها للتعليل، وإهمالها الالتفات إلى المقاصد والمصالح، وتنظيم العبادات والمعاملات في سلك واحد، بحيث يؤخذ كل منها بالتسليم والامتثال، دون بحث عن العلة الباطنة وراء الحكم الظاهر، وكل الفرق بين القدامى والجديد، أن أولئك أعلنوا عن منهجهم بصراحة، ودافعوا عنه بقوة، والتزموه بلا تحرج، أما هؤلاء فلا يسلمون بظاهرهم، على أنهم لم يأخذوا من الظاهرية إلا جانبها السلبي فقط، وهو رفض التعليل مطلقاً، والالتفات إلى المقاصد والأسرار »^(١).

وهذا التيار الحرفي - كما يصفه الشيخ القرضاوي - رغم تشده في أمر الدين ودفاعه عنه، ينسب بخصائص ومميزات غلبت على أكثر أتباعه - وصنّفهم بها الشيخ - منها : « الجدلية في العقيدة، والشككية في العبادة، والظاهرية في الفقه، والجزئية في الاهتمام، والجفاف في الروح، والخشونة في الدعوة، والضيق بالخلاف »^(٢).

ولا شك أن في هذه التهم التي وجهها الشيخ إلى هذا التيار بعض المبالغة والإسراف، فقد يصدق هذا على أفراد معدودين منهم، ممن لم يرمخ علمهم، ولم يغتنق فقههم، أما أهل العلم والفقه فيهم، فهم أبعد ما يكونون عن بعض هذه الصفات كصفة (الجفاف في الروح والشككية في العبادة) التي وصّفهم بها الشيخ،

(١) الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف - للدكتور يوسف القرضاوي : ص ٦٦.

(٢) في فقه : لأولويات للدكتور يوسف القرضاوي : ص ٢٢١.

فلم نر منهم إلا قوة في الدين، وصلابة اليقين، وصلقا في القول، وإخلاصا في العمل، وحبا للحق، وكراهية للباطل، وإمانة للبدعة، وإحباء للسنة. أما ظاهريتهم في فهم النصوص، فذاك مسلك قهسي قديم في حياة الأمة وثقافتها - كما تقدم - وليس وليد اليوم، ولا يضيرهم ذلك، إذ هو اتجاه اجتهادي في فهم النصوص معتبر عند الكثير من علماء الملة وقضاة قديماً وحديثاً.

ننظر في كتب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، فنجد نجعل من قطاب « المدرسة الظاهرية الحديثة » :

حدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني^(١)، ويجعله تلميذاً لابن حزم، ويجعل ابن حزم شيخاً له وإماماً^(٢). ويتخذ بعض اجتهادات الشيخ الألباني الفقهية المعاصرة التي خرج بها على الناس نقداً لا دعاء، ويرى فيها نزعة ظاهرية، واتباعاً أحياناً لابن حزم، ومن أمثلة ذلك :

أولاً : مسألة إسقاط الزكاة عن عروض التجارة :

يقول الشيخ القرضاوي : « لقد سامني أن أجد رجلاً مثل الشيخ ناصر الدين الألباني - على تبحره في الحديث وعلومه - يؤيد رأي الظاهرية والشبهة الإمامية في إخراج الثروات التجارية من وعاء الزكاة، ويرى أن التجار الذين يملكون عروض التجارة التي تقدر بعشرات الملايين أحياناً لا تجب عليهم الزكاة فيها، وقد تتبع في ذلك العلامة الشوكاني، وتلميذته صديق حسن خان القنوجي، مخالفاً جمهور الأمة، معرضاً عن عمومات القرآن والسنة، وعن مقاصد الشريعة. وأنا من المعجيين بالشوكاني والقنوجي - وقبلهما ابن حزم - ، ولكن لا عصمة لغير

(١) انظر المرجعية العليا ... ص ٢٥٣.

(٢) المرجع السابق : ص ٢٥٢.

وجملة القول : إن المسألة لا يصح ادعاء الإجماع فيها لهذه الآثار وغيرها، مما ذكره ابن حزم في « المحلى » .

وقد أشبع ابن حزم القول في مسألتنا هذه، وذهب إلى أنه لا زكاة في عروض التجارة، ورد على أدلة القائلين بوجوبها، وبين تناقضهم فيها، ونقدنا كلها نقداً علمياً دقيقاً، فراجع فإنه مفيد جداً في كتابه « المحلى » (٦/٢٣٣-٢٤٠).

وقد تبعه فيما ذهب إليه الشوكاني في « الدرر البهية » وصديق حسن خان في شرحه « الروضة الندية » (١/١٩٢-١٩٣)، ورد الشوكاني على صاحب « حقائق الأزهار » قوله بالوجوب في كتابه « السيل الجرار » (ص ٢٦-٢٧) فليراجعه من شاء^(١).

ومن تجليات فقه الظاهرية القدامى عند الظاهرية الجدد - كما يرى الدكتور يوسف القرضاوي - أيضاً :

ثانياً : مسألة تحريم « التصوير » بجميع أنواعه :

فجدهم يحرمون كل أنواع « التصوير » مثلاً، حتى الفوتوغرافي والسينمائي والتيلفزيوني أحياناً بظاهر الأحاديث التي وردت في لعن المصورين، وتكليفهم يوم القيامة أن ينفضوا فيها الروح. وإن لم يكن في هذا التصوير مضاهاة لخلق الله الذي عُلِّقَ به التحريم في بعض الأحاديث^(٢).

ومن ذهب في هذا العصر - من الذين يسميهم الدكتور القرضاوي بالظاهرة الحديثة - إلى تحريم « التصوير » بنوعيه الفني والشمسي^(٣) الشيخ محمد ناصر

(١) تمام الشئ في التعليق على فقه السنة - للشيخ الألباني ص ٣٦٣-٣٦٨ .

(٢) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بالفني الرسم باليد، والشمسي : ما يسمى اليوم بالتصوير الفوتوغرافي.

الدين الألباني أيضاً في كتابه « آداب الزفاف في السنة المطهرة »^(١)، ويشارك في هذا الرأي سائر علماء الحجاز والمملكة العربية السعودية كمفتي المملكة. الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وبعض أعضاء هيئة كبار العلماء وأساتذة الجامعات كالشيخ محمد بن صالح العثيمين^(٢).

إلا أنه من الإنصاف وتحجب الإجحاف الإشارة هنا إلى أن الشيخ الألباني استدرك في قضية « التصوير » هذه فقال : «وقيل أن أهمي هذه الكلمة، لأبغضني إن ألقيت النظر إلى أننا وإن كنا نذهب إلى تحريم التصوير بنوعيه جائز من بذلك، فإننا لا نرى مانعاً من تصوير ما فيه فائدة متحققة بلدون أن يضرب بها ضرر ما، ولا تيسر هذه الفائدة، بطريق أصله مباح، مثل التصوير الذي يحتاج إليه في الطب وفي الجغرافيا وفي الاستعانة على اصطباغ المجرمين والتحذير منهم، ولحو ذلك فإنه جائز، بل قد يكون بعضه واجباً في بعض الأحيان»^(٣).

فواضح أن الشيخ يذهب إلى جواز التصوير واقتضاه : إذا تربت من وراء ذلك مصلحة محققة للإسلام والمسلمين، ويبقى ما سوى ذلك على الأصل وهو التحريم.

ثالثاً : مسألة تحريم الذهب المخلَّق^(٤) على النساء :

ويرى الشيخ القرضاوي أن الألباني ومدبره كتوا في هذه المسألة - كما في

(١) انظر : آداب الزفاف في السنة المطهرة - للشيخ الألباني ص ٩٩ فما بعدها

(٢) انظر أسئلة مهمة أجاب عليها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ص ٢٠ .

ط المملكة العربية السعودية.

(٣) آداب الزفاف في السنة المطهرة - للشيخ الألباني ص ١٠٦-١٠٧ ط المكتب الإسلامي

(٤) يقصد الشيخ الألباني بالمخلَّق ما كان على صورة خلقهم كالخاتم والأسورة والقلادة والقرط ولحوها.

غيرها - ظاهرة، لأنهم أخذوا بظواهر أحاديث وردت لم تسلم من طعن، ولو سلمت لكأن مؤولة أو منسوخة بالإجماع الذي نقله غير واحد من العلماء على إباحة الذهب للنساء^(١).

وعلى هذا يكون اجتهاد الشيخ الألباني الذي خرج به في رسالته في «الزفاف»، وأعلن به تحريم «الذهب المخلق» على النساء اجتهاداً مرفوضاً في رأي الدكتور القرضاوي - لأنه خالف الإجماع المتيقن.

أما الشيخ الألباني فإنه يرد دعوى الإجماع على إباحة الذهب مطلقاً للنساء، ويردها في رسالته بالأدلة الآتية :

الأول : أنه لا يمكن إثبات صحة الإجماع في هذه المسألة وإن نقله البيهقي في «سننه» (١٢٤/٤) وغيره، مثل الحافظ ابن حجر في «الفتح» .

يقول : «وتفصيل القول في هذا الموضوع الخطير ليس هذا موضعه، فليراجع من شاء التحقيق بعض كتب علم أصول الفقه التي لا يقلد مؤلفوها من قبلهم مثل «أصول الأحكام» لابن حزم (١٢٨/٤-١٢٤)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ومحورها

الثاني : استحالة وجود إجماع صحيح على خلاف حديث صحيح دون وجود ناسخ صحيح : فلو كان يمكن إثبات الإجماع في الجملة، لكان ادعاه في خصوص هذه المسألة غير صحيح لأنه مناقض للسنة الصحيحة، وهذا مما لا يمكن تصوره أيضاً لأنه يلزم منه اجتماع الأمة على ضلال، وهذا مستحيل...

الثالث : إن السنة تقدم على الإجماع الذي ليس معه كتاب أو سنة^(٢).

(١) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ص ١٧٥.

(٢) أدب الزفاف ص ١٤٥ فما بعدها.

والشيخ في ذلك كله يحيل على كتب الإمام ابن حزم - كالأحكام والمغلي - مما ينبي عن تأثر واضح، وهذه الأدلة اختصرتها اختصاراً لأنني لست في مقام الترجيح بين رأي الألباني وغيره في هذه القضية - كما في غيرها - وإنما حسبي من ذلك بيان أثر المسلك الظاهري في بعض المسائل من قه الشيخ المحدث.

ولم ينفرد الدكتور القرضاوي بوصف الشيخ ناصر الدين الألباني بالظاهرة، بل شاركه في ذلك الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، قال في القول المنقح : «وبالجملة فللألباني في استباطاته وغيرها سقطات عظيمة يتحمل وزرها ووزر من يقلده فيها، لإقدامه على الخوض فيما لا يحسنه، وقد أخطأ من زعمه وهلياً، بل هو أعمق من الوهابيين تعصباً وأشد منهم تنكراً، وأجد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرة من ابن حزم، مع سلاطة في اللسان، وصلابة في العناد، لا تخطر بخلد إنسان»^(١).

وأبداً : وجوب الوليمة عند الزواج :

ومن المسائل التي تدل على أن مسلك الشيخ الألباني الفقهي في عموم مسلك ظاهري، قوله بوجوب الوليمة عند الزواج^(٢) مخالفاً في ذلك الجمهور مالكاً والشافعي^(٣) وأحمد^(٤)، وهو رأي ينفرد به ابن حزم والظاهرة، لأن الأوامر عندهم على الوجوب مطلقاً، وقد قال الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : « أولم ولو بشاة »^(٥) والأمر هنا للوجوب عندهم وليس للندب.

(١) القول المنقح في الرد على الألباني المنقح ١٨٠.

(٢) أدب الزفاف ص ٦٣.

(٣) انظر : النووي على صحيح مسلم ٢١٧/٩، والزرقي على الموطأ ٣/١٦٠.

(٤) انظر سبل السلام ٢٩٥/٣.

(٥) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب النكاح : باب قول الرجل لأخيه انظر لي

والشيخ الألباني في هذه المسألة - كما في غيرها - تحمله ظاهري النزعة ، مثلاً إلى الإمام أبي محمد بن حزم الذي يقول في « المحلى » : « وفرض على كل من تزوج أن يؤمن بما قل أو كثر... وهو قول أبي سليمان - أي داود بن علي - وأصحابنا يعني الظاهرية »^(١).

د- أثر المدرسة في دعاة اللامذهبية في العصر الحديث:

ولا ينبغي أن يعزب عن الذهن أن الشيخ الألباني ومدرسته ينسبهم الناس أو هم ينسبون أنفسهم إلى « الحركة السلفية الحديثة » التي تتبع الدليل ولا تقلد المذهب ، وقد حاجهم أحد الفقهاء المعاصرين وهو الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حجاجاً طويلاً في كتابه « اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية » ، وردّ عليه كل من الشيخ ناصر الدين الألباني ، ومحمد مهدي الاستنبولي ، والشيخ محمد عبد عباسي ، وغير الدين وأتلي بكتاب « المذهبية

زوحى شئت حتى تزل لك عنها ، وباب قول الله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » ، وباب الصغرة للمتزوج ، وباب كيف يدعى للمتزوج وباب الوليمة ولو بشاة وفي البيع باب ما جاء من فضل الله ، وفي الكفالة : باب قول الله تعالى : « والذين عاهدت منهم فأتوهم نصيبهم » ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ : باب إغواء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار ، وباب كيف أذى النبي ﷺ بين أصحابه ، وفي الأدب : باب الإحسان وخلفه ، وفي الدعوات : باب الدعاء للمتزوج وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب الصدقات وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حليل ، وأخرجه مالك في الموطأ في النكاح باب ما جاء في الويلمة رقم الحديث ١١٨٤ .

لهي ١٩ / ٢٠ - ٢٣ المسألة رقم ١٨٢٣

المتعصبة هي البدعة » .

ومجمل آرائهم أنه لا يجوز للمسلم تقليد مذهب معين من المذاهب الأربعة ، لأن ذلك بدعة طارئة ، بل ينبغي أخذ الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة ، وحيث وجد نص من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة فالأخذ به واجب لا يعدل عنه إلى أقوال العلماء^(١) . ونسبوا ذلك كله إلى الإمام ابن حزم - رحمه الله - وقالوا إن أبا محمد يقول : « التقليد حرام ولا يجز لأحد أن يأخذ قول أحد بلا برهان »^(٢).

وهكذا زعم هؤلاء أن ابن حزم كان في ذلك سلفاً لهم^(٣) ، وأنه كان يدعو إلى نبذ المذاهب الفقهية كلها ، والأخذ مباشرة من النصوص ، ونسبوا هذه الدعوى الكاسدة إلى أبي محمد وهو منها براء .

فابن حزم أروع وأقصى وأرسخ منهم علماً من أن يقول ذلك ، فالنقبة الظاهري يحرم أخذ قول إمام بعينه كله لمن له أهلية النظر والاجتهاد ، فالأمر مشروط بذلك ، يقول رحمه الله : « وقد صح إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم عن آخرهم ، وإجماع جميع التابعين أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو ممن قبلهم فيأخذوا به كله ، فليعلم من أخذ بجميع قول أبي حنيفة ، أو جميع قول مالك ، أو جميع قول الشافعي ، أو جميع قول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم ممن يتمكن من النظر ، ولم يترك من اتبعه منهم إلى غيره أنه قد خالف إجماع الأمة كلها عن آخرها ، وأتبع غير سبيل

(١) انظر : اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية للدكتور البوطي : ص ٢٥ ، ١٢٣ .

(٢) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم : ص ١١٤ تحقيق : محمد صبحي حسن حلاق .

(٣) اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية - للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

المؤمنين، نعوذ بالله من هذه المنزلة^(١).

فليس كل من هب ودب يستطيع أن يجتهد في مخالفة مذهب إمامه، وتقصي الحق في المذاهب الأخرى وإن لم يكن من أهل النظر والاستدلال.

ولقد أحسن الإمام ولي الله الدحلوي في توجيه كلام ابن حزم، قال في كتابه «حجة الله البالغة»: «فما ذهب إليه ابن حزم حين قال: التقليد حرام، ولا يحمل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله ﷺ بلا برهان... وساق كلام ابن حزم بطوله ثم قال: إنما يتم في مَنْ له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة...»^(٢).

فواضح أن ابن حزم يشترط أهلية النظر، والتمكن من الاستدلال، لمن أراد الاستنباط من القرآن والسنة مباشرة، أو على الأقل أن يكون الإنسان درس شيئاً من علوم الشريعة، وتبصر بمعرفة الأدلة ومدلولاتها، وطريقة الترجيح بينها.

أما دعوة عامة الناس إلى استنباط الأحكام الشرعية من القرآن والسنة، والزعم بأن «تحصيل هذه الطريقة سهل لا يحتاج أكثر من الموطأ والصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي... كما زعم أحدكم»^(٣).

(١) البذل، ص ١١٦.

(٢) حجة الله البالغة للشيخ الإمام ولي الله الدحلوي: ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) هو محمد سلطان المعصومي الحنبلدي المكي (المدرس بالمسجد الحرام) في كتابه: هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟ انظره في: اللاطعية... للدكتور البوطي: ص ١٥ وانظر أيضاً ص ٢٨، وللأسف فإن الشيخ الألباني دافع عن تأليف كتبه المذكور أشد دفاع، وزكى كلامه كما يقول الدكتور البوطي. الذي يتهم الشيخ الألباني أنه يسوي في تعليقه على كتاب مختصر صحيح مسلم للمفتري - بين الإجماع والفقه الحنفي ونقل كلامه الذي سطره في تعليق له على حديث نزول عيسى عليه الصلاة والسلام ص ٣٠٨ حيث قال الشيخ الألباني: «هذا صريح في أن عيسى عليه

فاعلم أن الجنون فنون! ومن أقبح فنونه هؤلاء الثلاثة الذين يتحلون النسبة إلى السلفية في هذا العصر، والسلفية منهم براء.

يزعم هؤلاء أنهم ليسوا بحاجة إلى المذاهب النقية، ولا إلى أقوال الفقهاء الأئمة، وأنهم يأخذون من النصوص مباشرة، وإذا ذكر لأحدكم الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأماهم قال: هم رجال ونحن رجال، فنعوذ بالله من الخذلان.

وحاشا أن يكون فصلنا من هذا الكلام محدث العصر شيخ مشايخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني وغيره من علماء مدرسته الجهابذة، وإنما فصلنا سلوك بعض الشباب المتعالم الجاهل بمنهج هذه الجماعة السلفية المباركة، ممن ينسبون أنفسهم إليها، وهم أبعد الناس عنها، وعن مسلكتها.



السلام يحكم بشرعنا ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإجماع والفقه الحنفي والمجرب، وهذا كلام شنيع في حق الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله.

هـ - أثر المدرسة في فقه قانون الأحوال الشخصية المغربي والمصري :

استمدت مدونات الأحوال الشخصية في العالم العربي والإسلامي بعض الآراء من المذهب الطاهري الحزمي بعد أن أعوزها حل بعض التوازل من كتب المناهب الأخرى، ذلك أن ابن حزم إمام الطاهرية انفرد باستنباطات في غاية الثروة والقوة أحياناً، منها :

١ - مبدأ الوصية الواجبة :

لا بد من الإشارة في هذا الباب إلى قضية وجوب الوصية عند ابن حزم ؛ لأن القانون المغربي والقانون المصري وقانون بعض البلاد العربية والإسلامية استمدت من فقه ابن حزم والطاهرية مبدأ الوصية الواجبة، فحق دراسة الأصل الذي أخذ منه ابن حزم الحكم بوجوب بعض الوصايا

يرى ابن حزم والطاهرية مخالفين في ذلك سائر فقهاء الملة أن الوصية فرض لازم أحداً من قوله تعالى : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية لتؤتيها للأقربين والمأخوذون حقا على المتقين، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبعثونه، إن الله سميع عليم ﴾^(١) فإن النص في ظاهره يدل على أن الوصية فرض لازم وليس ثمة مانع له، وهو ذلك فقد وردت السنة الصحيحة التي تدل على أن الوصية فرض لا يسع مؤمناً تركه

ويقر ابن حزم ذلك بعبارة الصارمة فيقول : « الوصية فرض على كل من ترك مالاً، لما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عند

مكتوبة»^(٢) قال ابن عمر : ما مرت علي ليلة فذا سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك إلا وعندي وصيتي»^(٣)

وقد خالف ابن حزم بهذا الرأي جمهور الفقهاء لمي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم^(٤)، وذكر أن هذا الرأي هو رأي لمي سليمان داود بن علي الأصمعي وجميع الطاهرية^(٥)

وابن حزم إذ أخذ من ظاهر نص الحديث البيوي وجوب الوصية بخص وصية من بين الوصايا بالوجوب، وهي وجوب الوصية للأقارب غير الوارثين، وفي ذلك يقول : « وفرض على كل مسلم أن يوصي لثلاثة غير لا يرثون إما لبرق، وإما لكفر، وإما لأن هناك من يخلعهم عن الميراث أو لأنهم لا يرثون، فيوصي لهم بما طاب به نفسه، لا خذ في ذلك، فإن لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة، أو الوصي فإن كان والده، أو أخاه أو غيره الكفر، أو عملوا فرضاً عليه أيضاً أن يوصي بما، أو لأخيهما إن لم يكن الآخر كذلك، فإن لم يفعل أعطى، أو أعطى من المال والولد»^(٦)

بمعنى إن لم يفعل كان على ولي الأمر أو القاضي تنفيذ، أنه ظن وعصى، ولكن أن يكون كل ذلك لا يجاوز الثلث ؛ لأن مآزاد على ذلك ضده قطعاً

(١) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الوصايا باب الوصية، وقول أبي

وصية الرجل مكتوبة عنه، وأخرجه مسلم في أول كتاب الوصية، وأخرجه مالك في

«المنهاج» في الوصية باب الأمر بالوصية

(٢) الفروع ٣٤٩، أ رقم نسخة ١٧٥١

(٣) انظر المصدر السابق ٣٥٠/أ

(٤) المصدر السابق ٣٤٩/أ

(٥) المصدر السابق ٣٥٣/أ

حراماً لا يجل^(١).

ونقد تشع ابن حزم هذه المسألة بحثاً في المحلى، فلتراجع هنالك، أما الذي بهما من ذلك هنا هو أن القانون المغربي في مدونة الأحوال الشخصية بنى على هذا الأصل في الفقه الظاهري في وجوب الوصية لفرع الولد المتوفى في حياة أحد أبويه أو معهما، وإن كان المنعيب الظاهري لم يبين المقدار الواجب، ولم يبين القرابة التي تجب الوصية لها، فقد ترك ذلك التقدير لولي الأمر.

وقد رأى قانون الأحوال الشخصية المغربي أن تكون الوصية بمقدار نصيب الولد المتوفى بشرط ألا يزيد على الثلث^(٢)، وأن تكون الوصية لفرع الولد المتوفى على النحو الذي يته الفصل ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، من الباب السابع من مدونة الأحوال الشخصية للمملكة آخر^(٣) وهذا نصها: الباب السابع - وصية واجبة: الفصل ٢٦٦ - من توفي وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وحب لأحفاده هؤلاء - في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط الآتية

الفصل ٢٦٧ الوصية الواجبة هؤلاء الأحفاد تكون بمقدار حصصهم مما يرثه أبوهم من أصله المتوفى، على فرض موت أبيهم إثر وفاة أصله المذكور على ألا يتجاوز ذلك ثلث التركة

الفصل ٢٦٨ لا يستحق هؤلاء الأحفاد وصية إن كانوا وارثين لأصل أبيهم حياً كان أو حياً، أو كان قد أوصى لهم أو أحضاهم في حياته سلا خصوص مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة، فإن أوصى لهم بأقل من ذلك وحلت تكملة^(٤) وإن أوصى بأكثر كان الزائد متوقفاً على إجازة الورثة. وإن أوصى لبعضهم فقط

(١) المصدر السابق ٣٦٧/٨ فقرة ١٧٥٦

(٢) رقم ظهير ١٠/٩/١٩٩٣م

وجبت الوصية للآخر بقدر نصيبه على نهج ما ذكر.

الفصل ٢٦٩ تكون هذه الوصية لأولاد الابن وأولاد ابن الابن وإن نزل، واحداً كانوا أو أكثر، للذكر مثل حظ الأنثيين، بحسب فيها كل أصل فرع دون فرع غيره، ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط^(١)

وفي مصر: رأى ولي الأمر أن تكون الوصية لفرع الولد المتوفى على النحو الذي يته المواد ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦م وهذا نصها:

المادة ٧٦: إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي توفي في حياته لم مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له

وإن كان ما أحضاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله، وتكون هذه الوصية لأهل الطقة الأولى من أولاد الميت، وأولاد الأمه من أولاد الظهور وإن نزلوا، على أن يجب كل أصل فرع دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب أصل كل على فرعه، وإن نزل قسمة الميراث، كما لو كان أصله أو أصوله الذي يملئ بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم كترتيب الطقات.

المادة ٧٧: إذا أوصى لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كثرت الزيادة وصية اختيارية، وإن أوصى بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله، وإن أوصى

(١) مدونة الأحوال الشخصية وفق آخر تعديلات تعديلها توفيق المستشار بالجلس الأعلى لنقصاء ص ٩٨، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر، وجب لمن لم يوص له قدر نصيه، ويؤخذ نصيب من لم يوص له، ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث فإن ضاق عن ذلك فمئنه، ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية.

المادة ٧٨ : الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا، فإن لم يوص الميست لمن وجبت لهم الوصية، وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيه من باقي ثلث التركة إن وفى، وإلا فمئنه، ومما أوصى به لغيرهم.

المادة ٧٩ : في جميع الأحوال الميئة في المادتين السابقتين يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية^(١). وعلى هذا المتوال نسج أيضا أولوا الأمر في سوريا^(٢).

وبالموازنة بين هذه الفصول والمواد في القانونين المغربي والمصري، وما جاء في المحلى في وجوب الوصية، نجد أثرا واضحا لمدونة الأحوال الشخصية في البلدين المغرب ومصر برأي ابن حزم والمذهب الظاهري في هذه المسألة.

٢- اليمين بالطلاق والطلاق المعلق :

توسع كثير من الفقهاء في إيقاع الطلاق بطرق سهلة وبالألفاظ حقيقية أحيانا وبأخرى مجازية في بعض الأحيان، أما ابن حزم والظاهرية فقد ضيقوا مسالك الطلاق في هذا المجال وكان لهذا الفقه الظاهري أثر في مدونات الأحوال الشخصية التي رأت أن كل قيد بوضع لاستبقاء الزوجية والحفاظ على الأسرة ينبغي الترحيب به، لاسيما في هذا العصر الذي كثر فيه الطلاق بمسوغ وبغير مسوغ.

(١) ابن حزم للشئخ أبي زهرة ص ٤٨١-٤٨٢.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٥١٨.

وإذا قرأنا المحلى لابن حزم وجدنا فيه مسائل من هذا الباب في غاية الروعة والتجديد، وتضييق مسالك الطلاق والتقييد بقول: «لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ: إما الطلاق، وإما السراح، وإما الفراق». هذا كله إذا نوى به الطلاق فإن قال في شيء من ذلك كله: لم أنو الطلاق صدق في الفتيا، ولم يصدق في القضاء في الطلاق، وما عدا هذه الألفاظ لا يقع بها طلاق البتة، نوى بها طلاقا أو لم ينو، لا في فتيا ولا في قضاء^(١). فاعجب لهذا التضييق الشديد لمسالك الطلاق الذي انتفعت به القوانين الحديثة إنما نفع!

وفي مسألة الطلاق بالتحريم يقول ابن حزم: «ومن قال لامرأته: أنت علي حرام، أو زاد على ذلك فقال: كالميتة والدم ولحم الخنزير، أو ما قال من ذلك، فهو كله باطل وكذب، ولا تكون بذلك عليه حراما، وهي امرأته كما كانت، نوى بذلك طلاقا أو لم ينو»^(٢).

ثم أورد ابن حزم أقوال عدد من الصحابة والتابعين الذين اعتبروا الطلاق بالتحريم كالطلاق باليمين فيه كفارة اليمين^(٣) أما ابن حزم فهو يرى أن التحريم باطل، ولا حكم للباطل إلا بإطاله، والتوبة منه^(٤).

أما جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأبي حنيفة فإنهم جميعا يوقعون هذا النوع من الطلاق^(٥). وإذا سألنا علام اعتمد ابن حزم في هذا الحكم؟

(١) المحلى ٩/٤٣٦-٤٣٧-٤٣٩.

(٢) المصدر السابق ٩/٣٠٢ رقم المسألة: ١٩٣٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ٩/٣٠٧.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه ٩/٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦.

يجب ابن حزم: «وجدنا الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(١) فأنكر الله تعالى تحريم ما أحله له، والزوجة مما أحل الله: فتحريمها منكراً، والمنكر مردود، لا حكم له إلا التوبة والاستغفار. وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السُّكَّامُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾^(٢) فمن قال لامراته - الحلال له بحكم الله عز وجل - هي حرام، فقد كذب وافترى، ولا تكون عليه حراماً.^(٣)

واليمين بالطلاق هو أن يخلف الرجل بالطلاق على فعل شيء أو عدم فعله^(٤). وفيه يقول ابن حزم: «واليمين بالطلاق لا يلزم - سواء برأ وحسن - لا يقع به طلاق، ولا طلاق إلا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ»^(٥).

أما الطلاق المعلق فهو الذي يعلق إلى زمن مستقبل أو وقوع صفة أو شرط وهو على سبعة أقسام:

(الأول): أن يعلق بأمر يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون كقوله: إن دخلت الدار فأت طالق، وكذلك إن كلمت زيداً أو إن قدم فلان من سفره...

(الثاني): أن يعلقه بأجل يملأه العمر عادة أو بأمر لا بد أن يقع كقوله: إن دخل الشهر أو إذا مات فلان فأت طالق.

(١) سورة التحريم الآية ١

(٢) سورة الحبل الآية ١١٦

(٣) المصدر السابق ٣٠٧/٩

(٤) انظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي للمحافظ أبي صمر بن عبد البر ص ٢٦٨

(٥) المحلى ٤٧٦/٩ رقم المسألة ١٩٦٥

(الثالث): أن يعلقه بأمر يغلب وقوعه ويمكن أن لا يقع، كقوله أنت طالق إن حضت.

(الرابع): أن يعلقه بشرط مجهول وقوعه كقوله: إن خلق الله في بحر القلزم حوتاً على صفة كذا فأت طالق.

(الخامس): أن يعلقه بمشيئة الله تعالى فيقول أنت طالق إن شاء الله تعالى.

(السادس): أن يعلقه بمشيئة إنسان، أنت طالق إن شاء زيد.

(السابع): في تعليق الطلاق بشرط الزوج، وذلك ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يخص بعض النساء دون بعض كقوله إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو إن تزوجت امرأة من القبيل الفلاني أو البلد الفلاني فهي طالق.

القسم الثاني: وهو أن يعم جميع النساء كقوله: كل امرأة أتزوجها فهي طالق^(١).

وابن حزم يرد سائر أنواع الطلاق المعلق، ويضرب لذلك بعض الأمثلة قال في المحلى: «ومن قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو قال: فهي طالق ثلاثاً، فكل ذلك باطل. وله أن يتزوجها ولا تكون طالقاً. وكذلك لو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق. وسواء عين مدة قرية أو بعيدة، أو قبيلة أو بلدة، كل ذلك باطل، لا يلزم»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «من قال: إذا جاء رأس الشهر فأت طالق، أو ذكر

(١) القوانين الفقهية لابن جزي ص ١٥٣-١٥٤

(٢) المحلى ٤٦٦/٩ مسألة رقم ١٩٦٣

وقتا ما فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن ولا إذا جاء رأس الشهر^(١).
إذا فابن حزم يرفض جميع أنواع الطلاق المعلق؛ خلافاً للجمهور الذين يقولون بوقوع الكثير من أنواعه، ويرأي ابن حزم والظاهرية أخذ القانون المغربي، ونص عليه في الفصلين ٥٠ و ٥٢ وهذا نصهما:

الفصل ٥٠: الحلف باليمين أو الحرام لا يقع به الطلاق.

الفصل ٥٢: الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه لا يقع^(٢).

وهذا تأثر واضح برأي ابن حزم والظاهرية حذو النعل بالنعل، وأخذ بهذا الرأي أيضا القانون المصري فوضع هذه المادة: «لا يقع الطلاق غير المنجز إن قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير».

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة: «إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق، برأي بعض علماء الحنفية وطائفة من المالكية والشافعية. وهذا موافق لرأي الإمام علي وشريح القاضي وداود الظاهري وأصحابه وابن حزم^(٣)».

وجاء في المذكرة الإيضاحية المقدمة لمجلس الوزراء: «المرأة المسلمة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدري متى يحصل، وقد لا يدري الرجل نفسه متى يحصل فإن الخالف بالطلاق والمعلق له على شيء من الأشياء التي يفعلها أجنبى، لا يدري متى تطلق امرأته، وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء، الذين يوقعون الطلاق المعلق واليمين بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة، ويوقعون المعلق قبل

(١) المصدر السابق: ٤٧٩/٩ المسألة رقم ١٩٦٦.

(٢) مدونة الأحوال الشخصية المغربية وفق آخر التعديلات لعبد العزيز توفيق ص ٥٥.

(٣) الأحوال الشخصية للمسلمين طبقا لأحدث التعديلات لجمهورية مصر العربية: ص ٤، ط السادسة

الزواج إذا غلّق على الزواج نفسه كما هو رأي الحنفية، وهذه الآراء كانت منع شفاء العائلة وكانت سببا في تلمس الحيل واقتنان الفقهاء في ابتناع أنواعها. ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها، وأن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية.. لهذا فكرت الوزارة في تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده، ويوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة^(١).

الطلاق البدعي^(٢):

سبقت الإشارة إلى أن ابن حزم والظاهرية كانوا سابقين في المدارس الفقهية الإسلامية إلى منع هذا النوع من الطلاق، وإنما اشتهر شيخ الإسلام ابن تيمية بمنعه بسبب ما جر عليه هذا الأمر من بلاء وعن من طرف فقهاء عصره. ولاربيب أن شيخ الإسلام كان متأثراً في هذه المسألة بابن حزم ومدرسته الظاهرية.

وابن حزم يقول بعدم نفاذ الطلاق في الحيض أو في طهر وطنها فيه ويعتبره طلاقاً بدعياً لا يحل.

يقول رحمه الله في أول كتاب الطلاق من المحلى: «من أراد طلاق امرأة له قد وطئها: لم يحل له أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطنها فيه. فإن طلقها طليقة أو طلقتين في طهر وطنها فيه، أو في حيضتها: لم ينقض ذلك الطلاق، وهي امرأته

(١) المرجع السابق: ١٥-١٦.

(٢) الطلاق السي: هو ما اجتمعت فيه أربعة شروط وهي: أن تكون المرأة طاهرة من الحيض والنفاس حين الطلاق، وأن يكون زوجها لم يمسه في ذلك الطهر، وأن تكون الطليقة واحدة، وأن لا يتبعها طلاقاً آخر حتى تنقضي العدة، وأما البدعي فهو ما انتقض منه هذه الشروط أو بعضها. انظر القوانين الفقهية لابن جزي: ص ١٥٠.

كما كانت...^(١)

وعلى رأي الظاهرية و ابن حزم سار القانون المغربي في الفصل ٤٧ من مدونة الأحوال الشخصية، حيث تُجبرُ الزوج الذي يُطَلِّق امرأته في حال الحيض أن يراجعها، وهذا نصه:

الفصل ٤٧ : إذا وقع الطلاق و المرأة حائض أجبر القاضي الزوج على الرجعة^(٢)

هذه بعض الأحكام التي استمدتها مدونة الأحوال الشخصية المغربية وغيرها من فقه المدرسة الظاهرية، لأنها رأت فيها كما يبدو حللاً لكثير من النوازل المستعصية



و- أثر اختيارات المدرسة الظاهرية في حل بعض المشكلات الفقهية المعاصرة:

استمد بعض فقهاء الصحوة الإسلامية المعاصرة من فقه المدرسة الظاهرية الحزمية وأصولها حلولاً لكثير من المشكلات المعاصرة، حلولاً رآوا أنها في غاية القوة والروعة، لأنه وإن كان في فقه أهل الظاهر أحياناً قلبية بعض الشلوك والغرابة - وكل المذاهب لا تخلو من الخطأ - فإن ذلك لا يُقص من قدره، ولا يدعو إلى العزوف عنه وإهماله، لأنه يحتوي على كثير مما يُمنع ويُفزع، وقد كان للصحوة الإسلامية استمداد منه في فقه الدعوة والحركة.

ويذهب راشد الفنوشي إلى أن الانتماءات التي أثرت تأثيراً بالغاً في تيار الصحوة الإسلامية المعاصرة : « فكر الشاطبي في المقاصد، وأن الدين مبني على تحصيل المصالح، ودرء المفاسد، وفكر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في توافق صريح العقول مع صحيح المنقول، وفكر ابن خلدون في ارتباط أحوال الدول بأحوال المجتمعات، وميراث ابن حزم في الرد على التقليد، وفي رعاية الإسلام للجمال والأذواق^(١) ». وإليك أثر بعض هذه الاختيارات في فقه الصحوة الإسلامية الحديثة :

- تأثر الشيخ حسن الترابي بأصل الاستصحاب عند ابن حزم :

الدكتور حسن بن عبد الله الترابي^(٢) هو أحد أقطاب الحركة الإسلامية

(١) صحيفة التجديد المغربية : العدد ٢٧ - ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٢ يوليوز

١٩٩٩ م . مقال فواقع الحركة الإسلامية: لزمة لم يعود، للشيخ راشد الفنوشي .

(٢) ولد بمدينة كسلا عام ١٩٣٢م بالسودان، ونال درجة دكتوراه الدولة في القانون الدستوري

من فرنسا عام ١٩٦٤م، وشغل منصب عميد كلية القانون، وشارك في وضع دستور

الإمارات العربية وباكستان، ورئيس اللجنة القومية الإسلامية بالسودان، وعضو لجنة

(١) المجلد ٩/ ٣٥٨ - ٣٦٣، رقم المسألة ١٩٤٥.

(٢) مدونة الأحوال الشخصية وفق آخر التعديلات : ص ٥٤.

الحديثة وقادتها، ومعدود في دعاة التجديد المعاصرين، فقد دعا إلى تجديد أصول الفقه، وتجديد الفكر الإسلامي، وتجديد أصول الحديث، وتجديد العلوم الإسلامية، وقد كان لأفكاره هذه صدى واسع وتأثير كبير في السودان والعالم الإسلامي، بل قامت على هذه الأفكار دولة ونظام، هي جمهورية السودان الإسلامية الحالية التي يعدّ الشيخ الترابي أحد قادتها وزعمائها والقائمين عليها. وقد كان لابن حزم والظاهرية نصيب كبير من الأثر على حركة الترابي خاصة، والحركة الإسلامية الحديثة عامة.

ومن أصول المدرسة الظاهرية التي أعجب بها الشيخ الترابي إنما إعجاب أصل الاستصحاب الذي يرى أن الأخذ به يفتح الباب واسعا لتطوير الفقه الإسلامي. والاستصحاب الذي يدعو إليه الشيخ الترابي هو الاستصحاب الواسع الذي قال به الظاهرية وابن حزم.

وفي هذا الصدد يقول: «خلاصة القول: إن فقهنا الأصولي القديم بعد نهضة حيدة آت إلى الحمد العقيم، بأثر المخطاط واقع الحياة الدينية نفسها، فلم يتطور، ولم يؤلف فقهاً زاهراً بعد غمامه فنيّاً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى فقه ابن حزم وهو رحل ذو صلة واسعة بالسياسة والحكم والقضايا الاجتماعية العامة، فلا عرو أن نجد في منهجه الأصولي شيئا من أسلوب واسع هو الاستصحاب الذي

مراجعة القوانين لتساير الشريعة الإسلامية، شغل منصب النائب العام وعضو المكتب السياسي بحكومة جمهورية السودان، وشغل الآن منصب رئيس المجلس الوطني السوداني. يعد من قادة العمل الإسلامي والسياسي بالسودان والمنطقة العربية والإسلامية، من مؤلفاته تجديد الفكر الإسلامي، وتجديد أصول الفقه الإسلامي، والمسألة الدستورية، والصلاة عماد الدين، والإيمان وأثره في حياة الناس وغيرها.

فتح باباً لتطوير الفقه بالرغم من التزام ابن حزم بالمنهج الظاهري في تفسير النصوص^(١).

وتحت عنوان: نحو أصول واسعة لفقه اجتهادي - الاستصحاب الواسع، يقول: «ونتفق مع أصل آخر من أصول الفقه الواسعة وهو الاستصحاب، ومغزى الاستصحاب: هو أن الدين لم ينزل بتأسيس حياة كلها جديد والغاء الحياة القائمة قبل الدين بأسرها، فما كان رسول الله ﷺ مثلاً يعتبر أن كل الذي كان سارياً من القيم من قبله لغو باطل ينبغي هدمه لتأسيس الدين على قاعدة جديدة مطلقاً، بل كان المبدأ المعتمد أن ما تعارف عليه الناس مقبول، وإنما ينزل الشرع ويتدخل ليصلح ما اعوج من أمرهم..»

وفي الكتاب والسنة نصوص مباشرة تدل على قبول قاعدة الاستصحاب.. وحسب قاعدة الاستصحاب الفقهية: الأصل في الأشياء الحل، وفي الأفعال الإباحة، وفي الذمم البراءة من التكليف، وكل ما تطرقه المؤمن يقصد به وجه الله عبادة مقبولة، وكل ما أخذ لتناع الحياة الدنيا عفو متروك لاله ولا عليه إلا أن يرد النص فينفي صفة العفاء أو الإباحة عن فعل معين. وإذا جمعنا أصل الاستصحاب مع أصل المصالح المرسلة، تنهياً لنا أصول واسعة لفقه الحياة العامة في الإسلام^(٢).

وهكذا كان من أبرز الأصول التي دعا الدكتور الترابي إلى تجديددها في علم

(١) تجديد أصول الفقه الإسلامي للدكتور حسن الترابي، ص ١٨، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦-٢٧-٢٨. ونظر: تجديد تفكير الإسلامي: ص ٤٢-٤٣، دار القرآني للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط ١.

أصول الفقه الإسلامي بعد الإجماع والقياس، الاستصحاب^(١) الذي يعدّه جمهور الفقهاء آخر مدار الفتوى، ويعدّه هو - متأثراً بالمدرسة الظاهرية وابن حزم كما نص على ذلك - أصلاً مستقلاً بنفسه، وأصلاً في غاية الخطورة والأهمية.

والحق - كما يقول الإمام أبو زهرة - «أن المذهب الظاهري قد فتح باب البقاء بحكم الاستصحاب على مصراعيه، واتسع المذهب بذلك، ولم يكن مضيقاً من كل الوجوه، كما يبدو بادي الرأي، لأنه يفتح باب الإباحة في أمور كثيرة قد يكون الفقهاء القياسيون مضيقين فيها»^(٢).

وسبب ذلك استمد بعض الفقهاء المعاصرين من اختيارات المدرسة الظاهرية حلولاً كثيرة من المشكلات الفقهية المعاصرة، تكفي الإشارة السريعة إلى بعضها :
- جواز تولي المرأة الحكم والقضاء :

حكى الإمام ابن المنذر الإجماع على أن شهادة النساء لا تقبل في الحدود والنقص^(٣)، وحكى الإمام البغوي الاتفاق على أن المرأة لا تصلح أن تكون إماماً ولا قاضياً^(٤)، وحتى القضاء الذي أجازته لها أبو حنيفة اشترط فيه أن يكون في غير الحدود والنقص^(٥).

(١) راجع مقال مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أديان التجديد المعاصرين - للدكتور عمود الطحان ص ٤٢، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة الكويت، س ١٠ ع ١، رجب ١٤٠٢ هـ أبريل ١٩٨٤ م.

(٢) ابن حزم لأبي زهرة ٣٧٠.

(٣) الإجماع لابن المنذر ص ٣١.

(٤) شرح السنة للإمام البغوي ٧٧/١٠.

(٥) انظر على السلام ٢٢٩/٢.

أما الذي أجازته مطلقاً ودون إشتهاء حاشاً الإمامة لكثيري، فهو إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم^(١).

قال في «المحلى» : «وجاز أن تلي المرأة الحكم - وهو قول أبي حنيفة - وقد زوي عن عمر بن الخطاب أنه ولي الشفاء»^(٢) امرأة من قومه السوق فلا قيل قد قال رسول الله ﷺ : «لن يفلح قوم استندوا لمرءة»^(٣) قلنا : إنما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة... ولم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور، ويرهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : «المرأة راحية على مال زوجها وهي مسؤولة على رعيته»^(٤)، وقوله تعالى : «إن الله يلمزكم

(١) وكذا الإمام الطبري كما في المصدر السابق.

(٢) هي الشفاء بنت عبد الله العلوية ولها شير ثلوثين ص من الخطاب على السوق، لمحبس ومراقب، وهو ضرب من الولاية العالقة. استدل به الإمام ابن حزم على جواز أن تلي المرأة الحكم.

(٣) أخرجه البخاري في المغازي باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وفي الحق باب ثقت النبي ﷺ بموج كموج البحر، والحديث لا بد أن يقيد بسبب ورود وهو ما رواه البخاري وغيره من أبي بكر رضي الله عنه، قال : «ما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال... وذكر الحديث».

(٤) جزء من حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الأحكام باب قول الله تعالى «وطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الأمر منكم»، وفي الجملة، باب الجمعة في القرى والمعلن، وفي الاستقراض : باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه، وفي الحق : باب كراعية التطاول على الرقيق، وباب العبد راع في مال سيده، وفي الوصايا : باب تأويل قول الله تعالى : «من بعد وصية يوصي بها لودين» وفي النكاح : باب قوا أنفسكم وأهليكم نازليكم، وباب المرأة راحية في بيت زوجها، وأخرجه مسلم في الإمامة : باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الخائن.

أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل^(١)، وهذا متوجه بعمومه إلى الرجل، والمرأة، والحر، والعبد^(٢)، والدين كله واحد، إلا حيث جاء النص بالفرق بين المرأة والرجل، وبين الحر والعبد، فيستثنى حيث من عموم إجمال الدين^(٣).

وقد بنى على اجتهاد الإمام ابن حزم الظاهري هذا بعض الفقهاء المعاصرين جواز تولي المرأة الوزارة والقضاء، وجواز مشاركتهم في الانتخاب وترشيحهم للمجالس النيابية وغيرها، بعضهم اشترط بعض الشروط، وبعضهم لم يشترط شيئاً.

من هؤلاء الفقهاء: الشيخ يوسف القرضاوي الذي ناقش في كتابه «من فقه الدولة في الإسلام» قضية «ترشيح المرأة للمجالس النيابية بين الإجازة والمنع»، وانتهى إلى حوازه، مستنداً بأدلة كثيرة ليس هذا موضع بسطها، ومستنداً في ذلك إلى رأي الإمام ابن حزم، وماولاً حديث أبي بكره تأويل أبي محمد له.

قال «والحديث الذي رواه البخاري عن أبي بكره ^{رحمه الله} : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» إنما يعني الولاية العامة على الأمة كلها، أي رئاسة الدولة، كما تدل عليه كلمة (أمرهم) فإنها تعني أمر قيادتهم ورياستهم العامة، أما بعض الأمر فلا مانع أن يكون للمرأة ولاية فيه، مثل ولاية الفتوى أو الاجتهاد، أو التعليم أو الرواية والتحديث أو الإدارة ونحوها، فهذا مما لها ولاية فيه بالإجماع، وقد مارسته على توالي العصور، حتى القضاء أجازته أبو حنيفة فيما تشهد فيه، أي في خير

(١) النساء ٥٨

(٢) وحاشا أن يبي تعد القضاء والحكم عند ابن حزم أيضاً

(٣) محم ٨ ٥٢٧-٥٢٨، ج ١ ص ١٨٠٤

المحدد والقصاص، مع أن من فقهاء السلف من إجاز شهادتها في الحدود والقصاص، كما ذكر ابن القيم في «الطرق الحكيمة» وأجاز الطبري صفة عامة، وإجازة ابن حزم، مع ظاهرته، وهذا يدل على عدم وجود دليل شرعي صريح يمنع من توليها القضاء، وإلا لتمسك به ابن حزم، وجد عليه، وقتل دونه كما دونه^(١).

وعلى هذا المذهب سار أيضاً الشيخ حسن الترابي في السودان، حيث حوز للمرأة أن تكون وزيرة أو قاضية أو والية، فالآن في السودان عدد من النساء استندت إليهن مسؤوليات وزارية في الحكومة المركزية وفي الولايات، وهناك عدد كبير منهن تقلد القضاء، وهناك كذلك العديد من ضابطات المحويزات والمحامات والشرطة وغيرها^(٢).

ولم يقتصر أثر هذا النظر الفقهي المستند من اختيارات المدرسة الظاهرية الحزمية على السودان فحسب، بل امتد إلى قطاعات واسعة من الحركة الإسلامية الحديثة في العالم العربي والإسلامي كما هو معروف.

- صلاة النساء في المساجد أفضل من صلاتهن في البيوت:

الجمهور على أن صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد^(٣)، ثم الإمام

(١) من فقه الدولة في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص ١٦٥-١٦٦، وانظره أيضاً مركز المرأة في الحياة الإسلامية ص ٣٢، حيث أحيى بحوار أن تكون المرأة منيرة، أو مربية، أو رئيسة مؤسسة، أو عضواً في مجلس نيابي، أو وزيرة أو نحو ذلك، وله لا حرج في ذلك إذا اقتضت المصلحة.

(٢) انظر كتاب مناقشة هاتفة لبعض أفكار الدكتور الترابي - للنشع أمين أخاخ محمد ص ١٣٤

(٣) انظر الاستدكار - لابن عبد البر ٤٥٤/٧ وما جمعها

ابن حزم الظاهري فقد تفرد بهذا الاختيار: وهو أن صلاة المرأة في المسجد أفضل من صلاتها في البيت، ولستمع إلى أبي محمد وهو يقرر هذا الاجتهاد من المحلى بأسلوبه العنيف المعهود، قال: «لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يمتحن بتعب لا يجدي عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل، وهذا ليس نصحاء، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة» وحاشا له عليه السلام من ذلك، بل هو أنصح الخلق لأمته، ولو كان ذلك لما افترض عليه السلام أن لا يمتحن، ولما أمرهن بالخروج قبلات، وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض»^(١).

ثم راج يسوق الأدلة الكثيرة على ما ذهب إليه، وإن المتأمل في واقع الصورة المعاصرة اليوم يرى هذا الإقبال الهائل من النساء شابات وكهلات وعجائز على المساجد لصلاة الجماعة والجمعة والعيدين، الأمر الذي كاد يكون معلوماً من قبل بسبب فتو منع النساء من المساجد لا سيما الشابات منهن.

وقد ذهب أيضاً بعض فقهاء هذه الصورة من المعاصرين في فتاويه، أنه إذا كان وراء ذهاب المرأة إلى المسجد فائدة أخرى غير مجرد الصلاة، مثل سماع موعظة دينية، أو درس من دروس العلم، أو سماع القرآن، يكون الذهاب إلى المسجد هذه الغاية أفضل وأولى من البيت»^(٢).

ولعل في هذا النظر الفقهي نفحة من نفحات الفقيه الظاهري أبي محمد بن حزم.

ولا شك أن ما ذهب إليه ابن حزم هو الأنسب لهذا العصر، خاصة وإن

(١) انظر ٢- ١٧٢.

(٢) فتاوى معاصرة - للدكتور يوسف القرضاوي: ١/ ٣١٤ و ٣٣٦.

معظم الرجال في هذا الزمن شغلهم الكسب والسعي من تعليم النساء الدين، أو هم أنفسهم فاقدون لذلك، فلم يبق إلا المسجد مصدراً للتغذية في الدين وهو فريضة على كل مسلم ذكراً كان أو أنثى.

- إباحة الغناء المصحوب بالآلات:

قال الإمام الشوكاني: «وقد اختلف في الغناء مع آلة من آلات الملاهي ويدونها، فذهب الجمهور إلى التحريم مستلذين بما سلف، وذهب أهل المنية ومن وافقهم من علماء الظاهر إلى الترخيص في السماع، ولو مع العود والبراع»^(١).

ولم يوافقوا ذهب الشوكاني: «وقد اختلف في الغناء مع آلة من آلات الملاهي ويدونها، فذهب الجمهور إلى التحريم مستلذين بما سلف، وذهب أهل المنية ومن وافقهم من علماء الظاهر إلى الترخيص في السماع، ولو مع العود والبراع»^(١).

أولها: قوله في «المحلى» رداً على الذين يمنعون الغناء: «احتجوا فقالوا: من الحق الغناء أم من غير الحق؟ ولا سبل إلى قسم ثالث، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾»^(٢).

فجوابنا - وبالله تعالى التوفيق - أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى»^(٣)، فمن نوى باستماع الغناء حياءً على معصية الله تعالى فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى به ترويح نفسه،

(١) نيل الأوطار ٨/ ١٠٠، ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) المصدر السابق ٨/ ١٠١.

(٣) يونس ٣٢.

(٤) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول حديث في البخاري.

ليغوى بذلك على طاعة الله عز وجل، ويُشيط نفسه بذلك على البر فهو مطيع حسن. وفعله هذا من الحق، ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كحروج الإنسان إلى بيته منتزهاً، وقعوده على باب داره متفرجاً، وصيفه توبه لا روردياً أو أخضر أو غير ذلك، ومد ساقه وقبضها، وسائر أفعاله، فبطل كل ما شعوا به ظلالاً متبقية، والله تعالى الحميد^(١).

ثانيها: استدلال المزمعون بما روي عن ابن مسعود وابن عباس وبعض التابعين أنهم حرّموا الفناء محتجين بقول الله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري عُور الخبيث ليجل من سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً، أولئك لهم عذاب عظيم﴾^(٢). وفسروا هو الخبيث بالفناء. قال ابن حزم: «ولا حجة في هذه الوجوه: أحدها أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ».

والثاني أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين.

وثالث أن نص الآية يُطل احتجاجهم بها، لأن فيها: ﴿ومن الناس من يشري عُور الخبيث ليجل من سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً﴾، وهذه صفة من صنعا كان كافراً لا حلالاً، إذا اتخذ سبيل الله تعالى هزواً.

فإن «ولو» أو امرأة اشترى مصحفاً ليجل به عن سبيل الله، ويتخذ هزواً، لكن كاهراً فهذا هو الذي ذم الله تعالى، وما ذم فقط عز وجل من اشترى هو الخبيث ليجل به ويروج. لا ليجل من سبيل الله تعالى فبطل تعلّقهم بقول هؤلاء. وكذلك من اشتغل حامداً عن الصلاة فخرامة القرآن، أو بخرامة السنن، أو بحديث يتحدث به، أو يطر في ماله، أو يضا أو بغير ذلك، فهو غاشق عاصي لله

(١) إمامي ١٩٠٩، ص ٦٠، الشيخ أحمد شكري، ط دار الأمان، الطبعة بيروت ١٩٦٢.

تعالى، ومن لم يضيح شيئاً من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسّر^(١). ثالثها: لا يصح في هذا الباب شيء أبداً وكل ما فيه موضوع^(٢). ولا يحل بحريم شيء ولا إباحته إلا بنص من الله تعالى، أو من رسوله عليه السلام لأنه إخبار عن الله تعالى، ولا يجوز أن يتجرع عنه تعالى إلا بالنص الذي لا شك فيه.

وقد قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليترا مقعده من النار» صنف ما في هذا الباب جملة^(٣).

هذه بعض الأدلة التي استدلل بها ابن حزم على إباحة العناء. وغضت في ذلك أصل الإباحة كما تقدم، ولما هنا في حال استقصاء الأدلة. فقد كتب في ذلك الكثير قدماً وحديثاً، ولما الذي بهما من ذلك كله هو أثر هذه الاجتهادات من فقه الطاهرية في فقه الصحوة الإسلامية المعاصرة.

فقد تأثر بمذهب ابن حزم في الفناء والتوسّ في هذه الحركة الإسلامية الحديثة، الدين أقروا على ذلك واحتموا بكلام وصور لمكر مهم الشيخ يوسف القرضاوي في فتاويه قال «والذي حتى به وطني إلى أن العناء - في ذاته - حلال، فالأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد عن صحيح بحرمها، وكل ما ورد في تحريم العناء فهو إما صريح غير صحيح، أو صحيح غير صحيح»^(٤). ثم راح يستدل بأقوال ابن حزم في النصوص، بل كتب له تحريمه

(١) المختصر السابق

(٢) المختصر السابق

(٣) رسالة في العناء، الشهي قشاح هو لم حضور لأن حزم ص ٣٩ و ٤٠ تحقيق د. حسن

حسن - أصح رسائل ابن حزم

(٤) انظر فتاوي معاصرة ٢: ٣١٦

لا بأس أن تصحب الغناء الموسيقى غير المثيرة^(١). وإلى نفس هذا الرأي مال الشيخ محمد الغزالي في كُتبه^(٢).
أما الشيخ حسن الترابي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اعتبر الاشتغال بالغناء والموسيقى - إذا صحت النية - من القُرْبَات، والعبادات التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه^(٣).
وبناء على هذه الفتاوى المثيرة بابن حزم الظاهري لم يجد شباب الصحوة الإسلامية المعاصرة حرجاً ولا غشاضة في عمل الغناء والموسيقى، وعدوه وسيلة من وسائل الدعوة، وانتشرت فرق الأناشيد والغناء بالآلات وبدونها في كل بلاد العالم العربي والإسلامي.

- إباحة اللعب بالشطرنج :

مذهب مالك وأحمد هو التحريم مطلقاً، ومذهب الشافعي على التحقيق الكراهة كما نقل النووي^(٤)، فمذهب الجمهور في الشطرنج - كما ترى - بين التحريم والكراهة. أما مذهب الظاهرية وابن حزم فهو جواز اللعب به بل وجواز بيعه كذلك^(٥).

قال ابن حزم : «وأما الشطرنج، فالجواب عن قولهم أهو من الحق أم من

(١) الحلال والحرام في الإسلام ص ٢٩٠، وانظر له أيضاً الإسلام والفن ص ٨٧

(٢) انظر كتابه السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث

(٣) حوار الدين والفن للدكتور الترابي ص ١٩، نقلاً عن مناقشة هاددة لبعض أفكار الدكتور الترابي للشيخ الأمين الحاج محمد أحمد ص ١٣٧.

(٤) انظر : نيل الأوطار للإمام الشوكاني ٨/ ٩٥.

(٥) أنجلي ٧ ٥٥٩ وما بعدها، بتحقيق الدكتور البنداري.

الباطل؟ كجوابنا في الغناء ولا فرق... فلما لم يأت عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ تفصيل بتحريم شيء مما ذكرنا، صح أنه كله حلال مطلق^(١).
وإذا أمعنت النظر وجدت الإمام أبا محمد الظاهري قد أباح ما أباح في هذا الموضع وغيره باستعمال الأصل الذي توسعت فيه المدرسة الظاهرية توسعاً كبيراً وهو الاستصحاب، والإباحة الأصلية.

وإلى هذا النظر الفقهي مال أحد الفقهاء المعاصرين، وهو الشيخ يوسف القرضاوي حيث فرق بين الألعاب التي تقوم على الحظ وحده، مثل النرد فحرمه، وبين الألعاب التي تقوم على إعمال الذهن، مثل الشطرنج، فأباحه بشروط^(٢).

قال في الشطرنج في كتابه «الحلال والحرام» : «رؤي عن بعض الصحابة والتابعين أنهم أباحوه. من هؤلاء ابن عباس وأبو هريرة وابن سيرين، وهشام بن عروة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء الأعلام هو الذي نراه، فالأصل - كما علمنا - الإباحة، ولم يجر نص على تحريمه، على أن فيه - فوق اللهو والتسلية - رياضة للذهن، وتدريباً للفكر، وهو لذلك يخالف النرد، ولذلك قالوا: إن المألوف في النرد على الحظ، فأنه الأزلام، والمألوف في الشطرنج على الخدق والتدبير، فأنه المسابقة بالسهام^(٣)».

والشطرنج هو مما عمت به البلوى اليوم في الألعاب الرياضية وغيرها، فاحتاج إلى الرخصة من ثقة، أما التشدد فيحس أنه كل أحد.

(١) المصدر السابق ٧/ ٥٦٧-٥٦٩.

(٢) انظر : الإسلام والفن ص ١٥٠.

(٣) الحلال والحرام في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص ٢٩١.

- إباحة بنوك الحليب المعاصرة :

وذلك بناء على معنى الرضاع عند الظاهرية، فقد ذهب الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي إلى أن السعوط : الصب في الأذن ، والوجور: الصب في الحلق، ونحوهما بحرمان كتحريم الرضاع^(١)، أما الظاهرية وابن حزم فلا يعد الرضاع عندهم محرماً إلا إذا كان مصاً بفم الرضيع من ثدي المرضع، فالرضاع ل يسمى عندهم رضاعاً إلا بثلاثة قيود:

أ- أن يكون مصاً . ب- بفيه . ج- بشدي .

فهم لا يفهمون النص الشرعي إلا وفق لغة العرب ومواقع كلامهم.

ولنتمع إلى شيخ الظاهرية بالغرب الإسلامي الإمام ابن حزم يبين هذا المنهج، يقول في المحلى: «وأما صفة الرضاع المحرم، فإنما هو: ما امتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط. فاما من سقى لبن امرأة فشربه من إناء، أو حُلب في فيه قبله، أو أطعمه مخبز، أو في طعام، أو صب في فمه، أو في أنفه، أو في أذنه، أو حَقَنَ به فكل ذلك لا يحرم شيئاً، ولو كان ذلك غذاءه دهره كله.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة»^(٢)، وقال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(٣). فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً، إلا بالإرضاع والرضاعة،

(١) المغلى ١٠/١٨٦ ت د البنداري

(٢) النساء ٢٣.

(٣) أخرجه البخاري كتاب الشهادات: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، ومسلم كتاب الرضاع: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، ومالك في كتاب الرضاع: باب رضاعة الصغير.

والرضاع فقط، ولا يسمى إرضاعاً إلا ما وضعت المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع - يقال أرضعته تُرضعه إرضاعاً. ولا يسمى رضاعة، ولا إرضاعاً إلا أخذ المرضع، أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه - تقول: رَضَعَ يَرْضَعُ رضاعاً ورضاعة.

وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيء منه إرضاعاً، ولا رضاعة ولا رضاعاً، إنما هو حلب وطعام وسقاء، وشربٌ وأكلٌ وبلعٌ، وحقة وسعوط وتقطير، ولم يُحرم الله عز وجل بهذا شيئاً. فإن قالوا: قَبَسْنَا ذلك على الرضاع والإرضاع؟ قلنا: القياس كله باطل، ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل... وهذا قولنا، وقول أبي سليمان، وأصحابنا^(١).

هذا نظر الظاهرية في هذه المسألة، وقد نفعت ابن حزم هنا ظاهرته ولم تضره، وعد بعضُ الفقهاء المعاصرين ذلك من روائع الفقه الظاهري؛ لأنه حل مشكلة فقهية معاصرة أثارت الكثير من الجدل بين أهل الفقه، وهي قضية «بنوك الحليب» التي ظهرت في الوقت الحاضر والتي تقوم على جلب اللبن النساء وتعليبها وبيعها في «الصيدليات» للرضع، وقد أفتى بعض الفقهاء المعاصرين بجوازها بناء على اجتهاد ابن حزم والظاهرية.

ومن هؤلاء الشيخ يوسف القرضاوي، يقول في كتابه «الاجتهاد»: «ولهذا لم أجد حرجاً أن آخذ في قضية الرضاع برأي الليث بن سعد، ودادود بن علي، وأصحابه من الظاهرية ومنهم ابن حزم، في اعتبار الرضاع ما كان عن طريق التقام الثدي وامتصاص اللبن منه، دون الوجور أو السعوط ونحوهما، لأن هذا ما تدل عليه كلمة «الرضاع، والإرضاع» التي رُتِبَ عليها التحريم في القرآن والسنة.

(١) المغلى - لابن حزم: ١٠/١٨٥-١٨٦.

وهذا ما وقف عنده ابن حزم ووضحه بكل قوة، وعلى أساسه أجزت «بنوك الحليب» إذا دعت إليها الحاجة، واقتضتها المصلحة، بالإضافة إلى عنصر الشك فيمن أَرْضَعَتْ، وكم أَرْضَعَتْ، واختلاط لبنها بلبن غيرها.. مما يُضَعَفُ في النهاية القول بالتحريم^(١).

قلت: وثمة مسألة أخرى - غفل عنها الشيخ القرضاوي - وهي إبلُغ في الدلالة على المقصود من «بنوك الحليب» بدا ابن حزم فيها وكأنه يعيش في زمتنا هنا، وهي مسألة تجوز بيع ألبان النساء.

قال في «الحلى»: «وبيع ألبان النساء: جائز، إذ لا خلاف في أن للمرأة أن تحلب لبها في إناء وتُعْطِيَهُ لِمَنْ يَسْقِيهِ صَبِيًّا، وهذا تَمْلِيْكٌ منها له، وكل ما صح ملكه وانتقال الإملاك فيه: حل بيعه، لقول الله تعالى: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾^(٢)، إلا ما جاء فيه النص بخلاف هذا»^(٣).

هذه بعض اختيارات المدرسة الظاهرية التي أثرت في فقه الصحوة الإسلامية الحديثة التأثير الذي رأيت، والتي أسهمت في حل بعض المعضلات الفقهية المعاصرة التي لم أقصد بها الاستيفاء والاستقصاء، فقد تتبعتها فوجدتها كثيرة^(٤)، لا

(١) الاحتكام في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي: ص ١١٨

(٢) النقرة ٢٧٥

(٣) الحلى ٥٢٤/٧، المسألة ١٥٤٦

(٤) من ذلك مثلا قول ابن حزم بإباحة الحقة الشرجية والمراهم وغيرها للصائم، وإباحة سفر المرأة من غير حرم، والقول بوجوب نفقة الزوجة للموسرة على زوجها الفقير أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وإباحة الاستمناء أخذاً بالإباحة الأصلية. وتجديد مدة الحمل في تسعة أشهر، وفتحها في المعدلة الاجتماعية كقولها: «وفرض على الأغنياء من كل أهل بلد أن يقوموا بفقراءهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم

بمع الحيز لذكرها كلها، فضبرت لها بعض الأمثلة يستدل بها على ما هو من جنسها.

ويستدل بذلك أيضا على أن الفقه الظاهري فقه ثري حي، يحى معاً، ونستمد منه الكثير من الحلول في فقهنا المعاصر، وليس شذوذه في بعض المسائل القليلة - الأمر الذي لم يسلم منه أي مذهب فقهي - مذخاة إلى نبذه والاكتشاف عنه فذلك ظلم كبير لهذا الفقه.

وآمل أن يقيض الله من الباحثين من يتبع هذه الاختيارات كلها، ويجمعها في مؤلف مفرد، فكثير منها في غاية القوة والروعة.

وفي الختام أرجو ألا يظن الظان أن هذا الفصل يستطيع أن يستغني أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر، فإن ذلك مستعص جداً، إنما أهد ما قمت به حَسَنًا كَحَسَنِ الطائر. وبالله تعالى التوفيق.



الركنوت بهم . ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن الناس للشقاء والصف بمثل ذلك، ويمكن بكنهم من نظر والصف وانتمس وعيون المرأة الحلى ١٥٦/٦، نسخة ٧٢٥، وغير ذلك كثير لا يعني بطله.

الخاتمة

لا أريد في هذه الخاتمة - كما جرت العادة - أن أعود إلى عرض ما عرضته، وأجمال ما فصلته، فذلك قد مضى بما له وما عليه، ولا بد أن أعود إليه - إذا سر الله ذلك - لتتبعه، وتهذيبه، وتشذيبه، وتصحيح أخطائه، وتقويم اعوجاجه.

ولهذا فإنني أقصر هذه الخاتمة على التذكير والتنبيه على آفاق هذا البحث من خلال بعض القضايا الكبرى التي أثارها، والتي تتطلب الكثير من الدراسة والتنقيب والنقر.

أ- لقد كشف هذا البحث النقاب عن أعلام الظاهرية بالمغرب والأندلس، وأحصى منهم عددا لم يتنبه له الكثيرون، ولكن مع ذلك ما يزال يظهر كل مرة جديد منهم، فلزم مواصلة البحث عنهم، وتقصي تراجمهم المتفرقة شذر مذر في كتب من العلم متنوعة، لنخلص بذلك إلى مصنف شامل في طبقات الظاهرية، يوفر علينا الجهد والوقت، ويغنينا عن البحث في مئات كتب الطبقات، والتراجم والفهارس، وكتب البرامج والتواريخ، كلما أردنا معرفة أحد منهم.

ب- ظهر من خلال هذه الدراسة أن المذهب الظاهري بحاجة اليوم في عصرنا الحاضر إلى جمع شتاته ولمّ شعثه، فكرا وفقها وأصولا، وعدم الاقتصار في ذلك على تراث الإمام ابن حزم وحده، وذلك عن طريق جمع واستخراج آراء الظاهرية المنتشرة في كتب التفسير والحديث، والفقه والأصول، المطبوعة، وتحقيق ما يوجد من مؤلفاتهم التي ما تزال مخطوطة.

ج- كما تناولت هذه الدراسة قضية جوهرية في مجال النظر والاجتهاد في عصرنا الحاضر، وهي مسألة التفاعل بين النصوص ونوازل العصور.

فجمهور الفقهاء يكادون يجمعون على أن « النصوص متناهية والوقائع غير متناهية » أما الظاهرية فقد جاءوا أساساً لهدم هذه الفكرة الخطيرة، وكان لديهم منهج آخر في التعامل مع النص، فالنصوص عندهم غير متناهية أبداً، ووجود واقعة لا نص فيها معلوم، إذ الدين كله منصوص عليه، والنصوص محيطة بأحكام الحوادث إلى يوم القيامة، وأنها قادرة على مواجهة الوقائع مهما تعددت وكثرت، ولتبلغ الوقائع ما تشاء فإن النص قادر على شمولها بأحكامه، دونما حاجة إلى القياس أو التعليل، فالنصوص مطلقة والتوازل نسبية، والنص المطلق قادر على الهيمنة على الحوادث النسبية، إذا عرف المجتهد كيف يتعامل معه.

هذه النظرة هي مركز الفكر الظاهري وقطب رحاه، وهي تحمل للأمة الكثير من الخير لو قُدِّرَ لها الذبوع والانتشار بالقدر الذي ذاعت وانتشرت به غيرها من المناهج والمذاهب، ولكنها بحاجة إلى تعميق وتطوير، أرجو أن يسد ثغراته ويتم بناءه الباحثون والدارسون.

د- أما معرفة آثار هذا الاتجاه الظاهري في تاريخنا الفكري والحضاري في القديم والحديث، ونوضح وبيان الفروق بينه وبين غيره من الاتجاهات، فأرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لدراسات معمقة في هذا المجال، والاستفادة من منهج الظاهرية النحوية في تيسير النحو العربي اليوم؛ مهمة أتركها للنحاة والأدباء واللغويين، فإن فلست من أهل هذا الشأن.

هـ- وما ظهر لي من خلال هذه الدراسة أن معنى الدليل عند الظاهرية، أصل ما يزال يحوطه الكثير من الغموض واللبس، ولذا أقترح على الباحثين الخزميين تعميق البحث في هذا الموضوع، وتحليله لتستفيد منه الدراسات الأصولية المعاصرة اليوم، لاسيما وأن الظاهرية قد استعاضوا بهذا الأصل عن القياس، فأضافهم

و- واقترح في النهاية على المشتغلين بتاريخ التشريع الإسلامي، وحركة الفقه وأصوله ومدارسه، الكشف عن منابع فقهاء الأمة في فهم النصوص من الكتاب والسنة، في عصر كثر فيه الحديث عن المناهج، فالتفتنا من نعمات المناهج الغربية كل شيء، وأغفلنا المنهج الإسلامي العظيم الذي يقف على قمته أئمة الأمصار المجتهدون، وذلك لفتح آفاق جديدة للدراسات الفقهية في بلدنا؛ كي يتجدد للفقه الإسلامي المرتبط بالمنابع ذكر، بدل الإعراض عن الأصول، والانصراف إلى فروع، الفروع والتقليد الذي يميت ولا يحيي.

ز- ومن المسائل الهامة التي ارتبطت بمنحى الظاهرية مسألة الثورة على التقليد، وما حدث فيه من مغالاة من جهتهم إذ لم يكفهم أن يجتهد العلماء بل أوجبوا الاجتهاد على العامة، واجتهادهم بمقدار طاقتهم، وهو أن يعرفوا من يفقههم من أين قال ما يفقههم به.

هذه النقطة في فقه المدرسة الظاهرية أثارت الكثير من الجدل بين العلماء، وقد تكون فهمت على غير المراد منها، فاحتاجت إلى البحث المنصف والدراسة الموضوعية ليكشف عن حقيقتها.

ك- وأرى أنني فتحت بهذا البحث - إن شاء الله تعالى - مجالاً واسعاً أمام الباحثين للاشتغال بالمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ذلك أن كل فصل أو باب من أبواب هذه الدراسة يمكن أن يكون بحثاً مستقلاً بعبء.

تلك هي بعض القضايا التي قد تستهوي الباحث ليخوض غمارها، أردت التنبيه والحث عليها، إذ رغم ما بذل في هذا الموضوع من جهد، فلا يزال في حاجة إلى خدمة أعمق وأوسع، ولا يزال المجال فسيحاً لمن يذل فيه جهداً أكبر. وفي ختام هذا البحث أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يتفرغ لنا

ضلال الأفهام، وزلات الأقدام، وكبوات الأقلام، وأن يهيم لنا من أمرنا رشداً. ولا يسمي في في هذا المقام إلا أن أتمثل بقول الإمام الزركشي رحمه الله في كتابه «البرهان في علوم القرآن»: إن الصناعة طويلة، والعمر قصير، فعسى أن يُعَفَّرَ لي ما فيه من تقصير.

وكان الفراغ منه بمدينة آزررو
يومه الثلاثاء ٧ شتنبر ١٩٩٩م

ثبت المصادر والمراجع للخطوط

١. اعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، لأبي الخطاب ابن دحية السبتي الظاهري، مخطوط الايسكوريال رقم ١٦٩٣.
٢. اعلام مالقة، لابن عسكر، محمد بن علي ابن خضر بن هارون الفساني، مخطوطة (الميكروفلم) المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط، أعاد كتابتها بخط يده لرداءتها وكثرة التصحيف التحريف بها، شيخنا العلامة المحقق محمد بن الأمين أبو خبزة التطواني الحسني مستعينا بصورة من نسخة بلديه الأستاذ الباحث الدكتور عبد الله بن محمد المرباط الترغي وأوراق بخطه تمثل نحو ثلثي الكتاب.
٣. إثبات ما ليس منه بد، لمريد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد، لأبي العباس أحمد العزفي السبتي، مخطوط خاص، مصور عن مكتبة العلامة المحقق الفقيه محمد المنوني.
٤. الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع، للشيخ عبد الحي بن الصديق، مخطوط خاص بخط المؤلف.
٥. الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس، لابن حزم الظاهري، بعض المجلد الأول، مخطوط بخط البدر البشتكي تلميذ الحافظ ابن حجر علقه لنفسه في شهر رجب سنة ٧٨١هـ مصور من مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور بتونس، ولرداءة خطه أعاد كتابته الفقيه محمد بوخبزة التطواني الحسني بخطه المغربي الجميل.
٦. التبصرة في الرد على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لابن الفخار القرطبي، أبي عبد الله محمد بن عمر، ما وجد من مخطوط، متسخ عن أصله بخط الفقيه أبي أويس محمد أبي خبزة التطواني الحسني، نسخة خاصة.

٧. تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمالك. لابن عطية القضاعي، أبي طائب عقيل انطروشني المالكي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (ق ١٠٩)، نسخة بقلم أندلسي صغير بخط محمد ابن عبد الرحمن بن يحيى تلميذ المؤلف عام ٦٠٣هـ بالمقابلة بأصل مؤلفه في حياته، وبقع في ١٥٦ ورقة.

٨. جونة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، مخطوط الخزانة العامة بتطوان، نسخة مصورة عن الأصل.

٩. الخبر المغرب عن الأمر المغرب الحال بالأندلس وثغور المغرب، لأبي راس العسكري، محمد بن أحمد بن عبد القادر الراشدي الجليلي الجزائري، مخطوط الخزانة العامة بتطوان، ونسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢٦٣-ك)، وهو شرح لمنظومة للمؤلف سماها «الجلل السندسية في شأن وهران و الجزيرة الأندلسية»، وهذا شرحها الثاني، أما شرحها الأول فسماء المؤلف «روضة السلوان المؤلفة بمرسى تطوان».

١٠. الرد على من يقبض في صلاة الفرض، لعبد الله بن خضراء السلاوي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ١٧٢٤د (ضمن مجموع).

١١. شرح الإمام، لابن دقيق العيد، مخطوط في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، بالمدينة المنورة، نسخة مصورة عن الأصل.

١٢. طبقات المالكية، لمؤلف مجهول، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم ٣٩٢٨د.

١٣. كتاب الزكاة، لابن الجد الفهري، محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح الاشيلي، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ٧٦.

١٤. محاذي الموطأ، للمهدي بن تومرت، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٨٤٠ج، مكتوبة على الرق، تاريخ نسخها سنة ٥٤٤هـ.

١٥. المسالك إلى موطأ مالك، لابن العربي الماعري المالكي. محمد بن عبد الله. مخطوط مصور عن شريط «ميكروفلم» بالخزانة العامة بالرباط، رقم ١٥٦٢، وهو مأخوذ عن نسخة أصنية جزائرية.

١٦. المورد الأحلى في اختصار الحلى، لمؤلف مجهول من تلامذة الحافظ الأدهمي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٤٠ ق

• • •

ثبت المصادر المطبوعة

١. آداب الزفاف في السنة المطهرة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣.
٢. أبو العباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث، للمختار بن عيسى، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.
٣. أبو حنيفة، لأبي زهرة، محمد، دار الفكر العربي.
٤. أبو حيان الأندلسي ومنهجه الضعيف، لمأمون بن يحيى الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥. أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
٦. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي (محمد بن أحمد، ٣٨٠هـ)، ط لندن، ١٩٠٩م.
٧. أحكام القرآن، لابن العربي المصافري، تحقيق محمد علي الجاوي، دار الفكر العربي - طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٨. الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحدث التعديلات لجمهورية مصر العربية، ط ٦، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٧م.
٩. أخبار المهدي بن تومرت وإبتهاد دولة الموحدين، لليبيذق، أبي بكر بن علي الصنهاجي، تحقيق عبد الحميد حاجيات، ط الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤م - والطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- الأخلاق والسياسة عند ابن حزم، للدكتور صلاح الدين بسيوني وعلان، ط مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

ثبت المصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة

١١. الأدلة المتخالف فيها عند الأصوليين، للدكتور خليفة بابكر الحسن، مكتبة وهبة، مصر، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢. أسئلة مهمة أجاب عليها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط المدينة العربية السعودية.
١٣. أساس البلاغة، لأبي القاسم جبار الله الرعشدي، دار بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٤. أصول التشريع الإسلامي، لعلي حسب الله، ط ٤، دار المعارف، مصر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
١٥. أصول الفقه الإسلامي، لزمكي الدين شعبان، منشورات جامعة قاروينس، بنغازي، ليبيا، ط ٥، ١٩٨٩م.
١٦. أصول الفقه، لمحمد أبي زهرة، ط دار الفكر العربي.
١٧. أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الخلوئي، مطبعة أفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٣م.
١٨. أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
١٩. أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد لحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٠. الأصول والفروع، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢١. أعز ما يطلب، للمهدي محمد بن تومرت، تحقيق الدكتور عمار طالي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.
٢٢. أعلام المغرب العربي، لعبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج ٤.

٢٣. الأعلام، لخبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. ٧، ١٩٨٦م.
٢٤. أعمال الأعلام فمن يبيع قبل الاحتلام، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق ليفي برونسفال (وسماه: تاريخ إسبانيا الإسلامية) ط. بيروت، ١٩٥٦م.
٢٥. الأم، للإمام الشافعي محمد بن إدريس، طبع بولاق، سنة ١٣٢٦ هـ.
٢٦. الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لعلي بن أبي زرع القاضي، تحقيق الهاشمي الفيلاي، الرباط، ١٩٧٣م.
٢٧. الإنهاج في أحاديث المعراج، لابن دحية الظاهري، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر مكتبة الخالجي، القاهرة، ط. ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٢٨. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للدكتور يوسف القرضاوي، دار القلم، الكويت، ط. ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
٢٩. الإجماع، للإمام ابن المنذر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٣٠. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب (نصوص جديدة لم تنشر) تحقيق الدكتور عبد السلام شقور، ط. كلية الآداب، تطوان، المغرب، ١٩٨٨م.
٣١. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط. ٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
٣٢. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق الدكتور عبد المجيد ترمكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
٣٣. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاکر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط. ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٣٤. الإحكام في أصول الأحكام، للأمدی، سيف الدين أبي الحسن، دار الفكر، بيروت، ط. ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٣٥. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني، محمد بن علي اليمني، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٣٦. الإسلام والفن، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط. ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٣٧. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد البياضي، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٣٨. الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل، لأبي الوليد الباجي، سليمان بن خلف الأندلسي، تحقيق محمد علي فركوس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، ط. ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٣٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٤٠. الإعلام بمن حل مراکش وأغصان من الأعلام، للمراكشي، العباس بن إبراهيم، بتحقيق عبد الوهاب بن منصور.
٤١. إفادة النصح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد السيدي، محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر، تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس.
٤٢. الإقتراح في علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، ط. جروس برس، ط. ١، ١٩٨٨م.
٤٣. إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للأبي، أبي عبد الله محمد بن خليفة المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤. الإمام البخاري ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه، لتوفيق الغلبزوري، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب بالرباط.
٤٥. الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبو عيد، ط. ١، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٦. الإمام داود بن علي الظاهري ومنهجه الفقهي، لعلال اللهياوي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب بالرباط.
٤٧. الإمام زيد، لمحمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي.
٤٨. الإمامة عند ابن تومرت (دراسة مقارنة مع الإمامية الاثني عشرية)، للدكتور علي الادريسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٤٩. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. ٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٠. الانتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، للحافظ عبد الله بن الصديق الغماري، تحقيق سمير طه المجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط. ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥١. ابن العربي المالكي وتفسيره وأحكام القرآن، للدكتور مصطفى إبراهيم المشني، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط. ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٢. ابن تيمية، للشيخ محمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
٥٣. ابن جزي ومنهجه في التفسير، لعلي بن محمد الزيري، دار القلم، دمشق، ط. ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٤. ابن حزم الأصولي، للدكتور عبد الله الزايد (أطروحة لنيل الدكتوراه)، مرقونة بكلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر، ١٩٧٤م - القاهرة.
٥٥. ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي، للدكتور حسان محمد حسان، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥٦. ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة، لسعيد الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط. ٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٥٧. ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، للدكتور عبد الحليم عويس، الزهراء للأعلام العربي - قسم النشر، القاهرة، ط. ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٢م.
٥٨. ابن حزم الأندلسي، الفكر الظاهري الموسوعي، للدكتور زكريا إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (سلسلة أعلام العرب).
٥٩. ابن حزم الظاهري، للدكتور فاروق عبد المعطي (سلسلة أعلام الفقهاء والمحدثين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٦٠. ابن حزم الكبير، للدكتور عمر فروخ، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ط. ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦١. ابن حزم حياته وعصره، آراؤه وفقهه، لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
٦٢. ابن حزم خلال ألف عام، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٦٣. ابن حزم رائد الفكر العلمي، لعبد اللطيف شرارة، طبع المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
٦٤. ابن حزم صورة أندلسية، للدكتور محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
٦٥. ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، للدكتور سالم بافوت، ط. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط. ١، ١٩٨٦م.
٦٦. ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان، للدكتور محمود علي حاية، ط. دار المعارف، القاهرة، ط. ١، ١٩٨٣م.

٦٧. من حس. أبي زهرة محمد. در فكر العربي.
٦٨. من مصاهير القرطبي، وجهوده النحوية، لمعاد السرطاوي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط. ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٦٩. الاجتماعات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد دار الوفاء للطباعة، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٧٠. الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر ابن عبد البر، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق - بيروت، ودار الوحي، حلب - القاهرة، ط. ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٧١. استقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للناصري، أبي العباس أحمد بن خالد، تحقيق ولدي المؤلف / محمد الناصري وجعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤ م.
٧٢. الاعتصام، للشاطبي، أبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، مكتبة توياض الحديثة، الرياض.
٧٣. الاعتناء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة، لابن عبد البر، نشر مكتبة المقدس، ١٣٥٠ هـ.
٧٤. البحر المحيط، لأبي حيان، أمير الدين محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي لأندلسي الجياني النفزي، مطبعة السعادة، مصر، ط. ١٣٢٨ هـ - ومطبعة نصر الحديثة الرياض - والطبعة الجديدة، ط. دار الفكر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٧٥. اتع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس، محمد بن أحمد الحفني المصري، تحقيق عبد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٧٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي، تحقيق الشيخ علي محمد معروض والشيخ عادل أحمد عبد الواحد دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٧٧. البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، أبي الفداء عماد الدين اسماعيل المقدسي، دار الفكر، بيروت، ط. ١٩٧٧ م.
٧٨. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكلي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط. ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٨ م.
٧٩. برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي، جمع وتصنيف أبي القاسم فاسم بن الشاطب السبي المتوفى سنة ٧٢٣ هـ تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني. نشر مجلة معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة المجلد الأول الجزء الثاني ١٩٥٥ م.
٨٠. برنامج ابن جابر الوادي آشي التونسي، تحقيق محمد الحبيب الهليل، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٨١. برنامج شيوخ الرعني، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرعني الإشبيلي، تحقيق إبراهيم شيوخ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
٨٢. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الدب، دار الوفاء، مصر، ط. ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٨٣. بقية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للنضحي، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط. ١، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م. - وطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م.

٨٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط. ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٥. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي، بتحقيق: ج. س. كولان وليفي بروفسال، دار الثقافة، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٣م.
٨٦. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للمحافظ ابن القطان الفاسي، أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دراسة وتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط. ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٨٧. يونات فاس الكبرى، لإسماعيل بن الأحمر، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٢م.
٨٨. تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٩. تاريخ الفكر الأندلسي، لأخيل جتال بالثيا، ترجمه حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
٩٠. تاريخ المغرب، لعبد الله العروبي، ترجمة ذوقان فرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م.
٩١. تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور علنان درويش، دمشق، ١٩٧٧م.
٩٢. تاريخ افتتاح الأندلس، لابن القوطية، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط. ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٩٣. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكمان، دار المعارف بمصر، ط. ٣.
٩٤. تاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان.
٩٥. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. ١، ١٩٦٧م.

٩٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للمحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٩٧. تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
٩٨. تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، للدكتور محمد إبراهيم الفيومي، دار الجليل، بيروت، ط. ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٩. تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي، القاهرة.
١٠٠. تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجبدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠١. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
١٠٢. تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ابن الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط. ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠٣. تجديد أصول الفقه الإسلامي، للدكتور حسن الترابي، دار الجليل، بيروت، ط. ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٠٤. تجديد الفكر الإسلامي، للدكتور حسن الترابي، دار القراني للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط. ١.
١٠٥. تحفة الأشراف بمعركة الأطراف، للمحافظ المزني، أبي الحاج يوسف بن الزكري، بتحقيق عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بهيونيدي بمباي، الهند، والكتاب الإسلامي، بيروت، ط. ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٦. تجميع أحاديث الثمغ في أصول الفقه، للحافظ عبد الله بن محمد بن الصديق الغصاني الحنفي، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٠٧. تلويح الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٠٨. تذكرة لحفاظ للحافظ شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٠٩. تراث أبي الحسن الخراساني المراكشي في التفسير، لمحمادي بن عبد السلام الخياطي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١١٠. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للفاضل عياض، بن موسى بن عياض، السبكي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٨٣ هـ - ١٩٦٥ م.

١١١. التسهيل لعنوم التزليل، لابن حزي، أبي القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، مكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٥ هـ.

١١٢. التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١١٣. تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٤. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١١٥. التريب لحد المنطق لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٣ م، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ٤.

١١٦. التكملة لكتاب الصلاة، لابن الأبار، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، مكتبة الخانجي بمصر، والمشي بغداد، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م - وطبعة بتحقيق الدكتور عبد السلام المراس، ط دار الفكر، بيروت.

١١٧. التكملة لوفيات النقلة، للملنري، زكي الدين أبي محمد عبد العظيم عبد القوي، تحقيق الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١١٨. تمام المنة في التعلق على فقه السنة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٩ م.

١١٩. التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٢٠. التوقيف على مهمات التعاريف، للإمام عبد الرؤوف المناوي، تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٢١. جامع الأصول، لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٢٢. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان - وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

١٢٣. الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، أبي عبد الله محمد الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٢٤. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي المكاسي، أحمد، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٤م.

١٢٥. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي الظاهري، أبي عبد الله محمد بن أبي نصر، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. وط بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطابع سجل العرب، القاهرة.

١٢٦. جهرة أنساب العرب، لابن حزم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٢٧. جوامع السيرة، لابن حزم، الطبعة العربية لاهور، باكستان.

١٢٨. حجة الله البالغة، لشاه ولي الله الدهلوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط. ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢٩. حجة الوداع، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق الدكتور مدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، ط. ٢، ١٩٦٦م.

١٣٠. الحديث والمحدثون، لأبي زهو، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣١. الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي، لأحمد أمين العمراني، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٣٢. حضارة الموحدين، محمد المتوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط. ١، ١٩٨٩م.

١٣٣. الحلال والحرام في الإسلام، للدكتور يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. ١٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣٤. الحلة السيرة، لابن الأبار، تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار الكتاب العربي، ط. ١، ١٩٦٣م.

١٣٥. الحلل السنمية في الأخبار التونسية، للوزير السراج، محمد بن محمد الأندلسي، تحقيق محمد الحبيب الهبنة، ط. ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.

١٣٦. الخصائص، لابن جني، أبي الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط. ٢.

١٣٧. الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، لابن سمالك العامري، أبي عبد الله ابن أبي المعلى، تحقيق الدكتور سهيل زكار والأستاذ عبد القادر زمامة، دار الإرشاد الحديث، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط. ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣٨. دائرة المعارف الإسلامية، لمجموعة من المشرقيين، إشارات جهان، طهران- بوذر جبري.

١٣٩. الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الممشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٠. دراسات نقدية في النحو العربي، للدكتور عبد الرحمن أبوب، الكويت، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، ١٩٥٧م.

١٤١. درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي المكاسي، أبي العباس أحمد بن محمد، تحقيق الدكتور محمد الأحدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

١٤٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للمحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٤٣. در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق جمع وتنسيق وتخرير تلميذه عبد الله بن عبد القادر التليدي ط. ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م.

١٤٤. الدعوة الموحدية بالمغرب، لعبد الله علام، ط. دار المعرفة، ١٩٦٤م.

١٤٥. دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، لمحمد بن عبد الله عنان، مكتبة الخفانجي، ط. ٢، القاهرة، ١٩٦٩م، أو دول الطوائف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٦٠م، القاهرة.

١٤٦. دولة الإسلام في الأندلس، (عصر المرابطين والموحدين)، لمحمد عبد الله عنان، ج. ٢، مكتبة الخفانجي، القاهرة، ط. ٢، ١٤١١هـ.

١٤٧. الدولة الموحدة بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، للدكتور عبد الله علام، ط دار المعارف، مصر، أكتوبر ١٩٦٨م.
١٤٨. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليمري (و بهامته كتاب نيل الابتهاج)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٤٩. الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، لعلي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور الرباط، ١٩٧٢م.
١٥٠. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام أبي الحسن علي الشتريني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٥١. الذخيرة من المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط الرياض، ط. ١، ١٤٠٤هـ.
١٥٢. ذكريات مشاهير رجال المغرب، لعبد الله كنون، ط. بيروت، لبنان.
١٥٣. ذيل البدر الطالع، لمحمد بن زبارة البيني، ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٥٤. ذيل تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٥٥. الذيل والنكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك، أبي عبد الله محمد ابن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، السفر الأول: القسم الأول والثاني بتحقيق الدكتور محمد بن شريفة، والسفر الرابع والسفر الخامس بقسميه: الأول والثاني بتحقيق الدكتور إحسان عباس، والسفر الثامن: القسم الأول بتحقيق الدكتور بن شريفة أيضاً.
١. رحلة ابن جبير، لابن جبير الكتاني الأندلسي الشاطبي البنسي، ط. دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥٧. الرحلة العباسية - ماء الفوائد، لأبي سالم العباسي، طعة حجرية، مطبوعات دار المغرب.
١٥٨. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي صبيح، دار المعارف القاهرة، ط. ٢.
١٥٩. رسائل ابن حزم الأندلسي، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٧م.
١٦٠. الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق محمد صغير حسن المعصومي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الرابع والستون، جمادى الأولى، ١٤٠٩هـ، يناير ١٩٨٩م.
١٦١. رسالة التلخيص لوجوه التلخيص، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٨١، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ٣.
١٦٢. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٦٣. رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ٢.
١٦٤. رسالة في الرد على الهاتف من بعد، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ٣.
١٦٥. رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أو محذور، للإمام ابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٧م، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ١.

المدرسة الطاهرية بالمغرب والأندلس

١٨٨

١٨٧. الصورة الإسلامية بين المحدود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الصورة ودار الوفاء، القاهرة، ط ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
١٨٨. صحيح البخاري، تحقيق قاسم الشامي الرفاعي، دار الأرقم، بيروت.
١٨٩. صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٩٠. صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٩١. صحيح مسلم شرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٢. صلة الصلة، لابن الزبير، أبي جعفر أحمد بن إبراهيم، تحقيق الدكتور عبد السلام الفراس والشيع محمد أهراب، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٩٣. صلة لابن شكون، أبي القاسم خلف بن عبد الملك، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ م.
١٩٤. تلخيص التلخيص لأهل القرن التاسع للمصنف شمس الدين السخاوي، ط دار مكتبة الخليلي، بيروت، لبنان.
١٩٥. طبقات الأئمة، لمصاحف الطنيطلي الأندلسي، تحقيق لويس شيخو، بيروت، ١٩٦٢ م.
١٩٦. طبقات الحفاظ للسويطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٩٧. طبقات الشخصية الكبرى، لنجاح الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت.
١٩٨. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ط زري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

كتب المصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة

١٨٩

١٩٩. طبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، أبي عبد الله محمد البصري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٠٠. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، دار القلم، بيروت، لبنان.
٢٠١. طبقات المفسرين، للدواودي، شمس الدين محمد بن علي من أحمد، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بعبدين، مصر، ط ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٧٢ م - وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٠٢. طبقات المفسرين، للسويطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٠٣. طرق الحماة في الألفة والآلاف، لابن حزم الظاهري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط دار الفكر، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.
٢٠٤. ظاهرية ابن حزم الأندلسي (نظرية المعرفة ومناهج البحث)، لأبور خالد الزعبي، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن ودار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٠٥. ظهور الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.
٢٠٦. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٩ م.
٢٠٧. عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، لمحمد الله عنان، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٤ م.
٢٠٨. عصر المنصور الموحدي، محمد الرشيد ملين، ط ٢، الرباط.
٢٠٩. علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت، ط ١٢، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٢١٠. علم علل الحديث (من خلال كتاب: بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي) للدكتور إبراهيم بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢١١. العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، محمد المنوني، ط. ٢، الرباط ١٩٧٧م.
٢١٢. عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، لأبي العباس الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبد الله، تحقيق عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط. ٢، ١٩٧٩م.
٢١٣. العواصم من القواصم، للقاضي أبي بكر ابن العربي، تحقيق عمار طالي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
٢١٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢١٥. الفصوص اليتمة في عاشر شعراء المائة السابعة، لابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى الأندلسي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، ط. ٢، ١٩٦٧م.
٢١٦. الغنية في فهرست شيخ القاضي عياض، للقاضي عياض السبي أبي الفضل، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢١٧. فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الفكر، بيروت، ط. ٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢١٨. الفتاوى، لابن تيمية، ط. مكتبة ابن تيمية.
٢١٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري للمحافظ بن حجر العسقلاني، المطبعة الأميرية بولاق، ١٣٠١هـ.
٢٢٠. فتح المعلى المالك في الفتوى على مذهب مالك، للشيخ عليش، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، ط. دار الفكر، وبهامشه تبصرة الحكام لابن فرحون.

ثبت المصادر والمراجع للخطوطة والطبوعة

٢٢١. الفتوحات المكية، لمحيي الدين بن عربي، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تقديم الدكتور محمود مطرجي، وإشراف مكتب البحوث والدراسات - وط. دار صادر، بيروت، لبنان.
٢٢٢. فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الإنصاف، لأبي الوليد ابن رشد، تحقيق البير نصري نادر، ط. دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.
٢٢٣. الفصل في الأهواء والملل والنحل، لابن حزم الظاهري، (وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني) ط. دار الفكر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٢٤. فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور أحمد الحياطي، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٢٥. فقه الزكاة، للدكتور يوسف القرضاوي، ط. دار المعرفة، الدار البيضاء.
٢٢٦. الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، لمحمد محمود الغراب، مطبعة زيد ابن ثابت، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٢٧. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحنجوي النعالي الفاسي، دار التراث، القاهرة، ط. ١، ١٣٩٦هـ.
٢٢٨. فهرسة ما رواه عن شيوخه، لابن خير، أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط. ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٢٩. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢٣٠. قوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكنتي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٤م.
٢٣١. الفواكه الدواني، على رسالة ابن زيد القيرواني، للشيخ أحمد بن غنيم النفراني المالكي، ط. دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٤. مع الأكلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، بيروت ١٩٦٣م.

٢٥٥. اللمع في أصول الفقه (و بهامشه تخريج أحاديث اللمع)، لأبي اسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥٦. ما جاء في البدع والنهي عنها، لابن وضاح القرطبي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، الرياض، ط. ١٤١٩هـ - ١٩٩٦م.

٢٥٧. مالك، حياته وعصره، لأبي زهرة، ط. دار الفكر العربي.

٢٥٨. مباحث في المنهج المالكي بالمغرب، للدكتور عمر الجديدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط. ١٩٩٣م.

٢٥٩. المجلدون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي، ط. مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٦٠. مجمع الزوائد ومنع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦١. الجمل في تاريخ الأندلس، لعبد الحميد العبادي، ط. القاهرة، ١٩٥٨م.

٢٦٢. مجموعة رسائل موحدة من إنشاء كتاب الدولة الموحدية، ليفي بروفنصال، ط. المطبعة الاقتصادية، الرباط، ١٩٤١م.

٢٦٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، محمد بن عبد الحق بن غالب، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ط. ٢، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٢٦٤. المحلى - لابن حزم الظاهري، بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. وط. بتحقيق الشيخ أحمد شاكور، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٦٥. محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع غني بن محمد، للدكتور نوري معمر، مكتبة المعارف، الرباط، ط. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦٦. المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط. ٢.

٢٦٧. مدخل إلى أصول الفقه المالكي، للدكتور محمد المختار ولد لياه، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٧م.

٢٦٨. مدونة الأحوال الشخصية المغربية، وفق آخر التعديلات، لعبد العزيز نوبقي، المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء، ط. دار الثقافة. الدار البيضاء، المكتبة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٦٩. المدونة الكبرى، برواية سحنون بن سعيد التونجي عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس، ط. دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٧٠. مراتب الإجماع، لابن حزم (و بهامشه نقد مراتب الإجماع لابن تيمية)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧١. المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة (ضوابط وعادير في الفهم والتفسير)، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

٢٧٢. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، للناهي، أبي الحسن بن عبد الله بن الحسن المالكي الأندلسي، المكتب التجاري، بيروت، لبنان.

٢٧٣. مركز المرأة في الحياة الإسلامية، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط. ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٧٤. المستصفي من علم الأصول، للنزالي، أبي حامد محمد بن محمد أنطوسي، تحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر، بيروت، ط. ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٢٧٥. مصليح السقة للإمام البهوي، الحسين بن مسعود الفراء، ط. دار المعرفة، بيروت، بتحقيق مجموعة من الأساتذة.
٢٧٦. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لعبد الوهاب خلاف، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط. ٦، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٧٧. المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، لمحمد المنوني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية، ج ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
٢٧٨. مصطلحات أصولية في كتاب الأحكام في أصول الأحكام، لريمة كاوي، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مقرونة بكلية الآداب بالرباط.
٢٧٩. المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية الظاهري، أبي الخطاب بن عمر بن حسن السبي، تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري والدكتور حامد عبد المجيد والدكتور أحمد بدوي، إدارة نشر التراث القديم، بالإدارة العامة للثقافة، بوزارة التربية والتعليم، بالمطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٥٤م.
٢٨٠. مطبخ الأنفس ومرح التأنس في ملح أهل الأندلس للفتح بن خاقان القيسي، مطبعات السعادة، القاهرة، مصر.
٢٨١. مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي، لعبد الهادي أحمد الحسين، طبع اللجنة المشتركة لإحياء التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٨٢. المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط. ٧، ١٩٧٨م، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي.
٢٨٣. معجم الأنداء، لياقوت الحموي، دار المشرق، بيروت، لبنان.
٢٨٤. معجم البندان لياقوت الحموي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - وطبعة دار صادر، بيروت، د. ت.

كتب المصادر والتراجع للحظوظة والخطوبة

٢٨٥. معجم السفر، للحافظ السلفي، أبي طاهر أحمد بن محمد، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٨٦. معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة لأبي المصطفى المطرب، لنسب عبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية لصاحبها عباس التتلي، الرباط، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.
٢٨٧. معجم العالم الإسلامي، لمجموعة من المشرقين، ترجمة الدكتور كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط. ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٨٨. المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٨٩. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة الشئ وداء إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩٠. المعجم المختص بالمحدثين، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد الخبيز، المحيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط. ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٩١. معجم فقه ابن حزم الظاهري، محمد المنصور الكتني، ط. دار الفكر.
٢٩٢. المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي، لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٩٣. المعيار المغرب، لأحمد الونشريسي، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٩٤. المغرب عبر التاريخ، للدكتور إبراهيم حركات، دار النشر الحديثة، الدار البيضاء، ط. ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٢٩٥. المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد موسى المغربي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط. ٣.

٢٩٦. المني، لاس فدامة الحنيلي، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٢٩٧. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، أبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٢٩٨. المختصر من أبياء أهل الأندلس، لابن حيان القرطبي، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣هـ - ١٩٧٣م

٢٩٩. المختصر للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب، بيروت، لبنان

٣٠٠. مقدمة ابن خلدون، ط. دار القلم، بيروت، ط ١، ١٩٧٨م

٣٠١. المقفى الكبير، لقصى الدين المقرئ، تحقيق محمد البعلوي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٣٠٢. ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم الظاهري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

٣٠٣. الملل والنحل للشهرستاني (بهامش الفصل لابن حزم)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٣٠٤. من فقه الدولة في الإسلام (مكائنها ومعالها وطبيعتها، وموقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين)، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٣٠٥. مناهج في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي، للدكتور عبد الحميد تركي، ترجمة وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٣٠٦. مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي، للنشيخ الأمين الخراج محمد مركز الصف الإلكتروني للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٣٠٧. منهاج الوصول في معرفة علم الأصول (أو بهامش الانهاج بتفصيل احاديث المنهاج)، لليضاوي، ناصر الدين، تحقيق سمير طه المحبوب، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٣٠٨. المهدي بن تومرت (حياته وآراءه وثورته الفكرية والاجتماعية وآثره بالغرب)، للدكتور عبد المجيد النجار، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٣٠٩. الموافقات، للإمام الشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الفخمي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن هبّان، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٣١٠. الموطأ بشرح الزرقاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٣١١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد علي البجاري، دار الفكر، بيروت، لبنان

٣١٢. النسخ والنسخ في القرآن الكريم، لابن العربي، تحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٣١٣. النبذ في أصول الفقه الظاهري - لابن حزم، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، ط. عزت العطار الحسيني، القاهرة. وط. بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق، ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٣١٤. النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله كتون، ٣ أجزاء بدون ذكر مكال الطبع وتاريخه، ط ٢

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

٣١٥. انجزم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدين أبي الحسن يوسف الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. وط. بتحقيق الدكتور إبراهيم علي طرخان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٣١٦. النحر العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط. ٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣١٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، ط. استكهولم، ١٩٦٣م.
٣١٨. نظرات في اللغة عند ابن حزم، لسعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
٣١٩. نظريات في اللغة، لأبيس فريجة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣م.
٣٢٠. نظرية التقريب والتقليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية، للدكتور أحمد الريسوني، مطبعة مصعب، مكناس، المغرب، ط. ١، ١٩٩٤م.
٣٢١. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للدكتور أحمد الريسوني، نشر المعهد المالي لفكر الإسلامي، ط. ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٣٢٢. نظم الجمان في أخبار الزمان، لابن القطان، تحقيق الدكتور محمود علي مكلي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
٣٢٣. فتح الطب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٢٤. نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، للحافظ شمس الدين الذهبي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط. ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٢٥. نقض المنطق، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرزاق حمزة، وسليمان بن عبد الرحمن الصبيح، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

كتب المصادر والمراجع المخطوطة والطباعة

٣٢٦. نماذج من أوامام النقاد المشاركة في الرواة المغاربة، للدكتور إبراهيم بن الصديق دار المصطفى، القاهرة، ط. ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٢٧. النهر الماد من البحر المحيط، لأثير الدين أبي حيان، تقديم وضبط بدران الضناوي وهديان الضناوي، دار الجنان، ط. ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٢٨. نواهد الإمام ابن حزم، لأبي الرحمن بن عقيل الظاهري، الجزء الأول، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الجزء الثاني، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط. ١، ١٤٠٥هـ.
٣٢٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣٠. نيل الانتهاج بتطريز الدياج (بهاشم الدياج المذهب)، لبيا التتكي، أبي العباس أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيمت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٣١. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف القنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٣٢. الوافي بالوفيات، للصفدي، صلاح الدين خليل بن إيسك، دار النشر، فرائز شتاير فيشتادن، بالمانيا، ط. ٢، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م وضعة أخرى منشورة عن جمعية المستشرقين الألمانية، استنبول، تركيا، ١٩٣١م.
٣٣٣. ورفات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، لمحمد الشوني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبي بكر، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٣٣٥. اليونان والجواهر في بيان عقائد الكفر، لعبد الوهاب الشعراني، الطبعة الميمنية، مصطفى السامي الحلبي وأخوه، مصر.

المحوث والمقالات للنشورة بالمجلات
والنوريات العربية

٣٣٦. أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان ١٣ و١٤، ١٩٨٤م.
٣٣٧. أصول النحو العربي بين ظاهرية ابن حزم وثورة ابن مضاء، للدكتور عبد الكريم بكرى، مجلة الحضارة الإسلامية يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، العدد ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٣٨. ابن تومرت، علاقته بالفزالي وموقف ابن تيمية منه، للدكتور عبد الله عبادة، مجلة كلية الدعوة الإسلامية الليبية، العدد السادس، السنة ١٩٨٩م.
٣٣٩. ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأديان، للدكتور عبد الحليم عويس، مجلة الفصل، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٨، شوال، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٤٠. ابن حزم، دافع عن كروية الأرض بالعقل والدين، للدكتور إحسان عباس، مجلة العربي الكويتية، عدد ٢٨ مارس ١٩٦١م.
٣٤١. حقيقة محضر أبي الخطاب بن دحية، للدكتور إبراهيم بن الصديق، مجلة كلية أصول الدين، تطوان، المغرب، العدد الأول، صفر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٤٢. حوار حافل مع شيخ الظاهريين (أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري)، مجلة الدعوة السعودية، العدد ٤٩١.
٣٤٣. شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته، لمحمد المنوني، مجلة المناهل، الرباط، المغرب، نوفمبر ١٩٧٦م.

٣٤٤. مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه، لمحمد إبراهيم الكتاني، مجلة الثقافة المغربية، الرباط، المغرب، يناير ١٩٦٠م. العدد ١، السنة الأولى نفس المقال السابق في: مجلة المحاضرات الثقافية الأسبوعية، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، الرباط، المغرب، العدد ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٣٤٥. مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، مجلة الفصل، العدد ٢٦، شعبان ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٤٦. المغرب وتيار المذاهب الإسلامية، للدكتور عباس الجراري، مجلة الإيمان، العدد ٦، السنة الثالثة، ١٩٦٦م.
٣٤٧. مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدياء التجديد المعاصرين للدكتور محمود الطحان، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن جامعة الكويت السنة الأولى العدد الأول، رجب ١٤٠٤هـ.
٣٤٨. من محاذير التفسير سوء التأويل، للدكتور يوسف القرضاوي، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد ٨، السنة ٢، ذو الحجة ١٤١٧هـ - أبريل ١٩٩٧م.
٣٤٩. الموحدون ثورة سياسية ومذهبية، للدكتور عباس الجراري، مجلة المناهل، الرباط، العدد ١، السنة ١٩٧٤م.
٣٥٠. موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المنهج الحزمي، لسعيد أعراب، مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، العدد ٢٤٩، رمضان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٥١. النحو والفقه الظاهري، للدكتور أحمد كجيل، مجلة أضواء الشريعة، إصدار كلية الشريعة بالرياض، المملكة العربية السعودية، العدد السادس.

٣٥٢. واقع الحركة الإسلامية: أزمة أم صعود؟ للشيخ راشد الغنوشي، صحيفة
التجديد المغربية الرباط، العدد ٢٧، ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٨ يوليوز
١٩٩٩ م.

المراجع الأجنبية

- 1- Aben Hazam de cordoba y su Historia Critica de las ideas religiosas: Miguel Asin Palacios (Tomo 1), Editions Turner, Madrid, 1984.
- 2- Hesperis Tamuda publication du centre universitaire de la recherche scientifique faculté des lettres Editions Techniques Nord-Africains Volume 2-1961/ Imprimerie de l'Agdal/Rabat.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٣ ١	مقدمة
٢٨-٢٥	تجهيد في التعريف بالمصطلحات
٢٩	الباب الأول : نشأة المدرسة و تاريخها
٣١	الفصل الأول : جذور النشأة
٣٣	المبحث الأول : مذهب أهل الحديث و أثره في نشأة المدرسة الظاهرية
٣٦-٣٣	المطلب الأول : الاتجاه إلى الظاهر في فقه بغض الصحابة :
٤٦-٣٧	المطلب الثاني : بعض مظاهر الاتجاه إلى الظاهر في فقه المحدثين
	المطلب الثالث : الاختلاف والاختلاف بين أهل الحديث والظاهرية
٤٧	بالمشرق والمغرب :
٥٦-٤٧	١- الاختلاف بين المحدثين و الظاهرية، وأثره في نشأة مدرسة الظاهر
٦١-٥٦	ب- مظاهر الاختلاف بين المحدثين و الظاهرية
٦٢	المبحث الثاني : نشأة المذهب الظاهري بالمشرق
٦٢	داود بن علي الظاهري : المؤسس الأول لمدرسة الظاهر
٦٤-٦٢	١- اسمه و نسبه، لقبه وكنيته :
٦٦-٦٤	٢- العصر و علاقته باتجاه داود نحو الظاهر
٦٩-٦٦	٣- شيوخ الإمام داود الظاهري :
٧١-٦٩	٤- صفاته و أخلاقه
٧٤-٧١	٥- مذهبه الفقهي
٧٧-٧٤	٦- مصنفات الإمام داود الظاهري
٨٧-٧٨	٧- أعلام مدرسة الفقه الظاهري بالمشرق
٨٨	الفصل الثاني : المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس نشأتها واتجاهاتها

الصفحة	الموضوع
٩٣-٩١	* هل صحيح أن الأندلس لم تعرف مذهباً إلا مذهب مالك؟
٩٣	* نشأة المدارس و المذاهب الفقهية بالأندلس واتجاهاتها
٩٤	المبحث الأول : مذهب الأوزاعي (المدرسة الأوزاعية) :
٩٥	* أعلام مذهب الأوزاعي ومدرسته في الأندلس :
٩٨-٩٦	* أسباب انقراض مذهب الأوزاعي من الأندلس :
١٠٠-٩٩	المبحث الثاني: المذهب المالكي (المدرسة المالكية)
١٠٥-١٠١	* ظهور المذهب المالكي على غيره من المذاهب بقوة السلطان
١٠٥	* طبيعة وخصائص المدرسة المالكية بالأندلس
١١٤-١٠٥	١- الاتجاه الفروعى المقلد :
١١٥	- تقليد الأندلسيين كان لابن القاسم لا لغيره :
١١٨-١١٥	- إنكار علماء الأندلس المجتهدين على هذا الاتجاه منذ وقت مبكر :
١٣٠-١١٩	٢- الاتجاه التأصيلي المجتهد :
	المبحث الثالث : مذهب أهل الحديث أو مدرسة الحديث الفقهية بالأندلس
١٣١	أولاً : من هم أهل الحديث ؟
١٣٥-١٣١	ثانياً : حالة الحديث بالأندلس قبل ظهور المدرسة
١٣٨-١٣٥	ثالثاً : ظهور مدرسة الحديث بالأندلس
١٣٨	أ- نشأة مدرسة الحديث بالأندلس
١٤٠-١٣٨	ب- فقهاء مدرسة الحديث بالأندلس
١٦٥-١٤٠	رابعاً : أصول مذهب أهل الحديث بالأندلس في بيان الأحكام
١٦٥	١- رفض التقليد :
١٦٥	٢- الفتوى بالأثر :
١٦٦	٣- الأخذ بأقوال الصحابة والتابعين :
١٦٦	٤- الأخذ بعمومات الكتاب والسنة وإيماءاتهما :
١٦٧	

الصفحة	الموضوع
١٦٧	٥- كراهية الرأي والقياس:
١٦٩-١٦٨	٦- كراهية أفراد فقه الفروع بالتدوين، وتأليف السنن والمسانيد وأحاديث الأحكام:
١٧٠	المبحث الرابع: المذهب الظاهري أو المدرسة الظاهرية بالأندلس
١٨١-١٧١	المبحث الخامس: المذهب الشافعي بالأندلس
١٨٣-١٨٢	بعض أسباب ضمور المذهب الشافعي بالأندلس
١٨٦-١٨٤	المبحث السادس: المذاهب الفقهية الأخرى بالأندلس
١٨٧	الفصل الثالث : نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم
٢١٧-١٩١	المبحث الأول : الأعلام الأندلسيون الذين أسسوا المذهب
٢١٩-٢١٨	المبحث الثاني: أعلام مشاركة أدخلوا المذهب إلى الأندلس في وقت مبكر
٤٢٨-٢٢١	الباب الثاني : أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم وبعده
٤٥٨-٤٢٩	أعلام الظاهرية من خلفاء الدولة الموحدية
٤٥٩	الباب الثالث : ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية وواضع أصولها بالمغرب والأندلس
٤٦١	الفصل الأول الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس
٤٧٠-٤٦٦	المطلب الأول : الأسرة والمولد
٤٨٠-٤٧١	المطلب الثاني : النشأة والثقافة
٤٨٦-٤٨١	المطلب الثالث : المسلك الفقهي الحزمي وتأسيس مذهب الظاهرية
٤٩٦-٤٨٧	- محنة ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس
٥٠٠-٤٩٦	- بعض أسباب اختيار ابن حزم للظاهرية
٥٠٥-٥٠١	المطلب الرابع : الأسلوب والمزاج
٥٣٩-٥٠٦	المطلب الخامس : الإنتاج والجهود

الصفحة	الموضوع
٥٤٦-٥٤١	الفصل الثاني : أصول المدرسة الظاهرية كما حررها الإمام ابن حزم
٥٤٨	المبحث الأول : الأصول المعتمد بها عند الظاهرية
٥٦٢-٥٤٩	الأصل الأول : الأخذ بظاهر الكتاب والسنة
٥٧٠-٥٦٣	الأصل الثاني : الإجماع
٥٧١	الأصل الثالث : الدليل
٥٧٣	أقسام الدليل :
٥٧٧-٥٧٣	انقسم الأول : الدليل المأخوذ من النص
٥٨٠-٥٧٧	انقسم الثاني : الدليل المأخوذ من الإجماع
٥٩١-٥٨١	الأصل الرابع : الاستصحاب
٥٩٢	المبحث الثاني : أهم الأصول المردودة عند الظاهرية
٥٩٨-٥٩٢	الأول : إبطال الرأي
٦٠٣-٥٩٩	الأصل الثاني : إبطال التعليل
٦١١-٦٠٤	الأصل الثالث : إبطال القياس
٦١٣	الباب الرابع : أثر المدرسة الظاهرية
٦١٥	الفصل الأول : من ظاهرة الفكرة إلى ظاهرة الدولة
٦٢١-٦١٧	• حالة الفقه والفقهاء على عهد المرابطين :
٦٢٢	المبحث الأول : الانقلاب الظاهري في عهد المهدي بن تومرت الموحد
٦٢٩-٦٢٣	المطلب الأول : ظاهرة المهدي بن تومرت من خلال أقوال العلماء :
٦٦٠-٦٣٠	المطلب الثاني : ظاهرة المهدي بن تومرت من خلال تواليقه
٦٧١-٦٦١	المبحث الثاني : ظاهرة عبد المومن بن علي الموحد
٦٧٦-٦٧٢	الثالث : ظاهرة يوسف بن عبد المومن الموحد
٧٢١-٦٧٧	المبحث الرابع : ظاهرة المنصور يعقوب بن يوسف الموحد
٧٢٧-٧٢٢	المبحث الخامس : ظاهرة ابني المنصور : الناصر وإبراهيم
٧٣٢-٧٢٨	المبحث السادس : أسباب انحسار المذهب الظاهري بالمغرب

الصفحة	الموضوع
٧٣٤-٧٣٢	* بقايا الظاهرية في العصر المريني
٧٣٥	الفصل الثاني : من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية
٧٤١-٧٣٥	أثر المدرسة الظاهرية في علوم الآلة بالمغرب والأندلس :
٧٤٦-٧٤٢	المطلب الأول : الظاهرية النحوية واللغوية عند الإمام ابن حزم :
٧٧٤-٧٤٧	المطلب الثاني : الظاهرية النحوية عند ابن مضاء :
٧٨٤-٧٧٥	المطلب الثالث : الظاهرية النحوية واللغوية عند أبي حيان وتأثره بابن مضاء
٧٩٣-٧٨٥	المطلب الرابع : أثر المدرسة الظاهرية النحوية في اتجاه النحو الحديث
٧٩٥	الفصل الثالث : أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس
٧٩٨	المبحث الأول : أثر المدرسة في علوم القرآن والحديث بالمغرب والأندلس
٨٠٤-٧٩٨	أ- ظهور التأليف في أحكام القرآن :
٨٢١-٨٠٤	ب - ازدهار علم الحديث و التأليف في أحاديث الأحكام
٨٢٧-٨٢٢	ج- أثر ابن حزم في منهج الحفاظين عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي :
٨٢٨	المبحث الثاني : أثر المدرسة في علم الفقه وأصوله بالمغرب والأندلس
٨٣٧-٨٢٨	المطلب الأول : أثر المدرسة في ازدهار علم الأصول بالمغرب والأندلس
٨٤٤-٨٣٨	المطلب الثاني : أثر المدرسة في حركة الفقه بالمغرب والأندلس
٨٤٨-٨٤٤	أ- تأصيل الفقه المالكي :
٨٧١-٨٤٨	ب- ازدهار الحوار وعلم الجدل والمناظرة بين المالكية والظاهرية :
٨٧٥-٨٧١	* منافعون عن ابن حزم والظاهرية
٨٧٧	الفصل الرابع : امتداد أثر المدرسة إلى المشرق
٨٨٧-٨٨٠	أ- الحزمية المشرقية
٩٠٧-٨٨٨	ب- المتأثرون بابن حزم من المشاركة
٩٠٩	الفصل الخامس : أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في الفقه المعاصر
٩١١	أ- أثر المدرسة في فكر وفقه الحركة السلفية الحديثة

الصفحة	الموضوع
٩١٣-٩٢٠	ب- أثر المدرسة في فكر وفقه الظاهرية الحديثة
٩٢١-٩٣٠	ج- أثر المدرسة في فقه الظاهرية الجدد من أبناء الصحوة المعاصرة
٩٣٠-٩٣٣	د- أثر المدرسة في دعاة اللامذهبية في العصر الحديث
٩٣٤-٩٤٤	هـ- أثر المدرسة في فقه قانون الأحوال الشخصية المغربي والمصري
٩٤٥	و- أثر اختبارات المدرسة الظاهرية في حل بعض المشكلات الفقهية المعاصرة
٩٤٥	- تأثر الشيخ حسن الترابي بأصل الاستصحاب عند ابن حزم
٩٤٨	- جواز تولي المرأة الحكم والقضاء
٩٥١	- صلاة النساء في المساجد أفضل من صلاتهن في البيوت
٩٥٣	- إياحة الغناء المصحوب بالآلات
٩٥٦	- إياحة اللعب بالشطرنج
٩٥٨	- إياحة بنوك الحليب المعاصرة
	الخاتمة
٩٦٣-٩٦٦	ثبت المصادر والمراجع المخطوطة
٩٦٧-٩٦٩	ثبت المصادر والمراجع المطبوعة
٩٧٠-١٠٠٢	ثبت البحوث والمقالات المنشورة بالمجلات والدوريات العربية والمراجع الأجنبية
١٠٠٢-١٠٠٤	فهرس المحتويات
١٠٠٥-١٠١٠	

